حرب وجود لا حرب حدود

انعام رعد

دار المسيرة

انعـــام رعـــد

حرب وجود لا حرب حدود



دار المسيرة
بـيروت

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الطبعة الاولى بيروت
أول أيلول - ١٩٧٩

الاهداء

الى الأمينة الأولى
جوليت المير سعادة
والى شهدائنا في
حرب الوجود ضد
يهود الخارج ويهود الداخل

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



قبل حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ ، لم يكن هناك اساس حقيقي لمفاوضات السلام . فالعرب رفضوا القبول بوجود اسرائيل ، ورفضوا بالتالي التفكير باقامة سلام معها ، وبما ان اساس المفاوضات لم يكن قائما ، كان على سياسة الولايات المتحدة ان تركز على احتواء تناقضات المنطقة اكثر من تركيزها على حلها . اما حرب ١٩٦٧ فقد بدأت تغير ذلك الوضع .

الفريد اثرتون

مساعد وزير الخارجية الاميركي

اتلانتا ـ نيسان ١٩٦٨



مدخل

في محاضرة القاها الفرد اثرتون في اتلانتا بولاية جورجيا في اواسط نيسان ١٩٧٨ حدد مساعد وزير الخارجية الاميركي والسفير المتجول فوق العادة للولايات المتحدة الى الشرق الاوسط معالم السياسة الاميركية ازاء الحلول السلمية وبعنوان « السلام او تاريخ الفرص الضائعة في الشرق الاوسط . »[١]

وقال اثرتون ما استشهدنا به من قول يربط كل فصول هذا الكتاب من ان حرب ١٩٦٧ بدأت تغير الوضع وانه قبلها لم ير هناك اساس حقيقي لمفاوضات السلام . فالعرب رفضوا القبول بوجود اسرائيل ورفضوا بالتالي التفكير في اقامة سلام معها . وفي ضوء هذا نفهم ترابط المرحلة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٨ حيث انعقدت قمة كامب دافيد في ظل ورعاية البيت الابيض الاميركي ــ يسميه الليبيون بالبيت الاسود ــ تحقيقا لما وصفه ايضا اثرتون في محاضرته هذه « جهودنا موجهة اولا نحو تأكيد الحصول على تقدم ملموس ومبكر في عملية المفاوضات التي بدأت بين مصر واسرائيل في القدس في تشرين الثاني وهي موجهة ، ثانيا ، نحو التأكيد على الخروج من هذه العملية باساس وحافز لتوسيع المفاوضات بحيث تشمل اطرافا عربية اخرى . »

المرحلة الممتدة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٨ اذن تقع في حيز واسع من المعاني السياسية ، فهي المرحلة التي تغير فيها الوضع العربي الرسمي من « رفض القبول بوجود اسرائيل » الى التعاطي مع مشاريع التسوية ، وهذا الكتاب يضم متابعة لكل منعطفات هذه المرحلة بدءاً بنكبة ١٩٦٧ وصولا الى زيارة السادات الى القدس المحتلة حتى قمة كامب دافيد . قسم كبير مما ورد فيه هو دراسات ومحاضرات ومقالات سبق نشره في حينه بحيث تشكل متابعة للحدث وتحليلا له ، لمقدماته ونتائجه بأفق مستقبلي . ولقد اختيــر من هذه ما له طابع الدراسة التحليلية وجمعت في فصول . وقيمة هذه الدراسات انها تشكل وحدة موضوع وان بعضها استشرف احداثاً لاحقة .

الا ان القسم الوافي في الكتاب الذي يعالج مبادرة السادات الاستسلامية ونتائجها يظهر لاول مرة ولم يسبق نشره ويشكل عرضاً شاملا لا للمبادرة الساداتية الاستسلامية بحد ذاتها بل لكل الوضع العربي والدولي المصاحب .

والحقيقة ان كتاب « حرب وجود لا حرب حدود » يحتاج الى وقفة تدقيق في عدة معالم يؤكدها فهو ، اولا ، كما اشرنا ، كتاب يعالج مرحلة لها عنوان ممتدة منذ ١٩٦٧ ، مرحلة التعاطي مع مشاريع التسوية بعد نكبة ١٩٦٧ وفي هذا المجال يقول الفرد اثرتون في محاضرته

---

(١) « المستقبل » ٢٢ نيسان ١٩٧٨

المشار اليها مكملا ماذا يعني بفرص السلام التي تمخضت عنها حرب ١٩٦٧ .

« ففي ستة ايام لم تقتصر اسرائيل على اعطاء شاهد راسخ على انها وجدت لتبقى بل خرجت ايضا باحتلال اراض عربية » ويوضح ان هذا ادى الى جهود ديبلوماسية قامت بها الولايات المتحدة « بقصد تحويل الوضع الجديد الى اساس طال انتظاره لمفاوضات سلام صادقة ، وكانت نتيجة تلك الجهود القرار رقم ٢٤٢ ، الصادر عن مجلس الامن ... وهكذا للمرة الاولى في عشرين سنة ، وضع اطار لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فهذا القرار كان ، وما يزال ، اساس كل الجهود الرامية الى تحقيق السلام ابتداء من السنوات العشر الماضية ، ويتألف لب القرار من معادلة بسيطة هي التالية : مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، على العرب ان يعترفوا باسرائيل ضمن اطار من السلام والامن يتفق عليه الطرفان . »

ويشير اثرتون الى الغموض في القرار ٢٤٢ كما تفسره اميركا فيقول « بعد شرح ما يقوله القرار ٢٤٢ أبين ما لا يقوله : انه لا يعين الحدود الامنة والمعترف بها ، لا يـدعو الى الانسحاب من « جميع » الاراضي المحتلة او من « الاراضي » (الـ) المحتلة ، ولا يقتضي من اسرائيل اعادة كل شبر من الاراضي المحتلة . لكن ايضا لا يحول دون انسحاب اسرائيل الى خطوط ١٩٦٧ . »

وهكذا توضع المصيدة . فاولا الصفقة هي الارض المحتلة في حزيران ١٩٦٧ مقابل امن اسرائيل وانهاء حالة الحرب معها . ثم ثانيا تمتد الصفقة الى ابعد ، القرار ٢٤٢ غامض ولا يفرض انسحاب اسرائيل من كل الاراضي المحتلة ١٩٦٧ اذن ... يتابع اثرتون « في التحليل الاخير ، لا يمكن حل هذه المسألة الا عن طريق المفاوضات والاتفاقات بين الاطراف المعنية . » وهنا في دهليز المفاوضات وسراب الاتفاقات يبدأ تفسير اخر لمعنى السلام فيقول اثرتون معبراً عن وجهة النظر الاميركية الرسمية « اولا ، تعريف السلام الحقيقي . السلام لا يعني فقط انهاء حالة العداء او الاشتراك الفعلي في الحرب ، بل يعني ايضا حدوداً مفتوحة وتجارة وسياسة طبيعيتين ، وعلاقات ديبلوماسية مع ما تتبع من اتصالات رسمية وغير رسمية ، وملاحة حرة عبر جميع الطرق المائية ، وانهاء كل قطيعة . »

وهكذا تطبق المصيدة فمن صفقة الارض مقابل الاعتراف وانهاء الحرب الى السلام المفتوح التعاقدي ، اي ان المطروح يتدرج من القبول بالتعايش مع الاغتصاب والتخلي عن مطلب التحرير الى القبول بالانفتاح على الاغتصاب لتحقيق مزيد من التوسع سلماً ، الاقتصادي والسياسي الاسر لحياتنا والملاشي لها كبديل وحيد عن التوسع حرباً لنفس الغاية . هذه هي الكماشة بفكيها .

وهنا نصل الى المَعْلم الثاني من معالم معالجة هذا الكتاب . لماذا نقول بانها حرب وجود . ووجود من تعني ؟ الدعاية الصهيونية تصور للعالم ان اليهود في خطر وتربط بين مذابح هتلر في اوروبا وبين تصدينا القومي لغزوتهم الاستيطانية الاستعمارية لارضنا ، بين الاضطهاد العنصري النازي وبين حربنا التحريرية ربطاً مشوهاً للحقائق ماسخاً لها ، اليهود كجماعة دينية عاشوا في المجتمعات العربية قروناً دون اضطهاد او تمييز ولكن الصراع بدأ مع مجيء الهجرة الاستيطانية الاستعمارية الى فلسطين لاغتصاب ارضنا وطرد شعبنا . وسعادة يدعو في مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي الى التصدي « للهجرة اليهودية » الى ارضنا باهدافها الاستيطانية الاستعمارية واليهود في العالم يصبحون مصدر خطر علينا ليس

بعبادتهم يهوه بل بدعمهم لهذه الهجرة الاستيطانية الاستعمارية لارضنا . فحربنا هي دفاع عن وجودنا المغتصب او المهدد بالاغتصاب . ووجودنا نحن هو في خطر الانمحاق الكلي . والعدوان بدأ على فلسطين جزءاً جزءاً ، وامن فلسطين كان الذي هدر ، وحياة شعبنا فيها التي تبددت واندثرت وهجرت او وقع ما تبقى منها تحت الاحتلال والاغتصاب ثم ان الخطر الصهيوني لم يقتصر على فلسطين بل امتد في البيئة القومية كلها التهاماً وافناء واغتصاباً وهو ان يطرح السلم يقرنه باكمال عملية استعبادنا .

واخطر ما في الامر ، وهو ما تنبه له انطون سعادة وحده في العالم العربي ، وكتب محذراً منه منذ الثلاثينات والاربعينات ، هذا المخطط الصهيوني الذي لا يكتفي باغتصاب الارض بل يرمي الى اغتصاب الانسان بصهينته ، اي بسلخه عن مجتمعه القومي وشده عبر التناقضات الطائفية – العنصرية الوهمية والخرافية الى الكيان الصهيوني ليقيم مجتمع السبايا الطائفية الخاضعة للسلم الاسرائيلي في المنطقة .

فبعد تصديع كياننا السياسي وتبديد حياتنا على ارضنا بالتشريد ينقض المخطط اليهودي الاستيطاني الاستعماري الصهيوني على انساننا ليعيده الى عصر القبائل الطائفية المتناحرة فيعمل على تفكيك مجتمعنا وملاشاة وجوده من الاساس . فلا يكتفي بتشريده عن ارضه اذ يمكن ان يعود اليها بل يعمل على تشريده عن مجتمعه وهويته القومية لانه عندها يضمن عدم العودة الى الارض .

ولقد تنبه سعادة الى الخطر الصهيوني بكل استهدافاته . فدعا في التعاليم السورية القومية الاجتماعية الى التصدي للهجرة اليهودية[1] وحذر من اهداف الاستيطان الصهيوني قبل ان يتحول الى دولة وكيان ، منذ مطلع الثلاثينات .

والصهيونية هي هذا التحويل لليهود في العصر الحديث انطلاقاً من تراثهم التلمودي العنصري المتحجر والحاقد على الشعوب تاريخياً ، والذي يشكل الاساس الايديولوجي للصهيونية الى حركة متحالفة مع عصر الامبريالية في الصهيونية العالمية ، متوجهة الى ارضنا بالهجرة الاستيطانية الاستعمارية . فهي شأن مركب ايديولوجي – اقتصادي – حربي . فالصهيونية دون عصر الامبريالية لم تكن لتحقق اهدافها بدءاً بوعد بلفور الى قمة كامب دافيد . ولكن الصهيونية دون التراث العنصري الديني المغلق لم تكن لتجد ايديولوجيتها العنصرية التي اخترقت حتى حدود المجتمعات الاشتراكية بتهجيرها اليهود السوفيات ويهود اوروبا الشرقية .

وتنبه سعادة الى ان خطر الاستيطان الصهيوني لا يقتصر على فلسطين . ومنذ العشرينات وهو يدعو الى المواجهة القومية الشاملة وعدم ترك الفلسطينيين وحدهم في حرب الوجود ويدين قيام الجنسيات المختلفة في الامة الواحدة وينعى حدود التجزئة التي تعرقل الجهد القومي الموحد ، حتى نستطيع التأكيد ان من اولى واهم حوافز تأسيس حزبه القومي الوحدوي ، كما يتبين من كتاباته الاولى في مرحلة التأسيس ، هو تنظيم التصدي للخطر الماحق لوجودنا « بالخطة النظامية القومية المعاكسة » على مدى الهلال الخصيب – سورية الطبيعية .

وعلى هذا كان تأكيد سعادة المستمر على مقولة وحدة محيط فلسطين الطبيعي القومي اساساً للتصدي للخطر الصهيوني والانتصار عليه . والكتاب يحمل في كل فصوله دعوة الحزب

---

(١) ١٩٣٢

الى وحدة الجبهة الشمالية الشرقية ــ سورية الطبيعية . فهو يبدأ منذ الدراسة الاولى في اعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧ بطرح هذا التصور للرد على الهزيمة وينتهي في الفصول الاخيرة الى مناقشات واسعة حول ضرورتها المصيرية وعدم تناقضها مع الطموحات الوحدوية الاوسع ، لا سيما بعد الخطر الماحق الناتج عن اتفاقات كامب دافيد والكتاب يهلل في اخر فصوله للتقارب بين بغداد ودمشق في اعقاب البادرة العراقية في تشرين اول ١٩٧٨ معتبراً انها تحقق املا رفعه الحزب في كل الظروف . ويخوض الكتاب في فصوله الاخيرة تحليلات ومقارنات ومناقشات بين الفكر القومي الاجتماي والفكر القومي العربي الوحدويين ووجوب تلاقيهما على هذه الحلقة المركزية في العمل الوحدوي انطلاقاً من موجبات التصدي للخطر الصهيوني : وحدة الهلال الخصيب .

وكما دعا سعادة الى المواجهة القومية على اوسع نطاق ، نطاق البيئة الطبيعية كلها مدعمة بالجبهة العربية ، فانه بالمقابل وجد ان قيام الكيان الصهيوني ولو في اضيق رقعة من الارض يعني بالنسبة لطبيعة هذا الكيان الاستيطانية الاستعمارية ، خطر التوسع والقضم لباقي الاجزاء فضلا عن خطره في الاغتصاب الاصلي . ففي مذكرته الى عصبة الامم في ١٤ تموز ١٩٣٧ رداً على تقرير بعثة اللواء بيل التي اقترحت التقسيم يقول سعادة في مسألة قيام « الوطن اليهودي » ما يلي : « ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة ان يدخلوا من اليهود العدد الذي يعود تقدير استيعابه اليهم وحدهم » كما يحذر من ان « تعيين حدود الوطن القومي اليهودي يتطلب الاعتراف بهذا الوطن وتنازل السوريين عن حق سيادتهم على وطنهم . وهو خسارة مادية لا يمكن الامة السورية ان تسلم بها لأنها مسألة حياة وموت لها ... ان التعويض لسوريين الجنوب عن خسارة اراضيهم باعانة مالية من الخزينة البريطانية ومن « الدولة اليهودية » حين تبادل السكان هو استملاك اكراهي لهذه الاراضي » .

وهذه المسائل كلها التي اثارها سعادة في ١٩٣٧ مثارة اليوم في كل ابحاث التسوية ومشاريع السلام لجهة التعويض على الفلسطينيين ، لجهة الاستملاك الاكراهي لاراضيهم الذي تم قسم كبير منه منذ ١٩٤٨ ويتفاقم في الضفة الغربية اليوم . ويرى سعادة بوضوح منذ ١٩٣٧ « ان التقسيم المقترح يكسب الوطن اليهودي صيغة « دولة » ستكون نواة الدولة اليهودية « التي ستستعبد الشعب السوري وتفرض الجزية على الامم الغربية » حسب نصوص التلمود »(١) .

الا ان اهم ما تنبه له سعادة وكان وحيداً في هذا الاستشراف مسألة تهويد الشعب بعد تهويد الارض ، مسألة الانعزالية المتصهينة التي كتب العديد في مقالاته وابرزها « الانعزالية افلست » « والدول السورية تستفيق » في ١٩٤٨ محذراً من « ان لبنان هو اقرب الدول السورية الى مطامع اليهود ، والدعاوة الصهيونية تعمل كل ما في وسعها لايجاد شقة واسعة بينه وبين الدول السورية الاخرى » وايضاً « غريبة هي ، في هذا الصدد اعمال العقلية الانعزالية في لبنان المؤسسة في تفكير الدولة الدينية . فهناك ترحيب هائل بغفلته بقيام الدولة اليهودية الى جانب الدولة المسيحية التي لا تزال تراود افكار الفئة الرجعية الانعزالية وتتردد في احلامها . انه ترحيب الباحث عن صفته بكل قوته !(٢)

---

(١) مراحل المسألة الفلسطينية ــ مذكرة سعادة الى العصبة الامية ١٩٣٧ ــ ص ٧٤ ــ ٨٠

(٢) مراحل المأساة الفلسطينية ــ ص ١١٢

وفي هذا المفصل يؤكد سعادة ان الصراع دفاعاً عن الوجود هو حتما ودون تردد بحاجة الى شمولية المواجهة المؤسسة على شمولية النظرة والتحليل ، فمسألة الاقليات الدينية وربطها للقضية القومية بدل خسارتها في عصر الانحطاط وردود الفعل المذهبية والاتاحة للعدو اللعب على التناقضات الداخلية هي في صلب عملية المواجهة المصيرية .

وهنا يطرح المعلم الثالث من دراسات هذا الكتاب : هل صراعنا ضد العدو ، صراع الذود عن وجودنا ، هو صراع حضاري ام صراع الكفاح المسلح ؟

في اعقاب نكبة حزيران ظهرت دراسات كثيرة باقلام عديدة انصبت على عزو الهزيمة الى التخلف الحضاري ودعت الى الوثوب حضاريا ، طبعاً اكثر هذه الدراسات عالج مظاهر الحضارة اكثر من جوهرها بالتحديد .

والحقيقة ان كفاحنا الحضاري ، ووثوبنا الحضاري هو شأن اساسي في الصراع ذوداً عن وجودنا . ولكن الحضارة هنا ليست التكنولوجيا قطعاً ، مع اهمية الوسائل التكنولوجية والذهنية التكنولوجية في الصراع .

ان الصراع الحضاري هو اشمل . وهذا ما حاولنا ابرازه في فصول الكتاب . فمما لا ريب فيه ان التصدي لغزوة استيطانية استعمارية لها اساليب العصر الحديث بمؤسسات وذهنية عصر القبيلة وبفقدان الرابطة الاجتماعية وعصبتها القومية الموحدة وعلى اساس التناقضات المذهبية الطائفية او على اساس فكرة الجهاد المقدس باستثناء شطر من الشعب وكأن القضية ليست قضية الشعب والارض وعلاقتهما الحميمة التفاعلية في القضية القومية ، او مواجهة المصير القومي بفقدان المؤسسات وعقلية التنظيم والخطة النظامية الدقيقة ، او بعقلية اقليمية كيانية فاقدة الاحساس بوحدة المصير القومي العام في كل ارض البيئة الطبيعية باغفال الرابطة العربية الجبهوية ، ان كل هذا يشكل تخلفا حضاريا في المواجهة .

ومن جهة اخرى فان التخلف التكنولوجي مع توفر النهوض الحضاري بالمفاهيم والجوهر الانساني لا يشكل الخطر الذي سيشكله توفر الوسائل التكنولوجية مع التخلف الحضاري بالمفاهيم والجوهر الانساني . فلقد انتصرت ثورات العصر في مجتمعات متخلفة تكنولوجياً على اكثر الجيوش الاستعمارية تقدماً تكنولوجياً لأن حرب التحرير هي خطوة انسانية متقدمة جداً على عصر الاستعمار . كما ان الصراع ضد الاستيطان الاستعماري الصهيوني في سبيل التحرير هو خطوة متقدمة ، الا ان الاستيطان الصهيوني يطرح حلفه مع عصر الانحطاط لذلك مفروض ان تقترن حرب التحرير ضده بعصر النهضة الشاملة .

يبقى انه مع تأكيدنا على اهمية الجانب الحضاري في الصراع خاصة لجهة مفاهيم وحدة المجتمع والتعبئة القومية ، بحيث ان اسقاط عصر التجزئة الاجتماعية والقومية ، هو الشرط الاساسي لنجاح الصراع ذوداً عن وجودنا القومي ، الا ان تجسيد المفاهيم على ساح الصراع يكون بالكفاح المسلح .

وكل اسقاط لمقولة الكفاح المسلح في معادلة حرب التحرير هو اسقاط لكل المعادلة .

فصحيح ان المقومات الحضارية اساسية ولكن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتجسيد الصراع مع انه ليس المظهر الاوحد من مظاهر صراع الوجود ومع ان بقاءه دون المقومات الحضارية يجعله يتيماً ويفقد الكثير من مضامين حرب التحرير، الا انه الاداة الواجبة

للذود عن المصير القومي . لأن « القوة هي القول الفصل في احقاق الحق القومي او انكاره » ، بدون الحق القومي القوة غاشمة . ولكن بالحق القومي القوة واجبة لاحقاقه ولمنع انكاره . هذه هي معادلة حرب الوجود .

والقوة هنا مقترنة بالحق والحرية فهي ، منتعشة بالقيم الانسانية لا مطفأة بالظلم الانساني . يقول سعادة تحديداً في هذا الموضوع : « لا سبب عندنا لنخاف العراك من اجل تثبيت حقنا في الحياة ، نحن لا نبحث اليوم في انشاء امبراطوريات ، لكننا نبحث في حق صحيح ، في حق الحياة في الوطن الذي هو ملك الامة . وكما قلت سابقاً ان اعتمادنا على مجرد ايضاح الحق ليس كافياً ولم يكن كافياً ، قد يذهب وطننا من ايدينا قطعة بعد قطعة ونحن لا نفعل غير كتابات وخطب وفوضى عظيمة في الداخل . جاسوسية خبيثة تعبث بعقول الناس . خيانات بيع الوطن، تجزؤ وتفسخ اجتماعي وسياسي . وتحدث الحرب بهذه الحالة . »

(سعادة ـ المحاضرات
العشر ص ١٦٦) .

الجزء الأول: من هزيمة حزيران ١٩٦٧ الى تلاشي جنيف في ١٩٧٧

هذا الجزء يشمل مرافقة المؤلف على مدى عشر سنوات لمختلف جوانب الصراع المصيري مع العدو وتطورات المسألة الفلسطينية من هزيمة حزيران ١٩٦٧ الى تلاشي جنيف في ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية في ١٩٧٧ .

وهو يشمل أبواباً ستة :

الباب الأول: عبر ودروس حزيران ١٩٦٧ وهو سلسلة أبحاث كتبت في أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧ وتقع في ثلاثة فصول تتناول نقداً لمختلف وجوه حياتنا ومفاهيمنا واستراتجية العمل في ضوء النكبة ونتائجها وتطرح البديل .

الباب الثاني : المقاومة ومؤامرات التسوية : ويقع هذا الباب في فصلين يعرضان مما واجهت المقاومة الفلسطينية والمسألة الفلسطينية اجمالا من ترهيب وترغيب في نطاق فرض التسوية التصفوية خلال السبعينات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ ,

الباب الثالث: الابعاد والمضامين وهو يشتمل على مجموعة دراسات تناقش أطروحات استسلامية وقد ظهرت بين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ . وهذا الباب هو الاعمق بين الأبواب الثلاثة من حيث طرح المضامين الفكرية ويتسم بطابع الدراسة المدققة في جذور المسائل . وهو يبدأ بفصل يناقش شارل مالك في أطروحاته عن السلم الاميركي ـ الاسرائيلي وينتهي بدراسة حول « جنيف ومواقف الاطراف والطريق المسدود » ١٩٧٧ .

ويعتبر **هذا الجزء الأول** من الكتاب بأبوابه الثلاثة محاكمة لمسيرة التسوية ونتائج الهزيمة ١٩٦٧ حتى ١٩٧٧ حين تلاشى سراب جنيف .

بينما الجزء الثاني يعالج مرحلة ما بعد زيارة السادات الى القدس ونهج كامب دافيد .

وبينما يشكل الجزء الأول مجموعة دراسات نشرت على مدى عشر سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ فان الجزء الثاني ينشر لأول مرة وقد كتب خصيصا لهذا الكتاب .



الباب الأول

عبر ودروس هزيمة حزيران ١٩٦٧

مدخل الباب الأول

الفصل الأول : هزيمة حزيران وقواعد العمل العربي (١٩٦٧)

الفصل الثاني : فلسطين أبعد من الحل السياسي والحل العسكري (١٩٦٨)

الفصل الثالث : في ذكرى النكبتين ١٥ أيار و ٥ حزيران (١٩٦٨)



مــدخل البــاب الأول

يشمل هذا الباب اولا ثلاث دراسات ظهرت تباعا في تموز ١٩٦٧ وفي نيسان ١٩٦٨ وفي حزيران ١٩٦٨ ، والمؤلف بعد في السجن وبتوقيع قيس الجردي . وقد شكلت هذه الدراسات محاولة في تحليل وتقييم أبعاد نكبة حزيران وتقصي جذورها في التفكير السياسي والاجتماعي والعسكري .

وتتميز هذه المحاولة التي تشكل الدراسات الثلاث حلقات متكاملة فيها بالنقاط التالية :

(أ) نقد حقوقي لشعار ازالة آثار العدوان اذا بقي في المطلق ولم يرتبط باستراتيجية التحرير كنضال مرحلي مشدود الى هذه الاستراتيجية . وينبه هذا النقد في ضوء صيغ التسويات الدولية المطروحة ـ وقبل صدور القرار ٢٤٢ ـ الى المأزق الذي يمكن أن ينشأ عن هذا الالتباس ، وهو المأزق الذي نشأ فعلا على مدى السنوات العشر التالية وعرف بالتناقض بين البرنامج المرحلي لاستعادة الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ « الحقوق الفلسطينية المشروعة » وبين الهدف الاستراتيجي والحقوق القومية الثابتة .

ان هذه الدراسات نبهت مبكرة الى هذا المأزق وضرورة تجاوزه .

(ب) نقد للفكر الايديولوجي الذي قاد النضال القومي والوحدوي في مرحلة ما قبل النكسة والذي لم يدرس المجتمع القومي وشروط نشوئه وتوحيده من زاوية نظر علمية وطبع بالرومانسية والارتجال ، ودعوة الى اعادة نظر في كل التراث الفكري والحضاري والعقائدي في ضوء تحديات النكبة باتجاه نهج اكثر علمية واكثر جذرية مع رفض كامل للانحناء أمام الهزيمة ودعوة الى التنوير الشامل للمجتمع بدءاً من بناء الانسان الجديد قاعدة بناء النظام الجديد ، تأكيدا على اهمية ارساء الثورة على انسان جديد وانه دون العقدنة الثورية لشعبنا لا يمكن ان تخاض حرب تحرير ناجحة ومنتصرة ، وباكرأ منذ ١٩٦٨ يقول المؤلف:« ان العمل الفدائي البطولي اذا لم يدعمه خزان بشري متدفق من شعبنا واذا لم يستند الى منطلقات من أرضنا القومية كلها واذا لم ينتظم في حركة ثورية واحدة فانه قد يصل الى طريق مسدود » . وكانت أحداث الاردن في ١٩٧٠ و١٩٧١ اكبر تأييد لهذا التخوف وفي لبنان ١٩٧٥ لولا الحركة الوطنية وفي طليعتها الحزب السوري القومي الاجتماعي ، والقتال المرير الذي قاتلت الى جانب المقاومة تحقيقاً لهذا التحرك البشري الذي يشكل سداً شعبيا لحماية المقاومة لكانت عملية التصفية سائرة سيرها الخطر ، واستمرت الدعوة الى وحدة المقاومة حتى وثيقة طرابلس في كانون الاول ١٩٧٧ .

(ج) تسفيه شعارات الرعب امام تفوق العدو واسطورة العدو الـذي لا يغلب وتأكيد الايمان المطلق بالشعب وقدرته معبأ وفق قواعد ثورية سليمة على انتزاع النصر ، وبالتالي الدعوة الى اعادة نظر في كل نهج يؤدي الى عزل الشعب عن معركة المصير القومي لان لا حرب تحرير اذا لم يكن الحكم الثوري مستنداً الى ارادة شعبية ثورية معقدنة حرة .

أي النقد البنوي لوسائل وهياكل الحكم في مرحلة التحدي المصيري .

(د) نقد للفكر السياسي الذي حال دون تحقيق وحدة الهلال الخصيب وادراك اهمية تحقيق الوحدات الطبيعية وبخاصة وحدة الهلال الخصيب كمنطلق لحشد الطاقات القومية في حرب التحرير ضد العدو الاسرائيلي .,وبالتحديد نقد عدم تحقيق وحدة بغداد ودمشق في ١٩٦٣ بحجة مراعاة الحساسيات العربية حتى لا تعتبر هذه الوحدة المصيرية محورا ضد مصر بينما كان مفروضا ان تكون محورا قوميا قتاليا ضد العدو الاسرائيلي ومتحالفا مع مصر .

(هـ) نقد الفكر العسكري الذي تجلى قبل النكسة بعقد اتفاقات ثنائية بين كل من دول الهلال الخصيب على حدة ومصر دون قيام الجبهة الشرقية مما ادى الى خلل عسكري استراتيجي اساسي في حرب حزيران فحمل مصر كل الاعباء الفعلية بدل تجميع قوة الهلال الخصيب التي تشكل مقتلا للعدو .

وكما يقول فؤاد مطر في « النهار » لاحقا ان فكرة الجبهة الشرقية طرحت رسميا على الصعيد العربي من مصر بعد نكبة حزيران وتحديدا في ١٩٦٨ .

(و) طرح تصور كامل وبرنامج عملي لتحقيق الجبهة العربية عسكريا واقتصاديا على قاعدة محورين : محور الجبهة الشمالية (الشرقية) (كما سميت لاحقا) وعمقها العراق والجبهة الجنوبية (الغربية) وعمقها السودان وليبيا والجزائر والدعوة الى تشكيل جيش تحرير اتحادي عربي فضلا عن توحيد جيوش الهلال الخصيب على الجبهة الشمالية وجيوش مصر وعمقها الاستراتيجي في وادي النيل وحتى الجزائر على الجبهة الجنوبية : (في مقال صادر في ١٦ تموز ١٩٧٦) .

وهذا تماما ما دعا اليه التفكير العربي الثوري السليم في مؤتمر الشعب العربي المنعقد في طرابلس في كانون اول ١٩٧٧ اذ نصت توصية المؤتمر على : « اقامة الجبهة الشمالية في القطر السوري والعراقي والثورة الفلسطينية ، وأية قوة عربية مقاتلة ، والجبهة الغربية من الجماهيرية والجزائر وقدرات شعب مصر أو أي قدرات اخرى عربية يمكن توظيفها بخلق جيش تحرير قومي عربي ــ يخوض معركة التحرير في اطار استراتيجية قومية لتحرير فلسطين » .

على الصعيد السياسي العالمي

(ز) التنبه الى :

(١) اهمية المقارنة بين الاستيطان الاستعماري في جنوب افريقيا واسرائيل بكسب شعوب افريقيا في النضال والتعاضد مع جوهر قضيتنا في التحرير . وعدم الاكتفاء بالدعوة الى تطبيق قرارات الامم المتحدة بصورة غامضة لا تتناول جوهر الصراع والذي كان سائداً بالنسبة للسياسة العربية الافريقية قبل ١٩٦٧ .(١٦ تموز ١٩٦٧) .

(٢) اهمية الحوار مع الفاتيكان ودور كنيسة انطاكية .

(٣) حوار العالم الاسلامي (مؤتمر لاهور لاحقا)

(حـ) التنبيه الى ضرورة التفريق بين المسألة اليهودية والمسألة الفلسطينية (مقال ٢٣

تموز ١٩٦٧) و (دراسة أيار – حزيران ١٩٦٨) وهذا يتبلور لاحقا في المذكرة الى فالدهايم (شباط ١٩٧٧) ، وأهمية التفريق بين المسألتين اليهودية والفلسطينية هي في انها من جهة تؤكد موقفا غير عدائي غير نازي ، غير شوفيني من اليهود كبشر شرط ان يتخلوا عن مشروعهم العدائي لاستيطان واغتصاب فلسطين . وتطرح على البشرية موضوعيا مشكلة جماعة تقوقعت وانغلقت تاريخيا ومفروض ايجاد حل انساني لها دون اضطهاد ولا ظلم عليها ، ولا قبول ظلم منها على شعب آخر كما حصل في المسألة الفلسطينية التي هي مسألة حق قومي ثابت لشعبنا في كامل ترابه .

وبدل التفريق النظري بين اليهودية والصهيونية الذي شغل العقل العربي والذي لم يعد قائما في اكثر الحالات باستقطاب الصهيونية لاكثر يهود العالم تفرق هذه الدراسة بين المسألة اليهودية والمسألة الفلسطينية بمعنى دعوة اليهود الى التخلي عن أحلامهم ومشاريعهم لاغتصاب فلسطين وفك الارتباط بمشروع الهجرة الاستيطانية الاستعمارية الى بلادنا معيارا عمليا ملموسا على طلاقهم الصهيونية وبالتالي مدخلا للتفريق بين اليهودية والصهيونية الذي لم تؤكد التجارب المتتالية صوابيته طالما الصهيونية تستقطب يهود العالم مستندة الى الارث التاريخي العدائي .

(ط) تأكيد دعم وتأييد ظاهرة الكفاح المسلح – العمل الفدائي – كأنبل ظاهرة بعد النكبة – ولكن اثارة موضوعتين :

(أ) اهمية الفكر الثوري والاستراتيجية الثورية التي توجه الكفاح المسلح (الوعي السلاح الامضى في يد الثوار أيار– حزيران ١٩٦٨) .

(ب) اهمية تثوير المجتمع القومي كله حتى لا ينضب خزان الثورة والكفاح ويجد الفدائيون انفسهم محاصرين وامام طريق مسدود (دراسة حزيران ١٩٦٨) . وهو ما تعرض له العمل الفدائي لاحقا في ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٧٧ .

وهنا تطرح جديا في هذه الدراسات فكرة مجتمع الكفاح المسلح ومجتمع حرب التحرير التي دعا اليها سعادة خاصة في كتاباته في ١٩٤٨و ١٩٤٩ في (« الطلاب نقطة ارتكاز في العمل القومي الاجتماعي ») والتي رسم فيها ملامح ومعالم المجتمع المثور لحرب التحرير .

(ج) مجتمع الكفاح القومي هو كل محيط فلسطين الطبيعي ، والثورة بدأت بالفلسطينيين ولكن مفروض امتدادها لتشمل كل السوريين مدعمة بجبهة عربية واسعة معادية للامبريالية والصيهونية وللرجعية .



الفصـــل الاول
هزيمـــة حزيـــران وقواعـــد العمـــل العـــربي (١)

١

قـــواعـــد العمـــل العـــربـــي

الشعوب العظيمة هي التي ترتفع فوق الكارثةلتستشرف غدها وتبنيه بناء مسؤولا .

لقد دعا الرئيس عبد الناصر الى « ان نتحدث بقلوب مفتوحة وان نتصارح بالحقائق مؤمنين انه في هذه الطريق وحدها نستطيع دائما ان نجد اتجاهنا السليم مهما كانت الظروف عصيبة ومهما كان الضوء خافتا » . بهذا الكلام الشجاع المسؤول واجه الرئيس عبدالناصر العالم العربي معلنا « اننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الايام الاخيرة » . وداعيا الى « كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الادبية ومقدرة العمل المتضامنة »لتجاوز النكسة . ومن ضمن هذه الروح المسؤولة نعيد استعراض ازض المعركة لا من زاوية فنية اختصاصية ضيقة بل من جوانب اوسع واعمق واشمل تتناول قواعد العمل العربي الاساسية .

اولا : الجبهة العربية انطلاقا من الضرورات الاستراتيجية للمعركة .

١ ـ الجبهة العربية ولدت في المعركة فلتبن على أسس ثابتة

حققت المعركة الاخيرة في فلسطين املا من اعز امال العرب في جميع اقطارهم . **فرغم جراح المعركة تحقق التضامن العربي في جبهة عربية متحدة ملتحمة مصممة . تلك غاية من غاياتنا الاساسية وآمالنا ، وكان المخلصون جميعا يصبون الى قيامه . فليس اروع من هذا التضامن الذي يحرك الجيوش من أقاصي المشرق باتجاه الجبهة ولا أروع من هذا التضامن الذي يقطع البترول عن الدول المعتدية خلال ساعات من العدوان . تلك هي ملامح الجبهة العربية التي ارتفعت في سبيلها الدعوة قبل اكثر من ثلاثين سنة لتكون « سداً منيعاً في وجه المطامع الاجنبية »** . فالعالم العربي قوة كبرى في الوزن الدولي اذا احسن تنسيقها . وأننا ندعو الى هذا التنسيق الذي يحقق مبدأ رفعناه منذ ١٩٣٢ بقيام الجبهة العربية التي يكون لها وزن في القضايا الدولية .

لقد وقفت الجبهة العربية هذه المرة وقفة واحدة مخلصة فلم تشتتها الارادات الاجنبية

---

(١)ظهر هذا المقال على ثلاث حلقات في ملحق « النهار » بدءاً من ١٦ تموز ١٩٦٧

كما حصل عام ١٩٤٨ ولا استفردت مصر وحدها كما حدث عام ١٩٥٦ بل ان انهار الدماء التي سالت غزيرة دفاقة في القدس والضفة الغربية والحرب التي استعرت على طول الجبهة السورية كانت شهادة حية على روعة التضامن وعظمة البطولة في الجبهة الشمالية .

واذا كانت الجبهة الشمالية قد حملت قسطا كبيرا من ضريبة الدم والخراب فقد سارع العرب في جميع اقطارهم حتى النائية عن المعركة الى تعبئة القوى وبذل المال ووقوف المواقف المؤيدة لجهود المعركة . **فتحقق اجماع عربي رائع لكنه تحقق بصورة متأخرة ومرتجلة وبعد اندلاع اللهب وفوات الاوان . انها روح جديدة هذه التي هبت على العالم العربي وتجلت بعفوية وصدق فأكدت اهمية الرابطة العربية وعمقها وفوائدها العملية الكبرى . ولكن النقص الاساسي ان يكون هذا التضامن العربي وهذه الجبهة العربية قد ولدا على عجل خلال ساعات المعركة ولم يكونا موجودين معبأين ككيان سياسي ـ دفاعي ـ اقتصادي يشكل قوة ذات وزن دولي قبل المعركة . ولو كانا على هذا النحو لكان فعلهما ترك من الاثار ما حول اتجاهات المعركة لمصلحة الجبهة العربية . ان الجامعة العربية كانت قد تحولت مع الوقت الى شكل دون محتوى والى شعار فاقد المضمون فكان من اهم اسباب النكبة ان العالم العربي دخل جبهات مفككة ولم تولد جبهته الموحدة الا من خلال لهيب العراك وفي انقاض الكارثة .**

٢ ـ تجسيد الجبهة العربية في كيان سياسي ـ عسكري ـ اقتصادي

الا انه لا يجوز وقد توقف القتال ان لا نفيد الافادة الكبرى مما تحقق في المعركة.فعلى العالم العربي ان يحتفظ بهذه الروح العظيمة الجديدة فيطوّر علاقاته بفعلها ليقيم الجبهة العربية المتراصة كحقيقة عملية دائمة تنظم الجهد لا كطفرة طارئة رافقت ظروف المعركة . على العالم العربي ان ينتقل من مرحلة الجبهة العربية كما ظهرت بكل تعاطفها وتساندها فينمي تعاونها ويرسيه على أسس ثابتة . ومن اجل ذلك لا بد من تحقيق خطوات عملية تجسد هذه الروح الجديدة في مؤسسات لها طابع الاستمرار والديمومة .

١ ـ انشاء جيش عربي اتحادي تشترك في انشائه بصورة اساسية الدول العربية التي لا حدود مشتركة بينها وبين اسرائيل ويجهز بقوى آلية وطيران قوي وتكون قيادته معقودة للثورة الجزائرية ـ مفخرة العرب في حروب التحرير ـ وتمول موازنته الدول العربية المنتجة للبترول . ويكون هذا الجيش الرديف الاحتياطي المعبأ للجيوش العربية المرابطة حول دولة العدو .

٢ ـ تحقيق الوحدة العسكرية الكاملة في كل من الجبهتين الشمالية والجنوبية بحيث تصبح كل جبهة قوة موحدة متوافقة مع وحدتها الجغرافية والاستراتيجية وترتبط الجبهتان باتفاق ثنائي دفاعي بينهما وقيادة عليا مشتركة . وفي هذا المجال نرى ان العراق امتداد طبيعي للجبهة الشمالية كما ان السودان امتداد طبيعي للجبهة الجنوبية ولا بد من اتخاذ الخطوات التي تجعل فعل هاتين الدولتين اقوى في كل من الجبهتين .

٣ ـ من ضمن مبدأ التكامل الاقتصادي للعالم العربي انشاء صناعات عسكرية عربية مشتركة تحقق في مدى معين المزيد من الاكتفاء الذاتي العسكري العربي .

٤ ـ انشاء مجلس اعلى للدول المنتجة للبترول ورسم سياسة بترولية عربية موحدة تتجاوب مع مصالح العرب وحقوقهم لا سيما مع الحق القومي في فلسطين .

٥ ـ رسم سياسة خارجية موحدة ازاء الشرق والغرب والعالم الثالث مستوحاة من مواقف الدول الاجنبية من الحق القومي في فلسطين وتتناول كل الموارد العربية والطاقات الاقتصادية والسياسية .

٦ ـ تصفية الخلافات الاقليمية العربية لمصلحة الجبهة العربية وتراصها وضمان مبدأ حق تقرير المصير لكل شعب عربي .

٧ ـ انشاء مكتب اعلام مركزي عربي للتوعية العالمية في مسألة فلسطين ووضع خطة موحدة له علمية الاسس والنهج تنطلق من فهم طبيعة المعركة والخلفية الذهنية لكل شعب وعقليته ومفاهيمه .

٨ ـ درس الهجوم الديبلوماسي العربي على صعـدان الدول الكبرى والامم المتحدة والعالم الثالث من اجل مسألة فلسطين مما سنأتي عليه تفصيلا في فصل لاحق .

هذه خطوط عريضة لصيغ التعاون العربي التي نقترح والتي يمكن ان يضاف اليها الكثير. ان الجوهري في الموضوع ليس التفاصيل بل اقامة كيان عربي قادر ان يحقق عمليا على كل صعيد خطوات التنسيق والتعاون الفعالة . وهذا الكيان العربي ـ الدفاعي ـ السياسي ـ الاقتصادي الذي هو الجبهة العربية لا بد ان يقوم على فكرة اتحادية نامية تنطلق من مراعاة الواقع الاجتماعي ـ الجغرافي ـ الاقتصادي ـ الاستراتيجي للبيئات العربية اولا تمهيداً لمزيد من التفاعل والتلاحم والتلاقي يؤدي مع الزمن وبسلوك الطريق الايجابية الموضوعية المدروسة الى قيام اتحاد عربي اشمل .

٣ ـ الجبهة الشمالية : وحدة جيوش الأردن والعراق والشام طريق الانتصار في الجولة المقبلة .

ومن ضمن هذا التضامن العربي ومن ضمن فكرة الجبهة العربية لا بد من درس ارض المعركة من جديد . لقد تأكدت اهمية الجبهة الشمالية ودورها الكبير في المعركة . ولقد اظهرت الجيوش الاردنية والعراقية والسورية بسالة فائقة ، كما حملت ، خاصة الجبهة الاردنية ، اعباء قاسية ودفعت ضريبة الفداء كاملة . لكن نقطة الضعف الكبرى في هذه الجبهة انها **كانت جبهة عدة جيوش لم يجر بينها أي تنسيق مسبق كما لم تحتل في استراتيجية المعركة دورها المتناسب مع خطورتها فاعتبرت جبهة دعم للجبهة الجنوبية بينما كان المفروض ان تكون هي جبهة الهجوم والقتال الرئيسية .**

وما انقضت ايام على النكسة حتى ارتفع اكثر من صوت من صميم القيادات العربية يقول قولنا هذا . فقد اعلن عميد الجو عارف عبد الرزاق رئيس الحكومة العراقية الاسبق واحد رجال الطليعة الثورية في العراق ، في تصريح ادلى به لجريدة « الثورة البغدادية » في 19 حزيران الفائت : « لقد كانت جبهة الاردن هي المنطقة المثالية للهجوم ولو وصل اليها المزيد من القوات العراقية والسورية لاستطعنا شق اسرائيل ولحطمنا مطاراتها في دقائق معدودة » .

وقالت جريدة « الثورة » البعثية الدمشقية في مجال تعرضها لدرس النكبة مثل هذا القول

معتبرة الجبهة الاردنية هي الرئيسية للمعركة ومشيرة الى ان دور الجبهتين السورية والمصرية كان يجب ان يقتصر على الالهاء بينما يتركز الجهد الحربي العربي الاساسي على الجبهة الاردنية . واشارت ايضا الى صعوبة اعتماد سيناء لأية عملية قتال رئيسية بسبب طبيعة الصحراء المكشوفة .

واكد الرئيس عبد الناصر شيئا من هذا في خطابه اثر النكبة حين قال : « ان قواتنا البرية كانت تحارب اكثر المعارك عنفا وبسالة في الصحراء المكشوفة » .

وأعلن وزير الاعلام السوري السيد الزعبي في مؤتمره الصحافي ان القوات الآلية السورية توجهت الى الجبهة الاردنية بعد نشوب القتال لكنها وصلت متأخرة .

من كل هذا يتبين ان الجبهة الشمالية ـ خاصة الاردن ـ كان مفروضا استراتيجيا وجغرافيا وواقعيا ، ان تكون في الهجوم ، جبهة القتال الاساسية ، وذلك لم يحصل لان القوات العراقية والسورية وصلت متأخرة او لم تصل بكميات كافية ، ولان القوات الثلاث الاردنية والعراقية والسورية لم تبن قوة مشتركة وتنسق سلاحها وعتادها وخططها وحاجاتها . فسبب النكسة الاساسي هو فقدان التنسيق المسبق المدروس بين الجيوش الاردنية والعراقية والسورية مما أضعف الجبهة الشمالية فلم تعط قدرتها الاستراتيجية من حيث الخطة العامةولا من حيث الاعداد الحربي المتفق مع اهميتها لتكون هي الاولى فيخفف عن الجبهة الجنوبية ثقل كبير . وفي غياب هذا التنسيق حاولت مصر ان تملأ الفراغ العسكري فعقدت الاتفاقات الثنائية مع الدول الثلاث لكن هذه لم ترتبط قبل المعركة بوحدة عسكرية في ما بينها تتفق مع مستلزمات ارتباطها الجغرافي ـ الاستراتيجي برا وجوا . فرغم هائل التضحيات ورغم مواقف البطولة على طول الجبهة الشمالية فان غياب التنسيق المسبق بين دولها والاعداد الحربي المتكامل قد افقد هذه الجبهة طاقات كبرى كان بالامكان ان يكون لها وزنها الرئيسي في الميدان .

فعلى الصعيد البري لم يتح للعراق ان يلقي بكامل ثقله العسكري والبشري في المعركة ولا وصلت القوات الالية السورية في الوقت المناسب . وعلى الصعيد الجوي كانت هذه الجبهة تعتمد ، كما ورد في بيانات كل من ملك الاردن ووزير الاعلام السوري ، على المظلة الجوية المصرية ولم يكن لديها طيران قوي قادر ان يتابع المعركة بعد اخراج الطيران المصري منها في الساعات الاولى لبدء القتال . فقاتلت جيوشها دون تنسيق مسبق ودون الارتكاز على استراتيجية واضحة كما قاتلت دون مظلة جوية واقية .

كل هذا يؤكد ضرورة التنسيق الكامل بين قوى الاردن والشام والعراق بدءاً بتجميع القوى وتنسيق الخطط وتوحيد القيادة والعتاد والتدريب ، وجوا بامتلاك قوة جوية كبرى مشتركة خاصة بالجبهة الشمالية تكون مظلتها الجوية في هجومها ودفاعها فيتفرغ الطيران المصري للجبهة الجنوبية .

فاذا كانت للجبهة المصرية اهميتها البالغة في كونها جبهة ثانية فان العراق بحكم الارتباط الجغرافي البري بالجبهة الشمالية قادر ان يصبح عاملا فعالا قويا في هذه الجبهة لو روعيت مستلزمات الوحدة الاستراتيجية ـ الجغرافية التي تنتظمه مع بقية الانحاء .

وهنا لا بد من معالجة افكار مسبقة خاطئة نراها مسؤولة الى حد كبير عن التعثر الذي اصابنا في معركة فلسطين الاخيرة . نقول ذلك بصورة ايجابية لتجنب التعثر وسلوك الطريق

الايجابي المحقق المنعة والقوة لبلادنا في ظروف الصراع المصيري هذا . لقد انفعل الجو العربي بظروف النكسة الوحدوية بين مصر والشام عام ١٩٦١ فلم يعد يهتم ايجابيا بتحقيق المنعة والقوة الوحدويتين انطلاقا من دراسة موضوعية مسؤولة . ذلك يتجلى في مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ كما يتجلى في المادة الاولى من الدستور العراقي عام ١٩٦٤ وكلها تؤكد رفض أية وحدة ثنائية بين العراق والشام مثلا حتى لا يعتبر ذلك تكتلا اقليميا يعزل مصر .

ان رفض سياسة المحاور المتصادمة في العالم العربي لموقف نبيل وسليم تفرضه التزامات الجبهة العربية الواحدة . واننا نقف مع هذا الموقف النبيل السليم غير اننا نرى ان الدافع وان كان نبيلا ، يتجسد في سياسة ومفاهيم خاطئة تجافي الوحدة الطبيعية وتعرقل حصولها غير مدركة فوائدها العملية ولا امكان السير بها في غير وجهة سياسة المحاور والتكتلات الاقليمية المتصادمة .

٤ ـ وحــدة البيئة وتحـالفهـا العسكــري ـ السياســي مــع مصــر

ان المتنكرين لوحدة البيئة لم يلحظوا تلك العلاقة الوثقى بين اتفاقية سيكس ـ بيكو التي مزقت وحدتها الطبيعية فكانت بتشتيتها القوة القومية ، التمهيد الضروري للمطامع الصهيونية ـ كما ذكر وايزمن في مذكراته ـ وبين وعد بلفور الذي جاء بعدها وكان منطلق اقامة الكيان اليهودي العدواني في فلسطين. كما انهم لم يتبينوا المناحي الايجابية والعملية من تحقيق هذه الوحدة لجهة مجابهة الخطر الصهيوني وسحقه بقيام القوة القومية المتراصة الموحدة المطبقة على كيان العدوان . ان قيام وحدة البيئة القومية هي الطريق القويمة للقضاء على العدوان الصهيوني وتحرير الارض السليبة وليس من طريق اقرب الى المعقولية والواقع منه . هذا هو الهدف الايجابي الاكبر من قيام هذه الوحدة .

ان رفض قيام تكتل في المنطقة يكون ضد مصر هو موقف سليم نبيل تقضيه ضرورات التضامن العربي . اننا حتما نقف الى جانب هذا المنطــق. بل اننا نقول بوضوح وصراحة كاملة بأن الروابط التي تشدنا الى مصر هي فضلا عن روابط العروبة التي تجمعنا الى العالم العربي كله في عروة وثقى لا انفصام لها ، انها فضلا عن ذلك وبسبب قيام الكيان الصهيوني العدواني بيننا وبين جبهتنا الشرقية والجنوبية ، تحتم علينا باستمرارسلوك مسلك التعاون والتحالف والتساند معها بكل ما تعنيه هذه الكلمات من قوة ومعنى .

ان مصيرنا القومي يفرض علينا هذه الصلات الايجابية المصيرية مع مصر . غير ان رفضنا اقامة تكتلات ضد مصر لا يقودنا في معرض رفض الخطأ الى ارتكاب خطأ ادهى برفض قيام اي تكتل لقوى المنطقة بشكل مطلق وكأنما كل تكتل لهذه القوى لا قصد له ولا غاية ايجابية ، وكأنما عزل مصر ومناوأتها يجوز ان يكونا هما محور سياستنا القومية ازاء تحديات الخطر الصهيوني التي تفرض علينا وعلى مصر باستمرار وقوة ان تكون قوتنا قوة لمصر وقوة مصر قوة لنا .

من هذه الزاوية نرى ان تكتيل قوى المنطقة له قصدان ايجابيان : اولهما تحقيق التكامل الاقتصادي ـ العسكري لهذه البيئة الواحدة وثانيهما ان يكون هذا التكتل

بصورة ايجابية قوة للعروبة في المعركة ضد اسرائيل . بل انه في حالة تحقيقه يصبح هو محور المعركة وتكون له مصر سندا ونصيرا . هذا ما يقوله الواقع الجغرافي ـ الاستراتيجي لارض المعركة .

ومن اجل اقتران الهدف القومي من وراء هذا التكتل في المنطقة بمقاصد التضامن العربي خاصة مع مصر ، فان الصيغة المثلى لتحقيق ذلك يكون في قيام وحدة على اساس ارتباطها وتحالفها العسكري والسياسي مع مصر اولا ومع كل الدول العربية الراغبة في الاسهام الجدي في معركة التحرير وفي طليعتها الجزائر المجاهدة .

ذلك هو الاصل والاساس . اما اذا كانت تحول ظروف دون تحقيق الوحدة الكاملة ـ وان عدم تحقيقها سبب رئيسي من اسباب النكسة الاخيرة فعلى الاقل لا بد من تحقيق الوحدة العسكرية والاقتصادية بين الاردن والشام والعراق .

ان جيشا موحدا يضم جيوش الاردن والشام والعراق في وحدة عسكرية كاملة في القيادة والتدريب والعتاد والارادة ومزودا بقوى آلية وطيران قوي لقادر ان يحول الجبهة الشمالية ضد اسرائيل الى ما يجب ان تكون وما اجمع عليه المعلقون والقادة العرب في ما اثبتناه : جبهة اولى للقتال والهجوم تحمل عن الجيش المصري اعباء كثيرة في الجولة المقبلة . واننا في المجال العربي لا نرى حدودا تقف عندها العلاقات المتطورة النامية بين هذه الوحدة والشقيقات العربية وفي طليعتها مصر . بل ان الصيغ الاتحادية يمكن ان تتطور بنمو العلائق والتفاعل الايجابي باطراد واستمرار . ان التدرج في الوحدة نراه منبثقا من حاجات الجبهة والمعركة مراعيا للضرورات الاستراتجية والجغرافية والاقتصادية في انطلاقة نحو اتحاد عربي شامل .

٥ ـ وحدة السودان ومصر قوة للجبهة الجنوبية

اننا بالروحية المسؤولة نفسها التي ندعو فيها الى تراص الجبهة الشمالية ووحدتها العسكرية والى اجراء التنسيق المطلوب في ما بينها ، ندعو كذلك الى تراص الجبهة الجنوبية وتحقيق وحدتها العسكرية . لقد سارع السيد محمد محجوب الى عقد اتفاق دفاع مشترك مع مصر في ايام المعركة الاولى فكان في هذا الموقف الفذ ما هو موضع التقدير الكبير . لكن هذا كله قد حدث متأخرا . ان وحدة مصر والسودان المصيرية والتاريخية والجغرافية تفرض قيام وحدة مصر والسودان العسكرية قيادة وتدريبا وعتادا مما يعزز الجبهة الجنوبية ويزودها بطاقات مقاتلة جديدة .

ومن ضمن الجبهة العربية ترتبط الجبهتان الشمالية الموحدة والجنوبية الموحدة بقيادة عسكرية مشتركة وتحالف عسكري ـ سياسي ينسق التعاون بينهما ويكون مدخلا لتطوير صلاتهما التعاونية باستمرار .

وهكذا نواجه اسرائيل بقيادة عربية عليا مشتركة واحدة توجه ثلاثة جيوش اتحادية عربية كبرى : جيش الجبهة الشمالية ، وجيش وادي النيل الموحد في الجبهة الجنوبية ، والجيش العربي الاتحادي الذي يكون هو طاقة الاحتياطي للجبهتين .

وهكذا ينسق الجهد العربي فلا يتوزع ولا يتعثر وتتحكم الاستراتيجية والضرورات الجغرافية والتعبوية برسم خطط الجبهات وحشد الطاقات ويسيطر التنسيق المدروس على كل ذلك في وحدة قصد وهدف ونضال وقيادة .

٦ ـ لبنان المستقل مرتبط مصيريا ببيئته وعالمه العربي

اما لبنان فاننا ندرك وضعه وندعو الى الحفاظ على كيانه وسيادته نطاق ضمان للفكر الحر **لكننا ندعو ايضا الى كيان لبناني تقدمي يصبح واجب الوجود كمنارة اشعاع وتطوير للمنطقة كلها وكقوة ثورية تقدمية في محيطه فاعلة في صنع المصير الجديد .**

واذا كنا نشدد في الحفاظ على لبنان ووضعه الخاص لجهة كيانه واستقلاله انطلاقا من الاوضاع الاجتماعية السائدة في العالم العربي والتي لم تزل في اكثرها تخضع للتفكير الديني السياسي في الدولة ، **فاننا نتصور ان يكون للبنان العلماني التقدمي الذي ننادي به دور رسولي في التقدم في المنطقة ولا نقبل العزلة نهجا له ولا التقوقع او الانكماش غاية وهدفا يتعارضان مع مصالح لبنانية اساسية في التفاعل الحي مع محيطه وارتباطه المصيري بعالمه العربي .**

فليست عروبة لبنان او ارتباطه مجرد شراكة « ككل شراكة لها حسناتها وسيئاتها » يدخلها ساعة يشاء ويتخلى عنها ساعة يشاء بل هي قدر ومصير بطبيعة وجوده وصلاته القومية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية .

ان لبنان مسؤول كأكثر ما تكون المسؤولية عن مواجهة اسرائيل في عراك المصير القومي وهي الطامعة به ارضا ومياها لا تميز في مطامعها العدوانية بين بلد عربي وآخر . او بين فئة طائفية واخرى ، همها الارض أيا كان الشعب الذي يسكنها ومعتقداته الدينية . وقد شردت من فلسطين مسيحييها ومحمدييها حين اغتصبت الارض واقامت كيانها العدواني الطامع المتوسع .

فليست معركتنا ضد اسرائيل معركة مسايرة او رفع عتب تجاه احد بل هي معركة مصيرنا ووجودنا وكياننا .

ان لبنان مدعو الى التحول من دولة رفاه الى دولة تعبئة قادرة ان تكون في مستوى الخطر المتوعد فيقر قانون التجنيد الاجباري ويرفض العقلية المركنتيلية التي تقيس المصالح القومية العليا بحسابات الربح والخسارة الماديتين التجاريتين .

ولا بد للبنان في ضوء هذا كله من ان ينسق التعاون الدفاعي ـ الاقتصادي مع الدول العربية المجاورة التي تشده اليها وحدة الحياة فلا يعطل وضعه الخاص دوره في معركة المصير . ولا بد للبنان كذلك ببهاء الكلمة وبيقين المعرفة الجديدة من ان يتغلب على وضعه الخاص بتطوير نفسه في مستوى العصر وتطوير محيطه معه . فلكي يصبح حصنا قويا قادرا على الصمود في معركة المصير لا بد له من بناء الارادة الشعبية الموحدة التي يستند اليها الحكم والدولة ، ان ارتكاز الحكم والدولة على الارادة الموحدة في لبنان والتي تبنى بمفاهيم المواطنة هي وحدها **معين القوة الحقيقي الذي يغنيه عن كل الضمانات الدولية والذي يجعله قادرا ان يخوض معارك المصير بعقلية المواطنة وولائها لا بمجموعات الحساسيات للطائفية .**

من هذه النقطة بالذات يبدأ دور رسولي للبنان في المنطقة : **دور التحول من دولة ملجأ تعيش في ظل الضمانات الدولية الى دولة حصن لها كرامة التحدي والى دولة منارة ينطلق**

منها بهاء الفكر الجديد فاعلا في المحيط ومطورا له باتجاهاته التقدمية ومشاركا في صنع المصير الكبير .

II استراتيجيــة الصـــراع القومـــي عالميـــا

ان معركتنا السياسية مع العدو مداها العالم كله ، بطبيعة التغلغل الصهيوني العالمي ، عبر حركته المنظمة ونفوذه المالي ـ السياسي في اكثر من قارة ومركز الثقل في العالم ، من افريقيا حيث يتغلغل النفوذ التجاري ـ السياسي الصيهوني الى اميركا اللاتينية ـ احدى ركائز العالم الثالث ـ الى نيويورك العاصمة الاولى للصهيونية العالمية الى اوروبا حيث اختلط التغلغل مع العواطف الانسانية مع المصالح الاستعمارية . فنحن مضطرون على كل هذا المدى الى خوض معركة سياسية كبرى ضد عدو خطير احكم الخطة ، ونظم الجهد وحشد الامكانات ، فما هي طبيعة المعركة وكيف نعيد النظر في خططها ومداها ومجالاتها الواسعة .

قال ماوتسي تونغ في احدى اروع موضوعاته عن الاستعمار : ان الاستعمار هو نمر من ورق وعندما ننظر الى ان الاستعمار نمر له اسنان ذرية لا يجوز انه الاستهتار به الى هذا الحد . وشرح نظريته الهامة في استراتيجية الصراع ضد الاستعمار فقال انه ينطلق مبدئيا من احتقار الاستعمار والايمان بمصيره الاخير في الاندحار ايمانا منه بالشعوب ونضالها وحقها في الحياة . انما ذلك على صعيد استراتيجي ، صعيد النتيجة الاخيرة للصراع . اما على صعيد التكتيك ، على صعيد المعارك والمجابهات الفعلية مع الاستعمار فانه يدعو الى درس قوى العدو بكل موضوعية والتخطيط للانتصار اخذا بكل تفاصيل العراك وموجباته . هذه الاستراتيجية قلبها العرب رأسا على عقب في حربهم مع الصهيونية الاستعمارية فاحتقروا قوى العدو على صعيد المجابهات والمعارك فكانت الارتجالية والانفعالية اللتان حصدتا النكسة والهزيمة وكان الامر المفعول نتيجة لذلك كله هو الذي حصل عليه العرب بدأ من ١٩٤٨ . لقد حلت الاهداف البعيدة التي لا تتحقق الا بالتكتيك المدروس ، محل هذا التكتيك في خطة العمل واكتفي بها دون الوسائل والتخطيط فاختل الميزان . وكما ان حلول الاهداف الاستراتيجية محل التكتيك يعطل الوسائل والخطط فيشل الوصول الى الغايات ، فليس اقل خطرا من ذلك حلول التكتيك ـ حلول الوسيلة ـ محل الاهداف الاستراتيجية او تناقض التكتيك مع الاستراتيجة .

فاذا كان الارتجال والانفعالية لا يجوزان في المجابهات الفعلية فان القعود عن المجابهات والخضوع لذعر الحسابات دون العمل على اللحاق بالعدو والتفوق عليه لاشد ضررا واقرب الى الانهزامية المتفاقمة من اي شيء آخر . انه خطر اعتماد التكتيك محل الاستراتيجية الى حد غياب الاهداف الاستراتيجية عن الثورة او التناقض معها ، ولا يقل عن خطر حلول الاستراتيجية محل التكتيك ، ذلك ان الاولى تعطل الغايات لحساب الوسائل بينما الثانية تعطل الوسائل فتعرقل حصول الغايات . ان التكتيك على اهميته يجب ان يبقى جزءا مرتبطا بالاستراتيجية بالاهداف الاساسية البعيدة . ومن اجل حصول الرؤى الشاملة للمعركة التي تنطلق من تأكيد الاهداف البعيدة مع اتباع التكتيك المدروس ضد الصهيونية العالمية على مدى العالم كله .

(أ)ـ تضليل العــدو الاعلامــي يــرد عليه بالتحقيق قبــل الكــلام

لقد خدع العدو العالم بمظاهره البراقة محاولا اخفاء بشاعة عدوانه وعنصريته فرفع شعارات مضللة تلف حوله عطف قطاعات واسعة من الشعوب الغربية . لقد رفع شعار « واحة

الديمقراطية والاشتراكية » وسط عالم متخلف بينما هو يقيم دولة العنصرية والتشريد والاغتصاب في فلسطين منتهكا كل الحقوق القومية والانسانية لسكان البلاد الاصليين الشرعيين ورفع شعار « الشعب المضطهد المسكين » . فأثقل ضمير الغرب بدأ من الكنائس الغربية الى اليسار الاوروبي بما حل به في اوروبا ليستر عدوانه المستحدث في فلسطين ، ورفع شعار « الدولة الصغرى » المحاطة ببحر عارم من القوى المعادية والمتربصة فتحولت في دعايته ارادة شعوبنا الحرة في رفض العدوان والاغتصاب في فلسطين الى « عدوان » ، وباتت حروب العدو العدوانية علينا تلقى لدى الغرب نتيجة هذه الاضاليل عطفا خاصا يستغله تحالف المصالح الاستعمارية والرأسمالية مع اسرائيل .

ان معركتنا الاعلامية ضد العدو في العالم الواسع لا تكون فقط بدحض اكاذيبه وتبيان مغالطاته وفضح تخرصاته بل تكون ببناء الدولة والمجتمع في بلادنا على اسس جديدة قادرة على الانتصار على العدوان في كل المجالات . فلنجابه الدولة العنصرية الثيوقراطية العدوانية بانظمة علمانية تقدمية قومية تحقق ، فضلا عن القوة والمنعة الداخليين اكبر الانتصارات الاعلامية في المجالات الدولية لان التحقيق هو اقوى من كل كلام . واذا كنا قد خسرنا معركة الاعلام لاننا لم نكسب عقل الغرب وتفكيره فلاننا من ناحية اخرى لم نلجأ الى المواقف الحازمة الرادعة التي تشعر الغرب بأن مصالحه مهددة في الصميم ليغير من انحيازه للعدوان . فلا ربحنا الغرب من نافذة عقله ولا ربحناه من بوابة مصالحه الواسعة . وكان من نتائج ذلك خسارتنا المعركتين الدبلوماسية والاعلامية في الغرب والامم المتحدة .

ترتفع بين حين وآخر دعوات ضد السلبية السياسية ودعوة حارة الى الايجابية في السياسة الدولية . ومما لا ريب فيه ان الايجابية في كل شيء هي الافضل لكن الايجابية السياسية لا تكون بتجاوز ما حصل وبناء علاقات مع الغرب وكأن شيئا لم يكن ، بل ان الايجابية السياسية انما تكون بردع الغرب عن سياسته المنحازة حتى تكون اية علاقة في المستقبل في مستوى كرامتنا وحقوقنا القومية وسيادتنا .

ان تصريح دين راسك الاخير الذي يشجب (العدوان في فيتنام) ويتجاهل العدوان الصهيوني في فلسطين وعلى الاراضي العربية فيدعو الى السلام في الشرق نموذج على هذه الازدواجية الناحرة لكل القيم .

ب ـ ابعاد المعركة دوليا

١ ـ تصفية آثار العدوان

ان المنهج السياسي الذي اعلنه الرئيس عبد الناصر لخصه بثلاث نقاط تهدف الى ازالة اثار العدوان هو المنهج الذي تلتقي عليه كل القوى العربية في هذه المرحلة ، اننا نوافق على هذا المنهج وندعو له بكل قوة . ففي هذه المعركة لا بد من الاستمرار في التصلب والصمود في الحق القومي ازاء العدوان ولا بد من تسخير كل القوى لاحداث الضغط المطلوب ولا بد من اجماع عربي يدعم هذا الموقف ، وفضلا عن هذا المنهج الذي نؤيده تأييدا كاملا نطالب بارساء الجبهة العربية بالصورة التي عرضنا لها قبلا واقامة التوحيد العسكري في كل من الجبهتين الشمالية والجنوبية وارتباطهما بقيادة عليا واحدة كما اننا في المجال الدولي نحذر من تكرار الاخطاء السابقة ، فلقد ارتضى العرب طوال سنوات وكرروا ذلك في الفترة الاخيرة ، ارتضوا مقررات

الامم المتحدة وعابوا على العدو عدم تنفيذها . انه لا يجوز في رأينا بأن نسلم بالباطل الصغير في استهداف ازالة الباطل الاكبر ، ذلك ان موقف الحق القومي لا يهاود فهو يرفض الباطل دون مراعاة حجمه .

٢ ـ اساليب العدو لتشويه حقيقة المسألة الفلسطينية

ان من اقوى الادلة على عقم القبول بانصاف الحلول الدولية المنتقصة من الحق القومي ان العدو يتشبث بمكاسب عدوانه متحديا كل قرارات الامم المتحدة التي صدرت منذ ١٩٤٨ . رغم ان هذه القرارات انطلقت من التسليم بالاساس العدواني لدولة العدو . فاذا كان العدو يتمسك بمكاسب العدوان فبالاحرى بأن يتشبث اصحاب الحق بحقهم القومي الرافض كيان العدوان من الاساس . ومن الشواهد الصارخة على ان هذه القرارات الدولية تخضع للمصالح الموقوتة والراهنة لا لاية قواعد اخرى ، ان موضوع تدويل القدس يطرح اليوم دون بقية قرارات الامم المتحدة التي تجرد دولة العدوان من النقب والجليل واقسام من الارض المحتلة ، وعلى العكس من ذلك فان التسويات الدولية التي يلوح بهاالغرب كلها تشير الى تصحيح في (الحدود الاقليمية) لجهة التسليم مجددا ببعض التوسعات الاسرائيلية الاخيرة .

ان في اساس الخطأ الذي البت دولة العدو بواسطته الكثير من الدول ضد حقنا القومي المشروع هو محاولتها اظهار الامر وكأنه خلاف بين دولة قائمة هي اسرائيل وجاراتها الدول العربية . وكأن الامر خلاف اقليمي كما هي الحال بين الهند وباكستان او بين المانيا وبولونيا بحيث يغدو السلام هو المقصد الذي تتمحور عليه الجهود الدولية دون مراعاة للحقيقة الاساسية التي هي حقيقة العدوان الذي اغتصب الارض وشرد الشعب وحل بالقوة في ارض لا علاقة له بها ليقيم عليها دولة هجيناً غريبة في اقبح عدوان عسكري في القرن العشرين .

٣ ـ الفصل بين المسألة اليهودية العالمية وبين الحق القومي في فلسطين

ان الفصل بين المسألة اليهودية كمسألة تهم العالم المتمدن وبين المسألة الفلسطينية وما ترتب عنها من اغتصاب وعدوان وتشريد هو في اساس طرح قضيتنا على العالم المتمدن ، فلن تحل المسألة اليهودية على حساب شعبنا وسيادته القومية بانتهاك كل الحقوق الدولية والقومية والانسانية . ان رفع الاضطهاد الذي مارسه بعض الاوروبيين على اليهود لا يكون بارتكاب اضطهاد اقبح ضد شعبنا . ان الشعوب والامم التي اساءت الى اليهود عليها ان تتحمل وزرهم الاكبر لا ان تحمل الشعوب العربية التي لم تشترك في اي اضطهاد عنصري وزر هذه المسألة كاملا ،ارضنا تغتصب وشعبنا يقتل ويشرد ويباد .

٤ ـ فلنأخذ المبادرة الاعلامية في عرض حقيقة العقدة اليهودية من العالم :

ان المسألة اليهودية لا تحلها مسألة اقامة دولة عنصرية تقوم على العدوان المستمر . انها مسألة علاقة اليهودي بالعالم . فاذا كان شجب الاضطهاد العنصري الذي تعرض له اليهودي في اوروبا يدخل في المبادىء الانسانية التي ترتفع في العالم المتمدن المعاصر فان الابعد من ذلك والاهم هو بحث علاقة اليهودي بالمجتمعات التي فيها وهو الذي احتفظ دوما وباستمرار دون

سائر الفئات الدينية والعنصرية بولائه المنفصل عن المجتمعات التي يعيش في ظهرانيها مقيما رابطة دينية عنصرية معقدة ترفض الانصهار حتى في ارحب هذه المجتمعات واكثرها تفاعلا . ففي الولايات المتحدة حيث لم يعد المواطن الاميركي يبحث عن اصوله العنصرية او الفروقات في معتقداته الدينية وحيث تم قيام مجتمع اميركي موحد صاهر تلك الفروقات في ظل فلسفة ليبرالية واسعة نشطت الحركة الصهيونية والمعادية بطبيعتها المطلقة لليبرالية بين اليهود مستفيدة من جو الحرية في اميركا وهي التي زعمت انها قامت ضد الاضطهاد ومتخذة من نيويورك عاصمة اولى لها ومتجهة بكامل ولائها لدولة اسرائيل مسخرة المصالح الاميركية نفسها لمآربها تسخيرا استغلاليا بشعا وصل الى حد وصفه بعض الكتاب والمفكرين الاميركيين اخيرا في بيان صحافي تحذيري بأنه موقف يكاد يفقد اميركا صداقة العالم العربي كما افقدها من قبل الصين .

٥ ـ الليبرالية الغربية في محنة كبرى سببها الاخطبوط الصهيوني ـ الامبريالي

لقد وضع الاخطبوط الصهيوني الامبريالي المالي ـ السياسي ، الليبرالية الغربية نفسها ازاء امتحان رهيب : ذلك أنه عندما تخضع هذه الليبرالية للمصالح المالية ـ السياسية الصهيونية الامبريالية في تقرير سياستها تنقض القاعدة القيمية التي تضمنها ثوراتها الليبرالية الكبرى وتنحر شعارات حرية الشعوب وحق تقرير المصير وتكون قد واجهت أمام العالم خاصة وأمام الشعوب النامية المتطلعة اليها ، انتحاراً قيمياً رهيباً وتصبح مضطرة وهي التي قبلت بتحكم المصالح الصهيونية في سياستها الى أن تقبل بدفع الثمن من مصالحها في العالم الا اذا أبدلت انحيازها لاسرائيل . وفي هذا المجال لا نستطيع أن ننسى وقوف الجنرال ديغول في وجه الاخطبوط الصهيوني المتآمر على قيم الليبرالية الفرنسية .

ان اللوثة العنصرية اليهودية هي مشكلة العالم الكبرى وهي لا تحل بأية من الطريقتين اللتين جربتا في الغرب الان . ان سياسة التمييز العنصري والنبذ والغيتو والابادات النازية كلها قد أفلست وثار عليها العالم المتمدن ولم يعد يمارسها اليوم الا الصهاينة انفسهم في فلسطين وضد شعب فلسطين فضلا عن بضع جيوب استعمارية متلاشية كما ان جو الحريات في المجتمعات الرحبة وعدم التمييز العنصري قد فشلا هما ايضا في حل المسألة اليهودية لانهما كانا من طرف واحد هو المجتمعات الانسانية نفسها بينما تحول اليهود في تلك المجتمعات ، مستفيدين من جو الحريات الرحب الى اخطبوط مالي ـ سياسي يحاول ، مدفوعا بعصبية متطرفة ، السيطرة على المجتمعات وتسخيرها لمآرب المذهبية الخاصة والمتعارضة مع مصالح تلك المجتمعات بالذات .

٦ ـ حل جذري انساني للمسألة اليهودية :

ان العالم مدعو الى حل المسألة اليهودية حلا جذريا انسانيا لا يتوسل دفع الاضطهاد عن فئة بايقاع الاضطهاد على شعب آخر كما حدث في فلسطين ، ولا يتيح كذلك ولادة الاخطبوط المالي ـ السياسي ـ العنصري الصهيوني في المجتمعات الحرة وتخريب قيمها ونحر مصالحها في استهدافه مكاسبه الخصوصية العنصرية . ان الحل الاول ـ وهو الامثل ـ وان كان الابعد عن طبيعة اليهود ـ هو ان يتخلى اليهود عن قوقعتهم العنصرية السياسية وينصهروا ويتفاعلوا كبقية الشعوب والفئات في المجتمعات التي يحييون فيها فيصبحوا مواطنين بكامل معنى هذه التسمية متساوين حقاً وواجبا وولاء مع سواهم ، يمارسون معتقداتهم الدينية دون ولاء

سياسي خارج تلك الاوطان التي ينزلون فيها .

واول منطلقات هذا الحل هو في تصفية الحركة الصهيونية العنصرية والكيان الصهيوني العدواني في فلسطين وتوجه مليونين يهودي من فلسطين المحتلة الى بلاد كالولايات المتحدة قادرة على استيعاب الهجرات الكبيرة نظرا لامكاناتها الواسعة فينضمون الى ٣ أو ٤ ملايين يهودي المقيمين هناك وتعطى لهم احدى الولايات . فيتساوى مصير اليهود الذين اضطهدوا في اوروبا بمصير البولونيين والمجريين وبمصير الايرلنديين من قبل وغيرهم من الشعوب التي نزحت من اوروبا الى اميركا . ولم تخلق مشاكل عنصرية خاصة بها بل انصهرت لتسهم جميعا في اقامة مجتمع اميركي جديد تتساوى فيه بالحرية والكرامة[1] .

ان قيام اسرائيل لم يحل مشكلة اليهود في العالم بدليل بقاء يهود الولايات المتحدة في تلك البلاد مفضلين العيش على النزوح الى اسرائيل وبدل ان تنفق الولايات المتحدة بلايين الدولارات على مد كيان عدواني كاسرائيل بأدوات الدمار والعدوان ، تستطيع ان تنفق تلك الاموال على تأمين استقرار المليوني يهودي المهاجرين من فلسطين الى اميركا ليعيشوا بسلام . فتحل مشكلة كبرى ويزول السبب الرئيسي للتوتر في الشرق الاوسط ويرفع الظلم عن شعب فلسطين المشرد وتنتصر مبادىء تقرير المصير التي رفعتها الثورات الليبرالية ومنها الثورة الامريكية على ميكيافيلية السياسة الغربية الراهنة . ان تصفية الحركة الصهيونية العنصرية في الولايات المتحدة وفي العالم وتصفية اثارها العدوانية في فلسطين هو المدخل الرئيسي لامكان حصول هذا الحل الانساني للمسألة اليهودية بمساواتهم مع الشعوب الحرة في العيش الكريم . ان الحركة الصهيونية العنصرية التي تتجه بولاء اليهود الى خارج الاوطان التي يعيشون فيها لا يجوز السماح لها بالعمل في مجتمعات العالم الحرة خاصة في الولايات المتحدة الاميركية تحت شعار الحرية والمساواة . ذلك انها تشكل مؤامرة على الولاء الاميركي وتثير النعرات العنصرية منطلقة من فلسفة منافية لليبرالية ، كما انها عمليا زجت وتزج اميركا في توترات عالمية متعارضة مع مصلحة الشعب الاميركي في السلام . وهي من هذه الزاوية اخطر بما لا يقاس من وهم خطر الحركة الشيوعية على المجتمع الاميركي .

انه يجب الفصل كليا بين شعار رفض اللاسامية وبين احتضان الحركة الصهيونية . فرفع الاضطهاد عن اليهود يكون بتأمين العيش الكريم لهم كبشر وهذا يتأمن بهذا الحل الذي نقترح والذي يساويهم بشعوب العالم الحـر كله ، بينما الحركة الصهيونية هي حركة عدوانية عنصرية تتنافى مع كل القيم الليبرالية ومع اسس المجتمع الاميركي وقواعده .

وتبقى فلسطين لجميع الاديان بمن فيهم اليهود رمزا مقدسا يحجون اليها كما يتوافد اليها الحجاج المسيحيون والمسلمون من كل مكان في العالم دون مطامع ملك ولا عدوان ولا اغتصاب .

فلا يجوز بناء دولة على اساس تحيز ديني ـ عنصري متعارض ومتناقض ليس فقط مع حقوق السيادة القومية لشعبنا على ارضه بل ايضا مع عواطف ومشاعر مئات الملايين المسيحيين والمسلمين في العالم .

---

(١) بل يتساوون حينذاك مع البيورتنز الذين بنوا اميركا بعد ان نزحوا من بريطانيا في زمن الاضطهادات الدينية . فمابنوا جمهورية بوريتنية بل جمهورية ديمقراطية ليبرالية . وهو امر غير متاح للصهيونية بطبيعة تحجرها المذهبي المتحالف مع الامبريالية .

اما اذا عجزت المجتمعات الانسانية عن تغيير ما بات ارثا ملازما لليهود وبقيت عنصريتهم متحكمة بولائهم السياسي ــ وظهر ان الصهيونية واليهودية هما شيء واحد لا ينفصلان ــ فلا مندوحة من ايجاد الحل الاخر وهو اقامة دولة ــ محجر او دولة ــ مصح لهم تضم جميع يهود العالم بحيث يرتاحون هم من عقدتهم وترتاح المجتمعات من اخطبوطهم ، وتقام هذه الدولة لا بارتكاب جريمة تشريد شعب وسلب ارضه القومية كما جرى في فلسطين بل في ارض غير مأهولة او على ارض تتبرع بها احدى الدول الغربية تكفيرا عن اضطهادات الغرب لهم ــ وتكون لديها مجالات واسعة من الارض تفيض عن حاجات سكانها فلا تعاني من ازمة تزايد السكان الهائلة التي يعاني منها العالم العربي . ونسمي على سبيل المثال لا الحصر كلا من كندا واوستراليا لهذا الدور الانساني الكريم .

فالعقدة اليهودية لا يجوز ان تحل بخلق «غيتو» جديد من المشردين والمضطهدين الفلسطينيين وباقامة كيان يهودي عدواني وسط عالم ثائر على عدوانه . بل ان الحل الافضل في مثل هذه الحال هو اقامة كيان يهودي لا يثير قيامه المشاكل ودون حصول اغتصاب او عدوان . من هنا كانت كندا اول الامثلة التي نقدمها لانها اذا تبرعت بجزء من اراضيها مجسدة عاطفتها المتزايدة تجاه اليهود تكون قد حققت فعلا الاسهام في حل العقدة اليهودية .

ولقد وصفنا مثل هذه الدولة اليهودية بالدولة ــ المحجر او المصح ــ لانها دولة تحتضن فئة حكم عليها العالم المتمدن بالشذوذ عن كل القواعد الاجتماعية والانسانية في التفاعل الحر والانصهار الايجابي في المجتمعات الانسانية .

٧ ــ جولة صعبة في العالم الثالث قوامها التخطيط والتنظيم

على صعيد العالم الثالث كان هناك ربح واسع وكانت هناك خسارة كبرى . لقد تجلى الربح الواسع في وقوف دول تمثل اكثر من نصف سكان الارض مثل الصين والهند وباكستان واندونيسيا الى جانب حقنا في فلسطين كما ان موقف دول عدم الانحياز بصورة عامة كان مشجعا . وكان ابرز مواقف التأييد موقف الدول الاسلامية الذي اكد اهمية الرابطة الاسلامية كقوة عالمية نصيرة للشعوب العربية في صراعها ضد الصهيونية والاستعمار وهذا الاطار الثمين لتجسيد هذه الرابطة .

الا ان نقاط ضعف برزت في مواقعنا في العالم الثالث اولاها اميركا اللاتينية التي كان مفروضا ان يكون موقفها اسلم واكثر تجاوبا مع امانينا القومية والعربية ، اذ فضلا عن ان اميركا اللاتينية واقعة ضمن العالم الثالث فجالياتنا اقامت فيها جسر صداقة كان من المفروض ان يكون ابلغ اثرا الا انه في المقابل كان لقوتين مضادتين الوزن الاكبر في ترجيح الاتجاه الذي اتخذت دول اميركا اللاتينية : الاولى النفوذ الاميركي الذي يعتبر القارة الجنوبية مداه الحيوي والذي تتجاوب معه حكوماتها في عراكها ضد القوى الثورية المدعومة من كوبا ، والثانية النفوذ الصهيوني الاكثر تنظيما واشد عصبية والاوسع نفوذا من جالياتنا التي لم يقم بينها تنظيم شامل واسع مبني على اسس عقائدية تقابل الصهيونية وتتحداها ، ومدعوم من احدى دولنا ، او مرتكز على مجموعة من الدول العربية . ان الجامعة العربية لم تتمكن في هذه المعركة الدبلوماسية الاعلامية الواسعة من ان تحقق شيئا اكثر من اعلانها عن سعيها لجمع بعض التبرعات للاجئين .

ان التنظيم الشعبي العقدي الوحيد بين المغتربين والذي صارع الصهيونية بعنف خلال ٢٠ سنة والذي كانت له مواقف كبيرة في كل المهاجر في هذه الازمة الاخيرة[١] ان هذا التنظيم غير مدعوم من حكومات الوطن بل انه كثيرا ما تحاربه هي . والتبجحات التي ارتفعت خلال الاسابيع الماضية عن مساعي دبلوماسيينا مع دول اميركا اللاتينية ذهبت ادراج الرياح لان المساعي الدبلوماسية اذا لم ترتكز قاعدة منظمة في المغتربات لا تعطي ثمارها . ان روابط المغتربين باميركا اللاتينية من الضروري تعزيزها وانماء روح الصداقة والتعاون مع عالمها .

٨ ـ لننقل المعركة الدبلوماسية الى قلب الغرب ولنعمل على ربح قلاعه الروحية :

وعلى الدبلوماسية العربية ووسائل الاعلام واجب كسب الرأي العام الغربي المضلل بالاراجيف الصهيونية والاستعمارية وشرح قضيتنا الحقة له ، وربح تلك القطاعات التي يهمنا ان لا تؤخذ بدعايات معادية لحقنا القومي الصريح .

اننا مدعوون ان نربح المسيحية في الغرب . ان المسيحية في الغرب قد وقعت بصورة متزايدة تحت وطأة التراث التوراتي من جهة ووطأة رد الفعل الانساني والديني ضد الاضطهادات النازية فضلا عن نشاط وسائل الاعلام اليهودي المتمركزة في قلب الغرب .

اننا مدعوون إلى انتشال المسيحية في الغرب من التأثيرات السلبية والايجابية التي يمارسها خصومنا في اوساطها وبدون وعي كامل لارضية المعركة وافاقها لا تستطيع ان تربح أي موقع .

وهذا ينطبق كذلك على المدى الاسيو ـ افريقي خاصة في قارة افريقيا النامية حيث يتغلغل نفوذ صهيوني في عدد من الدول والذي لا بد من مجابهته بمحاولة جديدة مسؤولة تهدف الى خنق اسرائيل اقتصاديا عن طريق وضع برنامج اقتصادي سياسي عربي مشترك للمعونات التكنية (التدريبية ـ والتعليمية ـ والتعميرية) للدول الافريقية. ان معركة افريقيا لم تربح بعد للقضية[٢]

وعلى الصعيد الاعلامي لابد من الربط الكامل بين دولة جنوب افريقيا العنصرية واسرائيل ككيانين للتمييز العنصري والعدواني[٣] . اننا نعتز بالتراث الاسلامي لامتنا وهو الذي يجمعه الى عالم اسلامي كبير في رابطة روحية عامة . اننا ندعو الى تعزيز الرابطة الاسلامية والافادة من تأييد العالم الاسلامي لحقوقنا القومية . وقد كان موقفه المناصر في هذه الازمة موقفا مشرفا . فحين تصبح الروابط الروحية والحضارية في مركز دعم للحق القومي تكون روابط ايجابية. وفي طليعة المراجع الغربية التي يهمنا ان ينشأ معها حوار واسع مدروس مع المراجع الكنسية المسيحية عامة وخاصة السدة البابوية لجهة موقفها من العدوان الصهيوني اساسا ولجهة موقفها من الاماكن المقدسة التي هي جزء لا يتجزأ من تراثنا الروحي والقومي والتي حافظنا على قدسيتها في كل العصور .

---

(١) تنظيم الحزب السوري القومي الاجتماعي عبر البحار

(٢) كان هذا الكلام قبل نحو ثماني سنوات من اي تحرك عربي اقتصادي باتجاه افريقيا . وتبقى المساعدات العربية لافريقيا حتى الساعة دون المطلوب .

(٣) وهو النهج الذي ظهر في اواسط السبعينات .

٩ - في سبيل حوار مع الفاتيكان :

لابد من ان يتوضح لهذا المقام بصورة جلية لا لبس فيها ان اسرائيل لا يمكن ان ينظر اليها من زاوية النظر الى اليهود كفئة دينية عادية كبقية الفئات ففضلا عن ان اليهود منذ البداية حلموا حلم دولة وعنصر اندمج بدين تفوح من كل جنباته ريحة الملك الزمني والمطامع الدنيوية المتناقضة اساسا مع جوهر المسيحية الالهي والمسكوني ، فان دولة اسرائيل في هذا العصر قد قامت لا بتدخل الهي بل بركوب مؤامرة دولية وامتطاء اعصار حربي وعلى اساس عنصرية مغتصبة ولقد صاحبت قيام تلك الدولة اليهودية مذابح بربرية في بطاح فلسطين وقراها من قبية ونحالين ودير ياسين قضى فيها الاف السكان الابرياء من المدنيين العزل من ابناء فلسطين وبناتها واطفالها وعجائزها وشيوخها في احدى اعنف اضطهادات العنصرية المعاصرة مما حدا بكبير فلاسفة القرن العشرين ارنولد توينبي الى اعتبار صهاينة اليوم ورثاء نازيي الأمس وكأنهم قد تتلمذوا على ايدي هؤلاء بحيث انقلبوا حين قبضوا على زمام الامر من ضحايا الى مفترسين نبحوا الالوف وشردوا مئات الالوف وان هذه الاساليب العنصرية المهووسة التي ورثها الصهاينة عن النازيين في الابادات الجماعية قد استخدمت مرة اخرى خلال العشرين عاما الاخيرة في العدوان الصهيوني الاخير في الضفة الغربية وغزة وقرى الحدود السورية . فكما يرتفع صوت الكنيسة باستنكار الاضطهاد النازي على يهود اوروبا لا بد ان يرتفع في استنكار الاضطهاد الصهيوني لسكان فلسطين الشرعيين الاصليين وقتلهم وتشريدهم واغتصاب اراضيهم . ان المسيحية في الغرب ازاء ازمة وجدان ان هي اكتفت بشجب الاضطهادات النازية دون شجب قرينتها المعاصرة للاضطهادات النازية بأبناء فلسطين .

اما الاماكن المقدسة فان مشروع تدويل القدس ليس اخف وطأة من الاحتلال الصهيوني لانه يقيم وجودا غريبا على ارضنا يذكرنا بشبح الحروب الصليبية والدول – الامارات الهجينة التي اقامتها تلك الغزوة لارضنا والتي اساءت كثيرا الى وجه المسيحية المثالي والروحي والتي حاولت روح المؤتمر المسكوني الفاتيكاني الثاني المنفتحة ان تمحو اثارها .

ان من الغريب المستهجن ان تنتزع القدس من سيادتنا المشروعة بحيث يضع مشروع التدويل هذ السيادة المشروعة على المستوى نفسه مع الاغتصاب الصهيوني المعتدي في وقت تقوم سيادتنا فضلا عن حقها المستمد من مبدأ السيادة القومية على المشاركة الرحبة السمحاء بين مختلف الفئات بينما تقوم اسرائيل على اساس عنصري مذهبي مطلق .

انه من الغريب المستهجن ان يكون تدويل القدس هو جزاء شعبنا الذي كانت الاماكن المقدسة دوما في حرز حريز تحت سيادته . ولقد شاهد قداسة الحبر الاعظم بنفسه – كما قال رئيس وزارة الاردن – حين قام بحجته الى قبر المسيح وغيره من الاماكن المقدسة في القدس القديمة ما تحاط به هذه الاماكن من توقير وما يتمتع به زوارها من حريات مصونة وما احيطت به زيارته بالذات من معاني الترحيب الشعبي والرسمي على كل صعيد . ان رفض العدوان الصهيوني عليها لا انتزاعها من سيادتنا هو الموقف المبدئي النزيه الذي ينتظر من الفاتيكان .

١٠ - دور البطريركيات الانطاكية

اننا نرى البطريركيات الانطاكية مدعوة الى اداء دور خاص منبثق من جوهر تراثها الروحي والقومي العريق . اننا نقترح بكل تواضع ان ندرس البطريركيات الانطاكية لمناسبة

زيارة قداسة البابا امر التوجه الى لقائه في مدينة الله العظمى في انطاكية وتطلب اليه باسم عاصمتي المسيحية الاصليتين : القدس وانطاكية ان يقف في وجه التهويد والتدويل ولمصلحة عودة القدس الى مركزها الطبيعي في الوطن .

فاذا كان المقام البابوي له الاولوية في شؤون اللاهوت والايمان فللبطريركيات الانطاكية الرأي الاول والمشورة الاولى في شؤون تتعلق بكرامة الارض والتراث وعلاقتهما بالملايين من ابناء هذه البلاد من كل المذاهب والاديان فضلا عن مئات الملايين من العالمين العربي والاسلامي اللذين تحيا فيهما البطريركيات المشرقية . فلتضع بطريركيات انطاكية ثقلها المعنوي في الميزان فالوقت حرج وهذا هو دورها .

١١ ـ الاماكن المقدسة والعالم الاسلامي :

واخيرا فهذه الاماكن المقدسة بينها اماكن مقدسة اسلامية كريمة لا يجوز التفرد من مرجع ديني واحد ببحث مصيرها دون الوقوف على رأي عالم اسلامي كبير اعلن باجماعه تأييده المطلق لسيادتنا عليها ورفض اي مشروع آخر بشأنها .

ولقد اعلن المؤتمر المسكوني الفاتيكاني الثاني انفتاحه على العالم الاسلامي وسعيه الى اقامة الصلات معه بينما جاءت الخطوة بمشروع التدويل متضمنة تصديا صريحا لارادته ورأيه وتعارضا مع رأي مسيحيي المشرق الذين اعلن عدد من احبارهم ردهم لمشروع التدويل تجاوبا مع المشاعر الوطنية في البلاد وفي وجه مشروع يبدو غريبا لا يمثل رأيا عالميا شاملا مما يسيء تبنيه الى مقام روحي كالفاتيكان والمقام الداعي الى المسكونية العالمية والمفروض ان لا يسند الغرب ضد الشرق .

١٢ ـ جزء من تراثنـــــا :

وفضلا عن هذا كله واهم من نلك كله كون هذه الاماكن المقدسة المسيحية والمحمدية على حد سواء هي جزء لا يتجزأ من تراثنا الروحي كله كانت المسيحية والاسلام رسالتيها الكونيتين الى العالم . وان انتزاع هذه الاماكن من سيادتنا طعن بمقدساتنا الروحية والقومية وبتراثنا الذي نعتز بتراث الروح المتفاعل بانفتاح ومحبة مع العالم .

واخيرا فان على الاعلام العربي ان يجهد باساليب مدروسة وفي المستوى لكسب الانتلجسيا الغربية المخدوعة بالخرافة اليهودية خاصة في اوساط المفكرين والكتاب .

١٣ ـ الصداقة السوفياتية ثمينـــة جدا لكن مظلتنا الحقيقية في قوتنـــا الذاتيـــة :

لقد كان الموقف السوفياتي موضع نقد من عدد من المراجع العربية الثورية المتعاونة مع الاتحاد السوفياتي ونلك في الايام الاولى من النكسة . فلقد وجه الرئيس الجزائري نقدا شديدا اليه ودعاه الى موقف شجاع مع العرب كما ان بعض الصحف المصرية انحت عليه باللائمة .

صحيح ان الاتحاد السوفياتي قد وقف الى جانب القضايا العربية باستمرار في السنوات الاخيرة وامد الدول العربية بالسلاح والمعونات الاقتصادية لكسر اطواق الاحتكار الغربي . ومع ان موقفه ابان الازمة الاخيرة كان وديا ووصل الى حد قطع العلاقات مع اسرائيل ومساندة

وجهة النظر العربية في الامم المتحدة وكل هذا يدل على صداقة طيبة . لكن الامر الذي كان ينتظره حلفاؤه العرب منه كان اكثر من ذلك بكثير . ان يبادر الى نجدتهم ابان المعركة فعليا او يوجه انذارا بالتدخل المباشر ــ كما فعل عام ١٩٥٦ اذا لم تمتثل اسرائيل لوقف اطلاق النار. وشيء من هذا لم يحصل . ان تفسير الموقف السوفياتي كامن في مبدأ التعايش السلمي الذي يحرص عليه الاتحاد السوفياتي كل الحرص والذي بات هو بوصلته الدولية منذ المؤتمر العشرين . فسياسة التعايش السلمي التي يلتزمها السوفيات لا يجعلهم يتخطون حدود العون بالاعتدة والاسلحة في اي عراك اقليمي بالعالم . حتى في فيتنام الشيوعية يتحاشى السوفيات مجابهة التدخل العسكري الاميركي السافر بتدخل سوفياتي مجابه ضده وهم لذلك موضع اتهام الصين .

اننا من ضمن مبدأ المحافظة على الصداقة السوفياتية الثمينة وانمائها والاحتفاظ بكل صداقة دولية تفيد قضيتنا القومية وفي طليعتها صداقات شعوب العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي ندعو الى بناء قوتنا الذاتية ليكون الاعتماد الاقوى عليها .

III-لا يغلب النظام الا نظام افضل

كل الحقائق المتقدمة تؤكد امرين لا يجوز ان يغيبا عن اعيننا للجولة المقبلة . اولا:ان الصداقات الدولية والمحالفات السياسية لها حدود تقف عندها فلا يجوز الاعتماد كليا عليها ولا حتى بصورة رئيسية . ثانيا:ان المظلة الوحيدة التي يجب ان نستظلها هي قوتنا الذاتية التي لا بد من بنائها بهدوء وتصميم وعزم .

وهذا يفترض ان تكون الثورة اعمق واشمل واغنى لتبني انساننا الجديد . ان المعركة الاخيرة لم تشترك فيها كل طاقات امتنا . ان الهيكل الثوري الفوقي لم يعمق بعد في كل العالم العربي ليشمل القاعدة الشعبية بقطاعاتها الواسعة . وهو لا يستطيع ان يشملها ما لم ينطلق من عقيدة اجتماعية ثورية شاملة .

اننا من ضمن مبدأ الصداقة والانفتاح على السوفيات وعلى المعسكر الاشتراكي لا يجوز ان نقبل بان تملأ الفراغ الا قوتنا القومية النامية اساس الثورية الجديدة .

لا ثورة بدون جيل جديد

وفي هذا المجال الاعمق نرى ان معركتنا ضد الاستعمار والصهيونية لا يجوز ان تكتفي بعفوية الاستجابة للتحدي بل علينا ان ننقل المعركة لتصبح في مستوى التحدي لتعميق الاستجابة لتصل الى ارساء الحكم والدولة في بلادنا الى جيل ثوري عقدي هو الذي افتقر وتفتقر الى مثله اكثر الانظمة العربية حتى الثورية منها . وهذا الجيل هو الزاد الذي لا غنى عنه وهو الذخيرة التي لا يربح بدونها عراك . فاذا كانت نكسة ١٩٤٨ هي نكسة الرجعية فان نكسة ١٩٦٧ هي نكسة الثورية غير المكتملة نكسة الافتقار الى جيل ثوري عقدي يرسى عليه الحكم والدولة في كل العالم العربي .

هذه هي المسألة الكبرى التي طرحها قبل ثلاثين عاما مفكر من بلادنا حين اعلن ان النظام لا يغلب الا بنظام اقوى وافضل ، فلن تغلب اسرائيل الباغية وهي دولة قامت على النظام وعلى التعبئة المعنوية والمادية الا بنظام قومي افضل نقيمه في بلادنا ويكون في مستوى التحدي . ان مثل هذا النظام القوي الافضل هو نظام ثوري بالضرورة لكن ثوريته لا يمكن ان تقتصر على

القمة بل يجب ان تنطلق من القاعدة حتى رأس الهرم .

فما هي ملامح هذا النظام الذي يحقق الثورية المكتملة المتفوقة بزخمها وشمولها على كل تحديات العدو ؟؟

الانتقال من الفرد :

لقد اعلن الرئيس عبد الناصر في خطابه : « ولقد كنت اقول لكم دائما ان الامة هي الباقية وان اي فرد مهما كان دوره ومهما بلغ اسهامه في قضايا وطنه هو اداة لارادة شعبه وليس هو صانع الارادة الشعبية . انني بذلك لا اصفي الثورة ، لكن الثورة ليست حكرا على جيل واحد من الثوار . »

بهذا الموقف قدم الرئيس عبد الناصر اعمق تحد للثورة المصرية التي حققت في ٢٣ يوليو . ان هذا الموقف يكاد يكون اكبر من الحدث الثوري نفسه ، فالمحك الكبير لكل ثورة هو قدرتها على الاستمرار بعد غياب قائدها ومفجرها بالمعاني الثورية العميقة التي تملك نفوس المؤمنين بها في القاعدة الشعبية .

فشرط استمرارية الثورية اجتماعيتها وشمولية عقيدتها وارتكازها على كادر ثوري شعبي . دون العقيدة والنظام لا تستطيع الثورة ان تستمر بفعل ارادي مهما كانت صادقة .

وكم نتمنى ان تسود المجتمع المصري الثوري وكل المجتمعات العربية المفاهيم الاجتماعية الداعية الى اعتبار الفرد (مجرد امكان اجتماعي) واعتبار المجتمع (هو الحقيقة الانسانية الكلية) والى التسليم بأن (الافراد يأتون ويذهبون اما المجتمع فباق)[1] لان هذه المفاهيم هي ارقى ما وصلت اليه الثورية الاجتماعية المعاصرة وبها ومنها يولد الانسان الثوري الجديد الذي يحيا، التقدم والتغيير ابعادا تتجاوز طاقة الافراد واعمارهم . لقد حققت الثورات العربية ـ خاصة في مصر ـ خطوات هامة عددها الرئيس عبد الناصر في خطابه : ان لجهة الاستقلال السياسي او لجهة الانماء الاقتصادي وعدالة التوزيع . ولكن الذي به وحده تصبح الثورة نهضة والذي به يكون الاعداد للجولة الفاصلة انما هو بارتكاز الثورة لا على فئة من الثوريين بل يمتد لهبها فيحول القاعدة الشعبية كلها الى انسان ثوري جديد يعبىء طاقات الامة في نظام قومي يرتكز على عقيدة شاملة يفكر ويخطط ويعمل بعقلية متفوقة بتنظيمها الهادىء المسؤول وبتخطيطها الواسع الشامل وشحنتها النفسية **مصممة** على دك الكيان المتحدي .

مجابهة الصهيونية بفلسفة شاملة

واذا كانت الصهيونية فكرة عنصرية تشحن نفوس معتنقيها بعصبية عنصرية مهووسة وتجعل من معسكر العدو معسكرا عقائديا مؤمنا حتى في الباطل والاغتصاب والجريمة ، فان هذا الايمان مشحون يملأ النفس ويدفعها بزخم وقوة . اننا لا نستطيع ان نربح المعركة دون ان تتحول جبهتنا الى معسكر عقدي يشحن النفوس ويفولذها ويملأها بعقيدة قومية ذات مضامين اجتماعية شاملة .

يتحدثون في الاذاعة الرسمية عن الحرب النفسية التي يشنها العدو لبث التفرقة

---

(١) سعادة .

الطائفية او اثارة الاقليات او غير ذلك . ثم يكتفون بدحض الشائعات سلاحا وحيدا في هذه الحرب الدعائية وهو الادهى لانه سلاح سلبي لا يقدم شيئا ايجابيا كالذي تقدمه عقيدة شاملة تحل من الاساس في نفوس المواطنين كل المواطنين ، عقد الاقليات والاوطان العنصرية الطائفية فتهدمها وتزيل مسبباتها باقامة الولاء القومي الكامل للارض والشعب في تفاعلها التاريخي وتقيم الارادة الشعبية الموحدة على اساس الوعي القومي السليم .

مثل هذه العقيدة تبني الحصن النفسي ـ العقدي في القاعدة الشعبية وتقيم بالمعرفة والولاء والايمان الدروع الشعبية التي لا تخترقها الحرب النفسية بل تنطلق هي حافزا ودافعا يحرك القوى في كل جبهة وميدان بالشحنة النفسية العارمة . في معركة مصيرية من هذا النوع لا يجوز ان نحارب بافكار مختلفة عن طبيعة هذه المعركة : بعضنا يحارب منطلقا من مقررات الامم المتحدة التي نقضتها اسرائيل وبعضنا يحارب دفاعا عن الاماكن المقدسة وبعضنا يحارب دفاعا عن البيت والارض والعشيرة . ولاء واحد جامع يجب ان يفجر في النفوس فكرة الدفاع المستميت ولاء للارض ضد الاغتصاب ، ولاء للحق القومي ضد الباطل المعتدي ، وولاء للشعب بمجموعه بكل فئاته ، بوجوده المجتمعي الذي تخطى الفئوية بكل جزئياتها .

معارك الميدان تحتاج الى تفوق في السلاح النفسي الذي يحرك كل سلاح ويحقق كل انتصار . بالتفكير والتخطيط وتطليق الرومانسية الانفعالية . واذا كانت الحركة الصهيونية المعادية تعتمد في حربها التخطيط بتفكير علمي في الاساليب والخطوات المرحلية فلا يجوز ان نجابهها بالرومانسية او العاطفية او الارتجالية بل اننا مدعوون الى اعتماد العلمية والموضوعية اساسا لتفكيرنا القومي والسياسي والاستراتيجي . ان النكسة على ما فيها من مرارات الام كبرى تبقى لها فائدة واحدة اساسية يحسن بنا ان نقطف ثمارها بكل مسؤولية ولا نجعلها تفوت دون مبالاة او اكتراث . انها قد هزت اوضاعنا واظهرت الهشاشة والضعف فينا . فهي مناسبة فريدة لاعادة النظر في كل اساليب العمل العربي . فعلى صعيد العالم العربي ككل لا يجوز بعد اليوم سلوك طريق الانفعالات العاطفية والرومانسية في اي مطلب من المطالب الكبرى سواء الوحدة او الاعداد للمعركة او الثورية وابعادها .

لقد آن الاوان لاستلهام ضرورات المعركة والارتفاع الى مستويات التحدي وتحكيم العقل والتنظيم والشمول في كل ذلك . اننا ندعو الى تحقيق الجبـهة العربية كيانا دفاعيا ـ اقتصاديا ـ عسكريا منبثقا من وحدات العالم العربي الطبيعية وناميا نحـو صيغة اتحادية عربية اشمل .

اننا ندعو الى سياسة الاعداد المخطط للمعركة بكل ابعادها واحتمالاتها والى التصميم العازم على خوض معركة طويلة صعبة تنطلق من قاعدة شعبية واسعة معبأة بعقدنة ثورية شاملة .

التعبئـة الكاملـة

لا يجوز ان نحارب بعد اليوم دون ان تشمل التعبئة الكاملـة الوطن والمغترب . فالعدو قد نظم نفسه في حركة عالمية خطيرة انطلق منها الى اقامة كيانه العدواني .

ان معركتنا معه في المغتربات ـ وهي في مجالات العالم الثالث من اميركا اللاتينية الى

افريقيا الى اوسترالية ــ خطيرة ونتائجها تسهم كثيرا في نتائج معركة الوطن . لن نستطيع ان نخوض مثل هذه المعركة الشاملة دون تعبئة كاملة . فاذا كنا ندعو فاننا ندعو الى تعبئة نفسية على صعيد المغتربات حيث لم تعبأ كل القوى وحيث كان هم الدبلوماسية العربية على اختلافها ان تنشىء العصبية الخاصة لكل منها لا للقضية الكبرى وحيث لم يزل جزء كبير من تفكير الجامعة اللبنانية مثلا ينصرف الى الرابطة العاطفية مع لبنان اكثر من ادراك مصيرية المعركة الدائرة في فلسطين او ادراك الارتباط المصيري بين فلسطين ومصير لبنان .

الفصل الثاني

فلسطين أبعد من الحل السياسي والحل العسكري[1]

الحل السياسي في المستوى الدولي

تم في الامم المتحدة بعد طول مخاض اقرار « الحل السياسي » في صيغة المشروع البريطاني . وتنادت الدول العربية لتدارسه واتخاذ الموقف المناسب منه بعد ان رجح اعتبار المشروع البريطاني « غير كاف » عربيا دون رفضه من الاساس .

ومن الصدف العجيبة النادرة ان تكون بريطانيا صاحبة تصريح بلفور الذي بدأت به المشكلة الفلسطينية قبل خمسين سنة هي التي تقدمت بمشروع الحل السياسي الى مجلس الامن . تقول « التايمس » اللندنية في تعليق لها في ذكرى بلفور هذا العالم : « ان الوعد لم يكن بيانا عظيما وانما كان خليطا من المثالية والحذق « السياسي » الامبراطوري . وجاء في كلمات مطاطة اعتبرها المنتفعون به عقود ملكية لدولة جديدة » . وتمضي « التايمس » في تعليقها فترى ان تصريح بلفور ارتكز على بندين « انشاء وطن قومي لليهود » « والمحافظة على حقوق الطوائف الرئيسية غير اليهودية » . وترى ان البند الاول قد نفذ على حساب البند الثاني « فقد انتهى وجود عرب فلسطين وهم الطائفة الرئيسية من غير اليهود » . هذا ما تقوله « التايمس » في وصف اول تصريح بريطاني نشأت على اثره المشكلة الفلسطينية !

وثمة مفارقتان في هذا التعليق . اولاهما وصف « التايمس » لتصريح بلفور بانه « كلمات مطاطة وخليط من المثالية والحذق السياسي البريطاني » . وهذا يكاد ينطبق حرفيا على وصف المشروع البريطاني الاخير الذي اقره مجلس الامن . فقد حار اعضاء المجلس في تفسيره حتى ليمكن القول انه اشتمل على تفاسير عدد الدول الاعضاء . فمشروع الحل البريطاني الاخير جاء هو ايضا في « كلمات مطاطة وخليطا من المثالية والحذق السياسي الامبراطوري » . ولا ننسى في هذا الصدد ، مراسلات مكماهون ـ الحسين وقد احتملت اكثر من تفسير فهي سلمت بقيام دولة عربية مستقلة على ان لا يشتمل ذلك المناطق التي تقع ضمن التفاهم الانكلو ـ فرنسي فضلا عن تحفظات اخرى تنقض الاعتراف الاول .

اما المفارقة الثانية في تعليق « التايمس » وبالتالي في تصريح بلفور بالذات ، ففي النظر الى شعبنا في فلسطين على انه « الطائفة الرئيسية من غير اليهود » . بحيث يجرد في هذا الوصف من كل مشروعية الحق القومي للجماعة القومية السيدة الاصيلة في ارضها ويعتبر الامر لا امر الشعب السيد في ارضه القومية بل امر « طائفة من غير اليهود » . والمفارقة الكبرى انه بعد خمسين سنة من هذا التصريح تمكنت المؤامرة الصهيونية

---

(١) ظهر هذا الملف عن « دار النهار » في نيسان ١٩٦٨ بقلم قيس الجردي .

الاستعمارية بعد ان نفذت البند الاول فاقامت دولة « اسرائيل » من ان تقدم مسألة فلسطين في المحافل الدولية الى مسألة « تسوية عادلة » لموضوع اللاجئين وكاد المطمح الابعد لديبلوماسيتنا العربية ان يكون تنفيذ مقررات الامم المتحدة بشأن اللاجئين . اما الارض واما الشعب ، اما فلسطين كمسألة قومية فقد تقلصت وتراجعت الى الوراء .

رصيد المعركة والحل السياسي

هذه حقيقة لا بد من الاقرار بها في معرض تقييمنا للوضع الراهن في المنطقة ، صحيح من وجهة اخرى ان العالم العربي قد حقق بعض التقدم من ضمن الوضع الراهن السيء وصحيح ان العدو لم ينجح في فرض الصلح والاعتراف والمفاوضة كما انه فشل في اسقاط الانظمة العربية الثورية ، وتأكد له ان ليس في العالم العربي من يرضى او يجرؤ على قبول مصالحته رغم النصر العسكري الذي اقتنص ، فسقط بذلك وهم كبير كان يعيش العدو عليه في ان ينتزع بالقوة الصلح والاعتراف ، وتأكد له بالنتيجة ان العالم العربي لم يستسلم وان شعوبنا صامدة . كل ذلك جميل ورائع وكل ذلك كسب لا يستطيع احد من ضمن الظروف الراهنة ان يقلل من اهميته ولكن العدو ان لم يقتنص « الصلح » فقد اقتنص « السلم عندما قبلت اكثر الدول العربية بمبدأ « انهاء حالة الحرب » معه وحل هذا الشعار في المحافل العربية بدل فكرة استرداد الارض السليب المغتصبة عام ١٩٤٨ والتي كانت شعار العشرين عاما الماضية . فحتى لو تحقق انسحاب قوات العدو من الاراضي المغتصبة في حزيران ١٩٦٧ فانه قد استطاع على الاقل ان يحول البيان الثلاثي الذي كفل سلامة حدوده عام ١٩٥٠ الى بيان دولي صادر عن الامم المتحدة .

فحتى لو تحقق انسحاب قوات العدو من الاراضي المغتصبة في حزيران ١٩٦٧ فانه قد استطاع على الاقل ان يحول البيان الثلاثي الذي كفل سلامة حدوده عام ١٩٥٠ الى بيان دولي صادر عن الامم المتحدة .

كما ان المسألة الفلسطينية كأساس تراجعت وبرزت « اسرائيل » امام العالم كواقع مسلم به وتقلصت مسألة فلسطين الى مسألة لاجئين وممرات مائية وحدود مأمونة مستقرة لدولة العدوان .يقـول ليفي اشكول في احدى تصريحاته الاخيرة الهامة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ : « اعتقد ان اهم تطور كان الاعتراف بحق اسرائيل في العيش بأمن وسلام » .

هذه نتائج النكبة وهي نتائج خطيرة الا ان الذي يبدد بعض غيومها هو ان العقل في بلادنا في حيرة والم وقد عصرته النكبة بات يتساءل عن طريق الصعود من الوهدة . وما هذا النقد الذاتي الذي يرتفع من هنا وهنالك وما هذه الاسئلة التي تتصاعد والابحاث التي تجري والمحاضرات والدراسات التي تحاول ان تعلل الاسباب وترسم مخططات المستقبل الا دليل المخاض الذي يحسه شعبنا في وجدانه في تلمس الطريق . كل هذا يطلع الامل المورق من عتمة ذلك الليل الداهم . فان نعرف ، هو منطلق لكل انقاذ كبير . فالمعرفة الصحيحة هي الطريق .

ان التساؤل الاساسي الذي لا بد من طرحه هو من المسؤول عن هذا كله ؟ حتما ليس الذين قبلوا الحل السياسي بمسؤولين اكثر من الذين رفضوه . فالحل السياسي كان مفروضا طالما تعذر ويتعذر الحل العسكري .

لقد انشغل العرب في الاونة الاخيرة في بحث الحلين المستعجلين : الحل السياسي والحل

العسكري . وطال البحث حولهما وكان لكل منهما انصار ومريدون وان غلب الاخذ بالحل السياسي في مؤتمر الخرطوم . ولكن النكبة ابعد من الحلين وهي بعد ان تكررت مرتين خلال عشرين عاما تحتاج الى ما هو ابعد : الى اعادة نظر اساسية في وجودنا وحياتنا ومصيرنا دون ان يعني ذلك التخلي عن الاعداد والعمل في مجال الحلين المستعجلين .

ولقد كان لخطاب الرئيس عبد الناصر في ٢٣ تموز ١٩٦٧ وما اعلنه من عنفوان الوقفة المتحدية في وجه النكبة وتحمله المسؤولية في الاعداد لازالة اثارها ، وما نقله بهذا الصدد من بشرى استكمال الاعداد العسكري الدفاعي والمضي في الاعداد الهجومي وما دعا اليه من تقوية الروابط العربية بتطوير الجامعة العربية ، كان لذلك كله ابلغ الاثر في النفوس . ففي كل هذا يجد الثوريون في العالم العربي على اختلاف عقائدهم وافكارهم وحركاتهم ، انهم في لقاء حميم مع الرئيس عبد الناصر في كل ما اعلنه من مواقف قوية في رفض الاستسلام للامر المفعول وفي الدعوة لتطوير العلاقات العربية في مستوى الجبهة المنيعة القادرة وفي اكمال الاعداد الحربي .

ولقد بات واضحا من مختلف التصريحات التي ادلى بها الرئيس عبد الناصر ان الذين ارتضوا الحل السياسي لم يسقطوا من حسابهم الحل العسكري ولكنهم ارادوا له العدة والتهيئة كما ارادوا ان يستنفدوا اولا وسائل العمل السياسي سواء اكان ذلك توفيرا في الطاقات او كسبا للوقت او محاولة في تبديل الموقف الدولي لمصلحتنا . فلقد كان الانطباع عن العالم العربي بعد الهزائم المتتالية انه كتلة عواطف فائرة لا تقترن بالعمل ولا بالواقعية . فانقلب وعيدنا الى فقاقيع صابون اثر كل هزيمة كانت تلحق بدولنا وبات شعار رمي العدو بالبحر بعد ان تجرد من امكانية التحقيق واقتصر على الكلام ، سيفا ذا حدين يقطع في كرامتنا من جهة ويقطع في سمعتنا الدولية من جهة ثانية .

المسؤوليــــة علــى عشرين سنــة

كل هذا لا بد من تسجيله حتى يأتي البحث موضوعيا خاليا من الانفعال والعاطفية والسلبية . فاذا كنا نسجل لاصحاب الحل السياسي ذلك كله فلا نستطيع من جهة ثانية ان نقول اننا في احسن حال ، فنحن ازاء نكبة خطيرة لا يمكن التقليل من شأنها ولا بد من الغوص في تحليلنا الى الاعماق لنتلمس الاسباب البعيدة ، وهي ابعد من الحل السياسي ، وابعد من الحل العسكري ولنتأمل في النتائج المترتبة عن ذلك كله .

ففي رأينا ان مسؤولية الوصول الى النكبة اولا ومن ثم الى وضع ما بعد النكبة الذي بات يتضمن في احسن حالاته قبول المحافل العربية الرسمية انهاء حالة الحرب مع دولة العدوان وتسبويات اخرى مهما كانت بعيدة عن الاستسلام الا انها تحمل في طابعها العام معاني الانكسار ، ان مسؤولية ذلك كله تقع على عشرين سنة او اكثر من الانظمة العربية التي فشلت في الاعداد لما سمي « الجولة الثانية » ، كما تقع على العقلية العامة السائدة التي لم تحقق الانقلاب العقلي الضروري لتحقيق الثورية الكاملة القادرة ان تعد الاعداد الشامل للمعركة . ونعني بالاعداد ، الاعداد الكامل الشامل لقدرة الشعوب على الصمود وتعبئتها وتنظيمها وتحقيق وعيها النضالي والعقدي وبناء وحدتها الاجتماعية والقومية وقيام قدرتها البشرية المتفوقة نفسيا واعدادا لاستخدام السلاح والتدريب . ان المسؤولية تقع على الانظمة القائمة كلها ـ بمن فيها الذين يلوحون بالحل العسكري العاجل . ذلك لان الحل العسكري لا يمكن ان يكون الا احد حلين فأما حل هجومي يستطيع دك معالم العدوان وازالة اثاره وهذا يفترض قدرة

عسكرية هائلة لم تكن متوافرة لدى الدول العربية قبل العدوان ولا يمكن توافرها بعده بالسرعة التي نادى بها اصحاب الحل العسكري ، او حل دفاعي يستجر العدو الى معركة ، ويصمد في الدفاع صمودا طويلا قادرا على تلقي الضربات وتقديم التضحيات دون استغاثة ولا استسلام حتى ينزف العدو وينهار وهذا معنى حرب التحرير الشعبية .

فهل ارسى دعاة الحل العسكري مؤجلا كان ام معجلا حلهم ذاك على هذه القواعد ؟ هل ارسوا البناء العسكري على بناء شعبي وسياسي قادر ؟ اننا من الرأي القائل ان ما يؤخذ بالقوة لايسترد الا بالقوة ، فالقوة هي القول الفصل في احقاق الحق القومي ولكن القوة هي اشمل من مجرد الاعداد العسكري ، انها قوة الانسان الذي يمسك بالسلاح ويحركه : فهل بنينا الانسان الذي يمسك بالسلاح ؟ هذا السؤال يواجه دعاة الحرب الشعبية كما يواجه دعاة الحرب الكلاسيكية .

لقد اعلن الرئيس عبد الناصر ان المرحلة مرحلة اعداد للهجوم اذا فشل الحل السلمي ولكن الاعداد لا يمكن ان يقتصر على الجانب العسكري فالدولة التي تحارب هي التي تفسح المجال لكي تكون حربها حرب الشعب كله . وهذا لا يتم الا بتوافر الطاقة الثورية التي تلف القواعد الشعبية . ان المسؤولية تكبر على قدر الاهداف الكبرى التي نتطلع اليها .

ولقد دعا الرئيس عبد الناصر الى مؤتمر قمة خامس يبدو ان المساعي لعقده تتعثر وبالتالي يتعثر معها امر الحل السياسي على مستوى عربي . فعدا تلكؤ عدة دول عربية عن حضور ذلك المؤتمر في الظروف الراهنة ولكل اسبابها **فلقد جاء بيان منظمات الفدائيين الفلسطينيين برفض سياسة مؤتمرات القمة والحل السياسي يشكل اول بادرة تمرد فلسطينية على وصاية الملوك والرؤساء العرب منذ دعا هؤلاء الفلسطينيين الى وقف ثورة ١٩٣٩ .**

ان الحل السياسي من ضمن الظروف الراهنة ، مهما كان ، لا يمكن الا ان ينطلق في حال حصوله من القبول بتنازلات مبدئية وعملية هامة لا يمكن للثوريين القبول بها ، وكذلك فان الحل العسكري العاجل في ظروف العالم العربي يبدو اقرب الى المزايدة الكلامية .

تبقى الشعلة التي اضاءها ببطولة ، الفدائيون الفلسطينيون ، ولكن معركة تحرير فلسطين تحتاج الى اعداد اعمق واشمل لا يقتصر على الفلسطينيين . انها معركة بناء القوة العسكرية والاقتصادية وقبل ذلك بناء الانسان الجديد في بلادنا كلها وفي العالم العربي .

كيف يمكن للحل السياسي ان ينجح وقد سارعت اسرائيل بعد اشهر من المفاوضات في سبيله ، تلتهم الضفة الغربية وتعتبرها جزءا من اراضيها في وقت كان قد بدأ التفاؤل في الجانب العربي بامكان نجاح مهمة يارنغ ، وكانت قد اخذت الاذاعات العربية تصور كيف سجل اليهود تراجعا بقبولهم التفاوض بالواسطة بدل التفاوض المباشر ؟

ان مؤتمر القمة اذا ما انعقد بعد هذا التأخر الطويل فلكي يدرس مواجهة اسرائيلية جديدة بضم الضفة الغربية لدولة العدوان ، بعد ان انقسم العرب طوال هذه المدة بين التفاؤل بالحل السياسي والتشاؤم به .

فماذا اعد العرب لمواجهة هذا الوضع الجديد ؟ ماذا اعد اصحاب الحل العسكري الذين تشاءموا بالحل السياسي ورفضوه ، وماذ اعد اصحاب الحل السياسي ؟

الثــورة المصريــة امــام تحديــات النكبــة

لا نستطيع ان نتصور ان المعركة هي مجرد سلاح وتدريب وقوى مسلحة ، انها اوسع من نلك واشمل . ان النكبتين اللتين حلتا بالعالم العربي في ١٩٤٨ و ١٩٦٧ تؤكدان ان المعركة اوسع واشمل من مجرد جيوش تتصارع : انها تتناول حياتنا كلها . وفي هذا المجال ندعو الى الحل الجذري لتغيير حياتنا تغييرا ثوريا شاملا يكون في مستوى التحدي ومستوى العصر والمصير . ان دعوتنا هذه لا تتعارض مع التهيئة والاعداد الماديين الحربيين الضروريين ولكنها لا تكتفي بهما . انها تكمل الاعداد المادي الضروري بان ترسيه على قواعد اسلم واقوى : على قاعدة الانسان الناهض القادرة على الفعل في الاحداث وصنع التاريخ : على الارادة الشعبية الثورية الفاعلة . فلا يمكن ان ينهض بناء عسكري سليم الا على بناء شعبي وسياسي واقتصادي سليم وعلى عقلية جديدة . فهل قامت هذه الاوضاع في اي من الدول العربية ؟

لقد اعلن الرئيس عبد الناصر ان مصر استعادت قوتها العسكرية . وهذه بشرى يتلقاها بالترحيب كل ابناء العالم العربي ولكن القوات المسلحة كما اعلن الرئيس عبد الناصر في خطاب ٢٣ يوليو لا يمكن فصلها عن الشعب . فالبناء العسكري جزء من البناء الشعبي . ولقد اعلن الرئيس عبد الناصر في خطابه في ٢٣ يوليو انه ينوي اعادة النظر في البناء السياسي والشعبي في الجمهورية العربية المتحدة ليحقق مزيدا من النقاء الثوري واعتبر ان صلة اساسية تقوم بين اعادة البناء السياسي والشعبي وبين الاعداد للمعركة . ولقد اعلن كذلك الرئيس عبد الناصر في خطابه الاخير في ٢٣ تشرين الثاني ان الارادة الشعبية هي التي حولت الهزيمة الى صمود بعد ٩ حزيران وبالتالي فان الارادة الشعبية عوضت عن خسائر الميدان واثبتت في وقت كان الرئيس نفسه ، كما قال ، يعتقد ان هذه الارادة قد سقطت تحت اثار الصدمة ، انها اقوى من الصدمة . « وكنت اعتقد انه لن يكون هناك رد فعل لخطاب التنحي لاني كنت اشعر بالصدمة التي يشعر بها كل واحد من ابناء الوطن ... كنت اعتقد ان الشعب بعدما هزمت قواته هزيمة عسكرية سريعة بهذا الشكل سيفقد الامل الى حد كبير في قدرتنا على الصمود وعلى المقاومة . وكنت اعتقد نتيجة لهذا ان الشعب سيرحب بالحلول السلمية سواء مع الولايات المتحدة او مع الدول العربية المعادية لنا . وكنت اعتقد ان الشعب سيرى في جمال عبد الناصر عقبة في هذا . ولذلك قررت ليلة ٨ حزيران التنحي واعلنت القرار يوم ٩ حزيران . ان اعداءنا كلهم كانوا متوقعين ان ننهار تحت وطأة الصدمة . وفي هذا الوقت خرج الشعب ليؤكد قوة ارادته التي لا تقهر رغم اية خسارة في المعدات او الارض » . (خطاب الرئيس عبد الناصر في ٢٣ ت ٢) .

هنا اذن ظاهرة جديدة : فالارادة الشعبية التي لم يكن يحسب لها دور كالذي مارسته في ٩ حزيران تحركت بحماستها الوطنية العفوية وانتزعت من اشداق الهزيمة الصمود وقد هزها حبها لبلادها وتأييدها لمنجزات الثورة ومواقفها العزيزة هزا عفويا .

والرئيس عبد الناصر في موقفه هذا الاخير من عدم التعويل على الارادة الشعبية بحيث فوجىء بها في موقفها الرافض للامر المفعول هو غيره بعد نجاح حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عندما كان يعول على الارادة الشعبية التعويل كله في ان تجترح المعجزات : « لقد كنت اتصور قبل ٢٣ يوليو ان الامة كلها متحفزة متأهبة ، وانها لا تنتظر الا طليعة تقتحم امامها السور ، فتندفع

الامة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفا مقدسا الى الهدف الكبير ... بل لقد كان الخيال يشط بي احيانا فيخيل الي اني اسمع صليل الصفوف المتراصة واسمع هدير الدفع الرهيب لزحفها المنظم الى الهدف الكبير ، اسمع هذا كله ويبدو في سمعي من فرط ايماني به حقيقة مادية ، وليس مجرد تصورات خيال .. ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو ... قامت الطليعة بمهمتها ، واقتحمت سور الطغيان ، وخلعت الطاغية ، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الهدف الكبير .. وطال انتظارها ... (فلسفة الثورة ـ عبد الناصر) .

من هذه المثالية الطوباوية في تصور تحول الجماهير الى ارادة شعبية ثورية قادرة بمجرد حصول الانقلاب الذي تقوم به الطليعة وخلع « الملك الطاغية » وما عقب ذلك التصور من انتظار طويل لم تتحرك فيه الجماهير « في زحفها المنظم الى الهدف الكبير » عبر تجارب هيئة التحرير فالاتحاد القومي الى الاتحاد الاشتراكي ، نتيجة ذلك كله تغير ايمان القائد بعد هذه التجارب ، بهذه الارادة الشعبية حتى بات يعتقد في اعقاب ٥ حزيران وإحداثه المفجعة ان هذه الارادة الشعبية قد سقطت تحت الصدمة الكبرى وهي التي لم تستطع ان تحدث التغيير الثوري طوال السنين .

الحلقة المفقودة في الثورة المصرية

سر هذا التحول في تقدير قيمة الجماهير الشعبية يعود الى ان الحلقة المفقودة في صلة الرئيس بالجماهير الشعبية هي حلقة الحزب الثوري الذي لم تمارس مصر الثورة بعد خبرته .

ان الارادة الشعبية التي صمدت في يوم ٩ حزيران كان بامكانها ان تنتصر في يوم ٥ حزيران لو توافرت لها شروط معينة بقيام المؤسسات الثورية والعقيدة الثورية الشاملة فالحماسة الوطنية والثورية العفوية ليستا مثل الكفاح المعقدن الذي لا بد منه في معركة مصيرية من هذا النوع ضد عدو عقدن كفاحه ونظم نفسه تنظيما مصيرياً دقيقا .

لقد كانت دوما مشكلة الثورة المصرية ان النخبة الثورية في القمة تفتقر الى جيل عقدي ثوري ترسى عليه الثورة والحكم والدولة . فلقد صاحبت هذه المعضلة ظروف الثورة المصرية منذ قيامها . فهيئة الضباط الاحرار لم تستطع ان تكون بديلا عن التنظيم الثوري . والتنظيم الثوري رغم اهمية الخطوة التي تبلور عنها الاتحاد الاشتراكي المرتكز على ميثاق شبه ايديولوجي ، بقي بحاجة الى النظرة الثورية الشاملة والى الحزب الثوري الطليعي .

ولقد ساد تفكير الثورة المصرية منذ البداية موقف سلبي من التنظيم الحزبي والعمل الحزبي متأثرا ومنفعلا اولا بخبرة مصر قبل الثورة في الاحزاب الشخصية البورجوازية الاقطاعية التي مثلت تكتلات شخصية فارغة المضمون الاجتماعي فكان حلها وتجاوزها عملا ثوريا سليما وبالتالي كان من جملة ظاهرات القضاء على حكم تحالف الرأسمال والاقطاع . وثانيا مفهوم ماركسي ، تأثرت به الثورة المصرية ، يربط بين الحزب والطبقة بحيث اصبح تجنب العمل الحزبي نوعا من تجنب التكتل الطبقي .

وهذان المفهومان قصرا عن ادراك ظاهرة الحزب الثوري المعاصر الموحد في صفوفه المواطنين ايا كانت اصولهم الطبقية في تنظيم ثوري صاهر يرتكز على نظرة ثورية جديدة .

ولقد ادى هذا الموقف السلبي من العمل الحزبي الى مضاعفات سادت علاقة الثورة المصرية مع الاحزاب الثورية في الهلال الخصيب التي كان يمكن ان تكون حليفا طبيعيا للثورة المصرية .

كما ادى هذا الموقف السلبي في مصر الى عدم قيام التنظيم الثوري الحزبي الذي تستند اليه الثورة . فقد اعلن الرئيس عبد الناصر قبل سنوات قليلة وابان محادثات الوحدة الثلاثية : « احنا ما بنعتبرش الاتحاد الاشتراكي حزب .. احنا عملنا التنظيم السياسي ده فقلنا لو سمينا نفسنا حزب الحقيقة نبقى ما بنعبرش التعبير الحقيقي ... ولكن احنا تحالف .. تحالف قوى الشعب العاملة لان في داخل هذا الحلف فيه تناقض .. بهذا جنبنا البلد في الحقيقة حاجات كثيرة .. احنا الاول كنا نفكر في تحديد عدد اعضاء الاتحاد الاشتراكي ، حناخذ كنا حوالي يمكن ٣٠٠ الف ٤٠٠ الف . لكن عجزنا عن ذلك .. السبب هو البلد كلها بتقول احنا معاكم . نقول لهم لا مش عايزينكم . احنا عزلناكم .. او عايز بس ٣٠٠ الف .. فعلا اتقدم ٥ مليون ، ترفض ٤ ملايين و ٧٠٠ الف وتأخذ ٣٠٠ الف ؟ العملية بهذا الشكل غير طبيعية لان بعد ١١ سنة فيه تأييد جماهيري من الناس للثورة . المطلوب هو تنظيم هذا التأييد وخلق اسلاك موصلة او اتصال بين القاعدة وبين هذا التأييد الجماهيري » (جلسة ١٩ آذار ١٩٦٣ من مباحثات الوحدة) ولكن هذه الاسلاك الموصلة بالتأييد الجماهيري لم تكن حزبا ثوريا طليعا بل تنظيما جماهيريا موسعا منطلقا من فكرتين : ١) عدم عزل الجماهير عن الثورة ، ٢) انه بعد مدة على انتصار الثورة وتحقق منجزاتها « الناس مع الثورة » .

ان مشكلة الثورة المصرية الاساسية هي انها تهتم بتوسيع قاعدة الديمقراطية قبل الاهتمام بتعميقها . بينما لا يمكن تحقيق توسيع القاعدة الديمقراطية في المجتمعات النامية الا بعد تعميقها في الطليعة الثورية . وصحيح ان الثورة المصرية تجد نفسها منذ البدء في وضع صعب لجهة تعذر انشاء حزب ثوري من فوق بل نشوئه بصورة عفوية من الشعب ، ولكنها لم تحاول حتى رغم هذه الصعوبة انشاء هذا الحزب لانها لم تقتنع بأن الحزب الثوري هو سبيل الثورة وقاعدتها. فالفكرة الاساسية التي تنظم تجارب هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي رغم تباين خطوط كل منها . ترتكز على مسألتين . اولا عدم الوعي لدور الحزب الثوري الطليعي في بناء النفوس وارسائها على قاعدة ثورية جديدة ، لكأنما الجماهير بمجرد تأييدها للثورة تصبح قادرة على العمل الثوري بحيث تغدو منطلقه وقاعدته وحركته الفاعلة ، وبالتالي قصر عضوية الحزب الثوري وقف على نخبة طليعية وكأنه عزل لهذه الجماهير او وقف تأييد للثورة على اقلية من الشعب . مع ان المسألة ابعد من ذلك وهي ليست مسألة تحكم اقلية بأكثرية ــ بل هي مسألة اعمق : فالديمقراطية في المجتمعات النامية الناهضة من التخلف لا يمكن ان تكون ديمقراطية جماهيرية منفلشة تمثيلية تمثل الوضع النفسي ــ العقلي للجماهير بل ديمقراطية انشاء وبناء تتولى فيها النخبة عبر الحزب الثوري ــ اداة التعبير عن الثورة ــ عملية رفع الجماهير الى مستوى الثورة باطلاق الوعي العقدي الجديد والتثقيف النفسي والفكري بين مجموعها وانشاء الاطار السياسي القائد لها .

ان عمل الحزب الثوري الطليعي في المجتمعات الراكدة الحديثة النمو ، هو تفجير كل سدود المجتمع التقليدي واطلاق حيوية الامة وفاعليتها لتعبر هوة التخلف السحيقة ، هوة اجيال طويلة ، بأسرع ما يكون ، مسلحة بالوعي ومدرعة بالفكر الجديد وبالعقلية الجديدة .

ان عملية لم الملايين وجمعها بانتظار حصول التغيير العقلي ــ النفسي ــ المناقبي بمجرد

اطلاع هذه الجماهير على الميثاق اوتأييدها لمنجزات الثورة ، عماية ناقصة . ولقد تأكد نقصها اكثر من مرة واعلن الرئيس عبد الناصر برجولة مسؤولة في اعقاب نكبة ٥ حزيران الدعوة الى اعادة البناء السياسي والشعبي في مصر على اسس من النقاء الثوري والطهارة الثورية . غير ان فشل هذه التجارب تكرارا واضطرار الرئيس عبد الناصر بنفسه الى تولي الاشراف على الاتحاد الاشتراكي يجب ان يؤكد ان الفشل لا يعود الى القيادات وضرورة تغييرها بقدر ما يعود الى قواعد العمل الثوري كلها .

لقد قللت الثورة المصرية من اهمية الحزب الثوري واعتبرت ان بامكانها التحقيق بدونه ونهجت نهج التنظيم الجماهيري الواسع المستغني عن حزب ثوري طليعي يشكل الطليعة الفاعلة في الشعب والنامية ابدا من تفاعلها الحي مع القواعد الشعبية . فان كان لا يجوز اقامة حزب منعزل عن الشعب متسلط عليه فلا يجوز من ناحية ثانية في البلدان النامية سلوك مسلك الانفلاش الجماهيري المتجاوز دور الحزب الطليعي من حيث نشره بين مجموع الشعب افكاره وثوريته ، وعمله على رفعها الى مستواه الثوري .

لقد افتقرت الثورة المصرية الى الخميرة الثورية الشعبية التي يؤمنها وجود الحزب الثوري الطليعي ودوره القيادي الخطير في بناء وانشاء الديمقراطية التعبيرية التي ترفع الشعب من التخلف الى النهضة ، وضاعت تدابير الثورة لهذه الجهة بين الحكم العسكري وبين اقامة المنظمات الشعبية التمثيلية التي تضم الملايين دون ان تستطيع تغييرها وبناءها من جديد .

ثانيا : لقد وقعت الثورة المصرية تحت فكرة ان الحزب بالضرورة يمثل مصالح طبقية واعتقدت ان الاتحاد الاشتراكي او الاتحاد القومي انما هو الصيغة التنظيمية المثلى للتعبئة الشعبية باعتبارها تتحاشى ما يعتور الحزبية من طبقية . وهذا المفهوم اضعف مفاهيمها القومية الاساسية . فلقد اعتبر الرئيس عبد الناصر في الميثاق ان « التحالف الطبقي » لقوى الشعب العاملة هو اساس الوحدة الوطنية التي تمثلها الدولة الثورية . وهذا المفهوم للمجتمع والدولة هو في اساس التناقض المبدئي الحاصل في فكرة الثورة المصرية . وهو ما سنعرض له بصورة اوفى عند بحث مفهوم الثورة الاجتماعية في اخر هذه الدراسة .

معضلة الفكر الثوري

كما ان محاولة الغربلة التي انتهجتها الثورة المصرية عبر التجارب انطلاقا من محاولة هيئة التحرير فالاتحاد القومي الى الاتحاد الاشتراكي كانت غربلة تلتزم الحدود الطبقية لا غربلة ايديولوجية وثورية ومناقبية وهي مستلزمات قيام الحزب الثوري الطليعي النخبوي . فمفهوم الطليعة الثورية لا يرتكز الا على مقاييس الوعي العقدي الثوري والمستوى المناقبي المنبثق منه . وهذا تماما هو المفهوم الذي قال به لينين بالذات . فلا يكفي عزل الاقطاعيين والرأسماليين عن الاتحاد الاشتراكي ليصبح هذا التنظيم ثوريا ما لم يعتمد المفاهيم الثورية الطليعية ومقاييسها في تكوين النخبة الطليعية من جماهير الشعب .

من كل هذا يتبين ان عملية اعادة البناء الشعبي والسياسي في مصر تتطلب الانطلاق من مفاهيم نهضوية اخرى تتجاوز الحدود التي التزمتها الثورة المصرية وتتجاوز حتى الفكر الماركسي الذي حاول بعض المتأثرين به انتظار قيام قاعدة عمالية ثورية من خلال الظروف الموضوعية التي تخلقها العلاقات الانتاجية الجديدة . هذا ما يقول به الدكتور منيف الرزاز في

تحليله الثورة المصرية (كتاب التجربة المرة) .

غير ان هذا يفترض ان تغيير علاقات الانتاج من شأنه ان يقيم القواعد الثورية بينما الواقع السائد في العالم المتخلف هو ان القواعد الثورية هي التي غيرت علاقات الانتاج .. والحزب الشيوعي الصيني لم ينتظر نشوء البروليتاريا الصينية بل انشأها هو بعد انتصاره وتصنيعه الصين .

ان الفكر الثوري هو الذي ينشىء الحزب الثوري لا علاقات الانتاج المتغيرة . فلقد اعلن لينين في كتيبه « ما العمل » ، ان النضال الاقتصادي ينشىء نضالا نقابيا بينما الثورة تولد على ايدي الثوريين العقديين الذين احترفوا الثورة . من هنا نرى ان معضلة الحزب الثوري في مصر هي معضلة الفكر الثوري والنضال الثوري اكثر من كونها معضلة علاقات الانتاج . ان تكون البروليتاريا – القاعدة العمالية الجديدة – في مصر لن يفضي – من ضمن هذا المنطلق الاقتصادي نفسه – الى نشوء الحزب الثوري بل الى نشوء الاحزاب التطورية الاصلاحية نلك انه في الغرب حيث قامت اوضاع اقتصادية متقدمة تحولت الاحزاب الثورية الى احزاب تطورية اصلاحية .

ان ولادة الحزب الثوري ابعد من الشأن الاقتصادي وحدوده لانها تتعلق بالنهضة الشاملة لحياة مجتمع بأسرها ومن ضمنها الاقتصاد . والنهضة تولد من فكر ثوري جديد لا من الظروف الاقتصادية بصورة آلية بل باستيعابها من ضمن النهوض الثوري الشامل . وهذا ما وقع في عكسه « القوميون العرب » عندما عددوا في بيانهم بعد النكسة اسبابها فوجدوا ان في طليعة الاسباب هو التركيب الطبقي للقوى الثورية العربية بحيث لم تستطع البورجوازية الصغيرة ان تكون في مستوى المرحلة الحالية وبحيث يتوجب لمتابعة الحرب مع الاستعمار الجديد « انتقال مقاليد القيادة الى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الاشد جذرية في مقاومة الاستعمار وحلفائه المحليين بحكم مصالحها وطبيعة ايديولوجيتها » (ص ٢٤ من بيان حركة القوميين العرب بعد النكسة) .

ان الربط الأول بين التركيب الطبقي والموقف الثوري امر تخلت عنه الشيوعية المعاصرة نفسها بعد ان اعلن لينين ان النضال الثوري – الايديولوجية الثورية – غير مرتبطة بالتركيب الطبقي البروليتاري بل انها تعطي البروليتاريا من خارجها – من المثقفين الثوريين الذين ينتمون الى البورجوازية الصغيرة . فحتى لينين لم يعتبر ان الايديولوجية الثورية منبثقة « من الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة » بل اعتبر هذه الايديولوجية منبثقة من المثقفين البورجوازيين الثوريين . وبالتالي غير موقوفة على طبقة . واذا كان الكادحون هم مادة الثورة فلكي يتحولوا الى وقيدها لا بد من الفكر والتنظيم الثوريين ، من الحزب الثوري .

وهكذا يبدو ان « القوميين العرب » بربطهم بين الثورية والطبقية قد اصبحوا ماركسيين اكثر من لينين وهم يعودون بهذا المفهوم الى البيان الشيوعي الذي اصدره ماركس وانكلز عام ١٩٤٨ .

ان الايديولوجية الثورية الجذرية ليست ايديولوجية طبقة او طبقات بل هي ايديولوجية الحزب الثوري الطليعي المتوجه الى الامة كلها ، يريد تبديلها تبديلا ثوريا في كل علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي كل مفاهيمها النفسية والمناقبية والفكرية ، ومن ضمنها اوضاع الاستغلال المادي والبلبلة النفسية .

ظاهــرة ٩ حزيــران والحــزب الثوري

ان الظاهرة الشعبية التي انفجرت في ٩ حزيران على غير توقع من النظام الحاكم نفسه وقد جرحتها الكارثة والعدوان فانطلقت تؤيد استمرار الرئيس عبد الناصر وترفض الاستقالة اي تصون الكرامة القومية ضد العدوان الخارجي ، هي نفسها عادت فانطلقت في ٢٥ شباط ايضا دون توقع السلطة ، تطالب بحل الاتحاد الاشتراكي ومجلس الامة معلنة ان هوة واسعة تقوم بين النظام القائم ومؤسساته وبين الارادة الشعبية الحقيقية .

وفي هذا يقول عدد من النواب المصريين اثناء مناقشات مجلس الامة حول اسباب التظاهرات الطلابية والعمالية « ان اسبابها تعود الى الفراغ في تنظيم السياسة الداخلية للبلاد وعجز الاتحاد الاشتراكي عن الاندماج مع الجماهير ، وخاصة العناصر الشابة ، اندماجا فعالا ، وضعف اطارات الشباب ونقص التنسيق بين المنظمات الشعبية والسلطات ، والارتجال في بعض القطاعات والبطء في اصلاح الاخطاء المرتكبة » (مناقشات مجلس الامة – الصحف اول آذار ١٩٦٨) .

والخطير في هذا الامر ان هذه الظاهرة الشعبية ليست ارتدادا عن الثورة الى الرجعة تقوم بها بقايا الاقطاع القديم او الرأسمالية المقلوبة بل هي اكثر ثورية في قاعدتها وتطلعاتها من النظام القائم لانها تنطلق من القاعدة العمالية والطلابية المفروض ان تكون عماد الثورة ومرتكزها الاساسي .

كل هذا يؤيد بوضوح ما ذهبنا اليه من ان الثورة المصرية لم تزل تعاني من عقدة افتقارها الى قاعدة شعبية ثورية ومن ان اصطناع التنظيم من قبل السلطة لم يؤد الى الغاية المنشودة .

لقد جاءت هذه الظاهرة الشعبية الجديدة في مصر في خضم التطورات العربية المختلفة بعد نكبة حزيران لتؤكد بالتجربة الحية خطأ الاتجاه الذي اعتقد بأن الزعامة الملهمة هي الظاهرة التي اخذت تحل محل التنظيم الحزبي في العالم العربي كبديل عن الحزب الثوري في تعبئة الجماهير واستقطابها .

لقد دافع عدد من الكتاب عن امكان ذلك كان بينهم انيس صايغ في كتابه « في مفهوم الزعامة السياسية : من فيصل الاول الى عبد الناصر » الصادر قبل سنتين والذي عاد فيه المؤلف بتفكيره « التقدمي » الى جمال الدين الافغاني يستوحي نموذجه في « القوي العادل » ليرى ان هذا النموذج قد تحقق فعلا في هذه السنوات ، وان هذه الزعامة الملهمة التي كان من « حسن حظها » ان ترتقي « السلم نحو الحكم والزعامة في اعقاب حرب فلسطين (١٩٤٨) اي بعد ان مني العرب بأكبر خسارة في تاريخهم الحديث .. وكانت خيبة امل المواطن العربي بالزعامات وانظمة الحكم السياسية قد بلغت ذروتها بعد تلك الحرب .. » (ص ١٧٩ من الكتاب) ، هي البديل عن الاحزاب واي تنظيم شعبي آخر[١].

لقد جرفت النكبة الاخيرة في حزيران ١٩٦٧ ثم الظاهرة الشعبية الجديدة المنفجرة في اعقابها كل هذه الافكار والمفاهيم الهشة التي نادى بها انيس صايغ وامثاله وظهرت جزئية تفكير اصحابها وارتجاليتهم وانفعاليتهم ووقوعهم تحت مركب شرقي قديم هو التبخير للسلطان اكثر من التقييم الموضوعي المفروض في اصحاب العلم ورجال الفكر . فمصر الثورة هي نفسها

---

(١) ولأن الثورة لم توجد لها تنظيمها حل فرد كما السادات في تولي الزمام مكان قائد الثورة فاجهضها .

تعيد اليوم التقييم في ذلك كله وتتعالى الاصوات في مجلس الامة بالذات منتقدة « الفراغ في تنظيم السياسة الداخلية للبلاد » ومعلنة عجز مؤسسات الثورة « عن الاندماج في الجماهير » .

اننا مع الرئيس عبد الناصر في ضرورة الحفاظ على الثورة بكل منجزاتها وتطلعاتها التقدمية ، واننا معه في رفضه الرجوع الى الوراء الى حكم تحالف الاقطاع والرأسمال ولكن لا بد من تحقيق ما وعد به من نقاء ثوري باكمال الثورة وتأليقها فلا تخنقها البيروقراطية ولا تشلها المؤسسات الفاشلة غير المعبرة عن ارادة شعبية حقيقية ولا تشرنقها الشعارات المفتقرة الى مضمون فكري واضح والى خطة عمل كاملة .

ان المطالبة بحل الاتحاد الاشتراكي دون تقديم بديل ، كما قال الرئيس عبد الناصر ، هو موقف سلبي . ولكن البديل في رأينا هو ارساء الثورة على اسس جديدة قادرة ان تستوعب ثورية القواعد الشعبية بالانبثاق منها والتعبير عنها وقيادتها قيادة منهجية واستشراف المستقبل بدل الانفعال بالحاضر ، والانطلاق من وضوح عقدي وفكري شاملين . ان ذلك يستلزم ان ينمو التنظيم الشعبي الثوري الجديد في ظل عطف الشعب لا في رعاية السلطة . فهيئات الاتحاد الاشتراكي القيادية معينة من قبل السلطة وهي المفروض ان تكون منبثقة من داخل التنظيم الثوري نفسه .

ان ازمة الاتحاد الاشتراكي الاولى هي انه يعاني بطبيعة نشأته من معضلة مزدوجة : فهو ليس حزبا ثوريا طليعيا جرى قيامه وتنظيمه على اسس ثورية تراعي مقاييس النخبة المناقبية والنضالية فتقوم من ضمنه ديمقراطية مفتوحة وتنبثق قيادته من قاعدته في تفاعل متكامل بل هو تنظيم جماهيري واسع يضم الملايين وقد توخت قيادة الثورة الحاكمة من اتساع قاعدته ان تؤمن الديمقراطية ، ولكنها عادت فمارست عليه وصاية واسعة من فوق . فهي منحته ديمقراطية القاعدة لجهة الانفلاش على الملايين ولكنها حرمته عمليا من ممارسة هذه الديمقراطية عندما عينت هي القيادة بقرارات من فوق وخططت له كل شيء .

وفارق كبير بين ان يكون الاتحاد الاشتراكي هو الحزب الحاكم فيكون امتدادا لارادة الشعب في الحكم فيؤدي دور الحزب الثوري الذي يعبر عن الشعب في الحكم وبين ان يكون كما هو الان تنظيما هو اقرب ان يكون امتدادا لارادة الحاكم في الشعب . لقد كانت نكبة حزيران منعطفا خطيرا فسقط بنتيجتها حكم « طبقة عسكرية سياسية » كما وصفها الرئيس عبد الناصر كانت مهيمنة على الثورة انطلاقا من اسهامها في صنع يوم ٢٣ يوليو . وكان المفروض ان تحل محل هذه الطبقة العسكرية بعد سقوطها مؤسسات الثورة السياسية والشعبية كالاتحاد الاشتراكي ومجلس الامة ولكن ظهر جليا بعد شباط واحداثه ان هذه المؤسسات ليست في مستوى الثورة . والتحدي الان امام الرئيس عبد الناصر ان يخلق الثورة من جديد . وهو تحد يتطلب فكرا ثوريا شاملا .

اننا مع كل الثوار ، نشجب الثورة المضادة ، ولكننا نستعير تعبيرا ثوريا لميشال دوبريه فندعو في مصر الى « ثورة في الثورة » أي اقصى الثورية . فهل تستطيع مصر ان تحيا ثورة في الثورة ؟ فتجتاز تناقضات الحاضر وتراكمات الماضي الى طريق مفتوح نحو الغد ؟

لقد وجه رئيس الاتحاد العام للعمال في حلوان نقدا عنيفا محقا الى عقدة البيروقراطية في النظام القائم ليدلل على ضرورة تلبية حاجات الثورة ومطالب قواعدها الشعبية باكمال الثورة وارسائها على الشعب وانمائها في مناخه الحر . وفي هذا المجال نرى ان الحرية تنمو في ظل

الاشتراكية ولا تناقض معها خاصة اذا ارست الثورة نفسها على قاعدة شعبية ثورية تصون الثورة بالارادة الشعبية الحرة لا بالزجر . فلقد اسقطت الثورة مؤخرا « دولة المخابرات » وحمل الرئيس عبد الناصر على ما اسماه « بطبقة عسكرية سياسية متحكمة » وأعلن قيام « المجتمع المفتوح » بعد نكبة حزيران . كل نلك يدل على ان الثورة استطاعت ان تسير منذ النكبة في طريق الحرية دون ان يكون العسف الذي اسقطته وهاجمته ، من مستلزمات الاشتراكية .

انه من الخطير جدا ان يظن بأن بمقدور « الحزب الرجعي » تسيير مظاهرات طلابية وعمالية ضد نظام الثورة المفروض فيه ان يرتكز على تأييد هذه الفئات الفتية في المجتمع وهو الذي حقق الثورة الصناعية والاشتراكية . ان هذا القول يتضمن حقيقتين خطيرتين : اولا : الشك بالقواعد الشعبية الطلابية والعمالية وقدرتها بعد ١٢ سنة من منجزات الثورة على رفض تضليل « الحزب الرجعي » ثانيا : الحكم الذي لا يقبل الجدل على الاتحاد الاشتراكي بالفشل التام في ان يحصن هذه القواعد الشعبية ضد سموم « الحزب الرجعي » واضاليله .

ان حماية الثورة من اعدائها في المراحل الاولى ضرورة ثورية على ان تستطيع الثورة بمكاسبها ومنجزاتها ان تتحرر من كابوس الخطر الدائم عليها بتوليد الارادة الشعبية الملتفة حولها ، المؤمنة بها ، المعتبرة ان الثورة ثورتها لا شيئا مفروضا عليها من خارجها .

... والحـل العسكـري يفتقر الـى الحل الجـذري

بعد ٩ اشهر على نكبة مصيرية كبرى ، مثل نكبة حزيران لم تتحقق اية خطوة لتوحيد القوى وتنسيقها على اساس واقع الجبهة ومتطلباتها الجغرافية والاستراتيجية ولم يزل الشعور بوحدة المصير وقفا على ساحات المعركة ثم ينطوي بعد توقف القتال لتعود اوضاع التجزئة فتتحكم بمصير الجبهة التي تفتقر الى التنسيق والتخطيط الشاملين . ولم يزل دعاة الوحدة من الخليج الى المحيط يعجزون عن تحقيق وحدة عسكرية بين الاردن والشام والعراق تعزز الجبهة الشمالية وتجعلها في قدرة الطاقة الحربية الموحدة الداعمة لجبهة مصر والحاملة عنها الكثير من الاعباء . كل نلك لان العقلية الرومانسية قد عطلت المفاهيم فامتصت الشعارات الزخم النفسي بدل ان يحقق العقل الواعي معجزة التخطيط الملبي لمتطلبات المعركة .

اذا كنا نرى ان دعاة الاعداد للحرب الكلاسيكية مدعوون الى اكمال البناء الشعبي الثوري وارساء اعدادهم الحربي عليه فهذا ينطبق بالتالي اكثر على دعاة الحرب الشعبية التي يصبح دور الشعب فيها اوسع واشمل .

لقد دعت الجمهورية العربية السورية الى الحل العسكري العاجل فهل حققت البناء السياسي والشعبي القادر على احتضان الحل العسكري ؟ لقد اتخذ مؤتمر حزب البعث مقررات حول اعتبار حرب التحرير الشعبية هي السبيل لازالة اثار العدوان ورفض العمل على اساس مؤتمرات القمة والعودة الى القاعدة الجماهيرية الثورية واعتبار معركة الثورات العربية الاشتراكية ، والدعوة الى وحدة عربية تقوم على اساس طبيعة انظمة الحكم واتجاهاتها وتكليف القيادة القومية لحزب البعث بالدعوة الى مؤتمر يضم جميع الاحزاب والقوى والمنظمات التقدمية في العالم العربي لبحث الموقف واتخاذ خطوات التعاون اللازمة معها والاستمرار في موقف مقاومة الاستعمار والصهيونية .

هذه هي اهم مقررات مؤتمر حزب البعث وهي مقررات خطيرة تتصف بالطابع المبدئي

الثوري وتستحق المزيد من الاهتمام . والحقيقة ان هذه المقررات كانت تستحق التأييد في اكثرها لولا مسألتان خطيرتان تعطلان قيمة هذه المقررات في الاساس وهما اولا : افتراق المبدأ عن العمل واختلاف الشعار عن الواقع في اكثر هذه المقررات بحيث تسقط قيمتها لمجرد انها لا تمثل واقعا عمليا ثوريا قادرا على تحقيقها فتغدو شعارات مفتقرة الى المضمون العملي . وهذه اخطر نقطة في نقد هذه المقررات كلها كما سنبين في الاسطر القليلة الاتية . ثانيا : التناقض الذاتي الذي تحمله هذه المقررات نفسها بحيث يتأكد انها مجموعة من المبادىء والشعارات غير المتناسقة وغير المتجانسة وبالتالي غير المنطبقة وغير العملية . مثال على ذلك الدعوة الى وحدة عربية مع الدول العربية الاشتراكية من جهة و « تخوين » بعض هذه الانظمة العربية الاشتراكية لقبولها الحل السياسي : « هل يمكن ان يحدث انشقاق بين قوى الثورة العربية حول موضوع المقاومة والكفاح المسلح في هذه الظروف ؟ الجواب ببساطة : كلا . لان المقياس الحقيقي الثوري العربي في هذه الظروف هو استعداده للمقاومة والقتال والتضحية وحينما يرفض اي طرف ثوري ان يقاتل فانه بذلك لا يحدث انشقاقا في صفوف القوى الثورية ، بل يفقد في الاساس صفة الثورية وبالتالي يساهم في بلورة الوضع ، ويزيل الغشاوة عن الاعين ... » « الحل السياسي يعني ببساطة : الاستسلام امام الامر الواقع ثم القبول بالتفاوض والمساومة بشكل مباشر او غير مباشر » (الطليعة البعثية الدمشقية في ٥ ايلول ١٩٦٧) . فما معنى وحدة الانظمة العربية الاشتراكية طالما ان بعضها من جهة ثانية يصنف على انه مستسلم ومتواطىء ؟

اما بصدد المسألة الاولى ، مسألة افتراق المبدأ عن العمل ، واختلاف الشعار عن الواقع فيتجلى الأمر بوضوح في أنه سبق للحكم القائم أن دعـا الى اعتماد حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح والى اكثر من هذه الشعارات التي يرددها اليوم وذلك قبيل حرب حزيران الماضية . وهذه الاساليب هي الافضل والاكثر مبدئية وثورية شرط ان تتوافر لها القوة القادرة على فرضها . ولقد كانت اذاعة دمشق قبل اندلاع الحرب الاخيرة تملأ الاسماع بأن « الجماهير العربية ملت الانتظار ، وانها تريد الحرب لتحرير الارض المغتصبة فورا » ولكن الشعار لم يتجسد عمليا في التجربة الحربية التي تلت فكيف يمكن العودة اليه بعد الهزيمة وعلى اي اساس وبأية اساليب ؟ وما هو التغيير الذي حصل منذ هزيمة حزيران حتى يطمئن الناس الى ان الشعار هذه المرة سيقترن فعليا بالنتائج المرجوة ؟

أساس المشكلة ان لحرب التحرير الشعبية مستلزمات لا نراها تتوافر في الانظمة القائمة فحرب التحرير الشعبية كما ابتدعها ماوتسي تونغ ، وكما جربها بنجاح هوشي منه ضد قوى دولية ضخمة ، هي تلك التي تعتمد البؤر الشعبية العقدية **المنظمة القادرة على تحريك قطاعات واسعة من الشعب معها . فالكفاح المسلح يسمى بحرب تحرير شعبية لانه وان حركته النخبة الثورية الا انه يلقى تجاوبا شعبيا واسعا . وهذا يستلزم ان يطمئن النظام الثوري الى قاعدته الشعبية الواسعة المتجاوبة معه وان يطمئن ثانيا الى فعالية عقيدته وافكاره وشمولها النظري والعملي .**

ان الحزب الشيوعي الصيني الذي خاض حرب التحرير او الحزب الفيتنامي الثوري هما حركات نشأ كفاحها المسلح على صعيد القاعدة الشعبية الواسعة المتجاوبة مع اطارها الثوري كما ان كفاحها قد تدرع بالشمول العقائدي والنظري لابعاد المعركة .

ما لم يحدث انقلاب جذري في الحياة العربية

اذا كانت التجربة المصرية تشكو من الجماهيرية التي لم تعبأ في حزب ثوري طليعي فان الحاكم الحزبي الذي يشكو من عزلته عن الجماهير والقاعدة الشعبية الواسعة يعاني من نقص كبير . ذلك لانه اذا كانت تراعى قواعد النخبة الطليعية في قيام الحزب الثوري فان الجماهير هي خبزه اليومي والشريان الاوحد ليجدد حياته من قاعدتها الشعبية كما ان تجــاوب جماهير الشعب معه واطمئنانها اليه وثقتها به والتفافها حوله هي مستلزمات قيادته الثورية لها ..

أما على صعيد العقيدة ، فلقد أعلن المؤتمر القطري المنعقد عام ١٩٦٣ « ولم نهتم بمسألة الفكر الحزبي وبمدى وضوح النظرة التقدمية الى الحياة .. كان عندنا خيط من العقائدية ولكن ظروف العمل القاسي هي التي تركتنا نقوم بهذا العمل .. وكتبت نشرات لا تفسر لكنها تتساءل : ما هي الاشتراكية في الحزب ، وما هو تكوينه ؟ » ١٨/٩/١٩٦٣ . فالبعث الذي كان له السبق بين القائلين بالقومية العربية الى رفع شعار الوحدة والحرية والاشتراكية أخذ يقدم المضامين العقدية والفكرية لهذا الشعار في مؤتمراته الأخيرة التي بدأت توضح هذه المفاهيم .

لقد اختار الحكم في دمشق الحل العسكري ردا على هزيمة ٥ حزيران ولكن هل يقدم البناء السياسي والشعبي القادر على احتضان حرب التحــريــر الشعبيــة ؟

تقول مجلة الطليعة البعثية الدمشقية الصادرة في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٧ : « يجب الاعتراف ان الوعي العسكري لدى الجماهير العربية ما زال وعيا بدائيا بل هو أقرب الى الحدس والغريزة منه الى الوعي .

« فالى جانب ضعف الوعي العسكري العربي ، هناك نوع من التقصير في تحويل كل مواطن الى جندي يعرف دوره قبل المعركة ودوره في المعركة ، ويمارس هذا ممارسة جدية .

« وذلك يفتح مهمة احداث انقلاب جذري في الحياة العربية وبدون هذا الانقلاب سيكون الحديث عن حرب الشعب حلما جميلا في أحسن الحالات » .

فبعد أشهر من اعلان دمشق أخذهابالحل العسكري ارتفع هذا الصوت منها يقول الحقيقة ، كل الحقيقة ، بانه ما لم يحدث « انقلاب جذري في الحياة العربية » فسيكون الحديث عن حرب الشعب « حلما جميلا في أحسن الحالات » .

هذاالانقلابالجذري في حياتنا ، ما هو ؟ وما هي معالمه وقواعده ومناحيه ؟ ولما لم يتم حتى الان ؟

لقد كان البحث يدور حتى الان في الحل المستعجل الملح الواجب اتخاذه لمواجهة « آثار العدوان » فانقسم العرب رسميا بين الحلين السياسي والعسكري ، فريق قبل الحل السياسي وهو الاكثرية فكان منطقيا مع نتائج عشرين سنة من عدم الاعداد الكافي للحل العسكري ، وفريق نادى بالحل العسكري ولكنه اعترف مؤخرا بأن هذا سيكون « حلما جميلا في احسن الحالات » ما لم « يحدث الانقلاب الجذري في الحياة العربية » .

هنا تتلاقى الافكار والاراء والاجتهادات حول انه بدون هذا الحل الجذري فلا الحل العسكري الظافر ممكن ولا الحل السياسي يحصل الا على مستويات التسوية والقبول بالامر

المفعول وان تفاوتت درجة هذا القبول من رفض الاستسلام الى القبول ببعض الامر الواقع الحاصل .

فلنتوجه اذن الى هذا الحل الجذري الذي سبق ان دعونا اليه في تموز الماضي بالقول : « وفي هذا المجال الاعمق ، نرى ان معركتنا ضد الاستعمار والصهيونية لا يجوز ان تكتفي بعفوية الاستجابة للتحدي . علينا ان ننقل المعركة لتصبح في مستوى التحدي بتعميق الاستجابة لنصل الى ارساء الحكم والدولة في بلادنا ، على جيل ثوري عقدي هو الذي افتقرت الى مثله أكثر الانظمة العربية حتى الثورية منها . وهذا الجيل هو الزاد الذي لا غنى عنه ، وهو الذخيرة التي لا يربح بدونها عراك . فاذا كانت نكسة ١٩٤٨ هي نكسة الرجعية فان نكسة ١٩٦٧ هي نكسة الثورية غير المكتملة،نكسة الافتقار الى جيل ثوري عقدي يرسو عليه الحكم والدولة في كل العالم العربي .

هذه هي المسألة الكبرى التي طرحها قبل ثلاثين عاما مفكر من بلادنا حين أعلن ان النظام لا يغلب الا بنظام قومي افضل ، فلن تغلب اسرائيل الباغية وهي دولة قامت على النظام ، وعلى التعبئة المعنوية والمادية الا بنظام قومي أفضل نقيمه في بلادنا ويكون في مستوى التحدي . « ان مثل هذا النظام القومي الافضل هو نظام ثوري بالضرورة . لكن ثوريته لا يمكن ان تقتصر على القمة بل يجب ان تنطلق من القاعدة حتى رأس الهرم .

ان الذي به وحده تصبح الثورة نهضة والذي به وحده يكون الاعداد للجولة المقبلة الفاصلة انما هو ارتكاز الثورة لا على فئة من الثوريين بل بامتداد لهبها فيحول القاعدة الشعبية كلها الى انسان ثوري جديد يعبىء طاقات الامة في نظام قومي يرتكز على عقيدة شاملة » .

في سبيل الحل الجذري محاولة الدكتور زريق

ولقد ظهر بعد النكبة الاخيرة في شهر آب المنصرم كتاب للدكتور قسطنطين زريق بعنوان « معنى النكبة مجددا » يطرح امر الحل الحضاري للنكبة . وهو يدعو الى « تبدل اساسي في الوضع العربي ، وانقلاب تام في اساليب تفكيرنا وعملنا وحياتنا بكاملها ، يكفل قيام كيان عربي متقدم قادر على ان يدرأ الخطر الصهيوني بل اي خطر اجنبي ، ويتغلب عليه ، ويتيح للشعوب العربية اسباب البقاء والكرامة » . ولقد سبق للدكتور زريق ان دعا الى مثل هذا « التبدل الاساسي في الوضع العربي » قبل عشرين عاما في كتابه « معنى النكبة » ويبدو ان ما دعا اليه لم تحققه التغييرات الحاصلة في انظمة الحكم العربية خلال العشرين سنة الماضية والا لما كانت النكبة الثانية ولما كان كتابه الجديد « معنى النكبة مجددا » واذ به يدعو الى « قلب المجتمع العربي قلبا جذريا وسريعا من مجتمع انفعالي توهمي ميثولوجي شعري الى مجتمع فعلي تحقيقي عقلاني علمي » . (ص ١٧). وهو يدعو الى « العلم والانتاج » ، ولكنه يرى ان هذه الدعوة ليست « دعوة سهلة » فهي تتطلب اشياء كثيرة يجملها بقوله : « وبكلمة مجملة انها تتطلب انقلابا عقليا جوهريا وثورية فكرية جذرية يقضيان على تخلفنا الذاتي ويسريان منا الى مجتمعنا فيقضيان على تخلفه ، ويجعلانه مجتمعا عقلانيا مبدعا » (ص ٤٣) وهو يرى اننا نعاني من « الضعف النضالي » اذ لا يكفي « التخلف العلمي » لتبرير النكبة « فثمة شعوب — كالشعب الجزائري والشعب الفيتنامي — ناضلت وتناضل شعوبا تتفوق عليها تفوقا هائلا في العلم والتقنية ووسائل الحرب الحديثة ومع هذا فقد صمدت في وجهها ، وفازت في الجزائر ، وما تزال صامدة لا تلين في فيتنام » (ص ٦٢) .

ويعلل الدكتور زريق سر ذلك الصمود على النحو التالي « في رأينا ان الروح النضالية تنبعث من مصادر متعددة في النفوس ، وتقوى وتضعف تبعا لقوة هذه المصادر وصفائها او نضوبها وكدورتها . من هذه المصادر وضوح الغاية وتغلغلها في النفس وبروزها في الذهن على اية غاية اخرى »(ص ٦٢) والى جانب « وضوح الغاية وتغلغلها في النفس » يرى الدكتور زريق ضرورة « تحقيق هذه الارادة الواحدة في صفوف الشعب ، فتعم افراده وتتغلغل في جميع فئاته وطبقاته » (ص ٦٧) . ويقتضي ذاك ان « يعرف كل فرد من افراد الشعب دوره في المعركة ، ويتدرب عليه ، ويبادر اليه في الدقيقة التي يدعو فيها الداعي او تنطلق صفارة الخطر . ماذا كانت كثرتنا تفعل ابان القتال ؟ كانت تمضي في اعمالها العادية اذا استطاعت ذلك... » ويمضي الدكتور زريق متسائلا « أين هذا من التعبئة الشعبية المنتظمة ، القائمة على الارادة الواحدة ، التي حسبت كل طاقة في المجتمع ، ووضعت كل فرد في موقعه من المعركة ، وعينت له دوره فيها ، ودربته عليه ، وجعلت من الامة كيانا منيعا متماسكا يتحرك تحرك الالة الدقيقة والعقل المنظم ؟؟ » (ص ٦٩) .

ويرى الدكتور زريق ان « من مصادر الروح النضالية ارتباطها بالدار والارض والوطن » (ص ٧٠) « مما يقوي الروح النضالية ، ممارسة النضال واخذ النفس بما يتطلبه ، ان الروح النضاليه القاهرة لا تأتي بنت يومها ، بل تنبت من الكفاح الصابر المديد وتتغذى بالعطاء والتضحية . ويبدو اننا لم نعط بعد قدر ما يجب ، ولم نتعود بذل التكاليف الباهظة في سبيل ما نصبــو اليه » (٧٥) . واذا كانت العقلية الثورية من مقتضيات نهضة هذه الشعوب في هذا الدور من حياتها ، وفي هذه المرحلة من الحياة الانسانية » (ص ١١٨) « فان العقلية الثورية الصحيحة هي التي تنبع من ثورية عقلية ، اي هي التي تتخذ ثورية العقل مثالا لها وبليلا » (ص ١٢١) ذلك « ان كل انطلاق في سبيل تحصيل حق من الحقوق الانسانية قد سبقه انطلاق فكري نبه اليه ودعا الى النضال من أجله وهيأ العقول والنفوس لتقديره والسعي لاكتسابه . وكل ثورية لا تستند الى قناعة فكرية خالصة والى مبادىء قد اثبت العقل صحتها وغرسها في صميم النفوس تبقى معرضة لاخطار الانحراف عن مقاصدها او اضاعة مكاسبها . » (ص ١٢٢) .

كل هذا الذي يقوله ويريده الدكتور زريق جميل ورائع : سواء دعوته الامة الى تحقيق انقلابها العقلي الشامل او قيام تعبئتها الشعبية المنظمة المرتكزة الى روح نضالي والمنطلقة من ثورية عقلية او ايمانه بضرورة « ارتباط الروح النضالية بالدار والارض والوطن » . ولكن الاقوال المبدئية السليمة تبقى دون قيمة اذا لم تتجسد عمليا في حركة تحقق هذه الاهداف . ان الاطلاق والتعميم بين النهضة وبين الوعظ والارشاد هو فارق التحقيق والتجسيد المرتكزين على التعيين والوضوح .

ولنسأل الدكتور زريق بماذا اسهم هو وغيره من كبار المثقفين في تحقيق هذا الانقلاب العقلي في حياتنا باقامة الروح النضالية السليمة ؟ الم يهب في كتابه « الوعي القومي » الصادر عام ١٩٣٨ « بقادتنا ومفكرينا » وهو منهم ان « يقوموا بهذه المهمة الخطيرة في حياتنا القومية » واعتبر انه من « النقص الشائن » انهم لم يرسموا رسالتنا الخاصة بصورة لا يشوبها غموض او ابهام »(ص ٤٠) . فماذا فعل الدكتور زريق منذ ذلك الحين لايضاح « رسالتنا الخاصة » وهو «من قادتنا ومفكرينا » ؟

بل ان هذا الانقلاب العقلي الذي يطلب تحقيقه ، من يحققه وكيف يتحقق ومتى يتحقق ؟

من وكيف ومتى ؟ هذه الاسئلة التي بدونها لا يتحقق شيء ولا قيمة لشيء في حدود الزمان والمكان وفي حياة الانسان . واضح من استمرار دعوة الدكتور زريق الى الانقلاب العقلي في حياتنا سواء بعد النكبة الاولى عام ١٩٤٨ او بعد النكبة الثانية عام ١٩٦٧ ان هذا لم يحصل بعد وان الانظمة العربية لم تحدثه بعد وبالتالي ان الثورية العربية لم تزل باوضاعها الراهنة تفتقر الى كل هذا الذي يفتقده الدكتور زريق ولا يجده بدءاً من الثورة العقلية حتى الروح النضالي المعبىء الشعب كله .

هنا نصل الى جوهر الموضوع . اذا كان دعاة الحل السياسي قد قبلوا به لانهم يحتاجون الى اعادة البناء الشعبي والسياسي والحربي الذي بدونه لا يكون الحل العسكري واذا كان دعاة الحل العسكري العاجل قد باتوا يعتقدون ان حلهم لن يتجاوز حدود الحلم ما لم يرتكز الى تغيير جذري في حياتنا ، واذا كان المفكرون والمثقفون يرددون مع خلدون الحصري والدكتور زريق مطالبين « بالحل الاساسي » او « الحل الحضاري » ويدعون الى « الانقلاب العقلي » والتغير الذي تولده « الثورية العقلية » فواضح من هذا كله ان مجتمعنا والعالم العربي يعيش مخاضا كبيرا ، مخاض الثورة الحقيقية ، الثورة العقلية والاجتماعية التي تقلب حياتنا لتصبح في مستوى التحدي . لقد مر معنا من خلال استعراضنا لملامح النظامين الثوريين المصري والشامي ان الاول رغم منجزاته الكبرى في حقول تحدي الاستعمار والتحرر السياسي والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والانماء القومي الاقتصادي لم يزل يفتقر الى النظرية الثورية والى الحزب الثوري الطليعي اللذين بدونهما لا نستطيع تعبئة الجماهير تعبئة عقدية ثورية . فقد ظهر للنظام المصري بعد ٩ حزيران قيمة الظاهرة الشعبية التي انتزعت الصمود من اشداق الهزيمة بثوريتها العفوية على غير توقع النظام نفسه . وبات هذا منطلقا هاما لاعادة نظر كبرى في علاقة النظام الثوري الحاكم بالقاعدة الشعبية في عملية اعادة البناء السياسي .

ولكن هذا لا يعني ان الثورية قد فشلت . اننا نرفض هذه المسلمة التي يحاول ان ينطلق منها التفكير الرجعي والاستعماري . ولكننا ندعو الى اقامة الثورية الاشمل بدل الثورية غير الكاملة . الثورية الاشمل هي وليدة التعيين والوضوح في كل شيء .

كيف يتحقق الحل الجذري ؟

فالدكتور زريق وعدد من رجال الفكر والعلم ــ يريدون ان تتحقق المعجزة وتتحول حياتنا من جحيم الاتكالية والقدرية والاستسلام الى نعيم العقلانية والثورية والنضالية والعلمية ، كل ذلك بقفزة سحرية دون المرور بالوسائل الانسانية الضرورية لتولد النهضات وقيام الثورات وتحقق التغييرات الكبرى في التاريخ . يريدون ان نكون مثل فيتنام وينسون ان الذي يحرك فيتنام هو حزب ثوري عقائدي وان النضال والروح النضالية لا يولدان الا من مفاهيم جديدة ، مفاهيم فكرية وعقلية ومناقبية جديدة تقرن القول بالفعل ولا تفصل بين الفكر والعمل بل تختزن في ثوريتها هذه الوحدة العضوية بين المبدأ والتحقيق : « حينما تعني المبادىء حياة الامة الجيدة ، المرتقبة ، في هذا العراك ، نحن مستعدون كلنا للتضحية لكن الذين يسقطون يظلون جزءا من الكل يسقط في سبيل الكل ، حتى اذا تحقق خير الكل وجد الكل في هذا التحقيق ما يرضي القيم الانسانية العليا التي يفيض خيرها على مجموع الشعب تحقيقا لما يتمنى المرء في نفسه لامته اولا ولنفسه ثانيا ، وليس لنفسه اولا ولامته ثانيا.»[1] هذا هو الطريق الذي ترسمه

---

(١) سعـــادة .

الثورية المؤمنة لاتباعها في وحدة الفكر والعمل من اجل ان يتجسد الايمان صراعا لا ينتهي .

نحن امام حقائق موضوعية نتيجة هذا التلهف عند الجميع ، مفكرين وقادة وانظمة ، لقيام الثورة الاشمل التي تقلب حياتنا وتغيرها تغييرا جذريا . اولى هذه الحقائق ان هذا التغيير لم يتم حتى الان على صعيد الدول والانظمة والحياة العربية العامة ولذلك كانت الدعوة لقيامه . هذا ما يقرره الدكتور زريق وما يؤكده خلدون الحصري وما يلتقي معهما محمد حسنين هيكل في العديد من مقالاته لا سيما عند وصفه العدو بانه عصري وتقدم وان علينا مواجهته بما يفوق تقدمه وعصريته او يضاهيه على الاقل .

بين تغيير الاوضاع وتغيير الانسان

ان السؤال الذي يطرح هو الى اي حد تمكنت الثورات العربية من تحقيق ذلك ولماذا كانت النكبة اذن ؟

لقد تمكنت الثورات العربية ، خاصة الثورة المصرية من العمل على تحديث اوضاع المجتمع لا سيما الاقتصادية والانمائية كما انها غيرت علاقات الانتاج لمصلحة العدالة الاجتماعية وحققت خطوات هامة على صعيد مجابهة الاستعمار والتحرر السياسي ، وهذه خطوات ثورية يلتقي معها دون ريب جميع الثوريين في العالم العربي . وفي هذا نحن نلتقي مع الثورة المصرية لقاء حميما في اوسع اطارات الجبهة العربية الصادقة الصامدة .

ان ما حققته الثورة المصرية في مجالي التحرر السياسي والاقتصادي او ما حققه غيرها من الانظمة الثورية العربية يشكل ثورة في اوضاع عالمنا العربي الا انها كذلك من زاوية تقييم نسبي للثورية منطلق من حالة الاوضاع السابقة التي قلبتها ، اكثر من انطلاقها من الثورية الاساسية ومقاييسها العامة .

ذلك ان ثورات العالم العربي في السياسة او الاقتصاد لكونها لم ترتكز على مفاهيم ثورية جذرية ، الى تغيير اساسي في حياة وعقلية وتطلعات ومفاهيم المجتمع ، فقد بقيت ثورات غير مكتملة كما وصفناها من قبل ، ثور ت لم تصل الى مرحلة النضج الثوري والشمول والتكامل الثوريين(١) . وهذه الثورات ليست كلها في النسبة الثورية نفسها ، فبعضها لا يستطيع ان يحمل هذا الوصف اذا قيس بالمقاييس الثورية الحق . وبعضها اقترب اكثر من المقياس الثوري السليم .

ولقد طرحت نكبة حزيران الكثير من اعادة النظر في مقدار الثورية في كل من الثورات العربية . فارتفعت في مصر الدعوة الى النقاء الثوري ، والطهارة الثورية في اعقاب ما اعتبر انه اعراض وورم للسلطة البيروقراطية ووصف في وثيقة رسمية بـ« ديمقراطية المخابرات » . فالافتقار الى القاعدة الثورية الشعبية الجأ الحكم الثوري الى البيروقراطية العسكرية لفرض

---

(١) يقول ياسين الحافظ ، احد ابرز المفكرين القوميين العرب في كتابه « التجربة التاريخية الفيتنامية ــ تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية » الصادر عن « دار الطليعة » في آذار ١٩٧٦ وفي الصفحة ٣٣ ما يلي« ويكمن القول ، دونما خوف من الوقوع في خطأ جسيم ، ان الفكر والايديولوجية السائدين في كتلة الانتلجنسيا العربية يذكران بالمستوى الذي كان في فكر ايديولوجيا الانتلجنسيا الفيتنامية في العقدين التاسع والعاشر من القرن الماضي . لا شك ان الفتح الناصري كان ايجابيا على صعيد التحرر السياسي من الامبريالية ، غير ان الارضية الايديولوجية للحركة القومية العربية بقيت تنويعة تقليدية من حيث الاساس ، وهذا ما سهل عملية ضرب الانجاز السياسي ، عملية بلغت ذروتها في عدوان حزيران ١٩٦٧ . »

مشيئته . وما التدابير التي اتخذت في اعقاب نكبة حزيران لازالة هذا الوضع الا دليلا على المأزق الصعب الذي كانت تعاني الثورة منه غياب الحزب الثوري والذي لم يستطع الاتحاد الاشتراكي ان يسد غيبته .

وفي العراق لم تزل الثورة تعاني من وضع انتقالي . فلم ترس نفسها بعد على مؤسسات مستمرة ولم يزل دستورها مؤقتا ، وهي تبحث عن قاعدة ، فلا نجحت محاولات محاكاة الاتحاد الاشتراكي المصري ولا ارست الثورة نفسها على اية قاعدة شعبية سياسية قائمة في العراق . كما ان الثورة تفتقر الى نهج واضح والى منجزات هامة في الحقل الاقتصادي . وحتى الانتلجنسيا العراقية التي اشتركت في الحكم الثوري من اللواء العقيلي الى الدكتور البزاز ، اصبحت ، لا سيما بعد نكبة حزيران ، من اشد منتقدي الحكم القائم .

هذا لا يعني ان الثورة لم تكن ضرورة ولكنه يعني ان الثورة في العراق تدور في محور قائدها اكثر من ارسائها على قواعد ومناهج واطارات .

اما في الشام فالثورة تعاني مما وصفه الدكتور الرزاز « بيسار بيروقراطي ديكتاتوري » منفصل عن القاعدة الحزبية والجماهيرية والشعبية ، ومفتقر الى الايديولوجية الثورية الشاملة [١] .

اما الجزائر فثورتها انقى ثورات العالم العربي واصفاها غير انها تعاني من مشكلة غموض العلاقة بين الحزب والحكم والجيش . رغم ان الجيش الجزائري يختلف عن باقي الجيوش العربية في انه جيش نشأ في الثورة فتعمد بلهب كفاحها واكتوى بنار نضالها فهو الجيش الثوري حقا . لذلك فهو يمثل قطاعا ثوريا ، وقائده هواري بومدين يمثل قيادة ثورية حقيقية .

ولقد حققت الثورة الجزائرية بقيادة بومدين انجازين هامين : موقفا عربيا ثوريا شد المغرب في حزيران لاول مرة الى مشاركة نضال مع المشرق العربي بعد مئات السنين من الفرقة ، واستقرار افضل في البناء الاقتصادي الجزائري عندما تخلصت الثورة في السنتين المنصرمتين من رومانسية « التسيير الذاتي » لتشرع في تحقيق الانماء مع الاشتراكية على يدي الدولة متجاوبة مع حاجات النهوض في مجتمعات العالم الثالث .

أما ثورة اليمن فلما تزل تجتاز محنة الحرب الأهلية وانشقاقاتها الداخلية رغم أنها ادت الى هز مستنقع القرون الوسطى . وتطل في الجنوب ثورة فتية خرجت من نضال استقلالي وهي ترفع شعار وحدة اليمن . ولعل الجامع المشترك لأزمة الانظمة العربية الحاكمة هو أنها تعاني اولا ، من انفصال بين البيروقراطية والقاعدة الشعبية والحكم ، وهي ثانيا ، تعاني من الافتقار الى الشمول الثوري في الفكر والعمل .

ان الثورات العربية الحاكمة قد حققت بنسب متفاوتة محاولات في تحديث اوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية ولكن اساس الثورية في راينا هو في تغيير الانسان في القاعدة الشعبية : في خلق الانسان الثوري الجديد . وهذا لا يتم بشموله ما لم تنبع الثورية من شمول فكري عقدي فيتحقق الانقلاب العقلي النفسي المناقبي في مجتمعنا الذي ينتزع المواطنين من المجتمع التقليدي بكل سلفيته وسكونيته ليصهرهم في وحدة عقلية نفسية دينامية جديدة تحقق

---

(١) الكلام عن الشام والعراق بعد نكبة ١٩٦٧ كان قبل الثورتين الأخيرتين في ١٩٦٨ و ١٩٧٠ .

الارادة الشعبية القادرة على القاعدة التي يدعولها الدكتور زريق دون ان يدلنا كيف تحقق ودون ان يدلنا كيف يتحقق الانقلاب العقلي والثورية العقلية التي يرجوهما .

ان الانسان الثوري الجديد الذي ندعو اليه لا يمكن ان يكون نصف متحرر او شبه متحرر فينعم بالحرية السياسية او الحرية الاقتصادية ، ولكنه يرسف في قيود نفسية اتكالية قدرية مستسلمة ، او يقبل او يبقي المجتمع التقليدي بكل حدوده المذهبية او العنصرية او العشائرية ، او يرضى ان يغلف فكره القومي بنزوع رومانسي متفلت من المكان والزمان ، او يشعر بان الحرية السياسية او الاقتصادية التي حصل عليها هي من شان الدولة وهي المسؤولة عن صيانتها بدل ان يشعر باندماجه الكلي في مجتمعه ومصيره واعيا لابعاد الثورة وشمولها الشأنين المادي والنفسي، مسؤولا عنها في القاعدة الشعبية ، معبأ نفسيا ووجدانيا وعمليا لمصيرها في كل الحالات الصعبة والعادية على حد سواء ، فيولد في اعماقه الانسان ــ المجتمع ، فيضيف الى شعوره بشخصيته شعوره بشخصية مجتمعه ولا يرى مصلحته الا من ضمن مصلحة مجتمعه ولا يرى وجوده الا من ضمن وجود مجتمعه ولا يحيا الا من اجله وفي سبيله .

ان الثورية التي ندعو اليها ، الثورية التي بها نؤمن لتغيير الانسان في بلادنا ليست مجرد ثورية سياسية ولا مجرد ثورية اقتصادية بل هي ثورية في نظرتنا الى الحياة بشمولها ، ثورية تتخطى المجتمع التقليدي بكل مفاهيمه الى انشاء حياة جديدة تقلب نظرتنا الى الطبيعة والحياة قلبا ثوريا متجددا وتحررنا من مستنقعات الطائفية وتقاليدها ، والعشائرية وفواصلها ، والعنصرية وقوقعاتها ، لتقيم مجتمعا موحدا ناميا ناهضا الى رحاب القرن العشرين . انها ثورية ترفض ان يبقى المجتمع مجزءا الى تقاليد متنافرة بل تريده وحدة اجتماعية حقيقية ، تنبثق منها الارادة الشعبية الموحدة المعقدنة التي ينشأ بها وفيها الانقلاب العقلي النفسي في المجتمع(١) .

لقد اعلن رئيس حكومة الشام في تدشينه سد الفرات ان التهام الضفة الغربية هو شروع في تحقيق حلم صهيوني قديم بأن تصبح حدود « اسرائيل من الفرات الى النيل » . وان المخطط الصهيوني العدواني معروف وقديم ، ولكن ما هو المخطط المقابل ؟ ماذا أعد نظام البعث الحاكم لمجابهة هذا التحدي ؟ لماذا يترك الغاصبين ان يفرضوا عدوانهم على هذه الارض ؟ لماذا لا يوحد اهل الارض ارضهم قبل ان يمتد فيها العدو ؟ لقد ادرك العدو وحدة الارض فلماذا لا ندرك نحن وحدة الشعب عليها فنحقق الوحدة القومية في وجه الغزاة ؟ ماذا يمنع اتحاد الشام والعراق في هذه الظروف المصيرية وهل حقا لا يجوز اتحادهما الا اذا اتحدت معهما مصر والجزائر كما يدعو المشروع البعثي الاخير أو بعد أن تحقق وحدة العراق ومصر أولا كما ينص الدستور العراقي الموقت ؟ أهكذا يكون تحقيق الوحدة برفض التدرج والابقاء على التجزئة ريثما تتحقق الاحلام الابعد ؟ أيشار الى أن

---

(١) ــ يقول ياسين الحافظ : « على سبيل التوضيح ، ماذا تعني هذه الاطروحة ، مثلا ، على صعيد الصراع العربي ــ الاسرائيلي ؟

تعني ان قيام اسرائيل لم يكن صدفة وان استمرارها ليس أعجوبة : قامت اسرائيل على أنقاض التأخر العربي . اسرائيل جزء تاريخي للتقليدية العربية ، وبالتالي ، ستبقى ما بقيت هذه التقليدية مهيمنة على الايديولوجيا العربية وعلى المجتمع العربي . وستزول مع زوال هذه التقليدية . على المدى التاريخي، لن تنجو اسرائيل من زوال سنة امبريالية اذا بزغت نخبة عربية حديثة وتقدمية . الامبريالية لا تستطيع ان تحمي اسرائيل . التأخر العربي وحده هو الذي حمى ويحمي وسيحمي اسرائيل » .

ص ٨ « التجربة التاريخية الفيتنامية ــ تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية » الصادر في اذار ١٩٧٦ .

العدو يريد أن يمتد من النيل الى الفرات وفي يوم يدشن فيه سد الفرات ولا تكون العراق والشام دولة اتحادية فيتحول بناء السد على أهميته من مسألة محصورة بالشام الى عملية فنية اقتصادية كبرى يشترك فيها طرفا الهلال الخصيب بقدرة الانسان المتفوق على تحويل طاقة دجلة والفرات معا لري بادية الشام ووصل العمران بينهما كما كان أيام تدمر العظيمة وتوليد نهضة زراعية اقتصادية صناعية في الهلال الخصيب بجهد موحد مشترك يرسو عليها بناء عسكري ضخم قادر أن يكون نقطة الانطلاق لمعركة الثأر القومي ؟

بدل ان يكون هذا المستوى من التفكير المصيري ينطلق الدكتور زعين وهو رئيس حكم « وحدوي عربي » من عقلية التجزئة ودبلوماسية التجزئة فيعلن حرصه على ان « ينال كل من سوريا والعراق وتركيا حقوقه كاملة غير منقوصة » ويدعو « الى تفاهم على توزيع مياه النهر بما يصون حقوق البلدان الثلاثة » ويؤكد أن « المشروع السوري لسد الفرات لا ينقص شيئا من حصة العراق » . ان اعتبار العراق احدى « البلدان الثلاثة » وبينها تركيا ، ثم الطمأنة الى أن « المشروع السوري لا ينقص شيئا من حصة العراق » ليس في مستوى الفكر الوحدوي العملي المصيري الذي كان مفروضا ان يجعل هذا المشروع جانبا من جوانب توحيد الجهد العمراني العراقي الشامي في خطة مشتركة موحدة لمصلة الوطن كله . فاذا جاز لعهود الانفصال الشامية ان تفكر هذا التفكير فلا يجوز لحكم « وحدوي عربي » أن يتابع نهج التجزئة وعقلية التجزئة .[١]

اساس الثورة الشاملة

ان اساس الثورية الشاملة هو في مجابهتها المجتمع التقليدي بثورية العقل . فهي تعلن ان « العقل في الانسان هو الشرع الاعلى والشرع الاساسي » (سعاده) . فالثورية الدائمة لا تعرف الا حدود العقل ونمو المجتمع واغراضه ومطامحه . والثورية الحقيقية هي التي تستوعب باستمرار حالات التطور لتطلق باستمرار هي ايضا افكارا ورؤى في مستوى العصر ومن قواعد انطلاقها الفكرية بالذات . من هنا كان العقل شرعا اساسيا للثورية القصوى ، لان العقل ثوري بطبيعة مجابهته الحركية للوجود وشؤون الحياة واوضاع المجتمع . فلا حتميات يقف عند حدودها ولا السلفية التقليدية تعطله ولا الدوغماتية تشله بل هو في الحركة الثورية قواعد انطلاق لنمو متكامل فلا طوطمية يتوقف عندها في تكامله تكامل المجتمع ونموه نمو الحياة .

واذا كان العقل ثوريا بطبيعته فان مدى ثوريته تحددها ظروف المجتمعات واحوالها ومراحل تطورها وطبيعة حركة النهوض . فثورية العقل في الغرب لم تعد تمتد الى المدى السياسي والاقتصادي او الاجتماعي بعد ان استنفذت ثوريتها في هذه المجالات في عصور النهضة الغربية والاصلاح والثورة الصناعية والثورات الليبرالية والاشتراكية بحيث اقتصرت ثورية العقل في هذا العصر على الشان العلمي تحيا فيه عصر التكنولوجيا المتفوقة . اما في مجتمعنا الناهض من الانحطاط والتخلف والضياع الحضاري بعد فترة امتدت الف سنة ، فان ثورية العقل فيه لا تقتصر على شان الحياة ولكنها تشملها كلها في ما هو اعمق واوسع واشمل في ثورية مجابهة للمجتمع التقليدي ومفاهيمه وافكاره ومؤسساته لتقيم بدلا منها مفاهيم وافكار ومؤسسات

---

(١) قام حكم البعث في العراق والشام في ١٩٧٨ بتحقيق الشروع بهذه الأمنية القومية فاستحق تقدير كل المناضلين وذلك بعد تناقضات سابقة نفضل أن نطوي صفحتها .

عصر النهضة الشاملة وهي في نلك تعود الى جذور مجتمعنا الحضارية والتاريخية الاصلية فتتفاعل معها في مستوى العصر مظهرة صنعية المجتمع التقليدي ومخالفته لطبيعتنا الحضارية والتاريخية الاصلية ، لا في عودة « غابرية » الى هذه الجذور بل بالانطلاق منها لبناء المستقبل الثوري : « اذا كنا نجد الشرقي المتسكع ، في قيود المادة قد راى ، في ارقى فلسفاته الهندية والصينية ، ان الطريقة الوحيدة لانتصاره على المادة هي اهمال قضايا المادة وشفافيتها، فان العقل السوري الذي خطط للمتوسط والغرب قواعد ثقافته ، المادية والروحية راى ان الانتصار على المادة يكون بمعالجتها والقبض عليها وتسخيرها للغايات النفسية الجميلة التي تجعل الوجود الانساني ، جميلا ، صريحا ، نيرا » (سعاده) .

بهذه الديناميه تجابه ثورية النهضة المجتمع التقليدي لتغييره فتنصب على كل جوانبه والى اعماقه عاملة على تغييرها تغييرا جذريا غير قاصرة نفسها على السياسة او الاقتصاد بل تنصب على اعماق المجتمع النفسية والعقلية ، على اقتناعاته العميقة ، على نظرته الى الحياة والكون والفن فتستبدلها بنظرة جديدة منبثقة من اغراض النهضة .

فهي تجابه القدرية والاستسلام في المجتمع التقليدي بمبدا الاعتماد على الانسان ويجعل الصراع والتفوق طريق الثوريين الحقيقيين« :نحن لا نقول ان الحياة كلها الم وتعب ، وان الغاية العظمى هي التهرب من الحياة ومتاعبها .. نحن نقول باننا كفؤ ، نقول باننا اكفاء للاضطلاع بالحياة ومتاعبها وان لنا المقدرة على حمل اتعابها بسرور ، عاملين بتقدم نحو الفلاح ، نحو التغلب ، نحو المقدرة لانحو الفناء ونحو الخضوع ونحو التلاشي » .
(سعاده) .

وهي تحل نظرة الى الحياة والطبيعة ترفض الاتكالية والهرب من الالة او التغني بفضائل النفسية الشرقية التي وصفها مخائيل نعيمة والتي رسمها توفيق الحكيم والتي تحدث عنها امين الريحاني وهي النفسية التي تعتبر ان لها الروحيات بينما للغرب الماديات ، مصطنعة الفصل المفتعل بين المادة والروح . بينما تقول النظرة الثورية الجديدة: « بفساد ذاك التقسيم السطحي الذي يعد الشرق كله روحيا والغرب كله ماديا » وهي ترفض العقلية الشرقية الاتكالية التي تعتبر ان « الطريقة الوحيدة لانتصارها على المادة هي اهمال قضايا المادة وثقافتها » وتدعو نظرتنا الثورية الجديدة الى ان « الانتصار على المادة يكون بمعالجتها والقبض عليها وتسخيرها للغايات النفسية الجميلة التي تجعل الوجود الانساني جميلا ، صريحا ، نيرا » « القوة النفسية مهما بلغت من الكمال تبقى ابدا محتاجة الى القوة المادية . القوة المادية دليل قوة نفسية راقية .. لذلك كان اتجاهنا نحو انشاء قوة مادية تدعم قوتنا النفسية » ولذلك « كان اهتمامنا بالقوة المادية ضروريا ولازما .. اذا اغفلنا الناحية المادية اثبتنا اننا اغفلنا الناحية النفسية ايضا . » « نحن الفنان الذي يستخدم ما تقدمه الطبيعة من امكانات ليبدع وينتج ويبني » (سعاده) .

«ان الالة الحديثة بطبيعتها وعملها ، ليست مستعبدة الانسان وقواه بل محررة الانسان من قيود الانتاج المحدود . ولكن النظام الذي اتبعه الانسان بعد نشوء الالة هو الذي استعبد الانسان بدلا من ان يزيد حريته ونشاطه وفاعليته » (سعاده) .

بهذه المضامين الثورية لعلاقة الانسان بالمادة تجبه النظرة الجديدة المجتمع التقليدي في عقليته الشرقية المستسلمة ، متخطية اياها الى روح العصر دون ان تخضع في نلك لتقديم المادة على الروح ، انفعالا سلبيا بتراث الشرق في تقديم الروح على المادة بل هي بكل ايجابية

وموضوعية ، تطرح تخطــي النظرة المادية وجزئية النظرة الروحية ، اذ تقدم الانسان الفاعل في الكون محورا لفلسفتها : مطورا المادة ، ومرتقيا الى سمو روحي متكامل ، ومشيدا اسسا عمرانية جديدة : « انه لا يمكننا ان نقف مكتوفي الايدي بينما العالم يكاد يهلك في صراع مميت بين مبدا الترجمة المادية للحياة ومبدا الترجمة الروحية للاعمال الانسانية ... ان القاعدة التي يمكن عليها استمرار العمران وارتقاء الثقافة .. ترفض الاقرار باتخاذ قاعدة الصراع بين المبدا المادي والمبدا الروحي اساسا للحياة والاعمال الانسانية ... بل هي تعلن للعالم مبدا الاساس المادي ــ الروحي للحياة الانسانية » (سعاده) .

بهذه المفاهيم الثورية الشاملة تتصدى الثورة لمفاهيم المجتمع التقليدي في الفنون والاداب في كل وسائل التعبير عن الحياة . تتصدى لمفاهيمه وذوقه العام وهي تدرك انه لا يمكن ان تكون ثورة بمعناها الاشمل وتبقى الموسيقى في المجتمع متخلفة عن سمو روحي منبثق من التغيير الثوري الجذري ، لا يمكن ان تكون ثورة وتبقى موسيقى النواح والبكاء والغرائزية العاطفية المتداعية وكل ما ينقض الثورة . ذلك ان الموسيقى او الادب اوسائر الفنون الجميلة ، تعبير عن اعمق اقتناعات المجتمع ونظرته الى الحياة .

فالمفهوم الثوري الاشمل يرفض « الطرب والشجو » مقياسا للموسيقى الجميلــة ويعتبرها « من ملازمات الحياة الفقيرة في الثقافة النفسية وفي الفن والمناحي الروحية . » ذلك « أن فائدة الموسيقى لا تقتصر على الطرب والشجو الا حيث جمدت الموسيقى عند حد هذين الشعورين الاولين بجمود حياة البيئة روحيا وماديا » وهو يدعو الى «الموسيقى الراقية التي تحمل الانفس على تأملات فكرية وثورات روحية » وهو يعتبر « هذه الموسيقى الراقية هي وليدة عصر راق أو انتاج مخيلة مبدعة قدرت بذاتها أن تتصور عالما من الافكار والتأملات والشعور من الانغام والالحان تحتاج بدورها الى عصر يفهمها . » لذلك يعلن « انه ليس لنا موسيقى بعد من نتاج نفسيتنا ... أما الالحان الشائعة بيننا فليست مما نشأ من نفسيتنا بل هي مزيج من نفسيات أقوام مختلفة . واذا كان فيها ما يعبر عن جزء يسير من عواطفنا ومزاجنا فهي تقصر تقصيرا كبيرا عن استيعاب ما في أعماق نفوسنا من شعور يستغرق ما في الكون من عوامل ومؤثرات » . (سعادة)

هذا التبدل الجذري لم يحصل لانه ــ ما خلا بعض محاولات قليلة ــ لم يتفاعل بعد مع جذور مجتمعاتنا الاعمق . فبينما يفجر « فوردي » من تاريخ مصر اوبرا عايدة لا يستطيع فنان في العالم العربي أن يضع اوبرا في مستواها ... وهذا يدل على أن الثورة لم تكتمل بعد ، وهذا ما تريد أن تحققه النظرية الثورية الجديدة في تصديها للمجتمع التقليدي تغيره من الاساس لتقيم الادب والفن الجديدين .

« لذلك أقول أن التجديد في الادب هو مسبب ــ لا سبب ــ هو نتيجة حصول التجديد أو التغيير في الفكر وفي الشعور ــ في الحياة وفي النظر الى الحياة : هو نتيجة حصول ثورة روحية ، مادية ، اجتماعية سياسية تغير حياة شعب بأسره وأوضاع حياته وتفتح افاقا جديدة للفكر وطرائقه وللشعور ومناحيه . » (« الصراع الفكري ») . (سعادة)

بهذه المفاهيم الثورية المتصدية لكل حياتنا تتقدم النظرة الثورية الجديدة لتسلط ثورية العقل على حياتنا الراهنة بكل مؤسساتها وتنظيماتها وعلى تقاليدها المتنافرة المتنازعة ولاء المواطنين . فتعلن « أن لا انقاذ للامة من مصير التضعضع والهلاك الا بحركة اصيلة تقيم مجتمعا جديدا واحدا وعقلية جديدة وشعورا واحدا » .

وهذه الحركة تتقدم لانشاء الارادة الشعبية الجديدة على غير أساس الحدود العازلة التي فرضها المجتمع التقليدي بين فئات المواطنين ، حدود الطائفية والعشائرية والطبقية والعنصرية بل أنه بنشأتها على غير هذه الاسس تبدأ بأحداث التغيير الكبير في قواعد المجتمع وفي التقاليد المجزأة .

« ان نظامنا يرمي الى صهر التقاليد المنافية لوحدة الامة ، والتقاليد ... لها مساس بالاقتناعات العميقة في نفس الانسان ، وهي تختلف عن العادات ، فالعادات التي يمكن ان تتغير بسهولة لانها تتعلق بسطحيات الحياة أما التقاليد فلها علاقة بالاقتناعات النفسية العميقة ...

فالتقاليد التي تمثل اما مبادىء أو استمرار مبادىء ليست لاجل حياة الامة وارتقائنا يجب أن تصهر لاجل الحياة وليس لاجل أن تكون الحياة لها ، ان التقاليد في عرفنا كالمبادىء للحياة وليست الحياة للتقاليد ... » (سعادة)

« ان في أمتنا تقاليد متنافرة مستمدة من أنظمة مؤسساتنا المذهبية كان لها أكبر تأثير في اضعاف وحدة الشعب الاجتماعية والاقتصادية وتأخير نهضتنا . وما دامت هذه الحواجز التقليدية قائمة تذهب دعواتنا الى الحرية والاستقلال صيحات ألم وتأوهات عجز . انه لا يحسن بنا أن نعرف الداء ونتجاهل الدواء . نحن لا نفعل كالذين يدعون الى الاتحاد ويجهلون روابط الاتحاد .

كل أمة تريد أن تحيا حياة حرة مستقلة تبلغ فيها مثلها العليا يجب أن تكون ذات وحدة روحية » .

« وهذه الوحدة الروحية المتينة لا يمكن أن تكون بواسطة روحيات متعددة بل بواسطة نظرة واحدة الى الحياة والكون والفن ، بواسطة مقاييس ومفاهيم واحدة، مقاييس وإرادات ومصالح في الشعب الواحد في الامة الواحدة (سعادة . المحاضرات العشر .)[(١)]

الروح النضالي والعقلية الاخلاقية

وهذه النظرة الواحدة الى الحياة والكون والفن التي افتقرت الى مثلها حركة القومية العربية هي التي عنها ينشأ الروح النضالي كما تنشأ بها العقلية الاخلاقية الجديدة . فالمناقب لا تنشأ في فراغ ودون مضمون عقدي فكري جديد . المناقب هي وليدة الرسالات والنهضات التي أعطت تأويلا جديدا للحياة . لذلك دون « قضية شاملة تتناول الحياة من أساسها ومن جميع وجوهها » لا يمكن أن تنشأ « العقلية الاخلاقية الجديدة » ولذلك كانت غاية النهضة هي في « قضية شاملة تتناول الحياة القومية من أساسها ومن جميع وجوهها ، أنها غاية تشمل جميع قضايا المجتمع القومي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والروحية والمناقبية واغراض الحياة الكبرى ، فهي تحيط بالمثل العليا القومية وبالغرض من الاستقلال وبانشاء مجتمع قومي صحيح . وينطوي تحت ذلك تأسيس عقلية اخلاقية جديدة ووضع أساس مناقبي جديد وهو ما تشتمل عليه المبادىء التي تكـون قضية ونظرة الى الحياة كاملة أي فلسفة كاملة . » (سعادة)

---

(١) كم كانت هذه النظرة التوحيدية مستشرفة لما يحدث في غيابها ، كما حدث مثلا في لبنان في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ .

الحزب الثوري : جبهة مناقبية جديدة

فالحزب الثوري الطليعي هو الذي يجسد هذه النظرة الى الحياة الجديدة في مستوى القاعدة الشعبية : فتولد النهضة من الأساس ، بتغيير الانسان ، بتغيير عقليته ونظرته الى الحياة وقيام « جبهة مناقبية جديدة » في المجتمع تغيره تغييراً جذرياً . اننا أمام مفهوم جديد للحزب الثوري الطليعي ، على أنه جبهة مناقبية جديدة تصارع من أجل انتصار نظرة الى الحياة جديدة ، من أجل تغيير العقلية والأخلاق والحياة في المجتمع . « لقد قدرت منذ البدء أن مهمة نهضتنا التحررية الأولى هي انقاذ مجتمعنا من حالة انحطاطه وتعثره ، وليس لتحقيق هذه المهمة سوى طريق واحدة مستقيمة واضحة هي طريق انقاذ العناصر الجيدة ، الصالحة لبناء مجتمع صحيح وتكوين جبهة مناقبية جديدة منها تقيم حاجزاً متينا يمنع مثالب عناصر الظلمة من الاندماج فيها أو من التأثير على الشعب . وبالنظر الى هذه المهمة أرى أن النتيجة التي توصلت اليها هي عظيمة وفاصلة . فان عناصر النور تفترق الآن عن عناصر الظلمة وتتعارف وتبتدىء في تكوين مجتمعها ومعرفة قوتها ومهمتها . » (سعادة) .

فالانسان الجديد ليس انسانا ينشد التحرر السياسي فحسب أو ينشد العدالة الاقتصادية فقط ، بل هو انسان يثور على كل ما يشده الى عصور الانحطاط في حياته ليدخل القرن العشرين من بابه الواسع . من هنا ان الحزب الثوري الطليعي ليس حزبا سياسيا ثوريا فقط ولا هو حزبا اقتصاديا ثوريا في مجتمع يريد أن ينتقل من التخلف الى النهضة بل ان ثوريته في السياسة والاقتصاد هي نتائج لثوريته الاساسية التي هي ثورية النظرة الجديدة الى الحياة الشاملة كل شؤون الحياة والمحدثة انقلابا مناقبيا وانقلابا عقليا كاملا في كل المجالات .

وهذا الانقلاب العقلي يتناول فكرنا القومي من الاساس كما يتناول معاني الثورة الاجتماعية وعلاقتهما بروح النضال .

يقول الدكتور زريق ان من مصادر الروح النضالي ارتباطه « بالارض والدار والوطن » . ولكن هل طبق الدكتور زريق هذا المفهوم على الشأن القومي في العالم العربي ؟ هل ارتبط مفهومه للقومية بالارض والدار والوطن وهو الذي أغفل عامل الارض عند تعداده عوامل القومية في كتابه « الوعي القومي » ، فاذا هي « اللغة والثقافة والعادات ، والذكريات والمصلحة الحاضرة والمستقبلية » (ص ٩٣) .

ان الدعوة الى ربط الروح النضالي بالارض تفترض ان يكون فكرنا القومي مرتبطا من الاساس بالارض فلا نستطيع أن نلجأ الى الارض نستوحيها في المعارك المصيرية ونتنكر لها في نظرنا وفكرنا القومي . ان الحركة القومية العربية لم تنهض على مبدأ الارتباط بالارض والوطن . فلقد قدمت عند دعاتها دوما عوامل نفسية ولغوية على الارض وعلاقة الانسان بها واعتبرت أن الوطن هو امتداد للمدى اللغوي لا للارض ووحدتها الجغرافية فلم نأخذ بمفهوم « أن الامة تجد اساسها ، قبل كل شيء آخر في وحدة أرضية معينة تتفاعل معها جماعة من الناس وتشتبك وتتحد ضمنها » (سعادة ــ نشوء الامم)

ولقد كان هذا مصدرا من مصادر ضعف الروح النضالي لا سيما في مسألة فلسطين التي ننظر اليها من زوايا متعددة متباينة . فها هو وزير خارجية دولة عربية كبرى يقول في الامم المتحدة في دورتها الاخيرة أن على هذه المنظمة الدولية أن تعود الى قراراتها بشأن اللاجئين التي

تتوافق مع شرعتها في حق تقرير المصير ، ان حق تقرير المصير للشعوب ليس حق اللاجئين في العودة الى أرضهم ليعيشوا كأفراد وجماعات في ظل حكم غاصب ، بل ان حق تقرير المصير للشعوب هو حق سيادة الشعب وممارساته هذه السيادة على أرضه . وهذا الحق لا يمكن لاي منظمة دولية أن تلغيه . فعندما صدرت قرارات الامم المتحدة بشأن التقسيم والتي تتضمن أيضا فقرة بشأن اللاجئين باتت هي اليوم كل المبتغى في نظر الانظمة الحاكمة ، قالت ثورتنا في وجه تلك القرارات عند صدورها عام ١٩٤٧: « ليس لجمعية الامم المتحدة وهي جمعية الامم المحاربة التي انتصرت مصالحها في الحرب العالمية الثانية ومن والاها . انها ليست جمعية عالمية وام تنشأ بارادة عالمية في ظروف من تساوي الحقوق في ما بين أمم العالم وانها فوق ذلك جمعية منقسمة على نفسها ولا تكون وحدة انسانية كلية . ان هذه الجمعية لا تملك حق تقرير مصير امتنا ولا تقرير مصير جزئها الجنوبي فلسطين ...

ان كل مقررات انترنسونية تخالف ارادة الامة وحقها في تقرير مصيرها ومصير وطنها بملء حريتها هي مقررات باطلة . » (سعادة)

ما اصدق هذا القول على الامم المتحدة اليوم التي تحول دون دخول الصين بملايينها السبعمئة اليها بينما تمنح قسما كبيرا من فلسطين بعد تشريد شعبها لعدوان دخيل اسمه اسرائيل . كل ذلك بسبب تحكم المصالح الدولية بهذه المنظمة تحكما جعلها أن لا تصدر عن « ارادة عالمية في ظروف من تساوي الحقوق في ما بين امم العالم » .

القاعدة العقدية للكفاح القومي

ان حقوقية الحق القومي في فلسطين على أساس ارتباط الشعب بالارض مبدأ خطير تنازلت عنه المواقف الرسمية العربية في الربع الاخير ، ومن ضمن هذا أخذ ينظر الى تصريح بلفور على أنه مخالف لتعهدات مكماهون للحسين بدل أن ينظر اليه من الزاوية الحقوقية القومية على أنه اعتداء على حق شعبنا في أرضنا .

ولم ينشأ من جهة ثانية اعتقاد واحد شامل شعبنا حول علاقته الاساسية بالارض منذ فجر التاريخ وبدء الحضارة وقيام الانسان . فبدل التوكيد على أن ارض فلسطين عرفت أصلا « بأرض كنعان » وان اليهود « ظلوا تجاه أهل البلد الاصليين وغيرهم من الشعوب غرباء يحتاجون الى توطيد اقامتهم بالسيف » ... « وواضح أن اليهود ليسوا أصليين في البلاد وان وجودهم في فلسطين لم يجعل لهم صفة خلفاء لاهل البلاد الاصليين ... كان جنوب سورية مقرا للكنعانيين الذين اتخذوه وطنا لهم وعرف باسمهم فسمي في أحاديث اليهود أرض كنعان فجاء العبرانيون الى هذه البقعة عشائر بربرية مبتدية وأخذوا يعيثون في الارض ويخربون وينهبون ومع الوقت استولوا على بعض المدن والاراضي وانشأوا فيها امارة خاصة بهم وأخذوا من الشرائع الكنعانية شريعتهم ولكنهم ظلوا تجاه أهل البلد الاصليين وغيرهم من الشعوب غرباء يحتاجون الى توطيد اقامتهم بالسيف وظلت هذه حالهم الى أن ضربتهم الدولة السورية ضربة عظيمة وشتتهم الرومان » . (سعادة)[1]

وانه انطلاقا من هذه الرؤية التاريخية الواضحة « فادعاءات اليهود في جنوب سوريا ليست قائمة على أساس حقوقي . فلا يبقى سوى ادعائهم وعد الله اياهم بجعل أرض كنعان

---

(١) اما المستوطنون الصهاينة فلا علاقة لهم تاريخية باولئك اليهود لأنهم اوروبيون تهودوا في بوادي روسيا في زمن لاحق .

ميراثا لهم ، وهو عودة الى النظرة الخصوصية في الدين ، ولم يؤيد الله وعده لهم في المسيحية ولا في المحمدية ولا في أي دين الهي آخر » .

بدل هذا الارتباط بين أرض كنعان التي هي أرضنا منذ فجر التاريخ وحقنا القومي المستمر في الارض ، قامت اراء مختلفة تعلل حقنا في فلسطين على أسس أوهى . منها ما لفظه مؤخرا رئيس سلطة تشريعية في دولة عربية صغرى فقال : « ثم هناك حقيقة تاريخية ، يجدر بنا اعلانها هي أن العرب لم يغنموا القدس من اليهود بل دخلها الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عام ٦٣٨ بعدما هزم الجيوش البيزنطية ، وكان قد مر على زوال الحكم اليهودي خمسمئة وثلاث سنوات ، كما أنه لم يقع في التاريخ أي اصطدام بين العرب واليهود الذين لم يكن لهم كيان سياسي ، وقد أمنهم العرب على ممتلكاتهم وحرياتهم وعقائدهم مما أهاب بالمؤرخ الفرنسي الشهير غوستاف لوبون الى القول : « ان العالم لم يعرف فاتحين متسامحين مثل العرب ولا دينا سمحا كدينهم » .

ان هذا التعليل وهو السائد في الاوساط العربية الرسمية يجعل أمر فلسطين من زاوية حقوقية وتاريخية وقومية وكأنه أمر فتوحات متتالية ليس أمر انساننا وشعبنا وعلاقته المقدسة بالارض منذ كانت أرضنا أرض كنعان ، شعبنا التاريخي العظيم ، الى أن أصبحت أرض العروبة بعد أن أصبحت أمتنا أمة عربية في استمرار قومي تاريخي لشعبنا الواحد في أرضه الواحدة .

ارتباط الكفاح القومي بالارض

فلا يمكن اصطناع الارتباط بالارض والوطن والدار في الازمات اذا كانت مفاهيمنا أساسا مفتقرة الى هذا الوضوح في تقدير عامل الارتباط بين الشعب والارض ارتباطا مصيريا تاريخيا مستمرا . ان الروح النضالية لا تنشأ اصطناعيا ولا تنشأ في فراغ من المفاهيم والقواعد والافكار بل هي حصيلة وعي فكري ، وعي عقدي هو وحده الذي يتغلغل في النفوس ويصيرها تلك الارادة الواحدة المصممة . « ان الترابط بين الامة والوطن هو المبدأ الوحيد الذي تتم به وحدة الحياة . ولذلك لا يمكن تصور متحد انساني اجتماعي من غير بيئة تتم فيها وحدة الحياة والاشتراك في مقوماتها ومصالحها واهدافها وتمكن من نشوء الشخصية الاجتماعية التي هي شخصية المتحد ـ شخصية الامة . » (سعادة ـ التعاليم)

دون هذا المبدأ القائل بالترابط بين الامة والوطن لا نستطيع أن ندعو الفلسطينيين الى اعتماد الارتباط بالارض والوطن والدار مصدرا أساسيا من مصادر الروح النضالي بينما ندعوهم من جهة أخرى كما ندعو غيرهم من ابناء شعبنا والشعوب العربية الى التقليل من أهمية الارتباط بين الانسان والارض وتقديم العوامل الاخرى على الارض وجغرافيتها ومداها الطبيعي الى حد أن أكثر أدب القومية العربية يقوم على التقليل من أهمية الارتباط بالارض وتقديم عاملي اللغة والتاريخ عليها . كأنه يمكن فهم التاريخ بمعزل عن تفاعل الانسان والارض وقيام وحدة حياته عليها وكأنه يمكن فصل اللغة عن الحياة وعمرانها واجتماعها .

تقوم الثورة الفيتنامية على أساس توحيد شقي البلاد الجنوبي والشمالي اللذين جزأهما الاستعمار والارادات الاجنبية . ويرفض هوشي منه جائزة لينين الى أن يتم توحيد البلاد . وقامت ثورة الجزائر الحرة متخذة من المغرب العربي الكبير كله مدى انطلاقها الثوري . وضمنت الجزائر الحرة دستورها ما ضمنته دول المغرب كلها

لدساتيرها : الاعلان انها جزء من وحدة المغرب العربي الكبير . فالثورتان الجزائرية والفيتنامية وهما مضرب الامثلة عند الحديث عن النضال الشعبي من أجل فلسطين ، قد قامتا على أساس هذا الوعي العميق لوحدة الارض ووحدة كفاح الشعب فيها .

مثل هذا الكفاح حتى يقوم في بلادنا عليه أن ينطلق مستوحيا مقررات المؤتمر السوري الكبير الذي تنبه قبل خمسين سنة الى مؤامرة سلخ فلسطين عن بيئتها القومية فأعلن : « استقلال سورية بحدودها الطبيعية ومن ضمنها فلسطين ورفض المزاعم الصهيونية الداعية لاقامة وطن يهودي في سورية الجنوبية المعروفة بفلسطين . »

ولقد تجاوب فكر النهضة مع هذه الحقائق حين أعلن : « على أساس معاهدة سيكس ـ بيكو ، وقبل انتهاء الحرب ، وقبل وضع بريطانيا وفرنسة يديهما على سورية بالفعل ، رأت السياسة البريطانية أنه لا يوجد ما يمنع بريطانية من بيع فلسطين لليهود .. » ذلك أن اتفاقية سيكس ـ بيكو التي جزأت أرضنا وتصريح بلفور الذي مهد لقيام اغتصاب فلسطين يشكلان توأمي المؤامرة الدولية الاستعمارية على حقنا القومي .

ان ازالة « اثار العدوان » فعلا تتخطى مسألة انسحاب القوات المحتلة مؤخرا لاجزاء جديدة من أرضنا . ان ازالة « اثار العدوان » الاساسية تبدأ عندما تتوحد أرضنا التي مزقتها اتفاقيات التجزئة والاستعمار فيبدأ معها مدنا القومي الموحد لاسترداد فلسطين . وينتهي بذلك اخر فصل من فصول المسألة الشرقية ، مسألة اقتسام القوى الاجنبية لتركة الرجل المريض وذلك باستعادتنا وحدتنا وتصفية القاعدة الصهيونية في أرضنا .

وكما ارتفع صوت الدكتور زريق بعد النكبة يدعو الى ربط كفاحنا بالارض والوطن والدار في فلسطين فلقد ارتفع صوت محمد حسنين هيكل يدعو الى الشيء نفسه في مصر : « وقلت لخروشوف إنني أختلف معك وقد يكون التصور مبعث هذا الخلاف . لكني ما زلت أرى أن الوطنية والقومية المرتبطة بالارض أقوى من أي اعتبار آخر بالنسبة لنضال الشعوب بالذات وقت أزمات المصير . » ولكن هذه « القومية المرتبطة بالارض » والتي هي « أقوى من أي اعتبار آخر » لم تكن لتنطبق على الفكرة القومية التي نادت بها الثورة المصرية منذ ١٩٥٦ . « فالميثاق » تبنى مفهوما للقومية يقول : « يكفي أن الامة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل ... ووحدة التاريخ ... ووحدة الامل ... » وفي كل هذه لا وجود لوحدة الارض التي هي « أقوى من أي اعتبار آخر . »

يريد محمد حسنين هيكل من جهة أن يحصن مفاهيم الوطنية والقومية بالارتباط بالارض لتقوى على الصمود في أزمات المصير ولكنه يرتد الى المفاهيم نفسها المتجاوزة ارتباط الشعب بالارض حين يقول : « ونحن نتحدث كثيرا عن وحدة اللغة ، ووحدة اللغة تصنع وحدة الفكر باعتبار أن الكلمة هي أداة التفكير ووسيلته . » ولكن مصر واجهت نكبة حزيران بالرجوع الى نفسها عفويا ودون التخلي أبدا عن مسؤولياتها وصلاتها وروابطها العربية فمن ضمن موقفها العربي السليم ارتفع الكلام عن صمود (الشعب المصري) وعن تاريخه الممتد الى سبعة آلاف سنة (مقالات محمد حسنين هيكل ، وخطاب الرئيس عبد الناصر في ٢٣ يوليو) ، وعن ثورة المصريين الابية لدى مشاهدتهم العدو على الطرف الآخر من القناة (خطاب ٢٣ تشرين الثاني) .

ان الترابط بين الشعب المصري وأرضه وهو « أقوى من أي اعتبار آخر » قد تجلى بصورة

عفوية ولو غير معقدنة في ردة الفعل الفورية بعد نكبة حزيران . ولن تنهض في رأينا الجبهة العربية بل لن يتحقق أي نوع من أنواع الاتحادات العربية الحاملة المنعة والقوة للعالم العربي ما لم تكن حصيلة هذا « الاثـم الكنعاني » ، هذا الترابط بين شعوبنا وبيآتنا الطبيعية ، وتربتها المقدسة !

ان الصهاينة قد عقدنوا كفاحهم الباغي العدواني في اغتصاب أرضنا على أنها حسب خرافتهم العنصرية « أرض الميعاد » فلنعقدنن نحن بالمقابل كفاحنا القومي الحق لا على وهم خرافة العنصرية كما فعل العدو بل على حقيقة الواقع الاجتماعي الذي يشدنا عبر آلاف السنين الى هذه الارض الطيبة المقدسة لتحريرها وتمجيدها . فما لم تولد حرارة الايمان بالارض لن نقوى على تحريرها ودك معالم الاغتصاب والعدوان فيها .

وطالما أن الحديث عن الفكرة القومية وعواملها فلا يمكننا في هذا العصر ان نفصل بين الفكرة القومية والثورة الاجتماعية . ولقد كانت احدى أبرز الثغرات في الثورية العربيه المعاصرة أنها عاشت هذه الازدواجية بين طرفي النقيض فيها ، بين مفهوم رومانسي للقومية متفلت من حدود الزمان والمكان ، وبين مفهوم مادي للاشتراكية متأثر بنتائج الثورة الصناعية وكل ما تعنيه من أفكار معاصرة . وكادت أفكار العصر الحديث في هذه الشراكة غير الطبيعية بين الفكرتين أن تأكل أفكار العصر الرومانسي .

فعندما قال محمد حسنين هيكل أن « الاستعمار يحاول الان أن يستغل ظروف الخلاف الاجتماعي واثاره للحيلولة دون تحشيد امكانات القوة القومية العربية بكل طاقاتها وتأثيراتها » رد عليه راديو دمشق بعنف قائلا : « وهذه الغاية نفسها ، اي تفريغ المد الجماهيري العربي من مضمونه الاشتراكي ، هي الغاية الكامنة وراء عدوان الاستعمار في حزيران ... وليس تجاه ذلك سوى دعوة صريحة للتخلي عن الثورة الاجتماعية في عدة من البلدان العربية التقدمية ... » وكان محمد حسنين هيكل قد قال في مقاله المذكور أيضا أنه قال لخروشوف « أنتم في الحرب العالمية الثانية تمكنتم من هزيمة هتلر تحت اعلام الوطن وليس تحت اعلام الحزب ... ان حكم الحزب الشيوعي تحت سيطرة ستالين ـ بشهادة كل ما قيل في المؤتمر العشرين ـ لم يكن فيه ما يغري الناس بأن يموتوا دفاعا عنه ... ولكن أرض روسيا بصرف النظر عن كل تطبيقات الحزب ، حركت الناس حتى يموتوا دفاعا عنها ... »

الثورة الاجتماعية مرتكزة على القضية القومية

ما هي الخلاصة من كل هذه الاقوال ؟ أرض الوطن هي المحرك الاساسي للفكرة القومية السليمة . ولكن هذا القول يمكن اكماله بحقيقة أشمل هي أنه عن هذه الفكرة القومية السليمة تنبثق الافكار الاجتماعية الثورية التقدمية . ذلك أن الفكرة القومية السليمة المرتبطة بالارض ، النابعة من التفاعل بين الشعب وأرض الوطن بكل نشاطاته المادية ـ الروحية هي نفسها مولدة لافكار الثورة الاجتماعية . فاذا كان قد حصل فصل بين القومية والعقيدة في روسيا الشيوعية ـ لمرحلة ما ـ فهذا لا يحصل عندما ترسو الثورة الاجتماعية على القومية .

ولقد كانت نقطة الضعف الكبرى في أفكار الحركات القومية العربية المعاصرة في أنها عانت من ازدواجية فكرية بين رومانسية الفكرة القومية المرتكزة على اللغة والتاريخ ووحدة الامل والالم دون ارتباط بالارض دونما وعي لتفاعل الشعب والارض من جهة وبين الدعوة الى اشتراكية طبقية منفصلة عن هذا النظر الرومانسي الى الشأن القومي .

كان نتيجة ذلك قيام هذا الفصل بين الثورة الاجتماعية ضد الاستغلال وضد السيطرة الطبقية المتحكمة وبين القضية القومية كأساس يتجسد فيه كل شأن اجتماعي خطير . فاعتبرت الثورة الاجتماعية وكأنها مناقضة للوحدة القومية مع أنها منبثقة منها ، متى تبدلت المفاهيم والنظرة الى مضامين القضية القومية بحيث لا تقوم على العوامل الرومانسية بل ترتكز على العوامل الحياتية : المادية ـ الروحية المتفاعلة .

ان المفهوم القومي الاجتماعي للقضية القومية والثورة الاجتماعية يجعل الثورة الاجتماعية مرتكزة على القضية القومية ، كما أنه لا ينظر الى القضية القومية مجردة عن المضمون الاجتماعي . انه مفهوم يعتبر أن المحرك الاقوى للثورة الاجتماعية في هذا العصر هو المحرك القومي كما أنه يعتبر التجسيد الحي للقضية القومية هو في النهوض الاجتماعي الشامل . انه مفهوم « الامة مجتمع واحد » الذي تزول منه كل العصبيات والنزاعات الجزئية الطبقية والطائفية والفردية بتحقيق الثورة الاجتماعية الشاملة التي تبني الانسان ـ المجتمع على قواعد المساواة والعدالة والتكامل المادية الروحية ، **فلا طبقية ولا استغلال بل شراكة على أساس الانتاج ، ولا طائفية ولا عنصرية ، بل وحدة حياة قومية في ولاء موحد للارض وشراكة في المصير** . وبهذا يتفوق هذا المفهوم للثورة الاجتماعية بشموله الشأنين المادي والنفسي على المفاهيم التي تقصر الثورة الاجتماعية على جانب من جوانبها .

ان الانفصال بين القومية والاجتماعية الذي عانت وتعاني منه الافكار والنظرات الرومانسية التي اعتبرت الامة كائنا روحيا تراثيا منسلخا عن الارض والاقتصاد والحياة ، واعتبرت ، من جهة ثانية ، المجتمع مجموعة طبقية اما تتنازع أو تتحالف ، ان هذا الانفصال بين وجهي الحقيقة الاجتماعية والذي حاولت أن تتجاوزه الثوريات العربية المعاصرة ، فوقعت في ازدواجية فكرية ، رومانسية القومية ومادية الاشتراكية ، انما هو في أساس التعثر النظري والعقدي الذي تعاني منه الثورة العربية المعاصرة كما أنه قصر معنى الثورة الاجتماعية لدى هذه الثورات على الشأن الاقتصادي دون الشأن النفسي الخطير ، فبقي التمزق الاجتماعي والنفسي بين الفئات العنصرية والطائفية على ما هو عليه في المجتمع التقليدي الذي استمرت بعض أوضاعه في ظل الثورات الاشتراكية العربية .

ان الاجتماعية لا تتجسد الا في القومية. فالامة هي المتحد الاجتماعي الاتم ، هي المجتمع الكامل ، هي المجتمع الواحد كما أن القومية لا وجود حقيقي لها الا في الاجتماعية ، فالامة هي وحدة الحياة الاجتماعية بكل لطائفها المادية ـ الروحية وبكل تفاعلاتها الحضارية ، وما الاقتصاد الا أحد نشاطاتها البالغة الاهمية بل لعله من أهم نشاطاتها الحياتية .

ان وحدة المجتمع ، وحدة الامة تستلزم بالضرورة تحقق النهضة الثورية الاجتماعية التي تزيل كل ما يعترض تحقيق وحدة المتحد الاجتماعي القومي من سدود طبقية أو مذهبية تستند اليها حالات التخلف وسيطرة الوضع التقليدي الجامد . من هنا كان النهوض القومي في هذا العصر لا يستغني عن الثورة الاجتماعية في المجتمعات النامية وكانت العدالة الاقتصادية والاجتماعية واسقاط سيطرة الاقطاع واستغلال الرأسمال من مستلزمات قيام الامة مجتمعا واحدا يسوده التكافؤ ويرتكز على الانماء والمساواة ، ولم يكن بالضرورة أن لا يتم اسقاط سيطرة الاقطاع والرأسمال الا بحلف طبقي مقابل . ذلك أن المجتمع ـ مجموع الشعب ـ مجموع المنتجين بأساس ارتباطهم المصيري بأرض الوطن ووحدة حياته القومية يقومون وراء

قيادتهم القومية الثورية بأداء هذا الدور الواجب تجاوبا مع مواطنتهم وشراكتهم في الحياة والمصير وليس بأي دافع طبقي مجرد .

فالاشتراكية ممكنة من ضمن القومية ، والقومية بهذا المعنى هي المرتبطة بأرض الوطن ، بكل ما فيها من تفاعلات مادية ـ روحية ومن ضمنها الاقتصاد وليست القومية هنا مقتصرة كما هي الحال في النظرات الرومانسية السائدة في العالم العربي على اللغة والعوامل الروحية . والقومية بهذا المعنى لا تفرغ من مضمونها الاجتماعي الثوري الاشمل المتخطي الاشتراكية بمعناها الطبقي الضيق ، مرتكزة على الاجتماعية التي تنبثق منها اشتراكية قومية الاساس ، لا تقوم على صنع النزاع الطبقي أو التحالف الطبقي بل تنهض على فكرة « الامة مجتمع واحد » الذي تسقط فيه أسوار الفروقات الطبقية وسيطرة الاستغلال ، لمصلحة الشعب بمجموعه المنتج المرتبط عقلا وساعدا بأرض الوطن .

معرفة العدو بعد معرفة الذات

اذا كانت النهضة تحيط بشمول ، بكل هذه الجوانب من فكرنا القومي الاجتماعي ، وبنظرنا الى الحياة لتحدث التغيير الجذري في مجتمعنا فان معرفتها لمجتمعها ، لاوضاع تعثره ولكيفية نهوضه تشكل دون ريب ، المنطلق الاساسي لعملها وسيرها ولكن الى جانب ذلك ثمة ناحية اخرى في مرحلة النضال هذه يتوجب على النهضة ان تحيط بها وتعرفها ، وهذه الناحية هي معرفة العدو على حقيقته لا على اساس تصورنا له او تخميناتنا عنه ، فبعد معرفة الذات تأتي معرفة العدو : مراكز الضعف ومراكز القوة لديه .

ولقد اعلنت النهضة منذ اكثر من اربعين سنة ، وهي لم تزل بعد جنينا في فكر باعثها ، معرفتها لطبيعة ذلك العدو : « رغما عن كل ما تقدم ومن ان الحركة الصهيونية غير دائرة على محور طبيعي تقدمت هذه الحركة تقدما لا يستهان به فاجراءاتها سائرة على خطة نظامية دقيقة اذا لم تقم في وجهها حركة نظامية اخرى معاكسة لها كان نصيبها النجاح » . (سعادة) وكان ذلك عام ١٩٢٥ ... ولان النزاع في فلسطين لم يكن بين الحركة الصهيونية « السائرة على خطة نظامية دقيقة » . وبين « حركة نظامية قومية معاكسة لها » فان نظام العدو لم تغلبه « فوضى الشركات السياسية التي تألفت للعناية بالقضايا الجزئية » فكانت النكبة الاولى ، نكبة ١٩٤٨ .

ان اقصى ثورية في شعبنا هي ثورية شعب فلسطين البطل الذي ما انفك منذ ١٩٢٢ يحمل السلاح ضد عدو متفوق ولكن ثورته لم تتعقدن في حركة ثورية منظمة .

لقد سجل الفدائيون الفلسطينيون اروع قمم البطولة فكانوا موضع فخر لشعبنا وقمة عز مضيئة في تاريخنا الحديث ، ولكن حركة الكفاح الفلسطيني لكي تكون في مستوى التحدي لا بد من ارسائها على تنظيم موحد منسق صاهر لكل الامكانات والقوى في حركة موحدة منظمة ، كما لا بد من ارسائها على مفهوم قومي واضح شامل ينبثق منه تخطيط وتنظيم في مستواه الثوري .

لا تستوي المقارنة بين اعمال الفدائيين الابطال في فلسطين واعمال الفيتكونغ الثوار في فيتنام . فقد تتشابه بطولاتهما من حيث البذل والفداء ولكن القاعدة والمدى الثوريين مختلفان جدا . ذلك ان ثوار الفيتكونغ يوغلون في قلب المعركة في الارض المحتلة وقد انطلقوا من الدولة ـ النواة للثورة ، من فيتنام الشمالية المتاخمة لارض المعركة والمتمرسة هي قبل الفيتكونغ

بحروب التحرير الشعبية تصمد للقصف المدمر صمود الفيتكونغ لنار المعركة واكثر .

اما في فلسطين فالفدائيون ينطلقون الى ارض المعركة وليس هناك دولة نواة للثورة متاخمة بنت نفسها ونظامها في مستوى حرب التحرير الشعبية وهيأت الشعب والبلاد للصمود في وجه مضاعفات حرب التحرير ونتائجها . وهكذا انن اذ يتشابه الفدائيون مع الفيتكونغ من حيث البطولة والفداء الا انه ليس لدى الفدائيين مثل فيتنام الشمالية . من هنا كان العمل الفدائي ناقصا في نتائجه رغم روعته وبطولاته . ومن هنا كان أمر قيام دولة نواة للثورة هو المهمة الاولى والاساسية قبل العمل الفدائي وبعده . ومن هنا كانت المعجزة لا في خلق فيتنام في فلسطين كما يتصور البعض بل في تحويل الدول المحيطة بفلسطين من حيث الاعداد والتنظيم والبناء المادي والنفسي والصمود الثوري الى فيتنام شمالية قومية ، تكون من جذورنا وارضنا لا مستوردة من اي نموذج اخر .

ومن هنا ان معركة تحرير فلسطين تبدأ اولا في العواصم المحيطة بفلسطين قبل ان تبدأ في فلسطين . وان اقامة الدولة ــ الثورة هو المنطلق الاوحد لتحرير فلسطين . وان الدولة ليست شعارات فارغة المضمون ولا هتافا ولا صياحا بل هي انسان جديد ، هي نظام جديد ، هي تاريخ جديد .

لا يمكن ان تخضع حركة مصيرية من هذا النوع لطبيعة او مزاج قادتها ، فمن مزايدات كلامية شقيرية تصل الى حد افناء جميع اليهود في فلسطين قبل حرب حزيران ، الى نفس سياسي مهادن بعد تغيير الشقيري يقبل « بتعايش سلمي مع اليهود »[١] ان هذا التأرجح غير الموزون يطعن كفاح الابطال في الارض المحتلة .

ان هذا التأرجح مصدره عدم الانطلاق من قاعدة قومية عقدية ثورية تدرك ان الهجرة اليهودية الى فلسطين ، هجرة خطرة يجب دفعها عن بلادنا بكل قوة ، وان فلسطين كلها جزء لا يتجزأ من وطن طبيعي واحد ، لشعبه وحده الحق في التصرف بمصيره وممارسة سيادته القومية عليه . ان رفض قيام كيان صهيوني عدواني في فلسطين لا يعني عنصرية او سلبية كما تحاول ابواق اليهود في الغرب ان تزعم في محاولتها تشويه المواقف المبدئية لكفاحنا القومي المشروع . ذلك ان هذا الرفض انما هو ممارسة لحق تقرير المصير القومي الذي هو اساس الحقوق الليبرالية التي اعلنتها ثورات اوروبا واميركا قبل قرنين من الزمن ، وهو رفض للعنصرية الصهيونية المعتدية . ومن هنا كان رفض الهجرة اليهودية الى فلسطين لانها هجرة ــ كما برهن قيام اسرائيل ــ ذات اغراض عدوانية .

ان شعبنا لم يضطهد اليهود في كل تاريخه ، فرغم مجيء اليهود الى ارضنا عصابات معتدية وقبائل بربرية ترفع شعار الافناء لكل مدننا وشعبنا وكأنه واجب الهي مقدس ، فان شعبنا الحضاري الرائد رد على هذا العدوان بمحاولة التفاعل الحضاري لتمدين هؤلاء البرابرة عاملا على ملاشاة تقنفذهم التاريخي بنشر الكنعانية فالارامية بين اليهود الذين اقتبسوا كذلك الشرائع السورية وتقاليد العبادة وانماط الحياة ، وكادت محاولة شعبنا الحضارية هذه ان تصيب نجاحا كبيرا لو جرت مع اي شعب آخر لم يمتصه التقوقع العنصري ــ الديني امتصاصا كاملا كما كان حال اليهود .

---

(١) تصريحات لحمودة انذاك .

ولما استمر التقنفذ العنصري اليهودي رغم محاولات التفاعل الكنعاني فالارامي الحضارية هذه ، كان سبي بابل محاولة من نوع آخر انما بالقصد نفسه لفرض هذا الاندماج الحضاري . وعرف اليهود فيه أرقى انواع المعيشة فبدل الابادات العنصرية التي مارسوها هم بحق الشعب والتي عادوا فتعرضوا لها في القرن العشرين ، تذكر التوراة ان كثيرين من اليهود قد رفضوا العودة في بادىء الامر من بابل حيث كانوا ينعمون بحياة رخاء مادي واستقرار ملحوظ . فكان حالهم تماما كحال يهود اميركا واوروبا الغربية الذين يتمسكون بحياة الرفاه في تلك المجتمعات فلا ينزحون الى فلسطين المحتلة . فبابل كانت نيويورك العالم القديم .

ولكن اليهود بالنتيجة رفضوا كل محاولات شعبنا المتنوعة للتفاعل ، فرغم سرقتهم الكثير من حضارة كنعان وبابل لم يندمجوا بمجتمعنا الحضاري محافظين على تقنفذهم العنصري – الديني ، واستمروا في موقفهم السلبي في المجتمعات الحضارية طوال التاريخ ، فكان ان رفضتهم المدنية الاوروبية الغربية وعزلتهم طوال عصور في حياة الغيتو ولما أهل العصر الليبرالي على الغرب بدل ان يندمج اليهود في حضارته الليبرالية ويتخلوا عن تقنفذهم العنصري – الديني متلائمين مع مبادىء الثورة الليبرالية ، استفادوا من هذه الليبرالية لينظموا عنصريتهم في حركة مهووسة هي الحركة الصهيونية ذات الاطماع العدوانية في العالم كله وفي أرضنا على وجه التخصيص . ان النازية هي رجوع غربي عن الليبرالية في معاملة اليهود الى نوع من رد الفعل العنصري المهووس على عنصريتهم التاريخية المتقنفذة . وأن اضطهادات النازيين الوحشية لا يضاهيها ويفوقها سوى اضطهادات الصهاينة لبني شعبنا في فلسطين . ان رفضنا الهجرة اليهودية هو رفض شعب حضاري عريق منفتح على العالم ، بلا اليهود ماضيا وحاضرا وأدرك خطورة تقنفذهم التاريخي . وهو رافض لكل عنصرية حقود .

من هذه المعطيات الواضحة ينطلق فكر النهضة في معرفة العدو على حقيقته ، وفي مجابهة خطره . فيطلق صيحته الاولى عام ١٩٢٥ محذرا الامة من الحركة الصهيونية « السائرة على خطة نظامية دقيقة » ومن مطامعها .

ولقد رافق فكر النهضة خيوط المؤامرة على فلسطين وخطواتها خطوة خطوة ، منبها وداعيا لليقظة والتلبية ولكن الامة ، والعالم العربي كانا في غفلة مريعة . ولم تترك النهضة ناحية من نواحي نشاطات العدو ومؤامراته الا فضحتها . فهي تعلن في رفضها لاول مشروع تقسيم وضعته بعثة بيل البريطانية عام ١٩٣٧ ما يمكن ان ينطبق تماما على حال اللاجئين اليوم ، بعد ثلاثين سنة وما يتعرضون له من مساومات دولية : « أن التعويض لسوريي الجنوب عن خسارة أراضيهم باعانة مالية من الخزينة البريطانية ومن « الدولة اليهودية » حين تبادل السكان هو استملاك اكراهي لهذه الاراضي . ان التقسيم المقترح يكسب « الوطن اليهودي » صبغة « دولة » ستكون نواة الدولة اليهودية « التي ستستعبد الشعب السوري وتفرض الجزية على الامم الغربية » حسب نصوص التلمود . » ونتيجة ذلك تعلن النهضة « عدم رضاها عن مشروع التقسيم وتدعو العصبة الاممية والامم المتحدة والصديقة الى رفضه » .

وفي ١٩٣٨ تعلن النهضة « ولا ينحصر خطر اليهود في فلسطين ، بل هو يتناول لبنان والشام ... لان اليهود لن يكتفوا بالاستيلاء على فلسطين ، ففلسطين لا تكفي لاسكان ملايين اليهود الذين اثاروا عليهم الامم النازلين في اوطانها » .

وابان احتدام الحرب العالمية الثانية والناس منشغلون بانتصارات الحلفاء بعد

انتصارات المحور في ١٩٤٤ . يتنبه فكر النهضة وينبه مجددا الى خطوات المؤامرة على فلسطين : « من اهم المشاكل الخطيرة جدا التي ستواجهنا بعد هذه الحرب ، المشكل الصهيوني الذي صار خطرا عظيما مداهما يهدد بالقضاء على معظم امالنا .... ان مئات الفروع اليهودية المنتشرة في جميع انحاء العالم المندمجة في المنظمة الصهيونية تعمل عملا واحدا منظما .. وفي هذه الحرب العالمية الثانية اشتدت المناورات اليهودية وتدخلات اليهود الانترنسونية ... وقد مكنتهم وحدتهم وخضوعهم لنظام واحد من اغتنام الفرص السانحة والاستفادة من امكانات واسعه .. فاشتد تدخلهم في سياسة قضيتهم وفي سياسة اميركانية ... وتمكنوا من اكتساب الانصار في مجالس بريطانية واميركية ... وتمكنوا باهتمامهم المتواصل من احراز قسم غير يسير من مطاليبهم فدخل فلسطين عشرات الوف اليهود ... اهتم اليهود ، في هذه الحرب ، باجراء اشياء اخرى غير اكثار عدد اليهود الداخلين الى جنوب سورية ، ومن الامور الجوهرية التي اعتنوا بها عناية كبيرة هي تاليف جيش يهودي يحارب مع جيوش الامم المتحدة ويمارس اساليب الحرب الحديثة ... فقد فازوا بتأليف الجيش اليهودي وتخويل الفرق اليهودية رفع العلم اليهودي على المواقع التي تحتلها في شرق المتوسط » .

وفي عام ١٩٤٤ يتنبه فكر النهضة الى خطوة في العالم المسيحي هي رسالة البابا بيوس الثاني عشر بصدد التوراة ـ العهد القديم والتي تعتبر « من اشد الرسائل البابوية خطورة وأكثرها تعديلا للموقف الكاثوليكي الرسمي في ما يختص بالتوراة ـ العهد القديم » « بان تقديس التوراة اليهودية المخالفة للروحية الناصرية المعلمة المحبة والمساواة الانسانية هو من اهم « موجبات » العطف على اليهود ومطامعهم ... » في الغرب . وقد كان ذلك قبل اكثر من عشرين عاما من صدور قرار المؤتمر المسكوني الفاتيكاني الثاني بصدد تبرئة اليهود من القتل الالهي . ويقول الجنرال ديغول في تصريح له اخير في ٢٧ ت ٢ ١٩٧٦ حول عطف الغرب على اليهود « وكان مصدر هذا الاهتمام والعطف ذكرى الكتاب المقدس العظيمة » .

وفي عام ١٩٤٧ عند صدور قرار التقسيم الذي رفضته النهضة اعلنت « ولما بات امر التقسيم مقررا وصارت المسالة مسالة كيفيات وحيثيات قامت السياسة عينها المسؤولة عن وصول المسالة الى هذا الحد تنادي وتدعو الى « الجهاد » وتستفز وتحرض لتعيد تمثيل محاولة جديدة من تلك المحاولات الاعتباطية ! ان الاستفزاز والتحريض كان يجب ان يبدل بهما التنادي الى التعاون القومي المنظم . وان الحركة الحربية كان يجب ان تهيأ من قبل لا ان ترتجل كقصيدة صغيرة في عرس ! .. » هذا كان رأي النهضة في كارثة ١٩٤٨ !(١) .

في ضوء فكر النهضة لا بد من ان نقيم العدو لنعرف من نحارب وكيف نحارب :

نقض وجهات النظر السائدة

وانه لا بد في هذا المجال من التسجيل ان هناك جهلا واسعا للعدو وحقيقته يتبدى في وجهات النظر التي تكاد تكون الوجهات الرسمية او السائدة في العالم العربي .

فهناك وجهة نظر تعتبر ان الحركة الصهيونية نشات كرد فعل لنشوء الحركة القومية والعنصرية في اواسط القرن التاسع عشر : « وكان من نتائج انتشار الفكرة القومية في اوروبا

(١) ان هذه الاقوال صدرت عن سعادة بين ١٩٢٤ و ١٩٤٨ .

ان ظهر في البلدان الاوربية وخاصة في المانيا وفرنسا دعوة قومية متطرفة قائمة على مبدأ نقاء العنصر . فكان اليهودي والحالة هذه يتميز بعنصره عن اكثرية السكان » .

ان هذا التعليل خاطىء لان الحركة الصهيونية ليست رد فعل على الحركات العنصرية الاوروبية ، وبالتالي ليست دون جذور عميقة في التراث اليهودي الديني العنصري نفسه . فهي انبثاق من هذا التراث الذي هو جوهر اليهودية . وهنا نصل الى هذا التمييز المصطنع بين اليهودية والصهيونية فحتى لو لم يكن كل اليهود صهاينة مع ان أغلبيتهم الساحقة هي كذلك فان الصهيونية اساسا هي بنت اليهودية ، بنت تفكيرها العنصري المتطرف التي احتكرت في نطاقها القبلي حتى الله فصيرته يهوه اله « اسرائيل » والتي تمسكت بافكار غريبة شاذة كفكرة « الشعب المختار » العنصرية المتطرفة كما ان كتب اليهود الدينية حافلة بالحقد والكراهية والنقمة على كل الشعوب .

وهناك وجهة نظر اخرى تعتبر « اسرائيل » مجرد قاعدة استعمارية للامبريالية الغربية وهي وجهة نظر الفكر اليساري . ورغما من ان وجهة النظر هذه تتضمن اكثر من حقيقة الا انها غير كافية . فاسرائيل قاعدة استعمارية ولكنها ليست مجرد ذلك بل هي الى جانب كونها قاعدة استعمارية للغرب فهي تمثل حلم الصهيونية العالمية التي سخرت بدورها وتسخر الغرب لسياستها واهدافها . فهي قاعدة للغرب بقدر ما اصبح الغرب قاعدة لنشاطها ومسخرا لمصالحها، وهكذا نشات هذه العلاقة السببية منذ البداية ، منذ تصريح بلفور الشهير : فقد ولد ذلك التصريح من تزاوج المصالح البريطانية الامبراطورية الاستعمارية المعتبرة ان وجود اليهود في فلسطين يكون رديفا لوجودها في قناة السويس ، مع المصالح الصهيونية في جر بريطانيا الى تاييد احلامها بالاستيلاء على فلسطين . والعلاقة السببية نفسها تتكرر اليوم مع اميركا .

يضاف الى هذا الموقف اليساري العام موقف الشيوعيين العرب فرغم التقائهم مع اليساريين العرب في اعتبار ان اسرائيل مجرد قاعدة للاستعمار والامبريالية ودون التوكيد على طبيعتها العدوانية الذاتية التي ادت بها الى هذا الدور ، الا انهم يختلفون عنهم جوهريا في انهم يعتبرون ، ضمنا ، امكان التعايش معها اذا ما ابدل حكمها القائم بحكم الحزب الشيوعي الاسرائيلي . وهذا موقف في منتهى الخطورة لانه يفترض امكان تحول دولة عنصرية ثيوقراطية عدوانية الى دولة تقدمية مشروعة وذلك بمجرد سقوط احزاب وقيام احزاب من داخلها ودون التعرض لجوهرها واساسها العدواني .[1]

وهذه الازدواجية في الوجود الصهيوني تطرح امامنا جانبا اخر من علاقة اسرائيل بالغرب : هل اسرائيل دولة رجعية ثيوقراطية عنصرية ؟ لقد كان احد اهم اسباب انفعال العقل الغربي خاصة اليساري والتقدمي بتجربة اسرائيل هذه الزاوية بالذات . كما ان القول بوجوب الرد على اسرئيل « العصرية المتقدمة » باساليب عصرية ومتقدمة ، وهو مايردده اكثر المفكرين والباحثين في هذه الايام من محمد حسنين هيكل الى قسطنطين زريق الى سواهم يجعلنا نتساءل

---

(١) يستثنى من هذا الموقف الحزب الشيوعي السوداني بقيادة محجوب الذي اتخذ موقفا رافضا للوجود الصهيوني وعمليات النقد الذاتي حول الموقف من القضية القومية والصراع في فلسطين التي طرحت في الحزبين الشيوعي السوري واللبناني وأدت الى حركة انشقاقية في الأول والى تصحيح مفاهيم الأخير. ثم هل يستمر هذا التفكير بعد عملية هجرة اليهود السوفيات ؟ وهل سيكون الشيوعيون الاسرائيليون أكثر أممية من اليهود السوفيات .

عن طبيعة اسرائيل المزدوجة الاخرى : كدولة عصرية وكفكرة رجعية في الوقت ذاته ، كجزء من الغرب المتحضر وكاستمرار لليهودية المتخلفة . هنا ايضا نحن امام ازدواجية تلازم الوجود الصهيوني .

كفـــاح العـــدو المزيـف

ان العدو قد عقدن كفاحه بان استل قضيته من تراث الوف السنين من التقوقع الديني العنصري ومن مايشكل هذا التراث من عصبية تملأ النفس بالحقد والتصميم . وتوسل لها كل عقلية الغرب الحديثة وحضارته المادية والروحية فتم بذلك حصول اخطر عملية تزييف حضاري في التاريخ ان تتقمص قضية رجعية ثيوقراطية عنصرية شاذة عن كل قيم مجتمعات العالم المتمدن وتراثها ، قيم هذه المجتمعات وتراثها في الدفاع عن عدوانها .

فنحن نحارب بالفعل عمليا قلعة غربية بعقليتها وتنظيمها ولكن مضمون هذه القلعة الغربية هو ضد كل ما تقوم عليه حضارة الغرب من قيم وافكار ومثل ، وهذه بالفعل ماساة الغرب في ان يحتضن مزيفي تراثه وقيمه وحضارته ...

فتحت مبدا حق تقرير المصير للشعوب الصغيرة والقوميات المضطهدة الذي رفعه الغرب في ثورته الليبرالية ، تمكن الذئب الصهيوني من ان يلبس ثوب الحمل الوديع ليستفيد في نظر العرب من هذا الحق ليثبت عدوانه واغتصابه ، وليصبح له « حق البقاء والعيش بسلام » .

وتحت مبدأ الديمقراطية والاشتراكية شيد دولته العنصرية باشكال ديمقراطية وتنظيمات اشتراكية .

وتحت مبدأ الانماء في العالم المتخلف سلط التكنولوجية الغربية التي يحذقها ، على الارض التي اغتصبها وشرد اهلها بعد ان انهكهم الاستعباد العثماني والاستعمار الغربي فلم ينظموا أنفسهم في حركة قومية معاكسة لاطماعه بل حاربوه بشجاعة الابطال دون التحلي بروح العصر فكرا وتنظيما .

فاسرائيل دولة الحقد العنصري والتحجر اليهودي التاريخي هي نفسها في نظر الغرب الدولة الديمقراطية والاشتراكية المعاصرة !

لقد توسل العدو العصر بكل روحيته وافكاره وتقدمه المادي ليدافع عن قضية رجعية ثيوقراطية عنصرية في أخطر عملية تزييف حضاري . وهي ليست اول عملية تزييف حضاري يلجأ اليها اليهود في تاريخهم . فالذين سرقوا طوفان بابل وقصة الخليفة وتجربة دانيال ومأساة ايوب وغيرها من الملاحم والاساطير من تراثنا فضلا عن شرع حمورابي ، وكونوا من ذلك كله تراثهم الديني المغلق الحاقد على تراثنا وشعبنا وحضارتنا وانساننا والطامع بأرضنا ، هم انفسهم الذين يمارسون اليوم تقمص حضارة الغرب واعطاءها في الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل مضمونا عنصريا خطيرا .

اذا كان العدو الشاذ بعنصريته ومذهبيته عن كل المجتمعات قد لجأ الى عملية التزييف التاريخية والحضارية هذه فلا نستطيع نحن كشعب حضاري عريق أن نفعل الشيء نفسه فنقصر عملية دخولنا العصر الحديث على تقمص الحضارة الغربية وعصرنة أساليبنا وتكنولوجيتنا وعقلنا العلمي التكني مع بقاء مجتمعنا التقليدي بافكاره واقتناعاته النفسية العميقة . ان الصهيونية تستطيع ذلك لان تقوقعها التاريخي قد جعلها مجتمعا اثريا يتجدد في العصر الحديث بعملية التزييف الحضاري هذه .

اما مجتمعنا فلا يستطيع توسل العصر في شؤون الارتقاء التكنولوجي او التنظيمي مع بقاء مجتمعه التقليدي وذلك لسببين جوهريين يتصلان بطبيعة مجتمعنا وحقيقته العميقة .

اولهما : ان المجتمع التقليدي الراهن لا يعبر عن روحنا التاريخي بل هو وليد مرحلة تخلف وانحطاط طارئة ومناقضة لشخصيتنا الحضارية الاساسية فلا بد من التخلص منها لنستعيد قوتنا الذاتية الحقيقية . ثانيهما : اننا في الاساس مجتمع حضاري اسهم منذ فجر التاريخ بتكوين الحضارات الانسانية الاولى اسهاما خلاقا ذاتيا قادرا ، وانه اذ يدخل العصر الحديث ، لا يدخله متوسلا وسائله او اشكاله او عقليته التكنية بل يدخله في نهضة جبارة تقصد ان تعيد قدرتنا على الاسهام الحضاري في صنع الانسان الحديث كما اسهمنا في صنع الانسان القديم .

من هنا انه اذا كان العدو ينسجم مع تراثه في تزييف الحضارات وادعائها فيتوسل العصر ليدافع عن قضيته العنصرية الحاقدة الاثرية المتقوقعة فان توسلنا العصر نحن يعيدنا الى سيرنا التاريخي الحضاري فتتفاعل جذورنا التاريخية العظيمة معه لتوليد قضية تمدنية نهضوية من صميم العصر والانسان والحضارة ، كما اعطت بلادنا الابجدية العالم في أعظم ثورة انسانية ثم اعطته الدين في رسالاته التوحيدية الكبرى في اعظم ثورية روحية فان نهضتها المعاصرة لا بد انها مسهمة في التكون الثوري للعصر الحديث .

هذا هو معنى النهضة وهذا هو رد أمتنا التاريخي على التحدي الصهيوني . ان معركة فلسطين وان كانت تتأرجح بين الحل السياسي او الحل العسكري ولكنها ابعد منهما واعمق واشمل : انها معركة الانسان الناهض ليبني مجتمعه على اسس نهضوية جديدة تجعله يضع حدا للفتوحات والعدوان بنماء حضاري روحي مناقبي قومي جديد تدعمه القوة الحربية التي هي القول الفصل في معارك المصير القومي والتي لكي تنتصر يجب ان تكون تعبيرا عن نفسية قوية جميلة .

وليس ابدع من هذه الكلمات في وصف هذا العراك المصيري ضد العدو الصهيوني كيف يجب ان يكون في مستوى النهضة :

البناء المتين الذي لا يفهمه المستعجلون

« ان القوة النظامية مهما كانت صغيرة أفعل بكثير من الجماهير التي لا تجمعها ارادة واحدة في الحياة ونفسية واحدة وبناء مناقبي واحد . لا يمكن أبدا أن نسير الى أي انتصار بدون الوحدة في العقيدة والأهداف والخطط . هذا النسيج الجديد من الارادة والافكار هو شيء لا يستغنى عنه مطلقا للنهوض بالامة والتقدم بها نحو ميادين الحياة الواسعة .

« هذه هي طريقنا المختصرة الطويلة . هذا النمو يراه المستعجلون في الامور امرا بطيئا بعيدا عن معالجة القضايا الخطيرة ، هذا هو الطريق السريع لمعالجة القضايا الخطيرة . انه البناء المتين .

« لا يمكن أن تربح معركة واحدة بدون جيوش منظمة نفسيا وعمليا . »

« اليهود انتصروا على قلتهم لانهم اتبعوا هذه الطريقة البطيئة السريعة . أسسوا قضية صهيونية من زمان بعيد حتى صارت ارادة واحدة واهدافا معينة ، حينئذ انطلقت لتحقيق الغاية فكان عملها سريعا وفعالا ... فاذا كنا نتأمل صد الاعداء ودفعهم الى الوراء فأملنا بهذا النظام الذي يعد ويبني ويوحد النفوس والارادة ويسير بوعي وفهم صحيح وتعاون مشترك ، فلا غشاءات على العيون ولا شكوك في النفوس ولا بلبلة في اللغة والمفاهيم ، بل ارادة واحدة تكفل لهذه المواهب العظيمة الانتصار والتغلب على كل ما يمكن أن يعترض طريقها .

« ان ايماننا من هذا النوع فقط ما يمكننا في المستقبل من أن يمحو العار الذي لحقنا من قضايا الماضي » .

بيان ٣٠ مارس

لقد اكد خطاب الرئيس عبد الناصر الذي وصف « ببيان ٣٠ مارس » والذي القي بعد دفع هذه الدراسة الى الطبع عدة حقائق هامة : ان الرئيس عبد الناصر هو الحاكم العربي الوحيد الذي تحرك في محاولات جدية لاعادة تقييم حكمه الثوري مستفيدا من النكبة ومضاعفاتها وذيولها الداخلية والشعبية . وهذا موقف يستحق التقدير الكلي .

ثانيا : أكد بيان ٣٠ مارس جدية الانتقادات التي وجهت الى النظام المصري سواء لجهة ضرورة ارسائه على قاعدة شعبية او لجهة الديمقراطية والحرية واوضاع الاتحاد الاشتراكي ومجلس الامة غير المنبثق من تمثيل سليم . لقد ادرك الرئيس عبد الناصر وأعلن بوضوح في بيان ٣٠ مارس ان الثورة لا تستطيع الصمود بمجرد الرضى السلبي بل بالمشاركة الشعبية الفعالة . وهذا ما كنا ذهبنا اليه في أكثر من موضع في هذه الدراسة . فنزع مهمة وضع الدستور الجديد من مجلس الامة الى المؤتمر القومي المزمع انتخابه يتجاوب مع انتقادات تظاهرات شباط الماضي لاوضاع مجلس الامة . كما ان محاولة ارساء الاتحاد الاشتراكي على قاعدة شعبية منتخبة بدل تعيين لجانه وقيادته من فوق يتجاوب مع مطلب شعبي آخر .

ان كل هذه الانتقادات الموجهة الى أوضاع التمثيل الشعبي والسياسي في مصر كانت قد رفعتها الجماهير المتظاهرة في شباط الماضي . ان محاولة « بيان ٣٠ مارس » اكتناه كل هذه المطالب وتبني أكثرها وطرحها في استفتاء شعبي يقدم دليلا ساطعا على أن هذه الانتقادات والمطالب تحظى بتأييد قاعدة شعبية واسعة عبر عنها الطلاب والعمال في تظاهراتهم وكانت تعبيرا شعبيا أصيلا عن ضرورة التغيير . وبالتالي فان ما حصل في مصر هو انتفاضة شعبية تجاوب معها الحكم فكان بيان ٣٠ مارس .

ثالثا : ان بيان ٣٠ مارس هو مرحلة جديدة من مراحل نقل السلطة في مصر من العسكريين الذين قاموا بانقلاب يوليو الى القاعدة الشعبية وقد كانت استقالة السيد زكريا محي الدين اخر حلقات غياب الوجوه الكبيرة من قادة حركة ٢٣ يوليو من الضباط الاحرار . يبقى الرئيس عبد الناصر والجماهير وجها لوجه . واذا كان « بيان ٣٠ مارس » قد قدم وسائل التحول من حكم القلة العسكرية الى حكم ينبثق من القاعدة الشعبية من قاعدة جماهيرية الى قاعدة طليعية ثورية وهذا هو سر الثورات الكبرى ، فلم تزل الاسس نفسها التي اعتمدت في الميثاق التي تسير فكر الثورة ولم يتناولها بعد اي تقييم جديد أو اعادة نظر مسؤولة . في وقت كان قد أعلن محمد حسنين هيكل قبل سنتين في آب ١٩٦٦ وبعد انقضاء أربع سنوات على وضع الميثاق « ان التيار المعاصر للثورة العربية لم يستطع حتى الآن أن يتم عملية الاستكشاف الفكري للأرض الجديدة التي وصل الى مشارفها » وانه « استفاد فكريا حتى الان من اجتهادات سبقت انطلاقته الجديدة ولم تعد تصلح له » .. ففكرة التحالف الطبقي من جهة وفكرة الانتماء المصري الى الامة العربية – وهما الفكرتان اللتان شكلتا تزاوج الماركسية المادية على الفكرة القومية الرومانسية ما زالتا تشكلان قاعدة فكر الثورة المصرية .

ان بيان ٣٠ مارس هو بداية في طريق « الثورة في الثورة » التي دعونا لها في هذه الدراسة ولكنه ليس منتهاها ولا قمتها فلم تزل الثورة بحاجة الى فكر ثوري جديد يبلور القاعدة الشعبية بلورة ثورية واضحة ويتجاوز تناقضات الانطلاق الرومانسي والماركسي الى قاعدة فكرية موحدة سليمة .

الفصل الثالث

في ذكرى النكبتين ١٥ أيار و ٥ حزيران (١٩٦٨) [١]

الوعي سلاح الثوار الامضى في معارك تقرير المصير

صوت من التاريخ

« تقولون يا سيدي ، ان الاعمال التي انجزتها الصهيونية الى الان كافية للدلالة على ان الارض التي كانت تفيض لبنا وعسلا لم تكن حديث خرافة وتنسون ان اللبن والعسل كانا يفيضان من تلك الارض بفضل سواعد الامة التي كانت فيها قبل مجيء اليهود اليها هاربين من مصر ، والتي لا تزال فيها الان » ..

« تقولون « لليهود دعوى خاصة بحقهم في ارض كنعان » ولكنها دعوى نحن نعرف والعالم كله يعرف مبلغها من الصحة . انكم تحاولون اثبات هذه الدعوى بالقول ، ان اليهود لم يجدوا وطنا لهم في مصر وبابل . فهل وجد اليهود وطنا لهم في فلسطين ؟ اذا كنتم تعجزون عن اعطاء جواب يتفق والحقيقة فان « سني السبي » تسعماية سنة نفي تعطي الجواب الصحيح .

« ... ان امورا عظيمة – امورا عظيمة جدا – ستترتب على هذه المحاولة الاثيمة التي لم يعرف التاريخ محاولة اخرى تضاهيها في الاثم ، واني اطمئنكم بان نتائجها لا تقتصر على فلسطين بل ستتناول العالم اجمع وان عظتها البالغة لن تكون لبني اسرائيل فقط بل لجميع بني الانسان ! ومن يعش ير » . « من الرد على خطاب لويد جورج ١٩٣١ » .

« اننا نعلن عدم الرضى عن مشروع التقسيم وندعو العصبة الامية والامم المتحدة والصديقة الى رفضه واعطاء امتنا حقها وتأييد سيادتها القومية » . ان تعيين « الوطن القومي اليهودي » يتطلب الاعتراف بهذا « الوطن » وتنازلنا عن حق سيادتنا على وطننا .

ان التعويض لسوريي الجنوب عن خسارة اراضيهم باعانة مالية من الخزينة البريطانية ومن « الدولة اليهودية » حين تبادل السكان هو استملاك اكراهي لهذه الاراضي . ان التقسيم المقترح يكسب الوطن اليهودي صبغة « دولة » ستكون نواة الدولة اليهودية « التي ستستعبد الشعب السوري وتفرض الجزية على الامم الغربية » حسب نصوص التلمود .

---

(١) ظهرت هذه المقالة في كراس وزعه مكتب الطلبة في الحزب السوري القومي الاجتماعي في حزيران ١٩٦٨ .

ان ادعاءات اليهود في جنوب سورية ليست قائمة على اساس حقوقي . فلا يبقى سوى ادعائهم وعد الله اياهم بجعل ارض كنعان ميراثا لهم « وهو عودة الى النظرة الخصوصية في الدين »

(من المذكرة المرفوعة الى عصبة الامم ١٤ تموز ١٩٣٧) .

« ولا ينحصر خطر اليهود في فلسطين ، بل هو يتناول لبنان والشام ، والعراق ، انه خطر على الشعب السوري كله ، لان اليهود لن يكتفوا بالاستيلاء على فلسطين ، ففلسطين لا تكفي لاسكان ملايين اليهود الذين اثاروا عليهم الامم النازلين في اوطانها بقدر ما عملوا لقضية قومية خاصة بهم . وهم منذ اليوم يقولون « الحمد لله اننا اصبحنا قادرين على ان نمارس الرياضة الشتوية في ارض اسرائيل » ، يعني التزحلق على الثلج في لبنان » . (من خطاب اول اذار ١٩٣٨) .

« ولما بات امر التقسيم مقررا وصارت المسألة مسألة كيفيات وحيثيات قامت السياسة عينها المسؤولة عن وصول المسألة الى هذا الحد تنادي وتدعو الى « الجهاد » وتستفز وتحرض لتعيد تمثيل محاولة جديدة من تلك المحاولات الاعتباطية ! . ان الاستفزاز والتحريض كان يجب ان يبدل بهما التنادي الى التعاون القومي المنظم . وان الحركة الحربية كان يجب ان تهيأ من قبل لا ان ترتجل كقصيدة صغيرة في عرس ! » .

« انني ادعو اللبنانيين والشاميين والعراقيين والفلسطينيين والاردنيين الى مؤتمر مستعجل تقرر فيه الامة السورية ارادتها وخطتها العملية في صدد فلسطين وتجاه الاخطار الخارجية جميعها .

انني ادعوهم الى نبذ الحزبيات الدينية والتآويل التي اولت الدين تأويلا فاسدا وقالت غير ما قال الله ... لقد قالت المسيحية بالتآخي ومحبة حتى المبغضين وبرفع الفوارق والحزبيات الدينية وقالت المحمدية بمثل ذلك واهل الحكمة الموحدون مذهبهم الاخاء والمحبة . ايها السوريون ليس من سوري الا وهو مسلم لرب العالمين فاتقوا الله واتركوا تآويل الحزبيات الدينية العمياء . فقد جمعنا الاسلام : منا من اسلم بالانجيل ومنا من اسلم الله بالقرآن ومنا من اسلم الله بالحكمة » . « من رسالة الى الامة في تشرين الثاني ١٩٤٧ » .

معركة الحق القومي في فلسطين ابعد من ازالة اثار العدوان الاخيرة

ايها المواطنون .

بهذه النداءات التاريخية توجهت حركتنا قبل ثلاثين سنة وما اصدق اقوالها بالامس البعيد وما أكثر انطباقها على حال امتنا وعالمها العربي اليوم .

فها نحن خلال العشرين سنة الاخيرة نواجه نكبتين مصيريتين ، تقام في اولاهما للعدوان دولة ــ رأس جسر لعدوان متكرر جديد كانت هزيمة حزيران الماضية احدى حلقاته .

ولقد كانت النكبتان الى حد كبير وليدتي قصر النظر في استشراف الاخطار من جهة والعجز عن وضع التخطيط المنبثق من شمول الرؤية من جهة ثانية .

وكم نرى في هذه الاقوال اعلاه من وضوح في الرؤية ومن استشراف للمستقبل ومن اشارة صريحة الى كيفية النهج لتحقيق الانقاذ . ففي رفض حركتنا للتقسيم باكرا منذ مشاريعه الاولى

عام ١٩٣٧ قالت : « ان التقسيم المقترح يكسب الوطن اليهودي صيغة « دولة » ستكون نواة الدولة اليهودية » ولا ينحصر خطر اليهود في فلسطين .... لان اليهود لن يكتفوا بالاستيلاء على فلسطين ، ففلسطين لا تكفي لاسكان ملايين اليهود ... » وبعد مرور عشر سنوات على هذا القول حلت النكبة الاولى عام ١٩٤٨ فقامت دولة العدوان على قسم من فلسطين التي رفعت شعار اسكان ملايين اليهود في الارض المحتلة واخذت تتحفز كما اكدت السنوات العشرون الاخيرة لعدوان اخر فجرته في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ملتهمة الاقسام الباقية من فلسطين ومؤكدة بعد عدوانها الى اراض جديدة ان ليس لمطامعها حدود ، وان حلم اليهود التاريخي الذي ذكره التلمود باستعباد شعبنا » « وفرض الجزية على الامم الغريبة » هو الذي تجسده في هذا العصر الحركة الصهيونية في مطامعها العدوانية .

ان حركة الحق القومي قد اعلنت منذ نشوئها واكدت ذلك في كل مناسبة ان لا مساومة ولا مهادنة ولا تفريط بالحق القومي . وان كل مقررات دولية تتخذ مخالفة لحقنا في تقرير مصيرنا هي مقررات باطلة . تلك هي صيحة الحق الذي لا يخبو ، نجدد اطلاقها في وجه التسويات على حساب الحق القومي .

فمنذ وقعت النكبة الاولى عام ١٩٤٨ وسياسة الاصرار على تنفيذ مقررات الامم المتحدة شأن فلسطين ، وهي المقررات التي تدعو الى التقسيم ، تكاد تصح خلال العشرين سنة المنقضية السياسة السائدة في العالم العربي .

وها اليوم ، وبعد ثلاثين عاما على رفضنا فكرة التقسيم ترتفع من هنا وهنالك دعوات تنادي بانهاء حالة الحرب مع العدوان بتضييق حجم الاغتصاب او بالاكتفاء بازالة اثار العدوان الاخير وتجاهل العدوان الاساسي . ان المعركة ليست ولا يجوز ان تكون محصورة في نطاق ازالة اثار العدوان الاخير ، انما ابعد من ذلك . انها معركة الحق القومي في فلسطين وما ازالة اثار العدوان الاخير الا مرحلة من مراحلها باتجاه الهدف الاخير .

نتلاقى مع الثوريين المخلصين في رفض التسويات

اننا في موقفنا المبدئي الثوري الرافض كل هذه التسويات على حساب الحق القومي نعبر عن روح الثورة ونتلاقى مع الثوريين المخلصين في امتنا ، خاصة مع ابطال العمل الفدائي الذين اعلنوا بالبطولة المحققة رفضهم للتسويات وانصاف الحلول .

ان الخطر اليهودي كما اعلنت حركتنا قبل ثلاثين عاما وكما اكدت التجارب والنكبات الاخيرة هو خطر على ارضنا القومية كلها وليس على فلسطين فحسب .

ان حرب التحرير يجب ان يشترك فيها اللبنانيون والشاميون والعراقيون والاردنيون وينسقوا قواتهم وخططهم من اجلها . اننا نجدد الدعوة التي اطلقها باعث نهضتنا قبل عشرين عاما الى اللبنانيين والشاميين والعراقيين والاردنيين والفلسطينيين لوضع الخطة الكاملة لاسترداد فلسطين تدعمهم في ذلك الدول العربية الشقيقة لا سيما المتاخمة لدولة العدوان والمشتركة معنا في موقف مصيري ضد العدو المتوسع . ان معركة فلسطين هي معركة شعبنا كله ، ومعركة الجبهة العربية المساندة لحق شعبنا المقدس في ارضه ومصيره .

ان العمل الفدائي البطولي اذا لم يدعمه خزان بشري متدفق من شعبنا واذا لم

يستند الى منطلقات في ارضنا القومية كلها واذا لم ينتظم في حركة ثورية واحدة فانه قد يصل الى طريق مسدود . ان الشعلة التي اضاءها الفدائيون الفلسطينيون يجب ان تبقى متوهجة حتى يسطع فجر الحق . ولقد كان نداء حركتنا منذ نشوء المسألة الفلسطينية وبروز الخطر اليهودي على فلسطين في اعقاب الحرب العالمية الاولى انه ما لم تقم حركة قومية منظمة تفوق حركة العدو الصهيونية في اجراءاتها وتدابيرها فان الكارثة واقعة . ولقد واجهت امتنا العدو في النكبة الاولى بعقلية متخلفة عن العصر .

« ان كارثة فلسطين مسؤولة عنها سياسة الخصوصيات والحزبيات الدينية والعشائرية ! » (١٩٤٨) وبعد عشرين عاما ورغم تململات ثورية عديدة لاقامة اوضاع جديدة في امتنا والعالم العربي تكون في مستوى التحدي فقد جاءت الهزيمة الاخيرة ، هزيمة حزيران تؤكد ان الثورية غير المكتملة التي تشوبها العاطفية والرومانسية وتحافظ على جمود المجتمع التقليدي ومفاهيمه الراكدة وتفتقر الى القاعدة الشعبية الثورية المعبأة بالوعي العقدي ، ان هذه الثورية الناقصة لا تستطيع ان تربح المعركة . ولقد سقطت تلك الثورية الناقصة وبرزت تناقضاتها في الهزيمة المرة . وهي ليست ابدا تناقضات محض طبقية بل هي تناقضات بين الثورة والجمود ، بين العقل والرومانسية ، بين التغيير وجزئيته ، بين تغيير الاوضاع وعدم تغيير الانسان لان تلك هي المشكلة .

ما لم تقم حركة قومية منظمة ...

ان المعركة يجب ان تصبح معركة امتنا معبأة في حركة قومية موحدة لتستطيع ان تنتزع من العدو الغلبة لحقها القومي المدعوم بوحدة قوتنا . اما اذا بقيت المعركة بين العدو ومجتمعنا المحتضن التناقضات الاجتماعية المتخلفة القبلية والطائفية والطبقية فان العاقبة ستكون وخيمة . لقد اكدت النكبتان المتلاحقتان خلال عشرين سنة صوابية التحذير الذي اطلقه باعث النهضة في شباط ١٩٢٥ .

« رغما عن كل ما تقدم ومن ان الحركة الصهيونية غير دائرة على محور طبيعي تقدمت هذه الحركة تقدما لا يستهان به فاجراءاتها سائرة على خطة نظامية دقيقة اذا لم تقم في وجهها حركة نظامية اخرى معاكسة لها كان نصيبها النجاح ولا يكون ذلك غريبا بقدر ما يكون تخاذل السوريين كذلك اذا تركوا الصهيونيين ينفذون مآربهم ويملكون فلسطين .

حتى الان لم تقم حركة سورية منظمة تنظر في شؤون سورية الوطنية ومصير الامة السورية لذلك نرى اننا نواجه الان اعظم الحالات خطرا على وطننا ومجموعنا فنحن امام الطامعين والمعتدين في موقف تترتب عليه احدى نتيجتين اساسيتين هما الحياة او الموت واي نتيجة حصلت كنا نحن المسؤولين عن تبعتها .

لا نريد ان ننكر العمل الذي قام به سوريو فلسطين ولكننا نقول ان ذلك العمل لا يكفي لانه لا يشمل سورية كلها وينقصه التضامن الضروري لحياة الامم فما دامت اعمالنا مترتبة على فئات قليلة لا يمكننا ان نقف في وجه التيارات الغريبة التي تريد جرفنا من بلادنا » .

وبعد اربعين عاما على هذا القول لما تزل الحالة السائدة في بلادنا باكثرها هي نفسها . ان اقامة النظام الجديد ، نظام الفكر والنهج ، ثم نظام الاشكال الذي يحققه هي الخطوة الضرورية الاساسية لدك دولة العدوان ومحو اثار الاغتصاب في الجنوب .

ان « اسرائيل » قد اقامتها حركة صهيونية منظمة مدعومة بقوى دولية كبرى ولا يمكن اقتلاعها الا عندما تصبح امتنا معبأة في حركة قومية منظمة لان النظام لا يغلب بالفوضى بل يغلب بنظام اقوى وافضل .

اننا ندرك ان معركة دك معالم العدوان وازالة خطره ليست بالمعركة الهينة بل هي معركة ذات ابعاد خطيرة ، انها معركة الشعب الثائر ضد مغتصبي ارضه والمعتدين على حياته ومنتهكي حقه في السيادة الكاملة على وطنه . وهي اذن لا بد ان تكون معركة الشعب كله ، كل فرد منه ، كل طاقة وامكانية وقد عبأها وعي عقائدي قادر على وضع الامة في موضع الاستنفار النفسي وفي مستوى القوة الضرورية لكل انتصار .

الصهيونية تجد جذورها في اليهودية

ان وعينا لمعركتنا في ابعادها الحضارية والانسانية والقومية هو طريقنا الى ربح المعركة الفعلية لان الوعي اساس النضال وسلاح الثوار الامضى في معارك المصير .

ان اخطر ما يهدد جبهتنا الداخلية هو شيوع مفاهيم منحرفة تحدث ثغرات في مناعة صفنا . من هذه ، التسويات المضيعة لحقنا ، القابلة بالتعايش مع اسرائيل في حجمها المصغر . ومنها المفهوم الخاطىء الذي يسلخ الصهيونية عن اليهودية متجاهلا ان الصهيونية تجد جذورها في تربة التراث اليهودي العنصري ــ التيوقراطي ، وانها نسخة حديثة ــ في عصر الامبريالية وبالتحالف معها ــ لتراث يهودي قديم حفل في التلمود والتوراة بالحقد على الشعوب ومطامع الاستيلاء على أرضنا .

وانه ليصعب جدا فهم الظاهرة اليهودية المعاصرة التي تمثلها الصهيونية العدوانية دون الرجوع الى التراث اليهودي المؤكد في فكرة « الشعب المختار » ، وفي الدعوة الى ابادة الامم وافناء الشعوب ، لعنصرية دينية مذهبية خطرة .

ان رفض هذه العنصرية جذورا تاريخية وواقعا معاصرا على حد سواء هو رفض لكل عنصرية مذهبية متحجرة ، لا دفاعا عن حقنا القومي فحسب ، وهذا واجب مقدس ، بل تجاوبا كذلك مع ايماننا بقومية تبنى على انسانية منفتحة على سائر الشعوب والامم .

ان امتنا كانت في كل حضارتها ورسالاتها الروحية منفتحة على العالم وهي ترفض الدعوات الشوفينية والعنصرية . وما نهضتنا القومية الاجتماعية الا التعبير الاصيل عن نفسية هذه الامة .

ان حربنا ضد اليهودية العالمية هي حرب المصير القومي ضد العدوان والاغتصاب كما انها من وجهة حضارية تمثل اعمق صراع بين مفهوم القومية الاجتماعية العلمانية المؤمنة بتمدن انساني يقوم على اساس ان العالم اسره شعوب ومجتمعات ترتكز عصبيتها الاجتماعية على وحدة الحياة والمزيج البشري والارض ضد العنصرية ــ الثيوقراطية اليهودية ونظرتها المتقوقعة الحاقدة على الشعوب التي صنفت العالم منذ « العهد القديم » حتى اليوم على اساس « الشعب المختار » من جهة (والامم) من جهة اخرى .

تصادم روحنا الحضاري المنفتح مع الروح اليهودي المتقنفذ

وان هذا الصراع هو استمرار لتصادم روحنا الحضاري المنفتح على العالم والروح اليهودي المتقنفذ روح العنصرية الحقود . ان بلادنا وبخاصة فلسطين كانت للعالم محجة روحية في كل العصور الا لليهود الذين ارادوا ان يقيموا فيها دولة يهودية على حساب شعبنا وحقنا القومي متآمرين على حضارة انسانية هي الحضارة الام للعالم المتمدن . ان الرسالات الروحية التي انطلقت من ارضنا تخطت حدود المعنى الديني الى المضمون الحضاري المعبر عن جوهر نفسيتنا المنفتحة على العالم تفاعلا لحمته الاخذ والعطاء ، وسداه الاسهام الحضاري الذي قدمته امتنا في عملية بناء صرح التمدن الانساني . بينما كانت اليهودية تناقض روحنا المسكوني والانساني المنفتح فتقنفذت الدين عنصريا متوسلة اياه لتحقيق اغراضها الزمنية العدوانية منذ محاولة اليهود اقامة ملك لهم بحد السيف في ارض كنعان لم يلبث ان تصدع تحت ضغط شعبنا واندثر ، الى تصريح بلفور واقامة دولة العدوان في القرن العشرين .

ان دفع الهجرة اليهودية عن ارضنا ومحاربة الخطر اليهودي هو خط تاريخي لا يمكن ان تتنازل عنه أمتنا لا سيما بعد تجاربها المرة الاخيرة في فلسطين وبعد ان تكررت تجارب اليهود في الامم والشعوب المتمدنة التي حاولوا دائما ان يبقوا فيها متحدا منفصلا عن حياتها ومصيرها منغلقا على نفسه متطلعا الى الرابطة العنصرية اليهودية وحدها في العالم يمحضها ولاءه الكامل .

ان القومية الاجتماعية قد قامت على اساس رفض الاصل الدموي او الرابطة الاتنية او الدينية اساسا للقومية فاعتبرت كل مواطن يرتبط بأرض الوطن ويشترك في وحدة حياتها يمحض بلادنا ولاءه الكامل ايا كانت اصوله الدموية ، مواطنا ينتمي الى شعبنا وبلادنا بولائه القومي واشتراكه. ولذلك فهي ترى في الظاهرة اليهودية المتقوقعة على نفسها في كل المجتمعات والطامعة باغتصاب فلسطين شذوذا عن طبيعة الاجتماع البشري ونواميسه ترفضه ، كما ترى فيها خطرا مصيريا على حقنا القومي وحياتنا لا بد من استئصاله . انها في موقفها هذا الرافض للخطر اليهودي تعبر عن حق تقرير المصير القومي الذي كان أساس ثورات العصر كما تعبر عن فهم عميق للمسألة اليهودية .

المسالة اليهودية : ظاهرة شذوذ عنصرية ثيوقراطية عصيت على كل المجتمعات

اننا نواجه مسالتين حاول العدو ان يدمجهما في مسالة واحدة : المسالة اليهودية والمسالة الفلسطينية . اما المسالة الفلسطينية فليس لها من حل سوى ازالة معالم الاغتصاب والعدوان وممارسة شعبنا لحق تقرير المصير كاملا وفق المبادىء القومية على ارضه .

اما المسالة اليهودية التي يحاول اليهود منذ كانوا ان يحلوها بشذوذهم العنصري التيوقراطي على حساب حق شعبنا في ارضنا القومية فاننا نعتبرها ظاهرة شذوذ عنصري تيوقراطي متحجر مسؤولة الاسرة البشرية المتمدنة عن معالجته بما يكفل الخير لمجموع مجتمعاتها دون اي ظلم او امتهان لحياة الانسان او كرامته وفي ضوء تجارب التاريخ وطبيعة هذه المسألة وهو ما سنعرض له في اخر هذا البحث .

ان المسالة اليهودية ليست محصورة في نشأة الحركة الصهيونية المعاصرة بل ان هذه الحركة قد وجدت اساسها وجذورها في المسالة اليهودية وفي التراث اليهودي وفي التراث اليهودي الديني العنصري وفي النظرة اليهودية الى العالم .

ان المسالة اليهودية مسالة يجب ان تشترك كل الامم المتمدنة ـ وشعبنا في الطليعة ـ في ايجاد حل انساني عادل لها انما ليس على حساب الشعوب الحرة وحقها الكامل في السيادة على ارضها . فالمسالة اليهودية لا تحل بارتكاب ظلم جديد على شعب آمن باغتصاب جزء من ارضه القومية وتشريده عن موطنه . ان اليهود لم يتنازلوا عن وجهة النظر العدوانية هذه في تطلعهم المستمر الى فلسطين . ولا نستطيع ان نتخذ من شذوذ الافراد ما ينفض القاعدة والاساس . ذلك انه ليس من جالية يهودية في العالم لا تتجاوب مع الحركة الصهيونية وتؤيدها وتسير في ركابها اما التذرع بافراد قلائل هنا وهناك لاحداث هذا التمييز فيكون كمن يريد ان يجعل من شذوذ الافراد قاعدة تطمس القاعدة .

ان المسالة اليهودية تحل في راينا باعادة نظر اساسية في مسببات هذه المسالة التاريخية والاجتماعية .

فاذا كان الغرب في اقبح موجاته العنصرية المهووسة قد انزل ظلما باليهود يستحق الشجب والاستنكار فاننا لا نستطيع ان نتجاوز كذلك ظاهرة التقنفذ اليهودي العنصري ـ التيوقراطي الذي جعل اليهود غير مندمجين في الشعوب التي نزلوا بين ظهرانيها خلال التاريخ حتى انهم في اكثر المجتمعات الليبرالية بقوا متقوقعين على عصبيتهم العنصرية . فهم رغم الحريات الواسعة التي يتمتعون بها في المجتمعات الغربية ورغم سيطرة اخطبوطهم المالي والسياسي بصورة خاصة في اميركا لم يندمجوا في المجتمع الاميركي ولا في غيره من المجتمعات ولا تنازلوا عن عصبيتهم العنصرية ـ الدينية الرهيبة بل اتخذوا من نيويورك مثلا قاعدة حركتهم الصهيونية ليوجهوا منها العدوان على فلسطين وعلى ارضنا القومية كلها .

ان في هذا تأكيدا على ان المسالة اليهودية تتخطى مسالة الظلم الذي وقع على اليهود في بعض المجتمعات الاوروبية الى طبيعة نظرتهم وثقافتهم العنصرية ـ التيوقراطية التي جعلتهم عنصريين متعصبين خطرين في المجتمعات التي احتضنتهم وحدبت عليهم وفي المجتمعات التي اضطهدتهم سواء بسواء .

واننا عندما نؤكد على خطورة التراث اليهودي في دعم القضية الصهيونية العدوانية فانه لا يمكن فهم ما تمتع به اليهود من عطف في الغرب ومن حدب على مشاريعهم العدوانية في اسرائيل بمجرد حصر الموضوع بنفوذهم المالي ـ الاقتصادي ـ السياسي في الغرب وهو جانب خطير من المسالة ولكنه ليس كل المسالة : ففضلا عن ربط اليهود بين اضطهاد النازية لهم وبين مطمحهم في فلسطين ربطا ستر الجريمة الاخيرة واهوالها بهول الجريمة الاولى . فانهم قد ربطوا بين قضيتهم العدوانية في فلسطين وبين تراث التوراة الذي يتحدث عن « ارض الميعاد » التي كانت تفيض لبنا وعسلا فتوسلوا بذلك عطف العالم المسيحي في الغرب ومكانة التوراة في تلك الاوساط ليؤلبوا الرأي العام الغربي معهم .

ولقد ظهر ان اليهود كجماعة عنصرية ثيوقراطية متقنفذة ـ خلافا لكل تفسير محض اقتصادي ـ قد بقوا متقوقعين في عصبيتهم بمناعة سلبية لا تخرقها شيوعية الشرق ولا ليبرالية الغرب على حد سواء . لقد قال ماركس بان المسالة اليهودية تحل

بزوال الراسمالية ولكن المسالة اليهودية بقيت في الشرق الشيوعي كما بقيت وسيطرت في الغرب الراسمالي . وفي هذا دحض لافكار الذين يحاولون الربط بين الحرب الطبقية ومحاربة الصهيونية دون ادراك منهم لاهمية العوامل المعتقدية الايديولوجية في قولية فكر الجماعة : فلقد بقي تراث التلمود والتوراة في اذهان اليهود يولد العصبية العنصرية ـ التيوقراطية ويكون منهم خاصة دينية عنصرية لم يصهرها اي نظام الا نظام عصبيتها الخاصة .

وعدا ان كثرة من سكان الدولة الصهيونية قد هاجروا اليها من الدول الشرقية فان الأحداث الأخيرة في أوروبا جاءت تؤكد عصيان التقنفذ اليهودي على تأثيرات الشرق الايديولوجية والغرب الاقتصادية ـ الليبرالية على حد سواء . فلقد عمد اليهود في عدد من المجتمعات الشرقية والغربية الى ممارسة ضغط كبير ضد تلك المجتمعات ودولها اثر مواقف تلك الدول في حزيران الماضي والتي اعتبرتها الصهيونية معادية لاطماعها . فقد حاول اليهود في عدة مجتمعات الافادة من ظاهرة الثورة الطلابية الأخيرة في العالم ليوجهوها حيث أمكن وفق مخططاتهم المتضاربة مع المعاني الجميلة لتلك الظاهرة . الانتفاضية في العالم . ذلك كان شأنهم دوما مع حركات التاريخ محاولة استغلالها لمآربهم الخاصة . فلقد أكدت حكومة غومولكا الشيوعية في بولونيا أن الاضطرابات الأخيرة حركتها عناصر صهيونية رداً على موقف بولونيا المؤيد لوجهة النظر العربية من أحداث حزيران الأخيرة . ولقد حاولت الدعاية الصهيونية أن تطلق في وجه الحكم الشيوعي البولوني اتهامات « العنصرية والفاشية » لأنه وقف في وجه المؤامرة اليهودية على بولونيا ونظامها .

كما أن قائد حركات الطلاب في باريس هو الطالب حاييم كوهين بنديت الذي رفع شعار تحطيم نظام ديغول وانزل العلم الفرنسي ليرفع العلم الاحمر ومعروف ان نقمة اليهود كانت كبيرة على ديغول بسبب موقفه المؤيد للجبهة العربية وذلك رغم كل ما يتمتع به اليهود في فرنسا من حريات واسعة وبحبوحة ورخاء عيش .

ولقد لجأت اليهودية العالمية الى شعار اللاسامية والعنصرية ترفعه في وجه كل خصم لها حتى في وجه العرب انفسهم الذين هم حسب التصنيف اللغوي الاتني الشائع ساميون ، كما انهم لم يضطهدوا اليهود في التاريخ اطلاقا بل صور الصهاينة دفاع العرب عن اوطانهم ضد الخطر الصهيوني باللاسامية والعنصرية !

ان فضح العنصرية اليهودية والدعوة الى محاربتها بمختلف اشكالها هو واجب قومي ، وهو موقف ثوري تقدمي كما انه موقف علمي موضوعي يحدد طبيعة العدو وحقيقته كما يحدد طبيعة المعركة وحقيقتها . ولا بد ان تهتاج العنصرية اليهودية لدن فضحها فتكيل التهم جزافا كما فعلت عندما اتهمت غومولكا الشيوعي « بالفاشية » والعنصرية » .

الحل الانساني العادل للمسألة اليهودية الشاذة في العالم

يتبين من كل ما تقدم ان المسالة اليهودية هي ظاهرة شذوذ عنصري ـ تيوقراطي مارسه اليهود في المجتمعات كلها على اختلاف انظمتها وقومياتها وعقائدها . ان الحل الانساني العادل الذي نقترحه لهذه الظاهرة الشاذة المنسجم مع خير الاسرة البشرية ودون اي اضطهاد او ظلم يكون بتخيير اليهود في كل المجتمعات بين الانصهار الكامل في تلك المجتمعات على اساس

المواطنة غير المجزأة الولاء والتخلي كليا عن فكرة « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين ــ وهذا يستدعي اعادة نظر كلية في تراثهم ومفاهيمهم وهو امر مستبعد في ضوء تجارب تاريخهم ــ العنصري التيوقراطي وبالتالي الصهيونية العالمية التي تعبر عن هذا التراث في العصر الحديث ، وهو حال الاكثرية الساحقة ــ ان لم نقل ــ كل يهود العالم ، فلا بد عندها من ايجاد مكان في العالم غير فلسطين لا يصار الى اغتصابه وتشريد سكانه كما جرى في ارضنا بل تقدمه احدى الدول الواسعة المساحات الغنية الموارد ، المتقدمة ، والعطوفة على اليهود ، بملء رضاها مثل كندا والولايات المتحدة او غيرهما ، حيث يجتمع اليهود ويقيمون متحدا خاصا بهم فيريحون المجتمعات الاخرى من أخطبوط مؤامراتهم ويتخلون عن دعواهم في فلسطين ويعيشون بسلام .

حل المسالة الفلسطينية هو في دفع الهجرة اليهودية وتحرير فلسطين

هذا هو حلنا للمسألة اليهودية وهو حل انساني عادل مستوحى من خبرات التاريخ وطبيعة المسالة اليهودية اما المسالة الفلسطينية فحلها الاوحد هو في دفع الهجرة اليهودية وتحرير فلسطين . وهذا يستدعي اول ما يستدعي مجابهة العنصرية اليهودية ومطامعها وأخطارها بوعي عقدي في شعبنا ينطلق من تعيين معالم شخصيتنا القومية والحضارية بوضوح ليستقطب الولاء ويمحوره عليها كما انه يعين بوضوح طبيعة العدو وافكاره وايديولوجيته واهدافه ومطامعه تعيينا موضوعيا مسؤولا ليعرف كيف يدرأ الخطر وكيف يخوض الحرب .

لن يستطيع مجابهة العنصرية اليهودية الذين يعانون هم انفسهم من العقدة العنصرية لان مفهومهم للقومية اسقط الملايين من شعبنا من حق المواطنة بسبب اصولهم الدموية المختلفة وحصر المواطنة بالرابطة الاتنية ــ اللغوية فاعتبر « اليهودي السامي » اقرب الى العربي من الكردي الاري متجاهلا روابط الحياة والارض والمصير التي تصهر الذين هم من اصل عربي او اصل كردي او اصل اشوري في امتنا الواحدة على ارضنا الخصيب وأن الهجرة اليهودية عدا مطامعها العدوانية الواضحة ترتكز كذلك على تحجر التراث العنصري اليهودي التيوقراطي وخبرات التاريخ والمجتمعات الاخرى ، وارتباطها عبر الصهيونية بالامبريالية العالمية .

ولن يستطيع كذلك مجابهة العنصرية اليهودية الذين اعترفوا بان عقائدهم الرومنسية لم تكن في مستوى العصر ، فارغة من كل مضمون عقدي وفكري ، ولذلك اضطروا الى استعارة العقائد الاممية والطبقية محاولين ارساء فكرهم عليهما في وقت يعيد أصحاب هذه العقائد الاصليين المنتصرين في ثورات كبرى النظر في عقائدهم تحت ضغط الواقع الاجتماعي والقومي في العالم وتطورات العصر .

ان معركة تحرير فلسطين لم تربح في الماضي تحت راية الرومنسية او العنصرية او الحرب الدينية ، كما انها لا يمكن ان تربح تحت العقائد المستعارة بل تحت راية العقيدة القومية الموحدة شعبنا في مفاهيمه النفسية والاجتماعية والقومية والملتصقة بولائها وجذورها بتراب الوطن ، المستلهمة قدسيته في كفاحها القومي ، المؤكدة اهمية الارض في نشوء الحياة القومية ، المعلمة اجيال امتنا ان كل شبر من ارضنا يفتدى بشرايين دمانا .

معركتنا ضد اسرائيل معركة قومية مصيرية لها ابعادها الاجتماعية

وفي هذه المعركة لا بد كذلك من تعيين طبيعة العدو . ان لاسرائيل طبيعة مزدوجة كل تغاض عنها هو تفريط لا مبرر له . ان اسرائيل قاعدة المصالح الاستعمارية والامبريالية ولكن بقدر ما تتحول الدول الاستعمارية نفسها لقاعدة للمصالح الصهيونية . كل اجتزاء لهذه الحقيقة هو فهم ناقص مشوه لطبيعة العدو وبالتالي لطبيعة المعركة .

ان اعتبار اسرائيل مجرد قاعدة للمصالح الامبريالية دون ادراك الجانب الاخر منها الذي هو سيطرة المصالح الصهيونية في الدول الاستعمارية الكبرى تدعمها المعتقدية اليهودية الدينية العنصرية ، هو اعتبار يفضي بسبب جزئية نظرته الى اعتماد تعليلات متجاهلة لهذه الجوانب تفسر الوجود الصهيوني المعتدي على اساس الربط الميكانيكي بين الامبريالية والحرب الطبقية والتخلي عن المحور القومي والدوران في فلك الاجتهادات المضيعة للجهد القومي العام .

ان معركتنا ضد اسرائيل وضد اليهودية العالمية الكامنة وراءها هي معركة قومية مصيرية لها ابعادها الاجتماعية ، وليست معركة من معارك الحرب الطبقية المجردة اذ لا يمكن ان نقبل وفق المفهوم الطبقي المناداة « باخوة العمال العرب واليهود » في حربهم الطبقية ضد « الراسمالية العربية واليهودية » . ان العمال اليهود الذين حلوا بالاغتصاب محل شعبنا النازح المشرد في الجنوب يمثلون اقبح انواع السطو والعدوان والاستغلال ولا يمكن للرابطة الطبقية الاممية ان تكون شفيع اخاء بينهم وبين ابناء شعبنا المشردين عن ديارهم ومواطنهم .

ان معركة فلسطين هي معركة الوعي القومي الذي يحرك السلاح . ان السلاح الذي تكدس في ساحات المعركة اكد ان العبرة ليست للسلاح بل للانسان الذي يحركه .

ان المهمة الاساسية هي بناء الانسان القادر على تحرير فلسطين وتحقيق السيادة القومية على كل ارضنا وانشاء المجتمع الجديد .

الباب الثاني

المقاومة ومؤامرات التسوية

١٩٦٧ ـ ١٩٧٧



مـدخـل

كانت حمامات الدم للمقاومة الفلسطينية مدخل منعطفــات الحلول الاستسلامية فاذا صح تسمية حمام الدم في عمان بحمام روجرز فقد كان حمام لبنان حمام كيسنجر . أما الان فقد أنذر السادات بسيل الدماء بعد زيارته الاسرائيلية .

وحين أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية بيان وحدتها الوطنية في طرابلس على أساس تأكيد رفضها القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وبدأت المفاوضات المباشرة بين مصر واسرائيل ، وجدت المؤامرة أن هدفها الثابت قد تحقق : « ان منظمة التحرير أقصت نفسها عن أي احتمال للاشتراك في محادثات السلام » هكذا قال كارتر . نلك ان هدف المؤامرة اما أن تنقض منظمة التحرير نفسها وميثاقها وتنخرط بالتسوية وتعترف باسرائيل او تحذف !

وجرى المسعى المصري ــ الاسرائيلي للبحث عن « فلسطينيين معتدلين » أي خونة ، للاشتراك في صفقة بيع فلسطين . وكما يقول كارتر في تصريحه في ١٦ ــ ١٢ ــ ١٩٧٧ « وهذا ليس موقفي بل موقف الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن والزعماء الاخرين » .

وهكذا تتجه المؤامرة الى تنفيذ آخر حلقاتها .

وفي ضوء هذا نستطيع ان نفهم الترابط بين فصلي هذا الباب : « النظام الاردني والمقاومة » الصادر في ١٩٧١ والمقالات حول « حقوق الشعب الفلسطيني والتسوية » ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧ .

في ١٩٧٣ تعرضت المقاومة الفلسطينية لمحاولة تصفية مشابهة في لبنان ، ولكنها استطاعت الصمود أكثر لاختلاف ميزان القوى لمصلحتها عما كان في عمان في ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ . واستطاعت دمشق بدل ان تستخدم قوتها العسكرية كما جرى في الاردن ان تستخدم قوتها الاقتصادية فيؤدي اغلاق الحدود الى تراجع النظام اللبناني عن مخططه ، خاصة بعد فشله العسكري .

وفي ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ كان ميلاد البندقية الوطنية اللبنانية الى جانب المقاومة هو الحليف الذي افتقدته في الاردن .

والسؤال الذي يطالعنا هنا لو أن شعبنا الفلسطيني كان مسلحا ومنظما في ١٩٦٧ في الضفة الغربية هل كان العدو اجتاح الضفة بهذه السهولة ؟ ان معركة الكرامة لاحقا أثبتت أهمية المقاومة الشعبية المسلحة الفاصلة وشكلت منعطفا . لكن النظام الذي قمع المقاومة بعد معركة الكرامة هو الذي مارس القمع ضد شعب الضفة فجرده من سلاحه حتى أصبح هو والارض التي أحب مكشوفين أمام العدو .

لو كانت الضفة الغربية مسلحة منظمة في ١٩٦٧ لكانت أنهكت العدو لان جيشه قد يتفوق على هذا الجيش أو ذاك بكثافة النيران وبالطيران ، كما فعل ازاء الجيش الاردني في ١٩٦٧ ولكنه لا يستطيع أن ينجو من حرب الاستنزاف التي تشنها فرق المقاومة المنظمة خلف خطوطه أو من مقاومة كل قرية تعرقل تقدمه بالحرب الشعبية والارض المحروقة .

لقد ربط العدو بين أمنه والمستوطنات التي أقامها في الارض المحتلة . فهي مخافره الامامية التي تؤخر زحف الجيوش المعادية . ولكن العدو كان دوما في حالة هجوم علينا . ومع ذلك هو يبني مستوطنات مقاتلة تحسبا لساعة هجومنا بينما نحن في حالة الدفاع ولا نحول قرانا الى قرى محصنة يقاتل فيها الشعب ضد العدو . هذه هي المفارقة التي تدعو الى العجب .

لقد طالبنا باستمرار طوال السنوات الماضية بأن يتحول الجنوب اللبناني لا سيما الشريط الحدودي وعمقه المباشر الى قرى محصنة ، الى مزارع شعبية تعاونية مسلحة ، الى كيبوتزات مضادة للكيبوتزات الاسرائيلية في الارض المحتلة . ولكننا كنا على يقين بأن النظام الاقطاعي الطائفي الرأسمالي أعجز عن تحقيق هذه الامنية بل انه نقيضها لانه متى رفع الاستغلال عن الشعب وأصبح الشعب مقاتلا يسقط مقومان من مقومات هذا النظام : ١ ـ الاستغلال و ٢ ـ القمع .

وكانت النتيجة انه على أرض الجنوب شق الشعب بقيادة أحزابه التقدمية وقواه الوطنية الطريق الى المقاومة الشعبية المنظمة للعدو الاسرائيلي فقامت القوات الوطنية اللبنانية الى جانب قوات المقاومة الفلسطينية في عملية التصدي الشعبي المسلح للعدو الاسرائيلي وعملائه .

نحن نرفض النظرية العدمية التي تقول باستبدال حرب الجيوش بحرب الشعب لاننا ندرك أهمية الجيوش وتعزيزها وندرك انها عامل الحسم الفاصل . ولكن من ناحية ثانية لا يمكن أن نواجه عدوا حول نفسه شعبا وجيشا الى ثكنة بجيش يقاتل وشعب يتفرج . أن دعم حرب الجيش بالمساندة الشعبية المسلحة المنظمة أمر مهم وفاصل في التصدي للعدو .

وليس أعظم من قيام الخندق القومي في وجه عدو راهن على تقسيمنا وتجزئتنا . ليس أعظم من أن يستشهد اللبنانيون والفلسطينيون في خندق واحد الا وقوف كل أبناء الامة معا . فذاك تقويض لحدود التجزئة وبناء الجيش القوي الذي يحرر فلسطين .

لقد كان تقديرنا لعملية الخالصة في بداية تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح في الارض المحتلة في ١٩٧٤ انها ضمت فلسطينيا وشاميا وعراقيا وأردنيا أن تكون النواة لتحرك شعبنا كله الى الارض المحتلة تحت رايات التحرير .

الفصـــل الرابـــع
المقاومــة والنظــام الاردنـــي
١٩٧٠ ـ ١٩٧١ :
حتى لا تتكـرر مأسـاة الأردن (١)
ست حقائــق داميــة من عمـــان
القســـم الاول :
الحــل السلمــي والتناقــض الكبيــر

تنعقد مجدداً بوادر غيمة سوداء في سماء الاردن . وقد أكد ذلك تصريح السيد ياسر عرفات لصحيفة « الاخبار » القاهرية في أعقاب تشكيل حكومة وصفي التل ، اذ قال « ان الموقف في الاردن لا يزال مشحونا بالتوتر والقلق ، والاستفزازات من جانب السلطات الاردنية لا تنقطع ضد الفدائيين » واتهم وصفي التل بأنه « المسؤول الاساسي عن مذابح شهر أيلول تخطيطا وتنفيذا » . (٦ ـ ١١ ـ ١٩٧٠) .

وفي تصريح للسيد وصفي التل ادلى به لمجلة « الحوادث » البيروتية حـاول دفع هذه التهمة بقوله « انا لم اشترك في المجزرة » ولكنه برر حدوثها اذ قال : « ان حوادث أيلول لم تكن سببا ، بل كانت نتيجة للعلاقات غير الواضحة وغير الصريحة بين الحكم وبين الفلسطينيين » واتهم « زعماء المقاومة » بانهم « يخافون القواعد » واتهم القواعد بانها « جاهلة وخاضعة للاعلام وللعقلية الغوغائية » (« الحوادث » في ٦ ـ ١١ ـ ١٩٧٠) .

الا يقرأ المرء بين السطور أن السيد التل يجد للمجزرة المبررات ؟

من استعراض التصريحين يظهر بوضوح جو عدم الثقة بين المقاومة والحكم الاردني الجديد ، مما ينذر بعواقب خطيرة يأمل كل المخلصين تجنبها .

ولكن كيف يصار الى تجنب مجزرة جديدة ؟ بتسويات وانصاف حلول أم بوضوح في الخطة والهدف والرؤية ؟

ان سياسة بوس اللحى والمصالحات العشائرية لا تجدي . ان وضوح المقاصد هو مفتاح كل حل جذري سليم .

وهذا الوضوح قد أكدته ست حقائق دامية هي العبر والنتائج من احداث عمان في ايلول الماضي . فهل توقفت عندها الحكومة الاردنية الجديدة قبل ان تطلق شعارات كقول السيد التل « سأنفذ اتفاق القاهرة حرفيا : ومن يخالف من الطرفين (المقاومة او الجيش) سأقطع رأسه » ؟

---

(١) نشرت هذه الدراسة في كتيب باسم احسان مطر عام ١٩٧١ .

الحقيقــة الاولــى :

رفـض الحـل السلمـي :

جاءت احداث الاردن بدوي مأساوي تؤكد وجود ارادة غير ارادة الأنظمة في تقرير مصير فلسطين ، وتسقط عمليا الحل السلمي وتسوياته المضيعة للحق القومي ، مؤكدة بألوف الضحايا والشهداء ، ان ارادة الشعب ، الشعب الفلسطيني وكل شعبنا في مدى الوطن الرافضة للحلول الاستسلامية ، هي في ميزان القوى ، القوة الفصل التي تقرر المصير ، ومؤكدة كنلك سقوط حق ألانظمة بالوصاية على الشعب في تقرير مصير الارض ، حتى ولو توسلت القوة القمعية .

ان خطيئة الحكم الاردني الاولى الاساسية هي تجاهله لهذه الارادة الشعبية واعتماده على القوة المجردة ، على ولاء العسكر والمرتزقة لفرض حل يتناول مصير الشعب وترفضه أكثريته الساحقة .

لقد استظل الحكم الاردني مظلة قبول الحل السلمي من القاهرة وما لها من رصيد على الصعيد العربي ، متوهما أن نلك يسول له المضي في مخطط الحل السلمي ضد ارادة الشعب في الساح الاردنية ـ الفلسطينية ، متجاهلا ان القبول ـ المناورة من القاهرة للحل السلمي لا يعرضها للتناقض الخطير الذي يتعرض له حكم في مدى فلسطين الطبيعي والجغرافي ، يقبل بالحل السلمي ويشكل الفلسطينيون أكثرية مواطني دولته ، فضلا عن رفض باقي شعبنا له .

ان مظلة القبول بالحل السلمي القاهرية لم تستطع انقاذ الحكم الاردني من الوقوع في التناقض الكبير . وهي نفسها لم تبق تظلله وتقيه لهب الغضبة الشعبية عندما انتج هذا التناقض المجزرة الدامية ، فسقطت كل الذرائع والمبررات ، وعادت القاهرة الى التجاوب مع تراثها السابق في دعم حركات التحرر الوطني ، وكانت برقية الرئيس عبد الناصر الاتهامية ، فاذا الحكم الاردني يجد نفسه عاريا امام غضبة الشعب وغضبة العالم العربي كله .

لقد اعتبر النظام الاردني ان له مظلة كنلك من الملوك والرؤساء العرب الذين يشكلون ، ما يصفه بعض كتابنا « بالنظام العربي » المتماسك في مصالحه وتناقضاته . وقد كانت لهذا « النظام العربي » سابقاته في اجهاض العمل الثوري لا سيما الفلسطيني ، منذ نداء الملوك والرؤساء الذي أجهض ثورة ١٩٣٦ في بداية الحرب بحجة عدم طعن « الحليفة » بريطانيا وهي تقاتل دول المحور ، كانما نحن مسؤولون عن أمن المستعمر الذي مكن اليهود من أرضنا !

ثم قام هذا « النظام العربي » ممثلا بدول الجامعة العربية ومؤسساتها بعقد هدنة ١٩٤٨ فمارس وصايته مجددا على الشعب الفلسطيني ، وشعبنا كله . وأخيرا كانت هزيمة حزيران خاتمة المطاف وقد سبقتها وتلتها مؤتمرات القمة الشهيرة .

ولكن هذه المظلة لم تستطع المضي مع النظام الاردني في قبول نتائج المجزرة . ووقف الرئيس عبد الناصر الى جانب المقاومة وختم حياته بالعمل على انقاذها من المجزرة . وأكدت كل من ليبيا والسودان انها سند حقيقي للثورة الفلسطينية سواء بالمواقف أو بوقف المدد المالي عن الحكم المعتدي .

واستظل الحكم الاردني مظلة اخرى ، أكثر شفافية ، هي المظلة الدولية التي باتت هي نفسها ، في شبكة الاحداث والنتائج منذ حزيران ١٩٦٧ ، محرقة لا مظلة ، وسيف نقمة لا حبل نجاة .

ان تصريح الدوائر الاميركية عن استعدادها لمد الحكم الاردني بالسلاح والذخيرة ، بعد مجزرة الاردن تكشف عن هول الهوة التي تفصل اميركا عن العرب والتي من شأنها الانعكاس على أي نظام يتعاون معها . فالسلاح الذي حجبه الاستعماريون عن الاردن وهو في خط النار ضد اليهود عرضوه عليه بعد الاصطدام بالمقاومة والفلسطينيين .

ان البادرة الاميركية وقبول بعض الانظمة العربية بها ، قد دفنت في عمان والزرقاء واربد والرمثا ، وسط أكوام الانقاض وركام الجثث والدمار .

ان الارادة الشعبية الثورية ، مجسدة بالمقاومة الفلسطينية البطلة ، وتعاطف أكثرية شعبنا وقواه الوطنية والثورية معها ، قد كتبت الرفض بالدم ، وكتب النظام القبول بالقمع والحديد والنار !

ان بعض قابلي الحل السلمي قد أرادوه ضربة تكتيك بارعة تؤدي الى ارباك دولة العدو واحداث الانقسامات والتناقضات فيها . ولكن الذي حدث في عمان أن قبول الحل السلمي والسير بمخططه المناقض لخط الثورة والتحرير ، هذه كانت نتائجه : تناقضا بلغ حد الحرب الاهلية والمجزرة والابادة الجماعية في أرضنا ، ووسط شعبنا ، وبعشرات الالوف من أبنائنا واخوتنا .

ان اي حل لمسألة فلسطين ، كما أكدت أحداث الاردن الدامية ، لا تكون فيه المقاومة الفلسطينية مدعومة بالقوى الوطنية والثورية من شعبنا ، هي صاحبة الرأي الاول فيه ، هو حل فاشل لا تفرضه الوصايات التي سقطت ، ولا القمع الذي لا يجدي . ان الانظمة التي تجاهلت في مؤتمراتها السابقة وهي تبحث عن الحل السلمي ، وجود الثورة ، اضطرت الى مواجهة الثورة في مؤتمر قمة عقد للبحث في « حل سلمي » بين « النظام العربي » والمقاومة في محاولة رأب الصدع القديم . وتلكم هي المفارقة .

في نور هذا كله كيف نفهم تصريحات السيد وصفي التل الاخيرة حول « الحل السلمي » . يقول التل : « أريد أن تفهم انني كوصفي التل لا اؤمن بأية تسوية سلمية مع الصهيونية » هذا ما قاله « للحوادث » في ٦ ــ ١١ ــ ١٩٧٠ . ولكنه في مؤتمره الصحفي الذي عقده في عمان في ٧ ــ ١١ ــ ١٩٧٠ أكد « ان الحكومة الاردنية ما زالت مرتبطة بالمبادرة الاميركية لتسوية أزمة الشرق الاوسط حسب قرار مجلس الامن » . واستباقا لاي قول بأن ثمة تناقضا بين اقواله السابقة واللاحقة اضاف : « ان قناعاتي لا تزال كما هي ، لكننا كدولة عندنا تحرك سياسي ، مع الشقيقة مصر متعلق بنتائج حرب حزيران وليس بصلب القضية » .

والاسئلة التي توجه الى السيد التل كثيرة في هذا الصدد :

١ ــ كيف يقبل رئيس حكومة لا يؤمن شخصيا بالحل السلمي ان يرأس حكما قابلا بهذا الحل ؟ وفي هذه المرحلة بالذات ؟

٢ ــ كيف يوفق بين تحرك سياسي متعلق بنتائج حرب حزيران وبين عدم مس صلب القضية في وقت يبدو واضحا من مشروع روجرز وقرار مجلس الامن في تشرين ١٩٦٧ ، ان نتائج حزيران مرتبط حلها أشد الارتباط بالقرارات الدولية المشار اليها بحلول تمس صلب القضية . فالاعتراف « باستقلال كل بلد » في المنطقة « بما فيها اسرائيل » و « سلامته الاقليمية » وتصفية كل مطالبة بالتحرير وتصفية المسألة الفلسطينية على صعيد « حل مشكلة اللاجئين بالتعويض أو العودة بشروط » . كل هذه شؤون تمس صلب القضية . وبالامكان القول أن حل نتائج حزيران لا يكون وفق الحلول الدولية المطروحة الا على حساب القضية من الأساس ! وهذا أدنى ما تقبل به اسرائيل !

٣ ــ يقول السيد وصفي التل انه لا يؤمن شخصيا بالحل السلمي وانه يؤمن بتحرير فلسطين .

ويقول : « تحرير فلسطين يستوجب خطة استراتيجية طويلة الامد . ومتى تم الاتفاق المبدئي بين الحكومة الاردنية وبين المقاومة على خطة تحرير فلسطين فكل ما عدا ذلك يصبح ثانويا ومن باب الشكليات (« الحوادث » ٦ ــ ١١ ــ ١٩٧٠) .

هذا البديل عن الحل السلمي لماذا لا يطرحه رئيس الحكومة الاردنية رسمياً بدل أن يطرحه للاستهلاك الاعلامي والصحفي ويلتزم بعكسه رسمياً : بمقترحات روجرز !

التحدي الكبير أن يقرن السيد التل القول بالعمل فيطرح « خطة استراتيجية طويلة الامد لتحرير فلسطين » يصار على اساسها الحوار مع المقاومة ، أما أن يطرح « أمر الاستراتيجية الطويلة الامد » من حكم قابل بالحل السلمي عامل على اجهاض الثورة ، فتناقض ذاتي كبير . ولا يجدي طرحه على هذا النحو الاعتراض على العمل الفدائي بحالته الراهنة طالما المعترض يفتقر الى العمل لتصعيده الى حرب تحرير قومية . وهذا تماما ما يكمله التصريح (« للحوادث ») اذ يقول : « ورأيي الصريح كعسكري سابق وكشبه فدائي شاركت في حرب ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ، أن عمليات عبور نهر الاردن واطلاق « كم قذيفة وكم كاتيوشا » الا تؤدي الى التحرير وتساوي صفرا على الصعيد العسكري » .

ان العمل الفدائي في حالته الراهنة لا يؤدي الى التحرير ولكنه يؤدي الى استمرار جذوة الثورة ورفض الامر المفعول والهزيمة ، وهو خميرة صالحة لتطويره الى حرب التحرير . والمطروح هو تصعيده لا اجهاضه ، تعزيزه لا انهاكه ، واطلاقه لا قمعه .

هنا نصل الى النقطة التالية : دور الجيوش والمقاومة في حرب التحرير .

القسم الثاني : الكيانية المناقضة لحرب التحرير

الحقيقة الثانية

دور الجيوش والمقاومة في حرب التحرير

اننا نؤمن بأن حرب التحرير القومية لا يمكن الا ان تلعب فيها الجيوش دورا اساسيا شرط ان تنسجم مع استراتيجية حرب التحرير بدل ان تتناقض معها .

وان الجيوش التي تقبل بحلول التعايش مع العدو لا يمكن ان تكون مرشحة لـدور قيادي في حرب التحرير .

ان النضال ليس ضد الجيوش ولا يجوز ان يكون كذلك بل هو ضد الانظمة التي تحول الجيوش من استراتيجية التلاحم مع المقاومة في حرب التحرير والتكامل معها ، الـى التناقض معها فتصبح اداة لسحقها بدل ان تكون درعا لعضدها .

ان ما حدث في الاردن في ايلول لم يكن ولا يجوز ان يكون نضالا ضد الجيش الاردني بل ضد النظام الذي طعن الثورة .

فللجيوش اذن دور خطير في حرب التحرير ولكن لا يمكن ان ينطلق اداء هذا الدور من مواقع الانظمة الملتزمة باستراتيجية مناقضة لحرب التحرير ، كيانية ، تقدم مصلحة الكيان والنظام على مصلحة الوطن والشعب والقضية .

ان الجيش الفيتنامي الشمالي ادى دورا تاريخيا وخطيرا في انجاح الثورة في الجنوب . ولكنه لم يؤد ذلك الدور الا في ظل قيادة ثورية واعية لابعاد حرب التحرير ، ومحققة للانسجام التام بين الجيش والمقاومة ، ليس على اساس التنسيق الكياني الذي يأخذ مصالح الكيان والنظام بعين اعتبار تتقدم في الميزان على مصالح الوطن وحرب التحرير ، بل على اساس استراتيجية حرب التحرير الثورية ومتطلباتها القومية الشاملة .

ان المطروح هو تحويل دور الجيوش من حامية للانظمة المتخلفة عن تحديات المصير ، الى حامية للثورة وحرب التحرير .

ان التلاحم بين المقاومة والجيوش لا يكون باتفاقات تعين السلبيات ، اي حيث لا يجوز ان تفعل المقاومة كذا ، ولا يجوز للجيش ان يفعل كذا ، وهذه هي الاتفاقات التي عقدت حتى الان بين المقاومة والكيانات القائمة ، ولا يحقق التلاحم . تصريح رئيس وزراء الاردن « سأنفذ اتفاق القاهرة حرفيا . ومن يخالف من الطرفين (المقاومة او الجيش) سأقطع رأسه » .

جو التهادن الداخلي هو جو خصام مشحون مؤقت ومتوقف على شرارة فيندلع لاهبا مدمرا .

التلاحم لا يتحقق في السلبيات . التلاحم يتحقق في الايجابيات . في ضوء استراتيجية حرب تحرير تتكامل فيها الادوار بدل ان تتناقض . وهذه الاستراتيجية لا يحققها نظام كياني ، عزل نفسه بمصالح جزئية عن قضية الوطن ككل . اعادة النظر يجب ان تبدأ من هذه الزاوية .

القنابل التي فجرتها المقاومة في قلب تل ابيب لن تحقق التحرير ولكنها تبقي جذوة الرفض في وجدان الشعب وتعلن للعالم في وقت تتهافت الانظمة على الحلول ـ التسوية ان في شعبنا ارادة رافضة الهزيمة والعار . كيف نحول هذه الطاقة الى فعالية في حرب التحرير ؟ هذا السؤال يجيب عنه نظام قومي يرفض الانحصار بالكيانية ، وثوري يرفض الاستسلام للامر الراهن . في أيدي الانظمة الكيانية القائمة تتحول المقاومة الى اداة ضغط على العدو من اجل القبول بالحل السلمي لا ارادة تحرير ولا طليعة حرب نظامية في سبيل التحرير .

فبين وقفة « الكرامة » في ١٩٦٨ ومجزرة عمان في ١٩٧٠ تقوم هوة فاصلة سحيقة ، كل معناها ومغزاها بعيد . كان لا بد ان ينقلب الى صدام استراتيجي معها عندما لاحت بوادر الحل

السلمي وبدأ التناقض الكبير . ان الطريق طويل وبعيد بين الموقفين وهو طريق استبدال الهدف القومي البعيد بالسلامة الكيانية القريبة التي يؤمنها الحل السلمي .

هنا نصل الى الحقيقة الثالثة من الحقائق الست موضوع هذه الدراسة : الكيانية وتناقضاتها كما تجلت في احداث ايلول الماضي . وهذه كيانية على نوعين ، وان كانت في الاخير من جنس واحد : كيانية ضمن الكيان الاردني وكيانية في علاقات الاردن بالكيانات المحيطة .

الحقيقة الثالثة :

كيانية ضمن الكيان الاردني

ان المأساة الكبرى هي ان يتظاهر سكان القدس المحتلة ، ضد نظام في بلادنا يذبح اهلهم، بعد ان كانوا يتظاهرون ضد الغزاة الاسرائيليين . يا لشماتة العدو بنا . ان يكون قمعه لشعبنا اخف وطأة ، من « نظام وطني » ! ويا لهول ان يصبح عندنا « لاجئون » باضطهاد الانظمة بعد ان كان « اللاجئون » من مشردي العدوان !

وتسأل « الحوادث » وصفي التل : « الا تظن ان الفلسطينيين صاروا يفضلون العيش في ظل الاحتلال الاسرائيلي عن العيش في ظل حكم الاردن بعد حوادث ايلول الفائت ؟ »

ويجيب التل : « ان حوادث ايلول لم تكن سببا ، بل كانت نتيجة للعلاقات غير الواضحة وغير الصريحة بين الحكم وبين الفلسطينيين . »

حوادث ايلول كانت نتيجة دون ريب ، ولكنها بحد ذاتها كانت سببا في زيادة النفور عبر عنه في التظاهر في قلب الارض المحتلة ضد النظام الذي ذبح اهل فلسطين . وفي هذا بحد ذاته ظاهرة كافية الدلالة . اما السبب الا بعد فيقول وصفي التل انه في « العلاقات غير الواضحة وغير الصريحة بين الحكم وبين الفلسطينيين .

فلنراجع جوانب عدم الوضوح وانعدام الصراحة في هذه العلاقات . الفلسطينيون الذين اصبحوا رعايا المملكة الاردنية لم يتنازلوا عن استعادة فلسطين . بينما الحكم الاردني قبل بالحل السلمي الذي يعيد جزءا من فلسطين ويتنازل عن باقيها لاسرائيل التي يفترض ذلك الحل احترام « استقلالها الاقليمي » و « حدودها الآمنة » . هذا هو مصدر التناقض الاساسي .

الفلسطينيون بقوا غرباء عن الكيان الاردني الذي قبل بالحل السلمي . والنظام الاردني لم يعتبر الفلسطينيين مواطنين حقيقيين .

لقد بقيت الكيانية ضمن الكيان الاردني نفسه تشطر المواطنين الى اردني وفلسطيني يعترف وصفي التل « قد يكون نوع من الهجرة الفلسطينية الى الاراضي المحتلة » ، ولكنه لا يحلل اسبابها الموضوعية الداخلية في محاولة اعادة تقييم ونقد ذاتي جريئة مفروض ان تكون هي المنطلق ، بل يكتفي بالاشارة الى المخطط الاجنبي المستفيد من هذه النتائج فيقول « وانا اعرف ان هناك مخططا اميركيا ـ اسرائيليا لانشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية » .

« هذه المؤامرة اميركية وسأعمل جهدي للمحافظة على الاردن بضفتيه الشرقية والغربية . لان شرق الاردن بدون الضفة الغربية لا يشكل دولة ، كما ان قيام دويلة فلسطينية في الضفة الغربية سيكون ضربا من الجنون لان اسرائيل ستسيطر عليها جغرافيا وعسكريا واقتصاديا ونفسيا » .

اذا كان صحيحا ان ثمة « مخططا اميركيا اسرائيليا لاقامة دويلة فلسطينية » عميلة خاضعة للنفوذ الصهيوني . ولكن هل تصرف الحكم الاردني في ايلول وقبل ايلول ساعد على احباط هذا المخطط ام على تصعيد خطوات تنفيذه ؟ هذا هو السؤال !

وهو سؤال يضع تصرفات الحكم الاردني كلها على المحك . فباسم الكيانية الضيقة ارتفع صوت التبريرات بعد مجازر أيلول لكل ما ارتكب « الغرباء » يخربون المملكة . هذا كان الشعار الابرز . ومن هم هؤلاء الغرباء ؟ هم الشعب الذي ضمت ضفته الى المملكة في اعقاب نكبة ١٩٤٨ ، واعتبر مواطنوه رعايا فيها . وباتوا يشكلون اكثريتها . مع ذلك فالنظام لم يأخذ بهذا التحول الذي طرأ على الكيان الاردني بعد ضم الضفة الغربية ، فلم يتحول في استراتيجيته او سياسته فلسطينيا ، أي باتجاه حرب التحرير ، بل اراد اخضاع الاكثرية الفلسطينية المتجهة نحو حرب التحرير صوب حدوده الكيانية ليحبسها في نطاقها . وأراد ان يجعل نفسه بديلا عنها ، متكلما باسمها في قبول الحل السلمي :

« ان حكومتي وحدها هي التي تتكلم باسم الفلسطينيين . ان عدد المتطرفين (اي رافضي الحل السلمي) سيقل تدريجيا كلما اقتربنا من الحل . وسنعمل ضد جميع الذين سيعرضون وحدة امتنا او وجودها للخطر » . « أما أن نتمكن من تحقيق سلام دائم وأما ان نغرق كلنا في كارثة ... ان السؤال الرئيسي هو معرفة ما اذا كانت اسرائيل تريد السلام حقا » (تصريحات الملك حسين للومند في ٨ ايلول ١٩٧٠) .

ولكن ما هي المملكة الاردنية الهاشمية ؟ وصفي التل يقول صراحة « ان شرقي الاردن بدون الضفة الغربية لا يشكل دولة » . فلماذا أقام أهل النظام والكيانية هذا التناقض بين أردني وفلسطيني ؟

وهل الاردن كيان طبيعي وهو الذي قامت موازنته طوال اربعين عاما على المساعدات الاجنبية ، لتقوم بعد حزيران على المساعدات العربية ؟

اليس هذا دليلا على أن الاردن جزء من وطن لا وطنا قائما بذاته ؟

ماذا قال المؤتمر السوري الكبير المنعقد في ٨ آذار ١٩٢٠ في دمشق ، في وجه ارادة الاستعمار الفرنسي ؟ لقد دعا فلسطين والاردن ، بسورية الجنوبية ، فأين ما هو حاصل اليوم من تحريض الأردنيين على الفلسطينيين ، والعشائر على سكان المدن من هذه الدعوة القومية ؟ الكيانية تنسى جذور الشعب والأرض ، وتقيم من الكيان بديلا عن الوطن ، لأنها مورد رزق واستمرار لأهل النظام المستفيدين منه !

ان لزوم الكيانات عدم التدخل بعضها في شؤون البعض الآخر المحلية والداخلية ، أمر صحيح . ولكن متى كان المصير القومي مطروحا على المحك . فلا يجوز ان تتحول الكيانية الى حبس للطاقة القومية . لا مواجهة العدو يجوز ان تبقى في النطاق الكياني ، ولا الصمت وغسل اليدين من دم المقاومة اذا استهدفت للتصفية ، يجوز ان يجد في الكيانية مبررا له وسندا .

ان بيلاطس البنطي ليس أفضل كثيرا من هرودس ، فالمتهرب من انقاذ الصديق وغاسل يديه من دمه ، لا يبعد كثيرا عن هادر دمه .

ان بادرة دمشق في التدخل لانقاذ المقاومة في ايلول ، بادرة في الخط السليم . الا انها على خطورتها واهميتها ، جاءت متأخرة وناقصة ، لانها افتقرت الى منطلق دائم وواضح ومبدئي

ترتكز عليه المواقف الثورية والعلاقات القومية ، يقيم استراتيجية ثورية شاملة لاسقاط الحل السلمي . والمضي في حرب التحرير وتصعيدها الى مستوى حرب التحرير القومية .

من هنا انه حتى تصبح هذه البادرة فاتحة خط ثوري وقومي جديد يستدعي ذلك قلبا لكل الاستراتيجيات السابقة التي التبست في المواقف والاحداث بالكيانية وتناقضات الانظمة . لتحل محلها سياسة قومية تستهدف الغايات الكبرى لا المماحكات الجزئية .

ان الحل الذي تم في القاهرة وحقن الدماء عاد « فعرب » المسألة الفلسطينية ، بعد ان كانت المقاومة قد رفضت وصايات الانظمة « والتعريب » . كل ذلك لان الفراغ القومي والثوري في مستوى الحكم في محيط فلسطين الطبيعي لم يستطع ان يحل المشكلة . وفي غياب استراتيجية ثورية وقومية بديل عن وصايات الجامعة ومؤتمرات القمة لا بد من العودة الى الجامعة ومؤتمراتها لحسم الخلافات . تلكم هي مأساة فراغ الحكم والاستراتيجية في دول بيئة فلسطين الطبيعية . فلقد ظهر واضحا وجليا ان بغداد الرافضة للحل السلمي لم تستطع ان تترجم رفضها عمليا في اي اتجاه منسق مع المقاومة . كما ان دمشق التي نجدت المقاومة عمليا لم يكن لها في الحل الذي تم في القاهرة أي رأي .

ان الكيانية مسؤولة عن كل هذا ، واذا لم تخرج كياناتنا عن تناقضاتها وانحصارها الكياني ، فلا بد أن تحل الوصاية العربية محلها بايجاد الحلول . وعلى هذه الكيانات اما أن تبادر الى اعتماد الخط القومي الثوري باستراتيجية ثورية شاملة ، ومرحلية ، وذات وضوح في الهدف والاسلوب ، أو أن تقبل بالتحكيم والوصاية العربيتين . اما المزايدات مع الدوران في الكيانية فكارثة قومية كبرى .

الكيانية على صعيد البيئة المحيطة بفلسطين

والكيانية مصيبة حلت بشعبنا ليس داخل الكيان الاردني فحسب بل على مدى البيئة الطبيعية التي تقع فلسطين فيها . فمنذ ١٩٢٠ ، منذ ميسلون يوم طوى الاستعمار بجيشه اللجب ودروعه وقمعه ، أمل الوحدة في الصدور انحسرت الوحدوية في شعبنا الى شعار براق دون انجاز عملي يلاشي اثار سيكس ـ بيكو وتخوم التجزئة . وبينما تتحقق الوحدوية في خطوات عملية تراعي الواقع الجغرافي والاستراتيجي وتكامله في وادي النيل ، ويكون ميثاق طرابلس نواة هذا الاتجاه السليم ، تنهش الكيانية وجودنا على الجبهة الشرقية ، وتحبس طاقاتنا في دوامتها الرهيبة. فالكيانية وتناقضاتها هي التي اجهضت الجبهة الشرقية وتآمرت على المقاومة الفلسطينية تارة مباشرة بمحاولات التصفية التي كانت آخرها في الاردن ، وطورا مداورة بالصمت عن محاولات تصفياتها بشتى الذرائع الكيانية كما فعلته بعض الحكومات ابان محنة المقاومة في ايلول .

والمقاومة الفلسطينية البطلة رغم ما شكلت من طلائع فداء بطولي الا انها لم تستشرف ابعاد حرب التحرير القومية من زاوية ارتباط المعركة بمدى البيئة ، وبشعبنا كله ، الاحتياطي البشري الذي لا بد من تثويره ليخوض حرب التحرير والا وصلت المقاومة الى الطريق المسدود .

وان المقاومة التي وقعت في شرك التنسيق الكياني على اساس تعيين السلبيات مدعوة الى ان تتدارس مع القوى الثورية والوحدوية مخططا لحرب التحرير ينطلق من تحويل الجبهة الشرقية ، الى جبهة حرب التحرير فيقوم التكامل القومي في البيئة بدل التنسيق الكياني ، وتحل ايجابيات المعركة بدل سلبيات عدم خوضها ، ويطرح موضوع التلاحم بين القوى النظامية

والثورة بدل التعايش والتهادن السلبيين وتصبح للمقاومة والقوى الثورية المتعاطفة معها استراتيجية على مدى البيئة المحيطة بفلسطين ، فتمتد قوى الثورة الى عمق المجتمع وبعده الجغرافي الطبيعي كله ، بدل ان تنحصر على حدود الكيانات والتجزئة .

وان اخطر ما يواجه المقاومة انها لم تتعاطف مع قوى ثورية مبنية من الاساس على قواعد في التفكير والايمان مرتبطة بحرب التحرير . فهي قاتلت معتمدة على مد جماهيري لم تلبث ان امتصت بعض الاحداث فوراته ، وتقلصت موجات العضد في ضوء الظروف والحالات .

فبدون قاعدة شعبية ثورية على مدى البيئة ، مؤمنة بحرب التحرير ، رافضة الانحباس في حدود الكيانية يكون مصير الثورة قاتما ، محفوفا بالاخطار وامكانات التصفية .

لقد لمست الثورة الفلسطينية أن القاعدة الشعبية التي حالفتها في لبنان لم تكن بها، بل وجدتها تتقلص وتضمر بعد بادرة روجرز . وحسابات المقاومة ان قاعدة اوسع من الاردنيين تتجاوب معها لم تكن دقيقة ولا حتى صحيحة كما برهنت احداث أيلول الماضي .

والحكم العراقي الذي وضع جيشه بتصرف المقاومة قبل ايام من المجــزرة لم يتمكن من القيام بالتزاماته .

ودمشق التي فعلت عكس ما فعلته بغداد ، ورفضت الانحصار بالكيانية الضيقة سواء بسماحها بدخول جيش التحرير الفلسطيني من أرضها الى الاردن ، او بتدخلها المباشر ، واجهت نتيجة هذا التدخل ، أزمة عنيفة في اعقاب ذلك .

القســم الثالــث :

حــول مضمون حــرب التحرير

الحقيقة الرابعــة :

المقاومة بين كفــاح العــدو والاصطدام بالانظمة :

مــن المسؤول ؟

« القواعد جاهلة وخاضعة للاعلام والعقلية الغوغائية » بهذا تحدث وصفي التل عن المقاومة الفلسطينية . وانتقد « السياســة النفاقية التهريجية التي يسيرون عليها مع السلطات الاردنية » وأضاف أن غالبية زعماء المقاومة من رأيي . فمن هي هذه الاقلية التي يستهدفها الاستاذ التل في حديثه ؟

يقول الاستاذ التل استطرادا : « مهمة الفدائيين الفلسطينيين هي تحرير فلسطين وليس حكم عمان » . هذا تماما ما كانت تقول به (فتح) حتى أحرجت فأخرجت ، فكان لا بد لها ان تكون في طليعة الصدام مع النظام في احداث ايلول وكان ياسر عرفات قائد الثورة الفلسطينية التي اصطدمت مع النظام .

لماذا تحولت « فتح » عن شعارها بتجنب الاصطدام مع الانظمة وبأن كل البنادق مصوبة الى العدو ، فقبلت التحدي وخاضت المعركة ضد النظام ؟ من المسؤول ، « فتح » أم النظام ؟

ان استراتيجية « فتح » في تحرير فلسطين لا حكم عمان ، ابطلها النظام الذي اراد تدجين المقاومة مع مقتضيات الحل السلمي فكانت الانتفاضة وكانت المجزرة . هذه حقيقة لا مفر من استيعابها قبل اطلاق الشعارات وتحميل المقاومة المسؤولية .

قبيل احداث أيلول وابانها وبعدها تردد ذكر « المخربين » المندسين في المقاومة : بمعنى بعض الفصائل الماركسية التي لم يهضمها النظام الاردني . ان هذه الحجة تسقط فورا ، بكون المجزرة لم تستهدف فصيلا ولا حتى المقاومة كلها ، بل استهدفت عشرات الوف المواطنين في عملية ابادة جماعية . ان ضرب المقاومة تحت غطاء الصراع مع بعض فصائلها هو مخطط للاستفراد قديم ومعروف ..

ان المعركة لم تكن معركة صراع ايديولوجي بين النظام وبعض فصائل المقاومة بل كانت معركة الحل السلمي والكيانية ضد المقاومة والثورة . من هنا وجدت فتح نفسها ، وهي التي سبقت وصفي التل الى رفع شعار كل البنادق ضد العدو وعدم التدخل في شؤون الانظمة ، مصطدمة بالنظام الذي حاول اخراس الثورة واخماد جذوتها .

النظام الاردني لا يستطيع أن يعزل الفصائل الماركسية على حد قوله ، طالما هو يقف ضد المقاومة اصلا . بل هو يسلم لهذه الفصائل الحجة والذريعة في ان تكون استراتيجيتها هي الاسلم في مصادمة النظام ويضطر « المقاومة الشريفة » على حد وصفه لها ، الى أن تسير هي ايضا في اتجاه الاصطدام معه ، لا مسايرة « للقواعد الجاهلة والخاضعة للاعلام والعقلية الغوغائية » كما يقول أهل النظام ، بل دفاعا عن الثورة وصيانة لشرف المقاومة بالذات .

ان الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية الديمقراطية اللتين تناديان بالماركسية اللينينية دليلا ثوريا للكفاح المسلح ، تشكلان مجموعة من الشباب العقائدي المناضل في الساح الفلسطينية . وان الجواب على ما تطرحان هو تقديم دليل ثوري للكفاح المسلح يكون اشمل واعم وأبعد مدى من الماركسية اللينينية ومنطلق من جذورنا القومية . وطبعا ، وبكل تأكيد ، ليس القبول بالحل السلمي المتعايش مع اسرائيل ، هو هذا الدليل .

ان الصراع الايديولوجي حول مضمون حرب التحرير مفروض ان يجري فوق ارضية اللقاء الاساسي على مطلب حرب التحرير ورفض التسويات المجهضة للحق القومي .

ان النظام ، أي نظام ، لا يستطيع أن يحالف قسما من المقاومة الا اذا أصبح هو طرفا في حرب التحرير ، متحملا اوزارها ومسؤولياتها ، اما طالما هو يقف من خارجها ويخطط انطلاقا من استراتيجية مناقضة لاغراضها فلن يجد امامه الا مقاومة موحدة تقف كلها في وجهه وتحاربه بشراسة كما جرى في أيلول .

وان محاولات النظام الاردني رفع شعارات تيوقراطية بالية في وجه بعض فصائل المقاومة كالنداء الذي وجهه راديو عمان الى « المقاومة الشريفة المؤمنة بالله » لترفض « الاحزاب الملحدة » لا يمكن ان يكون بديلا عن فكر ثوري معاصر كالماركسية . كما ان التحريض الطائفي على جورج حبش ونايف حواتمة لا يجدي . وقد ردت المقاومة ، وهي التي رفعت شعار الدولة العلمانية في فلسطين ، على هذه التحريضات ، ردا سليما برفض المتاجرة الطائفية او الثيوقراطية في الشأن القومي .

ان هذا كله نقوله دفاعا عن المقاومة بكل فصائلها ، وعن وحدة جبهاتها وتلاحم

صفوفها ، ولكن المقاومة مدعوة كذلك الى نقد ذاتي لخططها وتصرفاتها ، فلا تكون لها ، استراتيجيات متناقضة أو متجاهلة لسلم الاولويات بل استراتيجية ثورة واحدة .

ولقد خطت المقاومة منذ أحداث أيلول ، خطوات جيدة صوب التوحيد تنظيماً واستراتيجية ، ولكن عليها ان تكمل الشوط حتى الاخير . واهم ما يواجه المقاومة في هذا السبيل انها تواجه اليوم خطر مناورة جديدة على الصعيدين العربي والدولي تجلت في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الاخير الذي طالبت له بعض الانظمة العربية. وخلاصة هذه المناورة ان القوى الدولية ، لم تعد تقدر ان تتجاهل ارادة المقاومة ولكنها تريد تطويقها بحل مبتسر يقول بالاعتراف بارادة الفلسطينيين لا كلاجئين كما كانت تنص المقررات الدولية السابقة ، بل كشعب ودولة ولكن من ضمن حدود التقسيم . ويرفض النظام الاردني ، دون ريب ، كما اكدت تصريحات وصفي التل هذا الحل ويفضل العودة الى مشروع روجرز وقرار مجلس الامن ١٩٦٧ حيث الحل يتناول اسرائيل والدول العربية المتاخمة ، ولا يتناول الفلسطينيين من قريب او بعيد ، باعتبارهم جزءا من الكيان الاردني .

والحقيقة ان الحلين المطروحين شر ومصيبة ، فكيان اردني يقبل بالتسوية السلمية مع اسرائيل ، أو دويلة فلسطينية في ظل الحراب الاسرائيلية ، مناقض لاغراض الثورة وحرب التحرير .

هذا مع رفضنا لكل تجزئة بصورة مبدئية .

كيف ترد المقاومة على هذا التحدي ، على هذه المؤامرة ؟

بوحدة صفوفها أولا ، وباتساع مدى استراتيجيتها الثورية ثانيا .

منطلق الاستراتيجية الثورية الرد على السلم بالثورة ، والرد على التجزئة بالوحدة . فبقدر ما يهم اعداء الثورة شلها بتجزئتها وتقليص مداها ، بقدر ما يجب ان يستأثر باهتمام الثورة توسيع مداها لتشمل كل المتحد القومي كل المدى الطبيعي ، كل البعد الجغرافي والبشري المحيط بها .

على الثورة أن تحافظ على وحدة الاردن وفلسطين ولكن ليس من أجل الحل السلمي بل من أجل الثورة وحرب التحرير .

وعلى الثورة أن لا تكتفي بوحدة الاردن وفلسطين ، بل أن تضغط متحالفة مع قوى الشعب الثورية في كل من المدى المحيط بفلسطين ، في الشام والعراق ولبنان والكويت لدفع قوى البيئة كلها الى حرب التحرير .

هذا هو الرد الثوري على المخططات الدولية المتآمرة .

القسم الرابع :

في استراتيجية حرب التحرير

الحقيقة الخامسة :

في مواجهة الاستراتيجيات الدولية المتآمرة

بادرة روجرز وقبول اسرائيل بها تشترطان تصفية المقاومة بل وتصفية كل القوى التي ترفض وجود اسرائيل الامن المستقر .

التسوية المطروحة تريد ان تفرض السلم الاميركو ـ اسرائيلي على بلادنا ، وتقيم اوضاعا خاضعة له في وطننا ، تريد ان تمد النفوذ الاستعماري ـ الصهيوني على بلادنا ، وأن تخضع شعبنا كله لسيطرته البغيضة . فالمعركة ضد اسرائيل ، هي في الوقت نفسه ضد الامبريالية الداعمة لها ، لا تجزئة ولا زوغان عن فهم طبيعة المعركة وابعادها .

يقول الاستاذ وصفي التل : « الحقيقة الثانية اننا دول مستعبدة بسبب وجود النفط ومواد الخام الغنية في اراضينا . فنحن عبيد للدول الكبرى التي تستورد بترولنا ومواد الخام الغنية ، كما ان هذه الدول هي بالوقت نفسه « عبدة » لمصالحها في بلادنا . هنا اساس المشكلة وهنا دور الحكومات العربية » .

(« الحوادث » ٦ ـ ١١ ـ ١٩٧٠ »)

الشق الاول من التصريح صحيح . فدولنا مستعبدة بسبب الاخطبوط الاحتكاري البترولي . ولكن ما هو الرد على هذا الاستعباد ؟ هنا نصل الى الشق الثاني من التصريح ان الدول الكبرى هي ايضا « عبدة » لمصالحها في بلادنا . كادت تكون كذلك لو واجهناها بتصميم ثوري غير مسالم وغير مهاود . عندها كانت ترضخ تلك الدول لمطالبنا وتصبح « عبدة » لمصالحها . ولكنها تعرف ان أوضاعا كثيرة تسايرها وتقبل منها بالقليل على حساب حقنا الذي ، الدول الكبرى وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية ، تتآمر عليه وتنخره بدعمها المتواصل غير المشروط للعدو المغتصب المحتل .

ان العلاقة ليست بهذا التوازي والتوازن اللذين يصورهما التصريح . انها علاقة سيادة واستعباد . والرد على المصالح الامبريالية لا يكون « بدور الحكومات العربية » كما يدعو السيد التل . هذه الحكومات التي عجزت عن فرض ثقل مصالحنا القومية لا سيما في فلسطين على ميزان العلاقات مع الدول الكبرى . ان الرد يدخل في استراتيجية الثورة لا الحكومات .

ان الامبريالية الاميركية التي هددت بالتدخل في الاردن وحشدت القوات وحركت الاساطيل كانت تريد ان تكرر مأساة فيتنام ، تبرر تدخل جيش اجنبي دخيل بتدخل قوى وطنية من صميم ارض الوطن . فالاستعمار الذي يضع قواه الاجنبية الدخيلة على نفس المستوى مع قوى الثورة الفيتنامية بحجة الحفاظ على نظام سايغون العميل ، هو نفسه كان يريد تكرار المأساة نفسها في الاردن . ان الامبريالية الاميركية هي التي زرعت تقسيم الاوطان في كل مكان ، من فيتنام الى كوريا الى المانيا مخالفة حق تقرير المصير القومي الذي هو اساس الثورة الليبرالية التي تدعي اميركا الانتماء اليها .

والامبريالية الاميركية هي عدوة حركات التحرر القومي في العالم الحديث ، كما انها عدوة تراث اميركا الليبرالي نفسه ، بل ناقضته . انها تقف ضد واشنطن وجفرسون ولنكلن . ضد حرب التحرير الاميركية في وجه الاستعمار البريطاني عندما تعضد اسرائيل في وجه حركة المقاومة الفلسطينية وحرب تحريرنا القومية . وانها تقف ضد حق الشعوب المقدس وارادتها الحرة في تغيير حكوماتها . انها اقرب الى ماترنيخ وزمرة فيينا الرجعية في القرن التاسع عشر ، منها الى روح الثورة الليبرالية التي تزعم تحدرها منها ، ودفاعها عن قيمها .

ان التدخل الاميركي لا يواجه الا بفيتنام اخرى . ان ضرب المصالح الاميركية هو الرد الثوري الذي دعت اليه المقاومة والحزب السوري القومي الاجتماعي في بياناتهما ، ولكن الفارق الخطير في ميزان القوى هو ان هانوي عبأت شعبا بالثورة ، ودفعت جيشا عقائديا الى ساح المعركة ، فانتصرت الثورة في الجنوب . لقد مزقت فيتنام الشمالية حدود التجزئة الاستعمارية ببناء قوتها الثورية المتنطحة لمثل هذا الهدف القومي الكبير .

اما في بيئتنا ، فلا هانوي ولا من يحزنون . ان الانظمة المحيطة بفلسطين لم تحول كياناتها الى هذا المستوى . انها تفتقر الى استراتيجية ثورية قومية شاملة . انها أسيرة كيانيتها تغلفها بشعارات الوحدة العريضة دون جدوى ودون ممارسة عملية لما تقول .

ان هذه الحقائق الست المخضبة بالدماء الطهور تفرض قيام استراتيجية ثورية شاملة قوامها وقاعدتها التحام قوى المقاومة مع القوى الوطنية والثورية على مدى محيط فلسطين الطبيعي ، التحاما يجدد الاهداف والمراحل لكفاح قومي موحد وينطلق من تمزيق عملي وفعلي لتخوم سيكس ــ بيكو الاستعمارية ويكمل مسيرة دفن الحل الاستسلامي ومحاولات تصفية المقاومة ، ويقيم قوة موحدة على امتداد الجبهة الشرقية تلتحم فيها وتتكامل قوى الثورة والقوى النظامية في استراتيجية مجابهة ضد العدو وحلفائه في الداخل والخارج .

ان استراتيجية الانطلاق من تخوم التجزئة قد أفلست .

ان المطلوب هو استراتيجية في مستوى التحدي ، في مستوى الثورة .

الحقيقة السادسة :

الجبهة الثورية على مدى البيئة الطبيعية

ان المقاومة مدعوة الى العمل على قيام الجبهة الثورية في القاعدة الشعبية على مدى البيئة الطبيعية . ان احداث الاردن اكدت سقوط الاعتماد على الانظمة حتى الثورية والوحدوية منها والتي تزايد في الشعارات ، كما اكدت ان الاعتماد على **الجماهير في لبنان او الاردن غير المبنية ثوريا لم يكن في موضع الامل . ان الجبهة الثورية في مستوى القاعدة الشعبية ، درع المقاومة ، يجب ان تنهض من كل الاحزاب والقوى التي تلتقي على مطالب حرب التحرير حتى النصر ، والتي تعتبر معركة فلسطين هي معركة قومية لا تخص كيانا ولا يعزل عنها كيان ، والتي تدرك اهمية وضرورة قيام الجبهة الشرقية على اساس الارتباط بمطلب حرب التحرير لا بمقصد اجهاض الثورة .**

فالسيد التل يقول : « شددت في بياني على ضرورة تقوية واحياء الجبهة الشرقية حتى نخفف العبء عن الجبهة المصرية ، لان قناعتي هي ان قيام جبهة عسكرية اردنية ــ عراقية ــ سورية أمر في منتهى الاهمية والخطورة » . ولكن الجبهة الشرقية التي هي مطلب قومي اذ لم ترتبط باستراتيجية حرب التحرير تصبح تجمع انظمة ضد الثورة . هل يعني هذا رفض وحدة هذه الجبهة ؟ كلا ، بل يعني ان المطلب القومي لا بد ان يلتزم بالمطلب الثوري والا فقد جدواه . وهذا يلقي على القاعدة الشعبية الثورية مسؤولية النضال لتحويل الكيانات القائمة من حالة التناقضات الكيانية ومصالحها الجزئية الى التراص القومي الثوري المرتبط بحرب التحرير .

ان الاحزاب والقوى القومية مدعوة الى الالتحام مع المقاومة في استراتيجية ثورية

واضعة المراحل والاهداف . وان تجاوز الخلافات المذهبية بين القوى والاحزاب الثورية والقومية في سبيل المصير القومي هو المطلوب في هذه الجبهة .

ان الخلافات العقائدية مجالها الحوار والصراع الفكري ، ولكن في وجه تحديات المرحلة لا بد من قيام جبهة ثورية عريضة من هذا العيار والمدى تقود الكفاح القومي في كل بيئتنا حتى يتحول مجتمعنا كله الى مجتمع حرب تحرير ، فتربح المعركة بقلب موازين الضعف واستبدالها بموازين قوة .

ملحق :

الاحداث الاخيرة في منظور هذه الدراسة :

بعد وضع هذه الدراسة شهد العالم العربي سلسلة من الاحداث جاءت مؤكدة ما ذهبنا اليه في الفصول السابقة :

» اولى هذه التطورات : اشتباكات الاردن الدامية التي استدعت أن يعود الباهي الادغم رئيس لجنة المتابعة العربية الى عمان لعقد اتفاق جديد . فقد تأكد ان الجو المشحون لم يلبث ان انفجر .

ان الهدنة الجديدة في الاردن ، خطوة حسنة لانها توقف النزيف موقتا ولكنها تبقى في نطاق السلبية . ان وقف هدر الدماء امر نؤيده ، ولكن الكفاح ضد العدو هو المطلب الذي لا نلحظ ، كما أشرنا في الدراسة ، ان اتفاقات التنسيق تحققه ، بل هي تجهضه ، اذ تحبسه في حدود السلامة الكيانية ، واسباب التناقض الاساسية لما تزل نارا تحت الرماد .

ثاني هذه التطورات ومن اهمها : اعلان المقاومة انها عاكفة على درس صياغة توحيد جديد تنصهر فيها قواها قاطبة في وحدة تنظيمية عضوية . هذه خطوة جيدة في الاتجاه السليم ، ولكن لم تبرز بعد الى حيز الوجود بصورة كاملة ، كما يتوخى جميع المخلصين . يبقى ان تحقيق الوحدة التنظيمية للمقاومة اذ يحقق مطلبا هاما في طريق الثورة الا انه يحتاج الى تكامل مع خطوات اخرى حتى يستطيع العمل الفدائي **أن يرتفع الى مستوى حرب التحرير القومية. ومن اهم هذه الخطوات واخطرها ان يتوجه الكفاح المسلح باستراتيجيته الى احتياطي البنية الطبيعية البشري والاستراتيجي . فبقدر اهمية الكفاح في الميدان تبدو اهمية الكفاح في المجتمع لقيام تعبئة نفسية ـ مادية تكون ينبوع الثورة الدائم الدفق بالثوار . وهذا يستدعي استراتيجية لقاء ثوري مع كل القوى الملتزمة بحرب التحرير القومية على تباين اجتهاداتها العقائدية طالما هي تحدد العدو الاساسي : اسرائيل والصهيونية العالمية والاستعمار ، وطالما هي متوافقة على الهدف : تحرير الارض المغتصبة كلها ودك الكيان العدواني الاسرائيلي .**

ان استمرار ميوعة التراص الجبهوي لهذه القوى وحصول التناقضات فيما بينها ، وانعزال المقاومة عن خطة استراتيجية واحدة معها ، لثغرات خطيرة في جبهة الكفاح ضد العدو .

ثالث هذه التطورات : تمديد وقف اطلاق النار ثلاثة اشهر اخرى والتلويح بارسال قوات دولية الى المنطقة لتجميد الوضع القائم او تعديله جزئيا .

ما هو الرد على هذه التحركات المشبوهة من قبل الثورة ؟ الرد الاستراتيجي البعيد ، الرد المباشر ، ان الثورة تبدو مرتجلة في هذا الميدان ، لم تعد لمواجهة تحرك الاحداث دوليا ما يكون في وزنها وعيارها . ان الفقرة السابقة حول تصعيد استراتيجية المعركة الى مستوى الاحتياطي البشري في البعد المجتمعي والاستراتيجي للبيئة هو الرد . واذا لم تبادر الثورة الى ذلك خسرت منطلقها وارتضت ان تبقى على الخطوط معرضة المؤخرة والقلب للاستنزاف والافناء والتصفية .

رابع هذه التطورات : تحولات في دمشق وقيام الاتحاد الرباعي

ان الاتحاد الثلاثي الذي قام في ميثاق طرابلس كان خطوة مباركة في الاتجاه السليم . فهو يقيم فعلا ، على الجبهة الغربية ما طالبنا بقيامه على الجبهة الشرقية ، تعبئة البعد المجتمعي والاستراتيجي .

فالجيش العربي المصري الذي رابط بصمود رائع مشهود على ضفة القنال طوال السنوات الثلاث ، يعزز احتياطه البشري والاستراتيجي بقيام الاتحاد الثلاثي الذي اعلن ميثاق طرابلس انه ينطلق من معطيات هيئات البلدان الثلاث « جغرافيا وتاريخيا » للاتحاد .

كان التحول الخاص في دمشق والشعار الذي رفعه الوضع الجديد كل شيء للمعركة ، تحولا حسنا في اتجاه الكفاح المنشود . اذ ان الوضع السابق كان يعطي اولويات اخرى غير الاعداد للمعركة . وقد اعتبرت دمشق ان دخولها الاتحاد الرباعي هو في هذا الاتجاه ، مع ان معارضي الخطوة يقولون انها جاءت التفافا غير مباشر على الحل السلمي . لا ندخل في هذه المجادلة هنا ، بل نكتفي بالقول ان موقع دمشق الطبيعي والجغرافي والاستراتيجي في المعركة هو على الجبهة الشرقية . في اقامتها وتوحيدها ؛ عندها تكون حققت الهدف الاستراتيجي الاول المطروح امامها في هذه المرحلة .

دخول عدة دول عربية في اتحاد ما ، أيا كانت صيغته ، ليس أمرا غير مرغوب فيه ، فقد تتطور العلاقات العربية وتنمو في ضغط الحاجات والظروف .

واذا ما سارعت دمشق الى العمل على بعث الجبهة الشرقية واخذت المبادرة الموضوعية نحو صيغ اتحادية . ولكن شرط ان لا يحل الاتحاد الابعد محل الاتحاد الاقرب . وشرط ان لا تتخلى اي بيئة بكل كياناتها عن المسعى الجدي والاولي لالتحام أجزائها وتكامل دورة حياتها وجبهتها القومية العسكرية والاقتصادية .

نحن لا نرى في الاتحاد الاقرب ما يناقض الاتحاد الابعد ، ولكن ان يحل الاتحاد الابعد محل الاتحاد الاقرب ، فذاك خروج عن المحور الطبيعي

مصر والسودان اتحدتا ، وبقيام وحدة الوادي امتدت الفروع والاغصان شرقا وغربا .

فهل تقوم وحدة بغداد ودمشق وعمان وبيروت لتكون النواة الصلبة المتينة على الجبهة الشرقية التي تعزز بالتحامها واتحادها مع ميثاق طرابلس وحدة الجبهة العربية ؟

قال الاستاذ محمد حسنين هيكل ، في ١٨ كانون الاول ١٩٧٠ ، ان الرئيس عبد الناصر كان يطلب في آخر مقابلة له مع احد حكام دول بيئتنا :

« ارجوك ان تفعل كل شيء للمحافظة على بقاء القوات العراقية على خط المواجهة في

الاردن ... ان بقاءها هناك ضروري ولو كرمز لامكانية احياء فعالية الجبهة الشرقية في يوم من الايام ! »

فقد كان « احياء فاعلية الجبهة الشرقية في يوم من الايام » هو الامر الضروري الملح عند الرئيس عبد الناصر الذي مات ولم يبصر بوادر تحقيقه .
فهل تجري المساعي من بعد موته لتحقيق هذا الامل ؟

واضح ان الرئيس عبد الناصر لم يكن يقصد بالاتحاد الثلاثي الذي اصبح رباعيا ان يحل محل السعي « لاحياء فاعلية الجبهة الشرقية » . بل ذاك كان خطوة متكاملة لتحقيق « احياء فاعلية الجبهة الغربية » ، لتلتحم الجبهتان فيما بعد في جبهة عربية واحدة ضد العدو .

من هنا ان الاتحاد الرباعي لا يجوز ان يكون بديلا عن السعي الاساسي لاحياء الجبهة الشرقية ، لتوحيدها عسكريا واقتصاديا وبالتالي سياسيا .

وخامس هذه التطورات : ان هذه الوحدات العسكرية مفروض ان تلتزم بحرب التحرير لا بصيغ التسويات الدولية . وعاجلا او آجلا ستنتهي مهلة وقف اطلاق النار . وقد صرح الرئيس السادات انه لن يقبل بتحديدها مرة أخرى ، اذا لم يقبل العدو بجدول زمني للانسحاب من الارض التي احتل بعد حزيران ، فهل يقبل العدو ؟ واذا قبل هل تصبح هذه الاتحادات والجبهات صيغا لتنفيذ الحل السلمي ؟ وهل يتناقض ذلك مع أغراض حرب التحرير ام نعود الى بحث اين تلتقي الخطوات المرحلية بالخطوات الاستراتيجية .. واين تتناقض ؟

واذا لم يقبل العدو هل اعدت دول وطننا والعالم العربي نفسها لحرب التحرير بديلا عن السعي وراء انجاح مهمة يارينغ ؟ هل اعدت العراق نفسها ؟ وهل اعد الاردن نفسه ام اكتفى بالمساعي الديبلوماسية تبذل في عواصم الغرب لتليين تصلب اسرائيل في الحل السلمي ؟ هل اعد لبنان نفسه ام يكتفي بضمانات دولية لم تحم حدوده من الاقتحام والتنكيل ؟ هل اعدت دمشق نفسها ، وهل تنوي مزيدا من الاعداد ؟

تلك الاسئلة مطروحة والايام القليلة القادمة ستحمل اكثر من جواب .
والمقاومة التي باتت اسيرة أقفاص الكيانية هل اعدت استراتيجية المستقبل ؟ ام ارتضت التعايش مع اوضاع تطلب الارض عن غير طريق الكفاح المسلح ، عن طريق الوساطات الدولية وتسوياتها ؟

ان الثورة هي ولادة امل جديد في النفوس ، فهل تقوى كل الطرق العسيرة على خنق هذا الامل ؟ ام ان ما تحرك في النفوس سيكون له دوي تاريخي اقوى من كل القوى المضادة ؟

اننا نؤمن بالانسان ، نؤمن بفعل القوى المعنوية في تفجير طاقات اقوى من سلبيات القدر ، هي التي تصنع التاريخ ، وتغير ، ان فعلت ، وجهه .

الفصـــل الخامـــس

حقوق الشعب الفلسطيني فخ ديبلوماسي أم حق ثوري ؟

مدخـــل

منذ اصبح مؤتمر جنيف السراب الذي يغري باعادة بعض الارض طرحت موضوعة « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » باعتبارها حقوقا مرحلية تندرج في التسوية حتى لا تتم التسوية بمعزل عن الشعب الفلسطيني و « ممثله الشرعي الوحيد « منظمة التحرير الفلسطينية . وكان مؤتمر الرباط هو الذي توج هذا النضال السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وبدعم من الجزائر اولا والانظمة الوطنية استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية ان تدفن نتائج مجازر ١٩٧٠ و ١٩٧١ السياسية وتنتزع من النظام الاردني الورقة الفلسطينية التي دفع ثمنها ألوف الشهداء في عمان واربد والجرش والاحراج . وانتزع مصير الضفة الغربية وقطاع غزة من ملك الاردن ومصر ، واصبحت عمليا منذ ذلك التاريخ منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من الجامعة العربية في قمة الرباط هي المسؤولة عن مصير الارض الفلسطينية المحتلة في حزيران ١٩٦٧ مما ادخلها سباق التسوية الى جنيف . هذا السباق الذي اجهضته قمة كامب دافيد واتفاقياتها كما سنرى لاحقا .

وكانت الرحلة طويلة وشاقة ، في عمان ذبحت المقاومة لانها رفضت مشروع روجز ورفضت ان تدخل فيه الدول العربية ، وفي لبنان ضربت المقاومة لانها كجزء من التسوية عقدت التسوية ببندقيتها ، « وبحقوقها المشروعة » التي اعتبرتها اسرائيل قنبلة موقوتة ووافقتها اميركا . ودار البحث الطويل حول معنى « الوطن الفلسطينـــي » الذي تعهد به كارتر وفسر بعد حين ما عنى على أنه ليس دولة بل كيان مرتبط بالاردن ، يتقلص اخيرا الى مشروع بيغن بالحكم الذاتي .

وكان الشرط الاميركي ــ الاسرائيلي لدخول منظمة التحرير لعبة التسوية اعترافها باسرائيل وتخليها عن ميثاقها. وعبثا حاولت قيادة المنظمة ان تمط التكتيك وتتحلى بالمرونة فكانت البنود العشرة ثم كان بيان المؤتمر الوطني الفلسطيني الثالث عشر في القاهرة والذي قبل بالتفاوض وحضور المؤتمرات الدولية الا ان الشرط الاميركي ــ الاسرائيلي اصر على كلام واضح محدد : الاعتراف باسرائيل و « حقها » في الوجود والتخلي عن مشروع التحرير كاملا .

وكان القرار ٢٤٢ هو المطلوب انعقاد التسوية في ظله وبالتالي « اسقاط كل الادعاءات » في فلسطين . ورفضت اسرائيل التعاطي مع منظمة التحرير كما استمرت منظمة التحرير لا تعلن اعترافها بالقرار ٢٤٢ وان كانت تسعى الى جنيف تحت شعار القرار ، ٣٢٣٦ الذي ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة .

وتبلور الموقف السوفياتي في السنوات الاخيرة بطلب انعقاد جنيف سندا الى القرارين ٢٤٢ و ٣٢٣٦ بمعنى انه أوجد المخرج الديبلوماسي الذي يجعله من جهة ملتزما بقرار مجلس الامن الذي اقترع عليه في ١٩٦٧ وعلى أساسه قبلت اسرائيل واميركا السير باتجاه التسوية لما فيه من ضمانات للاغتصاب كما في طلبهما تطبيق القرار ٣٢٣٦ باعتبار ان القرار ٢٤٢ يعتبر

الفلسطينيين مجرد لاجئين بينما هي تمثل الشعب الفلسطيني وبالتالي المسألة ليست مسألة اتفاقية لاوضاع لاجئين بل مسألة سياسية في « حقوق وطنية مشروعة » لشعب في دولة وكيان .

الا ان العقدة التي استمرت بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تمخضت عن اتجاه رافض لسياستها ، هي ان جنيف منعقدة في ظل القرار ٢٤٢ وان « الحقوق الوطنية المشروعة » التي ناضلت في سبيلها حتى لا يفوتها قطار التسوية وانتزعتها من النظام الاردني وكانت تشكل بالنسبة لها مطلبا اساسيا . ان هذه « الحقوق الوطنية المشروعة » حتى لو تمسكت المنظمة بتطبيق القرار ٣٢٣٦ ، فانها كلها تستظل في جنيف سقف القرار ٢٤٢ الذي يمكن أن يعدل في فقرات لجهة اللاجئين بمنطوق القرار ٣٢٣٦ يصبح التعاطي مع الشعب الفلسطيني في دولة تقام على الضفة والقطاع . وهذا اقصى ما كان يسعى له السوفيات ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكان مؤتمر جنيف اذا قبل ان يكون القرار ٢٤٢ معطوفا على القرار ٣٢٣٦ والقرار ٣٣٧٥ وهذا ما لم يبت به وكان النضال يجري في سبيله من منظمة التحرير والسوفيات ، الا ان التعديل الضمني يطال فقط الفقرة التي تصف الفلسطينيين باللاجئين دون سائر الفقرات التي تنص على الحدود الامنة لاسرائيل واسقاط الادعاءات وانهاء حالة الحرب .

ومن هنا ان « الحقوق الوطنية المشروعة » كانت تواجه مأزقا مصيريا هو انه كان المطلوب لتثبيتها صياغتها من ضمن روح جنيف على قاعدة لا تتناقض مع التسليم بمشروعية الاغتصاب التي نص عليها القرار ٢٤٢ .

وهكذا وصلت « الحقوق الوطنية المشروعة » الى نفق مظلم بحيث انه بات مفروضا كي تمر وتكتسب « مشروعيتها الدولية » ان تسلم « بمشروعية الاغتصاب» وهكذا امسك كارتر بوعد بلفور وأقام على أساسه وعده « بالوطن القومي الفلسطيني » المفروض أن يولد في حضن القابلة الاسرائيلية وليس كبديل عنها أو بالتمرد والثورة عليها . فوعد كارتر إنبثق من التسليم بوعد بلفور وليس على أساس نقضه أو استبداله .

ولقد حسمت ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية الموقف ثم زيارة السادات وما نتج عنها بحيث بدا بوضوح ان لا مكان للثورة في التسوية .

وحين صدرت وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية في طرابلس مؤكدة ان النضال المرحلي لاستعادة اراضي ١٩٦٧ الفلسطينية في طرابلس انما مفروض ان يكون خارج دائرة التسوية المنصوص عليها في القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اي خارج التفاوض والاعتراف والصلح اعتبر الطرف الاسرائيلي ـ الاميركي ـ المصري ان العقدة انحلت بالنسبة له لانه يعود للبحث عن « فلسطينيين معتدلين » لبحث مسألة (عرب اسرائيل) .

لقد كان دوما المأزق في كيف ان « الحقوق الوطنية المشروعة » لا تصبح بديلا عن الحق القومي التاريخي الثابت في كل أرض فلسطين دون تفريط .

وبات واضحا ان القرار القائم على تثبيت الاغتصاب لا يمكن اختراقه بالتفاوض بل بالثورة . وعلة السعي الى جنيف من ثقوب ابرة الديبلوماسية دونما اعتبار لميزان القوى وفعلها هي في أن هذا السعي كان محكوما أن يصل اما الى الطريق المسدود او الاستسلام .

لقد قيل الكثير في تبيان مزايا النضال المرحلي دوليا واعلاميا وفي تبيان تواضع المطلوب وعدم التطرف أمام العالم مما أكسب أصدقاء كثيرين للقضية . وكانت الخطورة أن تضيع

القضية عند أهلها حيث يبدأ البحث عن امكان التعايش مع العدو واعتبار حدود الحقوق هي حدود جزء من أرض الوطن .

ومن الاساس اعتبر العدو ، بأن ليس ثمة غير حقيقة واحدة في فلسطين . أما حقنا القومي الثابت الذي هو نقيض وجود اسرائيل والمؤكد ان فلسطين لا اسرائيل هي الحقيقة ، أو المسلك الذي ينفي فلسطين والفلسطينيين كما أعلنت غولدا مائير وأكد مناحيم بيغن : « أرض اسرائيل التي عدنا اليها ! » ويبقى الصراع صراع وجود لا صراع حدود .

وقال السادات لقد أقصت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها عن التسوية لانها لم تسر معه في قطار الاستسلام وكرر بيرجنيسكي : وداعا يا منظمة التحرير . ورد أبو عمار :« وداعا يا مصالح اميركا في المنطقة ولا بديل عن منظمة التحرير ولا بديل عن البندقية في ظل الوحدة الوطنية الفلسطينية » . ويبقى الصراع صراع وجود لا صراع حدود .

١ ـ « حقوق الشعب الفلسطيني » فخ ديبلوماسي أم حق ثوري ؟[١]

يكاد يصبح تعبير « حقوق الشعب الفلسطيني » لغزا من ألغاز اللغة الديبلوماسية ومعمياتها في الحلول الدولية المطروحة . ذلك أن الخلفيات الكامنة وراء المعاني والكلمات في « لعبة الشرق الأوسط » تعطي تفاسير مختلفة ، وغالبا ما تكون مناقضة للمعنى الاصلي المقصود من الكلمة بحيث أنه بدل المعنى البديهي لحق الشعب في السيادة الكاملة على أرضه فهم بعض الرسميين العرب وحتى أحد الحقوقيين اللبنانيين من ثقاة الفقه الدستوري ان قرار مجلس الامن قد نص على حقوق الشعب الفلسطيني . لكن عودة الى القرار ٢٤٢ تضعنا رأسا امام نصين نقيضين لحقوق الشعب الفلسطيني بمعنى السيادة الوطنية على أرضه كاملة . النص الاول هو الذي يتحدث عن « حل عادل لمشكلة اللاجئين » . فبدل حقوق الشعب ينص القرار ٢٤٢ على « مشكلة اللاجئين » . والنص الثاني في القرار ٢٤٢ يتحدث عن « اعتراف بحدود آمنة » لكل دول المنطقة بما فيها اسرائيل . واسرائيل ذات الحدود الثابتة الامنة هي النقيض « لحقوق الشعب الفلسطيني » .

لقد اكتسب تعبير « حقوق الشعب الفلسطيني » بعدا دوليا خاصا عندما ورد للمرة الاولى على أعلى مستوى ديبلوماسي دولي في قمة برجنيف ـ نيكسون المنعقدة قبل اربعة أشهر في واشنطن والتي جاء في بيانها الختامي : « ووافق الطرفان على متابعة جهودهما لكي يتم في أسرع وقت ممكن احراز تسوية ، تتناسب مع مصالح الاطراف كافة في المنطقة بما يحفظ استقلال دول المنطقة وسيادتها ، ويأخذ في الاعتبار مصالح الشعب الفلسطيني المشروعة » ..

وهنا لا بد من تسجيل معطيين : أولهما أن «مصالح الشعب الفلسطيني » بحسب القمة الاميركية ـ السوفياتية شرطها الا تتناقض مع « استقلال دول المنطقة وسيادتها » ومن بينها ، بالطبع اسرائيل . وهذا هو التفكير الدولي العام الذي ولد في مناخه قرار مجلس الامن ٢٤٢ . وثانيهما ان التطور الذي حصل من « حل عادل لمشكلة اللاجئين » الى (حقوق الشعب الفلسطيني) على الصعيد الدولي كان انعكاسا ولو ناقصا ومشوها ، لمسيرة صعبة محفوفة بالاشواك والآلام والدماء والنضال بدءا من معركة الكرامة الى عمليات ميونيخ وفيينا .

ذلك ان اسم فلسطين غاب كليا عن المسرح الدولي منذ ١٩٤٨ ، وكان دأب اسرائيل تغييب الاسم والشعب الفلسطيني واظهار القضية على أنها صراع بين اسرائيل « الدولة الصغرى » ومجموعة دول عربية أكثر عددا وأكبر مساحة . أما الشعب الذي طرد من الارض فقد غاب أثره وطمس ذكره . وكانت اسرائيل حريصة على ألا يبعث من جديد ذلك الفينيق الذي يمثل نقيض استمرارها .

بين ٤٨ و ٧٦

وبين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، على مدى عشرين سنة من غياب مسألة فلسطين والشعب الفلسطيني ، كان أقصى ما يطمح اليه العرب رسميا هو تطبيق قرارات الامم المتحدة التي تنص في أحسن حالاتها على « ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين » . أصبح الفلسطينيون يتامى عربيا

---

(١) ظهر هذا البحث في « النهار » البيروتية على حلقتين في ٢١ و ٢٢ ـ ١١ ـ ١٩٧٣

ودوليا ، وطرحت مسألتهم في غرَبة هذا اليتم الكئيب ، وبات ينظر اليهم من خلال ثقوب وكالة الاونروا والحسنات الدولية وتصدق الفريسيين ودموع التماسيح . أما الارض والشعب فقد غابا عن المسرح الرسمي العربي الدولي . وكان هذا أقصى ما تشتهيه اسرائيل . والحقيقة أن الانظمة العربية التي كانت تطالب على مدى الخمسينات والستينات بتطبيق قرارات الامم المتحدة كانت تعترف ضمنا بالتقسيم ، وبأكثر منه ، بوجود اسرائيل قبالة العالم العربي وفي غياب كلي لفلسطين .

يقول احمد بهاء الدين في كتابه « اقتراح دولة فلسطين » الصادر في ١٩٦٨ ، والذي أحدث ضجة في حينه : « الغزو الصهيوني عام ١٩٤٨ نجح في اقتطاع جزء من فلسطين . ولكننا بدلا من ان نبقي ما تبقى من فلسطين متماسكا وصامدا ومطالبا ، قمنا نحن العرب بتفكيك ما تبقى في أيدينا من فلسطين ... » وقبل عشرين سنة في ١٩٤٨ بالذات قال سعادة : « ان الحرب في فلسطين كانت نزاعا بين دويلات على ما تبقى في فلسطين وليس على ما أخذ اليهود من فلسطين » . (« المسألة الفلسطينية » ص ٦٧) .

منذ ١٩٦٧ قامت معادلتان : الاولى هزيمة الانظمة التي رعت هذه الوصاية وقبلت هذا الاجحاف ، والثانية انفجار المقاومة الفلسطينية . وقد أعادت المقاومة القضية الى اقنومي الشعب والارض ، وكان هذا انطلاقا صحيحا . لقد انتقلت الانظمة العربية من الوصاية الكلية على قضية فلسطين الى الوصاية الجزئية ، ومن الوصاية المباشرة الى الوصاية المداورة . وكان من طبيعة الاشياء أن تصطدم المقاومة بالوصايات العربية . وكان بعض هذه الوصايات قد عرف حده وحجمه بعد الهزيمة ووجد في المقاومة حليفا له ولو لمرحلة بلوغ الحل السلمي . وبعضها الآخر كان شرسا في تشبثه بالوصاية وسرقة الارض والشعب الى حد ذبح المقاومة وابادة الفلسطينيين .

وكان الانتقال من « حقوق اللاجئين » الى (حقوق الشعب الفلسطيني) انتقالا نوعيا فرضه تطور الاوضاع بعد هزيمة ١٩٦٧ وقيام المقاومة . لكن حقوق الشعب الفلسطيني كانت مقطورة سواء في المعنى الرسمي العربي أو الدولي الى عجلة تسوية الحل السلمي ، ومشروطة بقبول الفلسطينيين الاشتراك في التسوية الدولية وانهاء حالة الحرب مع اسرائيل والاعتراف لها بحدود آمنة . تضمن تلك القبول الخجول بمبادرة روجرز وأصبح الامر أكثر صراحة والحاحا بعد الحرب العربية الرابعة عندما طرح الرئيس السادات مشروعه للسلام مقرونا بتعهده بالسعي لاقناع الفلسطينيين بحضور مؤتمر السلام ومردفا في مؤتمره الصحفي ان أحدا لا يمثل الفلسطينيين الا هم أنفسهم[١] .

وقبل الحرب ببضعة أشهر قال الدكتور محمد حسن الزيات في مجلس الامن بالدولة الفلسطينية على أساس أن « الفلسطينيين أمتيجبان يكون لها صوتها ومكانها عند الحديث عن أية تسوية لأزمة الشرق الاوسط » . وهكذا ربط الكيان الفلسطيني بتسوية أزمة الشرق الأوسط التي من ضمنها اسرائيل . وارتضى الزيات ان يكون الفلسطينيون « أمة » على غرار ما يدعو أفنيري . من أن في فلسطين (امتين) يهودية وفلسطينية . و « وجه العدالة » المفروض بالنسبة الى الفلسطينيين على اساس هذه الدعوة هو ان « الامة اليهودية » ، كما يقول افنيري ، قد اقامت كيانها ، ولكن لم يتح « للامة الفلسطينية » بعد ، أن تقيم كيانها ويسمع صوتها ،

---

(١) هذا ما نقضه في كامب دافيد بعد خمس سنوات .

وقبل الحرب ايضا صدرت تصريحات الحبيب بورقيبة لـ «النهار» عن الدولة الفلسطينية وعلى اساس حلولها محل الكيان الاردني ، وعلى اساس القبول بقرار التقسيم للعام ١٩٤٧ : « ... واذا تنازلنا وقبلنا بالجزء من فلسطين الذي أعطته الامم المتحدة وعدلنا الاوضاع الاصطناعية التي خلقتها بريطانيا في شرق الأردن فسنتمكن من خلق سلام وتعاون مثل الذي حدث بيننا وبين فرنسا » .

كيان مقلوع الجذور

ويستوقف كثيرا ان الحبيب بورقيبة يدعو الى تعديل الاوضاع الاصطناعية التي خلقتها بريطانيا في شرق الاردن ولا يدعو الى ازالة الاوضاع الاكثر اصطناعية التي اوجدتها بريطانيا واميركا بخلقهما دولة اسرائيل على ارضنا . كما ان دعوته الى « خلق سلام وتعاون مثل الذي حدث بيننا وبين فرنسا » يساوي فيها بين استعمار بلد اذا ما زال استعماره يبقى هو ويمكن انشاء علاقات وتعاون معه كفرنسا ، وكيان يقوم اصلا على الاستعمار الاستيطاني بحيث ان التعايش معه مردود الا في حالة القبول بطبيعته المتضمنة اصلا معنى الاغتصاب والاقتلاع وصراع البقاء . ان اسرائيل ليست كفرنسا بل هي كجنوب افريقيا وروديسيا وكالدول الصليبية : كيان مقلوع الجذور مغروس في ارض غريبة بحد السيف .

الا ان الاهم في تصريح الحبيب بورقيبة انه تزامن وبيان القمة الروسي ـ الاميركي الذي دعا الى تسوية في الشرق الاوسط تأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني . ولقد كان بورقيبه في تصوره للدولة الفلسطينية « اكرم » من سواه من الانظمة العربية بعودته الى قرار ١٩٤٧ . فلقد بدا قرار التقسيم بعد ربع قرن من الهزائم كأنه مكسب كبير ! ذلك ان مشروع الملك حسين ارتضى بحدود ٥ حزيران ١٩٦٧ لمملكته العربية المتحدة المتصالحة مع اسرائيل والتي تضم ما تبقى من فلسطين !

ومن دون ان يتقدم بمشروع محدد ، وعلى اساس دعوة الفلسطينيين انفسهم الى تحديد حقوقهم حتى يلتزم بها لبنان والعرب ، تمنى الرئيس فرنجية على الفلسطينيين « التخلي عن قليل من حقوقهم والقبول بتقسيم ١٩٤٧ » .

هذا على صعيد الانظمة . ولكن في الوقت الذي كان يتمنى الرؤساء العرب هذه الامنيات ، صرحت غولدا مئير برفض حتى تصور الرسميين العرب « لفلسطينيان » (التعبير لمثقفي الثورة الفلسطينية ، راجع « شؤون فلسطينية ـ عدد ايار ١٩٧٣) وتقوم عملية شد الحبل على صعيد التفاوض الديبلوماسي لايجاد حل وسط يقضي باقامة كيان فلسطيني هزيل ترضى اسرائيل بوجوده كما ارتضت جنوب افريقيا بقيام البانتوستانت للسود المستعبدين في ظل سياسة الابارتيد العنصرية .

حرج المقاومة

وتزيد حراجة الموقف انه في هذا الظرف بالذات ، وقد بات مطلوبا حمل المقاومة الى مائدة المفاوضات لتدخل التسوية حتى يقوم « حل عادل ودائم » في الشرق الاوسط ، وردت الى حركة المقاومة تمنيات سوفياتية ان تحضر مؤتمر السلام .

ونجد هذا الحرج الذي يواجه الفلسطينيين بأصرح صوره في الحديث الذي أدلى به الاخ زهير محسن الى (المحرر) في ٥ تشرين ١٩٧٣ : « وهنا المأزق الحقيقي ، فاذا قالت منظمة

التحرير نريد أن نحكم قطاع غزة والضفة الغربية فكأنها تتخلى بذلك عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في بقية الارض الفلسطينية ــ وتكتفي بالقطاع والضفة ــ اي بالاراضي التي احتلت عمليا عام ١٩٦٧ وليس عام ١٩٤٨ . واذا قالت المقاومة انها غير معنية بقرار مجلس الامن وبهذه التسوية فتصبح بذلك متخلية رسميا عن الضفة والقطاع للنظام الاردني الذي لم يحاول تحرير هذه الاراضي ، والذي تريده اسرائيل ان يستمر في دوره التقليدي كحارس لامنها وكابح للتطلعات الفلسطينية والعربية في المستقبل » . وفي بيان حركة (فتح) الصادر في اليوم نفسه تأكيد على اهداف الثورة في « تحرير وطننا المغتصب واقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية على كامل ترابنا المحتل » من جهة ، مع ترك الباب مفتوحا للمشاورات حتى « يكون قرارنا منسجما ومتفقا مع نتائج هذه الاتصالات والمشاورات » .

حقائـــق أساسيـــة

ومع تقدير كامل لهذا الحرج الذي تجد المقاومة نفسها فيه ، الا ان ثمة حقائق اساسية لا بد من الانطلاق منها عند اي بحث :

اولا : ان الموضوع بالنسبة الى الثورة لا يمكن ان يكون كما هو بالنسبة الى الانظمة . وان المسألة ليست مسألة حدود الارض التي يهبها مؤتمر السلام للفلسطينيين ومدى اتساع رقعتها بل هي مسألة كيفية الحصول على هذه الارض وبأية شروط وضمن اية افاق وحدود . ولعل أذكى دعوة الى قبول الامر الراهن وتحول الثورة عن غايتها الاساسية لملاقاة هذا الامر المفعول في منتصف الطريق بحجة التكيف مع الظروف ،هي التي أطلقها غسان تويني في سلسلة من افتتاحيات « النهار » كان اهمها تلك الصادرة في ٦ تشرين الثاني بعنوان « من الرفض الى الثورة الى الحكم » وفيها يدعو الى تطليق « المفهوم النظري الجامد للحقوق » أي مفهوم التحرير الكامل للتراب القومي المغتصب ، والاخذ بمفهوم الحق « كواقع تاريخي متطور ، رهن الزمان والمكان » فتتخلى الثورة عن التحرير الكامل لارض فلسطين وتقبل بما قبله لينين في « برست ليتوفسك » وما قبلته المانيا وفرنسا في الالزاس واللورين ، وما تقبله كوريا وكوريا والصين والصين والمانيا والمانيا وفيتنام وفيتنام من انقسام ضمن الوطن الواحد » .

ولكن فات غسان تويني ان المسألة ليست مسألة خلاف على حدود بين دولتين متجاورتين ، فذاك ينطبق حقا على حال تركيا وسوريا بالنسبة الى الاسكندرون او حال امتنا وايران بالنسبة الى عربستان. فقد تقبل امة بمهادنة امة مجاورة على رغم خلافات الارض بينهما لمرحلة يفرض فيها ميزان القوى من جديد اثاره على المشكلة . فالامم التي تستعيد حيويتها لا بد ان تعدل حدودها القومية لمصلحة هذا النمو المجتمعي . تلك قاعدة اصيلة تحكم علاقات المتجاورين في كل زمان . وهي تنطبق على مثل برست ليتوفيسك ولينين والمانيا كما تنطبق على مثل الالزاس واللورين . ولكن اسرائيل ليست المانيا ولا فرنسا ولا تركيا ولا ايران . كل هذه دول لشعوب اصيلة في ارضها ، فاذا اصطدمت بجيرانها ، فانها قبل توسعها وصدامها موجودة في اوطان قومية قائمة . واسرائيل تحاول دوما ان تختصر المشكلة بمشكلة حدود مع جيرانها ، مع ان المشكلة هي مشكلة وجود هذا الكيان العنصري الاستيطاني الاستعماري الهجين من الاساس .

واذا لم تكن المشكلة مشكلة حدود بين جيران ، فهي بالاحرى ليست مشكلة الخلاف على رقعة نظام في بلد كما هي الحال في كوريا وفيتنام والصين والمانيا . فاسرائيل ليست كوريا

الجنوبية او الشمالية ولا المانيا الشرقية او الغربية ، لانها ليست جزءا من وطننا ولا من شعبنا بل هي حربة مغروسة في جسمنا ، وهي سرطان يتآكل هذا الجسم .

ان مقارنات غسان تويني وامثلته لا تنطبق على مثل اسرائيل التي هي اساسا كيان مصطنع عدواني لا يمكن التعايش معه والقبول به الا بتخلي الثورة عن حقيقتها . والمطروح في الحل السلمي ، التسليم بحدود آمنة لهذا الكيان وقبول التعايش معه .

— ٢ —

ان الثورة قد ترضى بأقل الارض شرط الا يقف في وجه انطلاقتها لتحرير بقية الارض حد فاصل او عهد مانع او تنازل عن حق اصيل .

الانظمة قد تستعمل الاحراج للكيان العدواني ومناورات الديبلوماسية بلعبة او باخرى ، لكن الثورة متى تنازلت عن شبر واحد ، وعن حق واحد ، تكون قد فقدت مبرر وجودها واستمرارها .

من هنا ان ما ذهب اليه احمد بهاء الدين من « اقتراح دولة فلسطين » في ١٩٦٨ والذي يردده اليوم الكثيرون ، لا يمكن ان يدافع عنه على اساس ما قاله بهاء الدين يومها من مقارنة مع ما حصل في فيتنام حيث قامت الثورة الوطنية في فيتنام الشمالية « ولكن الوطن الناقص الذي لم يتمكن من كسب حقه كاملا لم يحل نفسه بل دعم وجوده وجعل من نفسه قاعدة لتحرير الجزء المستعمر المغتصب » (ص ١٤ من كتاب « اقتراح دولة فلسطين ») .

ذلك ان دولة فلسطين « الوطنية الثورية » هذه التي دعا الى قيامها احمد بهاء الدين لا يمكن تصور قيامها من ضمن الحل السلمي وبقرار دولي . فدولة فيتنام الثورة في الشمال قامت على فوهات بنادق الثوار ، ولما لم تستطع تحرير الوطن كله دفعة واحدة ، انصرفت الى بناء النواة الثورية وخططت للجولة التالية . ولم تلبث ان اوقدت شعلة الثورة في الجنوب التي لما يزل لهبها متأججا . وفارق كبير بين دولة جهيض تولد في احضان قابلات الحل السلمي من روجز الى كيسنجر الى الون ، ودولة تولد على جزء من الوطن على براكين الثورة التي لا تحصر ولا تتوارى خلف « حدود آمنة » او تخوم عازلة او قوات طوارىء دولية .

والاكيد ان المقارنة لاتقوم . وان دولة فلسطين في جزء من فلسطين على اساس التعايش مع اسرائيل هي الصورة الاغلب المطروحة في المحافل العربية والدولية . وهي ابعد ما تكون عن مثال فيتنام الثوري . ومتى توضح المنطلق زال الاحراج والتحرج . ذلك ان ذهاب غزه والضفة الغربية الى هذا النظام او ذاك من الانظمة القائمة في بلادنا ليس المشكلة الاولى بالنسبة الى الثورة ، وهي المفروض ان تضع في استراتيجيتها تغيير هذا الوضع في سياق نضالها . وهل يختلف وضع الدولة الفلسطينية التي يهيىء لها مؤتمر السلام عن النظام الاردني من حيث انه سيراد ومنها بالذات ان تكون حارسا لأمن اسرائيل وحدودها الآمنة ، « وكابحا للتطلعات الفلسطينية والعربية » ؟

ان فيتنام الشمالية اشترطت انسحاب اميركا من كل الارض الفيتنامية حتى من الجنوب المحتل ، وارتضت لبرهة تكتيكية بقاء نظام سايغون على امل تغييره وهو الذي قد لا يختلف عن نظام عمان ، ولكنها رفضت بقاء جندي اجنبي محتل واحد في اي شبر من ارض فيتنام .

ثانيا : ان التعايش المطلوب هو مع اسرائيل ، اي مع الكيان العنصري العدواني . ومعنى ذلك ليس فقط التخلي عن جزء من الارض ، بل التخلي عن النضال ضد هذا الكيان العدواني الذي لا يمكن بطبيعة وجوده ان يقوم تعايش معه الا على اساس انهزامنا على كل صعيد . ان قيامه يعني الاغتصاب والتوسع والامبريالية والسيطرة الاقتصادية والتغلغل الاخطبوطي في كل مرافقنا واخيرا الاستعمار الاستيطاني . ان الانظمة قد تقبل في معادلة القوى ان تتعايش ، لكن الثورة اذا قبلت بمثل هذا التعايش تنقض ذاتها ، تزول .

ثالثا : ان الانظمة في سبيل استعادة الاراضي التي سلخت عن كياناتها في ٥ حزيران ١٩٦٧ تواجه عرض تصفية القضية ، وهي تريد ان تحمل معها المقاومة على اساس القبول برقعة من الارض الفلسطينية تضيق او تتسع ، الى مائدة المفاوضات لتشترك في تصفية القضية تحت شعار « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » .

فهل تقبل المقاومة التي عابت على الانظمة لعبة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ان تشترك معها في القواعد نفسها في نحر ذاتها والقبول بالدوران في الفلك نفسه ؟

رابعا : ان المقاومة قد ربحت في مؤتمر اللاانحياز أرضا دولية جديدة وادين الكيان الصهيوني امام العالم كله بارادة اكثرية شعوبه على انه كيان عدواني مثل جنوب افريقيا وروديسيا لا يمكن التعايش معه والقبول باستمراره .وعلى شعبنا وثورته المسلحة الاستمرار في الحوار مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي لتبديد صورة طشقند كمثال لما يزمع حصوله في الشرق الأوسط . ففي طشقند تم برعاية الاتحاد السوفياتي تعايش سلمي بين كيانين اصيلين في ارض شبه جزيرة الهند . اما اسرائيل فليس الهند ولا باكستان ، بل هي استعمار استيطاني على ارضنا لا يمكن التعايش معه . ولا يعني ذلك تعصبا عنصريا بل هو رفض للتعصب العنصري الذي يمثله الكيان الصهيوني بأبشع صوره ، ورفض للاغتصاب والعدوان .

خامسا : ان تصفية القضية على اساس التعايش مع « الوطن القومي اليهودي » هي ، كما قلنا مرارا من قبل ، قبول متأخر خمسين عاما بوعد بلفور الاستعماري . ان الثورة مفروض ان تعود الى تراث النضال القومي الاساسي : فلقد رفض المؤتمر السوري الكبير ١٩٢٠ الهجرة الصهيونية ومزاعم الوطن القومي اليهودي معبرا عن ارادة الامة كلها في دعوته الى « استقلال بلادنا السورية التي منها فلسطين ، بحدودها الطبيعية استقلالا تاما لا شائبة فيه ، مبنيا على الاساس المدني النيابي وحفظ حق الاقلية ورفض مزاعم الصهيونيين جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود او محل هجرة لهم » .

ان قرار المؤتمر السوري الكبير وضع القضية في محورها الطبيعي : ذلك ان سايكس ـ بيكو جزأت بلادنا تمهيدا لتهويد فلسطين بعد سلخها او عزلها عن الوطن الام . وهذا ما تم على مدى خمسين عاما من التجزئة القومية التي اثبتت الكيانات المنغلقة على نفسها ، الغارقة في مشاغلها الجزئية الذاتية عن القضية ـ الام ، حتى اصبحت اراضي هذه الكيانات بديلا عن فلسطين في المساومات الدولية . ان المقاومة ولدت ، في وضع التجزئة الكياني الذي ساد بلادنا منذ سايكس ـ بيكو ، فلسطينية ، ولكنها بانطلاقها من حق الشعب في الارض كانت تصديا وتحديا للامر المفعول والراهن .

الخميرة القوميـة الثوريـة

ولقد كان التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني ، وفلسطينية الثورة ، في اعماقه البعيدة ، رفضا لما افرزته التجزئة الكيانية من وصايات الكيانات والانظمة على حق الشعب في الارض ، لا انشاء كيانية جديدة تقبل بالامر الراهن المفعول وتتعايش معه .

من هنا أن الثورة الفلسطينية ، اذا حصرت نفسها في فلسطينيتها تحولت في الاخير الى كيانية جديدة تضيع في هاجس القطاع والضفة كما ضاعت الانظمة في هاجس الاراضي المحتلة بعد الخامس من حزيران .

الثورة الفلسطينية مفروض أن تكون الخميرة القومية الثورية الممتدة بطبيعة رفضها الثوري وكفاحها المسلح في جسم كل المجتمع القومي المحيط بفلسطين متفاعلة مع الحركات القومية الثورية لتثوير المجتمع حتى يصبح مده هو الذي يسترد فلسطين كلها وينهي جزرنا القومي الذي تمثل في نصف قرن من التجزئة والهزائم .

ولقد كان هذا هو الحافز الاول لنشوء الحركات الثورية القومية العاملة على تحقيق وحدة محيط فلسطين القومي وانتمائها العربي ، المناضلة بمبادئها ونظامها الجديدين لتحقيق ما فات المؤتمر السوري الكبير تحقيقه من نهضة المجتمع ووحدته القومية ونظامه الجديد . كما كان هذا هو الحافز على وعي الثورة الفلسطينية خلال النضال والممارسة للبعدين الاستراتيجي والمجتمعي لفلسطين على مدى بيئتنا الطبيعية وعالمها العربي .

ان العلة في مسألة فلسطين هي عزلها عن المصير العربي العام في وقت طغت منذ العشرينات تناقضات الكيانات على وحدة المصير القومي في وجه العدو الصهيوني . « ان عارضة على الناقورة اقامت حدا سياسيا بين منطقة الاحتلال الفرنسي ومنطقة الاحتلال البريطاني لم تحل اجتماعيا بين اللبنانيين والفلسطينيين المتشابكين في الحياة القومية ، ولكنها حالت سياسيا ، من دون انطلاق حيوية اللبنانيين نحو مقاومة « مشروع الوطن القومي اليهودي » .

هكذا يقول سعادة في ١٨ شباط ١٩٤٩ . ذلك انه منذ العشرينات حارب الفلسطينيون وحدهم مرارا ، وفي الحرب الاخيرة لم توضع خطة قومية موحدة بعيدة المدى ، ولم تشتعل الجبهات المحيطة بفلسطين كلها ضمن خطة حربية واحدة . فمن لبى نداء المعركة لباه ساعة اندلاع القتال وتحكمت النخوة والفروسية لا التخطيط القومي البعيد المدى باندفاع الجيوش وتواجد القوات . وبقي قسم غير ضئيل من شعبنا وحدودنا مع العدو معطلا عن المعركة والاشتراك فيها اما لعلة في النظام واما لتراخي الوعي القومي بالمصير الواحد لدى قطاعات من الشعب استمدت وجودها من التجزئة ولم تفهم وحدة المصير والشعب والارض . ألم تبق جبهة الاردن الطويلة صامتة في حرب ٦ تشرين وهي التي لا تشكل عمقا جغرافيا متداخلا في فلسطين فحسب بل عمقا شعبيا كان من شأنه لو عبىء وهيء ان يفجر داخل دولة العدو ثورة شعبنا الاسير المسلحة في الارض المغتصبة ضد الاحتلال الصهيوني .

ثم أليس من سهازل القدر ومفارقات الزمان ، ان تريد ، وقت السلم ، الطبقة الرأسمالية اللبنانية أراضي الشام مسلكا حرا لتجارة الترانزيت ، حتى اذا اقفلت الحدود قامت الدنيا ولم تقعد بحجة ان دمشق تعق الاخوة القومية بقفلها الحدود في وجه تجارة الترانزيت ، ولكن يوم تتعرض الاراضي السورية كلها للاجتياح الاسرائيلي لا يزيد ما يجمعه الرأسماليون اللبنانيون في

مجموعهم عن مئتي الف ليرة لبنانية ، وهو مبلغ تخجل به موائد القمار في بعض القصور .

هذه الاوضاع هي المسؤولة عن الهزيمة في الماضي وعن عدم تصعيد حرب التحرير في الحاضر .

ان الثورة ، هي تخمير المجتمع حتى يثور على هذه الاوضاع التي عزلت فاعلياته وجزأت قدراته ، واكدت الخطة الاستعمارية المتجلية في سايكس ـ بيكو في أن يصبح الكيان فوق الوطن ، وان يتلاشى المصير القومي الواحد في طمس الذاتيات الكيانية المتناقضة امام العدو .

ان الثورة مدعوة الى اختيار البديل الاصعب ، الذي قد يعرضها لمواجهة اشد الاخطار في تشبثها بالموقف المبدئي الثوري القومي الصامد ، ذلك أن دورها هو دور الشعلة التي تضيء أمام شعبنا كله مصيره الواحد وسط التجزئة القومية وحلول قبول احصنة طروادة . وهو دور رسولي وككل دور رسولي يفرض التبعات الخطيرة .

ان الثورة مدعوة الى أن تبتعد عن العشاء السري الذي يسبق الصلب ، ان مائدة مفاوضات السلام هي الطريق الى الجلجلة بالنسبة الى الثورة ، واذا شاءت حضورها فلتكن نذيرا بالحق لا قبولا بنصف الباطل على حساب نصف الحق : لتطرح حلا واحدا : تصفية الكيان الصهيوني طريقا لحل المشكلة اليهودية ، على صعيد العالم ، حلا انسانيا ، لا تصفية القضية الفلسطينية طريقا لبلوغ « حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة » ضمن تسوية تقوم ضد هذه الحقوق وعلى اشلائها !

II- مع الثورة في الامــم المتحــدة :ــ(١)
[مظلة لكفاحها لا وصولا الى جنيف]

كان انجازا سليما ، من ضمن الاوضاع الراهنة ، فصل مسألة فلسطين الاساسية كحق قومي في تقرير المصير لشعبنا على أرضه عن مسألة تصفية عدوان حزيران ١٩٦٧ وملابساتها الدولية . ولكن الذي نرجوه هو أن يكون الفصل ، على الصعيد الحقوقي ، كاملا ، بمعنى أن ينفصل أي طرح للمسألة الفلسطينية انفصالا كليا عن مناخ قرارات التسوية المطروحة سواء في ١٩٦٧ ــ القرار ٢٤٢ أو في ١٩٤٧ قرار التقسيم الشهير . فقضية التحرير القومي لا يجوز أن تتفيأ أية صيغة تعايش مع الاغتصاب ، هذه هي القاعدة التي نفهم في ضوئها فصل المسألة الفلسطينية كمسألة حق تقرير مصير عن مسائل تسويات الحدود الامنة مع العدو في القرار ٢٤٢ أو سواه من قرارات التسوية الدولية .

ذلك أن القرار ٢٤٢ لم يتجاهل الفلسطينيين كشعب فحسب فقد نص على ان مسألتهم مسألة لاجئين ، بل ذهب الى أبعد من ذلك بكثير . فهو يدعو الى مصالحة وعد بلفور بعد أن قامت اسرائيل بقوة الاغتصاب . وهو يطلب من شعبنا القبول بهذا الوعد الاستعماري وانهاء « جميع الادعاءات » ضده : أي أن حقوقنا القومية تصبح « ادعاءات مفروض أن تنهى ، وادعاءات العدو الصهيوني تصبح حقوقا يجب أن تصان بالاعتراف « بحقه في العيش بسلام ضمن حدود مأمونة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة » تقوم على أشلاء أرضنا وحقنا القومي وتشريد شعبنا .

ولقد كان هذا النص في القرار ٢٤٢ المعيار والمقياس الذي صيغت على أساسه بصورة نافرة عبارات بيان تل ابيب المشترك بين نيكسون ورابين حول هدر دم شعبنا وسحق ثورتنا ووصفها « بالمرتزقة والمخربين » لانها تتعرض لحدود العدو الامنة التي يجب ان تبقى حسب القرار ٢٤٢ « حرة من التهديد أو أعمال القوة » .

ان بيان تل ابيب هو تجسيد فعلي للقرار ٢٤٢ . فاذا كان من قبح وظلم وامتهان فانه نابع من القرار ٢٤٢ الذي يعتبر بيان تل ابيب الاميركي ــ الصهيوني نتيجة منطقية له وحصيلة لمنطلقاته . هذا في معسكر الاعداء .

أما في جبهة الاشقاء فلقد كان القبول في البلاغات والبيانات الاميركية ــ المصرية الاخيرة منذ زيارة نيكسون للقاهرة الى زيارة اسماعيل فهمي لواشنطن ــ « حق كل دولة في الوجود » استحياء ولو خجولا ، لنص القرار ٢٤٢ . من هنا كان الخروج على القرار ٢٤٢ طريق الثورة التي لا تقبل الاجهاض . ذلك ان القرار ٢٤٢ ينقل المؤامرة الصهيونية الاستعمارية من وعد استعماري في بلفور الى تعهد دولي صادر عن الامم المتحدة . أنه اضفاء الشرعية الدولية على الاغتصاب ونزع المشروعية عن الحقوق القومية للشعوب الحرة وذلك خلافا لميثاق الامم المتحدة نفسها الذي يقوم على احترام حق تقرير المصير لشعوب العالم كله .

فبمحصلة الخمسين عاما الفاصلة بين بلفور (١٩١٧) والقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لم يعد الغموض يكتنف كيان « الوطن القومي اليهودي » بل أصبحت حقوقنا القومية ، على الصعيد

---

(١) « الوطن » الكويتية ١٥ ــ ٩ ــ ١٩٧٤

الدولي ، هي التي يكتنفها الغموض . ولم يعد « الوطن القومي اليهودي » هو الذي تتطلب اقامته العناء والجهد ، فقد قام واغتصب واحتل ، بل أصبح النضال هو لاقامة « الوطن الفلسطيني » على جزء من فلسطين ، تلبية لما يسمى في اللغة الديبلوماسية الرسمية « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » وهي التي يفسرها قول السيد اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية بالتصريح التالي : « انه يمكن لاسرائيل أن تعيش كدولة من دول الشرق الاوسط وتعيش معها كدولة علمانية أو بجوارها دولة فلسطين . ويمكن بذلك أن ينال الشعب الفلسطيني كيانا سياسيا يسهم ايجابيا كما فعل في الماضي دائما في معارك التقدم والتطور في المنطقة » (الاهرام ــ ٣١ أيار ١٩٧٤) . فالكيان الفلسطيني ، هنا ، ليس بديلا عن اسرائيل ، بل هو على أساس التعايش معها بسلام لانه كما قال السيد فهمي : « اذا كانت اسرائيل والعالم الخارجي يرغبان حقيقة في اقامة سلام عادل فلا مفر من خلق وطن فلسطيني » . وعلى هذا الاساس لا تذهب مصر الى جنيف الا والفلسطينيون معها ، لاقامة كيانهم المتعايش مع اسرائيل ، حسب منطوق القرار ٢٤٢ ولو معدلا فقرة « اللاجئين » « بالشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة » .

المنزلق الخطير هو تحويل الثورة عن رسالة التحرير الى أن تصبح جزءا من الركود الكياني العام في المنطقة . أن تتفيأ الثورة التي قامت لترفض كل ارث تصريح بلفور أوضاع سيكس ــ بيكو ونتائج بلفور . وعلى هذا كان مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المطروح في ظل تسوية جنيف نموذجا عن محاولات تدجين الثورة واحتوائها . لان جنيف لن تفرز أرضا محررة بالكفاح المسلح بل كيانا يدخل في الركود الكياني العام المتصالح أو المتعايش سلما مع العدو .

هذا هو منطق ١٩٦٧ . وقد يرى البعض أن نقض ١٩٦٧ يكون بالعودة الى ١٩٤٧ . وأصحاب هذا النهج يرون أن العودة الى ١٩٤٧ وقرار التقسيم يحرج العدو من جهتين : أولا : كما يقول الدكتور منذر عنبتاوي في كتابه « ملحق خاص بالوضع القانوني لموقف الدول الاخرى من الحرب الفلسطينية » : « ان قبول اسرائيل في المنظمة الدولية في ١١ ــ ٥ ــ ١٩٤٩ كان قبولا موصوفا استذكرت الجمعية العامة في قرار القبول هذا ... قرارها الخاص بتأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى بلادهم الصادر ١١ ــ ١٢ ــ ١٩٤٨ .. وان عدم امتثال اسرائيل للتحفظات الواردة في قرار قبولها من شأنه في رأينا أن يحيل عضويتها الموصوفة الى عضوية غير قانونية » مع وجاهة هذا الرأي الا أنه يبقى في حدود « قضية اللاجئين » وهو تسليم مبدئي بالفقرة الواردة في القرار ٢٤٢ عن « ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين » . انه انحدار بالقضية من علاقة الشعب بالارض حسب مبادىء السيادة القومية وتقرير المصير الى التسليم بأنها قضية لاجئين !

ثانيا : تقول الحجة الثانية بالعودة الى قرار ١٩٤٧ أنه يجرد اسرائيل من مساحات واسعة من الارض ويعطيها رقعة صغيرة بالنسبة لتوسعها منذ ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ : ذلك أن قرار ١٩٤٧ يجردها من الجليل والنقب ومدن فلسطينية هامة مثل حيفا وعكا . وان في هذا مكاسب اقليمية لا تقاس لشعبنا وخسائر للعدو لا تعوض . واخيرا ان قرار التقسيم قد اعترف بكيان فلسطيني الى جانب الكيان اليهودي .

ولكن مقابل هذه « المكاسب » هناك تسليم منا بمشروعية الاغتصاب مهما تقلصت رقعة الارض في حصته . وقبول « بحق » الاغتصاب مواز للحق القومي في الارض التي يتقاسمها

الطرفان بموجب هذا القرار ، صاحب الحق القومي والمغتصب الدخيل . الفارق بين قرارات ١٩٤٧ و ١٩٦٧ كمي وليس نوعيا . ثم أن قرار ١٩٤٧ يقيم بين الكيانين الفلسطيني واليهودي وحدة اقتصادية تكون توسعا في سياسة « الجسور المفتوحة » وعبارة للانتاج الصهيوني والرساميل الصهيونية الى كل العالم العربي .

ان الافتراق الاساسي عن قرارات ١٩٤٧ و ١٩٦٧ هو في وعينا لان حق تقرير المصير لشعبنا لا يجوز أن يقطر الى قرارات تجهض هذا الحق بفرض قبوله بالاغتصاب وكيانه العدواني والتعايش معه . ان حق تقرير المصير يعني ممارسة كامل السيادة القومية على كل أرضنا . ترتفع في وجــه هذه القاعدة اعتراضات تقول أن هذا غير ممكن لا في موازين القوى الراهنة ولا بالنسبة للمجتمع الدولي وقراراته .

أولا : ان تمرحل النضال الثوري تكون بتحديد أهداف تكتيكية لكل مرحلة مع التمسك الكلي بالاستراتيجية الاساسية للثورة . وان التكتكة التي تخرج عن هذه القاعدة تصبح استراتيجية بديل عن استراتيجية الثورة . ان ثورة فيتنام لم تنتصر دفعة واحدة وهي تعطينا أروع الامثلة على الصمود الطويل لعقدين أو ثلاثة من الزمن . وان تحرير جزء من فلسطين هو هدف تكتيكي منشود لان تحرير كامل فلسطين لن يكون الا بعد حرب قومية طويلة الامد وعلى جسور من التضحيات والالام الكبرى . ولكن تحرير جزء من فلسطين لا يجوز أن يكون لحساب التخلي بصورة من الصور عن الهدف الاستراتيجي الاخير في تحرير كامل الارض المحتلة . لقد تمسكت ثورة فيتنام في كل المفاوضات والاتفاقات من جنيف الى باريس بثلاث قواعد أساسية : أولا : الاصرار على وحدة الوطن الفيتنامي مع القبول بمرحلة توحيده . ثانيا : الاصرار على جلاء القوات الاجنبية المحتلة . ثالثا : استمرار الكفاح المسلح .

ثانيا : بالنسبة للمجتمع الدولي مفروض درس القرارات الدولية درسا ديناميا مقارنا يأخذ بالاعتبار المتغيرات الدولية منذ ١٩٤٧ لصالح حقنا القومي في فلسطين . ان تبدل تركيب المجموعة الدولية هو لصالح الغاء قرار ١٩٤٧ وقرار ١٩٤٩ بقبول اسرائيل في الامم المتحدة من قبل أكثرية أوروبية اميركية استعمارية . ان القرارات الدولية كلها تخضع لميزان القوى والمصالح . وان عالم ١٩٧٤ هو غير عالم ١٩٤٧ أو حتى عالم ١٩٦٧ . ان افريقيا واسيا والعالم الثالث وعالم عدم الانحياز كلها لم تكن موجودة في ١٩٤٧ الا في ١٢ دولة ساندت حقنا ورفضت التقسيم . واليوم أكثرية ثلثي الامم المتحدة هي من هذه المجموعة .

وقد أدانت هذه المجموعة الدولية الكبرى التي ولدت أكثرها في حروب التحرير القومية طوال ربع القرن المنصرم ، أدانت كلها الكيان الصهيوني في قمة عدم الانحياز المنعقدة في الجزائر في أيلول ١٩٧٣ واعتبرته كيانا استيطانيا استعماريا . كما أن قرارات الامم المتحدة في ١٩٧٠ و ١٩٧١ هي في هذا الاتجاه :

في ضوء هذا الواقع الدولي الجديد اقترحنا أن يتحرك وفد الثورة من ضمن المرتكزات الاساسية التالية :

١ ــ ميثاق الامم المتحدة في الفقرة ٢ والمادة ١٤ الذي ينص على حق تقرير المصير للشعوب والذي جاء قرار التقسيم ١٩٤٧ ناقضا له . بينما جاء قرار الامم المتحدة في ٨ كانون اول ١٩٧٠ ناسخا لقرار ١٩٤٧ ومستوحيا الميثاق اذ ينص على :

« ١ ــ تعترف (الامم المتحدة) لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير

المصير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة » .

« ٢ ـ وتعلن أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير قابلة للتصرف وهو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط » . وتأكد هذا القرار بالقرار رقم ٢٧٨٧ الصادر في ٦ كانون أول ١٩٧١ .

ولقد أدان القرار ٢٦٤٩ الصادر عن الامم المتحدة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠ « تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف بها بذلك الحق ، وخصوصا شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين » .

فاستنادا الى الميثاق ، لا الى القرارات المخالفة له كقرار ١٩٤٧ أو قرار ١٩٦٧ ، واستنادا الى عودة الامم المتحدة بأكثريتها الاسيوية ـ الافريقية الى روح الميثاق في قرارات ١٩٧٠ و ١٩٧١ يكون طرح المسألة الفلسطينية وادانة الكيان الاستيطاني الاستعماري الصهيوني .

٢ ـ في ١٩٦٠ صدر عن الامم المتحدة قرار تصفية والغاء الاستعمار بكل أشكاله وذلك بناء على اقتراح الاتحاد السوفياتي برئاسة السيد نيكيتا خروشوف . وهذا القرار الدولي الخطير يعتبر ناسخا لما قبله ولا سيما لقرار ١٩٤٩ بقبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة . ذلك أنه في ضوء قمة الجزائر لدول عدم الانحياز والممثلة لنحو ٨٠ دولة وصف الكيان الصهيوني ، بما يستحق ، من أنه كيان استيطاني استعماري .

ومنطق الثورة مفروض أن يجمع بين هذه الوثائق ليؤكد شمول قرار ١٩٦٠ بتصفية الاستعمار بكل أشكاله للكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني . في ضوء هذا الاستطراد المنطقي نجد أن قرارات الامم المتحدة لا سيما الصادرة بعد ١٩٤٧ وبعد ١٩٦٧ قد نسخت والغت قرارات تكريس الاغتصاب الصهيوني وأدانت الكيان الاستعماري الاستيطاني .

وأخيرا فان الثورة اذ تذهب الى الامم المتحدة مفروض أن تنتزع المظلة الدولية لاستمرارها ، لا المصعد الذي يرفعها الى جنيف . لتحفظ العناية الثورة ولتكلل مهمة وفدها الى الامم المتحدة بالنجاح على طريق النصر الاخير .

III تحطيم ميزان القوى الراهن

حتى ننهض من مطبات التسوية الى استراتيجية التحرير(١)

الى اين وصلت المسألة الفلسطينية وهي التي طرح أمرها على مجلس الامن في قراره الاخير ؟

مراجع منظمة التحرير الفلسطينية تشير الى الانتصارات الديبلوماسية على صعيد الجمعية العامة للامم المتحدة في القرارات الثلاثة الاخيرة التي أكدت مشروعية النضال الفلسطيني واستهدافاته الوطنية في الاستقلال والسيادة والعودة كما أدانت الصهيونية كحركة تمييز عنصري معادية للانسانية .

وتشير مراجع المنظمة كذلك الى تحول موقف الاتحاد السوفياتي من تبني القرار ٢٤٢ أساسا لبحث الحل الى تبنيه في مذكرته الى الولايات المتحدة وفي محادثات موسكو الاخيرة مع الاخ أبو عمار للقرار رقم ٣٢٣٦ أساسا لبحث المشكلة الفلسطينية . والقرار رقم ٣٢٣٦ المتخذ في ٢٢ ــ ١ ــ ١٩٧٤ ينص على « ١) تأكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين في وطنه بما في ذلك : (أ) حق ممارسة تقرير المصير دون أي تدخل خارجي . (ب) حق الاستقلال الوطني والسيادة . (ج) حق الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم وممتلكاتهم منذ ١٩٤٧ بالعودة اليها وتدعو الى عودتهم في أقرب وقت ممكن » . وترى مراجع المنظمة أن هذا التحول عن قرار ٢٤٢ الى قرار ٣٢٣٦ الذي يعترف أن فلسطين هي « وطن » الشعب الفلسطيني وحقه بالسيادة والاستقلال الوطني هي قفزة كبرى في العلاقات السوفياتية ــ الفلسطينية .

الا أن الرافضين يرون أن هذه القرارات كلها هي « فاكونات » في قطار التسوية . وان الموافقة الاميركية على قرار مجلس الامن الاخير ببحث مسألة الشرق الاوسط والمسألة الفلسطينية صعدت بارومتر التسوية .

وان مسألة السيادة والكيان حسبما هو مطروح دوليا لا يخرج عن جزء من فلسطين يشتمل على الضفة والقطاع الداخلة في مشروع « ازالة اثار عدوان » حزيران ١٩٦٧ دون التعرض للكيان الصهيوني أصلا .

ولكن المراقبين يقولون بأن الموافقة الاميركية على قرار مجلس الامن اتجهت نحو دمشق أكثر من اتجاهها نحو منظمة التحرير ولا سيما بعد المعارضة الاميركية الاخيرة لحضور المنظمة مجلس الامن .

ولقد جاء تصريح الرئيس الاسد « للتايم » حول تفضيله بحث التسوية في مجلس الامن على انعقاد مؤتمر جنيف قبل أيام من قرار مجلس الامن الموافق لهذه الرغبة يشكل أكثر من مصادفة زمنية .

وفي بيروت بينما كان الدكتور جورج حبش يصعد حملته على التسوية ويحذر منظمة التحرير من الذهاب الى جنيف وذلك في معرض ترحيبه ببادرة رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي في الدعوة الى وحدة المقاومة الفلسطينية على اساس برنامج لرفض الحلول

---

(١) « صباح الخير » ١٨ ــ ٨ ــ ١٩٧٥

الاستسلامية ، كان الاخ أبو عمار يعود من موسكو في ظل بلاغات تتحدث عن السلم بينما المناخ مناخ حرب . فالمخابرة التي التقطها جهاز الامن اللبناني بين ابو عمار وقيادته في بيروت دارت حول المدد السوفياتي العسكري لفتح ومنظمة التحرير في كفاحها ضد العدو الصهيوني . ولم يكن هم ابو عمار في الحصول على المدد العسكري للكفاح المسلح وحده المؤشر الحربي بل كذلك اعتبار السوفيات ان المسعى لعقد محادثات السلام على غير القرار ٢٤٢ سيلقى الطريق المسدود اسرائيليا واميركيا . ومعروف ان منظمة التحرير لا تقبل بالقرار ٢٤٢ اساسا لمؤتمر جنيف .

ويتساءل المراقبون ، ودعاة وحدة المقاومة ، ونحن منهم ، علام الاستمرار في الخلاف بين المنظمة وجبهة الرفض طالما سلة التسوية فارغة ؟ ولماذا لا تثمر هذه الانتصارات الديبلوماسية ، للتحرير الكامل بدل مكسب اقامة الكيان الفلسطيني المحدود والذي لا يمكن ان يقبل به الطرف الاخر الا بشروط التعايش والاعتراف ؟ اليس في قرار ادانة الصهيونية مظلة دولية للنضال المتجه نحو ازالة اسرائيل ككيان العنصرية الصهيونية ؟ اليست وحدة المقاومة هي مصدر قوتها وتشتتها مصدر ضعفها ؟

الا ان مراجع منظمة التحرير تجيب بانها في استهدافها تحرير كامل التراب الفلسطيني لا تستطيع تجاهل امرين (اولا) ان ميزان القوى الدولي الراهن لا يسمح حاليا باكثر من تحرير الضفة والقطاع واقامة كيان فلسطيني عليهما وحتى هذا يستدعي نضالا صعبا سواء لجهة قنص هذا الكيان دون الوقوع في شروط العدو لجهة الاعتراف والتفاوض والصلح ، او لجهة التصدي لمحاولات تجيير الضفة والقطاع للاردن . وثانيا ، ان منظمة التحرير عبر رفضها العلني للتسوية تكون قد اسهمت في عملية تجيير الضفة والقطاع للنظام الاردني وهو ما يرغب به الاميركيون والاسرائيليون .

الم يقل كيسنجر ان اميركا اخطات لانها لم تحقق فك ارتباط على « الجبهة الاردنية » بعد فك الارتباط الاول على الجبهة المصرية بدل الاصغاء لتوسلات السادات في عقد اتفاقية سيناء ؟!

منطق منظمة التحرير يبدو سليمـــا طالما انه ينطلق من ضمن الوضع الراهن . لان كل الانطلاق من ضمن الاوضاع الراهنة لا يجد منطقا افضل .

الا اننا في الحزب السوري القومي الاجتماعي نطرح المعادلة من زاوية مختلفة . فقد طرحنا دوما وجوب تحطيم ميزان القوى الراهن ، ميزان التجزئة والضعف لمصلحة ميزان قوى جديد يقوم على اساس الوحدة القتالية مصدر القوة ومنطلق التحرير . المنطق الكياني لا يمكن ان يصل الى ابعد من تحسين شروط التسوية . تحميل الفلسطينيين عبء السقوط في التسوية ينبع عند كل الاطراف القومية من ازدواجية غريبة ومقيتة : من جهة تقول هذه الاطراف : المسألة الفلسطينية ليست مسألة كيانية ليست « مسألة قطرية » لا يجوز لمنظمة التحرير ولا لكل المقاومة ان تتصرف بها .

ومن جهة ثانية تترك هذه الاطراف القومية المقاومة الفلسطينية وحدها في ساح الكفاح المسلح . تريدها ان تتحمل مسؤولية الحرب ولكنها تعيب عليها نتائج مسؤولية السلم .

هذا المنطق كله بحاجة الى نسف . الدوران ضمن اوضاع التجزئة ، ضمن ميزان القوى الراهن لا يفرز الا التسوية الباطلة . كسر الحلقة هو المطلوب. المطلوب هو الانطلاق باستراتيجية التحرير من استراتيجية العمل للوحدة القتالية التي وحدها محك وطنية وقومية الانظمة والمنظمات .

وعندما تقوم وحدة بغداد ودمشق والمقاومة القتالية لا يعود النظام الاردني هو « البعبع » الذي يمكن ان يخيف المسيرة لانه يصبح فاقد الوزن ومعدوم التاثير في ظل اوضاع الوحدة القتالية بين دمشق وبغداد والمقاومة . ويبطل قلق منظمة التحرير مما يحل بهاوبالثورة من تآمر الانظمة وطعنها لها في الظهر .

ان الانتصارات الديبلوماسية ، كما اكد حزبنا مرارا ، مفروض أن تكون مظلة للثورة لا للاغتصاب ، طريقا للتحرير ، طريقا للثورة .

فليس المطروح كيفية الوصول الى تسوية بل كيفية عرقلة مسارها في سبيل الهدف الاشمل : تحرير كامل التراب المغتصب . غير ان هذا الموقف المبدئي السليم لا يمكن ان يقتصر على الكلام بل هو يفرض ويفترض تخطيطا ثوريا واستراتيجية قتالية متكاملة . يفترض مشاركة جميع القائلين به في تصعيد الكفاح المسلح عمليا على ساح المعركة .

وحينئذ يبطل ان يكون القرار فلسطينيا ويصبح قوميا، مفروض ان يتحمل القوميون الوحدويون مسؤوليات الكفاح المسلح وضريبة الدم والفداء .

وفي تصورنا ان منهاج اسقاط الحل السلمي هو الذي يتضمن البنود الرئيسية التالية :

١ ــ الاتجاه نحو نقض ميزان القوى الراهن باقامة ميزان قوى جديد ينهض على الوحدة القتالية لامتنا باتجاه التحرير .

٢ ــ رفض كل تسوية تنتقص من الحق القومي في كامل التراب الفلسطيني المغتصب او تشترط الاعتراف او الصلح او التفاوض مع العدو .

٣ ــ اعتبار قيام سلطة وطنية على اي جزء من الارض المحررة نواة للتحرير لا كيانا يقبل التعايش السلمي مع العدو باي شكل من الاشكال .

٤ ــ التمسك بالبندقية وربط كل تكتيك ديبلوماسي باستراتيجية الثورة والتحرير وتوظيف الانجازات على الصعيد الديبلوماسي لهذه الغاية .

٥ ــ ان فلسطين ما جرى تهويدها واغتصابها الا نتيجة تجزئة الوطن الام ومستقبل فلسطين بالتحرير مرتبط بمستقبلها بالوحدة .

IV-القرار ٢٤٢ و« العقـــدة الفلسطينية »(١)

هذا العنوان استوحيناه من عناوين الاخبار في هذا الاسبوع ، بحيث بدا وكان مسيرة الحل السلمي على اساس القرار ٢٤٢ توقفت امام العقدة الفلسطينية لجهة ان القرار ذكر الفلسطينيين كلاجئين بينما هم خلال السنوات الاخيرة قد فرضوا وجودهم دوليا وبتاييد عربي كشعب له « حقوق وطنية مشروعة » في اقامة دولة . وان البحث لتنليل هذه العقدة . والحل الكارتري كما صرح الرئيس كارتر ، هو ان تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢ ثم تطلب تعديله فينظر بالامر . اما حل الوسيط العربي السعودي او المصري فهو ان يقر الجانب الاميركي مبدا التعديل ثم يجري البحث . واصحاب المساعي الحميدة ساعون لتنليل هذه العقبة بصورة او بأخرى !

غير ان المشكلة في راينا هي ابعد من نلك ، ونقول اخطر ، بحيث ان مسألـة القرار ٢٤٢ هي جزء من كل ولا يمكن اخذها بالتجريد ومنفردة عن المقدمات التي آلت لصدور القرار او النتائج المترتبة على تطبيقه وحتى تعديله .

اولا : فالقرار ٢٤٢ يتضمن وجهي المسالة الفلسطينية : الاغتصاب والتشريد . فاللاجئون المشردون اصبحوا كنلك نتيجة الاغتصاب . ولا يمكن بحث مسالة « اللاجئين » التي هي النتيجة بمعزل عن السبب الذي هو الاغتصاب . وطالما الاغتصاب قائم فالمشكلة ستبقى . واسرائيل دولة يهودية خالصة وتريد ان تحافظ على طابعها الصهيوني ، ولنلك غير وارد بالنسبة لها حتى عودة « اللاجئين » كلاجئين ناهيك « بالحقوق الوطنية » . من هنا ان المشكلة جذرية . اسرائيل تطلب الاعتراف والتفاعل معها حتى تقبل باي « تنازل » . كل قطعة ارض عندها تقابلها (قطعة سلام) والسلام هو السلام الاسرائيلي .

ثانيا : القرار ٢٤٢ صدر في اعقاب هزيمة حزيران . وكل قرار سياسي او وضع حقوقي يكون عادة ترجمة لميزان القوى . ومن الثابت ان وضع حزيران ١٩٦٧ هو المتضمن في بنود القرار ٢٤٢ ولكن هل ما زال العرب في وضع حزيران ١٩٦٧ ، حتى يستمر التعامل مع هذا القرار ؟

منذ حزيران ١٩٦٧ تحققت الامور التالية :

١ ــ حرب تشرين ١٩٧٣ التي ازالت الوضع النفسي عربيا وعالميا الذي ساد في ١٩٦٧ .

ب ــ بروز المقاومة الفلسطينية بالكفاح المسلح في الارض المحتلة ثم بالاعتراف الدولي .

ج ــ سلاح النفط العربي الذي تزايدت قيمته الى حد اعتماد الولايات المتحدة بصورة اساسية وملموسة على استمرار تدفقه ضمانا لالتها الصناعية .

د ــ انتصار ثورات في العالم الثالث على الامبريالية وتعدل ميزان القوى العالمي : ثوار فيتنام ، وكمبوديا ، وغينيا بيساو ، والموزامبيق وأنغولا . واضطرار اميركا الى الانسحاب من فيتنام والالتزام بعد كل الذي احدثته حرب فيتنام من اثار داخلية بعدم ارسال جيوشها الى اي مكان في العالم . كل هذه الوقائع هل تركت بصماتها على القرار ٢٤٢ ؟

الحاصل هو ان التصلب الاسرائيلي هو الذي انعكس في معادلة السلام الاميركية . وان « الليونة » العربية جعلت شروط مناحيم بيغن هي نفسها شروط فانس . حتى القرار ٢٤٢

---

(١) « صباح الخير » ١٤ ــ ٨ ــ ١٩٧٧

رفضت اميركا تعديله تعديلا جزئيا سعى اليه الوسطاء العرب مع ان هذا التعديل لا يمس جوهره الذي يقوم على قبول انهاء حالة الحرب مع اسرائيل وضمان حدودها الامنة .

طبعا « يمكن القول باننا حققنا نصرا ديبلوماسيا لان المرونة العربية والفلسطينية قابلها تعنت اسرائيلي وبذلك انكشفت « نيات اسرائيل العدوانية » للمجتمع الدولي ، كانما يهم العاهرة ان يتندر الناس بسوء سلوكها ؟ من هنا ان طريق المعالجة في راينا مختلف في المنطلق .

ثالثا : اما المنطلق فهو قوتنا والتي بدونها لا قيمة للقرارات الدولية بالنسبة لنا بل قيمتها بالنسبة للذين يعكسون قوتهم على ميزانها . ان القوة القومية والعربية غير مترجمة دوليا .

ان الخيار الوحيد المطروح امام العرب حالياً هو القبول بالسلم الاميركي الامبريالي اي بالسلم الاسرائيلي ، والتنافس المطلوب هو على تحسين شروط هذا السلم الامبريالي الصهيوني من ضمن الدوران في فلكه واطاره . من هنا ان المنطلق في رأينا هو عكس هذه المقولة . فليس المطلوب الحصول على تحسين شروط السلم الامبريالي الاسرائيلي المنطلق هو في بناء قوتنا لتفرض وزنها على القرارات الدولية .

وشروط قوتنا هي هذه :

١ ــ اذا كانت تجزئة محيط فلسطين الطبيعي بعد الحرب العالمية الاولى قد ادت تدريجيا وبصورة مضطردة الى تهويد فلسطين فانه من الجريمة القومية ان نبقى محافظين على اوضاع ضعفنا التي آلت الى تهويد فلسطين بل ان الوحدة هي منطلق التحرير ولا بد خاصة بعد نكبات المقاومة مع الكيان والاوضاع الكيانية ان تكون الوحدة هي طريق التحرير . ان وحدة الهلال الخصيب مطلب قومي مصيري ، تزول امامه كل التناقضات الثانوية . ولسنا نستطيع ان نتصور لعبة الانظمة وتناقضاتها تكون فوق مصير الوطن !

٢ ــ ان الجبهة العربية مفروض ان لا تكون اطارا يصار تجييره للنفوذ الامبريالي في افريقيا واسيا بل مفروض ان تكون لهذه الجبهة مشكلة اولى هي مشكلة تعبئة القوى الدولية لدعم حقنا القومي في فلسطين فنحارب حروب العرب ضد اعدائهم القوميين لا حروب اميركا ضد العرب انفسهم او بعضهم ضد بعضهم الاخر . ان مقولة الحرب العربية ــ العربية مفروض ان تسقط مرة والى الابد في سبيل الحرب العربية المضادة للامبريالية والصهيونية .

٣ ــ ان الموارد العربية وفي طليعتها النفط مفروض ان يستخدم كسلاح استراتيجي للمعركة ، سواء بالضغط على اميركا لتعديل سياستها من اسرائيل او بانماء العالم العربي ، وخاصة دول المواجهة العربية فيكون شكل القوة العربية هو الذي يترجم في القرارات الدولية لا رهن هو الذي يراهن عليه لنيل رضى السادة الامبرياليين .

٤ ــ اوسع التضامن العربي ــ الاسيوي ــ الافريقي واذا امكن الاوروبي بحيث تشعر اميركا انها احدى اطراف المعادلة ــ وربما اهمها ــ ولكن قطعا ليست كلها . ومع تعزيز العلاقات السوفياتية والاشتراكية لاحداث التوازن المطلوب ولمصلحة الخط التحرري .

٥ ــ ان المقاومة الفلسطينية هي طليعة حرب التحرير التي تصان وتعزز على اساس هذه المقولة ولكن الارض القومية لا يمكن التفريط بشبر واحد منها وليس لاحد لا منظمة التحرير ولا اي نظام حق التصرف باي جزء من الارض القومية . ان العقدة ليست فلسطينية حتى يصار الى تغيير وصف الفلسطينيين من لاجئين الى اصحاب الحق بدولة على جزء من فلسطين ، ان العقدة هي عقدة قومية ، عقدة التحرير مع الاغتصاب .

الباب الثالث : حرب وجود لا حرب حدود : الابعاد والمضامين

مجموعة دراسات تناقش اطروحات استسلامية
١٩٧٤ ـ ١٩٧٧

مدخل : حرب وجود لا حرب حدود

الابعاد والمضامين
مجموعـــة دراســات

يمكن اعتبار هذا الباب بفصوله الاربعة انه يحمل موضوعة الكتاب الاساسية . فهو اولا يناقش بدايات الطرح التمهيدي للخطوة الساداتية والممهد لاسقاط الحاجز التاريخي القومي بين شعبنا في نضاله لتحرير أرضه ، والعدو الصهيوني المغتصب للارض والمستبيح الحقوق القومية الثابتة لشعبنا والمتآمر على مصيرنا القومي كله .

يكتب شارل مالك « مقامته » الشهيرة في هذا الاتجاه في النهار في ١٩٧٤ مبشرا بسلام يعقبه ازدهار يتفاعل فيه الاسرائيليون واللبنانيون والفلسطينيون والاردنيون والشاميون[١] . وفي ١٩٧٥ يصدر كتاب « بعد ان تسكت المدافع » لمحمد سيد أحمد في مصر من زاوية اخرى ، ماركسوية، هذه المرة مبررة ومستبشرة ببزوغ السلام المنشود واندماج اسرائيل بالمنطقة وحلول تناقضات طبقية عند ذاك بدل التناقضات القومية .

ويرد المؤلف على الكاتبين مؤكدا جوهرية التناقض الاساسي بين حروب التحرير القومية والاستيطان الاستعماري في أوسع المقارنات مع حروب التحرير القومية في العالم ، مؤكدا مقولة الكتاب كله من أن هذه الحرب هي « حرب وجود لا حرب حدود » .

والى جانب هذين البحثين محاضرة المؤلف في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية التي ألقاها حول « المسألة الفلسطينية على مفترق خطير » ١٩٧٤ ودراسة « لفكر » حول طبيعة السلام الاستسلامي وطريق جنيف المسدود ١٩٧٧ .

طابع هذا الباب هو طابع الدراسات المتناولة اصول المسائل بالتحليل والمتوصلة دوما الى خلاصة تمثل المقولة الاساسية : لا تعايش بين الحق القومي والاغتصاب ولا تعاط خارج اطار حرب التحرير القومية الشعبية التي حققت في المنتصف الاخير من القرن العشرين اعظم الانتصارات في العالم الثالث بينما يراد لشعبنا غير هذا المصير : التعايش مع الاغتصاب ، والخضوع للاغتصاب !

وتشتمل هذه الدراسات على طروحات نظرية حول طبيعة هذا الصراع ان لجهة القبض على طابع المرحلة عالميا حيث تتداعى قلاع الاستيطان الاستعماري بينما تجري محاولة فرض التعايش معه في منطقتنا أو لجهة تحليل طابع هذا الاستيطان الاستعماري وحقيقته . وتمتاز

---

(١) هو ما ردده الحسن الثاني ومناحيم بيغن في ١٩٧٧ .

هذه الدراسات بوعي لدور الامبريالية وطبيعتها لا من زاوية تنظيرية فحسب بل بتحليل عواملها الاقتصادية على الصعيدين العالمي والقومي واظهار بشاعة استغلالها للشعوب وحقيقة تحالفها مع الصهيونية العالمية . وفي هذه الدراسات كما في الباب الاخير حول استسلام السادات والرد على الاستسلام شمول في تحليل المصالح الامبريالية ومخططاتها تفصيليا ، خاصة في عالم النفط . وهو ما دفع المؤلف الى وضع كتاب عنه على حدة بعنوان « النفط وفلسطين » .

الفصـــل الســـادس

ايلـــول ١٩٧٤ :

الرد على اطروحات الدكتور مالك

حول الاندماج باميركا واسرائيل

الدكتور شارل مالك عقل سياسي كبير وصاحب ثقافة واسعة . ولكن اخطر ما يكتب هو في السياسة الدولية اذ علينا مراقبة مؤشرات الضوء الاخضر الاتي من بعيد عبر البحار ، وتلمس معالم السياسة الاميركية التي يفهمها جيدا ويعبر عنها جيدا ، ويعرف ، ما يقول اقطابها الذين تربطه بهم اوثق الصلات .

ويأتي مقال الدكتور مالك المسهب عن « نيكسون وفورد والسياسة الاميركية » والمنشور في ١ ـ ٩ ـ ١٩٧٤ في « النهار » على صفحتين وبعض الصفحة في وقت لم يكن اسوأ منه على سمعة اميركا في العالم وفي منطقتنا : فمن فضيحة ووترغيت الى مأساة قبرص وانسحاب اليونان من الحلف الاطلسي والعداء لاميركا الذي وصل الى حد مصرع السفير في نيقوسيا ، ومن اشتداد الرفض للسياسة الاميركية التي اكدت في بيان تل ابيب دعمها لاسرائيل غير المحدود وهدرها دماء ابناء شعبنا في المخيمات وتصميمها على سحق ثورته التي وصفتها « بالمرتزقة » و « المخربين » ، وفي وقت ترتبك فيه الانظمة التي راهنت على نيكسون بعد ذهابه وتربع خلفاء له في البيت الابيض معروفون بصلاتهم الحميمة بالمنظمة الصهيونية .

وسط هذه الدوامة من الاحداث كان توقيت المقال وكأنه مرافعة مدروسة في الدفاع عن اميركا نظاما ورئيسا وسياسة تذكرنا بمقارعة الدكتور شارل مالك في مطلع الخمسينات لجاكوب ماليك مندوب الاتحاد السوفياتي في الامم المتحدة دفاعا عن اميركا و « العالم الحر » . فالدكتور شارل مالك منذ اكثر من ربع قرن ، وهو بعد سفير للبنان في واشنطن يتولى هذه المهمة على اعلى المستويات الدولية .

وليسمح لنا الدكتور مالك ان تستوقفنا الملاحظات التالية على مقاله :

اولا : الدكتور مالك في مناخ الطلاسم والاسرار يرفع ووترغيت من الوحلة الى الهالة ولكنه يسقط في التناقض الذاتي .

يعدد الدكتور مالك اخطاء نيكسون الا واحدة وهي خداع الكونغرس والشعب في شن حرب فعلية غير معلنة على شعب كمبوديا وجرائم فيتنام . فهذه لا يذكرها الدكتور مالك لان « العدالة الاميركية » التي اقتصت من نيكسون على « جرائمه » لم تجد في « قتل شعب امن » كما يقول جبران خليل جبران في « المواكب » جريمة تستحق العقاب ، بل هي « جريمة تغتفر » .

ولكن الدكتور مالك بعد تعداده لكل اخطاء نيكسون واعترافه ان « بعضها بالطبع خطايا مميتة » يتساءل في صيغة الجمع « كثيرون يتساءلون هل تبرر هذه الاخطاء ، وحتى هذه الخطايا ، الضجة الهائلة التي أثارتها حوله الصحافة ووكالات الاذاعة والتي أدت الى انشاء

محاكم خاصة ، والى اقامة لجان في الكونغرس ، للتحقيق حوله وحول معاونيه بتهم جنائية » .

ويأخذ الدكتور مالك في طرح اسئلة التشكيك حول حقيقة المسألة كقوله « ما هو سبب العداوة العنيفة بينه وبين الصحافة ووكالات الاعلام ، والى متى ترقى هذه العداوة ؟ » ويتابع التساؤل نفسه حول سبب العداوة الحادة بين نيكسون نفسه وبين الجامعات الكبرى وسائر المؤسسات ويقودنا الدكتور مالك رويدا الى ان في الامر سرا خطيراً دفينا : « سر لا يمت الى مصلحته الشخصية ومصلحة معاونيه فحسب ، بل يتجاوزها الى الخير العام والامن القومي ، سر قد يعرفه أعداؤه تماما أو قد لا يعرفونه ، ومع ذلك لن يبوح ، لا هو ولا هم ، به في المستقبل في أية حال ؟ على غرابة هذا الشيء فأنا لا أستغربه » ، هذه احدى الايحاءات التي يحيط بها الدكتور مالك قضية ووترغيت فيرفعها من الوحلة الى الهالة ، ومن تخبط الانانية الى الغيرية المضيئة بحب البلاد وأمنها القومي ، ومن مثالب الانحدار الى مناقب السمو . ويختم تساؤلاته وايحاءاته بخيار واضح . يقول الدكتور مالك :

« فاما ان يكون نيكسون أكبر مخادع في التاريخ ، كي يبقى في الواجهة السياسية الاميركية بهذا الشكل الرائع أطول مدة في تاريخ أميركا ــ وهذا ليس بالمعقول ، نظرا ، على الاقل ، الى انجازاته الايجابية الهائلة التي يقر له بها أعداؤه قبل مؤيديه .

« أو أن الشعب الاميركي أكثر الشعوب سذاجة وانخداعا ــ وهذا ليس بالمعقول كذلك ، بسبب الحرية التامة التي يتمتع بها ومستواه الثقافي الرفيع .

« أو أن ثمة خطأ أو خللا أساسيا في النظام الديمقراطي السياسي الاميركي ذاته ، خطأ يسمح بهذا المشهد الغريب .

« أو أن يكون في الامر سر دفين رهيب لم يعرف بعد ، وقد لا يعرف بكامله على الاطلاق .

« الخيار بين هذه الامكانات الاربع فقط ، وأنا اخترت الامكان الرابع ، وفي سبيل التفتيش الحثيث الصارم عن هذا السر الدفين سردت تساؤلاتي أعلاه »

لماذا الامكـــان الرابـــع ؟

يتضح بجلاء لا يقبل الشك ، أولا . ان الدكتور مالك وقد وجد الامكانات الثلاث من أصل أربع تسيء الى أميركا ، فاختار الامكان الرابع الذي يضفي هالة السر على أحداثها والذي هو أبعد هذه الامكانات عن التحقيق الموضوعي والتثبت والاثبات . وأكثرها بعدا ، ففي المجهول عالمه ، عالم الطلاسم والالغاز والاسرار . برهانه الفرضية وواقعه التجريد ودليله الاصرار على عدم قبول الادلة !

ويتضح بجلاء أيضا أن الدكتور مالك جزم بأنه من غير المعقول أن يكون نيكسون مخادعا أو أن يكون الشعب الاميركي مخدوعا ولكنه ازاء الامكانية الثالثة : أن يكون ثمة خطأ أو خلل أساسي في النظام الاميركي لم يجزم بشيء ولكنه رفض الاخذ بهذه الامكانية دون دليل وفضل الامكان الرابع الذي هو مجرد تساؤلات وفرضيات لا تقوم على أساس .

والغريب انه في هذا الامكان الرابع ينفي الدكتور مالك ان يكون نيكسون قد كان ضحية الصهاينة أو شركات البترول أو السوفيات أو العرب . فلماذا اذن يكتم السر الذي يتناول مصير بلاده وأمنها القومي كما افترض الدكتور مالك في محاولته اضفاء هيبة تاريخية على مأساة

المستر نيكسون ؟ يقول الدكتور مالك ان نيكسون قد يكون ضحية الصراع المصيري الدائر في أميركا والذي يتناول « هذا الصراع المصيري كل مظاهر الحياة الاميركية ، في الفن والادب ، في الدين والعقل ، في العائلة وفي النظرة الى الجنس ، في التنظيم الاجتماعي ، وفي السياسة ، وبكامل مظاهره ، يدور حول طبيعة الانسان ومصيره » . مثل هذا الصراع ألا يدل في شموله على أن نظام الحياة الاميركية ومن ضمنه النظام السياسي مطروح على المشرحة ؟

ان لنا كلمة ووجهة نظر أخرى في حقيقة هذا الصراع ومقدار شمول أو قصور تحليل الدكتور مالك عن الاحاطة بحقيقته وجوانبه . ولكن في هذا المجال بالذات نتساءل وقد لف الدكتور مالك مسألة المستر نيكسون بغموض الاسرار المستعصية على الكشف وجعلها فوق التحليل الموضوعي وطرح سلسلة من الفرضيات حولها بحيث باتت أرضا حراما على كل تحليل لان السر باق دفين في صدر المستر نيكسون حسب فرضيات الدكتور مالك ، نتساءل ومن ضمن ما طرح الدكتور مالك نفسه :

اسـرار وطلاسـم ام مشكلـة نظـام ؟

هل المشكلة مشكلة اسرار وطلاسم أو مشكلة نظام ؟ الدكتور مالك يريدنا أن نأخذ « بالامكان الرابع » : « ان يكون في الامر سر دفين رهيب لم يعرف بعد وقد لا يعرف بكامله على الاطلاق » ومع ذلك هو يرى أن اولى نتائج « ظاهرة نيكسون » ، « صمود النظام الاميركي السياسي في وجه هذه الازمة المحنة ، التي تعتبر أعنف أزمة داخلية اجتازها هذا النظام في تاريخه » . ويمضي الى القول : « خسارة نيكسون نصر لاميركا بمعنى ان نظامها برهن بذلك على مناعة واستقرار هائلين » ويمضي الى القول أكثر « فقد برهنت ظاهرة نيكسون ان الرئيس لا يستطيع أن يضع نفسه فوق الكونغرس ولا فوق القانون ، أي انه لا يستطيع أن يتعدى صلاحياته الدستورية ويتحدى السلطتين الاخريين في ما هو في نطاق صلاحياتهما » .

وقبل ذلك كان الدكتور مالك قد قال وهو يتحدث عن « الصراع المصيري في اميركا » : « أي دور لعب مذهب هذا في القضاء عليه ؟ هل تألب وقضى عليه آخر الامر الديمقراطيون العقائديون الذين يؤمنون بأولوية المجتمع ، وبالتقدمية اللامحدودة ، وبالتالي بنجاعة الفكرة ، وبالمركزية ، أم هل تألب وقضى عليه آخر الامر الجناح الجمهوري المتطرف الذي يؤمن بأولوية الحرية والانسان والتراث . وبالتالي باللامركزية أكثر منها ؟ أم هل اشترك الاثنان في القضاء عليه ، في اتفاق ضمني « وبتعمد ووعي تأمين ، كل بالطبع من ناحيته وكل بقصده الخاص ؟ »

لقد وقع الدكتور مالك في التناقض الذاتي الذي يسقط كل منطلقات دفاعه عن النظام الاميركي ، فمجرد طرح هذه التساؤلات من قبله دليل على تشكيكه في أن يكون ما حصل انتصار للنظام الاميركي . لان ما يرسمه في هذه الصور هو مؤامرة كواليسية تجري بتواطؤ فئات سياسية للخلاص من نيكسون والاطاحة به بسبب مذهبه السياسي والاجتماعي المزعوم . وهذه صورة تسقط ديمقراطية النظام لتجعلنا نعيش في مناخ انقلابات القصور في الدول الاتوقراطية وأجواء التصفيات السياسية بسبب المعتقد السياسي والاجتماعي ، في الدول التوتاليتارية التي يرفضها الدكتور مالك ، وبالتالي تظهر ان أشكال الديمقراطية الاميركية تخفي مضمونا مخالفا في جوهره لهذه الاشكال الليبرالية : فان تتضافر قوى سياسية للاطاحة برئيس الجمهورية لخلافها العقائدي معه ودون أن يكون مدانا بجرائم تستحق في نظر القانون وحده هذا العقاب ، دليل على أن النظام الاميركي يعاني خللا أساسيا أنكره في البدء الدكتور مالك عند بحثه في

العموميات والمبدئيات ولكنه بالنتيجة سلم به مداورة بالتقسيط والتفصيل . ان من حق الفئات السياسية في النظام الديمقراطي الاطاحة بالرئيس ، ولكن دستورياً ، ووفق القانون أو في انتخاب عام ، وليس بالمؤامرات الكواليسية التي تسخر القانون للخلاص من الخصم السياسي ؟

هـل نيكسـون شهيـد ؟

فهل نيكسون شهيد معتقده السياسي الاجتماعي ، كما يطرح الدكتور مالك ذلك على سبيل الفرضية ؟ اذن ، والحالة هذه ، لا تكون ظاهرته اذا صحت فرضية الدكتور مالك ، دليل انتصار الدستور والقانون اي الديمقراطية التي « برهنت ظاهرة نيكسون » كما يريدنا أن نسلم الدكتور مالك « ان الرئيس لا يستطيع أن يضع نفسه فوق الكونغرس ولا فوق القانون » فهل انتصر النظام الاميركي بالدستور والقانون على نيكسون الذي وضع نفسه فوقهما أم أن نيكسون سقط شهيد مؤامرة كواليسية من الديمقراطيين أو الجمهوريين أو كليهما معا كما يتساءل الدكتور مالك ، نتيجة مذهبه السياسي والاجتماعي ، وعلى حساب الدستور والنظام الديمقراطي ، هنا التناقض الذاتي يقع فيه الدكتور مالك !

النقطـــة الثانيـــة :

ثانيا : هل أزمة النظام الاميركي هي صراع « ايديولوجي » بين الجمهوريين والديمقراطيين أم أزمة الاجتهادات والتناقضـات الاجتماعية وتخلف الصورة الليبراليـة عن تحديـات العصر الحديث .

يخيل لمن يطلع على تحليل الدكتور مالك ان المسرح كبير ولكن الممثلين الذين اختارهم لا يملأونه . ذلك أن صورة وجود « صراع مصيري في أميركا » ، « يتناول كل مظاهر الحياة الاميركية » وهو « بين التقليدية الاميركية المحافظة والتقدمية اللا محدودة » في الفن والادب والدين والعقل والعائلة والنظرة الى الجنس ، والتنظيم الاجتماعي ، لدليل على ان قيماً تتساقط في كل جوانب الحياة الاميركية السياسية والاقتصادية والاجتماعية قيما تتساقط وتجارب تفرز حاجات جديدة فينشأ فراغ نفسي ومادي في الانسان والنظام معا . ان الازمة في حقيقتها وشمولها هي في انطفاء الثورة الليبرالية عن الاشعاع في الربع الاخير من القرن العشرين وتخلفها عن المرحلة نظاما اقتصاديا وقيما اجتماعية وعلاقات سياسية . ونتيجة ذلك كله تناقض دور أميركا ازاء نفسها وازاء العالم . وانطوى عصر الرواد والحريات ليطلع عصر الامبريالية والتوسع العالمي . وأميركا البيضاء تلهث تحت وطأة ثورة الزنوج في سبيل المواطنة الكاملة واسقاط مجتمع الاسياد البيض والعبيد السود . وأميركا الرأسمالية يتآكلها سرطان التضخم النقدي والمضاربات وهبوط مؤشرات دوجونتر وارتفاع سعر الفائدة المصرفية وتزايد البطالة وهبوط الانتاج حتى لم تعد تنفع معها الحلول الكينزية الترقيعية ولا نيوديل روزفلت الذي عبر بها أزمة ١٩٢٩ دون ان يكون الحل الجذري لازمة النظام وتناقضاته . فالرأسمالية الفردية التي صاحبت الثورة الصناعية في بناء اقتصاد اميركي متوسع في مطلع القرن الماضي واتسمت يومها بالريادة الفردية والحافز الشخصي أصبحت اليوم بعد تضخم مؤسساتها تسحق مجموع الشعب في أخطبوطها الاحتكاري وتفرز البطالة المتزايدة والتضخم المالي والفوضى

الاقتصادية . وليس هذا رأينا نحن فحسب ، بل رأي مجلة « التايم » كبرى مجلات اميركا التي وجدت في آخر تحقيق احصائي نشرته في ٢٦ آب ١٩٧٤ نسبة الذين هم في حالة بؤس اقتصادي في الولايات المتحدة بفعل تفاقم التضخم المالي ارتفعت من ٢٣ بالمئة في أيار الماضي الى ٢٨ بالمئة في تموز (أي خلال شهرين فقط) وان نسبة المتأثرين سلبيا من التضخم المالي وارتفاع غلاء المعيشة وان لم ينحدروا بعد الى حالة البؤس الكاملة ، ولكنهم في طريق الانحدار كما يدل تصاعد نسبة البؤس الاقتصادي ، ارتفعت هي أيضا الى ٣٩ بالمئة من مجموع الشعب الاميركي ، وبالنتيجة فان مجموع المتضررين من حالة التضخم المالي وغلاء المعيشة تبلغ ٦٧ بالمئة من مجموع الشعب الاميركي . وان اقل من الثلث يتنعمون ــ ولو بنسب متفاوتة ــ بالوضع القائم بينما يتضرر منه أكثر من الثلثين .

والى جانب البؤس الاقتصادي ، تقول « التايم » ، ان الرفض الاجتماعي يتصاعد بالنسبة نفسها . يقابل هذه الاحصاءات ارتفاع أرباح المصارف وشركات البترول والشركات الاميركية الكبرى المتعددة الجنسيات كالجنرال موتورز فورد وجنرال الكتريك وسواها الى نسب خيالية تبلغ بلايين الدولارات . وبروز ما يمكن وصفه « بالعشائر الاقتصادية » التي تمثل الواجهة السياسية في أميركا كآل كندي وروكفلر وسواهما . فبيوت الاحتكار المالي تكدس الثروات بينما الشعب ينحدر في السلم . ولولم يكن الشأن الاقتصادي خطيرا ، وليس ثانويا ، كما يريد أن يصوره الدكتور مالك لماركز جيرالد فورد رئيس الولايات المتحدة الجديد عليه واعتبر التضخم المالي عدو أميركا الأول ودعا الى مؤتمر قمة اقتصادي في هذا الشهر لمعالجة وضعه الخطير ، ولكن المراقبين لا يعتقدون ان معالجات فورد ستفيد في وضع الحلول الجذرية لانها من ضمن دائرة النظام الرأسمالي المفرغة .

وليس البؤس الاقتصادي ، على أهميته ، وحده هو المشكلة في تخلف الثورة الليبرالية ، بل هو جانب خطير منها اذ هناك انهيار مجموعة القيم التي نهضت على أساسها أميركا . وأميركا القيم القديمة تموت في الجامعات وبين الشباب الرافض الذي رسم الدكتور مالك نفسه صورة لرفضه بقوله : « هم ثائرون على النظام العائشين في ظله ، لان هذا النظام ، من حيث القيم الخلقية ، فاسد ، ومعهم كل حق في أن يعتبروه نظاما فاسدا . فهو نظام على شيء كثير من الدجل والنفاق ، ينادي بقيم الاباء والاجداد دون أن يطبقها في الحياة . وهناك فراغ نفسي وعقلي وروحي قاتل في هذا النظام » . (الدكتور مالك ــ في « القضايا المعاصرة » ــ عدد تموز ١٩٦٩) .

اروع تناقض روحي نفسي

ولعل اروع تناقض روحي نفسي عانى منه شباب اميركا في رفضهم لخداع النظام وفريسته قد تجسد في رفض قطاع واسع منهم لحرب فيتنام لا في التظاهرات الصاخبة ضد خوضها فحسب بل في رفض الانخراط في صفوف الجيش الاميركي الى حد تحمل الادانة بالخيانة القومية لتخلف هذا الشباب عن واجب الجندية . لقد واجه شباب اميركا الرافض أزمة مزقت كيانه فبعد ان تعلم في الجامعات ان بلاده ودستورها قد ولدا في ١٧٧٦ في لهب حرب تحرير قومية ضد الاستعمار البريطاني ، دعته المؤسسة العسكرية والسياسية الاميركية في الربع الاخير من القرن العشرين وبعد اندلاع مئات حروب التحرير في العالم ضد الاستعمار القديم ، الى خوض حرب امبريالية ضد شعب فيتنام . فبين تراث الحريات السابق وتراث القمع الامبريالي الراهن تمزق وجدان شباب اميركا الرافض وادرك مسألتين لا يريد ادراكهما الدكتور

مالك ، هما أولا : ان الحرية نسبية عند اميركا وانها لا تساوي المجتمعات الاخرى بها في حق تقرير المصير . ثانيا : ان النظام الليبرالي الرأسمالي تحول بعامل التضخم والتوسع الذاتيين الى نظام امبريالي قمعي ضد الشعوب .

واذا كان الدكتور مالك لا يرى الا الفضائل في الحياة الاميركية لانه على اتصال وثيق كما يردد دائما مع اقطاب طبقتها الحاكمة فان شباب اميركا الرافض لا يشاركه هذا الرأي ، وهو يعيش تمزقه الاليم ضد الحالة الراهنة .

لقد ادرك سعادة قبل ربع قرن ، وفي ١٩٤٨ أزمة نظام الحياة الاميركية عندما تحدث عن الثورة الاميركية التي تجاوزها العصر : « بعد ان حققت تلك الثورة ما حققت لم يعد الاميركان يشعرون بنظرة المجموع ، بنظرة المجتمع الى الكون والحياة ، لان اميركا بعد استقلالها وجدت نفسها جسما عظيما جدا كبيرا هائلا بثروته المادية ... وهي مع هذا الغنى على بعد كبير عن اي مجموع اخر يمكن ان يكون عدوا مزاحما على الخيرات والبلاد » ..

« في الحرب الاخيرة لم نجد مبدأ واحدا اقتصاديا ــ اجتماعيا ــ روحيا أو غير ذلك فاعلا من الناحية الاميركية يحتاج اليه العالم وتحتاج اليه الانسانية في سيرها . أما الديمقراطية التي ناضلت اميركا لاجلها ، فليست مبدأ اميركانيا ولم تضف اميركا اليه شيئا من ذاتها غير التراخي » (ص ١٠٤ « المحاضرات العشر ») .

ويقول سعادة في ١٩٤٣ « ان والديمكراتية اسم تنطوي تحته اشكال عديدة وكل شكل منها له خصائص سياسية وادارية تعطي نتائج تختلف عن التي يعطيها شكل آخر . والديمكراتية التي خبرتها الشعوب المتمدنة حتى اليوم لم تتمكن من حل الاضاليل الاجتماعية ــ الاقتصادية التي نشأت مع تقدم عهد الالة وارتقاء التخصص في الاعمال وتحديدها » و « عبثا حاول الديمكراتيون الضرب على وتر الديمكراتية لانهاض الهمم وبعث النشاط في النفوس . لان الشعوب كانت متخمة من الديمكراتية الرأسمالية التي اصبحت كابوس العامل والفلاح » . « مما لا شك فيه ان المحافظين الاقطاعيين والرأسماليين في بريطانيا والرأسماليين في الولايات المتحدة لا يعجبهم تبديل الديمكراتية في اشكالها المعروفة التي سهلت لهم الوصول الى ثرواتهم الفاحشة من اسهل الطرق » .
(ص ١٢ ــ ١٣)

الفـــــردوس المنشـــــود

هذا التحليل للتناقضات الاقتصادية التي تعيشها الليبرالية الرأسمالية في اميركا والتي كتب عنها سعادة في الاربعينات والتي تفاقمت تفاقما واسعا في السبعينات بشهادة المسؤولين ورجال الاختصاص الاميركيين انفسهم لم يعرها الدكتور مالك ادنى اهتمام حين دعانا ويدعونا الى طريقة الحياة الاميركية والى فردوسها المنشود ونعيمها المفقود . ولكن المفارقة الكبرى هي انه رغم اغفال الدكتور مالك لدور الاقتصاد واثره على الحياة السياسية واعتباره ثانويا يعود الى تفسير « تطور السلطة التنفيذية على حساب السلطة الاشتراعية » في الولايات المتحدة بانه « لم يأت اعتباطا » بل « اقتضته ظروف المواصلات العالمية الحديثة وسرعة تطور الشعوب والتكنولوجيا الحديثة » وهكذا سقط مبدأ فصل السلطات الذي اخذته اميركا عن مونتسكيو ومنظري القرن الثامن عشر بفعل تطور الشروط والظروف الاجتماعية الاقتصادية في القرن العشرين !

ثالثا : أميركا المعروضة في التحليل المالكي هي حضارة وقيم وتقدم ورعاية أبوية للشعوب والامبريالية الاميركية تعبير ومفهوم محرمان عند الدكتور مالك .

من يطالع بتدقيق دور أميركا في العالم كما يعرضه الدكتور مالك يتماثل أمامه دور المهندس الاعظم لخير الانسان في كل مكان ودور الرعاية الابوية للشعوب : وكأنما اميركا هي في العلاقات الدولية تؤدي حسب تحليل الدكتور مالك ضمنا ، دور المهندس الاعظم عز جلاله وتعالت قدرته في رعاية الكون والانسان والقيم في كل مكان .

١ ـ أميركا والعالم العربي

فبصدد مصر يقول الدكتور مالك : « وفي رايي ان اهم نتيجة تمخضت عنها حرب تشرين هي المصالحة بين مصر واميركا واعادة الثقة المتبادلة والتعاون بين البلدين » والدكتور مالك يبارك ذلك لانه يعتبر هذه العلاقة تقوية لمصر « وكل ما شانه تقوية مصرواسعادها يعود بالخير العميم على البلدان العربية الاخرى ، وعلينا في لبنان على وجه التخصيص » . طبعا عندما كان اسعاد مصر وتقويتها في الخمسينات والستينات في التعاون مع الاتحاد السوفياتي والتسلح منه وبناء السد العالي لم يكن يعود ذلك « بالخير العميم على البلدان العربية والاخرى وعلينا في لبنان على وجه التخصيص » . ذلك ان مفتاح السعادة وسرها وأكسيرها محصورة كلها بيد اميركا فالمقياس ليس سعادة مصر بل من يسعدها !

ويقول الدكتور مالك : « بالطبع اميركا تساعد مصر بشتى ضروب المساعدات الاقتصادية والمالية والفنية والمعيشية ، وحتى الدفاعية . (كما تفعل مثلا في مساعداتها الدفاعية مع السعودية والاردن) في حال عزوف الاتحاد السوفياتي عن مدها بما تحتاج اليه من أسلحة » تفعل ذلك « لاسباب عدة ، منها حاجة مصر الملحة الى هذه المساعدات ، واهميتها الاستراتيجية والمكانة القيادية التي تحتلها في العالم العربي ، والحؤول دون احتكار الاتحاد السوفياتي لها ، والامل في ان لدى مصر من الحنكة والليونة والاعتدال مايمكنها من قيادة العالم العربي ، بالتعاون مع الولايات المتحدة بالطبع ، الى حل سلمي مرض للجميع للقضية الفلسطينية » . هل ذكر الدكتور مالك سببا ماديا واحدا وراء حوافز المساعدات الاميركية لمصر ؟ لقد نسي توسعات الراسمال الاميركي عبر عشرات الشركات في سوق من اكبر الاسواق الاستهلاكية في المشرق العربي كان محروما منه هذا الراسمال طوال عشرين عاما وعاد اليه بقوة اليوم ويتوافر يد عاملة رخيصة تمكن الراسمالية الاميركية من جني ارباح طائلة في عمليات انتاجها مما يعود بفوائد مادية كبرى على ميزان المدفوعات الاميركي . اما « الحل السلمي المرضي للجميع » فمقطور حسب تعبير الدكتور مالك نفسه في فقرة اخرى من مقاله الى هذه القاعدة الذهبية: « فكل اتفاق او تفاهم مع اية دولة عربية ، وكل مساعدة ، وكل مساعدة لها ، من اي نوع كانت ... تاخذ دائما في الاعتبار امن اسرائيل وسلامتها ومناعتها » الذي في حال تهددها « لا يمكن ان تقف اميركا مكتوفة الايدي ، سياسيا وديبلوماسيا واقتصاديا ودفاعيا ، وحتى في الحالة القصوى في امر التدخل العسكري غير المباشر . » فالسلام هو سلام

تدجين العالم العربي ضمن مصلحة الامن الاسرائيلي الاميركي الامبريالي .

واميركا التي تعمل « لاسعاد مصر » حسب تعبير الدكتور مالك تحتل السعودية في سياستها مركزا خاصا والى ماذايعود هذا المركز الخاص طالما ان الدكتور مالك قال في مطلع مقاله ان الشؤون الاقتصادية ثانوية ، انن يجب البدء بالمعنويات فيقول : « يعود هذا المركز الخاص ، اولا وقبل كل شيء الى الصداقة التقليدية بين كبار الاميركيين وآل سعود بدءاً بعبد العزيز العظيم واستكمالا بالملك فيصل واخوته الذين حافظوا باخلاص على حرارة هذه الصداقة خلال ثلاثين سنة في وجه امتحانات لا تحصى » .(١)

نسال الدكتور مالك الم يحافظ الماريشال شان تشاي شيك على « الصداقة التقليدية » مع اميركا « خلال ثلاثين سنة في وجه امتحانات لا تحصى » حتى اذا قضت مصلحة المصالحة مع العملاق الصيني رفعت اميركا يديها وغسلتهما بيلاطسيا من « دم هذا الصديق » ؟ ولو ان تيوان تزخر « بالبترول السعودي وبالاستثمارات البترولية الضخمة » التي جعلها الدكتور مالك اسبابا ثانوية بعد الصداقة التقليدية التي جاءت « اولا وقبل كل شيء » هل كانت اميركا تخلت عن تشان كي تشيك بهذه السهولة ؟ ان المستر سايمون وزير الخزانة الاميركي عندما جاء يتسول بلايين الدولارات من السعودية لشراء سندات الخزانة الاميركية دعما للدولار لم يكن يفكر بالقيم التقليدية التي يتداول الدكتور مالك بنقدها النادر في محاولة اقناع العقل العربي بان علاقة اميركا بالعرب هي علاقة الفروسية والنخوة والشيم ومكارم الاخلاق . ولا كان سادة البيت الابيض ورجال الاقتصاد اليهود المتغلغلين في الراسمالية الاميركية يهجسون بهذه القيم عندما ضغطوا بكل قوتهم لخفض اسعار النفط العربي لمصلحة ميزان المدفوعات الاميركي وكادوا في مزادات الكويت وابو ظبي ينجحون ثم خططوا للمزاد السعودي الذي لم يبصر النور بفضل تضامن منظمة اوبيك ضد المؤامرة الاميركية الاقتصادية الامبريالية التي تصدر التضخم النقدي الى العالم وتريد ان تبتاع سلعه بابخس الاثمان .

ويتابع الدكتور مالك فيقول: « تعتبر اميركا استقرار الاردن دعامة من دعائم الاستقرار في الشرق الاوسط . نلك لان تركيب الشرق كله يتغير اذا حصل انهيار او تغيير اساسي في الأردن ». اي استقرار واي تركيب يتغير اذا حصل انهيار او تغيير اساسي في الاردن ؟ ولماذا في المطلقات يا دكتور ؟ ان شمعون يبرز افصح في ايلول وبعد مقال الدكتور مالك ، عن الاستقرار المنشود حين تمنى انتصار الملك حسين على منظمة التحرير الفلسطينية لانه « حينئذ سيكون في وسعنا التفاهم مع الطرف الغالب ، وامل في ان يكون هذا الطرف الملك حسين . وعلينا حينئذ ان نتفاهم معه لكي نصل الى اقرار سلام حقيقي » هذا هو « الاستقرار المنشود » في الشرق الاوسط الذي يمر على قلم الدكتور مالك بصيغة الغائب حين يقول : « وفي نظر الكثيرين ان التوفيق بين الاردن واسرائيل ليس بالامر المستحيل او حتى بالامر العسير » . « واني ارى انه ما دامت السعودية واسرائيل واميركا ، لاسباب مختلفة ، لا ترضى بزوال الاردن فلا بد من اتفاق الفلسطينيين مع الملك حسين في شأن مصيرهم » ولماذا ؟ « خصوصا ان حسين قد فاز على ما يظهر بتأييد فورد له في زيارته الاخيرة لاميركا » المطلق دائما ما تريده اميركا ... واسرائيل ! اما الشعوب وثوراتها فارادتها مشطوبة ...

---

(١)ـ تجلت هذه الصداقة باغتيال الملك فيصل .

٢ ـ ثروات العـــرب « والقيـــم » الأميركيـــة

ان العرب في نظر الدكتور مالك ، ملومون ، لانهم مقصرون في « النفاذ الى عقل اميركا وقلبها » . واذا كان من مادية تدان فهي مادية العرب باعتمادهم على ثرواتهم الطبيعية لا مادية اميركا في نهب هذه الثروات . يقول الدكتور مالك انه بعد استعادة الكونغرس سلطانه بذهاب نيكسون اصبحت المشكلة«في النفاذ الى قلب الكونغرس وعقله ، وهو الذي يتحسس تحسسا مرهفا جدا ازاء ناخبيه ، وبالتالي النفاذ الى قلب الشعب الاميركي وعقله في شتى مؤسساته » . ويتابع الدكتور مالك بعد تبيانه اهمية هذا التحدي وتعقيده قائلا : « ولا يكفي للاستجابة الى هذا التحدي ان يملك العرب ثروة هارون وقارون ، لان القلوب والعقول لا ينفذ اليها بمجرد وجود مصلحة مشتركة ، ولا بمجرد الثروة ، ولان الثروة لم تنبع من جهد العرب الفكري والصناعي الذاتي المستنبط ، بل جمعوها من حاجة العالم المتصنع الى بترولهم ، فاذا استغنى هذا العالم عن هذه الحاجة ـ وهذا ما هو جاد الان في تحقيقه ـ جفت مصادر ثروتهم » .

يحس من يقرأ فقرات الدكتور مالك حول ثروات العرب البترولية ومسألة النفاذ الى عقل اميركا وقلبها بمادية العرب ازاء روحانية اميركا التي لم نخاطبها بعد بلغة الروح والقيم والعلم والحضارة حسب تقييم الدكتور مالك ، ولكن أهل العار في امتلاك الثروات الطبيعية ام في نهبها ، وقصة شركات النفط مع شعوبنا العربية ـ عفوا نسينا ان الدكتور مالك لا يقيم للاقتصاد وزنا اساسيا ـ هي قصة سلخ جلود البشر وامتصاص دماء الشعوب . حين رفعت الدول المنتجة اسعار نفطها لمواجهة موجة التضخم النقدي المصدرة من اميركا الى العالم ، تضاعفت أرباح الشركات ، ومعظمها اميركية بنسب وصلت بعضها الى ٣٠٠ و٧٠٠ بالمئة في مطلع ١٩٧٤ .

أما القول « ان الثروة لم تنبع من جهد العرب الفكري والصناعي الذاتي المستنبط بل جمعوها من حاجة العالم المتصنّع الى بترولهم » فيقتضي ثلاث ملاحظات :

١ ـ ان تخلف العرب عن « الجهد الذاتي الفكري والصناعي المستنبط » كان الحليف الذي ما انفك عنه الاستعمار الاوروبي أولا والامبريالية الاميركية بعد ذلك . فلولا هذا التخلف لما امتصت شركات الاستعمار دم العرب ونهبت ثرواتهم . وهي هذه « الصداقة التقليدية » التي ربطت بين عواصم الغرب وأشد الحكام رجعية في العالم العربي تثبيتا لتخلف الشعوب وتسهيلا لنهب خيراتها في غفلة من محاسبة الشعوب وحركاتها الثورية المقموعة .

٢ ـ هل كتب على العرب وسائر شعوب العالم النامي ان يبقوا مجرد مصدرين لمواد أولية تحتاجها دول الغرب المصنع ؟ وما قول الدكتور مالك في حركة التصنيع الواسعة التي تقدم عليها البلدان العربية أليست دليلا على أنهم هم أيضا يحاولون ان « لا تجف مصادر ثرواتهم » كما حذر الدكتور مالك « اذا استغنى هذا العالم عن هذه الحاجة » ،بل ما قوله في اصرار اميركا والعالم الصناعي الرأسمالي على العرب ان يرفعوا معدل انتاجهم لتلبية حاجاتهم الصناعية الاستهلاكية تقابلها دعوة بعض العرب الى خفض الانتاج حتى لا تجف هذه الثروة وتنضب في زمن التضخم النقدي الذي يتاكل « ثروة هارون وقارون » اذا بقيت دولارات أو جنيهات معرضة للخفض كلما عن للصوص الامبريالية نهب العالم من جديد ، ومع ذلك ، ورغم كل الضجيج في اوساط الاحتكارات العالمية عن امكان الاستغناء عن النفط العربي ، فان برنامج الاكتفاء الذاتي في الطاقة الذي طرحه نيكسون لـ ١٩٨٠ قد أعلن مؤخرا العزوف عنه لعدم واقعيته .

٣ ــ وبين العرب ، لبنان لا يملك نفطا ولكنه على حد تعبير الدكتور مالك في حديثه عن « اميركا ولبنان » « يستضيف » « مؤسسات اميركية اقتصادية وثقافية وانسانية » ويصونها « سماح الطبع اللبناني وانفتاحه » . لعل الدكتور مالك نسي او تناسى هجمة المصارف الاميركية ــ التي لم تراع اصول الضيافة ــ على امتلاك معظم المصارف اللبنانية وتحول ــ كما قال الوزير عساف وزير الصناعة والنفط ــ نحو ٨٠ بالمئة من الودائع من المصارف الوطنية الى المصارف الاجنبية وفي طليعتها المصارف الاميركية ، هل هذا يدخل في اطار الضيافة اللبنانية السمحاء ؟ ولعل الدكتور مالك يذكر ان الجامعة الاميركية وهي المؤسسة الثقافية الاميركية الكبرى شكت في العام الماضي من عجز في موازنتها بينما هرع السفير الاميركي الى تسديد العجز الذي شكت منه شركة التأمين الاميركية عند اضراب موظفيها . فأميركا « شركة التأمين » التي تعود بأموال اللبنانيين الى ميزان المدفوعات الاميركي هي التي تعني السفير لا أميركا الجامعة والثقافة . ورغم ذلك يدعونا الدكتور مالك الى الصلات الروحية والعقلية « للنفاذ الى قلب اميركا وعقلها » .

التفاعل الحضاري في ظل مظلة الامبريالية :

يبقى أمر خطير في هذا التفاعل الذي يدعونا اليه الدكتور مالك مع اميركا ويجعله دون حدود فيصل حتى الى ربات المنازل فضلا عن الجيش والعمال والفلاحين والعلماء والادباء والطلاب والفنانين والصناعيين وأساتذة الجامعات ورجال الدين ، هل يقبل بأن يجري مثله وعلى منواله بين هؤلاء جميعا من شعبنا والاتحاد السوفياتي ، وهو القائل في مقالــه « ولأن اميركا أحد العملاقين الاكبرين في العالم ــ ولا يجوزلنا إلا أن نكون على علاقة ودية صافية مع كليهمــــا » ويقول الدكتور مالك في حديثه عن الصراعات العالمية في الشرق الاوسط : « ــ غرب الغرب (أعني العالم السوفياتي) ، ذلك لأن الاتحاد السوفياتي جزء لا يتجزأ من الغرب » . وهذه الفكرة مأخوذة من ارنولد توينبي في كتابه « دراسة للتاريخ » ملخص « سمرفيل » الجزء الأول ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠ ، و٢٧ ، و٢٦٩ و٣٩٤ ومفادها ان روسيا باعتناقها عقيدة غربية هي الماركسية قد دخلت كجزء لا يتجزأ من هذا الغرب مع دور متميز لها فيه . فــمن منطلقات الدكتور مالك نفسه الذي يساوي في الظاهر في علاقتنا الودية مع العملاقين والذين يعتبر الاتحاد السوفياتي جزءا لا يتجزأ من الغرب اتباعا للنظرية التوينبية للحضارات ، نسأله هل يقبل باطلاق التفاعل على المستوى نفسه الذي يقترح مع الولايات المتحدة ، بيننا وبين الاتحاد السوفياتي ؟

قد يقول الدكتور مالك ولكن مثل هذا التفاعل دون حدود بين شعبنا والشعب السوفياتي المعقدن قد يؤدي الى «تشيع» بلادنا . ان هذه الامكانية واردة دوما لا سيما في ظل نظام فاسد يقوم على التحالف الاقطاعي الرسمالي الطائفي كذلك الذي يقوم في لبنان . أما في ظل النظام التقدمي الثوري الذي يكون في مستوى العصر والمرتكز الى ارادة شعبية حرة ، حرة من العوز والفقر والاستغلال والكبت بكل صنوفه المادية والروحية ، فان التفاعل يجري بين انداد لا بين اتباع وأسياد .

ان « أمركة » شعبنا امر نرفضه على كل صعدان الاستعمار الثقافي والاقتصادي والحربي . اننا نرفض الانعزال عن العالم ولكننا نطلب ونعمل في سبيل وعي ذاتيتنا وانتصار حقيقتنا نحن وقيمنا الخاصة ومشاركة مجتمعـنا المجتمعـات الأخرى مشاركة انسانية متكافئة ، وذلك بعد تحقيق تجربتنا الثورية الخاصة ببلادنا وظروفها القومية الاجتماعية حتى

نتفاعل مع العالم كله بعد ذلك من موقع القوة والثقة بالنفس والمناعة الذاتية فتكون صلتنا به وبشعوبه صلة تفاعل لا انفعال وصلة تبادل خبرات وخيرات لا تبعية ولا انبهار ولا استغلال .

غربـــاء عــن العالـــــم

ويرى ان « النفاذ الناجع الى العقول والقلوب ياتي بالتجانس الفكري والحضاري ولا يبنى بالسحر بين ليلة وضحاها ، بل يستغرق عشرات السنين ، واحيانا يستغرق اجيالا وقرونا ، من التاثير والثقة المتبادلين ، ومن التفاعل والتفاهم والتعاون ، ليس فقط بين افراد معدودين حتى ولو كانوا في ارفع مراكز السلطة بل بين مختلف مؤسسات الشعبيـن » وهو يدعو على هذا الاساس الى ان « يتفاعل العلماء والادباء والفلاسفة واساتذة الجامعات الطلابية والفنانون الصناعيون والفلاحون والعمال ورجال الدين وربات المنازل ومؤسسات الجيش ومؤسسات الحكومة بعضهم مع بعض بين الشعبين.. على اساس محترم ... والى ان يصبح هكذا يبقى العرب غرباء عن العالم ... » .

ليسمح لنا الدكتور مالك مناقشة هذا الطرح بالبنود الرئيسية التالية :

١ ـ الكونغرس وعقله ووجدانه . اي عقل ووجدان يريدنا ان نكسب الدكتور مالك طالما أكثرية الكونغرس منحازة إلى اسرائيل الى حد اصرارها على الربط بين هجرة اليهود السوفيات واتفاقية الدولة الاكثر رعاية ؟ أم في تصديقها الحماسي لبلايين الدولارات من الاسلحة المتطورة للعدو الصهيوني ابان حرب تشرين وما بعده ؟ ان في الكونغرس صهاينة أكثر من رابين ومائير ، من تخاطب وجدانهم وعقلهم ؟ وما الذي جعلهم صهاينة ؟ أقول لك عوامل عديدة ، اسمح لي تعداد اهمها :

اولا : ما تتمتع به الصهيونية من وجود راسمالي واعلامي ضخم في قلب اميركا جعلها جزءا لا يتجزأ من تركيبة الامبريالية الاميركية .

ثانيا : اصوات اليهود الاميركيين .

ثالثا : اطمئنان الكونغرس والسياسة الاميركية عموما الى ان العرب لن يتحولوا الى فيتنام جديدة ضد اميركا بحيث يحشرونها بين الخيارات الصعبة : اما اسرائيل او الصداقة العربية ، والصيغة التي يبشرنا بها الدكتور مالك هي « امكان التوفيق بـين العـرب واسرائيل » ... ؟ اذ يقول : « تتحكم في فكر اميركا رؤية صادقة بان يوما سياتي تعيش فيه اسرائيل والعرب في جوار سلمي هنيء متفاعل امين » . وفي سبيل ذلك تحصل اسرائيل على كل الاسلحة والاعتدة والمساعدات الاقتصادية . اما العرب فعليهم حسب وصية الدكتور مالك ان يبذلوا كل الجهود حتى تلك التي لا يملكونها الآن ولو استمرت عقودا وربما قرونا للنفاذ الى عقل وقلب اميركا ، من اجل ماذا ؟ من اجل ان تسمح لهم بالتعايش « السلمي الهنيء المتفاعل الامين » مع اسرائيل ! اليس في ذلك منة لا تقاس بمقياس ولا تحد بحد ، ان يقبل الحمل في ملكوت الذئب الذي افترس ارضه وشعبه ؟

كيــف نؤثر على الكونغــرس :

يبقى كيف يكون التاثير على الكونغرس : الوصول الى قلبه وعقله ؟ كيف نواجه النفوذ الراسمالي الصهيوني المسيطر على مؤسسات كثيرة ؟ الدكتور مالك يقول الشان الاقتصادي

ثانوي واداة وفرع . مطلوب منا ان نحارب نفوذ الراسمال الصهيوني بالروحانيات ، بالنفاذ الى القلب والعقل، اي قلب واي عقل ، قلب المجتمع الراسمالي الذي لا يفعل فيه الا النفوذ الاقتصادي الاقوى ، وعقل الحاسبات في عصر الالكترونيات !

ان الدكتور مالك يتجاهل العلاقة العضوية بين الامبريالية والصهيونية وكأنما النفوذ الصهيوني في امبركا مصدره النفاذ الى القلب والعقل على صعيد اكاديمي مجرد ! كيف نواجه قوة الناخبين اليهود التي نظمتها الحركة الصهيونية حركة ضاغطة في قلب المجتمع الامبركي ؟ لعل الدكتور مالك يقبض على السر الخطير ، فهو يتحدث في مكان اخر من المقال عند تطرقه لعلاقات « امبركا ولبنان » الى « وجود ما يقرب من المليون امبركي متحدر من اصل لبناني في الولايات المتحدة ساهموا جميعا مساهمة بارزة في شتى حقول النشاط الانساني الامبركي — في العلم والفكر والادب والفن والاقتصاد والسياسة والمهن الحرة ، وفي الدفاع عن امبركا والاستشهاد في سبيلها أثناء الحرب » هؤلاء بشهادة الدكتور مالك قوة عظيمة ويجب ان تكون مؤثرة وهي قوة تنطبق عليها مواصفات الدكتور مالك في النفاذ الى عقل امبركا وقلبها اذ انها اسهمت بشهادته اسهاما بارزا في شتى حقول النشاط الانساني في امبركا « وتفاعلت التفاعل الكامل مع المجتمع الامبركي » الذي يطلب منا جميعا ان نؤديه في العالم العربي حتى ندخل الفردوس الامبركي المنشود . ولكن ما قيمة هذا المليون من الامبركين اللبنانيين في ميـزان النضال للمسألة الفلسطينية ؟ صفر كبير يا حضرة الدكتور . رغم ان الدكتور مالك كان سفير لبنان في واشنطن عدة سنوات ، وكان طويل القامة والباع في الامم المتحدة .

وهو في خاتمة مقاله هذا يتحدث عن « كيانية قضية الفلسطينيين » الى حد يستمطر الدموع السخية من الماقي فيقول : « وما لم يشعر الامبركيون والعرب والاسرائيليون بخجل عميق من انفسهم كبشر طالما ان الفلسطينيين معذبون مشردون بائسون يائسون ، فكلنا كذبة وكلنا منافقون » . هل قال هذا القول للمليون امبركي من اصل لبناني . هل جاهد بينهم لتعبئتهم للمسالة الفلسطينية قوة ضاغطة وهو في قلب واشنطن سفير دولة عربية ؟ كانت الجالية اللبنانية تتسابق من الغرب الى الشرق في الولايات المتحدة لاقامة مآدب التكريم للدكتور شارل مالك فهل صرف ادنى جهد لتنويرها بالمسالة الفلسطينية وتعبئتها في سبيل الدفاع عنها ؟ نشك في ذلك كثيرا ، بل نجزم ان العكس هو الحاصل لان النتائج خير برهان واسطع دليل .

ليسمح لنا الدكتور مالك ان نردد بصدده ما قاله هو في مقاله متوجها الى لبنان : « اترك جانبا نقدك للغير حول تقصيرهم في سبيلهم ، وانعكف على نقد نفسك حول تقصيرك انت في سبيل نفسك وفي سبيلهم » . وليسمح لنا ايضا ان نقول له وهو الذي ملأ الدنيا في ايار الدامي من العام الماضي تبجحا بما اسهم به في الامم المتحدة في سبيل فلسطين ان نردد ما قاله في نقده للديبلوماسية العربية عموما ، وهو منها ، : « ان يخاطب مسؤول عربي زميلا له في واشنطن ويتفاوض ويتفق معه رسميا حول هذه او تلك من الشؤون المتبادلة ، امر ضروري . ان يقف هذا او ذاك من المسؤولين او المبعوثين العرب في الامم المتحدة في نيويورك ، او في الجامعات والنوادي الامبركية ، او في الاذاعة والتلفزيون الامبركيين ، ويتكلم عن القضية الفلسطينية وعن شكاوى العرب من السياسة الامبركية ، امر ضروري ايضا . لكن اقتصار هذه الاتصالات والمخاطبات على الندب والنحيب والتذمر والانتقاد والشكوى ، وعلى السياسة الامنية ، وعلى ما يسمى « المصالح المشتركة » فحسب ، ليس من شانه على الاطلاق ان ينفذ الى العقل والقلب الامبركيين » .

اتراهــا جاهلــة ؟

ماذا فعل الدكتور مالك اكثر من ذلك في اميركا ؟

وبصدد الكونغرس أيضا ، وبصدد كل المؤسسات الاميركية التي يدعونا الدكتور مالك الى النفاذ الى عقلها وقلبها اتراها تجهل ما تشكل الحركة الصهيونية من وجود مناف لكل القوانين والقواعد الاميركية نفسها ام انها تعرف وتقبل بنحر قوانينها هي بالذات في سبيل مصلحة الصهيونية المسيطرة ؟

لو أن المسألة مسألة نوعية واعلام ، مسألة جهل ومعرفة ، مسألة قلب وعقل لكان كلام الدكتور مالك عظات ولا ابلغ ، وارشادات ولا أحكم ، وتوصيات تقع في محلها وتنزل في مقامها لكن الامر مختلف جدا وادهى ما في الامر ان الدكتور مالك يعرف ذلك أكثر من اي انسان غيره .

ففي ١٩٦٨ وجهت وزارة العدل الاميركية اتهاما للوكالة اليهودية ـ قسم اميركا لخرقها قانون تسجيل العملاء الاجانب الصادر في ١٩٣٨ والذي ينظم نشاطات الوكالات والمؤسسات الاجنبية داخل الولايات المتحدة . وذلك في اعقاب التظاهرة الصهيونية التي استمرت يومين في واشنطن . وبعد ان ثبت ان الوكالة اليهودية نظمت ومولت هذه التظاهرة . وكان تحقيق سابق لمجلس الشيوخ قد أظهر عام ١٩٦٣ صلات منظم التظاهرة « كنين » بالصهيونية العالمية كملاحق لقضاياها . وانتقل الاتهام الى دور الوكالة اليهودية ومهامها في الولايات المتحدة فاتضح ان هذا الدور كان في الظاهر القيام بتبرعات تحت ستار « الغوث اليهودي » وكانت معفاة من الضرائب باعتبارها في الاصل توزع على الفقراء . ولكن المعلومات المتجمعة لدى وزارة العدل اثبتت ان الوكالة اليهودية تقدم هذه الاموال للحكومة الاسرائيلية لتنفقها بدورها على كل شيء الا الفقراء . ولقد استطاعت الوكالة اليهودية ان ترسل لاسرائيل خلال العقدين الاولين من قيامها اي منذ ١٩٤٧ اربع مليارات دولار من التبرعات ، وبعد حرب ١٩٦٧ استمرت مئات ملايين الدولارات بالتدفق الى اسرائيل . وبعد حرب تشرين ١٩٧٣ طاف بنحاس سابير وزير المال الاسرائيلي في الولايات المتحدة فامن مبالغ كبرى من الوكالة اليهودية . وهي اموال اميركية معفاة من الضرائب على أساس انها تنفق على الخير ولكنها تنفق على العدوان . وهكذا طوي الاتهام والتحقيق واستمرت الوكالة اليهودية تنهش الرأسمالية الاميركية بملايينها المرسلة الى دولة العدو .

ثم هناك القانون الاستثنائي الخاص الذي اتاح للاميركيين الاحتفاظ بجنسيتين : اسرائيلية وأميركية والمحاربة في جيش العدو الاسرائيلي دون خسارة جنسيتهم الاميركية ، وهو تشريع ينقض روح الدستور الاميركي وكل قوانين الهجرة الاميركية لمصلحة اسرائيل .

هذا الكونغرس اين عقله واين قلبه ، وأميركا التي فقدت عقلها وقلبها بالمس الاسرائيلي هل يجري حوارها السلمي الهادىء الذي يدعونا اليه الدكتور مالك حتى يشعرنا بتقصيرنا الفاضح في الحوار حيث ان « وضع الندى في موضع السيف مضر كوضع السيف في موضع الندى ! » .

قطـــاع محـصـور

ولعله من المفيد ان نذكر الدكتور مالك أنه عندما يتحدث عن « الصداقة التقليدية بين اميركا ولبنان » ويعزوها أول ما يعزوها الى « مثل ونظم متجانسة في الحياة السياسية طابعها

الحرية والانسان » ، انما يتكلم عن قطاع محصور من اللبنانيين يتمتعون بمستوى من المعيشة لائق او يعيشون الحرية في الترف الفكري الجامعي .

لعل لبنان هذا الذي يدور في خلده هو لبنان رأس بيروت ـ الجامعة الاميركية أو لبنان المتن ـ طريق بكفيا ـ الرابية ، ولكنه حتما ليس لبنان الجنوب حيث لكل مئة ألف نسمة ٣٨ طبيبا و١٦ ممرضة ومركزان للهاتف تفيد منهما ٤٨ قرية (« النهار » في ٤ ـ ١١ ـ ١٩٧٣) وحيث ثلث الأراضي فقط مزروعة وحيث استغلال الريجي والاقطاع يسحق الفلاح والمزارع الذي يواجه نارين : نار العدو الاسرائيلي ونار الاستغلال الداخلي وكلاهما يتآمر على تهجيره من أرضه ، وهو حتما لا يتكلم عن البقاع حيث بلغت موجة النقمة العارمة على هذه « المثل والنظم المتجانسة في الحياة السياسية » التي « طابعها الانسان والحرية » حد الانفجار المسلح والتظاهرات المعادية للحكم التي ضمت عشرات الوف المواطنين في هذا الربيع بالذات ، وهو دون ريب لا يتكلم عن عكار حيث يحكم الاقطاع المسلح لا برقاب العباد فحسب بل بأرواحهم التي تجري تصفيتها بجرائم لا تقل عن جرائم استعباد الفلاح واستغلال الأرض وخيراتها ، وهو بكل تأكيد يتكلم عن الحمرا والاشرفية واحياء بيروت القليلة المترفة ولا يتكلم عما يسميه رفيقنا حضرة رئيس الحزب الدكتور عبد الله سعاده « بزنار الفقر » المحيط بقصور بيروت والممتد من برج حمود والكرنتينا الى الشياح والشامل معظم ضواحي بيروت وبعض احيائها الفقيرة والذي يضم مئات ألوف المنبوذين المقتلعين من قراهم والباحثين عن لقمة العيش وسط موجة الغلاء والاحتكار في المدينة . انه لا يتكلم عن « المليون منبوذ » الذي كتب سعيد تقي الدين آخر وأروع مسرحياته عنهم . الم تشهد زحفهم على شارع الحمرا يوم العيد وقد تحضرت الدولة بدوريات مكثفة من الشرطة لقمع تحركهم وهم يدوسون شوارع أفخم احياء بيروت المترفة ببطونهم الجائعة وعيونهم الحائرة قبل أن يدوسوها باقدامهم شبه الحافية ؟ والدكتور مالك حتما لا يتكلم عن الطلاب تضربهم أقفية البنادق والسياط في شوارع مدن لبنان لأنهم يطالبون بجامعة وطنية في المستوى العصري ويرفضون ارستقراطية العلم بالاقساط الغالية في المعاهد الخاصة والاجنبية . وهو دونما ريب لا يتكلم عن شهداء معامل غندور وغيرهم من العمال الرافضين بقاء التحكم الرأسمالي بحقوق العامل البديهية في المادة ٥٠ والقانون ٣٤ ، وهو بكل تأكيد ، لا يتحدث عن حكم اقطاب الاقطاع ودكاكين الطائفية واستمرار وزراء ١٩٤٣ في وزارات ١٩٧٤ ! وغير ذلك كثير !

وثنيات السبت ضد الانسان

لبنان القيم والنظم الحديثة هو خيال في ذهن الدكتور مالك وليس الواقع المؤلم المتجسد الذي لا يناضل فقط الثوار العقائديون التقدميون لتبديله بل حتى بعض رجال الدين المتحررين من وثنية الحرف ومصالح الطبقة المسيطرة الحاكمة القائمة على التحالف الاقطاعي ـ الرأسمالي ـ الطائفي والمناضلين في سبيل سعادة الانسان وحريته .

وهل نسينا صيحة المطران غريغوار حداد : « ان الواقع الذي يرزح تحته الانسان فردا وجماعات ومجتمعات في لبنان وفي البلاد العربية الأخرى ، هو واقع التخلف والظلم والاستغلال والعبودية على أنواعها ، والوعي لهذا الواقع ، والرفض له ، والتجمع لأجل محاربته والوصول الى التنمية والعدالة والحرية للجميع » . « ان هذا معناه ان في المجتمع من يريدون التغيير ، وهم عادة الاكثرية .. الصامتة غالب الاحيان .. ومن لا يريد التغيير ، لأن ذلك قد يضر بمصلحتهم أو امتيازاتهم » .

وعندما يتحدث الدكتور مالك عن « الحرية والانسان » في المطلق والتعميم لا يلامس الحقيقة التي يتحدث عنها المطران حداد حين ترتفع صيحته في وجوب « خدمة الانسان ، كل انسان وكل الانسان » وانه اذا كانت حتى الكنيسة « في بنيانها وقوانينها وأنظمتها وطقوسها ... لا تخدم الانسان ، كل انسان ، وكل الانسان فالمطلوب هو التغيير في هذا السبيل ، مهما تكن لذلك من نتائج على الذين يمنعون هذا التغيير » . فالحقيقة المحورية هي الانسان . والمسيح اصلا جاء من أجل الانسان ، وكانت أحب القابه « ابن الانسان » والسبت عنده كان للانسان لا العكس . ولكن الوثنية الدينية كالوثنية السياسية والوثنية الاقتصادية تفصل بين المطلق وبين الانسان ، وترفع المطلق على حساب الانسان مع أن الوصيتين متلازمتان بحيث أنه دون محبة القريب ودون الفعل من أجل « اخوتي هؤلاء الصغار » لا يمكن محبة الله . الوثنية الدينية والسياسية والاقتصادية ارادت من المطلقات المسلوخة عن الانسان وخيره وسعادته وتقدمه وعدالته ان تكون الحاجز للتقدم والمعرقل للعدل الاجتماعي الاقتصادي والعازل للقيم عن الانسان . الوثنية الفلسفية السياسية تتحدث كما يفعل الدكتور مالك عن « الحرية والانسان » في المطلق بينما واقع الانسان « في لبنان والبلاد العربية الاخرى » كما يقول المطران حداد هو « واقع التخلف والظلم والاستغلال والعبودية على انواعها » والوثنية الاقتصادية تتحدث عن « النظام الحر » الذي يرزح تحته اكثر الشعب معانيا البؤس والضياع والفقر وعدم الاستقرار والانحدار في سلم مستوى المعيشة يوما بعد يوم مدفوعا بعصا الغلاء والاحتكار الغليظة الى القاع .

و « الوثنية السياسية » تتحدث عن الديمقراطية لتعني أوليغارشية حكم الاقطاع و الـ ٤ بالمئة وتحالف العائلات المالكة سعيدا في لبنان وقمع باقي الشعب .

و « الوثنية الدينية » تتحدث عن الله مسلوخا عن الانسان عكس ما قصد الدين الصحيح ، ليصبح الايمان به عز جلاله ، مشروطا بالتنازل عن النضال في سبيل التغيير والتقدم مرهونا لاستقرار الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمصلحة الطبقة الحاكمة . الوثنية بكل اشكالها ليست في سبيل الانسان والحرية كقيمتين اجتماعيتين منفصلتين عن المجتمع والحياة وضد المجتمع والحياة .

ولقد كان اعظم ما حقق سعاده في المدرسة القومية الاجتماعية تشديده على هذه الحقيقة وادراكه ان جوهر الدين الصحيح وكل رسالة اجتماعية هو الانسان وخيره وسعادته وسموه .

هذا عن الوثنيات الفلسفية والسياسية والاقتصادية والدينية داخل المجتمعات اما على الصعيد العالمي فالامبريالية تبشرنا بدفاعها عن «العالم الحر » الذي من ضمنه المستعمرات والبلاد المنهوبة الخاضعة لنفوذ الامبريالية وسلطانها السياسي والاقتصادي . وعندما يتحدث الدكتور مالك عن دور اميركا في العالم يتحدث عنه بكل شفافية وكأنها تحتضن العالم برعاية ابوية ولا احسن . فبصدد « العالم الثالث اخشى ان اميركا ستشد حزامها بحيث لا تقدر على مساعدة هذا العالم بنسبة حاجته الى المساعدة » . وايضا : « ومن علاقة اميركا الحميمة واثرها البارز في كندا وفي كل بلدان اميركا اللاتينية حيث الجاليات اللبنانية » .

اما عن العلاقة بين اوروبا واميركا « فالمشكلة هنا ان سوء تفاهم حصل بين اوروبا والوزير كيسنجر وان القادة الاوروبيين المحنكين لا يرتاحون اليه واحداث قبرص الاخيرة لم تساعد على تقريبه من البعض منهم » . والدكتور مالك لا يعرف « بوجود اي تصادم او تعارض اساسي بين مصالح اميركا ومصالح الصين الجوهرية » ولكن « ثمة مجالات للاصطدام في

اوروبا والشرق الاوسط » والاسلحة النووية مع الاتحاد السوفياتي . واميركا متساهلة من ضمن رعايتها للكون ، « اذ تقر اميركا بوجود مصالح دفاعية مشروعة للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط ، نظرا الى متاخمة هذه المنطقة للعالم السوفياتي ، ولذلك تقبل بعدم اقامة اية قاعدة عسكرية في العالم العربي وفي اسرائيل من شأنها ان تهدد امن الاتحاد السوفياتي . لكنها لا تفسر هذه العناية السوفياتية المشروعة بالشرق الاوسط بانها تبرر اما سيطرة السوفيات على الشرق الاوسط ، او المداخلة في شؤونه الداخلية ، اوتشييعه ، اوتهديد مصالح اميركا المشروعة فيه ، او ابعاد اميركا عنه » .

واميركا « لا يمكن ان تقبل بان تسيطر قوة من خارج الشرق الاوسط على الشرق الاوسط ، وذلك لاسباب استراتيجية واقتصادية وسياسية » . واميركا في كل ذلك تتصرف من موقع قيمي عال . اليست سياستها « تجاه لبنان السياسة الودية ، المتفهمة ، المقدرة ، المؤيدة ، المؤمنة باستقلال لبنان وحريته وبقيمته الانسانية و معانيه » .

اليس مسعاها في سبيل الحل السلمي مبعثه قيم انسانية عالية كما يصورها لنا الدكتور مالك فهي « تعمل في سبيل ذلك اليوم ـ تصبح فيه اسرائيل جزءا عضويا من حياة الشرق الاوسط متفاعلة متعاملة مع الاجزاء الاخرى كلها بشكل طبيعي سلمي ، في شتى حقول التفاعل والتعامل » فتسهم « في انمائه الاقتصادي » و « تتعاون معه في عطاء حضاري جديد لهذه البقعة المقدسة الغالية من العالم » . فيتم السلام « الكامل » او « التام » الذي نص عليه خطاب الرئيس فورد امام الكونغرس . ويأتي اليوم الذي « تعيش فيه اسرائيل والعرب في جوار سلمي هنيء متفاعل امين » . اليست مقاصد اميركا من هذا السلم كما يصورها الدكتور مالك مقاصد سامية اذ تزود العالم العربي بطاقة اسرائيل على « انمائه الاقتصادي » وعلى « عطاء حضاري جديد لهذه البقعة المقدسة الغالية من العالم » ويقوم « جوار سلمي هنيء متفاعل امين » ؟

ولنأخذ هذه النقاط بندا بندا :

أميركا والعالم الثالث : المساعدات الاميركية لهذا العالم اسطورة كبرى . فقسم كبير منها اسلحة لاسرائيل والانظمة العميلة لها في سايغون وجنوبي شرقي آسيا وبعض الانظمة العربية الموالية للامبريالية الاميركية .

مجاعات العالم والترف الاميركي :

اما على الصعيد الاقتصادي فيكفي ان نعلم حسبما تقول مصادر اميركية ان ميزان المدفوعات الاميركي يرتكز بالدرجة الاولى على ارباح بيع موسم الحبوب الاميركي في العالم والذي تقدر بـ ٨ مليار دولار سنويا ، وان اكثر من نصف هذه الارباح تجنى من الدول الاسيوية . ويكفي ان نعلم بالمقابل ان المجاعات تجتاح آسيا وافريقيا وان في رأس اسبابها حاجة الارض الى الاسمدة والمبيدات التي يتعذر الحصول على كميات منها بسبب ارتفاع اسعارها الجنوني بينما يحصل على معظم كمياتها المزارع الاميركي الذي يخزن حبوبه حتى تعلو اسعارها ولو زادت المجاعات ليجني اقصى اسعار السوق وفق قانون العرض والطلب الرأسمالي الذي يتحول الى مقصلة الشعوب الفقيرة في القارات النامية (راجع اعداد « الاكونومست » في نيسان و « الفايننشل تايمز » في اب و « اليواس نيوز » في نيسان وايار ١٩٧٤) .

ويكفي ان نعلم انه وسط المجاعات في افريقيا وآسيا ترتفع صيحة بالاعتراض المحقة (راجع خطاب الرئيس بومدين في دورة الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية في ٩ نيسان) ضد ما تستهلكه الحيوانات الاليفة من مواد غذائية في الولايات المتحدة والتي يبلغ عددها ٣٥٠ مليون قطة وكلب (حسب احصاءات « التايم » و «النيوزويك») ، والتي بالامكان اعالة عشرات ملايين الجياع في العالم لو حول نصف ما تستهلكه الى آسيا وافريقيا .

علاقة أميركا « الحميمة » وأثرها البارز في أميركا اللاتينية : يشعر اللبنانيون عند قراءة هذه الفقرة من مقال الدكتور مالك ان رعاية اميركا الابوية تحيط بهم حيث تتواجد جالياتهم في اميركا اللاتينية . فما هي طبيعة هذه العلاقة الاميركية الحميمة باميركا اللاتينية ؟ يقول وليام كولبي مدير وكالة المخابرات المركزية (سي اي اي) في تصريح له امام لجنة من الكونغرس في جلسة سرية في نيسان الماضي كشف النقاب عنها بعد استقالة نيكسون ، ان حكومة نيكسون سمحت بانفاق نحو ١٠ ملايين دولار على اوجه نشاط وكالة المخابرات المركزية في تشيلي في الفترة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ضد حكومة الرئيس الليندي المنتخب من الشعب التشيلي لاسقاطه .

وقد نشرت هذا النبأ صحيفتا « نيويورك تايمز » و « الواشنطن بوست » في ١٨ ايلول الجاري واكده الرئيس فورد فيما بعد .

يقول تحقيق اجرته لجنة دولية ضمت رجال قانون من اسوج وعدد من الدول المحايدة ان الطغمة العسكرية الموالية لاميركا التي اطاحت بالرئيس الليندي قد قتلت في معسكرات الاعتقال او في الشارع ٣٠ الف مواطن تشيلي ، وهذه الحكومة العسكرية الفاشية عندما اقامت ذكرى استلامها السلطة قبل ايام قاطع عدد من السفراء احتفالها من بينهم حتى سفير بريطانيا الدولة الاستعمارية المعروفة ، عدا الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث بينما حضر السفير الاميركي راعي الحكم الجديد .

وهذه العلاقة الاميركية الحميمة هي علاقة شركة التلفون والتلغراف (اي تي تي) الرهيبة في استغلالها وجرائم قمعها وشركة احتكار السكر الكوبي التي اطاح بسلطاتها الرئيس فيدل كاسترو وثورته الظافرة في كوبا . وهي علاقة الهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد شعوب اميركا اللاتينية الى حد انه لم يكن لدى اكثر هذه الحكومات الا الشكوى من هذه « العلاقة الحميمة » وطلب استبدالها بعلاقة اكثر انسانية وعدلا عند لقائها بالمسؤولين الا ميركيين الذين زاروهم من روجرز الى كيسنجر او عند زيارتهم هم الى البيت الابيض .

لقد ازدادت هذه العلاقة « حميمية » الى حد الشكوى والتذمر عند المسؤولين الرسميين والثورة والكفاح المسلح عند الشعوب وحركاتها التقدمية الرافضة .

وعلى صعيد العالم الثالث اجمالا : الصورة الزاهية في كلام الدكتور مالك عن علاقة تقوم على المساعدات واعتذار عن تناقصها بسبب شد الحزام هذه السنة . ولكن هذه ليست الصورة الموضوعية لعلاقة اميركا بالعالم الثالث . الصورة الواقعية تمتد من التشيلي الى فيتنام وكمبوديا مرورا بقبرص واليونان والعصيان الكردي في العراق والقمع البربري لثورة ظفار وتطويق اليمن الديمقراطية .

ان اميركا ــ ام الحريات والديمقراطيات ــ تساند الحكم العسكري في كل مكان ضد

حريات الشعوب وحقها في تقرير المصير . اليست من المفارقات المذهلة ان اميركا وقفت مع العسكر ضد الحكم الديمقراطي المنتخب من الشعب في التشيلي واليونان ؟ اليس من الحقائق التي ترد انه لولا اميركا لما استمر حكم ثيو القمعي في فيتنام وهو الذي يعارضه ويرفضه البوذيون والكاثوليك قبل الشيوعيين ؟ أليس من الحقائق الثابتة ان الحكم العميل في كمبوديا مرفوض من اكثرية الشعب الساحقة وان أميركا خاضت حربا خفية خدعت فيها اجهزتها العسكرية الكونغرس نفسه ؟ والدولة الديمقراطية راعية الحريات وسعادة الشعوب الا تهرب السلاح الثقيل لحركة العصيان الكردية فتثير الحروب الاهلية لشق الكيان العراقي وضد الحكم العراقي التقدمي الذي امم شركات النفط فأضر بمصالح الامبريالية الاميركية التي اخذت تصدر احدث مدفعية اميركية (١٢٢ ملم) الى حركة البرزاني العنصرية الانفصالية (عدد « الحوادث » ٦ ايلول ١٩٧٤) . الا يقاتل جيشان من « الجيوش الحليفة » لاميركا هما الجيش الايراني والاردني ضد ثورة شعبية في جبال ظفار في الجزيرة العربية دعماً لسلطان عمان ؟

ألم تدعم اميركا تسلط العسكر في قبرص حتى قال شعب قبرص رأيه الدامي في سياسة اميركا على أبواب سفارتها في نيقوسيا ؟

هذه الصورة الواقعية لتحركات الامبريالية الاميركية وضحاياها كيف يمكن طمسها او اغفال جانب واحد من جوانبها دون الاساءة الى الحقيقة ، كل الحقيقة ؟

اميركا والاتحاد السوفياتي والصين

يحدثنا الدكتور مالك عن كرم اميركا وسعادتها اذ تعترف للاتحاد السوفياتي بمصالح دفاعية مشروعة عند حدوده الجنوبية في الشرق الاوسط . ولكن الغريب ان هذه المصالح يترجمها الدكتور مالك « بعدم اقامة اية قاعدة عسكرية في العالم العربي واسرائيل من شأنها ان تهدد امن الاتحاد السوفياتي » ، وسلفا نقول ليس من حاجة لاقامة قواعد في اسرائيل طالما انها كلها ترسانة حربية اميركية . ولكن لماذا حصر عدم اقامة القواعد بهذه المنطقة مع انها ليست محانية للاتحاد السوفياتي ولا هي كل الشرق الاوسط اذ هناك ايران وتركيا واليونان وقبرص ؟ اليس في اليونان قواعد اطلسية واميركية موجهة ضد الاتحاد السوفياتي ، اليس في تركيا كذلك ؟ او ليس في قبرص قاعدة بريطانية وكانت اميركا تطمح لو استتب لانقلاباتها الامر ان تقيم كاراجا نوويا لغواصاتها ؟ ولم هذا التسلح الواسع لايران الذي يجعلها في مستوى احدث الجيوش واضخمها عتادا ؟ ضد العرب ام ضد السوفيات . هذا التسليح الوفير ، ام ضد كليهما ؟

ويقول الدكتور مالك : « ولكنها (اي اميركا) لا تفسر هذه العناية السوفياتية المشروعة بالشرق الاوسط بانها تبرر اما سيطرة السوفيات على الشرق الاوسط ، او المداخلة في شؤونه الداخلية ، او تشييعه ، او تهديد مصالح اميركا المشروعة فيه ، او ابعاد اميركا عنه » ، ثم ما هي القوة من خارج الشرق الاوسط التي لا تقبل اميركا بسيطرتها على الشرق الاوسط ، كما يقول الدكتور مالك ؟

ـ أوليست أميركا قوة من خارج الشرق الأوسط ؟ فلماذا نقبل بسيطرتها ؟ أوليس نفوذها الاقتصادي والاستراتيجي يهيمن على عدد من الدول العربية ؟ وهل اسرائيل ، الهجرة الاستيطانية الاستعمارية المصدرة من خارج الشرق الاوسط والمدعومة بالقوة الحربية والاقتصادية الاميركية ، قوة من خارج الشرق الاو سط ام من داخله في معيار السياسة

الاميركية التي تريد فرض هذا السرطان على جسد شعبنا وأرضنا؟.

اوليس دعم اميركا للملك حسين ضد منظمة التحرير الفلسطينية وضد ارادة الشعب في ضفتي الاردن تدخلا في شؤوننا القومية والداخلية ؟ وهل افلات ايران على الخليج العربي قوة عسكرية غازية مبرر ومقبول بينما ثورة شعبية على ارض ظفار تعتبر تشييعا وتدخلا سوفياتيا وسيطرة على المنطقة؟ وهل نظام اليمن الديمقراطية التقدمي الذي انبثق من ثورة قومية ضد الاستعمار البريطاني وثورة اجتماعية ضد الاقطاع والتخلف يدان على اساس تفكيره الاقتصادي الاجتماعي بينما مساندة السلاطين والشيوخ والملوك الدائرين في فلك اميركا يعتبر دفاعا عن « العالم الحر » ؟!

التناقضات الاوروبية ـ الاميركية ابعد من « سوء تفاهم مع كيسنجر »

ابهذه البساطة يصور الدكتور مالك التناقضات الاوروبية الاميركية المعاصرة على انها مجرد « سوء تفاهم مع كيسنجر » ؟ الم يقرأ مقالات « الفايننشل تايمز » المطولة عن « امبريالية الدولار » يوم اهتزت عملات اوروبا من فيض سوق اليورو دولار وعدم خضوعها للرقابة الاوروبية ويوم اسفرت اجتماعات لجنة العشرة ولجنة العشرين التابعة لصندوق النقد الدولي عن هيمنة اميركية على حياة اوروبا المالية والاقتصادية وكان يومها يمثل اميركا المستر شولتز وزير المال الاميركي لا المستر كيسنجر وزير الخارجية ؟ الم يتابع الدكتور مالك مفاوضات دورة طوكيو للتجارة العالمية واصطدام اوروبا بالولايات المتحدة حول التعرفات الجمركية التي تريد واشنطن رفعها في اوروبا لمصلحة صادراتها من المواد الزراعية والغذائية التي اذا ما اغرقت اسواق اوروبا تصدعت حياة الريف الاوروبي وانهارت طبقة المزارعين والفلاحين في كل اوروبا ؟

الم يتابع الحوار الطويل المضني على الصيغة الاطلسية بين تشدد اميركا في ربط المسائل الاقتصادية بالمسائل الدفاعية كانما اتخذت من مظلتها النووية في اوروبا اداة ترهيب وترغيب لاخضاع القارة الاوروبية لمصالحها الاقتصادية والتجارية متوعدة بسحب مظلتها النووية من المانيا اذا لم ترضخ اوروبا لتلك المصالح ؟ وهل ننسى نقمة اميركا على اوروبا بلسان رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيته يوم شرعت في حوارها مع العرب بعد حرب تشرين ؟ كل ذلك يتجاهله الدكتور مالك ، تبقى نقطة واحدة . مرجعنا فيها الدكتور مالك نفسه وقرائننا عليها حرب تشرين .

يقول الدكتور مالك انه « امر ثابت ايا كان رجل البيت الابيض » ضمان سلامة اسرائيل بل ورفض اضعافها « حتى في الحالة القصوى في امر التدخل العسكري غير المباشر » .

وهذا اذن ، يتخطى باعتراف الدكتور مالك « سوء التفاهم » مع كيسنجر او غيره ! وهذا فعلا ما حصل في حرب تشرين بل تجاوز « التدخل العسكري غير المباشر » الى الاستنفار النووي الاميركي وكادت تقع مواجهة عالمية من اجل اسرائيل . يومها احتجت الدول الاوروبية لان « الحليفة » الاميركية لم تستشر زميلاتها في الحلف الاطلسي في وقت كان موقف اوروبا المعتمدة اكثر على النفط العربي آخذاً بالتمايز عن انحياز اميركا المسلح لاسرائيل . هذا التناقض ، كما هو واضح ابعد بكثير من « سوء تفاهم مع كيسنجر » كما حاول الدكتور مالك تبسيط الامور . ولقد كان هو شاهدنا على خطأ تعبيره ان لم يكن على خطأ تقديره .

ضد الامبرياليـة وليس ضـد الشعب الاميركـي

بعد هذا العرض لمختلف الجوانب التي طرحها الدكتور مالك لهيمنة اميركا العالمية والتي اعتبرها نفوذاً وعلاقات حميمة ومصالح ، ورعاية للشعوب ، ونعتبرها الامبريالية الاميركية المحاولة بسط سلطانها الاقتصادي والحربي والاستراتيجي حتى على حلفائها في اوروبا فكيف باعدائها في كل مكان ، نجد ان نحدد موقفنا الواضح الصريح : فنحن كثوريين ضد الامبريالية الاميركية من منطلق قومي وعلى اساس مطامعها العدوانية ضد الشعوب وضد شعبنا بالذات وعلى اساس تحالفها العضوي مع الصهيونية العالمية والكيان الاسرائيلي العدو . نحن ضد وجودها في مختلف وجوهه : ضد استعمارها الاقتصادي واستراتجيتها الحربية وضد استعمارها الثقافي ، ولكننا كثوريين ، وكقوميين اجتماعيين على وجه التحديد ، لسنا ضد الشعب الاميركي العظيم ولا ضد اي شعب حر في العالم . ونحن ندعو الى التفاعل مع هذا الشعب وكل الشعوب ، ولكن من ضمن منطق ثورتنا القومية وليس على اساس ثقافة الاستعمار ومسلمات الصهيونية والامبريالية التي نرفضها . نحن لسنا شوفينيين بل نؤمن بالتفاعل الانساني . ونحن نجد ان الثورة يجب ان تتوجه الى قطاعات واسعة من الشعب الاميركي ، الى طلابه الرافضين الامبريالية ، الى مثقفيه الاحرار ، الى اقلياته المضغوطة وفي طليعتهم الزنوج ، الى عماله الذين اخذ النظام الاحتكاري يخرجهم من مصانعهم تحت ضغط تناقضاته الاخيرة . الى هؤلاء جميعا يجب ان يتوجه اعلام الثورة ولن يكون توجهه نزهة لان المؤسسة الامبريالية بكل تفرعاتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية ستواجه اعلامنا مواجهة شرسة ولكن لن يصعد اعلامنا الا فعلنا ، الا تصاعد الكفاح المسلح في فلسطين الا نضالنا ضد المصالح الامبريالية في كل مكان . هكذا استطاعت ثورة فيتنام ان تؤلب شباب اميركا الرافض معها .

الدعوة الى الاندماج باسرائيل

حتى لا نكتفي بالاجتهاد مهما تدعم بالقرائن سبيلا للاثبات نورد النصوص الواضحة التي تؤكد من كلام الدكتور مالك انه يحلم باندماج اسرائيل في المنطقة اندماجا عضويا فعالا ، فهو يقول في خاتمة مقاله مدليا برأيه الشخصي وتحت الفقرة الختامية بعنوان : « الجسر الارضي العظيم » ... « ان المصير الحقيقي هو مصير هذه الشعوب الخمسة . الحقيقة الاخيرة هي ان السوريين واللبنانيين الاردنيين والفلسطينيين والاسرائيليين متروكون في نهاية النهايات لانفسهم فقط كي يتخبطوا ويتفاعلوا في ما بينهم من اجل تقرير مصيرهم ومصير هذا الجسر » . وفي الاخير مهما انصبت عليهم في رأي الدكتور مالك من اهتمامات خارجية « لكن المصير مصيرهم وليس مصير غيرهم ، وهم وحدهم في النهاية المعنيون ، انه اغرب واعظم جسر ارضي في العالم ، من حيث مركزه وعراقته واهميته ومغزاه ومعناه وعطاؤه والمصير . كيف توجد وتتعايش وتتفاعل وتتعامل شعوب هذا الجسر بعضها مع بعض ؟ اي نظ م تؤلف بعضها مع بعض ؟ في التطورات المقبلة ، كيف يحافظ على اكبركم وكيف يضحي بادناكم من القيم ؟ أين الانسان والحرية والعقل والحق في هذه التطورات ؟ اين المحبة ؟ برغم المرارات والمآسي والآلام التي نشهد ونعاني ، هل نحن قادمون في النهاية ، وراء هذه المآسي والالام وبعدها ومن خلالها ، **على اعظم ازدهار وعطاء حضاري** عرفه هذا الجسر في التاريخ ، كل هذا هو عينه ما يتمخض عنه القدر الان » .

قد قرر الدكتور مالك في هذا العرض لتقييمه الشخصي اولا ان مصير « السوريين

واللبنانيين والاردنيين والفلسطينيين » مرتبط عضويا وكليا « بمصير الاسرائيليين » لا لجهة حرب التحرير القومية بل باعتبار هذه « الشعوب الخمسة » « هم وحدهم في النهاية المعنيون » وطرح لا انتصار شعبنا بشامه ولبنانه واردنه وفلسطينه على العدو الاسرائيلي بل كيف « توجد وتتعايش وتتفاعل وتتعامل شعوب هذا الجسر بعضها مع بعض » وهل « وراء المآسي والالام وبها ومن خلالها » « نحن قادمون على اعظم ازدهار وعطاء حضاري عرفه هذا الجسر في التاريخ »كل ذلك مشدودا الى سؤال « اين المحبة ... برغم المرارات والمآسي والالام التي نشهد ونعاني ... »

وكان قد قدم لذلك بفقرة « الصراعات العشر » التي جعل فيها صراع « اسرائيل والعرب » وصراع « الاسرائيليين والفلسطينيين » احدى الصراعات العشر التي منها « المفارقات والخلافات المحلية الاقليمية بين الدول العربية وفي كل واحدة منها » بحيث يطمس التناقض الاساسي بين شعبنا وعالمه العربي ضد العدو الصهيوني الامبريالي ليصبح احدى صراعات المنطقة والتي من بينها حسب تصنيف الدكتور مالك : « الانقفال على النفس والانفتاح على العالم . ثمة فارق اساسي كبير بين المنقفلين المتزمتين الخائفين المنكفئين، والمفتشين الواثقين الفرحين المنفتحين على الخير والحق والنور » .

والدكتور مالك بانفتاحه على « دمج اسرائيل بمحيطها ، تواجدها وتعايشها وتفاعلها وتعاملها معه بشكل طبيعي » هو من « الواثقين الفرحين المنفتحين على الخير والحق النور » ! وكان رأي الدكتور مالك في الاندماج الاسرائيلي هو رأي قديم وسابق لمقاله الاخير . ولقد قلنا في مقدمة هذا البحث انه عندما يكتب الدكتور مالك في السياسة الدولية فعلينا تلمس الضوء الاخضر الاتي من بعيد . من عبر البحار .

فقبل اربع سنوات في عدد تموز ١٩٦٩ من مجلة « القضايا المعاصرة » بعنوان (« شارل مالك عن قضايا الشرق والغرب : حوار خاص « بالقضايا المعاصرة ») .

يقول الدكتور مالك حول الموضوع نفسه : « فتوصلنا الى تسوية عادلة تأخذ بعين الاعتبار حقوق العرب بكاملها ، وتعطي للعرب واليهود في آن واحد طمأنينة واملا ورجاء » قيل هذا الكلام . في ١٩٦٩ ولم يكن يقال بالتفصيل والاسهاب اللذين بات يقال فيهما الان بعد قبول الانظمة العربية بالحل السلمي ورغبتها في انعقاد محادثات جنيف . وطبعا ان هذا التعايش كما هو واضح للمستقبل . « فانا اتطلع الى مستقبل زاهر ، منتج ، مفرح مخير في الشرق الادنى . ولا مثيل له في كل تاريخه » . انها العبارات نفسها التي يسبقها نعوتا اطرائية على السياسة الاميركية الرامية الى دمج اسرائيل في المنطقة لتسهم في « الانماء الاقتصادي » و « العطاء الحضاري » ، طبعا الكلام « للقضايا المعاصرة » من كلام الدكتور مالك هو على اساس بقاء الكيان الاسرائيلي وتوقف الحروب ضده اذ يقول في الحديث نفسه : « والعقل البشري لا يستطيع ان يتصور حربا دائمة الى الابد . الحرب عاجلا ام آجلا ، تنتهي اما بالقضاء على هذه الجهة او تلك او باجراء تسوية . انا لا أرى الان كيف سيقضي العرب على اسرائيل ، او كيف ستقضي اسرائيل على العرب ، لا اليوم ولا غير اليوم » ويتابع : « لذلك انا افترض يوما ما حصول ما يسمى بتسوية عادلة . ومن ضمن هذه التسوية يجب ان يحصل تطور اساسي ، واشدد على كلمة اساسي ، في التفكير العربي بالنسبة لذاته ولقوانينه ولعقليته ولروحيته ، ثم بالنسبة الى علاقته مع اسرائيل . كذلك حصول تطور اساسي في اسرائيل والحركة

الصهيونية بالنسبة الى ذاتها والى روحها والى سياستها مع ذاتها اولا ، ثم مع العالم العربي . انا اتطلع الى حصول هذا ... » .

فما يعرضه الدكتور مالك على انه السياسة الاميركية بالنسبة لاندماج اسرائيل في المنطقة هو ما ردده قبل سنوات خمس على انه رأيه الشخصي . والواقع انه يصعب الفصل بين رأي الدكتور مالك الشخصي والسياسة الاميركية لانهما ، كما يبدو من استعراض هذه النصوص ، اقنومان في جسد واحد !

والدكتور مالك الذي يتفجع بوجدان دام على « كيانية قضية الفلسطينيين » وكيف « اقتلعوا من تربتهم وشردوا وعذبوا وحكموا بحد السيف » الى حد انه يقول « امام كبتهم مرارتهم وثورتهم اشعر اني انا مسببها » « فمجرد وجودهم في حالهم المشردة يتحدى انسانيتي انا ويتحدى انسانية كل انسان » يساوي بين هؤلاء الذين « اقتلعوا من تربتهم وشردوا » وبين الذين اقتلعوهم من تربتهم وشردوهم في « الحق » عندما يقول في الفقرة نفسها عن الفلسطينيين « لهم كرامتهم وحقهم في الحياة الحرة الكريمة ، كأي لبناني واي سوري واي اردني واي مصري واي عربي ... » و « وأي اسرائيلي واي انسان اخر » . نفهم ان يكون الفلسطيني متساويا مع اي سوري أو عربي ولكن لا نفهم كيف يساويه في « الحياة الحرة الكريمة » « باي اسرائيلي » !

بل ماذا ابقى عمليا في جعبته الدكتور مالك للذين « اقتلعوا وشردوا » ،ـ عدا تفجعه العاطفي ـ عندما يقول : « غير اني ارى انه ما دامت السعودية واسرائيل واميركا ، لاسباب مختلفة، لا ترضى بزوال الاردن، فلا بد من اتفاق الفلسطينيين مع الملك حسين في شأن مصيرهم ، خصوصا ان حسين قد فاز ، على ما يظهر ، بتاييد فورد له في زيارته الاخيرة لاميركا » .

فاذا طرحنا العواطف جانبا وقد هدرت كالسيل في بيان الدكتور مالك عند تعبيره عن مشاعره الفياضة بالنسبة للفلسطينيين ،وجئـنا الـى رايه وتحليله بشان مصير فلسطين نجد هذا المصير عنده منقسما بين اسرائيل والنظام الاردني هكذا يصح قوله : « وما لم يشعر الاميركيون والعرب والاسرائيليون بخجل من انفسهم كبشر طالما ان الفلسطينيين معذبون مشردون بائسون يائسون ، فكلنا كذبة وكلنا منافقون » .

ولعل ابلغ دليل على « كيانية قضية الفلسطينيين » و « لبنانية قضية الفلسطينيين » بحيث يخاطب لبنان قائلا « اتدري يا لبنان ان مصيرك ارتبط نهائيا بمصير الفلسطينيين ؟ لا انت تستطيع بعد ولا هم يستطيعون حل هذا الارتباط » ، لعل ابلغ دليل على مقدار ايمان الدكتور مالك بهذا الارتباط المصيري بين لبنان ومصير الفلسطينيين قوله في فقرة سابقة حول « اميركا ولبنان » ان « العلاقة الودية عبر السنين بين الشعبين وبين مختلف الحكام والممثلين الاميركيين واللبنانيين عاشت في اجواء صافية » « من عدم عبور اية غيمة عكرت في الاعماق هذه العلاقة ، مع اختلاف مهم في ظروف عدة بين سياسة البلدين في ما يمس فلسطين وغيرها من القضايا العربية » . اي ان الاختلاف حول ما يمس فلسطين وغيرها من القضايا العربية لم يبلغ بين لبنان المرتبط ـ حسب كلام الدكتور مالك نفسه ـ مصيريا بفلسطين، « حد عبور اية غيمة عكرت في الاعماق صفو هذه العلاقة » مع اميركا حامية اسرائيل وداعمة عدوانها على فلسطين وبيئتها القومية وعالمها العربي !

ان الدكتور مالك في كل هذا يجيب على الدكتور مالك . والاستشهاد بنصوص منه لتبيان مصداقية نصوصه الاخرى كان واجب الدراسة الموضوعية .

باستطاعتنا الان ان نقيم ما يريد الدكتور مالك المعبر عن السياسة الاميركية :

اولا : ان لبنان مع الفلسطينيين ، شرط ان يتفاهموا مع الملك حسين واسرائيل ويقبلوا باندماجهم في الكيان الاردني على جزء من فلسطين ويقبلوا من جهة ثانية لا ببقاء اسرائيل فحسب بل بالتفاعل والتعامل معها دولة ذات سيادة وذات رسالة في المنطقة هي « الانماء الاقتصادي » و « العطاء الحضاري » في « جوار سلمي هنيء متفاعل امين » . ولكن لبنان ، حسب بيان السفارة الاميركية في بيروت في ١٩٧٠ لن يكون مع الفلسطينيين في حرب التحرير لانه عندها يعرض سلامته للخطر ويكون الفدائيون مسؤولين عن هذا الخطر لا اسرائيل التي شردت شعبنا في الجنوب. واميركا كما يقول الدكتور مالك « غير مستعدة بقبول اضعاف اسرائيل او تهديد وجودها » ، « ايا كانت اسباب هذا التهديد والاضعاف » . وحتى تبقى العلاقات بين لبنان واميركا جيدة دون «عبور اية غيمة تعكر في الاعماق صفو هذه العلاقة » مفروض ان يتمايز موقف لبنان عن موقف اميركا على الصعيد الاعلامي والعاطفي ولكن دون السماح بحصول تناقض اساسي يمس هذه الاستراتيجية « الثابته ايا كان سيد البيت الابيض » .

ثانيا : ان على العرب مهمتين دونهما لا أمل لهما بشيء : ان يندمجوا بأميركا مجتمعا واقتصادا وعلما وفنا حتى يستطيعوا « النفاذ الى عقل أميركا وقلبها » وان تندمج بهم اسرائيل فلا « تعزل بشكل مصطنع عن محيطها » بل يجري « دمجها وتعايشها وتفاعلها وتعاملها معه بشكل طبيعي وهضمه لها» ، ويعني هذا استسلام العرب للامبريالية الاميركية في اسواقهم واقتصادهم وتقنيتهم وثقافتهم وسلاحهم وحياتهم بكل وجوهها . كما يعني رفع كل الحواجز من وجه اسرائيل فتسقط القطيعة العربية الاقتصادية والثقافية فضلا عن السلم العسكري . وتصبح السلع الاسرائيلية وتجار الاراضي والعقارات الاسرائيليون وسماسرة الشركات الاسرائيلية احرارا في التبختر على ساحة البرج أو في قلب القاهرة أو أمام مسجد أمية وساحة المرجة تماما كما يفعلون برجس اغتصابهم في الارض المحتلة . هذا معنى « التفاعل السلمي الهنيء الهادىء الامين والاندماج الكلي » في المنطقة والانماء الاقتصادي الذي يدعو له الدكتور مالك ، وتدعو له السياسة الاميركية .

ثالثا : من بين كل العرب يسمي الدكتور مالك شعوب سورية الطبيعية على أنها المدعوة أولا وقبل كل شيء لأن تشكل « الجسر الأرضي العظيم » ، مع اسرائيل الى التفاعل والتعامل حتى نقدم « في النهاية وراء هذه المآسي والآلام وبعدها ومن خلالها ، على أعظم ازدهار وعطاء حضاري عرفه هذا الجسر في التاريخ » كما يقول الدكتور مالك .

هذه الاهداف الثلاثة يدعو لها الدكتور مالك وتدعو لها السياسة الاميركية . فلنر مخاطرها المصيرية على وجودنا كأمة ولنحدد مصالحنا :

اولا : ان هذه السياسة التي يفاخر بها الدكتور مالك كحل لمشلكة الحروب . وكطريق الازدهار والحضارة للعالم العربي هي حل مخالف لروح العصر ومسرى التاريخ ومطامح الشعوب الحرة فضلا عن تناقضها الاساسي مع حقنا القومي الكامل في فلسطين .

ان كلام الدكتور مالك ياتي في الوقت الذي يلفظ الاستيطان الاستعماري انفاسه في افريقيا فتزول المستوطنات من الجزائر على لهب الثورة الجزائرية المظفرة وتنهار حركة

المستوطنين البيض الاستعماريين في المو زامبيق بعد انهيارها في غينيابيساو وهي في طريق التصفية في انغولا . اتنتصر حروب التحرير ضد الاستيطان الاستعماري في افريقيا ليبرر **متفلسفونا وكهنة المنطق عندنا لا الابقاء على اخطر هجرة استيطانية استعمارية فحسب على ارضنا المحتلة بل اعطاءها دور « الانماء الاقتصادي » و « العطاء الحضاري » في منطقتنا ؟ انه كلام مخالف لمسيرة الشعوب والتاريخ والعصر . انه منطق روديسيا وجنوبي افريقيا واسرائيل ، اخر قلاع الرجعة الاستعمارية الاستيطانية في وجه مد الشعوب الحرة الثوري .**

ثانيا : ان « الانماء الاقتصادي » الذي يتحدث عنه الدكتور مالك يعني الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية المدعومة براسمال عالمي متوسع وتقنية متقدمة وشركات عالمية اخطبوطية على اقتصادنا القومي الخارج من التخلف وئيدا الى التطور والنمو : يعني قتل هذا الاقتصاد ونهب موارده . وان « العطاء الحضاري » والاسهام فيه يعني قبول شعبنا والشعوب العربية بتواجد كيان عنصري ثيوقراطي رجعي يقوم على الفرز العنصري الديني وفكرة « الشعب المختار » **نموذجا لفكرة الاوطان الدينية القومية التي يروج لهـا الاستعمار واسرائيل لتفتيت وحدة شعبنا الى وطن قومي كردي ووطن قومي مسيحي ووطن قومي علوي تكون المبرر الاستعماري لتسلل حصان طروادة ــ العدو كيان اسرائيل العنصري الديني الى داخل وجودنا القومي سرطانا يتآكل الجسد ويفتته .**

ان حرب التحرير القومية ضد اسرائيل تعني عدا تحرير الارض والانسان ، وهذا حق مقدس من حقوق تقرير المصير القومي الذي نص عليه ميثاق الامم المتحدة ، تعني عدا ذلك رفض شعبنا رفضا حضاريا متقدما لفكرة الاوطان العنصرية الدينية في تمسكه بوحدة المجتمع القومي على اسس علمانية متحررة تقدمية كما تعني رفض الاستيطان الاستعماري الذي يحل جماعات اتت من اقاصي المعمورة بحد السيف محل الشعب الاصيل صاحب الارض .

ان حرب التحرير القومية ضد اسرائيل هي وحدها المعبر الذي لا طريق سواه الى دورها الحضاري كأمة راقية ضد غزوة عنصرية ابشع من الغزو النازي لاوروبا ، وضد استيطان استعماري ابشع من استيطان الاوروبيين المستعمرين لجنوبي افريقيا او الموزامبيق او الجزائر .

ثالثا : ان الدكتور مالك **الغيور على لبنان يقدم لبنان لقمة سائغة الى اسرائيل لو تم هذا الاندماج الاسرائيلي في المنطقة وسقطت القطيعة الاقتصادية للكيان الصهيوني . الا فليسمع الدكتور مالك ما تقوله دراسة اعدها الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية حول هذا الموضوع في « الفصل الثاني ــ الباب الرابع عن كتاب « القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني »** والفصل المشار اليه يبين بشكل واضح وموضوعي خطر الصهيونية على لبنان ، وخطر التعايش السلمي مع اسرائيل على انه يكون الاشد فتكا بلبنان . وقد اعادت نشر هذا الفصل « اللجان الوطنية في زغرتا لدعم جنوب لبنان » . تبين هذه الدراسة في فقرة: « اضرار واخطار اسرائيل على اقتصاد لبنان « **ان لبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي استفادت من القطيعة مع اسرائيل اذ انتقلت تجارة الترانزيت ما بين الغرب من جهة والاردن والعراق من جهة اخرى من الموانىء الفلسطينية وميناء حيفا اساسا الى بيروت كما انتقل تصدير النفط العراقي من حيفا الى طرابلس واستفاد تجار ومزارعو الحمضيات اللبنانية اذ حلت الحمضيات اللبنانية جزئيا محل الحمضيات**

الفلسطينية في الاسواق العربية وانه « لولا المقاطعة العربية لاسرائيل لما نمت نشاطات اعادة التصدير والنقل والنشاطات المصرفية والسياحية والتربوية والطبية والفنية التي تشكل العامود الفقري لقطاع الخدمات المهيمن على الاقتصاد اللبناني والتي تصدر الى الاقطار العربية اذ ان المؤسسات الاسرائيلية من شركات نقل ومؤسسات مالية وسياحية وتجارية هي الاكثر تطورا من المؤسسات اللبنانية والمماثلة كما تتمتع بدعم الرأسمال الصهيوني خاصة والغربي » .

« لذلك فمن المؤكد ان المقاطعة العربية لاسرائيل قد سهلت لمختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني عملية النمو ولعب دور وسيط بين المنطقة العربية المشرقية والغرب . هذا الدور الذي كانت اسرائيل قد انتزعته منه بكل سهولة لولا المقاطعة » (ص ٢٠ ـ ٢١)

صحيح ان الدكتور مالك لا يحب الاقتصاد ويعتبره شأنا ثانويا ، ولكن اذا سقنا من هذه الدراسة المشتركة بين الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية حقائق عن « الانماء الاقتصادي » الذي يتوسم ان تؤديه اسرائيل للمنطقة والذي من شانه تقويض اقتصاد لبنان ، وبالتالي تهجير اللبنانيين او خضوعهم للاستعمار الاسرائيلي في حالة استعباد لم يسبق لها مثيل .

اما على صعيد البيئة القومية والعالم العربي فتقول الدراسة المشار اليها اعلاه :

« بالنظر لما تلحقه المقاطعة باقتصادها من خسائر سعت اسرائيل الى فك هذا الحصار او خرقه بشتى الاساليب ، منها فتح طريق بحري من ايلات الى البحر الاحمر وافريقيا واسيا الجنوبية والشرقية كنتيجة لعدوان ١٩٥٦ . والى جانب اهدافها الاستعمارية الاستيطانية فان لها اهدافا استعمارية من النوع الكلاسيكي تعلن عنها كانها مشاريع « للتعاون الاقليمي » او « لعقلنة استغلال موارد المنطقة » او غيرها من المظاهر البراقة « وهي تعتبرها ذات اهمية حيوية بالنسبة لها لتحصل على درجة اعلى من الاستغلال والنمو » .

عجيب كيف ان هذا الوصف للخطط الاسرائيلية الاعلامية في اظهار مخططاتها الاستعمارية على انها « للتعاون الاقليمي » ولعقلنة « استغلال موارد المنطقة » ينطبق على فكرة « الانماء الاقتصادي » و« الازدهار الحضاري » المطروحتين في مقال الدكتور مالك . وتفصل الدراسة مناحي هذا « البرنامج الاستعماري الاقتصادي » كما عبر عنه الاقتصاديان الاسرائيليان ميكايل شفر وشاوول زرجي بالنقاط التالية :

« ١ ـ استيراد اسرائيل لعدد من المواد الخام العربية المتوفرة باسعار رخيصة بالنسبة لاسعار هذه المواد الخام المستوردة حاليا الى اسرائيل او المنتجة فيها .

٢ ـ جلب القوى العاملة العربية الرخيصة الى اسرائيل لان كلفة قوة العمل الاسرائيلية مرتفعة بالنسبة لكلفة قوة العمل العربية .

٣ ـ تصدير الرساميل الاسرائيلية الى البلدان العربية لان « انتاج الراسمال » هي اكثر ارتفاعا في الاقطار العربية منها في اسرائيل بسبب سعة الاسواق العربية ورخص قوة العمل والمواد الاولية في اقطارنا .

٤ ـ تصدير السلع الصناعية الاسرائيلية الى البلدان العربية »

وتتابع الدراسة « من الواضح ان هذا البرنامج يهدف الى جعل اسرائيل قطب المنطقة

الاقتصادي وجعل الاقطار العربية مستعمرات لاسرائيل : اذ ان المستعمرات والبلدان المتخلفة اجمالا تزود الدول الصناعية المستعمرة بالمواد الخام الرخيصة وبالقوى العاملة الرخيصة ... والدول الصناعية المستعمرة تصدر الرساميل الى مستعمراتها او الدول المتخلفة الواقعة تحت نفوذها لتستغل فيها الموارد الطبيعية والقوى العاملة والاسواق ... » (ص ٢٢ ــ ٢٣) .

تلكم هي الحقائق في التعايش مع اسرائيل والتعامل معها خدمة للسلم الاسرائيلي الاستعماري ومطامعه ومخططاته اما منطق « الفرح » و« المحبة » و« العطاء الحضاري » و « التفاعل الامين الهنيء » فمسكنات كلامية للمريض وهو يحتضر ، الا وقى الله شعبنا من صناعة الكلام التي تسقط امام صناعة الاقتصاد ، ومن جدليات المنطق المجرد التي تتهاوى امام الحقائق الاجتماعية . ومن تبريرات الخضوع للأمر المقبول التي تعني استسلامنا لعدونا القومي الطامع بارضنا ومواردها والمتآمر على شعبنا وقضية حياته ومصيره وكيانه .

اننا نبشر الدكتور مالك ومن يرى رايه ان الشباب الطليعي في امتنا وعالمنا العربي يرفض هذا المنطق والمصير . وهو لا يرى الا حرب التحرير القومية طريقا للسلام الحقيقي ، سلام الحرية لا استسلام العبودية . انه منطق الاحرار في كل عصر . ولو اصغى واشنطن لمنطق تبرير بقاء « الشراكة » مع بريطانيا في ظل استعمارها واستغلالها شركة الشاي الشهيرة لكانت اميركا ولاية من ولايات التاج بدل ان تكون اكبر امة في العالم اليوم . ولو اصغى ماو لمنطق الافادة من حضارة الاستعمار لكانت الصين تيوان اخرى مكبرة يسهل للضمانات الخارجية ان تتركها كما يترك بالون فارغ كبير في الهواء فاما يسقط او يتفجر. ولكن الصين اليوم بقيادة ثورتها تتبوأ مركز المشاركة في صنع مصير العالم مع القوتين الاعظم . ولو سمع ثوار الجزائر لمنطق البقاء ضمن الشراكة مع ام الحريات وناشرة الحضارات فرنسا لكانوا مستعمرة تلبس رادنكوت الاستقلال الشكلي بدل ان تصبح الجزائر قوة متحركة عربيا وافريقيا تبني احدى اهم قواعد التقدم والنمو الصناعي في جنوبي المتوسط . ولو سمع هذا المنطق وعمل به ثوار فيتنام لكانوا كلهم نظام سايغون العميل لا ثورة من امجد ثورات العصر .

حروب التحرير القوميـــة :

ان مقولة الخمسينات التي كان بارعا في طرحها الدكتور مالك ابان الحرب الباردة بين المعسكرين والتي تقول بتصنيف العالم الى « عالم حر » هو عالم الرأسمالية ومستعمراتها ، وعالم المعسكر الاشتراكي قد سقطت الى الابد . اسقطتها **التجارب العملية وحروب التحرير القومية ومنهامواجهتنا مع اسرائيل ، على مدى ربع قرن وعلى مساحة ثلاث قارات .**

ان حرب التحرير القومية هي الظاهرة المعاصرة المستقطبة للتحرك الثوري في العالم . و « العالم الحر » ليس واحدا بل ينقسم الى الدول الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها زعيمة الامبريالية العالمية الولايات المتحدة والى العالم المسحوق الثائر الذي سطا على موارده لص الامبريالية فسرقها وذئبها الشرس فشرد شعوبها او استعبدها بانيابه الحداد الناهشة انسانية الانسان .

ولقد فرضت حروب التحرير القومية كظاهرة ثورية نفسها على العصر والعالم ، فادركت احزاب شيوعية ، كما في فيتنام والصين ان شرط فعلها الثوري هو التأقلم قوميا . وكان ان قادت حروب التحرير القومية في بلدانها بعد خوضها هي نفسها عملية جديدة اندمجت فيها بهذا الواقع الحي الجديد الذي بدل من منطلقاتها واطروحاتها لتلائم هذا الواقع الجديد المركب .

ان منطق الدكتور مالك واطروحاته هو وامثاله من الاكاديميين المتفيئين هياكل الاكاديميات الغربية وثقافتها لم يعد يسري ولا يفسر الظاهرات . وهو اعجز من مناقشة حركات الشعوب من زاوية « العالم الحر » الذي هو بالنسبة لها عالم الاستعمار الغربي وحلفائه الاقطاعيين والرأسماليين المسؤولين عن حالة التخلف والظلم الاجتماعي والاستعباد القومي . ان هذه الحركات التي تأقلمت قوميا لم يعد بامكان الدكتور مالك وامثاله من الاكاديميين خوض نقاش تجريدي معها في الماركسية والليبرالية بمقياس الكتب والاطروحات الغربية ، لانها اندمجت في واقع حي جديد ، هو واقع حروب التحرير القومية . ووحده الفكر القومي الثوري الذي يحلل هذه الظاهرات ويعطيها ابعادها هو الذي يرسم البديل للثورة من ضمن ظاهرة حرب التحرير القومية ومصلحة انتصارها . اما كهنة الهيكل القديم المتداعي وثقافاته فمحرومون حتى نعمة هذه الشهادة ومن شرف هذا الانتماء .

ان الصراع بين الصين واميركا كان في الاساس وقبل كل شيء اخر صراعا قوميا ضد تدخل اميركا في شأن صيني داخلي باحتضانها الجزيرة الفالتة ــ تيوان ــ من قبضة البر الصيني وارادة شعبه وثورته وتهديدها سلامة « الامة الصينية العظيمة » كما يصف ماوشعبه وبلاده . ويوم تخلت اميركا عن تيوان وانسحبت من فيتنام حلت اكثر من مشكلة في طريق عودة العلاقات الصينية ــ الاميركية الى طبيعتها . انطلاقا من المطلق المعتم تدوخ في الغيبيات وتمحي التخوم بين العبودية والحرية ، ولكن انطلاقا من الواقع الاجتماعي تتوضح الرؤية : انها حروب الشعوب ضد مستغليها ومستعبديها .

ان ثوار بلادنا يرفضون منطق التبرير للبقاء في «شراكة الاتباع مع الاسياد» وينقضون شراكة العبودية مع المستعمرين صهاينة وامبرياليين في سبيل ارض محررة وانسان حر . وان شعبنا الذي دعوته للمصير المتفاعل المشترك مع اسرائيل يرفض هذه الدعوة لانه يريد مصير العز والكرامة لا مصير الذل ، ويعرف ان وحدته القومية وحدها طريق التحرير في حربه المصيرية ضد الكيان اليهودي الاستيطاني الاستعماري .

وبعد ان استشهد سعادة على رمل بيروت وهاجس فلسطين يملك فؤاده ، وبعد ان هز وجدان اللبنانيين مصرع كمال ناصر وغسان كنفاني ويوسف النجار وكمال عدوان في قلب عاصمتهم برصاص العدو الصهيوني ومصرع مئات اللبنانيين والفلسطينيين الذين امتزجت دماؤهم في الجنوب اللبناني وكل مكان ، وبعد ان هزتهم بطولات الجولان السورية والعربية حتى اعادت الى نفوسهم نشوة ميلسون ، تشع عليهم اليوم قدوة المطران كبوجي المضيئة الذي رفض الفريسية المتباكية من بعيد ، ليعيد الى الصيام حرمته وقدسيته ، وللالام بهاءها في جلجلة الشهادة للحق ، وهو يواجه جلادي المسيح ومغتصبي ارضه وبلاده برفض قومي انوف .

ان قدوة المطران كبوجي هي التي شعت وستشع اكثر على اللبنانيين من قلب القدس مؤكدة ارتباطهم بمصير الفلسطينيين ارتباط المصير لا الشفقة الفريسية على المشردين بل المشاركة الفعلية في تحرير الارض المقدسة من رجس العدو الصهيوني .

ان قدوة المطران كبوجي هي التي ستنتصر لا قدوة الفريسيين والصدوقيين الذين ينفخون في نار الفتنة مليشيات طائفية نموذجا للبنان الغد في القرون الوسطى ونزاعاتها الدينية العنصرية والى ممالك الصليبيين المنقرضة .

ان التاريخ يصنعه المؤمنون ببلادهم حتى الاستشهاد لا المبهورون بعمالقة الاستعمار !



الفصل السابع

المسألة الفلسطينية على المفترق الخطير[1]

تجتاز المسألة الفلسطينية منعطفا خطيرا يكاد يوصلها الى المفترق الخطير . وبعد قمة الوفاق في فلادفستوك وما صدر عنها من دعوة الى التعجيل في عقد مؤتمر جنيف ، بات المطروح اليوم مفاضلة بين امرين كلاهما مر : فمن جهة صيغة اتفاقات فك الارتباط والحلول الثنائية والمفردة ، وهي الصيغة الكيسنجرية لكسب الوقت في معركة البترول لمصلحة الامبريالية . ومن جهة ثانية ، جنيف ، التي لا يعزل عنها احد والتي تقود الى التسوية على حساب حقنا القومي المقدس .

الحل السلمي هو المطروح على الصعيد الدولي ونحن نرفضه وندعو الى تصعيد رفضه بكل الوسائل . فما هي الخلفيات الدولية والقومية والعربية العاملة له ؟ وما هي طريق المجابهة والانقاذ والصمود ؟

اولا ــ مفهوم الحرب والسلم من زاوية نظر الامبريالية :

قال جيرالد فورد في ٢٣ ايلول في خطابه الشهير في ديترويت في مؤتمر الطاقة العالمي ان الحرب تقع نتيجة الصراع على المواد الاولية . ولم ينتبه رئيس الولايات المتحدة الاميركية الى انه بذلك اسقط ورقة التين عن وجه التنين ، فسلم بأن الحرب الامبريالية هي مجرد ظاهرة اقتصادية للسيطرة على موارد الشعوب . وهكذا بجملة واحدة ذهب رئيس الولايات المتحدة بآلاف الاطنان من الورق التي دبجت عليها الامبريالية مبررات حروبها السابقة من فيتنام حتى تشيلي ، موهمة العالم بأنها انما خاضت حروبها دفاعا عن الديمقراطية وعن العالم الحر وعن حريات الشعوب ، فاذا هذا كله يسقط ليؤكد جيرالد فورد بأن الحرب تقع للسيطرة على المواد الاولية .

وفي تقرير لجنة الكونغرس الاميركي في تشرين الماضي ان المسؤول عن التضخم النقدي في العالم الصناعي المتقدم ليس العرب واسعار النفط كما تروج ابواق الامبريالية بل ان هذا المسؤول عن التضخم المالي والنكسات الاقتصادية في العالم الصناعي وحسب تقرير الكونغرس : هي الشركات التجارية الاحتكارية الاميركية الكبرى ، التي بلغت ارباحها من ارتفاع اسعار النفط وغيره بلايين الدولارات . الشركات ضاعفت ارباحها بينما القوة الشرائية عند المواطن الاميركي العادي تتضاءل ، وهذا هو الخلل الاساسي في النظام الامبريالي الرأسمالي . وهذا الوضع تريد ان توظفه الامبريالية ضد شعوب العالم النامي فكلما ازدادت أرباح شركاتها وضعفت القوة الشرائية عند مواطنيها حاولت ان تزيد في نهب مواردنا الاولية وان تحصل عليها بأبخس الاثمان . من هنا شكل ارتفاع اسعار النفط تحديا لمخططها الجشع

---

(١) محاضرة القيت في كلية العلوم ــ الجامعة اللبنانية ٤ ــ ١٢ ــ ١٩٧٤ . ونشرت في سلسلة محاضرات قومية اجتماعية .

فهددت بالحرب في سبيل احتلال منابعه . وان احتلال منابع النفط هي القضية المطروحة اليوم للدرس على مستويات استراتيجية الامبريالية العليا .

الحرب الامبريالية خلعت عنها براقع الدفاع عن العالم الحر المزعوم . ولقد سقطت تلك البراقع من قبل في فيتنام حيث قمع الشعب بقذائف الاميركيين ، وحاولت منعه من حق تقرير المصير . وفي تشيلي حيث اجهضت تجربة ديمقراطية تقدمية ، لمصلحة القمع العسكري الذي اكتشف بأن ملايين دولارات وكالة المخابرات الاميركية المركزية كانت وراءه .

ولكن الامبريالية بترجمتها الحرب كظاهرة صراع على الموارد تسقط عاملا اساسيا خارج الترجمة الاقتصادية . عاملا فرض نفسه على العصر الحديث ، هو عامل فعل الانسان في وجه التكنولوجيا ، عامل انتصار الثورات المتخلفة شعوبها تكنولوجيا العامرة قلوب ابنائها بالايمان بشعبها وقضيته العادلة : من ثورة الجزائر المجيدة الى ثورة فيتنام الى ثورات غينيا ـ بيساو والموزامبيق حيث انتصر الانسان الثائر المسلح بالوعي العقائدي والثوري على تكنولوجيا آلة الصناعة الامبريالية .

وكان سعادة قد اعلن في سنة ١٩٤٩ في نداء الاول من ايار الى المنتجين صناعة وغلالا وفكرا : « ان انعدام الوعي القومي في شعبنا أفقدنا معظم مواردنا الاولية الهامة ، فهناك بترول الموصل ـ منطقة الجزيرة ، وبترول النقب السوري ، وهناك أملاح بحر الميت التي وضع اليهود أيديهم عليها ، وهناك اراضي كيليكيا والاسكندرون وفلسطين الخصبة التي انتزعت من السيادة السورية » .

هكذا قال سعادة ، في وجه الحرب الامبريالية التي تريد نهب موارد الشعوب ، اعلن سعادة مقولة الوعي الثوري المفجرة حرب التحرير القومية ضد السيطرة الامبريالية على الموارد والارض . لم ينف العامل الاقتصادي الموضوعي ولكنه اكمله بالوعي القومي الذاتي من ضمن فلسفة التفاعل الموحد الجامع للقوى الانسانية في منهجه المدرحي المؤمن بتكامل العوامل المادية ـ النفسية والمؤمن بالانسان الثائر في وجه القوة الامبريالية المتعسفة الغاصبة .

ان حرب الشعب في سبيل موارده هي غير حرب الاحتكار الامبريالي في سبيل نهب موارد الشعوب .

ان الامبريالية تدعو الى الحل السلمي في منطقتنا وفي بؤر العالم الثورية ولكنها على الصعيد الكوني تدعو الى الحرب ، فكيف هذا التناقض بين شبح الحرب تتجلبب به الامبريالية وبين الحل السلمي تطرحه في وجه الشعوب الثائرة .

لا تناقض : فالامبريالية تحارب في سبيل السيطرة على موارد الشعوب ، وتريد الحل السلمي لاخماد ثورة الشعوب ضدها ، الحل السلمي هو الافيون المدوخ الذي تطلقه الامبريالية في وجه الشعوب فتستعبدها لآلة حربها وطغيانها وتعسفها . انه الاستعمار الذي يريد ان يبقينا في المستنقع ، مستنقع حكم الاقطاع والرأسمال والتخلف مع الاستعباد الخارجي والاغتصاب والعدوان .

الحل السلمي في فلسطين ـ يعني ان يتعايش جسمنا القومي مع السرطان الذي يتآكله ، مع الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني وتأمين هذا الكيان على حدوده وقبوله كأمر واقع مفعول . واكثر من ذلك كما اوضح الدكتور شارل مالك في شرحه السياسة

الاميركية وهو العليم بها ، الخبير بخفاياها ، فقال بالحرف الواحد بأن هذه السياسة تدعونا الى القبول « بدمج اسرائيل بمحيطها وتواجدها وتعايشها وتفاعلها وتعاملها معه بشكل طبيعي وهضمه لها كدولة ذات سيادة ومساهمتها في انمائه الاقتصادي وتعاونها معه في عطاء حضاري جديد لهذه البقعة المقدسة الغالية من العالم » .

ومعنى هذا الكلام المزخرف المعسول ان ننفتح اقتصاديا على اسرائيل لنخضع مواردنا واقتصادنا في كل سورية الطبيعية والعالم العربي لاخطبوط السيطرة الرأسمالية الصهيونية وصناعتها وتكنولوجيتها ومصارفها فيكون نهب مواردنا على نطاق اوسع مما هو حاصل اليوم ويصبح شعبنا عمالا بأجور بخسة في آلة الصناعة الصهيونية الامبريالية، فنصبح والحالة هذه مسببين في بعض ارضنا ونقبل بالتنازل عن بعض ارضنا الآخر لعدونا ليقيم فيها بؤرته السرطانية الممتدة على الجسم كله . ان رفضنا للحل السلمي ليس رفضا للسلام بل رفضا للاغتصاب والعدوان اللذين لا يصلحان اساسا مقبولا للسلام الكريم بين الشعوب الحـرة . « ان النهضة القومية الاجتماعية لا ترفض السلام » . « اننا لا نريد الاعتداء على احد ولكننا نأبى ان نكون طعاما لامم اخرى . اننا نريد حقوقنا كاملة ونريد مساواتنا مع المصارعين ، لنشترك في اقامة السلام الذي نرضى به » . (سعادة) « حق الصراع هو حق التقدم » (شروح في العقيدة ص ١٦٢ ــ ١٦٨) .

واسرائيل هي ذراع الامبريالية الضارب الى جانب كونها عميله المباشر فكل تخطيط لاحتلال منابع النفط تدخل اسرائيل في استراتيجيته . بالامس دخلت في استراتيجية غزوة قناة السويس مع الاستعمار البريطاني والفرنسي واليوم هي داخلة في استراتيجية احتلال منابع النفط مع الامبريالية الاميركية .

ثانيا ــ تزاوج الامبريالية والصهيونية :

التزاوج واضح بينهما : من يقرأ كتاب « كيسنجر » للمؤلفين الاميركيين مارفين كالب وبرنارد كالب مرافقي الوزير الاميركي الصحفيين : يقرأ في فصل بعنوان على « شفير الاردن » ص ٢٠٠ ــ ٢١٥ ، كيف كان كيسنجر ينسق مع رابين في مذبحة ايلول ١٩٧٠ وبناء ، كما يقول الكتاب الاميركي بالنص ، لطلب النظام الاردني نفسه لان يضرب الطيران الاسرائيلي المدرعات السورية في اربد مقابل مظلة نووية اميركية تحمي كيان اسرائيل .

وفي حرب تشرين ١٩٧٣ استنفرت اميركا سلاحها النووي والقت بكل اسلحتها وثقلها في الميدان لمصلحة اسرائيل . ومؤخرا عندما اعلن الجنرال بروان رئيس الاركان تبرمه من سيطرة اليهود على الكونغرس والمصارف والصحافة في اميركا وقد كادوا يفرغون مستودعات البنتاغون من قطع الغيار والاسلحة الجديدة يدعمون بها جيش اسرائيل ، قامت القيامة وعنّفه رئيسه فورد لان لا فصل بين اميركا واسرائيل . وفي هذا المجال لا بد من اسقاط دعوة تحييد اميركا في هذا الصراع المصيري التي تتجلى باستقبال « العزيز هنري » الذي يحل في رأي بعض الانظمة في « بيته وبين اهله وعشيرته » .

ان المصالح الاميركية تبدأ بالانفصال عن المصالح الصهيونية في حالة وحيدة : عند تأميمها اوضربها . قطع النفط العربي الجزئي عن اميركا جعل الجنرال بروان يخرج عن صمته ويتكلم . ولو كان القطع مستمرا وكاملا وشاملا ولو كانت في بلدان النفط كلها انظمة وطنية تقدمية ، ولو جرى تأميم المرافق الاميركية والسيطرة عليها في العالم العربي لبدأت اميركا تعي

ان مصالحها تتناقض مع مصالح الصهيونية ، تماما كما بدأت فرنسا تعي نلك بعد حرب الجزائر وبعد التطورات الاخيرةولومن باب مصالحها الخاصة . ولكن لماذا نطلب من اميركا ان تتناقض مع اسرائيل طالما كلما اغدقت عليها سلاحا متطورا وهبات مالية بمئات ملايين الدولارات ودعما سياسيًا لا حدود له كلما تهافتت انظمتنا على اميركا .

بعد حرب تشرين لم تنفتح اسواق عربية على الرأسمال الاميركي فحسب بل ان اميركا رغم ارتفاع اسعار النفط وندبها ونواحها على ما تدفعه من فاتورة النفط المرتفعة ، تحسن ميزانها التجاري من الصادر والوارد مع العالم العربي لمصلحتها . ففي عام ١٩٧٣ كما تقول احصاءات وزارة التجارة الاميركية الاخيرة ، كانت اميركا تستورد من العالم العربي ما قيمته (واكثر ما تستورده من النفط) ٥٠٣ ملايين دولار وتصدر اليه ٨١٦ مليون دولار وبلغت صادراتها اليه ١٤٧٥ مليون دولار اي زادت صادراتها الى العالم العربي ٦٠٠ مليون دولار في سنة واحدة وزاد رجحان الميزان لمصلحتها ٥٠٠ مليون دولار .

فكيف ننتظر ، والحالة هذه ، انفكاك الامبريالية الاميركية عن الصهيونية ؟ ولا يمكن ان تغيب عن بالنا اطلاقا التحركات الاخيرة على طرفي البحر الابيض المتوسط فعندما قام الحكم الشعبي التقدمي في البرتغال ولم يعد بامكان اميركا استخدام قواعدها في جزر البرتغال لشحن الاسلحة الى اسرائيل كما فعلت في حرب تشرين ، تحركت الاستراتيجية الاميركية وضربت في قبرص محاولة اقامة الحكم العسكري العميل الذي يحول قبرص الى قاعدة نووية اميركية لمصلحة حزام الامن المحيط باسرائيل . ولا يخفاني ان أذكر في هذا المجال ان الحركة القومية الاجتماعية استشرفت اهمية قبرص في استراتيجيتنا القومية كما في التعاليم القومية الاجتماعية التي اكدت عدم امكان عزل قبرص عن معركة المصير القومي الواحد ومضاعفاتها ، وجاءت الاحداث مصداقا لهذه الرؤية فمنها انطلق غزو السويس في ١٩٥٦ وفيها كان سيجري انزال ايلول ١٩٧٠ ومؤخرا ارادوها حزاما واقيا لاسرائيل .

ثالثا ـ التعايش السلمي والاتحاد السوفياتي :

ان الاتحاد السوفياتي يقف في طليعة جبهة الاصدقاء في تأييده ودعمه لجبهتنا العربية في صراعها ضد اسرائيل والامبريالية . وهذا الموقف بدأ منذ سنة ١٩٥٦ ولا يمكن الا ان نتوجه الى الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية لدعمها عالمنا العربي بالسلاح والتأييد بكل شكر وثناء .

ولكن الاتحاد السوفياتي يقع في خطأ كبير عندما يسحب مفهومه للتعايش السلمي في العالم والذي جعله في طشقند عام ١٩٦٥ يسعى للتوفيق بين الهند والباكستان كما جعله في سياسة الوفاق الدولي يصل الى الانفراج والتعاون الاقتصادي مع اميركا مجنبا العالم الحرب النووية هاجسه الاكبر ، عندما يسحب هذا المفهوم للتعايش السلمي بين شعوب حرة تتساوى في حق الوجود على حربنا التحريرية في فلسطين ، نلك لان لا تعايش سلمي بين حق التحرير والاغتصاب .

هل رضي الاتحاد السوفياتي بالتعايش مع الغزو النازي الذي اجتاحه عام ١٩٤٣ ؟ ان اعظم ملاحم التاريخ السوفياتي المعاصر هو زحف الجيش الاحمر على برلين ليدك النازية في قلب عاصمتها ويحرر اوروبا كلها من آلتها العسكرية واستعمارها العرقي والاقتصادي .

والصهيونية اشد هولا من النازية . النازية كانت نظاما عنصريا وامبريالية متوسعة .

فاذا انهارت سلمت المانيا الشعب والارض ، أما الصهيونية فسرطان طفيلي أتى بجماعات غريبة عن ارضنا وشعبنا وأقامها على أرضنا بالاحتيال والدعم الاستعماريين في زمن الانتداب والقمع العدواني العسكري فيما بعد مشردا شعبنا مقتلعا انساننا من جدوره وترابه في اقبح غزوة استيطانية استعمارية في العالم . ان استمرار الاتحاد السوفياتي في تأكيد حق كل دول المنطقة في الشرق الاوسط بالبقاء وتأييده لجنيف والحل السلمي يعني انه يساوي بين النازية الصهيونية وحق شعبنا الحر في الوجود . وهو موقف ندرك من جهة ثانية حراجته بالنسبة للاتحاد السوفياتي وندرك ان الملوم الاول فيه انما هي الانظمة العربية المستسلمة التي قبلت بالحل السلمي وتعاملت مع الاتحاد السوفياتي على هذا الاساس . ولكن الاتحاد السوفياتي دولة ثورية ومن حق ثورتنا القومية ان تخاطبه بهذا المقياس والمعيار مصححة الصورة داعية اياه الى تعديل الموقف لمصلحة حق شعبنا الكامل في ارضه كلها .

واذا كانت الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية تشكل خطرا مصيريا وجوديا على شعبنا وارضنا فانها تشكل طعنا اساسيا للاتحاد السوفياتي نفسه ، طعنا في نظامه وفي كيانه الوطني . ان هجرة اليهود السوفيات تقدم المدد البشري للعدو الصهيوني المحتل ولكنها تقدم في الوقت نفسه تحديا خطيرا للكيان السوفياتي لانها لاول مرة تسجل محاولة امبريالية لتفكيك اقلياته عن كيانه الوطني على اساس الاستجابة لدعوة عنصرية تيوقراطية رجعية بحيث استقطبت الصهيونية عشرات الالوف من المواطنين السوفيات الذين لم يستطع وطن الاشتراكية الاول بعد خمسين عاما من التجربة ان يشفيهم من عقدهم العنصرية فهزهم نفير الصهيونية اكثر مما شدهم ولاء المواطنية للارض السوفياتية او للنظام السوفياتي . وهذا مكسب كبير للامبريالية . **ان مصلحة الاتحاد السوفياتي ومصلحتنا القومية المشتركة في محاربة هذا التآكل في الكيان السوفياتي والحيلولة دون هجرة الهيود السوفيات الى ارضنا ، صيانة لشعبنا وحقه في ارضه وصيانة للكيان الوطني للاتحاد السوفياتي من مؤامرة تفكيكه وتهجير اقلياته .**

رابعا ـ اليسار الاوربي المتصهين :

ان احزاب الدولية الثانية الوسطية التي استطابت التسويات وخرجت عن خط الثورة تستضيف غولدا مئير كلما قامت ازمة في الشرق الاوسط . وهذا ما كررت فعله منذ ايام قليلة عندما وقف المستر هارولد ولسن رئيس حكومة بريطانيا يتباهى في خطابه لعجوز اسرائيل انه رفض القبول بما طلبه اليه الفدائيون الذين اختطفوا الطائرة البريطانية الى تونس من ان يعلن مسؤولية بريطانيا عن جريمة قيام اسرائيل . ولسن الاشتراكي البريطاني لا يعتبر قيام اسرائيل العنصرية التيوقراطية المعتدية جريمة . لا يعتبر تشريد شعب او اخضاعه للارهاب والاستعباد في ارضه جريمة .

اليسار الاوروبي في الدولية الثانية متصهين. حكومات هولندا والدانمرك الاشتراكية الديمقراطية ابان حرب تشرين انحازت في مواقفها الى العدو الصهيوني . ذلك لان هذا اليسار يقتصر في تصوره على نظام الدولة في بلاده ، ولكنه ليس جذريا ضد الامبريالية في كل مكان ، وهو يحبو على حضن الصهيونية المتمظهرة بالديمقراطية والاشتراكية والمخفية عنصرية عرقية ثيوقراطية مجرمة. انها ديمقراطية وقف على مجتمع الاسياد دون العبيد والمقتلعين من ارضهم .

الا ان الثورة القومية عندنا مع ادانتها لهذا اليسار الاوروبي المتصهين ، مدعوة الى التخطيط الستراتيجي البعيد المدى لفك هذا اليسار عن بؤرة التصهين[1] وذلك بافهامه ان مصلحته في التغيير الاجتماعي في اوروبا مرتبطة بانهيار النظام الامبريالي الرأسمالي . ان حربنا التحريرية تسهم اسهاما فاصلا في هذا الاتجاه . ان ملايين النفط تصب في خزائن الرأسمالية العالمية اما لان معظم انظمة النفط مرتبطة بالامبريالية العالمية او لان انظمة النفط القليلة التقدمية الوطنية كنظام العراق مثلا ، يجد في الرأسمالية الاوروبية على النمط الديغولي مثلا ، مواقف اقرب الى حقنا القومي من اليسار الاوروبي المتصهين . فالمطلوب هو ان يجذر هذا اليسار الاوروبي تأييده لحقنا القومي . والمطلوب منا نحن ان تتصاعد الثورة لتخليص النفط وكل مواردنا الطبيعية من قبضة الشركات الاحتكارية الاميركية ومن انظمة الاقطاع والتخلف ، وقيام انظمة تقدمية وطنية في ممالك النفط نفسها ، لا ترتبط بالاقتصاد الامبريالي وتهلع عليه فتمده بمليارات الدولارات دعما للخزانة الاميركية او الارصدة السترلينية .

اننا نريد ان يتحول النفط من سلعة تجارية تضايق المستهلك في المجتمعات الغربية الى سلاح استراتيجي مربوط بمعركة حرب التحرير . بهذا نادى سعادة منذ ١٩٤٩ عندما قال « البترول سلاح انترنسيوني لم يستخدم بعد » ، **ان التغيير الاجتماعي في اوروبا مربوط بانتصار ثورتنا القومية ، هذه هي المقولة التي يجب طرحها على اليسار الاوروبي لعزله عن اسرائيل ولنتخذ مما حدث في البرتغال مثلا** ، ان حرب التحرير القومية في مستعمرات البرتغال الافريقية التي لم تساوم على حقها القومي واستمرت ثلاث عشرة سنة في حربها التحريرية لم تحرر شعوبها في افريقيا فقط بل اسقطت النظام الفاشي في البرتغال نفسها فحررت شعب البرتغال ونشرت اليسار في قلب المجتمع البرتغالي . **وان حربنا التحريرية اذا لم تسقط في أفخاخ التسوية الدولية واستمرت متصاعدة من شأنها ان تفعل ما فعلته ثورات غينيا بيساو والموزانبيق فتسقط الانظمة الرأسمالية في قلب مجتمعات اوروبا لمصلحة هذا اليسار لو وعى العلاقة العضوية بين انتصار حقنا القومي وبين مصلحة التغيير الاجتماعي في قلب المجتمعات الرأسمالية في اوروبا .**

خامسا ـ العالم الثالث :

في اسيا بلدان تجوع : في اسيا ، الهند وبنغلادش والباكستان ، شعوب شبه القارة الهندية على شفير المجاعة . مئات الالوف يموتون كل اسبوع والملايين مهددة بالمجاعة . والامبريالية ، جزار الشعوب ، هي المسؤولة الاولى عن هذه المجاعات بالنهب الامبريالي المستمر اكثر من مئة سنة لموارد هذه الشعوب وابقائها في التخلف والفقر والحكم المتخلف وباستمرار مجزرة النهب الامبريالي اليوم . تصوروا ان اميركا تربح ٢٤ مليار دولار من تجارة الحبوب بينما ٧٠٠ مليون انسان في العالم الثالث مهددون بالمجاعة لان رغيف الخبز ينقصهم. تصوروا ان حقول الغولف في اميركا متخمة بالاسمدة الكيميائية وان حقول الهند مفتقرة لهذه الاسمدة لانتاج الارز والحنطة والحبوب . تصوروا ان آرل بوتز وزير الزراعة الاميركي يقول في مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد مؤخرا في روما ، « ادفع اولا لتحصل على القمح » . « لا يمكن ان نجرد المزارع الاميركي من حافز الربح » . تصوروا ان بوتز يلوم العالم الثالث على المجاعة لان هذا العالم حسب رأي بوتز انفق على التصنيع وكان عليه ان يكتفي بالانفاق على الزراعة . انها دموع التماسيح تذرف لا حزنا على جياع العالم الثالث وفقرائه بل ليبقى هذا العالم سوقا استهلاكيا لسلع العالم الرأسمالي. هذا هو منطق حيتان الامبريالية .

---

(١) منذ ١٩٧٥ بدأ مثل هذا الحوار عبر مؤتمرات اشتراكيي المتوسط ، وتصاعد في فيينا ١٩٧٩ .

مع هذا كله ومع تحميل العالم الامبريالي الرأسمالي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية ، مسؤولية نهب الشعوب ، ولكن ماذا فعل العرب بملياراتهم النفطية لاغاثة آسيا المعانية آلام المجاعات وهي التي تقف معهم المواقف الثورية ؟ وهل من الحق والانصاف تثمير ٢٥ مليار دولار في العالم الصناعي الرأسمالي المتقدم من عائدات النفط وعدم تخصيص مليار واحد لانقاذ آسيا من نكبتها ؟ .

وافريقيا القارة البطلة التي ضربت بكل تغلغل الاخطبوط الاسرائيلي الاقتصادي فيها عرض البحر وهبت كلها تناصرنا في حرب تشرين ووقفت معنا في الامم المتحدة ، تطلب قبل اشهر من دول النفط ٤٠٠ مليون دولار فتعطيها ٢٠٠ وتساومها على المئتين الاخرى بينما تثمر اربعة الاف مليون دولار نفطية في سندات الخزانة الاميركية ، كرمى لعيني المستر سايمون والاقتصاد الامبريالي عدو الشعوب .

تلك نماذج عن ثروة النفط متى كانت في ايدي من ارتبطوا بنظام الامبريالية العالمية وشبكة مصالحها . انهم يسودون وجوهنا ازاء العالم الثالث وشعوبه المصارعة . ان العالم الثالث محتقر ومهمل من الرأسمالية العربية المتحالفة مع الامبريالية العالمية . ان لقاء الثورات في العالم الثالث وثورتنا القومية منها لا يمكن ان يتم في ظل اوضاع الرأسمالية والاقطاع . وافريقيا ايها الاصدقاء فوق هذا كله ، تقدم لنا النموذج الامثل على حروب التحرير القومية ضد الاستعمار الاستيطاني .

اليس من المفارقة الكبرى انه في عصر احتضار الاستعمار الاستيطاني في افريقيا بدءاً من ثورة الجزائر البطلة ، ثورة المليون شهيد التي أطاحت بدولة المستوطنين المستعمرين ، لمصلحة السيادة القومية الكاملة على ارض الجزائر الى ثورات غينيا بيساو والموزامبيق وانغولا التي لم تقبل بأقل من السيادة القومية الكاملة على ارض وطنها واعتبرت المستوطنين ، المستعمرين البرتغاليين اجانب في آخر قراراتها الثورية ، اليس من المفارقات المدمية للقلوب الممزقة للوجدان **ان شعوب افريقيا البطلة وثوراتها التحريرية اعطتنا النموذج الحي على كيفية تصفية الاستعمار الاستيطاني بينما انظمتنا تقبل بالتعايش السلمي مع اعتى نماذجه واكثرها عدوانا وبربرية وهمجية** ؟ الاستيطان الاستعماري الاوروبي في افريقيا اراد استعباد الشعوب في أرضها فرفضته ثوراتها التحريرية والاستيطان الاستعماري الصهيوني يريد اقتلاع الشعب من الارض فنقبل التعايش السلمي معه !

سادساً ـ حربنا التحريرية القومية والمنعطف الخطير :

من عرضنا لكل الجبهات الخارجية نجد ان الموقف الفاصل هو موقفنا نحن كشعب وثورة في تغيير الموازين بل قلبها لمصلحة التحرير وان اخطر ما يواجه حربنا التحريرية هو محاولة انتزاع موافقة ممن يمثلها بالقبول بصيغ التسوية المختلفة . وحتى تتسنى لنا شمولية الرؤية لا بد من العودة الى الجذور .

نحن لو طالعنا تصريح بلفور في ١٩١٧ وقرار مجلس الامن ٢٤٢ في عام ١٩٦٧ ، والفاصل الزمني بينهما نصف قرن ، لوجدنا المعاني نفسها تتكرر : في الاول اعلان الاستعمار للوطن القومي اليهودي ، وفي الثاني بعد خمسين سنة الطلب الينا ان نسلم بوجود هذا الوطن القومي اليهودي . في الاول تحديد لشعبنا سلبي بالنسبة للهجرة اليهودية الاستيطانية بأن هذا الشعب « فئات غير يهودية » وفي الثاني تحديد سلبي ايضا لشعبنا على انه مجموعة من

اللاجئين تنتظر حلا عادلا لمشكلتها . ولكن لماذا تحقق الوعد الاستعماري ولماذا بعد خمسين سنة تتكرر كلمات بلفور في القرار ٢٤٢ ؟

نعود الى شباط ١٩٢٥ عندما دعا سعادة الى قيام خطة نظامية دقيقة في وجه الخطة النظامية الصهيونية التي اذا لم تجابه بخطة قومية معاكسة فان اجراءاتها ستسير الى النجاح .

الوعد الامبريالي الصهيوني ارتكز الى ما سبقه ، الى تجزئة وطننا في اتفاقية سايكس ـ بيكو . التهويد اشترط عزل فلسطين عن بيئتها القومية . والامة رفضت التجزئة ورفضت التهويد عند اعلانهما ولكنها كانت خارجة من دهليز العثمانيين ومستنقعهم تتلمس طريقها كمن يخرج من الظلام فلا يبصر الطريق بوضوح . كانت الامة رازحة تحت حكم الاقطاع والتخلف ، اعلنت ارادتها القومية ولكنها افتقرت الى الخطة النظامية الدقيقة . اعلنت في مؤتمرات دمشق في ١٩١٩ و ١٩٢٠ رفضها التجزئة والتهويد ولكن ميسلون كانت خاتمة العز القومي المفتقر الى الحزب الثوري والى الحركة العقائدية الشعبية المنظمة ، ومع سقوط يوسف العظمة وصحبه الابطال في ميسلون ثبت الاستعمار التجزئة تمهيدا للتهويد .

ولاننا منذ ذلك الحين نسينا ١٩١٦ ونسينا التجزئة التي مزقت وطننا ، عشنا في حبوس التجزئة الكيانية وتناقضاتها . انتصرت مرحلة الهزائم من ١٩١٧ الى ١٩٤٧ الى ١٩٦٧ .

ان جيل العشرينات لم يمثل حركة ثورية ولذلك سقط ولكنه على الاقل اكد رفض التجزئة والتهويد فاستمر رفضه مشعلا نضاليا لشعبنا وان سقطت الايدي التي كان مفروضا ان تحمله . وكان استشهاد ميسلون ثروة معنوية لشعبنا ، نجدد بها الكفاح الذي فات جيل ميسلون تجديده . ولو ان جيل ميسلون ساوم كما يساومون اليوم لكانت انتهت القضية من زمان .

ان ١٩٦٧ تعلن بوضوح ان تأخر انفجار حرب التحرير القومية كان بسبب انتصار اوضاع التجزئة القومية .

ولكن الاخطر في ١٩٦٧ انه بينما رفض جيل العشرينات المصالحة مع الاستعمار والتهويد فان الانظمة قبلت التهويد لجزء من الارض ثمنا لاستعادة بعض الارض .

في ١٩٦٧ قبلت الانظمة ولكن الرفض كان هو الاقوى لانه كان ظاهرة شعبية مسلحة . وانبثقت المقاومة تقول « لا » فتحمل البندقية وتمضي في الكفاح المسلح لتحرير كامل التراب القومي المغتصب فاستقطبت الآمال وتألب حولها الشعب .

المقاومة كانت ظاهرة فذة لانه بسقوط الانظمة تصدت طليعة شعبية مسلحة تؤكد ثلاث حقائق :

– رفض مشاعية القضية ووصاية الانظمة العربية عليها ، وبالتالي ارجاع القضية للشعب المقاتل بالذات .

– تأكيد الكفاح المسلح طريقا للتحرير .

– تأكيد رفض التسوية مع الاغتصاب وخوض القتال حتى التحرير الكامل .

لكن المقاومة من ضمن الوضع العام السائد في المنطقة انبثقت متجلببة بالكيانية ، فاقتصرت على الفلسطينيين دون باقي شعبنا وأكدت خلال اصرارها على الهوية الوطنية ، هوية الفلسطينيين في وجه الاغتصاب والطمس والملاشاة القومية التي شنتها الامبريالية واسرائيل .

وجابهت المقاومة بالممارسة مؤامرات الكيانات عليها من الاردن الى لبنان وتعرضت للتصفية الجسدية مرارا في مذابح ايلول ١٩٧٠ ومحاولات ايار السوداء في لبنان ١٩٧٣ ولم تستطع الحركات الوحدوية القومية ان تحقق التحامها الكامل بالمقاومة فتعطيها من فكرها وامتدادها الشعبي عمقا مجتمعيا وتمارس معها الكفاح القومي المسلح ليتحول المجتمع كله الى خزان ثوري هادر يسقط الاغتصاب ومؤامرة التصفية الامبريالية .

فتأكد للمقاومة ترابط بيئتنا القومية بالسلب اي بالكيانية المتآمرة عليها والانظمة المحيطة بفلسطين والمستميتة في سبيل سلامتها الكيانية التي بلغت حد الخيانة القومية الى قمع المقاومة ومنعها ولم تؤكد للمقاومة وحدة بيئتنا بالايجاب اي بمد الوحدة والنضال القوميين المتصاعدين .

ان التعاطف الشعبي مع المقاومة في لبنان كان اضعف الايمان . في احسن حالاته ، حركة جماهيرية لمنع تصفيتها وليس منطلقا ثوريا قوميا لتصعيدها ، **ان الصيغة التي طرحتها الاحزاب والقوى التقدمية في لبنان لتحديد صلتها بالمقاومة الفلسطينية ، هي صيغة تحالف حركتين منفصلتين ، لكل منهمااستراتيجيتها الخاصة** : الحركة الشعبية التقدمية لها نضالها المطلبي شبه المعزول عن النضال القومي ، وحركة المقاومة لها نضالها المسلح الخاص بفئة من شعبنا . **ان هذه الصيغة في رأينا تقصر عن مفهومنا للستراتيجية الثورية المتكاملة التي لا تفصل بين النضال على جبهة النظام الرجعي العميل والنضال القومي المسلح ، بل تكون لها استراتيجيتها القومية الاجتماعية الواحدة المتعددة في اشكال النضال والواحدة في الغاية والاهداف والستراتيجية[١] .**

اما في باقي الكيانات ، وقد عرضنا لمؤامرة النظام الأردني العميل الدامية على المقاومة ، فقد كان منتظرا من الحكم الوحدوي التقدمي في كل من الشام والعراق ان يقيم دولة الوحدة التي وحدها تصون المقاومة بل وتحول دورها من نضال قائم بذاته الى دور الطليعة لحرب تحرير قومية يشترك فيها مجتمعنا كله ، وتعكس عملية سايكس ـ بيكو فيبدأ بلفور ١٩١٧ بالسقوط آخذا معه جيل الهزائم من ١٩٤٧ الى ١٩٦٧ لمصلحة تصاعد الثورة القومية باتجاه التحرير الكامل .

في ظل هذا الوضع المتناقض كيانيا قامت حرب تشرين التي لا نغفل مزاياها العديدة ولكننا ندرك محدوديتها في الوقت نفسه . وكانت النتيجة الصافعة ان ما كان يقال خفرا بعد هزيمة حزيران عن قبول مبادرة روجرز فيلقى الرفض العريض بات يقال خيلاء وتباهيا بعد حرب تشرين على انه الواقعية الموضوعية والسياسة البعيدة النظر من تبني كيسنجر وسياسته الى الانفتاح على الامبريالية الى جعل النضال في سبيل التسوية قمة النضالات .

وكأنما الخروج من وهدة الهزيمة كان جواز سفر الاستسلام بدل ان يكون على طريق التحرير والثورة .

---

(١) كان هذا استشرافا لوحدة الخندق القومي الذي ولد في وجه المؤامرة بعد عام تقريباً في ١٩٧٥ .

والذي حصل على صعيد الانظمة يمكن فهمه وتفسيره على انه نقص في ثورية بعضها وارتباط بعضها الآخر بالامبريالية وسوقها ومصالحها .

ولكن المفترق الخطير الذي بدأ بعد حرب تشرين هو ابعد من سقوط الانظمة في فخ التسوية لان ذلك كان يفتح طريق الثورة ولا يغلقها ، المفترق الخطير هو ان المقاومة واجهت هي نفسها المأزق الذي كنا نفكر انه شاغل الانظمة ومشكلتها ، وانها منزهة عن الخوض فيه : مأزق الثمن لعدم عزلتها عن التسوية .

ان الاجماع العربي الرسمي المنعقد على الاعتراف بشرعية منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط ، لم يحصل في مناخ الاعداد لحرب التحرير بل في مناخ قبول معظم هذه الانظمة بالحل السلمي . اننا نفهم قيمة المكسب ودور التكتيك في تحقيقه ولكن ما هي ضمانات تنزيهه عما هو محيط به من مناخ عام في المنطقة ؟

ان منظمة التحرير الفلسطينية لا تستطيع التنكر للكفاح المسلح حتى التحرير الكامل وتبقى محافظة على شرعيتها ، ذلك ان منظمة التحرير اصلا اقامتها قبل ١٩٦٧ الانظمة العربية ولكن قيادتها السابقة ـ قيادة احمد الشقيري ـ سقطت عندما شق الكفاح المسلح طريقه من ساح المعركة الى قيادتها **فتأكد مرة والى الابد ان لا منظمة تحرير دون كفاح مسلح .**

ان الانتصارات الديبلوماسية والاعلامية الكبرى التي حققتها منظمة التحرير على صعيد الامم المتحدة بتأكيد وجودنا كشعب له حق تقرير المصير والسيادة على أرضه وليس كمجموعة لاجئين ، مفروض ان توظف لمصلحة الثورة حتى التحرير الكامل . فلا يكون انتصار المقاومة السياسي في الامم المتحدة ما كانت حرب تشرين بالنسبة للانظمة ، جواز سفر الى جنيف ، بل يكون اضفاء الشرعية الدولية على الثورة التي لا تلقي البنادق الا بالتحرير .

ان حرصنا على وحدة المقاومة لا يضاهيه الا حرصنا على التزامها بخط الصمود في وجه الحل السلمي واستمرار الثورة حتى التحرير الكامل .

ان ما يقلقنا هو ما يلوح بالافق من قبول بقرار ١٩٤٧ بديلا عن ١٩٦٧ كأنما المسألة مسألة رقعة الاغتصاب لا مبدئية وجوده وكأنما نسينا ما ينص عليه قرار ١٩٤٧ من اقامة وحدة اقتصادية بين كيان الاغتصاب وباقي فلسطين . وهذا ما تريده الامبريالية والصهيونية فترفع القطيعة الاقتصادية عن العدو حتى يتسنى له برأسماله وتكنولوجيته وشبكة مصارفه العالمية ان يستعبدنا حسب قدرة البوا (Boa) الصهيونية على هضمنا قطعة قطعة ، لا مدى الهلال الخصيب فقط ، بل حتى آخر أطراف العالم العربي .

في هذه المرحلة الخطيرة لا نكتفي بأن نتوجه الى المقاومة بل نتوجه الى القوى القومية الوحدوية في وطننا . ان مهمتها ان تلتحم بالثورة فلا تبقى المقاومة فلسطينية فقط ، بل تكون قومية على صعيد الوطن كله وعربية في جبهة الصمود على مدى العالم العربي كله .

اننا لا نستطيع ان نغفل فعل النفط العربي في معركة فلسطين وثقله في تغيير الموازين الدولية لمصلحة قضيتنا القومية ، ولا فعله الاوسع متى قامت المؤسسات الاقتصادية الصالحة والانظمة الوطنية التقدمية في بلدان النفط العربي في تصعيد حركة الانماء على مدى العالم العربي وتمتين الروابط المادية بين اقطاره . كما اننا لا نستطيع ان ننسى الوف

الشهداء العرب الذين ماتوا في حروب فلسطين سواء المغاربة الاشقاء في الجولان او شهداء الجيش المصري الشقيق في سيناء والسويس اذ ليس اقوى من رابطة الدم والفداء في تمتين العلائق بين الشعوب وبناء المصير المشترك .

وفي زمن يطرح فيه الامن الأوروبي والوحدة الاقتصادية الاوروبية لا يمكن الا ان نعمل من ضمن مفهوم الجبهة العربية وعلائقها النامية لتحقيق الامن العربي والتكامل الاقتصادي العربي .

ولكن ذلك كله يبقى مفتقرا الى حلقة مركزية اساسية اذا فقدت يصيب جسم العالم العربي الشلل في عاموده الفقري ، الا وهي الوحدات الطبيعية لدورات الحياة والعمران الممزقة في العالم العربي . ان وحدتنا القومية في سورية الطبيعية عدا توافر شروطها الموضوعية في الدورة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة على وحدة الارض والحياة فان حربنا المصيرية تجعلها ضرورة الضرورات وحتمية الحتميات لان تمزيق سورية الطبيعية كان شرطا لتهويد فلسطين . والمفارقة الكبرى ان هذه الوحدة لم تحظ باهتمام بنيها رغم انها الطريق الوحيد للتحرير كما انها المقيل لعثرات اقتصادنا ونزيف حياتنا في التناقضات الكيانية المستشرية ، بينما تتجه مصر بوعي لم يتراجع في كل المراحل والحقبات الى تحقيق مطلبها القومي الدائم في وحدة وادي النيل فتقيم التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري مع السودان كما ترفع اقطار المغرب العربي الكبير شعار انتمائها اليه في دساتيرها على اختلاف انظمة الحكم فيها وتعلن ايمانها بوحدته .

ان حرب التحرير القومية لا يمكن ان تستظل التناقضات الكيانية ولا انعدام التخطيط على صعيد الجبهة العربية بل هي تطرح صيغا وعلائق في مستوى التحديات المصيرية .

انه صراع المصير الذي لا يجوز ان تهدر فيه دماء الوف شهدائنا الذين ماتوا في سبيل الانسان العزيز السيد على كل الارض ، في استمرار حجزنا في اقفاص الكيانية المتناقضة والحساسيات الجزئية المريضة وبهلوانيات الدبلوماسية الدولية الغرارة . هذا هو دور القوى الوحدوية القومي في هذه المرحلة ومهمتها المركزية ان تناضل في سبيل وحدات قومية طبيعية وفي سبيل جبهة عربية رافضة .

ونتوجه الى القوى التقدمية في بلادنا التي تنظر الى افق عالمي لنقول : أيمكن ان تقبلي لبلادك بأقل مما حققت ثورة فيتنام ؟ ألم تشترط ثورة فيتنام في كل المداولات والابحاث وحدة الوطن الفيتنامي الطبيعي وسيادة شعبه على كامل ترابه القومي ؟ ألم تشترط جلاء جميع القوات الاجنبية ؟ ألم تستمر ثورتها لدك النظام العميل في سايغون حتى بعد جلاء القوات الاميركية عن فيتنام ؟ فلماذا يمكن ان يقبل لشعبنا غير هذا المصير ، لماذا عليه انْ يتعايش سلميا لا مع نظام عميل بل مع اخطبوط استعماري استيطاني امبريالي رهيب ؟ وهل يجوز ان يكون مصيرنا اقل من مصير ثوار غينيا بيساو والموزامبيق في تصفية الهجرة الاستيطانية الاستعمارية وكيانها كله ؟

وهل قبل معلم الهند غاندي بأقل من جلاء الجيوش الاستعمارية عن كامل ارض الهند ؟ وهل قبلت الهند بغير الانتصار الكامل في بنغلادش ، فراهن معها حليفها الاتحاد السوفياتي حتى الانتصار ولم يطلب منها انصاف الحلول والتوقف في نصف الطريق لان ارادة الشعوب الحرة هي التي تملي بنود التحالف المشترك واهدافه .

والى القوى التقدمية في لبنان نقول ، وفي هذه المرحلة بالذات : ان الجنوب المواجه العدو الاسرائيلي وسيطرة الاقطاع والاستغلال هو بؤرة العمل الثوري وهو الذي تتلاقى فيه بشكل نموذجي نضالات شعبنا القومية الاجتماعية ، فليس قمع مزارعي التبغ ، كما اعلنا سابقا مرارا ، مفجرا لنضال مطلبي جزئي محدود لتحسين اوضاعهم ورفع اجورهم بل لنضال قومي اجتماعي شامل ضد مؤامرة السحق المادي الاستغلالي لانساننا المنتج تمهيدا لتهجيره واقتلاعه من ارضه فتخلو الارض للعدو القومي الطامع بالارض والمتآمر مع استعبادنا الداخلي على الانسان في ارضه .

ومثل هذا المخبر الثوري لا يمكن ان يقبل ترف التنافس على مقعد في النبطية بل يفرض جبهة صامدة متماسكة ثورية تقدمية لكل احزاب وقوى التغيير تتوجه الى شعبنا المسحوق من حكم الاقطاع والاستغلال الرأسمالي لتحوله الى مهام المجابهة القومية الاجتماعية الشاملة ضد عدونا القومي وضد الاستعباد الداخلي المتحالف معه في آن واحد .

ان حرب الشعب القومية تؤمن انه لا يمكن للشعب الراسف بقيود الاستغلال ان يحارب . لذلك لا بد من كسر هذه القيود وتحرير الشعب من الاستغلال كجزء لا يتجزأ من حرب التحرير ، تحرير الارض ومواردها من العدو القومي وتحرير الانسان وانتاجه من العدو الداخلي في حكم الاستغلال الفئوي والفردي .

« ان هذه الاقطاعات كثيرا ما يكون عليها مئات والوف الفلاحين يعيشون عيشاً مزرياً في حالة من الرق يرثى لها ، وليست الحالة التي هم عليها غير انسانية فحسب ، بل هي منافية لسلامة الدولة بابقائها قسما كبيرا من الشعب العامل والمحارب في حالة مستضعفة ، وخيمة العاقبة على سلامة الامة والوطن ، فضلا عن ابقائها قسما كبيرا من ثروة الامة في حوزتها وفي حالة سيئة من الاستعمال . ان الحزب السوري القومي الاجتماعي لا يستطيع السكوت على هذه الحالة » . (سعادة المحاضرات العشر ــ ص ١٢٤) .

لقد اعلن سعادة الاقطاعيين والرأسماليين اعداء الامة المتحالفين مع الارادات الاجنبية وحمل الاستعباد الداخلي المتخذ الاقطاعية والرأسمالية واسطة وشكلا ، مسؤولية فقدان ارضنا القومية في كيليكيا والاسكندرون وفلسطين ، اي جريمة التآمر على المصير القومي كله ، ورفض سعادة مهادنته او مهادنة الاستعباد الخارجي لان الصراع سيستمر كما قال سعادة الى ان تسحق احدى القوتين الاخرى (سعادة الاول من اذار ١٠٢) .

هذه هي حربنا وهذا هو صراعنا .

المرحلة عصيبة ولكن افاقها اوسع من ان تحد لانها افاق الشعب العظيم الذي ما اذا وعى مصيره واخذ قضية حياته بين يديه صنع التاريخ ، « ان فيكم قوة لو فعلت لغيرت وجه التاريخ » !

لــكــل ســؤال جــواب

مــا هــو رأيكــم ومــو قفكــم مــن السلطــة الــوطنيــة ؟

ما هي السلطة الوطنية على جزء من ارض فلسطين ؟ فلنكن صريحين وواقعيين : اذا كانت هذه السلطة تنطلق من حرب تحرير فمرحى بها . اما اذا كانت هذه السلطة ـ ونسميها هذا الكيان الفلسطيني ـ ستكون نتيجة مساومات في مؤتمر جنيف ، فان مؤتمر جنيف مقيد بالقرار رقم ٢٤٢ الذي يفرض التعايش مع اسرائيل وتأمينها على حدود آمنة . فهل نريد اقامة دولة للاجئين في جزء من فلسطين ، ام نواة للثورة في جزء من فلسطين . نحن مع نواة للثورة في جزء من فلسطين . ونرفض كل كيان مقيد بالتعايش مع العدو .

ورب سائل يقول ان ميزان القوى الراهن يجعل ضربا من الخيال طرح موضوع تحرير فلسطين كلها دفعة واحدة . فلهؤلاء نقول اننا نعلم كل ذلك ، وفي حرب التحرير يمكن ان تحرر في مرحلة اولى اقل من الضفة الغربية ، ولكن هذا الذي يحرر على اساس حرب التحرير يكون منطلقا لاستمرار التحرير حتى يشمل كل التراب القومي المغتصب . اما ان يغرنا اتساع رقعة الارض ويعمينا عن منزلق التعايش مع العدو كما تطرح بعض القيادات داعية الى اعتماد قرار ١٩٤٧ على اساس انه يعطينا الجليل ـ واكثر المشردين الفلسطينيين في لبنان هم من الجليل ـ فان الثمن يكون ، حسب قرار ١٩٤٧ التعايش مع اسرائيل وقبول الكيان الاستعماري الاستيطاني . وفي حديث اخير لموشى دايان انه اذا بقيت تل ابيب فقط وفك الحصار الاقتصادي عنها وجرى التعايش السلمي معها ، فهذا يؤمن استقرارها وسيطرتها .

السؤال المفروض طرحه هو حول كيفية الحصول على هذه السلطة الوطنية : عن طريق حرب التحرير او مقيدة بالقرارات الدولية التي تفرض حق جميع دول المنطقة ، بما فيها دولة الاغتصاب الصهيوني ، بالبقاء . هذا هو السؤال .

ونحن نفهم من ناحية اخرى الموقف الحرج الذي تواجهه المقاومة الفلسطينية والذي يواجهه هذا الجزء من شعبنا الغالي على قلب كل قومي ، نحن نعرف كم لاقوا من الاضطهاد ومن التصفيات الجسدية على ايدي الانظمة . ونحن نعرف ان في دويخة الحل السلمي لا بد ان ترتكب مجازر اخرى ، ولا بد ان يهيء انفسهم الرافضون لان يكونوا ضحايا وشهداء اذا استمروا في رفضهم وجسدوا هذا الرفض عمليا . ولكن علينا الاختيار الصعب بين منطقين : اما منطق اللجوء واما منطق الثورة . اذا كنا نخشى على مصير اللاجئين فعندها علينا الا نعزل انفسنا عن التسوية لانهم سيتعرضون ربما لتصفية جسدية . اما اذا كنا نؤمن بمنطق الثورة ، فالثورة لا تضع هذا في الحساب ، وحتى لا يكون الامر مقصورا على الفلسطينيين ، ولاننا نؤمن بقومية حرب التحرير توجهت في كلمتي الى الاحزاب والقوى الوحدوية القومية بان واجبها القومي هو الالتحام مع المقاومة في رفض الحل السلمي والصمود في وجه مؤامراته والممارسة العملية للكفاح المسلح .

نحن لا نقول ان على الفلسطينيين ان يصمدوا وحدهم ، بينما اللبنانيون يتبخترون في شارع الحمراء . نحن نقول بالتحام ابناء كل شعبنا بالثورة . ولذلك قلنا بان من اضعف الايمان تواجد استراتيجيتين واحدة للقوى التقدمية وواحدة للكفاح المسلح . وقلنا بوجوب قيام استراتيجية واحدة تضرب الاقطاع وسيطرة الرأسمال وتواجه مؤامرات الحل السلمي والعدو القومي .

اما موضوع ميزان القوى العالمي فلا يؤخذ بحساب الثورات الا مـن ناحيـة مرحلية الثورة وليس من ناحية مرحلية الاستسلام . علينا ان نميز نوعيا بين الحالتين : مرحلية الثورة ، ان اضرب ثم اختفي ثم اضرب حتى الوقت المناسب ولكنني لا اقبل ولا مرة بصك الاستسلام .

وعن الاسئلـة التي تتعلـق بتقدمية الحـزب وموقفه من قيام الجبهة الوطنية التقدمية اجاب :

اعتقد انني لم استشهد بمنطلق غير اقوال سعادة فهل وجدتم في اقوال سعادة منحى يمينيا سواء لجهة الصراع القومي ضد الاوضاع الراهنة كلها ام لجهة مضمونه الاجتماعي في رفضه النظام الرأسمالي الاقطاعي وضرورة دكه كجزء من الثورة القومية الاجتماعية ؟

اما مواقف الاحزاب التي تخضع احيانا لبعض الانخسافات عن مبدئيتها الثورية ، فمن منكم بلا خطيئة فليرجمنا بحجر .

ان التعاليم السورية القومية الاجتماعية لم تتغير، لكن ممارستها في بعض المراحل كانت ناقصة وخاطئة . ان الانطلاق من التعاليم السورية القومية الاجتماعية وتأكيداتها ، منطلق كل ثوريتنا وكل عقيدتنا ، هو الخط الصحيح .

نحن نقول لبعض التقدميين الذين يشككون بحزبنا : **اننا لا نستورد التقدمية من خارج تعاليم انطون سعادة . اننا نؤمن ان تعاليم انطون سعادة هي قمة الثورية والتقدمية .**

لقد سمعتموني في محاضرتي اقول بان اهداف ثورتنا القومية الاجتماعية اسقاط انظمة الاستغلال الرأسمالي والاقطاعي . ان هذا لا نفعله كرمى لاحد من القوى التقدمية ، ولا نفعله تأثرا بعقائد لها احترامنا ولها فعلها في العالم كالماركسية اللينينية ، **بل نفعله انطلاقا من نظرة الانسان المجتمع التي قال بها سعادة إذ لا يمكن ونحن ننطلق من الانسان المجتمع ان نقبل بسيطرة الفرد على الرأسمال والاقتصاد .** اننا ننطلق من ايماننا بان الاقطاع والرأسمال بسيطرته على الشعب يحيده عن معركة المصير القومي لانه يجعله راسفا في قيود الاستغلال . من هنا ندعو الى اسقاط انظمة الاستغلال الفردي والفئوي وقيام سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج .

اننا ننطلق من ايماننا بحرب التحرير القومية التي لا يمكن الا ان تضرب التحالف الرأسمالي والاقطاعي مع الاستعباد الخارجي ، من ايماننا بوحدة المعركة ضد الاستعباد الخارجي والداخلي .

ان الجبهة الوطنية التقدمية هي ضرورة وطنية مشتركة تلتقي عليها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية على اساس منهج عمل مشترك . وهي ليست بديلا عن الحزب ولا يمكن ان تكون بديلا عنه . ومن هذا المنطلق فكل حزب يعتبر عقيدته هي الافضل والاكمل دون ان ينتقص هذا من اللقاء الجبهوي على النقاط المشتركة . ومن ضمن هذا الاحترام المتبادل اهلا بالجبهة الوطنية التقدمية الواحدة . اما اذا شئتم ان نبدل عقائدنا حتى تقبلوا العلاقة معنا ، فانكم ترتكبون جريمة بحق اليسار والتقدمية لانكم تجعلون الذاتية الحزبية فوق المصلحة المشتركة في مواجهة العدو القومي المشترك .

الفصل الثامن

حـــرب وجـــود لا حـــرب حـــدود [١]

الغريب المستهجن المستنكر هو مجرد صدور كتاب محمد سيد احمد « بعد ان تسكت المدافع » في بيروت والسماح له بالرواج في العالم العربي وفيه الدعوة السافرة الى التعامل مع اسرائيل بل « والتكامل » معها ، الامر الذي يشكل من الناحية القومية والناحية الحقوقية خيانة سافرة بكل معنى الكلمة . غير ان هذا الغريب والمستهجن والمستنكر يستظل مناخا رسميا وغير رسمي من الهزيمة والاستسلام في العالم العربي يحاول التلطي به لارتكاب خيانته الموصوفة .

ذلك ان الانظمة المستسلمة القابلة بالتعايش مع اسرائيل على اساس القرار ٢٤٢ والتي يقول احد رؤسائها ان اسرائيل في حدود ١٩٦٧ حقيقة لا يقوى على تبديلها ولا يريد تبديلها ، هي التي اوجدت التربة التي تفرخ فيها نبتات ككتاب محمد سيد احمد وتستظل فيها صرعات الخيانة هذه تحت ستار « الواقعية » « والمعقولية » . وفي لبنان بالذات حيث ارتكبت مجزرة عين الرمانة صوبت بنادق الفتنة الى ظهر المقاومة فاتى انتقام اسرائيل من الثورة بواسطة يهود الداخل اكثر مما تقوى هي على ذلك بجيوشها وقواتها الخاصة وفرش الى حين بساط « الوحدة الوطنية » الكاذبة فوق الجريمة والمجرمين لتميع الموقف وتصبح ضرورات هذه الوحدة الوطنية المزيفة ملحاحة في تشكيل حكومة تهدئة تضم المحرضين على هذه الجرائم ، وتفهم الحرية على انها حرية القتل الجماعي والابادات العنصرية الطائفية ، في مثل هذه الفوضى من القيم والاصول ، يصبح كتاب محمد سيد احمد جزءا لا يتجزأ من مناخ المجزرة التي تصبح اقتتالا ، والخيانة القومية التي لا غنى « للوحدة الوطنية » عن عناصرها لتكتمل معادلتها !

وقبل سنة خرج الدكتور شارل مالك باطروحة حول المسألة الفلسطينية عبر تحليله للسياسة الاميركية خلص فيها الى مستقبل لا يقتصر موقف العالم العربي من اسرائيل على التعايش بل يتجاوزه الى اعتباره جزءا عضويا منه متفاعلا معه مما لا يخرج عن دعوة الكاتب المصري الراهنة .وكان لنا رد على ذاك الطرح المالكي (شارل مالك استاذ الفكر الغربي طرح الموضوع من منبر القيم الحضارية الغربية مضمونها ، على غرار الوحدة الوطنية التقليدية في لبنان التي تحتضن المجرمين ، تحتضن السرطان الاسرائيلي) .

نحن الان امام مجتهد آخر في قضية التفاعل مع اسرائيل يغلف دعوته هذه بتحليلات وان

---

(١) صدرت هذه الدراسة في العدد الاول من « فكر » ١٩٧٥ مع المقدمة التالية:«ليست هذه الدراسة ردا على كتاب فحسب بل هي محاكمة للمناخ اللاوطني الاستسلامي الذي انتشر في اعقاب قبول بعض الانظمة بمبدأ التعايش والتفاعل السلمي مع دولة العدو والذي لولاه لما كان صدركتاب محمد سيد احمد « بعد ان تسكت المدافع » ولما كان سمح له بالانتشار تحت ستار انه معالجة « واقعية » للاوضاع . دراسة رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي انعام رعد التي ننشرها بنصها الكامل في « فكر » هي رد على كل هذا المناخ الاستسلامي وادانة لمقولاته وحججه ودعوة الى حرب التحرير القومية الشعبية ومستلزماتها العملية في الوحدة القومية » .

التقت في الاخير مع الدعوة المالكية من حيث النتائج الا انها « اكثر عصرنة » لانها مزوقة شكلا « بمنهج تقدمي » « اشتراكي علمي » .

بين الفصل الاول من كتاب « بعد ان تسكت المدافع » ورد المؤلف على « الحوادث » في العدد ٩٧٠ (١٣ حزيران ١٩٧٥) تحت شعار ان رأيه استهدف للاجتزاء وانه لم يدع الى دور وظيفي لاسرائيل في المنطقة بل « الى اذابة الكيان الصهيوني » على حد قوله . بين هذا وذاك محاولة من المؤلف محمد سيد احمد للخروج من التناقض الحاصل بين ردود الفعل ضد اطروحته وبين هذه الاطروحة بالذات القائلة :

« يجدر بنا مع ذلك ان نتساءل ... بعد الانتهاء من انجاز التسوية في الشرق الاوسط ، اي بعد حلول « السلام القائم على العدل » الذي يزيل اسباب النزاع الاصيلة ، هل في مقدور اسرائيل ان تنهض « بدور وظيفي » في اطار العالم العربي ، شبيه بذلك الذي سعت اليه حيال افريقيا ؟ » .

فمحمد سيد احمد مؤمن « بسلام قائم على العدل » يزيل على حد قوله « اسباب النزاع الاصيلة » وتبقى بعده اسرائيل في المنطقة ، بمعنى ان وجودها ليس من اسباب النزاع الاصيلة وليس متنافيا مع « العدل » ! ولكنه ، ازاء موجة الوعي القومي العارمة الرافضة الكيان الصهيوني في المنطقة ، يدغدغ المشاعر بان هذا الكيان سيزول خلال السلم والتفاعل بالتناقضات الجديدة بعد ان تعذر زواله بالحرب . هذا هو السراب الذي يدعونا اليه المؤلف حتى ان شخوص ابصارنا الى وهجه في الرمال البعيدة ينسينا فداحة وهول الدعوة الى التعايش والتعامل مع اسرائيل والتي كان من المستنكر المستهجن السماح بمجرد اطلاقها في كتاب في العالم العربي لولم يكن مناخ الاستسلام الذي اشاعته الانظمة القابلة بالتعايش مع اسرائيل هو الذي اوجد التربة التي تفرخ فيها نبتات ككتاب محمد سيد احمد وتستظل فيئها بحيث تصبح هذه الصرعات في ظل استسلام الانظمة توصف على انها « عقلانية جريئة » بدل ان توصف ، من منطلق الحق القومي لشعبنا ، انها دعوة الى الاستسلام والهزيمة .
ولا يتسترن محمد سيد احمد بسرده الامر على انه يروي ما تراه بعض الدوائر العربية او غيرها وليس رأيه الشخصي ، ذلك انه هو بالذات يقول : « اوجه « التكامل » هذه — اذا ما كتب لها ان تتحقق — لن تتحقق بالقطع دفعة واحدة . بل ربما تكون دواعي الامن هي المدخل الى انجازها . فان كل تدابير « الامن » التي جرى تصورها الى الان لتثبيت التسوية عبارة عن « روادع سلبية » كمناطق منزوعة السلاح او قوات طوارىء دولي ، تفصل بين الاطراف المتنازعة . ولم يجر الى الآن التفكير في ابتكار « حوافز ايجابية » لتعزيز مصلحة هذه الاطراف في عدم اللجوء مرة اخرى الى الحرب » .

الى هنا السرد نابع من المؤلف . ثم يضيف بعد ان تبنى منطلق البحث بالقول : « ومن ابرز هذه الحوافز في منطق دوائر عديدة ، هو ان يقام — مثلا — « حزام » — من التصنيع الثقيل الى جانبي خطوط المواجهة ، بامل ان يكون ذلك رادعا للاطراف جميعها في تعريض هذا البناء الصناعي المجزي للدمار » .

وبعد ان يتكلم المؤلف عن هذه المشاريع بالتفصيل وبينها البتروكيماويات ، وبينها ما « يلبي حاجة دول المنطقة الى التخفيف من حدة تركزها السكاني وحاجتها الى استثمار صحرائها كاقامة محطات نووية لازالة ملوحة البحر وتغذية الصحراء بمياه ري عذبة » ، بعد ان يستفيض في تصوير فوائد هذه المشاريع يقول : وهذا رأيه بالذات : « وتوسع رقعة الارض

الكفيلة بتلبية حاجة دول المنطقة الحادة الى زيادة انتاجها الغذائي . وهذا يلبي بالتأكيد حاجة مصرية الى توطين اعداد كبيرة من سكانها في غير مناطقها ذات الكثافة السكانية الخانقة ، وحاجة اسرائيل الى زيادة استغلال صحراء النقب » .

ويتابع فيقول : « كذلك ، ما سوف ينجز من مشروعات صناعية في ارض الدولة الفلسطينية سوف يسقط عنها الدعاوى القائلة بانها دولة لا تملك مقومات الاستقرار والنمو . وللعرب مصلحة في تفنيد هذه الدعاوى » . وعلى اساس توافر الامكانات المثقفة العالية في « شعب فلسطين » يقول محمد سيد احمد « فما بالك وقت ان تتوافر له مقومات تنمية طاقاته ومواهبه » . ويخلص ــ وهذا كله رأيه الشخصي ــ و « من هنا تبرز دواعي « الامن » منطلقا لاوجه « التكامل » و « تعاون » عبر الحدود التي سوف تفصل مستقبلا بين اسرائيل والعالم العربي المحيط . وما يصح في قطاع من الارض العربية يجوز ان يمتد فيها بعد الى دائرة اوسع من الارض العربية » . فالمؤلف مؤيد لهذا « التكامل » ويدعو له حتى لو عزاه الى دوائر معينة ، لانه يسرد حججه من زاوية التأييد والترجيح . فلم الخجل طالما ان هذه هي القناعة التي يتمحورها الكتاب كله ، وواضح ان هذه هي القناعة لان تبريرها الايديولوجي عند المؤلف في ان اسرائيل عبر هذا « التكامل » مع العالم العربي سيذوب كيانها بفعل التناقضات الاجتماعية ــ الافقية ــ بعد ان تعذر ذلك عبر التناقضات الرأسية ــ القومية على حد تعبيره هو .

فلنناقش المعطيات التي يطرحها المؤلف لانها خطيرة جدا ، فتحت ثوب فضفاض من التعابير المعصرنة والنظرات الايديولوجية والاستهدافات البريئة في الظاهر ، يطرح اخطر محاولة تفتيت لقضية شعبنا وبلادنا وطمس لحق بقائنا ووجودنا .

المعطى الاول يتركز على نظرة سطحية افقية للشأن القومي و كان اضمحلاله وبالتالي زوال اسباب النزاع المتعلقة به ، وهي نظرية العدمية القومية المدانة والتي تتوهم ديمومة التناقضات الاجتماعية بمعزل عن الشأن القومي . فهو يقول : « ليست افاق ما بعد التسوية اختفاء للتناقضات ، بل قيام اسرائيل بدور بارز داخل المنطقة في تأجيج « التناقضات الافقية » (يعني بها الاقتصادية الاجتماعية) بعد ان كان دورها مركزا منذ تأسيسها على تنشيط «التناقضات الرأسية »(يعني بها القومية). وهو ما يعبر عنه أيضا « بنشوء أنواع جديدة من التناقض . اشكال من التناقض لا تتعارض مع التسوية ، سوف تنطلق داخل اطار التسوية ... « تناقضات بين شرائح مختلفة من مجتمعات هذه الدول المشتركة في النزاع » بدل « التناقضات الوطنية » .

التسوية عند المؤلف تزيل التناقضات الوطنية ولكنها لا تزيل التناقضات الاجتماعية .

ان نظرية العدمية القومية هذه تسقطها خبرات الشعوب والثورات المعاصرة ، وبالتحديد في العالم الشيوعي نفسه. فالشأن القومي، كواقع اجتماعي ، يتمحور حياة الشعوب على اختلاف انظمتها وتجارب المجتمعات الاشتراكية اكبر دليل . فحروب التحرير القومية في الصين وفيتنام والبانيا ويوغوسلافيا هي التي حققت انتصار الاشتراكية في الشرق بدل انتصارها ، كما توقعت الماركسية اصلا ، في الغرب المتطور صناعيا والذي دجنت الامبريالية بنهبها موارد الشعوب والامم عماله وكادحيه واستلبتهم من مناخ الثورة والتغيير فاصبحوا عمالا « اقطاعيين انترنسيونيا » كما وصفهم سعاده يدعمون عملية النهب الامبريالي ليحصلوا على فتات من موائدهم . من هنا كان التعاطي مع الشأن القومي بهذه الخفة ومن منظور اعتباره امرا متخلفا عن الذكر الماركسي ، وقوعا في فخ مدارس الفكر في القرن التاسع عشر ونكوصا عن تجربة

انسانية طويلة على مدى الكرة الارضية اثبتت ان الشأن القومي ، كواقع اجتماعي ثابت ، هو الذي تأقلمت العقائد والافكار على اساسه وليس العكس .

ومصدر هذه البلبلة بكل نتائجها الوخيمة على البحث تفكير سطحي حول الشأن القومي ، متأثر بالتحديدات الاوروبية الرومانسية البورجوازية الجزئية لهذا الشأن في القرن التاسع عشر وردود الفعل الماركسية عليها في ادبيات ذلك العصر ، بدل الانطلاق لاستيعابه من منظور علم الاجتماع الحديث . فليس الشأن القومي مجموعة جزئيات متناثرة ومتنافرة حتى يبادر محمد سيد احمد في فهمه المجتزىء ، والمشوه للشأن القومي الى تجزئة طبيعة الصراع ضد اسرائيل متسائلا : « هل هو صراع ديني ام قومي او سببه الارض ضد الاستعمار الاستيطاني ام تكنولوجي بين الكيف الاسرائيلي والكم العربي ؟ » وعلى أساس هذه التجزئة لصراع طابعه الاساسي الشمول يكون على المنظر الكريم تفنيد كل « حتة » من هذا الصراع للخلوص الى امكان تجاوزه نحو التعامل والتكامل مع العدو ! هنا مكمن الخطأ الأساسي في التحليل : تجزئة القضية الى اطراف ومحاولة افتراس كل من أطرافها على حدة !

خلافا لهذا المنحى المتساقط ، هي الحقيقة التي مرق عنها الكاتب وفاته ادراكها . وافاد من هذا المروق في التحليل ليحصد نتائج التبشير « بالتكامل » مع العدو !

ذلك ان الشأن القومي ، على اساس الواقع الاجتماعي الثابت ، ليس ارضا معزولة عن الانسان ، بل هي اطار تفاعله ونشوء حياته وحضارته . وهو ليس انسانا معزولا عن التراث الذي هو سجل حياته ومنجزاته وعطائه الى العالم من ضمن مجتمع معين له تجربته الانسانية الفذة التي منها الدين كظاهرة اجتماعية كما منها كل النشاطات الروحية والمادية ، المدرجية . وهو ليس موقفا من التكنولوجيا منفصلا عن حياة الشعوب ومطامحها في غد افضل ، تحققه عبر الثورة والتغيير وليس استيراد الوسائل التكنولجية على حساب الغايات القومية ، غايات وجود الامم ومستقبلها وحقها في الحياة السيدة الحرة الكريمة ، ولمصلحة مصدري التكنولوجيا من ذئاب الاستعمار . خارج هذا الفهم الشمولي للمعطى القومي ، على اطار حياة الشعوب ، الواقع الاجتماعي للتواجد الانساني بكل دورة حياته في بيئته محدودة ، يحصل التهافت في الفكر وتنفتح المنزلقات المنحدرة الى الهوة .

ان الكاتب وقع في مغالطات نابعة من مفهوم تجزئة الوجود القومي بأخذ ميزة او مجموعة ميزات من مزايا وفصلها عن شمولية وجوده . « كل ميزة من ميزات الامة او صفة من صفاتها تابعة لمبدأ الاتحاد في الحياة الذي منه تنشأ التقاليد والعادات واللغة والادب والدين والتاريخ ... وكل ما مر آنفا من العناصر هي اوصاف للامة ناشئة عن مجرى حياتها وتاريخها وهي قابلة للتطور والتكيف فقد تتعاقب الاديان ويتحول الادب وتتبدل العادات وتتعدل التقاليد وترتقي الثقافة في امة من الامم من غير ان يشوب سنة نشوء الامم شائبة ومن غير ان ينتفي وجود الامة » . (سعادة في « نشوء الامم » ص ١٦٥) . هذا المفهوم الدينامي للوجود القومي وتطور خصائصه ومزاياه يتركز في الوقت نفسه الى ارضية ثابتة ، هي الواقع الاجتماعي بشموله والذي هو : « شرط المجتمع ليكون مجتمعا طبيعيا ان يكون خاضعا للاتحاد في الحياة والوجدان الاجتماعي، اي ان تجري فيه حياة واحدة ذات دورة اجتماعية اقتصادية واحدة تشمل المجموع كله وتتنبه فيه الوجدان الاجتماعي » . فالامة هي هذا الوجود المادي الروحي الحي ، الدورة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة والتي هي حصيلة تفاعل بين الجماعة البشرية وقطر معين « يكسبها تفاعلها معه في مجرى التطور ، خصائص ومزايا تميزها عن غيرها من

الجماعات » (« نشوء الامم » ــ ص ١٦٥) يعني هذا ان الامة ، الواقع الاجتماعي ، دورة حياة اجتماعية اقتصادية حصيلة هذا التفاعل المستديم عبر الاجيال . وبالتالي فاليهوبليسوا امة لا نهم افتقروا الى هذا الثبات والتفاعل في ارض معينة ليقيموا عليها عبر تاريخ طويل دورة حياة اجتماعية اقتصادية تنشأ عنها المزايا والخصائص القومية . « اليهود ليسوا امة اكثر منهم سلالة »«وهم ليسوا سلالة مطلقا انهم كنيس وثقافة » (سعادة نشوء الأمم ص ١٥٥) . واما وهم نشوء « امة اسرائيلية » في فلسطين فهو ينطلق من اعتبار الامم يجري تفقيسها كالبيض الاصطناعي في عقد او عقدين من الزمن ، بينما هي حصيلة تطور تاريخي واجتماعي طويل يمتد على الزمن دون انقطاع وعلى ارض محددة تحتضن التفاعل الحضاري لشعب معين .

ان المعطى الاول عند الكاتب يقع في مغالطة افتراض الصراع القومي بالضرورة هو صراع بين امتين متكافئتين والابطل ان يكون صراعا قوميا . كانما اذا وجدت امة تاريخية لها كل المقومات القومية وحاربت عن ارضها ودافعت عن حياضها في وجه غزوة بربرية لا يستحق هذا ان يكون صراعا قوميا : فالصراع القومي ضد الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية الى فلسطين ، لا يفترض ان يكون اليهود « امة » او ان يكون قد نشأ في فلسطين المغتصبة والمحتلة « امة اسرائيلية » بالقوة ، كما يفترض محمد سيد احمد ، ذلك ان الامة لا تنشأ بالاغتصاب ولا يجري اختزالها في عقد او عقدين من السنين . الهجرة الاستيطانية الاستعمارية لا تنشىء امة طالما ان كريات شمونة تفجرها قنابل الفدائيين في سبيل الاحتفاظ « بالخالصة » الاصيلة بدل المستعمرة الدخيلة . اسرائيل كلها كريات شمونة فرضت بالقوة والارهاب بدل الخالصة وعشرات القرى والدساكر الاصيلة . المحور في البحث هو اننا نحن امة تامة موجودة ، اما الموجة الغازيةفيمكن ان تكون اي شيء ، اذ ليس الصراع القومي بالضرورة بين امتين متكافئتين بالكينونة ، والخلط هنا حاصل بين الدولة والامة ، بل هو بين امة واي شيء آخر ، اي عدوان بربري عليها .

وهذا « الشيء الآخر » ، يعرفه الكاتب عندما يتحدث عن الوجه الآخر للصراع ، والذي يندرج اصلا تحت الصراع القومي « سببه الارض واقامة الصهيونية أستعماراً استيطانيا في فلسطين » . فالصراع هو بين امتنا والاستعمار الاستيطاني ، اقبح انواع الاستعمار ، على ارضنا القومية ومواردها الطبيعية . العدو ليس امة اخرى ، بل استعمارا استيطانيا اما نحن فامة لها كل مقومات الكينونة . وهل يشكل الاستعمار الاستيطاني الابيض في روديسيا « امة روديسية » تصارع سكان البلاد الحقيقيين ؟ وهل شكلت الغزوة الصليبية الى فلسطين قبل مئات السنين ، امة ؟ وهل كانت فيتنام او اي بلد ثار دفاعا عن ارضه ، من حيث هي اطار حياته المادية ، تصارع امة اخرى تختلف معها على الحدود ، على طريقة نزاعات الامم الاوروبية المتجاورة ، كصراع المانيا وفرنسا او بولونيا وروسيا ، ام كان صراع الشعب الفيتنامي ضد الامبريالية عدوة كل الشعوب وشعبها بالذات ؟ هل ظاهرات الامبريالية هي ظاهرات صراع امم متساوية في الحق والوجود حيث تنتهي الى « تسوية » وتصحيح حدود وتعايش وتعامل ؟

العدو الاسرائيلي ليس امة اخرى حتى نقول بامكان حل النزاع على اساس تصحيح الحدود بين امتين . العدو استعمار استيطاني ، هو اقبح انواع الاستعمار والصراع معه هو صراع وجود لا صراع حدود ! فلماذا يريد لنا ماركسيون من بلادنا غير مصير الثورة الفيتنامية التي ابت التسوية حتى النصر الكامل على الاستعمار والتحرير الكامل للارض والانسان ؟ لماذا

يريدون التسوية بدل ظفر الثورة حتى التحرير الكامل ؟

وهل قبل الاتحاد السوفياتي في صراع المصير ضد جحافل النازية انصاف الحلول ؟ هل توقفت حرب التحرير لا قبل تحريرها الارض السوفياتية فحسب ، بل قبل دكها عاصمة النازية بالذات في اعماق برلين ؟ والصهيونية اخطر من الامبريالية والنازية لانها تشتمل على كل سلبياتهما فضلا عن سلبياتها الخصوصية . فهي تشمل على استغلال الشعوب واستعبادها كما تشمل على التمييز العنصري والابادات الجماعية ، وهذه الخصائص الامبريالية والنازية معا ، وتزيد على هذا كله في انها لا تقيم احتلالا للارض من قبل جيش محتل كما في الامبريالية والنازية بل تحل جماعات بشرية محل الشعب الاصيل في الارض في اقبح انواع الهجرة الاستيطانية الاستعمارية . فهل ندعى الى التسوية مع اخطر نماذج الاستعمار في حين ترفض التسوية مع نماذجه الاخرى ، الاقل خطرا ؟

اما المعطى الثاني فالشعار الذي رفعه الكاتب « ما هو ممكن انجازه في ظل موازين القوى اقليميا ودوليا » ويخلص الى « رد التوسع الاسرائيلي ، واقامة سلام في المنطقة يعترف لكل اطراف النزاع بحقها في الوجود ، داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بما في ذلك حق شعب فلسطين في « وطنه القومي » . انقلبت الآية فبعد ان كان الاستعمار قبل نصف قرن يحاول اقحام « حق اليهود في وطن قومي » دخيل لهم في فلسطين تسمح به التسوية . بات الهاجس البحث عن مبررات اقتصادية وسياسية لهذا الكيان من ضمن التسوية ! « ما يمكن انجازه في ظل موازين القوى » ليس هدف الثورة بل هدف التسوية ورجالها . والمنطلقان مختلفان . في فيتنام لم يبحث في « ما هو ممكن انجازه في ظل موازين القوى اقليميا ودوليا » عندما تم الوفاق بين موسكو وواشنطن او بين بكين وواشنطن كانت المعادلة الثورية اساسا ترتكز على الينبوع الاوحد الذي يحقق اهداف الثورة : الشعب الثائر والمعقدن والمنظم وحده يحقق المعجزات ويعدل موازين القوى اقليميا ودوليا بل ينشيء موازين قوى جديدة، ذاك هو صنع الثوار للتاريخ . اما الزحف تحت مظلة موازين القوى فهو تفكير لا يمت الى ثورات القرن العشرين المغيرة لهذه الموازين والمراهنة على الشعوب وقدرتها على التغيير بل هو تفكير متأثر بنظرية ميزان القوى في سياسة القرن التاسع عشر الاستعمارية ، عندما كان ماترنيخ واترابه يقررون مصائر شعوب اوروبا على طاولة مستديرة ، وكان مؤتمر برلين ١٨٧٨ يقرر مصير المستعمرات والرجل المريض في آسيا. انه تفكير يحذف الشعوب وثوراتها من المعادلة لمصلحة اراخنة السياسة الدولية ومؤامراتهم .

انه تراث استعماري مقيت ، هذا الذي يحاول اخضاع الشعوب لموازين القوى الثابتة يمتد من ماترنيخ ومؤتمر فيينا في مطلع القرن الماضي الى سيكس ـ بيكو في مطلع هذا القرن ، الى يالطا في الاربعينات ، الى سالزبورغ وجنيف في السبعينات . وهي سياسة يرفضها الثوار ولا يراهنون عليها .

اما المعطى الثالث فهو حصيلة هذين المعطيين الاولين الخاطئين : معطى يجزىء الصراع القومي ومعطى حذف معادلة الشعوب وثوراتها . وحصيلة هذا الحذف يقوم المعطى الثالث بكل نتائجه وخلاصاته الخاطئة ، فهو اولا ، يطرح موضوع التكنولوجيا مجردا عن الانسان ، عن المجتمع الانساني وحقيقته واغراضه ومطامحه في الحياة الحرة الكريمة . انه الطرح الاستعماري نفسه الذي اوجد تيوان ولكنه حارب الصين وثورتها . وهو الذي يحاول « التطوير والانماء والتكنولوجيا » في ظل كل الانظمة الرجعية المرتبطة بشبكة الامبريالية العالمية

ومصالحها . الثورة ترفض الانماء داخل هذه الشبكة بل تريد تحرير مجتمعها من شبكة علاقات الاستعباد والاستنزاف الاستعماري : لو ان الصين قبلت ان تتطور تكنولوجيا وانمائيا لكانت تيوان اخرى وكبيرة ، ولو ان فيتنام ارتضت مصير سايغون التي انفق فيها الاستعمار الوف ملايين الدولارات ، لكانت نيلا يدور في فلك الاسياد لا سيدا يفرض سلم الثورة على كامل ارضه المحررة . اغراءات التنمية والتكنولوجيا من ضمن شبكة العلاقات الامبريالية ترفضها الثورة . وهي تراهن على النهوض من التخلف في ظل انتصار ثورتها وليس من ضمن شبكة العلاقات الامبريالية التي كسرتها بالثورة ثـم بالتأميم . الجزائر المتخلفة تكنولوجيا هزمت اعظم جيش اوروبي وعبرت هوة الفقر ، وفيتنام المتخلفة تكنولوجيا هزمت بوعيها الثوري وتنظيمها اميركا المتقدمة تكنولوجيا لتقيم من بعد التحرير ثورتها التكنولوجية . والصين المتخلفة تكنولوجيا توصلت بعد انتصار الثورة الى تفجير الطاقة النووية بينما تيوان المدجنة امبرياليا والمتطورة تكنولوجيا بقيت دون ذلك بمسافات واسعة . ذلك ان الانسان الثائر يسدد التكنولوجيا صوب اغراض عملاقة كتفجير الطاقة والسيطرة على الطبيعة لمصلحة انتاج حاجات شعبه بينما الانسان المرهون للسيطرة الاستعمارية يستخدم التكنولوجيا من ضمن اسار العلاقة الامبريالية لزيادة اهراء سيده من الانتاج المنهوب . ليست وفرة الانتاج « التنمية » هي المعيار والمقياس بل الغرض من هذه الوفرة ومقدار خضوعها لسيطرة الشعب وسيادته على ارضه وموارده . هذا هو الحد الفاصل في استخدام التكنولوجيا بين الاستعباد والتحرر ، وهو حد يضع تخومه الانسان الذي من اجله كانت التكنولوجيا .

ولقد حذر سعاده من التنمية الحاصلة ضمن شبكة العلاقات الامبريالية ودعا الى التنمية القومية المتحررة من قيود نظام الرأسمال العالمي الاستعماري : « لا بد للدولة القومية المقبلة من ان تسير في ايجاد حالة صناعية في هذه البلاد تخرج الامة من حالة الرق للنظام الرأسمالي القائم على الصناعة الكبيرة في الامم المتقدمة » (المحاضرات العشر ص ١٣٤) وعلى اساس هذا المنطلق القومي الثوري سارت ثورات العالم الثالث ومنها ثورات العالم العربي في التنمية المقرونة بالسيطرة على الموارد الطبيعية وتحريرها من سيطرة الامبريالية ، بحيث يتم الانماء على اساس التحرر القومي . وواضح ان النظام الامبريالي هو في الاخير نظام طبقات انترنسيوني تصنف فيه الامم الى « طبقة من الامم الاستعمارية ذات الامبراطوريات والمناطق الواسعة ، وطبقة من الامم المتوسطة ، وطبقة من الامم المنحطة او المضغوطة ، المحرومة » (سعاده ــ من مقال « النظام الجديد » ــ « شروح في العقيدة » (ص ١٥٨) هذا التصور العلمي للنظام الامبريالي الذي التقت على تشخيصه النظرات والحركات الثورية في العصر الحديث ، يهرب منه محمد سيد احمد الى تصور طوباوي سرابي ضبابي مخالف لطبيعة الامبريالية واسرائيل فيراهن على « دور وظيفي » لاسرائيل في العالم العربي يستخدم المال العربي « وحاجة العرب الى توظيف هذا المال في صورة انجازات » ليدعو التكنولجيا الاسرائيلية وتفوقها التقني الى استخدام الثروات العربية في دور يزعم انه في خدمة « التنمية العربية » !!

والرد على هذا الزعم من الكاتب نفسه الذي اعتبر ان القطيعة العربية كانت لمصلحة صيانة الثروات العربية من تحكم وسيطرة التقنية اليهودية . وهو في رده على « الحوادث » يقول بأنه في حال رفع هذه القطيعة فالانظمة النفطية ــ وليس هذا رأيه كما يقول ــ ستفكر في استخدام اسرائيل لدور انمائي اي لدور وظيفي في التنمية العربية . وهكذا يتنصل من الدعوة المباشرة لهذا الدور ليلقي الوزر على الدول النفطية الرأسمالية . ولكن فاته ان هذا الدور الذي يزعم شجبه ممكن حصوله في ظل التسوية ورفع القطيعة بينما يتعذر حدوثه في ظل حالة الحرب .

وهكذا هو يقدم لهذه الانظمة منزلق اخضاع الثروات العربية لاسرائيل ثم يغسل يديه من الجريمة !

ولكنها فرضية قافزة في الظلام ومراهنة على سراب وهي تسقط من حسابها دفعة واحدة كل الحقائق التالية :

١ ـ طبيعة الرأسمال والتكنولوجيا ودورهما في النظام الامبريالي في استعباد الشعوب وارتباط اسرائيل العضوي بالامبريالية العالمية . وهو ارتباط يزداد وثوقا يوما بعد يوم . وقد توسع بعد حرب تشرين الى حد اعتبار امن اسرائيل من امن اميركا والى درجة قصوى بلغتها المساعدات الاميركية الاقتصادية والمالية لاسرائيل فكيف يراهن الكاتب على العكس ؟ واذا كانت اسرائيل قد لعبت في افريقيا عبر لعبة التنمية المزيفة دور الوسيط للامبريالية العالمية من جهة ودور المتنفس للكيان الاسرائيلي المحاصر بالقطيعة العربية من جهة ثانية ، فان دورها في منطقة النفط العربي الاستراتيجية هو اهم واخطر على كل صعيد . فعلى صعيد المخططات الامبريالية التي توعدت باحتلال منابع النفط العربي كان دور اسرائيل بارزاً . وعلى صعيد فك القطيعة العربية بالمتنفس الافريقي بصورة غير مباشرة ، فان فك هذه القطيعة ، كما يدعو لذلك الكاتب ، يوجد المتنفس المباشر لازمة اسرائيل الذاتية .

٢ ـ طبيعة اسرائيل ككيان عنصري للهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية ، وهي الخصائص الذاتية لهذا الكيان . وهي طبيعة تزداد تأصلا سواء في محاولات ملاشاة معالم الارض والسكان في الضفة الغربية والارض المحتلة بعد ١٩٦٧ على غرار ما حصل في الارض المغتصبة اصلا في ١٩٤٨ بحيث ان الطابع العنصري المغلق للكيان الصهيوني يتأكد يوما بعد يوم بصورة اكثر شراسة من ذي قبل . ولقد سعت اسرائيل عبر صفقة هجرة اليهود السوفيات بعد حرب تشرين والتي القت اميركا بكل ثقلها الاقتصادي والسياسي لانجاحها عبر ابتزازات الاتفاق التجاري الملغى من طرف موسكو احتجاجا على هذا الابتزاز ، لتصعيد هذه الهجرة وتوسيعها . فاسرائيل ـ وهذا هو جوهر المسألة ـ كيان هجرة استيطانية عنصرية يراهن منذ ١٩٤٧ ومشروع التقسيم وعندما كانت حدوده اضيق مما هي عليه بما لا يقاس ، على ايجاد منفرج لمخططاته الاقتصادية والاستعمارية برفع القطيعة العربية عنه لا سيما على مـدى الهلال الخصيب ـ « حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل » ـ وهو الذي يعتبر مدى فلسطين الطبيعي والطامع اصلا باخضاعه كله لسيطرته المتوسعة سلما او حربا . فمشروع التوسع على المدى الممتد من الفرات الى النيل يتحقق بالسلم التفاعلي التكاملي الذي يدعو اليه محمد سيد احمد بصورة ايسر من الحرب وما تثير من اشكالات وصعوبات قمع مجموعات شعبنا في هذه البيئة القومية .

٣ ـ طالما ان كيان اسرائيل هو كيان هجرة استيطانية استعمارية متوسعة فان وضع المال العربي والنفط العربي بتصرفها ، بتصرف تكنولوجيتها ومهاراتها البشرية والتقنية هو اخطر ما يمكن تصوره من شر يحيق بالعالم العربي . والكاتب هنا يقع في التناقض المميت بين اطرائه القطيعة العربية وبين دعوته الى فك هذه القطيعة مراهناً على تكافؤ حصل نتيجة الثراء العربي من عائدات النفط ونتيجة تزايد اهمية النفط العربي العالمية . وهذان مصدران للثروة المادية وليس للقدرة التقنية بكل اختصاصاتها . وتبقى الثروة المادية دوماً خاضعة للقدرات التقنية والمهارات البشرية . ان تضخم العائدات العربية الحاصل اليوم اذا ما رفعت القطيعة ، يصبح ، في غياب المؤسسات المالية والاقتصادية العربية كما هي الحال ، وفي ارتباط المؤسسات المالية والاقتصادية اليهودية بشبكة المصارف العالمية والرأسمال العالمي اليهودي

والامبريالي ، وفي ظل التقنية اليهودية التي هي جزء من التقنية الغربية ، تصبح هذه العائدات العربية مصدر قوة وانتعاش للكيان الاسرائيلي لا للعرب حتى في مشاريع « التنمية » التي يقترحها محمد سيد احمد ! وعلى هذا يكون الكم العربي في خدمة « الكيف الاسرائيلي » بصورة بشعة !

٤ ـ اما التطور الحاصل في اطار التكنولوجيا وتقدم استخدامها عربيا ، ولو في نطاق محدود ، فالكاتب نفسه يرد حصوله الى الصدام والحرب مع العدو الاسرائيلي بحيث ان الصدام مع العدو كان هو الحافز ، وكان مؤشر صحة وعافية لهذا التحول الجزئي من « الكم العربي » الى « الكيف العربي » ، وحافزا لدفع المجتمعات العربية نحو التقدم التكنولوجي ، في ظل التحدي ورد التحدي على العدو الاسرائيلي ـ فاستنباط دور اسرائيلي لدفع هذا التقدم على اساس التعامل والتفاعل والتكامل مع العدو ، هو اجهاض لمسيرة الشعوب العربية الطبيعية باتجاه التقدم والحاصلة اليوم بفعل علاقة التصادم وحرب التحرير ، واخضاع هذه المسيرة للعدو بحيث يفرض سيطرته التكنولوجية عليها فيلجمها ويجهض اندفاعتها . انها فلسفة « حصان طروادة » بكل نتائجها الوخيمة التي تجعل شعبا او مجموعة شعوب ، يشرع ابوابه لعدو يجتاحه غيلة بعد ان صمد في وجهه على ساح الصراع .

من هنا ان كل معطيات الكاتب بنيت على سراب مهزوز ان لم نقل على خداع مقصود ، راهن فيه على تغيير طبيعة اسرائيل ومبرر وجودها من ذئب الاستيطان الاستعماري الى حمل التنمية العربية ، كل ذلك لانه اسقط ، دون مبرر ، الطابع الاساسي لكيان اسرائيل : كيان الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية ، واعتبرها مجرد دولة في المنطقة وقع بينها وبين جيرانها « نزاع » مفروض حله لمصلحة « جميع الاطراف » وضمان الحدود الآمنة للكل ، هذه هي مقولة الصهيونية والاستعمار في التمويه وقد تبناها جملة وتفصيلا محمد سيد احمد ! ان المفتاح لفهم حقيقة المسألة هو في كون اسرائيل كيان الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية بحيث ان كل حقيقة اخرى في هذا الصدد تخضع لهذا المعطى الاساسي .

ومن اخطر اطروحات محمد سيد احمد تمويهه لطبيعة الكيان اليهودي العنصرى الاستيطاني الاستعماري وزعمه انه يتفتت او يذوب في السلام خلافا للواقع . والحقيقة غير ذلك ان كيان الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعماريه معينه ومصدر وجوده واستمراره هو هذه الهجرة اليهودية . وهذه الهجرة تتوسع ولا تتضاءل في حالات السلم والرخاء والتعامل مع « الجيـران » و ايجاد « دور وظيفي » للرأسمال والتكنولوجيا اليهودية على حساب الثروات العربية وعلى مدى البيئة السورية الطبيعية التي تقع فلسطين فيها والتي تصبح مسرحا لنشاطات اليهود واستثمارهم ، وبالتالي تتأمن عندها الشروط المادية للهجرة اليهودية الواسعة الى بلادنا في ظل السلم والرخاء المبني على التفاعل والتكامل !

بينما هذه الهجرة بالذات بعد حرب تشرين في ١٩٧٣ ثم تصاعد عمليات الكفاح المسلح في فلسطين المحتلة في عام ١٩٧٤ اخذت تتناقص وبدأت الهجرة المعكوسة التي اعلن سابير خطورتها واستفحالها قبل ثلاثة اشهر . ان التناقضات الجزئية التي برزت في اسرائيل نتيجة حرب تشرين وتصاعد عمليات الكفاح المسلح تدل على ان التناقضات في متحد الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية تزداد حدة بتصاعد حرب التحريـر لا بقبول السلم والتعامل « والتكامل » مع العدو وكل هذه متنفسات للهجرة اليهودية ومدعاة لا الى استئصال شوكة كيانها العنصري بل الى تعزيزه وتثبيته على حساب وجودنا القومي . ان رهان الكاتب على السلم

والتفاعل مع العدو لتحويل كيانه وتفتيته هو خلاف الواقع والحقيقة ، لانه لم ينطلق من المعطى الاساسي لهذا الكيان : كيان الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية .

وعلى هذا الاساس تتهافت كل الصورة التي يحاول رسمها محمد سيد احمد والتي هي في الاخير لمصلحة سلم سرطاني لهذه الهجرة المتآكلة موارد ارضنا والناهبة خيراتنا والمشردة او المستعبدة لشعبنا[1] وتسقط مع هذه الصورة المتهافتة كل الحلول التي حاول ان يبتدعها لمصلحة تبرير الكيان الفلسطيني الذي يولد في ظل هذا السلم بالصناعات المشتركة والانشطة التعاونية المفترضة بين اليهود والعالم العربي اوحول الامن ، امن اسرائيل ، على حساب حق شعبنا الكامل في ارضه المغتصبة . وتسقط فرضيات تصدع الكيان الاسرائيلي بالسلم وهو الذي يتقوى بهذا السلم ويؤدي مهمته الاساسية التي رسم خطوطها صهاينة عدة منهم الاقتصاديان الاسرائيليان « ميكايل شفر » « وشاوول زرحي » اللذان اعلنا في بحثهما في الازمنة الحديثة العدد ٢٥٣ في ١٩٦٧ ويعنوان « أهمية السلام للاقتصاد الاسرائيلي » برنامجا يتسهدف جعل اسرائيل قطب المنطقة الاقتصادي وذلك في ظل مشاريع « للتعاون الاقليمي » لعقلنة استغلال « موارد المنطقة » وعلى اساس استخدام « انتاجية الرأسمال التي هي اكثر ارتفاعا في الاقطار العربية منها في اسرائيل بسبب سعة اسواق هذه الاقطار ورخص قوة العمل والمواد الاولية فيها » فالتفسير الصهيوني المطروح منذ نص مشروع تقسيم ١٩٤٧ على الوحدة الاقتصادية بين اسرائيل والكيان الفلسطيني الى مشروع الخبيرين الصهيونيين المشار اليهما في ١٩٦٧ هو نفسه الذي يردده محمد سيد احمد ويعتبره استشرافا لسنة ٢٠٠٠ . ازاء هذه الحقيقة ، فان ما يشغل فكرنا ليس تصورا مستقبليا لافضل طرق استعباد شعبنا بالسلم الاسرائيلي والمراهنة على موازين القوى الدولية الراهنة لاستنباط صيغ الاستسلام المغطاة ببرقع الواقعية وبعد النظر كما فعل محمد سيد احمد ، بل ان ما يشغل فكر الثوار هو كيفية صنع المستقبل بالثورة والتغيير والتحرير . وكما قلنا في مطلع هذا المقال فان مناخ الاستسلام للامر المفعول هو الذي انبت وينبت كل لحظة اطروحة في التخاذل كاطروخة « بعد ان تسكت المدافع » !

من هنا كان نقض هذا الامر المفعول هو هدف الثورة . ونحن ، بكل صدق وايجابية وموضوعية نعتقد ان الاوضاع العربية بحالها الراهن قد استنفذت اقصى قدرتها التي في احسن الحالات تصل الى جنيف معدلة اومنقحة وفي اسوأ الحالات الى حل منفرد . من ضمن هذا الحيز تتحرك الاوضاع الراهنة صعودا الى جنيف معدلة ، وانحدارا الى حل منفرد على طريقة كيسنجر . ولكن هذا كله ليس منطق الثورة والتحرير بل منطق دبلوماسية الوضع الراهن ومبرراته. ذلك أن تحرك الاوضاع العربية هو أسير معطيين لا بد من نقضهما باتجاه التحرير .

اولا: معطى التجزئة القومية التي فرضتها اتفاقية سيكس ــ بيكو الاستعمارية على بيئة فلسطين الطبيعية وكان من اخطر نتائجها هذه التناقضات الكيانية التي شتتت القوى القومية على مدى الهلال الخصيب ، فمن جهة أبقت جبهة الأردن صامتة وحيدت جبهة لبنان ، ورغم عفوية الالتحام في القتال بين العراق والشام في حرب تشرين فقد عادت تناقضات الكيانين الى البروز بحدة بعد تشرين حتى وصلت الى حد الشجار الصارخ على نهر الفرات وهو الذي يجمع ولا يشتت . ان وضع الجبهة المحيطة بفلسطين أقرب الى المأساة القومية الشاملة . وبقاء هذا

---

(١) لقد صح هذا التحليل كليا وأكدت مصداقيته اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية بعد سنوات وما قاله القادة الصهاينة حول ما تؤمنه للهجرة الاستيطانية من توسع .

الوضع بكل تناقضاته الكيانية أفرز النتائج المأساوية التالية : (١) استفراد المقاومة الفلسطينية على خط المواجهة مع العدو واحيانا محاولة بعض الانظمة الاجهاز عليها من منطق كياني ضيق كما حدث في الأردن في ايلول ١٩٧٠ وكما كاد يتكرر في لبنان ، (٢) حلول التناقض بدل وحدة الجبهة التي تشكل استراتيجيا وبشريا وطبيعيا منطلق التحرير القومي لفلسطين . ولقد اكدت حربا حزيران وتشرين فداحة بقاء التجزئة والتناقضات الكيانية على ما وصف « بالجبهة الشرقية » والتي هي التعبير العسكري لوحدة سورية الطبيعية . ذلك ان مصير فلسطين يتقرر خارج كل الموازين الراهنة المفرزة للضعف والهزيمة عندما تتوحد جبهات الأردن والجولان ولبنان مع عمقها الاستراتيجي في العراق لتصب بكثافة قومية في معركة المصير .

ثانيا : ولقد ادى هذا الخلل في الجبهة الاساسية لتحرير فلسطين الى خلل كل الجبهات ومواقعها وأدوارها في الصراع . فقد تحملت الجبهة المصرية على مدى ربع قرن من الصراع ضد اسرائيل اكبر التبعات والمسؤوليات بينما كانت تعاني جبهة الهلال الخصيب المجزأة من التناقضات ما اضعف اسهامها المرتقب . وكان ان احتمال مصر لكل هذه التبعات ادى بها في اخر المطاف ، وبعد بذل اقصى التضحيات الى الاتجاه نحو الحل السلمي واحيانا نحو ابشع صورة في برنامج « الخطوة خطوة » الكيسنجري . واذا كنا نشجب هذه السياسة المصرية الاخيرة وكل سياسة تقبل بالحل السلمي ، فلا يسعنا التنكر للتضحيات الجسام التي بذلها الشعب المصري الشقيق والجيش المصري البطل على مدى ربع قرن من حرب فلسطين . ولكن سياسة الابقاء على التجزئة في سورية الطبيعية والرهان على التمحور المصري للاشتات العربية ادت الى انهاك مصر وسهلت للذين يرغبون تصفية دورها العربي تنفيذ مآربهم .

ان انتشال الجبهة العربية كلها من التصدع المغلف بشعارات التضامن ومن التناقض المفرز البحث عن التسوية انما يكون باعادة توزيع التبعات حسب علم الاستراتيجية في تماسك الارض وتواجد السكان وكثافة المجابهة ودورة الحياة والعمران . وهذا منطلقه استعادة بيئة فلسطين الطبيعية لدورها الطليعي الاساسي في الصراع والذي لا يتم الا بتحقيق وحدة الهلال الخصيب . عندها يقوم التضامن العربي على اساس تحديد المسؤوليات لا انفلاشها فضياعها ، فيحمل كل وزر تبعاته ، وينهض تكامل الجبهات العربية على اساس واقعها الطبيعي والاستراتيجي ، ويصبح الدعم العربي الواسع لجبهة القتال يصب في موقع الجبهة الموحدة فيؤتي ثماره بدل انصبابه في تناقضات الكيانات فيضيع ويغدو هباء منثورا .

وعندها يصبح لاستراتيجيا النفط العربي دور اكثر واكبر من الضغط لتحقيق التسوية ، فينهض هذا بالتحالف الاستراتيجي النفطي في سبيل حرب التحرير بين منابع انتاجه المحررة من السيطرة الاجنبية في الهلال الخصيب وليبيا والجزائر وفي الجزيرة العربية بعد اتمام عملية تحرير نفطها ، مستهدفا تحرير كل فلسطين .

كما ان وحدة الهلال الخصيب على اساس حرب التحرير وانطلاقا من نواة دمشق وبغداد والمقاومة ، ينقذ المقاومة من الاستفراد ازاء العدو الصهيوني ومن ضربات الكيانات المستضعفة والمتخذة من ضرب المقاومة مظلتها الواقية في معادلة السلم الامبريالي الصهيوني . وهذا وحده يصلب موقف المقاومة وكل القوى القومية من الحلول السلمية ، فتحل استراتيجيا حرب التحرير من منطلق قومي ، محل استراتجيا التسوية السلمية من منطلق كياني ، ويحصل تبدل نوعي في المواقف بنتيجة ارساء حرب التحرير على قاعدتها القومية الصحيحة .

ان وحدة الهلال الخصيب ، منطلقا للتحرير ، لا يمكن ان تكون وحدة قومية ان لم

تستهدف توحيد مجتمع الهلال الخصيب القومي على اساس نظام علماني يفصل الدين عن الدولة ويرسي المواطنة على وحدة الحياة القومية ودورتها الاجتماعية الاقتصادية الصاهرة ، محررا المواطنة من العصبيات العنصرية والعشائرية الطائفية في سبيل مجتمع قومي موحد . نلك ان اهم ما يقع فيه من قصور امثال محمد سيد احمد من الدارسين على اساس البعد الواحد ، غير المعتمدين المنهج المدرحي في شموله للعوامل المادية النفسية ، هو ان الشأن الاقتصادي الذي نعتبره الرابطة الاجتماعية الاولى والاساسية ليس كل الشأن الاجتماعي بعوامله النفسية والثقافية . من هنا ان اسرائيل ليست مجرد تكنولوجيا ومهارات اقتصادية ، هي في نظرنا ، اداة قمع واستغلال لشعبنا ، وهي في نظر محمد سيد احمد اداة تنمية عربية على اساس فرضيات متداعية ، بل ان اسرائيل اكثر من نلك : هي في كيانها العنصري الثيوقراطي الاستيطاني المغلق ، في حال استمرارها ، وضمن الحدود الآمنة التي يريدها لها الحل السلمي ومحمد سيد احمد ، وعلى اساس الانفتاح الاقتصادي والثقافي الذي يوصي به ، تصبح النموذج الذي يراهن عليه الاستعمار لتفتيت مجتمعنا القومي مرة اخرى من جديد بعد التجزئة السياسية الكيانية في ١٩١٦ في تجزئة اجتماعية تعيد ترتيب مجتمعنا على اساس الاوطان القومية الدينية والعنصرية كالوطن القومي المسيحي الذي ترتفع الدعوى اليه في لبنان حاليا . بدرجة اعلى من الهمس ، والوطن القومي العلوي والوطن القومي الكردي ، بحيث تصبح اسرائيل حسب التخطيط الاستعماري واحدا من مجموعة كيانات عنصرية دينية في المنطقة .

من هنا ان الصراع ضد اسرائيل لا يمكن ان يقبل انصاف الحلول ، لانها ليست خطراً عسكرياً او اقتصادياً فحسب على وجودنا ، بل هي خطر سرطانـي يتآكل مجتمعنا في اساس وجوده . ولا يمكن القبول الا بنتيجة واحدة لكل هذا الصراع : ان يبرأ جسمنا القومي من هذا السرطـان الذي هو تحدي وجود لا تحدي حدود ، ولهذا يرتدي الصراع القومي ضده طابع الشمول الحضاري الكلي . ومن هنا كانت حرب التحرير القومية ضد اسرائيل غير كل الحروب ن حيث عمق مضمونها الاجتماعي وجذريته . فليست الدولة العلمانيـة الديمقراطيـة الفلسطينية هي الحل لأن هذه الدولة لا يمكن ان تنفذ من خروم الكيانات المتناقضة والتشنجات العنصرية والطائفية في البيئة . وطالما ان بامكان المخطط المشبوه اغراقها ، كما كاد يجري في لبنان ، في المستنقع الطائفي وفتنه . وما احداث لبنان الاخيرة الا الدليل على الخطر الذي يتهدد تحرير فلسطين بل واقامة النظام العلماني فيها بحيث ان الطريق الى فلسطين والى علمنتها لا يمكن ان يعبر هذه التناقضات الملغومة بالحروب الاهلية والنزاعات الطائفية في البيئة المحيطة بفلسطين ، وطالما ان الرهان على هذه الدولة الديمقراطية العلمانية مرتبط بكيفية تصرف اليهود بعد التحرير ، هي فرضية نعتقد في الحزب السوري القومي الاجتماعي ، انها اقرب الى السراب . من هنا كانت حرب التحرير القومية ضد اسرائيل ، في ضوء هذه المعطيات كلها ، تفترض تحرير المجتمع القومي في البيئة السورية كلها من رياح الطائفية والعنصرية وبناء مجتمع الوحدة القومية الاجتماعية على مدى البيئة الطبيعية المحيطة بفلسطين فيقترن مطلب التحرير بمطلب الوحدة القومية الاجتماعية .

الفصل التاسع
جنيف ومواقف الاطراف والطريق المسدود

رفضت الحكومة الاسرائيلية بناء على توصية من وزير الخارجية موشي دايان اقتراح الرئيس انور السادات الجديد القديم انشاء « مجموعة عمل » تضم ممثلين عن اطراف النزاع في الشرق الاوسط لوضع « ورقة عمل » تكون الاساس لاستئناف مؤتمر جنيف . وصرح رئيس الحكومة مناحيم بيغن بعد الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء ان رفض اقتراح السادات يعود الى « كوننا لا نقبل باستئناف جنيف الا على اساس ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية »[١] .

وكالات الانباء في ٧ تشرين الثاني ١٩٧٧

الانطلاق من القرار ٢٤٢

مسيرة التسوية السياسية منذ تشرين ١٩٦٧ الى تشرين الثاني ١٩٧٧ انتهت الى هذا الخبر . واهمية هذا الخبر انه ياتي بعد سنوات طويلة من المراهنة على التسوية وجنيف ليظهر حقيقة مركزية وهي ان طبيعة التسوية منبثقة منطقياً وعضوياً من طبيعة الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري وطبيعة الامبريالية المتحالفة معه .

ودوما كانت النتائج العملية هي المثبتة او الداحضة للمقدمات النظرية والسلوك السياسي .

ففي مثل هذا الشهر ، في تشرين ١٩٦٧ صدر عن مجلس الامن القرار ٢٤٢ . وقيل يومها ان هذا القرار الذي قبلت به الدول العربية على مضض وتعاطت معه ، انما يعكس هزيمة حزيران ١٩٦٧ وانه لم يكن بالامكان التوصل الى افضل وان تنامي القدرة العربية سيمكن من احراز نتائج افضل . ونص القرار ٢٤٢ من جهة على « عدم قبول الاستيلاء على الارض عن طريق الحرب » ، واسرائيل اصلا قامت بالحرب والاغتصاب ، ومن جهة ثانية على « انهاء كل ادعاءات اوحالات الحرب واحترام واقرار السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في ان تعيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديد او اعمال القوة » . ثم في فقرة اولى « انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من اراض احتلت في النزاع الاخير » ويتبع ذلك موضوع « ١ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة و ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين »

ومهزلة القرار ٢٤٢ هي انه في مقدمته نص على عدم « قبول الاستيلاء على الارض عن

---

(١) « فكر » عدد ١٥ ـ ١٦ ـ تشرين الثاني ـ كانون اول ١٩٧٧ .

طريق الحرب » وهو مبدأ من مبادىء الامم المتحدة وحق تقرير المصير للشعوب ثم نقضه بتثبيت دولة قامت على الاغتصاب والحرب واعتبر ان لها حقوقاً متساوية بالدول التي انبثقت من السيادة الوطنية في نصه على « احترام واقرار السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في ان تعيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها » وداعيا الى « انهاء كل ادعاءات او حالات الحرب او اعمال القوة » ضد الاغتصاب بعد تثبيته ولم يفطن مجلس الامن بل تجاهل ان اسرائيل دولة بدون حدود في دستورها ، لانها كافعى البوا دائمة التمدد والتوسع وان « الحدود الآمنة » لها استمرت في التوسع من قرار الامم المتحدة في ١٩٤٧ الى ١٩٤٨ الى ١٩٤٩ الى ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ ، وانما بعد ١٩٦٧ ينص القرار ٢٤٢ على « انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من اراض احتلت في النزاع الاخير » وليس من « الاراضي المحتلة » في ١٩٦٧ ، بمعنى ان المبدأ الذي انطلق منه القرار ٢٤٢ نقض مرتين ، مرة لجهة تكريس كيان قام بالاغتصاب اصلا ، ومرة ثانية بعدم تطبيق المبدأ الموضوع في قرارها في تشرين ١٩٦٧ على عدوان حصل في حزيران ١٩٦٧ بل بالدخول بمساومة مع هذا العدوان حول ما يريد الاحتفاظ به من الارض المحتلة بالقوة وما يريد ارجاعه منها لقاء انهاء كل الادعاءات ضده والتسليم باغتصابه . بمعنى اوضح ان مجلس الامن بفعل السيطرة الامبريالية عليه نقض تطبيق المبدأ الذي وضعه اساسا ومنطلقا للقرار ٢٤٢ حتى بما يتعلق بعدوان ١٩٦٧ . وهذا نموذج واضح وفاضح على طبيعة الكيان الصهيوني وطبيعة الامبريالية في صياغة القرارات الدولية .

يضاف الى هذا كله ان شعب فلسطين اعتبر مجموعة لاجئين تماما كما اعتبر في وعد بلفور من قبل ، « الفئات غير اليهودية » اي انه على هامش فلسطين حين كان المقيم الاصيل فيها وعلى هامشها عند تسوية مسالتها ، لاجئاً لا حق له بالعودة الى ارضه وممارسة سيادة امته عليها .

اما فتح الممرات المائية امام دولة الاغتصاب فكان تاكيداً لكونها دولة من المنطقة لا يجوز حصارها بعد « انهاء حالة الحرب وكل الادعاءات ضدها حسب منطق القرار ٢٤٢ » .

هذا القرار واجهه من قبل في الخرطوم لقاء قمة عربي قال لا للمفاوضة ولا للصلح ولا للاعتراف . ولكن بعد مبادرة روجرز بدأت محاولات تحسين شروط التسوية . كان رافضو القرار ٢٤٢ بعد ١٩٦٧ أكثر من قابليه . ثم مر العرب في حدثين كبيرين كان من شانهما تعديل ميزان القوى لمصلحتهم اكثر ، وكان المتوقع انه بنتيجة هذين الحدثين وتنامي القوة العربية يتوصل العرب الى « تسوية مشرفة » كما جرى استعمال التعبير .

الحدثان الكبيران كانا اولا حرب تشرين ١٩٧٣ ، ثم تصاعد الكفاح المسلح في الارض المحتلة والمغتصبة والذي مر بمراحل من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ حتى تزعزع الامن الاسرائيلي وتفجرت ارض فلسطين بغضب الفدائيين العائدين اليها حتى عملية سافوي الكبرى في قلب تل ابيب .

حرب تشرين وملاشـاة نتـائجها

كانت حرب تشرين منعطفا هاما في تاريخنا المعاصر . وكان العام ١٩٧٣ هو عام العرب بعد ان كان عام ١٩٦٧ هو عام العدو الاسرائيلي في العالم . فقد اظهر الجندي العربي ، السوري والمصري ، قدرة متقدمة في استخدام التكنولوجيا المعاصرة وشجاعة اقتحامية نادرة ،

كما دللت القيادة السياسية باتخاذها قرار الهجوم على ثقتها بقدرة الجيوش والشعوب على اسقاط ورقة الرعب الاسرائيلي واظهرت الجبهة العربية تضامناً رائعاً بارسال الجيوش ودعم الجبهات واخيراً استخدام النفط . ولكن حرب تشرين لم تنته بمعادلة جديدة في قرارات مجلس الامن بل بالتاكيد على ضرورة الاسراع في التسوية لتطبيق القرار ٢٤٢ . ولهذا تفسير واضح وهو انه عند بعض القيادات كانت الحرب لتحريك التسوية لا لالغاء بنودها المتناقضة مع الحق القومي والخروج من مازقها . كما ان اسلحة تشرين العديدة من النفط الى الوحدة تلاشى مفعولها بعد الحرب .

لقد كان خطاب الرئيس السادات ابان حرب تشرين بالدعوة الى التسوية المشرفة ثم فك الارتباط على الجبهة المصرية ومفاوضات الكيلو ١٠١ بداية الطريق الذي انتهى باتفاقية سيناء في ١٩٧٥ .

وسلاح النفط الذي ارعب العالم في النطاق المحدود الذي استخدم به في ١٩٧٣ رد الى غمده بسلسلة من التدابير الامبريالية الذكية تبدأ بانشاء وكالة الطاقة للدول الراسمالية الصناعية الى عقد الاتفاقات الثنائية بين اميركا والسعودية كبرى الدول النفطية تنتهي بموجبها ارصدة النفط الى الخزانة الاميركية الى برنامج كارتر للطاقة والذي ربط بين التخزين الامبريالي للنفط والتسوية السلمية على مدى السنوات الاتية .

واخطر من سلاح النفط كان هذا العمق الاستراتيجي لجبهات المواجهة الذي اكسبها المنعة في حرب تشرين والذي تلاشى بعد انتهاء الحرب ، سواء عمق الجبهة السورية بالعراق او عمق الجبهة المصرية بليبيا والسودان حتى الجزائر . ولقد حاولت دمشق ادراكاً منها لاهمية تجميع القوة القومية ان تطرح مشروع الجبهة الواحدة من العقبة الى الناقورة ، وان تدخل التسوية بهذا الثقل القومي وصولا الى تفسير خاص للتسوية . فقالت بان انهاء حالة الحرب لا يعني الصلح التعاقدي ، وكررت بأن التسوية تعني في عرفها الانسحاب من كامل الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة التي تعورف على انها تعني قيام دولته على الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطة بنوع من العلاقة الاتحادية مع الاردن وربما مع الشام . ووقفت دمشق ضد اتفاقية سيناء والحلول المنفردة او الجزئية داعية الى التسوية الشاملة على قاعدة التضامن العربي وعلى الاسس التي بينا اعلاه .

اما منظمة التحرير الفلسطينية فقد كان عام ١٩٧٤ هو عام فلسطين حين تصاعد الكفاح المسلح حتى قلب تل ابيب واطل ابو عمار على الامم المتحدة بالبندقية وغصن الزيتون .

ولكن الامبريالية والصهيونية كانت تعد العدة لقلب كل هذه النتائج . فاندلعت احداث لبنان بتخطيط صهيوني امبريالي واضح . ونترك لاحد الناطقين بلسان الامبريالية دين براون يحدد القصد والغاية من احداث لبنان . قال براون في « الندوة الصحفية » المذاعة في واشنطن بتاريخ ١٠ اب ١٩٧٦ « ان احداث لبنان قد تسفر عن تليين موقف الفلسطينيين تجاه التسوية » . ولقد بدأت احداث لبنان بمجزرة ضد الفلسطينيين في نيسان ١٩٧٥ وانتهت الى تدخل اسرائيلي سافر في جنوب لبنان ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ .

كما انه خلال احداث لبنان عقدت اتفاقية سيناء وبنتيجة احداث لبنان عقدت قمة الرياض التي اعطت غطاء عربياً لاتفاقية سيناء وتحقق التضامن العربي في اعقاب التناقض الذي ثار بسبب الاتفاقية .

وهكذا كانت احداث لبنان بفعل المخطط الاميركي الصهيوني نقلاً عملياً للحرب من الارض المحتلة والمغتصبة الى ارض لبنان حيث تتواجد المقاومة الفلسطينية وتصعيداً لتناقضات عربية كان ابرز نتائجها الاطاحة بمسعى تحقيق وحدة دمشق وبغداد مدعومة بجبهة رفض عربية من ليبيا والجزائر في ربيع ١٩٧٦ في قمة طرابلس التي لم تعقد بسبب تصاعد الاحداث في الحرب اللبنانية .

وما ان انتهت حرب لبنان بقمة الرياض ثم قمة القاهرة حتى برزت نتيجتان تفصحان عن المؤامرة الصهيونية الامبريالية . اولهما تحرك مساعي التسوية بسرعة . فقامت رحلات فانس وعدد من ديبلوماسيي الغرب الى المنطقة ، وفتحت جبهة جنوب لبنان من اسرائيل التي لم يكفها كل النزف الذي حل في حرب السنتين بل ارادت استمرار الجرح مفتوحاً في الجنوب ولتحقيق غايات محددة .

وشهد عام ١٩٧٧ كل مناورات التسوية وتحرك ديبلوماسيتها مداً وجزراً . وكرر العرب مفهومهم « للتسوية المشرفة » .

في ١٩٧٤ كان الحوار حول جنيف والتسوية حواراً مبدئياً يتناول عند الرافضين المبدئيين مسالتين : مسالة ميزان القوى لجهة انه لا يمكن ان يفرز بوضعه الراهن الا تسوية امبريالية صهيونية ، ومسالة اهم في نظرنا ، هي طبيعة الصراع من حيث انه صراع وجود ولا يمكن ان يكون صراع حدود . وان المسالة مع الكيان الصهيوني تتعلق بطبيعة وجوده ككيان استيطاني استعماري ، كما انها مع الامبريالية تتعلق بطبيعة تركيبها ومصالحها وارتباطها مع الكيان الصهيوني منذ نشوئه بتحالف المصالح والوجود .

وعلى اساس هذا التحليل كان من الخطأ الرهان على تسوية مشرفة مع كيان هذه مواصفات نشوئه واستمراره او الرهان على ان التحالف مع اميركا يمكن ان يفرز تسوية مشرفة . هاتان المغالطتان المبدئيتان متصلتان اتصالا وثيقاً ، ومنبثقتان انبثاقا عضوياً من طبيعة الصهيونية وطبيعة الامبريالية وطبيعة تحالفهما .

الان يختلف الحوار في الموضوع ، فكما قلنا في مستهل هذا البحث ، فالنتائج العملية دوماً هي المثبتة او الداحضة للمقدمات النظرية او السلوك السياسي . ان سنوات ثلاث من التجارب منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ اكدت صحة التحليل الذي يعتمد الفهم الموضوعي لطبيعة الكيان اليهودي الاستيطاني الاستعماري وطبيعة الامبريالية وطبيعة العلاقة بينهما .

لقد راهن بعض العرب على اميركا كلياً ، بنسبة ٩٩ بالمئة ، الى حد معاداة الاتحاد السوفياتي وطرد خبرائه والى حد محاربة حروب اميركا في المنطقة من زائير الى ليبيا . ومضوا في التساهل الى حد الدعوة الى انشاء « مجموعة عمل » تضم ممثلين عن اطراف النزاع في الشرق الاوسط لوضع « ورقة عمل » تكون الاساس لاستئناف « مؤتمر جنيف » ، اي قبلوا بجلوس مندوب اسرائيل والدول العربية معاً قبل جنيف للتفاهم على جدول اعمال جنيف ، ومع ذلك ، ماذا كانت النتيجة ؟ رفض الحكومة الاسرائيلية لهذا التساهل المفرط بالذات والاصرار على انه لا يمكن استئناف جنيف الا على اساس ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية .

هنا تضح حقيقتان : اولهما ان العدو الاسرائيلي لن يقبل بأقل من سلامه هو . ثانيهما انه لا يمكن الفصل بين الامبريالية والصهيونية وان الرهان على اميركا كان خداعاً وسراباً ، اوليس داحضاً لكل وهم ان البيان الاميركي ـ السوفياتي لم يصمد اياماً الا وصدرت ورقة

العمل الاميركية ـ الاسرائيلية مؤكدة ، ان هذا التحالف الاخير هو الاهم والابقى والمفضل حتى على علاقات الدولتين الاعظم والوفاق الدولي ؟

في ظل هذه النتائج نستعرض ابرز مساعي التسوية ومشاريعها خلال ١٩٧٧ في محاولة لرصد المفهوم الصهيوني والامبريالي لمعاني التسوية وابعادها كما دللت عليه الوثائق والتصريحات الرسمية والسلوك السياسي والعسكري !

(أ) ـ المواقف العربية وجنيف

١ ـ موقف الرهان الكلي على اميركا : مصر والسعودية :

يتلخص موقف الرهان على اميركا في انها تملك ٩٩ بالمئة من اوراق التسوية . وعلى هذا الاساس حاول هذا الموقف لا ان يضغط على اميركا لانتزاع حقنا القومي منها كما فعل الفيتناميون بل ان يكيف موقفه ليصبح مطابقا للموقف الاميركي بل ان يسعى ليحل هو محل اسرائيل او على الاقل يتساوى معها في لعب ورقة حماية المصالح الاميركية والمزايدة ، عليها في انه يستطيع ان ينطلق من جذور افريقية لكسب افريقيا لاميركا او ان يستخدم كعصا غليظة لاميركا في افريقيا او يستخدم كعصا غليظة لاميركا في آسيا . من هنا تدخل مصر في زائير وتدخل السعودية في باكستان . وتدخل مصر والسعودية في القرن الافريقي تحت شعار حماية البحر الاحمر وغير ذلك من مواقف الانسجام مع السياسة الاميركية في المنطقة . ومن هنا مسألة طرد الخبراء السوفيات من مصر .

ومن هنا مسألة تعطيل استخدام سلاح النفط ضد اميركا . وهذا التعطيل فسر حين رفضت السعودية زيادة سعر النفط باكثر من ٥ بالمئة وتهددت وحدة منظمة الاوبيك بالشرخ على انه موقف سياسي . وهو موقف سياسي يسلف حسن النية لاميركا لتضغط بدورها لايجاد الحل . يقول احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي بعد مؤتمر الدوحة في هذا المجال « ان قرار المملكة العربية السعودية هو قرار سياسي يهدف الى تحقيق اهداف سياسية ابتداء من تسوية في الشرق الاوسط وانتهاء بمسألة الحوار بين الشمال والجنوب » .

ولكن كارتر رفض حتى ان يقبل التساهل السعودي في اسعار النفط لانه اصر على الفصل الكامل بين مسألة النفط وفلسطين لذلك لم تلبث ان اتخذت التصريحات السعودية الرسمية منحى آخر : « قلت اننا لم نتخذ قرارنا لمصلحة دولة معينة او رئيس معين فمن يدرك الغاية من هذا القرار ويثني عليه يكون عرف حقيقة اهدافنا وقدرها » (الامير فهد للانوار في ٢٢ ـ ١٢ ـ ١٩٧٦) .

والموقف المراهن على اميركا يعتبر ان الرئيس كارتر وادارته جادة في ايجاد حل متوازن . وهو الموقف نفسه الذي كان يراهن على فورد وكيسنجر ثم بات الان يميز بين كارتر وفورد وكيسنجر وبريزنسكي مفضلا الادارة الحالية على الادارة السابقة انطلاقا من زاوية التفاؤل تستبشر دوما بالحاضر والمستقبل .

ولكن الذي حصل في الاخير ان كل هذا الرهان انتهى الى الورقة الاسرائيلية الاميركية التي تشكل تراجعا حتى عن عروض روجرز وكيسنجر ؟!

الموقف المراهن على اميركا قبل باتفاقية سيناء . لم يعد بامكانه التراجع عن الخط الاستراتيجي المستسلم . الموقف المراهن على اميركا اعاد هيمنة الامبريالية الاميركية

برساميلها الى المنطقة تحت شعار الانفتاح الاقتصادي وسلمها مقاليد عوائد النفط والمصالح النفطية كلها . ومع ذلك فالنتيجة ورقة العمل الاميركية الاسرائيلية التي تطلب :

١ ــ صلح تعاقدي مع اسرائيل تفتح بموجبه كل مرافق حياتنا للتغلغل الصهيوني .

٢ ــ عزل الوفود العربية بعضها عن البعض الآخر وجعل المحادثات ثنائية بين كل وفد والوفد الاسرائيلي .

٣ ــ ملاشاة المسألة الفلسطينية كليا الى مسألة « لاجئين عرب » مقابل « لاجئين يهود » سواء بسواء .

٤ ــ عدم الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ . هذه كانت محصلة الرهان على الموقف الاميركي وتسليمه كل الاوراق سلفا حتى التلويح بامكان الاعتراف باسرائيل . ورغم هول هذه الورقة وابعادها فقد استمر التعاطي مع التسوية فارسلت من مصر « ملاحظات » حول ورقة العمل هذه بدل رفضها جملة وتفصيلا . وحاولت القاهرة التمهيد بورقة عمل مشتركة بين الوفود العربية واسرائيل قبل جنيف فرفضت اسرائيل العرض .

وهكذا ، في زمن اللامعقول العربي ، بات كل شيء متوقعا ، ولم يعد هناك فاصل في حدود المصلحة القومية او الكرامة القومية ، اوحتى التضامن العربي بابسط حدوده . فلم يكن واردا حتى في الحل في العام ١٩٤٨ اوحتى في العام ١٩٦٧ ان يعلن حاكم عربي انه مستعد ان يطير الى ارض الاغتصاب ليصافح حكومة دولة العدو ويحاورهم كما اعلن انور السادات .

وفي الوقت الذي بدت ورقة العمل الاميركية ــ الاسرائيلية وكأنها الجدار الذي لا يمزق الا على حساب المصلحة القومية وحق الوجود ، يعلن رئيس اكبر دولة عربية ان ذلك ليس حائلا دون استئناف لا مسيرة جنيف بكل مضاعفاتها السلبية بل مسيرة التوجه الى اسرائيل مباشرة .

وفي وجه مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بعودة النازحين الفلسطينيين قامت اسرائيل تطالب بتوزيعهم على البلدان العربية وتجنيسهم فيها ، وصرح كارتر في ١٨ آذار ١٩٧٧ « ينبغي تأمين وطن للاجئين الفلسطينيين » ولكنه اوضح ان هذه مشكلة تطرح نفسها « في المقام الاول على البلدان العربية ، وفي المقام الثاني على الدول العربية التي تفاوض اسرائيل » . اي ان فكرة « الوطن البديل » هي التي يطرحها كارتر ومسألة التدقيق في التعابير الاميركية الفضفاضة تقودنا الى تذكر مراسلات مكماهون ــ الحسين في مطلع هذا القرن .

وفي وجه مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني تطرح اميركا الاعتراف باسرائيل والصلح التعاقدي .

يبقى موقف الاردن الذي سحبت منه مسألة تمثيل الفلسطينيين في مؤتمري الجزائر والرباط للرؤساء والملوك العرب ، ولكنه كلما تعقد موضوع منظمة التحرير وجنيف اعتبر امكان عودة الورقة الفلسطينية لحوزته .

٢ ــ الموقف المتوازن دوليا والساعي لجمع قوة قومية : دمشق .

هذا هو موقف دمشق التي حافظت على علاقاتها مع السوفيات من جهة للامساك بلعبة التوازن الدولي ومن جهة ثانية واهم للحفاظ على موارد التسليح بينما تخلت مصر عن مورد

التسليح الاساسي : الاتحاد السوفياتي . حتى ان دايان قال لرجال الكونغرس الاميركي عند زيارته الاخيرة لواشنطن : « لا يوجد اي خطر عسكري عربي يهدد اسرائيل حتى يطلب منا تنازلات » (« الحوادث » ١٤ ت ١ ١٩٧٧) نلك ان تعطيل الجبهة المصرية عسكريا كتعطيل الجبهة النفطية يترك دمشق تواجه الاعصار وحيدة . من هنا انطلقت دمشق لتجميع قوة قومية في محيط فلسطين الطبيعي امتدادا من العقبة الى الناقورة .

وعدا دور السياسات السعودية والمصرية المناوئة للاستقطاب السوري فان ورقة العمل الاسرائيلية الاميركية جاءت عكس هذا المنحى حين نصت على التقسيم الجغرافي للجان في جنيف بحيث عزلت الشام عن فلسطين كما عزلتها عن الاردن في مؤتمر جنيف .

واتضح كليا من هذا العزل في التقسيم الجغرافي والوظيفي لمؤتمر جنيف حسب ورقة العمل الاسرائيلية الاميركية ان طبائع الاشياء تفرض التناقض اصلا بين تجمع القوة القومية والتسوية الاستسلامية ، كما تفرض الانسجام والتوافق بين التجزئة والاستسلام . فلا مكان في جنيف لسورية الموحدة . ان بلفور كان نتيجة سيكس – بيكو – ولن يقوم جنيف المستهدف تثبيت الوطن القومي اليهودي الذي وعد به بلفور بنتيجة تقسيم سورية على فكرة توحيد سورية منطلقا لجنيف .

جنيف هي نهاية مطاف ستين عاما من مؤامرات الامبريالية والصهيونية لتثبيت وعد بلفور واتفاقية سيكس – بيكو ومفاعيلهما ولا يمكن الفصل بين بلفور وسيكس – بيكو الا اذا امكن الفصل بين الصهيونية والامبريالية .

من هنا وعلى هذا الاساس لا تستطيع جنيف الا ان تقوم على فكرة التجزئة لا الوحدة . وعلى هذا الاساس فالوحدة وجنيف لا يلتقيان كما ان النار والماء لا يجتمعان . الوحدة طريقها التحرير لا جنيف . ومن هنا لا يمكن ان تكون وحدة الاعباء على دمشق التي تواجه الاعصار بل وحدة تكامل القوى .

ومن هنا فالوحدة المتجهة الى المواجهة تحتاج الى العمق الاستراتيجي القومي ، وفي هذا الاطار يصبح مطلب الحزب السوري القومي الاجتماعي الاستراتيجي الثابت في وحدة دمشق وبغداد منطلقا لوحدة البيئة السورية كلها هو المطلب المنطقي لاستراتيجية الصمود والتحرير .

كل التناقضات تسقط ازاء هذا المطلب القومي الجليل . بغداد ودمشق لا يجوز ان تبقيا متباعدتين في زمن السلم الاسرائيلي او الحرب القومية ، كل شيء مهما بلغ يصبح ثانويا ازاء المصير القومي .

٣ – موقف المقاومة الفلسطينية : منظمة التحرير

نأخذ هنا موقف منظمة التحرير الفلسطينية المتعاطي مع التسوية . تتلخص سياسة منظمة التحرير في النقاط التالية :

١ – الاصرار على التعاطي مع الشعب الفلسطيني كشعب وليس كمجرد لاجئين ونلك من ضمن مطالب ثلاثة : اقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين وحق تقرير المصير . وكما شرح هذه المطالب وترابطها الاخ فاروق القدومي فهي بنظر منظمة التحرير مطالب مرحلية متكاملة ، فاقامة الدولة المستقلة مرتبط الان بالضفة وقطاع غزة اي بمسألة الارض المحتلة في ١٩٦٧ . وعودة اللاجئين يعني تفجير اسرائيل من الداخل باتجاه تقرير المصير لاقامة الدولة الديمقراطية

العلمانية ولكن عودة اللاجئين الفلسطينيين تصطدم بطبيعة الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري . ومن هنا ان هذا الموقف وصل الى طريق مسدود في ورقة العمل الاسرائيلية الاميركية . فبعد التصريحات العديدة المتطورة من ادارة كارتر عن وجوب اشتراك الفلسطينيين في التسوية وان المسألة الفلسطينية مسألة قائمة بذاتها وغير ذلك من الايجابيات في الشكل حين جاء وقت بلورة الاتجاهات اخذ الرئيس كارتر يؤكد في سلسلة من التصريحات انه ضد الدولة الفلسطينية واقامتها على الضفة الغربية كما اكد ان منظمة التحرير ليست هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . واتضح ان كل الرهان على وصول الفلسطينيين الى جنيف رغم ما في جنيف اساسا من اسقاط للحقوق القومية الثابتة ، امر مرهون كليا باعترافهم المسبق باسرائيل وتنازلهم حتى عن الحد الادنى من مطالبهم المرحلية . ففي ٣١ ـ ١٠ ـ ١٩٧٧ يصرح زيبنغو بريزجزنسكي مستشار كارتر للامن القومي والذي كثرت التحليلات العربية حول صداقته للعرب ، قائلا : « ليس بوسع منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك في المؤتمر بسبب موقفها من وجود اسرائيل وبسبب معارضة اسرائيل القوية » . بينما سجل « ان موشيه دايان وزير الخارجية الاسرائيلي كثيرا ما احتسى الشاي مع رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية وهو يعرف جيدا العلاقة بين رؤساء البلديات المذكورين ومنظمة التحرير الفلسطينية» ووصف موقف اسرائيل من جنيف بأنه « بناء » ووصف موقف العرب بأنه « مختلط » .

بعد ان أمنت منظمة التحرير الفلسطينية تحالفا استراتيجيا مع الاتحاد السوفياتي سعت طويلا عبر مصر والسعودية لرفع الفيتو الاميركي عنها لدخول مؤتمر جنيف ولكن بالنتيجة جاءت ورقة العمل الاميركية الاسرائيلية تسد كل المنافذ وتحذف اسم فلسطين والفلسطينيين وتعتبر المشكلة مشكلة « لاجئين عرب ولاجئين يهود » وعلى قاعدة التعويض المتبادل لا العودة . ان هذا التصلب الاسرائيلي هو لمصلحة الثورة لان الثورة التي تتعاطى مع التسوية تحرق نفسها .

يبقى ان الضغط الاميركي ـ الاسرائيلي لحمل منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف باسرائيل لم يقد الى نتيجة رغم ضلوع الانظمة فيه ، لان المراهنين على الحل الاميركي يريدون غطاء فلسطينيا لجنيف . ولكن منظمة التحرير حاولت فتح خط مفاوضات جانبية مع عدد من اليهود في الخارج لتدلل على انها ليست ضد المبدأ ولكنها ضد الصيغة والتوقيت . ان بيان منظمة التحرير الفلسطينية برفض ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية صاحبه تحرك جديد باتجاه الاتحاد السوفياتي .

ان التناقض الاساسي هو في الاخير بين بقاء بندقية الثورة وبين دفنها . ولا يمكن لثورة ان تذهب الى مؤتمر سلام دون ان تكون في وضع القادر على فرض شروطها والا تحولت حتى في حال قبولها فيه الى مدانة لا صاحبة حق . من طبائع الاشياء ان لا تقبل البندقية الفلسطينية في جنيف . ومن اخطر المزالق ان تتعاطى الثورة مع سلام يثبت الاغتصاب . ان العالم المتآمر على الثورة يريد منها ان تتخلى عن نفسها وان تتعامل مع العدو وتعترف به لانها وحدها في الظروف الراهنة تمثل الحق القومي ومشروعية الثورة في سبيل فلسطين فاذا سقط هذا الحق على ايدي ممثليه ترسخ الاغتصاب وكان حجة لمريدي التعامل معه .

ب ـ موقف العدو الاسرائيلي

اوضح المواقف بالنسبة لجنيف هو موقف العدو الاسرائيلي ، فهو كما يقول دايان في تصريح اخير له : « لم يبق لنا من مكتسبات حرب حزيران ١٩٦٧ الا القرار ٢٤٢ » ، اي القرار

الذي ينعقد جنيف على أساسه . والمفهوم الاسرائيلي للتسوية يقوم على ثلاث قواعد متماسكة ومنبثقة من طبيعة الكيان الصهيوني ككيان هجرة استيطانية استعمارية :

١ ـ مفهوم الصلح التعاقدي والحدود المفتوحة والآمنة .

٢ ـ مفهوم الهجرة الاستيطانية القائمة على الارض دون سكان .

٣ ـ مفهوم النموذج الوبائي للمنطقة .

أولا : مفهوم الصلح التعاقدي والحدود المفتوحة والآمنة :

يقوم هذا المفهوم على ان انهاء حالة الحرب يعني بالضرورة فتح الحدود والتعاطي الاقتصادي التجاري الثقافي الكامل مع دولة العدو وبالتالي ربط الدول المحيطة بالكيان اليهودي الاستيطاني الاستعماري بشبكة علاقات حياتية مع هذا الكيان ورساميله وتقنيته وكوادره ومؤسساته الناشطة . الامر الذي يعني في ضوء فعالية المؤسسات الصهيونية واستهدافاتها في السيطرة من جهة ، وتخلف اوضاعنا من جهة ثانية ، وقوع سورية الطبيعية والمشرق العربي اجمالا في قبضة الاستعباد الصهيوني .

ولقد استطاعت دولة العدو ان تظفر بانجازين في هذا المجال ، انجاز وثائقي وانجاز ميداني . فعلى صعيد الانجاز الوثائقي استطاعت بفضل تبني الامبريالية الاميركية لمفهوم الصلح التعاقدي ان تضمن البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك هذا المفهوم بحيث اسبغت عليه صفة المشروع المتبنى من الوفاق الدولي . كما أن ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية تضمنته بالتأكيد . وكما عبر موشى دايان لدى مقابلته مستشار الرئيس كارتر برزنسكي : « ان مفهومنا للتعايش هو مفهوم مختلف تماما فاسرائيل تريد ان يقتنع العربي بان الوجود الاسرائيلي مفيد ويساهم في تطوير المنطقة كما اعترف الملك الحسن الثاني في حديثه لمجلة نيوزيوك » (الحوادث في ٧ تشرين الاول ١٩٧٧) .

اما الانجاز الميداني الذي تطمع الدولة اليهودية في جعله نموذجا لمشروعها في الصلح التعاقدي الاندماجي فهو ما تحاول فرضه كأمر مفعول في الضفة الغربية حيث تقيم المستوطنات وتطرح هذا العمل العدواني الجديد على انه نموذج للتعايش الفلسطيني ـ الاسرائيلي الذي تريده بدوره نموذجا لتغلغلها في المستقبل في انحاء سورية الطبيعية والعالم العربي . ففكرة الدولة الديمقراطية العلمانية التي يتعايش فيها اليهود كأقلية والتي طرحتها المقاومة ، تريد اسرائيل ان تقلبها رأسا على عقب طالبة هذه المرة من الفلسطينيين ان يمارسوا التعايش معها على طريقتها وفي ظل سيطرتها على الضفة الغربية . وتعلق الدولة اليهودية امالا كبيرة على تجربتها في الشريط الحدودي اللبناني كنموذج آخر على معنى الحدود المفتوحة الذي تريد ان يعم نموذجها جميع جيرانها . ويتداخل هنا مفهومان اسرائيليان :

الحدود المفتوحة والحدود الآمنة ، ولن تكون حدود الكيان الصهيوني آمنة الا بجعلها مفتوحة ومتوسعة بالمستوطنات .

ثانيــا : مفهوم الهجرة الاستيطانية القائمة على الارض دون سكان

في ٥ ـ ١٠ ـ ١٩٧٧ الحق مشروع المستوطنات الجديدة التي تقام في الضفة الغربية بقيادة الجيش الاسرائيلي بعد ان كانت اصلا تابعة لوزارة الزراعة . ولهذا التحول في الالحاق

دلالته الاستراتيجية بمعنى ان هذه المستوطنات تتعلق بأمن اسرائيل وقيامها حيوي لتكوين ما يسمى بالحدود الآمنة . ومن هنا الحقت بقيادة الجيش وهذا يعني ان مصير الضفة الغربية لا يمكن ان ينفصل في المشروع الاسرائيلي عن قيام هذه المستوطنات فيها.ومن جهة ثانية فلقد ادلى شارون وزير الزراعة الاسرائيلية بتصريح قال فيه بان اسرائيل مزمعة ان تصعد الهجرة اليهودية اليها حتى يبلغ تعدادها ٦ ملايين يهودي . من استعراض هذه الحقائق يتبين بوضوح ان الكيان الاستيطاني الاستعماري كيان الهجرة اليهودية المستمرة لا يمكن اولا ان يقبل بعودة الفلسطينيين اليه وعلى هذا الاساس وضع بند في ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية يجعل مسألة اللاجئين تشمل اللاجئين اليهود مقابل اللاجئين الفلسطينيين بحيث يثبت كل في مكانه مع التعويضات الفردية اللازمة وتحسم مسألة عودة النازحين الفلسطينيين ضد عودتهم . ويتبين ثانيا طبيعة هذا الكيان التوسعية لان هجرة الملايين لا يمكن ان تحصر في حدود الدولة اليهودية بل لا بد ان تستمر عملية قضم الارض لمصلحة الوافدين الجدد . من هنا بدأت عملية قضم الضفة الغربية وغزة وتستمر العملية باتجاه لبنان مع اطماع مركزة على الليطاني . ان القصف الاسرائيلي على قرى الجنوب اللبناني تسبب بنزوح مئات الالوف من ابناء الجنوب باتجاه بيروت وضواحيها . واسرائيل تعرقل اي حل امني لبناني لمسألة الجنوب وترفض تمركز الجيش اللبناني في الشريط الحدودي لانها تريد جدار العار ان يبقى مفتوحا والنازحين من ابناء الجنوب ان لا يعودوا الى قراهم .

ثالثا ـ مفهوم النموذج الوبائي للمنطقة :

ان كل تعامل مع اسرائيل يغفل طبيعة تكوينها الاساسي كدولة هجرة استيطانية استعمارية ممكن تدجينها والتعامل معها كدولة من دول المنطقة يقع في وهم السراب ، ان الدولة الصهيونية تقوم على مفهوم الغيتو العنصري الذي لا يطيق في حدود كيانه ازدواجية الهوية . قال عزرا ويزمن لعدد من المعتقلين الفلسطينيين في ١٩٦٨ « نريد دولة يهودية خالصة ، وسنطلب من المسيحيين الذين ما زالوا في اسرائيل ان يذهبوا الى لبنان لاقامة دولة مسيحية خالصة والدروز ان يذهبوا الى جبل الدروز لاقامة دولة درزية خالصة » .

هذا هو مفهوم الدولة الوبائية التي تريد ان تنشر وباء دول الطوائف في المنطقة تبريرا لكيانها وتسييجا حقيقيا لامنها بتفتيت المجتمع المحيط بها الى مجموعة اشلاء ، مجموعة تناقضات طائفية عنصرية تتآكله سرطانيا . التعايش مع اسرائيل وهم ، لانها لا تحيا هي الا بموت من حولها ، بانتشار وبائها في الجسم المحيط بها . هذه هي الحقيقة التي أفرزتها حرب لبنان ومحاولة اسرائيل دعم قيام كيان طائفي عنصري في لبنان مسلوخ عن مجتمعه القومي .

ولذلك ترفض اغلاق جدار العار في الشريط الحدودي وترفض التخلي عن دعم مشروع الوطن الطائفي المسيحي . الذاهبون الى جنيف عليهم ان يعوا معنى التعايش مع اسرائيل ، معنى النموذج الوبائي في المنطقة ، معنى الصلح التعاقدي المخضع ما حوله لاستعباده التقني والرأسمالي ، معنى الاستيطان الاستعماري الذي يريد الارض بلا سكان .

ج ـ المفهوم الاميركي الامبريالي :

مفهوم اميركا للحل السلمي في المنطقة مرتبط بالغاية من اقامة اسرائيل : الامن الامبريالي .

قامت اسرائيل اصلا لحماية طريق الهند للاستعمار البريطاني وتستمر لحماية طريق

النفط العربي للامبريالية الاميركية . هذه قاعدة التزاوج بين المصالح الصهيونية والامبريالية . وعبثا يحاول العرب بيع زيتهم للامبريالية ليكسبوا ودها فمهما بلغ هذا الود يقف عند القاعدة الاساسية : الامن الامبريالي المرتبط بقيام اسرائيل ، ولذلك يبقى زيتهم عكرا !

في ولاية الرئيس فورد في ١٩٧٤ توعد باحتلال منابع النفط العربي رغم ان اصحابه ليسوا معادين لاميركا في المشرق . وفي ولاية الرئيس كارتر كرر شليزنغر الوعيد نفسه باحتلال منابع النفط العربي . في حكم الجمهوريين كما في حكم الديمقراطيين تبقى اميركا هي اميركا ، والامبريالية هي الامبريالية .

ورغم كل ما يبذله عرب اميركا من ود واستسلام يبقى نفطهم مهددا وتتعاطى اميركا مع المسألة الفلسطينية على اساس ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية : التعويض المتبادل للاجئين ! كل تصريحات كارتر حول ضرورة اشراك الفلسطينيين وتمثيلهم وحقوقهم ومصالحهم ، حين جد الجد سقطت لمصلحة اللوبي اليهودي ومصالح الامبريالية المتحالفة معه . وبدأت اعتذاريات رئيس اميركا على غرار اعتذاريات الذبياني حتى انه اعلن انه « يفضل الانتحار سياسيا على ايذاء دولة اسرائيل ومصالحها ومستقبلها » .

ورغم كل ما توقع المتفائلون من صدام اسرائيلي ـ اميركي لم تلبث الحكومة الاسرائيلية ان قبلت ورقة العمل الاميركية بالاجماع وبدون اية ملاحظات ولم تلبث ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية ان اظهرت مدى التطابق في الموقف النابع من تطابق المصالح . وكانت ابلغ الوثائق في اظهار النظرة الاميركية للتسوية المرتبطة بالغاية والقصد من قيام اسرائيل واستمرارها ، هي كلمة كارتر امام المؤتمر اليهودي العالمي في ٣ تشرين الثاني ١٩٧٧ وبمناسبة ذكرى وعد بلفور .

اولا : ربط كارتر بين نشوء اسرائيل ومساعي السلام المرتجى وقال : « فقبل ستين عاما من اليوم ، في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، اعلم وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور روتشيلد بتأييد حكومته لانشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين . وبدت الفكرة وقتذاك خيالية ولم يجرؤ سوى القلائل على الاعتقاد انها يمكن ان تترجم الى حقيقة ، لكن اسرائيل اليوم قوة حقيقية ودولة يهودية مستقلة ... ونحن فخورون بكوننا صديق اسرائيل الثابت واوثق شريك لها ، وسنقف الى جانبها دوما » . وتابع قائلا : « ان فكرة احلال السلام في الشرق الاوسط ليست اليوم بحلم اكبر مما كانت فكرة انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في العام ١٩١٧ ، لكنها تتطلب تكريس النفس ذاته الذي جعل من اسرائيل حقيقة واتاح لها ان تنمو وتزدهر » .

ثانيا : وكيف « تنمو وتزدهر » ؟ يتابع كارتر في خطابه قائلا « وعلاقاتنا مع اسرائيل ستبقى قوية . فمنذ العام ١٩٧٣ قدمنا لاسرائيل ١٠ مليارات دولار على شكل مساعدة عسكرية واقتصادية وكان اكثر من ثلثيها على صورة هبات مباشرة او قروض امتيازية . وجسامة تلك المساعدة لا نظير لها في التاريخ . فقد عززت تعزيزا كبيرا سلامة اقتصاد اسرائيل وقوتها العسكرية ، وان مساعدتنا ستستمر » !

ثالثا : كل أوهام الدولة الفلسطينية تتبخر حين يقول كارتر في خطابه هذا : « نفضل عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة » .

ورابعا : يؤكد كارتر ان مفهوم اميركا للسلام هو نفسه المفهوم الاسرائيلي : « التزامات السلام ، بما في ذلك انشاء علاقات طبيعية كليا سياسية واقتصادية وثقافية » .

ان اميركا تعترف بلسان رئيسها بمدى الدعم الذي تقدمه لاسرائيل والذي عزز « تعزيزا كبيرا سلامة اقتصاد اسرائيل وقوتها العسكرية وان مساعدتنا ستستمر » . ان اميركا قدمت لاسرائيل ١٠ مليار دولار في ثلاث سنوات اكثرها هبات مجانية بينما اخذت شركاتها الاحتكارية وخزائنها من العرب اضعاف هذا المبلغ من عائدات نفطهم . ويأتي هذا التصريح في الوقت الذي يصرح قادة العدو العسكريون انهم في حال فشل مفاوضات السلم الاسرائيلي سيوجهون ضربة لجيوش المواجهة قاصمة ... بفضل سلاح اميركا ودعم اميركا .

ان اميركا التي تتوعد باحتلال منابع النفط العربي تضع ما تقدمه القاعدة الاسرائيلية في حسابات هذا الغزو .

ان اسرائيل ليست قاعدة حربية لضرب العرب فحسب بل هي قاعدة لضرب اوروبا لمصلحة اميركا . ففي ١٩٦٧ ادت حرب العدو الصهيوني الى تعطيل الملاحة في قناة السويس فكان المتضرر الاول اوروبا التي اختل قربها الجغرافي من آسيا واصبح عليها الدوران بسفنها حول رأس الرجاء الصالح وتكبد اكلاف الشحن مما اهل السلع الاميركية ان تغرق الاسواق ، وفي ١٩٧٣ استولت شركات النفط الاميركة على معظم ارباح القطع وارتفاع الاسعار بينما رزحت اوروبا تحت عبء التطورات النفطية ، وهكذا كانت حروب اسرائيل لصالح الامبريالية الاميركية .

ان هذا الترابط في المصالح الصهيونية الاميركية هو الذي يجعل الرئيس المتدين والمثالي كارتر الذي يبشر بارساء السياسة الخارجية للولايات المتحدة على قواعد اخلاقية ، يقف ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، ولكنه يقف مع الدولة العنصرية الصهيونية في الشرق الاوسط الى حد انسحاب الولايات المتحدة من المؤسسات الدولية التي تدين العنصرية الصهيونية .

ان العرب الذين يراهنون على اميركا وعلى فصل اميركا عن اسرائيل يلحسون المبرد ، لقد تعهدت اميركا لاسرائيل في ملحق اتفاقية سيناء بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف باسرائيل وبان ينعقد جنيف على قاعدة المحادثات الثنائية وبان تعارض واشنطن كل تعديل للقرار ٢٤٢ . وبرت واشنطن ــ رغم كل الاستسلام العربي لها ــ لتل ابيب بكل تعهداتها هذه لانها تدرك شراكة المصالح بين الصهيونية والامبريالية : ان الفصل بين هذه المصالح لا يكون بالاستسلام لها بل بالتصدي لها وضربها .

د ــ الموقف السوفياتي :

رهن الموقف السوفياتي حضوره جنيف بحضور منظمة التحرير الفلسطينية وهذه اقصى تظاهرات التحالف كما سعى دوما الى الحصول على اقصى ما يمكن للفريق العربي سواء باصراره على الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ بدل الانسحاب الى حدود آمنة من « اراض عربية محتلة » كما تصر اميركا واسرائيل او على تمثيل الفلسطينيين او على الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير و « الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني » .

ان السقف الذي وصل اليه الموقف السوفياتي مهما كان انتقادنا له من زاوية التمسك المطلق بالحق القومي ، فانه اعلى في كثير من الاحيان من السقف الذي قبلت به بعض الانظمة العربية ، من هنا كان رأينا في ان منطلق تصحيح مواقف حلفائنا هو في تصحيح مواقفنا نحن

وان الاصل ان نحارب نحن حروبنا ولا نطلب للاخرين ان يحاربوا عنا ، ولقد دلل الموقف السوفياتي منذ ١٩٤٧ على انه موقف دينامي متحرك ايجابيا لمصلحة العرب . ولقد قطع الموقف السوفياتي ، فعلا ، شوطا كبيرا في دعم الجبهة العربية . فمن الموقف الستاليني المشوش من المسألة الفلسطينية الى حد اعتبارها مسألة البورجوازية الى موقف دعم عبد الناصر ودول المواجهة العربية بدءا من ١٩٥٥ دعما تصاعد وتزايد الى حد الدعم الاستراتيجي التسليحي الكامل الى تطور واسع في الموقف من المقاومة الفلسطينية ، من السلبية في ١٩٦٧ الى حد رهن حضور مؤتمر جنيف بحضورها والتعامل معها بمستوى الحليف .

والموقف السوفياتي قابل لتبدلات اكثر جذرية في دعم حربنا التحريرية فيما لو رعت الانظمة المتعاملة معه مصالحنا الحقيقة وعبرت عنها ، ولكن لا يطلب من اي حليف ان يكون بارا بالقضية اكثر من اهلها .

ان القواعد الثلاث الاساسية لتعاملنا مع الحليف هما :

اولا : الاعتماد على الذات اولا وطلب مساندة الحليف .

ثانيا : وعي حقيقة صراعنا واهدافه ومراحله وارتباطها الثابت باستراتيجية واضحة .

ثالثا : الصدق في التعامل والتحالف والمبادلة بالمثل .

أولا : ان الثابت ان العرب بمعظمهم لم يراعوا هذه القواعد في التعامل مع الاتحاد السوفياتي . فنحن دوما نعتمد على الحليف اولا واخيرا ، ان البيان السوفياتي ـ الاميركي جاء نتيجة هذا الواقع المفجع ، فالجانب الاميركي ادخل فيه اخطر الفقرات المعبرة عن المفهوم الاسرائيلي الاساسي للسلام : الصلح التعاقدي وفتح الحدود والعلاقات الطبيعية ، بينما جاءت الفقرات حول الشأن الفلسطيني تتخطى المصالح الى الحقوق المشروعة ولكن دون ذكر « الوطنية » ، وتتحدث عن الفلسطينيين ولكن دون منظمة التحرير ، وهي حتى لو فعلت هذا وذاك تبقى في نطاق التسوية تفتقر الى مفهوم حرب التحرير النقيض الوحيد للصلح التعاقدي مع الاستيطان الاستعماري .

ثانيا : ان معظم انظمتنا لا تعي حقيقة صراعنا ولذلك تقبل التعامل مع التسوية متجاوزة طبيعة العدو الذي قبلت الجلوس سلفا معه على طاولة مفاوضات واحدة .

ثالثا : كيف ننتظر ورقة عمل عربية ـ سوفياتية على غرار ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية طالما ان بعض انظمتنا يراهن على اميركا بعد كل ما صنعت الى حد معاداة السوفيات .

ان الاتحاد السوفياتي كان حليف حروب التحرير في انغولا وغينيا وفيتنام فلماذا لا يكون في فلسطين اذا ما عزم اصحاب القضية على حرب التحرير ؟

منطق حرب التحرير في وجه السلم الصهيوني ـ الامبريالي

الخلاصة التي نتوصل اليها من التعرف الى منطلقات وطبيعة مواقف اطراف التسوية وبخاصة الطرف الصهيوني الامبريالي هي ان المعروض استسلاما كاملا على اساس الصلح التعاقدي والاستيطان الاستعماري وهيمنة الامبريالية ومصالحها . مثل هذا الوضع لا يقبل

الا البديل الاوحد وهو حرب التحرير القومية .

وحرب التحرير القومية لا يمكن ان تخاض من موقع كياني ، من مواقع التجزئة والتناقضات بين كيانات امتنا . لا يمكن ان تحمل دمشق وحدها امر التصدي للقرار ٢٤٢ ولا يمكن ان تحمل منظمة التحرير الفلسطينية العبء وحدها والا رزحت تحته .

المعادلة متكاملة . التصدي لمؤامرة التصفية لقضيتنا القومية لا تكون الا من موقع وحدوي قومي ، المصير القومي لا يدافع عنه من مواقع التجزئة القومية .

العقدة مفروض حلها مهما بلغت . والصيغة او الاطار مهما كانت تفاصيله مهمة يبقى اقل اهمية من الهدف والمصير .

الجزء الثاني

الاستسلام والرد على الاستسلام

هذا الجزء كتبه المؤلف بأبوابه الثلاثة منذ زيارة السادات الى القدس حتى ميثاق العمل القومي وهو يعالج بتدقيق المرحلة التي تلت تلاشي جنيف ، وقيام نهج كامب دافيد والرد عليه .

في الباب الرابع : « الاستسلام »يعالج المؤلف ما حدث بعد زيارة السادات الاستسلامية للكيان الصهيوني من خطب الكنيست وصولا الى كامب دافيد ووثائقها .

في الباب الخامس: «الكومبيوتر الامبريالي حساب الحقل وحسابات البيدر».يعالج المؤلف الاخفاق الذي أصاب الكومبيوتر الامبريالي في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط نتيجة نهج كامب دافيد بدءا من أحداث الساحة القومية الى ثورة ايران .

في الباب السادس : « الرد على الاستسلام » يتناول المؤلف قيام جبهة الصمود والتصدي وميثاق العمل القومي المشترك بين دمشق وبغداد ومقارنات في الفكر الوحدوي القومي من زاويتي الفكر السوري القومي الاجتماعي والفكر القومي العربي حول موضوعات الوحدة والعروبة والسورية .

وهذا **الجزء الثاني** بأبوابه الثلاثة كتب وينشر لأول مرة . فهو ليس مجموعة مقالات أو دراسات بل هو فصول كتبت خصيصا « لحرب وجود لا حرب حدود » وتظهر لأول مرة في هذا الكتاب .



الباب الرابع

الاستسلام

من خطب الكنيست الى وثائق كامب دافيد

الفصل العاشر : من نظرية بن غوريون ١٩٤٨ الى زيارة السادات ١٩٧٧ :

الفصل الحادي عشر : الساداتية عودة الى نهج الدولة المصرية قبل عبد الناصر

الفصل الثاني عشر : الطريق المسدود والتعويم الامبريالي

الفصل الثالث عشر : مصالح الأمن الامبريالي. مناقشة وثائق السياسة الاميركية ازاء الشرق الأوسط

الفصل الرابع عشر : بارومتر التسلح واحجام الاطراف . رشوة على طريق كامب دافيد

الفصل الخامس عشر : اتفاقات كامب دافيد : الابعاد والمضامين



يتناول **الفصل العاشر** ما حدث بعد زيارة السادات الاستسلامية للكيان الصهيوني، ويستهل هذا الفصل بتناول الخط السياسي الاستسلامي الذي أفرز زيارة السادات في ضوء الخطوة بحد ذاتها وخطابه وتصريحاته اللاحقة كما يتناول بالمقابل خلفيات العقل الصهيوني ومقولاته وطروحاته ممثلة بخطاب مناحيم بيغن وشمعون بيرز في الكنيست .

ويربط المؤلف بين زيارة السادات ونهجه الاستسلامي ونظرية بن غوريون ١٩٤٨ في فصل مصر عن الجبهة العربية خاصة أن السادات كان قد شجب هذه النظرية قبل أشهر قليلة من تطبيقها بنفسه .

ان هذا الفصل يقدم محاكمة للتصور الصهيوني الاستيطاني الاستعماري وللتصور الاستسلامي المقابل المتغاضي عن طبيعة الاستيطان الصهيوني الاستعماري كما يطرح مقولة أن الرهان على الامبريالية يؤدي الى الوقوع بقبضة الصهيونية وخطر ذلك على الوجود القومي .

أما الفصل الحادي عشر : **الساداتية عودة الى نهج الدولة المصرية قبل عبد الناصر : سيناء والنفط لا فلسطين والقدس .** فيقدم المؤلف فيه بالوثائق مقارنة بين سلوك الوفد المصري في العهد المالكي في مفاوضات لوزان ورودس مع الصهاينة وسلوك السادات مما يظهر خط الدولة المصرية التقليدي قبل عبد الناصر وبعد غيابه في مهادنة ومصالحة العدو الصهيوني . وكأنما الساداتية عودة الى النقراشي واسماعيل صدقي وغيرهما من الحكام المصريين في العهد الفاروقي .

ويتناول هذا الفصل أيضا صفقة سيناء المعقودة بين مصر واسرائيل والتي محورها النفط والتي حلت محل فلسطين والقدس في مقايضات السادات . كما يظهر هذا الفصل كيف أن سيناء لم تحرر كما زعم السادات بل وقعت استراتجياً مجدداً ، في ظل المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، تحت الاحتلال الصهيوني .

أما الفصل الثاني عشر . « الطريق المسدود والتعويم الامبريالي» فيتناول بالتفصيل كل التحركات الامبريالية لدعم استسلام السادات و لعبور حائط التصلب الصهيوني بفرض مزيد من التنازلات الساداتية وصولا الى كامب دافيد . وفي هذا الفصل متابعة دقيقة لجولات كارتر وفانس وبيان أسوان ، وللصلة العضوية بين الاستسلام والامبريالية .

والفصل الثالث عشر : « مصالح الأمن الامبريالي النفط والأرصدة العربية » ،

مناقشة وثائق السياسة الاميركية ازاء الشرق الأوسط ، يشكل محاكمة المؤلف للسياسة الاميركية من خلال وثائق رسمية أو شخصية صادرة عن أوستين . وأثرتون وساندروز وبريزنسكي وكلهم شغل في الماضي أو يشغل الآن مسؤولية أساسية في الخارجية الاميركية أو في الأمن القومي المقرر لهذه السياسة . ويظهر المؤلف من نصوص هذه المستندات أن محور السياسة الاميركية التي تشكل ما يوصف « بالأمن القومي » لاميركا ، والأصح « الأمن الامبريالي » هو النفط ، والأرصدة العربية . وأن كل صيغ الحل السلمي التي تطرحها الولايات المتحدة الاميركية هي لتثبيت هذا الأمن الامبريالي بالهيمنة الاحتكارية .

أما الفصل الرابع عشر : باروميتر التسلح واحجام الاطراف ــ رشوة على طريق كامب دافيد ، فيتناول صفقة الاسلحة الثلاثية لاسرائيل ومصر والسعودية التي أقرت في صيف ١٩٧٨ . وقد حرص المؤلف على نقل المناقشات التي دارت بين المسؤولين الاميركيين حول تبرير هذه الصفقة « للأنظمة العربية المعتدلة » حسب التعبير الاميركي رشوة على طريق كامب دافيد والسلم الاستسلامي ، مع عرض لأهداف تسليح السادات ضد أحرار العرب وأفريقيا وبالتالي الغرض من التسليح الامبريالي افتعال الحرب العربية ــ العربية .

ويختتم هذا الباب بفصل (الخامس عشر) عن اتفاقات كامب دافيد يتناولها بالدرس المدقق لمختلف مفاصلها ولابعادها ومضامينها ويخلص المؤلف الى مقارنات بين مختلف القرارات والاتفاقات الدولية حول المسألة الفلسطينية والتي أكدت طبيعة الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري وعقم النظر اليه كدولة عادية .

الفصـل العـاشر

من نظرية بن غوريون ١٩٤٨ الى زيارة السادات : ١٩٧٧

وصفت زيارة السادات الى دولة العدو بما تستحق من نعوت الخيانة وطعن المصالح القومية والتضامن الجبهوي العربي واستبداله بالتضامن مع العدو القومي والاستسلام له .

ولقد شكلت الزيارة الساداتية قفزة نوعية ، فعلا ، مسرحية ودراماتية ، بالاثار التي خلفت وبالنتائج التي اسفرت عنها وهزة مؤلمة ومفجعة للوجدان القومي .

الا انها ، وهذا هو الاهم ، ليست مقطوعة عن الاسباب الممهدة عن المفاهيم المشوهة والخط السياسي المتمادي في الانحراف والذي كانت الزيارة تجسيداً نافراً لهما ، وبالتالي فان ادانة الزيارة مفروض ان تتوجه الى ادانة المفاهيم الشوهاء التي انطلقت منها والخط السياسي الذي افرزها .

١ ـ اسقاط مقولة الصراع ضد الاغتصاب الصهيوني الاستيطاني والتعامل معه كدولة مجاورة في المنطقة .

الزيارة ـ الخيانة افرزتها مفاهيم مشوهة وخط سياسي منحرف . هي ليست مجرد ركوب الطائرة الى مطار تل ابيب . هي ركوب خط التشويه لفهم طبائع الاشياء وحرفها عن حقيقتها والتعامل معها من ضمن اوهام تسقط المواضيع الاساسية وحقائقها الموضوعية يتجسد في خط سياسي منحرف متماد يصل في نهاية المطاف الى الزيارة وكل ما يتبعها من تعامل مع العدو .

السادات نفسه يوافق على ان زيارته انما كانت نتيجة في سياق خط سياسي وليست مقلوعة الجذور . فهو يذكر الكنيست الاسرائيلي بمبادرته للسلام منذ ١٩٧١ ، وانه « اعلن رسميا امام العالم كله عن استعداده للوصول الى تسوية سلمية مع اسرائيل » .

وهو يلوم العدو الذي لم يصغ الى نداءاته منذ ١٩٧١ لكان وفر حرب ١٩٧٣ بمعنى ان حرب ١٩٧٣ كانت هي الاستثناء الشاذ الاضطراري عن قاعدة المبادرات السلامية مع العدو . وحتى في حرب ١٩٧٣ وفي اليوم السادس دعا السادات الى مؤتمر سلام . وقد تبلور هذا الاتجاه على نحو أكثر تحديداً في ١٩٧٥ .

ففي ١٩٧٥/١/٢٢ صرح السادات لمجموعة من رجال الصحافة والاعمال الاميركيين : « ان الصراع العربي الاسرائيلي لا يمكن ان يحل بالقوة ، وان واجبه هو الوصول الى تسوية سلمية تنهي حالة العداء » .

وفي ١٩٧٥/٥/١٥ ادلى السادات بتصريح في الكويت تضمن البذور الحقيقية لزيارته

الاخيرة الى اسرائيل اذ قال فيه : « ان اسرائيل حقيقة قائمة لا مساس بحدودها ... اسرائيل بحدود ١٩٦٧ حقيقة قائمة » .

وكان هذا كله تمهيدا لعقد السادات اتفاقية سيناء في ايلول ١٩٧٥ التي نصت ملاحقها على ان المفاوضات لا الحرب هي طريقة التعامل الوحيدة بين مصر واسرائيل حتى انه عندما حمل اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية على اسرائيل في الأمم المتحدة في دورتها فـي تشريـن اول ١٩٧٧ ذكره المندوب الاسرائيلي بان مثل هذه التصريحات العدائية تعتبر خرقا لاتفاقية سيناء .

فلقد وضع السادات مصر قبل زيارته بزمان في حالة اصبح فيها الكلام ضد اسرائيل ـ لا القذائف ولا الرصاص ـ يعتبر انتهاكا للسلام وشذوذا عن علاقةتطـورت الى حد التمهيد الفعلي لمثل القفزة التي ارتكبت .

وتتويجاً لكل هذا يقول السادات في الكنيست الاسرائيلي : « ولقد أعلنت اكثر من مرة ان اسرائيل اصبحت حقيقة واقعة واعترف بها العالم وحملت القوتان العظيمان مسؤولية امنها وحماية وجودها . ولما كنا نريد السلام فعلا وحقاً ، فاننا نرحب بان تعيشوا بيننا في امن وسلام فعلا وحقاً . »

هذا هو البند الاول من المشروع الساداتي : « اسرائيل اصبحت حقيقة واقعة لا مساس بحدودها ... ونرحب بانِ تعيشوا بيننا » وعلى هذا الاساستســقط مقولة الصراع مع الكيان الصهيوني والبحث يتحول الى تأمين هذا الوجود الصهيوني بضمانات تحقق له الامن والاطمئنان . الضمانات الاجنبية متوفرة فليقدم هو الضمانة العربية !

والسادات ، انطلاقا من هذه النظرة ، لا يريد هدنة ولا فك اشتباك بل صلحاً وسلاماً نهائياً : « انني لم اجيء اليكم لكي اسعى الى سلام جزئي بمعنى ان ننهي حالة الحرب في هذه المرحلة ثم نرجيء المشكلة برمتها الى مرحلة ثانية فليس هذا هو الحل الجذري الذي يصل الى السلام الدائم . ويرتبط بهذا انني لم اجيء اليكم لكي نتفق على فض اشتباك ثالث في سيناء والجولان والضفة الغربية فان هذا يعني اننا نؤجل فقط اشتعال الفتيل الى اي وقت مقبل . لقد جئت اليكم لكي نبني معاً السلام الدائم العادل حتى لا تراق نقطة دم واحدة من جسد عربي او اسرائيلي » .

حتى اتفاقية سيناء التي كانت نقطة تحول خطيرة في سياق الاستسلام تصبح غير مقبولة من السادات الذي يريد أكثر ، يريد أكثر من « فض اشتباك ثالث في سيناء » « يريد « الحل الجذري الذي يصل الى السلام الدائم » .

متى وضعنا اليد على نقطة الانطلاق نستطيع متابعة كل الخطوات حتى الزيارة . السادات يعتبر اسرائيل حقيقة قائمة ، دولة من دول المنطقة التي تستحق الضمانات للعيش بسلام ، دولة انبثقت حقيقتها واكتسبت مشروعيتها من الاعتراف الدولي ، دولة مختلف معها على الحدود وليس على الوجود ، هو مستعد ان يعترف بها في حدود ١٩٦٧ ويعقد معها « سلاما دائما » مع كل الضمانات ، بل ليس هو بالمستعد بل بالمتهالك على هذا السلام لانه يعتبر السلام لا الصراع اساس العلاقة . الصراع شذوذ والسلام هو الاصل . ذلك كله لان العلاقات بين الدول المتساوية في حق الوجود مفروض ان تتحكم بها المفاوضات لفض الخلافات الناشئة لا الصراع . واسرائيل بالنسبة للسادات اصبحت دولة متساوية مع مصر والشام والاردن ولبنان وكل دول المنطقة في الوجود ، ولذلك مفروض فض خلاف الحدود معها بالتفاوض وصولا الى

علاقة طبيعية ، الى « سلام دائم » لا الى فض اشتباك يؤجل اشتعال الفتيل !

وطالما هذا هو خط تفكير السادات بان اسرائيل حقيقة قائمة وان السلام معها لا الحرب ، هو الاصل والهدف والقاعدة وانه مفروض تأمينها واعطاؤها الضمانات لهذا السلام ، فان هذا كله يشكل خطأ سياسياً يصل بالنتيجة الى التعامل والزيارة .

وعلى هذا الاساس فالبحث عن الضمانات لهذا الوجود... منها العربية التي تبرع باعطائها السادات وهي الاهم في نظر الكيان الصهيوني ، ومنها الدولية التي لم يمانع في حصولهم عليها والتي لا تعود مهمة اذا ما توفرت الضمانات العربية التي تكارم بها السادات حين قال في الكنيست الاسرائيلي : « ما هو السلام بالنسبة الى اسرائيل ؟ ان تعيش في المنطقة مع جيرانها العرب في امن واطمئنان،هذا منطق اقول له نعم . ان تعيش اسرائيل في حدودها آمنة من اي عدوان . هذا منطق اقول له نعم . ان تحصل اسرائيل على كل انواع الضمانات التي تؤمن لها هاتين الحقيقتين . هذا مطلوب اقول له نعم » .

وكرر في مؤتمره الصحفي في اليوم التالي التزامه بالسلام والتفاوض بديلا نهائيا من الصراع وبشكل دراماتيكي ؛ فجوابا على سؤال صحفي يقول « دعونا نتفق على انه ينبغي ان نحل اي شيء يحدث بيننا سوياً عن طريق المحادثات بدلا من اللجوء الى الحرب لان مشاعري حقاً قد تحركت من الاعماق حينما رأيت الاطفال الاسرائيليين يحيونني والنساء الاسرائيليات ايضا » .

طبعاً « الديكور » العاطفي الذي يعطيه السادات لمشاعره لا يطمس ، ان موقف احلال التفاوض محل الحرب له جذوره النامية في خطه السياسي منذ سنوات كما سبق وذكرنا ، وان هذا الاحلال هو نتيجة لاعتبار اسرائيل دولة مجاورة في المنطقة واسقاط حقيقة نشأتها كهجرة استيطانية استعمارية اغتصبت فلسطين .

السادات من جهته يعتبر اسرائيل حقيقة قائمة تستحق العيش بسلام بحدود ١٩٦٧ . فهو يبيعها فلسطين ١٩٦٧ التي تصبح عنده اسرائيل ، « الحقيقة القائمة » المعترف بها دولياً التي مفروض اعطاؤها الضمانة العربية لحدودها وامنها ووجودها .

السادات في انحرافه هذا انطلق من قبول حرفي وكامل بالقرار ٢٤٢ : « احترام واقرار السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في ان تعيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها وانهاء كل الادعاءات او حالات الحرب او اعمال القوة . »

فاسرائيل هنا بموجب هذا القرار دولة عادية كسائر دول المنطقة لها حق الوجود . هي بموجب هذا النص اخذت سجلا عدلياً جديداً ، صدر عنها عفو عام مسقط لجريمة الاغتصاب الاصلية التي ارتكبت واصبحت متساوية في الحقوق مع كل الدول الاخرى ، انها دولة من دول المنطقة مطلوب احترام حدودها وأمنها ومفروض اسقاط كل الادعاءات ضدها وانهاء الحرب معها . هي حسب هذا القرار ليست كياناً استيطانياً استعمارياً قام على اغتصاب الارض وتشريد الشعب وله مخططاته العدوانية التوسعية ضد المنطقة المحيطة كلها . لقد ادخلت اسرائيل بموجب القرار ٢٤٢ الى نادي دول المنطقة . اعطيت هوية جديدة وسجل عدلي جديد . اللص الذي سرق الارض وشرد الشعب وقعد في بيت الاخرين اصبح جنتلمان محترماً وادخل الى نادي الحي يشارك الجيران حياتهم كمالك اصيل !

القرار ٢٤٢ قرار سيء وفاسد وباطل حقوقيا وقوميا . ولكن اسوأ من القرار ٢٤٢ طريقة تعاطي السادات معه . فهذا القرار ــ الهزيمة فرض على امتنا وعالمنا العربي منذ ١٩٦٧ . وبعضهم تعامل معه على سبيل المناورة والتكتيك ، على اساس التعاطي مع ما افرزت الهزيمة دون تبنيه كعقيدة ثابتة . هكذا فعل عبد الناصر .خرج بلاءات الخرطوم وبنى جيشه وشن حرب الاستنزاف على القناة ودعم علاقاته بالاتحاد السوفياتي ليحصل على احدث الاسلحة وكان يتعاطى مع السلام .

كان عبد الناصر ينتظر لحظة تكامل القوة ليطلب تعديل هذا القرار او اسقاطه . نحن لا نبرر التعاطي مع هذا القرار من موقع الرفض القومي المبدئي . ولكننا نميز بين التعاطي التكتيكي الاضطراري مع ايجاد توازن بديل للخروج منه حين تسنح الظروف الموضوعية وبين اتخاذ هذا القرار عقيدة ثابتة واستراتيجية دائمة كما فعل السادات حين ركز كل سياسته على ان « اسرائيل حقيقة قائمة » « تحل الخلافات معها بالمفاوضات لا بالحرب » وعلى العرب « ان يقدموا لها الضمانات » . ومفروض اسقاط كل الادعاءات ضدها وانهاء الحرب معها . الصراع الوجودي معها تحول الى نزاع حدود متى تصحح زال اصل الخلاف وانتهى الاشكال .

القرار ٢٤٢ هو الوجه الاخر لتصريح بلفور . ولنقل هو الشق الآخر الذي ينطلق من بلفور ليكمله . تصريح بلفور هو مؤشر قيام الخطة لاقامة اسرائيل .

القرار ٢٤٢ هو الطلب الى شعبنا والعالم العربي اسقاط دعواه ضد « الوطن القومي اليهودي » الذي دعا اليه بلفور والتعايش معه وقبوله كشأن محسوم .

حاربت الصهيونية طويلا حتى انتزعت تصريح بلفور وضمنته صك الانتداب ثم حاربت حتى انتزعت من الأمم المتحدة في ١٩٤٧ قرار الاعتراف بكيانها المغتصب في فلسطين بدعم امبريالي عالمي ولكن كل اعترافات العالم لم تكن ترضي الوجود الصهيوني ولا حتى عشرات مليارات الدولارات وملايين اطنان الاسلحة من الولايات المتحدة . وحده الذي يحصن وجودها هو انتهاء الحرب مع جيرانها وتسليمهم بوجودها : اعترافهم بها كدولة لها حق الوجود والاستمرار واسقاط « كل الادعاءات » اي كل ما يمت للحق القومي في فلسطين . هذه حجة خلاص اسرائيل الاولى . وحتى هذه تخطتها مشاريع السلام المطروحة حاليا لانها ستطلب الصلح التعاقدي ضمانا لانهاء حالة الحرب .

حين حدث السادات اسرائيل عن الضمانات الدولية كان ينطق لغوا ، اكبر ضمانة لها زيارته على ان تكون السابقة التي تحتذى من كل جيرانها كما قال مناحيم بيغن ، السادات حين تبجح بانه طرح « بجرأة » كل المطالب العربية في الكنيست كان يحذف المفصل الاساسي من معاني زيارته : الضمانة والحصانة لاسرائيل اللتان يعطيهما الاعتراف العربي بها « كحقيقة قائمة » في المنطقة واسقاط كل الادعاءات والحقوق ضدها ! لقد اعطى السادات هذا لاسرائيل وهو كل شيء ، ثم تبجح في التفاصيل ، تماماً كالذي يبني قصراً في الهواء !

وحين يجري الانطلاق من منطق ان اسرائيل هي « حقيقة قائمة » في المنطقة ، مع التجاهل الكلي لطبيعة هذه « الحقيقة » وشرورها ، يجري التعامل معها على اساس انها وجدت لتبقى ، وبالتالي يصبح السلم لا الحرب ، والتفاوض لا الصراع ، هو اساس العلاقة معها .

الحرب ضد اسرائيل تنطلق من فهم حقيقتها والسلام مع اسرائيل ينطلق من اسقاط هذا الفهم لحقيقة الوجود الصهيوني واعتبار اسرائيل مجرد دولة من دول المنطقة . يتحول الموضوع

نوعيا بهذا التصور : تصبح الحرب ملغاة ، عقيمة ، لا قيمة لها ومعنى حين يكون الخلاف بين « الحقيقة القائمة » وجيرانها على الحدود لا على الوجود اصلا . تسقــط « الادعاءات » ضد الاستيطان الاستعماري الذي يغدو دولة شرعية بموجب هذا الفهم المشوه والانحراف السياسي البالغ حد الخيانة القومية .

تصبح المفاوضات هي طريق التفاهم « والتنازلات » المتبادلة . يتنازل اصحاب الحق عن الحق الاصلي عن النظرة الاساسية للاغتصاب مقابل ان تتنازل الدولة الجارة عما اغتصبت لاحقا لا اصلا .

ولعلنا امام مفارقتين فمن جهة تمنت اسرائيل هذا القرار الى حد ان ملاحق اتفاقية سيناء في ١٩٧٥ نصت على التزام الولايات المتحدة الاميركية تجاه اسرائيل بالحيلولة دون تعديله في الامم المتحدة ، وهذا يظهر اهمية القرار بالنسبة للكيان الصهيوني نظرا للاعتبارات المشار اليها اعلاه . ومن جهة ثانية اصر مناحيم بيغن على رفض التقيد بهذا القرار طوال فترة المفاوضات السابقة لكامب دافيد حتى انتزع التفسير الاضيق له .

السادات المسلم بفلسطين ١٩٤٨ على انها اسرائيل يتشدد لفظيا في شأن « الاراضي المحتلة » بعد ١٩٦٧ فيقول في الكنيست الاسرائيلي « ولكي نتكلم بوضوح فان ارضنا لا تقبل المساومة وليست عرضة للجدل ، ان التراب الوطني والقومي يعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طوى الذي كلم فيه الله موسى عليه السلام . ولا يملك اي منا ولا يقبل ان يتنازل عن شبر واحد منه او ان يقبل مبدأ الجدل والمساومة » .

هنا الازدواجية المفجعة « ارضنا لا تقبل المساومة » هي في « منزلة الوادي المقدس » « لا يقبل ان يتنازل عن شبر واحد او ان يقبل مبدأ الجدل والمساومة عليه » ومع ذلك « فاسرائيل حقيقة قائمة لها كل الضمانات لحدودها ووجودها». العهر والطهارة مجتمعان. القحباء تحاضر في العفاف .

واكثر من ذلك كله . المفاوضات لا الحرب هي سبيل الوصول الى الحل الذي « لا يقبل التنازل عن شبر واحد ولن يقبل الجدل والمساومة » ! تناقض آخر .

العقل مصاب هنا بانفصام الشخصية بالشيزوفرينا . منذ القرار ٢٤٢ الذي هو اصلا اسقاط للقضية بجوهرها توالت التنازلات . الدخول في مساومات التسوية ادت الى :

(١) التساهل في الأرض القومية المغتصبة قبل ١٩٦٧ .

(٢) الخوض في مشاريع التسوية المطروحة بعد ١٩٦٧ . التي ليس واحد منها يقبل باعادة كل الأراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ والتي يخطب السادات عن تمسكه بها . مشروع كارتر مثلا تحدث عن « الحدود الآمنة » لاسرائيل التي تتجاوز « حدودها الشرعية » أي اجراء تعديلات لمصلحة « الأمن الاسرائيلي » . ان المشاريع المطروحة في ١٩٧٧ انطلقت من القرار ٢٤٢ هبوطا الى أدنى . وقد تعاطى معها العرب جميعها .

من هنا ان الزيارة تمثل القاع في الانحدار البياني الذي بدأ منذ زمن طويل . واستنكار الزيارة يضع نفسه على مفصل في التقييم : هل نستنكرها من زاوية الخطأ التكتيكي ام لكونها طعن بالجوهر وتآمر على القضية؟ هل نستنكرها لأنها حصلت من رئيس اكبر دولة عربية الى دولة العدو التي نفهم طبيعة عدائها القومي والتاريخي الذي لا سلام معه وبالتالي تصبح الزيارة خيانة وطعنا بالجوهر ام اننا نستنكرها لانها اعطت للخصم الذي نفاوضه اوراقا قبل ان يعطينا مقابلا لها ؟

من هنا اننا امام مفصل في التقييم . وتخوين الزيارة هو الطريق لتقويم الخط وتصحيح المسيرة. فحين نسلم مع السادات «باسرائيل حقيقة» خلافنا معها على الحدود يبدأ الانزلاق الى المسلمات الاخرى . الاصل ان لا تغيب عنا حقيقة واسباب التناقض مع الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري .

ان السادات قد اسقط اسباب التناقض العدائي مع العدوان والاغتصاب ، وعن هذا التصور يبدأ مسلك محدد له معالمه الرئيسية :

اولا : تلغى الحرب واسلحتها ومصادر التزود بها
ثانيا : يبحث عن القادر على صنع السلم ويعطى له كل شيء لتحقيق هذا « الهدف الاستراتجي » الذي تخضع له كل « الاهداف الثانوية » القومية المتعلقة بفلسطين والصراع ضد الاستيطان الاستعماري .

٢ ـ الرهان على الامبريالية يقود الى السقوط في قبضة الصهيونية :

كيف انقلبت نتائج الرهان على أميركا الى عكس الاماني المعقودة عليها !

انطلاقا من المقولة الاولى : اسقاط فهم طبيعة الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري واعتباره دولة مجاورة في المنطقة ، وبالتالي اسقاط مقولة الصراع ضده واعتماد التفاوض معه سبيلا وحيدا للوصول الى السلم الدائم ، كان الموقف من اميركا والاتحاد السوفياتي .

الموقف من اميركا لانها صانعة السلم وصاحبة كل الاوراق مع اسرائيل في هذا السبيل .

الموقف من الاتحاد السوفياتي لان لا حاجة لسلاحه بل ان الموقف السلبي منه دليل مزدوج على تسليم اميركا كل الاوراق وعلى موقف سلبي من الحرب ورهان بكل الاوراق على السلم التي وحدها الولايات المتحدة تملك ٩٩ بالمئة منها .

منطلق هذا الموقف بالذات هو بداية ومنطلق طريق الاستسلام الموصلة الى مطار تل ابيب .

ومن هذا المنطلق تنوع اسلحة الجيش المصري حتى لا يحارب ويقطع مورد استبدال قطع غيار الياته وطائراته من الاتحاد السوفياتي وعندها تصبح قيادته مع السلم بحكم الضرورة وضد الحرب فتكون برقية الجمصي التأييدية للسادات : « ويل للمستجدين السلم استجداء » قالها سعادة قبل ثلاثين سنة !

والمنطق المستسلم هذا يبدأ بمقولة ان اميركا هي التي تعتمد عليها اسرائيل في وجودها اعتمادا كليا لذلك هي التي تملك اوراق الضغط على اسرائيل للوصول الى حل . ولكن الوصول الى هذه النتيجة حسب هذا المنطق الغريب ، لا يكون بالضغط على اميركا لتضغط بدورها على اسرائيل كما هو المنطق السليم في الصراع القومي المتصدي للمصالح الامبريالية انتزاعا للحق القومي ، بل بتسليم كل شيء لاميركا على قاعدة الاسترضاء والامل بالحظوة وليس على قاعدة ميزان القوى الضاغط .

تفتح لاميركا اسواق مصـــر والعالــم العربي وتعود الامبريالية بفضل السادات وحلفائه في السعودية الى العالم العربي بعد طردها منه في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ وتصفى كل معالم الصمود في الاقتصاد والبنية السياسية والاجتماعية المصرية امام المصالح الامبريالية .

تسلم اميركا البترول العربي انتاجا وعوائد مالية ، وبعد هذا كله يلهث عرب اميركا وراء تكييف النفس وفق المخططات الاميركية ساعين ليكونوا الحارس الامين للمصالح الامبريالية في وجه شعوب آسيا وافريقيا ، مظهرين للولايات المتحدة ان بامكانها اعتمادهم على نحو افضل من اسرائيل بل على الأقل كند موازلدور اسرائيل . فيصبحون منافسا « لاسرائيل » لا خصما ولا نقيضا في خدمة الامبريالية ومصالحها .

ويتحرك عرب اميركا على مدى شريط طويل من الاحداث ومساحة شاسعة من العالم في خدمة الامبريالية . يقاتلون معها في زائير وفي القرن الافريقي ، يطردون السوفيات ، يقلبون على بوتو في باكستان ، يعربدون على اليسار في اوروبا ، باختصار يحولون القوة العربية المادية والسياسية والعسكرية التي يملكون الى قوة ضاغطة لمصلحة اميركا ضد شعوب العالم . حتى انهم يقبلون بدور حصان طروادة في العالم العربي نفسه فيفجرون الحرب العربية ــ العربية من لبنان الى ليبيا الى الساقية الحمراء ، كل ذلك لتصبح الحرب عربية ــ عربية بدل ان تكون عربية ــ اسرائيلية .

وهذا عكس منطق استخدام ميزان القوى العالمي لاقتناص المصالح القومية . فبدل ان يكون الضغط العربي على اميركا يصبح ضغطا بتصرف اميركا ضد شعوب العالم العربي والعالم . وماذا تكون النتيجة واي جزاء تسبغ الامبريالية على انصارها المتحمسين ؟ ورقة العمل الاميركية ــ الاسرائيلية التي فيها اسقاط كل المطالب ــ نقول المطالب لا الحقوق ــ العربية ، وتبدأ اميركا واسرائيل معاً بالضغــط على العرب للقبول بهذه الورقة . ويبدأ عرب اميركا بدورهم الضغط على باقي العرب للقبول بهذه الورقة .

بحجة جديدة مضحكة مبكية لم تكن في الحسبان حين انطلقــت المقولة الاولى : اميركا تملك اوراق الحل لان اسرائيل تعتمد بوجودها كله على اميركـــا . اما الان فتصبح المعادلة مقلوبة بالحجة الجديدة المبكية المضحكة التبريرية لورقة العمل الاميركية ــ الاسرائيلية ، وهي الحجة التي تقول : كارتر والادارة الاميركية وقعا تحت ضغط اللوبي اليهودي في اميركا . اي تصبح المعادلة مقلوبة ؟ بدل ان تضغط اميركا على اسرائيل بعد ان تسلمت كل الاوراق العربية ضغطت اسرائيل على اميركا واصبح على عرب اميركا ان يسلموا بالامر المفعول ويتحول ضغطهم عن اميركا الى باقي العرب !

المعادلة عند عرب اميركا تلخص اذن على النحو التالي :

١ ــ كل الاوراق بيد اميركا تؤهلها لتضغط على اسرائيل .

٢ ــ بدل الضغط العربي على اميركا تحقيقاً لهذا الهدف تسلم لها كل الاوراق العربية لتستخدمها للضغط على شعوب العالم تعزيزا لمصالح اميركا الامبريالية وتسليفا لها على امل ان تبادل بالمثل بالضغط على اسرائيل .

٣ ــ النتيجة ورقة العمل الاميركية ــ الاسرائيلية التي تسقط كل المطالب العربية .

٤ ــ التبرير ان اسرائيل واليهودية العالمية ضغطت على اميركا بدل حصول العكس وان

اميركا تضغط الان على العرب .

٥ ــ يبدأ ضغط اميركا واسرائيل على العرب لقبول ورقة العمل الاسرائيلية ــ الاميركية وتجاوز « الاجراءات » .

٦ ــ يبدأ ضغط عرب اميركا على باقي العرب للقبول بورقة العمل الاميركية ــ الاسرائيلية .

٧ ــ يطير السادات الى اسرائيل .

كيف يتصرف عرب اميركا ؟ يؤيده الاردن تأييدا خجولا في البداية ثم تعلو نبرتــه « بالتفهم » ، ثم يقفز الى القاهرة مباركا .

فالاردن يجد ان خليفة عبد الناصر قد اعطاه التبرير لسياسة دعا لها وعمل بموجبها الاردن في الخفاء منذ الملك عبد الله الطيب الذكر .

تعلن السعودية عدم علمها المسبق بالزيارة ولكنها تدعو الى الحفاظ على « التضامن العربي » والتريث . وتبدأ بمبادرة « لرأب الصدع » العربي كأنما الخلاف على شيء تافه: فقط على مصالحة عدو العرب ، اسرائيل ، وتصفية المسألة الفلسطينية ! ويعلن السادات ان علاقاته بالسعودية جيدة جدا وذلك بعد اسبوعين من الزيارة كما يعلن تقديره لتفهم الاردن .

اما ملك المغرب فمنتظر معادلة « العبقرية اليهودية والمال العربي » « وتزاوجهما » الحرام ثم يشجب ــ بدل الزيارة الى اسرائيل ــ اجتماع قمة طرابلس للصمود ويعتبر القمة ، لا الزيارة الساداتية ، سببا لشق الصف العربي !

هكذا تحرك عرب اميركا ولا ننسى جعفــــر النميري الذي ايد الزيارة الساداتية بزيارة القاهرة مباركا ومهنئا . وهكذا فعرب اميركا محطة انتقالية على طريق الرديف الدائم لعرب اسرائيل ، فتتأكد مقولة التحالف الكلي بين الامبريالية والصهيونية .فكما ان الصهيونية وسيط الامبريالية العسكري والاقتصادي في المنطقة وحامي مصالحها ، فالامبريالية هي وسيط الصهيونية عند العرب الذين تقطرهم علاقاتهم الامبريالية الى الاستسلام للصهيونية .

٨ ــ تحقق لاميركا الانقسام العربي وبعد ان كان التضامن العربي سلاحا ضدها في هذا الحد او ذاك قبل ١٩٦٧ ، اصبح شعاره بعد الزيارة الساداتية سلاحا معها ، التضامن على الاستسلام لها ولاسرائيل .

طبعا لا بد هنا من التوقف عند حقيقة وهي ان خطوات السادات اختصرت المسافات كثيرا وقفزا . كان مشروع كارتر للتسوية قد جعل مرحلة الصلح مع اسرائيل والعلاقات الطبيعية تتبلور خلال سنوات وكان مشروع كارتر للطاقة قد اتبع الوسيلة نفسها في تحقيق الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة ، معتبرا ان التحرر من الحاجة الى النفط العربي تسير وفق البرنامجين على وتيرة واحدة متوقعا ان تعطيل ردود الفعل العربية حتى بعد السنوات الثمانية تدفق النفط على اميركا .

الا ان السادات اختصر المسافات الزمنية فأحل وحدة زمنية تعد بالاسابيع بدل وحدة زمنية تعد بالسنين . ورغم ان بيغن قد وجه الشكر لكل من كارتر وتشاوشيسكو لمساعيهما الحميدة في ترتيب الزيارة الا ان خشية واشنطن كانت من ان يأتي هذا الاسلوب الساداتي منبها للعرب بدل ان يستمر اسلوب جنيف البطيء في مناخ من الحذر العام .

لقد كانت الزيارة اكثر نفورا وبالتالي هزا للوجدان القومي وقد تقتصر نتائجها على مصر وحدها ، ولكن كما قال السادات فمصر والسودان يعدون ٦٠ مليونا اي ثقل عربي مهم ،

مدعوم طبعا من منابع النفط في جزيرة العرب والرجعية العربية . ومن هنا نقل الاستقطاب لمساعي الاستسلام من جنيف الى القاهرة .

وتبدو اسرائيل هي الاكثر حماسا لجعل القاهرة مركز الاستقطاب لانها تحقق بذلك عدة اهداف : (١) فرض اسلوب التفاوض المباشر ومكافأة شكلية ومعنوية للرئيس العربي الذي قطع الخط الاحمر بالتعامل المباشر والاعتراف الكامل باسرائيل (٢) تكريس شق العرب وانحياز قسم منهم الى التحالف الاسرائيلي ـ الاميركي ـ الرجعي العربي. ألم يكرر شمعون بيرز مرارا حين كان في الحكم ان سياسة الاستنزاف المستمرة للعرب تخلق التناقضات بينهم . وها هو اسحق رابين يتوجه في ١٩٧٧/١٢/٤ من الاذاعة الاسرائيلية داعيا واشنطن الى « ان تصحح سياستها في ضوء الواقع الجديد لان السياسة التي تضع مصر واسرائيل كحجري الزاوية لاي سياسة اميركية هي الصحيحة » .

وفي الوقت نفسه يتوجه بيغن الى دول السوق الاوروبية المشتركة مطالبا بتجميد اية مبادرات باتجاه الشرق الاوسط . ان الخطة الاسرائيلية الجديدة تستهدف ان يكون محور تل ابيب ـ القاهرة هو الاطار المباشر لمفاوضات الصلح بدل الوسطاء معتبرا ان الضمانة العربية للكيان الاسرائيلي هي الاساسية والاثمن لانها مباشرة واهم من كل الضمانات الدولية . وهذه قد تبرع بها السادات فكان المكسب الاساسي الذي لا يجوز تعطيله والعودة الى العلاقات غير المباشرة بواسطة اوروبا او اميركا .

ولا يتعارض هذا التحول مع السياسة الاميركية لانه كما قال رابين على اميركا ان تعتبر مصر واسرائيل « حجري الزاوية في اية سياسة » بمعنى ان مصر السادات واسرائيل في تصالحهما يبقيان معا ضمن المخطط الامبريالي ولكن مع علاقة خاصة ثنائية بينهما تستغني عن الوسطاء .

ويراهن رابين كما يراهن غيره من الاسرائيليين واميركا على ان مصر تأخذ دوما المبادرات وتلقى احتجاجا من العرب ثم ينخرطون في مبادرتها . وطبعا هذا الامر حدث في رودس في ١٩٤٨ وحدث في اتفاقية سيناء لاحقا. ولكن الفارق هذه المرة أن قمة التصدي قد عقدت. فهل سيسقط رهان العدو على عامل الوقت الذي يجيره للتضامن العربي على قاعدة الاستسلام ؟

السادات ذهب الى اسرائيل يلقي سلاحه ، يعطيها الاعتراف والصلح ويطلب منها بعد ذلك الانسحاب « من كل شبر من الارض المحتلة » . ذهب يؤكد مشروعية وعد بلفور وصوابية القرار ٢٤٢ واكثر من ذلك تسليمه بكامل ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية . وبعد هذا التسليم الطوعي والمجاني طرح « شروطه » . والسادات اكد انه لن يتخلى عن « التضامن العربي » لذلك دعا الى مؤتمر القاهرة ووجه الدعوات الى كل العرب المعنيين .

واميركا سارعت لنجدته بعد ان قطع الخط الاحمر واصبح اقرب الى اسرائيل منه الى العرب ، حركت شعار « التضامن العربي » عند حلفائها العرب ليكون العباءة التي تستر عورة الزائر العائد من اسرائيل من جهة ولتكريس السابقة واسقاط وصمة العار عنها كما اسقطت من قبل عن اتفاقية سيناء كما تحركت هي مباشرة لتعطيه الغطاء الدولي لمفاوضاته الثنائية مع العدو . وارسلت فانس مجددا الى المنطقة العربية .

٣ ـ المباراة في الكنيست الاسرائيلي

نقول « المباراة » ولا نقول « المبارزة » لان الرئيس المصري الذاهب الى دولة العدو لم يذهب الى المبارزة رغم ما حاول تضمين خطابه من عبارات عنترية. لكن الخطاب كله في الزمان والمكان واطار الزيارة ـ الاعتراف بالعدو أصبح من الأساس وثيقة استسلام .

كنا طرحنا في الفقرة الاولى من هذا البحث المقولات التي اسقطها السادات حول طبيعة الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري وطبيعة العلاقة معه : اي التناقض القومي التاريخي والمتعلق بصميم الوجود والمقولات البديل التي انطلق منها في اعتبار هذا الكيان مجرد دولة مجاورة من دول المنطقة توسعت على حساب اراضي الغير ويحل بالتالي هذا « التناقض الثانوي » معها بالتفاوض لا بالصراع .

وفي هذه الفترة نعرض اولا لبقية مقولات السادات المنبثقة من هذه المقولة الاساسية كما جاءت في خطابه امام الكنيست الاسرائيلي ثم نعرض لردي مناحيم بيغن وشمعون بيرز في جلسة الكنيست نفسها في دراسة مقارنة للمعاني والابعاد .

المقولات الساداتية الساقطة :

المقولة الساداتيـــة الاساسية ان اسرائيل دولة عاديةمجاورة، العداء معها هو العرض الذي يجب أن يزول والتواصل معها هو الأصل في العلاقة ومنها تتفرع كل مفاصل الخطاب التي نعرض لها فيما يلي :

١ ـ الحاجز النفسي والمشكلة النفسية

« حقا ان هدفي الحقيقي من تلك الزيارة كما قلت لك ، هو انني اعتبر ان ٧٠ في المائة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي مشكلة نفسية و ٣٠ في المائة تمثل الجوهر » (السادات للتلفزيون الكندي ١٦/١١/١٩٧٧)

« وهذا الحاجز النفسي هو الذي عبرت عنه في تصريحات رسمية بأنه يشكل سبعين في المائة من المشكلة » (السادات أمام الكنيست الاسرائيلي)

هذا تصور جديد لحقيقة الصراع وانه في رأينا يلغي ٧٠ بالمائة من حقيقة الصراع على الاقل ! ذلك ان السادات يسقط في هذا التحديد الوهمي الحقائق الموضوعية لطبيعة مشروع الاستيطان الاستعماري العنصري الصهيوني . فالصهيونية كما حددنا ذلك من قبل ليست عوامل نفسية فحسب كما انها ليست عوامل مادية فقط . انما مركب تذرع بعقد التراث اليهودي التاريخي الذي يمزج الدين بالعنصر بل يجعل الدين ايديولوجية عنصرية خرافية وبين المصالح الامبريالية في هذا العصر . السادات صالح الامبريالية لذلك اسقط اكثر من نصف معنى الوجود الصهيوني المرتبط اصلا واستمرارا بالمصالح الامبريالية .

اما العامل النفسي فليس بالتجريد لانه يتحول الى مخططات وافعال مادية لاغتصاب فلسطين وتهجير شعبها واقامة المستوطنات المغلقة « للشعب المختار » ، هذه الافعال المادية تحركها حوافز نفسية . ولكن ما هي هذه الحوافز ؟ السادات اعتبرها مخاوف وشكوك الصهاينة الساكين من جيرانهم العرب فذهب يقدم فاتورة حساب عن حسن النيات ويقول لاقطاب الصهاينة الذين خاضوا اربعة حروب هجومية عدوانية ضد العرب : « لماذا لا تتفق

ارادتنا بصدق وايمان واخلاص لكي نزيل معا كل شكوك الخوف والغدر والتواء المقاصد واخفاء حقائق النيات »

بلاهة ام خيانة ؟! المخاوف والشكوك تلك هي المسألة والضحيةهي اسرائيل التي تحتاج الى ضمانات ضد الخوف والشك بجيرانها فتقدم لها الضمانات ! وقد رد الصهاينة على ذلك بان ذهبوا بالسادات الى قبر الجندي المجهول واعادوه الى ما حل بهم في اوروبا ١٩٣٩ ، ارجعوه الى الاسباب النفسية لمخاوفهم ، جعلوه وكل العرب يقفون مع النازية في موقع واحد، ققفص الاتهام التاريخي،بينما اسرائيل هي الضحية ! تلك خاتمة المهزلة ــ المأساة التي مثلها السادات على منبر الكنيست .

لقد فات السادات او فوت ذلك قصدا ان الحوافز النفسية الصهيونية سبقت اضطهادات النازية في ١٩٣٩ وسبقت الحروب العربية ــ الاسرائيلية وانها تعود اصلا الى التراث اليهودي العنصري الديني التاريخي والذي اتخذته الصهيونية أيديولوجية لها فولدت الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بال في اواخر القرن الماضي من هذا التزاوج بين هذا التراث العنصري المغلق والمصالح الامبريالية ، في اوج ازدهار عصر الاستعمار الاوروبي وامتداده نحو المشرق العربي ليرث تركة الرجل العثماني المريض .

وكاد الصهاينة يذهبون الى اوغندا لاقامة وطنهم اليهودي لولا عاملان : حاجة الاستعمار لهذا الكيان ــ الفاصل على طريق الهند وعصبية التراث اليهودي التاريخي في ان تكون فلسطين لهم ولو هجروا شعبها وارتكبوا جريمة اغتصاب الارض .

من يحاور السادات حتى يغير القناعات ؟ توجه وكأنه يخاطب حملان ولكن كان فعلا يخاطب التنين . حادث الذئاب وكأنها النعاج الملهوفة . فتمتم بعض كلمات وتعاويذ امام عقل مغلق بطلسم العنصرية الدينية وكل ايديولوجيتها التاريخية والمعاصرة ومرتبط بالمصالح الامبريالية . حدّث مرتكبي المجازر ومقيمي المستوطنات على انقاض القرى الفلسطينية وكأنه يخاطب اللاجئين الهاربين الى مخيم من قصف مدافع اسرائيل . الصورة لديه مقلوبة والحقائق معكوسة والوقائع مزيفة .

انه يسقط من تصوره كل المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني الذي يسبب المخاوف الحقيقية لا الوهمية لشعبنا وشعوب المشرق العربي ويذهب الى اصحاب هذا المشروع ليطمئنهم الى الغفلة الكلية التي يمثلها عن مشروعهم رئيس اكبر دولة عربية ! .

ولكن هل مقولة « الحاجز النفسي » هذه من بنات افكار السادات ام امر عمليات اميركي ؟

لقد كشف فانس بعدانقضاء نحو اسبوعين على زيارة السادات لدولةالاغتصاب انه هو صاحب الفكرة . اذ قال في تصريحه الصادر في ١٩٧٧/١٢/٧ : « ان ازالة الحواجز النفسية هي حدث تاريخي . ولقد سبق وقلت في الماضي ان العقبة الاساسية نحو السلام هي الحاجز النفسي الذي بقي حتى بعدما بدأت الاطراف تقترب من المفاوضات الجدية المباشرة ، واعتقد انه بعد الخطوات التي تمت من خلال زيارة الرئيس السادات للقدس والاستقبال الذي لقيه من الشعب الاسرائيلي ورئيس الوزراء بيغن ، تحطمت هذه الحواجز » .

الدولة اليهودية المحدودة :

وعلى هذا الاساس يتحدث عن الدولة اليهودية المحدودةالتي يريد التعاطي معها والتي يطلب منها الانسحاب من كل الاراضي التي احتلها في ١٩٦٧ وهو في هذا الكلام غير المسؤول يتجاوز ايضا الوقائع المادية التي فرضتها الخطط الصهيونية الاستيطانية على الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ ، وهي الخطط الاستيطانية نفسها التي استهدفت تغيير هوية الاراضي المغتصبة في ١٩٤٨ ، سواء بسواء .

الدولة المحددة بحدود ١٩٦٧ التي يرسمها السادات في خياله، المقلمة الاظافر والانياب ، المتعايشة مع العرب بتواضع ، القانعة ، الوادعة ، الصغرى ، غير الاستيطانيـــة ولا الاستعمارية ولا العنصرية ، الدولة التي ادخلت في نادي دول المنطقة وجرى غسل سجلها العدلي من لصوصية الارض وتهجير الشعب والاستيلاء على الموارد ، هذه الدولة التي يدعو للسلام معها ، غير موجودة الا في اوهامه .

يقول وزير خارجيته المستقيل اسماعيل فهمي في اخر حديث صحفي ادلى به قبل استقالته في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٧ لمجلة « المصور » المصرية وبينما كان السادات في زيارته الشهيرة ، وتحت عناوين « هدف اسرائيل اقامة اسرائيل الكبرى ــ السياسة الاسرائيلية تقوم على النظرية الصهيونية المتوسعة » ما يلي : « وبالنسبة للمستعمرات ، فقد بدأ التخطيط لها وتنفيذها مع بداية الاحتلال ، اي في عام ١٩٦٧ ، وقد بلغ عدد المستعمرات الاسرائيلية المقامة في الاراضي المحتلة بمناطقها الثلاث اي سيناء والجولان والاراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية اكثر **من ٩٠ مستعمرة كما قلت لك منها ٢٥ مستعمرة** في هضبة الجولان و ٢٢ في قطاع غزة وسيناء و ٣٦ في الضفة الغربية هذا بالاضافة الى ما **تخطط سلطات الاحتلال من مستعمرات اخرى في هذه المناطق بما فيها القدس .**

«ولم يتوقف الامر عند بناء مستعمرات بالمعنى المفهوم ، اي جيوب سكنية ومبان تقام سريعا ويمكن كذلك هدمها فورا ، ولكن تعدى الامر ذلك الى **بناء مدن كاملة مثل مدينة « ياميت » التي تحاول اسرائيل بناءها في منطقة الحدود بين مصر وغزة وجنوب شرقي رفح المصرية وجنوب غربي رفح الفلسطينية** ، وقد اعلنت السلطات الاسرائيلية مؤخرا انها تخطط لاسكان **حوالي ١٠٠ الف اسرائيلي في هذه المدينة** ، وان الخطة العاجلة هي اسكان ٣٠ الفا كمرحلة أولى .

«ومن ناحية اخرى فقد جرت في مدينة القدس محاولات تغيير شامل ، فقد ضمت اليها مناطق اخرى لتشكل القدس الكبرى ، وازيلت مناطق سكنية عربية بالكامل واقيمت في مكانها وما حولها وما يعلوها من تلال مبان سكنية شبه عسكرية وطرد عدد كبير من سكانها العرب الامر الذي ادى الى تغيير في التشكيل الجغرافي والتركيب السكاني لهذه المدينة المقدسة .

«والواقع ان الخطوة الاولى التي اتخذتها اسرائيل في هذا السبيل كانت ما اعلنه من جانبها في يونيو ١٩٦٧ من ضم القدس ، وبالمناسبة فقد كان اول قرار اتخذته الجمعية العامة في دورتها الطارئة الخاصة التي عقدتها بعد العدوان الاسرائيلي .. في يونيو ١٩٦٧ هو القرار الاجماعي الذي اصدرته بادانة اجراءات اسرائيل لضم القدس ، ورفض الاعتراف بها وتحذير اسرائيل من الاستمرار فيها بل ان قرارين من القرارات الثلاثة التي خرجت بها هذه الدورة كانا خاصين

برفض هذه الاجراءات الاسرائيلية بشأن القدس ، وكان الثالث خاصا بضمان حقوق ومصالح ومعيشة سكان الاراضي المحتلة طبقا لاتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب .

«وبالمناسبة فان مجلس الامن ايضا قد تعرض للموقف في الاراضي المحتلة والحفاظ على حقوق ومصالح سكانها حتى قبل ان يتعرض للموقف في الشرق الاوسط من الناحية السياسية ، وكان قراره الاول ـ بعد وقف اطلاق النار ـ هو القرار رقم ٢٣٧ في يونيو ١٩٦٧ خاصا بهذا الموضوع ، وقد صدر قبل القرار ٢٤٢ بأكثر من اربعة اشهر ، وآخر قرار صدر للمجلس في هذا الصدد هو البيان الاجماعي الذي اصدره المجلس في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ بادانة هذه الاجراءات واعتبارها كأن لم تكن وباطلة بطلانا مطلقا ولا ترتب اي حقوق ، كما اعتبرها عقبة في طريق السلام .

«**الا ان هذا كله لم يردع اسرائيل ، حيث ان ما تقوم به لا يمكن اعتباره ـ من جانبها ـ اجراءات مؤقتة وانما يجب ان نخضعه ـ ونحن في صدد التعليق والتحليل لسياستها ـ الى النظرية الصهيونية التوسعية التي تقوم السياسة الاسرائيلية على اساسها ، وتعتبر اجراءاتها تنفيذا لها** ، ولكننا من جانبنا لا يمكن تحت اي ظروف ان نقبل مثل هذه التغييرات ونحن نرفضها شكلا وموضوعا ولا يمكن ان نقبل باعتبارها جزءا من المساومة الاسرائيلية فهي باطلة طبقا لمبادىء القانون الدولي وبصفة خاصة نصوص اتفاقية جنيف الرابعة ، وما بني على الباطل باطل ولا يمكن ان ينتج اي اثر من اي نوع كان .

«والخطير كذلك **هو ما يرتبط ببناء المستعمرات من موضوع الهجرة اليهودية ، بمعنى ان الجهاز الصهيوني العامل على تهجير الالوف من اليهود من خارج اسرائيل اليها يقابلـه جهاز داخلي في اسرائيل يعمل على استيعاب هؤلاء المستجلبين على حساب حقوق سكان الاراضي المحتلة وحقوقهم وسلامة اراضيهم** ، ومن ثم فالواقع ان مطالبتنا بوقف بناء المستعمرات ، والموقف الدولي الاجماعي بعدم شرعيتها انما يتعدى هذا المطلب الى موقف صريح رافض لسياسة التهجير القائمة على والمؤدية الى تكريس **سياسة الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي .**

«ولقد سبق ان ذكرت وحذرت من ذلك منذ اكثر من عامين ، ولم اكن انطلق من موقف مساوم ، وانما من موقف سياسي محدد يرى ابعاد الصورة جيدا ، ويعلم بالضبط ماذا تعني سياسة التهجير والاستجلاب الجماعي وتأثير كل ذلك على الموقف **في المنطقة واحتمالات السلام وتكريس سياسة الاستعمار الاستيطاني المهددة قطعا لفرص التسوية .** »

تستوقف في هذا التصريح عدة نقاط مهمة واساسية :

اولا : انه صادر عن وزير خارجية مصر حتى الزيارة الساداتية الى دولة العدو . وانه صادر في اسبوع الزيارة بالذات ، وبالتالي فهو يتكلم عن الظروف الموضوعية نفسها التي يجد فيها اسماعيل فهمي في ختام حديثه « تأثير كل ذلك على الموقف في المنطقة واحتمالات السلام وتكريس سياسة الاستعمار الاستيطاني المهددة قطعا لفرص التسوية ».

وبمعزل عن الرفض المبدئي والتاريخي للزيارة من هي ممارسة خيانية ، بمعنى آخر فان السادات توجه الى دولة العدو في ظروف وصفها وزير خارجيته العامل معه حتى ذلك اليوم من اجل التسوية وليس من منطلق الرفض القومي ، على انها « مهددة قطعا لفرص التسوية » في

مرحلة بلغ الاستيطان الاستعماري الصهيوني اوجه بحيث انه لم يكن رئيس الدولة بغافل عن هذه الحقائق حين توجه الى دولة الاستيطان الاستعماري الصهيوني حاملا غصن الزيتون ومسقطا البندقية كليا .

ثانيا : ان ما ورد في خطاب السادات حول اعادة الاراضي العربية المحتلة كاملة دون التفريط بشبر واحد وبخاصة القدس كان لغواً وهذياناً في ضوء الحقائق الموضوعية التي ادلى بها وزير خارجيته بالذات حول خطط الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الاراضي المحتلة وبخاصة بالنسبة للقدس[1]

ذلك انه في مقابل تصاعد مخطط الاستيطان الاستعماري للاراضي المحتلة ضاربا بعرض الحائط بكل مقررات الامم المتحدة وحتى مجلس الامن بالذات ، تصبح المناشدة الوجدانية والعاطفية من قبل اكبر رئيس دولة عربية ومن على منبر الكنيست الاسرائيلي للصهاينة باعادة الاراضي المحتلة ضربا من الخيانة المزوجة باستثـارة الاحساس بالغثيان لهذا التهافت اللامعقول .

ثالثا : ان ما يجري في الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ والذي شجبته الامم المتحدة وحتى مجلس الامن نفسه الذي اصدر القرار ٢٤٢ داعيا جميع الاطراف الى الاعتراف بوحدة الاراضي واستقلال كل دول المنطقة واسقاط كل الادعاءات مقدما لاسرائيل بطاقة حسن السلوك لتدخل نادي دول المنطقة ، هو نفسه كما قال وزير خارجية مصر المستقيل « الا ان هذا كله لم يردع اسرائيل ، حيث ان ما تقوم به لا يمكن اعتباره ــ من جانبها ــ اجراءات مؤقتة وانما يجب ان نخضعه ــ ونحن في صدد التعليق والتحليل لسياستها ــ الى النظرية الصهيونية التوسعية التي تقوم السياسة الاسرائيلية على اساسها ، وتعتبر اجراءاتها تنفيذا لها » . وايضا قال فهمي « والخطير كذلك هو ما يرتبط ببناء المستعمرات بموضوع الهجرة اليهودية ، بمعنى ان الجهاز الصهيوني العامل على تهجير الالوف من اليهود من خارج اسرائيل اليها يقابله جهاز داخلي في اسرائيل يعمل على استيعاب هؤلاء المستجلبين على حساب حقوق سكان الاراضي المحتلة وحقوقهم وسلامة اراضيهم » .

هذه الخطيئة المتمادية هي هي الدليل على الخطيئة الاصلية . وما يجري لسكان الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ هو هو الذي جرى لسكان الاراضي المغتصبة في ١٩٤٨ ، والدولة التي يراد لها ان تصبح من دول المنطقة ، ان تدخل نادي المنطقة في علاقات الجوار ، هي هي البوا التي ابتلع اراضي ١٩٤٨ على اساس الاستيطان الاستعماري ثم بعد هضمها تلك الخطيئة الاصلية وتهضيمها العالم كله بما فيه المتعاطين معها بمشاريع السلام على اساس استعادة الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ والتنازل عن موقف العداء التاريخي القومي ضد اغتصاب ١٩٤٨ تريد الآن التهام اراضي ١٩٦٧ بفرض عمليات الاستيطان الاستعماري عليها حتى تجابه العالم بالامر المفعول مجددا .

حول هذه النقطة أقول في دراسة بعنوان « المفهوم الاسرائيلي للسلام هو فهم السلم الاسرائيلي » نشرت في « فكر » في العدد الثالث والعشرين ــ تموز ــ اب ١٩٧٨ : « **فاولا** :

---

(١) صحت توقعات هذا الفصل الذي كتب في اذار ١٩٧٨ وكانت المهزلة الحقيقية حين ارتضى السادات في كامب دافيد التنازل عن القدس والسيادة عن فلسطين كلها بما فيها الضفة الغربية وغزة والقبول بمشروع بيغن للحكم الذاتي .

واضح هنا ان اسرائيل غير كل الدول من حيث انها منذ ١٩٤٧ حتى الساعة والى المستقبل لم تزل في حالة التكون . وحالة التكون هذه لها سمتان : الهجرة والحرب . الهجرة والاغتصاب . لقد بدأ قيام كيانها « باراضي احتلتها اسرائيل في ١٩٤٧ » (الكلام لاسماعيل فهمي – « المستقبل » ١١ آذار ١٩٧٨) . ليصار الى تثبيت اغتصابها الاول بتوسعها اللاحق حتى ان القرار ٢٤٢ يطالب بانهاء حالة الحرب ازاء نتائج حالة التكون بالاغتصاب في ١٩٤٧ الى ١٩٦٧ ! **ثانيا** : ان الكيان الصهيوني الذي يجري تكونه بالتوسع والاحتلال هو كذلك نتيجة كونه كيان هجرة استيطانية استعمارية . « وسوف لا تكف اسرائيل عن التوسع والعدوان واقامة المستوطنات بالقوة العسكرية ، اذ استمر باب الهجرة الى اسرائيل مفتوحا في غير حدود » . اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تنشأ من شعب قاطن في ارضه بل من جماعات هاجرت الى فلسطين من خارجها ، واسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي نشأت منذ اللحظة الاولى بالاغتصاب الكامل وتستمر ، وحتى تستمر عليها ان توسع رقعة اغتصابها . والهجرة والاغتصاب عملية واحدة متكاملة في نشوء واستمرار الكيان الصهيوني بل وجهان لعملة واحدة » .

ان دولة الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية لا يمكن ان تعامل كدولة عادية وطبيعية في المنطقة ، انها الخطر الزاحف على مصيرنا القومي ووجودنا بالمحق الكلي .

ولكن المشكلة – كما أتابع عرضها – هي في أن مفهوم العرب للسلم كان في التجريد بينما المفهوم الاسرائيلي للسلم كان يفرض سلمهم المؤكد لاغتصابهم : « ومن هنا تسقط النظرية العربية للسلم التجريدي المؤمن باسرائيل دولة عادية يمكن العيش معها بسلام وحدود مأمونة والقائم على فرضية مغايرة لطبائع الاشياء في الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري . وعلى العكس فان الصهاينة بتمسكهم بمستوطناتهم وطمعهم في التوسع هم الأدرى بحقيقة مشروعهم وطبيعته التوسعية انبثاقا من حقيقته الاستيطانية ومن موجبات الهجرة بلا حدود . ولذلك فالصورة معكوسة عما يطرح العرب من تصور للتسوية وقد وقعوا في أحابيل الخداع الصهيوني القائل أن المطلوب « حدود آمنة » لاسرائيل وكأنها المعتدى عليها والمهدد أمنها ، وكما قال اسماعيل فهمي في مكان آخر « فلا جدال عندي ان أمن الدول العربية هو الواقع في خطر التهديد أكثر من أمن اسرائيل » . فالسلام الاسرائيلي يهدد أمن الدول العربية بينما السلم العربي يبحث عن طريقة ضمان أمن اسرائيل ! ذلك لأن السلام الاسرائيلي يقوم على التوسع والعدوان لكونه يقوم على الاستيطان والهجرة الاستيطانية (ص ١٦ و ١٧ من العدد ٢٣ مجلة فكر تموز – آب ١٩٧٨) .

رابعا : لكن السادات الذي توجه الى دولة الاستيطان الاستعماري اعلن بوضوح ان حرب اكتوبر لن تتكرر . فقد صفق النواب الاسرائيليون طويلا حين قال السادات « ان حرب تشرين الاول ١٩٧٣ يجب ان تكون الحرب الاخيرة بين مصر واسرائيل » . كان ذلك في لقائه في اليوم التالي مع رؤساء الكتل البرلمانية الاسرائيلية . وتعهد السادات – راجع الصحف ووكالات الانباء جميعا – « ببذل كل ما في وسعه لضمان أمن اسرائيل الذي اعتبره احدى المسائل الاساسية في النزاع وركز على ان كل الخلافات يجب ان تسوى في المستقبل عن طريق المفاوضات السلمية » . وكما سبق واشرنا فقد اجاب على سؤال صحفي في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع بيغن : « دعونا نتفق على انه ينبغي ان نحل اي شيء يحدث بيننا سويا عن طريق المحادثات بدلا من اللجوء الى الحرب » .

وكان في خطابه الرسمي امام الكنيست قد اكد انه لا يريد فك اشتباك ثالث ولا حلا جزئياً بل سلاما دائماً ونهائياً مع اسرائيل .

٤ ــ المقولات الصهيونيــة

أ ــ خطاب مناحيم بيغن الصافع

تنمر مناحيم بيغن واستنسر وهو يرد في الكنيست الاسرائيلي على خطاب السادات ، كان رداً صافعاً ، كان بيغن يعيد طرح المقولات الصهيونية كاملة ودون التنازل عن حرف واحد ، مؤكدا للسادات حجم زيارته وخطابه : الاستسلام امام المقولات الصهيونية التي لا تتبدل بزيارة ولا بخطاب بل تعرف اهدافها وغاياتها وتحارب في سبيلها .

وزاد في حدة الصفع ان هذا التمسك الكلي بالمقولات الصهيونية يتم عملياً ، لا كلامياً ، من موقع التمادي في زرع المستوطنات الصهيونية في كل الاراضي المحتلة والتي يطالب بها السادات من موقع الاستسلام ومن موقع الاعتراف الكامل بالكيان الصهيوني مجسدا ذلك بزيارة رئيس اكبر دولة عربية للقدس المحتلة بالذات ، ومعلنا في خطابه امام الكنيست انه حضر « الى بيت المقدس لاخاطب اعضاء الكنيست ممثلي شعب اسرائيل » وبعد ذلك طالبهم بالقدس وبحقوق شعب فلسطين ، بحيث فقدت المطالبة اللفظية من موقع الاستسلام والاستجداء كل معنى ومضمون ، وبدت اقرب الى المهزلة المسرحية .

وجاء جواب بيغن كلاما لا لبس فيه ولا غموض معبراً تعبيراً صافياً وصافعاً عن الاهداف والعقلية الصهيونية . واراد من كلامه تكريس مسألتين : **اولا** : ان اسرائيل دولة قامت نتيجة حرب استقلال وتحرر وطني ــ وليست مشروع اغتصاب استعماري استيطاني ، وهي تمثل « شعبــا عاد الى وطنه » ولم تغتصب ارضاً لا حق لها بها بل العكس هو الصحيح ، فالآخرون ، « الامم » ، هي التي اغتصبت « ارض اسرائيل » طوال ثلاثة الآف سنة ! ، ثم ارادوا منعها من العودة الى ارضها التي اضطرت الى الغياب عنها ؟!

ثانيا : ان ليس هناك فلسطينيون بل هناك « عرب اسرائيل »(١) الذين يمكن النظر في ايجاد حل لمشكلتهم من ضمن هذا الاطار وهذه الحدود قطعا .

العقلية الصهيونية بكل تزييفها للحقائق وتصورها العنصري الخرافي للاحداث والتاريخ تتكلم بلسان بيغن :

« هذا الشعب الصغير بقية ضحايا الشعب اليهودي الذي عاد الى وطنه التاريخي دائما كان يبغي السلام .. وعندما بزغ فجر استقلالنا في الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ قال دافيد بن غوريون « نحن نريد السلام وحسن الجوار لكافة الدول المجاورة وندعوهم للتعاون المتبادل مع الشعب اليهودي المستقل في ارضه ...

« وبعد استقلالنا، وفقا لحقنا الأدبي، بيوم واحد هوجمنا من ثلاث جبهات وصمدنا بدون سلاح تقريبا . قلة امام كثرة ، امام قوة ، حينما جربتم بعد اعلان الاستقلال بيوم واحد ان تخدعونا وتضعوا حدا لامل الشعب اليهودي النهائي في جيل الابادة والبطولة .

---

(١) لقد استمر بيغن منسجما مع نفسه فقدم مشروع الحكم الذاتي الذي تبنتــه لاحقا قمة كامب دافيد واستسلم له السادات .

نحن لا نؤمن بالقوة . وابدأ لم نبن علاقاتنا مع العالم العربي على القوة ، بل العكس صحيح ، القوة وجهت ضدنا في كل سنين هذا الجيل . ولم نتوقف عن ان نكون عرضة لهجوم بالقوة من قبل الذين ارادوا ابادة شعبنا وهدم استقلالنا وابطال حقوقنا الشرعية ....

نحن لا نؤمن بالقوة ، بل بالحق ، وبالحق فقط ولذلك فان تطلعنا دائما وحتى اليوم هو السلام .

سيدي رئيس مصر

في هذا البيت الديمقراطي يجلس ضباط القوات الذين حاربوا قبل قيام الدولة وقد حاربوا كقلة ضد قوة عظيمة وقادوا جيوشا قوية في معركة فرضت عليهم . اجتازوها بنجاح من حيث انهم دافعوا عن الحق » .

« ... يا سيدي لم نأخذ ارضا عربية ، بل عدنا الى بلادنا ، والصلة بين شعبنا وهذه الارض هي صلة ابدية ، هو مثبت في جذور التاريخ الانساني ويبقى الى الابد على هذه الارض .

ووفقا لذلك المستند الذي تضمن ما اعترف به الكتاب المقدس بحق لليهود في فلسطين ومنحهم حق اقامة وطن قومي في هذه الديار تجددت الرابطة التاريخية بين الشعب اليهودي وارض اسرائيل لاجل اعادة اقامة الوطن القومي على هذه الارض اي ارض اسرائيل ..

هذا هو حقنا ، وجودنا الحقيقي ، ما الذي حصل لنا عندما سلبت منا ديارنا ؟ صاحبتك هذا الصباح سيدي الى نصب « الكارثة والبطولة » ورأيت بام عينيك ماذا حل بشعبنا عندما سلبت منه دياره » !

القصة مقلوبة والحقائق منحورة وعلم الاجتماع وكل العلوم مغتالة في سبيل هذه الصورة الدراماتية من التزييف المطلق :

اولا : الدراما حلقاتها تتكامل في ان اليهود عانوا « اضطهادا من ثلاثة مصادر :

أ) الذين سلبوا « ارضهم » ، « ارض اسرائيل » اي فلسطين منذ ثلاثة الاف سنة خلافاً لوعد التوراة ــ المستند الذي اعطاهم وعداً الهياً فلم يتقيد به البشر فسلبوا اليهود فلسطين طوال الوف السنين ....

ب) هتلر الذي اقاموا « نصب الكارثة والبطولة » تخليداً لضحاياهم على يديه وحتى يقوموا بمسرحية « الاستبدال التاريخي » المزيف فيربطون بين اضطهاد نازي وقع عليهم في اوروبا وبين حروبهم ضد العرب واغتصابهم فلسطين . واخذوا السادات اليه بقصد ان يقولوا مع مناحيم بيغن « ارأيت ماذا حصل لنا عندما سلبت ديارنا » ، اذن « فالادعاءات » الان بفلسطين هي اشتراك عربي في الجريمة التاريخية ضد اليهود !

ج) العرب الذين لم يشفقوا على اليهود عندما « عادوا » الى ارضهم ــ بعد « الغياب التاريخي » ــ فشنوا « الحروب العدوانية » ضدهم من ثلاث جبهات بعد يوم واحد من اعلان « استقلال » اسرائيل . والصهاينة يؤمنون بالحق لا بالقوة ولكن ما حيلتهم بهؤلاء الجيران الذين رفضوا السلام الذي عرضه عليهم بن غوريون وانتهكوا كل الحرمات وشنوا الحروب على اليهود العائدين الى وطنهم التاريخي يريدون ابادتهم و « هدم استقلالنا وابطال حقوقنا الشرعية » وهم لم « يأخذوا ارضا عربية بل عدنا الى

بلادنا والصلة بين شعبنا وهذه الارض هي صلة ابدية » .

العدوان التاريخي الذي سلبهم ارضهم قبل الوف السنين ، فالعدوان الهتلري الذي اباد كثرة منهم ، ثم العدوان العربي على « بقية الشعب اليهودي » الذي عاد الى « وطنه التاريخي » الى « ارض اسرائيل » .

وفي كل هذه المرات اليهود لم يكونوا يؤمنون بالقوة لذلك كانوا الضحية . اما في المرحلة الاخيرة فقد دافعوا عن حقهم وحاربت قلة منهم الكثرة العربية «العدوانية» وهزمتها وها هم اعضاء الكنيست الذي جلست ا يها السيد الرئيس تخاطبهم هم « ضباط القوات الذين حاربوا قبل قيام الدولة وقد حاربوا كقلة ضد قوة عظيمة ... في معركة فرضت عليهم واجتازوها بنجاح » انهم ايها السيد الرئيس ، بكلام آخر ، هؤلاء هم الذين هزموكم وتأتي اليهم مطالباً « بالحقوق الضائعة » ؟!

مناحيم بيغن والعقلية الصهيونية الدائرة في فلك الباطل والاغتصاب والعنصرية لا تجيب سندا الى المنطق الانساني او علم الاجتماع او علم الاصول الحقوقية والسياسية كيف ان جماعة بشرية « تغادر » ارضا الوف السنين ويبقى هذا « وطنها التاريخي » مسقطة بذلك كل مقولات التفاعل الاجتماعي الانساني بين الانسان والارض الذي يشكل جوهر الحضارة وجوهر الوطنية والولاء القومي معا .

كيف ان هذه الارض تبقى مطوبة تاريخيا الوف السنين على اسم جماعة غير متفاعلة معها ولا موجودة على متنها ؟ « صلاة الغائب » ربما ولكن « وطن الغائب » تعبير مدهش نشاز عن كل اصول الاجتماع البشري !

ثم ان هذه الارض اساسا كانت مأهولة ومسكونة من شعوب تركت اسمها عليها فلم تعرف فلسطين بارض اسرائيل في التاريخ بل عرفت بفلسطين وقبل ذلك عرفت بارض كنعان حتى في التوراة نفسها كان الفلسطينيون والكنعانيون هم سكان فلسطين وكانت الامارة اليهودية عرضا وطارئا في تاريخها الطويل . وفلسطين لم تبق اسما « لعشيرة من شعبنا او لاصل من اصوله بل حمل اسمها التاريخي على مدى الوف السنين كل شعبنا الذي نزل فلسطين على اختلاف اصوله الدموية بحيث حمل اسم الارض وانتسب لها . ثم هل يهود وايزمن وبن غوريون ومناحيم بيغن والرهط الاوروبي الصهيوني هم هم اليهود القدامى الذين مروا مرورا عابرا في فلسطين مرورا لا يشكل شعبا من تاريخها الانساني والحضاري ؟! وهل يمكن ان يشرح لنا المستر مناحيم كيف تتجدد « الرابطة التاريخية » بين جماعة وارض بعد غياب الوف السنين ؟

وماذا عن التاريخ طوال هذه المدة بين الفلسطينيين وفلسطين وهل ثمة مثل آخر في التاريخ أو في علم البشرية على هذا القول الخرافي ؟

وهل هؤلاء ابناء فلسطين الذين استمروا الوف السنين في فلسطين ، يعتبرون طوال هذا التاريخ الطويل ما زالوا دخلاء ، بينما يهود بولونيا والبلقان هم اصحاب «الحق التاريخي » في فلسطين ؟

وهل عندما جاءت جماعات المهجرين اليهود الى فلسطين في ظل حراب الانتداب البريطاني وجدت شعبا ام ارضا بلا سكان ؟ اية ترهات واكاذيب يتطاول بها سفاح دير ياسين على مسمع رئيس اكبر دولة عربية ويصمت هذا السادات ؟!

وماذا عن الثلاثة ملايين فلسطيني ؟ ماذا عن الذين شردتهم عصابات صهيون من « وطنها التاريخي » حين « عادت » اليه بعد ثلاثة الاف سنة « فتجددت الرابطة التاريخية » معه بطرد سكانه الاصليين المستمرين فيه الفلسطينيين ؟

وماذا عن الحروب الصهيونية ضد ابناء فلسطين الذين شردتهم من ارضهم على دفعات بدءا من ١٩٤٨ الى ١٩٤٩ الى ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ واغتصبت ارضهم قضما حتى اتت على كل فلسطين في « سلام » النار والدمار وهدم القرى وبناء المستوطنات على انقاضها وقتل الاطفال والنساء والرجال وتشريد اكثرهم ؟ والعمل على تهويد فلسطين وتبديل هويتها بقوة السلاح ؟!

وماذا عن الحروب الصهيونية ضد الدول السورية والعربية المجاورة ؟ هل كان العرب هم المعتدين في ١٩٥٦ حين اجتاحت جيوش اليهود والاستعماريين البريطاني والفرنسي غزة وسيناء والسويس وبور سعيد ؟

وهل كان العرب هم المعتدين في ١٩٦٧ حين فاجأهم طيران العدو وطائراتهم قابعة في مطاراتها واندفعت قواته تجتاح الارض وتقتل الانسان ؟

ام انها كانت « حرب التحرير » يقوم بها جيش « الدفاع » الاسرائيلي لبقية « ارض اسرائيل » التي حدد تخومها « من الفرات الى النيل » ورفع في الكنيست الذي خاطبه السادات داعياً اياه للدولة اليهودية «المحدودة» بحدود ١٩٦٧ والتي هي « حقيقة قائمة » لا يريد تبديلها بل يعطيها «الضمانات » للبقاء بامان !؟

ان تبريرات مناحيم بيغن واهية ساقطة على محك البديهيات الانسانية المتعارف عليها وفضلا عن حقنا القومي الصريح .. ولكن اكثر ما يتسلح به الصهاينة هو قبول بعض العرب ان **يتعاملوا معهم من موقع القضية الصهيونية وليس من موقع حقنا القومي ولا من موقع الحقائق الموضوعية الانسانية التي وصلت في لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وفي الجمعية العامة للامم المتحدة الى ادانة الصهيونية كحركة عنصرية معادية للانسانية وقيمها** فكيف نقبل بالتعامل معها ومع كيانها السياسي في فلسطين على انها دولة مجاورة عادية ، « حقيقة قائمة » نؤمنها على مصيرها ووجودها ، اي على وجود الظلم والاغتصاب وهدر الحقوق القومية لشعبنا ؟ !

ويمضي مناحيم بيغن في بيانه العنصري الاغتصابي فيقول للسادات حول القدس التي طالب بها عربية باسم تواجد الاديان الثلاثة فيها معتبرا ان الوجود المسيحي ـ الاسلامي فيها دليلا على وجود فلسطيني عربي فيها. فيقول بيغن وقد تذرع بزيارة السادات الذليلة للمسجد الاقصى وكنيسة القيامة في ظل الاحتلال : « اسمحوا لي بقول كلمة عن اورشليم سيدي الرئيس ، صليت اليوم صلاة اسلامية مقدسة ، ومن المسجد توجهت الى كنيسة القيامة ورأيت كما يعرف كل من يأتي من اية جهة من جهات العالم ان هذه المدينة وحدت ، وهناك طريق مفتوح امام الجميع بدون اي عقبة لابناء جميع الديانات للاماكن المقدسة لهم في هذه المدينة . هذه الظاهرة الايجابية لم تكن قائمة طوال ١٩ سنة . هي قائمة اليوم من ١١ سنة ونستطيع ان نؤكد للعالم اجمع ، للعالم الاسلامي والعالم المسيحي ، لجميع الشعوب ان الطريق ستكون حرة ومفتوحة دائما للاماكن المقدسة ، لكل ديانة ونحن سنحافظ على حق الوصول الى الاماكن المقدسة . نحن نؤمن ذلك ، مساواة في الحقوق لكل مواطن ولكل ديانة ولكل انسان » .

مارسوا عبادتكم في ظل احتلالنا ، لا قيمة للارض ولا لحق الانسان بالسيادة على

ارضه . اذا اردتم مسجدا وكنيسة في الاسر والعبودية ، واذا اردتم التنازل عن قوميتكم وكرامتكم الوطنية والتحول الى مجرد مخلوقات دينية ، تستطيعون ولوج المعابد في ظل حرابنا وسيادتنا . هذا هو ملخص جواب بيغن . هذه هي الترجمة العربية لمدلول كلام رئيس وزراء العدو !

ولكن حتى في مجال العبادة وكرامة العبادة الا فلنسمع ما قال خطيب المسجد الاقصى في صلاة العيد وجها لوجه امام السادات ومرافقيه الاسرائيليين :

« ... ان زيارة الرئيس السادات قد اتاحت لنا التحدث اليكم عبر الأثير ، وعبر محطات الاقمار الصناعية وعن شاشات التلفاز نسمعكم صوت الاقصى المحزون ، صوت الشعب الفلسطيني المنكوب ، ولتشاهدوا آثار الحريق المشؤوم الذي اصاب هذا المسجد المبارك على ايدي اعداء الاسلام عام ١٩٦٩ واصبح منبر البطل صلاح الدين اثرا بعد عين » .

ويتابع امام المسجد خطابه الجريء :

« ان الفلسطينيين المرابطين في الاراضي المحتلة ، بدينهم معتـزون ، وبأوطانهـم متمسكون وللاقصى محافظون وهم ينشدون العدالة لقضيتهم والاستقرار في بلادهم » . ويقول ايضا « ونذكر الرؤساء بان فلسطين عموما والقدس خصوصا امانة في اعناقهم كما هي امانة في اعناقنا ، امانة الاجيال تلو الاجيال .. »

هذا هو صوت فلسطين من المسجد الاقصى يتشبث بالارض لشعبها ويرفض الاحتلال . هذا هو « صوت الشعب الفلسطيني المنكوب » كما قال الامام خطيب المسجد الاقصى ، صوت « الفلسطينيين المرابطين في الاراضي المحتلة ... وباوطانهم متمسكون ... وبان فلسطين عموما والقدس خصوصا امانة في اعناقهم ... »

ولكن بيغن يرفض وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية في فلسطين ، كل فلسطين . وهو يدرك ان فلسطين لا تحمل الحق القومي والاغتصاب معا . هو يدرك ذلك من زاوية الاغتصاب بينما اصحاب الحق يساومونه على جزء من هذا الحق مقابل التسليم بجزء من « حق » الاغتصاب ، اذا جاز التعبير ، ولكن بيغن مدرك ان الاغتصاب والحق لا يقبلان انصاف الحلول ، لذلك هو كلي في موقفه ، كما يليق باصحاب الحق ان يكونوا كليين في موقفهم من الاغتصاب فلا تسوية ولا انصاف حلول .

يقول بيغن « وكذلك ناطقون حقيقيون باسم عرب ارض اسرائيل . انني ادعوهم لمحادثات تفيد حول مستقبلنا المشترك على تأمين حرية الانسان ، والعدل الاجتماعي والسلام والاحترام المتبادل » .

ليس لدى بيغن فلسطين ولا فلسطينيون بل هم « عرب اسرائيل » تماما كما نص تصريح بلفور « الفئات غير اليهودية » الضائعة الهوية الفاقدة الجنسية ، المقلوعة الجذور .

والكلام عن « عرب اسرائيل » هو في حدود تحسين ظروف العيش وليس في حدود الحقوق القومية اذ يتحدث بيغن كما هو وارد اعلاه عن « تأمين حرية الانسان والعدل الاجتماعي والسلام والاحترام المتبادل » وكل ذلك مرتبط بمقولة اساسية « مستقبلنا المشترك » . الحديث هو عن « اقلية عربية » في « اسرائيل » .

بعد هذه المقدمات التي اكد فيها انتفاء فلسطين والفلسطينيين وسقوط تهمة الاغتصاب في

سبيل نعت الاستقلال الوطني لاسرائيل بعد « عودتها » الى «وطنها التاريخي » والتعامل مع الفلسطينيين « كعرب اسرائيل » واعتبار القدس اسرائيلية مسموح فيها بحرية العبادة للاديان الاخرى ، اي بعد ان اسقط كل « المطالب العربية المشروعة » في استعادة الاراضي المحتلة ١٩٦٧ والدولة الفلسطينية ، يطرح التصور الصهيوني للسلام .!

« نريد ان نقيم علاقات طبيعية عادية بين كافة الشعوب... هيا لنوقع على معاهدة سلام ... واليوم الذي يكون لديك سفير في اورشليم القدس ولنا سفير في القاهرة ... نحن نقترح تعاوناً اقتصاديا لتطوير بلادنا والشرق الاوسط . الشرق الاوسط بلاد عظيمة . الله هو الذي خلقها كذلك . ولكن فيها كذلك صحارى ومن الممكن اخصابها ، تعالوا في هذا المضمار نطور اراضينا ، نقضي على الفقر والجهل ونرفع شعوبنا الى مستوى الدول المتمدنة ولا يسموننا بعد دولا متطورة .

ومع كل احترامي ، انا على استعداد ان اؤكد كلام جلالة ملك المغرب الذي قال علانية : « اذا قام السلام في الشرق الاوسط فان اشتراك العبقرية اليهودية والمال العربي سيحول هذه المنطقة الى جنة عدن »

هيا نفتح بلادنا لحركة حرة . »

لو اخذ الكلام بالظاهر دون التعمق بالمضمون لبدت اسرائيل فعلا دولة محبة للسلام .. فهي منذ اعلان قيامها دعت الى السلام مع جيرانها بلسان بن غوريون بالذات . وها هو مناحيم بيغن اكثر الارهابيين تطرفاً فيها ورئيس وزرائها يدعو الى السلام والى التعاون الاقتصادي والانمائي ويقول ختاماً « هيا نفتح بلادنا لحركة حرة » ويدعو الاخرين الى التصرف بالمثل .

غير انه في التقليد اليهودي الفريسيون . وهم اصبحوا نموذجا ونمطاً للانسان الذي يطرح في الظاهر شعارات الفضيلة بينما يكون المضمون مشتملا على اقبح صور الشر واهدافه . واسرائيل تقليد فريسي مستمر . ما هو سلامها الذي تطرحه ؟

المفصل في الجواب هو ان ندرك ان اسرائيل ليست دولة عادية كباقي الدول ، هذا هو المنطلق للخط السليم وعكسه يكون المنطلق الى الانحدار . اسرائيل هي دولة هجرة استيطانية استعمارية . وسلامها هو سلام يخدم مشاريع الاستيطان الاستعماري ، بل نقول بكل تأكيد مستند الى هذه الحقيقة ، ان السلام لا الحرب هو غاية اسرائيل الاخيرة : لأنه يؤمن لها دون تضحيات طريق استعباد ما حولها والغطاء الشرعي لعملية الاستيطان الاستعماري وكل مشاريعها .

الحرب من اجل فرض الاستسلام لسلام اسرائيل هي الوسيلة ولكن الحرب لو استمرت وتمادت حتى لو خسر فيها العرب جولات ، ففي الأخيـر تقضي على اسرائيل . اسرائيل ليست جسما يذوب في مجتمع اكبر كما قد تخطر الفكرة احياناً للبعض . **اسرائيل جسم يعصى الذوبان لانه جسم جماعة عنصرية دينية لها اهدافها المحددة في الاستيطان الاستعماري وقد عصت على عملية الذوبان في ارقى المجتمعات واشدها تماسكا وانشطها دورة حياتية اقتصادية ـ اجتماعية ، فكيف يمكن ان تذوب في مجتمعات متخلفة ؟**

اليهود في اميركا وصلوا الى الحكم والسلطان السياسي والاقتصادي مع ذلك افرزوا حركة صهيونية ناشطة تسخر اميركا في سبيل اسرائيل ولم يذوبوا في المجتمع الاميركي كما ذاب الطليان والالمان والسويد والصينيون واليابانيون وكل شعوب الارض التي هاجرت منها

جماعات لم تلبث ان ذابت في مصهر المجتمع الاميركي ودورته الحياتية المتصاعدة .

ولم يذب اليهود الى حد كبير في المجتمع السوفياتي ومفاهيمه الاشتراكية والاممية حتى اذا دعتهم ابواق الصهيونية الى الهجرة الى فلسطين حزموا امتعتهم واخذوا يتسللون من بلد الاشتراكية الى دولة عنصرية دينية هي اسرائيل .

واليهود اذا كانوا متشرنقين يعصون الاندماج في ارقى المجتمعات فان تشرنقهم ـ وهذه حقيقة تضاف ـ يزداد ويتضاعف الى حده الاقصى في كيانهم العنصري العسكري الاقتصادي المسمى اسرائيل . فهنا هم دولة وكيان وجيش وتنظيم . ثم انهم هنا في فلسطين التي تمحورتها احلامهم واوهامهم الخرافية التي شكلت اساس ايديولوجيتهم . ثم هم فوق هذا كله وسط محيط عربي متخلف وليس وسط محيط اوروبي او اميركي متقدم ، فاذا كانوا هناك تسلقوا سلالم المجتمعات الاميركية والاوروبية حتى اصبحوا ذا تأثير فهنا يسودون سيادة مطلقة طارحين شعاراً لقنوه لملك المغرب حتى يأخذوه عنه في اللحظة المناسبة على طريقة «شهد شاهد من اهله » : « العبقرية اليهودية والمال العربي قادران على تحقيق المعجزات » .

والمعادلة واضحة : الانسان اليهودي مؤسسات وتنظيمات وتخطيطا والمال والموارد العربية مادة طيعة في يده ! اما الشعوب العربية فمشطوبة ! هذا هو جوهر السلام الاسرائيلي الاستيطاني الاستعماري !

المعادلة تحتاج الى تفصيل :

اولا : ان كيان الهجرة الاستيطانية الاستعمارية طالما هو في حالة حرب وحصار يضطر الى تدارك العجز في اقتصاده بالمساعدات الخارجية التي بلغت حسب اخر تصريحات الرئيس كارتر ١٠ مليار دولار في السنة . فهو بحاجة من جهة الى استنفار رجاله للحرب وسكانه عددهم محدود في الرقعة الضيقة التي تمتد عليها دولة اسرائيل بالملايين الثلاثة من المستوطنين اليهود وآلته الصناعية لا تجد الاسواق للتصدير خاصة بعد طرد اسرائيل من افريقيا واحكام الحصار العربي عليها .

ثانيا : حين يتم السلم يمتد اخطبوط المؤسسات اليهودية الى الاسواق العربية والافريقية وتصبح اسرائيل نواة السيطرة الاقتصادية على ما حولها بالتقنية المتقدمة والمؤسسات الاخطبوطية والرساميل التي هي جزء من الاحتكارات العالمية الصهيونية . فاسرائيل في الاخير هي الامتداد التجسيدي للصهيونية العالمية بكل احتكاراتها ومؤسساتها .

ثالثا:ليس باستطاعة الجيش الاسرائيلي في الحروب مهما سجل من انتصارات تكتيكية ان يمتد لاحتلال الهلال الخصيب كله ويبقى فيه محتلا ، ان الضفة الغربية من فلسطين حيث تتواجد كثافة سكانية فلسطينية معادية للاحتلال ارهقته وكذلك غزة الابطلة فكيف لو امتد في كل الهلال الخصيب بعيدا عن مصادر تموينه ووسط غابات من الرجال ، ملايين البشر الرافضين للاحتلال .

ولكن الخطة الصهيونية الاستراتيجية هي « حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل » فكيف تتحقق هذه الخطة ؟ بالاستيطان الاستعماري تحت غطاء السلم والصلح والتفاعل المباشر .

رابعا : في جنوبي افريقيا دولة عنصرية من اقلية بيضاء تتحكم بملايين السود الذين تحولوا الى أيد عاملة رخيصة للحكم الابيض العنصري المهيمن بآلته الاقتصادية ومؤسساته على كثرة من السود المتخلفين ، وهكذا تريد ان تحول اسرائيل المشرق العربي وحتى المغرب والجزيرة في خطوات متلاحقة. **اسرائيل تستطيع أن تسيطر بالسلم على كل العالم العربي ولكنها بالحروب تجد محدودية لانتشار جيشها واحتلال كل هذه المساحات الفسيحة .**

خامسا : يقول مناحيم بيغن : « نحن نقترح تعاوناً اقتصاديا لتطوير بلادنا والشرق الاوسط . الشرق الاوسط بلاد عظيمة . الله هو الذي خلقها كذلك . ولكن فيها كذلك صحارى . ومن الممكن اخصابها . تعالوا نتعاون في هذا المضمار نطور اراضينا » . ماذا يعني هذا الكلام تفصيليا في ضوء معادلة لاحقة طرحها بيغن مفسرا مخططه « لاخصاب الصحارى » : « ومع كل احترامي ، انا على استعداد ان اؤكد كلام جلالة ملك المغرب الذي قال علانية ، اذا قام السلام في الشرق الاوسط فان اشتراك العبقرية اليهودية والمال العربي سيحول هذه المنطقة الى جنة عدن » . ؟

معنى الكلام ومدلوله :

١) ان ثمة مساحات شاسعة في العالم العربي ـ وفـي الهلال الخصيب والجزيرة العربية تحديدا الذي يسميه بيغن « بالشرق الاوسط » ـ بحاجة الى تطوير وانماء لانها قفر غير مزروع ولا مستخدم . هذه الاراضي من « الممكن اخصابها » هي « بلاد عظيمة لان الله خلقها كذلك » وليس لانكم انتم فعلتم اي شيء تركتم الارض صحارى . والان العبقرية اليهودية بواسطة اموالكم ستجعلها جنة عدن .

٢) كيف تتم هذه العملية ؟ لننكر ان اسرائيل دولة هجرة استيطانية وليست دولة عادية : لا بد من انتشار اليهود في كل هذه الارض لتطويرها ـ سلما ومن اجل التطوير والانماء والتعاون الاقتصادي ـ وليس حربا بجيش يبعد عن خطوط تموينه ويواجه شعبا يحاربه .

لا بد من زرع هذه الارض بمستوطنات يهودية تعمل على تطويرها ـ لا بد من فتح باب الهجرة على مصراعيه لستة او سبعة ملايين يهودي جديد . ينتشرون في هذه الصحارى . في كل ارض غير مزروعة وتسمى صحراء ـ من بادية الشام الى كل الارض ويعملون بالعبقرية اليهودية والمال العربي على التطوير .

٣) وتبدأ العمليتان المتعاكستان على مر السنين : شبابنا يهربون بالهجرة من مزاحمة اليهود لهم في لقمة العيش والمستوطنون « العباقرة » يأتون للتطوير والانماء .

سادسا : وبينما تتم هذه العملية المركبة المعاكسة تبدأ عملية اخرى مرافقة لها . فالهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية ليست اقتصادا فحسب بل هي ثقافة عنصرية وبائية كذلك .

دولة الهجرة اليهودية الاستيطانية الاستعمارية هي استيطان استعماري للارض وافراغها من الشعب كما هي نموذج لقيام متحدات على شاكلتها عنصرية طائفية في معادلة متكاملة مستهدفة تفتيت وحدة الامة ليسهل سقوطها . التفتيت السياسي لا يكفي طالما الشعب محافظ على تماسكه .

الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ الاحزاب الوحدوية القومية ، دليل على

تخطي حدود التجزئة السياسية في الشعب ووجدانه .

المطلوب التفتيت الاجتماعي . خلق عدة نماذج لاسرائيل في المنطقة .

حين يمتد الاعلام الصهيوني وحين تصبح اسرائيل دولة في المنطقة مقبولة ومتفاعل معها، يمتد مخطط اقامة الدويلات الطائفية العنصرية على غرارها الى كل مجتمعنا والمجتمعات العربية.«يصبح هذا الزي السائد حتى تكون عصريا ومتقدما عليك ان تكون كاسرائيل». ويبدأ التنظير « ان العبقرية والامساك بالتقنية يأتي عن طريق ايجاد المتحد المتماسك عنصريا وطائفيا » . وتصبح اسرائيل محاطة بمجموعة دويلات طائفية متناقضة متذابحة وسط قطب واحد مسيطر هو الكيان الصهيوني الذي يلعب دور الحكم والسيد بينها .

هذا هو مخطط السلام الاسرائيلي المعروض بابتسامة من « صديقي مناحيم » على السادات وعبره على امتنا وعالمنا العربي !

ب ـ كلمة « المعارضة » الاسرائيلية

شمعون بيرز :

« المعارضة » الاسرائيلية هي في الشؤون الداخلية اما في السياسة الصهيونية ازاء الاغتصاب والعدوان فهي واحدة سواء اكان الناطق باسم « المعارضة » الاسرائيلية او الحكومة ، وسواء اكان اسمه مناحيم بيغن او شمعون بيرز . فلا صقور ولا حمائم في الدولة الاسرائيلية بل ادوار توزع حسب مراحل ومقتضيات الاستيطان الاستعماري اليهودي . فاسحاق رابين رئيس حكومة المعارضة السابقة كان في نيسان الماضي وقبل الانتخابات الاسرائيلية التي جاءت بمناحيم بيغن ، يصرح في ظل افتتاح خط لانابيب المياه في سيناء « اني اؤمن بضرورة وجودنا هنا لفترة طويلة من اجل متطلبات الامن الاسرائيلي . كما اعتقد ان جميع اولئك الذين سيقيمون هنا سيكونون من المواطنين الاسرائيليين لاجيال عدة » فخط بناء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة هو خط المعارضة كما هو خط الحكومة وبالتالي تتفق « الحمامة » مع « الصقر » حول تثبيت الاستيطان الاستعماري سواء في فلسطين او في الاراضي العربية المحتلة التي تشكل « حدوداً آمنة » للعدو الاسرائيلي .

وفي نيسان الماضي حيـن اطيح برابين في الفضيحة المشهورة قلنا في « صباح الخير » العدد ٨٨ بتاريخ ١٨ ــ ٤ ــ ٧٧ وقبيل الانتخابات الاسرائيلية ما جاءت الاحداث لاحقا تؤكده :

« الا أن المغزى من ذهاب رابين هو أنه كان لرئيس الوزراء الاسرائيلي الذاهب دور في الخطة الاسرائيلية . وهذا الدور هو ان يكون رجل اميركا في لعبة الحل الاميركي السلمي ويبدو ان العدو استنفد هذا الدور ولديه ورقة أخرى للمرحلة المقبلة . لقد شاء العدو بتعيينه الانتخابات في ايار ان يؤجل انعقاد مؤتمر جنيف الذي راهن بعض العرب من قبل بتفاؤل مستغرب على عقده في النصف الاول من ١٩٧٧ . »

وكان فعلا ان الورقة الاخرى لم تكن شمعون بيرز المعروف بأنه « صقر » بين « حمائم » حزب العمل بل بحزب ليكود ــ حزب « الصقور » ــ عذرا من الصقور ــ . وبالتالي استطاع العدو كما ظهر مؤخرا ان يتخطى مؤتمر جنيف الى العلاقة المباشرة بينه وبين الطرف العربي ممثلا بالسادات عن طريق المزيد من التصلب الذي ادى الى المزيد من الاستسلام .

وتابعنا في المقال المشار اليه اعلاه المنشور في نيسان الماضي ١٩٧٧ :

اما شمعون بيرز « فمعروف ان لديه اهتمامات خاصة بمسألتين اولها مسألة الضفة الغربية ، اذ هو لا يقبل اقامة دولة فلسطينية عليها ويعتبرها قنبلة موقوتة مفروض ان تتجنب اسرائيل وجودها باي ثمن . وهو بالتالي مع استمرار مشروع الاستيطان في كل فلسطين . اما المسألة الثانية فتلك المتعلقة بملف الجنوب اللبناني ولقد صدر في السنتين الاخيرتين عن شمعون بيريز تصريحات عدوانية شهيرة بهذا الصدد تدل على رغبة أكيدة باستغلال الاحداث اللبنانية لمصالح اسرائيلية خبيثة .. »

وهكذا يتضح ان سياسة المعارضة الاسرائيلية بقطبيها رابين وبيرز هي مع الاستيطان الاستعماري في الاراضي المحتلة ومع رفض اقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية ، وسنرى في متابعة كلمة شمعون بيرز باقي نقاط التطابق الهامة مع سياسة الحكومة بحيث لا يعود قائما اي فاصل بين الطرفين في الموقف الاساسي من مسألة الاغتصاب والعدوان والحرب والسلم .

يقول شمعون بيرز مسألتين على سبيل المنافسة مع بيغن ولكن منافسة الواقفين على ارض واحدة : **اولا** يحاول ان يظهر – والحسد يقطر من حزبه كيف ان زيارة السادات تحققت في ظل حكم بيغن – فيذكر ان موضـــوع طرح السلام تقدم به بن غوريون ومن ثم شاريت واشكول والسيدة غولد مائير والسيد رابين . وطبعا يسرد ذلك بيرز حتى لا يجير النصر الديبلوماسي كله لمنافسهم حزب الليكود ورئيسه مناحيم بيغن ، خاصة ان حزب العمل المزعوم « معتدلا » هو الذي شن الحروب الاربعة على العرب وكان يعرض السلام بعد كل حرب .

ويريد تذكير الناخبين الاسرائيليين ان حكومتهم هي التي عقدت اتفاقات فك الارتباط مع مصر وان حزب ليكود عارضها « هذه الاتفاقات قوبلت في حينه بالانتقادات ، وان ثمة من ادعى ها هي اسرائيل قد تنازلت عن امور اساسية وملموسة بالانسحاب من مناطق حيوية لها... » ويتابع ثعلب المعارضة « وما كان لنا ان نفعل ذلك لولا ايماننا بان مصر ورئيس مصر والشعب المصري في نهاية الامر يتطلعون الى السلام . »

هنا يقول بيرز للاسرائيليين اننا نحن حزب العمل عندما كنا في الحكم القينا السنارة ، سنارة فك الارتباط والانسحابات التي وقع على طعمها السادات فجاء اليكم والفضل ليس لمناحيم بيغن بل لسنارتنا .

اما المسألة الثانية فالتلاقي مع السادات على عداء الاتحاد السوفياتي واطراء اميركا باعتبار ان هذه تشكل نقطة لقاء استراتيجي بين الرئيس المصري والاسرائيليين خاصة حزب العمل ، تجعلهما يقفان على ارض واحدة ضد اعداء اميركا من العرب !

يقول شمعون بيرز بوضوح « لقد فضلنا كما فضلت انت سيدي مقترحات الولايات المتحدة كما جاءت في الرحلات المكوكية فضلنا ذلك على التدخل التهديدي للاتحاد السوفياتي الذي كان بوسعه ان يسهل لعملية السلام الا انه عمل من اجل الحرب » . هكذا يقف عرب اميركا واسرائيليو اميركا على منصة واحدة ضمن الحل الامبريالي الاميركي متحالفين متعانقين ، اما الاتحاد السوفياتي فقد « فضل الحرب » اي فضل دعم العرب في المجابهة ، فهو مدان من الطرفين !

عدا هاتين المسألتين : التنافس مع الحكومة على من اتى بالسادات والتنافس مع

الحكومة على من هو اقرب الى امريكا ، فكل كلام شمعون بيرز متوافق مع كلام مناحيم بيغن توافقا كليا :

اولا : يطرح شمعون بيريز ما طرحه بيغن لجهة الاستعداد لعقد صلح منفرد مع مصر وبالتالي عزلها عن العالم العربي .

يقول بيريز « دافيد بن غوريون قال : ليس بيننا اي نزاع مع الشعب المصري . نحن لا نريد باستمرار الفوضى في علاقاتنا مع مصر . نحن على استعداد لاجراء مفاوضات للتوصل الى سلام دائم وتعاون متبادل وعلاقات جوار في ضوء مفاوضات مباشرة ودون شروط مسبقة وبدون شرط من اي جانب » .

وكان مناحيم بيغن قد قال في الموضوع نفسه في خطابه : « اليوم ترفرف في اروشليم القدس اعلام مصر واسرائيل ورأينا سوية الاولاد الصغار اولادنا ، يلوحون بالاعلام المشتركة . هيا لنوقع على معاهدة سلام ، وننسى هذه المصيبة الى الابد في اروشليم وفي القاهرة . واني لارجو ان يأتي اليوم فيرفع الاسرائيليون والمصريون العلم كما رفعه اولاد اسرائيل واليوم الذي يكون لديك سفير في اوروشليم القدس ولنا سفير في القاهرة . »

ثانيا : ويتفق شمعون بيرز مع مناحيم بيغن على المفهوم الصهيوني الأساسي للصلح التعاقدي بالحدود المفتوحة والعلاقات الاقتصادية والديبلوماسية[1] فيقول بيريز :

« فان الهدف يجب ان يكون سلاما دائما كاملا حقيقا مع الكل وبين الكل ، مع سفراء وعلاقات ديبلوماسية وتجارية كما هو متبع بين شعوب متمدنة . يجب ان يكون «سلاماً قائما على وسائل سلمية بين « الشعوب العربية والشعب اليهودي بدون عوائق ... يجب ان نعيش دولة تمد اليد الى اليد الاخرى كتلك العلاقات القائمة مثلا بين الدول الاسكندنافية التي كانت

---

(١) « ان سياسة الحدود المفتوحة والصلح التعاقدي والعلاقات الطبيعية تستهدف سيطرة المؤسسات الصهيونية التي هي جزء من الاحتكارات العالمية على مواردنا وثرواتنا وعلى مرافق اقتصادنا ، ثم ان الاقتصاد الصهيوني يستهدف الحاق اقتصادنا ودمجه فيه ، وثمة نماذج على ذلك جربت في فلسطين ويمكن ان تجرب في النطاق القومي العام في حال اخضاع المنطقة للنفوذ والسيطرة الصهيونيين ، فعملية تهويد فلسطين مرت بطرد السكان الاصليين بالعنف ثم اوصد باب الاستخدام في وجه السكان . وصاحب ذلك اغلاق السوق اليهودية امام المنتوجات الوطنية مما ادى الى تفشي البطالة . فالنزوح مقابل الهجرة اليهودية المتصاعدة . هكذا حتى قيام اسرائيل .

اما بعد نكبة ١٩٦٧ فقد ادت سياسة اندماج الضفة الغربية في الاقتصاد الاسرائيلي الى تحويل معظم تجارتها نحو اسرائيل و ٨٠ بالمئة من وارداتها . ففي ١٩٦٩ صدرت الضفة الى اسرائيل ما قيمته ١٣١,٣ مليون اي بفائض ١٠٠ مليون ليرة .

اما سياسة الجسور المفتوحة مع شرقي الاردن فقد ادت في العام نفسه الى تصدير الضفة الغربية عبر الجسور ما قيمته ٦٤,٤ مليون ليرة اسرائيلية بينما استوردت الضفة من الاردن عبر الجسور ما قيمته ١٧,٥ مليون اي الفائض ٤٦,٥ مليون . وهذه نماذج في نطاق مصغر على كيف تجري عملية لحس المبرد اقتصاديا .

ان سياسة العلاقات الطبيعية والحدود المفتوحة تدعو لها القيادة الصهيونية وتدعمها اميركا وترفض اميركا اي مفهوم للحل السلمي خارج هذا المفهوم . وعلى هذا قامت ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية حتى ان اميركا فرضت هذا المفهوم على البيان السوفياتي ـ الاميركي لجهة العلاقات الطبيعية في كل المجالات الاقتصادية والديبلوماسية ولقد تفرد السادات بتبني هذه السياسة فقبل بها في مفاوضات القدس والاسماعيلية .. » (« فكر » العدد ٢٣ ـ المفهوم الاسرائيلي للسلام هو مفهوم السلم الاسرائيلي ـ للمؤلف)

تسودها العداوة منذ مدة طويلة وتوصلت اليوم الى صداقة كاملة ، بعد ان توصلوا الى تعريف ذاتي . »

يقدم بيريز هنا لتبرير مفهومه « للعلاقات الطبيعية » مع الجيران مثل الدول الاسكندنافية متجاهلا تجاهلا كليا ان هذه دول شقيقة بينما اسرائيل جسم استيطاني استعماري غريب زرع في المنطقة على حساب شعبنا في فلسطين ، وان النزاع بين الدول الاسكندنافية هو تماما ككل النزاعات الاوروبية ، على السيادة وليس على الوجود . الا ان المفهوم الاساسي للسلام الاسرائيلي هو واحد عند بيغن وبيريز لان المفهوم الصهيوني الاستيطاني الاستعماري لا يمكن ان يكون الا واحدا عند الصهاينة مهما تعددت احزابهم واشكال تنظيمهم . انه مفهوم السيطرة على مرافق وحياة البلاد المحيطة كلها . عبر عنه مناحيم بيغن بمقولة الحسن « العبقرية اليهودية والمال العربي » وري الصحارى وتعمير البلاد بواسطة هذا التزاوج الحرام بين العبقرية والمال . اما بيريز فيقول الشيء نفسه بكلمات اخرى : « لقد ذهبت طاقات كثيرة هباء ، ولنقم الآن لنجدد التعاون بيننا ، كل على طريقته وايمانه وحلمه ، نتعاون ونحول هذه المنطقة الثرية والغنية في العالم الى مجتمع متطور كما قال النبي يرميا . »

بيريز يؤكد على ان هذه المنطقة ثرية وغنية (المال العربي والله خلق بلادكم عظيمة عند مناحيم) ويؤكد ان « طاقات كثيرة ذهبت هباء » لانه لم يكن هذا التعاون والان اذا حصل هذا التعاون « نحول هذه المنطقة الثرية والغنية في العالم الى مجتمع متطور » ويعيدنا الى ارميا ـ النبي يرمياهو ليضفي الاسطورة التوراتية اليهودية على المخطط الصهيوني الحديث .

ويوضح شمعون بيريز مفهومه لسلام امر المفعول الذي يمكن فرضه والذي تصبح معاهدة السلام اطارا لتكريسه وتوسيعه : « وليس من سبب للنزاع بيننا وبين الاردن ، لقد ذقنا طعم الصواريخ وطعم الجسور المفتوحة ، نحن نأسف لهذه الصواريخ وانا لمقتنعون بان هذه الجسور المفتوحة يمكن ان تعبر عليها معا معاهدة سلام منتظمة ودون عقد » وهذا تماماً ما تجند له بيريز على الشريط الحدودي اللبناني ابان توليه وزارة الدفاع الاسرائيلية واتمت خطته متوسعة حكومة بيغن .

ثالثا : ماذا عن « عرب اسرائيل » حسب مفهوم بيغن للفلسطينيين ؟ ان مفهوم بيريز للفلسطينيين والمشكلة الفلسطينية يتطابق كليا مع مفهوم بيغن مع ايضاحات اكثر واسلوب اكثر تحذلقاً .

يقول بيريز : « ان السلام يجب ان يخلق حدوداً معترفاً بها ودائمة ، كما ينبغي ان يستجيب لمشكلة اللاجئين ، اذ انه يوجد لاجئون من الطرفين . ذلك ان ثلث سكان دولة اسرائيل قدموا من البلدان العربية ولم يبقوا لاجئين وانما اصبحوا مواطنين من جميع الوجوه . ان نصف الفلسطينيين يقيمون في المنطقة بين الاردن وبين الجسر ، واغلبيتهم سكان ما زالوا لاجئين ولكن بالمساعي المشتركة يمكننا ان نجعلهم جميعا يعيشون في مستوى حياة افضل ، حياة جديدة ليس فيها لجوء انما سكان يعيشون حياة طبيعية من جميع الوجوه . »

ويتابع بيريز « ولكن امكانية تحديد حقوق الفلسطينيين يجب ان تكون في نطاق الاردن بدون ان يشكل ذلك خطرا على اسرائيل . »

هنا يفصل بيريز ما اجمله بيغن « بعرب اسرائيل » . ذلك ان الحل للمشكلة الفلسطينية عند بيريز يتلخص في البنود التالية :

أ ـ انها مشكلة لاجئين « ولاجئين من الطرفين » .

ب ـ « ان ثلث سكان دولة اسرائيل قدموا من البلدان العربية ولم يبقوا لاجئين وانما اصبحوا مواطنين من جميع الوجوه » لذلك فعلى الدول العربية ان تسمح وتوطن الفلسطينيين الذين لديها ، كما فعلت اسرائيل باليهود الذين جاءوها من البلدان العربية ، واحدة بواحدة ، مسألة تبادل سكان .

ج ـ : اما نصف الفلسطينيين الآخر فبعضهم ما زال في حالة اللاجيء في الارض المحتلة ، وهؤلاء « عرب اسرائيل » تحل مشكلتهم بتحسين معيشتهم ـ دون اية حقوق وطنية ـ « يمكننا ان نجعلهم جميعا في مستوى حياة افضل ، حياة جديدة ليس فيها لجوء انما سكان يعيشون حياة افضل من جميع الوجوه . » اي ان يدمجوا كأقلية ـ موقتا ـ في الحياة الاسرائيلية !

د ـ : أمـــا الحقوق السياسية للفلسطينيين فيمكن تحديدها « في نطاق الاردن بدون ان يشكل ذلك خطرا على اسرائيل . »

الحل هو الغاء الفلسطينيين والغـــاء فلسطين لمصلحة اسرائيل . **وهذا الحل المتكامل ينبع من محور اساسي هو الاستيطان الذي لا يقبل بسكان الوطن ان يبقوا فيه لانه يعمل على احلال جماعات اخرى مكانهم . والاستيطان لا يمكن ان يساوم او يتراجع عن عدائه لالتصاق الشعب الاصيل بأرضه لأنه يريد هذه الارض لاستيطانه ؟ .**

ويلخص بيريز موقف اسرائيل من طروحات السادات اللفظية حول الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والقدس والدولة الفلسطينية بالتعبيرين التاليين :

١ ـ « سيدي الرئيس بالرغم من وجودكم هنا ، فلم يكن بوسعي ان اوافق على ما جاء في اقوالكم بالنسبة للتسوية . » ويقدم المفاهيم الصهيونية التي سبق ان قدمها بيغن .

٢ ـ يقول بيريز حول الانسحاب من الاراضي المحتلة في حزيران « لقد اعلنا بأننا على استعداد لتنازلات اقليمية بعيدة المدى الى الحد الذي لا يعرض امتنا للخطر . » هذا هو شرط الالغاء « الحد الذي لا يعرض امتنا للخطر » ولذلك وافق بيريز على بناء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧ . اما الانسحاب من بعض الارض فبات يسمى « تنازلات اقليمية بعيدة المدى » باعتبار كما قال بيغن الاساس عند الصهاينة ان الارض هذه هي ارض اسرائيل لا فلسطين ولا من يحزنون ![1]

---

(١) حول تصور الليكود والمعراخ لمسألة الأراضي والسكان والاستيطان أقول في دراستي في «فكر» العدد ٢٣ـ تموز ـ آب ١٩٧٨ :
بيغن يعلن دمج الضفة الغربية وقطاع غزة بالكيان الصهيونى على اساس ان « يقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة حكم ذاتي اداري للسكان العرب في تلك المناطق بواسطة المقيمين فيها ومن اجلهم » طبعا مع رفض عودة اي فلسطيني من الخارج . فالبديل هو توطين الفلسطينيين حيث هم ، ويقول دايان في هذا الصدد انه يريد بقاء الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع لمنع تدفق اللاجئين الفلسطينيين من الخارج . وحسب مشروع بيغن الامر لا ينتهي عند هذه الحدود بل « يحق لسكان اسرائيل تملك الاراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة » .. واستطرادا « كما يحق للعرب من « سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة » الذين يصبحون «مواطنـــين اسرائيليـــين » تملك الاراضي والاستيطـــان في اسرائيل » ... شكليا هنا مساواة « ديمقراطية » ! ولكن واقعيا الاستيطان تقوم به الولايات والمؤسسات الصهيونية والافراد الفلسطينيون سيكونون اعجز من الاحتفاظ بما يملكون قريبا » الون (حزب العمل =

تبقى مسألة يتميز بها طرح بيريز وهي انه يطرح الوحدة اليهودية ـ العربية او اذا شئت الاسرائيلية ـ المصرية اولا بدل الوحدات العربية ،

فيقول : « ان لمصر مكانة عالية وقيادية للعالم العربي والسلام يمكن ان يقوم في نهاية الامر على وحدة متقدمة بين الشعوب ولا ان يكون ثمة اسفين بينها . يجب تغيير اشكال الاتحادات التي ولدت العداء بوحدة جديدة تولد السلام . »

وهذا هو اخطر ما طرحه شمعون بيريز ويكشف بصورة قاطعة التآمر الصهيوني الامبريالي على مقولة الوحدة في العالم العربي خاصة وحدة الهلال الخصيب التي تشكل مقتلا « لاسرائيل » « الاتحادات التي ولدت العداء » والتي يريد استبدالها « بوحدة جديدة تولد السلام » بين اسرائيل ومصر، ثم بين اسرائيل وسلمها الاستعبادي وشعوب الهلال الخصيب المغلوبة على امرها !

لقد حاربت الصهيونية والامبريالية وحدة بلادنا منذ اتفاقية سيكس بيكو ثم ها هي تطرح مفهومها للوحدة على اساس ان تكون بقيادتها بدل ان تكون على اساس اقتران الوحدة بالتحرير .

وماذا عن السادات بعد هذا كله .

يحضر ندوة تلفزيونية في اليوم التالي مع بيغن ويتحدث الى رؤساء الكتل في الكنيست فلا يقدم ردا على ما قيل بل تأكيدا على حرصه البالغ في ان تكون « حرب تشرين الاخيرة فلا تتكرر » . « واي شيء يحدث يمكن حله بواسطة المفاوضات السلمية » وانه « لن يدخل في مناقشة حول مواضيع معينة ، وعوضا عن ذلك فان الهدف يجب ان يكون تسوية المسائل الرئيسية كأمن اسرائيل وعدم وقوع مزيد من الحروب . »

ان كل طروحات الصهاينة الخطيرة هذه لا تثنيه عن المضي في الاستسلام بل يعتبرها ثانوية ولن يتوقف عندها .

ويعود السادات الى القاهرة ـ بعد البيان المشترك مع بيغن الذي تضمن اتفاقا على انهاء حالة الحرب ـ فيدعو الى مؤتمر القاهرة ويفتح ابواب مصر امام الاسرائيليين ويطرد منها الفلسطينيين والسوفيات ويقطع علاقاته بخمس دول عربية هي العراق والشام والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي ويفرط عمليا الجبهة العربية التي استمرت منذ ١٩٤٨ تواجه اسرائيل . ولكن ماذا يقول السادات في السادات . ففي العدد الاول من « الوطن العربي » الصادر في ١٦ ـ ٢٢ شباط ١٩٧٧ يقول السادات في حديث مسهب وردأ على السؤال التالي :

« سيدي الرئيس ، ما هو جوابكم على تنكر اسرائيل لمؤتمر جنيف ومحاولة استبدال ذلك بحوار عربي ـ اسرائيلي وحتى التعامل دولة دولة منفردة ؟

ويجيب السادات : « هذا جزء من نظرية السلام القديمة التي اخترعها بن غوريون

= يعلن في مشروعه دمج قطاع غزة بالكيان الصهيوني ويعلن دمج القدس الشرقية او يوافق على « توحيد القدس » اسرائيليا ، لكنه ـ لسبب تكتيكي ـ لا يعلن دمج الضفة الغربية ... ولكنه يقول « اقترح ان تصر اسرائيل على ان حدودها الشرقية يجب ان تكون نهر الاردن وخطا يقطع البحر الميت الى منتصفه بكل طوله . » ... وعمليا وعلى الساحة الميدانية فان حكم الليكود الذي بدا متصلبا بموضوع المستوطنات قد ورث اكثر المستوطنات ومشاريع الاستيطان عن سلفه حكم المعراخ (حزب العمل) الذي كان يبني المستوطنات دون ضجة . فالجوهر واحد مع الاختلاف بالتكتيك

مؤسس أسرائيل عند تأسيس اسرائيل وهي مبنية على ان العرب لن يكون لهم في يوم من الايام موقف موحد ، وان لكل زعيم عربي عندهم ثمن على استعداد ان يدفعوه وينتهوا ، اما الان وبعد حرب اكتوبر ، فهم ما زالوا في عصر الجاهلية اذا اعتقدوا ان هذه النظرية صحيحة .

ثم عن الحوار ، اليس الجلوسّ في جنيف حوارا ؟

طبعا هو حوار لان اسرائيل ستكون طرفا فيه معنا . ولكن دولة دولة منفردة لا . لسبب بسيط ، وهو انه كي يتم السلام لا تستطيع اية دولة بمفردها ان تقيم سلاما مع اسرائيل ، لا بد من وجود الجميع .

« واذا تمسكت اسرائيل بهذا ، سنضعها امام العالم ونقول لها : انت غير راغبة في السلام ، لان السلام لا يتم الا في حضور الاطراف المعنية كلها . كيف تبتدىء مع طرف ويتم السلام . هذا تضييع وقت . لعبة اسرائيل كلها هي على الوقت ، لكسب الوقت .

فوجئت اسرائيل بالموقف العربي بعد الرياض والقاهرة . فوجئت بالتضامن العربي اقوى مما كان بدليل ما نحن عليه مع سوريا . لقد ظلت اسرائيل تراهن على الخلاف المصري السوري طوال السنة الماضية والسنة السابقة ، اليوم سوريا ومصر في قيادة سياسية موحدة ، وستفاجأ اسرائيل في ١٩٧٧ بالكثير ايضا .

« واخطر شيء ان للعرب اليوم خطة واضحة المعالم ومحددة للسلام واسرائيل ليس لديها ولن يكون ، لانها لم تعد نفسها للسلام وهي تخشى السلام . من اجل هذا تلعب اسرائيل على الوقت وستظل دائما ، وعلينا ان نمنعها من ذلك » .

كيف يا سيادة السادات ؟ كيف نمنعها من « اللعب على الوقت » بالذهاب اليها مستسلمين ؟ بمعاداة العالم العربي ؟ تقول بأن اسرائيل « فوجئت بالموقف العربي بعد الرياض والقاهرة ، فوجئت بالتضامن العربي اقوى مما كان بدليل ما نحن عليه مع سوريا » . فهل اردت قلب المفاجأة فلا تكون اسرائيل هي التي تفاجأ بل العرب ؟

وتقول « لقد ظلت اسرائيل تراهن على الخلاف المصري السوري طوال السنة الماضية والسنة السابقة . اليوم سوريا ومصر في قيادة سياسية موحدة » . انت قلت ان ذلك يزعج اسرائيل فأطحت به حتى تزيل ازعاج اسرائيل وقوضت القيادة السياسية الموحدة مع الشام لتذهب الى اسرائيل . من فمك ادينك ....

وتقول « وستفاجأ اسرائيل في ١٩٧٧ بالكثير ايضا » بماذا ؟ بزيارتك لها وتقويض تحالفك مع دمشق ونسف التضامن العربي ؟

وتقول انه « اذا تمسكت اسرائيل بهذا » اي بالحوار المباشر معها او باقامة سلم منفرد « سنضعها امام العالم ونقول لها انت غير راغبة في السلام » . وفعلت اسرائيل ذلك كله ، فماذا كانت النتيجة ؟ لم تضعها امام العالم وتقول بأنها غير راغبة بالسلام بل ذهبت اليها وعدت منها لتدعو الى مؤتمر القاهرة وتقطع علاقتك بالعرب وتستقبل موفدي اسرائيل وصحافييها وديبلوماسييها في ... القاهرة ... وا ناصراه !

ونعود الى بداية كلامك ، يا سيادة السادات ، فنجدك تقول في شباط ١٩٧٧ حول ما فعلت عمليا في تشرين الثاني ١٩٧٧ ، من انه « نظرية السلام القديمة التي اخترعها بن غوريون مؤسس اسرائيل عند تأسيس اسرائيل وهي مبنية على ان العرب لن يكون لهم في يوم من الايام

موقف موحد ، وان لكل زعيم عربي عندهم ثمن على استعداد ان يدفعوه وينتهوا . » بربك من نفذ وصية بن غوريون هذه كلها حرفياً ؟

الان ندري لماذا استهل كلامه في الكنيست كل من مناحيم بيغن وشمعون بيريز بتذكيركم بأقوال بن غوريون حول السلام ، انهم يعتبرون انك وحدك نفذت وصية مؤسس اسرائيل يا رئيس مصر !

يبقى انك قلت في حديثك هذا « ان للعرب اليوم خطة واضحة المعالم ومحددة للسلام واسرائيل ليس لديها ولن يكون ، لانها لم تعد نفسها للسلام . » اسمح لنا يا سيادة السادات ان نقول مؤيدين بالوقائع ان ليس للعرب خطة واضحة المعالم ومحددة ولو كان ذلك صحيحاً اذن لم ذهبت الى اسرائيل ؟ تقول لان اسرائيل ليست لديها ولن يكون خطة للسلام لأنها لم تعد نفسها للسلام .

العكس هو الصحيح . فللعدو خطة واضحة هي انه لن يقبل الا بالاستسلام ، وهو يدرك ان الرهان هو كما قلت على الوقت ، وعلى المناورة الاميركية ــ الاسرائيلية البارعة التي سدت في وجه العرب كل امل بجنيف فبدل ان يكون المخطط البديل هو الاعداد للصمود والتصدي كان الاستسلام الساداتي .

الرهان على جنيف واسقاط اي بديل او احتمال آخر ، هو الذي ادى الى الاستسلام ، اسرائيل لم تراهن على جنيف ، راهنت على سدها في وجوهكم الاعلى شروطها وادركت مع مناحيم بيغن ان الساعين وراء السراب يتمسكون بأول قطرة .. حتى لو كانت سما زعافا .

اسرائيل تريد الاستسلام لمفهومها للسلام . والتحليل الموضوعي البسيط يدرك ان اسرائيل لن تقبل بغير الاستسلام لانها بطبيعة تكوينها واستهدافاتها كدولة استيطانية استعمارية لن تقبل الا بما يحقق مشروعها ومخططاتها والا استمر اختناق وجودها . لذلك تكون الأرجحية دوما لمخططات الصمود والتصدي، لمخطط الصراع الطويل الامد وتوفير اسباب الصمود والتصدي بلوغا الى قدرة التحرير لان الصراع هو صراع وجود . هذا هو الخيار الوحيد بدل تعيين اشهر ومواعيد انعقاد جنيف والمراهنة عليها كتارة في النصف الاول من هذا العام ، وطورا في النصف الاخير من العام ، والعيش في سراب « عام الحسم » ، وكأنما جنيف هي الترياق حتى اذا ما تعثر انعقادها وقامت ورقة العمل الاسرائيلية ــ الاميركية المطلوب منها سد الطريق الى جنيف ، هبطت السمكة الكبيرة فـي شبكة صياد الاستسلام وكانت الرحلة الى الارض المحتلة .

منذ ١٩٤٨ طرح بن غوريون نظريته وفي ١٩٧٧ حققها السادات ، ولذلك ضمن كل من مناحيم بيغن وشمعون بيريز خطابيهما امام الكنيست اشارة واضحة الى نظرية بن غوريون وعروضه المبكرة . بل قال شمعون بيريز صراحة للسادات : « كنا ننتظركم منذ ثلاثين عاما . » .

لماذا طرح بن غوريون استعداده للسلام مع جيرانه في ١٩٤٨ وقبل ان تتوسع رقعة الاغتصاب الى ما هي عليه الان ؟ لانه منذ البدء ادرك ان السلام بعلاقات عادية تجارية واقتصادية ثقافية يؤدي الى فرض الهيمنة الصهيونية على الهلال الخصيب اولا والعالم العربي

كله بعد نلك ، بايسر واضمن من الحروب التي قد تصل الى مرحلة تستنزف الوجود الاسرائيلي ؟

اما النقطة الثانية في نظرية بن غوريون ففي ان يبدأ مشروع السلام الصهيوني باستفراد مصر .

وها قد بدأ تنفيذ المشروع وانعقد مؤتمر القاهرة على طريق التنفيذ العملي لهذا المشروع .

وادهى ما في الامر ان السادات نفسه واع نظرية بن غوريون . ورفضها في شباط وقبل بها في تشرين الثاني من العام نفسه !

الفصل الحادي عشر

الساداتية

عودة الى نهج الدولة المصرية قبل عبد الناصر : سيناء والنفط لا فلسطين والقدس

« ان سيناء لا يمكن ان يفرط بها خارج حدود القضية الكلية التي فلسطين محورها وكذلك كل الاراضي المحتلة . ان سيناء هي جزء من فلسطين ولا يمكن ، طرح مسألتها خارج المسألة الفلسطينية .

ان المشاعية والوصاية على حق الامة في ارضها ، في كل شبر من ارضها المغتصبة امر يرفضه الحزب السوري القومي الاجتماعي . »

من المؤتمر الصحفي لرئيس الحزب في شجب إتفاقية سيناء في ٦ ـ ٩ ـ ١٩٧٥ .

يتبين من خلاصة تقييم موقف السادات ان الوصول الى كامب دافيد والى الصلح المنفرد كان النتيجة المنطقية التي تحكم سلفاً كل سلوك الرئيس المصري وان ما عدا نلك كان مناورة ، بقصد تكتيك ، على طريق المنحدر .

والمفارقة في هذا الصدد ان السادات جعل الخلاف على المسألة الفلسطينية في كل مرة يبدو وكأنه سبب تعثر المفاوضات منذ الانسحاب من مفاوضات القدس الى تعثر التوقيع على اتفاقية الصلح مع اسرائيل بعد عقد اتفاقات كامب دافيد . ولكن هذا كان نرا للغبار لا اكثر ولا اقل . ذلك ان السادات كان فعلا هو المتنازل وبالحاح عن كل شيء ، حتى عن الحدود الدنيا التي زعم التمسك بها .

فهو اولا تنازل عن الدولة الفلسطينية وعن حق تقرير المصير حين تبنى المفهوم الكارتري لاشراك الفلسطينيين مع اطراف عربية واسرائيل في شأن تقرير المصير ثم تنازل عن الدولة الفلسطينية وقبل بالحكم الذاتي في ظل الحراب الاسرائيلية ثم تنازل عن عروبة القدس وقبل بالقدس الموحدة في ظل الكيان الاسرائيلي وهو ثانياً قبل بمفهوم العلاقات الطبيعية مع العدو الاسرائيلي وذلك قبل أنعقاد كامب دافيد وفي البيانات المصرية ـ الاميركية المشتركة التي سيأتي ذكرها وتعود الى مطلع ١٩٧٨ .

اما المناورة فكان يقصد منها قبل كامب دافيد التأكد من صفقة سيناء اي انه كان يضغط باتجاه المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهرية بالنسبة للطرف الاسرائيلي حتى يحصل على تقدم ملموس في الحل بالنسبة لسيناء فكانت ورقة فلسطين هي التي تتم بها صفقة سيناء . وبعد انعقاد كامب دافيد طرح مسألة الربط بين انجاز الصلح المنفرد وتوقيت الحكم الذاتي بقصدين متكاملين اولا ، حل الاشكالات حول اية شركة اميركية تستثمر نفط سيناء ، هل الشركة التي تعاقدت مع السادات ام الشركة المتعاقدة مع اسرائيل وحقوق المشاركة ! اما القصد الثاني فالتوجه الى العرب على انه لم يعقد صلحاً منفردا بل هو ربط بين اتفاقية سيناء

والحكم الذاتي في الضفة والقطاع معتبرا ان ذلك يعطي « اصدقاءه » من العرب حجة انه لم يعقد صلحا مصريا منفردا ، حتى يستثمر ، خاصة النفطيين منهم ، تبرير دعمهم الاقتصادي له .

عدا ذلك فان موقف السادات عملياً يبحث عنه في ثلاثة مواقع : الموقف المصري التقليدي من المسألة الفلسطينية في مباحثات لوزان وروديس والذي كانت فترة عبد الناصر العربية نقضا له واستثناء وكان توجه السادات هو العودة اليه ، ثانيا ، الامن الامبريالي الاميركي وتصوراته للتسوية الاستسلامية من ضمن مصالحه في المنطقة والتي يشكل الامن الاسرائيلي جزءاً منها . ثالثا ، التصور الاسرائيلي للحل والذي أكد نفسه في كل المرحلة الفاصلة بين توقف مفاوضات الاسماعيلية واستئناف المفاوضات في قمة كامب دافيد وما بعدها .

شكليات الكلام عن الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية مع الاتجاه لعقد الصلح المنفرد لا تقتصر على السادات . فلقد كشفت رسائل الياهو ساسون الى موشي شاريت في صيف ١٩٤٩ اسرار محادثات لوزان وبينت موقف الوفد المصري منذ ذلك الحين والمسألة الفلسطينية بعد في بدايتها .

يروي الياهو ساسون في رسالته الى موشى شاريت في اول آب ١٩٤٩ ما يلي « حدث ، بعد استئناف المحادثات في لوزان ، تبدل كبير نحو الافضل ، في موقف الوفد المصري ، فهو يبدو ايجابياً اكثر ، **يتصل بي تلفونياً ، من حين لآخر ، عبد المنعم مصطفى رئيس الوفد ويسأل عن صحتي وصحة اصدقائي ويقترح ان نلتقي ، كما يسأل عما اذا كنا راضين عن مثوله امام اللجنة ، وعن مثول زملائه امام اللجنة العامة . وهو يذكر دائما « عملنا الناجح والمشترك » في رودس ، ويقترح تجديد ذلك في لوزان » .**

ويتابع ساسون « وفي حديث دار منذ بضعة ايام بيني وبين عبد المنعم ــ كنت قد ابرقت لك عنه بشكل خاص ــ روى محدثي القصة التالية : لدى زيارته لمصر ، ايام توقف عمل اللجنة ، استقبله الملك فاروق مدة عشرين دقيقة ، وقد اهتم الملك بمعرفة امرين : أ ــ لماذا يشكو منه اعضاء لجنة التوفيق الاميركيون ، ويطلبون استبداله ؟ ب ــ لماذا يظهر ساسون تشاؤماً ، ويعتبر موقف الوفد المصري سبباً في فشل محادثات لوزان ؟ » « وردا على سؤاله: من اين لجلالته هذه المعلومات ، حول تشاؤم ساسون ومخاوفه ، اخذ الملك ورقة من على مكتبه وناوله اياها قائلا : « خذ ، واقرأ » . لقد كانت هذه رسالتي المعروفة الى الكولونيل اسماعيل شرين ، زوج الاميرة فوزية . وقد اعربت في هذه الرسالة ، كما انكر ، عن مخاوفي ازاء مصير محادثات لوزان ، ودعوت شرين كي يحضر الى اوروبا لنتشاور معا . وتابع عبد المنعم قصته قائلا : « سامحك الله على هذه الرسالة ، لقد احرجتني ، ولكن لما كنت اعرف ثقة جماعتنا في مصر بك ، رأيت الاعتراض على اقوالك ، او ان اشكو منك » ويروي عبد المنعم انه طلب من الملك اطلاق سراح بعض اليهود الموقوفين لانه تعهد بذلك لساسون ويتابع «واضاف عبد المنعم قائلا : « لدى سماعه جوابي الذي قلته بأسف وتواضع كبيرين . هز الملك رأسه وقال : « لا تقلق ، سنفي بوعدك في اقرب وقت . **قل لليهود في لوزان ان حكومتي تؤيد السلام والاستقرار في الشرق بأسره . لكن ينبغي الا يضغطوا علينا لتوقيع معاهدة سلام فذلك امر لا يمكن تنفيذه خلال الاشهر القريبة ، بسبب الوضع الداخلي والعالم العربي بأسره . »**

« وروى عبد المنعم هذه القصة ، على ما يبدو ، ليثبت لي انه لا اساس للشائعات التي بلغتنا وتحدث عنها صوت اسرائيل ، وتتعلق باستعدادات مصر تجديد الحرب عاجلا ام آجلا .

تشتري مصر فعلا ، في الاونة الاخيرة ، كميات كبيرة من الاسلحة ، لكن دون اية علاقة بالوضع في فلسطين ، بل لاغراض داخلية وعربية محضــة ، ومن اجل اعادة تنظيم الجيش ، والهيبة في الداخل والخارج على السواء » .

« لقد تحدث عبد المنعم ايضا عن المشاورات العديدة التي اجراها خلال زيارته لمصر ، مع رئيس الحكومة ، ووزير الخارجية ، ومندوبي الدول العربية وعزام باشا ، وكان رأي الجميع كرأي فاروق ، انه لا بد من ايجاد سبيل للتسوية ومخرج مشرف ، ولكن الجميع يتهموننا بأننا توجهنا الى الهاشميين ، وكأن بيننا وبين الملك عبد الله اتفاقيات سرية ، سياسية وعسكرية ، بمعرفة البريطانيين وموافقتهم »(١)

وفي ٤ آب ١٩٤٩ يروي ساسون لوزير الخارجية الاسرائيلية شاريت في رسالة رابعة عن جولة اخرى من المباحثات مع رئيس الوفد المصري : « لقد تطرق الحديث مثلا الى الوضع السياسي والامني في الشرق الادنى واستنتج الطرفان ان الشرق لم يكن يوما بحاجة الى الاستقرار مثل هذه الفترة ، وان باستطاعة اسرائيل ومصر ، اذا توصلتا الى تفاهم ما بينهما ، ان تقدما مساهمة كبيرة وبناءة في سبيل استقرار الشرق وتطويره وتقويته »(٢)

وفي الرسالة العاشرة بتاريخ ٢١ آب ١٩٤٩ يكتب ساسون الى وزير خارجيته تفصيلياً عن محادثات استغرقت سبع ساعات متواصلة مع رئيس الوفد المصري الذي أكد « ان السياسة المصرية قائمة اليوم على امرين : (أ) اقامة حاجز بين اسرائيل ومصر وبينها وبين شرق الاردن ... (ب) تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية باسرائيل تدريجا »(٣)

وفي الرسالة الثانية عشرة يروي ساسون انه اتفق ورئيس الوفد المصري « **على ضرورة بذل الجهد لتأجيل موعد انعقاد اللجنة في نيويورك ، والا ستثار ، بالضرورة مشكلة فلسطين في الجمعية العمومية ، وتؤدي دون شك ، الى تأزم العلاقات من جديد بيننا وبين العالم »**(٤)

وهكذا يتضح من الرجوع الى هذه المراسلات في مطلع المسألة الفلسطينية وقيام دولة اسرائيل وعلاقة مصر بها . ان السادات بارتداده عن عبد الناصر عاد الى اصول في تفكير الدولة المصرية وخطط سياستها ازاء المشكلة الفلسطينية كمشكلة غريبة عن مصر وكعبء يحسن التخلص منه وكورقة يمكن لعبها لمصالح اقليمية مصرية بحتة .

وتكاد سياسة السادات تكون متطابعة مع هذا الخط من التفكير والسلوك الرسميين المصريين قبل ثورة ٢٣ يوليو ، من هنا تمكنه هو دون المعارضة المصرية الشريفة التي يتزعمها ويقودها اليسار المصري والناصريون المخلصون واعضاء مجلس الثورة التاريخيون ، مــن ان يفرض نهجه على الدولة والشعب كما لم يستطع اي حاكم مصري حتى الهاشميون المتورطون تاريخيا مع السياسات الاجنبية . ذلك ان الصراع المصيري والوجودي مع الكيان الصهيوني في المشرق ، وخاصة في الهلال الخصيب فرض على اكثر الحكام سعيا وراء التسوية اعادة النظر في سياستهم وعدم التورط في نهج الاستسلام الساداتي وهذا ما سنراه بالضبط في قمة بغداد

---

(١) ص ٦٦ من كتاب « من رودوس الى جنيف » ــ عادل مالك
(٢) ــ ص ٦٩ من المصدر نفسه
(٣) ص ٨٢ من المصدر نفسه
(٤) ص ٨٦ من المصدر نفسه

وسلوك العاهل الاردني الذي خيب رهان السادات واميركا واسرائيل على « اعتداله » وامكان دخوله في مرحلة لاحقة في اتفاقات كامب دافيد . **الورقة الفلسطينية ورقة مساومة في يد حاكم مصر سواء اكان اسمه فاروق او اسماعيل صدقي او انور السادات . وكل ادعاءات السادات بالحرص على الشأن الفلسطيني بمبادرته اللاحقة تتبدد امام حدثين : عملية كمال عدوان الفدائية في ١٣ اذار والهجوم الاسرائيلي على الجنوب اللبناني في ١٦ آذار .**

هنا معيار ميداني لسلامة المواقف . **فبالنسبة للعملية الفدائية ادانها السادات في تصريح ادلى به في مناسبة زيارته لمحافظة بني سويف واكد فيه « ان مصر تدين الاعمال الموجهة ضد المدنيين وان مثل هذه الاعمال تعيد المنطقة مرة اخرى الى الحلقة المفرغة التي لا تؤدي الى شيء »**(١)

اما بالنسبة للبنان فقد سبق ان توعد بعد زيارته الى القدس لبنان والشام بانهار من الدم تجري فيهما . وعندما شن العدو الصهيوني هجومه على لبنان اتخذ الرئيس المصري موقفا مشابها للموقف الاميركي من الغزو الاسرائيلي مبرراً العدوان الاسرائيلي بالقول : « ان القوة اسلوب ذو حدين... » وشبه الرئيس المصري في كلمة القاها في وفد المكتب الدائم لاتحادات البرلمانات الافريقية الغزو الاسرائيلي بعملية كمال عدوان . ووصف عملية كمال عدوان مرة اخرى بأنها « عمل غير مسؤول وقد استنكرنـــا قتل المدنيين الاسرائيليين ومن نفس الموقع نستنكر قتل الاسرائيليين للمدنيين العرب ... »(٢)

وهكذا يبدو بوضوح انحياز مصر السادات خارج المجموعة العربية والتضامن العربي لمصالح الامن الاسرائيلي الامبريالي بحيث يغدو كل كلامه عن الربط بين صلحه المنفرد والمسألة الفلسطينية هراء ، ان موقف السادات هذا ، وقبل الوصول الى الصلح المنفرد كشف الجبهة الفلسطينية ـ اللبنانية ـ السورية اي كشف الجبهة الشمالية الشرقية للعدو .

الاقتصاد المصري مقطوراً الى الانفتاح والرساميل العالمية

ان سياسة السادات في هذا المنحى تقوم على مقولة وحيدة وذرائعية شائعة هي ان التملص من اعباء الحرب انما يتوجه الى تحقيق رفاه الشعب المصري بعد ان دفع اغلى التضحيات المادية في فترة الحرب الطويلة ضد العدو .

ولقد استاء السادات من « محاولات اعلامية ترمي الى غرض خبيث هو اظهار مبادرة السلام التي هزت العالم وكأنها مطلب مصر المقهورة بالازمة الاقتصادية وكأن هذه المبادرة هي المخرج الوحيد لمصر من مشكلاتها الداخلية وكأن اقتصاد اسرائيل لا يعاني بأكثر مما يعاني الاقتصاد المصري » .

ولكن الم يقل الرئيس السادات في اكثر من مناسبة ان الجوع والفقر هما وراء تحركه باتجاه السلام ، ألم يحمل الذين شحوا عليه بالمساعدات وزر ما حصل . ان تصريحاته عديدة في هذا المجال . ولكن عندما ارسلت قمة بغداد وفدا اليه يعرض الدعم الكامل لمصر بخمسة مليار دولار سنويا رفض استقبال الوفد واعلن ان مصر لا تشترى ، بمعنى ان دعم الصمود بات رشوة اما الاستسلام للعدو ففضيلة !

---

(١) جريدة « النهار » عدد ١٥ آذار ١٩٧٦ .
(٢) السفير ١٧ آذار ١٩٧٦ .

اما اقتصاد اسرائيل فأصلا مصيره الاختناق بالحصار لو احكم ولقد كان طرد اسرائيل من افريقيا والحصار العربي حوله من الامور المهمة التي اتجهت مبادرة السادات نفسها الى فكهما !

ثم ان اسرائيل قد حصلت منذ قيامها في ١٩٤٨ حتى الان ، اي خلال ثلاثين عاما على ٢٧ مليار دولار من اميركا وحدها ناهيك بمساعدات المانيا الغربية وغيرها من مصادر التمويل ، ولولا هذه المليارات من الدولارات التي بلغت في السنوات الاخيرة من الولايات المتحدة وحدها ما يزيد على المليارى دولار سنويا لما كانت استطاعت البقاء .

بينما ماذا جنت مصر من اقتصاد الانفتاح على الرساميل الامبريالية والرجعية ؟

لقد جنت عرقلة نمو بلد ناهض يحتاج اقتصاده الى التخطيط والضبط لا الى الانفلاش والانفتاح .

لقد اعلن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري (تجمع اليسار) في بيان صدر عن السكرتارية العامة للحزب في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧ : « السلام على هذه الصورة لن يتحقق كما يروج البعض حلا لمشاكلنا الاقتصادية .

« - فالاعباء العسكرية التي نتحملها تتم تغطية الجهد الاكبر منها من خلال ميزانية الطوارىء التي تمول عربيا . ولكن الازمة الاقتصادية ترتبط في الواقع بالسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومة الحالية القائمة على التخلي عن التنمية المخططة ، وتأميم تجارة الاستيراد وفتح الباب امام رأس المال المحلي والاجنبي للتوظف في انتاج تجاري استهلاكي غير منتج ، ادى الى تبديد المدخرات ووقف التنمية وضرب الصناعة الوطنية المصرية قطاع عام وخاص ، والارتفاع الهائل في اسعار الحاجيات الاساسية ومضاعفة الديون الخارجية غير العسكرية ، وان حل مشكلاتنا الاقتصادية يستلزم تصحيح هذه السياسات »

ولو راجعنا نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي والانحراف عن الاشتراكية في مصر ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ لوجدنا ان الرقم العام لتكاليف المعيشة كان في سنة ٧٣ (١٢٢) بينما في سنة ١٩٧٦ وصل الى (١٧٤,٢) . وكانت اعلى نسبة ارتفاع هي في مجموعة الطعام والشراب وهي التي تؤثر في مصروف الغالبية الساحقة من الشعب فقد قفزت بصورة عامة تكاليفها من ١٢٠,٨ سنة ١٩٧٣ الى ٢٠٩,٩ سنة ١٩٧٦ . مجموعة اللحوم والاسماك والبيض ارتفعت من ١٣٤ الى ٢٩٧,٥ . وهكذا . واستوردت مصر في عام ١٩٧٦ بـ ٣٥ مليون جنيه مصري سيارات خاصة بينما كان بالامكان انتاج ضعف العدد المستورد محلياً في شركة النصر للسيارات وتوفير العملة الصعبة ، واستمرت مشكلة المواصلات عبر محاولة الاستيراد الواسع من السيارات الخاصة .

وهكذا عن المنسوجات فمصر التي كانت تصدر المنسوجات اصبحت تستوردها .

ان مرحلة اقتصاد الانتاج بقيادة عبد الناصر ذهبت لتحل محلها مرحلة اقتصاد الانفلاش والاستهلاك .

ولكن ماذا كانت نتيجة هذا النهج الانفتاحي الانفلاشي ؟ تقول النشرة الاخبارية نصف الشهرية « ميد ايست ماركتس » الصادرة عن « تشيس مانهاتن بنك الاميركي » انه على الرغم من التصريحات المتفائلة التي يطلقها كبار المسؤولين المصريين ، يبدو واضحا الان ان سياسة

الانفتاح المصرية التي دخلت عامها الخامس لا تزال تتعثر في خطواتها الاولى » وتشيس مانهاتن بنك هو المصرف الاميركي الكبير الذي افاد من سياسة الانفتاح افادة قصوى بحيث ارتفعت ارباحه المصرفية من ١,٦ مليون جنيه في ١٩٧٦ الى ٢,٨ مليون جنيه في ١٩٧٧ اي ما يقرب ٣,٩ مليون دولار وبنسبة زيادة قدرها ٩٠ بالمئة .

ويقدم التقرير المنشور في « ميد ايست ماركتس » نشرة « تشيس مانهاتن بنك » صورة عن الوضع الاقتصادي المصري يمكن تلخيصها كالتالي :(١)

« **اولا** : ان المشاريع الصغيرة التي نفذت بموجب هذه السياسة لا تحجب ابدا حالة الانتظار التي تعيشها المشاريع الكبرى التي لم ينفذ منها اي مشروع حتى الآن ، والتي تعتبر حجر الاساس في انشاء قاعدة صناعية حديثة تمتص البطالة المتفشية في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري .

ثانيا : ان زيارة الرئيس انور السادات الى اسرائيل في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، والمفاوضات التي بدأها مع اسرائيل حتى كامب دافيد ، ليست الا جانبا سياسيا للوجه الاقتصادي في عملية الانفتاح .. وكان الرئيس المصري يعتقد ان « هذا الانفتاح السياسي » على اسرائيل سيكون كافيا لاجتذاب الرساميل الاجنبية التي وعد بها مصر والمصريين .. لكن هذه الرساميل التي تدفقت بكثرة منذ نلك التاريخ على اسرائيل ، والتي تعاطفت كثيرا مع سياسة الحرية الاقتصادية التي انتهجتها حكومة مناحيم بيغن ، لم تتدفق على مصر . وسبب نلك كما تقول « نشرة تشيس مانهاتن بنك » ، قد يكون ردود الفعل القاسية التي واجهها النظام المصري من الدول العربية الاخرى ، فقد يكون المستثمرون المحتملون قد تفاعلوا مع هذه الردة القاسية ضد سياسة السادات « الاسرائيلية » ووقعوا تحت تأثير الخشية من حرمانهم من العمل او من التسهيلات التي ينشدونها في البلاد العربية المذكورة .. خاصة وان معظم انتاج المشاريع الكبرى التي ترغب مصر بتنفيذها مع الشركات والمستثمرين الاجانب ، سيكون موجها للتصدير الى البلدان العربية .

ثالثا : وبعيدا عن السياسة .. ظهر ان سياسة الانفتاح وما اتخذ بشأنها من تنظيمات واجراءات لم تكن متطابقة مع ما يجب اتخاذه لاجتذاب المستثمر الاجنبي في ميدان الصناعة والمشاريع الكبرى . فحتى هذا التاريخ لم تستكمل الاجراءات المتخذة بما يجب من اجراءات فرض الرسوم والكوتا على المستوردات حتى تستطيع الصناعات الجديدة المتحررة من منافسة المستوردات المسيطرة على السوق الداخلية . ويظهر ان المستثمرين الاجانب يشكون بقدرة السلطات المصرية على اتخاذ هذه الاجراءات التي تواجه معارضة القطاعات التجارية المستفيدة من سياسة الانفتاح .. وهي قطاعات مصرفية ـ مالية وقطاع كبار التجار والمستوردين .

من وحي هذا التقرير يتبين ان نقاط الضعف الاساسية التي عطلت تحقيق النتائج الموعودة من سياسة الانفتاح .. هي نقاط ضعف عميقة تتصل من جهة بالتوجه السياسي العام لحكم الرئيس انور السادات ، وبالمصالح التي ترتبط بها او تمثلها مصادر السلطة التي مارست الانفتاح ، كما تتصل ايضا بقدرة الجهاز المصري اداريا وفنيا على تنفيذ هذه السياسة الجديدة المضادة لسياسة توجيهية سادت مصر اكثر من ١٥ سنة » .

---

(١) « المستقبل » ٣٠ أيلول ١٩٧٨ .

ونقطة الضعف الكبرى في بنية النظام المتصلة بطبيعة الانحراف السياسي لنهج السادات هي ان الرئيس المصري سيجد نفسه في مواجهة المعارضة لحكمه مضطرا اكثر فأكثر الى طلب تأييد الفئات المستفيدة من سياسة الانفتاح التجاري والاستهلاكي وهنا يدخل في الحلقة المفرغة اذ يضطر لاسترضاء هذه الفئات الى الابقاء على السياسة التي تؤمن مصالحها واستمرارها ، اي سياسة عدم وضع قيود الحماية للصناعة المحلية .

ويواجه الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفلاش الراهنة مشكلات ملموسة منها ان البيانات الرسمية تكشف على ان من اصل ٧٥٠ مشروع ربعها فقط كان يعمل في سنة ١٩٧٧ . ومنها ان التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية يؤدي الى تسرب جزء من الدخل القومي واستنزاف موارد مصر ودخلها واستيراد سلع استهلاكية سائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة ولا تتناسب وحالة التخلف القائمة مما يؤدي الى دمج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية وسوء توزيع الدخل نتيجة لارتفاع الاسعار بالاضافة الى التضخم المستورد من الخارج[١] .

وفي الافق ترتسم تحولات اقتصادية هائلة بدفع الرساميل والمصالح الاميركية تتعلق بموسم القطن المصري ـ الموسم الزراعي القومي الاول الذي استقطب الاقتصاد المصري زراعة وصناعة وتجارة قرابة قرن كامل . والاتجاه البادي هو الى الحد من زراعة القطن والاعتماد اكثر على القطن الاميركي . فقد اعلنت الحكومة المصرية انها عازمة على استيراد قطن اميركي قصير التيلة بديلا للقطن المصري الطويل التيلة . وعندما يبدأ تنفيذ هذا القرار فسيؤدي الى اتخاذ قرار آخر وهو تجديد صناعة النسيج واعتماد مئات الملايين لاستيراد الات اميركية بديلة ، هكذا الحلقة المفرغة للدوران في اقتصاد الامبريالية .

ان مسألة ارتباط الشعوب النامية وخاصة الشعوب العربية بعجلة الامبريالية على وهم الرفاه والنمو لمسألة في منتهى الخطورة الانتحارية .

ذلك لان الشعوب العربية تواجه الامبريالية وتواجه الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، النمط الاكثر بشاعة وشراسة من انماط الاستعمار وشرائح الامبريالية . واميركا تشترط السلام مع اسرائيل حتى تتدفق رساميلها واستثماراتها الى المنطقة وتؤمن نفطها لآلة حربها واقتصادها المتوسع . ثم ان السلام مع اسرائيل مع تحديد طبيعته بالحدود المفتوحة والعلاقات الطبيعية يعني خضوعا للمؤسسات الصهيونية الاقتصادية ومخططاتها في الاستعمار الاقتصادي وشل قدرات النمو والمنافسة امام المحور الاقتصادي الصهيوني المهيمن . وهذه الحلقة المفرغة لا تكسر الا بحروب التحرير .

هنا يرتبط النضال الاجتماعي بالنضال القومي ارتباطا عضويا . فعلى قاعدة النضال القومي والانجازات الاجتماعية يصبر الشعب على التضحيات . وعلى قاعدة الاستسلام والاستهلاك غير المنتج يثور الشعب لمطالبه الاقتصادية وقد سقط موجب التضحية القومي .

ولقد شد الشعب حزامه في زمن عبد الناصر والتحولات الاشتراكية وقبل بقطع لقمة

---

(١) بعد كتابة هذا الفصل اعترف السادات أمام غرفة التجارة الاميركية بفشله اقتصاديا وقال انه « يضع بين أيدي المستثمرين الاميركيين مهمة استغلال الموارد المصرية » . « السفير » ٢٨ آذار ١٩٧٩ .

العيش عن الافواه لاعادة بناء الجيش بعد نكبة ١٩٦٧ كما قبل الشيء نفسه بعد ١٩٦٣ . ولكنه لم يقبل الغلاء مع الاستسلام بعد اتفاقية سيناء والنهج المنحرف قوميا فكانت انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ والتي دافع عنها الطلاب بربطها برفضهم سياسة السادات في الانحراف القومي كما اظهرت المناقشات التلفزيونية .

وبينما قاتل ثوار الجزائر وفيتنام وانغولا وغينيا بيساو في حالات الفقر الشديد ولكن على امل التحرر القومي والاجتماعي مشدودين الى مقولات النضال متجاوزين نفق الفقر والجوع الماديين بمحرضات مستقبلية رسمها لهم ايمانهم بغد شعوبهم الذي يصنعونه بالقتال ، فان جيوشا كالجيش القيصري الروسي ثار جنوده والتحقوا بثورة لنين بسبب اقتران النقص في الكساء والغذاء والذخيرة بالظلم الاجتماعي والهزيمة القومية ، والغد المسدود والامل المفقود من النظام القائم والرهان على ان الغد الطالع هو مع الثورة . وكذلك بسبب الاسلحة الفاسدة ونظام الاقطاع واثرهما على الهزيمة القومية عاد ابطال الفالوجـة ليصنعوا يوم ٢٣ يوليو وثورته المجيدة .

سيناء والمشاريع المشتركة

نورد كل هذا التحليل لنصل الى نقطة ـ مفصل وهي علاقة سياسة الانفتاح هذه بالحل المنفرد مع العدو الصهيوني ليس لجهة تخليص مصر من اعباء الحرب بل بالتطلع الى نهج المشاريع المشتركة مع العدو والاستفادة من خبرات تكنولوجيا اسرائيل خاصة بالنسبة لسيناء .

هنا ينكشف جزء من مناورة السادات حول مسألة السيادة على سيناء والمطارات والمستوطنات . فهذه ايضا قنبلة دخان ، كانت تثار تغطية لجوهر الموضوع بالنسبة لسيناء ، فقد كان الهدف من اثارة موضوع المستوطنات والمطارات رغم استعداد الطرف الآخر منذ البدء الى الوصول الى تسوية حول سيناء والاعتراف بالحدود الدولية لمصر ، هو تصوير وكأن اعادة سيناء لمصر بدون مستوطنات ومطارات هو النصر المرتقب . وهنا كان السبب الكامن وراء تفشيل المحادثات مراراوالضجيج الاعلامي المرافق .

بينما المشكلة الاساسية في سيناء هي مشكلة المشاريع المشتركة المتعلقة بموضوع النفط . وهذا تماما ما قاله دايان في التصريح المشار اليه اعلاه في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٨ حول موضوع النفط وسيناء .

وفي ١٩/١/١٩٧٨ نقل عن الجروزليم بوست خبر مفاده عن ان حقل علما في سيناء قد ينتج نفطا بكمية اكبر من حاجة اسرائيل الاستهلاكية . ويقول بعض المراقبين ان الدولة الصهيونية مسحت سيناء وقامت برصد منابع النفط ولكنها اخذت توقت الاعلان عن اكتشاف الابار مع اقتراب بحث مصير سيناء لان الموضوع هو كيفية اقتسام النفط في سيناء وصيغة المشاريع المشتركة وحظ الشركات الاميركية من ذلك كله .

وكانت مصر قد استردت بعض ابار النفط في ١٩٧٥ وبلغ انتاجها اليومي ٧٥ الف برميل ، وبموجب اتفاقية كامب دافيد مفروض ان تعيد اسرائيل ابارا اخرى . وكان الاسرائيليون قد اعلنوا عدا علما عن اكتشافهم ابار الغاز الطبيعي في شمالي سيناء قرب رفح . وقدرت الحكومة الاسرائيلية كمية الغاز المكتشف في هذه المنطقة بحوالي ٣٤ ,٥ مليار قدم مكعب . وقد بدأت الدولة اليهودية باستخراجه فعلا .

وما ان عقدت اتفاقات كامب دافيد حتى تم عقد امتياز بين مصر وشركة اميركية للبحث عن البترول واستخراجه في اقليم الطور الذي ما زال تحت الاحتلال الاسرائيلي وتشمل منطقة الامتياز ٨٠٠ كيلومتر مربع . وتنوي مصر التوسع في التنقيب عن النفط مؤملة الوصول الى انتاج مليون برميل يوميا والانتساب الى اوبيك في ١٩٨٠ . وينتج حقل الطور حاليا ١٤ الف برميل ويمكن ان يصل الى انتاج ٤٠ الف ، وكان يغطي هذا الحقل ٢٥ بالمئة من الاستهلاك السنوي لاسرائيلي وتبلغ الارباح من هذا البئر ٢١ مليون دولار .

ومن الطور الى رأس غارب يمتد خليج السويس الذي يقدر الخبراء الاميركيون انه عائم على ثروة بترولية هائلة ويطلق عليها المصريون « عنقود العنب » ، وبعد العدوان الاسرائيلي في ١٩٦٧ استولت اسرائيل على ثلثي الانتاج النفطي المصري في ابو رديس وبلاعيم ، ويقدر المصريون ان يرتفع دخلهم النفطي الى ١٥٠٠ مليون دولار في ١٩٨٢ .

وبينما تصر اسرائيل على تأمين موردها النفطي من سيناء وبسعر تفضيلي تطالب مصر بتعويضات عن البترول الذي قامت اسرائيل باستخراجه . وتطعن مصر بعدم قانونية الترخيص الاسرائيلي لشركة « تكساس » الاميركية باستخراج النفط .

وبعد يومين من اختتام كامب دافيد ادلى وزير الطاقة الاسرائيلي اسحق موادي بتصريح دعا فيه الى اقامة شركة نفط مشتركة بين اسرائيل ومصر واقامة محطة نووية مشتركة في سيناء(١)

والى جانب الجانب النفطي تسعى اسرائيل في اية « خطة مارشال » دولية لاعمار مصر ان تكسب دور الوساطة المالية بين بيوت المال والشركات المتعددة الجنسية والاقتصاد المصري . وهذا الدور عدا فوائده المادية للشركات الصهيونية الوسيطة يكرس عزل مصر عن العرب بسور اقتصادي

ويطرح الصهاينة دراسات لمد فروع نهر النيل عبر سيناء والنقب وهذا يؤدي الى الاخذ من فائض المياه وتعطيل موسم زراعي آخر كان لمصر .

جوهر الموضوع هو في بند العلاقات الطبيعية التي تريدها الولايات المتحدة اساسا للحل السلمي وللعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية والتي تؤكدها السياسة الصهيونية . وهذه العلاقات الطبيعية ، وهي اثبت من المطارات والمستوطنات ، في ايجاد علاقة مشتركة حميمة بين مصر واسرائيل تنسحب على الجانب الاقتصادي والجانب الثقافي السياسي كذلك ، وفي خطاب السادات في ٢٧ تموز ١٩٧٨ اعلن تخليه عن المطالبة بالعريش وقد كان اشتراطه ضمن الخطوات المرحلية نحو توقيع اتفاقية الصلح مع العدو . وكان بيغن قد اعلن ان السادات لن يحصل على شيء دون ثمن .

ولكن السادات كالعادة ، يتخلى عن مطلب ليطرح مبادرة جديدة . ومبادرته في خطاب عيد الثورة ، هي في مشروع يريد تنفيذه في عيد الاضحى القادم وينص مشروعه هذا على انشاء اماكن عبادة اسلامية ومسيحية ويهودية على جبل موسى في سيناء . ظاهر الامر روحي ديني ، ولكن الحبر الاعظم وقد داخله احساس ملهم بأن الامر يتعدى الروحانيات الى الزمانيات اعتذر عن تلبية دعوة السادات لحضور الاحتفال الديني بهذه المناسبة .

---

(١) مجلة « الاقتصاد العربي » عدد كانون الأول ١٩٧٨ .

وفعلا فالزمنيات ، لا الروحانيات ، هي وراء مشروع السادات الروحاني في الشكل والمظهر .

فالقصد من المعبد اليهودي في سيناء اعطاء اسرائيل طريق مواصلات الى قلب سيناء . أليست المعابد الدينية في القدس تستخدم من قبل اليهود كذريعة لبقائهم في عاصمة فلسطين ؟ ألم تكن المعابد حجة الحملات الصليبية ؟ واليوم يريد السادات ان يكون الوصول الى المعبد اليهودي على جبل موسى ذريعة لشق طرقات واقامة مواصلات تربط مصر باسرائيل وتؤمن انطلاق المشاريع المشتركة ، اي تثبيت العلاقات الاقتصادية الطبيعية .

وطبعا ستزداد حاجة اسرائيل الى النفط في سيناء مع تدهور الوضع الايراني[١] .

والعلاقات الطبيعية تتخطى الاقتصاد الى الثقافة والسياسة . وهكذا فبينما يوقف السادات خلال شهر ايار وحزيران مفاوضاته الحكومية مع اسرائيل ويقوم باتصالات مع المعارضة الاسرائيلية بواسطة كرايسكي في النمسا ، يقف في خطاب ٢٧ تموز ١٩٧٨ ليوجه المصريين الى اقتباس « الديمقراطية الاسرائيلية » كنموذج يجب التعلم منه . ويقول عن الاحزاب الاسرائيلية انها « تتبارى في تحقيق الرفاهية للفرد الاسرائيلي » ويتحدث عن حزب العمل الاسرائيلي ـ حزب رابين وبيريز ومائير الذي شن الحروب العدوانية ضد العرب على مدى ربع قرن ـ كيف « استطاع بزراعة هكتار لكل عائلة ان تحيا العائلة في مستوى لائق » .

وعلى هذا يؤسس السادات حزبه على نمط الدولية الاسرائيلية لغزو العقول المصرية بالنموذج الاسرائيلي المحتذى[٢] .

هنا تبدو سطحية قطع المفاوضات بينما يرسخ في مبادرته امتن العلاقات المستقبلية الطبيعية في كل مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد والمواصلات مع « العدو » . وهو جوهر التسوية السلمية في المفهوم الاميركي ـ الصهيوني .

ان تحرك السادات ومناوراته بقيت مشدودة الى مقولة الامن الامبريالي الذي اعلن ان بيده ٩٩ بالمئة من اوراق الحل .

الم يعلن عند سحبه وفده من القدس في مطلع ١٩٧٨ انه يسلم زمام القضية كلها لاميركا في فعل ولاء جديد ؟

---

(١) تم الاتفاق خلال زيارة بيغن لمصر بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية بأن يتدفق نفط سيناء لاسرائيل قبل الانسحاب من العريش ودون أية شروط حول التعويضات .

(٢) بينما هذا الفصل على الطابع صدر عن اركان النظام الساداتي ما يؤكد هذا التحليل فقد وجه سيد مرعي نداء لرجال السياسة ووجه بطرس غالي نداء لرجال الفكر الاسرائيلي يدعوفيه الى « أهمية التعاون الفكري والثقافي لاعادة العلاقات الطبيعية بين مصر واسرائيل (« السفير » ١٥/٤/١٩٧٩)

الفصل الثاني عشر

الطريق المسدود

والتعويم الامبريالي

منذ زيارة السادات الى القدس المحتلة في تشرين ١٩٧٧ الى انعقاد كامب دافيد في ايلول ١٩٧٨ مرت المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية بأكثر من حالة توقف او انفراط او تعارض شكلي ولكن كما قالت « التايم » في عددها الصادر في ٢٥ كانون الاول ١٩٧٨ وعلى اثر تعثر توقيع اتفاق الصلح المنفرد النهائي بين مصر واسرائيل ، « **انه لطالما حصل مثل هذا التعثر الا ان المصريين والاسرائيليين كانوا بمساعدة الولايات المتحدة يعودون فيخرجون من القبعة ارنبا ، كما يفعل السحـرة ... وتنجح المفاوضات .** » (انتهى كلام التايم) . وكان نجاحها يعود الى عاملين : المزيد من التراجعات في عملية الاستسلام المصري والتعويم الاميركي للمبادرة.وفي المرحلة الاولى لم تنقض على خطب الكنيست الاسرائيلي التي تبادلها السادات مع بيغن وبيريز ثلاثة اشهر حتى تأكد كل تحليلنا في الفصل السابق لابعاد ومضامين تلك الخطب .

لقد انفرطت مؤقتا المفاوضات التي انبثقت عن المبادرة الساداتية الاستسلامية . وكان موضوع انفراطها كما قال السادات نفسه : المستوطنات الاسرائيلية والمشكلة الفلسطينية . **ولو اخذنا اقوال السادات نفسه ، دون اي تحليل ، يكون انفراطها حول موضوعين يشكلان بالنتيجة الكيان الصهيوني وجوهره : الاستيطان الاستعماري الذي يزرع الارض المغتصبة بمستوطناته ويطرد الشعب الاصيل من ارضه ويجرده من حقوقه الوطنية . ان هذين الموضوعين اللذين اعترف السادات انهما سببا انفراط المفاوضات يشكلان دحضاً لكل مبادرته ومرتكزاتها .**

ولقد كان استمرار السادات بعد انفراط المفاوضات على هذه الاسس في فتح بابها وتوسل واشنطن لاستئنافها دليلا على مضيه في الاستسلام الى آخر الشوط ، وقيام الامبريالية بعملية تعويم لانقاذ مشروع استسلامه لمصلحتها هي .

في ٢١/١/١٩٧٨ وقف انور السادات امام مجلس الشعب المصري يسأل نفسه :

« ولكن السؤال الذي يثور اليوم والذي يريد له العالم جواباً هو : ماذا جرى حتى الآن ؟ ماذا تحقق حتى الآن وقد مضى على المبادرة المصرية ما يقرب من ثلاثة اشهر ؟ »

ويجيب السادات :

« قادة اسرائيل لا يزالون يتحركون بانجذاب شديد متعمد الى كل دعاوى ما قبل المبادرة المصرية ، الطريقة القديمة »

« قالوا ان اسرائيل لن تقبل بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة لان حدود ٦٧ تهدد امن اسرائيل ،

« قالوا باستحالة قبول دولة فلسطين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ...

« بل انهم ابرزوا بعد ذلك ما كان بالنسبة لي أمراً يثير السخرية والضحك،وشر البلية ما يضحك كما يقولون ، لقد تمسكوا ببقاء المستوطنات الاسرائيلية التي انشأوها في الارض المحتلة ... وتطور الامر في موضوع المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة الى عملية استفزاز لافساد اجواء المباحثات بل ولمحاولة اسقاط المبادرة المصرية ... »

وتفاجأ السادات لانه كان يعتقد « ان الروح الجديدة خلف المبادرة المصرية قد غيرت من مفاهيم التوسع والمفاهيم القديمة عند الحكام الاسرائيليين » .

ولكن لماذا تتغير مفاهيم التوسع والمفاهيم القديمة عند الصهاينة ؟

ان توقع حصول مثل هذا التغيير دليل على ان السادات قد انطلق من تصورات واوهام ذاتية حاول ان يضيفها الى طبيعه الوجود الصهيوني هي غريبة عنه كما انه ارتبط موضوعيا بعجلة الارادة الامبريالية الى حد عدم استطاعته الانفكاك عنها محاولا تبرير هذا الارتباط بأوهامه حول الكيان الصهيوني .

الاوهام الذاتية الساداتية :

اولى هذه الاوهام الساداتية اعتباره كما قال قبل الانطلاق برحلته الى الارض المحتلة ان الذي يحول دون « السلام العادل الشامل » هو عامل « الخوف عند الاسرائيليين » المبرر في نظر السادات الى حد اقباله على زيارته المشؤومة تبديدا لهذا « العامل النفسي » الذي يشكل حسب تصريحاته في تلك الفترة « سبعين بالمئة » من المشكلة .

اتباعا للمدرسة الفرويدية في رد كل شيء لمجموعة عوامل نفسية حلل السادات « الخوف عند اليهود » على انه ام المشكلة واساسها واعتبر ان « مبادرته العظيمة » قد عالجته وبالتالي اوجدت الاساس لحل المشكلة :

« وهذا الخوف عند اليهود تاريخي لا حيلة لهم فيه فقد عاشوا مهددين في كل الدول وكل المدن ولذلك انزووا في حارات اليهود واقفلوها على انفسهم .

«وحتى عندما ذهبوا الى اسرائيل[1] جعلوها «حارة يهود كبرى» واقاموا داخلها خائفين . وهذا الخوف هو الذي دفعهم الى كره الاخرين . لان الاخرين هم مصدر الخوف اي هم الذين نزعوا من قلوبهم الامن والامان ، لذلك فالسلام عندهم حقيقة وايمانهم به حقيقي لكن مأساتهم انهم لا يصدقون احداً ويشككون في كل النيات لذلك فهذا الشك حرمهم من ان يحققوا امالهم واحلامهم .

«ان اليهود يتباهون بأن اجيالهم الجديدةمن «الصابرا» ومعناها نبات الصبار الذي ينمو في الصحراء. ويحاولون ان يجدوا معنى لذلك ان الصبار نبات ظاهره شوك وباطنه ناعم طيب . لكن الحقيقة ان اليهود فعلا مثل نبات الصبار مع فارق واحد هو ان اشواكه اتجهت الى الداخل . فالشوك والشك من اهم معالم المواطن الاسرائيلي .

---

(١) لاحظ كيف حذف السادات اسم فلسطين مسايرا المفهوم الصهيوني «انها هذه ارض اسرائيل منذ فجر التاريخ» (راجع خطاب مناحيم بيغن في جلسة الكنيست التي خطب فيها السادات)

«وهذه احدى مشاكل كل من يتفاوض معهم . واعتقد ان مبادرتي الى القدس قد تجاوزت هذه المرحلة وجعلت الشوك والشك وسوء الظن تبتعد قليلا عن وخز اعماق المواطن الاسرائيلي .
وقد كفاني ما رأيته من شعبهم ومن تلقائيته في الشوارع ويكفي ما رأيته ايضا من يهود العالم ومن العالم كله » (من حديث السادات الرابع إلى مجلة « اكتوبر » ــ اعادت نشره « النهار » في ٨ كانون الثاني ١٩٧٨) .

وبعد اقل من اسبوعين كان السادات يقف امام مجلس الشعب مفجوعا بأن مبادرته التي توقع في حديثه اعلاه ان تكون قد حلت المشكلة وتجاوزت المرحلة ... لم تفعل شيئا . لماذا ؟

لان الاوهام الذاتية لا تخلق حقائق موضوعية .

ان السادات في هذا التحليل الذي اعطاه لاساس المشكلة اليهودية الصهيونية يحمل العالم ، لا العقلية اليهودية العنصرية ، ولا تحالفها مع الامبريالية في الحركة الصهيونية المسؤولية . « وهذا الخوف هو الذي دفعهم الى كره الاخرين لان الاخرين هم مصدر الخوف اي هم الذين انتزعوا من قلوبهم الامن والامان » .

من هم هؤلاء الاخرون ؟ الفلسطينيون ؟ العرب ؟

والاوائل كانوا الضحية فشردوا وخسروا ارضهم والاخرون عاش اليهود بين ظهرانيهم قرونا محاطين بمنتهى السماح .

وهل ان ما فعل النازيون مع اليهود يكفر عنه شعبنا في فلسطين ؟

بيان وزارة الاعلام المصرية الذي اعلن سحب الوفد المصري من مفاوضات القدس بعد فشلها ينفي امكان الربط بين هاتين الواقعتين المنفصلتين ويقول : « واذا كان يهود العالم قد شردوا وشتتوا فليس هنالك معنى لان يشردوا هم الفلسطينيين ليعيشوا تحت الاحتلال ثمنا لالام اليهود » .

الا ان السادات هنا تبنى هذا التزييف التاريخي الذي اوقعه به مناحيم بيغن حين اخذه الى نصب ضحايا النازية فور وصوله الى القدس المحتلة فيربط بين ما فعله النازيون معهم وبين « حقهم » في اغتصاب فلسطين . وهذا تماما ما قاله بيغن في خطابه في الكنيست رداً على السادات ، وهذا ما كرره في « العشاء السري » الذي حضره وزير خارجية مصر ليلة انفراط المفاوضات حين ربط بيغن بين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وقيام النازية في المانيا ، هكذا وبكل وقاحــة .

المقولة نفسها تبناها السادات في تحليلاته وتبريراته لنشوء « عقدة الخوف عند اليهود » مبرراً لهم كل نهجهم وجاعلا مبادرته العصا السحرية التي تزيل هذه العقدة ؟!

ثم انه على هذا الاساس وقع في خطأين رهيبين ، اولهما ، وهم ان الاسرائيليين اصحاب تلقائية وعفوية بادلوه زيارته باعراب صادق عن رغبة صادقة في السلام . والخطأ الارهب توهمه في خطابه امام مجلس الشعب في ٢١/١/١٩٧٨ بامكان الفصل بين « الشعب الاسرائيلي المحب للسلام » وبين حكامه الطغاة المتمسكين بمفاهيم التوسع ، مفاهيم ما قبل « المبادرة المصرية الشجاعة » .

فهو يقول في خطابه في مجلس الشعب « واعترف هنا ايضا انني شعرت من ابناء الشعب

الاسرائيلي انهم قد تلقوا رسالتي وانهم قد باركوا دعوتي وانهم يضعون كل امالهم مع امال شعب مصر ان يتحقق على ارضنا الحب والسلام » .

ومن يخربط هذه المعادلة ؟ « القادة الاسرائيليون » مناحيم بيغن بالذات ، « فقادة اسرائيل لا يزالون يتحركون بانجذاب شديد متعمد الى كل دعاوى ما قبل المبادرة المصرية » لذلك يصل السادات الى اعتبار تصرفات بيغن على اساس هذا الفصل بينه وبين « الشعب الاسرائيلي » انه يعبر عن انفعاله الشخصي وليس عن الباقين !

هذه هي مجموعة الاوهام التي تجعل الذاتية تحل محل الموضوعية وتطمس الحقائق .

وهو نفسه ينقض هذا المفهوم حين يفسر اصرار الحكام الاسرائيليين على التمسك بموضوع المستوطنات بما يستند اليه من تأييد شعبي صهيوني واضح فيقول : « انهم ارادوا ان يجعلوا منها موضوعاً قومياً داخل اسرائيل ذاتها وامام الشعب الاسرائيلي مستغلين في ذلك التكوين النفسي لهذا الشعب الذي هاجر الى ارض فلسطين وفرض وجوده عاماً بعد عام باقامة هذه المستوطنات حتى اصبحت اساساً لفرض بقائه واستمراره » .

فاذا كانت المستوطنات مرافقة « للتكوين النفسي للشعب الاسرائيلي » بل « اصبحت اساساً لفرض بقائه واستمراره » اي انها مسألة متعلقة بصميم وجوده وكيانه وبقائه فكيف يمكن ردها الى المزاج الشخصي لبيغن وليس الى طبيعة الكيان الصهيوني ؟

اجماع صهيوني على الاستيطان الاستعماري

ان ثمة اجماعاً صهيونياً سمعه السادات قبل ثلاثة اشهر في الكنيست الاسرائيلي على رفض الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ ورفض الكيان الفلسطيني او عودة الفلسطينيين .

ثم ان خطاب بيغن في الكنيست وبحضور السادات كان واضحا وصريحاً لجهة رفض التخلي عن الضفة الغربية ورفض الانسحاب لحدود ١٩٦٧ ورفض الانسحاب من القدس .

ومع ذلك استمر السادات في التفاوض .

ما هو التعليل لهذا السلوك ؟

لقد كانت سيناء هاجسه وكان الشعار الفلسطيني والعربي لتغطية الحل المنفرد فخلافاً لكل زعم آخر يبدو ذلك واضحا .

لقد اتجه السادات في تفاوضه اتجاهين متكاملين: لجنة عسكرية تبحث تفصيلياً مسألة سيناء ولجنة سياسية تعنى باعلان المبادىء العامة او اعلان النيات . حتى يأتي الحل المنفرد من ضمن اطار عام .

وكان الصدام على المستوطنات في سيناء هو الصدام الحقيقي لان السادات تمسك بالسيادة المصرية عليها ــ عدا شرم الشيخ ومضيق تيران ــ وقد سانده الاميركيون في ذلك مقابل تساهله بموضوع الضفة الغربية وقبوله بالصيغة الاميركية وموضوعها . لان السادات تمسك بموقف السيادة المصرية عليها مع فتح مضيق تيران لليهود ولكن السادات طمس بالاوهام الذاتية كل الحقائق حول الموقف الصهيوني من سيناء والضفة الغربية وذهب الى القدس المحتلة

« بمبادرته العظيمة » وسمع في الكنيست من قادة الصهاينة جميعا كل ما يدعي بعد ثلاثة اشهر انه فوجىء به .

لنسمع ما قال هؤلاء القادة وقد حللنا في الفصل السابق خطابي رئيس الحكومة بيغن ورئيس المعارضة بيريز وقد تطابقا في المعنى والمدلول ، فنجد ان ما انطلق منه المفاوض الاسرائيلي في اللجنتين السياسية والعسكرية يحظى باجماع صهيوني ولا يمثل وجهة نظر فريق او فئة .

ففي اجتماع السادات عند زيارته المشؤومة للارض المحتلة ، بقادة الكتل البرلمانية في البرلمان الصهيوني بدأ الكلام يومها حاييم كوربو ، الذي عهد اليه ادارة الحوار والترحيب بالسادات وانجاح الجلسة ، وبعد ان امتدح حاييم جرأة السادات طرح عليه الاسئلة الثلاثة التالية :

لماذا لم يقبل العالم ادعاءات الفلسطينيين قبل ان تستخدم الكتلة العربية سلاح النفط ؟

ـ لماذا لم تقم دولة فلسطينية فـي الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ؟

ـ لماذا توجد هوة بين مواقف الحكومات العربية ونظرة شعوبها ؟

ولم يكتف حاييم كوربو بذلك ، فاختتم طرح اسئلته بالتهكم التالي :

ـ « معلهش » ، اذا لم يتوفر لك وقت للاجابة الآن ، فنحن مستعدون للحضور الى القاهرة لتلقي الجواب !

وقال النائب يورام اريدور : السلام ينبغي ان يقوم على العدل والامن . والعدل معناه عودة شعب اسرائيل الى ارضه . وسيتمتع الشعب العربي هنا بالمساواة في الحقوق باعتباره اقلية قومية .

ـ والسلام يقوم ايضا على الامن . واقامة دولة فلسطينية ، كما ترى منظمة التحرير الفلسطينية هي خطوة اولى فقط تأتي في اعقابها الخطوة الثانية اي تصفية دولة اسرائيل ونحن لن نسمح بذلك ، ونعارض تسليم يهودا والسامرة (الضفة الغربية) الى حكم اجنبي ، لان مثل هذه الخطوة ستؤدي الى اقامة دولة فلسطينية تصبح تحت رعاية سوفياتية .

ويختتم :

ـ اننا لا نستطيع ان نستبيح امننا لاولئك الذين يندون بك بسبب زيارتك لاسرائيل .

فاما المتحدث الثالث موشيه نسيم فيقول :

ـ ان جذور النزاع تعود الى رفض العالم العربي حقيقة وجود دولة اسرائيل . أما الان وقد اقتنعتم . عليكم ان تحدثونا عن مستقبل المناطق التي سننسحب منها اذا انسحبنا ! ان نزع السلاح لا يوفر دائما الامن وعليكم ان تقدموا المزيد من التنازلات .

ويقول امنون روبنشتاين ، عضو حركة « داش » :

ـ هناك اتفاق في الاراء بين « داش » وبقية كتل الائتلاف في رفض العودة الى حدود عام ١٩٦٧ ، وفي رفض اقامة دولة فلسطينية .

وقالت غولدا مائير التي تحدثت باسم كتلة المعراخ :

« سيكون من الصعب أن نقر السلام ، الا ان نلك لن يكون اصعب من اتخاذ قرار الحرب . نحن ندعو الى حلول وسط ... بشرط واحد وهو ان يكون امننا وطيداً ، والا تجعلونا مرتبطين بطرف ما يدافع عنا . لقد جربنا ، ولم يأت احد لمساعدتنا . واضافت :

ــ نحن لم نرد قطعا ان يبقى الفلسطينيون في ضائقة الى الابد .... ولا صلة بين رفضنا اقامة دولة ثالثة ، وبين رغبتنا في حل مشكلة الفلسطينيين في اطار اتفاق سلام مع الاردن » .
وقال مئير تلمي زعيم حزب مبام :

« ــ على الرغم من اعترافنا بحقوق الشعب الفلسطيني ، وتمسكنا بمبدأ الحل الاقليمي فاننا لا نؤيد العودة الى حدود ١٩٦٧ ونرفض اقامة دولة فلسطينية منفصلة . »

ان محاولة السادات تقزيم حقيقة الموقف الصهيوني العائدة لطبيعة الكيان الصهيوني ، بعزوه كل الامر الى مزاج شخص مناحيم بيغن هي تماماً كتحليله العداء القومي التاريخي مع العدو الصهيوني على انه حالة بسيكولوجية عابرة !

لقد اعلن حزب العمل المعارض بقيادة رابين وبيريز وغولدا مائير بتشددهم اكثر من حكومة ليكود واتهموا بيغن « بالتفريط » بالمصالح الاسرائيلية في مشروعه الذي رفضه السادات ؟ وهكذا وقف « اليسار » الاسرائيلي موقفا اكثر تشددا من « اليمين الاسرائيلي » في مجتمع الاستيطان الاستعماري الذي تنعدم فيه الحدود بين اليمين واليسار على قاعدة الاغتصاب والعنصرية .

وقامت « حركة ارض اسرائيل الكاملة » ومنبر « فيرد » وجوش ايمونيم ومجموعة من شخصيات حيروت بزعامة عضو الكنيست موشيه شمير وعضو الكنيست كوهين بمعارضة مشروع بيغن ووصفه بأنه « تصفية للمشروع الصهيوني على ارض اسرائيل » . وحتى حزب ليكود قامت فيه معارضة لمشروع بيغن فذكر عضو الكنيست موشيه شمير وهو من زعامة حزب الليكود انه في حال قبول مشروع بيغن « فستكون يهودا والسامرة بمثابة حجر اساسي لاقامة دولة فلسطينية » .

وعقد قرابة مئة شخص من اعضاء حزب الليكود اجتماعا بزعامة موشيه شمير وجؤولا كوهين عشية سفر بيغن الى الاسماعيلية تمخض عن مذكرة تشجب « الادارة الذاتية في يهودا والسامرة وغزة واخراج شعب اسرائيل من سيناء » .

وهذه الشواهد كلها تدل على ان متحد الاستيطان الاستعماري هو صاحب الموقف لا الامزجة الشخصية كما يحاول السادات تصوير الموقف .

ولقد اجمع اقطاب كيان العدو على موضوع المستوطنات ورفض الاعتراف بالوجود الفلسطيني فهذه هي مقومات الصهيونية والكيان الصهيوني وليست عائدة لاي مزاج فردي .

وفي ٥ كانون الثاني يعلن بيغن « ليس وارداً عندنا اعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير » وقال دايان الشيء نفسه .

وصرح يوسف بورج في ١٩ كانون الثاني « بان القدس ستبقى موحدة وستبقى تحت سيطرة وسيادة قواتنا » .

وقال البروفسور موشيه اران رئيس لجنة الامن والخارجية في الكنيست بأنه يفضل ان

تقوم « اسرائيل بانسحابات هامة في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ شرط ان يتم ذلك حسب جدول زمني طويل الامد يمتد الى فترة زمنية قد تزيد على عشرين عاما ! »

تبريرات ساداتية لمطامع صهيونية

ان السادات حاول ويحاول في كل ما يقول ان يطمس حقيقة المشكلة .

ولذلك جاء بيان وزارة اعلامه حاملا الاستغراب والدهشة نفسها التي ارتسمت على وجهه ولفت خطابه كله امام مجلس الشعب في ١٩٧٨/١/٢١ من كيف ان اسرائيل تريد فرض امنها بالقوة ، بالمستوطنات وبالمطارات . « واذا كانت اسرائيل تتصور ان مستعمرة هنا ومستعمرة هناك او مطاراً هنا ومطاراً هناك اقوى لتحقيق امنها من اقتناع جيرانها بالتعايش معها في سلام فانها بهذا تفضل سلاما مفروضا بقوة السلاح على سلام نابع من الاقتناع بفائدة السلام . »

لكن اسرائيل تريد اعتراف جيرانها بها وفتحهم حدودهم لها الا انها لا تتخلى عن طبيعتها التي حاول ويحاول السادات تجاهلها : كيان هجرة استيطانية استعمارية . كيان مستعمرة هنا ومستعمرة هناك ومطار هنا ومطار هناك . كيان مفروض بالقوة ومنتزع الاعتراف به والتعامل معه على هذا الاساس .

حين يصرح السادات بعد فشل المفاوضات انه يرفض المفاوضات علـى اساس مبدأ « عدم المساس بأرض الغير » كأنه يتكلم في الطواحين . اليست اسرائيل اساساً قامت على « المساس بأرض الغير » ؟ ولكن السادات وقع في الوهم الاشد حين دعا الـى التعامل مع اسرائيل خارج كونها اغتصاباً واستيطاناً استعمارياً ، كياناً غير عادي وغير طبيعي ، كياناً التهامياً لا يشبع من الارض ولا من الاستيطان الاستعماري ، حين وصفها بدولة عادية مـن دول المنطقة واعتبر الخلاف معها خلاف حدود واطمأن الى اعترافها بأن حدود مصر هي الحدود الدولية لتعترضه من ثم مشكلة المستوطنات ! ؟

لقد انطلق السادات من منطق يحاول ان يبرر كل مسيرة الاغتصاب الصهيوني وتوسعه برده لا الى الخطة الصهيونية الاصلية في الاغتصاب والتوسع بل الى اخطاء الاخرين : الفلسطينيون قديماً وحديثاً وعبد الناصر والعرب . فهو في نشوة الزهو بمبادرته وقبل اسبوعين من فشلها وانفراط مفاوضات القدس واستدعائه وفده وفي حديثه الرابع الى مجلة اكتوبر المنشور في النهار في ٨ ك ٢ ١٩٧٨ يقول بعد حديثه عن الخوف التاريخي عند اليهود :

« ان حـرب ١٩٦٧ قامت لاسباب عدة بينها ان العرب افتعلوا معركة لا مبرر لها . فقد ضايقوا جمال عبد الناصر بسبب شرم الشيخ كثيراً وهذه المعارك الداخلية بين العرب هي الورقة التي يلعبها اليهود ويكسبون دائما » .

ويتابع «بن غوريون ايضا هو الذي قال عن جمال عبد الناصر ان جمال عبد الناصر قد ارتكب غلطة كبيرة عندما غير اسم مصر ، اسماً عريقاً عمـره سبعة الاف سنة وهو الذي نقل مصر من التبعية البريطانية الى التبعية الروسية وهو الذي انهك قوى شعبه ، فجعل التبر يتحول الى تراب بدلا من ان يتحول التراب الى تبر » .

وهكذا بلسان بن غوريون ينتقد السادات عبد الناصر ثم يعود بعد سرد كل هذه الاتهامات لعبد الناصر « ولم يكن بن غوريون يشفق على جمال عبد الناصر ولا على مصر ، وانما كان

حريصا على ان يتهمه بأنه هو الرجل الذي يعادي شعبه والشعوب العربية ويرهق الجميع » .

وعلى طريقة سرد الحكايات ينتقل السادات الى طرح كل تفاسير بن غوريون حول تكامل حلقات قيام المشروع الصهيوني في فلسطين . فاذا الامر مجرد ردات فعل على اخطاء شعبنا في فلسطين وليس نتيجة خطة استيطانية استعمارية مستهدفة .

يقول السادات عن لسان بن غوريون :

« وفي مذكرات بن غوريون امثلة صغيرة ضربها للشعب اليهودي ولكن لها معنى يتفق تماماً مع ما قلته من ان اخطاءنا قد استفاد منها اليهود .

« ويقول بن غوريون ان هجوم العرب على يافا في العام ١٩٢١ هو الذي جعلهم يحولون خاصيــة تل ابيب الى مدينة مستقلة ، كما ان اضراب العمال العرب في الاعوام ١٩٢١ و ١٩٢٣ و ١٩٢٩ هو الذي جعل اليهود يعملون بأيديهم ... ثم هو الذي دفعهم الى تنظيم نقابات العمال والاحزاب العمالية . »

على اساس هذا المنطق اصبحت حرب ١٩٦٧ معركة افتعلها العرب لا عدواناً صهيونياً حذر منه ديغول ابا إيبان قبل وقوعه كما ذكر هذا في مذكراته « سنقف ضد من يطلق النار اولا . اياكم ان تبدأوا » .

وأصبحت المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني منذ مطلع العشرينات هي المتسببة بهذا المشروع ، لا مؤتمر بال كان في خاطرة الزمن ولا وعد بلفور للورد روتشيلد ولا نص صك الانتداب على تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين ولا الحركة الصهيونية . كل ما في الامر هجوم على يافا واضراب عمال فلسطين . استفزازا « اخاف » اليهود فلجأوا الى الدفاع عن النفس واقاموا مع الزمن « حارة اليهود الكبرى » « اسرائيل » ليدرأوا عنهم الخوف الذي يسببه لهم الآخرون !

حين كان يلف السادات هذا المنطق على نفسه كان يتوقع ان فصلا جديداً من العلاقات قد بدأ بمبادرته ولم يكن يعرف انه بعد اسبوعين سيقف في مجلس الشعب المصري لينعي سقوط مبادرته لان الصهاينة تعللوا بالمنطق نفسه ليبقوا في سيناء :

« لما نتكلم في مستوطنات يقولوا الامن ، لما نتكلم في التوسع يقولوا الامن ! »

فهم ايضا يريدون المستوطنات في سيناء ــ التوسع والاستيطان الاستعماري ــ تحت الشعارات نفسها التي كان يتبناها السادات ليبرر لهم كل مسيرتهم العدوانية في فلسطين منذ مطلع العشرينات !

ومن هنا قول مناحيم بيغن « استقيل ولا اتخلى عن مستعمرة واحدة » ذلك ان مصداقية مشروع الاستيطان الاستعماري ان يبقى متماسكاً والا فقد مصداقيته لدى اتباعه .

فالعملية نفسها التي تمت في ١٩٤٨ على جزء من فلسطين هي التي تتتابع مراحلها على سائر الاجزاء المحتلة في ١٩٦٧ ، انها عملية الاستيطان الاستعماري لكيان كل معنى وجوده انه كيان هجرة استيطانية عنصرية استعمارية . وتجزئة الموضوع الى اسرائيل بحدودها قبل حزيران ١٩٦٧ و « التوسع » الذي تم بعد ذلك التاريخ هو ضياع عن ادراك كنه العملية الاغتصابية الاستيطانية الواحدة . انها البوا الصهيونية التي التفت على ارض ١٩٤٨ حتى هضمتها ثم اندفعت تلتهم وتهضم ارض ١٩٦٧ ، ومع البوا لا يمكن التعايش بمحبة وسلام !

وللمرة الالف كل توهم ان الخلاف مع اسرائيل هو خلاف حدود لا صراع وجود ، هو وهم وسراب وتضليل وتزييف لحقيقة الصراع وحقيقة الوجود المعادي .

لقد اعتبر السادات ان اسرائيل صاحبة حق في « ارضها » التي اغتصبت اصلا وانها بالمقابل ترضخ لحقه في ارضه التي اغتصبت لاحقاً . نظريا وعمليا ، ميز بين مصير سيناء ومصير فلسطين التي قامت على اشلائها اسرائيل .

فهو يعترض على دايان حين قال له ان المفاوضات تصل بالطرفين الى التفاهم في منتصف الطريق ويثور السادات قائلا :

« طيب لماتجـي تعرض مشكلة الارض ونيجي لمنتصف الطريق ، هي اسرائيل بتتكلم على ارض مين ؟ ده على ارضي انا ... مابتتكلمش على ارضها هي . يبقى في النصف عندي ، النصف راح مني . من ارضي » .

ويتابع السادات « انا افهم واوافق فعلا ان تكون المفاوضات كما يجري في العالم وان تصل الى منتصف الطريق ليس بعد ان تعود اسرائيل الى حدود ٦٧ . وكل منـا يبقى في ارضه وحدوده . »

لقد توهم السادات ان اسرائيل « الدولة العادية » يمكن ان تنسحب من الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ بسهولة لان هذه اراض خارج « حدودها » ولانه اغفل ان ما جرى في ١٩٤٨ هـو نفسه جرى في ١٩٦٧ وان هذا وذاك جزء من عملية واحدة هي : الاستيطان الاستعماري .

وتعجب السادات كيف ان اسرائيل لم تبادله صنيعه بزيارتها واعترافه بها وسعيه للسلام معها وبحثه عن الضمانات لها فنازعته في سيناء مصرة على ابقائها مستوطناتها فيها وحمايتها بجيشها .

ولقد اصبح تعجبه من هذا موضع تندر اسرائيلي حتى ان بيغن قال ردا على سؤال بأن زيارة السادات كانت حدثا تاريخيا ومفروض ان تكون الاستجابة الاسرائيلية في مستواها « اننا اقمنا ايضا للسادات استقبالا تاريخيا» وهكذا حجم الزيارة في نطاق الاستقبال كمـا ان خيبة السادات تجلت في قوله في خطابه « ... اراد الجانب الاسرائيلي ان يمضي بنا في متاهات من الجدل المتعاقب ودوامات من المناقشات التي تدور حول نفسها لتعود الى منطق البداية من جديد كل نلك يهدف ان يكون مرور الوقت سبباً لهبوط قوة الدفع العالمية التيارادت لمبـادرة السلام المصرية ان تنجح وايضا بهدف ان تفتر هذه الحماسة البالغة التي ساندت بها شعوب العالم خطوات المبادرة وايضا بمحاولة التشكيك في ان مصر هي التي تحمل رسالة السلام وان مصر هي التي اسقطت كل الحواجز النفسية من الشكوك والأحقاد وعدم الثقة المتبادلة » .

لقد اتضح للسادات ان زيارته لم يكن لها فعل السحر الذي ينتظر ، بل ان الصهاينة وقد اخذوا منه كل ما يستطيع ان يقدم طالبوه « بالعلاقات الطبيعية » قبل الانسحاب « واذا بنا نسمع ايضا من قادة اسرائيل احاديث المفاوضات الرسمية وخارجها ان الطرفين في حاجة الى ان تنمو العلاقات الطبيعية بينهما من الان وقبل اقرار السلام وان نلك يساعد على نجاح المفاوضات اي انهم يطالبون بالوصول الى نتائج السلام مع استمرار احتلال الارض وقبل ان نصل الى اتفاق السلام » .

بل حتى « واذا بنا نسمع ايضا من قادة اسرائيل كل ما يشكك في المستقبل نسمع منهم

ايضا النصيحة التي ترتدي ثوب الصدق بأننا نتعجل النتائج ونفقد صبرنا وكأن حاجتنا الى السلام هي اقل من حاجة اسرائيل » .

هذه النتائج الصافعة تؤكد جملة حقائق . اولها خيبة السادات من ان يكون « لبادرته الشجاعة » الفعل السحري الذي انتظر . فالعدو يتكلم لغة المصالح لا لغة العواطف . ثانيها محاولة العدو ان يأخذ منه الفاتورة كاملة قبل دفع اي « تعويض » : علاقات طبيعية وفتح الحدود تساعد هذه بدورها على بحث الامور الاخرى ! ثالثها عدم استعجال العدو ولوم السادات لاستعجاله الوصول الى نتائج سريعة . ويكرر بيغن هذا القول في مناسبات لاحقة .

الاعتراف مشروط بالتسليم بطبيعة الكيان الصهيوني

الا ان ذلك كله لم يكن مذلا ومحقرا للسادات قدر قول بيغن اننا لم نطلب من احد الاعتراف بنا وكان السادات قد اعتبر اعترافه سيكون كلمة السحر التي تفتح له الباب الموصود ، وهنا يثور السادات « لاني انا دهشت حقيقي لما قال هذا في الكنيست الاسرائيلي انه غير محتاج للاعتراف ، طيب والله احنا اذا كان هو مش محتاج للاعتراف احنا ما بنجريش وراه .... ولكن الحل ده اللي طلبه مين ؟واللي بتطلبه اسرائيل بقالها ثلاثين سنة واللي وضعه الرئيس الاميركي على الجدول كطلب ملح لاسرائيل » .

ولكن معضلة الاعتراف انما تحمل مفارقة . ذلك ان اسرائيل تريد في المرتبة الاولى ان يعترف بها قانونياً وان تعامل كدولة عادية من دول المنطقة لها كل حقوق هذه الدول من حيث احترام وجودها وسلامتها وضمان حدودها وامنها والتعامل معها على اساس علاقات طبيعية ، وهذا هو منطق القرار ٢٤٢ وكل مفاوضات السلام الاسرائيلي ــ الاميركي .

الا ان المفارقة ، هي كما قلنا ، ان اسرائيل واقعاً وعملياً ليست دولة عادية بل هي دولة استيطان استعماري . فاذا كانت تطلب حقوق الدولة العادية الا انها واقعاً ليست كذلك . **اذن فالمفارقة هي ان اسرائيل من جهة تطالب ان تعامل قانونا كدولة عادية ، ولكنها واقعا تريد ان تفرض على المعترفين بها قانوناً تعاملا واقعياً نابعاً من حقيقة كيانها ووجودها كدولة استيطان استعماري . فسلامها هو اصفاد وقيود في أيـدي الاخرين وارجلهم وحتى انوفهم : المستوطنات تبقى حيث هي بل ستزيد حتى « تعمر الصحارى » ، والعلاقات الطبيعية تعني زحف الاحتكارات الرأسمالية العالمية بواسطة المؤسسات الصهيونية لتلتف على البلد الفريسة حتى امتصاصها للاخيرة ، والمصير هو مصير زنوج جنوبي افريقيا او هنود اميركا الحمر امام الاستيطان الابيض المتفوق .**

الاعتراف باسرائيل لا يعني الاعتراف بدولة بل الاعتراف بهذا الواقع وتركه يتعامل مع المعترف به على طريقته واسلوبه ، ان الذئب قد وضع قناع الحمل على وجهه فاذا ما انشبت مخالبه في الفريسة فلا يحتج احد بأننا ادخلنا ذئباً الى البيت ، ذلك ان الذئب يريد الدخول بقناع الحمل ومعاملته من قبل اهل البيت على انه الحمل ولكنه لا يستطيع نزع مخالبه ولا شهيته للحم البشري الرخص !

من هنا ان السادات يخدع نفسه ويخدع شعبه بازالة الشكوك واسقاط الحاجز النفسي والاعتراف باسرائيل كدولة عادية وانتظار ان تتعامل معه كدولة عادية ترحب بالسلام وتحقق فردوسه على الارض . الحقيقة ، هي غير ذلك ، ولم يخفه عنه بيغن ولا قادة الصهاينة لا في خطب الكنيست ولا في مفاوضات الاسماعيلية والقاهرة والقدس .

ورغم نلك كله يستمر في التفاوض ويستمر في عقد الآمال على سلام الاغتصاب والهوان . لماذا ؟ لانه مشدود الى الارادة الامبريالية التي خططت لكل نلك منذ طاوعها في تصفية الثورة الناصرية والاتجاه الى فلكها الاقتصادي والسياسي والاستراتجي .

لقد كشف خطاب السادات امام مجلس الشعب في ١٩٧٨/١/٢٢ ما كان ظاهرا لكل مراقب مدقق وما اكده السادات بوثيقة رسمية صادرة عنه من دور اميركا الاساسي في كل ما فعل . فحول مسألة الاعتراف باسرائيل والعلاقات معها بالذات يقول :

« بابريل الماضي وانا عند الرئيس الاميركي على جدول الاعمال الثلاث نقط اللي ناقشتها مع الرئيس الاميركي واضفت انا اليهم نقطتين ... ثلاث نقط في الأولى : حدود ٦٧ الثانية : طبيعة السلام ، الثالثة : القضية الفلسطينية .

طيب وفي النقطة الثانية ، وهي طبيعة السلام وهي اللي خدت اغلب المناقشة بيني وبين الرئيس كارتر . لانه مش بس اسرائيل بتطلب الاعتراف وبتصرخ من اجل الاعتراف بل ايضا بتطلب ان يكون الاعتراف مصحوب بعلاقات عادية »

السادات الذي يريد ان يظهر زيارته « مبادرة شجاعة » ويسميها « مبادرة عصرية » بل العصر يؤرخ على اساس ما قبلها وما بعدها يعترف هنا ان ما قام به هو تنفيذ لطلب اميركي .

هنا نصل الى محور اساسي في تقييم كل خطوات السادات : العلاقة مع الامبريالية الاميركية .

التعويم الامبريالي للساداتية

١ ـ جذور خطوة السادات ونهجه الاستسلامي

اذا كان كارتر في ابريل (نيسان) قد طلب من السادات الاعتراف باسرائيل واقامة العلاقات الطبيعية معها اساسا للحل السلمي فان خطوة السادات لم تكن بنت ساعتها ولا الوقوع في الفلك الامبريالي الاميركي الموصل الى الاستسلام للصهيونية وليد ارتجال .

حين استلم السادات الحكم في مصر في ٢٨ ايلول ١٩٧٠ كان وقف اطلاق النار الذي تم بموجب مبادرة روجزر في ٧ اب ١٩٧٠ قد وصل الى حافة الفشل بعد ان اعلن الجانب الاميركي ـ الاسرائيلي انتهاء المبادرة بدعوى تغيير مصر لطبيعة مسرح العمليات العسكرية عما كانت عليه يوم وقف اطلاق النار في ٧ آب ١٩٧٠ . وذلك بما تم بقيادة عبد الناصر من بناء وتقديم مواقع شباك الصواريخ المصرية على الضفة الغربية لقناة السويس .

وجدد وقف اطلاق النار بعد استلام السادات السلطة . وفي شباط ١٩٧١ اعلن السادات عند انتهاء فترة وقف اطلاق النار الاولى في عهده مبادرة سلام تستهدف انسحابا جزئيا للقوات الاسرائيلية من سيناء وفتح القناة.واسقطت اسرائيل المبادرة، وبدأ الكلام عن عام الحسم وتعهد روجرز اثناء زيارته للقاهرة في نيسان ١٩٧١ بذلك . ولكن بدأت بوادر الحسم الاميركي بهدية اسلحة اميركية للدولة الصهيونية هي اضخم صفقة اسلحة تلقتها اسرائيل ، وبدأ السادات بسياسة التقرب من واشنطن بدءاً من طرد الخبراء السوفيات الى ضرب الثورة الناصرية في الداخل الى وساطة الدول النفطية السعودية وايران ولكن دون جدوى .

حتى كان تلميح كيسنجر الى انه لا بد من وقائع جديدة لتحريك عجلة الحل السلمي .

ومن هنا يتبين صحة وصف حرب تشرين على ايجابياتها الكثيرة ، انها كانت بالنسبة لبعض القيادات كقيادة السادات « حرب تحريك لا حرب تحرير » .

ولقد سارع السادات في ١٦ تشرين الثاني والعرب في عز انتصارهم فاذاع خطابه المشهور وقائد الجيش الى جانبه في مجلس الشعب داعيا الى السلام . ومن المفارقات انه في اليوم نفسه الذي أذاع نداء السلام حدثت الثغرة ــ الدفرسوار على الضفة الغربية للقناة علا صوت غولدا مائير تقول انها تتحدث الى العالم من الضفة الغربية لقناة السويس ، من **ارض وادي النيل** . وفي مذكرات اللواء الشاذلي(١) ان مصر اخفت عن الشام خطة الحرب الحقيقية .

يقول السادات في خطابه في ١٩٧٨/١/٢٢ امام مجلس الشعب حول حرب اكتوبر ما قاله في خطابه في ١٩٧٣/١١/١٦ حول دور اميركا في تغيير نتائج ١٩٧٣ . « في ٧٣ هزمت اسرائيل وتدخلت اميركا ولم نستطع ان نفرض على اسرائيل شيء » .

ويتساءل « كيف يتصوروا ان نقبل اليوم وبعد اكتوبر ١٩٧٣ ما رفضناه بعد هزيمتنا في ٦٧ ؟ غير معقول » ولعل هذا هو سؤال العرب للسادات لاسؤال السادات لنفسه .

والجواب واضح . فهزيمة ١٩٦٧ العسكرية لم تتحول الى استسلام لان ارادة الصمود لم تشل نفسها بالارتهان لاميركا والامبريالية العالمية بل مضى عبد الناصر لبناء القوة الذاتية بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي وعلى اساس تضامن عربي بقيادته في مواجهة الاحتلال الصهيوني . بينما بعد ١٩٧٣ انكسر العرب بتدخل اميركي كرر الاشارة اليه السادات .

ومن بعدها تولت اميركا دور عراب الحل السياسي . وكان ان ارتبط السادات بالعراب الامبريالي .

فقرار وقف القتال والقبول بالقرار ٣٣٨ الذي صدر والدفرسوار مفتوح على الضفة الاخرى من القناة . وكان هذا الوجود العسكري الاسرائيلي عامل ضغط مشترك صهيوني ــ اميركي على السادات .

وبدأت مسيرة السلام الاميركي الامبريالي في المنطقة حين فاجأ السادات العالم بتبني النقاط الست التي حملها اليه كيسنجر وبدأت اتفاقات فك الاشتباك على جبهة السويس بلوغا لاتفاقية سيناء في ١٩٧٥ .

يقول ارنو دوبور شغريف كبير محرري « النيوزويك » في حديث نشرته له « النهار العربي والدولي » (١٠ ك ١ ١٩٧٧) » :

« الرئيس السادات كان يفكر منذ ١٩٧٢ في الاتصال بالاسرائيليين . ففي شباط ــ فبراير ــ من ذلك العام قال لي السادات انه يفكر في طريقة للتحرر من سيطرة الدولتين الكبيرتين وللسعي الى تحقيق السلام بعيدا عن تأثيرهما او نفوذهما المباشر . وقال لي ايضا انه « يجب بدء حوار مباشر مع العدو ، لكن طلب مني الا انشر ذلك في « نيوزويك » » .

يتبين من هذا ان فكرة اتصال السادات بالعدو ليست جديدة بل قديمة وتعود الى ما قبل حرب اكتوبر . وانه باح بها الى صحفي اميركي معروف ــ غير بعيد عن الاوساط الرسمية الاميركية . وطبعا لم ينشر الصحفي الاميركي الخبر حسب تعهده للسادات في ذلك الحين ولكن

---

(١) « الوطن العربي » ــ باريس ــ ٧ ــ ١٣ كانون اول ١٩٧٨

من المؤكد انه اعلم حكومة بلاده او احد اجهزتها برغبات السادات بل ان السادات ما اخبره ذلك الا لتسريب الخبر للدوائر الاميركية .

ولقد اكدت السنوات اللاحقة بعد ١٩٧٢ على مقدار « تحرر » السادات من اميركا وهو الذي عزا ارنو بورشغريف تفكيره بالاتصال بالعدو الى رغبته في « التحرر من سيطرة الدولتين الكبيرتين »

ويقول بور شغريف في حديثه هذا نفسه حول علاقة كيسنجر بالسادات ما يلي « وقد كشف لي الرئيس المصري عام ١٩٧٤ ــ انه خصص مع كيسنجر ١٥ دقيقة فقط ــ من اصل ٧ ساعات ــ لموضوع فصل القوات ، اما الساعات الاخرى فخصصت لمواضيع اكثر اهمية ، كما شرح لي السادات ، اي لمستقبل التحالف المصري ــ الاميركي ولدور اسرائيل في نطاق هذا التحالف . »

هنا شهادة تؤكد اولا النطاق الذي يتحرك فيه السادات : « التحالف » المصري ــ الاميركي و « دور اسرائيل » في نطاق هذا التحالف . وثانيا ان هذا النهج تثبت منذ ١٩٧٤ ، ومن الاكيد ان اتفاقية سيناء جاءت نموذجا اوليا على ثمار هذا التحالف . ويضيف بور شغريف ان هذا تماماً ما حصل في لقاء السادات بيغن فقد خصص السادات اكثر الوقت « للحديث عن مستقبل المنطقة وعن مواقف الاطراف من اي تطور محتمل ... وعن السوفيات ونفوذهم في المنطقة وعن كارتر وقدرته على التحرك » . ويضيف بور شغريف الى ان السادات بحث مع بيغن العلاقات مع اثيوبيا وعلاقة اثيوبيا مع السوفيات .

وفي طور لاحق من المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية اطل العراب من واشنطن . فكانت لقاءات كارتر الثلاثة : في ايران والسعودية ومصر . وظهرت بوضوح خطوة السادات وموقعها من التحالف الامبريالي الاوسع والذي على رأسه الولايات المتحدة .

وطبعا فحرب ١٩٦٧ التي يعزوها السادات الى « غلطة العرب » انما كانت ضريبة هذا التحالف الامبريالي الصهيوني على عبد الناصر ، فلقد قدمت الولايات المتحدة ــ وقبل ا حتلال سيناء ــ عرضاً لعبد الناصر في ١٩٦٥ بتنازل مصر عن نظامها التقدمي الوحدوي والدوران في فلك اميركا . وحين رفض عبد الناصر مناطق النفوذ وامتد الى اليمن كان عقابه حرب ١٩٦٧ ، بل ان الامبريالية الاميركية ارادت من سد منافذ السويس ان تخضع الحصان الناصري الجامح من جهة ، وان ترهق من جهة ثانية المنافسة الاوروبية للسلع الاميركية بأكلاف نقل بضائعها عبر رأس الرجاء الصالح وزيادة اسعارها حتى تخف المنافسة الاوروبية للسلع الاميركية . ثم كان الخطر النفطي المحدود وارتفاع اسعار النفط من ضمن شبكة العلاقات مع الشركات الاحتكارية الاميركية التي حسبت الفوائد على حساب المستهلك الاوروبي والياباني .

وبعد حرب ١٩٧٣ وبداية ارتباط السادات باميركا عبر تفاهمه مع كيسنجر في نطاق « التحالف الاميركي المصري ودور اسرائيل من ضمن نطاق هذا التحالف » اخذت الاحداث وجهة اخرى من الاتجاه .

ولقد ظهر بجلاء رعاية كارتر والخارجية الاميركية لكل خطوات السادات ومن ضمن المصالح الامبريالية المسكة بمصر واسرائيل ضمن خطط الامن الامبريالي ومصالحه .

ب ـ التحركات الاخيرة للامبريالية الاميركية

بدأت الامبريالية الاميركية صفحة جديدة من التحرك باتجاه تثبيت امنها الامبريالي القائم على حل التناقضات بين اتباعها بالقدر الذي يفرضه امنها . فصحيح ان التنافس الايراني ـ السعودي استمر ولكن لمصلحة الامن الامبريالي وليس من خارجه او بالتحالف مع السوفيات او على اساس حرب تحرير قومية جذرية .

ويمكن ان يستمر التنافس المصري ـ الاسرائيلي لمرحلة شرط ان لا يكون تناقضيا..مع العلم ان هذا التنافس من ضمن طبيعة السلام التي تطلبها اسرائيل سيتحول الى هيمنة صهيونية كاملة .

والعراب الاميركي لا يريد في هذه المرحلة ان يتخلى عن السادات ولكنه لا يستطيع ولا يريد ان يلوي ذراع الحليف الاسرائيلي بل اذا كان من ضغط فعلى التابع الاضعف ، على السادات . وفعلا لم يكن السادات بحاجة الى ضغط حين تبنى كما سنرى وجهة نظر كارتر كاملة للمشكلة الفلسطينية ، وبدوره تبنى كارتر في كامب دافيد مشروع بيغن للحكم الذاتي .

ومن هنا لم تكن واردة زيارة مصر في رحلة كارتر الى المنطقة . فقد تحرك فانس فور حصول زيارة السادات الى القدس المحتلة ليطوق المضاعفات السلبية ضد الزيارة اذا امكنه ذلك . وقال فانس فور وصوله الى المنطقة العربية بأنه صاحب الابتكار القائل بازالة الحاجز النفسي بين العرب واسرائيل وقد كان السادات يتبجح بأنه صاحب هذه النظرية فردها فانس الى اصلها الاميركي .

الا ان استغاثة السادات بكارتر هي التي اوجبت الزيارة الخاطفة لاسوان . فقد استهل كارتر تعليقه على ما تم بعد زيارة السادات الى القدس بأن حيا مشروع بيغن وايده واعتبره يصلح منطلقا للسلام في المنطقة . واعلن كارتر دعمه الكامل والعلني والصريح لمقترحات بيغن حول الضفة الغربية وسيناء واعلن ان الولايات المتحدة ترفض قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع . وكان ان اعلن السادات خيبة امله من تصريحات كارتر « وحرجه » وشكواه من ان عمله بات صعبا (الصحف ووكالات الانباء في ٣٠ كانون الاول ١٩٧٧) .

وقال كارتر حول مشروع بيغن « ان رئيس وزراء اسرائيل خطا خطوة طويلة الى الامام في عرضه قسطا من الحكم الذاتي للعرب في الضفة الغربية » وقال « شعوري الشخصي هو ان السلام الدائم يمكن ان يقام على افضل وجه اذا لم تقم دولة فلسطينية راديكالية مستقلة في قلب الشرق الاوسط »

ومشروع بيغن الذي ايده كارتر منطلقا هو الذي يبقي الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي مع شكليات الحكم الذاتي « لعرب اسرائيل » كما وصفهم بيغن . اما لجهة سيناء فوفقا لمشروع بيغن تبقى المستوطنات والتجمعات الاسرائيلية في سيناء حيث هي وتتمتع بحماية القوات الاسرائيلية .

وهذه النقطةساير الاميركيون السادات بشأنها باعلانهم عدم شرعية المستوطنات مدركين انها الجاذب لتعويم عملية الاستسلام . ولجر السادات الى مواقفهم بالنسبة للموضوع الفلسطيني . وهكذا كان بل انه زايد عليهم بشأن القدس .

وقام كارتر بزيارة اسوان . وقبل قيامه بالزيارة بليلة واحدة اعلنت القاهرة انها لا تطالب

بقيام دولة فلسطينية فورا وانها تقبل باشراف الامم المتحدة على الضفة الغربية وغزة وانها تفضل ارتباط الضفة الغربية بالاردن . اي بدأت التنازلات قبل وصول كارتر .

وفي اسوان تم اجتماع ثلاثة ارباع الساعة بين كارتر والسادات وعلى اثره تم التفاهم على كل شي ، كل العقد زالت . كل الاحراجات تبخرت . وحل التفاؤل محل الخيبة . وتم اتفاق على المسألة الفلسطينية وعلى الخطوات المقبلة واعتبر ان ذلك « حل وسط بالنسبة الى الضفة يربطها بالاردن » .

واعلن كارتر مبادىء السلام كما تراها اميركا فماذا هي :

١ ـ يجب ان يقوم السلام على اساس علاقات طبيعية بين الاطراف المشتركة في السلام . والسلام يعني اكثر من مجرد انهاء حالة حرب . (وهذا هو المفهوم الاسرائيلي الذي عملت اميركا على فرضه) .

٢ ـ يجب ان يكون هناك انسحاب اسرائيلي من « اراض محتلة » في العام ١٩٦٧ والاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها لجميع الاطراف ضمن اطار العلاقات الطبيعية والسلمية . (وهذا يعني من حق اسرائيل الاحتفاظ ببعض ما احتلت في ١٩٦٧ تحقيقا لفكرة « الحدود الامنة » ولان الانسحاب هو من « اراض محتلة » لامن الاراضي المحتلة).

٣ ـ « يجب ان يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية في كل جوانبها. ويجب ان يأخذ الحل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ويمكن الفلسطينيين من الاشتراك في تقرير مستقبلهم . » وهكذا بعد الكلام المبدئي عن « الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني » يصبح الحل « تمكين الفلسطينيين من الاشتراك في تقرير مستقبلهم » وليس من تقرير هذا المستقبل على هدي مبدأ تقرير المصير .

والاشــراك في الوطن كالاشراك في الدين : كفر !

وطبعاً الصيغة هي « ادارة مشتركة » من اسرائيل والاردن والامم المتحدة او اسرائيل ومصر والامم المتحدة . وبعد مدة يخير الفلسطينيون ان كانوا يريدون البقاء تحت هذه الادارة المشتركة او الانضمام الى الاردن ، طبعا الاردن المتصالح مع اسرائيل على اساس القواعد المشار اليها اعلاه

ج ـ ماذا يعني عدم المس بأرض الغير ؟ سيناء لا فلسطين !

السادات يقول في خطابه امام مجلس الشعب في ١٩٧٨/١/٢٢ يرفض مفهوم « نصف الطريق » الذي طرحه دايان ويقول « طيب لما تيجي تعرض مشكلة الارض وتجي لمنتصف الطريق ، هي اسرائيل بتتكلم على ارض مين ؟ ده على ارضي انا ... ما بتتكلمش على ارضها هي يبقى في النصف عندي ! » وطبعا جاء هذا الكلام بعد سرد مطول للمفاوضات حول سيناء . فحول سيناء يرفض السادات الانتقاص من السيادة المصرية . ولكنه عندما ينتقل الى المشكلة الفلسطينية يقبل بمبدأ « منتصف الطريق » في الحقوق . يقبل بالحل الاميركي الذي وصف بأنه حل منتصف الطريق والذي ينتزع من الفلسطينيين حق تقرير المصير كما ينتزع منهم حق العودة ويجعلهم تحت وصاية دولية وقوات اسرائيلية وافق كارتر على بقائها حين قال في تعليقه على مشروع بيغن « هناك قدر كبير من المرونة في ما يتعلق بصدد المواقع العسكرية التي ستكون موجودة خلال الفترة التي سيطبق فيها الحل الموفق في الضفة الغربية . وقد قال السيد بيغن انه

سيعاد النظر في هذه المواقع بعد خمس سنوات » .

واوضحت صحيفة الاهرام في ٢٥/١/١٩٧٨ ان السادات احاط السفير الاميركي علما بوجهة نظر مصر في اعلان المبادىء الامريكية وقالت « الاهرام » لجهة المسألة الفلسطينية ان **مصر تتمسك « بحقوق الشعب الفلسطيني السياسية الكاملة طبقا لبيان الرئيس كارتر في اسوان الذي قرر ضرورة مشاركتهم في تقرير مستقبلهم » ـ هكذا . حقوق الشعب الفلسطيني ليس طبقا للميثاق الوطني الفلسطيني بل « طبقا لبيان الرئيس كارتر في اسوان الذي قرر ضرورة مشاركتهم في تقرير مستقبلهم » بدون عودة ولا تقرير مصير ولا دولة !**

لقد انحازت مصر السادات ضد فلسطين ومع المفهوم الاميركي للمشكلة الفلسطينية !

الم تبرىء « الاهرام » اسرائيل وتتهم منظمة التحرير الفلسطينية حين زعمت « ان بيغن تصلب لان منظمة التحرير جعلته يشك في نواياها » (« الاهرام » ٣٠/١٢/١٩٧٧) .

قالت « الاهرام » هذا بعد ان انصاعت حكومة القاهرة لطلب اسرائيلي فانزلت علم فلسطين عن مبنى المفاوضات التي ضمت الوفدين الاسرا ئيلي والمصري في مؤتمر القاهرة ، وكان بريجنسكي مستشار كارتر للامن القومي قد اطلق شعاره المشهور :« وداعا يا منظمة التحرير الفلسطينية » وقال كارتر « لقد اقصت منظمة التحرير نفسها عن المفاوضات والحل » .

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٧٧ نجحت وساطة اميركية بالغاء عبارة فلسطين من جدول اعمال اللجنة السياسية المصرية ـ الاسرائيلية . وتضمن البحث في اللجنة السياسية خطوط عريضة للادارة المشتركة بين مصر واسرائيل والاردن والامم المتحدة وحذف الفلسطينيون من هذه الادارة .

وهكذا حتى على ربع فلسطين جرت المساومة وانعقدت الصفقة ولم يقبل العدو الصهيوني بحق الفلسطينيين في تقرير المصير على ربع ارض فلسطين بعد ان اغتصب فلسطين، كل فلسطين .

وفي اليوم نفسه الذي كانت « الاهرام » تنشر مقال رئيس تحريرها حمدي جمال التبريري لكل مواقف اسرائيل وكأنما ليس هناك استراتجية صهيونية بل ان كل السياسة الاسرائيلية هي ردود فعل على « غياب منظمة التحرير الفلسطينية عن محادثات القاهرة الذي اعطى القادة الاسرائيليين الانطباع انها ترفض السلام وانها لا تزال متمسكة بمبدأ تدمير اسرائيل» وكذلك قوله « ان الحكومة الاسرائيلية تبني سياستها الحالية على اساس رد الفعل الذي تظهره جبهة الرفض التي يسيرها الاتحاد السوفياتي »

في اليوم نفسه الذي كانت تنطق « الاهرام » بهذه الاقوال كان دايان يعلن في تل ابيب « اذا وجدت منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية ، فان القوات الاسرائيلية سترابط فيها المدة التي تراها اسرائيل ضرورية ، « **ان هذه القوات ... ستمنع التدفق الكثيف المحتمل للاجئين الفلسطينيين ، ذلك ان الهجرة الى هذه المنطقة ستكون محدودة بنسب عددية ثابتة .**

ان اقامة منطقة تتمتع بحكم ذاتي لن تكون جزءاً من حل موقت وانما تشكل احد العناصر الاساسية لسلام شامل في الشرق الاوسط » (٣١ ك ١ ١٩٧٨)

الى هــذا تقلصت المشكلة الفلسطينية ، الى اغتصاب كل الارض ، الى عدم السماح بالسيادة على ربعها ، بل وعدم السماح بعودة ابنائها حيث ستقف قوات العدو لتـمنع تدفق عودتهم الى هذا الجزء من الارض الفلسطينية التي « يتصدقون » عليها ، بالحكم الذاتي في ظل حرابهم بعد ان التهمــوا باقي فلسطين .

ولم يقف انزلاق السادات عند حد . فها هو في مؤتمره الصحفي في باريس في ١٤ شبــاط ١٩٧٨ وعلى طريق عودته من واشنطن يعلن موقفا مطابقا لموقف اسرائيل فعن القدس يقــول : « انا اوافق على ان المدينة يجب ان لا تقسم مرة اخرى مع ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة للديانات الثلاث » وهو نفس ما اورده بيغن في رده على السادات في الكنيست في تشرين الثاني ١٩٧٧ .

زلة لسان كارتر « بالوطن القومي الفلسطيني » على غموضها قبل اشهر جعلته يتراجع بل ويعتذر مؤكدا انه يفضــل الانتحار على المس بمصالح اسرائيل . ولاعفاء كارتر من كل هذا حركوا السادات للحل المنفرد ولتقسيط بيع القضيــة حتى اذا وصلوا الى تسوية « نصف الطريق » دخل الاردن الصفقة بديلا عن الفلسطينيين في الوقت المناسب او جاءوا بفلسطينيين عملاء . هذا كان المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي وسنسرد كيف تعثر موقتا .

د ــ « إعلان المبادىء » هو الاطار للحلول المنفردة والصلح المفتوح الحدود

مــا سيسمى « باعلان المبادىء » وما حاول السادات جعله الدليل على انه لا يعقد صفقة منفردة بل يضع اسس حل شامل انما هو الاطار العام الذي يفرز الحلول المنفردة وعلى طريقة الحوار المباشر مع العدو والاعتراف المسبق به .

ولقد اعلن السادات حين طرحه صيغة هذا « الحل الشامل » انه لن يفاوض عن أحد ، فمجرد اعلان هذا الاطار العام تصبح صفقــة سيناء جاهزة تحت سقف الحل الشامل ولكن يترك لكل فريق ان يأتي من بعده ويعقد صفقة في ظل « اعلان المبادىء » .

ولقد حدد بريجنسكي نظرية « الدوائر الثلاث » التي تعني في هذه الحال : مباحثات مصرية ــ اسرائيلية يتم في خلالها تحديد القضايا الرئيسية ــ وتعقد اتفاقية على سيناء ثم يـتم توسيع الدائرة عبر بيان حول مبادىء عامة للتسوية في الشرق الاوسط . وهنا يدخل الاردن . فتكتمل الدائرة الثانية . وكان بريجنسكي يضع الشام في الدائرة الثالثة ولكن دمشق تقف في قمة التصدي والصمود .

وهكذا في النظرية الاميركية ان اعلان المبادىء هو الاطار الذي تتحقق فيه الحلول المنفردة . وبذلك تحاول النظرية الاميركية استيعاب وجهتي النظر الاسرائيلية والعربية في مندمج جديد يخدم مصلحة الامبريالية . فالصهاينة يطالبون بحل منفرد مع كل دولة والعرب المتعاطون مع التسوية يصرون على الحل الشامل . والصيغة الاميركية تجعل من « اعلان المبادىء » سراب الحل الشامل ولكن الذي يقطف عمليا فرادى !

ولقد ظهر جليا ان السادات في مسألة اعلان المبادىء بدأ في خطابه في الكنيست متمســكا بكل المطالب العربية المرحلية تمسكا لفظيا قلنا عند تحليله بأنه لا يقف على قدمين ولا يستوي من

حيث الموقع على اي اساس . ذلك ان المستسلم لايستطيــع ان يملي شروطاً . واظهرت الايام صدق هذا التحليل ، كما اظهرت ان السادات متكيف مع الارادة الاميركية .

ولم تكن اميركا بعيدة عنه في كل خطواته : زار القدس فاذا فانس يطوف المنطقة ويدعم مبادرته ، تعقدت المفاوضات في الاسماعيلية فكان هاتف كارتر . ثم زاره كارتر في اسوان ، ثم تعقدت مفاوضات القدس فزاره فانس ، ثم تركوا اثرتون يطوف المنطقة وينضج الصفقة مع الاردن اولا هذه المرة مما يشير الى ان صفقة سيناء ليست مشكلة وان المطلوب الوصول الى صيغة تمكن الحسين من ولوج الباب « ثم رتبت زيارة السادات الى واشنطن في مطلع شباط ١٩٧٨ وحين عادت فتعقدت المفاوضات تم لقاء وزراء خارجــية الدول الثــــلاث في بريطانيا وبرعاية اميركا على طريق كامب دافيد لتبدأ اميركا ضغطها لانجاز التسوية .

ولم تكن «المبادىء مشكلة عند السادات. ففي ٥ كانون الثاني أعلن السادات تنازلا عملياً عن مقررات الرباط ووافق على ان يمثل الحسين الفلسطينيين واعلن بيغن في اليوم التالي انه سعيد بتخلي السادات عن المطالبة بدولة فلسطينية . ومنذ ذلك الحين كان الخلاف كله يدور كما اعلن الجمصي في ١٠ كانون الثانــــي حول المطارات والمستوطنات في سيناء .

وحول هذه بالتحديد اشار السادات امام مجلس الشعب الى ان دايان قال له اننا نريد الوصول الى « حل منتصف الطريق » ، بمعنى ان لا عقدة حول المشكلة الفلسطينية التي يكرر السادات لفظياً قوله انها اساس المشكلة . ففي مؤتمر صحفي عقده دايان في ١٨ كانون الثاني اي قبل انفراط المفاوضات بقليل قال وزير الخارجية الاسرائيلي ووزير الدفاع الاسبق ما يلي حول سيناء : « **هناك مشكلة تدعى سيناء نظرا الى ان ٨٠ بالمئة من نفط اسرائيل يأتي من الخليج الفارسي ويمر في مضيق تيران** . الى ذلك ان المستوطنات الاسرائيلية في منطقة رفح هي جزء لا يتجزأ من نظام الدفاع الاسرائيلي مثلها مثل مطارات اسرائيل . **ان كل هذا يدخل في اطار تصور سيناء كمنطقة عازلة بين مصر واسرائيل . على ان الدولة اليهودية مستعدة للالتقاء حول حل وسط** » .

اذن فتحديداً الكلام عن الحل الوسط هو بالنسبة لسيناء . وليس حول المشكلة الفلسطينية التي وصل فيها السادات الى ابعد من الحل الوسط . ذلك انه ، كما سبق ذكره ، اعتبر اسرائيل دولة عادية في المنطقة وسمى فلسطين المغتصبة مراراً « بأرض اسرائيل » .

« وكانت لهم ارض اسرائيل فهل تحقق لهم السلام ؟ ووجدوا الحصول على السلام يكون بالتوسع ، اي باضافة ارض اخرى الى ارضهم الضيقة » (من حديث السادات المجلة اكتوبر ١٥ كانون الثانــي ١٩٧٨)

وهكذا لم يبق من فلسطين الا ربعها ، وحول ربعها رضي « بحل وسط »» ينتزع السيادة والهوية ويمنع العودة . فلقد ارتضى في الاخير بربع الربع ! وهذا يسقط كل تهديد السادات بأن اللجنة السياسية لن تستأنف قبل ان تعلن اسرائيل مبدأ « عدم المساس « بأرض الغير » الا اذا كان حصراً يعني سيناء !

اما لجهة هوية السلام فهو منذ البدء قابل بـ« العلاقــــات الطبيعية » وفتح الحدود بل انه عندما يذهب رئيس الدولة ويجتمع الرسميون تكرارا ومرارا وتزور الوفود الصحفية والسياحية الدولتين فماذا بقي عملياً من حواجز ؟ . »

ولقد اعلن السادات في خطابه امام مجلس الشعب ان اكثر وقت استغرقته مناقشته الاولى مع كارتر في واشنطن انما كانت حول طبيعة السلام . ولقد استجاب السادات لطلب اميركا حول هذه النقطة التي هي اخطر النقاط لانها تتناول الاهداف والمقاصد الحقيقية لرحلة السلام الاسرائيلي : التغلغل الاقتصادي والهيمنة على مرافق البلاد المفتوحة امام فعالياته ونشاطاته .

يقول السادات في حديثه لمجلة اكتوبر المنشور في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٨ وبعد ان يسـرد الضمانات التي يعرضها على الكيان الصهيوني وهي « ١ ـ اوافق على مناطق منزوعة السلاح على الجانبين » مقدرا ان الفارق بين عمق مصر الواسع « وعمق اسرائيل » الضيق بحيث تكون المنطقة المنزوعة السلاح مصريا اوسع . ٢ ـ محطات انذار مبكرة ـ ٣ ـ مناطق محددة التسليح ٤ ـ ان يكون هناك تحديد للقوات الموجودة ـ ٥ ـ ان يكون هناك قوات طوارىء دولية ـ ٦ ـ ان ينص اتفاق السلام على ان خليج العقبة مياه دولية مفتوحة لكل ملاحة ـ ٧ ـ قيام لجنة مشتركة بين الطرفين .

وبعد سرده كل هذه الضمانات يقول السادات « ثم اذا لم تكف كل هذه الضمانات السابقة الا يكفي اعلان الاتفاق على التعايش في سلام وفتح الحدود وتطبيع العلاقات (اي جعلها طبيعية) » . ويكرر هذا الكلام في خطابه امام مجلس الشعب بعد اسبوع او أكثر .

ولو عدنا الى النقاط التي يعتبرها كارتر وفانس بنود اعلان المبادىء المنتظر ـ للتسوية ثم عدنا الى النقاط التي استقر عليها السادات نراها واحدة مع فارق في الترتيب .

فلقد مر معنا اعلان المبادىء الذي ادلى به كارتر بعد زيارته اسوان والذي قبله السادات . ومن وحيه يضع فانس النقاط التي يؤكدها في كلمته في مفاوضات القدس في ١٩٧٨/١/١٧ ونشرتها الصحف في اليوم التالي :

«« **اولا** : ينبغي ان يقوم السلام على اساس علاقات طبيعية بين الاطراف المعنية . فالسلام يعني ما هو أكثر من مجرد انهاء حالة الحـرب .

ثانياً: ينبغي أن تنسحب القوات الاسرائيلية من أراض احتلتها في العام ١٩٦٧ وان يتم التوصل الى اتفاق في شأن حدود آمنة ومعترف بها لكل الاطراف المعنية في اطار علاقات سلمية وطبيعية طبقاً لقراري الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ـ.

ثالثاً : ينبغي ان يتم حل المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها . ويجب ان يعترف الحل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وان **يمكن الفلسطينيين من الاشتراك في تقرير مستقبلهم** » .

ولقد جاء مشروع اعلان المبادىء المقدم من الوفد المصري في اجتماع اللجنة السياسية في القدس المحتلة المنعقد في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٨ متطابقاً مع مبادىء فانس المشار اليها اعلاه . فقد نص المشروع المصري في بنديه الاخيرين حرفياً على ما ورد في الاعلان الاميركي :

« ـ تحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها على اساس حق تقرير المصير من خلال محادثات تشترك فيها مصر والاردن واسرائيل وممثلو الشعب الفلسطيني .

« ـ انهاء جميع دعاوى او حالات الحرب واقامة علاقات سلمية بين جميع دول المنطقة عن طريق عقد معاهدات سلام وفقاً لميثاق الامم المتحدة . »

ويلاحظ ان هذين البندين يتطابقان كلياً مع ما ورد في مشروع فانس حول طبيعة السلام « فالسلام يعني اكثر من مجرد انهاء حالة الحرب » اي « علاقات طبيعية بين الاطراف » حسب النص الاميركي وحسب النص المصري بالاضافة الى « انهاء جميع دعــاوى حالات الحرب » ،اقامة علاقات سلمية بين جميع دول المنطقة عن طريق عقد معاهدات سلام « وفقاً لميثاق الامم المتحدة » .

اما البند الآخر فحول المسألة الفلسطينية ويكاد يكون التطابق كلياً .

فالنص الاميركي يقول :

« ينبغي ان يتم حل المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها ، ويجب ان يعترف الحل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وان يمكن الفلسطينيين من الاشتراك في تقريــر مستقبلهم » .

والنص المصري يقول :

« تحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، على اساس حق تقرير المصير من خلال محادثات تشترك فيها مصر والاردن واسرائيل وممثلو الشعب الفلسطيني » . « فتقرير المصير » في النص المصري هو « تقرير مستقبلهم » في النص الاميركي ، وكلا النصين متفق على اشراك الفلسطينيين وليس حقهم المطلق في تقرير المصير ، فالنص الاميركي يقول « وان يمكن الفلسطينيين من الاشتراك في تقرير مستقبلهم » والنص المصري يحدد مع من سيشترك الفلسطينيون في ذلك ، مع « مصر والاردن واسرائيل » ، وكلا النصين اتفق على نفي منظمة التحرير . وحتى لا يبقى الامر مجرد اجتهاد منا ولو بمقارنة النصوص الرسمية فاننا نعود للمؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده السادات مع فانس في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٨ اي بعد انفراط مفاوضات القدس : فجوابا على سؤال صحفي نصه الحرفي هو ما يلي :

« **هل تقبل اضافة الى ما تقدم ، ما قاله الرئيس كارتر بشأن الفلسطينيين** في ما يتعلق بحقوقهم المشروعة وتمكينهم من المشاركة في تقرير مستقبلهم ، هل ترضيكم هذه الصياغة الحرفية واذا كان الاسرائيليون يوافقــون على تلك الصياغة فهل توافقون على تلك الصيغة ؟ »

فأجاب السادات : « لقد وافقنا على هذه الصيغة في اسوان في بيان الرئيس كارتر الذي ادلى به في اسوان » .

اذن فقد سقطت العقدة الفلسطينية بترها غورديان الاميركي . والمفهوم المصري لطبيعة السلام ـ العلاقات الطبيعية،والحدود المفتوحة ـ وللمشكلة الفلسطينية على اساس سلب الفلسطينيين حق تقرير المصير واشراكهم مع الاردن واسرائيل ومصر في ايجــاد « حل لمشكلتهم » ، هو نفسه المفهوم الاميركي . فلم يكن وفدان اميركي ومصري في مباحثات القدس بل وفد واحد !

ومن هنا ان الخلاف كان على سيناء حصراً . ولو عدنا الى المؤتمر الصحفي المشار

اليه اعلاه واعدنا قراءة نص كلمة السادات في هذا المؤتمر بحضور فانس نرى انها خالية من اية اشارة الى المشكلة الفلسطينية بل هي تنصب كلها على موضوع سيناء وموضوع السيادة المصرية عليها :

« ان السلام لا يمكن ان يتحقق عن طريق فرض المستوطنات في اراضي الغير وكذلك ليس فقط بفرض هذه المستوطنات بل بالدفاع عنها ايضا ... هذا الواقع منطق لا يستطيع ان يفهمه احد في العالم »

ويتابع « بيد ان السلام كما يعرف كل انسان في العالم بأسره يعني الا يطأ انسان ارض وسيادة غيره » .

فالخلاف كان على المستوطنات في « ارض الغير » .

ولقد حدد السادات في خطابه امام مجلس الشعب ان الخلاف كان على بقاء المستوطنات الاسرائيلية في سيناء .

ولكن هذه عقدة قابلة للحل اساساً ، لان بيغن كان قد اكد منذ بداية المفاوضات اعترافه المبدئي بالسيادة المصرية على سيناء كما اكد اعترافه بالحدود الدولية لمصر التي هي حدود فلسطين . ثم ان دايان كما سبق الاشارة حدد في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٨ ان مشكلة سيناء هي اساساً مشكلة النفط ومروره الى اسرائيل اما المستوطنات فهي جزء من نظام الدفاع الاسرائيلي ولكن « الحل هذا يدخل في اطار تصور سيناء كمنطقة عازلة بين مصر واسرائيل » وان « الدولة اليهودية مستعدة للالتقاء حول حل وسط » . وواضح ان « الحل الوسط » ليس بالضرورة كما فهم السادات انسحاباً جزئياً من سيناء بل كما عيـن لاحقا في اتفاقات كامب دافيد تعطيلا لاي وجود عسكري مصري واستبدالا للقواعد العسكرية الاسرائيلية في سيناء بقواعد متقدمة في النقب . فمشكلة سيناء كانت قابلة للبحث والحل اسرائيليا .

اما العقدة الفلسطينية ، فالسادات هو الذي تراجع على طول الخط امام الطرف الآخر حتى وصل الى تبني مفهوم الحكم الذاتي الصهيوني .



الفصل الثالث عشر

مصالح الامن الامبريالي : النفط العربي والارصدة العربية

مناقشة وثائق السياسة الاميركية « ازاء الشرق الاوسط » :

- ساندروز
- أثرتون
- كواندت
- بريجنسكي

حدد الدكتورمايكل هدسون رئيس معهد الدراسات الشرق اوسطية في جامعة جورج طاون ــ واشنطن في محاضرة القاها في الجامعة الاميركية في بيروت بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٨ اهداف السياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط بأنها :

« ١ ــ حماية اسرائيل اذ انها امتداد لاميركا ــ ٢ ــ الحصول على اكبر كمية من النفط باسعار « معقولة » ــ ٣ ــ « حماية » المنطقة « من خطر النفوذ السوفياتي » .[١]

وفي الحقيقة ان هذه الاهداف الثلاثة ليست منفصلة او متباعدة بل هي متكاملة وربما يساعد اعادة ترتيبها على تفهم ميكانيكية التحرك الامبريالي . فالهدفان الاول والثالث يستمدان قيمتهما من الهدف الثاني الذي يرسم طبيعة الامبريالية الاميركية « الحصول على اكبر كمية من النفط بأسعار « معقولة » والذي يقتضي حماية اسرائيل اذ انها امتداد لاميركا وحماية المنطقة من خطر النفوذ السوفياتي . هكذا تستقيم السببية بين الاهداف الثلاثة فتصبح هدفا واحدا له امتداداته .

الوثائق الاميركية :محوران لموضوع الثروات العربية

وليس مثل الرجوع الى الوثائق الاساسية الرسمية الاميركية لتحديد اهداف السياسة الاميركية ومعرفة اولوياتها .

في ١٢ حزيران ١٩٧٨ قدم هارولد سوندروز مساعد وزير الخارجية الاميركي تقريرا هاما الى الكونغرس بعنوان « مراجعة سنوية[٢] لسياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط » . وقد تضمن هذا التقرير السياسي « نشوء وتطور وادراك اميركا للشرق الاوسط والمفهوم الاميركي الحالي للوضع » . وقد لخص هذا التقرير ــ الوثيقة مبعث الاهتمامات الاميركية الحقيقية كما يلي :

---

(١) « النهار » في ١٦/٥/١٩٧٨ .

(٢) وزعه مكتب المعلومات الملحق في السفارة الاميركية في بيروت ونشر في الصحف البيروتية في ١٥ حزيران ١٩٧٨ .

« ان الشرق الاوسط يبرز في حساباتنا الخاصة بالطاقة وفي وضع ميزان مدفوعاتنا على حد سواء . وكذلك في جهودنا للحفاظ على استقرار الدولار . وفي وجوه اخرى ما كان يمكن تصورها قبل عشرة اعوام » . « مواردنا من النفط الخام من الشرق الاوسط شكلت نسبة ٢٢ بالمئة من مجمل استهلاكنا من البترول وحوالي نصف وارداتنا عام ١٩٧٧ (مقابل ٧ بالمئة من مجمل استهلاكنا من البترول و ٢٩ بالمئة من وارداتنا في العام ١٩٦٧) . « كذلك ان الزيادة السريعة في الفائض القابل للاستثمار الذي تملكه الحكومات العربية وهو الان ١٤٠ الف مليون دولار تقريبا قد اضاف بعداً جديداً لمصالحنا في هذه المنطقة » .

وهذا هو محور الموضوع في حسابات الامبريالية : الثروة النفطية ــ الحصول عليها بأبخس الاثمان ــ المسماة « بالمعقولة » ــ ثم الارصدة واستثمارها لسد العجز في موازين المدفوعات . هذا هو الكنز المادي للامبريالية الذي يحتم عليها سلوكا سياسيا محددا .

« فالشرق الاوسط يبرز في حساباتنا الخاصة بالطاقة وفي وضع ميزان مدفوعاتنا على حد سواء » . وهذا كلام صريح ومحدد ولا يغطس في الضبابية المتحدثة عن قيم « السلام » بالتجريد ، والاهتمام بخير شعوب المنطقة ، بالمطلق وغير ذلك في المثاليات الطوباوية التي تستخدم كورقة التين لستر الحافز الحقيقي المادي للامبريالية .

في ضوء هذا الوضوح لمحورالاستراتجيا الاميركية واهتماماتها يمكن فهم ميكانيكية الاهداف المنبثقة منها ، ويمكن فهم كل مسعاها للحل السلمي ومفهومها له ونهجها في تحقيقه .

١ ــ الولايات المتحدة واسرائيل : « اسرائيل هي امتداد لاميركا »

يقول هنري كيسنجر « ان ما هو جيد للولايات المتحدة في الشرق الاوسط جيد لاسرائيل ، ومصالح الولايات المتحدة واسرائيل تتناسب مع بعضها البعض لان وجود اسرائيل قوية هو لصالح المصالح الاميركية » (يديعوت أحرونوت ــ ٢٨ ــ ٥ ــ ١٩٧٥) .

ويقول الكاتب الاسرائيلي حجاي رشيد « ان ما هو مشترك بين اسرائيل والولايات المتحدة يتعلق اساساً بالحفاظ على ميزان القوى والردع بالنسبة للعرب والسوفيات .. ان وجود اسرائيل قوية سيبقى مصلحة أميركية على الصعيد العالمي» (دافار ــ ٢٧ ــ ٨ ــ ١٩٧٢)
ويقول اسحاق رابين « ان اسرائيل قد حصلت على مكانة خاصة في الوعي الاميركي وثمة اسباب عديدة . فاسرائيل تقف حجر عثرة في وجه الاتحاد السوفياتي ، وتقف كصخرة جبل طارق في وجه عالم عربي بأسره » . (معاريف ١٤ ــ ١ ــ ١٩٧٢) .

وهذا ما عبر عنه الدكتور مايكل هدسون بأن اسرائيل « هي امتداد لاميركا » .

ولا بد من فهم ذلك كله حتى نفهم فلسفة القرار ٢٤٢ كما يحددها يوجين روستو مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية الاميركية ١٩٦٦ ــ ١٩٦٩ اي في فترة صياغة واقرار القرار ٢٤٢ .

« فحول السياسة الاميركية في الشرق الاوسط » يكتب روستو تحديداً بصدد حيثيات القرار ٢٤٢ : « ان جوهر قرار العام ١٩٦٧ وهو ما اصطلح على تسميته « بصفقة الرزمة » يعكس تجربة ١٩٥٧ ... ان صفقة الرزمة (Package) تعكس انتقاد دين اشيستون لسلوك حكومتنا خلال ازمة السويس والقرار ٢٤٢ ينص على انه يجب ان لا يكون انسحاب اسرائيلي

دون اتفاق مسبق حول السلام ، اي ان تمارس الدول العربية الانصاف اذا ما كانت تريده .

ان الناس يشيرون في بعض الاحيان الى القرار ٢٤٢ بأنه قرار غامض عن قصد . ليس الحال على هذا المنوال . فالقرار له ميزتان رئيسيتان اثنتان : الاولى ، والتي نكرها الان ، وهي انه يدعو الى اتفاق سلام قبل ان يطلب من الاسرائيليين الانسحاب على الاطلاق . والثانية تتعلق بكيفية ومدى الانسحاب . والنقطة الاولى ، في صفقة الرزمة ، التي ، هي لا انسحاب من دون سلام ، هي جوهر القرار . انها تمثل اهتماما اميركيا عميقا في الجدل القائم حول حق اسرائيل في البقاء . فمصلحتنا القومية هي في السلام ، في السلام الحقيقي بين اسرائيل وجيرانها العرب . المصلحة الاسرائيلية بالطبع هي نفسها تماما . قد يكون هناك بعض الاسرائيليين في بعض الاحيان يريدون الاراضي بشكل ما يتجاوز ما هو عملي او ممكن هذه قضية اخرى . « القضية الثانية التي يثيرها القرار هي الى اي مدى يجب أن ينسحب الاسرائيليون حتى يتحقق السلام . ان القرار ينص على انهم يجب ان ينسحبوا الى حدود آمنة ومعترف بها تستند الى اتفاق هو جزء من عملية السلام » . وفي هذا الصدد يحسم يوجين رستو ، « فالحدود التي قد تحددها الاتفاقية التي ستبرم في ظل القرار ٢٤٢ يجب بالضرورة ان لا تكون خطوط الهدنة للعام ١٩٤٩ . »[(١)]

يفهم من تحديدات روستو ان « الانسحاب المجاني » لقوات العدوان الاسرائيلي كما جرى في ١٩٥٧ بضغط من الجنرال ايزنهاور امر مرفوض ، ورغم ان ثمن عدوان ١٩٥٦ كان اقامة قوات دولية بين مصر واسرائيل وحرية الملاحة في مضيق تيران ، فان ثمن عدوان ١٩٦٧ كان القرار ٢٤٢ وهو الذي كفرت فيه الامبريالية عن خطأ ايزنهاور فربطت بين « الانسحاب الاسرائيلي المحدود » لان لا عودة حتى الى حدود ١٩٤٩ كما يقول يوجين روستو ، وبين « رزمة كاملة » من المطالب الاسرائيلية .

وعلى هذا نفهم قول الفريد اثرتون ــ وهو الآخر كان مساعدا لوزير الخارجية الاميركية لشــؤون الشرق الاوسط ــ والذي قدمنا به هذا الكتاب « اما حرب ١٩٦٧ فقد بدأت تغير ذلك الوضع ... وكانت نتيجة تلك الجهود القرار رقم ٢٤٢ ... وهكذا للمرة الاولى في عشرين سنة ، وضع اطار لحل الصراع العربي ــ الاسرائيلي ... ويتألف لب القرار من معادلة بسيطة هي التالية :

مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، على العرب ان يعترفوا باسرائيل ضمن اطار من السلام والامن يتفق عليه الطرفان »[(٢)]

والتحرك الجدي اميركيا باتجاه تنفيذ هذا القرار كان الذي بدأه كيسنجر واكمله كارتر وفانس . ورغم كل ما كتب حول تمايز الاسلوبين او اختلاف النهجين ازاء اسرائيل والتسوية فقد توصلا الى نقطة تقاطع كما سنرى . وبالطبع ادعت الادارة الكارترية وعقلها الاستراتيجي المحرك في هذا الاتجاه ، الند لعقل كيسنجر هو بريزنسكي ــ ادعت بأنها صححت نهج كيسنجر الخاطىء تماما كما ادعى روستو بأن الادارة الديمقراطية في ١٩٦٧ صححت نهج

---

(١) من كتاب « الشرق الأوسط اختيارات دقيقة للولايات المتحدة ــ » ــ صدر ١٩٧٦ وكتاب « السلم في الميزان » لاوستين ص ٢٦٨ .

(٢) محاضرة الفرد اثرتون امام المؤتمر الجنوبي للدراسات الدولية بولاية جورجيا ــ اتلنتا ــ نشرت في الصحف البيروتية في ٧ ــ ٤ ــ ١٩٧٨ ونشرت نصها الكامل « المستقبل » في عددها الصادر في ٢٢ ــ ٤ ــ ١٩٧٨) .

ايزنهاور الخاطىء ، فدوما الجمهوريون على خطأ !

ويتلخص نهج كيسنجر في سياسة الخطوة خطوة تحقيقا للحل السلمي بينما ادعت ادارة كارتر بنهج الحل الشامل . واين مصلحة اسرائيل في السياستين ؟ زعم الصهاينة ان سياسة الخطوة ـ خطوة كانت غامضة الهدف بينما سياسة الحل الشامل تواجههم بوضوح اكثر الا ان سياسة الخطوة ـ خطوة من جهة ثانية كان بالامكان وقفها عند هذا الحل او ذاك بينما سياسة الحل الشامل تفرض ان تكون الخطوات متكاملة ، الا انه خارج هذا الجدل النظري الذي شاع في المفاضلة بين النهجين فحيث انتهى كيسنجر اكمل كارتر وادارته .

فسواء نهج الخطوة خطوة او نهج الحل الشامل يلتقيان حول نقطة مركزية وهي ان الحل اميركي ـ وبرعاية الامبريالية الاميركية وله شكل الصلح المنفرد الذي يدعى له الاطراف فرادى . وعلى هذا يعلن هنري كيسنجر تأييده المطلق لسياسة كارتر بعد كامب دافيد . ففي تصريح مطول « للنيوزويك »[1] يقول كيسنجر : « بصدد سياستنا في الشرق الاوسط اعطي علامة عالية لحكومتنا . فالاستراتجية الاساسية سليمة . » وهو هنا يرد على سؤال كبير محرري النيوزويك دي بور شغريف حول الانتقاد السوفياتي لكامب دافيد في تخلي الولايات المتحدة عن الحل الشامل السوفياتي ـ الاميركي لمصلحة صلح منفرد عقد في كامب دافيد . ويضيف كيسنجر « مؤيدا نهج كارتر لانه يحقق السلم على مراحل (الخطوة خطوة) .

«وكنت دوما اعتقد بأن الحل الشامل على طريقة جنيف وبمشاركة السوفيات يتيح للراديكاليين حق الفيتو فيعرقلون الحل . من هنا ان نهج كامب دافيد كان النهج الصحيح .

هنا نصل الى عدة مفاصل في اهداف السياسة الاميركية التي نجدها متكاملة في كل العهود منذ اوستين حتى ساندروز مرورا باثرتون وكيسنجر . وهي السياسة التي تعتبر اسرائيل وامنها لا يتأمنان فقط بانهاء حالة الحرب ، بل ايضا القبول باسرائيل وبعلاقات طبيعية . ان اهداف المفاوضات الان ترمي الى اعادة الزخم الذي ، نشأ عن مبادرة الرئيس السادات في شهر تشرين الثاني ... »

ويقول اثرتون في محاضرته في اتلنتا ان الرئيس كارتر عقب تسلمه الرئاسة صمم على ان يطرق نهجا جديدا « لاول مرة منذ ٣٠ سنة باتت جميع الاطراف الكبرى للنزاع مستعدة للتفاوض بشأن تسوية شاملة» لذلك اوفد فانس الى المنطقة للبحث مع الحكومات المعنية في ثلاث قضايا تشكل « لب النزاع » لحلها في تسوية شاملة : « طبيعة السلام ، الانسحاب من اراض محتلة على ان يقترن بترتيبات امن من شأنها ان تجعل حدودا معترفا بها حدودا آمنة ايضا ، وحل المشكلة الفلسطينية » . فرحلة السادات الى القدس على اساس الاعتراف باسرائيل (اقامة العلاقات الطبيعية معها) اجابت على طبيعة السلام الذي اعتبرته السياسة الاميركية هو المطلب ـ المدخل لكل بحث في التسوية .

وكان الفريد اثرتون قد اوضح كما اشرنا في مقدمة هذا الكتاب ، ماذا يعني امن اسرائيل في المفهوم الاميركي على انه يتخطى حتى « الحدود الاقليمية » المعترف بها لكيان الاغتصاب بحيث ان تعريف السلام الحقيقي لا يعني فقط انتهاء حالة العداء او الاشتراك الفعلي في الحرب

---

(١) « النيوزويك » في ١١ كانون الاول ١٩٧٨

بل يعني امتداداً لاميركا ومصالحها : العلاقات الطبيعية . فاذا كان الهدف الأول هو حماية اسرائيل فكيف يتحقق؟.

الحل الاميركي ودفع السادات واسرائيل لتقويض المشاركة السوفياتية بالاتصال المباشر جزء من السياسة الاميركية لابعاد الاتحاد السوفياتي عن مفاوضات السلام . ولقد تحقق ذلك بواسطة كل من السادات واسرائيل .

حدثت تطورات بعد صدور البيان السوفياتي - الاميركي المشترك والذي كما سنرى لاحقا تضمن اكثر الطروحات الاميركية للحل ، بحيث ان مضمونه لم يكن معارضا للتصور الاميركي للحل ولكن مشاركة الاتحاد السوفياتي هي التي قصد استبعادها . اذن فالخلاف لم يكن على المضمون بل على المشاركة السوفياتية .

اما التطورات فقد حدثت من طرفي النزاع من اسرائيل ومصر وبدفع اميركي . ذلك ان اسرائيل سارعت الى استصدار ورقة عمل اسرائيلية - اميركية مشتركة نسفت بحد ذاتها البيان السوفياتي الاميركي من جهة . كما ان زيارة السادات الى القدس المحتلة ، حدثت كما يقول المراقبون تحت ضغط « الرابوق » السوفياتي الذي ابرزه الاميركيون في البيان المشترك وهم يدركون ان السادات الذي قطع كل خيط تفاهم مع السوفيات لن يقبل بمشاركة السوفيات في الحل وهو لا يملك التمرد على اميركا . فالمخرج الوحيد له الاتصال المباشر باسرائيل ثم ترعى اميركا هذه « البادرة » وتعومها . لقد كان البيان الاميركي - السوفياتي مجرد محرك لكل من اسرائيل ومصر حتى يبدأا عملية التفاوض في ظل اميركا. كانت له هذه الوظيفة فقط : الحافز المحرك باتجاه عكسي لمشاركة السوفيات .

لقد اصابت اميركا بتخويف السادات بالبيان الاميركي - السوفياتي وبمعرفتها الدقيقة لموقعه من السوفيات وبارتداده الى الاقليمية المصرية المستعدة ان تساوم على فلسطين في سبيل مصالحها ، اصابت اكثر من حجر ، فهي عدا اسقاط الدور السوفياتي ، استطاعت ان تحقق عمليا هدفا من اهداف تصورها للحل السلمي والذي كان قد تضمنه البيان الاميركي - السوفياتي حاملا هنا التصور الاميركي لهذا الحل : « العلاقات الطبيعية بين الطرفين » .

يقول تقرير هارولد ساندروز الى الكونغرس : « قبل سنة عندما اجرى الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس مشاوراتهما الاولية مع زعماء اسرائيل ومصر والاردن وسوريا ولبنان والسعودية ، حددوا ثلاث قضايا تحتاج الى المعالجة ضمن مفاوضات السلام : طبيعة السلام ، الانسحاب الاسرائيلي ، والاجراءات الامنية التي يجب ان ترافق عملية الانسحاب ، ودور الفلسطينيين ، وقد قررت زيارة الرئيس السادات للقدس ، نيابة عن مصر ، بأن طبيعة السلام يجب ان تتضمن ايضا حدوداً مفتوحة وتجارة وسياسة طبيعيتين وعلاقات ديبلوماسية مع ما يستتبع من اتصالات رسمية وغير رسمية وملاحة حرة عبر جميع الطرق المائية وانهاء لكل قطيعة . **ان الولايات المتحدة تعتبر العلاقات الطبيعية بين الاطراف عنصراً ملازماً لتسوية دائمة** »

هنا تلتقي مصالح الاطراف - فهذا النهج هو وحده الكفيل بحماية امن اسرائيل ، لان سقوط القطيعة وبدء التفاعل يؤهل اسرائيل ان تصبح جزءا من المنطقة بل ان تسيطر على المنطقة ، كما ان هذه هي مصلحة المخطط الامبريالي في استتباب الوضع « للحصول على اكبر كمية من النفط بأسعار معقولة » فالشرق الاوسط يبرز في حساباتنا الخاصة بالطاقة وفي وضع

ميزان مدفوعاتنا على حد سواء » وهنا تلتقي مصالح الرجعية العربية مع المخطط الامبريالي سواء « بالحصول على اكبر كمية من النفط بأسعار معقولة » او « بحماية المنطقة من خطر النفوذ السوفياتي » .

من هنا استمرت سياسة الامن الامبريالي في رعاية مبادرة السادات حتى بعد ان اعلن صاحبها فشلها امام مجلس الشعب المصري . فكانت جولات اثرتون المكوكية ثم زيارات فانس الموسمية الى المنطقة ثم زيارة مونديال نائب رئيس الولايات المتحدة الى مصر وحائط المبكى في القدس التي اثمرت بلقاء وزراء الخارجية الاسرائيلي والمصري والاميركي في قصر قديم قرب لندن في الصيف على الطريق الى قمة كامب دافيد التي هيأ لها فانس وانعقدت في ٥ ايلول ١٩٧٨ .

من هنا كان التعويم الاميركي لمبادرة السادات والامساك بها مفتاحا لتحقيق الهيمنة الاميركية على المنطقة وتحقيق اهدافها الاستراتيجية الثلاثة مرتكزة على الحلف العربي الرجعي ـ الاسرائيلي ـ الايراني الشاهنشاهي .

يؤكد صحة تصورنـا ، انه من الاساس لم يكن البيان الاميركي ـ السوفياتي الا ذا وظيفة محدودة كما بينا اعلاه ، ما ورد في كتاب وليم كواندت ـ مدير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي منذ كانون الثاني١٩٧٧ ـ « حقبة القرارات ـ السياسة الاميركية ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ » حول خطأ اخضاع الحل السلمي لعلاقات القوتين الأعظم«لأن الاتحاد السوفياتي برهن على أنه لا يملك أي تأثير على الدول العربية ولم يستطع تغيير مواقفها من مسألة الحل السلمي ومفاهيمها باتجاه الاعتدال »(١)

وهذا المعنى يتكرر في وثيقة رسمية هي تقرير ساندروز الذي سبق ان اشرنا اليه حين يقول بأن السلام ضروري بقيادة اميركا حتى « لا تبحث الدول العربية عن المساعدة في أماكن أخرى . »

٢ـ« الحل الشامل » : تصور بريزنسكي وورقة « معهد بروكينغز » :

« العلاقات الطبيعية »

حين يتحدث ساندروز واثرتون عن معالم الحل الاميركي الشامل ـ وهو الذي اخذ به في كامب دافيد ـ فانما يكرران تصور بيرزنسكي للحل الشامل كما نصت عليه ورقة معهد بروكينغز الصادرة في كانون اول ١٩٧٥ بعنوان « نحو السلام في الشرق الاوسط » وتضمنت في بندها الاول « القبول المتبادل والعلاقات السلمية » فقرة تنص على جعل العلاقات طبيعية بين الاطراف واسقاط المقاطعة وكل عوائق حرية الحركة للسلع و البشر . كما نصت في بندها الثاني على شرط اعتراف الفلسطينيين باسرائيل للاعتراف بحقهم في تقرير المصير وحل عادل لمشكلة اللاجئين « بما فيهم اللاجئون اليهود » ونصت في فقرة خاصة بالحدود على ان على اسرائيل الموافقة على الانسحاب من الاراضي العربية مع تعديلات مقبولة وذلك مقابل الضمان الحقيقي لامنها في اقامة العلاقات الطبيعية معها .

---

(١) ص ٢٩٧ من الكتاب المشار اليه .

اما بالنسبة للقدس فتقرر هذه الوثيقة عدم قيام اية حدود بين اطرافها (اي ابقاءها موّحدة)مع ضمان حقوق جميع الفئات الدينية . اما البند الاخير فينص على تحقيق السلم على مراحل[1] .

ولقد وقع هذه الوثيقة افراد هذه الجماعة الدراسية التي خرجت بهذا التصور المشترك ومن أبرزهم زيبنغو بريزنسكي ووليم كوانت وكلاهما أصبح لاحقا في البيت الأبيض كما وقعها نداف سفران وفليب كلو تزنيك وكلاهما صهيوني معروف في الاوساط الجامعية والديبلوماسية ، فسفران هو الذي كان وسيطا سريا بين السادات وبيغن لمرحلة ومن كبار اساتذة هارفرد . اما كلو تزنيك فمن ابرز قادة الحركة الصهيونية فيأميركا[2] واعتبر فريق العمل الذي توصل الى هذه الوثيقة انه قام بعمل منصف لم يتخل فيه عن « حقوق الفلسطينيين » في حق تقرير المصير ــ شرط ان يعترفوا باسرائيل ويقيموا علاقات طبيعية معها ــ كما لم يتخل عن حق الدول العربية باستعادة اراضيها المحتلة في حزيران ١٩٦٧ مع قبولها بتعديلات امنية فيها وباقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل . وهي الوثيقة التي اعتمدها كارتر في تصوره للحلول التصفوية .

ان محور هذه الوثيقة هو بندها الاول الذي ينص كمدخل لاي بحث في السلام على التسليم باقامة علاقات طبيعية وحدود مفتوحة مع اسرائيل . وهذا التصور للحل هو الذي تبنته حكومة كارتر وهو الذي سلم به السادات وهو الذي لم يخل منه حتى البيان الاميركي ــ السوفياتي. والمظهر الخادع لوثيقةبروكينغز انها تبدو وكأنها ــ على غرار القرار ٢٤٢ ــ تتبنىحــلا وسطا تتساوى فيه مطالب الجانبين . ولكنه مظهر خداع . ذلك لانه كالقرار ٢٤٢ اذ تعطي بعض التنليل على المطالب العربية الملحة والمباشرة التي لها طابع مرحلي فانها تأخذ للاغتصاب الصهيوني كل مقومات ديمومته بالاعتراف العربي والتعامل والتفاعل في علاقات طبيعية . وهي ــ هذه « الحلول الشاملة » تستهدف من جهة مقابلة ملاشاة المسألة الفلسطينية كلياً في اطار تأييد « الحقوق المشروعة » المقيدة بكل ما يلغيها ضمنا وعملياً .

يقول وليم كوانت في الفصل الاخير من كتابه « حقبة القرارات » « ان استقرار الوضع الراهن خداع ، لان الحفاظ على التوازن العسكري لمصلحة اسرائيل ليس بالضرورة حائلا دون اندلاع الحرب واستخدام النفط كسلاح سياسي » .[3] من هنا ان العلاقات الطبيعية هي الضمان دون « اندلاع الحرب واستخدام النفط كسلاح سياسي » اي ان للامبريالية الاميركية مصلحة مباشرة في حل سلمي يستأصل كل امكانات الاضطراب المهددة لامنها النفطي وفي هذا تلتقي مصالحها مع المصالح الصهيونية في العلاقات الطبيعية ، هذه لولوج العالم العربي واسقاط قطيعته والسيطرة على اقتصاده وتلك لضمان عدم استخدام النفط كسلاح سياسي وانتهاء « الحروب الاقليمية » التي تتوجه ضد المصالح الامبريالية .

---

(١) ووقع وثيقة بروكينغز أيضا نجيب الطبي وهو والد ملكة الأردن الجديدة .

(٢) نشر نص هذه الوثيقة في كتاب وليم كوانت «حقبة القرارات» دراسة للسياسة الاميركية ازاء الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧ ــ ١٩٧٦ » ص ٢٩١

(٣) كوانت ــ « حقبة القرارات » ص ٢٨٩

٣ ـ التوجه الى « العرب المعتدلين » ومحاولة شق العالم العربي

يقول المراقبون ان كارتر اسرع يدعو الى قمة كامب دافيد لانه خشي اذا ما وصلت مبادرة السادات الى طريق مسدود بسبب التصلب الاسرائيلي ان تكون الحرب الاسرائيلية ـ العربية هي البديل وهذه المرة تنفجر على الجبهة الشمالية الشرقية وخطورتها في ان يمتد لهيبها الى النفط .

ويوضح تقرير ساندروز الى الكونغرس اسباب التزام الولايات المتحدة بتحقيق تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي :

« ومن هنا التزام الولايات المتحدة بتحقيق تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي لان ازدياد التوتر بين اسرائيل والدول العربية يؤول الى ان تصبح العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية متوترة » ويؤدي هذا الضغط الى ان « تبحث الدول العربية عن المساعدة في اماكن اخرى » زد على ذلك « ان اسرائيل تصبح معزولة اكثر فأكثر » بينما « **عندما يجري احراز تقدم نحو تحقيق اتفاقات مثلما كانت الحال في السنوات الاربع السابقة ، تنعم اسرائيل بأمن اكبر . وحينما تتمكن الولايات المتحدة من تعزيز روابطها بجميع الدول الشرق اوسطية المهمة فان الاندفاع نحو السلام ينمو وتصبح مصالحنا الحيوية معززة لنفسها ذاتيا** »

□ « **وعليه فالسلام ليس فقط بأفضل ضمان لاسرائيل آمنة ومزدهرة ، بل انه سيدعم ايضا الحكومات المعتدلة في المنطقة ويعزز مصالح الولايات المتحدة العالمية .** وانه لامر حاسم لفهم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ان نعترف بأن التزامنا القومي العاجل بتسوية عربية ـ اسرائيلية **يرتكز على اساس التزامنا الدائم بأمن اسرائيل وعلى الحقيقة القائلة ان السلام هو ضرورة بالنسبة للولايات المتحدة ولحلفائها .** »

ومن هنا فان الامن الامبريالي ـ المسمى بالامن القومي الاميركي ـ يقوم على صيغة « العلاقات الطبيعية » بين الاطراف لانه « ما دام جميع اصدقائنا يتقاسمون مصلحة مشتركة في السلام وفي دور اميركي قوي في الشرق الاوسط وفي كبح النفوذ الراديكالي فان قيام علاقات وثيقة مع فريق لا تعني علاقة اضعف مع الاخرين »

وكان الرئيس جيمي كارتر قد حدد الخطوط العريضة لهذا النهج في خطاب له في سير تغفليد في ٢٦ ايار ١٩٧٨ قال فيه « ان الالتزام الذي قطعته الولايات المتحدة على نفسها تجاه امن اسرائيل قائم وان العلاقات الممتازة بين واشنطن وتل ابيب قائمة ايضا . » وكان يلقي خطابه هذا في اعقاب الضجة التي رافقت صفقة الاسلحة الثلاثية لاسرائيل ومصر والسعودية (سنحللها في فصل لاحق) . واوضح كارتر « ان تسليم **الطائرات الاميركية الى الدول العربية المعتدلة يحول دون انفصالها عن الولايات المتحدة ويضمن عدم تعريض فرص التوصل الى سلام في منطقة الشرق الاوسط للخطر** » . وقال « ان الولايات المتحدة ستدمر فرص السلام في المنطقة اذا ما تجاهلت الدول العربية المعتدلة وحصرت علاقاتها في المنطقة بتبادل العلاقات فقط مع اسرائيل » وتابع « **ان بيع الاسلحة للعرب المعتدلين لن يقلل من دعم اميركا لاسرائيل . وان على اليهود في هذه البلاد ان لا يقفوا او يشكوا في تغير التزام الولايات المتحدة بالدولة اليهودية** » . وقال « **اذا اسأنا الى علاقاتنا مع الدول العربية ... السعودية ومصر والملك حسين ... وعزلنا انفسنا في علاقات ثنائية مع**

اسرائيل فان ذلك يعني تدمير فرص سلام » . وختم كارتر كلامه بالقول « ان الموقف الاميركي الحالي من الوضع في الشرق الاوسط هو ذلك الذي يساعد الرئيس المصري انور السادات عندما يستأنف المفاوضات مع اسرائيل » .

لقد اوضح الرئيس الاميركي الهدف الاعلامي والسياسي من صفقة الاسلحة على انه لدعم موقف السادات على طريق استئناف المفاوضات مع اسرائيل ، وكشف بذلك عن محطات توقف المفاوضات لتعويمها اميركيا في كل مرة ، كما بين اهداف نهج اميركا في التعامل مع « الدول العربية المعتدلة » وصولا الى حل يؤمن مصلحة اسرائيل .

واوضح انه من هذا التصنيف للعرب معتدلين تتعامل معهم اميركا وراديكاليين تحاول اقصاءهم ، ان نهج السياسة الاميركية هو شق العالم العربي وتقويض تكتله وجبهته وايجاد جبهة جديدة تخدم المصالح الامبريالية من « العرب المعتدلين واسرائيل » وحلفاء اميركا في المنطقة ، الحرب العربية ـ العربية هي البديل عن الحرب العربية ـ الاسرائيلية هذه هي المقولة الامبريالية .

وبكل صراحة يوضح كارتر لماذا التعامل مع « العرب المعتدلين » ، حتى لماذا اعطاؤهم السلاح ـ ضمانـــا لأمن اسرائيل ـ واميركا ـ ومنابع النفط . واوضح ايضا انه لضمان وثبات هذا التحالف في ظل الامبريالية لابد من ان ترتبط اطراف هذا التحالف بعلاقات طبيعية ، كما ان هذه العلاقات تصب كلها في اطار المصالح الامبريالية ليس لجهة الضمان الامني فحسب بل لجهة ان يصبح الصهاينة وكلاء الشركات الاميركية والمتعددة الجنسيات في المنطقة وان يصبح العرب سوق استهلاكها او مزوديها بالمواد الخام .

٤ ـ الضاغط المضغوط :

حين يتصلب بيغن تضغط اميركا على السادات

لعبة الضاغط والمضغوط في السياسة الاميركية وصولا للحل السلمي المنشود لا ترتكز على حد ادنى من الانصاف بل على نقيض ذلك فالمضغوط دوما هو المستسلم القابل للتراجع باستمرار الذي هو السادات والضاغط الذي هو اميركا يفعل ذلك لمصلحة الطرف المتصلب الذي هو اسرائيل[١]

لقد دعا جورج بول في مقالته « كيف ننقذ اسرائيل بالرغم منها »[٢] الى الضغط على اسرائيل للوصول الى تسوية مع جيرانها ولحملها على التراجع عن بعض مطامعها الاقليمية . ولكن حكومة كارتر لم تكن في هذا الوارد . والرئيس كارتر كان قد تعهد في حملته الانتخابية بعدم استخدام اي ضغط عسكري (تسليحي) او اقتصادي على اسرائيل وصولا الى هذا الهدف .

وخلال مسيرة المفاوضات منذ البداية كان الطرف الاسرائيلي هو المتصلب وكان الطرف المصري هو المتراجع ومع ذلك فالنتيجة كانت مزيدا من الضغوط على الطرف المصري رغم شهادات حسن السلوك من المراجع الاميركية !

---

(١) بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية أعلن في ٣٠ آذار ١٩٧٩ عن وثيقة تفاهم سياسي بين أميركا واسرائيل تعهدت بموجبها أميركا بالتدخل عسكرياً ضد مصر اذا أخلت بالمعاهدة !

(٢) مجلة الفورينغ افارز نيسان ١٩٧٧ الصفحة ٤٥٣ ـ ٤٧١

يقول الفرد اثرتون : « لقد كانت المرة الاولى التي يعبر فيها زعيم دولة عربية ، لا بالكلمات وحدها بل بالافعال الملموسة ايضا ، عن قبول بلده صيغة الانسحاب من اجل السلام التي يطرح القرار ٢٤٢ . وقد اعترف ، عن طريق فعل رسمي وعام ، بحق اسرائيل في الوجود المستقل . **وبهذا وضع مصر في طليعة العالم العربي من حيث قبول فكرة السلام كما حددها الرئيس كارتر وكما ارتآها قادة اسرائيل انفسهم على مر السنين غاية لبلدهم من المفاوضات**[1] » . ولكن السادات الذي تبنى مفهوم السلام كما حدده الرئيس كارتر وكما ارتآه قادة اسرائيل انفسهم هو المضغوط باستمرار وهو المتراجع ابدا .

بينما يقول اثرتون في النص نفسه : « هناك خلاف اساسي بيننا وبين الحكومة الاسرائيلية حول قابلية تطبيق مبدأ الانسحاب الوارد في القرار ٢٤٢ .... اما موقف الحكومة الاسرائيلية الان فهو ان هذا المبدأ لا ينطبق على كافة الجبهات وبالتحديد ، لم توافق اسرائيل بعد ... على ان اتفاقية السلام المنشودة ستوجب الانسحاب من اي جزء من الضفة الغربية لنهر الاردن او غزة . وهما القسمان من فلسطين اللذان كانا خارج حدود اسرائيل قبل ١٩٦٧ . ان هذا التفسير الاسرائيلي الجديد للقرار ٢٤٢ وايضا سياسة اقامة مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة عرقلا المساعي الى تحقيق تقدم في المفاوضات بين مصر واسرائيل كما عطلا الجهود الرامية الى توسيع رقعة المفاوضات بحيث تشمل اطرافا عربية اخرى ، ولا سيما الاردن وممثلين فلسطينيين ، اذ ان للاثنين مصلحة في مفاوضات ذات علاقة بمستقبل الضفة الغربية وسكانها الفلسطينيين العرب »[1] .

هنا سفير اميركا المتجول في الشرق الاوسط ومبعوثها فوق العادة في الرحلات المكوكية يحمل اسرائيل عرقلة المفاوضات التي اطرى السادات انه صاحب المبادرة لعقدها كما انه يعلن خلاف اميركا مع اسرائيل حول عدم انسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة « وهما القسمان من فلسطين اللذان كانا خارج حدود اسرائيل قبل ١٩٦٧ » ــ بمعنى ان باقي اقسام فلسطين هي التي اغتصبتها اسرائيل قبل ذلك ــ ولكن الادانة لعرقلة المفاوضات وللتصلب في عدم الانسحاب من اي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة الى ماذا ادت عمليا ؟

السادات يمتدح لانه تبنى مفهوما للسلام هو نفسه مفهوم كارتر وقادة اسرائيل . واسرائيل يعلن الاميركيون خلافهم معها حول مفهوم السلام وحدوده . يعلنون ذلك في كل وثائقهم ليس فقط اثرتون ولكن ساندروز وكيل الخارجية ايضا يقول في تقريره المرفوع الى الكونغرس بعد شهرمن محاضرة اثرتون ــ في حزيران ١٩٧٨ : « واختلفنا مع اسرائيل في الرأي حول موضوع هام ، فالحكومة الاسرائيلية الحالية على النقيض من الحكومة السابقة ، لم توافق على ان قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ يتضمن التزاما مسبقا من حيث المبدأ بالانسحاب من اي ارض بالضفة الغربية وغزة » والى ان توضح اسرائيل موقفها يكرر ساندروز « فلا الاردن او غيره من الممثلين العرب الاخرين سينضمون الى المفاوضات .»

يقول ساندروز هذا الكلام في وقت يصرح دايان في ٧٨/٥/١٦ في الدانمرك « ان مبادرة السادات قد تتحول الى فاجعة اذا امتنع الاخرون عن الانضمام اليها » ومع ذلك فاسرائيل تعلن بلسان بيغن في « التايم » في ٣ تموز ١٩٧٨ ان الضفة الغربية وقطاع غزة اهم من السلام ولن تنسحب القوات الاسرائيلية منهما . وتقول « التايم » ان هذا لن يفقد بيغن شعبيته بين

---

(١) محاضرة اتلنتا ــ جورجيا التي سبق الاستشهاد بها .

الاسرائيليين . وفعلا فقد اقترع الكنيست بأكثرية الثلثين الى جانبه . ذلك ان لا خلاف في الجوهر بين الحزبين المتنافسين على الحكم في دولة العدو الصهيوني ، يقول روبرت تاكـر في مجلة الكومنتري» اليهودية الاميركية ــ عدد تموز ١٩٧٨ : « ليس ثمة فارق بين حكومة رابين ــ خاصة برئاسة بيريز ــ وحكومة بيغن لجهة رفض الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة الا من حيث الاخراج فحكومة رابين كانت تعلل عدم انسحابها بأسباب أمنية بينما حكومة بيغن تضيف المزاعم التاريخية . »

وفي ٢٨ آب ١٩٧٨ يصرح بيغن وهو في طريقه الى كامب دافيد : « لا بديل عن خطة الحكم الذاتي ويحق لنا المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة »[١] وبعد اقل من شهر وفور انتهاء مباحثات كامب دافيد يصرح بيغن في ٢٢ ايلول ١٩٧٨ « اذا كان هناك من يقول ان قواتنا ستبقى في يهودا والسامرة (اي الضفة الغربية) وقطاع غزة لمدة خمس سنوات فانني اعلن انها ستبقى بعد السنوات الخمس . »[٢] متحديا بذلك كل فهم آخر لاتفاقات كامب دافيد واضاف « ان اسرائيل لن تعيد مرتفعات الجولان المحتلة الى سوريا . » وقال بيغن ليهود نيويورك مطمئنا « لن يرفرف بعد الان اي علم عربي فوق القدس » واستطرد بتهكم « الا اذا كان علم سفارة عربية » ! ويصرح موشي دايان في ١٠/١٠/١٩٧٨[٣] « لا تنازلات في القدس وقواتنا ستبقى في قطاع غزة والضفة الغربية » . وحول المستوطنات قال : « المستوطنات في الضفة الغربية وغزة اقيمت باستحقاق ولا يخطر ببالنا ان يحرم اليهود من الاستيطان والعيش في هذه المناطق التي تشكل قلب الوطن » .

اما تعهد بيغن بوقف بناء المستوطنات خلال فترة المفاوضات فرد بيغن عليه يظهر في الصحف والمجلات الاميركية وخاصة مجلة « التايم » في عددها الصادر في ٢ اكتوبر ١٩٧٨ التي تحمل حديثا لبيغن يعلن فيه انه سأل كارتر بعد انتهاء قمة كامب دافيد هل تذكر يا سيادة الرئيس انني تعهدت بمثل هذا امامك ويضيف بيغن عن لسان كارتر انه انكر ان يكون بيغن قد تعهد امامه . ويؤكد بيغن في تصريحه هذا الى « التايم » ان القوات الاسرائيلية ستبقى في « السامرة ويهودا » وغزة لتحافظ على امن الدولة الصهيونية وان الحكم الذاتي هو الذي سيطبق .

ويؤكد بيغن على ان النص العبري للاتفاقات يشير الى « عرب ارض اسرائيل » بدل الفلسطينيين والى « يهودا والسامرة » بدل الضفة الغربية .

وهكذا بعد كل شد الحبال وبعد كل الملامات الرسمية ا ميركية خرجت اتفاقات كامب دافيد اقرب الى تصور بيغن حول كافة الامور بدءاً من مشروعه للحكم الذاتي الى عدم الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وسقط كل تصور آخر .

وبالمقابل فبعد كل الصخب الذي ثار من القاهرة قبل انعقاد كامب دافيد والذي اخذ في اونة يتجاوب مع مساعي « التضامن العربي » وجولة النميري لايجاد مخرج للسادات من تعثر المفاوضات ووضوح فشل مبادرته، بعد كل هذا ما أن اعلن كارتر عن الدعوة الى قمة كامب دافيد حتى استجاب السادات بسرعة اذهلت الاميركيين أنفسهم كما جاء على لسان مصدر أميركي مسؤول في ١٠/٨/١٩٧٨ (« النهار ») .

---

(١) « النهار » ٢٨ آب ١٩٧٨
(٢) « السفير » ٢٢ ايلول ١٩٧٨
(٣) « النهار » و « السفير » ١٠/١٠/١٩٧٨

اما الذي حصل لاحقا فيرويه الاميركيون ويرويه السادات نفسه . ينقل جيمس رستون الصحفي الاميركي المعروف فقرات من المؤتمر الصحفي الذي عقده السادات بعد ارفضاض كامب دافيد فاذا به يعترف ان الرئيس كارتر فرض عليه اشياء « ما كنت لاوافق عليها لولا قيامه بفرضها علي » .[1] ما هي هذه الاشياء ولمصلحة من ؟

بعد ثلاثة اشهر يعترف السادات في خطاب القاه امام المؤتمر الشعبي في المنصورة في ٢١ كانون الاول ١٩٧٨ بأن « كارتر ضغط بكل ما يستطيع في كامب دافيد من اجل اسرائيل » . ويعطي السادات تفاصيل اوفى فيقول : « ذات يوم عمل كارتر معي اكثر من ١٤ ساعة ونصف ساعة في صورة متواصلة من الثامنة صباحا الى العاشرة والنصف مساء من دون توقف ولا طعام » .[2] بين الغطرسة الاسرائيلية التي تمثلها تصريحات بيغن ودايان قبل وبعد كامب دافيد وبين اعترافات الذل هذه هوة كبرى !

والخلاصة السياسية للموقف هي ان السادات الذي سلم بكل شيء كان هو ضحية الضغط الاميركي المرهق بينما فاز الموقف الاسرائيلي المتصلب بكل التسهيلات ، ولمصلحته كان الضغط الاميركي . هكذا وسقطت كل « الخلافات » الشكلية بين الموقف الإسرائيلي والموقف الاميركي الذي يصطنع هذه الخلافات ليبقى محتفظاً باصدقائه من « المعتدلين العرب » . ولكنه جوهرياً وعملياً مع المطامع الاسرائيلية دون حساب .

يقول وليم كواندت في كتابه « حقبة القرارات » : « ان الولايات المتحدة لا توافق على سياسة بناء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة ولكنها لم تفعل شيئاً لحمل اسرائيل على الاقلاع عن ذلك »[3]

وتبقى اسرائيل والحالة هذه متمتعة بمظلة الامبريالية الاميركية لترسخ عدوانها وتمتد به . اما المضغوطون من هذه السياسة فهم العرب والمستسلمون منهم خاصة .

نتساءل طبعاً كيف يحصل ذلك وقد مر معنا ان حسابات السياسة الاميركية الاولى هي ثروات العرب النفطية ومدخراتهم المالية ؟

ولكن الجواب هو عند من في يدهم هذه الثروات وأعلنوا أنهم لن يستخدموها ضد أميركا . ففي ١٩٧٨/٩/١٢ وبينما كان ضغط كارتر على السادات ـ وهو أصلا قابل لكل ضغط ـ أعلن أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي « لن نستخدم سلاح النفط في حال فشل كامب دافيد » . وطبعا لن يستخدموه لأبعد ... لا للصمود ولا لتحرير فلسطين !

وهكذا تستطيع الامبريالية أن تضغط وهي مطمئنة الى أن الثروات العربية التي تدخل في حساباتها الاستراتجية ، هي في حرز حريز عند أصدقائها ![4]

---

(١) « السفير » ١٩٧٨/٩/٩

(٢) «النهار » ١٩٧٨/١٢/٢٢

(٣) ص ٢٩٥ من كتاب «حقبة القرارات» لكواندت .

(٤) بعد طبع هذا الفصل تم التوقيع على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية واجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد وخرجوا بقرارات تنفيذية لمقاطعة نظام السادات وأدانوا السياسة الاميركية وحملوها مسؤولية المعاهدة . بعد كل هذا يقول أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي في تصريح لجريدة « **ديترويت نيوز** » نشر في ٨ نيسان ١٩٧٩ أن العلاقات السعودية الاميركية لن تتأثر بكل هذه الأحداث وان النفط لن يستخدم كسلاح سياسي !

الفصل الرابع عشر

بارومتر التسليح واحجام الاطراف

رشوة على طريق كامب دافيد

بعد فشل الجولة الاولى من المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية في مطلع ١٩٧٨ وسحب السادات لوفده من اللجنة السياسية في القدس القى خطابه المشهور امام مجلس الشعب لا ليستقيل بل ليسلم القضية كلها الى اميركا ويطلب منها تسليحه . وبدأ السباق الذي انتهى في صيف ١٩٧٨ باجازة الكونغرس الاميركي للصفقة الثلاثية : المصرية ـ الاسرائيلية ـ السعودية ، وارتفعت يومها صيحات الفرح عند اصدقاء اميركا بأن اللوبي الصهيوني قد كسر وبدأت سياسة اميركية متوازنة ازاء العرب واسرائيل ومعيار ذلك صفقة الاسلحة .

وانعقدت عواميد من دخان التحشيش الفكري والاعلامي حول سراب الدعم الاميركي للعرب ، بل عن مصداقية الصداقة العربية ـ الاميركية ، طبعا في اقل من شهرين ، اي في ايلول ١٩٧٨ اكتشف العرب ، واولهم « **المعتدلون** » من اصدقاء اميركا ، في وثائق كامب دافيد كم هو شديد حب اميركا لهم وتبنيها للمصالح العربية حتى ان اكثرهم التصاقا باميركا ، كالسعودية اضطر ان يتحفظ على اتفاقات كامب دافيد التي كان ايد انعقاد قمتها « كفرصة اخيرة للسلام » . فحول كامب دافيد قال الامير فهد لمجلة نيوزويك في مطلع عام ١٩٧٩ « ان تأييدنا لمحادثات كامب دافيد كان من حيث المبدأ تأييدا للرغبة في السلام » ولكن « عندما جاءت النتائج على غير ما يريده المعنيون اصبح الامر مختلفا »[(١)] .

هكذا اتضح السراب وظهرت صداقة اميركا مخيبة لاصدقائها .

ولعل افضل بارومتر لقياس مواقع الاطراف من الاستراتجية الاميركية هو درس اكثر تدقيقا للموقف الاميركي من طلبات التسليح ونوعية هذا السلاح وقدره ثم طريقة استخدامه وضد من ، وجدواه الاخيرة .

وفي هذه الفقرة سنحاول الالمام قدر الامكان بكل هذه الجوانب المامة سريعة مكثفة تكشف حقيقة الادوار وحجمها . وسنتابع القصة من اولها . فليس المهم مبدئية الحصول على السلاح بل الغرض منه والشروط للحصول عليه ، ونوعيته التي تحدد الهدف من استخدامه .

فمثلا في حين تحصل اسرائيل على طائرات ف ١٦ و ف ١٥ وتطمح بالحصول على طائرات ف ١٨ عند انتاجها وتستلم ايران ١٦٠ طائرة من طراز ف ١٦ المتفوق ويقر للسعودية ستون طائرة من طراز ف١٥ بعد تباطؤ ولا يفك اسر هذا الطلب الا بعد حصول التنسيق بينها وبين ايران بالنسبة للقرن الافريقي اما مصر فتمنح خمسون طائرة ف ٥ .

ويقول السادات نفسه في الطائرات التي اقرت له ما يلي : « ان هذه الطائرات التي ستتسلح بها

---

(١) « النهار » ١٩٧٩/١/١٠ .

مصر لا تقارن بما لدى اسرائيل او ما ستعطيه اميركا لاسرائيل لان هذه الطائرات هي من الدرجة العاشرة » . (من حديثه لمجلة « اكتوبر » في ١٨ شباط ١٩٧٨)

هكذا انن يرضى بطائرات من الدرجة العاشرة مقابل ما تحصل عليه اسرائيل . هذا هو المستوى الجديد الذي توصلت اليه صفقة طرد السوفيات وتسليم اميركا ٩٩ بالمئة من اوراق القضية .

تسليح مصر كجزء من المعادلة الامبريالية

هنا نصل الى الفقرة الخاصة بتسليح مصر في خطاب السادات امام مجلس الشعب بعد مفاوضات القدس في المرحلة الاولى ، وبالتالي الى استكشاف الدور المصري الجديد وموقعه في المعادلة الامبريالية في المنطقة .

قال السادات أمام مجلس الشعب في ١٩٧٨/١/٢٢ :

« هنا بقول للشعب الاميركي ادي نتيجة ترسانة السلاح اللي بلا حدود اعطيت لاسرائيل بتخلي انسان زي بيغن بيقول ان ٩٠ و مش عايز اعتراف مصر .

طيب انا عملت اهو المبادرة ومبادرة سلام . ورئيس اكبر دولة عربية ورئيس الدولة التي منها قرار الحرب وقرار السلم . مصر عملت مبادرة ما هي النتيجة ؟

لانه بيغن ساند على ترسانة السلاح اللي مزود بها بيوقول انا ما طلبتش اعتراف حد ، والمستوطنات لا ... دي تُقعد مكانها ويدافع عنها الجيش الاسرائيلي بالسلاح الاميركي . انا عايز اقول للشعب الاميركي انه هذه هو نتيجة ما طبق من سياسات ... »

ان السادات هنا يدين السياسات التي راهن هو نفسه عليها ومن الموقع الذي لم يكن مفروضا ان يكون فيه من يدين هذه السياسات . فالمشكلة لم تكن كلها بسيكولوجية تزال اثارها بزيارة ومد نراع وخطاب في الكنيست . وعزل مصر عن مصادر تسليحها بينما يقابل نلك كله جلوس الصهاينة على « ترسانة السلاح اللي بلا حدود » وهذه القوة ادت « بانسان زي بيغن بيقول انه هو مش عايز اعتراف مصر » .

والجيش الاسرائيلي يحارب بالسلاح الاميركي كما يقول السادات . وهذه « نتيجة ما طبق من سياسات » . على حد قوله !

اسرائيل حليفة اميركا واميركا تدعمها بالعدوان ، بتأمين وسائله وغطائه . والنتيجة الاستسلام لاميركا والاستسلام لاسرائيل .

ويتابع السادات :

« ... ووزير الدفاع الاسرائيلي رايح يجيب فـ ١٦ بعد ما اخذ الفانتوم وبعدما اخذ فـ ١٥ .

انا لعلمكم طلبت من وزير الخارجية الاميركي بالامس ان يبلغ الرئيس الاميركي رسميا لاول مرة طلب تسليح مصر بكل ما لدى اسرائيل من سلاح ، طلبت بيعه لنا . ولم اطلب هذا لاني رايح اهجم على اسرائيل . لا ... وانما اذا كان في هذه المنطقة اللي احنا عايشين فيها امثال هؤلاء الناس اللي بيظنوا ان ترسانة السلاح توصلوا الى كل شيء ، والله انا عليّ تبعات ومسؤوليات كبيرة بتتعدى المنطقة هنا الى افريقيا كلها . وعلى حظر كامل من الاتحاد السوفياتي . وقلت لوزير الخارجية يبلغ الرئيس الامركي انه رجائي ان لا تضعوا علي حظر كما وضع الاتحاد السوفياتي حظر . لانه كانت العقدة زمان اسرائيل .

طيب احنا ظهرت نوايانا وعرف العالم وعاش كله . ومبادرة السلام كما قلت انا بالامس قائمة والباب ما زال مفتوحا ... »

ان السادات هنا يقر ويقرر ما يلي :

١ ــ ان اسرائيل تزيد في تسليحها الى حد خطر جدا ودون ان يكون حدود على هذا التسليح .

٢ ــ بالمقابل هو قاطع مصدر تسليحه الرئيسي من الاتحاد السوفياتي .

٣ ــ وهو لاول مرة طلب تسليح مصر من اميركا .

مقارنة بين انواع وجودة السلاح لمصر ولاسرائيل

٤ ــ كما ان حكاية السلاح الاوروبي الغربي وتنويع مصادر السلاح بدت انها خرافة مما يعيد الى الاذهان ادعاءات السادات قبل سنوات انه مطمئن الى ان قراره بطرد الخبراء السوفيات لن يخلق اثرا سلبيا على تسليح جيشه بل سيؤدي الى ما وصفه حينئذ « بكسر احتكار السلاح السوفياتي » واعتبره « موازنا لخطوة عبد الناصر في كسر احتكار السلاح الغربي في منتصف الخمسينات » .

وها هو الان يتوسل اميركا لان ترفع حظرها على السلاح بعد ان قطع السوفيات امداداتهم عنه .اي سلاح ؟ اي نوعية ؟ اي كمية ؟ اي مستوى ؟

٥ ــ هو يعزو الموقف الاسرائيلي الى ترسانة السلاح التي يجلس عليها بيغن . وهو هنا يقر ويعترف ان ليس لديه ترسانة مثلها ولا حتى ثمة توازن قريب منها بل يسلم بأن رجحانا كبيرا في التسليح هو لمصلحة اسرائيل .

وهو يسلم بالنتيجة ان التصلب الاسرائيلي هو مركز قوة ، وان تعثر « مبادرته » كان بسبب افتقاره لقوة موازية .

وفي توسله السلاح يتقدم طالبا طائرات فــ ٥ بحدود ٦٠ طائرة بينما اسرائيل حصلت وتحصل على طائرات فــ ١٥ و فــ ١٦ وتطلب فــ ١٨ . وباعداد مضاعفة .

والفارق هو التالي : طائرة فــ ٥ هي طائرة مقاتلة ذات مقعد واحد ، مزودة بمحركين قوة دفعهما مع الحراق الخلفي ٤٥٣٦ كلغ واقصى سرعة لها ١٧٠٠ كلم على ارتفاع ١١ الف متر . وهي مسلحة بمدفعين عيار ٢٠ مم وصاروخين جو ــ جو قصيري المدى من طراز سايد وندر ويمكنها ان تحمل حمولة قصوى من القنابل تبلغ ٣١٧٥ كلغ ويبلغ مداها القتالي بالوقود الداخلي ٢٧٨ كلم . ومع الوقود الاضافي يبلغ ٦٨٦ كلم .

اما طائرة فــ ١٥ فطائرة مقاتلة لجميع الأجــواء ذات مقعد واحد . مزودة بمحركين تبلغ قوة دفعهما ١٦٠٠٠ كلغ مع الحراق الخلفي (مقابل ٤٥٣٦ كلغ لطائرة فــ ٥) واقصى سرعة لها ٢٦٦٠ كلم على ارتفاعات عالية (مقابل ١٧٠٠ كلم على ارتفاع ١١ الف متر لطائرة فــ ٥) ، وهي مسلحة بمدفع عيار ٢٠ مم ذي ٦ سبطانات دوارة و ٤ صواريخ جو ــ جو بعيدة المدى من طراز سبارو و ٤ صواريخ قصيرة المدى من طراز سايدوندر (مقابل صاروخين فقط قصيري المدى من طراز سايدوندر لطائرة ف ٥) ويمكنها أن تحمل حمولة قصوى من القنابل ٦٨٠٤ كلغ (مقابل ٣١٧٥ كلغ لطائرة ف ٥) ويبلغ مداها القتالي بالوقود الداخلي ١٩٣٠ كلم (مقابل ٢٧٨ كلم لطائرة ف ــ ٥) ومع الوقود الاضافي ٥٩٥٥ كلم (مقابل ٦٨٦ كلم لطائرة ف ٥) .

وهكذا تظهر طائرة فـ ٥ التي يطلبها السادات العوبة اطفال ازاء طائرات فـ ١٥ التي تمتلكها اسرائيل فكيف بطائرة فـ ١٦ التي ستحصل عليها بعدد كبير ؟ الم يقل السادات نفسه ان طائرته من الدرجة العاشرة ؟! هذا عدا ان اسرائيل حصلت على مئات الطائرات المتطورة والوف الدبابات والمدافع منذ ١٩٧٣ بينما لم يزل السادات ينعي افتقاره الى قطع الغيار .

وهذه كلها ، دون ريب ، اسباب الحكم على « مبادرته » منطلقا واساسا ومسارا ونتيجة !

السلاح لمقاتلة العرب وافريقيا

٦ ـ ولكنه يريد السلاح لا ليقاتل اسرائيل « ولم اطلب هذا لاني رايح اهجم على اسرائيل » ، ويطلب ان لا يكون حظر اميركي عليه « لانه كانت العقدة زمان اسرائيل . طيب احنا ظهرت نوايانا وعرف العالم وعاش كله مبادرة السلام » .

٧ ـ يريد السلاح لانه عليه « تبعات ومسؤوليات كبيرة بتتعدى المنطقة هنا الى افريقيا كلها » .

وفي ٧ شباط ١٩٧٨ يعلن السادات تخصيصا الجهة التي سيستخدم سلاحه فيها، في افريقيا. ففي حديث اجرته معه شركة اي . بي . سي يقول ان السلاح الذي طلبه لا علاقة له بميزان القوى في الشرق الاوسط لانه سيستعمله في البلدان الافريقية دعما للصومال والتشاد .

بهذا فقط يعطى السلاح الاميركي . لدور تنفيذي في مخططات الامبريالية الاميركية . اما لتحرير الارض فهذا يقوم عليه حظر السلاح الاميركي كما ورد في الفقرة ٦ . ولذلك يؤكد السادات ان سلاحه لن يرفع في وجه العدو الصهيوني بل في وجه شعوب افريقيا .

ولقد حصل السادات على شهادتي حسن سلوك من الامبريالية الاميركية في ١٩٧٨/٢/٥ أولهما في بيان الخارجية الاميركية حول صفقة طائرات الـ ف ٥ لمصر وقد جاء فيه « هناك اسباب عدة بدلت الوضع وهي رحلة الرئيس السادات الى القدس وقيام مفاوضات مباشرة بين مصر واسرائيل وظهور خطوات اساسية مرتبطة بمبادرة السلام علما ان هذه الاسلحة هي للدفاع عن مصر وان الرئيس المصري كرر اكثر من مرة انه لن يستخدمها ضد اسرائيل بل انها لتعزيز جهاز دفاعه ضد احتمالات قيام خطر آت من ليبيا خصوصا. ان لدى ليبيا طائرات ميغ ٢١ وميغ ٢٣ وان الـ فـ ٥ تعادل الميغ ٢١ » . اي ان التسليح الاميركي لمصر هو باتجاه دعم تصادمها مع ليبيا . ونحن نعرف ان مصر هي التي اعتدت على ليبيا . قبل شهور وليس العكس .

ويكرر كارتر في تصريح له في ١٩٧٨/٢/١٩ المنحى نفسه فيقول انه ملزم بمساعدة السعودية ومصر نظرا الى ما وصفه « بالشحنات الهائلة » « من الاسلحة التي يرسلها الاتحاد السوفياتي الى اثيوبيا والجماهيرية الليبية والعراق وسوريا . »

واضاف انه اذا تخلى عن مصر فان « مصر ستتعرض للاجتياح من ليبيا او ربما حتى من اثيوبيا ونحن لا يمكننا ان نسمح بحدوث ذلك » .

السادات يعلن ان السلاح الاميركي سيدعم به التشاد ضد ليبيا والصومال ضد اثيوبيا ، اي للهجوم والاعتداء ، بينما كارتر يلطف الوضع الى انه لصد الخطر على مصر من اجتياح ليبي او اثيوبي ولذلك فالسلاح هو للدفاع !

ولكن السادات في عملية مسرحية بعد ايام يرسل طائرة مصرية شاحنة للسلاح الى الصومال وتضبطها كينيا في اجوائها ثم تقوم عملية قرصنة مضادة ضد طائرات كينية . وهكذا يؤكد السادات

اين هو اتجاه سلاحه الى الصومال وافريقيا وللاعتداء وليس للدفاع كما قال كارتر . ولكن يبدو ان سلاحه لكل من الصومال والتشاد قد جاء متأخرا !

الا ان اكثر فصول الميلودراما الساداتية كانت في قبرص حين استطاع الحرس الوطني القبرصي الحاق نكسة معنوية كبرى بقوات السادات التي كان مفروضا ان يؤدي بها مهمات استراتيجية في القارة الافريقية . اهذا هو جيش عبد الناصر الذي حرر اليمن وعبر السويس في حرب تشرين ؟

اليست الاهداف الصغيرة هي التي تصيب اكبر الجيوش بأسوأ الخيبات المعنوية : التحجيم !

ان جيش مصر اعد لغير هذا الدور ، انه اعد ليكون سند شعوب افريقيا والعالم العربي ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية .

اليست هذه هي «الدوائر الثلاث» التي رسم عبد الناصر لجيش وثورة ٢٣ يوليو مجال التحرك فيها ضد الامبريالية والصهيونية ؟

والمصيبة أن تصبح قبرص التي احتضنت المقاومة الفلسطينية فناصبتها اسرائيل واميركا العداء والتي وقفت موقف عدم الانحياز لكتل الامبريالية العسكرية كحلف الاطلسي والتي هتف مكاريوس قائلا لابو عمار « اعتبروا هذه الجزيرة قاعدة فلسطينية » ، فمات المطران الوطني وهذه وصيته ، والتي ارتفع صوتها في المؤتمرات الدولية بلسان لاساريدس الزعيم الاشتراكي المناضل يقول في حزيران ١٩٧٧ في مالطة « لن نقبل بسياسة الاوطان المفقودة . وسنبقى نكافح حتى تحرير قبرص وفلسطين » ، المصيبة ان تصبح قبرص الواعية لمصيرها وارتباطها بالشاطىء السوري ، وبالمسألة الفلسطينية ، وبالجبهة العربية والتي ناصرها عبد الناصر ودعم استقلالها عن تركيا واليونان ، تصبح هي عدو السادات وموضع نقمته !

ترى ما العجب طالما السادات يقف ضد الاصل ، ضد فلسطين والفلسطينيين ، ويسير التظاهرات في مصر حقدا على فلسطين والفلسطينيين . فعداوة قبرص هي الفرع اما الاصل ففلسطين .

والسادات ليس بحاجة الى تزكية . فالاعمال سبقت النيات عنده . اوقف تسليح مصر فيما سماه الحظر السوفياتي عليه وهو الذي تسبب بالقطيعة مع السوفيات ويكرر في كل خطبه التهجم الاعلامي على الاتحاد السوفياتي .

وجاء بعد ان قطع نفسه من مصادر السلاح يشكو امر الترسانة الاسرائيلية ويلوم بخفر اميركا كيف اقامت لاسرائيل تلك الترسانة .

وهو قد دفع لاميركا على الحساب مرارا . سالم اسرائيل وعادى العرب وافريقيا .

منذ اتفاقية سيناء بات همه ضرب ليبيا

قواته منذ اتفاقية سيناء ادارت ظهرها للعدو بأوامر منه . ولكنها ضربت الجماهيرية الليبية .

يشكو السادات من الترسانة الليبية بدل ان يباركها ويشكر من اقاموها لتكون سندا للعرب في وجه هذا الخواء . بل وذهب الى حد ضربها واستعداء الامبريالية عليها وتنفيذ مخططات ضربها ، بل انه يأخذ السلاح من اميركا بحجة محاربتها ويتساءل بعد هذا كله لماذا السلاح الليبي ؟ يستخف السادات بعقول الناس الذين يذكرون كيف عرضت ليبيا عليه هذا السلاح لدعمه في الصمود ضد

اسرائيل قبل زيارته الاستسلامية ولكن بدل الصمود طار الى القدس المحتلة واعلن استسلامه .

ولم يكن هذا خطوة في الهواء . فقد نشرت « التايم » في ١٩٧٨/٨/٧ ان الاستخبارات الاسرائيلية « موساد » ، كشفت في تموز ١٩٧٧ خطة وضعها « متطرفون عرب » للاطاحة بنظام السادات ونظامين رجعيين عربيين اخرين، وان بيغن امر رئيس المخابرات الاسرائيلية اسحق هارفي بالتوجه الى المغرب وابلاغ رئيس المخابرات المصرية بالمؤامرة . وان السادات على الاثر امر بشن هجوم على قواعد تدريب هؤلاء « المتطرفين » في ليبيا . وانه بنتيجة هذا بدأت الاتصالات المباشرة بين القاهرة وتل ابيب [١] . وهكذا كانت المخابرات الاسرائيلية وراء تحريض السادات على ضرب الجماهيرية الليبية . وبعد سنتين يصبح السادات على قاب قوسين من التحالف مع اسرائيل ضد ليبيا وضد العرب . من هنا كان اعلان حزبنا الاستعداد للقتال الى جانب الجماهيرية ــ ليس تدخلا في صراع عربي ــ عربي ــ بل قتالا كما جرى في لبنان ، ضد صهاينة الداخل .

وفي ١٩٧٨/١٠/١٦ قالت مجلة « النيوزويك » بلسان ارنودو بور شغريف كبير محرريها « ان الرئيس كارتر والسادات اتفقا على اعادة توزيع الجيش المصرى على طول الحدود مع ليبيا وزيادة التعاون بين أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية والمصرية ،وهو تعاون بدأ في العام ١٩٧٦ ، الى تسليح الجيش المصري واعادة بنائه على اسس جديدة وان السعودية ستمول تسليح الجيش المصري[٢] .

وهكذا استنادا الى ما جاء في «التايم» و«النيوزويك» المقربتين من دوائر الحكم الاميركي يبدو ان الخطة الاميركية تقضي بتوجيه مصر الى ضرب الجماهيرية الليبية ــ قلعة الصمود والتصدي في افريقيا والجبهة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية ــ وان الخطة الاميركية في تقديرنا ــ تقضي في معركة السيطرة على منابع النفط العربي محاولة استخدام مصر لاستعادة النفط العربي من الثورة التي حررته . ولربما تكون الصفقة تصدير نفط سيناء لاسرائيل ــ بدل نفط ايران ــ والاستيلاء على نفط ليبيا لمصر تحت السيطرة الاميركية ، وعلى هذا كان اعلان العقيد معمر القذافي في مؤتمر الشعب المنعقد في آخر عام ١٩٧٨ « ان الصهاينة اصبحوا على حدودنا . »

ان حسابات اميركا مع الجماهيرية الليبية عديدة ، منها تحرير ليبيا النفط وتصفية القواعد ، ومنها دعم حركات التحرر ولكن ثمة سبب آخر استراتيجي اشارت اليه دراسة بحرية في بريطانية كتبها جون ماريوت ونشرت في ١٩٧٩/١/١١ عن ان الاساطيل العربية في البحر المتوسط تشكل خطرا على الاسطول الاميركي ، طبعا ليس بحاملات الطائرات وليس بالسلاح النووي ولكن بالزوارق السريعة الحديثة الحاملة الصواريخ والتي تغرق السفن الحربية الكبرى .

وان دول حلف وارسو تملك من هذه الزوارق ١٥٠ زورقا ولا تملك بريطانيا اي زورق منها بينما يملك العرب ــ وبخاصة ليبيا ــ ٧٧ زورقا في البحر الابيض المتوسط منها ،

ولقد وظف السادات القوات المسلحة المصرية في خدمة الامبريالية في اكثر من مجال : طياروه توجهوا الى زائير حين انساهم سيناء وفلسطين .

يقول الفريق سعد الدين الشاذلي : « ان الرئيس المصري هوهو يحاول ان « يبيع » اتفاقيتي كامب دافيد من الشعب المصري يقول « ليس من مبرر بعد اليوم لارسال اولادي الى سيناء ليموتوا فيها » . وهنا يجوز التساؤل هل يخاف الرئيس المصري على ابناء مصر ان يموتوا او بالاصح ان

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/٨/٨
(٢) « النهار » ١٩٧٨/١٠/١٦

يستشهدوا من اجل وطنهم اذا دعت الضرورة ؟ اذا كان الرئيس السادات يخشى ذلك ، فعلا ، فلماذا اذن ارسل ابناء مصر الى بلاد اجنبية ليموتوا فيها ، افليس السادات هو الذي ارسل قوات مصرية الى زائير ؟ اليس هو نفسه الذي يهدد نظام الحكم في اثيوبيا عبر قوات مصر ؟ »(١)

هكذا ، اذن ، ليس حب السلام وتجنب الحرب رائد السادات ، فهو سيزج المصريين بحروب شرط ان تكون في خدمة الامبريالية لا الوطن ! ويضيف الفريق الشاذلي « لقد تعهد الرئيس المصري في فبراير (شباط) ١٩٧٨ امام لجنة من الكونغرس الاميركي برئاسة ستيفن سولارز بأنه لن يستخدم السلاح الاميركي ضد اسرائيل ، وانما يريد هذا السلاح من اجل مقاومة النفوذ السوفياتي في ليبيا واثيوبيا ؟ »

الامبريالية توضح رسميا لماذا صفقة السلاح

وفي ٢٤ ايار ١٩٧٨ نشرت الصحف مقابلة اندرو يونغ مندوب اميركا في الامم المتحدة مع التلفزيون الاميركي حول صفقة الاسلحة فقال ان « امن اسرائيل يعتمد على مجابهة مصر للجماهيرية الليبية والسعودية لاثيوبيا » .

وقال يونغ : « ان العداوةَ المزعومة بين مصر والسعودية واسرائيل قد تناقصت بشكل كبير مؤخرا واعتبر ان الدفاع الاسرائيلي كان من اوائل اهداف سياستنا الخارجية . ولكن الدفاع الاسرائيلي والامن يعتمد ايضا وحاليا على امن السادات وذلك له علاقة بليبيا ثم تليه علاقته بتلك القوة العسكرية الاثيوبية الكبيرة المقدرة بالاف ملايين الدولارات وعلى السعودية ان تدافع عن نفسها في الخليج . »(٢) ونشر « النهار العربي والدولي » محضر بداية مناقشة الكونغرس الاميركي لصفقة الاسلحة الى مصر والسعودية واسرائيل(٣) ، ويقول وزير الدفاع براون ان الاسلحة الاميركية للسعودية هي لتمكينها من الوقوف في وجه اليمن الديمقراطية والعراق ، ويؤكد فانس وزير الخارجية هذا الاتجاه ويقول براون كيف ان الصفقة السعودية لن تشكل اي خطر على اسرائيل وكيف ان الصفقة ستزيد تفوق اسرائيل العسكري .

وفيما يلي ما نشره « النهار العربي والدولي » من محضر جلسة الكونغرس (٤) :

شرح وزير الدفاع

« اما وزير الدفاع براون فقال انه، لكي تستطيع مصر متابعة طريق السلام فهي في حاجة لان تكونَ واثقة من ان في استطاعتها ان تلبي حاجاته الامنية .

واضاف ان بيع الـ ٦٠ طائرة « فـ ــ ١٥ » الى السعودية ، هو امر معقول من الناحيَة العسكرية . فالسعودية دولة كبيرة وغنية وحولها جيران مزودون بأسلحة سوفياتية . في الشمال هناك العراق الذي يتلقى باستمرار اسلحة سوفياتية ولديه الان ٤٠٠ طائرة حربية ، وفي الجنوب جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية التي تملك ١٠٠ طائرة والتي سبق ان هاجمت السعودية في الماضي . وفي الشرق وعبر البحر الاحمر اثيوبيا التي قدم لها الاتحاد السوفياتي خلال عام واحد ما يزيد عن بليون

---

(١) « الوطن العربي » العدد ٨٨ ــ من ١١ ــ ١٧ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٨ .
(٢) « السفير » ١٩٧٨/٥/٢٤
(٣) « النهار العربي والدولي » في ١٩٧٨/٥/٣
(٤) « النهار العربي والدولي » ١٢ ايار ١٩٧٨

دولار من الاسلحة . بالاضافة الى ان الاتحاد السوفياتي يستعمل مرفأ عدن وله وجود في البحر الاحمر وبحر العرب . »

واكد براون ان لا خطر عسكريا ضد اسرائيل من حصول السعودية على الطائرات الاميركية ، لاسباب ثلاثة هي :

اولا ــ ان اي هجوم سعودي على اسرائيل ، سيؤدي الى تدمير الطيران السعودي مما يترك السعودية معرضة للهجوم من اي من جيرانها .

ثانيا ــ ان قوة السعودية محدودة تجاه اسرائيل . وحصول السعودية على الــ « فــ ــ ١٥ » لن يبدل من هذا الواقع . مع العلم ان اسرائيل تتلقى في الوقت الحاضر طائرات الــ « فــ ــ ١٥ » في حين ان السعودية ستتلقى الطائرات ابتداء من العام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٤ .

ثالثا ــ ان السعودية ليست دولة مواجهة .

وقال «ان التوازن العسكري الاقليمي لن يتبدل نتيجة البيع. وسيستمر التوازن العسكري لمصلحة اسرائيل . مع العلم ان اسرائيل ستزداد قوة بعد تسليم المزيد من طائرات الــ « فــ ــ ١٥ » . وفي الوقت نفسه فان الصفقة الى مصر والسعودية ستعطيهما تأكيدات ان في استطاعتهما الدفاع عن النفس ضد احتمال اي هجوم من اطراف اخرى . »

وختم قائلا أن صفقة الطائرات هي لمصلحة الولايات المتحدة الحكومية العليا .

اسلحة محدودة الطاقة

«بول وارنكي قال ان قدرة طائرة الــ «ف ــ ١٥» التي ستباع الى السعودية لن تزيد عن قدرة طائرات سلاح الجو الاميركي المخصصة للدفاع الجوي . اما قدرتها على الهجوم الجو ــ ارضي فستكون محدودة .

«اما بالنسبة الى طائرة الــ «فــ ــ ٥» الى مصر، فلن تكون مجهزة بخزانات وقود اضافية . وعليه فان مداها سيكون محدودا . كما انها لن تحمل الصاروخ جو ــ ارض الموجه بواسطة اشعة لايزر .

« الجنرال دايفيد جونز قال ان قيادة الاركان الاميركية تدعم بيع الطائرات الى الدول الثلاث البيع يخدم مصلحة الامن القومي الاميركية .

صفقة لمساعدة السلام

«ثم بدأ رئيس اللجنة السيناتور جون سباركمان طرح الاسئلة :

سباركمان ــ هل ان الصفقة هي عنصر مساعد لجهود السلام ؟

فانس ــ نعم انها عنصر مساعد .

سباركمان ــ متى يبدأ تسليم الطائرات ؟

براون ــ سيبدأ تسليم الــ « فــ ــ ٥ » الى مصر في وقت لاحق من هذا العام وسيمتد الى السنة ١٩٨١ . أما تسليم الــ « فــ ــ ١٥ » الى السعودية فسيبدأ عام ١٩٨١ ويمتد الى ١٩٨٤ . وأما الــ

« فـ ــ ١٥ » الى اسرائيل فسيبدأ عام ١٩٨١ وينتهي عام ١٩٨٢ . مع الغلم ان هناك عددا من طائرات الـ « فـ ــ ١٥ » يجري تسليمها حاليا . وبالنسبة الى الـ « فـ ــ ١٦ » سيبدأ التسليم في نهاية ١٩٨١ ويستمر حتى ١٩٨٣ .

سباركمان ــ هل سيبقى التوازن في القوى على حاله ؟

براون ــ من دون شك . فطائرة الـ « فـ ــ ٥ » تختلف بطبيعتها عن طائرتــي الــ « فـ ــ ١٥ » والــ « فـ ــ ١٦ » لجهة القدرة . فالــ « فـ ــ ٥ » تعادل طائرة الميــغ ٢١ السوفياتية (...) واعتقد ان التوازن العسكري سيستمر . لا بل سيزيد من التفوق الاسرائيلي العسكري على الدولتين (مصر والسعودية)[١] »

اما اطرف فصل من جلسة الكونغرس ففي المناقشة الحامية بين السيناتور جاكوب جافيتس صديق اسرائيل والجنرال جونز رئيس الاركان الاميركي وفيما يلي بعض فقراته التي تظهر ان الصفقة السعودية لن تشكل خطرا على امن اسرائيل ومداخلة وزير الخارجية فانس للتأكيد ان السلاح المباع موجه ضد العرب وليس ضد اسرائيل :

« واعطيت الكلمة الى السيناتور جاكوب جافيتس :

جافيتس ــ (وجه سؤاله الى الجنرال جونز) : كقائد عسكري وكخبير في حروب الجو ، لو كنت في مكان رئيس اركان سلاح الطيران الاسرائيلي ، هل تأخذ في الاعتبار الطائرات السعودية الــ ٦٠ ، عندما تضع خطتك في حال نشوب حرب في الشرق الاوسط على اساس ان هذه الطائرة قد تستعمل ضد اسرائيل ؟

الجنرال جونز ــ قد آخذها في الاعتبار على اساس دورها الدفاعي الجوي . ومع ذلك ، وبما انني اعرف وضعهم ، فاني اعرف ان لدي (كرئيس لسلاح الطيران الاسرائيلي) قدرة تستطيع ان تواجه التهديد المحتمل ولن اعتبر هذه الطائرات كاحتمال تهديدي في تخطيطي .

جافيتس ــ وهل ستبني خطتك على هذا الاساس ؟

الجنرال جونز ــ نعم . الا اذا كنت سأهاجم السعودية . عندئذ فسأقلق من الدفاع الجوي السعودي .

جافيتس ــ هذا اذا كنت ستهاجم . واذا كنت ستدافع ، الن تأخذ الطائرات في الاعتبار ؟

الجنرال جونز ــ كلا . لن اهتم . واذا كان لا بد من الاخذ في الاعتبار ، فسيكون ذلك بشكل متواضع جدا . ولا اعتقد ان الطائرات سيكون لها اي تأثير على التوازن . ولن اعتبر الــ « فـ ــ ١٥ » تهديدا هجوميا .

جافيتس ــ لن تعتبر ان هذه الطائرات قد تستعمل ضدكم ؟
الجنرال جونز ــ كلا .
جافيتس ــ كلا .

---

(١) « النهار العربي والدولي » ١٣ ايار ١٩٧٨ .

الجنرال جونز ـ نعم كلا . انما آخذ علما بأن الطائرات موجودة . واعرف انها موجودة للدفاع عن السعودية . وسآخذ هذا في الاعتبار . ولن اعتبر انها تشكل تهديدا هجوميا على اسرائيل . (...) وهي ليست تهديدا جديا الا اذا كنت في موقع الهجوم على السعودية .

جافيتس ـ ولن تحاول ان تحسبها في عملية دفاعك ؟

الجنرال جونز ـ لاسرائيل قدرة دفاعية متوارثة .

جافيتس ـ هل اتخذتم قرار البيع على هذا الاساس . اي انه ليس لاسرائيل ان تأخذ في الاعتبار امكان مواجهة هذه الطائرة ؟

الجنرال جونز ـ نعم . ولو كانت تشكل تهديدا لامن اسرائيل لما وافقت على الصفقة . وهذا هو قراري وقرار زملائي .

جافيتس ـ هل صحيح ان اسرائيل قد تزول من الوجود خلال ساعة ؟

الجنرال جونز ـ كلا . ان هذا غير صحيح .

جافيتس ـ هل صحيح ان اسرائيل قد تزول من الوجود خلال ساعة ، في حال قيام هجوم جوي عليها ، من النوع الذي شنته هي عام ١٩٦٧ ضد جيرانها العرب ؟

الجنرال جونز ـ ليس لدى الدول العربية القدرة على القيام بذلك ضد اسرائيل سواء في الوقت الحاضر او في المستقبل .

جافيتس ـ هذا هو تقديرك ؟

الجنرال جونز ـ لا اعرف احدا يخالفني هذا الرأي .

جافيتس ـ ولكن ، اذا كنت رئيس الاركان الاسرائيلي ، هل ستأخذ في الاعتبار وجود الطائرات كعنصر من عناصر دفاعك ؟

الجنرال جونز ـ ساعتبر الـ ٦٠ طائرة من طراز « فـ ـ ١٥ » عنصر دفاع جوي ، مع احتمال ضعيف جدا ، في الهجوم . ولن يكون لدي اي شك في قدرتي على مواجهة هذه الطائرات ، اذا ارتكب السعوديون الخطأ واستعملوا الطائرات للهجوم . ولن اعتبر ان بيع الطائرات يشكل تهديدا لامن اسرائيل .

جافيتس ـ (...) هل تعتقد ان في استطاعة السعودية بواسطة طائرات الـ « فـ ـ ١٥ » ان تواجه تهديدا من الاتحاد السوفياتي ؟

الجنرال جونز ـ كلا ... ليس في استطاعتها الدفاع ضد الاتحاد السوفياتي .

جافيتس ـ ضد من يستطيعون الدفاع ؟

الوقاية من ... العراق واليمن

الجنرال جونز ـ التهديد ليس من الاتحاد السوفياتي . ربما قد يكون التهديد من العراق او اليمن الجنوبية واثيوبيا . التهديد هو من الاسلحة السوفياتية وليس من سلاح الطيران السوفياتي .

جافيتس ـ ما هو نوع التهديد الذي تشكله اليمن الجنوبية ؟

الجنرال جونز ــ لدى اليمن سلاح طيران صغير الحجم . فلديهم بعض طائرات الميغ . والتهديد ليس مباشراً كتهديد أسلحة الطيران الأخرى في المنطقة . ولكن من الضروري أن يكون للسعودية سرب طائرات من طراز « ف ــ ١٥ » متمركز في قسمها الجنوبي .

جافيتس ــ ... وما هو نوع التهديد من العراق ؟

الجنرال جونز ــ ان سلاح الجو العراقي اكبر بمرات من سلاح الجو السعودي . وهو في تحسن مستمر . وبات اكبر بمرات عما كان عليه عام ١٩٧٤ ، واكثر قدرة . وهناك بسببه احتمال تهديد واضح .

جافيتس ــ ما هو احتمال التهديد العراقي للسعودية ؟

الوزير فانس ــ هناك ، كما تعرف ، خلافات جوهرية سواء الايديولوجية منها او السياسية بين الدولتين . ويجب اعتبار ذلك احتمال تهديد . كما ان هناك اختلاف بين الدولتين حول كيفية الاتجاه نحو حل في الشرق الاوسط . وهذه الخلافات قد تتطور بسرعة من معارك كلام الى معارك عسكرية . ولا اقول ان شيئا من هذا الامر سيحدث . ولكن اي حكم دولة يجب ان يأخذه في الاعتبار لدى وضعه لمخططات الدفاع .

واضاف فانس : « ليس لدى السعودية اي نوايا عدوانية ضد اي دولة في المنطقة . وهذا ما اكده لنا المسؤولون السعوديون . بالاضافة الى ان الطيارين السعوديين وحدهم هم الذين سيدربون على طائرات الـ « ف ــ ١٥ » . كما ان السعودية لن تستطيع تحويل الطائرات الى أطراف أخرى لأن ذلك سيشكل خلافا للاتفاق . »

وفي ١٨/٥/١٩٧٨[١] نشرت الصحف ووكالات الانباء تصريح الامير فهد لصحيفة «شيكاغو تربيون » الاميركية وفيه يؤكد ان الطائرات « هي من اجل صد اي هجوم . وقد اوضحنا لاصدقائنا الاميركيين اننا لا ننوي مهاجمة احد » . « وحول مبادرة الرئيس انور السادات قال الامير فهد ان حملة السلام التي بدأها الرئيس المصري اظهرت للعالم ان العالم العربي يريد السلام وانه يعني ذلك بكل صدق »

وكان الامير فهد قد صرح « للسياسة » الكويتية ان لقاء قمة كامب دافيد قد يكون آخر فرصة للسلام ودعا الولايات المتحدة الى ان تلعب دورا حاسما وحازما في المؤتمر »[٢] كما اعلن في التصريح نفسه رفض زيادة اسعار النفط . جاء ذلك كله بعد صفقة الاسلحة المذكورة .

وعلقت صحيفة « تشرين » الدمشقية على صفقة الاسلحة من منظور وموقع الصمود ضد الاستسلام فقالت في عددها الصادر في ١٧/١٠/١٩٧٨ : « ان الضجة المفتعلة حول هذه الصفقة هي جزء من الحرب النفسية التي تشنها الامبريالية والصهيونية لدعم المخططات الاستسلامية واعطاء نظام السادات ورقة يتاجر بها للتستر على التنازلات الكبيرة التي قدمها وسيقدمها للعدو الصهيوني وللامبريالية الاميركية » . واضافت « ان السادات اعلن انه لن يخوض حربا جديدة ضد اسرائيل كما اعلنت السعودية انها لن تستخدم هذه الطائرات ضد اسرائيل » ، وتساءلت

---

(١) « النهار » نقلا عن وكالات الانباء العالمية ــ ١٨/٥/١٩٧٨.
(٢) «النهار » ٢٤/٨/١٩٧٨ .

« تشرين » : « فما الفائدة اذن من الحصول على هذه الطائرات سوى خدمة المصالح الاميركية ومخططاتها في الشرق الاوسط »(١)

الكومبيوتر والشعوب

ولكن ماذا يفيد كل هذا السلاح لدعم الانظمة السائرة في مخططات الامبريالية ؟

هل ثمة ترسانة اهم من ترسانة الشاه الايراني ومع ذلك لم تقه غضبة شعبه وبات السلاح كليلا وعاجزا في وجه الانسان الاعزل الا من الايمان ؟ ذلك لغز دق عن فهم عقل الامبريالية ، وسر فات الكومبيوتر ان يستوعبه .

على ذلك كانت صفقات الاسلحة والخطط التي تدبر من ورائها في الدوائر الامبريالية ، احدى خيبات الكومبيوتر في مواجهة مد الشعوب وثوراتها ورفضها .

وفي الاسبوع الثاني من كانون الثاني ١٩٧٩ ، في ١٣ منه اعلنت السعودية نبأ زيارة سرب طائرات اميركية من طراز فـ ١٥ وبعض البوارج الحربية . واعتبر البيان السعودي ان الزيارة « دليل علاقات سعودية اميركية وثيقة . » ان سرب طائرات فـ ١٥ الاميركي ليس جزءا « من الصفقة لان السعودية لن تبدأ باستلام طائراتها ، كما بين وزير الدفاع الاميركي قبل ١٩٨١ . ان الطائرات جزء من تحرك اميركي عسكري لطمأنة السعودية بعد احداث ايران . هكذا اعلن المسؤولون الاميركيون ، ولكن الحقيقة ابعد من ذلك ، وهي تحرك عسكري اميركي الى المنطقة ومياهها التي تحيط بمنابع النفط بعد ان بدأت الانظمة الموالية للهيمنة الاميركية بالسقوط .

لقد حذرت الصحف السورية الصادرة في ١٢/١/١٩٧٨ من الخطوة الاميركية واعتبرتها « لعب بالنار واستفزاز ينذر باندلاع احداث في المنطقة . »

وهكذا يفقد السلاح الاميركي قيمته وتسبقه حركة الشعوب وتضطر اميركا الى التدخل بقواتها في الاخير .(٢)

ان كل الدلائل تشير الى ان العدو بات يمتلك قنابل نووية . فعدا صفقات الاورانيوم التي سرقت عبر البحار ووجهت الى الدولة الصهيونية في السنوات الماضية فان المفاعل الذري والعلماء الذين يعملون فيه في الارض المحتلة باتت انباء ثابتة ومتداولة صحفيا .

ولا بد ان من الضرورة ان تمتلك دولنا مثل هذه الطاقة النووية لصيانة عمقنا الاستراتيجي . ولكن الدول النووية لم تستطع احباط ثورات الشعوب وحركات التحرير . وايضا في وجه العدو الغارق في الدروع العادية والنووية هناك كفاح شعبنا المسلح وحده السلاح الذي لا يغلب .

ولعل قدرة العدو الاولى ليست في نوعيات وتقنيات واتقان سلاحه بل في انه نظم جماعاته في ادق تنظيم لمجتمع او متحد معبأ لكل الاحتمالات . وهذا هو السلاح الذي مفروض ان نضاهيه فيه او نسرق عليه : سلاح تعبئة الشعب وتنظيمه لكل المهمات والاحتمالات .

---

(١) « تشرين » ١٧/٥/١٩٧٨ .
(٢) قالت « النيويورك تايمز » في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٩ ان ارسال اميركا لسرب طائرات فـ ١٥ الى السعودية مع طاقمه من الطيارين الاميركيين قصد منه اعلام العالم عن استعداد اميركا التدخل مباشرة اذا تعرض النظام السعودي للخطر .

الفصل الخامس عشر

كامب دافيد

في الفصول السابقة من هذا الباب أتينا على التعويم الامبريالي لمبادرة السادات التي انطلقت من مسلمة أن في يد أميركا ٩٩ بالمئة من أوراق القضية والحل وسنرى في التطورات اللاحقة بعد عقد اتفاقيتي كامب دافيد عقم هذه المسلمة الساداتية على محك الواقع والأحداث ، حين اهتز الكومبيوتر الامبريالي بفعل مفاجآت ومداخلات لم يكن يحسب لها حساباً .

في هذا الفصل ينقسم البحث الى الاقسام الاربعة الرئيسية التالية :

(أ) الطريق الى كامب دافيد .

(ب) اتفاق كامب دافيد . دراسة وتحليل .

(ج) كامب دافيد بين نهج كيسنجر وكارتر وعلاقتهما بجوهر الامبريالية .

(د) كامب دافيد وقرار ١٩٤٧ ـ مقارنة ونتائج حول الكيان الاستيطاني الصهيوني وطبيعته .

الطريق الى كامب دافيد

في رحلات بيغن الثلاث في ١٩٧٨ الى الولايات المتحدة قبل كامب دافيد ، قدم في الاولى مشروع الحكم الذاتي وفي الثانية التي تمت في آذار رفض المقترحات الاميركية حول استفتاء محدود في الضفة الغربية واعتبر أن كارتر قد نكص عن تأييده لمشروع الحكم الذاتي . وبدا ان خلافاً قد نشب بين الحكومة الاسرائيلية والادارة الاميركية حول مدى انطباق القرار ٢٤٢ على الضفة الغربية وقطاع غزة لجهة شمولهما بالانسحاب من «اراض عربية احتلت » . الا ان الذي حصل هو أن بيغن حين عودته الى الكيان الصهيوني استقبله الكنيست باقتراع على الثقة حاز فيه الاغلبية الساحقة مما أكد ـ خلافاً لتوقعات اميركية ـ ان رئيس حكومة الليكود يحظى بتأييد شبه اجماعي في موقفه المتصلب . وان زحزحته لاستبداله بوايزمن وهو الذي راهن عليه السادات بسذاجة تدعو الى الرثاء ـ أمر غير وارد في تلك المرحلة .

هكذا كان الوضع في نيسان . وفي مطلع ايار زار بيغن واشنطن ثانية وقد تبدل الجو الاميركي المصطنع التأزم سابقاً . وبدا واضحاً أن الموقفين الاميركي والاسرائيلي قد تطابقا . ورسا التصور الاميركي للسلام على احتفاظ اسرائيل بمواقع عسكرية في الضفة الغربية خلال الفترة الانتقالية وعلى ارساء التسوية الشاملة على مشروع بيغن للحكم الذاتي . وجرى التوافق على أن لا تدعي اسرائيل السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة موقتاً بل يترك باب البث بهذا الموضوع مفتوحاً للمستقبل والى ما بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية وان يكون الحكم الذاتي تحت وصاية اسرائيلية ـ اردنية ـ مصرية مشتركة .

جاءت صفقة الطائرات التي ذكرناها في فصل سابق لتثير غباراً في الجو ولكنه لم يكن

جدياً . فقد كانت مسرحية الخلاف الاميركي ـ الاسرائيلي تؤدي أدوارها في كل مرة حسب التوقيت والاستهداف المرسومين .

وفي اواخر حزيران قام وولتر مونديل نائب رئيس الولايات المتحدة بزيارة الى مصر فتقدمت الحكومة المصرية بمقترحات عامة للتسوية السلمية نقلت الى الحكومة الاسرائيلية عبر السفير الاميركي في الكيان الصهيوني . وقد اجمعت الحكومة والمعارضة الاسرائيلية على رفض المشروع المصري رغم أنه قدم في بعض نقاط تنازلات جديدة. ففي البند الأول الذي تضمن « ان اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط تتطلب حلا عادلا للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، على أساس حقوق الشعب الفلسطيني « انتهى البند الى هذه الفقرة » والاخذ بالحسبان الحاجات الامنية **الشرعية لجميع الفرقاء** » ، وهو اول اقتراح عربي يربط بين « الحل العادل والمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها « وحاجات الأمن الشرعية لجميع الفرقاء » .

واذ يتساءل ارئييل غينياس[١] « كيف يمكن التوفيق بين الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وبين اهتمامات اسرائيل الامنية » ، فان الواضح الجلي هو أن هذا الربط يؤول الى التنازل عن « الحل العادل للمشكلة الفلسطينية » ليتجه الى « تصفية » المشكلة الفلسطينية « من كل جوانبها » ، لمصلحة الامن الاسرائيلي ـ هذا هو الطريق الى كامب دافيد . ذلك انه لا يمكن جمع النقيضين في شرط الغاء يحمله النقيض لنقيضه !

اما في البند الثاني فقد سلم المشروع المصري « بفترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات » لجهة الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو بذلك اقترب من مشروع بيغن حول الفترة الانتقالية ، وهو ان يكن لم يتضمن التسليم هنا بالحكم الذاتي الا انه في المقابل لم يتضمن كذلك النص على دولة فلسطينية أو استقلال وطني بل ترك الأمر مفتوحاً .

أما البند الثالث فقد نص على « اجراء محادثات بين مصر والاردن واسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني باشتراك الامم المتحدة » وهو بهذا يلتزم باعلان اسوان حول ربط تقرير المصير الفلسطيني « بمشاركة » اسرائيل ومصر والاردن .

الا ان الحكومة الاسرائيلية اعترضت على ما ورد في هذا البند الثالث حول قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين كما اعترضت على البند الرابع الذي تضمن المطالبة بانسحاب اسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة لتحل محل الاحتلال الاسرائيلي في البند الخامس وصاية اردنية ومصرية .

وطبعاً رفض هذا المشروع المصري رفضاً قاطعاً من قبل القيادة الصهيونية بأجمعها : حكومة ومعارضة .

وقال شمعون بيريز رئيس المعارضة الاسرائيلية وهو متوجه الى فيينا للاجتماع بالسادات « الخطة المصرية غير مقبولة وسأبرز جوانبها السلبية أمام السادات » [٢] . وكان السادات قد توجه الى النمسا حيث رتب المستشار النمساوي برونو كرايسكي وأحد أقطاب الاممية الثانية لقاءات لرئيس النظام المصري مع فيلي برانت وشمعون بيريز باعتبارهما من أقطاب الاشتراكية الاممية الثانية .

---

(١) ارئييل غينياس ـ صحيفة يديعوت أحرونوت (١٩٧٨/٧/٦) .
(٢) « النهار » ـ ١٩٧٨/٧/٨ (وكالات الانباء) .

وكما يبدو ، كان السادات ، يتوهم انه في اللقاء مع بيريز ضمن اطار اقطاب الاشتراكية الاممية الثانية سيضغط على بيغن بل سيقيم تناقضاً داخل البيت الاسرائيلي ، ولكن الذي حصل كان العكس تماماً . فقد تمخضت هذه اللقاءات عما عرف « بوثيقة فيينا » التي صدرت في ١٠/٧/١٩٧٨ والتي التزم بها وويلي براندت رئيس الاممية الاشتراكية الثانية ورئيس الحزب الالماني الاشتراكي وبرونو كرايسكي مستشار النمسا واعتبرت ملزمة للاممية الاشتراكية الثانية .

وقد نصت هذه الوثيقة في بندها الأول على انه بما ان السلام بين اسرائيل والدول العربية لا يمكن التوصل اليه الا بالمفاوضات فبالتالي مناشدة مصر واسرائيل على استئناف المفاوضات حتى التوصل الى معاهدات سلام وتوقيعها . أما في البند الثاني فقد نصت على وصف طبيعة السلام على انه « انشاء علاقات ودية في المجالات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية وفي مجال العلاقات الانسانية ، وانه أبعد من انهاء حالة الحرب لأنه مرتبط باقامة شبكة علاقات اقليمية جديدة قائمة على تعاون وثيق . » ونص البند الثالث على أن تعيين حدود آمنة وعلى ان تعيين « الموقع الدقيق لحدود الأمن يجري في مفاوضات السلام كما يجب ان يتضمن الاتفاق بنوداً بشأن مناطق مجردة من السلاح وترتيبات **أمنية لاسرائيل في المناطق ، وفـق احتياجاتها الامنية** » .

أما البند الرابع فقد نص على حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها على أساس « اشتراك الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم عن طريق المفاوضات التي يشترك فيها عدد من ممثليهم المنتخبين » .

ولقد وصف شمعون بيريز « وثيقة فيينا » على أنها « تحقق آماله » وانها « اقرب وثيقة اصدرتها الأممية الاشتراكية في السنوات الاخيرة ، من مواقف اسرائيل »[١] ، وقال بيريز في تعليق آخر : « تعترف الوثيقة بمبدأ المفاوضات المباشرة ، وتهيب بالسادات الدأب على مبادرته السلمية ، وهي تقبل المفهوم الاسرائيلي بالنسبة الى الحدود القابلة للدفاع ، وتؤيد ترتيبات أمنية اسرائيلية في الضفة الغربية . والأهم من ذلك انها لم تعد تؤيد (خلافاً لبيانات الاشتراكية الاممية السابقة) اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، حتى انها لا تذكر منظمة التحرير الفلسطينية ، ولو بكلمة واحدة »[٢] ووصف بيريز تراجع براندت وكرايسكي عن المطالبة باقامة دولة فلسطينية » على أنه « اكبر انجاز تحقق ضمن اطار هذه المنظمة المهمة » ونشرت جريدة هارتس الاسرائيلية في عددها الصادر في ١٢/٧/١٩٧٨ أن ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية السابق في حكومة المعراخ ، هو الذي وضع صيغة فيينا بناء على طلب شمعون بيريز قبل ان يغادر الارض المحتلة الى النمسا . واعتبرت هذه الوثيقة تراجعاً عن بيان الدول التسع للسوق الاوروبية الرأسمالية .

هكذا صحت كل تحليلاتنا في هذا الكتاب وعلى مدى السنوات الماضية والمنشورة في فصول سابقة عن الدور المنحرف المتصهين الذي تؤديه الاشتراكية الاممية الثانية التي تضم أحزاباً أوروبية غربية احتضنت حزب العمل الصهيوني على أنه من اسرتها الدولية وتواطأت مع الامبريالية الاميركية وطعنت كل مفهوم للاشتراكية حين تحالفت مع العنصرية والاغتصاب . فوثيقة فيينا كانت نقلة نوعية نحو كامب دافيد وتراجعاً عن الحد الادنى الذي نادت به جميع

---

(١) دافار ١١/٧/١٩٧٨ .
(٢) معاريف ١١/٧/١٩٧٨ .

الحكومات الاوروبية بعد حرب تشرين حول مفهوم « السلام العادل » هلعاً من القطع النفطي العربي الجزئي .

ومن المبادر الى التراجع ؟ الاحزاب الاشتراكية الاوروبية وليس قلاع الرأسمالية ! واتضح ان وثيقة فيينا هي اخراج صهيوني . وهنا لا بد من التوقف عند الدور الذي أداه برونو كرايسكي على مر السنوات وظهر بمظهر المتخاصم مع الصهيونية والعطوف على الحقوق العربية والفلسطينية وانه يهودي اشتراكي متحرر . حتى اذا جد الجد تبنى وثيقة صاغها أبا ايبان الصهيوني . وتقول معاريف[1] الاسرائيلية في عددها الصادر في ١٩٧٨/٧/٢٠ ان بيريز حاول اقناع مناحيم بيغن بأن وثيقة فيينا هي « وثيقة ايجابية في حقيقتها ، وان في وسعها تشكيل اساس لاعلان مبادىء ، ذلك أنه لا ذكر لمنظمة التحرير فيها ، ولا لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، ولا لشعب فلسطين ، ولا للعودة الى حدود ١٩٦٧ . أما المذكور ، فهو حدود آمنة ومعترف بها ، يتم التوصل اليها في المفاوضات » .

هذا هو الجزء الأول من مسرحية السادات النمساوية : الاتصال بالمعارضة الاسرائيلية للضغط على بيغن ! وتلك كانت نتائجها . أما الجزء الثاني من المسرحية الساداتية على المسرح النمساوي فلقاؤه مع وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي في سالزبورغ بتاريخ ١٣ تموز ١٩٧٨ . فالسادات « صاحب مبدأ » لا يريد الالتقاء ببيغن شخصياً ولكنه يلتقي بكل الاقطاب الصهاينة . كأنما المسألة مسألة خلاف شخصي وكأنما الاقطاب الصهاينة الآخرون من بيريز في المعارضة الى وايزمن في الحكومة يفرطون بالمصالح الصهيونية بضغط اللقاءات الشخصية مع انور السادات . وهو يتوهم انه يلعب لعبة مناورة الحرتقات الداخلية لازعاج بيغن فيلتقي بخصومه أو منافسيه مبسطا مسألة التماسك الصهيوني المصيري الى هذا الحد من التفاهة في التحليل !

وفي ١٩٧٨/٧/١٦ ذكرت جريدة هارتس الاسرائيلية[1] ان وايزمن نقل الى الحكومة رغبة السادات في بدء مرحلة من الحوار الفعلي واستعداده لابداء مرونة أكبر من تلك التي اظهرها في المفاوضات الرسمية . »

وهكذا كانت محصلة لقاءات السادات بالقادة الصهاينة تراجعاً جديداً للسادات !

في أعقاب لقاءات النمسا مباشرة جرى انعقاد مؤتمر ليدز في بريطانيا خلال يومي ١٨ و ١٩ تموز بين وزراء خارجية اميركا ومصر واسرائيل . ورغم أن نتائج محددة لم تظهر من هذا المؤتمر الا ان المحصلة كما لخصها دايان هي ان مصر قد تراجعت عن موقفها في عدم استئناف المفاوضات اذا لم تغير اسرائيل موقفها . ويقول دايان « يبدو لي اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، ان السلام ممكن . ولا شك عندي في أن مصر في حاجة الى السلام ونحن نريده . ان **المحادثات المباشرة التي اجريتها مع المصريين في قصر ليدز ، هي افضل وأكثر جدية من جميع المحادثات التي اجريتها معهم منذ مبادرة السادات .** »[2] ولخص دايان امام الكنيست نقاط الالتقاء بين المشروعين المصري والاسرائيلي ، كما بدت في محادثات ليدز على أنها تشمل ما يلي :

---

(١) جميع الاستشهادات بالصحف الاسرائيلية يعود الى نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي تعنى بالشؤون الاسرائيلية الصهيونية .

(٢) يديعوت أحرونوت ١٩٧٨/٧/٢١ .

١ ــ الغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة .
٢ ــ اقامة ادارة للحياة المدنية في هذه المناطق .
٣ ــ مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات .
٤ ــ اقامة هيئة مشتركة للبحث في جميع المشاكل المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وباللاجئين اليهود من الدول العربية .
٥ ــ الاماكن المقدسة في القدس .
٦ ــ تحمل مسؤولية منع الارهاب .»

ويلاحظ في هذه البنود انحيازاً شبه كلي تقريباً لوجهة النظر الاسرائيلية .

ورغم هذا كله فسنجد مسرحيات ساداتية اخرى على الطريق الى كامب دافيد . ففي ٢٣ تموز ١٩٧٨ اجتمعت الحكومة الاسرائيلية لمدة سبع ساعات استمعت خلالها الى تقريرين من وزير الدفاع عازر وايزمن عن اجتماعه بالسادات ووزير الحربية المصرية في سالزبورغ ومن وزير الخارجية موشي دايان عن اجتماع ليدز الثلاثي، والى بيان محادثات شمعون بيريز مع السادات في فيينا . وفي ختام الاجتماع ابلغ بيغن الصحفيين ان السادات خلال اجتماعه بوايزمن طلب اعادة العريش الى مصر كبادرة حسن نية من جانب اسرائيل كما طلب أيضاً تسليم مصر جبل سيناء في القسم الجنوبي من شبه الجزيرة . وقال بيغن : « ان الحكومة تخولني ابلاغ السادات انه لا يمكن أن تقوم أية دولة بأية خطوة من جانب واحد . وليس هناك من يحصل على شيء في مقابل لا شيء . اننا لن نعطي أية هدية ولا حتى حبة رمل واحدة من الصحراء . فالسياسة ليست فن القيام بحركات . »(١)

وقام السادات على الأثر بمسرحية طرد البعثة العسكرية الاسرائيلية من الاسكندرية كما رفض السادات استلام رد بيغن بشأن العريش . وفهم الصهاينة تصرف السادات ، على حقيقته ، على أنه مناورة تستهدف ان يقدم السادات عدة تنازلات لحساب الولايات المتحدة بدلا من تقديمها في المفاوضات مع اسرائيل (٢) وفي السادس والعشرين من تموز قام الفرد اثرتون السفير الاميركي المتجول بجولة جديدة الى المنطقة . ثم لحق به سايروس فانس في الخامس من آب وكان السادات قد أعلن انه لن يستأنف المفاوضات مجدداً ، وفي اواسط آب أعلن الرئيس جيمي كارتر عن مبادرته لعقد قمة ثلاثية بينه وبين بيغن والسادات في كامب دافيد وقال كارتر في مؤتمره الصحفي « من ان فشلا في كامب دافيد ، قد يؤدي الى تفجير صراع جديد في الشرق الاوسط من شأنه ان يعرض أمن الولايات المتحدة للخطر . » وقال الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة لا تستطيع ان تكون وسيطاً عديم المصلحة ، أو بمثابة « ساعي بريد » في الشرق الاوسط ، فالأمن القومي للولايات المتحدة ، متوقف بشكل فعال على المحافظة على السلام في الشرق الاوسط » . وأضاف كارتر « سنذهب الى هناك شركاء كاملين في المفاوضات » . (٣)

والجدير بالذكر أن الرئيس الاميركي كان قد بدأ مؤتمره الصحفي بابداء قلقه ازاء تدهور قيمة الدولار في الخارج وبتكرار دعوته للكونغرس الى اقرار برنامج الطاقة لمكافحة التضخم وتقليص الضغوط على الدولار .

---

(١) هارتس ١٩٧٨/٧/٢٥ .
(٢) دافار ١٩٧٨/٧/٢٧ .
(٣) « السفير و « النهار » وكالات الانباء ــ ١٩٧٨/٨/١٨ .

وكان واضحاً ان ما ذهب اليه ساندروز من قبل في تقريره الى الكونغرس من أن اهتمام الولايات المتحدة بتأمين التسوية السلمية في الشرق الاوسط يعود الى اهتمامها بتأمين الطاقة والارصدة النفطية ، هو في اساس مبادرة كارتر .

وفي ٢٣ آب صرح الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ان كامب دافيد قد يكون آخر فرصة لاحلال السلام في الشرق الاوسط[١] . ودعا في مقابلة نشرتها صحيفة « السياسة » الكويتية واشنطن الى لعب دور حاسم وحازم في المؤتمر وأعلن ان السعودية أيدت انعقاد قمة كامب دافيد الثلاثية لأنها « اللقاء الفاصل والأخير » . وحول مشكلة اسعار النفط أعلن ان بلاده لم تزل تعارض رفع أسعار النفط واستبدال الدولار .

وكانت السعودية قد قامت بحملة سياسية واعلامية قبل ذلك باتجاه « المصالحة العربية » والدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي جديد ، دعما « لتصلب » السادات من المفاوضات الثنائية مع اسرائيل بحيث بدا وكأنما اعلان كارتر مبادرته واعلان ان دور اميركا سيكون شريكاً كاملا في المفاوضات قد جاء حسب منطق الرجعية العربية نتيجة هذه الضغوط التي من شأنها ان تحشر اسرائيل في الزاوية وتخضعها لضغط اميركي مركز .

ولكن بيغن صرح في ١٩٧٨/٨/١٧ « ان اللقاء القريب مع كارتر والسادات هو لقاء مهم ، لكنه ليس مصيرياً . فلقاء واحد لن يحسم مصير شعبنا . وفي العلاقات مع الشعوب ليس هناك فرصة أخيرة . فهناك دائماً فرص ، ولن نحدد موقفنا بفعل التهديدات الحربية أو النفطية فتلك لن تفزعنا »[٢] .

وطبعاً لا يمكن ان يفهم ، كما ارادت ان تفهم وكالات الانباء من تصريح الأمير فهد أن قوله بأن كامب دافيد هو « اللقاء الفاصل والأخير » على انه ضمناً يشير الى ان البديل هو الحرب . كما أن كل تهديدات السادات ونظامه قبل انعقاد كامب دافيد بامكانات الحرب لم تكن لتشكل تهديداً لأحد . فالتحشدات المصرية العسكرية ، كما افادت تقارير السي . أي . أي . كانت باتجاه الحدود الليبية وليس باتجاه العدو الاسرائيلي . واكدت وزارتا الخارجية والدفاع الاسرائيلية دهشتهما من تلويح مصر بالحرب لأن ليس لديهما مؤشرات على ذلك .

على هذا يكون الأمن القومي الاميركي مهددا ليس من دون دونكيشونات السادات الاستعراضية بل من شيئين آخرين . أولهما ما ورد في تقرير نشرته لجنة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي وصدر في كانون الاول ١٩٧٧ من ان الوصول الى النفط « يستلزم الوصول الى حل لازمة الشرق الاوسط تأميناً لاستمرارية الانظمة المعتدلة » في الشرق الاوسط والخليج للوقوف في وجه النفوذ السوفياتي .

كما ان تقرير ساندروز الى الكونغرس الذي سبق أن استشهدنا به والمرفوع في ١٩٧٨/٦/١٢ ورد فيه ما يلي « يمكن مراعاة جميع مصالحنا في ظرف التقدم نحو التسوية السلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي اذ انه حينما لا توجد حركة تجاه التسوية يزداد التوتر بين اسرائيل والدول العربية وتصبح العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية مجمدة ، ويتعاظم الضغط على الدول العربية لكي تبحث عن المساعدة من دول أخرى وتنقص قدرة الولايات المتحدة من التأثير على الاحداث وتصبح اسرائيل معزولة .... ان السلام ليس فقط

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/٨/٢٤ .
(٢) هارتس ١٩٧٨/٨/١٧ .

افضل ضمان لاسرائيل فحسب بل انه **يقوي الحكومات العربية المعتدلة ويعزز مصالح الولايات المتحدة . »**

ولعل أكبر اضاءة على اهداف السياسة الاميركية في المنطقة العربية رسالة كارتر الى مجلس الشيوخ الاميركي في ١٢/٥/١٩٧٨ بمناسبة مناقشة صفقة الطائرات الى مصر والسعودية واسرائيل اذ قال الرئيس الاميركي في رسالته « هل ندعم ونمنح الثقة لاولئك الذين يعملون في الشرق الاوسط من اجل الاعتدال والسلام أم نخذلهم محطمين ثقتهم بنا وخادمين اهداف الراديكاليين ؟ »

. ووصول الحوار المصري ـ الاسرائيلي الى طريق مسدود كان من شأنه في تقدير السياسة الاميركية ان يعرض « المعتدلين » ، لثورة « الراديكاليين » . فجبهة الصمود والتصدي وتيار الرفض القومي في صعود.والسادات بات في وضع حرج ويخشى من انفجار في مصر .

ولقد رد السادات على ذلك بمزيد من التدابير القمعية كما ان المبادرة الاميركية جاءت في الوقت المناسب لانقاذه الا ان الذي حصل في كامب دافيد لم يكن ضغطاً اميركياً على اسرائيل بل ضغطاً اميركياً على السادات كما سبق وأشرنا وكما سنرى النتائج .

دليلنا على ذلك ما ورد في خطاب كارتر امام الكونغرس الاميركي بعد انتهاء قمة كامب دافيد من فتح ملف المسألة اللبنانية اذ قال الرئيس الاميركي : « وعلينا أيضاً ان نشترك في مجهود لانهاء النزاع والآلام الرهيبة في لبنان ، وهذا موضوع بحثه معي الرئيس السادات مرات عدة عندما كنت معه في كامب دافيد . وعندما التقى ثلاثتنا لاول مرة كان هذا الموضوع موضع نقاش حاد بيننا . وفي طريقنا في طائرة الهليكوبتر الى واشنطن ليلة امس ، تعهدنا للاشتراك مع دول أخرى ، ومع الشعب اللبناني نفسه ـ بجميع فئاته ـ ومع الرئيس سركيس ، ومع سوريا ، والسعودية . وربما مع دول اوروبية كفرنسا ، بمحاولة التحرك نحو حل للمشاكل في لبنان . وهو حل حيوي بالنسبة الينا ولشعب لبنان الذي عانى الكثير من الويلات . وسنتشاور في هذا الموضوع وفي هاتين الوثيقتين وفي مضمونهما مع جميع الزعماء وخاصة الزعماء العرب »(١) .

ان هذا النص يظهر بوضوح اين هي الشرارة التي تمس مصالح اميركا . انها حتماً ليست في مصر المستسلمة بقيادة السادات . انها في لبنان حيث يحاول المخطط الامبريالي الصهيوني وعملاؤه توجيه ضربة الى اضعف الحلقات في جبهة الصمود والتصدي كما مر معنا سابقاً وحيث ردت قوات الردع العربية على أدوات المؤامرة بعنف استثار انتباه كارتر وطرفي المؤامرة الآخرين السادات وبيغن . وواضح هنا ان البحث كان ثلاثياً : اي اميركياً ـ صهيونياً ـ ساداتياً حول الوضع اللبناني . وواضح ان كارتر يقول عن الحل في لبنان أنه « حل حيوي بالنسبة لنا » ، وطبعاً فشلت مبادرة كارتر في هذا الاتجاه وسنأتي على رد قمة الصمود والتصدي المنعقدة في دمشق لاحقاً .

انما أردنا ان نشير هنا الى أن الأمن الامبريالي كان يرصد أحداث لبنان سواء في صدام قوات الردع مع صهاينة الداخل أو صدام المقاومة والعدو الاسرائيلي في الجنوب اللبناني . هنا بؤرة التفجر وليست التهديدات الساداتية الدونكيشوتية .

---

(١) نشرة الانباء العربية الصادرة عن السفارة الاميركية في بيروت ١٢/٥/١٩٧٨ .
(٢) « السفير » ٢٠/٩/١٩٧٨ .

في الطريق الى كامب دافيد برر السادات قبوله الاجتماع ببيغن رغم كل الشروط السابقة بأمرين: أولا أنه ذاهب للاجتماع بكارتر... وثانياً بأن الولايات المتحدة قد أعلنت أنها ستكون شريكاً لا وسيطاً وهذا مطلب مصري . وطبعاً التبرير الساداتي هو أن هذا انجاز مصري في ان تتورط اميركا كشريك في المفاوضات لانها ستقوم ـ كما يتصورون ـ بدور الضغط على اسرائيل لتليين مواقفها . وهذا هو السراب الذي انقشع عن ضباب في كامب دافيد ، وكما مر معنا ، كان المضغوط اميركياً هو السادات لا اسرائيل .

وقد نقل رفائيل بشان[1] عن سفير اسرائيل في واشنطن ، سمحا دنيتس قوله : « لا يتوقع ضغط اميركي على اسرائيل ، حتى وان فشلت المحادثات في كامب دافيد لأنها ترى في اسرائيل الدولة المستقرة والقوية في المنطقة وعاملا ذا اهمية بالغة في كبح التسلل السوفياتي الى الشرق الاوسط وافريقيا » .

وفي طريقه الى واشنطن قال بيغن « ليس لدينا بديل لمشروع الـ ٢٦ نقطـة للحكم الذاتي وذلك كأساس للمباحثات الثلاثية »[2] .

وهذا أيضاً ما تم في كامب دافيد حيث سادت الشروط الاسرائيلية وبضغط اميركي واستسلم السادات الذي صال وجال طوال الاشهر السابقة المؤدية الى كامب دافيد .

فاذا كانت نقطة التفجر الاولى هي داخل مصر وضد « المعتدلين » ولمصلحة الراديكالية التي قد تسقـط نظام السادات ، فان نقطة التفجر الثانية كما يكشف ذلك كارتر لاحقاً هو الوضع في لبنان . وتحديداً بعد ان حسمت قوات الردع العربية ضد استفزازات المليشيات . الهجوم الاسرائيلي على الجنوب اللبناني في آذار لم يسترع مثل هذا الاهتمام . ويبدو ان السادات ، كاللوبي الانعزالي المتصهين في واشنطن ، كان يضغط باتجاه التدويل واخراج القوات السورية من لبنان مما يخدم الاستراتيجية الاسرائيلية في السيطرة على لبنان المكشوف بعد اخراج قوات الردع العربية منه .

ان عروبة لبنان معيارها الاول والاساسي علاقة لبنان بالمقاومة الفلسطينية وبمحيطه القومي بدءاً من دمشق[3] ووجود قوات الردع العربية ـ السورية هو تجسيد لهذه الرابطة وحيلولة دون الفراغ الامني الذي لا تستفيد منه الا اسرائيل .

من هنا كان اهتمام الاستراتيجية الاميركية الاسرائيلية بلبنان واعتباره البؤرة المعادية لمخططها التآمري .[4]

---

(١) يديعوت احرونوت ١١/٨/١٩٧٨ .
(٢) السفير ٢٨/٨/١٩٧٨ .
(٣) راجع محاضرة المؤلف في النادي الثقافي العربي في أيار ١٩٧٠ ص ١١٦ ـ من كتاب المنطلقات الفكرية والاستراتيجية الثورية .
(٤) بعد كتابة هذا الفصل نشطت السياسة الاميركية لافراغ الساحة اللبنانية من قوات الردع العربية فأوعزت للسعودية بأن تسحب كتيبتها التي كانت متمركزة في بعض المناطق من شرقي بيروت في أعقاب مؤتمر بيت الدين وذلك بقصد سحب الغطاء العربي عن الوجود العسكري الشامي في لبنان واحداث فراغ أمني لمصلحة الانعزاليين بعد هذا بأسابيع قليلة من اعلان الخائن سعد حداد لمحميته الاسرائيلية على الشريط الحدودي .

اتفاقا كامب دافيد : النصوص والابعــاد : المصالح الامبريالية والصهيونية

المعنى السياسي الاول لكامب دافيد انها مثلت القمة التي جسدت تقاطع وتداخل ثلاث عمليات متكاملة : المصالح الامبريالية ، المشروع الصهيوني ، والاستسلام العربي . ان كامب دافيد هي التتويج لعملية امتدت من وعد بلفور وأكدت في كل مراحــل التحالف الامبريالي الصهيوني العضوي سقــوط كل وهم حول تحييد الامبريالية في الصراع ضد الصهيونية . فلقد أعلن كارتر انه ندب نفسه لتحقيق السلم لاسرائيل تماماً كما حقق بلفور الوعد بقيامها ودوماً هي الامبريالية تحتضن الصهيونية وتحدب على قيام كيانها أولا ثم على ترسيخه في جسم المنطقة بل وعلى تحقيق استسلام المنطقة له .

ومعادلة الامبريالية الاميركية هنا واضحة **اولا** : انهاء الحروب لضمان تدفق النفط دون اي عائق أو طارىء . **ثانيا** : ضمان سيطرة الاحتكارات الامبريالية ووسيطها الصهيوني على موارد المنطقة. **ثالثا:** منع قيام اية قائمة للمنطقة بتفكيكها وهيمنة السلم الاسرائيلي عليها .

وتحقيقاً لهذه الأهداف اتجهت السياسة الاميركية منذ هزيمة ١٩٦٧ في منحى متكامل شرحه الفرد اثرتون في محاضرته في اتلنتا التي استهلينا بها هذا الكتاب وأكد اوجين اوستين ، انها مرتكزة على القرار ٢٤٢ الذي ينتزع من العرب لأول مرة مقابل الارض التسليم بوجود اسرائيل والتعايش معها . لكن السياسة الاميركية كانت في تطور مستمر منذ ١٩٦٧ نحو الاسوأ ، كلما ازدادت الاحتكارات الامبريالية وتوسعت دائرتها ومصالحها النفطية وارصدتها المالية . ولم يكن خلافاً ، لكل وهم آخر ، من فارق نوعي بين ادارة وادارة . فلا الجمهوريون ولا الديمقراطيون ، لا كيسنجر ولا بريزنسكي ، لا نيكسون ولا فورد ولا كارتر ، كانوا خارج لعبة المؤسسة الاقتصادية العسكرية الامبريالية . تماماً كما سنرى توافق الحكومة والمعارضة الاسرائيلية على مصالح الاستيطان الاستعماري الصهيوني .

ان العرب نظروا الى الدول والى الامبريالية والى الصهيونية ، من زاوية موروثات العصر القبلي وتوهموا ان داحس افضل من الغبراء ، ولم يدركوا ان مصالح المؤسسات المركبة الاقتصادية العسكرية لا يمكن ان تخضع لهوى الاشخاص وتقلباتهم وأمزجتهم .

ان سياسة « الحل الشامل » التي دعت لها وثيقة بروكنز ونظر لها بريزنسكي خلال انتقاداته لسياسة الخطوة خطوة الكيسنجرية لم تختلف في الجوهر عن غايات واهداف سياسة كيسنجر . ومن هنا نجد كيسنجر يقول في أعقاب كامب دافيد « بصدد الشرق الاوسط اعطي الحكومة علامة عالية . فاستراتجيتها الاساسية سليمة . ونهج كامب دافيد هو النهج السليم بمعنى انه قدم حلا على مراحل . »[١] فعملياً ما تم هو صلح منفرد بين مصر واسرائيل ضمن اطار « اعلان مبادىء » هو التبرير لهذا الصلح المنفرد . « فالحل الشامل » هو الاطار الذي اخترعته ادارة كارتر لتمرير الصلح المنفرد وبيع القضية .

يقول روبرت تاكر[٢] « لقد توافقت مصر واسرائيل على بنود الصلح المنفرد على اساس

---

(١) النيوزويك ١٩٧٨/١٢/١١ .

(٢) انظر مجلة كومنتري الاميركية اليهودية عدد تموز ١٩٧٨ وبعنوان « دور الولايات المتحدة في السلم في الشرق الاوسط » .

استعادة مصر لسيناء مقابل اكتفائها باعلان عام من المبادىء فيما يختص الاراضي العربية الاخرى . وما ان يصدر هذا الاعلان حتى تكون مصر قد أدت واجبها نحو اشقائها العرب وتذرعت بأنها لم تعقد صفقة منفردة » . ويقول أيضاً « كانت الولايات المتحدة تراعي حليفها السعودي الذي لم يكن متوقعاً ان يؤيد وهو يؤهل نفسه لزعامة العالم العربي – صفقة منفردة » . من هنا ان « اطار المبادىء » كان التبرير الشكلي للصلح المنفرد . وان النهج الكيسنجري والنهج الكارتري اتجها نحو سياسة الحل على مراحل ، اي تجزئة الحل تحقيقاً لهدف اساسي للاستراتجية الامبريالية الاميركية الا وهو نزع امكانية حرب الصمود او التحرير في وجه الكيان الصهيوني . من هنا التقت الاستراتجية الامبريالية الاميركية بالمخطط الصهيوني الاساسي ، مخطط بن غوريون الذي اشرنا اليه في فصل سابق ، في سحب مصر من الجبهة العربية وعزلها عن العالم العربي بتقدير ان هذا سيؤدي الى النتائج التالية : (١) تعطيل القوة العربية بسحب ثقل مصر منها مما يعطي للدولة اليهودية الطمأنينة ويطلق يدها باتجاه سورية بعد ان تسقط مقولة الجبهتين من جهة ثم ان سورية مجزأة . الرهان كان على ثوابت التجزئة – بحيث يمكن توجيه ضربات محكمة لها قبل قيام أي توازن استراتجي . (٢) هنا يسيطر السلم الاسرائيلي من جهة وتضمن الامبريالية تدفق النفط دون عائق في المستقبل . فلن يستخدم النفط كسلاح سياسي بعد ان تعطل امكانية الحروب باستسلام القوة العربية الرئيسية . وتحصل الامبريالية بعد ذلك على النفط « بأسعار معقولة » كما يقول الدكتور مايكل هدسون ، بمعنى باسعار منخفضة ويقصى الاتحاد السوفياتي عن المنطقة .

ان الشعوب هنا ، حقوقها ومصائرها ، تعامل كما قلنا مراراً ، من زاوية ارتباطها ببرميل النفط ، ليس أكثر . وعلاقة أميركا « بالانظمة المعتدلة » التي تغار عليها هي في مدى خضوعها لمقولة السلم الاسرائيلي الامبريالي ، لا تسوية عادلة ولا حل شريف كما توهم بعض العرب ، يقول الدكتور فايز صايغ : « وان العرب الذين يتوهمون ان موقف امريكا قد بات في عهد كارتر اقرب الى الموقف العربي مما كان عليه في الماضي هم ضحايا « الخدعة البصرية » . لأنهم هم الذين اقتربوا من الموقف الاميركي ، وليس العكس[١] » .

انطلاقاً من هذه المعطيات كان الضغط الاميركي على السادات حتى يستسلم استسلاماً كلياً للمشروع الاسرائيلي الملمع في كامب دافيد . وهو اعترف بهذا الضغط . وكان لقاء كارتر بالسادات لساعات طويلة أما بيغن فقد اقتصر على دقائق لان مشروع بيغن هو الذي ساد .

ان هذا التصرف ليس وليد مزاج فردي . نكرر . انه وليد مصالح المؤسسة الامبريالية الاميركية المتخطية كل ما هو جمهوري وديمقراطي كما سنرى . ومصالح الامبريالية الاميركية هي ان تبقى اسرائيل قوية في يدها مفتاح المنطقة مع الاحتفاظ بالعرب في قبضتها والمحافظة في ذلك كله على الاشكال . خلاف كارتر وبيغن في الاشهر الاولى من ولاية بيغن كان على الشكل . واشنطن تطلب من تل أبيب أن لا تغلق الباب بشأن الاراضي المحتلة وان تؤكد انطباق القرار ٢٤٢ عليها . متى روعي الشكل هذا فالموقف الاميركي يتبنى الموقف الاسرائيلي كما هو الى حد تفسير القرار ٢٤٢ السيء تفسيراً اسوأ وافراغه من التناقض الشكلي الذي كان واقعاً فيه لمصلحة جوهره في تغليب الاحتلال والاغتصاب على الحقوق القومية والوطنية للشعب الاصيل وافراغ مبادىء الامم المتحدة من مضامينها . كارتر يتبنى

---

(١) فايز صايغ – السياسة الاميركية في عهد كارتر تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي – شؤون فلسطينية – كانون الثاني ١٩٧٩ .

الاستيطان الصهيوني مع انه يشجبه شكلا . واتفاقات كامب دافيد صمتت على الاستيطان كما سنرى .

ان الامبريالية الاميركية تتحرك من زاوية دور الكيان الصهيوني في المخطط الامبريالي . وهو دور تزداد قيمته بعد تحرر افغنستان وبداية انتفاضة ايران حين انعقاد كامب دافيد والحسم الثوري في اليمن الديمقراطية . ان نظام السادات معرض هو الاخير للسقوط أما اسرائيل فهي خارج ناموس الثورات الشعبية لأنها كيان هجرة استيطانية استعمارية ، كيان جماعة مرتبطة بالامبريالية لا فرد ولا نظام .

وهذا الكيان الصهيوني ضروري للأمن النفطي الامبريالي المعاني من تحولات المنطقة وانعكاساتها على ازمة الطاقة ونيولها على القمة الصناعية والحربية . في تموز ١٩٧٣ اسس دافيد روكفلر ما سمي « باللجنة الثلاثية » مهمتها تنمية وتوثيق العلاقات بين أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان . ودافيد روكفلر رئيس بنك تشيس مانهاتن ــ أكبر البنوك الاميركية ــ ولقد ضمت هذه اللجنة ٧٠ عضواً من الولايات المتحدة بينهم كان جيمي كارتر وسايروس فانس وولتر مونديل . وكان مدير هذه اللجنة زبيغو بريزنسكي . والنهج نفسه الذي اتبعته هذه اللجنة حاول هنري كيسنجر في مطلع ١٩٧٤ ان يتبعه بايجاد كارتل من الدول الصناعية الرأسمالية (اميركا الشمالية ــ أوروبا الغربية ــ واليابان) في وجه الاوبك والتكتل النفطي العربي بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، والعلاقة بين تدفق النفط لآلة الصناعة والحرب الامبريالية والتسوية مع العدو الصهيوني علاقة عضوية متكاملة .

وسياسة الحل المنفرد أو الخطوة خطوة المستهدفة في المخطط الامبريالي سحب مصر من الجبهة العربية ارتكزت على صفقة واضحة تقوم على بيع مصر سيناء مقابل تنازل مصر عن القضية ، وخاصة محورها ، المسألة الفلسطينية .

اولا : تصفيـــة المسألة الفلسطينية

اذا كان الهدف الامبريالي الصهيوني المباشر هو سحب مصر من الجبهة العربية لتعطيل قوتها وفرض الاستسلام على المنطقة ، فالهدف الاساسي هو تصفية المسألة الفلسطينية تصفية كاملة . والكيان الصهيوني موحد الموقف في هذا الصدد وعبثاً توهم اللعب على التناقضات . فقد ذكرت جريدة دافار في ١/٩/١٩٧٨ ان بيغن اتفق ، قبل سفره ، الى كامب دافيد ، مع شمعون بيريز على خمس نقاط هي ١ ــ ان تبقى القدس عاصمة اسرائيل الى الابد . ٢ ــ عدم عودة اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ . ٣ ــ عدم موافقة اسرائيل على تعديل بسيط للحدود في خطوط السلام ، وبالتالي طلب تعديلات أوسع وأكبر . ٤ ــ ان الجيش الاسرائيلي سيبقى لحراسة نهر الاردن . ٥ ــ تمركز الجيش الاسرائيلي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) للدفاع عن البلاد وتأمين سلامتها . وقال بيغن « بعد هذا الاتفاق سيخرج الوفد الاسرائيلي الى كامب دافيد بتأييد ٩٦ عضوا في الكنيست » .

ولم يكن بيغن مخطئاً في هذا التقدير نسبياً ، ذلك ان الكنيست منحه الثقة واقر اتفاقات كامب دافيد بعد توقيعها بأكثرية ساحقة وقريبة جداً من هذا الرقم . وخرج اليهود الى الشوارع يرقصون .

ان بيغن كان يفاوض باسم الكيان الصهيوني كله . وهذه حقيقة ثابتة . ثم ان أكثر بنود مشروع بيغن ، ان لم نقل كلها بحرفيتها هي التي اسفر عنها اتفاق كامب دافيد بينما تراجع

الموقف المصري ٣٦٠ درجة من خطاب الكنيست المشؤوم الى اتفاقات كامب دافيد ، وكان متوقعاً ان يحصل نلك لأن موقع الاستسلام لا يفرز الا مثل هذه النتائج .

لقد كتب الدكتور فايز صايغ افضل دراسات تحليلية تفنيدية لاتفاقات كامب دافيد خاصة فيما يتعلق بمعانيها الفلسطينية وابعادها الدولية . وهما دراساتان ظهرتا أولا بالانكليزية في مؤتمر رابطة الخريجين العرب في الولايات المتحدة بعنوان « كامب دافيد وفلسطين ـ تحليل اولي » ثم « كامب دافيد ـ اطار للسلام ـ اتفاقية حول الاجراءات ام اعلان مبادىء » ، نشرت الاولى لاحقاً بالعربية في « شؤون فلسطينية »[١] . ونشرت مقاطع من الثانية في « النهار العربي والدولي » بعنوان « السلم المرفوض لانه لا عادل ولا دائم »[٢] .كما اشرف الأخ حبيب قموجي ـ مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ـ في دمشق على مجموعة دراسات حول كامب دافيد صدرت في كتاب « مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب دافيد »[٣] كما كتب في « شؤون فلسطينية » حسني ابو النمل دراسة مستفيضة حول « مشروع الحكم الذاتي ـ مقدمات ونتائج » .

استناداً الى درسنا نصوص الاتفاقيتين والى التحليل العلمي والتفصيلي الوارد في الدراسات المشار اليها اعلاه يمكن الخروج بخلاصة هي ان زعم واضعي هذه الاتفاقات انهم يستهدفون « حل المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها » قد انتهى الى تصفية المسألة الفلسطينية من كل جوانبها لمصلحة الاستيطان الاستعماري الصهيوني .

وكما ان الامبريالية الاميركية شددت على بيغن ان يراعي بعض الشكليات لتتبنى جوهر مشروعه فانها مع السادات رفضت اعلان مبادىء مطاط وغامض لانها أصرت على وضع مشروع مجسم لحل المشكلة الفلسطينية يؤمن « الحقوق المشروعة للفلسطينيين باشتراكهم في تقرير مستقبلهم »[٤] . فالسياسة الاميركية ارادت تصفية المسألة الفلسطينية ولم ترد اعلانات غامضة بشأنها . وأرادت افراغ الكلمات من مضامينها بحيث تصبح « الحقوق المشروعة للفلسطينيين » هي « باشتراكهم » مع اسرائيل ، في تقرير مستقبلهم وليس بافساح المجال لهم لتقرير هذا المستقبل .

ويمكن التركيز على المفاصل الاساسية في اتفاقية كامب دافيد لجهة المسألة الفلسطينية :

أولا : انها فصلت بين الشعب الفلسطيني وأرضه ثم تعاملت مع الشعب الفلسطيني نفسه على انه مجموعة فئات لا رباط بينها وشطبت أكثره من حق تقرير المصير والعودة كما قيدت ارادة الباقين ورأيهم بقيود تلغي حقهم في تقرير المصير وجعلت مفهوم الحقوق الفلسطينية « الحكم الذاتي » في ظل الاحتلال أو « التوطين » خارج « الوطن » . ثم فصلت القدس عن فلسطين .

يقول الدكتور صايغ حول الفصل بين الشعب الفلسطيني وأرضه ان المعضلة الاساسية التي واجهتها **الصهيونية هي كيفية التوفيق بين نزعتها التوسعية في اغتصاب الارض**.

---

(١) عدد ٨٥ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٧٨ .
(٢) صفحة ٥٣ ـ دمشق .
(٣) العدد نفسه من شؤون فلسطينية .
(٤) « تاكر » في الكومنتري عدد تموز ١٩٧٨

ونزعتها العنصرية المغلقة لجهة التكون السكاني للدولة اليهودية الخالصة . وان حل هذه المعضلة جرى في اتفاقية كامب دافيد بالفصل بين الشعب وأرضه على اساس **منح السكان الحكم الذاتي** بينما يستمر **احتلال الارض من قبل اسرائيل** . واتفق ان يجمد موقتاً ادعاء السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة لكن الاحتلال يبقى مع احتفاظ اسرائيل « بحقها » في ادعاء السيادة مستقبلا ، وهنا يلاحظ بأن « الحل الوسط » الذي قبل به بيغن ومفاده أن لا يحسم حالياً لجهة أمر السيادة لمن على هذه المناطق انما هو في الوقت نفسه يتضمن نفياً لتأكيد السيادة الاردنية أو سواها التي كانت على هذه المناطق قبل حرب حزيران ١٩٦٧ وبالتالي ترك الموضوع مفتوحاً دون حسم مع وجود الاحتلال الفعلي . ولما كانت اتفاقية كامب دافيد قد تركت نلك كله للمفاوضات فمعنى هذا تكريس الأمر الواقع ــ أي الاحتلال ــ حتى تنتهي المفاوضات الى نتيجة . واذا لم تنته ؟ الجواب بسيط وقد أعطاه بيغن لاحقاً : « واذا لم يحصل اتفاق ... **فان الترتيب الراهن يستمر** . لذلك فلن يحصل اي شيء غير مستحب في مطلق الاحوال . ومن هنا فانا متفائل بالمستقبل »[١] . أي ان الاحتلال باق حتى تسفر المفاوضات عن نتيجة . واذا لم تسفر يبقى الاحتلال ، هكذا فصل بين الشعب الفلسطيني وأرضه . ثم أي شعب ؟ ان الشعب الفلسطيني هنا ، حسب اتفاقية كامب دافيد موزع الى فئات ، بعضها خارج الاعتراف الكلي مشطوبة وبعضها يتعامل معه بهذه الصورة ، وتلك .

فاطار كامب دافيد يتعامل مع الفلسطينيين على انهم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهؤلاء يتوجه اليهم بمشروع الحكم الذاتي : فقد ورد في « اتفاقية كامب دافيد ــ وثيقة اطار السلام في الشرق الاوسط » :

« ... وتجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتهما مع جيرانهما لابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية » كما جاء ايضا في فقرة(١) ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ... »

وفي البند (٣) : « اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق » .

وواضح هنا ان الاتفاقية تقتصر في التعاطي مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة دون سائر الفلسطينيين بهذا القدر من « الحقوق » التي سقفها الحكم الذاتي . ثم ان مصير الضفة والقطاع ومستقبل هؤلاء الفلسطينيين مفتوح على المستقبل الذي يشاركون في التفاوض حوله ــ دون أية حقوق اساسية لا في ميثاق الامم المتحدة ولا في الحقوق الطبيعية لكل شعب ــ حقوقهم تنبع من مقولة مختلفة : التفاوض مع الغاصب نفسه الذي له حق نقض هذه الحقوق ساعة يشاء وكيف يشاء !

أما باقي الفلسطينيين فهم حصراً « الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ » كما يذكرهم البند السادس من هذه الاتفاقية. «ومصير هؤلاء يدرس في لجنة خاصة تتألف في الفترة الانتقالية من ممثلي مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي » . وبالتالي فان امر عودتهم يخضع كذلك للفيتو الاسرائيلي الذي يستند الى ما ورد في تتمة هذا البند والتي تقول « مع

---

(١) حديث بيغن « للتايم » في ٢ تشرين اول ١٩٧٨ .

اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق » ممن ؟ من العائدين الى وطنهم ! ان قوة الشرطة الفلسطينية والاردنية والمصرية المفترض قيامها ستكون موجهة ضد الفلسطينيين العائدين والمقيمين . ثم ليس من ذكر اطلاقاً لفئتين من الفلسطينيين اولئك الذين ما زالوا في فلسطين المغتصبة في ١٩٤٨ وعددهم يقارب الستمائة الف مواطن ثم تلك الاكثرية السكانية التي نزحت إما بعد ١٩٦٧ أو قبلها حتى ١٩٤٨ . ان ثلثي الشعب الفلسطيني مشطوب . ويقدر دايان في مؤتمر صحفي عقده في ٢١ أيلول عقب عودته من كامب دافيد أن ١٠٠ ألف فلسطيني سيعودون وحتى هؤلاء يغص بهم دايان حين يقول أنه مفروض درس اذا كان يمكن لهؤلاء ان يعيشوا اقتصادياً ، متناسياً كما يقول الدكتور صايغ ، ان الصهيونيين رفضوا في عهد الانتداب اي ربط بين عدد المهاجرين اليهود والحياة الاقتصادية في فلسطين .

اما سلطات الحكم الذاتي ، فان تقريرها وتقرير اشتراك الفلسطينيين فيها ومدى مشاركتهم امر يخضع لقرار الحكومات الثلاث : اسرائيل والاردن ومصر .

ثم ان الانتخابات للحكم الذاتي ستجري تحت الاحتلال الاسرائيلي الفعلي .

أما مستقبل الضفة والقطاع ما بعد الفترة الانتقالية ـ الخمس سنوات ـ فانه مؤجل للمباحثات المفروض عقدها بين الاطراف المشار اليها اعلاه ومن بينها اسرائيل .

وقد اسقط من مصير الضفة الغربية مصير مدينة القدس التي دمجت رسمياً بالكيان الصهيوني كما طرأ على تكوينها السكاني تبديل عن طريق تشريد وابعاد الالوف من ابنائها وتوطين الصهاينة بديلا عنهم، وقد سلم السادات في رسائله بشأن القدس ببقائها «موحدة» اي بالمشروع الصهيوني الذي ضمها . وأكد بيغن في كل تصريحاته بعد كامب دافيد ان القدس ستبقى « عاصمة اسرائيل الى الابد » .

ولقد لخص الدكتور فايز صايغ مصير الشعب الفلسطيني حسب اتفاقات كامب دافيد بهذا الايجاز البليغ :

« ان جزءاً من الشعب (لا يتعدى ثلثه) قد يتاح له ان يمارس جزءاً من حقوقه (باستثناء حقه في العودة وفي السيادة واقامة دولة مستقلة) في جزء من وطنه (تبلغ مساحته ١٨ بالمئة من مساحة فلسطين) ، وذلك لا اليوم ولا غداً ، بل بعد مضي عدة سنوات على قيام السلام الكامل بين الدول العربية واسرائيل ، ووفق ما يتفق عليه في مفاوضات بين بعض الدول العربية واسرائيل (تخضع نتائجها طبعاً للموافقة الاسرائيلية) . وقد يشترك فيها فلسطينيون بصفة ما اذا توفر فيهم شرطان : ان لا يكونوا منتدبين من منظمة التحرير الفلسطينية ، وان توافق على هويتهم اسرائيل وأميركا والدول العربية المعنية بالأمر »[١] .

ويقول حبيب قهوجي « اما بخصوص ما جاء في اتفاقات كامب ديفيد بشأن اشتراك مصر والاردن في المفاوضات بشأن مستقبل الضفة والقطاع ومشاركة شكلية في الاشراف على الحكم الذاتي ، فهو نوع من التطوير لفكرة التقسيم الوظيفي التي طرحها أكثر من مسؤول اسرائيلي منذ عدة سنوات وخاصة موشي دايان والتي بموجبها تعتبر الارض تابعة للسيادة الاسرائيلية ويعتبر السكان جمهورا اردنياً او فلسطينياً يمكن لهم اقامة علاقات ثقافية واقتصادية مع

---

(١) « شؤون فلسطينية » عدد ٨٦ ـ كانون الثاني ١٩٧٩ .
« السياسة الاميركية في عهد الرئيس كارتر تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي » .

البلدان العربية المجاورة . فاسرائيل تريد من خلال هذه المشاركة ايجاد تغطية عربية لاستمرار احتلالها للمناطق المحتلة ، في حين انها ترفض ان يكون لاي طرف عربي آخر حق السيادة على هذه المناطق[1] » .

هنا نصل الى النقطة الثانية في اتفاقية كامب دافيد لجهة تكريسها **مشروعية الاحتلال الصهيوني . وسكوتها عن الاستيطان الصهيوني** واعطائه مهلة **خمس سنوات لاكمال برامجه** في تغيير هوية البلاد وتركيبها الديمغرافي دون اي نص على لجمه أو زواله من بعدها .

اذا كانت الفترة السابقة قد عالجت نصوص وأبعاد اتفاقية كامب دافيد لجهة الموقف من الشعب الفلسطيني فتبين انه يفصل عن أرضه ثم يفصل بعضه عن البعض الآخر بحيث يصبح شرائم لكل منها وضعــها الخاص ، منها المدعو الى ممارسة حكم ذاتي شكلي ومنها المنفي ومنها المشطوب كلياً . ومتى كانت النظرة الى الشعب بهذا المنظور فان الوجه الآخر بالنسبة للمشروع الصهيوني في اتفاقات كامب دافيد هو الموقف من الارض ، من فلسطين ، ما تبقى منها في الضفة الغربية وقطاع غزة . وواضح أن الارض التي يكون مصير شعبها النفي أو الأسر تصبح مشاعاً للاستيطان والاحتلال .

هذه النتيجة يكرسها اتفاق كامب دافيد « بشأن الاطار العام للسلام في الشرق الاوسط » على النحو التالي :

اولا : لقد نص الاتفاق على بقاء القوات الاسرائيلية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة حين أشار الى « اعادة توزيع القوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة » . وهذا النص في اتفاقية كامب دافيد يقابله ما ورد في البند ١١ من مشروع بيغن « يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وغزة الى السلطات الاسرائيلية». ولقد تم الاتفاق على ان لا تتواجد أية « قوات اجنبية » غير القوات الاسرائيلية في الضفة والقطاع . ففي مقابلة بيغن لمثلي الصحافة باللغة العبرية أجراها في واشنطن يوم ١٨ أيلول ١٩٧٨ أكد « ان القوات الاسرائيلية وحدها يحق لها التواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة » « ولن يسمح لقوات أجنبية بالتواجد هناك » . من هنا ان الشرطة المحلية أو الاردنية ستمارس في ظل هذا الاحتلال .

يقول بيغن في خطابه أمام الكنيست بعد عقد اتفاقي كامب دافيد « ... لقد **وافقنا** على سحب عدد معين من جنودنا على أن يبقى الباقون منهم في يهودا والسامرة وغزة وستتم اعادة التوضع للقوات العسكرية قريباً ، وجنود اسرائيل وحدهم هم الذين سيحافظون على أمننا الوطني . وسيبقى جيشنا في يهودا والسامرة الى ما بعد الفترة الانتقالية .... اننا لم نترك اي مجال للشك وأعلنا بأنه بعد الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات ، عندما سيطرح موضوع السيادة للحسم ، سنطالب بحقنا في السيادة على يهودا والسامرة وغزة . واذا ما تم التوصل الى اتفاق على أساس مطالب معاكسة ، ونأمل أن لا يتم ذلك ــ فالنتيجة ستكون أن اجراءات الحكم الذاتي وأمن اسرائيل سيستمران » .

وهكذا فلا شيء يمنع الاحتلال الاسرائيلي من أن يكون دائماً طالما ان اتفاقية كامب دافيد كرست مشروعيته خلال الفترة الانتقالية وبموافقة مصر وأميركا، ولم تنص على

---

(١) مسيرة السادات الاستسلامية ص ٢٢٥ .

الغائه أو زواله بعد الفترة الانتقالية بل تركت للمفاوضات وليس لاي حق طبيعي قومي أو دولي أمر تقرير مصير هذا الاحتلال مسقطة كما سنرى حتى مقدمة القرار ٢٤٢ من أنه لا يجوز احتلال اراضي الغير بالقوة ، تاركة للمفاوضات بين الاطراف ان تقرر وحدها مصير هذا الاحتلال ، وفي حال فشلت المفاوضات ، فكما يقول بيغن فان الحكم الذاتي وأمن اسرائيل سيستمران ، اي يستمر الوضع الراهن ، يستمر الاحتلال !

ثانياً : بالنسبة للمستوطنات

كررت الأمم المتحدة في جملة قرارات صادرة على مر السنوات ادانتها لخرق اسرائيل للقوانين الدولية واقامتها مستوطنات على الأراضي المحتلة . غير أن الذي جرى ان اتفاقية كامب دافيد « للاطار العام للسلام » لم تنص على أي موقف من المستوطنات وكأنها رخصت وجودها ناقضة كل قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص . وأكتفي بالحديث الشفهي الذي جرى بين كارتر وبيغن حول **وقف بناء مستوطنات جديدة** في فترة التفاوض والذي فسره بيغن بأنه يعني فترة التفاوض مع مصر أي ثلاثة أشهر وليس الفترة الانتقالية بالنسبة للضفة الغربية .

يحصل ذلك كله بعد ان لام نفسه كارتر في مؤتمر صحفي في الثامن والعشرين من تموز ١٩٧٧ على أنه لم يبحث مسألة اجازة مستوطنات قائمة ، « كان اهتمامي الخاص هو باقامة مستوطنات جديدة » يـردف « أكره أن اعترف بذلك لكم ، ولكنني لم أفكر في اثارة موضوع الاعتراف بشرعية تلك المستوطنات »[1] . ومن تموز ١٩٧٧ الى أيلول ١٩٧٨ لم ينتبه الرئيس الاميركي الى ما كره نفسه بسببه فينص عليه في الاتفاقية بل ترك الأمر مفتوحاً على كل الاحتمالات ، وكأنه ضمناً قد أجاز المستوطنات القائمة ولم يحسم بنص ضد اقامة مستوطنات جديدة .

وقد تلاعب بيغن وحكومته بهذا الشأن كثيراً الى حد ان حصلوا على اجازة اميركية « بتوسيع المستوطنات القائمة » ودون بناء مستوطنات جديدة ، والأمر يعني الشيء نفسه .

وعلى هذا يصبح موضوع الحكم الذاتي عقيماً وكل « حقوق الفلسطينيين » في ظل استمرار سياسة الاستيطان الصهيوني، لانه، اولا، الى جانب قوات الاحتلال، فهناك الوجود الاستيطاني المتوسع ضمن الضفة الغربية وقطاع غزة والمغير من تركيب المناطق السكاني وهوية البلاد ثم ان هذا الوجود الاستيطاني لا سلطة للحكم الذاتي عليه .

وهكذا كما تقول « النيويورك تايمز » في ٢٣ تموز ١٩٧٨ : « سيستمر الاسرائيليون بتمويل من الحكومة وبحماية جيشهم في شراء واستيطان اراضي الضفة الغربية ، بحيث انهم يكونون قد غيروا وجه المنطقة كلياً لدى درس مسألة السيادة في المرة التالية . »

يحصل ذلك في وقت نصت اتفاقية كامب دافيد على حرمان النازحين الفلسطينيين من حق العودة المطلق الى وطنهم بحيث حدد هذا الحق وكأنه « امتياز » محصور فقط بالسكان المبعدين سنة ١٩٦٧ وليس قبلها ولا بعدها ، كما اعطيت اسرائيل حق الفيتو على عودة اي فرد منهم .

هكذا كرست اتفاقية كامب دافيد عملية الاستيطان الصهيوني بأبشع صورها دون أي قيد سوى الوعود الشفهية المختلف عليها بين كارتر وبيغن والتي تسوى بالتي هي أحسن .

---

(١) فايز صايغ ــ « كامب دافيد وفلسطين » ــ شؤون فلسطينية ــ عدد ٨٥ .

ومن النماذج الصارخة على مهزلة وعود بيغن لكارتر حول هذا الموضوع ومراوغته وقبول كارتر بهذه الوعود وتبريرات النكوص عنها ، وتبرع كارتر لتغطية ذلك كله ، من النماذج الصارخة على كل تلك المهزلة السمجة الاميركو ـ اسرائيلية التي ترتكب بحق شعبنا وعلى اشلاء مأساته . أن الرئيس الاميركي « يغضب » لاستمرار بناء مستوطنات صهيونية في الضفة الغربية في تموز ١٩٧٧ ولكنه « استجابة الى طلبات بيغن الذي يتعرض الى ضغط من المستوطنين الجدد لاقامة مستوطنات جديدة قلت أنه قد يكون من السهل قبول توسيع المستوطنات القائمة بدلا من اقامة مستوطنات جديدة »[١] . هكذا افتاها كارتر بعد ان وصف اقامة اسرائيل لثلاثمستوطناتجديدة عقبة في طريق السلام ولكنه تلقى تطمينات من بيغن بأن اقامة المستعمرات في الضفة الغربية لا يعني ان اسرائيل تنوي الاستمرار في احتلالها هذه الاراضي !

وتتكرر المهزلة نفسها لاحقاً بعد عقد اتفاق كامب دافيد اذ يعلن بيغن في تل أبيب بأن « اسرائيل لن تتخلى عن حقها الثابت في الاستيطان وان للشعباليهوديحقاً لا يتزعزع في الاستيطان في أي مكان ضمن أرض اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة »[١] . ويؤكد بيغن أنه لم يتعهد لكارتر بوقف الاستيطان الا لفترة ثلاثة أشهر ، فترة المفاوضات مع مصر . ويوجه كارتر رسالة حازمة الى بيغن يسلمه إياها السفير الاسرائيلي في واشنطن . وأكد الرئيس الاميركي بأنه لن يقابل بيغن في ١/١١/١٩٧٨ ولكنه في اليوم التالي في ٢/١١/١٩٧٨ تم الاجتماع بين كارتر وبيغن .

وثمة مفصل في الموضوع كله هو طابع الاستيطان الاستعماري الذي يقوم على هجرة يهودية غير محددة تجعل الرئيس الاميركي يعذر بيغن « لبناء مستوطنات جديدة تحت ضغط المستوطنين الجدد » ، بينما كارتر وبيغن والسادات يخضعون عودة الفلسطينيين الى فلسطين لأقسى القيود الى حد حرمان اكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني من العودة الى ارضه ! هذا هو منطق الاستيطان الاستعماري المدعوم من الامبريالية كما تجلى في كامب دافيد .

وأكثر من ذلك كله فلقد ترافق هذا المنطق بنتيجة عملية هي التوطين خارج فلسطين . فمنذ البدء فسر كارتر الوعد « بوطن للفلسطينيين » بأنه مفروض ان يكون في احدى الدول العربية وبأن مشكلة توطين الفلسطينيين تحل ازاء الدول العربية وليس ازاء اسرائيل . وسندرس مشكلة التوطين التي هي امتداد لمؤامرة كامب دافيد في فصل « الوطن والاستيطان والتوطين » ، التالي .

سيناء : سيادة منقوصة ام احتلال استراتجي ؟

يقول روبرت تاكر في نفس مرحلة التأزم في المفاوضات التي سبقت كامب دافيد وحين أصر بيغن على ان القرار ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما أصر على بقاء المستوطنات في سيناء ، بأن القصد من هذا التشدد الاسرائيلي هو الوصول الى مقايضة مع السادات بحيث يسترد سيناء مقابل سحب مصر من الصراع الاسرائيلي العربي وبالتالي تسليمه بالموقف الاسرائيلي في الضفة والقطاع[٢] .

وكان الرأي السائد ان صفقة سيناء كانت مقابل تثبيت الاغتصاب الصهيوني في فلسطين .

---

(١) « النهار » ٢٩/٧/١٩٧٧ .

(٢) سياسة الولايات المتحدة ـ مجلة الكومنتري ـ عدد تموز ١٩٧٨ .

ولكن كيف ردت سيناء وهل فعلا عادت اليها السيادة المصرية ؟

ان استقالة وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل في اعقاب توقيع السادات على اتفاقية كامب دافيد خير شاهد على ان الحد الادنى من ضمانات السيادة التي حاولت ان تضعها الخارجية المصرية لم تراع في النصوص المعتمدة نهائياً ، ففي المشروع المصري الذي تقدمت به الخارجية المصرية الى كامب دافيد ـ وهو طبعاً يسلم بأكثر الشروط الاسرائيلية بصورة عامة الا انه يحاول أن يؤكد على بعض الضمانات للسيادة المصرية ، على الحد الادنى الذي عاد فتنازل عنه السادات . فقد نص المشروع المصري على اقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسليح على جانبي الحدود ، ووضع قوات تابعة للأمم المتحدة على أساس المعاملة بالمثل وتحديد نوعية الاسلحة التي تحصل عليها الدول الاطراف ونظم التسليح فيها وانضمام جميع الاطراف الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

وفي هذه البنود شرطان مميزان . اولا المعاملة بالمثل لجهة وضع قوات الامم المتحدة والمناطق المنزوعة او المحدودة السلاح وتحديد نوعية الاسلحة . وثانياً انضمام جميع الاطراف الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وهو شأن مهم لسلامة مصر لأن المعروف أن اسرائيل هي التي تملك طاقة نووية وليس مصر . واسرائيل هي التي شنت حروباً عدوانية طوال الثلاثين سنة وليس مصر .

الا ان المفاوض المصري تنازل عن هذا الحد الادنى من السلامة الوطنية .

لقد اصبحت سيناء كلها ، بما فيها تلك المناطق التي تحررت في حرب تشرين ، مقيدة التسليح ومنقوصة السيادة. فمقابل شريط رمزي على حدود الارض المغتصبة عرضه ثلاثة كيلومترات فقط وجرى تقييد الوجود العسكري الاسرائيلي بأربع كتائب بينما فرض على مصر الامتناع عن ممارسة اي وجود عسكري على الاطلاق بطول سيناء وعرض يترواح بين ٢٠ و ٤٠ كيلومتر وسمح في العمق حتى خليج السويس بوجود كتيبة واحدة .

ثم هناك تواجد محطات الانذار في سيناء بالاضافة الى محطات الانذار التي أوجدتها اتفاقية سيناء في ١٩٧٥ والتي يديرها اميركيون واسرائيليون ومصريون .

هكذا تكون سيناء قد أصبحت مخترقة بطريق يصلها بايلات ، بنزع سلاح شبه كامل ، بتواجد قوات دولية ومحطات انذار ، وبالممرات البحرية مفتوحة للملاحة الجوية الاسرائيلية .

هذا هو تفسير السيادة المنقوصة . ولكن الأمر ادهى من نلك ، ففي رأينا أن سيناء اصبحت ساقطة استراتجياً ، أو بحكم الاحتلال الاستراتيجي خاصة بعد عملية بناء قاعدتين جويتين اسرائيليتين في النقب وعلى مسافة قريبة من الحدود المصرية . وتبلغ كلفة كل مطار منهما مبلغ خمسمائة مليون دولار ، وقد تعهدت الولايات المتحدة الاميركية ببنائهما .

لقد نص اتفاق السلام بين مصر واسرائيل على تسليم المطارات الاسرائيلية في سينــاء لاستخدامها في الاغراض المدنية والتجارية . بينما يجري بناء قاعدتين جويتين كبيرتين عسكريتين اسرائيليتين على قرب من المطارات التي تحولت بحوزة مصر الى اغراض مدنية . معنى هذا عسكرياً ان الطيران الاسرائيلي متحكم بسيناء وبالاجواء المصرية مقابل عدم السماح لمصر الا بالطيران المدني في سيناء . ومعنى هذا ان المطارات المدنية في سيناء تستخدمها كذلك اسرائيل لأنها غير مستثناة من استخدامها .. لاغراض مدنية . وهكذا تصبح سيناء محتلة

استراتجياً من قبل القوات الاسرائيلية المؤمن انتقالها السريع في الطريق المزمع انشاؤه بين ايلات والسويس والطيران الاسرائيلي المتمركز في قاعدتين كبيرتين في النقب والممرات البحرية في السويس وتيران المفتوحة. والى ذلك فقد نص على حق المرور بالاراضي المصرية لاسرائيل بحـرا وبرأ . فبالاضافة الى قناة السويس اعتبر مضيق تيران ممراً دولياً لأول مرة وهو الذي كان متنازعاً منذ ١٩٥٦ وتكرس حق اسرائيل بعبوره . ثم ان أخطر المكاسب الصهيونية في المواصلات ، من هذه الاتفاقية ، « اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل » ، هو ما نصت عليه الاتفاقية بشأن انشاء طريق يربط بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع ضمان حرية المرور السلمي فيه . والطريق يربط عملياً ايلات بقناة السويس ويمر عبر سيناء .

ويتساءل بيان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري الصادر في اعقاب اتفاقية كامب دافيد عن « الجدوى الحقيقية التي ستعود على مصر وصناعتها وتجارتها وسياحتها من مثل هذا الطريق الذي تدل مؤشرات جديدة على جدواه العملية لاسرائيل اقتصادياً وتجارياً وسياحياً . ثم اننا نتساءل عن معنى مرور هذا الطريق عبر ممر ميتلا المعروف بأهميته العسكرية الاستراتيجية في الدفاع عن مصر »[١] .

ان بيغن يعي كلياً اهمية هذا الطريق وحتى يصر على كل عبارة تتعلق به . يقول بيغن ، لمعاريف في ٢٠/٩/١٩٧٨ : « ورد في المسودة الأولى طريق دولية . وفي القراءة الأولى تنبهت الى هذا التعبير واعلنت انها قد تعتبر طريقاً خارجة عن سيادتنا ، لذلك اقترحت شطب كلمة « دولية » وابقاء كلمة « طريق » . وستكون هذه الطريق تحت **السيادة الاسرائيلية المطلقة كما ستكون ذات فائدة للجميع ، بما في ذلك اسرائيل . فهي ستزيد من عدد الزوار والسياح ، وتعزز اقتصاد البلد . وسيكون المارة عليها ضيوفاً عندنا ، ونحن نكرم ضيوفنا منذ ايام أبينا ابراهيم » .**

ان تحليلنا هذا مسند الى اقوال العدو نفسه . يقول مناحيم بيغن في خطابه امام الكنيست بعد رجوعه من كامب دافيد في ٢٥/٩/٧٨[٢] « هناك مشكلة المطارات وبالنسبة اليها طرأ تغيير في الاتفاقات الموقعة بالمقارنة مع مشروع السلام الاساسي الذي تقدمت به في شهر كانون الاول من العام الماضي . فنحن اقترحنا آنذاك نقل اثنين من المطارات الثلاثة في سيناء ـ ايتام وعتسيون وأوفيرا ـ الى ادارة مدنية على أن يبقى المطار الثالث (مطار عتسيون) بتصرف سلاح الجو الاسرائيلي حتى ما بعد الفترة الانتقالية. والان، وبالنسبة للمطار ذاته، فانه لم تكن لنا في الامر حيلة ، واعطى الوفد الاسرائيلي موافقته على نقل المطارات الثلاثة التي اقيمت في سيناء الى ادارة مدنية مصرية » .

ويتابع بيغن : « **وفي مقابل هذا ، حصلنا على وعد باقامة قاعدتين جويتين في النقب ، بمساعدة اصدقائنا الاميركيين ، ومن الناحية الاستراتيجية ، من ناحية أمننا الخاص ، سواء لجهة الجنوب ام للجهة الشمالية الغربية ، فان هذا لا يكاد يشكل اي تغيير . والبعد الجغرافي بين القواعد الجوية القائمة وبين تلك التي ستقام ، ليس سوى بضع عشرات من الكيلومترات ، وفي أيامنا ومع الطائرات التي تتجاوز سرعتها سرعة الصوت ، يبقى الفارق في المقدرة الدفاعية معدوماً تقريباً . وتحدد عدم تخلينا عن المطارات القائمة ما لم تقم المطارات الجديدة .** »

---

(١) نشر في السفير ١١/١٠/١٩٧٨ .
(٢) دافار ٢٦٢ /٩/٧٨ (نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية الجزء الثامن العدد ١٠ ــ اكتوبر ١٩٧٨

وهكذا تصبح سيناء محتلة استراتجياً من قبل القوات الاسرائيلية المؤمن انتقالها السريع في الطريق المزمع انشاؤه بين ايلات والسويس والطيران الاسرائيلي المتمركز في قاعدتين كبيرتين في النقب والممرات البحرية في السويس للملاحة الاسرائيلية مقابل شبه انعدام لاي وجود عسكري مصري .

العلاقـــات الطبيعيـــة

لقد سبق ان عددنا مخاطر هذه العلاقات الطبيعية مع الكيان الصهيوني ، انما نقتطف هنا مقاطع مكثفة من بيان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري في استنكاره لاتفاقية كامب دافيد وقد جاء فيه حول هذا الموضوع : « يجري الغاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل في نفس الوقت الذي تواجه فيه مصر خطر الانعزال اقتصادياً عن العرب ومعنى ذلك المساس بالتنمية الاقتصادية المصرية في الصميم ... »

« ومن الممكن تصور الاعباء المضاعفة التي سوف تحل بالاقتصاد المصري اذا ما طبقت البلاد العربية كلها او حتى بعضها نظام المقاطعة الاقتصادية على مصر ، اسوة بما تفعله مع اسرائيل »[1] .

« كما ينبغي ملاحظة انه تحت شعارات السلام والعلاقات الطبيعية وبمقتضى اتفاقياتها مع مصر تطمع اسرائيل في ان تلعب الدور الذي طالما حلمت به وهو دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية المتعددة الجنسيات ... وتحويل الاقتصاد العربي الى مجرد أيد عاملة ومستهلكين للانتاج الاسرائيلي . وتسعى اسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي وتريد استخدام مصر معبراً اليه مستندة الى الاحتكارية العالمية التي تمنحها الدعم غير المحدود ... وستضع ذلك كله في خدمة تأمين تدفق البترول العربي الى الغرب ، وضمان استمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل واحتكار التقدم التكنولوجي في المنطقة واستخدام مصر للتسلل الى كافة اجزاء الوطن العربي .. »[2]

ان هذا التصور للجانب الاقتصادي من اثار تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني قد أتينا على معظمه في فقرات سابقة ولكن يهمنا أن ننقل انه تصور مشترك خاصة لدى القوى الوطنية المصرية .

الا ان الجانب الاستراتجي الأخطر من مجمل قيام مثل هذه العلاقات ان عزرا وايزمن يقول بكل صراحة لشبكة التلفزيون[3] الاميركي اي . بي . سي . تعليقاً على اتفاقات كامب دافيد « يتعين على اسرائيل ان تحتفظ بجيش قوي حتى يصبح طريق السلام بلا عودة ــ وينبغي القول أيضا بأننا اذا ما نجحنا في اقامة علاقات مع مصر تقوم على الثقة وخالية من التوتر مع روابط اقتصادية وسياحية وحرية مرور **فان ذلك يعادل تماماً السيطرة على الاراضي اللازمة للدفاع عن انفسنا** » .

ان مفهوم السيطرة الصهيونية ملازم لهذه « العلاقات الطبيعية » والأغراض الكامنة وراءها .

ولأن هذه العلاقات جزء من « الامن الاسرائيلي » بكل مطامعه في السيطرة لذلك فهي دون

---

(١) السفير ١٩٧٨/١٠/١١ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) دافار ٧٨/٩/١٩ .

سائر العلاقات الدولية يعتبر الرجوع عنها نكوصاً بكل اتفاقية السلام ، أي أن لا سلام بالمفهوم الاسرائيلي الا بالاستسلام لمثل هذه العلاقات . فكل الدول حرة في أن تقيم او لا تقيم علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وسياحية وتجارية مع أية دولة اخرى في العالم عدا مصر فانها مجبرة بموجب اتفاقية كامب دافيد على اقامة كل هذه العلاقات مع الكيان الصهيوني والا اعتبرت في حالة الحرب ! وهذا هو الاعتداء الصريح على السيادة الوطنية . ان القرار المصري بات أسير هذه الاتفاقية فيما يتعدى سيناء وسيادتها المنقوصة .(١)

وهنا نتوقف عند اشتراطات السادات اللاحقة في ان لا يوقع معاهدة السلام الا على اساس الترابط مع تنفيذ الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة والا على اساس عدم التناقض مع الالتزامات العربية لمصر !

انها فعلا مهزلة ان تستر العورة بورقة تين صغيرة ! يريد السادات أن يقول ان مصر لم توقع صلحاً منفردا ان يقول ايضاً بأن مصر حافظت على التزاماتها العربية ! فهل أنه بعد عرضنا لكل نتائج كامب دافيد على شعبنا في فلسطين المحتلة يعني الحكم الذاتي غير تكريس مشروعية الاحتلال الاسرائيلي والاستيطان الاسرائيلي والتشرد الفلسطيني ؟ وهل هذا هو الذي يريده ان يرتبط السادات بتوقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية حتى « تحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها » ، بتصفيتها ؟!

ثم ما معنى الالتزامات العربية بـ د آن تقوم « العلاقات الطبيعية » بين مصر واسرائيل ؟ هل الدفاع العربي المشترك يقوم ضد « العدو » عفواً الصديق الاسرائيلي ؟ وحتى قبل توقيع كامب دافيد كيف مارس السادات التزاماته العربية ؟ ألم يشجب عملية دلال المغربي في فلسطين ويعتبرها تخريباً للسلام وقتلا للمدنيين ؟ ألم يلتق وايزمن بينما جيشه يجتاح الجنوب اللبناني ؟ ألم يحرض على ليبيا وترسانة السلاح فيها لضربها ؟ ألم يحرض على سيل الدماء في لبنان والشام ؟ وهل هذه هي الالتزامات العربية في ضوء السلم الاسرائيلي ؟

مزاعم مصرية وغطرسة اسرائيلية(٢)
بعد كامب دافيد

كيف قيم الطرفان كامب دافيد ؟

من المفيد ان نسجل هنا المعاني التي اعطتها القيادة الاسرائيلية لكل مفاصل اتفاقيتي كامب دافيد والتي ووجهت بصمت الأطراف الأخرى المصرية والاميركية قبولا ضمنياً أو صريحاً بالغطرسة الاسرائيلية .

١ ـ اللاءات الاسرائيلية وشروطها :

يقول مناحيم بيغن صراحة انه حال في المفاوضات دون ما يلي :

لا استفتــــاء

(أ) « لن يجري استفتاء عام في يهودا والسامرة لأن (ماينرسهاغن) قد كتب في

---

(١) بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية في آذار ١٩٧٩ نص اتفاق التفاهم السياسي الثنائي بين أميركا واسرائيل على أن أي خرق مصري للمعاهدة ـ بما فيه العلاقات الطبيعية ـ يؤدي الى تدخل أميركي ضد مصر .

(٢) هذا السيناريو تكرر بعد عقد المعاهدة المصرية الاسرائيلية في آذار ١٩٧٩ فكانت القيادة الساداتية تعلن تفسيرا للمعاهدة غير مستند الى نصوصها فينقضه على الفور القادة الاسرائيليون .

مذكراته بأنه خلال سنوات العشرينات قد عرضوا على (ارثر جيمس بلفور) اجراء استفتاء شعبي حول ارض اسرائيل فأجاب وزير الخارجية البريطاني بذلك الوقت (بلفور نفسه) : اذا ما جرى استفتاء شعبي حول أرض اسرائيل فمن الواجب ان يشارك فيه كل اليهود في انحاء العالم . ولقد تم شطب هذا الاقتراح » .

ان بيغن يرفض هنا أبسط أشكال او قنوات التعبير عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . لا استفتاء في الاراضي الفلسطينية المحتلة . لا ارادة شعبية . الاحتلال مفروض والاستيطان على قدم وساق . ويروي بيغن هنا جريمة اغتصاب فلسطين منذ البداية ـ حين رفض استفتاء الشعب الفلسطيني في العشرينات وقد كان مقيماً على أرضه قبل النكبة والغزو والتهجير ، بل ان وزير بريطانيا المتهصين زعم انه يجب استفتاء جميع يهود العالم حول مصير فلسطين حتى يحرم شعب فلسطين من هذا الحق !

واليوم بعد انقضاء ستين عاماً ويزيد على وعد بلفور بات شذاذ الآفاق يتربعون في فلسطين وقذف بشعبها مكانهم الى الشتات يحرم عليه لا الاستفتاء فحسب بل حق العودة .

(ب) ويتابع بيغن « وثانياً ، لن تقوم اية دولة فلسطينية مهما كانت الظروف ، وأنني أكرر فأقول بأن منظمة القتلة المسماة باسم منظمة التحرير الفلسطينية ليست عنصراً في المفاوضات ، ولن تكون أبداً . ولقد سمعنا من رئيس الولايات المتحدة المقارنة الصحيحة بين هذه المنظمة وبين المنظمة النازية » مهندس الارهاب الصهيوني ومرتكب مجزرة دير ياسين يتحدث عن القتلة ، ورئيس حكومة الكيان العنصري المغلق يتحدث عن النازية !

الا ان قيمة هذا الكلام من الناحية السياسية ان مشروع الحكم الذاتي غير قابل ـ خلافاً لزاعم المروجين له ـ للتطور نحو كيان سياسي أو دولة .

لا لبحث مصير القدس

(ج) ... « عرضت علي مسودة رسالة كانت سترسل الي وللرئيس السادات بخصوص مكانة القدس فأبلغنا المندوبين الاميركيين بأنه اذا ما بقيت الرسالة هكذا ، وأرسلت الينا ـ فنحن لن نوقع على أية اتفاقيات . ولذلك تم الغاء هذه الرسالة » .

ولا يكتفي بيغن بذلك بل يوجه رسالة الى كارتر يبلغه فيها بأنه تم في تموز ١٩٦٧ « اعتبار القدس مدينة موحدة وغير قابلة للتقسيم ، وعاصمة لاسرائيل » ويتابع بيغن : « وما كتبه للرئيس كارتر باسم دولة اسرائيل ، هو الذي سيكون ساري المفعول والذي سنصر عليه ! القدس عاصمة اسرائيل الى الابد ، وغير مقسمة على مر الاجيال والى ابد الابدين » .

وطبعاً بيغن يقول هذا القول لأن وجهة نظره سادت في كامب دافيد فشطب موضوع القدس واستثني من الاتفاق وبقي الوضع على حاله . حتى السادات قبل في رسالته المؤرخة في ١٧ أيلول الى كارتر[١] بأن « الوظائف الاساسية في المدينة يجب الا تقسم ويمكن مجلساً بلدياً مشتركاً مؤلفاً من عدد متساو من الاعضاء العرب والاسرائيليين أن يشرف على تنفيذ هذه المهمات. وبهذه الطريقة فان المدينة لن تكون مقسمة » وقد أوردت تمار غولان (في صحيفة معاريف الاسرائيلية في ١٩٧٨/٩/٢٢) ما يلي : « قال أمس حسن التهامي نائب رئيس حكومة مصر الذي يرافق الرئيس السادات في زيارته المغرب ، لمراسل معاريف : « ان

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/٩/٢٣.

القدس هي مجرد مشكلة مؤقتة ، وفي النهاية سيكون من السهل حلها . لقد وعد السادات الولايات المتحدة واسرائيل بعدم تقسيم القدس، بعد الآن بالاسلاك الشائكة . »

المستوطنات لا مشكلة

(د) أما المستوطنات فيقول بيغن « بخصوص اضافة طاقة بشرية للمستوطنات القائمة لا توجد أية مشكلة . ونحن سنعزز هذه المستوطنات في يهودا والسامرة وهضبة الجولان ، وسنضيف لها عائلات ، وبخصوص يهودا والسامرة وغزة لم يكن لدي أي شك بذلك » .[1]

لغة خاصة ولغة غير مفهومة

(هـ) وأخيراً ، وهذا يلف كل الموضوع بظلال مفهومة ومضمونة فان بيغن يوجه رسالة الى كارتر حول « المصطلحات » ويأتيه الجواب التالي من كارتر الذي ينص على قبول ضمني « بالمصطلحات » الصهيونية والتي من شأنها اعطاء تفسير محدد لكل الاتفاقات ، يقول كارتر في رسالته الى بيغن في ٢٢ أيلول ١٩٧٨ :

عزيزي السيد رئيس الوزراء :

ها انذا أذكر انك أبلغتني ما يأتي :

١ ــ في كل مقطع من وثيقة اطار العمل المتفق عليها ، ان عبارات « الفلسطينيون » او « الشعب الفلسطيني » ، يكون تفسيرك وفهمك على أنها تعني « عرب ارض اسرائيل » وفي كل فقرة يظهر فيها اصطلاح « الضفة الغربية » فان ذلك يعني بالنسبة لحكومة اسرائيل « يهودا والسامرة » .

ويضيف بيغن « وكل طرف يستخدم لغته ولهجته فان لهجتنا هي « ارض اسرائيل » و « يهودا والسامرة » « فهذا ما وافقنا عليه وهذا ما سيحدث في المستقبل »[2] .

« المصطلحات » هنا ليست مسألة لفظية بل تحدد الاتجاه والمضامين وحدود « الحقوق » والاتفاقات ، « فعرب اسرائيل » هم اقلية ضمن الكيان اليهودي ، لا شعب فلسطيني ولا من يحزنون وأكثر ما يمنح لهم الحكم الذاتي ضمن الكيان الصهيوني ، وبالمناسبة فان تعبير « عرب اسرائيل » نفسه يطلق على الفلسطينيين القاطنين في الجليل والنقب وكل انحاء فلسطين المغتصبة والمعروفة من قبل الصهاينة باسرائيل ! وعلى هذا تفقد عبارة « حقوق الشعب الفلسطيني » كل معانيها السياسية ، خلافاً لزعم كارتر في خطابه أمام الكونغرس بعد توقيع الاتفاقات « لقد وافقت اسرائيل على ان حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية سيعترف بها » ان هذا يعني حسب تأييد كارتر للمصطلحات الاسرائيلية « حقوق عرب اسرائيل » في السامرة ويهودا وغزة !

وهو تأكيد لتطابق المفهوم الاميركي مع المفهوم الاسرائيلي في تجويف عبارة حقوق الشعب الفلسطيني في كل معنى السيادة ! لقد سبق وعرضنا في بداية هذا الكتاب لعبارة « حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة » وتخوفنا من أن تصبح فخاً لا حقاً ثورياً ، ولقد دللت تطورات الاحداث على صحة تحليلنا الذي أوردناه منذ بداية استخدام هذه العبارات بعد ١٩٧٣ . ذلك لأن العبارة او المصطلح تخضع بالنتيجة لميزان القوى ولطبيعة هذه القوى العدوانية

---

(١) خطاب بيغن أمام الكنيست ٢٥ ايلول ١٩٧٨ (٢)الرسائل المتبادلة « النهار » ١٩٧٨/٩/٢٢ .

وتوجهاتها . فلا يمكن للتحالف الصهيوني الامبريالي الا أن يحول هذ العبارة الى التجويف الذي باتت تقف عليه.

فالبيان الاميركي السوفياتي الصادر في اول تشرين الاول ١٩٧٧ نص على « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » وقد أسقط « الوطنية » . وتفسير كارتر التراجعي لهذا النص ظهر في ٢٧ تشرين اول ١٩٧٧ بأنه انما يعني الحقوق الانسانية للاجئين في الحريةواحترام الكرامة الشخصيةوالمسكـن واعالة عائلة والتعليم والعناية الصحية والغذاء . وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٧٧ أوضح نائب رئيس الولايات المتحدة مونديل ان كارتر فعلا عدل التعبير من « الحقوق الوطنية المشروعة الى « الحقوق المشروعة » .

- التفــاؤلات المصــرية

هذا الوضع المزري يلمع كما يلي في الاعلام الساداتي . فيقول السادات أمام مجلس الشعب بعد عقد كامب دافيد : « حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة قائم على الانتخاب الحر » (في ظل الاحتلال) . « ان سلطة الحكم الفلسطيني الذاتي الكامل تحل محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية والحكومة المدنية الاسرائيلية **بكل ما كانت تباشره** من اختصاص »[١] (حتى على المستوطنات الاسرائيلية المتوسعة في الضفة والقطاع ؟ حتى بموضوع عودة او عدم عودة النازحين الفلسطينيين وقد عهد بأمرهم للجنة تضم اسرائيل وحق الفيتو لها ؟) . ويقول أيضا السادات معدداً مزايا كامب دافيد بالنسبة للشعب الفلسطيني : « تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » (عرب اسرائيل كما يسميهم بيغن يوافقه كارتر) « وتسمح لمن نزحوا عن الارض بالعودة اليها » (فقط من نزح في ١٩٦٧ وليس بعدها ولا قبلها وحتى هؤلاء يخضعون لقرار لجنة تتمثل فيها اسرائيل ويؤكد بيغن ان ليس اكثر من ١٠٠ الف قد يرجعون ! » ويتبنى هارولد ساندروز وجهة النظر الصهيونية حول صعوبة عودة هؤلاء النازحين فيقول[٢] : « وان هناك مشكلة مادية في اعادة ادماج هؤلاء الاشخاص في هذه المنطقة » . طبعاً هناك مشكلة مادية في عودة النازحين الفلسطينـيين وليـس هنــاك مشكلة مادية في استيطان غير محدود ليهود العالم في فلسطين !

ويتابع السادات معدداً مزايا كامب دافيد « التي تعطي الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم » نسي ان هذا الحق حسب اتفاقية كامب دافيد وبيان أسوان هو « حق المشاركة في تقرير مستقبلهم » وليس حقهم في تقرير مصيرهم . والمشاركة هــي اسرائيــل والسادات ... والاردن اذا انضم

ويتابع السادات « ويحق للشعب الفلسطيني ان يعترض على نتائجها بالتصويت الحر » ونسي ان يضيف و « بحق اسرائيل ان تعترض على نتائجها » طالما هي مشاركة في تقرير مصير الفلسطينيين حسب اتفاقية كامب دافيد !

وبعد كل هذا يقول الأمين العام لحزب السادات ، « الحزب الوطني الديمقراطي » ونائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الشعب السيد فكري مكرم : « ان الاطار العام لاتفاقيتي كامب دافيد حطم الحلم الكبير لاسرائيل الكبرى تمتد من النيل الى الفرات[٣] » .

---

(١) ٣٢٢ « مسيرة السادات الاستسلامية » حبيب قهوجي .

(٢) حديث له من صوت أميركا نشرته « النهار » في ١٩٧٨/١٠/١٧ .

(٣) « النهار » ١٩٧٨/١٠/١٦ .

كيف تحطم حلم اسرائيل الكبرى ؟ بانسحاب مصر من المواجهة والجبهة العربية واستسلامها لكل هذه الشروط ، وبيع فلسطين وتكريس شرعية احتلال ما تبقى منها ؟!

اننا بكل بساطة ، وموضوعية سننقل كلام رئيس الدولة الصهيونية يتسحاق نافون تعليقاً على اتفاقات كامب دافيد كما نشرته جريدة دافار الاسرائيلية[1] : « قال رئيس الدولة يتسحاق نافون» . انه اذا تم توقيع السلام، **كما نأمل فسيكون ذلك انتصاراً للصهيونية** التي سعت دائماً لمصالحة العالم العربي واعترافه بها ، **وسيشكل هذا الأمر فاتحة هجرة كبيرة وقوة دفع للاستيطان ، وانجازاً كبيراً في جميع ارجاء البلد . »** .

ثم هل ننسى ما سبق واستشهدنا به من تحليل عزرا وايزمن ، صديقكم يا نظام الحكم في مصر ، والقائل بأن ما جرى يوازي الاحتفاظ بالاراضي من حيث أمن اسرائيل !

ويتابع مكرم بعد كل ما قرأنا من نصوص اتفاقيتي كامب دافيد وبيانات بيغن وكارتر ، القول : « ان اتفاقيتي كامب دافيد جرت صياغتهما في طريقة تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اذا اظهرت حنكة سياسية ، بالاشتراك في المحادثات المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة »[2] .

بينما يؤكد بيغن في خطابه أمام الكنيست في ٢٥/٩/١٩٧٨[3] ما يلي : « لن تكون هناك في اي ظرف من الظروف ، وبأي حال من الاحوال ، دولة فلسطينية . ان منظمة القتلة المسماة م . ت . ف. لا تشكل ولن تشكل اي طرف في مفاوضات » .

الخلاصة السياسية

العلة في طبيعة الكيان الاستيطاني الاستعماري المتلاعب بالقرارات الدولية

من استقراء كل هذه النصوص والتأمل بالنتائج الحقوقية والسياسية لما جرى في كامب دافيد يظهر بجلاء ان العدو الصهيوني أصر على معاملة الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها أراض تابعة لسيادته وأمنه وعلى اعتبار الشعب الفلسطيني جزءا من معادلته الاساسية « عرب اسرائيل » ، أقلية لا حقوق سياسية لها ، وعلى تثبيت مقولة النزوح للفلسطينيين ومقولة الهجرة المعاكسة لليهود الصهاينة . وقد دقق بكل العبارات والمصطلحات وأصر على ما يخدم هذا الغرض ، وبالتالي فحل المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها يعني كما أكدنا سابقاً ، تصفيتها تصفية نهائية . كما أنه أخضع مصر لصلح منفرد ولشروط علاقات طبيعية في شتى المجالات معتدياً على سيادتها في الربط بين هذه المصادرة لحقها كدولة مستقلة ذات سيادة في اقامة أو عدم اقامة علاقات في كل المجالات مع الكيان الصهيوني وبين السلم ، بحيث أن عدم اقامة هذه العلاقات يعتبر ، رجوعاً الى حالة الحرب ، وهو ما لم تخضع لابتزازه والا نتقاص من سيادتها أية دولة في العالم فضلا عن عزل مصر عن العالم العربي وتقويض كل علاقاتها معه ، ثم اخضاع سيناء للاحتلال الاستراتيجي الاسرائيلي كما بينا .

---

(١) « دافار » ١٩/٩/١٩٧٨ .
(٢) « النهار » ١٦/١٠/١٩٧٨ .
(٣) « دافار » ٢٦/٩/١٩٧٨ .

لكن متابعة كل هذه الوقائع هل تقودنا الى نتائج متصلة بالمقولات الاساسية لطبيعة الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري ولطبيعة التحالف الامبريالي الصهيوني ، وبالتالي لطبيعة الحلول التصفوية التي تصدر عن اي بحث معــه في سبيل « السلام » في المنطقة ؟

ان هذه المراجعة تظهر أولا ، ان العلة الاساسية وراء كل هذا التلاعب بالقرار ٢٤٢ ، هي في طبيعة الكيان الاستيطاني الاستعماري الذي عومل كدولة عادية في القرار ٢٤٢ ، فحسم هو وحليفه الامبريالي في كامب دافيد باتجاه تفصيل النصوص على قامــة الاستيطان الاستعماري ومصالحه وبدون أي خفر صاحب القرار ٢٤٢ الذي توج رأسه بالمبدئيات الطهــور ليغوص متنه في عهر الجريمة .

وتظهر ، هذه المراجعة ، ثانيا ، ان القرار ٢٤٢ الذي جرى تلميع بعض اجزائه كالانسحاب الاسرائيلي من « اراض » محتلة في ١٩٦٧ » أو عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة ، انما هو قرار ، اصلا ، مفتوح على التلاعب الصهيوني الامبريالي ، كما بين واضعوه أنفسهم سواء يوجين روستو الذي فسر فلسفة هذا القرار في ابتزاز العرب تحقيقاً لسلام اسرائيل ، أو الفرد اثرتون في محاضرته التي أكدت الغرض الاساسي من هذا القرار أو أخيراً الذي صاغ هذا القرار شخصياً اللورد البريطاني كارادون .

لقد سار كارادون في صياغة القرار ٢٤٢ على نهج بلفور في صياغة وعده ، على نهج التعميم الذي يمكن ان يفيد اكثر من معنى ولكن مفتاح سره هو في أيدي الاقوى ، التحالف الامبريالي الصهيوني . واعتبر يومها التعميم أنه في الاخير دليل البراعة في ايجاد التسوية .

فكما ان ال التعريف حول « الوطن او وطن قومي يهودي » في تصريح بلفور استوعبت مجلدات من الجدل ، فكذلك ال التعريف في أراض عربية أو الاراضي العربية استوعبت مجلدات من الجدل . ولكن المسألة ليست مسألة ال التعريف بل أن حذف التعريف في النص الانكليزي الذي صاغه اللورد كارادون لتاح للصهاينة والاميركيين القبول بالقرار ٢٤٢ الى جانب القرارات الاخرى .

يقول اللورد كارادون معتزاً بأن قراره حاز على الاجماع ، وكان يمثل « حلا وسطاً » : « فلا العرب ولا الاسرائيليون ولا الاميركيون ولا الروس ، كــان بوسعهم ان يقترحوا هذا القرار ، لكن كان بوسع الجميع ان يقبلوه في النهاية . هذه هي السابقة البارزة . »[1] الا أن الغموض في النص لجهة حذف ال التعريف حول « اراض عربية احتلت في ١٩٦٧ » وليس « الاراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧ » كما ورد في النص الفرنسي ، اتاح ذلك للصهاينة التشبث بالاراضي العربية المحتلة لا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، وأتاح لكارتر اختراع نظرية « الحدود السياسية والقانونية » « والحدود الدفاعية » بحيث يقول بيريزنسكي أن بالامكان ان يكون الفارق بين الاثنين ٢٠ ــ ٤٠ كيلومتراً . وهذا ما جرى فعلا بالنسبة لسيناء حيث ادى الجلاء الاسرائيلي الى « الحدود السياسية والقانونية » الى فرض « الحدود الدفاعية » في عمق سيناء حتى السويس كما بينا اعلاه . وهذا هو منطق « الانسحاب من اراض عربية » فعدا الحل الاقليمي الذي تتمسك به اسرائيل لجهة توسيع حدودها باستمرار عملا بنظرية بن غوريون ان اسرائيل « دولة لم تأت مطابقة لارضها أو شعبها .... انها قامت فوق جزء من ارض اسرائيل فقط . فالبعض يتردد بصدد استرجاع

---

(١) « السفير » اللورد كارادون ــ خطة من أجل السلام ــ ١٩٧٨/٧/٣١ .

حدودها التاريخية التي جرى رسمها وتعيينها منذ بداية الزمان ... »[1] ، وهي النظرية التي يعبر عنها مناحيم بيغن تلميذ جابو تنسكي « بأرض اسرائيل » التي تشكل « يهودا والسامرة وغزة جزءاً منها » ــ عدا هذا الحل الاقليمي الصهيوني الذي يتيح له القرار ٢٤٢ في نصه المائع حول « الانسحاب من اراض عربية » مجال العبث الكبير ، يأتي الحل الاميركي الداعم للحل الصهيوني والقاضي بفرض « حدود دفاعية » أو « حدود آمنة » على غرار ما جرى في سيناء حيث اصبحت سيناء باعتراف القادة الصهاينة انفسهم تحت وطأة احتلالهم الاستراتجي بعد افراغها مصرياً والهيمنة الجوية والبحرية عليها وامكان اختراقها البري السريع .

هذا نموذج على ما تفعله ال التعريف اذا حذفت فكيف بباقي فقرات القرار لا سيما التي تنص بوضوح على تأمين اسرائيل على حدود آمنة واسقاط كل الادعاءات ضدها ، والتي تتعامل معها كدولة عادية بينما هي دولة استيطان استعماري عنصري ، وهكذا يصبح القرار ٢٤٢ جلد عيسو بينما الصوت صوت يعقوب !

ولقد سبق أن بينا ان الشعب الفلسطيني ، في القرار ٢٤٢ محذوف ، كما حذف في وعد بلفور ، في وعد بلفور اعتبر انه « الفئات غير اليهودية « وفي القرار ٢٤٢ اعتبر انه اللاجئون » وطرح « الحل العادل لمشكلتهم » .

يقول اللورد كارادون ولكن أحداً من الدول العربية في ١٩٦٧ لم يطرح مسألة الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية ولذلك فيمكن اضافة هذه الآن . وفعلا في أوج مبادرة السادات وتعثرها في صيف ١٩٧٨ ظهرت للورد كاردان مقالات حول « خطة من اجل السلام » حرص على نشرها في بيروت[2] ثم في عمان ، وتتلخص « باضافة ملحق بالقرار ٢٤٢ وليس بديلا عنه » وانه يستوحي هذا الملحق « مما تم الاجماع الدولي عليه حتى الآن » ويتلخص بالنقاط التالية :

« ١ ــ الكف عن استخدام جميع اشكال العنف . ٢ ــ ايقاف انشاء المستوطنات الاسرائيلية في جميع الاراضي المحتلة . ٣ ــ وصاية دولية لمدة سنتين على الاراضي التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ . ٤ ــ انشاء لجنة لاقرار الحدود الاسرائيلية بعد الاستماع الى وجهتي نظر الطرفين . ٥ ــ قدس عربية وأخرى اسرائيلية . ٦ ــ حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ضمن الاراضي المستعادة بعد سنتين من الوصاية الدولية بحيث يتمكنون من اختيار شكل الحكومة التي يرغبون فيها واختيار نوع علاقاتهم مع جيرانهم . ٧ ــ ضمانات دولية قصوى لامن اسرائيل وجميع الدول الأخرى المعنية في المنطقة واقامة مناطق منزوعة السلاح واستقدام قوات دولية لمراقبة الحدود » .

ومهد اللورد كارادون لاقتراحاته هذه بتذكر مطلع شبابه حين علم في فلسطين والاردن وحبه لتلك البلاد وسكانها ، بل ووعيه لوحدة الاردن وسوريا ولبنان وفلسطين « وهم لسوء الحظ قد قسموا على ايدي البريطانيين والفرنسيين بعد الحرب العالمية الأولى ، وعانوا معاناة مريرة في المنازعات والصراعات التي تلت قيام اسرائيل ، وهم أي الاردنيون والسوريون واللبنانيون والفلسطينيون ، في الاساس شعب واحد . لقد عرفت كل قرية من أقاليم نابلس وطولكرم وجنين

---

(١) بن غوريون ــ بعث اسرائيل وقدرها ــ ص ٤٦٦ .
(٢) جريدة « السفير » ١٩٧٨/٥/٢٤ و ١٩٧٨/٧/٩ و ١٩٧٨/٧/٣١

ومعظم القرى الاخرى في شمال فلسطين ، بنفس القدر الذي اعرف به مسقط رأسي في انكلترا . وقد عملت فيما بعد في قرى ما كان يسمى بشرق الاردن ، وسرت وحيداً على قدمي من صيدا الى دمشق ، من فوق قمة جبل الشيخ ، ان شعوب تلك الأقاليم ليسوا أغراباً عن بعضهم البعض . ولولا اقتلاع ونفي ثلثي شعب فلسطين ، لكانوا اصدقاء طبيعيين يشتركون في سلام في نفس نمط الحياة ونفس الحضارة ، ونفس الديانات ـ الاسلام والمسيحية ، ويشتركون في نفس اللغة الجبلية . وانني لاتطلع الى اليوم الذي يعيش فيه لبنان وسوريا والاردن ودولة فلسطين الجديدة ، في صداقة طبيعية وتآلف سياسي ، ورخاء اقتصادي متزايد وسلام دائم »[1] .

بعد هذه الوجدانيات التي يشعر لدى قراءتها المرء ان هنا عجوزاً بريطانياً عاش عهد الاستعمار وفي يقظة وجدانية انسانية يريد التكفير عن ما ارتكبه استعمار دولته بحق شعبنا الواحد من تمزيق وتهويد ، يفاجىء القارىء ان اللورد كارادون نفسه الذي اعترض على « انفراد اميركا بالسعي لايجاد تسوية في الشرق الاوسط ، لأن مسألة الشرق الاوسط ليست من مسائل الحرب الباردة »[2] ، يفاجىء القارىء بأن اللورد كارادون الذي حاول ان يلحق بالقرار ٢٤٢ بعض التصحيحات ويمطرنا ببعض الوجدانيات ، يعود لتبني نهج كامب دافيد ونهج كارتر بالذات فيكتب في ١٩٧٨/١٢/٢٢ ناصحاً الفلسطينيين بأن « يلعبوا أوراقهم بمهارة وتصميم ، ذلك لأن اتفاقات كامب دافيد قد اسفرت عن تطور واحد عظيم الأهمية ، وهو ان الاميركيين قد جلبوا الى الاشتراك المباشر في عملية المفاوضات وهنا يجب ان يعني ان الفلسطينيين وأي طرف عربي آخر ينضم الى هذه العملية قد يشعر بثقة مبررة بأن كارتر على الاقل ، سيلعب دور الوسيط الحقيقي ولن يدع المفاوضات تفشل عبر الانحياز لاسرائيل . أكثر من ذلك ، كان كارتر رغم موقفه الهجومي من منظمة التحرير الفلسطينية ومعارضته المعلنة لايجاد دولة فلسطينية ، قد ألزم نفسه بمفهوم الوطن الفلسطيني ، واذا أظهر الفلسطينيون وحلفاؤهم العرب استعدادهم للتفاوض حول مستقبلهم ، فانهم سيعززون مواقع كارتر في مواجهة الضغوط الاسرائيلية غير المنطقية . »

هكذا عاد العجوز البريطاني الى سربه الاستعماري ... ألم ترث اميركا التحالف الامبريالي الصهيوني عن بريطانيا ؟ كارتر أصبح صديق الفلسطينيين ويتعرض لضغوط اسرائيلية و« سيلعب الدور الوسيط الحقيقي ولن يدع المفاوضات تفشل عبر الانحياز لاسرائيل » وهو يدعو الفلسطينيين الى الاشتراك في الحكم الذاتي ويقول بعد ان أعلمنا في مقالات سابقة خبرته بفلسطين وعمله فيها إبان العهد الاستعماري « على ضوء معلوماتي حول الرأي العام في الضفة الغربية فاني اشك كثيراً في ما اذا كان اولئك الذين يعيشون الآن في ظل الحكم الاسرائيلي قد يرفضون فرصة نيل اي حكم يمكن الحصول عليه ، بغض النظر عما قد يفكر اولئك الذين يعيشون خارج فلسطين »[3] .

ان العجوز البريطاني لا يعرف شعبنا في فلسطين ، الذي تحدى الاحتلال ورفض الحكم الذاتي العميل ، ويبدو ان سيادته يعرف بعض الموظفين السابقين عند الانكليز الذين توفاهم الله من زمان ولا يعرف الشبان الابطال والاشبال والفتيان الذين يقذفون دبابات الاحتلال بالحجارة ، ثم ان التفريق بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج هو جوهر « اطار

---

(١) « السفير » ١٩٧٨/٧/٣١ .
(٢) « السفير » ١٩٧٨/٧/٩ .
(٣) « السفير » ١٩٧٨/١٢/٢٢ .

السلام » في كامب دافيد المستهدف تمزيق وحدة ارادة شعبنا !

ان مثل اللورد كارادون نموذجي لتأكيدات نهج كامب دافيد .

ان الخلاف الشكلي بين اميركا واسرائيل كان خلال الاشهر التي سبقت عقد كامب دافيد حول مدى الالتزام بالقرار ٢٤٢ . ولقد أصرت واشنطن ، في الظاهر ، على ضرورة الالتزام بهذا القرار وتطبيق مفاعيله على كل الاراضي العربية المحتلة دون استثناء . والجانب المصري يعتبر ان ورود القرار ٢٤٢ في مطلع اطار السلام هو مكسب كبير وانه سيطبق على سائر الاراضي العربية المحتلة . يقول تقرير اللجنة الخاصة من مجلس الشعب حول بيان السادات عن اتفاقية كامب دافيد والصادر في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٨ : « باشتمال مبادىء اطار السلام على الاشارة الى قرار مجلس الامن ٢٤٢ بكل بنوده وفقراته ، جرى التأكيد على اعتبار الانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ أساساً للحل السلمي . »

الا أن هذا التفاؤل المصري في غير محله كما بينا في متابعة الوقائع والنصوص المصاحبة والتي أكدت استمرار الموقف الاسرائيلي على حاله ازاء الارض المحتلة .

ويبين الدكتور فايز صايغ ان التعامل الاسرائيلي مع القرار ٢٤٢ في كامب دافيد كان انتقائياً ووفق أهداف محددة وموجهة صبت في الاخير ، في نتيجة واحدة ، افراغ القرار ٢٤٢ من « أي أثر فعال » وبتعبير « شل القرار ٢٤٢ » . ويستند الدكتور فايز صايغ في خلاصته هذه على مقارنة دقيقة تظهر كيف اسقطت فقرات ، عن قصد ، من القرار ٢٤٢ بينما احتفظ بفقرات تؤدي الغرض المرغوب . وبدأ الدكتور صايغ بمقدمة القرار ٢٤٢ تلك التي تنص « على عدم جواز الاستيلاء على الارض بالحرب والحاجة الى العمل لقيام سلم عادل ودائم تستطيع بموجبه كل دولة في المنطقة أن تعيش في سلام » . فيلاحظ انه اقتصر في مقدمة اطار السلام في كامب دافيد على الفقرة الثانية ، دون الاولى ، أي أسقطت عبارات « عدم جواز الاستيلاء على الارض بالحرب » وأكتفي بمطلب « اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط »

ثم يعرض الدكتور صايغ الى المقطع الاول من القرار ٢٤٢ الذي ينص على فقرتين:

١ ــ انسحاب القوات الاسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الاخير .
٢ ــ انهاء كل ادعاءات حالة الحرب الخ ....

ويشير الدكتور صايغ الى انه من هذا المقطع الاساسي في القرار ٢٤٢ جرى أيضاً الانتقاء المستهدف والحاذف بحيث اسقطت الفقرة الاولى حول « انسحاب القوات الاسرائيلية » واكتفي بالفقرة التي تتحدث عن « انهاء كل ادعاءات حالة الحرب واحترام الحدود الآمنة لدول المنطقة . ويخلص الدكتور صايغ على ان الانتقائية التي صاحبت الحذف والتثبيت في الفقرات قضت على التوازن المفروض في القرار ٢٤٢ وبالتالي اسقطت ما تعتبره الدول العربية ضامناً لسلامتها ومصالحها حول استرداد الارض وانسحاب القوات الاسرائيلية وأبقت على الفقرات التي تعتبرها اسرائيل ، بعد حذف اشتراطات الانسحاب وعدم أخذ الارض بالقوة ، لمصلحتها سواء لجهة التأكيد على الحدود الآمنة أو انهاء حالة الحرب .

ويسند الدكتور صايغ تحليله الدقيق هذا الى تعليلات مناحيم بيغن نفسه حول الموقف من هذه الفقرات المحذوفة بحيث يظهر بنصوص من بيغن القصد الحقيقي وراء عملية الحذف هذه .

يقول الدكتور صايغ : « فحسب قول بيغن توقفت المفاوضات ثمانية أيام بسبب خلاف

حول مقطع ورد في مسودة اميركية أولى أعلنت ان المفاوضات اللاحقة ستستند الى مبدأ « عدم شرعية الاستيلاء على الاراضي بواسطة الحرب » وهو المبدأ الأكثر فعالية ضمن ما يحويه القرار ٢٤٢ . وكشف بيغن انه رفض بعناد التوقيع على أية مسودة تحتوي على تلك العبارة ، «وبعد ثمانية أيام من النقاش حذفت العبارة وعند ذاك أمكن المفاوضات ان تستأنف » :

ويتابع الدكتور صايغ « ولا يقل أهمية عن رفض بيغن الموافقة على إدخال فقرة « عدم الشرعية » في الاتفاق وعن رضوخ الرئيسين كارتر والسادات لتلك الموقف ، المنطق الذي حاجج به بيغن للتوصل الى هذا الرفض ، وحسب روايته التي لم يعارضها أحد كانت حججه هي الآتية :

١ ـ ان عبارة « عدم الشرعية » ليست لها قوة القانون لأنها وردت كديباجة للقرار ٢٤٢ .

٢ ـ وحتى لو كانت للعبارة قوة قانونية فانها تشير الى « الحروب العدوانية » لا غير .

٣ ـ لقد استولت اسرائيل على الاراضي الفلسطينية (والعربية الاخرى) في « حرب دفاعية » .

٤ ـ وعلى أية حال ففقرة «عدم الشرعية» لا علاقة لها البتة بالضفة الغربية وغزة باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من أرض اسرائيل . (لنذكر أن بيغن أصر دائماً على أن هذه الاراضي « حررت بالحرب ولم يتم الاستيلاء عليها بالحرب . ») (١)

ان مثل هذه الدفوع والتعليلات التي قدمها بيغن في كامب دافيد وساد منطقها في حذف العبارة المشار اليها اعلاه تؤكد سقوط أي ادعاء بأن ورود القرار ٢٤٢ يعني عدم مشروعية الاحتلال الصهيوني أو الالتزام بانسحاب القوات الاسرائيلية .

ويضيف الدكتور صايغ الى هذا كله بأن المشادة حول ال التعريف أو عدمها ، لجهة الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٩ أو « أراضي عربية احتلت » ، استأثرت بالاهتمام العام سنوات . وان حجة الاسرائيليين والاميركيين في رفض اضافة ال التعريف التي تستروا بها ليبيحوا عدم الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ انها ارتكزت على المنطق القائل بأن القرار ٢٤٢ متوازن الى حد أن اضافة أو عدم اضافة ال التعريف يخل بهذا التوازن . وماذا كانت النتيجة يتساءل الدكتور صايغ ؟ في كامب دافيد اضيفت الى فقرة انهاء حالة الحرب مقاطع برمتها تخطت المقصد والمبنى بحيث جرى تبني المفهوم الصهيوني للسلم الذي طرحه أبا إيبان في أعقاب هزيمة حزيران وتبنته أميركا والقائل بعلاقات طبيعية تشمل شتى مجالات الحياة . وهكذا فبينما ال التعريف حول الانسحاب تسبب مشكلة نرى ان اضافة جمل وعبارات كاملة حول العلاقات الطبيعية غير واردة أصلا في القرار ٢٤٢ أمر جوزه الصهاينة والاميركيون وضمنوه صيغة كامب دافيد المزعوم استنادها الى القرار ٢٤٢ .

ان الاضواء التي يقدمها الدكتور صايغ مهمة جداً . ولكن نحاول ، هنا ، ان نطرح الاسئلة التالية : الم يكن القرار ٢٤٢ كما بين يوجين روستو والفرد اثرتون لمصلحة اسرائيل في الوصول الى حالة انهاء الحرب والسلام مقابل الانسحاب من بعض الاراضي العربية المحتلة ؟

---

(١) دراسة الدكتور فايز صايغ بالانكليزية : كامب دافيد « اطار للسلام » القيت في مؤتمر رابطة الخريجين العرب ص ١١ وبالعربية منشور ملخص منها في النهار العربي والدولي عدد ١٨ كانون الاول ١٩٧٨ .

الم تتضمن ملاحق اتفاقية سيناء التزام الولايات المتحدة الاميركية . بنقض كل اقتراح لتعديل القرار ٢٤٢ ؟ ألم يقم الرفض القومي اساساً ضد القرار ٢٤٢ ؟ فكيف أنه عند تطبيق هذا القرار كان الذي نقضه هم الصهاينة أنفسهم ؟

وحين نقول الصهاينة نؤكد وحدة الموقف الصهيوني في القضايا الاساسية قضايا السلم والحرب وسقوط مقولة الحمائم والصقور . ألم تؤكد الاغلبية الساحقة في الكنيست الاسرائيلي ذلك حين اقترع الحزبان الحاكم والمعارض على الثقة وعلى تأييد اتفاقات كامب دافيد ؟ بل الاكثر من ذلك ألم يقل شمعون بيريس (زعيم حزب « الحمائم » المعراخ (العمل) تعقيباً على كامب دافيد : « يجب ان نسعد باتفاق السلام ، لكن يجب ان نشرح للشعب ، في الوقت نفسه ، ضخامة ثمنه ، هناك **نصيب مهم للحكومات التي ترأسها المعراخ في قضية السلام ، بسبب الانتصارات الاسرائيلية الاربعة في الحروب ، وكذلك بسبب التسويات المرحلية الثلاث ، وتسليح الجيش الاسرائيلي بسلاح رادع** »[١] .

والمعراخ نفسه كان في حرب ١٩٦٧ وكان وراء القرار ٢٤٢ . وهو الآن مع كامب دافيد التي نقضت القرار ٢٤٢؟ ان الجواب المتكامل على هذه الاسئلة انما يرتكز على فهم طبيعة الكيان الصهيوني ــ وهي مقولة كتابنا الاساسية في تلمس معنى حرب الوجود التي يخوضها ضد وجودنا هذا الكيان . ذلك ان علة القرار ٢٤٢ التي كانت موضع الرفض القومي انها تعاملت مع الكيان الصهيوني على انه دولة عادية في المنطقة ، ناشئة بارادة شعب أصيل في الارض والتاريخ وليس على انها تتعامل مع كيان استيطان استعماري لا يمكن ان يقبل السلم الا بشروطه هو المتعلقة بالشعب والارض وتكريس مبدأ الاغتصاب والاستيطان .

ان هذ الحربائية في القرار ٢٤٢ اسقطها الصهاينة انفسهم عندما طغى لون سلمهم على مفهوم القرار المتوازن شكلا والمتناقض اصلا ، تناقضاً ذاتياً . فحين ينص القرار ٢٤٢ في مقدمته على عدم شرعية أو عدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة ، فهو ادان قيام اسرائيل اصلا فكيف بعدوانها الجديد . بينما هو في فقراته اللاحقة يبحث عن ضمانات انهاء حالة الحرب معها واسقاط الادعاءات ... ضد استيلائها على الارض بالقوة ! هذا التناقض حسمته اسرائيل بأن اسقطت كل ما يتناقض مع حقيقة وجودها القائم على الاستيلاء على الارض بالقوة . وحتى حين يدعو القرار الى « حل عادل لمشكلة اللاجئين » ، فان موقف اسرائيل من عودة النازحين الى فلسطين هو نفسه موقفها من ارض فلسطين التي اغتصبت ، السارق الذي يريد قتل الورثة حتى لا ينازعه أحد في الملكية !

ان مشكلة النازحين الفلسطينيين وعودتهم تعادل مشكلة الارض واغتصابها . وهذه هي اساس المعضلة الصهيونية ، في الاغتصاب والاستيطان . من هنا ان حتى قرارات الامم المتحدة التي نصت على الحق الطبيعي للاجئين الفلسطينيين بالعودة وتركت لهم الخيار بين العودة او التعويض ــ وحتى هذا الخيار لا يجوز بين الوطن وبيع المواطنة ــ الا ان هذه القرارات نفسها تحولت في نصوص كامب دايفد من حرية اللاجىء في الخيار الى حرية الغاصب في منع عودته بحق الفيتو الذي اتيح للاطراف التي تشكل لجنة النظر في عودة النازحين حصراً في ١٩٦٧ والتي تضم اسرائيل في عضويتها، ثم هذا المناخ العام الذي احيط به عودة الحد الادنى من النازحين حول قدرات استيعابهم وتوفرها ، في البلد الذي يغص بالمستوطنين الوافدين عبر

---

(١) دافار ٧٨/٩/١٩ .

البحار لاستعماره ! وتمخضت اتفاقية كامب دافيد عن مشروع التوطين خارج فلسطين لمصلحة الاستيطان الذي لا يتنازل عن فلسطين .

وحتى نثبت بما لا يقبل ادنى ريبة ان العلة هي في أساس هذا الكيان الاستيطاني الاستعماري نعود الى مقارنة بسيطة مع قرار التقسيم الصادر في ١٩٤٧ والمفروض انه أضفى المشروعية الدولية على الكيان الصهيوني . فماذا نجد ؟ إن أول اتفاق سلام عقده هذا الكيان نقض القرار الدولي الذي أضفى عليه المشروعية الشكلية ؟! أليس في هذا مفارقة تنخع حتى جذور هذا الكيان ؟

وحين نقول بأن العلة في تركيب وبنيان وتوجهات هذه الدولة العنصرية الاستيطانية الاستعمارية غير العادية وغير الطبيعية فلا ندلي برأي غير موضوعي فيه من ذاتية الموقف والرأي بل اننا نسند ذلك الى بنيان هذه الدولة وفلسفتها . فاخطر القوانين التي يقوم عليها بنيانها هو « قانون العودة » الصادر في ١٩٥٠ والذي ينص على « حق كل يهودي المجيء الى هذه البلاد بصفة مهاجر عائد » وعلى « منح التأشيرة الى كل يهودي يعبر عن رغبته في الاستيطان بأرض اسرائيل » .

فكيان الدولة يقوم اساساً على الهجرة الاستيطانية ، ولذلك فمادتها البشرية مستوردة من الخارج ومن هنا موقفها من المادة البشرية الفلسطينية التي نشأت مع الارض وكأنها شهادة الحق في وجه باطل الصهيونية الاستيطاني .

ان « قانون العودة » سن مباشرة بعد حرب ١٩٤٨ وقيام الدولة الصهيونية .

أما القانون الآخر ، فيتعلق بضم الاراضي ، وهو الذي سن بعد حرب ١٩٦٧ والذي أشار له مناحيم بيغن بصدد القدس في رسالته الى كارتر . ففي ٢٨ حزيران ١٩٦٧ سن مجلس النواب الاسرائيلي كما يقول بيغن ، قانوناً يقول انه يحق للحكومة بموجب قرار ، تطبيق قانون الدولة وقضائها واداراتها على كل جزء من أرض اسرائيل حسبما يتحدد في القرار . بموجب هذا القانون يقول بيغن اصدرت الحكومة قراراً في شهر تموز ١٩٦٧ اعتبرت فيه القدس مدينة واحدة لا تتجزأ وعاصمة لاسرائيل ، اي ضمت القدس الى الكيان الصهيوني . كيان يقوم على قانون الهجرة الاستيطانية والتهام الاراضي هو كيان فريد من نوعه غير طبيعي .

من هنا ان الكيان الصهيوني بطبيعة نشوئه وتحالفاته يفرز هذه الترجمة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية للقرار ٢٤٢ ، فلا المعارضة ولا الحكومة في الكيان الصهيوني ، ولا كارادون ولا كارتر ، لا الامبريالية العجوز الشائخة ولا الامبريالية الشابة ، تختلف على جوهر الحل الصهيوني الامبريالي الذي قد يظهر خجولا في هذه الصيغة او جسوراً وقحاً في تلك ولكن الجوهر واحد: التحالف بين الامبريالية والاستيطان الاستعماري على حساب شعبنا وأرضنا وسيادتنا القومية ومواردنا الطبيعية ومصير اجيالنا .

ولكن السؤال الذي بقي ماثلا ، هو كيف أن التحالف الامبريالي الصهيوني عبث بالقرار ٢٤٢ نفسه فمط تفسيراته ، وحذف بعض فقراته بحيث انه لا يكتفي حتى بالنصوص التي يضعها هو . ان العبرة من هذا النهج تتجلى بوضوح أكثر في العودة الى مقارنة بسيطة بين جوهر اتفاقات كامب دافيد وقرار التقسيم الصادر في ١٩٤٧ ، وقرار ضم اسرائيل الى الامم المتحدة الصادر في ١١ ايار ١٩٤٩ ، هذين القرارين المفروض انهما اضفيا المشروعية الدولية على الكيان الصهيوني . فماذا نجد ؟

ان أول اتفاق سلام عقده هذا الكيان نقض القرارين الدوليين اللذين أضفيا عليه المشروعية الشكلية . أليس في ذلك مفارقة تنخع حتى جذور هذا الكيان وتؤكد ما ذهبنا اليه دوماً من أنه كيان غير طبيعي ؟

فلقد نص قرار ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ الذي قضى بتقسيم فلسطين ، على حدود للكيان الصهيوني لا يوازي جزءاً من مساحة الكيان الصهيوني الحالية بحيث ان حدود الدولة الفلسطينية العربية المفترض قيامها حسب هذا القرار اشتملت على الجليل والنقب ويافا فضلا عن الضفة الغربية وغزة . وبين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ استباح الكيان الصهيوني الجليل والنقب ويافا بعد أن كان أصلا استباح الارض التي قام عليها ، ثم في ١٩٦٧ استباح الضفة الغربية وغزة . وهو في اتفاقية كامب دافيد انتزع من مصر وأميركا « حقه » في تكريس احتلال الضفة الغربية وغزة مع شكلية « الحكم الذاتي » دون أن يتكلم عن الجليل والنقب باعتبار ان تقادم الاحتلال قد سوغ مشروعيته ! كيان يتمدد في الارض الى أضعاف مساحته التي اعترف بها دولياً ، هذه هي الصفة الاولى للاستيطان الاستعماري .

ثم ان قرار الاعتراف الدولي به الصادر في ١١ أيار ١٩٤٩ كان قراراً مشروطاً ولأول مرة يصدر قرار مشروط . فقد نص ذلك القرار : « ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، اذ تستذكر قرارها الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ (حول التقسيم) وقرارها الصادر في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ (حول اللاجئين أو التعويض) وآخذة بالاعتبار تفسيرات وايضاحات مندوب حكومة اسرائيل امام اللجنة السياسية فيما يتعلق بتنفيذ قراراتها المشار اليها اعلاه ، تقرر قبول اسرائيل في عداد عضوية الأمم المتحدة » .

ولقد نص قرار الأمم المتحدة الصادر في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ على تسهيل وتسريع عودة اللاجئين الراغبين في ذلك الى وطنهم والعيش بسلام على أن يدفع تعويض عادل لغير الراغبين منهم يشمل عقاراتهم وممتلكاتهم والخسائر التي تكبدوها . »

من مراجعة هذه النصوص يتبين ان اعتراف الأمم المتحدة باسرائيل كان مشروطاً بشرطين أولهما « حدودها » كما أقرت في قرار التقسيم ، وثانيهما عودة اللاجئين الذين أكرهوا على مغادرة فلسطين منذ ١٩٤٨ .

هكذا بعد ثلاثين عاماً حين تعقد هذه الدولة العضوة في الامم المتحدة أول اتفاق اطار سلام لانهاء حالة الحرب مع أكبر دولة عربية « ولحل المشكلة الفلسطينية » من كل جوانبها، نجد انها تتحدى كل قرارات الامم المتحدة فتسقط موضوع عودة اللاجئين منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ ومنذ ١٩٦٧ حتى اليوم ، وتقيد عودة النازحين في ١٩٦٧ فقط بلجنة هي في عداد اعضائها وصاحبة حق الفيتو ضد عودتهم وتصرح بلسان مسؤوليها مدعومين بتصريحات اميركية رسمية عن صعوبة عودة النازحين الفلسطينيين اقتصادياً وأمنياً ويطرح أمر توطينهم خارج فلسطين بالاكراه ،

ونجد أنها تسقط موضوع « حدودها » الدولية التي على أساسها جرى الاعتراف بها في قرار ١١ أيار ١٩٤٩ سنداً الى قرار التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ بحيث بدل ان يبحث — من زاوية نظر الامم المتحدة — في النقب والجليل ويافا وسواها مما التهمته اسرائيل خلال الحروب ، يبحث في تكريس الاحتلال الاسرائيلي على اراض جديدة هي الضفة الغربية وغزة !

اننا في هذه المناقشة اردنا الاستناد الى الوثائق الدولية نفسها التي كرست الاغتصاب الصهيوني وتعاملت معه على انه مشروع ، اظهاراً لبشاعة هذا الاغتصاب وحقيقته العدوانية من خلال تناقضاتها هي وتناقضاته معها بالذات .

فالقرار ٢٤٢ نفسه حيث نص على الانسحاب الاسرائيلي جاءت ال التعريف ثم التفسيرات والمحذوفات اللاحقة لتلغي هذا الانسحاب ، وحيث نص على « حل عادل لمشكلة اللاجئين » جاءت النصوص لتسقط حتى الحدود الدنيا من هذا الحد الادنى ، وحيث نص على انهاء حالة الحرب جاءت النصوص في كامب دافيد لتحدد السلام التعاقدي الذي يفرض السلم الاسرائيلي على المنقطة وينتزع السيادة بحيث ان انهاء حالة الحرب مع هذا الكيان عنت في المحصلة الاخيرة انهاء سيادة الكيانات الاخرى على نفسها وعلى قرارها . والعقدة هي هي بالنسبة لقرار ١٩٤٧ أو قرار ١٩٤٨ أو قرار ١٩٤٩ أو قرار ١٩٦٧ : عقدة الارض والاستيطان وعقدة التهجير والنازحين .

هل في العالم كيان تتوسع مساحته ثلاثة أضعاف ما كان في ربع قرن من الزمن ؟

هل في العالم كيان يعاني من مشكلة ديمغرافية سكانية بحيث يرفض عودة ثلثي شعب البلاد ويعمل على تهجير الثلث الباقي ليحل محلهم جماعات مستوطنة يستحضرها من أقاصي المعمورة ؟

بقرارات الأمم المتحدة نفسها ، هذا الكيان أسقط نفسه عن المشروعية الدولية .

هذا الكيان أثبت انه « مشكلة جغرافية » ومعضلة « ديمغرافية » ، لماذا ؟ لأنه يقوم على الاغتصاب والاستيطان ، لأنه ليس دولة عادية حتى تتعامل معها القرارات الدولية على هذا الاساس .

الباب الخامس :
الكومبيوتر الامبريالي :
حسابات الحقل وحسابات البيدر

١ ـ الفصل السادس عشر :
الخلل الأول في الكومبيوتـر : الأردن خارج كامب دافيد
٢ ـ الفصل السابع عشر :
الخلل الثاني في الكومبيوتر : ايران من الدور
الامبراطوري العميل الى ثورة الشعب الصديق لفلسطين .
٣ ـ الفصل الثامن عشر :
الخلل الثالث :
انطواء الحقبة السعودية ومؤتمرات بغداد .
٤ ـ الفصل التاسع عشر :
الخلل الرابع :
الدور المغربي في الحلف الامبريالي مسايرة
للمشرق وتآمر في المغرب .
٥ ـ الفصل العشرون :
الخلل الخامس :
دور الجيب الانعزالي المتصهين في لبنان ورفض
أكثرية المسيحيين لعملية التصهين .
٦ ـ الفصل الحادي والعشرون
الخلل السادس :
حرب الجنوب : نكسة للجيش الاسرائيلي .
٧ ـ الفصل الثاني والعشرون :
الخلل السابع :
ثورة شعب فلسطين اسقطت الحكم الذاتي
واستعادت الشخصية الوطنية في أراضي ١٩٤٨ .



ـ مدخـل ـ

هذا الباب ، بفصوله المتتالية ، يعالج كيف سقط رهان السادات ميدانياً وعمليا على أن ٩٩ بالمئة من الاوراق هي في يد الولايات المتحدة . وكيف تفاجأت الامبريالية الاميركية نفسها بأن حسابات حقلها لم تصدق على حساب البيدر وتخربط الكومبيوتر . فالأردن كان مفروضاً أن يلتحق بكامب دافيد ولكنه بقي خارجها . والسعودية كان مفروضاً أن تقود معظم الأنظمة العربية لتأييد كامب دافيد أو على الأقل تمييع الموقف ولكنها في مؤتمري بغداد للقمة ووزراء الخارجية والاقتصاد ارغمت هي على تبديل موقفها ولو مسايرة لمد قومي رافض نهج كامب دافيد والاستسلام.حتى أنها اضطرت الى التوقيع على وثيقة وزراء الخارجية في بغداد التي تندد بالسياسة الاميركية المتواطئة مع الصهيونية وتوافق على مقاطعة نظام السادات بعد كل الحيل والالتواءات والمناورات .

وظهر جلياً أن محور الهلال الخصيب الجديد ، دمشق وبغداد والمقاومة الفلسطينية والذي راهن الكومبيوتر في السابق على استمرار تناقضاته ، قد أصبح بعد توحد كلمته هو القوة المقررة في المشرق العربي .

وكما اضطرت السعودية الى مداراة التيار الرافض ولم ينفع رهان الامبريالية عليها ، لا زيارة كارتر ولا زيارة بريزنسكي ، فان ملك المغرب الذي كان عراب لقاء الصهاينة والمصريين ، والذي حل لديه الشاه بعد خلعه ، اضطر الى أن يوافق ولو شكلا على مقررات مؤتمر بغداد رغم مقاطعته له . وذلك متحسبا تفاعلات الثورة الايرانية والاجماع العربي داخل المغرب نفسه .

وكانت المفاجأة التي حطمت الكومبيوتر الامبريالي هي الثورة الايرانية ، البركان ، الذي هزّ قوة الامبريالية في المنطقة وأفقدها حليفها الأول ، وبدل نظام الشاه المنحاز لاسرائيل قام نظام يوالي فلسطين وينظر الى قضيتها بقدسية . والموقف من الثورة الايرانية فكرياً وسياسياً يعالج بشيء من الدقة والشمولية في هذا الباب .

أما أحداث لبنان خلال السنتين الاخيرتين: الجيب الانعزالي الذي لم يستطع أن يهود المسيحيين وقامت أكثريتهم برفضه ، وحرب الجنوب التي فشل العدو رغم ما دفع بها من قوات عن تحقيق أهدافه ، فهي وجه آخر من حسابات الكومبيوتر الفاشلة .

تبقى ساحة فلسطين مباشرة ، وهنا يختتم الباب بفصل عن ثورة شعب فلسطين واسقاطه الحكم الذاتي بل وتفجر شخصيته الوطنية في الأراضي المغتصبة منذ ١٩٤٨ .

في باب سابق عرضنا لمنطلقات الاستراتيجية الاميركية في « الشرق الاوسط » كما قدمها هارولد ساندروز في « المراجعة السنوية » المرفوعة من الخارجية الاميركية الى الكونغرس والتي تركزت على المصالح الاقتصادية في منابع النفط وفي الأرصدة المالية لدعم « ميزان مدفوعاتنا » كمحور اهتمام أساسي .

هذه النظرة المادية للامبريالية الأميركية هي التي لم تأخذ بعين الاعتبار لا مصالح الشعوب ولا حقوقها ولا تطلعاتها ولا قدراتها المعنوية على التغيير . فالكومبيوتر الامبريالي قام بمسح أفقي سطحي « للشرق الأوسط » دون ان يأخذ بعين الاعتبار عامل القومية والروابط والفواصل الحضارية ، لم يفهم مثلا أو تجاهل مسألة الحق القومي في فلسطين وارادة الصراع في سبيله ، واعتبر ان كل افراغ لهذه المسألة من مضمونها وصولا الى كامب دافيد لن يحرك أي تناقض أساسي مع مخطط المؤامرة بل ستبقى التناقضات الثانوية هي الأساس : ستبقى دمشق وبغداد على تنافر حتى لو ابتلعت اسرائيل المنطقة . هذا هو الفهم السكوني لحركية الأحداث والفعل القومي . فقد اعتبر الكومبيوتر الأميركي ان التناقض السوري العراقي هو من الثوابت ولم يتصور سقوطه لمصلحة اتجاه وحدوي كان المحرض الاساسي على بروز تفاقم خطر المؤامرة الامبريالية الصهيونية في كامب دافيد . واعتبر الكومبيوتر الامبريالي الشرق الاوسط وحده من حيث هو منابع نفط أو جوارها ، من حيث هو ثروة اقتصادية أو موقع قريب لها ، مسقطا التمايز القومي والحضاري بين الأمم وبين العوالم الاقليمية فاستخف برابطة العروبة . ولم يتعامل معها كرابطة حية لعالم عربي متضامن في مصالحه الحقيقية ، متوهما أن التضامن العربي هو الآخر صيغة اصطناعية يحركها ساعة يشاء المستعمر الاجنبي ، ويلغيها ساعة يشاء ، وقد خدعه في ذلك تحالف الرجعية العربية مع الاستعمار منذ دعا ايدن في ١٩٤٣ لقيام الجامعة العربية الى أن دعا أصدقاء أميركا بعد استسلام السادات الى احياء رابطة التضامن العربي لتحتوي في طياتها الاستسلام والمستسلمين ولم يخطر للكومبيوتر الامبريالي ان التضامن العربي بمفهومه الحقيقي هو دفاع عن المصالح العربية خاصة حين اصطدامها بالمصالح الامبريالية والصهيونية . وهكذا لم يقدر امكان انعقاد قمة بغداد بعد قمة كامب دافيد لرفض الاتفاقات الناجمة عنها .

راهن على الحقبة السعودية وهيمنتها على العالم العربي وحين وجد حرجها بعد السادات كانت ورقته التالية الحقبة الايرانية واعتبر ان حكم الشاه مستقر لا يحول ولا يزول والا ما معنى وما جدوى تدفق المساعدات الاميركية عليه؟ اعتبر السكون بديلا عن حركة التاريخ، واعتبر الجمود سنة، واعتبر البراد الذي تحنط فيه الشعوب في سجون الطغيان لا يمكن ان ينفجر. ولم يفطن الى متغيرات أقوى من حساباته المادية تؤكد له بالأفعال والحقائق ان الشرق الأوسط ليس وحدة ، وان التحالف الاسرائيلي ــ الايراني ــ الساداتي لا يمكن ان يكون بديلا عما هو قائم ولا هو بالمعادلة الثابتة ، وانه لا يمكن اختصار القضية وتبسيطها الى معادلات شق العالم العربي الى « معتدلين » يدورون في فلكه فيصانون ويرتعون ، وراديكاليين يضع خطط التآمر لاسقاطهم فيسقطون .

وان رابطة العروبة مشدودة الى مساندة الحق القومي المهدور في فلسطين ، رابطة تقفز فوق حساباته وتغير في معادلاته ، فاذا هو يشهد سقوط الحقبة الايرانية كما سنرى ، ويشهد تقلص دور الحقبة السعودية وانشدادها الى محور جديد بدونه لا تكون عروبة وبدون العروبة لا يكون شرق أوسط : إنه محور بغداد ــ دمشق ــ محور الهلال السوري الخصيب العربي القادر على أن يكون وزناً في المعادلات يغير ويصوب اتجاهها ، وان الفينيق الذي دفن في سيكس ــ بيكو عاد لينبعث في ميثاق العمل القومي بعد ٦٢ عاماً فاهتز وعد بلفور واهتز وعد كارتر الذي راهن على أن يحقق لاسرائيل ما حققه لها بلفور قبل ٦٢ عاماً شاطباً قدرات الشعوب في الصمود والتحدي !

ومن معادلات الكومبيوتر الامبريالي الاساسية أن يبقى الهلال الخصيب مجزءاً كما أراده

سايكس وبيكو وان تتعامل الامبريالية والصهيونية مع أشلائه ، لذلك وفي غياب المحور القومي ، راهن الكومبيوتر الامبريالي على امكان حذف الفلسطينيين شعباً وحقاً من التسوية الدولية والتعامل مع النظام الأردني الذي استماتت الامبريالية وحلفاؤها خاصة السعوديين لفصله عن وحدة المنطقة ، فعندما قامت دمشق في ١٩٧٦ تسعى لتحقيق كونفدرالية معه وصلت الى اتفاقات تنسيق تحركت السعودية لفصله عن هذا الاتجاه . فالأردن يجب ان يبقى منفرداً ليكون البديل عن فلسطين ، عن « وطن اللاجئين الفلسطينيين » الذي تحدث عنه كارتر وأراد أن يكون في الأردن وليس في فلسطين ، كما تتالت التفسيرات الاميركية بعد احتجاج اسرائيل على « الوعد » ! وكانت زيارة كارتر للمشرق في أواخر عام ١٩٧٧ . وكانت الزيارة أساساً لايران والسعودية . وفي اللحظة الاخيرة مر الرئيس الاميركي بأسوان بعد الاستغاثة والرجاء ليخرج بعد ثلاثة أرباع الساعة فقط بموافقة السادات على كل الطرح الاميركي والاتفاق على « المبادىء » التي أعلنها كارتر حتى أصبح الاعلام المصري « يصر » على حقوق الشعب الفلسطيني « طبقاً لبيان كارتر » !

لقد كانت العقدة الفلسطينية كأداء فقرر العراب الاميركي اللجوء الى نظرية غوردون إذ أن أسهل اسلوب لفك العقدة يكون ببترها !

وكان لا بد من الشاهد العربي على بتر العقدة الفلسطينية وكان السادات شاهد العملية الأولى بانتظار خطوة الحسين .

ايران كانت المحطة الأساسية لزيارة كارتر للشرق . وفيها التقى الشاه والحسين . ولماذا الحسين في طهران بدل أن يكون في السعودية ؟

هذا يتعلق بالدور الايراني الشاهنشاهي ، كما كان يراهن عليه الاميركيون ، فالدور الايراني هو دور المصالح الكبيرة للهيمنة على المنطقة كأقوى قوة ضاربة في معسكر الامبريالية الاميركية ، وهو دور السيطرة على الخليج مياهاً وممرات وثروات كما أنه في الوقت نفسه دور شريك للسعودية في أوقات التنسيق ودور يستخدم لتحجيم دور السعودية في حال حصول التناقض . ووحدها ايران تأخذ من سلاح أميركا بلا حساب . وفي رأي بعض الاستراتيجيين الاميركيين خاصة الدائرين في فلك اللوبي الصهيوني ، كانت تقام استراتيجية الامبريالية الاميركية في الأخير على قطبين في المنطقة : ايران واسرائيل .



الفصل السادس عشر :

الخلل الاول في الكومبيوتر :

الأردن خارج كامب دافيد

« ان هنالك اعجاباً كبيراً من جانبي ومن جانب الملك حسين والشاه بما فعله الرئيس السادات وبالتقدم الذي تحقق الا أننا نعترف جميعاً بالصعوبات التي لا تزال قائمة » .

الرئيس جيمي كارتر ـ (« النهار ») ٣ كانون الثاني ١٩٧٨

«لم يعد لاميركا دور في الشرق الأوسط . لقد فقدت صفتها كوسيط محايد » .

الملك حسين « للحوادث » ـ
١٣ نيسان ١٩٧٩

من المقارنة بين هاتين الجملتين الصادرتين عن كارتر والحسين في فترة لا تزيد على السنة وبضعة أشهر يستطيع القارىء أن يلمس مبلغ الخلل الذي أصيب به الكومبيوتر الامبريالي الاميركي في تقدير الظروف والحالات والأوضاع .

وكانت واشنطن تراهن على أن يكون الأردن هو الطرف الثاني في كامب دافيد .

ومن هنا فاذا كانت واشنطن هي عراب السادات الى الاستسلام ، فايران عهد اليها أن تكون عراب الحسين بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية ، ولماذا ايران لا السعودية ، لأن للسعودية دوراً احتياطياً في حال فشل المبادرة ، متوافقاً مع دورها الاساسي في ارتداء عباءة الزعامة العربية على قاعدة « التضامن العربي » بمعناه الأوسع والمهلهل ، والذي يطرح لمصلحة السادات تحت شعار عدم اقصاء مصر ، وبقصد تمييع الموقف العربي العام .

ولأن السعودية من ضمن دورها العربي لم تقطع مع منظمة التحرير الفلسطينية بل هي مع اقامة الدولة الفلسطينية « والحقوق الوطنية المشروعة » كما أن السعودية ابقت موقفها من الزيارة الساداتية وما لحق بها محكوماً بلعبة التوازن بين الاضداد ، ترخي الحبل ولا تقطعه ، وموقفها شكلا مفتوح على كل الاحتمالات كما سنرى ، بينما الموقف الايراني كان حاسما ضد قيام دولة فلسطينية ففي ١٥ كانون الثاني ١٩٧٨ اعلن الشاه « ان لدي تحفظات وتخوفات حادة وخطرة بالنسبة لشيء كهذا » وقدم الشاه مشروعه الخاص للحكم الذاتي في الأرض المحتلة . كما أن الشاه أيد خطوة السادات وبعد جولة كارتر الى المنطقة قام الشاه بجولة مماثلة وكانت مصر محطته الأساسية حيث بدأ يتبلور التحالف الايراني ـ المصري . وبينما التزم الموقف السعودي في تلك المرحلة بالصمت أو أدلى بتصريحات غامضة حول خطوة السادات فقد كان موقف الشاه مؤيداً لنهج السادات . وزار اسوان

داعماً للسادات وعارضاً وساطته مع اسرائيل كما زار الرياض لاقناعها بدعم السادات . وقال الشاه إبان جولته في المنطقة : « ان الشرق الأوسط منطقتنا واهتمامنا بها عميق ومباشر » . وسنرى في فترة لاحقة طبيعة وحدود ومطامع الدور الايراني في المنطقة . أما هنا فنكتفي بالاضاءة على لماذا كان لقاء كارتر بالملك حسين في طهران ، لأن باهتزاز الموقف العربي بعد خطوة السادات كانت ايران هي التي أمسكت بالورقة الفلسطينية من ضمن تأييد السادات ومعارضة الدولة الفلسطينية ومنظمة التحرير . وكان مطلوباً تأمين الطرف العربي المفاوض الآخر بعد السادات ، وبالذات فيما يتعلق بالضفة الغربية ، بعد أن قال بريزنسكي « وداعاً يا منظمة التحرير » وراهنت أميركا على دخول الملك حسين خاصة بعد اعلان السادات ان غزة تعود الى مصر والضفة الى الأردن ــ والطرف الاسرائيلي كان مدركاً انه على أهمية سلخ مصر عن العالم العربي ، فان الخطوة لا يمكن ان تثمر بدون تصفية المسألة الفلسطينية وامتداد مشروع الاستسلام الى الهلال الخصيب . ففي ١٦ نيسان ١٩٧٨ صرح موشى دايان بأن مبادرة أنور السادات قد تتحول الى فاجعة ما لم يتمكن من اقناع بلدان عربية أخرى بالانضمام اليه(١) .

وكان الرهان على الملك حسين نظراً لأسباب عدة منها انه حليف الغرب واميركا وايران ، ومنها انه على علاقة عداء مع منظمة التحرير الفلسطينية التي يعتبرها انتزعت منه حق تمثيل الفلسطينيين في قمتي الجزائر والرباط ، ومنها انه أيد مبادرة السادات ووصفها بأنها « شجاعة » . ولكن مباحثات كارتر ــ الحسين انتهت الى اعلان كارتر في ٣ كانون الثاني ١٩٧٨ أنه تفهم وجهة نظر الملك حسين ورغبته في الانضمام الى المفاوضات في فترة لاحقة . فقد كان الملك كعادته حصيفاً ودقيق الحسابات . وأراد وهو العارف بتشبث اسرائيل بالضفة الغربية ان لا يقفز في الظلام . فهو مع الحل السلمي ــ وأحداث ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ شاهد على موقفه الذي وصل به الى التصادم المسلح مع المقاومة الفلسطينية ، ولكنه لا يستطيع ان يأخذ ورقة القضية مجانا . فالأردن غير مصر سواء من حيث تركيبه السكاني ــ أكثرية شعبه من الفلسطينيين ــ أو من حيث موقعه الجغرافي بالنسبة للثقل السوري على حدوده وفي كيانه .

ولكن الملك حسين لم يقطع الخيط بل تابع المسعى مع السادات فزاره بعد زيارة السادات الى القدس المحتلة محاولا ان لا يغلق نافذة المبادرة الساداتية لعل خيراً يأتيه منها ! وبدأت رحلات المستر اثرتون الى المنطقة وخاض الملك مع السفير الأميركي المتجول ابحاثاً تفصيلية حول « تنقيح اعلان المبادىء » للتسوية . وكانت مسألة « اعلان المبادىء » هي الصيغة المعبرة عن نظرية بريزنسكي المعدلة لنظرية كيسنجر بحيث تصبح سياسة الخطوة خطوة عينها هي المعتمدة ولكن ضمن « إطار » الحل الشامل باعلان المبادىء للتسوية .

وبالنسبة للملك حسين فقد كان يعنيه اعلان المبادىء لأنه مدخله الى المفاوضات . وفي ١٩٧٨/٢/٩ حدد الملك شروطه معلناً قبوله بأن يجري « حق تقرير المصير الحر للشعب الفلسطيني باشراف دولي » وطرح « حق عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تقديم تعويضات لهم بموجب القرارات الدولية » . وجاء هذا التصريح بعد أن عاد السادات من زيارة واشنطن وصدرت تصريحات أميركية في هذا الاتجاه . وفي ١١ شباط ١٩٧٨ أي بعد يومين من تصريح الملك أعلن كارتر في حديثه لبربارة وولترز الذي تناقلته وكالات الانباء والصحف عن أن اعلان المبادىء يمكن أن يقبله الملك حسين ، وحول مبادرة السادات وفشلها ، وكانت تمر في مأزق ، قال الملك حسين في تصريحه المشار اليه اعلاه : « على أي حال سيكون الرئيس السادات قد ساهم في كشف النقاب عن النوايا

---

(١) « السفير » ١٩٧٨/٥/١٨ .

التوسعية لاسرائيل والرغبة الحقيقية للدول العربية في تحقيق السلام » . وبينما يتحدث ايجابيا عن السادات « ومبادرته » يتذكر العاهل الأردني الثقل السوري والموقع الجغرافي فيجيب عن سؤال حول العلاقات مع دمشق انه لم يلحظ « أي فتور في العلاقات مع دمشق » وان سوريا والأردن تشكلان « طليعة الجبهة العربية ضد اسرائيل » .

ولكن وجهة النظر السورية لم تشارك العاهل الأردني تقييمه . ففي ١٩٧٨/١/٢٧ صرح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السورية السيد عبد الحليم خدام لمجلة « الحوادث » البيروتية قائلا : « الموقف الأردني غير مفهوم بالنسبة لنا ولا نعتقد انه يخدم المصلحة العربية ولا مصلحة الأردن »(١)» .

وفي ٢٥ نيسان ١٩٧٨ حملت الصحف خطاب الملك حسين في دورة المجلس الوطني الاستشاري الأردني وفيه يدعو العرب الى « تجاوز الخلافات العابرة » وهي الدعوة نفسها التي كانت تكررها السعودية في معالجة الانقسام الحاصل بسبب خطوة السادات الاستسلامية وقيام جبهة الصمود والتصدي ، بحيث أن مثل هذا الأمر الخطير كان يعتبر « خلافاً عابراً » وبصورة أوضح وكلام اكثر تحديداً نقلت « النهار » بعناوين كبيرة على صفحتها الأولى حديثاً خصها به الملك حسين وبعنوان « الاصرار على القمة .. » وجواباً على سؤال الاستاذ ميشال أبو جودة : « لو كان الملك حسين هو الذي زار القدس ولقي من سلبية اسرائيل ما لقيه الرئيس السادات حتى الآن ماذا كان يحدث ؟ وماذا كان الملك ليفعل ما دام البعض يطالب الرئيس المصري باعلان فشل مبادرته كشرط لعودة التضامن العربي » ؟ يقول الملك : « لم أتردد يوماً في أن اتخذ خطوة ينجم عنها في تقديري فائدة للعرب أو للفكرة التي ندعو لها . ولكن تقديرنا للموقف كان دوماً واقعياً ومعرفتنا بنيات اسرائيل كانت دائماً تستند الى تقدير صحيح تاريخي .

ويمضي الملك في جوابه : « **وعلى أي حال فان المرحلة الراهنة تدعونا جميعاً الى تجاوز الخلافات التي نتجت عن مبادرة الرئيس السادات أو التي سبقتها وتتطلب منا تجاوز الانقسام والفرقة التي تؤدي الى مزيد من الضعف وبالتالي تشجع اسرائيل على موقفها المتعنت واستهانتها بالعرب. يجب ان نحرص على اعادة بناء التضامن العربي من دون تعقيدوسائل تحقيق ذلك ولكن من دون تفريط بالمبادىء الأساسية** » . وهكذا فالملك ليس ضد المبادرة الا من حيث عدم واقعيتها ولكن ليس من حيث عدم مبدئيتها . « فهو لم يتردد يوماً من أن يتخذ خطوة ينجم «عنها في تقديري فائدة للعرب» ولكن المعرفة بنيات اسرائيل هي التي حالت ، ثم أن الملك يدعو بوضوح الى « تجاوز الخلافات » « التي نتجت عن مبادرة الرئيس السادات أو التي سبقتها » وهو يرى « ان الانقسام والفرقة تؤدي الى مزيد من الضعف وتشجع اسرائيل واستهانتها بالعرب » وليس استسلام السادات وخيانته هما اللذان أديا الى الانقسام والفرقة ، بل ان التصدي للخطوة الاستسلامية لا يمكن ان يسمى انقساماً ــ والانقسام شر ــ ليطرح التضامن مع المستسلم ــ على ان التضامن خير ــ هذا كلام بالمطلق تعميمه يؤدي الى ضياع المواقع . ثم ان القول ببناء التضامن العربي دون تعقيد وسائل تحقيق ذلك رداً على طلب بعض دول الصمود اعلان السادات لفشل مبادرته تمييع آخر للموقف .

وفي أواسط أيار وبعد ان كانت وصلت المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية الى طريق مسدود صدرت صحيفة « نيويورك تايمز » حاملة تصريحاً للملك حسين حول اقتراح السادات باعادة الضفة

---

(١) « الحوادث » ١٩٧٨/١/٢٧ .

الغربية الى الأردن ، قال فيه الملك بأنه لا يعارض الفكرة من حيث المبدأ ولكنه في الواقع يائس من احتمال قبول اسرائيل بها . وكان ذلك في أعقاب تصريحات بيغن من أن القرار ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة . وأضاف الملك حسين بأن الاقتراح « يضيف بعداً جديداً للمشكلة .. مما يستدعي أن يتداعى العرب الى لقاء غير رسمي ليتدارسوه ويروا ما سيفعلون بشأنه » أي أن الملك كان مع درس اقتراح السادات جدياً .. وبلقاء عربي غير رسمي ... وتعيد « النيويورك تايمز » الى الأذهان بأنه عند وقف اطلاق النار في سيناء والجولان طالب الملك حسين بأن تتخذ خطوات شبيهة في الضفة الغربية وعندما لم يحصل تلا ذلك تكريس قمة الرباط منظمة التحرير الفلسطينية ناطقاً رسمياً باسم الفلسطينيين .

وفي ١٩ آب ١٩٧٨ نشرت « النهار » أن العاهل الاردني اعرب في مقابلة مع صحيفة اساهي شيمبون » اليابانية عن تقديره لمبادرة السادات بوصفها انها « **أعظم مبادرة تمت في الشرق الأوسط ، وقد أظهرت للعالم في وضوح أكثر من أي وقت مضى أن الدول العربية تريد سلاماً عادلا ومشرفاً ودائماً** » . وقال حول دعوة الرئيس كارتر لانعقاد قمة ثلاثية في كامب دافيد أنه يأمل « في أن تكون أية نتيجة لمحادثات القمة الثلاثية في كامب دافيد متمشية مع قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ » وحول انضمامه للمفاوضات أجاب : « **بأن الرئيس المصري يحاول ترتيب اطار لمعالجة كل نواحي المشكلة بحيث تختار كل دولة بعد ذلك ما تريد أن تفعله بالتفصيل** » .

هكذا حتى انعقاد كامب دافيد لم يكن موقف الملك حسين من نهج السادات سلبياً إلا أنه كان يشك في ان تقبل اسرائيل بالانسحاب أو بالحد الأدنى الذي يمكن على أساسه دخول المفاوضات ، ومن هنا لم يكن مستغرباً بعد كامب دافيد ان يصرح كل من بريزنسكي وكيسنجر عن أملهما بانضمام الأردن الى كامب دافيد لاحقاً ، وكان ذلك في أعقاب زيارة فانس الى الأردن وبعد اعلان الملك حسين « لن نغلق أي باب يمكن ان يؤدي الى السلام » مع عدم التضحية كذلك بالحقوق والمبادىء .

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده الملك في عمان وأعلن موقفه من كامب دافيد بعد اذاعة نصوص الاتفاقات دعا الى « ادخال تعديلات أساسية على اتفاقات كامب دافيد بغية اتاحة الفرصة أمام الأردن للاشتراك في هذه الاتفاقات »[١].

وكان هذا الاعلان بداية التراجع عن التورط بالاتفاقات ولكن في الوقت نفسه مبقياً الحوار لتعديلها مفتوحاً ، وكان من الطبيعي ان يقول بريزنسكي في حديثه لشبكة تلفزيون « اي . بي . سي »[٢] « **اننا نريد أن نكون مساعدين قدر استطاعتنا للملك حسين . ونحن نفهم مشكلته ونفهم صعوباته . ويمكننا حتى تقدير بعض موانعه . ومع ذلك فاننا نشعر بقوة ان لدينا الآن اطاراً قابلا للحياة للسلام وان الملك حسين فقط والعرب فقط سيستفيدون وبالتالي في الحقيقة الاسرائيليين كذلك** »[٣] .

وتكهن كيسنجر في اليوم نفسه في مقابلة تلفزيونية اخرى بأن الملك سينضم في النهاية الى

---

(١) « النهار » ٢٤ أيلول ١٩٧٨ .
(٢) « النهار » ٢٥/٩/١٩٧٨ .
(٣) للدلالة على مبلغ فشل السياسة الاميركية والكومبيوتر الاميركي في رصد التحولات في المنطقة وفي فهم الحد الادنى الذي يمكن أن يقبله حتى نظام صديق تقليدياً للغرب كالنظام الأردني ، اشرنا في مستهل هذا الفصل الى تصريح الملك حسين في ١٣ نيسان ١٩٧٩ « للحوادث » والذي يقول فيه « لم يعد لاميركا دور في الشرق الأوسط . لقد فقدت صفتها كوسيط محايد » . فما رأي كيسنجر في هذه النتيجة وهو الذي قال انه « يثق بحسن تقدير الملك » ؟ أليست ادانة حسين للسياسة الاميركية دليل افلاسها !

المفاوضات وأردف قائلا ان تصريحات العاهل الاردني الاخيرة كانت تكتيكاً ضرورياً في الوضع المتوازن الدقيق »[1] . بل ان كيسنجر في حديث اكثر اسهابا ووضوحاً يقول « للنيوزويك » في تاريخ لاحق ـ في ١١ كانون الأول ١٩٧٨ حول امكانية انضمام الملك حسين الى المفاوضات ما يلي :

« لقد انشأ الملك حسين علاقات ، تثير الاعجاب مركبة وجيدة مع جميع العرب حتى الراديكاليين منهم . ومن هنا فانني أتفهم احجامه عن التورط دونما حصول وضوح محدد لديه عن مآل هذه المفاوضات . فقد يستخلص مثلا من ان انتخابات تجري في الضفة الغربية قد تؤول الى قيام اكثرية موالية لمنظمة التحرير ما لم يقمعها ، الأمر الذي يعرضه الى كل المخاطر التي واجهها بشجاعة في ١٩٧٠ . انني واثق انه متى برزت في الأفق أمام الحسين تطورات تفسح الطريق الى تسوية معتدلة فينضم الى المفاوضات . انني اثق ثقة كبرى في حسن تقديره » .

وفي كلام كيسنجر وجه من الحقيقة ، في تعليله لأسباب احجام الملك عن الخطوة المرتقبة من الاميركيين . ويمكن تلخيص أسباب تلك الاحجام «في العلاقات الجيدة حتى مع الراديكاليين من العرب » ثم في ما لم يسمه كيسنجر مباشرة ـ التصلب الاسرائيلي الذي سد الطريق « الى تسوية معتدلة » وتواطؤ أميركا مع اسرائيل ضد حتى اصدقائها من العرب !

أما التصلب الاسرائيلي الذي لم يترك للملك اية ورقة تتيح له دخول المفاوضات فقد تجلى في عدد من تصريحات بيغن والمسؤولين الاسرائيليين منها اعلان بيغن في ١٩٧٨/٩/٢٠ لصحيفة « معاريف » الصهيونية « ان اتفاق كامب دافيد سيشير في صيغته العبرية الى سكان الضفة الغربية وغزة باسم « عرب أرض اسرائيل » بدل الفلسطينيين » . وقال « إننا لم نستعمل ولن نستعمل عبارة « الشعب الفلسطيني » وقال « ستدعى الضفة الغربية طبقاً للغتنا ومفهومنا « بيهودا والسامرة » وأردف « ومن هذه الناحية لم أجد صعوبة في الاعتراف بحقوق عرب اسرائيل .. التي اعترفت بها دائما »[2] .

مثل هذا الموقف الاسرائيلي يسد الطريق في وجه المملكة المتحدة وكل مشاريع السيادة الأردنية على الضفة الغربية . وطالما ان بيغن يتعامل مع « عرب أرض اسرائيل » فهو يعطيهم شكليات الحكم الذاتي باعتبارهم أقلية ضمن كيان الدولة الصهيونية وليس وارداً لديه البحث في أمر السيادة التي يعتبرها بديهية لمصلحة الكيان الصهيوني .

وعلى هذا كانت حسابات الملك في عدم التورط في مشروع افقه مسدود . وطالما أن هذه هي النتيجة فالملك يصرح « للنيوزويك » في الاسبوع الاخير من ايلول ١٩٧٨ « ان نتائج اجتماع كامب دافيد كانت بمثابة ورقة تين لتغطية مشروع مناحيم بيغن ، أي مجرد غلاف سكري . انظر الى جميع تصريحات بيغن انه يقول ان القوات الاسرائيلية ستبقى فترة غير محدودة ،وكذلك المستوطنات. اين هي الفترة الانتقالية في هذا »[3] .

إلا أن موقف الملك هذا لم يكن خارج اطار تفاعلات هي التي عطلت الكومبيوتر الاميركي وحساباته سواء عبر عنها بريزنسكي أو كيسنجر ، فلماذا قبل السادات ولم يقبل الملك بنتائج كامب دافيد ؟ **لأنه لا يستطيع حاكم في سورية الطبيعية أن يقبل بكامب دافيد ، خاصة حاكم الأردن فالملك حسين يتعاطى مع الضفة الغربية ، مع الفلسطينيين ، كما أن موقعه جغرافيا واستراتيجيا محكوم من سورية ، وحساباته دقيقة على هذا الأساس** . أما العامل

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/٩/٢٥ .
(٢) السفير ـ ١٩٧٨/٩/٢١ .
(٣) « السفير » ١٩٧٨/٩/٢٦ .

الأول ، فهو أن اتفاقات كامب دافيد لا يمكن أن تمر بدون قبول فلسطين . فمشروع الحكم الذاتي موجه اليهم مباشرة . فكيف كانت ردة فعلهم عليه ؟ اسقاط اجماعي للمشروع التآمري رغم الاحتلال الاسرائيلي . وقد تصاعد هذا الرفض الفلسطيني حتى بلغ في مؤتمر بيت لحم المنعقد في ١٦ تشرين الثاني١٩٧٨ أوجه حين أعلن مجدداً ١٢ رئيس بلدية في الضفة الغربية و ٥٠٠ شخصية تمثل كل قطاعات الشعب رفضهم لمشروع الحكم الذاتي ودعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وحضر الياس فريج رئيس بلدية لحم هذا الاجتماع وهو من انصار الملك حسين ، وكان يحضر لأول مرة اجتماعا احتجاجياً بعد أن كان طوال مدة تصاعد الرفض الفلسطيني يتخذ موقفاً « معتدلا » ثم عقد اجتماع آخر لرؤساء البلديات في نابلس في الاتجاه نفسه ، وفي ١٤/١٠/١٩٧٨ نقلت وكالة الصحافة الفرنسية من تل أبيب انطباعات دوائر الحكم العسكري الاسرائيلي عن أن معظم سكان الضفة يرفضون الحكم الذاتي . ولاحظت في اليوم نفسه صحيفة « يديعوت أحرنوت » الاسرائيلية أن منظمة التحرير الفلسطينية تسيطر على الرأي العام في الضفة الغربية[1] وقالت صحيفة هارتس الاسرائيلية نقلا عن مصادر السلطات العسكرية الاسرائيلية في الضفة«أنه يستحيل في الظروف الحالية نقل مشروع الحكم الذاتي الى حيز التنفيذ » .

من هنا نستطيع فهم ما ذهب اليه كيسنجر من رأي مستند الى هذه الوقائع حول تعذر فرض رأي مخالف على سكان الضفة الغربية ، وبالتالي في فهم أسباب احجام الملك حسين عن الانخراط في المفاوضات . ولكن رأي كيسنجر هذا جاء في ١١ كانون الأول أي بعد كامب دافيد بثلاثة اشهر . وهو تسجيل للأمر المفعول اكثر منه استشرافا مسبقاً لحالة الرفض الفلسطيني واهميتها الفاصلة .

أما السبب الثاني « فالعلاقات مع الراديكاليين العرب » . ومفتاح هذه العلاقات دمشق التي انعقدت فيها القمة الثالثة لدول الصمود والتصدي . ومنها توجه معمر القذافي وياسر عرفات الى لقاء المفرق مع الملك حسين . وكان من قبل ببضعة أشهر قد قام الرئيس الراحل بومدين بزيارة الى عمان مهدت لاتصالات أردنية مع أطراف جبهة الصمود .

بعد أن وصل رهان الملك حسين على الحل الأميركي الى آخر الشوط واصطدم بالتصلب الاسرائيلي وجد ان مغامرة الانخراط في المفاوضات انتحارية لا سيما بعد تحرك جبهة الصمود والتصدي باتجاهه . وبعد ان أصبحت دمشق محور هذه الجبهة .

والرئيس القذافي صاحب نظرية قديمة وهو العسكري المتنبه لأهمية الاستراتيجية العسكرية وعواملها الجغرافية ، في ضرورة كسب الأردن . وقد أعرب عن ذلك مرارا ربما أول مرة عند بدء نفوره من السادات في الاتحاد الثلاثي وتخوفه من منهجه في التعاطي مع التسوية فقد أيد العقيد القذافي دوراً سورياً نشطاً في المشرق يجمع القوة القومية من الأردن الى لبنان[2] . وفي أحاديث لاحقة نشرتها « السفير » وسنعود اليها في فصل لاحق ، أكد العقيد القذافي أهمية جبهة الأردن لأية مواجهة .

أما منظمة التحرير الفلسطينية فكانت قد فتحت قبل سنة على الأقل حواراً مع النظام الاردني وهو الذي عاد فتكرس في وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية، مع تحفظ الجبهة الشعبية.ومنطق منظمة التحرير ان العودة الى الأردن هي خطوة هامة في طريق عودة العمل الفلسطيني الى فلسطين لا سيما بعد تفاقم الوضع في الجنوب اللبناني وحتى بغض النظر عن ذلك لأن التمركز في لبنان كان نتيجة للخروج من الأردن . فهناك تتداخل الأرض على اوسع مساحة مع فلسطين .

---

(١) « النهار » ١٤/١٠/١٩٧٨ .
(٢) هذا ما علمناه من الأخ العقيد شخصيا في كانون الأول ١٩٧٧ وانه جرى في ١٩٧٢ .

يبقى ان التخوف الذي يراود منتقدي هذا اللقاء هو ان يؤدي هذا التنسيق لا الى مصلحة فلسطينية في استئناف الكفاح بل الى تأمين مصلحة النظام في استئناف الحل السلمي بتفويض فلسطيني، لا سيما بعد تحرك الملك حسين اوروبيا خاصة بعد زيارته لفرنسا ، باتجاه مبادرة جديدة يطرحها على واشنطن ويكون فيها مستنداً الى مقررات مؤتمر بغداد التي اذ رفضت نهج كامب دافيد ، وافقت على السعي « للحل العادل الشريف » . وكان قد سبق لبريزنسكي ان صرح بأن واشنطن مستعدة لدرس كل ما يتفق عليه الأردن مع الفلسطينيين .

وتأتي هذه التخوفات بعد فوز حزب العمل الاسرائيلي في عدة انتخابات بلدية على طريق استعادته الزمام السياسي في الدولة الصهيونية . وقد نقلت « الميدل ايست جورنال »[1] ملخصاً للمؤتمر الصحفي الذي عقده شمعون بيريز في أعقاب هذا الفوز وأدلى فيه برأي يقول ان حزب العمل الاسرائيلي (معراخ) يعارض مشروع الحكم الذاتي للضفة الغربية ويدعو بدل ذلك الى تقسيم الضفة الغربية بين اسرائيل والأردن بعد قيام حكم مشترك لمرحلة انتقالية ، وخلال عرضه لمشروعه زعم بيريز ان البديل عن الحكم الذاتي الذي يبدو ان الاجماع انعقد على رفضه فلسطينياً وعربياً سيكون قيام دولة فلسطينية . وهذه حسب رأي بيريز وزعمه ، ستكون اشد خطراً على الأردن منها على اسرائيل بينما قيام دولة أردنية – فلسطينية يكون أجدى للطرفين .وأضاف بيريز ان القصد من هذه التسوية الاقليمية هي ان تتبع الاكثرية الفلسطينية العربية لحكم عربي نفضل ان يكون الأردن بينما تحتفظ اسرائيل على الضفة الغربية بمواقع ضرورية لتأمين سلامتها الامنية .

ومن الواضح ان المشروع الاسرائيلي الجديد يقصد منه فتح حوار مع الأردن حول التسوية بعد أن فشل مشروع الحكم الذاتي وسياسة ليكود في الوصول الى هذه النتيجة .

ان بقاء الملك حسين خارج كامب دافيد كان مكسباً دون ريب لا نقلل من اهميته ولكن شرحنا أسبابه وظروفه الموضوعية . وقد ساعد على موقفه كما بينا تعنت الجانب الاسرائيلي الذي لم يفسح أي مدخل للتسوية بينما خطورة طروحات بيريز انها تلقي المصيدة لمثل هذا الحوار . كما ان التطورات الايجابية على الجانب العربي ساعدت كثيرا وأساسياً في حسم موقف الأردن من كامب دافيد سواء جبهة الصمود والتصدي ومحورها دمشق أولقاء المفرق ، واخيراً قيام ميثاق العمل القومي بين دمشق وبغداد والذي نعتبره المرجح للخيار السليم ، وهو الذي يمثل اكتمال عمق الهلال الخصيب وتكامل ثقله على الساحة الأردنية ثم انعقاد قمة بغداد في ظل هذا الاتفاق والتي خرجت برفض عربي اجماعي لكامب دافيد .

يبقى ان نقول ، حصيلة لكل بحث ، ان بقاء الأردن خارج كامب دافيد ، مهما كانت الظـروف ، كان كسباً ، كما ان جبهة الأردن لأية مواجهة ، جبهة أساسية وضرورية . وقد سبق، ونحن تلامذة مدرسة عقائدية تؤكد على اهمية الجغرافية، ان بينا ذلك في أول دراسة في هذا الكتاب بعد حزيران ١٩٦٧ ، اذ اعتبرنا مع الدارسين ان جبهة الأردن كان مفروضا لو قامت وحدة الجبهة الشمالية الشرقية ان تكون هي جبهــة المواجهة الاساسية . ولو كان الأمر كذلك في حزيران ١٩٦٧ لربما لم تحصل الهزيمة .

والآن ، وفي كل آن ،تبقى جبهة الأردن ، عسكريا واستراتيجيا ، هي الاساسية وربحها مهم جداً . إلا انه في رأينا ان جبهة الأردن تكسب ، بفعل وتأثير قيام محور بغداد – دمشق القومي والقتالي كما سنبين في الجزء الأخير من هذا الكتاب .

---

(١) عدد أول كانون الثاني ١٩٧٩ .

ولقد كان من دلالات اصطناع الكيانات في البيئة السورية ـ الهلال الخصيب ، ان الأردن موازنته تمول من المساعدات الخارجية . وأميركا تقبض على هذا المفصل وتتوعد بقطع مساعداتها اذا تمرد الأردن . فهل ينقذ التمويل القومي والتمويل العربي التقدمي الأردن ويشده نهائياً الى محور الجبهة الشمالية الشرقية ؟ **كما أن جبهة الأردن الواسعة مع العدو لا تؤهله بقواه الذاتية لملئها ولا هو يسمح للمقاومة بالتموقع عليها أو الانطلاق منها . ان الاحتفاظ بالأردن جبهة وموقفا في الاطار القومي انما يتم بقيام وحدة العمق القومي ، وحدة بغداد ودمشق فهذا هو الذي يمسك بالزمام على كل صعيد .**

ان المؤامرة الدولية قد تنتقل الى الأردن وتحاول جر ميثاق العمل القومي الى معركة غير ناضجة . ان موقف الأردن الاخير من كامب دافيد وبداية تنسيقه مع منظمة التحرير ومع بغداد ودمشق يجنبه تكرار مأساة ١٩٧٠ . ولكنه قد يجر عليه اذا ما ثبت ، غضبة الحليف القديم المراهن على موقفه السابق . ولذلك فلا خلاص للأردن الا بالتحصن بالجبهة الشمالية الشرقية والتنسيق مع محور بغداد ـ دمشق ـ المقاومة الفلسطينية من جهة ، واطلاق القوى الشعبية المناضلة داخل الأردن لتأخذ دورها في المجابهة القومية فلا يتكرر أمر تغييبها الذي جرى في ١٩٦٧ .

الفصـــل السابـــع عشـــر :

الخلل الثاني في الكومبيوتر الامبريالي
من الدور الايراني الامبراطوري العميل
الى الانفجار الشعبي الصديق لفلسطين

إذا كان الدور الاردني تعطل عن الانخراط في المفاوضات التي رتبها المخطط الامبريالي تحت ضغط تفاعلات في البيئة القومية لم يحسب لها الكومبيوتر حساباً ، فان الدور الايراني وهو الركيزة الأولى للمخطط الامبريالي في المنطقة قد عطله انفجار شعبي من الداخل ، وأتاح بالتالي للتفاعلات الايجابية في بيئتنا القومية مجالها المؤثر .

ولقد كان الخلل الثاني في حسابات الكومبيوتر الامبريالي هذا الانفجار الشعبي في ايران ، ولكنه الخلل الاكبر والاكثر تأثيراً وفعلا . لأن الرهان على الدور الايراني الامبراطوري كان كبيرا في المخطط الاميركي .

فاذا كان النفط، وأمنه وعائداته يشكل محور الاستراتيجية الاميركية كما أدلى هارولد ساندروز في تقريره للكونغرس الاميركي ، فان الدور الايراني في هذا المجال ، كان مؤثرا وفعالا جداً .

ووحدها ايران تأخذ من سلاح اميركا بلا حساب . وفي رأي بعض الاستراتيجيين الاميركيين خاصة الدائرين في فلك اللوبي الصهيوني تقام استراتيجية الامبريالية الاميركية على قطبين في المنطقة : ايران واسرائيل .

إن منطقة الخليج العربي والسعودية يشكلان اكبر احتياطي للنفط في العالم وهما ضمن منطقة النفوذ الأميركي . وحسب تقديرات اللوبي الصهيوني والامبريالية الاميركية ان هذه المنطقة رغم كل ما يربطها بالشركات الاميركية وبالأمن الاميركي الا انها بكونها عربية لايمكن ضمان مستقبل تدفق النفط منها الى عجلة الامبريالية الا بقوة من خارجها .

من هنا تهديدات فورد في ١٩٧٤ وتهديدات شيلزنغر في ١٩٧٧ باحتلال منابع النفط العربي.

وعصا أميركا الغليظة في المنطقة بالنسبة للهلال الخصيب ومصر (عبد الناصر) هي اسرائيل وعصاها الغليظة بالنسبة للخليج العربي هي ايران . على ان ايران كانت تتورم لتلعب دورا يمتد من المحيط الهندي الى القرن الافريقي،وايران هي اكبر مستورد للاسلحة الاميركية . فقد اشترت في العام ١٩٧١ نصف مبيعات اميركا من الاسلحة . وليس من سلاح محظور بيعه لايران لا الـ ف ١٦ ولا أي سلاح متطور آخر بل هي تشتري من كل الاصناف التي تقرر شراءها لدعم قواتها التي تطمح بان تصبح القوة الضاربة الأولى في الشرق . ارتفعت مبيعات اميركا من السلاح الى ايران من ٧٥٧ مليون دولارمجموع ما اشترته ايران من اميركا من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٩ الى ٣٠٢١ مليون دولار في ١٩٧٥ وحدها والى ٤٣١٣ مليون دولار في ١٩٧٧ وحدها ، والى مجموع عام بلغ ١٧٠٠٩ مليون دولار ..

فلقد كان طموح ايران ان تحل في الاستراتيجية الامبريالية محل بريطانيا بعد جلائها عن الخليج العربي في اداء دور حارس امبراطورية النفط. ولقد بدأت ايران تحركها في الخليج بالعمل على السيطرة على عنق الزجاجة في مضيق هرمز الاستراتيجي الخطير وذلك باحتلال الجزر الثلاث في عمق الخليج وهي أبوموسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى عشية اعلان الاتحاد في دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول ١٩٧٢ .

ثم اغتنمت فرصتها الثانية في دعم قابوس سلطان عمان بقمع ثورة ظفار . وكان للقوات

الايرانية الدور الاساسي في عملية قمع ثورة ظفار . وتزايد النفوذ الايراني في سلطنة عمان بعد هذا الدور وبدأت ايران تحرك سلطنة عمان للتوسع باتجاه رأس الخيمة عن طريق المطالبة بشريط ساحلي يمتد من رأس ماسندام الذي يشكل عنق الزجاجة لمضيق هرمز الذي هو أهم شرايين النفط في العالم اذ منه يتدفق نفط الخليج العربي الى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان .

وفي تشرين الأول ١٩٧٧ تلقى زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة مذكرة من قابوس يطالبه فيها بالشريط الساحلي الممتد من رأس ماسندام نزولا عبر راضي رأس الخيمة .

وفي الخامس من كانون الأول ١٩٧٧ قام شاه ايران بزيارة قابوس في عمان لمدة ثلاثة ايام . وأكدت الخطب المتبادلة والبلاغ المشترك الدور العميل الذي يلعبه قابوس للمخططات الايرانية في الخليج . فقد قال قابوس في خطابه الترحيبي بالشاه وبعد شكره على الدور الذي قامت به القوات الايرانية في اخماد ثورة ظفار اليسارية بان عمان وايران تشددان على اهمية توفير الأمن للملاحة الدولية عبر مضيق هرمز.إلا ان الشاه اضاف في خطابه مطمحا بسيطا «الحماية» للملاحة الدولية لا على مضيق هرمز فحسب بل في الممرات المائية المجاورة أي خليج عمان وبحر العرب. وأكد البلاغ المشترك ان هدف ايران وعمان هو المحافظة على حرية المرور في مضيق هرمز . وكان قد نشر في واشنطن في الوقت نفسه تقرير رفع الى اللجنة المسؤولة في مجلس الشيوخ الاميركي عن الطاقة والموارد يتحدث عن « الدور الايراني » في الخليج. وجاء فيه انه «إذا تدخلت ايران في الشؤون الداخلية لدول الخليج فيجب ان تعترف الولايات المتحدة مسبقاً بان ايران أعدت في الواقع لمثل هذا الدور » . وكانت ايران قد اشترت من الولايات المتحدة في العام ١٩٧٧ اسلحة بمقدار ٥ مليارات دولار تقريبا بينما لم تتخط السعودية المليار الواحد . وهذا الفارق الكبير يظهر الدور الذي انتدبت له ايران في مسألة أمن المنطقة .

المخاطر الشاهنشاهية على السعودية نفسها

وفي المخطط الاميركي مفروض على السعودية ان تنسق مع الدور الايراني ، ولقد شهد مطلع العام ١٩٧٨أربعة لقاءات رسمية بين السعوديين والايرانيين. فبعد قمة الرياض حين زار الشاه الملك خالد اتجه وزير الخارجية السعودي الى طهران في منتصف شهر شباط وجرت مشاورات سعودية ـ ايرانية برعاية اميركا حول القرن الافريقي واليمن الديمقراطية .

ذلك أن الرادار الايراني اكتشف ان الطائرات السوفياتية تنقل العتاد الى اثيوبيا عبر اليمن الجنوبي . والأخطر من ذلك ان اليمن الديمقراطية تسيطر على باب المندب التي تعتبر مياهه الاقليمية جزءاً من مياهها الاقليمية . وتحرك التحالف الايراني ـ الاسرائيلي ضد هذا الوضع ولكن في محاولة تزييف موضوع القلق برده الى ما يجري في القرن الافريقي .

وكانت ايران قد شحنت الى الصومال كميات كبرى من الاسلحة .

وحاولت ايران بتحركها نحو القرن الافريقي من جهة والمحيط الهندي من جهة اخرى ان تبسط سيطرتها وتطوق محاولة العرب جعل البحر الاحمر بحرهم ولو في ظل الامن الامبريالي ، بعد أن سلبتهم سيطرتهم على الخليج العربي . وهي تعتمد في بسط نفوذها نحو المحيط الهندي على قيام حكم يميني في كل من باكستان والهند بعد سقوط علي بوتو وانديرا غاندي وعلى انكفاء دور الصين بعد خلافها الحاد مع الاتحاد السوفياتي وردود فعلها المعروفة .

إن المخطط الايراني الشاهنشاهي كان يسعى الى تحجيم السعودية وقطرها الى دور ثانوي كما

كان يتوسع في الخليج العربي ويحاول فرض أمنه عليه ومد هجراته الاستيطانية في أرجائه . وكما ان اسرائيل ـ قامت اصلا لحراسة طريق المصالح الامبريالية على طريق السويس فايران عهد اليها بالدور نفسه في الخليج .

وهنا يفتح ملف النفط ، وهو يشكل في الاستراتيجية الامبركية دائرة المحور ، فصحيح ان السعودية تصدر اكبر كمية كبيرة من النفط الى الولايات المتحدة ولكن أمن المنطقة المنتجة للنفط وممراتها البحرية هي تحت السيطرة الايرانية العسكرية وبالتالي تعوض ايزان بوظيفة قوتها العسكرية عن انتاجية النفط السعودي في احتلال الدور الأول بالنسبة لاستراتيجية النفط الامبريالية .

وكان النظام الشاهنشاهي يتبع حتى زيارة الشاه الاخيرة لواشنطن سياسة نفطية غير منسجمة كليا مع رغبات الولايات المتحدة اذ كان من المطالبين بزيادة أسعار النفط بينما كانت السعودية تدعو الى تجميد أسعار أو زيادة لا تتعدى الخمسة بالمئة . وكانت ايران تدعو الى زيادة لا تقل عن سبعة بالمئة لتغطية نفقات مشاريعها العسكرية والاقتصادية .

ومن جهة ثانية كان الشاه تقدم بطلبات تسليحية طموحة اوقفها الكونغرس في حينه ، وكانت سياسة كارتر تقوم على عدم دعم « الديكتاتوريات » وارساء السياسة الخارجية الاميركية على « المبادىء الاخلاقية » وغير ذلك من شعارات معروضة للمساومة كما أظهرت الوقائع والاحداث . وكان الشاه يواجه معارضة شعبية داخل بلاده وخارجها خاصة في الجاليات الايرانية عبر البحار عندما توجه الى واشنطن ليقابل بتظاهرات واسعة استنكارية عند زيارته للولايات المتحدة . وكان هذا بحد ذاته كافيا ليتمسك كارتر بسياسته في عدم دعم الديكتاتوريات . ولكن العكس هو الذي حصل . فقد تنازل الشاه عن دعوته لزيادة اسعار النفط مما وفر للولايات المتحدة مؤيداً جديداً داخل الاوبيك لسياستها في تجميد الاسعار ومقابل ذلك وافقت واشنطن على كل طلباته التسليحية . وهكذا انتزعت ايران من السعودية ورقة كانت تتميز بالامساك بها داخل اوبيك بالدعوة الى تجميد الاسعار. وباتت ايران تشاركها هذه الورقة . وأصبحت ايران تملك ورقة أمن الخليج بقواها العسكرية المتصاعدة ، وورقة دعم تجميد اسعار النفط . وفي لقاء كارتر بالملك حسين في طهران في مطلع ١٩٧٨ كانت ايران تهيء نفسها، خاصة بعد جولة الشاه الى اسوان والرياض ، الى الامساك بالورقة الفلسطينية لجهة تصفية القضية ، والحلول محل السعودية في دور الوكيل للدور الاميركي .

وكانت المرحلة بعد زيارة السادات بالنسبة للكومبيوتر الامبريالي ، هي مرحلة ابراز تحالف جديد : ايراني ـ اسرائيلي ـ مصري ، على انقاض عالم عربي متفكك وهزيمة كبرى تلحق به بانتزاع مصر منه .

إلا أن حسابات الحقل لم تنطبق على حسابات البيدر . فقد انفجر البركان الشعبي المكبوت في ايران وبدأت تتغير الحسابات . وظهر خلال اشهر كم هو مكلف التخلي عن المبادىء والقيم والتنازل عن مبدأ عدم دعم الديكتاتوريات والمطالبة بالحفاظ على حقوق الانسان في انحاء اخرى بينما تقف الحكومة الاميركية مؤيدة الطاغية الذي يذبح شعبه في ايران وهي التي جاءها الانذار في عقر دارها ، في واشنطن وأمام البيت الأبيض بالذات ، وعلى مرأى من رئيس الولايات المتحدة نفسه ، حين اندفع الوف الشبان الايرانيين من طلاب الجامعات الاميركية يهتفون بسقوط الشاه قبل اشهر من اندلاع الثورة الشعبية في ايران نفسها .

لقد ثار كارتر على ادارته وعلى جهاز المخابرات المركزية كيف لم يزودوه بالمعلومات الكافية عن ايران حتى لا يصبح اسير المعلومات الناقصة في الموقف الذي اتخذ.ولكن رئيس الولايات المتحدة نسي انه هو نفسه شهد بأم العين صورة عن انتفاضة الشعب الايراني امام البيت الأبيض حين دمعت عيناه

وعينا الامبراطور ـ الشاهبور من القنابل المسيلة للدموع التي أطلقت لتفريق تظاهرة الوف الشبان الايرانيين الهاتفين بسقوط الشاه . ومع نلك فقد صم أذنيه رئيس الولايات المتحدة واشاح بناظريه عما كان فيه شاهد عيان. واستمر دعمه لحكم الشاه ضد إرادة شعبه لأن مصالح النفط وأمن النفط اقتضت نلك !

وحتى نستطيع تقييم دور الشاه ونظامه في المخطط الامبريالي نعود الى شاهدين عارفين واسعي الاطلاع هما هنري كيسنجر ، وزير خارجية أميركا السابق ورئيس مجلس أمنها القومي وريتشارد هلمز مدير مخابراتها السابق . الأول يتحدث الى « النيوزويك » في ١١ كانون الأول ١٩٧٨ والثاني الى التايم في ١٨ كانون الأول ١٩٧٨

يقول كيسنجر : « ان الوضع الايراني لمأساة بالنسبة للغرب . فالشاه قائد وقف في كل قضية من قضايا السياسة الخارجية الى جانب الغرب وكان عامل استقرار في كل ازمة عصفت بالمنطقة . وفيما يتعدى الوثائق الرسمية فقد حرص على التنسيق الكامل مع سياستنا الخارجية . وهو لم يلجأ الى وقف النفط عن احد لاسباب سياسية . »

وتحت عنوان « آن الاوان لتوجيه رسالة علنية للشاه » يقول ريتشارد هالمز المدير السابق للس . أي . أي » ـ المخابرات الاميركية المركزية ـ وسفير الولايات المتحدة في طهران ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ :

« يجب ان نذهب الى حلفائنا في الناتو ونؤكد على اننا متكاتفين مع بعضنا البعض ومن ثم نوضح « للروس » انه لا يمكن قبول السيطرة الشيوعية على الخليج . »

ويرى هلمز ان المشكلة في ايران الان يجب ان تتقدم على اي اعتبار آخر للسياسة الخارجية للعالم الغربي بما فيه الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي الاخير على معاهدة السلام . «ايران خطيرة . فالنفط ، دم حياة العالم الحر . وهذا يمكن ان يجرف الشرق الاوسط بتيار من الفوضى . وربما يؤدي الى مجابهة جدية بين القوى الكبرى . »

وفي رأي هلمز لا يوجد بديل للشاه يستطيع العيش في ايران ولذلك على الولايات المتحدة ان تبذل كل ما في وسعها لتطيل بقاءه .

ويرى هلمز ان استجابة واشنطن كانت اللامبالاة وعدم الادراك لخطورة الموقف . وهو حازم ايضا مع البريطانيين والفرنسيين والالمان ـ المانيا الغربية ـ «الذين لديهم حصة واسعة من نفط الشرق الاوسط . وللاسرائيليين ايضا مصالح ضخمة في ايران ونفطها ، وبالتأكيد يستطيعون المساعدة بشكل او بآخر . »

ويتابع هلمز قائلا : « الشاه الان في امس الحاجة الى دعمنا المعنوي والسياسي » .

ويعتقد هلمز ان امريكا منذ زمن بعيد لم تسمع عن الشاه الا اعمال القمع وانتهاك حقوق الانسان . فامريكا لم تستوعب صعوبة الحكم في ايران ؛ ولا اخلاص الشاه لها نتيجة لذلك . ويتذكر هلمز ان الشاه اثناء حظر النفط عام ١٩٧٣ ارسل مبعوثيه الى مصر والسعودية ليناشدهما انهاء الحظر بسرعة . «وفي تلك الفترة حافظ على تزويد اسرائيل بالنفط . ومرة ارسل ناقلة بترول بصورة سرية لتزويد احدى حاملات الجنود الاميركية المبعوثة في مهمة بعد ان كاد ينفذ وقودها في المحيط الهندي . وفي اواخر حرب فيتنام ارسل الشاه على الفور سرب من طائرات ف ـ ٥ الى سايغون بناء على طلب الولايات المتحدة . ولقد رابطت سفنه وطائراته في مضيق هرمز لسنين عديدة كي تؤمن سلامة ناقلات البترول المتجهة الى الغرب . »

«ولقد كان هناك اخطاء كثيرة في الماضي مما سبب مشاكل الحاضر عند الشاه . فتخفيضنا لمخابراتنا لم يساعد في شيء ، وحتى قبل توقيف عمليات المخابرات المركزية لم يكن لدينا ما يكفي من العملاء الناطقين بالفارسية . »

عندما كان هلمز في الجاسوسية تعلم ان لا يتطلع الى الماضي . وهذا هو رأيه الان . ففي اعتقاده «إن على أميركا أن تستعمل كل نفوذ لديها من وراء الكواليس . وعليها ان تعلن للعالم ان ايران تشكل شيئا مهما بالنسبة لمصالحنا ويجب ان ترسل للشاه رسالة اهتمام علنية وتوضح ان امريكا لا تزال الاقوى في هذا العالم » .

ولكن السياسة الاميركية لم تأخذ برأي هلمز كليا بل حاولت تطويق وثبة ايران الشعبية بالحلول الوسطية والتسويات التي تمتص نقمة الشعب المباركة . ويقف الاتحاد السوفياتي رغم طابع الحركة الشعبية الديني موقفاً استراتجياً معلنا رفض اي تدخل اجنبي في ايران .

ان شهادات حسن السلوك من الامن القومي ــ الامبريالي الاميركي ومن المخابرات الاميركية المركزية المدرجة اعلاه ، للشاه ، مهمة جداً لاظهار اهمية دور نظام الشاه الايراني في المخطط الامبريالي وفي التحالف الصهيوني .

فهو ، اولا ، كما يقول كيسنجر ، لم يكن يسمح بقطع النفط لاسباب سياسية . وفعلا كان يرفع الشاه شعار « النفط سلعة تجارية لا سياسية » معارضاً واعتراضياً على قطع النفط العربي في حرب تشرين . وكان الكومبيوتر الامبريالي يعتبر نفط ايران ، والحالة هذه ، احتياطياً له ، مهما تبدلت الأحوال العربية بل ان القوة العسكرية الايرانية الهائلة كانت تعد لتكون مع قوة اسرائيل اداة احتلال منابع النفط العربي اذا ما صدر قرار قطع جديد .

ولكن المفارقة ــ المفاجأة انتي لم يحسب لها الكومبيوتر حساباً هي ان قطع النفط عن الغرب وعن اسرائيل يصبح قراراً ايرانياً حين يتوجه آية الله الخميني الى عمال النفط الايرانيين فيدعوهم الى قطع النفط عن التصدير الخارجي وخاصة الى اسرائيل وقصر استخراجه على الاستهلاك الداخلي . وينفذ العمال بحماسة هذا القرار فتبدأ أزمة نفط عالمية مصدرها هذه المرة لا العرب بل ايران ! وهكذا بعد ان اعدت ايران لتكون البوليس الحامي للمصالح الامبريالية باتت هي التي تضرب هذه المصالح في عقر دارها لأن المجهول في المعادلة كان الشعب ، ولان رهان الولايات المتحدة على الحكام المعادين لشعوبهم هو رهان على الضباب الذي يتبخر فجأة حين تصعد شمس الجماهير المحرقة فتذيبه وهو ثانيا ، كما يقول كيسنجر ويؤكد بالتفاصيل هلمز ، والشاه كان يقف مع السياسة الامبريالية الاميركية بلا تردد فيدعمها من فيتنام الى الخليج العربي . وهذه خدمات مرشحة للزوال الآن . يقول محمد حسنين هيكل : « ليس هناك علاقة بقوة عظمى يمكن ان تجمد حركة التاريخ »[1]

وهو ثالثا ، حليف اسرائيل يزودها بالنفط (٨٥ بالمئة من استيرادها) ويشكل معها العصا الغليظة في يد الامبريالية لتطويق العرب وضربهم ، بينما باتت تظاهرات ايران ترفع شعارات التأييد للمقاومة الفلسطينية « فتح » وتعلن قطع النفط عن اسرائيل .

وفي آخر يوم من ١٩٧٨ تجتمع الوزارة الاسرائيلية لدرس نتائج التطورات الايرانية خاصة قطع النفط عن الكيان الصهيوني وتتوجه الى توقيع معاهدة الصلح مع مصر وقد تغيرت ملامح الاستراتجية

---

١) « النهار العربي والدولي » ١١ كانون الاول ١٩٧٨ .

التي تقيم التحالف الايراني ـ الاسرائيلي ـ المصري بحيث تشعر اسرائيل ان الصلح مع مصر، هو الآن خطة دفاعية بعد ان كان في ظل حكم الشاه خطة هجومية ثلاثية ضد المنطقة، وبحيث تشعر ان حاجتها لنفط سيناء تتزايد بعد انقطاع النفط الايراني .

الثورة الشعبية الايرانية

تبقى مسألة الثورة الشعبية الايرانية والموقف منها . وسمة الثورة الاساسية انها شعبية واسعة نزلت الملايين في تظاهراتها وسقط المئات بل الالوف من شهدائها في الصدام اليومي مع قوات النظام في كل انحاء ايران ، وهي انتفاضة ضد الطغيان المتحالف مع الامبريالية والصهيونية ، فهل يمكن الا تأييدها ؟ لكن التخوف من ان تكون ردة دينية وهي التي ترفع شعارات الجمهورية الاسلامية ويقودها رجل دين قوي ويحيط به رجال الدين .

ولا بد من مناقشة هذا الموضوع بكل مبدئية واحاطة وشمول .

اولا : ان تقييم اية حركة في اي بلد اجنبي مفروض ان يرتكز على معيار قضيتنا القومية الاستراتيجي ، فبين حكم عميل للامبريالية الاميركية يأخذ شهادات الثناء والمديح من كيسنجر وهلمز وكارتر وفانس ، وبين ثورة تريد تصفية اثار هذا التحالف والعمالة وتقول بلسان آية الله الخميني « برنامج التسلح الحالي مؤامرة لهدر ثرواتنا الطبيعية »[1] داعياً الى وقف التسلح الأيراني والأغراض العدوانية ، وداعياً الى ضرب المصالح الصهيونية والامبريالية في ايران ، بين هاتين الحالتين فارق نوعي لا بد من أخذه بعين الاعتبار الكلي ، خاصة ان مطالعة الهلع الذي أصاب الدوائر الامبريالية من امكان سقوط الشاه هو بحد ذاته تأكيد على المصلحة الكبرى التي تتأمن لقضيتنا القومية والخلل الاستراتيجي الذي يصاب به الكومبيوتر الامبريالي .

ثانيا : بين حكم الشاه المتحالف مع اسرائيل وبين اعلان آية الله الخميني : « **انني اعلنت مراراً رأيي في اسرائيل الغاصبة وحذرت في مناسبات مختلفة رؤساء الدول الاسلامية والعربية من الخلاف في ما بينهم . وليست محادثات كامب ديفيد وامثالها الا مؤامرات لاستمرار الاعتداءات الاسرائيلية . ان اسرائيل في نظرنا ونظر جميع المسلمين في كل انحاء العالم ليس لها اية شرعية ، لذلك فاننا نبقى دائما مع اخواننا العرب على عداء مع اسرائيل** »[2] بين هذين الموقفين ، فارق نوعي في التوجه الاستراتيجي بالنسبة للموقف من العدو الصهيوني ، وهذا الفارق النوعي مفروض اخذه بعين الاعتبار الكلي في استراتيجيتنا القومية من حركة الشعب الايراني والموقف منها .

ان المبدأ الذي يحكم هذه العلاقة هو الشراكة في النضال ضد الصهيونية والامبريالية ، كل من موقعه ، وهي شراكة انسانية عامة تلف كل الشعوب المناضلة في سبيل حرياتها وحقوقها القومية المتصادمة مع الامبرياليه والصهيونية ، وبالتالي تجمعنا في الموقع المشترك الى هذه الشعوب .

الا اننا من ضمن هذا الموقع التحرري المشترك مع شعوب العالم المناضلة لنا رؤيتنا ومعاييرنا ومفهومنا لمسألة الحق القومي ، وبالنسبة لنا فان مبدأ « مصلحة سورية فوق كل مصلحة » هو اعظم مبادئنا الاساسية ومعيار سلوكنا وتعاطينا ، وفي ضوئه نرى ان تحول بلاد كايران من حليف لاسرائيل الى موقع العداء ضدها ينصب في معيار مصلحتنا القومية العليا .

---

(١) « النهار العربي والدولي » حديث صحفي مع آية الله الخميني في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٨ .
(٢) آية الله الخميني ـ « النهار العربي والدولي » ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٨ .

ان القاعدة التي تحكم علاقاتنا الخارجية بالشعوب الصديقة هي قاعدة المبدأ الأساسي الثامن المؤكد معيار مصلحتنا القومية العليا وتأمينها : « مصلحة سورية فوق كل مصلحة » وليس المبادىء الاصلاحية والمضمون الاجتماعي لانها خاصة بمجتمعنا ووحدته الداخلية .

ثالثا :

أ ــ اما دينية او اسلامية الحركة ، بالنسبة لمن آمنوا بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة فأمر يحتاج الى جلاء على قاعدة معايير واضحة . اولى هذه المعايير ــ القواعد « ان المبادىء للشعوب لا الشعوب للمبادىء » . وهذا يعني نسبية القيم الاجتماعية ، وقياسها بمصالح الشعوب لا الارتهان لها مجردة عن هذه المصالح الثابتة .

ان اعتبار العلمنة ظاهرة تقدمية لا يعني الكلام عنها بالمطلق بل بالنسبة لشعب معين ، في مرحلة تاريخية معينة وظروف اجتماعية وسياسية معينة ومرحلة تطور معينة . فالعلمنة ضرورية لمجتمعنا فضلا عن انها ظاهرة تقدمية ، وهي قد لا تكون ضرورية في ظرف تاريخي مختلف لمجتمع آخر . يقول سعادة في غرض الدين من الدولة في مطلع الرسالة الاسلامية المحمدية« ولكنه انشأ الدولة لغرض الدين **كما جعل الدين عماد الدولة في بيئة لا أسباب لاقامة الدولة فيها غير سبب الدين** » (١)

وهكذا ادى الدين في مطلع الاسلام رسالة حضارية كان منها تنظيم المجتمع وانشاء الدولة على انقاض عصر القبلية الذي سيطر على الجاهلية في الجزيرة العربية .

اما حيث تختلف الاوضاع والحالات فالدولة الدينية تصبح خطراً داهما على الوحدة القومية والمصلحة القومية ، لقد ادى التقاتل الديني في اوروبا الى هلاك شعوبها . والحزب السوري القومي الاجتماعي لم يقل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لمجرد انه مبدأ تقدمي في المطلق ، بل لأن الحالة في سورية في ظل حكم ديني تؤدي الى تفجر مشكلة الاقليات واستغلال النفوذ الاجنبي المتصارع لها لتفجير مجتمعنا وارباك وحدتنا وضرب وجودنا القومي في مرحلة صراعنا دفاعا عن هذا الوجود .

يقول سعادة : « واذا درسنا تركية في زمن الخلافة وجدنا الى اي حد كان مجد المؤسسة الدينية يعمل لمصلحة تركية قبل كل شيء . وكيف كانت تركية تفيد من كونها السلطة الدينية للمؤسسة المحمدية ..» ويقول « فتمسك السوريين المسيحيين بالجامعة الدينية يجعل منهم مجموعاً ذا مصلحة متضاربة مع مصالح دينية اخرى ضمن الوطن ويعرض مصالحهم للنوبان في مصالح الاقوام التي تربطهم بها رابطة الدين (كالفرنسيين والطليان وغيرهم) »

... « ان اتجاههم في نظرة الرابطة الدينية وكونهم فئة قليلة يجعلهم تحت رحمة الايعازات التي تأتي من المجامع الدينية الكبرى خارج بلادنا ، كفرنسا وانكلترا والطليان مثلا »

والامر نفسه ينطبق على المسلمين المحمديين « مثلا حين كانت الخلافة في تركية كانت سلطة امير المؤمنين التركي وسيلة من وسائل المساومات السياسية لمصالح تركية .. كذلك سورية كانت ايضاً وسيلة من وسائل المصالح للنفوذ التركي بواسطة السلطة الدينية . ولذلك بقيت سورية مئات السنين خاضعة للسلطان التركي الذي منع كل رقي وكل تقدم ، من غير ان تنشب ثورة واحدة في سورية ضد الاتراك .« القومية لا تتأسس على الدين » (ص ١٢٢ ــ ١٢٤ من المحاضرات العشر) .

فسعادة هنا يتصدى لاستغلال النفوذ الاجنبي للرابطة الدينية في ما سمي بالمسألة الشرقية ،

---

(١) « الاسلام في رسالته » ص ١٤٧

باستهداف اخضاع المجتمع القومي وتمزيقه بواسطة هذه الروابط المتناقضة في مجتمع يضم مجموعات دينية متعددة ومختلفة « اذا عمل المسيحيون في اتجاه ديني فقط وصاروا يبحثون عن الجماعات التي تربطهم بها رابطة الدين فقط ، أي المسيحية (أي فرنسيين وطليان وانكليز الخ..)، اذا فعلوا ذلك لم يمكن ان يصلوا الى وحدة حياة ووحدة اتجاه مع الفئات الدينية الاخرى التي يحيون معها في وطن واحد والتي هي وهم وحدة حياة ووحدة اثنية واجتماعية في الاصل وفي الحياة »[1]

هذان هما المعياران لتمسكنا بمبدأ فصل الدين عن الدولة انطلاقا من واقع مجتمعنا ومصلحة حياته . ان مبدأ فصل الدين عن الدولة ، في مثل هذه الحالات ، يصبح محصنا للقومية في وجه مقولة التجزئة الطائفية والاستغلال الاجنبي لها . ولكن الدين في مجتمع مختلفة ظروفه ، قد يصبح اداة توحيده في مرحلة تاريخية معينة خاصة اذا لم تتعدد طوائفه كما هي حال مجتمعنا السوري . فلقد وحد الاسلام الجزيرة العربية في زمن الرسول العربي واطلقها للفتوح واسقط حواجز القبلية ووثنية الجاهلية . ولقد اعتبر اهل المغرب العربي الاسلام مضمونا لنضالهم القومي في الجزائر وليبيا في القرن العشرين ضد محاولات تهجينهم وتغريبهم وفصلهم عن قوميتهم من قبل الاستعمارين الفرنسي والايطالي .

والاسلام بالنسبة لايران رابطة موحدة لشعبها الموزع عنصريا وقبليا والموحد دينيا . وهو الرابطة الوحيدة التي امكن تحريك ثورة الشعب بها في هذه المرحلة من تطوره ضد الطغيان والامبريالية والصهيونية ، اي انه كان ذا وظيفة نضالية مرحلية تاريخية . وهل كان مكتوبا على الشعب الايراني ان يرزح تحت حكم الطغيان الامبراطوري العميل للامبريالية والحليف للصهيونية الى ان تتطور مفاهيمه الاجتماعية والدينية بعد عشرات السنين ؟ هذا هو الفاصل بين الثورة والتطور . ونحن الذين نفهم الدين وكل القيم من منظور اجتماعي مفروض ان نقدر النسبية واختلاف الظروف الاجتماعية بين مجتمع وآخر في تعيين الموقف من مسألة الدين والدولة .

ب ــ ذلك انه الى جانب حركة التقدم العام التي افرزت مبدأ فصل الدين عن الدولة ، فان مسألة الدين والدولة تنعكس في مجتمع بهذه الصورة بينما تنعكس في مجتمع آخر بصورة اخرى اقل قتاما او اكثر اشراقـاً حسب ظروف المجتمعات المتنوعة والمتباينة . والدين في ايران مثلا اتخذ كأوسع رابطة شعبية للتحريض على الثورة على حكم رجعي عميل وباتجاه تفسير للدين يؤكد على الحرية والمساواة ويرفض الظلم الاقتصادي الاجتماعي ، **بحيث انه في مجال المقارنة لسنا بين حركة دينية رجعية وحركة تقدمية علمانية حتى تجري المقارنة والمفاضلة بل نحن بين ثورة شعب تمظهرت بالدين وبين حكم طاغية عميل . وعلى هذا الاساس كان جزع الأنظمة الرجعية من الثورة الايرانية .**

ج ــ هذا بالمرتبة الاولى ، اما في المرتبة الثانية ، فالدين هنا اثبت ان المقولة التي تقول عنه بالمطلق ، بأنه افيون الشعوب غير صالحة لكل الحالات . فهو هنا ، منبه ومحرض على الثورة . وهذا يؤكد نسبية التعامل مع الظاهـرات الاجتماعية ، ويؤكد قيمة التفسير المعطى لهذه الظاهرة ، فهو فعلا كان افيون الشعب حين كان في يد الكهنة والطبقة الحاكمة ولكنه هنا يستخدم من قبل المحكومين والمقهورين لتأمين اوسع تحريض شعبي على الثورة مع استيعاب مرحلة التطور في المجتمع الايراني وفعالية او عدم فعالية العقائد الاكثر تقدما على الثورة .

وفي هذا المجال لا بد من التوقف أمام حقيقة لازمت الثورة الايرانية . فآية الله الشريعمداري أو

(١) سعادة ص ١٢٣ المحاضرات العشر .

آية الله الخوئي هما الأرفع من حيث مقام المرجع الديني ولكن الجماهير انصاعت وتآلبت حول آية الله الخميني وآية الله الطالقاني لموقعهما السياسي النضالي ضد الشاه ونظامه والصهيونية والامبريالية، وقد أعلن آية الله الطالقاني أنه مع مبدأ فصل الدين عن السياسة .

د ـ ثم ان الدين هنا ، عكس ما استخدم في تركية العثمانية واسطة للسيطرة على شعبنا وشعوب العالم ، انه واسطة لانتزاع ايران من موقف عدائي لقضية شعبنا الى موقف تضامني مع نضالنا في فلسطين وضد اسرائيل . لولا رابطة الاسلام التي ينطلق منها الخميني لما حدث هذا التضامن بين ايران وامتنا والعالم العربي .

على اساس رابطة القومية الايرانية التوسعية كما نادى بها الشاه رجوعا الى كسرى ، كان الموقف الايراني العدائي من فلسطين وقضيتنا القومية والموقف الايراني التوسعي في الخليج العربي . ذلك لان خط القومية الايرانية القديم هو خط عداء تاريخي لامتنا . بينما الاسلام يمكن ان يكون رابطة مقربة لايران من التضامن مع العالم العربي وملطفة لنزوعها التصادمي معنا ومعطلة لعدوانيتها .

ان الامة النابهة والمتنبهة لمصيرها القومي هي التي تستطيع وتعرف كيف تتعاطى مع كل الروابط الانترنسيونية ، ومن بينها « رابطة الدين كجامعة روحية »[1] ، لخدمة القضية القومية .

ان تحصين مجتمعنا داخليا ضد التناقضات الطائفية بارساء وحدته على المفهوم القومي الاجتماعي ضروري لنهضتنا ، ولكنه لا يعني اغفال الروابط مع المجاميع الروحية في العالم لتأليبها حول قضيتنا القومية ، ان الصهيونية عرفت كيف تؤلب مسيحيي العالم ضد قضيتنا القومية بتزييفها المفهوم الديني لمصلحتها بينما مهمتنا القومية أن نربح العالم المسيحي ايضا لقضيتنا ونحن حملة ارث القدس وانطاكية ،

ان المنعة الداخلية على اساس القومية الاجتماعية الموحدة ، هي المطلوب قيامها في مجتمعنا القومي ، وعلى قاعدتها يمكن التعاطي مع كل التيارات الخارجية بامان .

---

(١) تعبير الدين كرابطة جامعة روحية لسعادة .



الفصل الثامن عشر :

الخلل الثالث : انطواء الحقبة السعودية ومؤتمرات بغداد

هزت زيارة السادات الى القدس المحتلة دور السعودية كوكيل لاميركا في المنطقة وفي مسار الحل السلمي وصيغه . لان السادات انتقل الى الدور المباشر ، ولان انتقاله هذا اخرجه من صيغة التضامن العربي التي تزعمتها السعودية الى صيغة التحالفات الشرق اوسطية مع ايران واسرائيل . فتحت شعار التضامن العربي تبوأت السعودية حتى ١٩٧٦ دور الزعامة « للحقبة السعودية » التي كانت ـ لولا أحداث ايران الأخيرة ـ ان تخسرها بعد زيارة السادات لمصلحة « الحقبة الايرانية » .

كانت السعودية حتى مؤتمر الخرطوم في ١٩٦٧ محاصرة بالمد الناصري الذي وصل الى صنعاء .

ولكن هزيمة ١٩٦٧ الصهيونية الامبريالية لقوى التقدم العربي قلبت هذا المد الى جزر وتمت المصالحة مع اليمن العربي وقمته السعودية . وبدأ شعار التضامن العربي يشكل الغطاء الكثيف لزحف السعودية الى مواقع دورها الجديد .

وفي زمن عبد الناصر حتى مغلوبا لم تجرؤ على اداء دورها المرتقب وان كان فك الارتباط في اليمن قد جعلها تتنفس الصعداء الا انه بغياب عبد الناصر بدأت تدريجيا ملامح « الحقبة السعودية » ووصلت الى قمتها بعد حرب ١٩٧٣ والحظر النفطي الجزئي ثم مساعي التسوية السلمية الاميركية وما رافقها من اعادة ترتيب اوضاع المنطقة والدور الذي لعبته السعودية في هذا المجال .

الحقبة السعودية وملامحها النافرة

وتميزت « الحقبة السعودية » بملامح نافرة ومميزة . فمن جهة استطاعت السعودية في مرحلة تزعمها لوكالة الدور الاميركي في المنطقة ان تعرقل اي نمط من الوحدة او التنسيق في الهلال الخصيب ففصلت الاردن عن محور دمشق بعد ان بدأ البحث بين الكيانين بالاتفاقات التنسيقية .

ومن جهة ثانية استطاعت السعودية ان تعيد ترتيب اوضاع عدة دول وان تنزعها من محور الى محور ومن موقع الى موقع . فقد دفعت السادات الى طرد الخبراء السوفيات ومصالحة اميركا وضرب اليسار المصري وانتهاج سياسة الانفتاح على الرساميل العربية والاجنبية وسلوك مسلك الاستسلام الذي اخذ ينزلق فيه من اتفاقية سيناء حتى زيارة القدس . طبعا زيارة القدس لم تكن من تخطيط سعودي لانها انهت عمليا « الحقبة السعودية » ، وانتزعت من الوكيل السعودي دوره بحلول الاصيل مباشرة محله . ولقد ابدى الحكام السعوديون عتبهم على حصول الزيارة دون استئذانهم وان كانوا لم يقفوا منها موقف الرفض الصريح لاسباب تتعلق بطبيعة الدور الذي يؤدونه تحت شعار التضامن العربي الذي سنأتي على تحليله لاحقا . كما استطاعت السعودية ان تقلب الصومال من دولة لها شعارات ماركسية ومتحالفة مع السوفيات الى دولة تدور في فلكها وتعادي السوفيات ، وكانت من قبل

قد سجلت فوزها الاول في السودان الذي امتد اليه النفوذ السعودي الى حد تصفية اليسار والعداء السافر للسوفيات .

وكانت السعودية تتزعم الحلف العربي اليميني الدائر في فلك اميركا في القرن الافريقي في وجه المد الثوري والنفوذ السوفياتي المساند له فضلاً عن دورها العالمي في مساندة اليمين اينما كان من فورموزا وفيتنام الجنوبية الى ايطاليا واسبانيا والبرتغال ضد المد اليساري .

ومدت السعودية دول المواجهة بمساعدات ضمن حدود ــ وشكت مرارا هذه الدول من الشح والتقتير عليها بقصد الضغط لنقلها الى هذا الموقع اوذاك . وها هو السادات يحاول تبرير زيارته بتزايد موجة الفقر في مصر مما سبق الاشارة اليه في فصل سابق . وكانت علاقاتها المالية بهذه الاطراف مصدر نفوذها الاول على امل ان يقترن ذلك بتاثيرات على القرار السياسي وعلى اوضاعها الداخلية .

وكانت الرياض تؤدي دورها باتجاه انه لو عقدت جنيف فتعقد في ظل عباءة سعودية . وكل الزيارات الاميركية الى المنطقة كانت تتوقف في السعودية . وعندما تعثرت المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية قبل كامب دافيد قال الملك خالد « الافضل ان نذهب الى جنيف متحدين »[١] .

وكان ابرز ملامح « الحقبة السعودية » الدور الذي ادته في عالم النفط ، فهي صاحبة الاحتياطي الاول في العالم والمنتج الاكبر والمصدر الاكبر للولايات المتحدة وصاحبة الارصدة الاوفر المثمرة في اميركا اولا واوروبا بعد ذلك . ولقد اتخذت السعودية موقفا مغاليا في مساندة الاقتصاد الامبريالي عالميا واعلنت ذلك مرارا ورسميا على انها مع « رخاء العالم الحر » . وكان دورها الابرز بخاصة على صعيد النفط واسعاره وضمان تدفقه الى الغرب وبخاصة الى اميركا .

ولقد تزعمت السعودية الدعوة الى تجميد اسعار النفط وكافحت في سبيله ، كما اعلنت مرارا عدم اللجوء ثانية الى الحظر النفطي وبالتالي فك الارتباط بين النفط وفلسطين . ويمكن هنا المقارنة بين قول السادات ان حرب اكتوبر هي آخر الحروب مع اسرائيل وطموحه بعد ذلك بالحصول على نتائج ايجابية « لمبادرته » بعد تعطيله سلاح القتال ، وبين اعلان السعودية تعطيلها سلاحها النفطي الاستراتيجي ثم الرهان على تجاوب الولايات المتحدة مع شروطها ومطاليبها . فكلاهما موقف استراتيجي معطل لاسلحة اساسية في ميزان القوى .

لقد ابقت السعودية في يدها استنساب تلبية الحاجة الاميركية الملحة لرفع الانتاج بنسب معينة ولكنها حتى في هذا المجال استمرت ترفع انتاجها ليتحول الى فوائض نقدية بعملة الدولار المتضخمة . وتأرجحت في الموقف من الدولار تعلن عزمها على طلاقه في عمليات بيع النفط ثم تعود عن هذا الاعلان بعد زيارة شيلزنغر لها .

التضامن العربي كسلاح سعودي

واهم الادوار السعودية هو دورها على الصعيد العربي تحت شعار التضامن العربي ومعانيه وابعاده بالمفهوم السعودي ثم دورها في منظمة الاوبيك . ويمكن في مقارنة الدورين اظهار التناقض بينهما تناقضا محكوما بالاهداف والغايات الكامنة وراء الدور السعودي في كل منهما .

فعلى الصعيد العربي رفعت السعودية شعار التضامن العربي بقصد التوصل الى تحقيق شبه اجماع حول مسيرة الحل السلمي الاميركي الذي تكلفت بتمريره . وكانت تسعى الى تطويق أي تناقض

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/٧/٤ .

ممكن أن يحصل في سبيل هذا الاتجاه الجماعي نحو الحل السلمي مبقية لنفسها دور الحكم .

لقد قال الحزب السوري القومي الاجتماعي رأيه في هذا المفهوم للتضامن العربي في ١٩٧٦ « ونحن في هذا المجال بالذات ، واذ تعقد المصالحات العربية على كل صعيد تحت شعار التضامن العربي ، نرى ان هذا التضامن مفروض ان يفرغ من مضمونه المألوف والمعروف ، مضمون الوفاق بين الانظمة ضد مصالح شعوبها او في سبيل اسكات اصوات الاعتراض على الحلول الاستسلامية ، ليصير وفاقا عربيا على خطة عمل مشتركة ضد العدو الاسرائيلي .

« ان مثل هذا التضامن هو الذي يبقى . وهذه هي صيغة الجبهة الشرقية القتالية التي ايدنا قيامها منذ سنوات ودعونا لها **صيغة جبهة الصمود العربية** التي كانت قمة طرابلس قد دعت الى قيامها في ايار الماضي . وسعى حزبنا جاهدا مع اطراف قومية وعربية لتحقيقها » (من بيان رئاسة الحزب في ذكرى التأسيس الرابعة والاربعين في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٦) .

لقد دعا الحزب السوري القومي الاجتماعي الى مفهوم محدد للتضامن العربي المعادي للامبريالية والصهيونية انطلاقا من غاية الحزب التي تدعو الى جبهة عربية « تكون سدا في وجه المطامع الاجنبية الاستعمارية » ولم يقبل بمفهوم للتضامن يخدم هذه المطامع . **ولذلك كان أقرب الى مفهوم جبهة الصمود التي دعا لها قبل نحو عام من قيامها .**

وحين قام السادات بزيارته الاستسلامية الى القدس المحتلة استمرت السعودية تدعو الى التضامن العربي وايدتها دول عربية اخرى . هذه الدعوة شجبها حزبنا ايضا في بيان صدر عن قيادته في ١٩٧٧/١٢/١٠ وجاء فيه :

« ادانة مؤتمر القاهرة وكل اتصال يجري على اساسه من اية دولة عربية واعتبار هذا المؤتمر تكريسا رسميا لعمليات الاعتراف والصلح مع العدو وعلى هذا الاساس رفض شعار التضامن العربي المرفوع في هذه المرحلة فارغا من اي مضمون قومي او جبهوي حقيقي والمستهدف التستر على السياسة الخيانية المتعاملة مع العدو في التفاوض والاعتراف والصلح ، واعتبار ان التضامن العربي الجبهوي الحقيقي هو الذي يكون تضامنا ضد الاستعمار والصهيونية لا تضامنا مع الاستعمار والصهيونية في سبيل الاستسلام ، وعلى هذا الاساس اعتبار قمة التصدي والصمود التي انعقدت في طرابلس هي المحور الجبهوي العربي الرسمي الذي يقوم عليه مفهوم التضامن العربي السليم في هذه المرحلة مما يفرض على جميع العرب الراغبين في التضامن العربي الحقيقي ان يتضامنوا مع قمة طرابلس ويحشدوا الطاقات العربية لدعمها خاصة في خط النار الاول الجبهة السورية والمقاومة الفلسطينية . »

مبادرة السادات والمتغيرات الجديدة

ان مبادرة السادات الاستسلامية قلبت موازين القوى وانتزعت عمليا من السعودية سلاح التضامن العربي رغم انها استمرت في رفعه ـ كورقة احتياط ـ في حال تعثر استسلام السادات ، ذلك ان مسعى السعودية مع منظمة التحرير الفلسطينية ودمشق انتهى بحصـــول الفرز وقيام قمة الصمود والتصدي في طرابلس واعلان دمشق ومنظمة التحرير تحالفهما بعد رفضهما لخطوة السادات وللتعاطي مع الحلول المطروحة . ولكن السعودية ابقت باب الحوار مع رافضي خطوة السادات مستنكرة الخطوة لخروجها على التضامن العربي مع ابقــاء حبل الود مع الجميع .

ولقد تعاملت السعودية من هذا الموقع مع الطرفين : قمة الصمود ، والسادات على أنها في موقع يتوسط بينهما وتحت مظلة التضامن العربي وهو الذي تراهن عليه للمستقبل بحيث انه دورها

الاحتياطي الذي اذا لم يتيسر لها أداؤه من جديد تفقد زعامتها . فحين زارها الرئيس بومدين أعلنت مبدأ التمسك بالاجماع العربي في أي قرار وكأنها تدين زيارة السادات ولكنها اردفت بالدعوة الى التضامن العربي، وحين زارها كارتر أعلنت بلسان الأمير فهد «نعتقد أن الرئيس السادات بحاجة الى تفهم اسرائيل السبب الذي من اجله قام بزيارة القدس واجتمع برئيس الوزراء الاسرائيلي في الاسماعيلية . ان على اسرائيل أن تستجيب للموقف وتنسحب من الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧ وعندها نعتقد أنه لن تكون هناك مشكلة . » (من تصريح الأمير فهد لمحطة أي ــ بي ــ سي التلفزيونية الاميركية في ٥ كانون الثاني ١٩٧٨) .

وهذا الموقف السعودي هو الذي تمسكت به الرياض فلم تشجب زيارة السادات ولكنها لم تدع الدول العربية الى تأييدها بل طلبت من اميركا العمل على جعل « اسرائيل » تفهم السبب الذي من اجله قام بزيارة القدس وان تستجيب للموقف، وتنسحب من الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧. أي انها حملت اسرائيل ــ دون السادات ــ مسؤولية الموقف . وهذا الموقف الوسطي جعل السعودية نفقد زمام المبادرة مرحليا وان يبدو السادات ممسكا بالزمام من هذا الطرف بينما جبهة الصمود والتصدي امسكت بالرد عليه في الطرف المقابل .

وبدأت تتغير صورة المنطقة وتنهار بعض ملامح « الحقبة السعودية » ، ليس فقط بخطوة السادات المنفردة ، بل في ما كان يجري في القرن الافريقي وفي الشرق الاوسط وفي الجزيرة العربية بالذات .

فالبحر الاحمر لم يقع تحت هيمنة الحلف الرجعي العربي وتحولت اثيوبيا من حالة الضعف والتراجع بعد أن تلقت المصل الكوبي والسوفياتي الى حالة الهجوم وتراجع الصومال. وتنقلت حجارة الدومينو في الشرق الاوسط فقام في افغانستان حكم يساري ارتبط بموسكو ثم انفجرت ايران . وصحيح ان انفجار ايران اعاد للسعودية اوراقا كانت قد اخذت تخسرها لايران ، كما بينا سابقا ، ولكن الظاهرة الايرانية ارعبت اليمين العربي ، وكما يستاءل احد كبار مؤرخي « الحقبة السعودية » الاستاذ محمد حسنين هيكل في اعقاب انفجار احداث ايران : « ليس هناك حاكم عربي في ربع سلطة الشاه ، والشاه لم يستطع حماية نفسه ... فهل يستطيع غيره ؟ »[(١)] رددت السعودية بقلق هذا السؤال دون ريب على نفسها ، وبدأت تحركات لصيانة امن الخليج في سلسلة زيارات قام حكامه بها الى السعوديـــة . فالدرس الايراني كان بليغا ومخيفا .

وزاد في حراجة الوضع ان الموقف حسم في اليمن الجنوبية لمصلحة اليسار . وبعد ان اقترعت ١٥ دولة عربية اجتمعت في القاهرة في صيف ١٩٧٨ على ادانة ومقاطعة اليمن الديمقراطية اضطرت هذه الدول في قمة بغداد المنعقدة في الخريف ان تعود عن قرارها وتقبل بنتائج تصاعد التيار الرافض لكامب دافيد فينعقد الاجماع على القبول بالوضع الجديد في اليمن الديمقراطي .

وسقطت عمليا في قمة بغداد مقولة التضامن العربي بالمفهوم السعودي ، اي التضامن الذي من ضمنه السادات « والمتجاوز للخلافات العابرة » وبالتالي لم تنجح مهمة الرئيس جعفر النميري الذي طاف في الصيف العواصم العربية بدعم سعودي لهذه الغاية . وانتصرت مقولة التضامن العربي كما طرحها احمد حسن البكر في قمة بغداد بالتنسيق مع حافظ الاسد واقطاب قمة الصمود والتصدي ، « الحد الادنى » ولكن الذي لا يغادر مبدئية رفض كامب دافيد ، وساير التكتيك الرافض بمرونة السعودية ومعسكرها العربي حتى ربحهم الى الاجماع المنعقد على ادانة كامب دافيد ، فاوفد وفدا

---

(١) « النهار العربي والدولي » ١١ كانون اول ١٩٧٨ في حديث لمحمد حسنين هيكل .

برئاسة الرئيس الحص الى القاهرة لعرض المساعدات العربية فلما لم يقابل السادات الوفد تحركت القمة باتجاه ادانة كامب دافيد وسائر القرارات. ووجدت السعودية نفسها مضطرة لقبول هذا النهج الذي طوقها بمرونته . وانتزعت بغداد من السعودية ورقة التضامن العربي في قمتها وعلى أساس الفهم الجديد .

ولم يحصل الامر بسهولة ، فقد سبق ذلك مسعى سعودي لاستعادة التضامن العربي بالمفهوم الاخر الذي يؤدي الى مصالحة السادات . ولولا احداث ايران والمبادرة العراقية وقيام محور العمل القومي في الهلال الخصيب وفشل اتفاقات كامب دافيد في ان تلبي الحد الادنى من مطالب عرب اميركا ، لكانت السعودية تؤمل ان تربح هي الجولة ، وعقدت اميركا على المسعى السعودي في صيف ١٩٧٨ امالا كبيرة . فصرح سايروس فانس وزير الخارجية الاميركية في ١٢ آب ١٩٧٨[(١)] : « ان الخطوات السعودية الاخيرة تتوافق مع الاعمدة الثلاثة للسياسة السعودية في الشرق الأوسط وهي استعادة التضامن العربي وعزل واضعاف الراديكاليين العرب ومنع الاتحاد السوفياتي من القيام بدور رئيسي في الشرق الاوسط . » وكانت قد مهدت لزيارة فهد الى القاهرة ولقائه بالسادات زيارة حسني مبارك وابراهيم كامل للرياض واجتماعهما بفهد كما سبق قمة السادات ــ فهد لقاء مبارك بالملك حسين في طهران . وكانت « المستقبل » قد نشرت في ٥ آب ١٩٧٨ اجوبة الامير سلمان بن عبد العزيز حول زيارة الامير فهد لكل من مصر وسوريا والاردن . وحول احياء التضامن العربي قال الامير سلمان بن عبد العزيز « عندما تصل المبادرة الى نهايتها ويصبح من واجبنا التدخل لانقاذ العرب من المزيد من الانقسام ، سنتدخل وسيكون رأينا مسموعا لاننا لم نكن فريقا » .

في الواقع ثمة تياران يتجاذبان المملكة العربية السعودية ، احدهما محور بغداد ، والاخر الحلول محل ايران كركيزة اولى للمخطط الامبريالي الذي اصبح نهجه في المنطقة هو نهج كامب دافيد . واذا كانت السعودية لم تقبل بكامب دافيد لانه ليس كافيا ولكنها من زاوية اخرى قلقة من التطورات الداخلية في ايران . كانت بالامس قلقة من التوسع الامبراطوري الايراني ولكنها الآن قلقة من ظاهرة الانفجار الشعبي. وبعد شلل دور ايران في الخليج تحركت بغداد لتقيم حزام الأمن العربي مع دول الخليج والسعودية وعلى هذا كانت اللقاءات على هامش قمة بغداد . وبغداد بعد ميثاق العمل القومي والخطوات الوحدوية مع دمشق ، تقدم الثقل العربي الجديد الجّاذب لكل القوى في استقطاب جديد . ولكن هل تجد السعودية دورها مع محور الهلال الخصيب الجديد، ام انها كما ترجح اوساط واشنطن ان اولى نتائج ذهاب الشاه ستظهر تقاربا سعوديا ــ مصريا لاقامة محور[(٢)] في المنطقة محل المحور الايراني المنهار ؟

والسعودية ، كما يبدو ، تريد الامساك بالحبل من طرفيه ولا تجد صيغة افضل من « جمع الكلمة وتوحيد الصف » في مفهومها الخاص « بالتضامن العربي » ، فلا تخسر محورها مع السادات لملء الفراغ الذي تريد اميركا ملئه بعد انهيار الوضع الايراني ، ولا تخسر تنسيقها مع بغداد حول امن الخليج . وهي تراهن على التصلب الاسرائيلي لاستعادة دورها ، ورفع شعار التضامن العربي المعروف مجددا[(٣)] ولكن الرياح لن تجري بما تشتهي السفن . فمحور بغداد ــ دمشق ، محور رافض للاستسلام ولا يمكن ان يقبل بأقل من الحد الادنى الذي تمخضت عنه قمة بغداد العربية .

لقد ظهر للسعودية بوضوح خطأ نهجها السابق فلماذا تعود اليه ؟

---

(١) « السفير » من الدور السعودي الى قمة كامب دافيد ١٩٧٨/٨/٢٦ .

(٢) « النهار » ٥ كانون الثاني ١٩٧٨ .

(٣) صرح الامير عبد الله في ٢١ آذار ١٩٧٩ ان السادات سيعيد النظر في المعاهدة خلال أشهر ويعود الى الصف العربي!!

لقد كانت قمة بغداد فرصة نادرة للجميع كي يصححوا مواقفهم على قاعدة « نظرية الحد الادنى » الذي ينعقد عليه الاجماع شرط عدم تجاوز خطه الاحمر .

ونحن في ساحة لبنان ، وفي ساحة فلسطين يهمنا التضامن العربي ان ينعقد على معاداة الصهيونية والتصهين المدعوم امبرياليا . فلقد كانت مقررات بيت الدين التي شاركت فيها السعودية حاجزا عربيا ــ ولو متأخرا ــ في وجه عملية صهينة لبنان . ولقد ادركت السعودية كما ادرك الاردن ، بعد انخداع بضعة سنوات ان الجبهة الانعزالية المتصهينة ليست مجرد جبهة يمينية معادية للشيوعية كما صور اقطاب هذه الجبهة انفسهم بل هي جبهة متصهينة متآمرة على العروبة وعلى لبنان . وان دعمها كان يعني دعما لجناح صهيوني في لبنان[1]

والامر نفسه ، بصورة اخطر ، ينطبق على التعاطي مع السادات تحت شعار التضامن العربي لاقامة حلــف مصري ــ اسرائيلي ، اي عملية تصهين واسعة وخطيرة لا يجوز الا صدها بكل قوة لان كل تساهل معها يكون تساهلا مع نهج الصهينة الخطير .

اترى هو الجهل بالاشياء الذي يورط في هذه المزالق ، ام المصالح الاقتصادية السياسية الدائرة في فلك المصالح الامبريالية التي تغير طبائع الاشياء والوانها واحجامها ؟

لقد كان الملك عبد العزيز الذي وحد نجد والحجاز وبدأ جمع القبائل في حكم مستقر نسبيا لزمنه ، غير ما اصبحت المملكة بعد تفجر النفط ودخول المصالح الامبريالية المتوسعة ، ودخول السعودية لعبة هذه المصالح . وحتى مؤخرا كانت السعودية ، واقرانها ، تحاول ويحاولون ان يصوروا للعرب بأن تحييد اميركا وربحها للعرب هي القضية . ولكن الاحداث والوقائع وقمتها كامب دافيد اظهرت لهم جميعا ان الفصل بين الامبريالية والصهيونية وهم بل ان ، وهذا هو الاخطر ، الارتباط بالامبريالية يقود الى احضان الصهيونية .

وعبثا يجري اللهاث بقصد منافسة اسرائيل في الحظوة لدى اميركا . وسنرى في صفقات السلاح على طريق كامب دافيد في فترة لاحقة احجام القوى ووزنها في معيار التسليح الاميركي . كما اننا سنرى في فترة لاحقة ايضا احجام هذه القوى في قمة كامب دافيد حيث يسود المنطق الاسرائيلي ويخضع السادات ، رئيس اكبر دولة عربية .

والان بعد تفجر وضع ايران ، فمهما سعت السعودية لاستعادة دورها ــ وقد شلت الاحــداث الداخلية ساعد منافسها . فان الدور الاول في المنطقة ، من زاوية الاستراتجية ــ الاميركية ــ سيبقى لاسرائيل بل سيزداد الاعتماد عليها . مع محاولة الالتفاف على ثورة ايران . فقد ربط رئيس لجنة العلاقة الخارجية السناتور ستون بين احداث ايران وضرورة مضاعفة دعم اسرائيل فقال : « ويجب ان نكون جادين ليس فقط في حمايــة مصالحنا النفطية في الشرق الاوسط بل ايضا في حماية مصالح اليابان واوروبا النفطية هناك وحيث ان الوضع في ايران هو غير مستقر فان علينا ان نعتمد على القواعد والقوة العسكرية في اسرائيل »[2]

سياسة السعودية النفطية

اما الدور السعودي الآخر ففي منظمة اوبيك . وهنا عكس الدور على الصعيد العربي فالتحرك

---

(١) لكن السعودية نقضت مقررات بيت الدين ولبت أمرا أميركيا بسحب الكتيبة السعودية من قوات الردع العربية .

(٢) « الوطن العربي » ١٩٧٨/١/٣ .

السعودي لم يتجه الى التضامن بل الى التفرد الذي هدد التضامن . فقد اصرت السعودية على عدم رفع اسعار النفط وقام نظام السعرين في مؤتمر الدوحة لمنظمة اوبيك المنعقد في العام الماضي وتهددت منظمة الدول المصدرة للنفط بالتفكك نتيجة التناقض والشرخ الذي احدثهما موقف السعودية .

فقد اصرت السعودية على تجميد الاسعار من جهة وعلى عدم استبدال الدولار باوراق السحب الخاصة على الصندوق الدولي في الصفقات النفطية ، واستمرت في هذا الموقف في مؤتمر كاراكاس لمنظمة اوبيك الذي عقد في نهاية ١٩٧٧ .

لقد فاخر احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي ان موقفه هو الذي انتصر في تجميد الاسعار . وصدر بيان كاراكاس باجماع الدول اعضاء منظمة اوبيك في هذا الاتجاه. ولكن حتى حزيران ١٩٧٨ لقد وقفت الجزائر وليبيا والعراق ونجيريا مع زيادة الاسعار بنسبة التضخم المالي الذي يأكل الارصدة النفطية ولكنها حرصا على عدم انفراط المنظمة وهو ما تطمح اليه الولايات المتحدة قبلت مرغمة بتجميد الاسعار .

الا ان النصر السعودي في هذا المجال شابته في تلك الحين ، غصة هي مشاركة ايران بهذا الفوز ،وهي التي تحولت ،كما مر سابقا، من المطالبة بالزيادة الى المطالبة بالتجميد نتيجة صفقة واشنطن التي تمت بين الشاه وكارتر .

يقول الامير فهد في حديثه لمحطة اي . بي . سي المشار اليه « نأمل ان يستمر تجميد اسعار النفط في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ » .

الا ان التمسك بالدولار لم يعد مجديا . فبعد اتفاق شليزنغر في الرياض الذي اكد فيه السعوديون عدم التخلي عن الدولار اذا استمر هبوط الدولار مما حدا بالكويت ودول الخليج العربي الى بحث اعتماد اوراق السحب الخاصة على الصندوق الدولي بديلا عنه ، وصرح وزير النفط الكويتي عبد المطلب الكاظمي في مقابلة نشرتها ٣ صحف كويتية وصحيفة « الجزيرة » السعودية في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٨ « ان الكويت وبلدانا رئيسية اخرى مصدرة للنفط تحملت خسائر جسيمة بسبب استمرار انخفاض قيمة الدولار الاميركي . » واكد الوزير الكويتي « اننا نخسر الان نحو ٢٠ في المئة من قيمة نفطنا . » (ارتفعت النسبة في الاشهر التالية الى نحو ٣٠ بالمئة) .

وهذه هي النسبة عينها التي طالبت الجزائر وليبيا والعراق ونجيريا ان يجري رفع اسعار النفط على اساسها .

وكشفت الدوائر الاقتصادية الاميركية سر انخفاض الدولار حين نشر في واشنطن في ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٨ تقرير يشير الى ان ضعف الدولار سيكون حافزا على نمو الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الولايات المتحدة وبصفة خاصة من جانب الدول ذات العملات القوية . وان عقود شراء الشركات الاميركية واقامة فروع للشركات الاوروبية واليابانية تزداد على قدم وساق . وان مسألة زيادة الاستثمارات الاجنبية يحظى بترحيب حكومة الرئيس كارتر التي تعتبرها! وسيلة لخفض عجز المدفوعات الخارجية وزيادة الانتعاش الاقتصادي الداخلي . يحدث هذا بينما يلحس مصدرو النفط العربي المبرد بذوبان ارصدتهم المالية بالدولار .

وفي العدد الأخير الصادر في ١٩٧٨ نشرت مجلة النيوزويك الأميركية احصاءات اعدتها بالتعاون مع جامعة « بسلافيا » ومؤسستها للدراسات الاقتصادية « ويغا » . وتعتمد هذه النشرة على دراسة لثلاثة مؤشرات اقتصادية أساسية : الدخل الوطني ، معدل التضخم والميزان التجاري ، لوضع توقعاتها للسنة ١٩٧٩ .

وقد بينت هذه الاحصاءات ان الدول العربية النفطية التي شكل النفط بين ٧٠ و ٨٥ بالمئة من دخلها الوطني قد عانت من أزمة اقتصادية شديدة نتيجة انخفاض السعر الحقيقي للنفط لانخفاض الدولار وارتفاع معدلات التضخم العالمية مما لم تعرفه قبل أزمة النفط الراهنة . فقد سجل الدخل الوطني هبوطا في السعودية أدى الى تدني معدل الزيادة من ١١ في المئة عام ١٩٧٧ الى ٧ في المئة عام ١٩٧٨ . وانخفض هذا المعدل في الدخل الوطني لدولة الامارات الى ٣٠ في المئة . ووصلت معدلات التضخم بين ٨ و ١١ بالمئة .

وبما أن السبب الاساسي في التضخم هو ارتفاع اسعار السلع المستوردة فقد انخفض فائض الميزان التجاري السعودي من ١٢ مليار دولار عام ١٩٧٧ الى ١١ مليار عام ١٩٧٨ ، كذلك سجل الميزان التجاري الكويتي انخفاضا يقدر بمليار و ٧٠٠ مليون دولار . وعرف الميزان التجاري لدولة الامارات عجزاً يقدر بمليار دولار . ولم نذكر باقي الدول العربية المعارضة لسياسة تجميد الاسعار وتأثرها البالغ من هبوط الدولار ، لاننا قصدنا الاقتصار في سرد هذه الاحصاءات على الدول التي ماشت السعودية في قبول تجميد الاسعار وكان ان تكبدت معها هذا القدر الكبير من الخسائر .

هذه الضريبة حملتها الولايات المتحدة عبر الموقف السعودي للعالم العربي و « للدول المعتدلة » النفطية بالذات .

وهكذا تصل السعودية الى منعطف خطير في سياساتها التي كانت قبل هي صاحبة الارجحية في العالم العربي قبل المتغيرات الأخيرة عالميا وعربيا ، سياسيا واقتصاديا .

فمن جهة أثبت استمرار تدهور الدولار خطأ سياستها النفطية الجسيم لأن التضخم النقدي اسقط الجدوى من تجميد أسعار النفط مما اضطر منظمة أوبيك قبل نهاية العام ١٩٧٨ الى أن تتخذ في اجتماعها بأبو ظبي قرارا برفع سعر النفط ولو بنسبة أدنى كثيراً من هبوط قيمة الدولار . ومع ذلك فقد ارتفع الاحتجاج الاميركي على هذه الزيادة الضئيلة يحمل طابع الوعيد ويطلب اعادة النظر .

وقد حصلت زيادة الأسعار كما ذكرنا بفعل التحولات العربية اذ جرى التفاهم عليها في قمة بغداد قبل شهر على الاقل ، ووجدت السعودية نفسها بفعل هذه التحولات العربية من جهة ، واضطرابات ايران كوقف الانتاج النفطي الايراني من جهة ثانية مضطرة الى القبول برفع الاسعار بعد ان كانت متعهدة بتجميد الاسعار رغم هبوط الدولار حتى ١٩٨٠ ! إلا أن السعودية اشترطت ان لا تحصل الزيادة دفعة واحدة بل بالتدرج على مدى العام بحيث أن الزيادة لن تكون عمليا ١٥ بالمئة بل متراوحة بين ٦ و٨ بالمئة . وذلك كما يقول الأمير فهد « حرصاً على الاقتصاد العالمي »[١] .

ويضيف الأمير فهد في تصريحه لوكالة الأنباء السعودية : « واذا قورنت أسعار النفط بعملاتها قبل سنتين ، بأسعارها في السنة المقبلة (بالنسبة الى الدولار) فسيظهر ان السعر الجديد سيظل أقل مما كانت تدفع في مطلع العام ١٩٧٧ » . بمعنى ان زيادة اسعار النفط لم تزل مقصرة عن اللحاق بسعر مطلع ١٩٧٧ رغم ارتفاع اسعار كل السلع المستوردة من الغرب منذ ذلك الحين أضعاف هذا الحد .

والمفارقة أن يكون وزير المال السعودي كان قد أكد في مطلع تشرين أول « لن نتخلى عن الدولار في تسعير النفط وستثمر السعودية في استثمار الفائض من أموالها في سندات الخزانة الاميركية علما أن الفائض المالي السعودي يتناقض »[٢] .

---

(١) « النهار » في ١٩/كانون الأول ١٩٧٨ .
(٢) « النهار » أول تشرين الأول ١٩٧٨ .

فكيف نفسر مثل هذه السياسة الانتحارية اقتصادياً بغير التبعية المطلقة للمحور الاقتصادي ــ العسكري الامبريالي الاميركي ؟!

ان النفط كسلاح استراتجي لمصلحة فلسطين والعروبة قد عطل بحجة عدم استخدامه في قرار سياسي . ولكن حماية المصالح الامبريالية والاقتصاد الرأسمالي في العالم أليست قراراً سياسيا انما معاكس للمصلحة القومية ، حتى في نطاقها الاقتصادي المحض ؟!

ان التطورات الأخيرة قد اسقطت مقولة عدم استخدام النفط كسلاح سياسي . فلقد استخدم النفط ، بالرغم من دعاة عدم استخدامه ــ كسلاح ماض ضد المصالح الامبريالية . فكما أشرنا من قبل ، استخدمه شعب ايران بالقطع عن التصدير الخارجي ، وضد العدو الصهيوني مسقطاً كل سياسة الشاه ثم فوجئت اميركا برفع الأوبيك أسعار النفط ــ ولو في الحد الأدنى ــ وذلك تحت ضغط عاملين سياسيين : الشلل الايراني وقمة بغداد العربية .

إلا أن أدهى ما يواجه السعودية نفطياً ، هو توسع استغلال نفط المكسيك واكتشاف احتياطيه الهائل الذي قد يكون ــ نظرا لقربه للولايات المتحدة وبعد اضطرابات منطقة الشرق الأوسط ــ البديل المستقبلي عن النفط السعودي بالنسبة لأميركا .(١)

ثم أن كل وزن السعودية النفطي والمالي وكل ايجابيات مواقفها وسياستها بالنسبة لاميركا ، والخدمات الكبرى التي أدتها للسياسة والمصالح الاميركية ، لم تثمر عن حل اميركي ترضى عنه ــ لا جبهة الصمود والتصدي ولا جبهة الرفض ــ بل السعودية نفسها . وهذا هو المأزق الحقيقي .

ثم أن سياسة التضامن العربي من زاوية النظر السعودية أصيبت بنكستين ، اولاهما زيارة السادات من حيث ما نتج عنها عربيا من فرزشل حركة المناورة السعودية ، ثم مبادرة العراق الى عقد قمة عربية بدون السادات وعلى أساس سياسة الحد الأدنى مما طوق مبادرات السعودية .

وأخيراً فان أحداث ايران هي الترياق المقلق في آن واحد ، ترياق الخلاص من المنافسة الايرانية والقلق من سابقة الانفجار الشعبي .

السعودية وكامب دافيد

هكذا كانت السعودية في سبق مع الزمن حين قام كارتر بمبادرته ودعا الى قمة كامب دافيد . فلم تعد حاجة لاعلان السادات فشل مبادرته والعودة الى « التضامن العربي » . ولم تستنكر السعودية مبادرة كارتر لاعادة الحوار بين السادات وبيغن وصولا الى اتفاق . وهي لو استنكرت ذلك لكان سعيها للتضامن العربي مناقضا لنهج كامب دافيد فعلا ، على العكس فقد بادرت الى الترحيب بمبادرة كارتر وتأييد انعقاد كامب دافيد .

---

(١) وآخر ما تنشره الدوائر الاميركية تقرير لجنة لشؤون العلاقات الخارجية في الكونغرس في ١٤/٤/١٩٧٩ الذي يقترح عدم الاعتماد على توسيع انتاج النفط السعودي لمواجهة حاجاتها في المستقبل لأن التقديرات السعودية المتفائلة حول احتياطي النفط السعودي لا يعتمد عليها . (السفير في ١٥/٤/١٩٧٩) .

هذا من جهة النفط السعودي اما المكسيك فقد جاءت زيارة كارتر الفاشلة الى المكسيك وخطاب رئيسها حول عدم الرغبة في تسخير النفط لمصالح أجنبية لا تتيح استفادة أميركية سريعة وهينة من النفط المكسيكي . وهذه نقطة كان مفروضا استثمارها عربيا وخاصة سعوديا لولا الاستسلام السعودي الكامل للمصالح الاميركية وهو الذي قاوم تضامن الأوبيك في الماضي ليواجه اليوم بترويج أنباء حول عدم الاعتماد على الاحتياطي النفطي السعودي .

ففي ١٩٧٨/٨/١٢ اعلن الامير فهد ولي العهد بان قرار الرئيس كارتر بالدعوة الى قمة كامب دافيدالاميركية ـ المصرية ـ الاسرائيلية في ٥ ايلول هو « خطوة شجاعة ومؤشر مشجع يدل على حسن نيات الرئيس الاميركي وعلى رغبة الولايات المتحدة الصادقة في القيام بدور اكثر فاعلية في الوصول الى الحل العادل المنشود الذي يحقق السلام في المنطقة ، الامر الذي يستحق التقدير من حكومة المملكة العربية السعودية . »(١)

وسارعت واشنطن بلسان الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية السيد هودينغ كارتر الى الاعراب عن تقديرها البالغ للدعم السعودي .(٢)

هكذا تبخرت المراهنة على فشل مبادرة السادات وتحولت الى دعم لانعقاد كامب دافيد والرهان على الدور الاميركي وافسح الوكيل المجال امام الاصيل ليقوم بمبادرته !

وحين جاءت اتفاقات كامب دافيد مخيبة للامال واعتذر الملك حسين عن التعاطي معها بصيغتها الراهنة اعلنت السعودية لسايروس فانس حين زارها في ٢٣ ايلول ١٩٧٨ انها تتفهم كامب دافيد ولكنها لن تؤيده ، وكانت السعودية قد اذاعت بيانا في ١٩ ايلول ١٩٧٨ اعلنت فيه « تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس الاميركي جيمي كارتر قبل المؤتمر وخلاله » ولكنها رأت « ان ما تم التوصل اليه في مؤتمر كامب دافيد لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام » ولكن « الحكومة السعودية على رغم تحفظاتها المشار اليها اعلاه آنفا على نتائج مؤتمر كامب دافيد لا تعطي نفسها الحق في ان تتدخل في الشؤون الخاصة لاي بلد عربي ولا ان تناقش حقه في استرداد اراضيه المحتلة عن طريق الكفاح المسلح او عن طريق المساعي السلمية بالقدر الذي لا يتعارض مع المصلحة العربية العليا » مفسحة المجال للخيارين حسبما يرتئي كل بلد ثم مؤكدة في فقرة ثالثة ان « الظروف الحرجة الراهنة ... تطلب الكثير من اي وقت مضى جمع الشمل وتوحيد الكلمة واتخاذ موقف عربي جماعي لتحقيق اهدافها العليا »(٣)

فرغم كل ما في كامب دافيد جاء التحفظ السعودي في هذا الحد وتكررت الدعوة « الى موقف عربي جماعي وجمع الشمل وتوحيد الكلمة » . ومن هنا بدا التحرك العراقي مستوعبا اكثر حالة الاجماع العربي ضد كامب دافيد لينطلق بمرونة قصوى في التكتيك مع التصلب في المنطلق ووجدت السعودية نفسها مطوقة بهذه المبادرة الجديدة .

ورغم الاجماع المنعقد في بغداد على ادانة كامب دافيد الا ان المفهوم الذي ساد بفضل السعودية هو ان اية عقوبة جذرية ، بحق نظام السادات سيتضرر منها الشعب المصري وبالتالي جرى التوقف عن المضي في العقوبات وقطع المساعدات .(٤)

وبدأ السادات من يومها مناورته على كل صعيد . فأخذ يناور بالاشكال في ارجاء توقيع الاتفاقية ليوهم « المعتدلين » ـ كما يسميهم الاميركيون ـ من العرب وعلى رأسهم السعودية انه لا يعقد صلحا منفردا بل هو يصر على ربط اتفاقية الصلح المصري ـ الاسرائيلي بمسألة اعلان المبادىء والحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة او هو يشترط ان لا يتقدم الصلح مع اسرائيل على التزامات مصر العربية كأنما يمكن التوفيق بينهما .

---

(١) وزعت وكالة الأنباء السعودية هذا التصريح اثر زيارة اثرتون الى السعودية ونشرته « النهار » في ١٩٧٨/٨/١٢ .

(٢) المصدر نفسه

(٣) « النهار » في ٢٣ ايلول ١٩٧٨ .

(٤) « السفير » و« النهار » ٢٠ ايلول ١٩٧٨ .

اما المناورة الثانية ففي الحملة التي شنها السادات واجهزته على السعودية . وكان ابرزها ، ما نشرته « السياسة » الكويتية على لسان السادات حول اغنياء العرب العاجزين عن صنع حقائق تاريخية ورفض مصر ان تباع وتشترى . وحملت مجلة « اكتوبر » الرسمية المصرية على السعودية حملات شديدة . وكذلك « الاهرام »وتلقت الدوائر السعودية الحملة بهدوء . فصدر رد في صحيفة الرياض . ولكن الدوائر المسؤولة اوصلت لمصر انها في قمة بغداد سعت لتحويل الاتجاه من ادانة السادات الى ادانة اسرائيل . وقال مسؤول سعودي رفيع ان انتقاد كامب دافيد لا يجوز ان يعتبر من المصريين انه انتقاد موجه ضدهم بل ضد اسرائيل وعلى العكس فان هذا يقوي موقف المفاوض المصري[1].

واخذت السعودية تهيء نفسها لاستعادة دورها ، فاذا كانت احداث ايران قد اعطت متنفسا « للراديكاليين العرب » كي يتحركوا ويصعد تيارهم وتنعقد قمة بغداد بمبادرة عراقية وبثقل جديد في المنطقة هو الثقل السوري ـ العراقي المشترك ، فان احداث ايران ايضا أتاحت للسعودية ان تستعيد دورا كادت ايران تنتزعه منها قبل انفجار احداثها .

وفجأة انطلقت تصريحات السفير السعودي في القاهرة الشيخ محمد ابا الخيل يؤكد استمرار المساعدات المالية السعودية بكل اشكال « الدعم المادي والعسكري والادبي » وبأن العلاقات بين مصر والسعودية قوية وبأن هناك تبادل اراء وتشاور بين البلدين وبأن الملك خالد وولي العهد واعضاء الحكومة يكنون كل محبة وتقدير للرئيس السادات[2]

واعلن السفير السعودي انه يحمل رسالة من الملك خالد الى السادات ردا على رسالة السادات الى الملك خالد وان لقاء قمة قريب سيعقد بين الحاكمين .. وفي اليوم التالي اعلن السفير السعودي في القاهرة ان السعودية تدعو الى قمة عربية يجب ان يحضرها السادات[3] الا ان وزارة الاعلام السعودية اصدرت في اعقاب تصريحات السفير بيانا[4] نفت تصريحات سفيرها في القاهرة حول الدعوة للقمة المشار اليها لان ذلك « لا يقرر في الاوساط الصحفية » ودون ان تنفي تبادل الرسائل بين القاهرة والرياض ولا المساعدات المالية واستمرارها ولا الموقف السعودي الاساسي من الدعوة الى التضامن العربي الذي يشمل السادات ، فقد جاء في بيان وزير الاعلام السعودي « وان المملكة العربية السعودية تؤكد اهمية المرحلة الحاضرة والحاسمة التي تمر فيها الامة العربية والتي تستوجب **جمع الكلمة وتوحيد الصف** للوقوف بعزم وتصميم امام مختلف التيارات التي تفعل لتفتيت قوى الامة العربية . ان موقف المملكة العربية السعودية تجاه القضايا المصيرية واضح ومعلن وثابت وهي حريصة **كل الحرص على وحدة الصف وجمع الكلمة ولن تدخر اي وسع في سبيل تحقيق ذلك** . »

وواضح ان الصف العربي قد اجتمع في قمة بغداد عدا السادات . وان المقصود هنا من « جمع الكلمة وتوحيد الصف » وعدم ادخار « اي وسع في سبيل تحقيق ذلك » هو ابعد من الاجماع العربي ـ عدا السادات ـ ! فهل هذا سيشكل اعادة نظر في كل نهج قمة بغداد والذي لخصه وزير الخارجية العراقي بقوله : « ان العراق في مؤتمر بغداد قد صاغ نظرية في السياسة العربية تقوم على اساس اتفاق البلدان العربية كلها على الحد الادنى لمجابهة الموقف الحالي مع ترك الحرية لكل قطر للتصرف وفق مواقفه »[5] .

---

(١) مجلة « الايفتنر » بالانكليزية في اول كانون الأول ١٩٧٨ .
(٢) « النهار » في ١٩٧٨/١٢/٣١ .
(٣) « النهار » ١٩٧٩/١/١ .
(٤) « النهار » ١٩٧٩/١/٣ .
(٥) « المستقبل » ٣٠ كانون الأول ١٩٧٨ .

هذا التساؤل طرحناه في أعقاب قمة بغداد للرؤساء وقبل أن توقع المعاهدة المصرية الاسرائيلية وينعقد مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذي شهد مجدداً محاولات سعودية لتمييع الموقف من مقاطعة السادات حتى بعد توقيع المعاهدة الاسرائيلية . ويبدو من تصريح الأمير فهد « للنيوزويك » قبيل انعقاد مؤتمر بغداد الثاني في آذار ١٩٧٨ ومن زيارة كارتر وبريزنسكي للسعودية ان تعهداً كان قد أعطي للاميركيين بهذا الموقف .

ولكن المجابهة الحاسمة في بغداد بين محور الهلال الخصيب ، دمشق وبغداد ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والمحور السعودي اضطرت هذا المحور الى التراجع ثانية أمام نهج الاجماع العربي بدون السادات .

كما أن السعودية بسحب كتيبتها من لبنان حاولت أن تضغط على الشام ومحور الصمود والتصدي وميثاق العمل القومي مما ينسجم مع المخططات الاميركية في المنطقة .

لقد انطوت الحقبة السعودية التي راهنت عليها أميركا لتقود المنطقة العربية ولكن الدور السعودي لم يزل يشكل متاعب ، في المواقف الفاصلة ، للتصدي العربي .

الفصل التاسع عشر :

الدور المغربي في الحلف الامبريالي :
مسايرة للمشرق وتآمر في المغرب

عرضنا في الفقرات السابقة لادوار الاطراف التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الاميركية في رسم سياستها في المشرق ، ونعرض في هذه الفقرة لدور الطرف الاساسي المعتمد اميركيا في المغرب الذي لم يكن بعيدا عن كل نهج كامب دافيد : دور المملكة المغربية .

ودور المملكة المغربية في الاستراتجية الاميركية متعدد الوجوه . فهو اولا ، على صعيد المغرب وافريقيا يؤدي دور تجميد الشمال الافريقي وخاصة الجزائر باستنزافها في الصحراء ويمتد الى قلب القارة في جيش مرتزق حارب في زائير ويحارب في كل مكان تدعوه الامبريالية . فهو يؤدي دور ايران السابق في المشرق : دور العصا الغليظة ، ولذلك فالجيش المغربي يؤهل لهذا الدور تسليحاواعدادا وتدريبا .

ولقد استطاع الحسن ان يقبض على زمام مملكته بدهاء وبطش نادرا ما اجتمعا في شخص . فلقد تتالت محاولات الانقلاب ضده فاجهضها ومكن قبضته على الحكم . ثم استطاع بدهائه احتواء المعارضه حتى الماركسية منها ، وجاء برموزها الى البلاط واستغل اكثر ما يكون مسألة النزاع على الصحراء ليؤلب المعارضة معه في « حرب وطنية » يخوضها دفاعا عن « السيادة الاقليمية » للمغرب . وهكذا على اساس فخرق تسد اعين الظروف امن الملك جبهته الداخلية في المغرب ليتفرغ الى اداء دوره في المخطط الخارجي .

ولقد استطاع ، فعلا ، بتدخله العسكري في الصحراء وتهديده أمن الجزائر اشغال هذا البلد الثوري عن دور كان وضعه فيه بومدين على رأس العالم الثالث في التصدي للامبريالية ، وفي طليعة الاقطار العربية المتصدية للامبريالية والصهيونية والمساهمة بقواتها في حروب العرب على قناة السويس ضد العدو الاسرائيلي فضلا عن الدور المميز الذي كان للجزائر في جبهة رفض الحلول الاستسلامية ثم في جبهة الصمود والتصدي . ولكن الجزائر ، وهذا دورها على كل صعيد ، شغلت بقوات وتهديدات المملكة المغربية من ضمن المخطط الامبريالي عن اداء دورها العربي والافريقي والفلسطيني كاملا .

الا ان المخططات المغربية والامبريالية لم تكن كلها ناجحة ، فارادة الشعوب كما مر معنا في المشرق تستطيع تغيير المعادلات . وانقلاب موريتانيا اسقط من يد المغرب ورقة ولكن وجود القوات المغربية في موريتانيا حال دون ان يكون التغيير كاملا . ثم ان صمود قوات البوليساريو في الصحراء جمدت قوات المغرب الكبيرة واوقعت بها الخسائر . وفارق كبير بين الشرف الذي احاط بالمغاربة في الجولان في ١٩٧٣ وبين عار مواجهة القوات الصحراوية الثورية على الحدود المغربية في ١٩٧٨ .

ولم يكن الدور المغربي بعيدا عن المسألة الفلسطينية . فعبر لقاءات العاهل المغربي مع قادة الصهاينة كان يجري الترتيب والتمهيد لمصالحة السادات وغير السادات مع العدو الصهيوني . وكان ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي من زوار المغرب يوم كان يرأس المؤتمر ثم بعد ان خلفه

آخر . وزار المغرب عدد من المسؤولين الاسرائيليين الذين جمعهم الحسن بمسؤولين مصريين (التهامي) قبل زيارة السادات الى القدس المحتلة .

وكان الملك الحسن مستشار السادات الاول في تحركاته الاسرائيلية ، فبعد كامب دافيد توجه السادات الى عاصمة عربية وحيدة هي الرباط ليجتمع بالملك الحسن وهو في طريق عودته الى مصر بعد عقده اتفاقي كامب دافيد .

الا ان اخطر ما يتميز به الحكم المغربي الملكي هو سماحه بالنشاط الصهيوني المنظم داخل المغرب طوال سنوات طويلة منذ عهد الاستقلال . فقبل الاستقلال بين ١٩٤٥ و ١٩٥٦ كان الحاخامات يأتون من فلسطين للدعاية في صفوف اليهود المغاربة للهجرة الى فلسطين . وتمكنت الصهيونية من تهجير ٥٠ ألف يهودي الى فلسطين . وكان الدعاة الصهاينة يجوبون احياء اليهود المغاربة يدعون الى الهجرة . وبعد الاستقلال استمر سيل الهجرة اليهودية المغربية الى فلسطين المحتلة . وتشير الاحصاءات الى انه في ١٩٦٠بلغت الهجرة اليهودية المغربية الى فلسطين المحتلة ٩٠ ألفا ، اي ان الذين هاجروا في اقل من خمس سنوات فقط من الاستقلال يوازي عددهم تقريبا جميع الذين هاجروا خلال ١٢ سنة من الاستعمار بين ١٩٤٥ و ١٩٥٦ .

وحين قامت الحكومة الوطنية في المغرب بين ١٩٧٨ و ١٩٦٠ اوقفت الهجرة ولكن معسكر « كادمية » الصهيوني لم يغلق . ابتداء من ١٩٦١ بعد أن عاد فاستولى الملك والاقطاع على الحكم تدفقت الهجرة اليهودية المغربية الى فلسطين المحتلة بمعدل سنوي قدره ١٢ الف مهاجر كل سنة اي ضعف العدد السابق قبل توقف الهجرة . وحين وقعت هزيمة ١٩٦٧ نشطت مؤسسة جوان الصهيونية التي كانت ترعاها السفارة الاميركية في الدعاية الصهيونية وفي تصعيد الهجرة حتى استكملت تهجير معظم يهود المغرب الذين كان عددهم الاصلي ٢٥٠ ألفا فأصبح الان فقط ٢٠ ألفا .

والخطير ان العمال والكادحين والفقراء هم الذين هاجروا بينما بقيت الطبقة الغنية وصاحبة الاملاك والعقارات والشركات تمتص خيرات الاقتصاد المغربي . فقد ابقى النظام المغربي هؤلاء على رأس بعض الادارات وفي الاشراف على تسيير املاك المعمرين الجدد وابتلعت البورجوازية اليهودية مساحات واسعة من الاراضي الزراعية المغربية كما سيطرت على التجارة الخارجية والداخلية .

وتتوزع هذه الطبقة اليهودية في المدن الرئيسية : مراكش ــ فاس ــ طنجة ــ اغادير وتطوان وتملك الفنادق والعقارات والصناعات الخفيفة وتسيطر على التجارة وتعمل في الاطر الادارية والتقنية .(١)

من هنا ان الموقف المغربي من العلاقة مع الصهيونية ليس مجرد موقف سياسي او ايديولوجي بل له قاعدته المادية الراسخة . وحول العلاقات اليهودية ــ المغربية لا سيما السياسية منها وغيره من المواضيع اجرت « الحوادث » البيروتية مقابلة مع الملك الحسن في عددها الصادر في ١٩٧٨/١/٢٧ اي بعد تعثر مباحثات القدس ، وكعادتها تجري « الحوادث » عمليات تلميع لادوار ومواقف اليمين العربي بالاسئلة والاخراج . وتطرح « الحوادث » حول هذا الموضوع على الملك الحسن سؤالا محددا : « قابلتم عددا من الشخصيات اليهودية ، حتى قيل انكم مهدتم لمبادرة السادات :

« وبادرني الملك قائلا : لا ... لا ... هذه الشخصيات تركت العمل السياسي منذ زمن بعيد ،

---

(١) « السفير » النشاط الصهيوني في المغرب حاضرا ومستقبلا ــ ١٩٧٨/١٢/٢٣

واصبحت تتحرك بصفتها الشخصية ، وبالطبع تداولنا في المشكل الاسرائيلي ــ العربي ، ولكن كمجرد بحث فكري فلسفي او مناقشة نظرية ... »

اوليس طريفا ان البحث « في المشكل الاسرائيلي ــ العربي » وهو صراع حي يتخذ طابع « البحث الفكري الفلسفي » تماما كما تتجه مبادرة السادات الى فك الحاجز ... النفسي مع العدو ؟!

فاذا سلمنا بهذا المنطلق التجريدي الميتافزيقي واعتبرنا ان ٧٠ بالمئة من المشكلة بين العدو الصهيوني والعرب هي مسألة نفسية يكون البحث الفكري الفلسفي قد عالج اكثر « المشكل الاسرائيلي ــ العربي » !

اما صفة الشخصيات الصهيونية بأنها تركت العمل السياسي فلماذا اتت لبحث سياسي مع مسؤول سياسي في مرتبة ملك ؟ هل هواية للبحث النظري الفكري ؟ ام رياضة ذهنية ؟ وهل ناحوم غولدمان : رئيس المؤتمر الصهيوني السابق شخصية معتكفة مثلا ؟ وهل اللقاءات السرية بين المسؤولين الاسرائيليين والمصريين (التهامي) التي رتبها الحسن هي ايضا رياضة ذهنية ؟

ولكن الحسن الثاني يعلن انه ايد مبادرة السادات وان لم يعلم بها من قبل بل ويريد الدعم العربي للسادات حتى بعد فشله : « لان الرئيس السادات اذا وجد السند والتضامن من العرب ، يمكنه ان يضغط على الاصدقاء وهؤلاء امام الاجماع العربي سيمكنهم الضغط اكثر على خصمنا ... » ما هذا المنطق ؟ الم يكن التضامن العربي في الحقبة السعودية قائما على هذا الاساس ؟

الم يضغط العرب في هذا الاتجاه منذ حظر النفط المحدود في ١٩٧٣ وحتى قمة الرياض في ١٩٧٦ . وما تلاها من قمم ؟ وماذا كانت النتيجة ؟ ورقة العمل الاميركية ــ الاسرائيلية التي لا تخرج عن كل ما طرح في الشهرين التاليين لمبادرة السادات . لا شيء . السراب .

وهل نعود الى التضامن الان مع من فتح طريق التعامل مع العدو واسعا ؟

ويصر الملك الحسن على ان السادات لم يخرج على مقررات مؤتمر الرباط : « لم اعتقد لحظة واحدة ان الرئيس السادات يمكن ان يخرج عن مقررات مؤتمر الرباط ولذلك ساندته لاول وهلة دون ان يخطرنا بقراره او بخطواته ، وقد جاء تسلسل الحوادث يؤكد ظني » .

كيف لم يخرج على مقررات مؤتمر الرباط بل وماذا بقي منها في مفاوضات السادات مع العدو ؟

ان المقابلة الصحفية كلو ــع جلالة الملك المغربي يقصد منها بعد فشل زيارة السادات وتعثر مفاوضاته تلميع بعض الصور . ولذلك يعود السؤال فيوجه حول تفسير عبارة جلالته المشهورة عن العبقرية اليهودية والتعاون معها لاعمار المنطقة .

وكأنما السؤال المطروح يوحي بالجواب المرغوب :

« تحدثتم جلالتكم عن التعاون العربي ــ اليهودي الخلاق الذي تم في الماضي ، ولكن ذلك حدث في ظل الحضارة الاسلامية ــ العربية المتسامحة ، التي ترفض العنصرية والتعصب ، مما افسح المجال للكفاءة اليهودية لكي تزدهر وتتألق ، ولكن هل يمكن ان تتكرر التجربة في ظل الفلسفة العنصرية لليهود ؟

قال الملك مصححا « العنصرية هي صفة الصهيونية ، ولا اطلقها على اليهود بشكل عام ، فاليهود انفسهم يعانون من الصهيونية ... » وعلى هذا فقد تحدث الملك كما يقول « عن امتزاج

العبقريتين العربية واليهودية ولا اقول العربية والاسرائيلية » .

ولكن هل يدعو الملك الى زوال اسرائيل فعلا وملاشاة الصهيونية حتى يقوم هذا التعاون ؟

اليس هو المؤيد لمبادرة السادات التي طرحت الصلح مع اسرائيل بتنازلات ؟

أليس هو الذي جمع حسن التهامي نائب رئيس وزراء السادات مع موشي دايان قبل زيارة السادات للقدس كما شهد بذلك بيغن مؤخراً ؟

اليس الذين زاروا جلالته في المغرب من اقطاب الصهاينة « المتقاعدين » ؟

اي يهود خارج الصهيونية وكيانها العنصري الذي يدعو الى الاندماج بهم ومعهم ، جلالة الملك ؟

ان الدور الذي عهدت به الامبريالية لكل هذه الأطراف في التحالف الشاهنشاهي – الساداتي – الاسرائيلي – المغربي بات واضحا ومعروفا ، وهو دور ضرب قوى الثورة والتقدم والصمود في المشرق والمغرب في سبيل السلام الامبريالي الصهيوني الذي يعبر عنه بتعبيرات تجميلية كاندماج العبقريات او فعل العبقرية اليهودية في مواردنا وعائدات نفطنا «لازدهار » .... الامبريالية والاستيطاني الاستعماري .

وكما ان سلم الامبريالية وحلفها واحد فان معركـة الصهيونية الامبريالية الرجعية ضد قوى التصدي والصمود واحدة من المشرق الى المغرب ، من فلسطين الى صحراء البوليساريو حيث عهد الى النظام المغربي دور استنزاف الجزائر لعزلها عن معركة فلسطين وهي قوة دعم استراتجي في الجبهة العربية المعادية للصهيونية والاستعمار .

ولقد كان ملفتاً للنظر ان الشاه الايراني انهزم الى مصر ثم الى المغرب حيث طالت اقامته ، اي الى محاور الحلف المتداعي . وظهر الدور المغربي الملكي بعد انهيار الشاه وتوقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية وانعقاد مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد واتخاذ قرارات مقاطعة السادات انه مساير شكلا لغضبة المشرق العربي رغم عدم حضور المغرب مؤتمر بغداد الثاني . ولكن تآمره في المغرب استمر على الجزائر وليبيا .

الفصل العشــرون

دور الجيب الانعزالي في المخطط الامبريالي الاسرائيلي :
ومقررات بيت الدين ورفض اكثرية المسيحيين للتصهين

١ ـ مفارقات في اصل المؤامرة :

من المفارقات التي يتوقف عندها الدارس انه عند درس المسألة الشرقية وصراع الاقليات في القرن التاسع لم يكن ثمة اضطهاد ديني وعنصري ضد اليهود في تاريخ العرب وتاريخ شعبنا بالتحديد ، لقد كان ثمة مشكلة للاقليات في العصر العثماني ولكن لم تكن بينها مشكلة يهودية رغم كل قوقعة اليهود ، بل بالأحرى كان ثمة مشكلة مسيحية أو درزية أو سواهما من الأقليات من دون اليهود ،ومع ذلك قامت اسرائيل على تزييف تاريخي رهيب استد من شعبنا ما لحق به من شعوب أخرى .

وبالرغم من هذا يطيب للصهاينة مقارنة وضع المسيحيين « بمصير اليهود في اوروبا في اعقاب الغزو النازي »

فاذا كانت المفارقة الاولى انه لم يكن ثمة مشكلة يهودية في تاريخنا بمعنى ان شعبنا لم يضطهد اليهود . فالمفارقة الثانية ان الصهاينة الذين يزعمون ان مبرر قيام اسرائيل هو ما حل باليهود « في اوروبا في اعقاب الغزو النازي » استدوا من شعبنا الذي لم يضطهدهم اضطهادات النازيين لهم في اوروبا !

اما المفارقة الثالثة والابلغ فهي ان المسيحيين رغم زمن الاضطهادات الدينية لم يكونوا بعد انقضائه قضية عنصرية خاصة بهم لو لم يصطنع الصهاينة لهم ذلك بعد قيام اسرائيل في محاولتهم صهينة المسيحيين في لبنان وسلخهم عن مجتمعهم القومي . وهذا ما كشفته مراسلات دافيد بن غوريون وموشى شاريت والياهو ساسون في شباط وآذار ١٩٥٤ والمنشورة في صحيفة دافار الاسرائيلية في ٢٩ تشرين اول ١٩٧١ . هكذا اذن تتكامل صورة المفارقة بابعادها الثلاثة : لا مشكلة اقلية يهودية في مجتمعنا . مع ذلك تقوم اسرائيل متذرعة بأنها رد على ما حل باليهود في اوروبا فتضطهد شعبنا . ثم تصطنع مشكلة صهينة جزء من شعبنا لم تكن له قضية عنصرية لولا النفوذ الصهيوني .

يبقى الوجه الاخر والاخطر في المشكلة وهو ان العرب لم يتنبهوا لقيام عملية التصهين وتبلورها الا بعد تفجر احداث لبنان وبعضهم ، حتى نهايتها . فاحداث لبنان التي انفجرت في ١٩٧٥ لم تنفجر فجأة ، بل ان عملية الانسلاخ عن المجتمع القومي كانت قد بدأت تدريجيـا منذ اكثر من ثلاثين عاما . وهي اذا كانت قد وجدت في الصهيونية ما حولها نوعيا الى عملية تصهين تنسلخ عن مجتمعها القومي وتتحالف مع العدو ، فان الصهيونية كذلك اختارت مادة عمليتها من المستنقع الطائفي الراكد منذ زمن عصر الانحطاط العثماني . وهذا الذي لم يتنبه العرب لخطورته ، ولا تنبه شعبنا واحزابه وحركاته لخطورته باستثناء مفكر واحد وقائد واحد هو انطون سعادة[١] الذي نبه لخطورة الانعزالية وتحالفها

---

(١) راجع « الانعزالية أفلست » لسعاده .

مع الصهيونية قبل ثلاثين عاما .

ان غفلة العرب عن عملية الصهينة التي فجرت لبنان خلال السنوات الاربع الاخيرة يعبر عنه بثلاثة شواهد خطيرة . اولها ، انه حتى انفجار احداث لبنان واتخاذ قرار عزل الكتائب من الحركة الوطنية في عملية رد فعل على التفجير الحاصل ، كان الانعزاليون اكثر تعاطيا مع العواصم العربية واوساط الحكم فيها من كل الاحزاب التقدمية والقومية والوطنية التي كانت باكثرها غير مقبولة في اكثرية عواصم العروبة . وكان تصور العرب الرسميين واوساط الحكم والنفوذ والقيادة ، حتى في بعض اوساط المقاومة ، ان هؤلاء انما يمثلون تكتلا يمينيا معاديا للشيوعية او اقلية مغلوبة مفروض تفهمها . ولم يرد عند احد من المسؤولين انهم امام عملية انسلاخ خطيرة عن المجتمع القومي تتحالف مع العدو الصهيوني ، حتى كلمة « انعزالية » التي طرحها القوميون الاجتماعيون في تداول الحركة الوطنية اللبنانية انطلاقا من مقال سعادة في ١٩٤٩ « الانعزالية افلست » ، لم تكن مقبولة في العالم العربي . وكانت المسيرة الطويلة من احداث ١٩٧٣ حتى مؤتمر بيت الدين المنعقد في تشرين ١٩٧٨ والذي ادان المتعاملين مع العدو في لبنان .

ثانيا ، ان العرب ، لم يفطنوا اساسا لمشكلة الاقليات وخطورة مستنقعها وضرورة اجتثاث اسباب تكونه ، بالتالي لم يتنبهوا الى كون هذه المشكلة قد تصبح خطرا على المصير القومي كله متى دخلها السم الصهيوني وبدأ يتسرب الى الجسم بمقولاته القاتلة كما حدث في موضوع الصهينة في لبنان . لذلك استمر التراث العثماني بهذا الحد او ذاك يغلف العقل ويحجب ضرورة تحقيق الثورة الفكرية والاجتماعية التي تنقل مجتمعنا والمجتمعات العربية من ارث التقليدية الى المجتمع العلماني التقدمي القومي الذي انصهر افراده وجماعاته وسقط مفهوم الاكثرية والاقلية فيه بكل ما يحمل من خطورة التشقق والانقسام .

ثالثا : ان اخطر امتحان لكل فكر وحدوي كان مقدار اختراقه الجبل اللبناني وقدرته على ان يصبح بديلا شعبيا عن التيار الانعزالي فيه . وفي هذا تميز الحزب السوري القومي الاجتماعي في صراعه الطويل ضد الانعزاليين في الجبل منذ اواسط الثلاثينات حتى الاحداث الاخيرة .

٢ ـ المفهوم الصحيح للموقع الصحيح :

حين انفجرت احداث لبنان في نيسان ١٩٧٥ كانت استهدافاتها واضحة لقيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي فأكدت هذه القيادة انها تولجه مؤامرة امبريالية صهيونية لضرب المقاومة الفلسطينية ، لفرض الحلول الاستسلامية ، لتمزيق وحدة لبنان ، لاقامة كيان متصهين على ارضه . . ويعلن بيان رئاسة الحزب في ٨ ايار ١٩٧٥ : « لم تفاجئنا الاحداث الاخيرة وتحرك المخطط الاجنبي المشبوه وما اسفر عنه ، ففي الحادي عشر من آذار الماضي ، وعلى اثر حوادث صيدا الدامية اوردنا في بيان رئاسة الحزب ما يلي : « ان ما جرى في الاسابيع الاخيرة في لبنان لا يمكن اخذه على محمل الصدفة العمياء . ان ضرب القوى الشعبية وتفجير الفتنة الطائفية وطرح امر الاستفتاء على الوجود الفلسطيني ، هو جزء من المخطط الامبريالي الصهيوني .

« ان الزمن هو زمن الحسم . والمخطط الامبريالي ساع الى الحسم . فمن لم يقبل بحسمه سيصفى بطريقة او باخرى » .

« فليس ما يجري في المنطقة معزولا عما يحدث في لبنان وليس ما حدث ويحدث في لبنان معزولا

عما يجري في المنطقة . وقراءة المؤشرات تفسر طبيعة الاحداث المفتعلة »[١] .

كان كيسنجر يطوف في المنطقة في زياراته المكوكية عاملا على اخراج اتفاقية سيناء التي تم التوقيع عليها في ايلول ١٩٧٥ . وكان كيسنجر قد خطط لتقسيم قبرص وكان يخطط لتقسيم لبنان . وكان المخطط الامبريالي واحدا لضرب المقاومة الفلسطينية ووحدة لبنان وعروبته .

٣ ـ تفجر ١٩٧٥ والغرضان الصهيوني والامبريالي :

وكان تفجر لبنان في ١٩٧٥ لغرضين متكاملين صهيوني وامبريالي : الغرض الصهيوني استهدف نقل المعركة الى لبنان بعد تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح في فلسطين في ١٩٧٤ وبعد تصاعد الهجوم الديبلوماسي الفلسطيني في الامم المتحدة في ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وخطابي رئيس جمهورية لبنان ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية . لقد اراد المخطط الصهيوني نقل المعركة من فلسطين الى لبنان ، واراد اسقاط شعار منظمة التحرير الفلسطينية حول الدولة العلمانية باغراقها في حرب اهلية يكون طابعها طائفيا . وفي سبيل بلوغ هذا الهدف كان لا بد من ان يرفع شعار الصدام مع الفلسطينيين من موقع تكتل مسيحي طائفي وعلى اساس السيادة اللبنانية بحيث يبدو الصراع طائفيا ولبنانيا في آن واحد .

وعلى مدى اشهر قبل انفجار الاحداث الدامية في ٢٣ نيسان ١٩٧٥ انطلقت حملة اعلامية وسياسية ضد اتفاقية القاهرة وضد الوجود الفلسطيني في لبنان الى حد ان رئيس الكتائب اللبنانية دعا الى الاستفتاء على الوجود الفلسطيني في شباط ١٩٧٥ قبل انفجار الاحداث بشهرين .

من هنا كان لا بد من اسقاط اهداف المخطط بالتصدي اللبناني الوطني للاداة الانعزالية المتحالفة مع العدو وكان لا بد ان يكون على رأس التصدي وفي طلائعه مسيحيون من الجبل يسقطون بالممارسة الميدانية احدى اهم مقولات المخطط الصهيوني والمتصهين حول طائفية الصراع ويكشفون حقيقة المخطط التآمري الداعي الى تقسيم لبنان منذ الخمسينات يوم طلب دافيد بن غوريون من موشى شاريت التخطيط لاقامة دولة مسيحية صغرى في لبنان عن طريق اصطناع الاضطرابات والحرب الاهلية .

ومن هنا كان الحرص على ان يكون التصدي من موقع قومي علماني ورفض ردود الفعل الطائفية والاصرار على الاحتفاظ بالطابع الوطني الرحب للمناطق الوطنية وتنزيهها عن اي رد فعل طائفي مضاد . فحين تظهر ابعاد المخطط واضلاع المؤامرة لا يسير المرء بغشاوات او لا تنطلي الحيلة ولا ينفع ضباب التضليل الهادف الى عزلنا عن الصراع بحجة أنه فتنة طائفية لا علاقة لنا به . ذلك أن من استهدافات المخطط الاساسية تحييد المناضلين وتعطيل النضال ضده ، فيكون انجع سبيل لاحباطه هو منع الاستقطاب الطائفي بالتصدي له من الموقع القومي العلماني التقدمي وفي قلب الفئات التي أراد استقطابها ومحورتها طائفيا . من هنا كان المتن والكورة أثمن المواقع بالمدلول الاجتماعي لا بالموقع العسكري الذي كانت تتعامل معه بعض القيادات في تقييمها الناقص للمدلول الاجتماعي العميق لهذه المواقع .

وعلى اساس هذا التحليل وقف الحزب السوري القومي الاجتماعي بالسلاح ضد المؤامرة . وكان الحزب يستند الى مقولات سعادة الاساسية التي سندرسها في فصل لاحق حول الانعزالية المنسلخة عن محيطها القومي ودورها في عملية الصهينة والتحالف مع صهاينة الخارج منذ ١٩٤٩ .

---

(١) المؤتمر الصحفي لرئيس الحزب في ٨ ايار ١٩٧٥ ـ جميع الصحف اللبنانية .

فالموقع الواضح انما هو حصيلة المفهوم الواضح .

وعلـى مدى السنوات اكدت الاحداث مصداقية هذا التحليل ، وظهر تدريجيا حتى لمن شككوا بصدق هذا التحليل في البداية ، ان ما بات قائما في لبنان ليس فئة لبنانية لها وجهة نظر في شؤون الدولة والمجتمع بل امتداد حقيقي للعدو الصهيوني بكل استراتجيته وخططه وتفكيره .

اذا كان غرض التفجير الصهيوني للبنان في ١٩٧٥ هو هذا ، فان الغرض الامبريالي كان توقيت محطات التوتير لتمرير حلوله الاستسلامية. ففي ١٩٧٥ كان يريد تمرير اتفاقية سيناء وفي ١٩٧٧ـ ١٩٧٨ كان يريد تمرير اتفاقية كامب دافيد ومختلف مراحل المفاوضات بعد زيارة السادات للقدس ، وهو ما سنقيم عليه الدليل المادي والوثائقي .

في المرحلة الاولى كان مطلوبا رأس المقاومة تحديدا، وكما قال دين براون في ١٠ آب ١٩٧٦ كان الهدف اسقاط بندقية المقاومة « لايجاد فلسطينيين معتدلين » وتصفية القضية ، وكان مقصودا خلق الضجيج الذي يطوي مسيرة الاستسلام وينقل الانتباه من مكان الى مكان .

٤ ـ تفجرات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ وكامب دافيد :

في المرحلة الثانية في ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ استهدف المخطط كما سنرى ، ضرب دمشق في لبنان ، كما استهدف اسقاط مصداقية جبهة الصمود والتصدي التي كان قيامها قرارا تاريخيـا وسياسيا هاما ضد الاستسلام . لذلك كان التصعيد في لبنان موقوتـا بمحطات مسيرة الاستسلام وكانت حرب الجنوب .

وعبثا حاولت دمشق استيعاب الانعزاليين كفئة لبنانية باعطائها لهم فرصة جديدة للعودة عن انسلاخيتهم ولكن انشداد هؤلاء للمخطط كان اقوى من اليد الممدودة اليهم بالحسنى . ورغم كل المغالطات والادعاءات حول « انتصار » الجبهة الانعزالية المزعوم في حرب السنتين ، « فالعمل » في ١٧/٩/١٩٧٨ ومن ضمن اصطدام المليشيات بالردع تعترف بيد العون التي امتدت اليهم ولكنهم يبررون نكرانهم الجميل بأنهم كانوا يريدون تلك اليد ان تبقى « حصتهم » . تقول « العمل »[١] .

« ولعل سورية الاسد قد ارادت بذلك استرداد ما اعطته للمسيحيين في النصف الثاني من حرب السنتين .

«لقد خيل اليها ان المسيحيين قد استفادوا من دعمها اكثر من اللزوم ، وتصلبوا ، في قضايا الوفاق والجيش والشرعية اكثر من اللزوم ايضا ، فلزم الحد من تصلبهم ولو انصفت لما فعلت ذلك . وفي اعتقادنا انها لم تدرك معنى « التصلب » المسيحي ، الذي عبرت عنه الجبهة اللبنانية ، ولم تنهمك بسبر اغواره . وهو ، في الحقيقة ، ليس تصلبا بقدر ما هو قلق مضاعف بالنسبة للمستقبل والمصير بعد مذبحة السنتين . وقد كان على سورية ، لو ادركت ذلك ، ان تظل ، بصورة دائمة ، حصة المسيحيين ، حفاظا على التوازن » ،

وواضح من هذا الكلام ان دمشق لم تقصر مع هؤلاء ولكنهم طامعون بدور منحاز لهم كليا ، لتنفيذ مشروع سيطرتهم على لبنان وهنا نقطة الخلاف . فهم « مضطهدون » كما حاولوا ان يظهروا عند اصطدامهم بقوات الردع ، لأنه لم يتح لهم التمادي في اضطهادهم للآخرين خاصة بعد مذبحة اهدن .

---

(١) « العمل » ـ « حصاد الايام » ١٧/٩/١٩٧٨

الا ان السبب لم يكن في كل هذا، فمهما بذلت دمشق من اجلهم فلن يتركوا انشدادهم للمخطط الامبريالي الصهيوني . وهذا هو جوهر الموضوع ، عتبهم كما هو واضح ، من مقال « العمل » الصادر في فترة متأخرة في ايلول ١٩٧٨ وبعد كل الاصطدامات والتوتير ، هو في كيف لم يحصلوا على مزيد من الدعم ، وليس على اضطهاد ! وفارق كبير بين العتب لعدم الحصول على دعم اكثر وبين الغبن و الظلم والاضطهاد وقد رفعوا شعاراتها كلها تزييفا للحقائق .

فاذا كان عتبهم على عدم تصاعد الدعم لهم ، فهل هذا مبرر لتصاعد تعاونهم وتحالفهم مع العدو الاسرائيلي في المرحلة نفسها ؟

كانوا يتذرعون بأنهم « اكرهوا » على التعاون مع العدو بسبب الطغيان الفلسطيني ـ اليساري اللبناني ،

اما وبعد ان بذلت لهم دمشق كل دعم يعترفون هم به ولكنهم عاتبون كيف لم يتصاعد اكثر ، تراهم بدل ان يقطعوا الصلة بالعدو يضاعفونها ؟!

اذن الحجة ساقطة . ومن هنا حين ادانهم الرئيس الاسد بأن اسرائيل قد تصيدتهم(١) ، كانت ادانته هي الاكثر وزنا لانها تصدر عمن يعترفون هم انه بـذل كـل نية طيبة ازاءهم . لذلك حين يعلن الرئيس الاسد : « اسرائيل لا تحمي لبنان بل تعمل لاطماعها الخاصة وعملاؤها فيه قلة منبوذة ومرفوضة » يكون فعلا قد حدد حقيقة موقف هؤلاء وموقعهم .

ولقد كشف المستر موريس درايير نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط في شهادته امام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الاوسط في مجلس الشيوخ الاميركي في ١٩٧٨/٨/١٦ حقيقة موقف الانعزاليين وسبب تبدل موقفهم من دمشق بقوله :

« ان رجال السياسة الموارنة المسيحيين نظروا الى الوجود السوري من دون مخاوف الى ان كانت مبادرة الرئيس السادات تجاه اسرائيل . »(٢)

طبعا هذا لا يشمل جميع « رجال السياسة الموارنة » بل حصرا حزبي الكتائب والاحرار . وهي احدى التعميمات الاميركية في وصف الاشياء والاتجاهات .

الا ان المهم في هذه الشهادة الاميركية الرسمية ان تبدل موقف الانعزاليين من دمشق مسير بتوجيه خارجي ومرتبط بتطورات في المنطقة ، وبالتالي بزيارة السادات الى القدس ونهجه الاستسلامي . وهذه هي عقدة ارتباطهم بالمخطط الامبريالي التي سنتابع محطاتها المختلفة فنرى كيف ان التوتير الامني كان مربوطا بمسيرة الحل الاستسلامي .

٥ ـ حوادث الفياضية والرمال المتحركة ضد دمشق : كانت بداية أول صدام واسع.
كان السادات قد اعلن بعد زيارته الى دولة العدو بقليل ان مجازر ستنفجر في لبنان والشام . وكان توقع هذه الاحداث يسود كل الاوساط ، ومن الجيب الانعزالي الذي ايد زيارة السادات في اعلامه وصحافته ودافع عنها بل ووجد التبرير والغطاء العربيين لخيانته هو . وكان منتظرا ان توجه الضربة الاستنزافية الى اضعف الحلقات ، الى لبنان في محاولة ان تطال العامود الفقري لجبهة الصمود والتصدي : دمشق .

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/٩/١٠ . قال الرئيس الاسد : « من يثير الشغب في لبنان جزء من المليشيات تصيدته اسرائيل » .
(٢) « النهار » في ١٩٧٨/٨/١٧

وجرى توقيت التوتير بعد قمة الجزائر التي تميزت بثلاث نقاط : (١) تأكيد التحالف مع الاتحاد السوفياتي ودوره في المنطقة التي حاول التحالف الامبريالي ـ الصهيوني ـ الساداتي اقصاءه عنها (٢) ابراز ودعم موقف منظمة التحرير الفلسطينية في رفضها للتسوية الاميركية ورسالة الاخ ياسر عرفات التي قررتها قمة الجزائر الى دول مجلس الامن بأن ليس متكلما باسم الفلسطينيين الا منظمة التحرير .(٣) قرار تحقيق توازن استراتجي بين الشام ودولة العدو بتصاعد البعدين الفلسطيني والسوفياتي في سياسة دمشق في اطار مؤتمر الجزائر . كان لا بد من أن يحرك أصابع المؤامرة باتجاه الضغط على دمشق وذلك في الوقت الذي يعلن السادات ارساله الاسلحة الى التشاد وتصعد التشاد حملتها على ليبيا وتتحرك أصابع المغرب والامبريالية باتجاه الجزائر .

لكن يبقى المسرح الاساس في المشرق ، وعلى العامود الفقري لجبهة الصمود والتصدي .

وما نقوله هنا ليس تحليلنا فحسب بل هو تحليل الطرف الاخر محليا وعربيا ودوليا ايضا . ومن هنا ان لا خلاف على الوقائع ـ وهذا هو دليل موضوعية وجودها ـ ولكن الخلاف هو على الموقع . فنحن مع جبهة الصمود والطرف الآخر ضدها .

قالت الوكالة الكتائبية للانباء في تحليل لها لاحداث الفياضية وما تبعها صادر بالفرنسية في ١٩٧٨/٢/١٢ :

« ربطت مصادر لبنانية مطلعة تطورات الوضع في لبنان بسلسلة تغيرات عربية ودولية بدأت مع دخول القوات السورية الى لبنان وتستمر متفجرة على اكثر من صعيد .

«وتوقفت هذه المصادر عند المعطيات التي سمحت حتى الان بنجاح المبادرة السورية . لتلاحظ ان هذه المعطيات قد تبدلت في جانب اساسي منها ، مما يشكل خللا في لعبة التوازن الدولية ، لا بد معه من جهود اضافية لاستعادة السيطرة الكاملة على الوضع .

«فبالرغم من كل الارادات والنوايا الطيبة في بيروت كما في دمشق ، فان هناك شعورا عفويا يسود فريقا كبيرا من اللبنانيين (؟) بعد احداث الايام الاخيرة خلاصته ان جدار الثقة بين قوات الردع والجيش اللبناني (؟) بات يحتاج الى ترميم ، وان تحديات المرحلة المقبلة تتزايد **وان التغيرات التي تشهدها المنطقة لا تسمح بالتقاط الانفاس .**

« ويمكن في سياق هذه التبدلات الاشارة الى المعطيات التالية :

«١ـ ان قفزة الرئيس المصري اوجدت حالة جديدة في المنطقة . وجدت سورية نفسها مضطرة لمزيد من الاتكال على الاتحاد السوفياتي . وقد احدثت المبادرة المصرية ما يمكن اعتباره انقلابا في توزيع القوى والتحالفات في المنطقة سوف يؤدي في مراحل الى مزيد من التقارب السوري ـ العراقي ومزيد من التضامن المصري ـ السعودي .

«وهذا يعني ان جانبا من الدوافع التي ادت الى التدخل السوري في لبنان لم يعد قائما . وهذا يعني استطرادا ان واشنطن لم تعد تنظر بالحماس نفسه الى المبادرة السورية وان كانت لا تزال تعتبرها ضرورة للامن اللبناني .

«٢ـ ان تطورات المغرب العربي والقرن الافريقي تحمل على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة سوف تبذل جهودا جديدة لتقديم الدعم الكافي للمبادرة المصرية .

«٣ـ ان حجم الاسلحة السوفياتية التي تسلمتها سورية في الفترة الاخيرة وكذلك حجم المساعدة

الليبية للنظام السوري يرتبان على دمشق التزامات لا تستطيع تجاوزها بسهولة من اجل الاستمرار في دورها الوفاقي داخل لبنان ، ويخشى ان تستغل اسرائيل هذا الوضع الجديد لتعمل على اشغال سوريا بصراعات جانبية تفقد معها على مراحل القدرة على القيام بدور الحكم العادل .

« ٤ــ ان السياسة الخارجية قد تبدلت بعد ذهاب كيسنجر وكذلك السياسة الاسرائيلية بعد وصول مناحيم بيغن الى السلطة ومن الطبيعي ان يعاد رسم السياسة الاميركية برؤية جديدة من شأنهـا تثبيت حالة اللاسلم واللاحرب وربما اقتضت اعادة الرسم هذه اخراج سوريا في المرحلة الراهنة وتفجير بعض الصراعات على حساب الامن اللبناني والسوري معا . »

هذا ما قالته الوكالة الكتائبية للانباء في ١٢/٢/١٩٧٨ وهو يكشف بوضوح حلقات المؤامرة الاميركية ــ الاسرائيلية ــ الساداتية على دمشق في لبنان . وهو يلتقي في خطوطه العريضة مع تصريح فانس الصادر في ٢١/٢/١٩٧٨ اي قبل يوم واحد من تحليل الوكالة الكتائبية وتتضمن الخطوط نفسها ولو بشكل مقتضب وأقل تصريحا . وتقول « النهار » أن ما ورد في تصريح فانس عن استمرار الولايات المتحدة في تقديم المساعدة للجيش اللبناني اعتبر ردا على ما نسب الى مسؤول سوري حول هذا الموضوع .

ولــو ان محللا من خارج الساحة ادلى بهذا الرأي لكان علينا ان نسأل ولكن ما هي ادوات المؤامرة المحلية التي تستهدف على حد قول الوكالة الكتائبية « احراج سوريا في المرحلة الراهنة وتفجير بعض الصراعات على حساب الامن اللبناني والسوري معا » تنفيذا « لاعادة رسم السياسة الاميركية ودعمها لمبادرة السادات » ؟ او لاستغلال اسرائيل للوضع الجديد على حد تعبير الوكالة الكتائبية ، وضع انضمام دمشق لقمة الصمود ، « لتعمل على اشغال سورية بصراعات جانبية » في لبنان ؟ من هي الادوات المحلية لهذا الدور ؟

طبعــا تصريح المستر درايير نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية يكشف من هي الاداة في لبنان ، المحلية المتأنية من موقف الصمود السوري في وجه مبادرة السادات .

٦ ــ تكامل الادوار بين حداد والجبهة :

هنا نعود الى ما بثته اذاعة العدو ونقلته « السفير » اللبنانية في ١٠ شباط ١٩٧٨ عن « سعد حداد قائد قوات « الجبهة اللبنانية في الجنوب قوله بأنه طلب منه ارسال امدادات من قواته الى بيروت لمساندة القوات المسيحية فيها . » والطلب ليس بالمجهول ولا يمكن تجهيل الفاعل فبرقية لاسلكية كانت قد التقطت بين قطب الجبهة اللبنانية وسعد حداد في هذا الخصوص قبل يومين .

وفي ١١ شباط ١٩٧٨ نشرت الصحف تصريحا لعازر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي قال فيه « ان اسرائيل تتابع في قلق التطورات الجديدة الخطيرة التي تلت تحركات القوات السورية في لبنان وهي مستمرة في دعم القوات المسيحية في لبنان . »

وجاء في النبأ كما نشرته الصحف اليومية ان وايزمان ادلى بتصريحه هذا ابان جولة على الحدود اللبنانية « رافقه فيها عدد من كبار الضباط الاسرائيليين واجتمع وزير الدفاع الاسرائيلي بالرائد سعد حداد قائد القوات اللبنانية في الجنوب الذي اعرب عن قلقه من تصاعد القتال في لبنان . »

(« النهار » ١١ شباط ١٩٧٨) .

وفي ١٢ شباط ١٩٧٨ قالت مجلة « اكتوبر » المصرية « ان اسرائيل تعهدت بحماية المسيحيين

اللبنانيين اذا ما قرروا الانفصـــال واقامة دولة مارونية في لبنان . »

وقالت المجلة « ان سايروس فانس وزير الخارجية الاميركي اطلع الرئيس المصري انور السادات مؤخرا على تعهد خطي موقع من مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي لدعم قيام « دولة مسيحية » منفصلة في لبنان . »

وطبعا فان تصدي الاعلام المصري هو لتبرئة اميركا من هذه المؤامرة وحصرها بمن لا يمكن تبرئتها منه : بيغن واسرائيل . ولكننا نذكر بالمناسبة تصريحات دين براون في صيف ١٩٧٦ حين تحدث عن نظام الكانتونات اولبنان الفيدرالي كحل مقبول من اميركا (انظر الموندي مورننغ في ٢٣ آب ١٩٧٦ .)

وهكذا من مستندات الطرف الآخر ، محليا (الوكالة الكتائبية) دوليا (تصريحات اميركا واسرائيل) عربيا (مجلة اكتوبر المصرية) يتبين الدور الذي تؤديه الادوات المحلية في تنفيذ المؤامرة الصهيونية ــ الامبريالية .

وواضح هنا ان الاداة المحلية هي الجبهة التي تقول « بالتعددية » اي بتمزيق المجتمع الى اوطان طائفية عنصرية وبسلخ لبنـــان عن محيطه القومي وعروبته وتدعو الى « مشروعية » التعاون مع العدو الاسرائيلي وكره الفلسطينيين والتآمر عليهم واعتبارهم « عدو لبنان القومي » . وتتحرك ضد الأمن القومي ودمشق تنفيذاً لمؤامرة كامب دافيد .

واذا كان سعد حداد قلقا على الجبهة الانعزالية في صدامها مع الردع فقد دافع اقطابها عنه في عشرات التصريحات واعتبروه « بطلا وطنياً » وتبنوا كامل مواقفه الخيانية ، بل ان السيد بيار الجميل ميز بين « التعامل » مع العدو و « العمالة » له . كما أن السيد كميل شمعون أثنى على « وطنية » سعد حداد بل كان يؤكد دوماً ان لا مطامع لاسرائيل في لبنان !

أ ــ الوجه اللبناني لمشروع بيغن :

العقدة الفلسطينية والتوطين :

وعلى مدى اعوام منذ طرح اقطاب هذه الجبهة قبل حرب لبنان امر الاستفتاء على الوجود الفلسطيني في لبنان في اواخر ١٩٧٤ ودعوا الى الغاء اتفاقية القاهرة ثم فجروا الاحداث تحت هذه الشعارات الى المرحلة الاخيرة حين تستروا بشعار محاربة التوطين المرفوض اصلا مـن المقاومـة الفلسطينية وكل القوى القومية والوطنية حرصا على حق شعبنا في فلسطين ، فتستر الانعزاليون بشعار محاربة التوطين ليطالبوا عمليا بترحيل الفلسطينيين عن لبنان تنفيذا لمشروع التوطين الاسرائيلي ... خارج فلسطين ولكن في غير لبنان . فهم اذن ، لم يرفضوا التوطين الا في لبنان ولكنهم قبلوا به ضمنا حين دعوا الى ترحيل الفلسطينيين لتوطينهم خارج فلسطين في اي مكان آخر ، ثم عادوا في تصريحات السيد كميل شمعون فتقبلوا بتوطين الفلسطينيين في لبنان شرط تجريدهم من سلاحهم وذلك بعد ان ضغطت عليهم الدولة الصهيونية ليفعلوا ذلك لانها تريد مشروع التوطين ان ينجح لتصفية القضية ، وكان اخطر مظاهر هذا التحرك ضد الوجود الفلسطيني انه جاء متناغما مضمونا وتوقيتا مع ارتفاع نبرة اميركا واسرائيل ضد « المشكلة الفلسطينية » او « العقدة الفلسطينية » حتى اشكل على من يقرأ عنوانا في صحيفة ضد هذا الوجود ما اذا كان صادرا عن فانس او بيغن او كارتر او بريجنسكي أو أحد أقطاب هذه الجبهة الانعزالية ، لقد رفضت المقاومة الفلسطينية تكراراً التوطين لأنه يفترض اصلا تصفيتها واستبدال فلسطين بوطن بديل وهو مشروع اسرائيلي أميركي . ولكن

الانعزاليين اتخذوا منه قميص عثمان .

وفي يوم ٢٤ كانون اول ١٩٧٧ صدر عن رئيس الجبهة اللبنانية كميل شمعون تصريح نشرته « النهار » بعناوين كبيرة « الاتفاق شرطه الاجماع على ازالة الوجود الفلسطيني » . «والعقدة الفلسطينية » مطلوب حلها في اتفاقية كامب دافيد لمصلحة الحكم الذاتي فاذا رفض الشعب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال مشروع الحكم الذاتي واسقطه في فلسطين ، كما فعل ، فمطلوب ضرب مقاومته قيادة وقواعد في لبنان . كمـا المطلوب تحريك الرمال اللبنانية ضد قوات الردع العربية ، ضد الجيش السوري . وهذا النمط في السلوك استمر على مدى العامين ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ .

كامب دافيد والتصعيد الانعزالي

ومن هنا جاء التصعيد في ايلول ١٩٧٨ وبينما كامب دافيد منعقدة ثم في اعقاب ارفضاضها باتجاهين : اتجاه عسكري امني توتيري واتجاه مبادرة ديبلوماسية سياسية دعا لها كارتر لدرس موضوع لبنان . وهو ما سنعالجه في الفصل الخاص ، بكامب دافيد .

اما التوتير الامني فقد فضح الفاعل والغرض منه اجماع دولي وعربي ومحلي واضح ان تصريح السادات المنذر بمجازر في لبنان والشام نابع من المصدر نفسه : الامبريالية الاميركية التي تطلعه وتنسق معه حول المخططات التآمرية الى حد اطلاعه على وثيقة بيغن وتعهده الخطي بدعم قيام « دولة مسيحية منفصلة في لبنان . »

ب ـ المؤامرة تستهدف دمشـق

وواضح ان المؤامرة تستهدف دمشق بعد التطورات الاخيرة ودخول المؤامرة مرحلة جديدة وتصدر دمشق جبهة التصدي ، كما تستهدف القوى المناوئـة للمؤامرة على الساحة اللبنانية وفي طليعتها المقاومة الفلسطينية التي يتكرر الاعلان الصهيوني ـ الاميركي حول ان « العقـدة الفلسطينية » هي العقدة الرئيسية في مشروع تصفية القضية ، ويستهدف اخيرا القوى الوطنية التي تقف على الساحة اللبنانية مع جبهة الصمود والتصدي ضد الاستسلام .

ذلك ان قيام تحالف دمشق ـ المقاومة الفلسطينية ـ الحركة الوطنية مجددا على الساحة اللبنانية يشكل سدا نهائيا في وجه المخططات الاستعمارية ـ الصهيونية التي تتآمر على هذا التحالف القومي اما بخلق التناقض بين اطرافه او بضربه ، ضرب اقوى حلقاته واضعفها في الوقت نفسه ، اذا ما التأم على قاعدة الصمود القومي ،

لقد اشارت اصابع الاتهام بوضوح الى مفتعلي ذلك التوتير رغم انهم حاولوا الاحتماء والزج بالاحياء السكنية الآمنة ليقلبوا الصورة ويصبحوا الضحايا المعتدى عليهم . الا ان بيان رئيس الجمهورية اللبنانية وهو الاقرب الى موقع الجبهة اللبنانية ـ الذي صدر في اعقاب التصعيد الامني حمل الميليشيات الانعزالية مسؤولية الاستفزاز الذي فجر الوضع ، **كما ان تصريح وزير خارجية فرنسا آنذاك المسيو دو غيرنغو الصادر في ١٩٧٨/٥/١٧ كان ادانة كاملة للمليشيات وللمخطط الصهيوني الذي يستخدمها** . وقال دو غيرنغو ان المعركة التي استعرت « لا معنى لها ولا تلقى دعم السكان المسيحيين . » وقال بأن شمعون والمليشيات تلقوا دبابات سوبر شرمان ونصائح سيئة من اسرائيل في ايلول الماضي (عند حصول التوتير) . واضاف الوزير الفرنسي ان المخطط الاسرائيلي

يقضي باشغال سوريا في لبنان وان المليشيات لا تزيد عن ٥ آلاف رجل من اصل ٥٠٠ او ٦٠٠ الف مسيحي يعارضون المغامرة المجنونة .

(ج) مقررات بيت الدين وتآكل المشروع الانعزالي لنفسه

اما الهجوم الديبلوماسي فكان في دعوة الرئيس كارتر في اعقاب كامب دافيد الى مؤتمر تشترك فيه اسرائيل «لأن لها مصالح في لبنان» على حد قول كارتر، والسادات ودول اوروبية وعربية مع **أميركا** للنظر في الازمة اللبنانية ، لقد رفضت دمشق هذا الطرح وايدها كل وطني وقومي وعربي صادق في عروبته واعتبرت دعوة كارتر تدخلا سافرا في شؤوننا الداخلية ودعما لمخطط الصهينة وللنفوذ الساداتي المنهار .

واستطاعت دمشق ان توجه الدفة ، وانعقد مؤتمر بيت الدين لوزراء الخارجية العرب المشاركة دولهم في قوات الردع العربية او المساندة وخرج بمقررات تؤكد في وجه تصاعد المؤامرة الدولية عروبة لبنان ووحدته ودعم قوات الردع العربية ، وادانة التعامل مع العدو الاسرائيلي .

ان مقررات بيت الدين من جهة والتصدع الذي اخذت تعاني منه الجبهة الانعزالية كانا خارج ونقيض حسابات الكومبيوتر الامبريالي الصهيوني .

لقد اخذ المشروع الانعزالي المتصهين يتآكل نفسه ويهزم ادعاءاته ميدانيا . فهو بدأ بفكرة غيتو مغلق طائفيا وعقائديا بمعنى اضطهاد الاقليات المحمدية وتهجيرهــا كما جرى في سبنيه والنبعة والاشرفية وجبيل ،والمعارضة الوطنية والقومية والتقدمية من المسيحيين الوطنيين كما جرى ضد معاقل الشوير والمتن عامة والكورة وجبيل . ثم بعد ان قام بعملية « التنظيف » هذه ، عاد فأخذ يضرب الزعامات المسيحية إليمينية نفسها فشن هجومه على اده وانصـــار الكتلة الوطنيـــة وجميعهم من الموارنـــة ثم على آل فرنجيـــة وانصارهـــم في الشمال وكانت مجزرة اهدن البشعة . ثم شن هجومه على الارمن وهم مسيحيون لجأوا الى لبنان هربا من الاضطهادات الدينية ضدهم في تركيا فاذا بهم بعد عشرات السنين يواجهون الاضطهاد من ادعياءحماية المسيحيين ! فقد قتلت المليشيات الانعزالية المتصهينة العديد من شبان الارمن واضطهدت مجموعهم تحت شعار ان الارمن لم يقاتلوا ولم يحاربوا الى جانب تلك المليشيات واستمروا متمسكين بوحدة لبنان .

هكذا يظهر بوضوح ان المشروع الانعزالي الزاعم انه قام لحماية المسيحيين اصبح هو يضطهدهم ويستعدي أكثريتهم. هذا هو المعطى الاول ومن جهة أخرى، فان المعطى الثاني كان فـــي حصول اجماع عربي – لاول مرة – ضد المتعاملين مع العدو في لبنان حسبمـــا نصت مقررات بيت الدين التي لم تؤيدها واشنطن .

مقررات بيت الدين

اكد مؤتمر بيت الدين على وحدة لبنان وسلامة اراضيه ، ودعا الى تطبيق القانون ضد المتعاملين مع العدو الاسرائيلي ، وشدد المؤتمر في ختام اعماله على معالجة شاملة للأزمة اللبنانية ، ووقف الحملات الاعلامية والتطبيق الدقيق لمقررات القمة في الرياض والقاهرة .

وهنا نص البيان الختامي ومقررات المؤتمر :

« بدعوة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، الاستاذ الياس سركيس ، عقد مؤتمر لوزراء

خارجية الدول العربية المشاركة والمساهمة في قوات الردع العربية تحت رعاية فخامته في بيت الدين ، في الفترة من ١٥ الى ١٧/١٠/١٩٧٨ . وقد درس المؤتمرون بعمق واهتمام بالغين الظروف الصعبة التي يواجهها لبنان الشقيق ، كما تدارسوا الازمة اللبنانية من كافة جوانبها بما في ذلك المشكلة الامنية ، باعتبارها احدى الجوانب الملحة في المعالجة ، و اطلع على بعض الترتيبات التي قررت قيادة قوات الردع العربية اتخاذها ، لمعالجة الوضع الامني بطلب من فخامة رئيس الجمهورية .

وبعد المناقشات المستفيضة بروح عالية من المسؤولية وبشعور اخوي عميق وادراك لضرورة العمل على مساعدة البلد الشقيق ، لتجاوز المحنة القاسية التي يعيشها منذ بضع سنوات ، فقد استخلص المؤتمرون اهمية وضرورة معالجة شاملة للازمة اللبنانية تقوم على المبادىء والاسس التالية :

اولا : وحدة لبنان واستقلاله وسيادته ، وسلامة اراضيه في اطار نظامه الديمقراطي ، وممارسة الدولة لسلطاتها على كافة الاراضي اللبنانية وانهاء جميع المظاهر والعوائق امام قيام سلطة مركزية قوية تعيد بناء مؤسسات الدولة التي تأثرت بالاحداث وفي اطار ترسيخ وحدة البلاد ارضا وشعبا .

ثانيا : انهاء المظاهر المسلحة وجمع السلاح وتحريم حمله خارج حدود القانون .

ثالثا : التطبيق الدقيق والكامل لمقررات القمة في الرياض والقاهرة .

رابعا : حفاظا على وحدة البلاد ، وقف الحملات الاعلامية والعمل على تطبيق قانون المطبوعات ومنع جميع وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة غير الشرعية .

خامسا : وضع برنامج زمني ، لبناء الجيش على اسس وطنية ومتوازنة ، وبما يمكنه من القيام بدوره في تحقيق الامن الوطني للبلاد ، ومن تولي المهام التي تقوم بها قوات الردع العربية على الاراضي اللبنانية .

سادسا : العمل على تحقيق وفاق وطني بين الاطراف والفئات اللبنانية المتنازعة بما يكفل وحدة البلاد ، وادخال الاصلاحات التي تحقق ترسيخ الوحدة الوطنية وتسهم في ازالة اسباب التفجر في الساحة اللبنانية .

سابعا : تطبيق القانون ضد الذين يتعاملون مع العدو الاسرائيلي ، وادانة كل اشكال التعامل وذلك انطلاقا من الانتماء العربي للبنان .

ثامنا : تأليف لجنة متابعة من ممثل عن كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت ، توضع بتصرف فخامة رئيس الجمهورية وتقوم بما يرى ان يعهد به اليها فخامته من مهمات في اطار الاسس والمبادىء المذكورة آنفا .

وقد ابدى المؤتمر تقديره للظروف الدقيقة والصعبة التي تضطلع فيها قوات الردع العربية بمهماتها في لبنان وللاعباء التي تتحملها في هذه الظروف .

كما اكد المؤتمر ان الحكومات العربية المشاركة فيه ، وانطلاقا من مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ، لن تتوانى عن تقديم العون والمساعدة الى لبنان الشقيق ، ليستعيد اوضاعه الطبيعية بما في

نلك مساعدته في مجال اعادة اعمار البلاد ويتمنى المؤتمر على الحكومات الشقيقة الاخرى ان تقوم بدورها في هذا الصدد » .

بيت الدين في ١٧/١٠/١٩٧٨

د ـ الهجمة الاميركية الصهيونية

نحو اجهاض مقررات بيت الدين ودويلة الشريط الحدودي

ان مقررات بيت الدين صدرت في مناخ الاجماع العربي الذي انعقد ضد السادات ، وبالتالي ضد الصهينة عربياً ، واذن ، ضدها لبنانياً من ضمن ذلك .

الا أن التملص من هذه المقررات لخصه أمر العمليات الاميركي بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية والذي قضى عربياً بسحب الكتيبة السعودية ، ولبنانياً بالتباطؤ في الحسم ضد سعد حداد لاستخدام ورقته للضغط على الوجود الوطني اللبناني تارة ولقلع الوجود الفلسطيني أساساً ، وبطي أمر مناطق الغيتو الانعزالي وما ارتكب من مجازر في اهدن ، وسواها ، ضد المسيحيين ، وبتأمين هذا الغيتو وتثبيته وسحب القوات العربية منه على مراحل ، ثم محاولا فتح ملف « الوجود الفلسطيني والسوري » بينما يستمر المتعاونون مع العدو في عربدتهم ضد وحدة لبنان وعروبته وسعيهم الى قطع كل صلة بلبنان بمحيطه القومي وتبرير استمرار الاحتلال الاسرائيلي المكشوف والمقنع بمليشياتهم لجزء من أرض الجنوب .

وهكذا تقاطع اتجاه انعزالي القى ببعض ظله على أطراف من السلطة ويدعو الى اعتبار ورقة سعد حداد ورقة رابحة تلعب لقلع الوجود الفلسطيني ، مع مخطط الصهينة الذي يرمي الى تفجير المنطقة بالدويلات الطائفية العنصرية التي يؤدي قيامها على اشلاء المجتمع القومي الى اندثاره ، مع مخطط كامب دافيد الامبريالي الصهيوني الذي أراد امتلاك الساحة اللبنانية متخذاً من سعد حداد والجبهة المتصهينة رافعته « لتوحيد » كل لبنان بعد انكشافه « وتحريره » من الوجود القومي واخضاعه لاستهدافاته .

فهل باع فاوست نفسه من الشيطان مرة ثانية على أرض لبنان مجسداً اسطورة غوته الشهيرة والخطيرة ؟

يقول بشير الجميل في خطابه في ذكرى مجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٩ أنه يرفض أي اتفاق أمني مع الشام « حتى لو فرض علينا بقوة السلاح » كما يعتبر ان « اتفاق القاهرة افقدنا الجنوب ، واتفاق القاهرة يتذرع به الاسرائيلي ليضرب الجنوب » وشدد على أن المعركة هي « على السيادة وان على كل اللبنانيين ان يشتركوا فيها ، لأن السيادة لا تتجزأ ، فاذا كانت جونيه حرة ومستقلة والمنطقة الغربية من بيروت محتلة ، فذلك يعني ان الاحتلال شامل . (« النهار » في ١٣ نيسان ١٩٧٩) .

ان منظور بشير الجميل للسيادة والاحتلال ، هو أن مناطق السيطرة الانعزالية والغيتو والأمن الذاتي هي مستقلة حتى لو كانت خاضعة للصهاينة[١] كما سنرى لاحقا من تصريحات أقطاب الجبهة اللبنانية المتصهينة . أما حيث تتواجد قوات الردع العربية فتسمى المنطقة محتلة .

---

(١) لماذا يجتمع هؤلاء مع الصهاينة ؟

ان الجبهة الانعزالية ترفض لبنان العربي : « ويوم نفقد سيادتنا واستقلالنا ينتهي لبنان . وعندها نضع اسم الجمهورية الكذا والكذ والكذا اللبنانية . ويكون لبنان انتهى . » لبنان العربي المرتبط بمحيطه القومي ، المتحالف مع الشام وفلسطين هو ناقص السيادة وواقع تحت الاحتلال .

أما لبنان سعد حداد الذي أعلن دويلته المحمية بالجراب الاسرائيلية فيقول فيها أقطاب الجبهة الانعزالية انها « حرة » بل هي « منطلق التحرير » . يقول رئيس الجبهة السيد كميل شمعون : « اعلان لبنان الحر لا يعني أن هناك تقسيماً بل انتفاضة لتحريره من كل القوات المحتلة » « اننا في حاجة الى مثل القوة اللبنانية التي تناضل في الجنوب من أجل تحرير لبنان وليس جزءاً من لبنان وسعد حداد لم يكن الرجل الخائن الذي تصوره الدعاية الرسمية وغير اللبنانية فشعور اللبناني لم يزل شعوراً مخلصاً صافياً » (شمعون في ٢١/٤/١٩٧٩ « الصحف اللبنانية ») .

أما السيد بيار الجميل فيبرر اعلان سعد حداد انسلاخه عن لبنان في ظل الحماية الاسرائيلية ان « القهر في الجنوب كان وراء الارتماء قسراً في احضان اسرائيل » وهو يتوعد الى ان « استمرار القهر » سيؤدي الى « نشوء دولة وأقولها صريحة واضحة في لبنان ، أكثر خطراً وأشد عداء من اسرائيل . » (الجميل في ٢١/٤/١٩٧٩) .

وهكذا تبنت الجبهة الانعزالية عملية انسلاخ سعد حداد عن لبنان والتحاقه بالعدو الصهيوني وبررته على أنه موقف وطني وتحرري ضد الظلم والقهر ، ضد الاحتلال والاعتداء على السيادة ... ليس من الصهاينة، بل من السوريين والفلسطينيين ! والسيد أمين الجميل المعتبر معتدلا يبدي أسفه لما حصل في الجنوب ولكن يبرر ذلك على أنه دويلة من ضمن نظام الدويلات القائمة في لبنان والتي منها « لبنان الحر ، ولبنان العربي ، ولبنان الحر الموحد ، والجمهورية اللبنانية » . ففي أحسن الحالات يساوي سعد حداد بغيره من اللبنانيين هذا اذا لم يميز « بوطنيته وشعوره اللبناني المخلص الصافي » .

ويأتي كلام الجبهة الانعزالية اللبنانية متطابقاً حرفياً مع كلام عزرا وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي : « اني أعتبر الرائد حداد وطنياً لبنانياً ، وحسب ما أعلم أنه يريد أن تكون بيروت من جديد عاصمة للبنان حر ومستقل من دون تدخل السوريين والفلسطينيين »[1] (تصريح وايزمن في ٢٢ نيسان ١٩٧٩ « النهار » و « السفير ») .

ان مقررات بيت الدين تبقى حبرا على ورق في ظل هذه التطورات : محمية اسرائيلية على الشريط الحدودي يتجاوب معها ويؤيدها في داخل لبنان، في جزء من بيروت والجبل فئة سياسية جرى التعاطي معها عربياً ودولياً لفترة على أنها صاحبة وجهة نظر لبنانية ! وهذه الفئة زعمت أنها تمثل المسيحيين ، وعبرها ادعت اسرائيل انها تحمي المسيحيين ! ان الشجب الفوري لدويلة سعد حداد الصادر عن البطريرك الماروني والرئيس فرنجية وشخصيات مسيحية من وزن ريمون اده اسقطت هذا الزعم الباطل .

لكن القصد الحقيقي من كل التحركات الاسرائيلية عبر عنه وايزمن حين قال : « نريد التفاهم مع لبنان كما تفاهمنا مع مصر » (٢٢ نيسان ١٩٧٩)

اي ادخال لبنان في اطار كامب دافيد . وهذا لا يتم الا بانكشاف لبنان وافراغه قومياً من قوات الردع العربية والوجود الفلسطيني . فساحة لبنان هي ساحة قومية يراد عزلها عن محيطها وتهويدها .

---

(١) تكرر هذا في خطاب بيغن في ٧ أيار ١٩٧٩ .

هـ ـ سقوط ادعاءات اسرائيل بحماية المسيحيين

لقد اتخذ العدو الصهيوني شعارا ليستر تدخله السافر في الازمة اللبنانية : « حماية المسيحيين » . الذي يزني يتصدق . الذي يضطهد المسيحيين في فلسطين يريد حمايتهم في لبنان . الدولة التي تقوم على الاضطهاد والتمييز العنصري ضد « غير اليهود » ايا كانوا تصبح حامية المسـيحيين في لبنان .

ويأتي التكذيب على لسان احبار المسيحيين ورجالاتهم . من حاضرة الفاتيكان في مطلع العام الجديد في ١٩٧٩/١/٥ يرتفع صوت الاب جوزف فاندرس عن الالام والعذابات التي يعانيها المسيحيون الفلسطينيون في الارض المحتلة . وأعرب الاب فاندريس في حديث ادلى به لاذاعة الفاتيكان عن اسفه « لان كثيرا من الزوار المسيحيين الى اسرائيل ينسون ان في هذه الدولة طوائف تعود في فروعها الاولى الى الطوائف المسيحية الاولى التي عاصرت ظهور المسيح والتي لا تزال تشكل حتى هذه الايام القدس المسيحية . »

ويقول الاب فاندريس « ان هؤلاء العرب المسيحيين يشعرون بالقلق والخوف من المستقبل ازاء دولة ذات طبيعة طائفية حيث ان اسرائيل تصنف في احصاءاتها السنوية السكان الى يهود وغير يهود » . وختم الاب فاندريس حديثه ، لاذاعة الفاتيكان ، وهو مؤلف كتاب « البابا بولس السادس وكنيسة فرنسا» ، بأن ناشد مسيحيي العالم ان «لا ينسوا اخوتهم في الاراضي المقدسة « ودعا » الى التعاطف مع مأساتهم ومساعدتهم » .[١]

وفي ١٩٧٨/٧/١٢ ادلى البطريرك الياس الرابع بحديث صحفي قال فيه « ان لاسرائيل مصلحة في خلق كيانات طائفية في المنطقة » وقال « ان التقسيم مشروع خارجي يستهدف القضاء على لبنان . وان ما يجري الان هو استغلال سياسي خارجي للمسيحيين في لبنان .

وقال المطران ايلاريون كبوجي ، مطران القدس المنفي ، في اليوم نفسه :

« نرفض رفضا قاطعا مجرد القول بأنه يمكن لاسرائيل ان تكون حامية للمسيحيين لان تاريخها مع الكنيسة والمسيحيين نقيض ذلك » . وتصاعد الرفض المسيحي لحماية اسرائيل المزعومة ـ فعدا الاحزاب القومية والوطنية والتقدمية وبعض قياداتها مسيحية ولكنها تنطلق من منطلق قومي علماني ـ فان عددا من رموز ما عرف « باليمين المسيحي » استنكر مشروع الصهينة والاتصال بالعدو وادعاء الكيان الصهيوني حماية المسيحيين وكان في طليعة هؤلاء الرئيس سليمان فرنجية ، رئيس الجبهة اللبنانية سابقا ورئيس الجمهورية السابق ، الذي اصدر عشرات التصريحات والبيانـات في ادانة التعاون مع اسرائيل الذي تمارسه المليشيات الطائفية الانعزالية المتصهينة وقياداتها السياسية .

ففي تصريح ادلى به الرئيس سليمان فرنجية في ١٩٧٨/١٠/١٨ يقول « اسرائيل غطت على شاشة التلفزيون زيارة بشير الجميل وهناك عشرات الالوف من المواطنين يشاهدون بام العين البواخر الاسرائيلية في مرفأ جونيه تنقل الاسلحة والذخيرة . » وجوابا على سؤال حول ادعاء اسرائيل حماية المسيحييـن يقول الرئيس فرنجية « قيل انها تريد حماية المسيحيين ، فماذا فعلت بمسيحيي فلسطين وبنوع خاص الموارنة ؟ ثم هي تريد حماية المسيحيين ضد من ؟ ضد قوة الردع الموجودة في لبنان بارادة الشرعية اللبنانية ؟ »

---

(١) وزعت وكالة أ . ف . ب حديث الاب فاندريس في ١٩٧٩/١/٥ ونشرته الصحف اللبنانية ..

ولقد كانت مجزرة اهدن البشعة التي ارتكبتها المليشيات المتصهينة ضد معقل ماروني اصيل وادت الى مصرع النائب طوني فرنجية وحرمه وعائلته وعدد من انصاره ، خير دليل على صحة ما ذهب اليه البطريرك الياس الرابع من ان الخطر على المسيحيين هو من بعض المسيحيين انفسهم . وفقدت الجبهة الانعزالية بعد مجزرة اهدن مصداقية دعواها وادعائها في حماية المسيحيين طالما هي ترتكب المجازر ضدهم .

وصرح رئيس لجنة الدفاع في مجلس النواب اللبناني النائب فؤاد لحود ، وهو نائب المتن الشمالي في جبل لبنان ، ومن عائلة مارونية معروفة ، ان شمعون والجميل وانجالهما « نصبوا انفسهم حماة للمسيحيين في لبنان منذ بدء الاحداث في العام ١٩٧٥ وقاموا بأمور وافعال خلافا لاقتناعاتنا ومبادئنا » وقال تعقيبا على كتاب مفتوح وجهه بيار الجميل الى وزراء خارجية الدول العربية في بيت الدين وقول الجميل « انه ربما لا يمكنه الانتصار لكن ذلك لا يمنعه من الانتحار ونظرا الى هذا الموقف الخطر والخطير لا يمكنني الا ان اجيبه بأن ما حصل حتى اليوم هو بمثابة نصف انتحار للمسيحيين ، ولا يمكننا الموافقة على الانتحار الكامل ... اما اذا قرروا الانتحار فلينتحروا وحدهم ... وليتركوا بقية المسيحيين ليعيشوا في امان ووئام مع بقية اخوانهم اللبنانيين والعرب »[١] وكانت المليشيات قد نسفت بيت النائب فؤاد لحود وسيارته على التوالي نظرا لرفضه وادانته خططها الانتحاري التآمري .

واقام نائب زحلة جوزيف سكاف مأدبة لوزير الخارجية السوري الاستاذ عبد الحليم خدام حضرها اكثر من ثلاثين نائبا في زحلة بينهم عدد من النواب المسيحيين وذلك في ١٨/١٠/١٩٧٨ وفي اوج الاصطدام مع المليشيات . واعلن النائب سكاف في بداية المأدبة تأييده لمقررات بيت الدين وفيها نص على ادانة االتعامل مع العدو الصهيوني واكد « ايماننا جميعا بأن لبنان مسؤولية عربية وان وجوده ضرورة حتمية لابنائه كما للعرب اجمعين »[٢]

هكذا اذن تسقط حجة موشي دايان « لن نتردد بضرب بيروت اذا استمرت المجزرة ضد المسيحيين »[٣] او قول مناحيم بيغن لصحيفة ليبلوران » الفرنسية « انه بعد تدخل اسرائيل اصبح المسيحيون في جنوب لبنان في امان وان المسيحيين في لبنان في خطر موت حقيقي »[٤] ، ذلك لان كاهن فرنسي من اذاعة الفاتيكان ، ومطران القدس وبطريرك انطاكية وسائر المشرق ، ورئيس الجبهة اللبنانية ورئيس الجمهورية اللبنانية السابق ونائب المتن الشمالي الماروني ونائب زحلة الكاثوليكي ادرى بحال المسيحيين في لبنان من دايان وبيغن !

ان التذرع بحماية المسيحيين في لبنان حجة ساقطة موضوعيا كما اثبتنا بالدليل الحسي .

فما هو غرض الامن الاسرائيلي الحقيقي من هذا الادعاء ؟ دايان نفسه « الغيور » على المسيحيين يفصح عن الغرض الاستراتيجي العسكري الاسرائيلي حين يدعو قبل انعقاد قمة كامب دافيد لان تناقش مشكلة لبنان في مؤتمر كامب دافيد . ويقول دايان : « ان سيطرة سورية على لبنان ستسمح بوضع اسلحة سوفياتية على الحدود الاسرائيلية ــ اللبنانية ... »[٥]

الا ان الامر ليس في الاسلحة بل في دور لبنان بين ان يكون مسيبا للعبث الاسرائيلي وبين ان

---

(١) « النهار » « و « السفير » في ١٧/١٠/١٩٧٨
(٢) « النهار » و « السفير » والصحف اللبنانية ١٩/١٠/١٩٧٨
(٣) « السفير » ٩/١٠/١٩٧٨
(٤) « العمل »الكتائبية في ٢/٩/١٩٧٨ .
(٥) « العمل » ١/٩/١٩٧٨ .

يصبح دولة مواجهة . وبيغن نفسه في التصريح الذي تباكى فيه على المسيحيين يقول « انه لا يعارض تقدم قوات الجيش اللبناني في الجنوب بشرط الا تكون قوات سورية متخفية وبالا يستهدف وصولها الى الجنوب تدمير الحماية التي نظمها المسيحيون في الجنوب . »(١) فاستعادة السيادة اللبنانية على الشريط الحدودي مشروطة بأن لا « تدمر الحماية التي نظمها المسيحيون (اي الانعزاليون) في الجنوب » . بيغن يريد بقاء الكانتون الانعزالي المتصهين والمسيحيون يستغلون كشعار ومخلب قط في سبيل الاستراتجيا الاسرائيلية .

ويفصح اكثر الجنرال شولومو غازيت رئيس المخابرات العسكرية الاسرائيلية في مؤتمر صحفي عقده في ٦ تموز ونشرته صحيفة « لوس انجلوس تايمز » في ٧ منه كما اقتطفت منه مقاطع صحيفة « النيويورك تايمز » في اليوم نفسه . يقول الجنرال شولومو غازيت « اذا ما سحقت سوريا المليشيات فستسيطر على كل لبنان . وهذا موضع اهتمامنا . لقد اوقفنا السوريين في مرتفعات الجولان في ١٩٧٣ بعد ان تكبدنا خسائر فادحة . علما بأننا نتحصن في مرتفعات عالية . فكيف اذا ما سيطرت سوريا في لبنان . فان بمقدورها ارسال ارتال من دباباتها بكل سهولة الى مرجعيون ثم الى شمالي اسرائيل » !

اذن هذا هو وجه الصراع . ولذلك يستخدم المسيحيون وقيد مصالح الاستراتجية الاسرائيلية . تارة الخصم هم الفلسطينيون وطورا الخصم هم السوريون حسبما تقضي المصالح العدوانية الاسرائيلية . ويدفع لبنان ، والمسيحيون خاصة ثمن المطامع الصهيونية التي تشن سياسة الهجوم في معرض ادعاء الدفاع ، وتقاتل اسرائيل برجال غيرها، باللبنانيين انفسهم **وصولا لادخال لبنان في اطار السلم الاسرائيلي كما قال وايزمن في ٢٢ نيسان ١٩٧٩ .**

من هنا كان تمييزنا الدائم والثابت بين مجموع المسيحيين الذين هم من شعبنا وتراثنا بمثابة الركن والقلب ، وبين القلة المتصهينة بحيث كما عبرنا عن ذلك مرارا . منذ ١٩٧٥ « ان التصدي للتيار الطائفي الانعزالي يكون من موقع قومي شمولي علماني وتقدمي وليس من موقع طائفي معاكس »(٢) « ان التصدي للمؤامرة يتخذ خطين متوازيين . فمن جهة الصمود في وجهها بكل اشكال الصمود ومن جهة اخرى اختراق الجماهير التي تحاول القلة المرفوضة المنبوذة تضليلها لذلك فنحن لسنا حركة ولا جبهة ولا تحالف ضد المسيحيين بل ضد الانعزاليين المتصهينين حصرا وفي سبيل انقاذ المسيحيين وكل لبنان منهم ، هذا هو الفرز الثوري والقومي الحقيقي الذي لا يقع في مطب رد الفعل المضيع للموقع الوطني فيمسخه موقعا طائفيا ولا يقع في مطب المؤامرة فيعقد ويقعد عن التصدي لها خشية الاندماج بالطائفية ، تماما كما حاولت الصهيونية ارهاب خصومها باللاسامية .» .(٣)

واكدت كافة بيانات الحزب ومذكراته هذه الحقيقة في التمييز بين المسيحيين والانعزاليين بل اكدت مذكراته الى كوف دي مورفيل في ١٩٧٥/١١/٢٠ والى الكاردينال بريتولي في ١٩٧٨/١٢/١٠

ان الانعزالية المتصهينة وطروحاتها حول الغيتو المغلق والوطن الطائفي المسيحي هي مناقضة ومعادية للمسيحية كجوهر انساني ورسالة مسكونية منفتحة، وللمؤتمر المسكوني الفاتيكاني الذي دعا الى الانفتاح والحوار وهما عكس الانغلاق والتقوقع وذهنية الغيتو .

هكذا اصر اعلامنا وتوجهنا وممارساتنا على ما هو ابعد من التمييز الكلي بين الانعزاليين

---

(١) « العمل » ٢ ك/١٩٧٨ .
(٢) مؤتمر رئاسة الحزب في ٨ ايار ١٩٧٥ .
(٣) « صباح الخير » الحسم والفرز على الساحتين اللبنانية والعربية » عدد ١٩٧٨/٩/٢٢ .

والمسيحيين ، على التأكيد ان المسيحية كجوهر مناقضة وبراء من الصهينة . وهذا بحد ذاته يؤكد فهما عميقا لجوهر المسيحية ودفاعاً عن قيمها. بينما اصر الانعزاليون على تهويد المسيحية ، وهو بحد ذاته تجديف عليها ونقض لقيمها .

ان رفض اكثرية المسيحيين للمشروع الانعزالي الصهيوني ، حتى اقطاب اليمين المسيحي انفسهم الذين انشقوا عن الجبهة الانعزالية او تناقضوا معها ، بحيث تمسكت اكثرية المسيحيين بوحدة لبنان شعبا وارضا ورفضت التعامل مع العدو ، قد اكد ظاهرة خطيرة لها جوانبها الهامة ويمكن تلخيصها بأن عملية صهينة المسيحيين قد وصلت الى طريق مسدود لعدم قابلية اكثريتهم بالانسلاخ عن المجتمع واقامة غيتو خاص بهم مما يشير الى صحة هذا التمييز بين الانعزاليين والمسيحيين ، والى صحة التحليل الذي اكدنا فيه ان الانعزالية المتصهينة مناقضة لجوهر المسيحية . فتلك تقوم على الانغلاق والانسلاخ ، بينما هذه تقوم على الانفتاح والتفاعل ، وبالتالي ان الانعزالية المغلقة هي اقرب لنتاج الايديولوجية الصهيونية ومناقضة للتعاليم المسيحية وهي لوثة تريد صهينة المسيحية والمسيحيين .

خلافا لهذا التمييز يتجه الفكر المتصهين الى تلبس الشخصية والتجربة اليهوديتين وادعاء المقارنة بين المسيحيين واليهود خلافا للواقع والحقيقة وتبريرا للكيان الصهيوني في فلسطين وتمهيدا لتبرير الكيان المتصهين في لبنان .

تقول « العمل » ، لسان حال حزب الكتائب :

« في اي حال ، الصراع بين العرب واسرائيل لا يفهمه الا من عاش تجربة النزاع الدائم بين الاكثرية والاقلية . وهو كناية عن محاولة متكررة من قبل الاكثرية لامتصاص الاقليات تقاومها هذه بعناد وتدفع ثمن المقاومة والعناد من عافيتها .

« انها ظاهرة سوسيولوجية طبيعية لا شأن فيها للنيات مهما كانت . ولعل اليهود هم اكثر الشعوب معاناة لهذه الظاهرة لانهم عاشوا على مر الزمن سلسلة اقليات موزعة في معظم بلدان العالم !

«ان منشأ اللاسامية هو في هذه النقطة بالذات، اذ حاولت كل الشعوب ، تقريبا ،امتصاص الاقلية اليهودية ، ولما تعذر عليها ذلك ، عاملت اليهود بوصفهم غرباء .

«ولقد حمل هؤلاء ، وهم يفدون الى «ارض الميعاد » مأساتهم هذه في قلوبهم ، فبدت المأساة وكأنها هي الجامع المشترك بين يهود آتين من الشرق ويهود آتين من الغرب .

.... انما القضية ان اسرائيل كيان قائم في هذه المنطقة ويراد منه التفاهم مع محيطه الذي لا يزال يناصبه العداء وينشد له الزوال ايضا . انه من الطبيعي ، في هذا الحال الا تتكلم الدولة اليهودية الا من خلال عقدتها ... اي من خلال مأساة شعبها التاريخية »(١)

هكذا سلسلة المغالطات تزدحم في كلام « العمل». فاولا ، المقارنة هي بين الانعزاليين ، وهم يتكلمون هنا عن المسيحيين وبين الحركة الصهيونية عندما تقول« العمل » :« في اي حال الصراع بين العرب واسرائيل لا يفهمه الا من عاش **تجربة النزاع الدائم بين الاكثرية والاقلية » فكلا الصهاينة والمتصهينين يمثلان حسب هذا الكلام اقليات مضطهدة من الاكثرية لا فارق بين**

---

(١) « العمل » : « ابعاد النزاع العربي ــ الاسرائيلي » ــ حصاد الايام ــ ١٦/٩/١٩٧٨ .

مغتصب دخيل وبين منسلخ عميل . المسألة تبسط الى مشكلة صراع طائفي بين اقلية واكثرية ! « والاقلية اليهودية » ثانيا حسب هذا الكلام « حاولت الشعوب امتصاصها » ، فهي مسكينة ومضطهدة تاريخيا . ولذلك ثالثا ، « حمل هؤلاء اليهود وهم يفدون الى « ارض الميعاد » مأساتهم في قلوبهم » .

ليس هنا مشروع استيطان استعماري صهيوني نتعامل معه في صراع الوجود بل هناك مأساة الاقلية المضطهدة الهاربة من العالم ، من « كل الشعوب تقريبا » الى اين ... الى « ارض الميعاد » اي فلسطين .

اليس خطيرا جدا هذا التشويه بل هذا التزييف الكامل للحقائق ؟ لقد طمس هنا كليا طابع الغزوة الصهيونية الاستيطانية الاستعمارية ــ احتلالها الارض ، تشريدها الشعب ، كونها لم تكن اقلية مضطهدة في مجتمعنا بل جاءت من اوروبا وتمركزت في مشروع عدوان على المنطقة كلها متوسعة ترفع شعار حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل تشن خمس حروب عدوانية .

ولكن لماذا حاولت « كل الشعوب » امتصاصها ؟ هل لأن اليهود اكلة دسمة نادرة ام لان سنة التفاعل الانساني هي اندماج الجماعات البشرية وذوبان اصولها العنصرية وسقوط حواجزها الطائفية في مصهر التفاعل الاجتماعي الذي تكونت فيه الشعوب تاريخيا بحيث ان ارقاها هو اكثرها امتزاجا ، وان اليهود عصوا هذا الناموس التاريخي بتحجرهم ، فليست « كل الشعوب تقريبا » هي المشكلة بل «التحجر اليهودي» النشاز هذا هو المشكلة . هكذا هو الفارق بين نظرة الشذوذ الى تاريخ البشرية وبين فهم هذا التاريخ موضوعيا .

وكما جرمت « العمل » : « كل الشعوب تقريبا » لتبرىء اليهود ، فهي على المنوال نفسه تدين العرب لتبرىء اسرائيل التي « يراد منها التفاهم مع محيطها الذي لا يزال يناصبها العداء وينشد لها الزوال ايضا . » ويبرر لها « عقدتها » التي هي ... « مأساة شعبها التاريخية » ، فاسرائيل تعاني من « الاضطهاد » ، فهي « مظلومة » لا ظالمة ، فلا اغتصاب ارض الاخرين وتشريدهم والعدوان على محيطنا القومي كله ، ولا من يحزنون !

وتحديدا فان الانعزاليين يصورون حالهم وحال المسيحية التي يزيفون ، كحال اليهود والصهيونية ، في موقف العداء مع محيطها وتحمل اضطهادات العرب والمحيط القومي .

ففي الرسالة التي وجهها بيار الجميل باسم الكتائب الى وزراء خارجية الدول العربية المشاركة في قوة الردع العربية والمساندة لها يقــول : « ولكن جور محيطنا علينا وقسوة اخواننا في معاملتنا وتنكر بني قومنا لنا في اشد حالات حاجتنا اليهم واحجامهم عن مبادلتنا رعاية الذمم وحفظ الكرامات وصون المصالح والحياة جعلت العالم كله يستغرب تمسكنا بمن يتخلى عنا وتضامننا مع من لا يأبه لنا ، فاذا ببعض ذوي القربى ، تبريرا لظلمهم لنا واستعداء لاخواننا علينا ، يتهموننا بالتعامل مع اسرائيل »(١)

هنا حسب هذا المنطق ، الانعزاليون « مضطهدون » من محيطهم واخوتهم ، ولقد بلغ هذا « الاضطهاد » اوجه باتهامهم بالتعامل مع اسرائيل ! ولكن هل الذاكرة صديق خؤون ، كما يقول سعيد تقي الدين ، الى هذا الحد ؟ هل العرب هم الذين تفردوا باتهام الانعزاليين بالتعامل مــع العدو الصهيوني ، وهم الذين ، تباطئوا بتصديق هذا الاتهام وتغاضوا عن هذه الحقيقة طويلا ؟ لنقرأ ما

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/١٠/١٥

يقول دين براون المبعوث الاميركي الى لبنان في ١٠ آب ١٩٧٦[١] : « يبدو ان اسرائيل اصبحت من مزودي اليمين المسيحي الرئيسيين بالسلاح . » وقد اكد المسيو دو غورينغو في ١٩٧٨ ، كما مر سابقا ان هذه المليشيات توجهها وتدعمها اسرائيل .

واكد هذه الحقيقة دومينيك غاليه الامين العام لاتحاد الديغوليين من اجل التقدم في تصريحه الذي وصف فيه المليشيات الانعزالية انها حالة صهيونية[٢] فهل ان مبعوث اميركا الرسمي ووزير خارجية فرنسا وكل وسائل اعلام العالم ايضا تضطهد اخوتنا الانعزاليين ؟

ان كلام الانعزاليين ومزاعمهم عن « الاضطهاد العربي » لهم ، يطمس انهم في فترات مختلفة ، نعموا هم بدعم عربي اوسع مما استطاعت الحركة الوطنية اللبنانية المؤمنة بعروبة لبنان الحصول عليه ، بل انها عانت من عزلة عربية في مرحلة ما ، ولم يحصل اجماع عربي على ادانة المتعاونين مع العدو الا في مؤتمر بيت الدين اي بعد انقضاء اربع سنوات من انخداع بعض الدول العربية ، خاصة النفطية بحسن طويتهم ونياتهم . انهم يطمسون هذه الحقائق ليظهروا بمظهر الضحية والبريئة .

حتى انهم ينكرون دور اسرائيل كليا في الازمة اللبنانية ويعتبرون هذه الازمة ، مجرد حصيلة الصراع العربي : «وحيال ما ترى الجبهة من ان لبنان باق الى الان وبغض النظر عن توقيع او عدم توقيع معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية ، ساحة صراع ، عربية »[٣] تماما كما يظلم المحيط اسرائيل « التي يراد منها التفاهم معه ويناصبها العداء وينشد لها الزوال ايضا » يظلم المحيط هؤلاء المتصهينين فيضطهدهم بقسوة ويلصق حتى بهم تهمة التعامل مع اسرائيل ــ وهم ابرياء منها ــ ثم بعد ذلك يحول لبنان الى ساحة صراع عربية . هذه كل الازمة تختصر بالعداء للمحيط . هنا اقلية مسيحية وهناك اقلية يهودية وكلاهما مضطهد من محيطه !

اما الاغتصاب الصهيوني والمشروع الاستيطاني الاستعماري فمغيب ومطموس في هذا العرض . اما التحالف مع العدو ضد الوطن وضد المحيط القومي في عملية صهينة خطيرة ، فليس هذا هو سبب الصدام ، ولا ان اسرائيل هي التي تخرب لبنان ، كل الامر الحق فيه ... على الطليان ... عفوا على العرب في المنطق الانعزالي المتصهين .

وهذه البكائية المصطنعة ازاء الاضطهاد العربي والرابطة مصيرها كأقلية بمصير الاقلية اليهودية على قاعدة التصهين ، ارادت منذ بدء الاحداث تدويل المسألة اللبنانية حتى عندما جاءت القوات الدولية الى الجنوب اللبناني اخذت تتباكى طالبة تدويل القضية برمتها وارسال قوات طوارىء دولية الى كل لبنان واخراج لبنان من محيطه القومي نهائيا .

ففي ٥ نيسان ١٩٧٨ صدرت « العمل » بعناوين بارزة : « الجبهة : وجودٌ دولي مكثف لضبط الامن ، الاركان كرروا الدعوة لاعادة النظر بالقرار ٤٢٥ » . ولكن اتضح من معاناة الجنوب كما سنرى ، ان التدويل هو طريق الصهينة ، فحيث حلت قوات دولية في الجنوب لم يقبل بها الانعزاليون ، بل اندفعت قواتهم بدعم صهيوني للحلول محلها وقضم الارض على الشريط الحدودي ، فالمطالبة بالتدويل هي مرحلة ، كما دلل الاختبار في الجنوب ، نحو الصهينة . والتدويل الوحيد عند الانعزاليين هو باتجاه اسرائيل اليست هي التي تمسك بملف المسألة الشرقية ، وعقدة الاقليات في الشرق الاوسط لمصلحة السلم الاسرائيلي ؟

---

(١) نشرت تصريحاته الموندي مورنغ في ٢٣ آب ١٩٧٦ .
(٢) السفير في ١٩٧٨/١٠/٢٠ .
(٣) « النهار » البيان السنوي للجبهة اللبنانية ١٩٧٨/١٢/٣٠ .

وان عشرات الادلة قد قامت على وحدة قوات سعد حداد والمليشيات المتعاملة مع العدو في الجنوب والجبل وبيروت من ضمن صيغة « قيادة القوات اللبنانية الموحدة » . القيادة العسكرية للجبهة الانعزالية . **واخر هذه الادلة واسطعها البيان الصادر عن هذه القيادة التي ضمت « المتطرفين » « والمعتدلين » ، الحمائم والصقور ، في الجبهة اللبنانية الانعزالية ، بتاريخ ١٩٧٩/٢/٥ والذي يستعرض في فقرته الثانية وضع الجنوب فيؤيد « صمود القوات اللبنانية في الجنوب من رسمية وشعبية وتدعو الى تعزيز هذا الصمود بشريا وماديا وتوسيع رقعته الجغرافية .... »**

« وعلى هذا الأساس لا يسع القيادة الا أن تحذر من قضية مضايقة القوات اللبنانية هناك ، الرسمية والشعبية ، عبر قطع معاشات ، ورواتب ووضع تقارير مشوهة ، حول دورها في المنظمات الدولية والدول الصديقة » وواضح أن المقصود بالدفاع هو سعد حداد وتعامله مع العدو .

ساح لبنان ساحة القضية القومية

لقد تطورت الساحة اللبنانية ، كما سنرى في فصل لاحق يعالج حرب الجنوب ، الى اوسع من حجمها الجغرافي او المحلي او الاقليمي ، الى ساحة رئيسية في الصراع دفاعا عن القضية القومية . فكما كانت فلسطين على مدى العقود الاخيرة ، تتخطى من حيث التصدي للخطر الماحق المتمركز على أرض فلسطين حدود الدفاع عن فلسطين الى التصدي لخطر الاستيطان الاستعماري المهدد المصير القومي كله ، كذلك تحولت ساحة لبنان من حيث التصدي للخطر الماحق في طوره الجديد المتخذ ساحة لبنان مخبره الأول باتجاه المنطقة في خلق جيب انعزالي عميل يفتت وحدة المجتمع ليقيم بداية عملية تفكيك المنطقة الى كيانات طائفية عنصرية ، تحولت هذه الساحة الى ميدان متقدم في الدفاع عن القضية القومية كلها . فصراع الوجود لا يقتصر على كيان بل هو يتناول وجودنا القومي في كل الكيانات والمستهدفة جميعا من العدو .

وفي هذا المجال كان تقييمنا لدور الحركة الوطنية اللبنانية ، أيا كانت الانتقادات التي توجه اليها ، من هذه الزاوية او تلك ، في هذه المرحلة او تلك ، في انها في الجوهر والاساس تصدت لعملية الصهينة بوعي كامل وقاتلت ضد المؤامرة واداتها الانعزالية .

ونحن في هذا الفصل لا نعالج كل احداث لبنان ، بل تلك المرحلة المتصلة بالتهيئة لكامب دافيد انطلاقا من زيارة السادات المشهورة . ولقد كانت احداث ١٩٧٥ الغطاء الاعلامي والسياسي لاتفاقية سيناء كجزء من مخطط تفجيرها الذي تخطى هذا الغرض الى الهدف الاستراتيجي من تفتيت مجتمعنا وضرب وجودنا القومي بالكيانات الطائفية العنصرية واسقاط المنطقة في قبضة الحلول الاستسلامية بتصفية القوى المتصدية للمؤامرة .

وكذلك فعودة التوتير الامني في ١٩٧٨ جاء مترافقا مع الهجمة الامبريالية الصهيونية على المنطقة ، المصاحبة لزيارة السادات واستسلامه في كامب دافيد .

ان افشال قيام اسرائيل ثانية وسلخ المسيحيين في لبنان عن مجتمعهم القومي له دلالات بعيدة ، فهو اولا دليل عقم تهويد المسيحيين والمسيحية . وهو ثانيا دليل على الدور الطليعي الذي أداه الفكر القومي العلماني والممارسة القومية العلمانية ، القومية الاجتماعية ، في التصدي لهذا المشروع في عقر داره واثبات بطلان ادعائه التكلم باسم المسيحيين . وهو ثالثا ، فرصة جديدة تعطى للمحيط القومي وللعالم العربي في أن لا يسمح بتكرار عملية صهينة الاقليات وذلك بانهاء الانقسام الاجتماعي بين أكثرية وأقلية وقيام المجتمع القومي العلماني التقدمي .

الفصل الحادي والعشرون

حرب الجنوب نكسة الجيش الاسرائيلي

تعهد السادات في خطابه أمام الكنيست الاسرائيلي أن تكون حرب اكتوبر آخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية وكرر أن قرار الحرب والسلم يصدر من مصر. ورهان المخطط الامبريالي الصهيوني كان أن يؤدي اخراج مصر من الجبهة العربية الى انهيار هذه الجبهة لا سيما جبهتنا في سورية الطبيعية ـ الجبهة الشمالية . وكان المخطط يرتكز على عمليتين متكاملتين : اخراج مصر وتصفية المسألة الفلسطينية .

ولم يكن نظام السادات مرتجلا الرحلة الى القدس كما تدل كل الدلائل . فلقد ذكر السادات قبل وبعد ذهابه الى القدس المحتلة ان غولدا مائير رفضت عرضه للقاء سري في ١٩٧١ . ويؤكد « كتاب التاريخ السري لاسرائيل » الذي وضعه جاك بروجيه وايسي كارفال من اسرة مجلة « الاكسبرس » الفرنسية والذي ظهر هذا العام ان أول لقاء سري مصري ـ اسرائيلي عقد في منزل هنري كوربيل (من مؤسسي الحزب الشيوعي المصري) في باريس ١٩٧١ . وان الجانب المصري عرض مشروع اللقاء السري بين السادات وغولدا مائير ثم تكرر هذا العرض من رابين حين زار المغرب العربي في ابان توليه الحكم قبل سنتين . ان اخراج مصر من الجبهة العربية هو حلم بن غوريون كما مر سابقاً . ولكن الهدف من اخراج مصر هو لبلوغ الهدف . الاساس من كل المخطط الصهيوني ، ألا وهو تصفية المسألة الفلسطينية . يقول الجنرال مردخاي غور رئيس الاركان الاسرائيلي ابان حرب الجنوب في حديث ادلى به في ١٠/٥/١٩٧٨ لعال همشمار (في ملحق خاص بيوم « الاستقلال ») حول ما اذا كان قد حسب حساباً لمضاعفات حرب الجنوب على المفاوضات مع مصر : « ان العملية لن تنال من احتمالات المفاوضات مع مصر ولكنها ستضع تحت الاختبار احدى النقاط الرئيسية في التسوية السلمية : هل يستطيع المصريون الوقوف جانباً عندما تكون لنا مشكلة في مكان آخر ؟ » وبالفعل فقد أجاب السادات عمليا على هذا السؤال عندما لم يكتف بعدم التدخل بل استقبل وايزمان ابان حرب الجنوب .

ومن هنا ان تذرع السادات بعد توقيع كامب دافيد بأن توقفه عن توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل هو بسبب المادة السادسة التي تقول بتقديم الارتباط مع اسرائيل على كل التزام آخر انما يخل بالتزاماته العربية يبدو لغواً لا طائل تحته . ذلك لأنه في الاختبار الجدي والعملي اعطى للجنرال غور جواباً عملياً ! هو استقبال وزير دفاع دولة العدو بينما جيشها يجتاح الجنوب .

ان القصد الاستراتيجي من ازاحة مصر هو الانصراف لتصفية المسألة الفلسطينية ، رهاناً على ان التجزئة القومية ستكون الثابت الذي يحول دون صيانة المقاومة من عمقنا القومي الموحد . هذه هي الثوابت الاساسية لاستراتيجية العدو .

ان قرار حاكم مصر في أن تكون حرب اكتوبر هي آخر الحروب ، اسقطته بندقية الكفاح

المسلح في عملية دلال المغربي البطولية ثم في حرب الجنوب . وكان ابرز ما في العمليتين ان ارادة الثوار المسكين بالبنادق والمصير القومي اثبتت انها الأقوى من قرار الاستسلام الذي يمكن أن يتخذه أي نظام عربي . انه قرار التحدي لقرار الاستسلام .

لقد كان منعطفاً وقراراً خطيراً ان ترتفع بنادق المقاومين في فلسطين المحتلة وفي الجنوب اللبناني لتسقط ادعاءات السادات من ان قرار الحرب والسلم ملك يديه ولتؤكد ان شعبنا وحده يملك هذا القرار .

ولقد اعلن مناحيم بيغن ان العدوان الاسرائيلي على الجنوب اللبناني لم يكن بسبب عملية تل أبيب – حيفا . والثابت انه كان مخططا له قبل تلك العملية . وخلال احتدام القتال في الجنوب صرح عراب المؤامرة هنري كيسنجر في حديث تلفزيوني أدلى به لشبكات التلفزيون الاميركية قائلا : « ان ما تقوم به اسرائيل في جنوب لبنان هو أمر مشروع ومتفق عليه ضمن خطة مرسومة منذ ستة اعوام . ان ما يجري ضروري لحماية أمن اسرائيل » . وعندما سئل هل سيؤثر ما يجري في جنوب لبنان على مسيرة السلام أجاب بالنفي ، مما يوضح بأن من شروط مسيرة السلام الاميركي الاسرائيلي تصفية المقاومة الفلسطينية وان ما جرى هو حلقة من حلقات المؤامرة المدبرة منذ ست سنوات والتي دار القتال ضدها على مدى ثلاث سنوات منذ ١٩٧٥ .

ولقد كان وقوع العدوان الاسرائيلي المباشر على الجنوب اللبناني دليلا مادياً صارخاً على فشل المؤامرة بأدواتها المحلية من تحقيق غرض ضرب المقاومة الفلسطينية واسقاط بندقيتها مما اضطر الجيش الاسرائيلي بنفسه الى التدخل ومما اثبت ان الخندق القومي المتصدي للمؤامرة منذ ربيع ١٩٧٥ استطاع ان يحبط كل فصولها حتى اضطرت القوات الاسرائيلية الى التدخل المباشر . فبعد حرب منهكة في لبنان استمرت سنتين استطاعت المقاومة الفلسطينية ان تنطلق مجدداً في فلسطين وتفجر الأرض المحتلة كما كانت ساعية في ١٩٧٤ حين نقل كيسنجر المعركة الى لبنان في ربيع ١٩٧٥ .

ان الصمود البطولي الاسطوري الذي اعترف به العدو نفسه قد أكد اهمية ظاهرة القتال في وجهه وأكدت القدرات الكامنة في شعبنا لجهة هذه الارادة التي تصبح أهم من كل سلاح آخر ، فليس قليلا أن يصمد نحو ١٥٠٠ مقاتل في وجه ثلاثين ألفاً مع فارق السلاح وغزارة النيران .

تصفية المسألة الفلسطينية هي محور الصراع والمؤامرة ، والتصفية على صعيدين : صعيد مادي يتجه الى تصفية المقاومة الفلسطينية ، وصعيد سياسي يتجه الى تصفية الحقوق الوطنية المنبثقة من الحق القومي لمصلحة الاغتصاب والاستيطان ، وقد توج هذا باتفاقية كامب دافيد . والهدفان متداخلان . فلا تصفية للقضية طالما البندقية مرفوعة . ومنذ ١٩٧٠ وقرار تصفية المقاومة الفلسطينية هو القرار الاستراتجي للعدو .

فليس مفصولا مشروع بيغن للحكم الذاتي والذي تبنته جوهرياً قمة كامب دافيد عن استهدافات حرب الجنوب . وكل الذرائع الأخرى التي تعطى وتقدم حول ان الجيش الاسرائيلي اجتاح الجنوب رداً على عملية كمال عدوان أو غير ذلك يقع في مطب الذريعة دون ادراك الهدف الاستراتجي . فقد تكون عملية دلال المغربي البطولية عجلت في تنفيذ المخطط ولكنها أصلا لم تكن وراء قيام المخطط واستهدافاته وحتى توقيته بمرحلة

تصفية القضية سياسياً بمشروع الحكم الذاتي .

ولقد كان المخطط اساساً يستهدف الاجهاز على المقاومة من مجازر ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ في الاردن الى فصول المؤامرة في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ . وجرح الجنوب فتح في ١٩٧٦ يوم لم يكن عمل فدائي في الجنوب ، وجدار العار فتح منذ ذلك الزمن لأهداف اسرائيلية لا علاقة لها اطلاقاً بانطلاق العمل الفدائي من لبنان ، لأن ذلك لم يكن قائماً في تلك المرحلة التي انهمكت فيها المقاومة في الحرب اللبنانية بعيداً عن الجنوب ، بل أن احتلال مرجعيون والتوسع الى الخيام والطيبة وحتى مارون الراس كل ذلك حصل قبل عملية دلال المغربي البطولية ، وتنفيذاً لمآرب اسرائيلية متعددة منها ما هو اقليمي يتعلق بالجنوب اللبناني ، ومنها ما هو استيطاني يتعلق بالجليل ، ومنها ما هو في صلب التدخل الصهيوني بالازمة اللبنانية ، وهذه كلها سنعالجها لاحقاً .

من هنا ان « عملية الليطاني » كما دعاها العدو والحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية ، الحرب العربية الخامسة ، كما عرفت أيام الجنوب مرتبطة بمسار عملية سياسية كبرى ، هي عملية تصفية المسألة الفلسطينية التي بدأ السادات وبيغن التفاوض بشأنها وصولا الى كامب دافيد .

يقول وليم كواندت في كتاب « سياسات الوطنية الفلسطينية »[١] الصادر في ١٩٧٣ والذي كتبت فصوله في ١٩٧٢ في أعقاب مجازر الاردن ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ، ويبدو من مراجعة نصوص الكتاب ان واضعيه كانوا يتوقعون ان تكون محصلة مجازر الاردن خمود جذوة المقاومة مما يؤدي الى البحث عن البديل ، يقول وليم كواندت في خلاصة الكتاب :

« بتداعي قوة الفدائيين العسكرية والسياسية يبدأ فلسطينيو الضفة الغربية بالبحث عن امكانات التوصل لترتيباتهم الخاصة مع الاسرائيليين الأمر الذي يؤدي الى اضعاف اضافي للموقف الفلسطيني الموحد » (ص ١٥٢ من الكتاب) .

ان هذا الكلام يظهر الخلفية للتوقعات الاميركية بعد كل ضربة توجه الى المقاومة الفلسطينية ويبرز الغرض والهدف من توجيه الضربات الى المقاومة : « ان يبدأ فلسطينيو الضفة بالبحث عن امكانات التوصل لترتباتهم الخاصة مع الاسرائيليين » وقيمة هذا الكلام انه صادر عن رجل انتقل من ارائك التدريس الجامعي حين كتب هذا الكلام الى ان يصبح في رئاسة جيمي كارتر مستشاره لشؤون الشرق الاوسط في مجلس الأمن القومي الاميركي .

ان حسابات وليم كواندت المشار اليها اعلاه صيغت في اعقاب مجازر الاردن . والاساس نفسه اعتمد في صياغة حسابات السلم الاميركي الاسرائيلي في حرب لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ التي استهدفت كما صرح دين براون في ١٠ اب ١٩٧٦ قيام «فلسطينيين معتدلين ينخرطون في التسوية السلمية » .

وحين فشلت مؤامرة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ في تحقيق هدفها كان لا بد ان يتدخل الجيش الاسرائيلي بنفسه لتنفيذ المطلوب عسكرياً حتى يتسنى للمؤامرة ان تمر سياسياً .

لقد شطبت ورقة العمل الاسرائيلية الاميركية المسألة الفلسطينية ثم اكد شطبها النهج

---

(١) Policies of Palestinian Nationalism.

الساداتي المستسلم . وأمطرها رأس الهرم الامبريالي بتصريحات الشطب حتى عبارة بريزنسكي قبل غزو الجنوب « وداعاً يا منظمة التحرير » الى قول كارتر « لقد اقصت نفسها « منظمة التحرير » مروراً بالادانات المتتالية الصادرة عن كارتر والخارجية الاميركية ضد منظمة التحرير وفتح بالذات حتى تصريح كارتر اعقاب كامب دافيد في ايلول ١٩٧٨ والذي وصف فيه منظمة التحرير بشبيه « الكلوكسلان » وأعلن انها غير مرغوب فيها . هذه السلسلة المتمادية في التعبير عن الغضب الاميركي الرسمي جاءت لتؤكد مدى ارتعاب رأس الهرم الامبريالي من استمرار المقاومة في تحدي حسابات الكومبيوتر الامبريالي في سقوط بندقيتها وقيام البديل الفلسطيني العميل الذي يوقع على مشروع الحكم الذاتي وتصفية القضية .

من الطبيعي ان توقعات المستر كواندت لم تكن ، كما برهنت الاحداث اللاحقة رغم كل قتامها ، استشرافاً دقيقاً . فمن جهة ، وهو ما سنعرضه في فقرة لاحقة ، حقق شعبنا في الارض المحتلة معجزة الصمود طوال العشر سنوات المنقضية على الاحتلال منذ هزيمة ١٩٦٧ كما ان شعبنا في الارض المغتصبة منذ ١٩٤٨ ، خاصة في الجليل حافظ على تماسك شخصيته الوطنية وتضامنه مع شعبنا في الضفة والقطاع . وقد أسقط هذا الصمود والتفاف الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة حول منظمة التحرير الفلسطينية ورقة العملاء التي راهنت عليهم اميركا واسرائيل والرجعية العربية . ومن جهة ثانية استمرت المقاومة الفلسطينية رغم كل التصفيات الدموية في الاردن ثم في لبنان تنبعث كالفينيق في وله للارض يدفع بفدائيين جدد الى ان يموتوا بين حيفا وتل ابيب كما قضت دلال مغربي ورفقاؤها أو على مقربة من مرفأ ايلات على مشارف البحر الاحمر ناهيك بالقدس التي تصاعدت منها على مدى السنة الاخيرة نيران الكفاح المقدسة في عشرات العمليات المؤكدة ان القدس لن تكون العاصمة الموحدة للاغتصاب رغم بيع السادات لها ولكل فلسطين .

في ضوء تحليلنا للرهان الاميركي كما عبر عنه المستر كواندت في الكلام المشار اليه اعلاه نستطيع ان نثمن انبثاق شعلة الكفاح المسلح مجدداً في مطلع ١٩٧٨ على أرض فلسطين ثم حرب الجنوب اللبناني والصمود البطولي الاسطوري الذي اظهر بالنتائج الملموسة تحدي التقديرات الدولية المرسومة لفرض السلم الاسرائيلي على المنطقة مما استدعى مزيداً من المؤامرات كما سنرى .

من هنا وقبل ان نحدد مختلف جوانب المخطط الصهيوني من عملية الليطاني التي انقلبت الى حرب فعلية طويلة بصمود المقاومين ، لا بد من اكمال ربطها بالمخطط الامبريالي الصهيوني لتصفية القضية سياسياً والذي اشرنا إلى توجهه العام سواء في كلام كواندت او بروان .

ان ابرز معنى سياسي للغزو الاسرائيلي للجنوب اللبناني هو انه تم ، باذن اميركي كما قامت الدلائل ، مما يؤكد وقوعه ضمن هذا المخطط الاميركي الصهيوني لتصفية القضية عسكرياً وسياسياً .

فلم يكن لاسرائيل ان تتحرك خارج الارض المحتلة الا بأمر عمليات اميركي . هذه هي الحقيقة الأم التي تفسر لنا كل مسار الغزو ومضاعفاته ونتائجه .

يقول المستر سايروس فانس وزير الخارجية الاميركي بعد اجتماعه بالرئيس جيمي كارتر يوم الغزو بالذات بأن « **الادارة الاميركية لم تطلب من اسرائيل وقف اجتياحها الشامل**

لمعاقل الفلسطينيين في جنوب لبنان »[1] ويتابع ناظر الخارجية الاميركي « أن الرئيس الاميركي يطلع على تقارير منتظمة عن سير القتال وانه تلقى رسالة من رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن » . ورداً على سؤال عما اذا كانت الادارة الاميركية **ستطلب من الاسرائيليين ان ينسحبوا من الجنوب . قال فانس « على الاسرائيليين ان يتخذوا هذا القرار بأنفسهم »** .

هكذا اذن ، وبلغة ديبلوماسية ، لم تطلب اميركا وقف الاجتياح ، وبكلام آخر ، أذنت به ، بل هو يصب ضمن خطتها في تصفية المسألة الفلسطينية . انها لم تطلب وقف الاجتياح كما أنها لم تطلب الانسحاب !

ويوم الغزو بالذات عقد رئيس الحكومة الصهيونية مناحيم بيغن مؤتمراً صحفياً قال فيه انه ابلغ الرئيس الاميركي ان العملية « كانت في اطار الحق غير المتنازع عليه والذي تتمتع به كل دولة » .

وخلال الغزو القت الطائرات الاسرائيلية المغيرة ليلا نهاراً على المدنيين أطناناً من القذائف الانشطارية المنوع استخدامها ضد المدنيين منذ حرب فيتنام والتي مصدرها الولايات المتحدة الاميركية . ورغم ان اتفاقاً بين الدولتين يحظر هذا الاستخدام ورغم أن هذه القنابل اودت بمئات الشهداء من المدنيين وهدمت ٥ آلاف منزل ، فان الولايات المتحدة لم تتخذ أي تدبير ضد اسرائيل لاخلالها بالاتفاق واكتفت بايضاح المستر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي بأنه آسف لعدم اطلاعه على الاتفاق من قبل !

الا ان اخطر الادوار هي التي لعبها المستر باركر بعد العدوان . فلقد طالب مناحيم بيغن « باتفاق يمنع عمل المخربين »[2] . وسعى المستر باركر جاهداً حتى أخرج وثيقة الـ ١٣ نائباً في مجلس النواب في نيسان ١٩٧٨ والتي تقضي « بمنع العمل الفلسطيني المسلح » والتي تجاهلت قرارات قمتي الرياض والقاهرة والتي تحمس لها كميل شمعون وبيار الجميل . ولولا الغضبة الشعبية الوطنية التي علت اولا ، بهذه الوثيقة حتى نصت على الاشارة الى القمتين العربيتين وقراراتهما ثم حفظت هذه الوثيقة بالبراد لأن الشارع الوطني لم يكن ليقبل بها ، لكن المستر باركر عراب هذه الوثيقة قد قدم للمستر بيغن ما أراد من « منع المخربين » . وقد صدرت « العمل » الكتائبية تحمل رسماً كاريكاتورياً للوثيقة النيابية موقعة بقلم باركر .

وللمستر باركر حديث مع وفد من المغتربين الاميركيين من أصل لبناني زار بيروت والجنوب ، اذ اعرب لهم عن اسفه لعدم دخول الجيش الاسرائيلي صور لأنها « بؤرة شغب » . وهذا التعبير يصح اطلاقه على لبنان كله من زاوية المنظور الاميركي ، فلبنان المحتضن المقاومة الفلسطينية والتيار الوطني غير مقبول لا اسرائيلياً ، حيث المسعى لتقسيمه الى كانتونات ولا اميركياً حيث يقول دين براون في تصريحه للتلفزيون الاميركي في ١٠ آب ١٩٧٦ بأن الحل المعقول قد يكون في قيام كانتونات وايجاد صيغة فيدرالية !

وحين يجري الخيار بين السيادة اللبنانية والعدوان الاسرائيلي فالخيار الاميركي كما في حادثة كوكبا ، واضح . لقد زين للسلطة اللبنانية أن أميركا تدعم ارسال الجيش اللبناني الى الشريط الحدودي ولكن العرقلة هي من المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . ولكن

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/٣/١٦ .
(٢) المؤتمر الصحفي لمناحيم بيغن مساء يوم الغزو في ١٥ آذار ١٩٧٨ .

المقاومة والحركة الوطنية اتخذتا الموقف الحكيم الذي اتاح ارسـال قوة من الجيش وصلت الى كوكبا حيث جابهها قصف اسرائيلي وانعزالي . ولم تفعل اميركا شيئاً . على غرار موقفها من عدم « الطلب من الاسرائيليين وقف اجتياحهم أو الانسحاب » عند بداية الغزو .

وبعد عقد اتفاقات كامب دافيد بادر الرئيس كارتر الى الدعوة الى مؤتمر لبحث المسألة اللبنانية بحضور اسرائيل والسادات . ان كل هذه الوقائع تشير بوضوح الى الغطاء الاميركي للعدوان الاسرائيلي على لبنان لارتباط ذلك بمخطط تصفية المسألة الفلسطينية والذي يبدو أنه يمر بلبنان .

بعد أن تعرفنا لتوجهات المظلة الامبريالية ننتقل الى اداة التنفيذ الصهيونية التي لا بد ان لها مطامعها الخاصة بالاضافة الى ما هو متفق عليه من تصفية المسألة الفلسطينية .

ان بيان القيادة العسكرية للعدو الذي أعلن في اليوم الاول قيام الغزو ورد فيه بالنص :

« ان قوات « جيش الدفاع الاسرائيلي » قد بدأت مؤخراً عملية تطهير على طول الحدود اللبنانية ، وان هدف هذه العملية هو اجتثاث قواعد « الارهابيين » قرب الحدود وضرب القواعد الخاصة للارهابيين » .

وقال البيان « ان قوات جيش الدفاع الاسرائيلي لا تنوي الحاق الاذى بالسكان » وهذه سنرى نتائجها العكسية وتفسيرات غور لها لاحقاً . ان الهدف الاول للغزو الاسرائيلي هو الهدف العسكري . وهو اذن ، حسب بلاغ القيادة العسكرية الاسرائيلية « هو اجتثاث قواعد الارهابيين قرب الحدود وضرب القواعد الخاصة » . أي عملية تطهير ، Cleanup ، كما كان يصف الاميركيون عملياتهم في فيتنام . فهل تحقق هذا الهدف العسكري ؟ .

وخلال يومي ١٥ آذار و ١٦ آذار توالت المؤ تمرات الصحفية التي عقدها بيغن ، ووايزمن وغور ثم بيغن ووايزمن وغور مشتركين . وبعد الاعلان عن انتهاء الحملة وان « جيش الدفاع الاسرائيلي أكمل المهمة التي كلفته بها الحكومة » (بيغـن في أول مؤتمر صحفي في ١٥ آذار) عاد فأكد في اليوم التالي ان القوات الاسرائيلية اكملت غزوها لجنوب لبنان « وانها ستحتل شريطاً بعرض عشرة كيلومترات ولن تنسحب منه الا بعد توقيع اتفاق يضمن ان لا يبقى فدائي واحد في المنطقة »(١) .

وأعلن غور في المؤتمر الصحفي نفسه أن العمليات الرئيسية انتهت ولكنه اضاف « تسمع بعض الطلقات النارية هنا وهناك . لكن المسألة تتعلق بعمليات متفرقة » .

ولكن بعد ثلاثة أيام من بدء الغزو صرح مردخاي غور أي في ٣/١٨ لصحيفة الجيش الاسرائيلي انه لم يتم بعد تطهير الجنوب اللبناني من الفدائيين . واستدرك «أن هذا الهدف لا يمكن أن يكون محصلة عمليات عسكرية بل نتيجة اتفاقات سياسية ! » واعترف رئيس الاركان الاسرائيلي بالخسائر في صفوف الجيش الاسرائيلي ولكن عزا نصفها للالغام التي زرعها الفدائيون بمهارة .

ولكن المقاومة استمرت وتصاعدت . وكان قد اصبح ثابتاً ان نحو ثلاثين الف جندي اسرائيلي قد زجوا في الحملة على الجنوب يساندهم طيران كثيف يقصف ليلا نهاراً ومدفعية وارتال مدرعات والاسطول من البحر .

---

(١) « السفير » ، ١١آذار ١٩٧٨ .

لقد سقط الادعاء الصهيوني بـ « عملية عسكرية محدودة » لقد اندلعت حرب الجنوب ، الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية ، الحرب العربية الخامسة .

واخذ العدو يبدل في استهدافاته . وبات يطرح أمر الاتفاق السياسي بدل النتيجة العسكرية المباشرة ، واعترف مردخاي غور في حديثه لصحيفة الجيش الاسرائيلي بأنه ليس في وسع أية عملية عسكرية محضة القضاء على النشاط الفدائي في الجنوب وقال لقد قاتل الفدائيون من بيت لبيت في بنت جبيل ومارون الرأس . « وذكر لي الجنود الذين اشتركوا في تلك المعركة انهم شعروا بأنهم يقاتلون بضراوة أهدافاً محصنة » .

واخذت أخبار القتال الضاري تنتشر عالمياً . فبعث تيد نيمكو مراسل « اليوناتدبرس » الاميركية الذي اسر في بلدة حداثا يوم ١٧ / ٣ / برسالة من تل أبيب تروي المعركة التي دارت على مشاهدة منه ويصفها بقوله : « انها فيتنام جديدة » . وكتب ديفيد هرست في صحيفة الغارديان « كانت معنويات الاسرائيليين ضعيفة ولا يتقدم المشاة الا بعد ان تنظف المدفعية والطائرات الاهداف » .

وقالت « النيويورك تايمز » في ١٧ / ٤ / ١٩٧٨ أن العملية العسكرية الاسرائيلية كان مخططاً لها من زمان لاخراج منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان , ومضت الصحيفة الاميركية الكبرى تقول : « ان الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان حسن صورة منظمة التحرير الفلسطينية . وبعد اسبوعين من الغزو عاد عرفات الى الصفحات الاولى جنباً الى جنب مع قائد قوات حفظ السلام الدولية » وتابعت « النيويورك تايمز » . « وقامت القوات العسكرية الفلسطينية بتراجع منضبط منظم أمام قوات اسرائيلية تفوقها عدداً وعدة وحركة . وظلت تشكيلات منظمة التحرير الفلسطينية سليمة في الواقع ، والاسلحة التي فقدتها سيعوضها اياها السوفيات بسرعة » .[١]

وقالت وكالة الانباء الفرنسية نقلا عن مبعوثها الخاص بوني دي تورهو في بيروت في ٢٧ / ٣ / ١٩٧٨ « بعد سبعة أيام من توقف القتال وجه عيزرا فيتسمان وزير الحربية الاسرائيلي انذاراً الى الفلسطينيين بوقف اطلاق النار الذي لم يزل مستمراً والا قواته ستتولى الأمر . وهكذا يلاحظ أن الهجوم الاسرائيلي في جنوب لبنان لم يحل اي مشكلة جوهرية وأن العملية العسكرية الواسعة التي اشترك بها حوالي ٢٥ الف جندي تعززهم المدفعية الثقيلة والدبابات والبحرية والطيران ، لم توجه للمقاومة الفلسطينية ، حتى الآن الضربة القاتلة التي كان يتوقع في اسرائيل توجيهها لها فيما يبدو » . وكان وايزمن قد وجه انذاره على أثر استمرار قصف المدفعية الفلسطينية للمستوطنات الاسرائيلية في شمالي الجليل .

وفي تقييم لاحق للوضع ، كتبت النيويورك تايمز في ٢٥ حزيران[٢] مقالا رئيسياً على كامل الصفحة بعنوان « يتوقع ان تحصد منظمة التحرير الفلسطينية المكاسب من الهجوم الاسرائيلي على لبنان » . وقالت الصحيفة الاميركية الكبرى : « يشير المراقبون هنا ـ في بيروت ـ بأن صورة منظمة التحرير قد تعززت على الصعيد السياسي والديبلوماسي كطرف في نزاع الشرق الاوسط . ففي الشهر الماضي قام كورت فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة بزيارة ياسر عرفات في مكتبه في شارع صبرا ليبحث معه مسألة وقف اطلاق النار » .

---

(١) « النهار » ١٨ / ٤ / ١٩٧٨ .
(٢) نيويورك تايمز في ٢٥ حزيران ١٩٧٨ .

ومضت النيويورك تايمز تقول « ان صمود المقاومة في حرب قاسية مدة ثمانية أيام في وجه الجيش الاسرائيلي قد بعثت تياراً مؤيداً لها في أوساط الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والاردن . وان عدداً كبيراً من الشباب الفلسطيني في الاردن قد تطوع للقتال في لبنان كما ان تيار تأييد منظمة التحرير في الارض المحتلة تصاعد » .

ونشرت « الواشنطن بوست » في ١٥ حزيران ١٩٧٨ لمراسلها في القدس تحليلا بالاتجاه نفسه وبعنوان « قد تجد اسرائيل نفسها أمام خسائر تفوق المكاسب نتيجة غزوها جنوب لبنان » .

لقد شكك الكثيرون بداية ايام الغزو ان تكون النتيجة كما كانت ، وتوقعوا ان تنهزم المقاومة سريعاً امام الجيش الاسرائيلي . ولكن داود الفلسطيني كما قلنا في أول تقييم لحرب الجنوب في كلية الحقوق ، صرع جوليات الجبار الاسرائيلي بحجر من مقلاعه . وارادة القتال كانت أقوى من الطائرات والمدرعات والحشود والاساطيل .

وشمل اجماع الصحافة العالمية على تقدير صمود المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية في حرب الجنوب حتى الصحف الاسرائيلية التي جرفها التيار فشهدت بذلك لاحقاً .

ففي صحيفة « دافار » تساءل تيدي بروس[1] (دافار/١٣/٦/٧٨) : من الذي انتصر في المعركة ؟ وأجاب قائلا : « أخال أن [عملية] لبنان ، كانت من الناحية العسكرية ضربة في الهواء . فقد كان الهدف المعلن هو تحطيم العمود الفقري للمخربين ، وهذا الهدف لم يتحقق . وفي المقابل أدت [العملية] الى خسائر في الارواح ، والى اضرار وسط السكان غير المقاتلين ... وللمرة الاولى ينقل التلفزيون الى البيت الاسرائيلي فظاعة القتال في منطقة مأهولة . واذا لم تكن النتيجة النفسية كتلك التي حدثت في الولايات المتحدة [حرب فيتنام] ، فذلك يعود الى ان المعركة استمرت وقتا قصيرا . أما على الصعيد السياسي ، فالضربة الشديدة التي وجهناها الى م . ت . ف . جعلتها تتصدر الصورة ، واصبحت قيادتها ، عنصراً أساسياً في المساومة . وهكذا أبرز عرفات ومساعدوه وزنهم العسكري بقرينة سياسية . ونظرا الى أن المخربين تكبدوا ، من الناحية العسكرية ، ضرراً ضئيلا ، فان المردود السياسي الذي حصلوا عليه بقي كاملا ... » .

وكتب داني روبنشتاين (دافار ١٦/٦/٧٨) يقول : « لم تتضرر م . ت . ف . على الاطلاق ، من عملية الليطاني . لم تزد خسائر المخربين عن بضع عشرات (...) ، كذلك تضررت المواقع الاساسية والمعدات والمنشآت الخاصة بالمنظمة بشكل طفيف جداً ... » . ومن الناحية السياسية ، « تكبدت اسرائيل ضرراً كبيراً ... ذلك أنه في جميع الاتصالات المهدة للانسحاب ، لعبت م . ت . ف . دوراً فعالا كطرف سياسي معترف به ، وبما له من سيطرة في المنطقة ... هذا الضرر اضيف الى سلسلة الاضرار التي تسببت بها العملية ، كهدم القرى ، واللاجئين ، والقنابل الانشطارية وغيرها » . واعترف روبنشتاين بأنه « في السنوات الأخيرة ــ وعلى الرغم من وجود آلاف المخربين في المنطقة ــ لم يكن هناك تقريباً نشاط تخريبي ينطلق من الحدود الشمالية . فباستثناء

---

(١) دافار ١٣/٦/١٩٧٨ .

اطلاق صواريخ الكاتيوشا على نهاريا ، وعدد محدود جداً من الحوادث الأخرى ، كانت الحدود مع لبنان هادئة نسبياً طوال الفترة التي سبقت عملية الليطاني ... فقد كانت هناك الحرب الأهلية اللبنانية ، والنشاط المكثف لـ « الجدار الطيب » ... وأمن اسرائيل في الحدود مع لبنان ، يتعلق بصورة مباشرة بالفوضى التي وصل اليها الوضع في هذه الدولة ... » .

ان هذا الاجماع على فشل اهداف الغزو الاسرائيلي العسكرية انما صنعه صمود المقاتلين الابطال في الجنوب ، فلأول مرة زج العدو بأسلحة متطورة فتاكة لم يستخدمها من قبل بدءاً بطائرات ف ١٥ والقنابل الانشطارية الى دبابة ميركافا . وكان العدو يتوقع ان يحسم المعركة بغزارة ناره في ٢٤ ساعة وعقد قادته المؤتمرات الصحفية معلنين ذلك ثم مددوا المهلة لـ ٤٨ ساعة ولكن المعركة استمرت زمناً أطول بكثير وتصاعدت المقاومة والخسائر. وقال العدو بأنه لن يتوغل اكثر من ١٠ كيلومتر ولكنه شارف الليطاني معللا توغله باستمرار اطلاق النار على قواته . ووصف كل هذا القتال بعملية الليطاني لتصغير حجمها ، ولكنها بالقوات الاسرائيلية الهائلة وبالمقاومة الشرسة وبتحول العملية من هدف الى هدف وباستمرار القتال ثمانية أيام دون توقف وعلى كل الجبهات وباستمراره متقطعاً ثلاثة عشر يوماً وبعدم تحكم العدو بقرار القتال لا من حيث امتداد الرقعة ولا امتداد الزمن . كل ذلك اضفى على حرب الجنوب طابع الحرب الحقيقية .

واذا كنا قد بدأنا بشهادات العدو لنأخذ من أقواله نفسها الاقرار القاطع بفشله في حرب الجنوب وصمود ابطالنا في وجهه ، فان من أبرز الشهادات في تقييم حرب الجنوب شهادة وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس وهو العسكري الخبير وعلى رأس الجيش المسؤول قوميا عن المنطقة كلها ومؤلف عدة كتب عن حرب الشعب والحروب المصيرية .

يقول العماد طلاس في مجلة « فلسطين المحتلة » في عددها الصادر في ١٩٧٨/١١/٢

« انني اعتبر الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية من وجهة نظر عسكرية بحتة انها تعتبر فشلا للجيش الاسرائيلي ، لأن الجيش الاسرائيلي استمر ثمانية أيام في قصف رفاقنا في المقاومة الفلسطينية وضرب المواطنين اللبنانيين العزل واستخدم ضدهم الطائرات والقنابل العنقودية والمدافع والدبابات وأحدث الاسلحة وأيضا القطع البحرية وطائرات الهيلوكبتر ، ومع ذلك لم يحقق نصراً على المقاومة الفلسطينية . والذي أعرفه بشكل جيد أن العدو دفع ٨٥ قتيلا في العملية مع ٢٠٠ جريح واعتقد أن خسائر المقاومة لا تساوي هذا الرقم بأي شكل من الأشكال . ولذلك نعتبر أن العملية فاشلة وانها ضربة في الفراغ » .

لقد واجه العدو لأول مرة حرب العصابات بكل ما تحمله من مفاجــأة للعدو في بعض المواقع التي احتلها ، ومعارك السلاح الابيض ، وحرب الالغام والثبات في بعض المواقع المحصنة ، وشن حرب الاغارة خلف خطوط العدو ، واهم من كل هذه التكتيكات قتال المجموعات الصغيرة التي كانت تجعــل غزارة ناره موزعة على اهداف غير مجزية ولكنها مؤذية واحياناً قاتلة .

وفي الوقت الذي صرح الجنرال وايزمن « ان القوات الاسرائيلية لن تدخل صور تجنباً للخسائر» ولم يكن القتال على محور واحد ضارياً بل على طول الجبهة. فكما ان صور صمدت الى حد عزوف الجيش الاسرائيلي عن اقتحامها تجنباً للخسائر ، وهو أمر لم يفعل مثيله ، من قبل ، في احتلال المساحات الواسعة من الأراضي العربية فان الجنرال مردخاي غور صرح بأن

القتال في بنت جبيل ومارون الرأس كان شرساً الى حد أنه جرى « من بيت الى بيت » على حد تعبير رئيس الاركان الاسرائيلي آنذاك . وهكذا كان حال الصمود في تبنين والخيام وراشيا » .

نتوقف قليلا عند قول عزرا وايزمان في ختام حرب جنوب لبنان بأن القوات الاسرائيلية لن تدخل صور تجنباً للخسائر ونعود بالذاكرة الى القدس التي سقطت سريعاً في حرب حزيران ١٩٦٧ . ترى ايتهيب جيش العدو دخول صور فكيف لم يتهيب دخول القدس ؟ اليست المعادلة بسيطة وجلية وواضحة ؟ ألم يكن المصير نفسه لو أن جيش التحرير الفلسطيني والمقاومة الشعبية الفلسطينية دافعت عن القدس من « بيت الى بيت » كما قاتلت في بنت جبيل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية (الحزب السوري القومي الاجتماعي ومنظمة العمل الشيوعي) . ذلك القتال الضاري الذي شهد به الجنرال غـور ؟

ألم تكن القدس مثار حفز نضالي اقوى بكثير من أية مدينة اخرى سواء بنت جبيل أو صور حتى تكون معركتها وصمودها على الاقل مثل البلدتين الصغيرتين اللبنانيتين ؟

أليس هذا دليلا صارخاً على خطورة تغييب الشعوب عن معارك المصير القومي ؟

يقول أبو جهاد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في مقال نشرته مجلة « شؤون فلسطينية » بعنوان « الكرامة الجديدة » :« كنا نتوقع هذه المعركة ، وكان استعدادنا بما لدينا من امكانيات متواضعة . لقد خطط العدو لاستكمال سيطرته على المنطقة وتصفية الوجود الفلسطيني واللبناني الوطني المسلح خلال ساعات . وكان يريد اعلان نتيجة حملته تلك في المؤتمر الصحافي الذي عقده وايزمن في الساعة الحادية عشرة من اليوم الأول للحرب . لكن الارادة الوطنية الفلسطينية واللبنانية واجهتهم واستطاعت ان تتصدى وتصمد وتحقق الكثير في الايام السبعة الأولى من المعركة .

« لقد اعتمدت خطة العدو العسكرية على التكتيك التالي :
١ ــ حشد العدو الصهيوني قوى عسكرية كبيرة جداً .
٢ ــ الاسلحة التي استخدمها كانت متنوعة طيران ، بحرية ، دبابات ومشاة .
٣ ــ الاسلوب المستخدم ، كان التركيز على كثافة النيران وتعدد محاور الهجوم .
٤ ــ القتال في جميع الاوقات ليلا ونهاراً .
٥ ــ استهداف المدنيين حيث دمرت قرى بأكملها وأصيب الكثيرون بهدف اجبارهم على الهجرة .

« وواجه ثورانا العدو بأسلوب قتالي يتكافأ وضراوة هذه المعركة :

١ ــ مرونة الحركة والالتفاف للمناورة خلف خطوط العدو بشكل متواصل من اجل ارباك مواصلاته وتقدمه بعد قتال اعتراضي على محاور التقدم .
٢ ــ التحرك بمجموعات قتالية قليلة العدد لا تسمح للعدو بالاستفراد بها .
٣ ــ المحافظة على الذات . وذلك لمنع العدو من تحقيق هدفه والذي يتلخص في قتل أكبر عدد ممكن من الثوار وانزال الخسائر بنا .
٤ ــ استخدام الاسلحة المتوفرة بكفاءة وقدرة شهد بها العدو .
٥ ــ توجيه الضربات الى نقاط تجمعه داخل فلسطين المحتلة ، مثل مستعمرات كريات شمونة ، كفار جلعادي نهاريا وغيرها .
٦ ــ الأهم من هذا كله ، روحية المقاتل وارادته الثورية وخبرته التي جعلت هذا المقاتل

الفلسطيني والوطني اللبناني يعمل على مواجهة العدو بثبات رغم كثافة النيران التي استخدمها العدو .

٧ ـ قدرة المقاتل على المبادرة في كافة المواقف وخاصة تصرف المقاتلين الذين حاول العدو تطويقهم ولكنهم قاموا بواجباتهم وعادوا الى رفاقهم سالمين وقد أوقعوا في صفوف العدو بعض الخسائر .

٨ ـ التلاحم النضالي بين المقاتل الفلسطيني واللبناني والجماهير في الجنوب[1]».

ولقد كانت العبرة الابرز من كل هذه النقاط هي « روحية المقاتل وارادته الثورية التي جعلت هذا المقاتل الفلسطيني والوطني اللبناني يعمل على مواجهة العدو بثبات رغم كثافة النيران التي استخدمها العدو » .

فقد رفض الجنود الاسرائيليون التقدم الا بعد قصف مواقع المقاومة بالطيران مراراً ثم دكها بالمدفعية ، بينما كان يقاتل الفدائي الفلسطيني والمقاتل الوطني اللبناني دون غطاء جوي وبسلاحه الخفيف في صمود عجيب مؤكداً ان ارادة القتال لدى الشعوب أمضى سلاحاً من التفوق التكنولوجي .

ان حرب الجنوب أكدت اهمية المقولة التي طرحناها في فصول سابقة من هذا الكتاب كتبت قبل اندلاع حرب الجنوب ، عن أن شعوبنا كانت مغيبة في حروب الانظمة ضد العدو منذ نكبة ١٩٤٨ حين قال سعادة : لم ينتصر اليهود على امتنا « والحرب اليهودية لا تقوم مع اليهود مطلقاً بل قامت بين خصوميات هذه الأمة لا بين الأمة واعدائها »[2].

نعود هنا الى مذكرات السيد أحمد الشقيري عن حرب حزيران ١٩٦٧ وعن حال الضفة الغربية ، والقدس بالذات وكيف كان يلح على الملك حسين بادخال جيش التحرير الفلسطيني الى القدس ليدافع عنها قبل سقوطها ، والملك يرفض بحجة ان لا لزوم لذلك ، هذا فضلا عن عدم تسليح شعبنا في الضفة الغربية . يقول الشقيري تعليقاً على المؤتمر الصحفي الذي عقده الملك حسين عشية اندلاع حرب حزيران وقال فيه أن « ما حصل عليه الاردن من سلاح وذخيرة جعله في وضع ممتاز لمجابهة احتمالات المستقبل القريب ... وان كل امكانات الاردن معبأة للمعركة ... وان الاردن اتفق مع منظمة التحرير الفلسطينية . وان الاردن على خط النار أسرة واحدة . وان الشعب كله شعب فلسطين وهو معبأ تعبئة كاملة لخوض معركة المصير ... » ويمضي الأخ الشقيري للقول « وكان ينبغي ان توضع كلمة لا ، اوليس ، اولم ... قبل كل عبارة من هذا الحديث .

« لقد ضايقني هذا الحديث كثيراً ... فقد حفزني ان اتكلم والظروف يومئذ فرضت على الصمت . فان جميع الوقائع التي أشار اليها الملك حسين في مؤتمره الصحفي غير صحيحة اطلاقاً .

اولا : ان الجيش الاردني لم يكن عنده السلاح والذخيرة الكافية واميركا لا تزوده الا بمقدار نقطة نقطة بالقطارة .

ثانياً : ان الملك حسين قد رفض طلب المنظمة الرئيسي فيما يتعلق بادخال جيش التحرير الى القدس .

---

(١) « السفير » ٩ ـ ٤ ـ ١٩٧٨ .

(٢) سعادة ـ خطاب جزين في ١٥ ت ٢ ١٩٤٨ ـ مراحل « المسألة الفلسطينية » ص ١٦٧ .

ثالثاً : ان الشعب لم يكن معبأ للمعركة . فلم يكن مدرباً على حمل السلاح . ولم يكن عنده سلاح حتى في القرى الامامية المواجهة لاسرائيل »[١] .

وحين نراقب صمود شعبنا في الارض المحتلة في وجه الاحتلال على مدى عشر سنوات وانتفاضاته المتتالية ضده وكفاحه المسلح في ظروف الاحتلال الصعبة ، نتبين الى ماذا كانت النتيجة لو أنه ملك سلاحه ونظم صفوفه قبل الاجتياح الاسرائيلي ؟

أليست المقاومة البطولية في الجنوب اللبناني نموذجاً على ماذا كان سيحصل في الضفة الغربية وغزة ، بل ماذا كان سيحصل في فلسطين المغتصبة منذ ١٩٤٨ ؟ ألم تغيب الأنظمة العربية شعب فلسطين عن المعركة تحت شعار انها تحل محله في « التحرير » الذي انتهى الى النكبة ؟!

في حرب الجنوب المعادلة كانت معكوسة . فالقوى الشعبية المسلحة هي التي كانت الطرف الآخر من النزاع ضد العدو الصهيوني .

ولقد تضعضع موقف العدو خلال هذه الحرب لجهة تعيين اهدافه . فهو بعد أن اعلن ان هدف حملته تنظيف الجنوب من الفدائيين عسكرياً وفشل ، راح يطلق التصريحات بأن هدفه عقد اتفاق مع المعنيين بتقيد العمل الفدائي أو الغائه . ولهذا الغرض تحرك السفير الاميركي باركر كما ذكرنا من قبل لتحقيق ذلك على صعيد لبناني ، أما المسعى والضغوط الدولية مع دمشق لتتقدم قواتها الى الليطاني فقد واجهته دمشق بالرفض الحازم وقالت العاصمة السورية بأن العدو لم يقبل بانتشار قوات الردع في الجنوب حين دخلت لبنان في ١٩٧٦ . ولذلك فدمشق ترفض نشر قواتها تلبية لرغباته او لضغوطات دولية . وكان موقف دمشق الواضح والحازم احباطاً واسقاطاً لمحاولات العدو تحقيق مكاسب سياسية لحربه بعد الفشل العسكري وتحصيناً للمقاومة والقوى الوطنية في الجنوب .

وحين لم ينجح العدو في هذا الهدف اطلق لحملته هدفاً آخر زعم بعد انتهاء الحرب انه حققه . ففي ٦ أيار ١٩٧٨ ، اعلن الجنرال ايتان رئيس الاركان الاسرائيلي الجديد ان غزو جنوب لبنان جرى لمنع تحويل الفدائيين لجيش نظامي[٢] .

ولكن إيتان نفسه في ١٤ أيلول يصرح أمام لجنة الشؤون الخارجية والامن في الكنيست أن سوريين وسوفياتيين وليبيين يدربون ١٥ ألف فلسطيني لتشكيل جيش نظامي . واضافت الصحيفة الاسرائيلية ان إيتان صرح أن الفدائيين عادوا الى التمركز في جنوب لبنان[٣] .

وواضح التراجع بل والتناقض بين كلام رئيس الاركان الاسرائيلي خلال ٣ أشهر فقط ، فهو في أيار يعزو هدفاً ناجحاً هو منع تحويل القوات الفلسطينية المسلحة الى جيش نظامي ولكنه في أيلول يقول ان هذه القوات تتحول فعلا الى جيش نظامي وان قوات منها عادت الى مواقعها في الجنوب . اننا نظهر التناقض في التصريحين لجهة فشل المهمة وسقوط الهدف دون ان نناقش صحة اي من التصريحين . ذلك ان نقطة الخلل في رأينا هي في الزعم ان الغزو الاسرائيلي اصلا حال دون تحول القوات الفلسطينية الى جيش نظامي . فهذا أصلا لم يحصل لاعتبارات عدة :

---

(١) الهزيمة الكبرى احمد الشقيري ص ٢٥٣ .
(٢) « السفير » ٦ أيار ١٩٧٨ .
(٣) يديعوت أحرونوت ١٣ أيلول ١٩٧٨ ــ «النهار» ١٤ أيلول ١٩٧٨ .

(أ) لأن القوات الفلسطينية قاتلت قتال حرب العصابات ولكنها فعلا في قسم غير قليل منها منظمة على أساس قوات نظامية (القسطل والكرامة الخ ...) هذا فضلا عن جيش التحرير الفلسطيني ولأن جزءاً مهماً من ابحاث الوحدة الوطنية الفلسطينية تركز على كيفية توحيد القوات . (ب) لأن العدو نفسه في مبالغاته لم يزعم انه استطاع توجيه ضربة الى القوات الفلسطينية التي حافظت على تماسكها وقوتها خلال المعركة وبعدها . (ج) لأن خبر التدريب السوري . السوفياتي . الليبي للقوات الفلسطينية غير ثابت الا كتبرير اسرائيلي لعدم القدرة على ابادة القوات الفلسطينية وتبرير تواجدها وقوتها بعد حرب الجنوب كما قبله .

ان هذا التضعضع في الاهداف ، صاحبه نصران للمقاومة اقترنا بوثائق وقرائن . اولهما المعنى السياسي لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذي ساوى بين « فريقي النزاع » في طلبه وقف اطلاق النار .

ان القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي هو أول قرار وقف قتال وجلاء يصدر بصدد حرب يشنها العدو الصهيوني ضد قوى شعبية فلسطينية ولبنانية .

ان الحرب العربية الاسرائيلية الخامسة قد وقعت بين العدو الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، وهذا شرف كبير لقوى التصدي الوطني اللبناني والفلسطيني .

ونحن اذ نقدر صمود المقاتلين فلا بد من التنويه بصمود المدنيين من ابناء الجنوب وما تكبدوه من خسائر فادحة بالارواح والممتلكات ونزوح عشرات الالوف منهم وعيش عشرات الالوف منهم تحت الاحتلال . لقد تحمل شعب الجنوب آلام الجلجلة ولكنه حقق تحت القصف والدمار والتشريد والفقر والحرمان انجازات كبرى لا بد من تسجيلها باعتزاز بعد أن كتبها هو بدم أبنائه وعرقهم ودموع أطفاله ونسائه .

لقد رفض شعبنا في الجنوب الاستسلام فقاوم ، قاوم العدو وعملاءه بالسلاح الذي لم تعطه اياه الدولة . كما أن الدولة لم تعطه الا الحرمان ومساندة الاقطاع وشركات الاحتكار ضد فلاحيه وعماله ومثقفيه والاضطهاد لوطنييه وتقدمييه . قال أحد نواب بنت جبيل في مناقشته بيانا وزاريا في السنوات الماضية « ان مدارسنا زرائب ومستوصفاتنا خرائب » . هكذا كان الجنوب حين تفاقم العدوان الاسرائيلي عليه .

واذا كان الطائفيون الانعزاليون يتحملون مسؤولية اعطاء ورقة التين للعدو والقناع المزيف لتبرير احتلاله فان حكم النظام الاقطاعي واهمال الدولة كان يقدم لهذا العدو شعبا مفروض أن يكون قد كفر بالوطن . ولكن شعبنا في الجنوب كفر بالنظام والتصق بالوطن . وهذا أعمق وأرقى دلائل الوعي القومي الاجتماعي الثوري . وحين جلا النظام عنه ، فك قيوده ليحمل سلاحه ويقاوم بقيادة الحركة الوطنية اللبنانية العدو الزاحف ويبقى صامدا في وجه احتلاله يقاطعه ولا يتعامل معه ويلبي نداء الحركة الوطنية في كل لحظة ، لكأنما يؤكد ان التحرر من قيود الاذلال الاقطاعي هو طريق الالتصاق بأرض الوطن حتى الموت ! ان شعبنا في الجنوب اللبناني قد سجل أروع صفحات الصمود الوطني والقومي . وفي هذا المجال لا بد من نقل ما صرح به مردخاي غور في ١٠/٥/١٩٧٨[1] في اعقاب اعتزاله رئاسة الأركان الاسرائيلية من أنه

---

(١) الصحف الاسرائيلية

قصد ضرب المدنيين وان الخطة الاسرائيلية تستهدف قصف المدنيين وتهجيرهم . وتبجح غور بأنه كقائد للجبهة الشمالية قصف أبناء الجنوب لمدة سنتين ونصف لأنهم « يستضيفون المخربين » . ويجيب على سؤال « بدون تمييز ؟ » بقول « أي تمييز ؟ ماذا فعل سكان اربد عندما قصفتهم ؟

... ماذا جرى لكم ؟ اتنسون التاريخ ؟ » . ويجيب بتهكم ، على سؤال ان البلاغات العسكرية تتحدث عن « مصادر النيران وضرب اهداف المخربين » ، فيقول : « حقا» ؟ الا تعرفون أن غور الاردن بأسره اصبح خالياً خلال حرب الاستنزاف » ثم يتغنى غور بتهجير مليون ونصف مليون لاجىء على طول قناة السويس في الماضي . ان هذا التصريح لغور خطير جداً لأنه يكشف وجهاً أساسياً من المخطط الصهيوني الاستيطاني المستهدف تهجير شعبنا في كل مكان تطاله ناره .

ولكن هذا الهدف مقترن بانشاء الكانتون الانعزالي المتصهين الذي تجري عمليات التهجير لمصلحته في الجنوب . وهذا الكانتون المتصهين ، هو النجاح الوحيد الذي حققه العدو . ولولاه لكانت حملته العسكرية عبارة عن مهزلة . لانها بعد أيام كان عليها ان تنسحب لمصلحة القوات الدولية . ولكن وهذه خطورة المشروع الانعزالي المتحالف مع العدو ، انه قدم للعدو الصهيوني ورقة التوت للتقنع بها . فلقد اضطر الى الجلاء أمام القوات الدولية في كل مكان الا حيث ستر عورته سعد حداد . وهكذا تسبب هؤلاء الانعزاليون المدعون حب لبنان بفقدان السيادة اللبنانية على جزء من ارض لبنان .

ولقد ساعد عدم حسم السلطة اللبنانية بطرد هذه المجموعة على استمرار الاحتلال على جزء من الاراضي اللبنانية . وواضح أن بعض أطراف السلطة اللبنانية يصرون على قلب الحقائق والموضوعات بحيث يريدون أن تكون المشكلة كما أرادتها أميركا ، مشكلة الوجود الفلسطيني لا مشكلة الاحتلال الاسرائيلي وعملائه .

وبينما يعلن كورث فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة في بياناته الرسمية أمام مجلس الامن ان العلة في الوضع في الجنوب هي في اسرائيل والمليشيات يشغل بال السلطة اللبنانية موضوعا التوطين والوجود الفلسطيني .

ولقد تأكد بصورة قاطعة بعد تجربة كوكبا(١) ان العدو الاسرائيلي له مطامع اقليمية في الجنوب اللبناني حين يرفض أن يذهب جيش الشرعية الى الحدود . فهو يريد هذا الكانتون ليس لأنه يشكل حزاماً واقياً ، وهو أدرى بأن هذا الكانتون لا يمكنه أن يشكل مثل هذا العازل الامني طالما لا شيء استطاع ، حتى القوات الاسرائيلية ، ان تمنع الفدائيين من نشاطهم في قلب القدس أو تل ابيب أو سائر الاراضي المحتلة . وطالما أن للفدائيين وجوداً في الارض المحتلة ، من هنا لماذا يتمسك العدو بهذا الشريط الانعزالي ؟ لهدفين متكاملين : لمطامعه الاقليمية في الليطاني والتي تعود الى ١٩١٩ في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية لمؤتمر باريس للسلام ، مروراً بمشاريع الري المشتركة التي عرفت بمشاريع جونتسون في ١٩٥٤ لتوزيع مياه الليطاني بين اسرائيل ولبنان والشام ، الى تصريحات دايان وأشكول بعد حرب ١٩٦٧ عن المطامع الاسرائيلية بالليطاني الى كون العدو الذي يقطع المياه عن

---

(١) تكرر الموقف نفسه عند ارسال كتيبة الجيش الى الجنوب في نيسان ١٩٧٩ حين قصفتها اسرائيل والمليشيات الانعزالية وأعلن سعد حداد انسلاخ كانتونه عن لبنان .

مزارعي الضفة الغربية لا يمكن أن يكون متساهلا بالمياه اللبنانية !

أما الهدف الثاني ، فان يكون الجنوب رافعة الوضع اللبناني اسرائيليا والجرح المفتوح على المنطقة كلها ، خاصة على دمشق وعبرها ميثاق العمل القومي . لذلك جاءت توصية الحركة الوطنية اللبنانية التي تبناها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة حول ضرورة ايجاد التنسيق المتكامل في معركة الجنوب بين الشام والعراق والمقاومة والحركة الوطنية .

لقد حذر العماد طلاس في ١٩٧٨/١١/٢[1] من معاودة اسرائيل لاحتلال الجنوب والتمسك باحتلالها باعتبار « شهيتها للاراضي هي شهية غير محدودة » ولها مطامع في الليطاني ، ودعا لبنان الى اعتبار نفسه دولة مواجهة واقامة قوات مواجهة حقيقية للصمود « وينضم الى سوريا كدولة صمود » . ولقد فرضت ظروف المواجهة مع العدو الصهيوني وقيام ميثاق العمل القومي من جهة ثانية ، موضوعياً ، هذه المعادلة بعد أن جرب لبنان على مدى سنوات طويلة فلسفة النعامة بتحييد نفسه عن المواجهة فكان ان خسر نفسه بتفجيره من الداخل ولم يفلت من مواجهة العدو في آخر المطاف الذي توهم ان بمقدوره الافلات من مواجهته .

كانت عبرة الاحداث كبيرة . ولكن النظام اللبناني ماض الى البحث عن قوته في الضمانات الدولية الخداعة ويحاول تهريب جيشه عبر قوات الطوارىء الدولية بدل تحويل لبنان الى دولة في الجبهة الشرقية الشمالية متحالفة مع دول الميثاق القومي وداخلة في استراتجيتها القومية .

---

(١) « فلسطين المحتلة » .



الفصل الثاني والعشـرون :

ثورة شعب فلسطين : اسقاط الحكم الذاتي وانبعاث الشخصية الوطنية في اراضي ١٩٤٨

« تزعم الحكومة ان الحكم الذاتي سيطبق على السكان ، لا على الاراضي . **لكن السكان ليسوا عصافير الكناري على السطوح ، بل انهم فلاحون على أراضيهم ، وفي المكان الذي يلامس فيه المحراث ثلماً لا يمكن معالجة الأمر بقصاصة ورق كتبت عليها قوانين مدروسة ، تثور حولها خلافات تاريخية » .**

شمعون بيريز ـ هارتس في ١٩٧٨/٨/١١

رباط الانسان بالارض ، زواج المواطن والوطن في حضن الأبد ، ملحمة التفاعل التاريخي والاجتماعي ، هي التي كتبت وتكتب ورقات التاريخ بالدم ، بانهار من الدم ، ولا يمكن ان تطوى على اغتصاب أو احتلال أو عدوان طالما الشعوب على هذه الارض ، في التصاق الحياة التي لا تقهر .

وشعبنا في فلسطين ، يكتب أروع هذه الصفحات على طريق التمسك بهويته القومية واسقاط الاغتصاب مهما طال النضال وغلت التضحيات . عرفه الغاصب مناحيم بيغن بأنه « عرب اسرائيل » ليختصر قضيته الى أقلية عرقية من ضمن كيان الدولة الصهيونية كأنهـا هي الاصل وما دونها طواه الزمن الى غير رجعة. «عرب اسرائيل» تعبير عرقي لاقلية عرقية ، تماماً كما يمكن ان يقال « يهود مراكش » تماماً كما قيل في تصريح بلفور « الفئات غير اليهودية » ! ورد شعبنا على هذا التجهيل في الهوية بأن كرس « يوم الارض » في آذار من كل عام ، عيده الوطني والقومي ليؤكد للغاصب ما وعاه مؤخراً شمعون بيريز بأن شعبنا الفلسطيني ليس « كعصافير الكناري على السطوح » التي لا وطن لها ، ولا أرض تحتضن وجودها التاريخي ، فالفلسطينيون لا ينفكون عن فلسطين، فهم « فلاحون على أراضيهم، وفي المكان الذي يلامس فيه المحراث ثلماً لا يمكن معالجة الامر بقصاصة ورق » ، حقاً لقد وعى شمعون بيريز نهوض الفينق ، وانبعاث تموز ، وعودة الخضر الى الوجود ، وان شعبنا متمسك بأرضه الى حد إحياء يوم الارض في وجه غاصبها !

ذلك ان مقولة الارتباط بالارض واكتساب هوية الانسان من أرضه هي مقولة الصمود الوطني والقومي ومنطلق التحرير . « فلسطين » « والشعب الفلسطيني » هي المعادلة التي تجزع منها المنظمة الصهيونية وتعتبرها خطراً على كيانها الاستيطاني الاستعماري . من هنا تجاهلت غولدا مائير وقالت « لا وجود للفلسطينيين » ومن هنا أصر بيغن في رسالته الى كارتر عقب عقد كامب دافيد على تغيير « المصطلحات » فبدل « الشعب الفلسطيني » « عرب اسرائيل » ، ذلك أن اسم فلسطين والانتساب له يخيف الذين غيروا هوية الارض بالاغتصاب تمهيداً لتغيير هوية الانسـان بالاستيطان .

ولكن لا الاغتصاب ولا الاستيطان يستطيع ان يمحو الرابطة المقدسة بين المواطن والوطن . وفي فلسطين لا مجال لحقيقتين ، هذا ما تعرفه اسرائيل . وحين ينتسب المرء الى فلسطين تسقط هوية الاغتصاب المزيفة ؟ وفلسطين والفلسطينيون ، والهوية الفلسطينية ، هذا نقيض المشروع الصهيوني على نطاق فلسطين . ولكن على نطاق الوطن والقضية القومية ، فالقاعدة نفسها حول ارتباط الشعب بالوطن هي التي تحدد الهوية : وفلسطين هي سورية الجنوبية كما أكد الجميع ، قادة الثورة الفلسطينية ، والقيادات القومية في الوطن السوري الطبيعي . والشعب السوري هو الذي ينتسب لسورية الارض ، لسورية الواحدة التي جزأها الاستعمار في سايكس ـ بيكو ، وحاول طمس هويتنا القومية لابقاء التجزئة التي استطاب أهل انظمتها ديمومتها ليغرفوا من خيرات الجزء خشية ان تصبح خيرات الكل للكل ، للشعب لا للطبقات الحاكمة . وكان الاستعمار والصهيونية وأهل الانظمة متـواطئـين في طمس هويتنا القومية الواحدة في مدى الهلال الخصيب . لأنه اذا كان طمس هوية فلسطين وهي الجزء ضرورية للمشروع الصهيوني فكيف بطمس هوية الكل القومي الذي تؤدي وحدته على أساس الارتباط بمدى الوطن الطبيعي الواحد الى تغيير المعادلة ؟

ان شعبنا الفلسطيني قد واجه ، عن كل الامة ، عذاب المحنة الأليمة ، وكأنه أخذ دور ابن الناصرة الذي تألم عن كل البشر على أيدي الجلادين أنفسهم ، اليهود الغاصبين .

ومحنة شعبنا الفلسطيني ، كانت أنه ، وحده ، من كل شعوب العالم تعرض الى مضاعفات الاستيطان الاستعماري الصهيوني .

١ ـ اسقاط مشروع الحكم الذاتي :

ولقد راهنت الامبريالية والصهيونية والسادات في قمة كامب دافيد على ان يقبل ، ولو بعض هذا الشعب البطل بمشروع الحكم الذاتي ، وان توجد « قيادات معتدلة » توقع صك الخيانة ، ولكن شعب الابطال سجل بما يقرب الاجماع اسقاط مشروع الحكم الذاتي غير آبه لسجن الاحتلال الكبير الذي يقبع فيه . لوحوا له باطلاق فك سراح اسراه اذا قبل بالحكم الذاتي ففضل أن يدخل كله الأسر على توقيع صك الاستسلام.وكان شعبنا سلفاً قد اسقط مثل هذه الامكانية . ففي ١٩٧٦ خاضت القوى الوطنية معركة الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة وحققت فوزاً كاسحاً تحت شعار اسقاط مشروع الادارة الذاتية الذي كان من الممكن ان يمر لو نجح عملاء الاحتلال بالانتخابات . « لقد أدى نجاح القوى الوطنية في الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦ إلى قطع الطريق على الخطوة التالية التي كانت مخططة بالنسبة لمشروع الادارة الذاتية ، وهي تحويل المجالس البلدية الى نوع من الادارة الذاتية . فقد أعلن رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المنتخبة عام ١٩٧٦ أن مهمتهم الاساسية هي فقط تقديم الخدمات للسكان وان لا شأن لهم بالأمور السياسية التي هي من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية . »(١)

ولكن هؤلاء القادة الذين وصلوا الى رئاسات بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا قيادة سياسية بالفعل وكما اثبتوا خلال مرحلة النضال في السنوات الأخيرة بقيادتهم جماهير شعبنا ضد الاحتلال وكل مشاريعه . لقد رفضوا أن يكونوا قيادة بديل وقادوا الشعب تحت لواء منظمة التحرير والثورة الفلسطينية وبرنامجها السياسي .

---

(١) حبيب قهوجي ـ مسيرة السادات الاستسلامية ـ ص ٢٣٠ .

وعلى مدى العام ١٩٧٨ خاضت جماهير شعبنا في الارض المحتلة نضالا سياسياً وعسكرياً وشعبياً منقطع النظير .

فعلى الصعيد السياسي شهد العام ١٩٧٨ صدور عدة مذكرات وبيانات سياسية تمثيلية لأوسع قطاع شعبي يعلن التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ورفض مشروع الحكم الذاتي واتفاقات كامب دافيد .

وكانت أولى هذه البيانات البيان الذي صدر في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٧٨ بمناسبة اجتماع اللجنة السياسية للمفاوضات بين مصر واسرائيل وما تردد عن اعتزام هذه اللجنة بحث المسألة الفلسطينية. وقد نص البيان السياسي الذي وقعته بلديات الأرض المحتلة في الضفة والقطاع فضلا عن مفتي القدس ورؤساء نقابات المهندسين والاطباء والموظفين على تأكيد انه « لا يحق لاية جهة التحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية » وعلى ان « لا سلام عادل » الا « **بالانسحاب الكامل من جميع الاراضي المحتلة وازالة كافة مظاهر ومؤسسات الاحتلال الاسرائيلي والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة** » .

وفي شهر شباط عام ١٩٧٨ بعثت البلديات والمؤسسات والنقابات والاندية والجمعيات الخيرية في الضفة المحتلة بمذكرة الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تتضمن النص نفسه للبيان المشار اليه اعلاه .

وفي آذار ١٩٧٨ انتفض شعبنا في الارض المحتلة والتحم بجنود الاحتلال في مظاهرات شعبية كاسحة وتصادم يومي مع جيش الاحتلال تأييداً للصمود الوطني اللبناني والفلسطيني في الجنوب في وجه الغزو الصهيوني . ووجهت البلديات والهيئات بياناً الى الشعب أكدت فيه وقوفها الثابت مع ثورتها في وجه قوات الغزو . وجاء في هذا البيان الصادر في أوائل نيسان ١٩٧٨ : « ان الجماهير الصامدة في الارض المحتلة تفخر بصمود ابطالنا أمام الهجوم الصهيوني البربري ... .

« **ان شعبنا العربي الفلسطيني الواقع فريسة الاحتلال البغيض لن يتوانى مطلقاً عن التصدي والصمود في وجه ممارسات الاحتلال التي لن ترهب هذا الشعب ولن تجعله يحيد ولو للحظة واحدة عن تقديم كل السبل النضالية لاثبات وجوده ومنحه حق تقرير المصير وانشاء دولته على أرضه** » .

وفي الثاني من شهر أيلول ١٩٧٨ بعث رؤساء البلديات مذكرة الى الاخ أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تؤكد فيها وقوف شعبنا في الارض المحتلة الى جانب الثورة وتصديه لكافة المؤامرات الاستسلامية وادانته لكل ما يبيت للثورة الفلسطينية .

وما إن وقع السادات مع بيغن وكارتر اتفاقات كامب دافيد حتى هبت الضفة الغربية تضرب وتتظاهر وتشتبك مع سلطات الاحتلال كما جرى على نطاق واسع في نابلس . ونقلت وكالات الانباء العالمية ــ رويتر و أ . ف . ب وي . ب الانباء فقالت « عم الاضراب اليوم مدن وقرى الضفة الغربية المحتلة استجابة لنداء منظمة التحرير الفلسطينية للاحتجاج على اتفاقيتي . كامب دافيدوقد وقعت اشتباكات بين المواطنين وسلطات الاحتلال في عدة مدن حيث حاولت السلطات منع الاضراب بالقوة واعتقلت عدداً من المواطنين ... وعزلت قوات الجيش الاسرائيلي مدينة نابلس كلياً عن المحيط الخارجي .. وخرج الطلاب والمواطنون في تظاهرات

كبيرة رجموا فيها مقر الحكومة العسكرية والمصارف وبعض المنشآت الاخرى بالحجارة ... وأحرق المتظاهرون إطارات السيارات في الشوارع ورفعوا الاعلام الفلسطينية في انحاء المدينة(١) .

وعقد مساء الخميس في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٧٨ مؤتمر وطني في مدينة القدس المحتلة ضم مندوبين عن جميع البلديات والهيئات والنقابات والمؤسسات ورجال الدين وعدد من الشخصيات الوطنية صدر في ختامه بيان سياسي اعلن فيه موقعوه باسم شعبنا رفض اتفاقات كامب دافيد وتصديهم لنتائجها .

وجاء في تلك الوثيقة الهامة تأكيد لمبادىء سياسية هامة متصلة بالمسألة الفلسطينية منها ادانة اتفاقية كامب دافيد لأنها « تتناقض مع قومية المعركة وهي في حقيقتها صلح منفرد بين مصر واسرائيل لاخراج مصر من الجبهة العربية وتحويل الصراع حول قضية فلسطين الى صراع حول مساحة من الرمال المصرية المحتلة » وان هذه الاتفاقية « مناقضة صريحة لجميع قرارات القمة العربية » وبمثابة اعتداء صارخ على الحق الفلسطيني » وانها « كرست مبدأ الصهيونية الاساسي وهو مبدأ التفاوض الثنائي مع كل دولة عربية على حدة » .

أما بصدد الحكم الذاتي فهو « يعني وبكل وضوح تكريس الاحتلال وترسيخ جذوره وضم الاراضي » وعلى هذا الاساس « دعوة جميع المواطنين في الارض المحتلة الى الوقوف صفاً واحداً في وجه المحاولات التي تجري الآن لحملهم على قبول مشروع الحكم الذاتي الذي ترمي اليه اتفاقية كامب دافيد وشجب كل مسعى في هذا السبيل » .

وأكد البيان « ان الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه وحدة واحدة لا يتجزأ ، تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية » .

كما أكد البيان على « ان حقوق شعبنا القومية والتاريخية لا يجوز مسها من قريب أو بعيد ، لأنها ليست ملكاً لاي دولة أو زعيم . وقضية فلسطين قضية قومية ومسؤولية عربية ليس من حق أي دولة عربية التخلي عنها أو التفريط بها » .

وانعقد في اليوم نفسه في القدس المحتلة مؤتمر الخريجين العرب وأصدر بياناً سياسياً بالمعنى نفسه .

وفي الثلاثين من شهر أيلول ١٩٧٨ عقد في بيت حنينا ـ قرب القدس ، اجتماع كبير حضره رؤساء اعضاء المجالس البلدية ورؤساء النقابات والمؤسسات والجمعيات والانديه وأصدروا بياناً سياسياً في الاتجاه نفسه يؤكد : « ان مشروع الحكم الذاتي مرفوض شكلا وموضوعاً ونعتبره تكريساً للاحتلال واستمراراً لاضطهاد هذا الشعب واستلاباً لحقوقه المشروعة » كما أكد الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية .

ووصل هارولد ساندروز الى عمان في ١٦/١٠/١٩٧٨ بينما ينعقد في بيت لحم اجتماع كبير(٢) ضم ٥١٢ شخصية بينهم ١٢ رئيس بلدية ويعلنون « دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » وبعثوا ببرقية تأييد لانعقاد قمة بغداد وأدانوا اتفاقيات كامب دافيد والحكم الذاتي .

---

(١) « السفير » ٢١ أيلول ١٩٧٨ .
(٢) « السفير » ١٧/١٠/١٩٧٨ .

وفي العشرين من تشرين أول ١٩٧٨ أقيم مهرجان شعبي حاشد في مقر جمعية الشبان المسيحية بمدينة غزة وحضره أكثر من ألف شخص احتجاجاً على اتفاقات كامب دافيد . وكانت هذه أكبر تظاهرة شهدها قطاع غزة منذ ١٩٦٧ . وقالت وكالة اليونايتدبرس : « انها المرة الاولى منذ عام ٩٦٧ التي يدعى فيها الى مثل هذا المهرجان الذي رافقته تظاهرات رفعت فيها شعارات منظمة التحرير الفلسطينية » . وقد صدر عن هذا الاجتماع الشعبي بيان سياسي يشجب اتفاقات كامب دافيد لأنها « تكرس الاحتلال الاسرائيلي لمدة غير محددة وتضفي عليه الصيغة الشرعية وتمزق وحدة الشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج وتخلق واقعاً جديداً وحقائق جديدة تتعارض ومصلحة الشعب الفلسطيني تعارضاً جوهرياً أساسياً وفضلا عن أنها لا تنص على ازالة المستوطنات القائمة في الضفة الغربية والقطاع المحتلين وتتجاهل مستقبل القدس العربية » . ويطالب البيان « بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولته على أرضه وبالانسحاب الكامل الفوري للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة » .

وكان مؤتمر نابلس الوطني الحاشد الذي عقد في شهر تشرين الثاني هو خاتمة نضالات ١٩٧٨ السياسية في الضفة الغربية وقد صدر عن المؤتمر بيان سياسي كان من أبرز فقراته « ان رفض شعبنا لهذه الاتفاقيات **ليس رفضاً لتفصيلاتها فحسب ، وانما رفض لها كنهج استسلامي فرضته القوى المعادية لشعبنا وامتنا** » ويطرح البيان برنامجاً سياسياً متكاملا لاسقاط التسوية والفرز الدولي بين الاصدقاء(المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي) والاعداء ، ويختم فقراته « **بتحية ميثاق العمل الوحدوي الذي يتم الاتفاق عليه بين سوريا والعراق ، ونطالب القطرين بضرورة الاسراع بتنفيذ ما جاء في هذا الميثاق** » .

لقد كان بيان مؤتمر نابلس الوطني الأكثر احاطة بظروف الصراع وأبعاده ومستلزماته .

وأشرف عام ١٩٧٨ على نهايته ورام الله تقود غضبة الارض المحتلة بقيادة المناضل كريم خلف ، والتظاهرات تتوالى يومياً في المدينة الصامدة[١] استنكاراً لقيام سلطات العدو بنسف منازل الوطنيين. وقامت سلطات الاحتلال باستدعاء رئيس بلدية رام الله المناضل كريم خلف وابلاغه منعه من المشاركة في المؤتمرات الشعبية أو الادلاء بتصريحات سياسية تحت طائلة العقوبة والاعتداء عليه بالضرب والاهانة ، وهو الطود الوطني الشامخ الذي لا يلين . كما أبلغ المناضل بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس البطلة الأمر نفسه . وتنادت مدن الضفة الغربية الى إضراب عام في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني وقامت تظاهرات عمت كل المدن والقرى في الضفة والقطاع والقيت حجارة على السيارات العسكرية في مدن القدس ورام الله ونابلس وبيت لحم والخليل وجنين[٢] . وفي رام الله عمد الجنود الى كسر أبواب المحال التجارية في محاولة لكسر الاضراب . واعتقل عدد من اعضاء النادي الارثوذكسي حيث جرى تعذيبهم كما تركزت حملة القمع الصهيونية على جامعة بيرزيت اذ اعتقل من الجامعة في يوم واحد ١٨ طالباً جرى تعذيبهم وتهديدهم بالموت .

وكشفت صحيفة « واشنطن بوست » في عددها الصادر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ النقاب عن حملة اعتقالات واسعة وعمليات قمع تمارسها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي

---

(١) فلسطين الثورة ١٩٧٨/١٢/٨ ، و « الصمود » ١٩٧٨/١٢/١٥ .
(٢) « السفير » ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٨ .

في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ضد معارضي الحكم الذاتي واتفاق كامب دافيد .

وفي وجه الاحتلال والقمع ينهض العمل الفلسطيني المسلح على أوسع نطاق . وتشير مجلة«فلسطين المحتلة»[1] التي تصدر عن مكتب أبو جهاد الى ان ٧١ عملية قد جرت خلال ١٩٧٨ في القدس و ١١ في الخليل و١ في نابلس و ١ في رام الله و ٤ في بيت لحم و ١ في اريحا و ١ مخيم تولنديا و ٣ في طولكرم و ٢ قلقيلية و ٢ في البيرة و ١ في مخيم بلاطة و ١ في جنين و ١ في رأس العين و ٧١ في بئر السبع و ١١ في غزة و ١٣ في البحر الميت و ٦ في ايلات و ٢ في ديمونا و ١ في مستوطنة ياميت . ويقول الجدول ان ٢٤ عملية جرت في تل ابيب و ٩ في حيفا و ١ في عكا و ٢ في ناتانيا و ١ في كفر قاسم و ١ في كفاباروخ و ٣ في بتاح تكفا و ٣ في يافا و ٢ في عسقلان و ٢ في طبريا و ٢ في كريات شمونة وغيرها من المستوطنات في الارض المغتصبة في ١٩٧٨ .

وكانت أخطر هذه العمليات (١) عملية الشهيد كمال عدوان التي قامت بها قوة دير ياسين بقيادة الشهيدة دلال المغربي واحتلت ٨٢ كيلومتراً على الساحل الفلسطيني لمدة ٤٨ ساعة وأدت الى اغلاق المصانع والمدارس واعلان حالة الطوارىء في منطقة العملية التي يقطنها ٣٣٠ ألف مستوطن صهيوني . كما كانت عملية المغراتس في ميناء حيفا في ١٥ أيار ١٩٧٨ وقصف القدس بالصواريخ من الداخل في ٦ أيار ١٩٧٨ ، وعملية محولا في ١٩٧٨/٦/١٢ وعملية ايلات في ١٩٧٨/٩/٢٣ من ابرز العمليات العسكرية في الارض المغتصبة .

لقد اثبتت مقاومة الشعب الفلسطيني الشعبية والسياسية والعسكرية وتيرة عالية من الصمود والتحدي وعلى التفاف واسع حول منظمة التحرير الفلسطينية اعترف بنتائجه العدو نفسه كما نقلت الصحف الاسرائيلية في ١٣ و ١٩٧٨/١٠/١٤[2] .

ان هذه النتائج السياسية جاءت مفاجئة لتوقعات السادات والعقل الاستعماري الامبريالي وحساباته . ذلك ان السادات قدم صورة مختلفة عن الوضع . وتوجه الى الفلسطينيين من زاوية مختلفة . وواشنطن اعتبرت ان قسماً من الفلسطينيين سيتجاوب مع السادات وتتم صفقة الحكم الذاتي ولذلك اعلنت شطبها لمنظمة التحرير الفلسطينية . « وداعاً يا منظمة التحرير » قال بيريزنسكي ، وقال كارتر كلاماً أخطر حين شبهها بالكلوسكلان وبالنازية ، وقالت الخارجية الاميركية في تموز ١٩٧٨ ان فتح هي عصابة ارهابية .

لقد ظن العقل الاميركي الامبريالي أن منظمة التحرير الفلسطينية ستنهار وتعزل ، بعد ان يقضي على قوات المقاومة الجيش الاسرائيلي المجتاح الجنوب اللبناني في آذار ١٩٧٨ ، وبعد ان يجتاح الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة اليأس من قيادته ويتوجه الى الحل الملموس الذي انجزه له السادات في كامب دافيد . ولكن ، مرة أخرى ، حسابات الحقل لم تنطبق على حسابات البيدر .

والشعب الواقع في الأسر ، لم يقبل ان يخدع في موضوع الحرية ، فيقال له انه طليق بينما استبدلت قيوده بقيود أخرى . وفضل ان يناضل حتى تسقط كل القيود .

لقد خاطب السادات الهواء ولم يصغ له الشعب الفلسطيني البطل حين قال في خطابه

---

(١) العدد السنوي في أول كانون الثاني ١٩٧٩ .

(٢) راجع « النهار » نقلا عن صحيفتي « يديعوت احرونوت » و« هارتس » الاسرائيليتين في ١٩٧٨/١٠/١٤ . وقد سبق الاستشهاد بها في مكان آخر .

أمام مجلس الشعب المصري بعد توقيع اتفاقيتي كامب دافيد : « انهاء الحكم العسكري الاسرائيلي هنا واقامة الحكم الفلسطيني يعني على الفور اطلاق سراح المسجونين والمعتقلين بالآلاف من الشباب الفلسطيني » . وقال أيضاً متوجهاً الى شعبنا في الارض المحتلة ليبث الفرقة بينه وبين قيادته خارج الارض المحتلة : « ان الذي يدفع الثمن الفادح المرير هم ابناؤنا وأشقاؤنا من رجال ونساء وأطفال في الارض المحتلة ... انهم شعب فلسطين الذي يعاني ويلات الاحتلال في الضفة وفي القطاع منذ ١٩٦٧ . انهم الشباب الذين زج بهم في السجون والمعتقلات ولا أمل لهم في ان يروا النور ... فهل اذا استطعنا اليوم ان ننهي حكم الاحتلال العسكري الاسرائيلي وان نحصل على حق الشعب الفلسطيني في أن يحكم نفسه بنفسه ... وان يقرر مصيره ... هل نقول لا ؟ ... من يقولها »[١] .

لقد قالها الشعب الفلسطيني نفسه الواقع تحت الاحتلال والذي تخطى الاهتمام بمصير أفراده وكل الآلام التي يحمل ليتوحد مع القضية وليعبر عن ذلك أجمل تعبير حين رفض كامب دافيد « لا بتفصيلاتها بل بالنهج الاستسلامي » الذي قاد اليها ، وأصر على التحرير والتحم مع قيادته رافضاً التفريق بين فلسطين في الارض المحتلة وفلسطين خارجها مؤكداً وحدة شعبه . قالها بهذا النضال الصامد والأبي الذي لم يكن يتوقعه دهاة الاستعمار الغربي لا الاميركي ولا البريطاني، ألم ننقل في فقرة كامب دافيد من هذا الكتاب توقعات اللورد كارادون من انه لا يتوقع ان يستمر في رفض مشروع الحكم الذاتي « اصدقاءه » في الضفة الغربية الذين عرفهم جيداً يوم كان موظفاً في سلك الامبراطورية الشائخة !؟

لقد «فرض نضال شعبنا في الارض المحتلة نفسه حتى على العدو الامبريالي فأعلن اندرو يونغ المندوب الاميركي الدائم لدى الأمم المتحدة في ٢٦/١/١٩٧٩ ان عدم الاتصال بالشعب الفلسطيني يجعل الدبلوماسية الاميركية عاجزة». واعترف « ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تستحوذ على مخيلة الشعب الفلسطيني فحسب بل مارست أيضاً تأثيراً هائلا في الشرق الاوسط . وربما ساءنا ذلك ولم نعترف به الا ان ذلك لا يمنع كونه حقيقة واقعة . »

ان هذا التصريح يترجم على أعلى مستوى ديبلوماسي عند الهرم الامبريالي حصيلة نضالات شعبنا التي اسقطت عملياً الحلول التصفوية ومحاولات تجاوز ارادة شعبنا وقيادته السياسية . ولا يعني بالضرورة اعتراف يونغ تراجع الهرم الامبريالي عن خطته ولكنه اعلان على ان نضالات شعبنا سجلت على رادار العدو رقماً كبيراً ..

الا ان هذه لم تكن النتيجة الوحيدة لنضال شعبنا . فالنتيجة الثانية والمكملة لهذه النتيجة ، وهي التي تكاد تصل الى حد الاعجاز ، تتعدى صمود شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة الى انبعاث الشخصية الوطنية لشعبنا في الارض المغتصبة منذ ١٩٤٨ . فعلى مدى السنوات الثلاثين المغتصبة عكف الكيان الصهيوني العنصري على عملية تهويد متمادية للارض التي اغتصب منذ ١٩٤٨ فغير الاسماء وزرع استيطانه الاستعماري ومستوطناته في كل مكان واعتبر ان اسرائيل هي الحقيقة الواحدة . وتمدد وتوسع في حرب ١٩٦٧ ، وهو يذهب الى كامب دافيد متشدداً في اضفاء طابعه الصهيوني على ما احتل في الضفة والقطاع معتبراً ان الأمر بات مفروغاً منه في الجليل والنقب وسائر الاراضي المغتصبة منذ ١٩٤٨ .

---

(١) وكالات الانباء والصحف في ٢٧/١/١٩٧٩ .

٢ ـ الانبعاث الوطني في أراضي ١٩٤٨ :

ولكن في ١٩٧٩/١/٢٠ ينعقد في الناصرة مؤتمر وطني يضم ١٣٠ عضوا بينهم ٣٠ من رؤساء المجالس البلدية في الجليل وممثلو ٤٣ مجلساً قروياً اضافة الى ممثلي الهيئات والنقابات الجماهيرية والشعبية ، ويصدر المؤتمر الشعبي التمثيلي لشعبنا في الجليل بيانه السياسي مستكملا الحركة التي ادت الى انبثاق « لجنة الدفاع عن الاراضي » في مؤتمر شعبي كبير عقد في ١٩٧٥/١٠/١٥ والتي فجرت يوم الارض في الثلاثين من آذار ١٩٧٦ لتصل هذه الحركة الشعبية المتنامية في الجليل والمثلث والنقب ، في أكثر ما يسمى باسرائيل ، الى بلورة قرارها السياسي والمصيري بأنها مع « منظمة التحرير الفلسطينية قائداً وممثلا شرعياً وحيدا ومع المجلس الوطني الفلسطيني ومقرراته وضد سياسات التهويد والقمع والارهاب والاستيطان . »[١]

لقد حذر موشي دايان « العرب في اسرائيل » ، من مصير امثالهم في ١٩٤٨ [٢] . لقد صرف العدو بأسنانه وهو يرى انبعاث فلسطين ، كالنهر الهادر من قشرة الاستيطان الاستعماري الذي تفنن بأساليب تغيير هوية البلاد وتهجير الشعب وتدجين من تبقى بكل الوسائل .

لقد ناضل شعبنا في أرض ١٩٤٨ بمختلف وسائل النضال ، ولنقل انه في مرحلة ما ، بدا وكأن جماعات من شبابه ارتضت بصيغ « النضال الديمقراطي » في سبيل حريات الاقلية ضمن الكيان الصهيوني فاستظلت راكاح ، الاقرب للتعبير عن هذا النضال المحدود . ولكن بالنتيجة ، بلغ تحرك الشعب ووعيه وتفاعله مع اخوانه ومواطنيه في اجزاء فلسطين الأخرى ومع حركة تحرره الوطني والنهوض القومي في المنطقة الحد الذي تجاوز كل الصيغ الوسطية ضمن الكيان الصهيوني .

هنا نواجه نتيجتين : واحدة تنعكس على مصداقية تفصيل الحلول المرحلية للنضال الفلسطيني ، والأخرى تنعكس على قرار العدو ، بأن لا تسوية بينه وبين فلسطين والفلسطينيين ، فهو أصلا جاء الى فلسطين على أساس هذا القرار : الاستيطان الاستعماري بكل بشاعته وحسمه . أما بالنسبة للنتيجة الاولى ، فلقد بات واضحاً ان نضال الشعوب لا يمكن حصره بالحواجز والحدود الاصطناعية . وان صورة الدولة الفلسطينية على جزء صغير من فلسطين ، مهما كانت الذرائع المرحلية لتبريره ، لا يمكن ان تبقى بعيدة عن نداء شعبنا في الناصرة ، في الجليل كله ، في المثلث ، في النقب ، في كل ارض فلسطين وهو يعلن انه منخرط في النضال الوطني والقومي ، وانه ليس مجرد أقلية عرقية في كيان صهيوني ! هؤلاء هم أيضاً مواطنون في الدولة الفلسطينية ، دولة الشعب الفلسطيني ، فهل يقال لهم أنهم يتسببون بتكدير العلاقات بين دولتين متجاورتين ؟! اننا نفهم كل مبررات النضال المرحلي الدولية والعامة ، والعائد منه للقدرات الموضوعية والذاتية ، ومراحل الصراع . ولكن الشعوب ترفض تجزئة مصيرها ، وكما رفض شعبنا وقياداته ، وثيقة كامب دافيد التآمرية ، لأنها تتحدث عن الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع وعن الفلسطينيين في المنفى ، فهكذا سيرفض الحديث عن دولة الفلسطينيين في الضفة والقطاع التي لاتضم شعبنا في الجليل والنقب وكل فلسطين

---

(١) الصحف في ١٩٧٩/١/٢٢ .
(٢) « النهار » في ١٩٧٩/١/٢٥ .

والعدو يعرف هذه الحقيقة . انه يعرفها منذ اللحظة التي خطط لاغتصاب فلسطين . ولذلك ارتكب المجازر والتشريد ، لأن مشروعه هو أيضاً لا يقبل التسوية . ولأنه أصدر حكم الاعدام على شعبنا بمجرد قام مشروعه الاستيطاني .

يحضرنا هنا مقال الدكتور وليد الخالدي في مجلة الفورنغ افيرز في عددها الصادر في تموز ١٩٧٨[1] والمنشورة ترجمته في « النهار العربي والدولي » حول الدولة الفلسطينية في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة .

لقد اجتهد الدكتور وليد الخالدي ، وفي مناخ تصاعد وزن منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الجنوب اللبناني وصمودها ، وتعثر المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية قبل انعقاد قمة كامب دافيد ، الى تبيان فضائل الدولة الفلسطينية وطمأنة خصومها ، وهو يتوجه هنا تخصيصاً للاميركيين ، الى انها يمكن أن تكون « دولة غير منحازة كالنمسا » والقدس الشرقية عاصمة مفرغة عسكرياً . وقد وضع الدكتور الخالدي جدولا بالتسليح الرمزي الذي يمكن أن تحوزه هذه الدولة وأثبت انها لا تشكل خطراً لا على اسرائيل ولا على الاردن ، انما سلاحها يكون كجزء من مظاهر السيادة ، وبالتالي اعتمد لتبرير الدولة الفلسطينية العتيدة الفلسفة اللبنانية التقليدية التي كانت تقول « قوة لبنان في ضعفه» . وأضاف الدكتور الخالدي الى ان القبول « بالتقسيم اليوم على مساحة من البلد أصغر كثيراً مما اشتملت عليه أية صيغة تقسيم سابقة ، فهذا دليل على تطور الواقعية الفلسطينية والعربية في السنوات العشر الماضية . وهو التطور عينه الذي انتظره طويلا المراقبون الخارجيون والاسرائيليون ويكون مأساوياً عدم الاعتراف بهذا التطور وقت حصوله . وأكثر مأساوية تجاهله بعد الاعتراف به . »

ولكن الدكتور وليد الخالدي ، وقد كان دقيق الحساب في كل طرحه وأدلى بكل الاحتمالات واهتم في تفنيدها، وتحوط لكل المخاوف الخارجية، فناقشها ، لم يحسب حساباً لمؤتمر الناصرة ، او لانتفاضة الجليل ، ولتظاهرات حيفا ، وبالاجمال لاستغاثة شعبنا وتمرده وثورته في فلسطين ١٩٤٨ . ماذا سيقول لهؤلاء ؟ انتم « اسرائيليون » لا علاقة للدولة الفلسطينية بكم ، أم أنتم « عرب اسرائيل » كما يقول بيغن ليشمل أيضاً سكان الضفة والقطاع ؟!

ان هذا يظهر بما لا يقبل الشك ان الصراع في فلسطين يتخطى هذه الحدود وانه قد نتصور حرب الحدود في أي مكان الا في فلسطين فهناك الحرب حرب وجود بكل ابعاد الكلمة . ولقد وعى العدو ذلك فوضع كل خططه على اساس افناء شعبنا .

لقد حسم بيغن مجدداً في ٢٠ آذار ١٩٧٩ وقبيل توقيع مصر الصلح المنفرد مع دولة العدو وبينما كانت ترتفع نبرة الاعلام المصري والسعودي مدعية ان ما تم في سيناء سيتم مثيله في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فاعلن رئيس حكومة العدو في الكنيست الاسرائيلي ان لا انسحاب من الضفة والقطاع والقدس عاصمة اسرائيل الى الابد ... وا ن كل هدف المعاهدة انما هو ايجاد ثغرة في الجبهة العربية المعادية .

ولقد اعلن الاخ القائد ياسر عرفات رداً على مشاريع الاستسلام الاميركية ـ الاسرائيلية ـ الساداتية وبعد أن اتضح ان لا تسوية عادلة شريفة مع العدو ان لا مكان للدخلاء الصهاينة في فلسطين وان علم امتنا وحده سيرتفع فوق كل فلسطين من الناقورة حتى رفح وان

---

(١) انظر الفورينغ افيرز عدد تموز ١٩٧٨ ص ٦٩٥ ـ ٧١٤ .
(٢) « النهار العربي والدولي » ـ ٢٤ حزيران ١٩٧٨ .

الثورة لم ولن تعترف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وقال لاميركا والرجعية : « في منطقتنا نفط ولكن قرب النفط ديناميت وبراكين . » (راجع خطب ابو عمار في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ خاصة خطابه في الجامعة العربية ومهرجان القائد الشهيد جنبلاط في ١٦ آذار ١٩٧٩) .

ولقد جاءت اتفاقيات كامب دافيد تشكل الاطار الدولي والاعتراف المصري لتصور العدو لعملية الافناء المادي لشعبنا ان لجهة منع عودة النازحين ، او لجهة ملهاة الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات يتجه خلالها العدو لأكمال عملية الاستيطان الاستعماري على أوسع مدى لتغيير المعادلات .

فالعدو يعرف ان تزايد السكان من ابناء شعبنا يجري بنسبة اعلى من تزايد سكان مستوطناته . وتفيد آخر الاحصاءات انه في العقد القادم سترتفع نسبة السكان من الفلسطينيين من ٢١ بالمئة في الكيان الصهيوني الى ٤٢ بالمئة . وان عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتضاعف من مليون الى مليونين .

٣ ـ خطط الاستيطان :

من هنا يتوجه المخطط الصهيوني الاستيطاني الى تهجير الفلسطينيين متوسلا كل الطرق والاساليب والى زرع المستوطنات الصهيونية في كل البلاد . ويقوم مخططه على تضييق سبل العيش على السكان الفلسطينيين المقيمين مستخدماً شتى الاساليب . منها منع المواطنين الفلسطينيين من البناء الى حد نسف المباني الجديدة . تقول « التايم » في عددها الصادر في ١٢ آب ١٩٧٨ وتحت عنوان « مقياسان للعدالة » انه بينما تقدم شتى التسهيلات لمستوطنة بيت أيل الصهيونية في الضفة الغربية لتتمدد فقد منع على البلدة المجاورة ، بلدة البيرة توسعها العمراني فأصدر الحاكم العسكري الاسرائيلي أمراً بوقف البناء على مساحة ٧ الاف دونم . كما تروي « الواشنطن بوست » انه عندما اضافت عائلة فلسطينية في مرج نجرا طابقاً لعقارها نسف الطابق من قبل سلطات الاحتلال .

ويقول عبد الجواد حسين ،حسب رواية « التايم » وهو رجل أعمال متقاعد ، انه يملك العقار الذي تقام عليه مستوطنة بيت أيل الصهيونية ، وان العقار صودر منه مقابل مبلغ زهيد من قبل السلطات العسكرية في ١٩٦٩ بحجة انه ضروري « للأمن الوطني » ثم لم يلبث ان حول الى المستوطنين .

ويروي احد افراد تعاونية المعلمين ، أحمد ثلجة ، انه اشترى عقاراً قبل عشرين عاماً وعندما حاول ان يبني بيتاً فيه اعلم أنه غير مسموح له بذلك .

ومثل البيرة ، نموذج على سياسة التضييق على الفلسطينيين وقد اثرنا سرده لأنه منقول عن « التايم » وليس عن أي مصدر عربي . ومن وسائل التضييق على الفلسطينيين ان المستوطنات الاسرائيلية عادة تحفر آباراً عميقة تؤدي الى تجفيف المياه عن القرى المجاورة التي تصبح مياهها رهن بامدادات من قبل الحكومة تقطعها ساعة تشاء . وهذا الضغط المادي يسفر عن هجرة الوف المزارعين . كما ان السلطات الاسرائيلية آخذة بالتضييق من جهة على المهاجرين الفلسطينيين الى الخليج العربي . وقد قامت بوضع احصاء بهؤلاء ويخشى من اتخاذ تدابير ضدهم بحيث يؤدي قطع مورد رزق اساسي . ثم ان تشجيع الهجرة ، خاصة للمثقفين والمتعلمين ، سياسة صهيونية واضحة وذلك بقصد افراغ فلسطين من الكوادر . ويجري تشجيع الهجرة بصورة خاصة لابناء الضفة الغربية ، فالضفة لم يزد سكانها كثيراً رغم تزايد

المواليد . وقد نزح منها منذ ١٩٦٧ الى الاردن نحو ربع مليون .

ومن الوسائل الملتوية للحصول على الارض والعقارات التي تشيع في الكيان الصهيوني عزو عمليات تزوير وثائق الاراضي الفلسطينية الى عصابة تبيعها مستفيدة من غياب اصحابها أو غفلتهم عن الامر ، والحقيقة ان العصابات المشار اليها هي أشكال منظمة من استيلاء السلطة على هذه الاراضي ثم عزو الأمر الى عصابات وملاحقة افرادها الوهميين أو الحقيقيين . فقد كشفت صحيفة هارتس مؤخراً ان الشرطة ، اعتقلت أفراداً ينتسبون ، « للعصابة التشيلية » التي تزيف وثائق الاراضي وتبيعها . وعلم ان عشرات الآف الدونمات قد زيفت وبيعت الى اليهود سواء الى أفراد أو مؤسسات على هذا النحو ، واكثر هذه المساحات هي في منطقة القدس .

وقد تم مؤخراً اعداد برنامج استيطاني سكاني واسع في منطقة القدس من قبل اللجنة الوزارية لشؤون القدس برئاسة الدكتور يوسف يورغ وينص هذا المشروع على اقامة مجموعات من القرى الاستيطانية منقسمة على عدة مناطق صغيرة . ويقصد من هذا المشروع استكمال بناء الحزام الاستيطاني حول القدس ثم توسيع مداخل ومشارف القدس عن طريق بناء مستوطنات منتشرة على طول جبل الزيتون .

وفي مطلع آب اعلنت اسرائيل رسمياً على لسان الجنرال ايريل شارون[1] رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان انه تم استكمال اقامة الهيكل التمهيدي للاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) .

ومشروع شارون يتضمن اقامة ١٢ مستوطنة كبيرة في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية بحيث تكون هذه المستوطنات بمثابة عامل تفكيك جغرافي لهذه الاكثرية ، وتشمل المرحلة الثانية من المشروع عملية اسكان يهودية كثيفة داخل القرى والمدن الفلسطينية القليلة السكان ثم تأتي المرحلة الأخيرة وصولا الى خلق أغلبية يهودية داخل الاراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ .

وكشف وايزمن عن خطة خاصة به[1] لاقامة ست مستوطنات جديدة شرقي وجنوبي القدس وعلى طريق القدس ـ نابلس وقد تقدم بها الى اللجنة الوزارية التي يرأسها شارون ، وهذه المستوطنات الجديدة هي لاسكان ١٦٠ الف يهودي جدد بالضفة الغربية .

ويجري الاستيلاء على الارض في الضفة الغربية على قدم وساق ، فقد تم الاستيلاء على سدس مساحة الضفة أي مليون و ٢٠ ألف دونم ، وهي أملاك الدولة الفلسطينية تحت الانتداب ومن ثم تبعت للادارة الاردنية من عام ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ . ثم تم الاستيلاء على املاك الغائبين وتبلغ مساحتها ٨٢٢ ألف دونم . ثم تم الاستيلاء على مساحات أخرى بالاساليب الملتوية التي أشرنا اليها اعلاه ، ويجري الاكراه على بيع الارض بمختلف الوسائل حتى الترهيب من قبل الحكم العسكري وتحت ستار الحاجة اليها لاسباب أمنية .

وتقوم الوكالة اليهودية والصندوق القومي والجماعات الاستيطانية بشراء هذه الاراضي أو السيطرة عليها بطريقة ما .

---

(١) « السفير » ١٩٧٨/٨/١٥ .
(٢) « السفير » ١٩٧٨/٥/٩ .

وفي قطاع غزة تمكن الاستيطان الصهيوني من الاستيلاء حتى الآن على نصف مساحته . وفتح العدو طرقات عريضة داخل المخيمات للقضاء على مقاومتها وفصل المخيمات السكانية بعضها عن البعض الآخر و استولى على الشواطىء وأقام مراكز عسكرية عليها .

وخارج اراضي ١٩٦٧ يخوض المشروع الصهيوني معركتين ضاريتين في الجليل والنقب .

أما في الجليل فالاستيطان الصهيوني أوصل نسبة السكان الى ٥٢ بالمئة من اليهود ولكن لم يزل الفلسطينيون يحتفظون بـ ٤٨٪ من نسبة السكان وهم على تزايد بالولادة اسرع من نسبة تزايد اليهود . ويصب الصهاينة جهدهم على الاستيطان في مدينة الناصرة وحولها لأنها مركز انتفاضة الدفاع عن الارض ضد الاستيطان الصهيوني . وبينما يتزايد السكان الفلسطينيون ولكن الاستيطان الصهيوني قد التهم ملكية الارض التي تقلصت منذ ١٩٦٧ ملكية الفلسطينيين لها من ٣½مليون دونم الى نصف مليون دونم في ١٩٧٦ . كما منعت السلطات الاسرائيلية عودة أهالي قريتي « أقرت » و« كفر برعم » المارونيتين الى اراضيهم قرب الحدود اللبنانية .

وفي النقب صادرت سلطات الاحتلال منذ ١٩٤٨ نحو ١½ مليون دونم وتجري معركة الاستيطان والاستيلاء على نصف مليون دونم مهددة بالمصادرة . وكانت سلطات العدو بعد أن سيطرت على النقب في ١٩٤٨ قد هجرت اكثر من ٩٠ بالمئة من سكانه وأجبرت الباقين على العيش في مربع مساحته ألف كيلومتر فقط . والمشروع الاستيطاني الصهيوني يمنع على بدو النقب الاستقرار والتحضر وبناء البيوت وحتى الخيام الثابتة يحرمها عليهم . وكل التوقعات تشير الى خطة استيطان واسعة في النقب بعد الجلاء عن سيناء .

ان معركة الاستيطان والتهجير تجري بكل قوة ضد شعبنا في فلسطين ، فبين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٧٥ تم اقامة ٥١٢ مستوطنة ، وقد رصدت اسرائيل مبلغ ٢٥٠ مليون ليرة لتدعيم الاستيطان .

أما الوجه الآخر للاستيطان ، فالتوطين . وواضح ان التوطين هو النتيجة المنطقية لاتفاقات كامب دافيد ، وكل المحاولات لاظهار التوطين وكأنه خطة غير صهيونية هو تضليل لاخفاء الطابع الصهيوني ذي المصلحة في توطين الفلسطينيين خارج فلسطين وبالتالي لاخفاء التواطؤ مع هذا المخطط .

ولقد دللت المقاومة الفلسطينية على رفضها التوطين ليس بالعديد من تصريحات مسؤوليها وبياناتها السياسية انما في القرارات المتخذة في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة ضد النهج الاميركي وراء وكالة اغاثة اللاجئين والمستهدف التوطين . وقد نصت التوصية الخاصة بهذا الصدد على ما يلي :

« لقد اطلع المجلس الوطني الفلسطيني باهتمام وقلق بالغين على المعلومات التي طرحت أمامه حول استمرار وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الانروا) في تخفيض المواد الغذائية وتقليص الخدمات الاساسية وحول عزمها على اجراء المزيد من التخفيض والتقليص في المستقبل القريب وحول دعوتها الى تحميل الدول العربية مسؤولية الخدمات التربوية وسواها .

«ان المجلس يحذر من هذا النهج الخطير ، ويعتبره اعتداء صارخا على الحقوق الانسانية والاساسية للاجئين الفلسطينيين . كما انه يرى في هذا النهج محاولة لخلق ظروف تؤدي الى تصفية الوكالة تمهيداً لتصفية قضية فلسطين نفسها ــ وذلك في اطار محاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين توطينا نهائياً في البلدان المضيفة ومن شروط التسوية الاميركية ــ الاسرائيلية المتمثلة في اتفاقات كامب دافيد .

«لذلك فان المجلس يرفض اجراءات الوكالة الاخيرة والاجراءات المرتقبة، ويطلب منها اعادة الخدمات كلها الى ما كانت عليه ، والمحافظة على سلامة رسالتها الانسانية .

«وتبعا لذلك ، فان المجلس يطلب من اللجنة التنفيذية ان تنبه المفوض العام للوكالة الى النتائج التي تترتب على النهج الذي يسير فيه بالوكالة . وان تلفت نظره الى ان جماهير شعبنا قد رفضت رفضا قاطعاً التسوية الاميركية الاسرائيلية ، التي تسعى الوكالة باجراءاتها المتعاقبة الى وضعها موضع التنفيذ ، وان تذكره أيضا بأن مهمته واختصاصاته مستمدة من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التي رفضت في دورتها الاخيرة منطق التسوية الاميركية الاسرائيلية .

وان تبلغه اصرار المنظمة على ان تظل سياسة الوكالة مستوحاة من قرارات الجمعية العامة وليس من سياسة الحكومة الاميركية وان تحذره مما قد تؤدي اليه غضبة الجماهير الفلسطينية على كل من يتنكر لحقوقها الانسانية الاساسية وحقوقها الوطنية الثابتة . »

ان معركة فلسطين بين الوطن والاستيطان والتوطين ، معركة وجود في حرب الوجود ولذلك لا يمكن ان تربح الا على قاعدة حرب التحرير القومية في مداها والتزاماتها .

ان ملحمة الصمود الوطني والقومي التي يخوضها شعبنا في فلسطين تواجه تخطيطاً صهيونيا استيطانيا استعماريا يحكم الطوق الاقتصادي على مدننا وقرانا ويعمل على تهجير شعبنا تحت وطأة الظروف الصعبة ، ولقد وعى العرب مؤخراً وفي قمة بغداد الأخيرة ، ضرورة دعم صمود شعبنا في الارض المغتصبة دعماً مادياً . ان ما حصل يشكل بداية ولكن الأمر يحتاج الى خطة كاملة والى اعتمادات أكثر وأكبر لمواجهة خطة الاستيطان والتهجير التي يفرضها العدو الغاصب .

كما ان الحاجة الى المال تقترن بالحاجة الى العقل المخطط لمرحلة الصمود والتحرير على نحو علمي مدروس .

ان ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية حتى الساعة وتجاوب شعبنا الفلسطيني وصموده ونضاله يشكل ما يقرب المعجزة .

ان اسقاط التهويد والصهينة بعد اغتصاب طال ثلاثين عاماً ، دليل على حيوية هذا الشعب وتجاوبه مع نهج المقاومة والتحرير . ولكن المخطط الجهنمي مستمر ومفروض وضع مخطط قومي شامل وبكل الامكانات والطاقات القومية لاحباط الاستيطان وتثبيت هوية البلاد وتحريرها .

الباب السادس

الــرد علــى الاستســلام

١٩٧٧ ــ ١٩٧٩

«يطالب المؤتمر بإقامة الجبهة الشمالية من القطر السوري والعراقي والثورة الفلسطينية ، وأية قوة عربية مقاتلة والجبهة الغربية من الجماهيرية والجزائر وقدرات شعب مصر أو أي قدرات اخرى عربية يمكن توظيفها بخلق جيش تحرير قومي عربي يخوض معركة التحرير في اطار استراتجية قومية لتحرير فلسطين » (من توصيات المؤتمر الشعبي العربي المنعقد في طرابلس بين ٥ و ٨ كانون الأول ١٩٧٧)

هذا الباب يعرض قضية « الرد على الاستسلام » من جذورها الى تبلورها الميداني .

كما يشمل على تصور لكل العلاقات المحلية والعربية والدولية بعد قيام دولة الوحدة في الهلال الخصيب والجزع الصهيوني والامبريالي من قيامها لأنها ستشكل الرد الاستراتجي على الاستسلام .

يبدأ هذا الفصل الهام بعرض لتصور انطون سعادة المبكر للمجابهة القومية للخطر الصهيوني ومقولاته المطروحة منذ العقد الثالث في هذا القرن لا سيما مقولتي وحدة الهلال الخصيب والجبهة العربية التي يتصور قيامها لتكون « سدا في وجه المطامع الأجنبية » .

ثم يعرض المؤلف بدقة لتعثر مسيرة وحدة الهلال الخصيب على مدى نصف قرن ويزيد والسياسات الاجنبية والعربية التي عرقلت قيام هذه الوحدة وصولا الى ميثاق العمل القومي بين بغداد ودمشق والذي كان الخطوة النوعية القومية الاستراتجية المنتظرة .

ثم يعرض لحرص عبد الناصر ما بعد ١٩٦٧ على قيام الجبهة الشرقية المحققة للوحدة العسكرية للهلال الخصيب من ضمن الجبهة العربية ، وفي هذا الفصل عرض لمفهوم الجبهة العربية المعادي للامبريالية والصهيونية ولجهود الرئيسين القذافي وبومدين في هذا الاتجاه . ويقدم المؤلف في هذا الفصل محاولة باتجاه نقاط التلاقي بين الفكر القومي الاجتماعي والفكر القومي العربي في طروحاتهما الأخيرة حول الوحدات الطبيعية والاتحادية العربية .

ثم يعرض لمواقف كل القوى القومية والعربية الرافضة لنهج السادات بدءا من قمة الصمود والتصدي الى مؤتمر الشعب العربي الى وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية الى ميثاق العمل القومي بين بغداد ودمشق . هذا على صعيد العلاقات السياسية وتطوراتها الهامة .

ويختم المؤلف أطروحته بخلاصة تصور متكامل لحرب التحرير القومية تؤدي فيها المقاومة الفلسطينية دور رأس الحربة ويكون لعمقنا القومي مسنودا بالجبهة العربية دور الحسم وعلى أساس مرحلة الصراع حسب قوانينه الخاصة بالتصدي لكيان استيطاني استعماري عنصري مسنود من الامبريالية العالمية .



الباب السادس :
الرد على الاستسلام

الفصل الثالث والعشرون :
مقولات سعادة السورية القومية الاجتماعية : علم الوجود للحفاظ على الوجود في زمن حرب الوجود .

الفصل الرابع والعشرون :
منذ سيكس ـ بيكو لعنة التجزئة في الهلال الخصيب .

الفصل الخامس والعشرون :
لقاء الحركة القومية العربية والحركة السورية القومية الاجتماعية حول وحدة الهلال الخصيب والجبهة العربية المعادية للاستعمار .

الفصل السادس والعشرون :
الجبهة العربية التقدمية المعادية للاستعمار :
جبهة الصمود والتصدي : وثائق طرابلس والجزائر ودمشق .

الفصل السابع والعشرون :
ميثاق العمل القومي المشترك بين دمشق وبغداد : الخطوة التكاملية القومية النوعية في استراتجية الرد على الاستسلام .



الفصل الثالث والعشرون :
مقولات سعاده : علم الوجودللحفاظ على الوجود في زمن حرب الوجود

I ـ الوجود : الارض والانسان

ثلاثة مفاصل اساسية في مقولات سعادة السورية القومية الاجتماعية دون ادراكها وفهمها بعمق ، تبقى مناقشة فكر سعادة خارج الاطار الصحيح ، خارج الموضوع

المفصل الاول ان كل نظرة سعادة ونظريته تدور على محور واحد هو **علم الوجود** ، **للحفاظ على الوجود في زمن حرب الوجود** . ان سعادة معني بالدفاع عن وجودنا القومي المهدد بخطر الانمحاق في زمن الاستيطان الاستعماري الصهيوني ، وبالتالي فان نظريته في القومية ترتكز **على علم الوجود** ، **علم الحفاظ على الوجود** ، الذي لا يمكن ان يكون خارج هذا الفهم الموضوعي لوحدة وجودنا القومي في الانسان والمكان والزمان ، متجليا في مفهوم سعادة للدورة الاجتماعية الاقتصادية ــ وحدة الحياة الناتجة عن عملية التفاعل المستديمة بين الامة والوطن .

المفصل الثاني ان سعادة مدرك لكون الخطر الصهيوني يتمثل في خطة نظامية دقيقة مستهدفة تفكيك وجودنا ، في البعثرة السياسية لوحدتنا القومية ــ سيكس ــ بيكو والتجزئة ، بلفور والتهويد ــ كما انها مستهدفة في اذكاء حرب التناقضات الاجتماعية الطائفية العنصرية لتثبيت التجزئة الاجتماعية كجزء من خطة ابادتنا بتلاشي تماسك مجتمعنا ووحدته وتحوله الى كرويات سرطانية متناقضة متحالفة مع العدو الصهيوني ضد المصير القومي الواحد . لذلك كانت الخطة النظامية القومية المعاكسة للحفاظ على وجودنا القومي هي التي تنغرس في وعي وحدة وطننا الطبيعي والنضال في سبيلها ضد التجزئة السياسية كما انها هي التي تعي وحدة مجتمعنا القومي وكيفية تثبيتها في وجه التناقضات الطائفية العنصرية المستهدفة . وفق الخطة الصهيونية الامبريالية ، فرطها والانسلاخ بالاقليات عن وحدة المصير القومي والتحالف مع العدو ضد هذا المصير .

المفصل الثالث ، هو احتكام نظرة سعادة ونظريته الى مصداقية وحيدة أكيدة هي أن الحق ليس الذي ينتصر في مطولات الجدل والكلام ، بل الذي ينتصر في المجتمع ميدانيا أي اجتماعية الحقيقة لا تجريديتها ! وها هي هذه المصداقية تثبتها كل اتجاهات الاحداث الفاصلة وعبرها ونتائجها المأساوية والظافرة في ان واحد .

فكل تنظير سابق ضد وحدة الهلال الخصيب ، يسقط اليوم ازاء اجماع قومي وعربي لدى كل معسكر التصدي والصمود على ان ميثاق العمل القومي بين بغداد ودمشق المتجه نحو وحدتهما هو حبل النجاة وطريق الانقاذ الاوحد .

وهنا ينتصر مفهوم الوجود في المكان على كل ما ينتقص منه ويبدو ان الحقائق التي تؤكد هذا الوجود هي الاقوى والاثبت في زمن حرب الوجود من مطولات الجدل اللفظي والكلامي المضاد .

وكما وعى سعادة وحدة مجتمعنا في المكان ، في البيئة القومية ، في زمن التصدي لحرب الوجود ، وعى كذلك وبعمق وحدة مجتمعنا في الزمان على قاعدة التفاعل بين كل شعوبنا في مجرى الانصهار القومي التاريخي المقدمة السد المنيع في وجه ادعاءات الغاصبين ومحاولات تفكيك مجتمعنا على حد سواء بحيث تصبح وحدة الحياة الناشئة بالتفاعل بين أمتنا وأرضها هي التي يتم على قاعدتها رفض ادعاءات الغاصبين كما تشاد على أساسها وحدة مجتمعنا في الحاضر والمستقبل .

ان ادعاءات جدل الكلام على مدى أكثر من نصف قرن ان هذا النهج معاد للعروبة يسقط اليوم ميدانياً وفي زمن حرب الوجود ليؤكد حقائق معاكسة أولها ان هذا النهج ، نهج وعي **وجودنا في الزمان ، منذ كنا وكانت أرضنا ، هو سلاحنا في وجه الصهيونية وادعاءاتها ومحاولاتها تغيير هوية البلاد .**

تقول « قراءة جديدة للمحاضرات العشر » حول هذا الموضوع : « اننا في هذه المرحلة التاريخية المعاصرة ونحن نجابه خرافة متغطرسة وتشويهاً اشد وأدهى للحضارة الانسانية عامة وتحدياً لحضارتنا ووجودنا هي الخرافة اليهودية الصهيونية الزاعمة انها عبر يهوه والتوراة هي الاب الروحي للحضارة الحديثة يصبح بعث تراثنا السوري الحضاري القديم الذي يسلم كبار المؤرخين العالميين أمثال توينبي أنه الاب الحقيقي للحضارة الانسانية ، وان الخرافة اليهودية هي تشويه عنصري متقزم وهزيل سواء على صعيد الشرع الذي كان حمورابي رائده ، أو على صعيد الاسطورة الانسانية التي كانت بابل لا اسرائيل هي مبدعته في اسطورتي الخلق والطوفان ، وان الحرف والتوحيد وعلوم الحساب والفلك كلها منجزات أبدعها انساننا السوري في الهلال الخصيب قبل الخرافة اليهودية التي حاولت اقتباس وتشويه بعض هذا التراث لتستخدمه كما تستخدم التكنولوجيا الحديثة لمحاربة شعبنا وحضارته الاصيلة ، ان هذا الوعي بتراثنا القديم يصبح محصناً حضارياً لصراعنا القومي ضد الغزوة اليهودية البربرية ، كما يصبح عنوان استقلالنا الثقافي القومي ضد محاولات التهجين الاستعمارية التي تحاول بأسلوب عنصري نافر ان تصنف شعوبنا شعوباً لا حضارة لها ، تتفيأ مائدة الحضارة الاوروبية والاميركية الحديثة في وقت يثبت تاريخ الحضارات ان هاتين الحضارتين مدينتان اصلا لفعل حضارتنا السورية في البحر الابيض المتوسط »[1] .

يظهر هذا التحليل ان التوجه في بعث تراثنا السوري القديم ، هو للتصدي لعملية الصهينة وللاستعمار الثقافي الغربي .

ولا بد ان يلتقي جميع المناضلين القوميين والوطنيين المخلصين على هذه الحقيقة طالما هم في خندق المواجهة القومية . **فها** هو بيان مجلس قيادة الثورة في العراق في اعلانه مبادرة التلاقي بين بغداد ودمشق لاقامة محور الصمود القومي في وجه المؤامرة الصهيونية الامبريالية يؤكد ان صراعنا ضد الصهيونية يعود الى الاشوريين والبابليين الذين جسدوا في مجرى تاريخنا ارادة صراع امتنا ضد الاغتصاب اليهودي .

يقول بيان مجلس قيادة الثورة العراقي :

« وقد فات تلك الاطراف ان العراق كان له دائماً شأن معروف في النضال ضد الصهيونية

---

(١) ص ١١ من « قراءة جديدة » للمحاضرات العشر ١٩٧٦ .

وتحرير فلسطين ... منذ عهد الاشوريين والبابليين ... »[1]

وها هو التقويم السنوي للعام ١٩٧٩ « لمجلة فلسطين المحتلة » الصادر عن « مكتب الارض المحتلة » في الثورة الفلسطينية ، يقول في حديثه عن مدينة « الناصرة » : « وفي هذه الايام نرى المحتلين الصهاينة يقيمون مستعمرات في الاراضي المحتلة ، ويطلقون عليها أسماء كنعانية ، والغرض منه هو إيهام العالم بأنهم موجودون على هذه الارض منذ القدم وقد اعادوا أسماء مدنهم القديمة . في حين ان هذه المدن التاريخية التي بدأ ظهورها منذ ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، هي مدن اجدادنا الكنعانيين واسماؤها كنعانية . حتى اللغة العبرية التي يتكلمون بها هي لهجة اخذوها عن اجدادنا الكنعانيين وكتبهم المقدسة تشير الى ذلك حيث يرد « العبرية لسان كنعان » . وحول مدينة « عكا » يقول التقويم السنوي « لمجلة فلسطين المحتلة » في حديثه عن « المعبود عليان بعل » : « هذا المعبود الاسطوري الذي عبده اجدادنا الكنعانيون منذ خمسة الآف سنة له ارتباط بالمجتمع الفلسطيني المعاصر ، فاسم عليان ما زال من الاسماء الفلسطينية المعاصرة . ولا نجده في أي قطر آخر الا بلاد كنعان « سوريا ، لبنان ، فلسطين ، الاردن » .

الكنعانيون ــ الاشوريون ــ البابليون ، كل شعوبنا القديمة التي أكدها سعادة في مجرى تاريخنا كجزء من تكوننا القومي **يعاد لها الاعتبار في صراع الوجود ضد العدو الصهيوني .**

وعلى قاعدة انصهار كل السلالات والشعوب في مصهر تفاعل الانسان والارض تقدم القومية الاجتماعية رداً على محاولات تفسيخ مجتمعنا الى نزعات ونزاعات عنصرية ككردي وعربي أو مذهبية طائفية كمسيحي ومحمدي وتقضي على محاولات اختراع الاوطان الطائفية العنصرية . وما انتشار الحزب السوري القومي **الاجتماعي** في الجبل المسيحي وهو الحزب الوحدوي القومي الا الرد التاريخي على ادعاء الانعزاليين ومحاولتهم صهينة المسيحيين كطريق واحد أمام الاقليات في مجتمعنا .

واذا كانت السورية القومية الاجتماعية تتمركز على مقولة وحدة الهلال الخصيب ومجتمعه القومي من ضمن وعي وحدة وجودنا القومي في الانسان والزمان والمكان ، فانها تؤكد عروبتها في الاتجاه الجبهوي التوحيدي للعالم العربي والتي جاء قيام جبهة الصمود والتصدي على طريق الجبهة العربية التقدمية المعادية للاستعمار والصهيونية ، خير شاهد معاصر عليها ، وجاء انخراط الحزب السوري القومي الاجتماعي في كل نشاطات دعم هذه الجبهة العربية التقدمية بدءاً من تمثيله الحركة الوطنية في الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي خير تأكيد على جدية التزامه وايمانه برابطة العروبة العظيمة .

إلا ان توجه الثورات العربية نفسها كما سنرى في الفصول اللاحقة ، الى ان تكون وحدة الهلال الخصيب هي محور العمل القومي مدعومة بالجبهة العربية التقدمية جاء يؤكد سلامة المقولة التي تدرك في ضوء فهم كيفية الحفاظ على الوجود في زمن حرب الوجود سلم الاولويات في العلاقات العربية .

ورداً على سؤال جريدة « النهار »[2] للأخ أبو عمار : « اين تقف ليبيا والجزائر في ما

---

(١) **مجلس قيادة الثورة في ١/١٠/١٩٧٨ .**
(٢) « **النهار** » ٣/٢/١٩٧٩

يحدث بين سوريا والعراق من اجل القضية الفلسطينية ؟ » يقول الأخ أبو عمار :

« هناك مسألة اسمها الجغرافية السياسية . فالبعد الجغرافي للجزائر يجعل من الصعب أن تشارك الا مشاركة محدودة في أي عمل استراتيجي بالنسبة الى اسرائيل . ولكن لا شك في ان وزنها السياسي والنفطي عامل مساعد » .

(II) الاستيطان الصهيوني خطر على الوجود

كان استشراف سعادة للخطر الصهيوني في العشرينات مقروناً عنده بمقولة الوحدة السورية كأساس وحيد للتصدي لهذا الخطر المتناول المصير القومي كله .

« أما البرهان على حالة الشلل فظاهر في جميع القضايا الوطنية التي يطلب حلها من الشعب ، ففلسطين المنفردة في مقاومة الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني تجاهد كثيراً دون أن يأتي جهادها بالغاية المطلوبة لأن اليهود لا يزالون يتوافدون عليها ويشترون أرضها ويزاحمون اهلها على الحكم مزاحمة المتفوق . وهذه حالة كان يمكن أن تتغير كثيراً لو كانت سوريا كلها قائمة بمقاومة الحركة الصهيونية ... » (سعادة – « **الجنسيات** » – يونيو ١٩٢٥ – الآثار الكاملة ص ١٩١) .

ولكي تقوم سوريا كلها بمقاومة الحركة الصهيونية لا بد من انشاء حركة المقاومة السورية لكل الاخطار والمتجهة الى تغيير حياتنا القومية من التجزئة الى الوحدة ، من عوامل الانحطاط الى عوامل النهضة ، من انسان التجزئة بكل اشكالها الى الانسان الوحدوي ، لا بد من انشاء الحزب السوري القومي الاجتماعي .

ومن هذا الموقع بالذات يحدد سعادة الموقف من نكبة ١٩٤٨ التي أكدت صوابية استشرافه المبكر في العشرينات . « فالحالة » لم تتغير لأن « سوريا كلها » لم « تكن قائمة بمقاومة الحركة الصهيونية » كما أراد في ١٩٢٥ . فسوريا كانت لم تزل مجزأة الى كيانات سيكس – بيكو . في١٩٤٨ – ١٩٤٩تنصب كتابات سعادة على المسألة المحورية نفسها : الوحدة طريق التحرير . لا يفصل سعادة بين الوحدة والتحرير ، بين الوحدة والتصدي للخطر المصيري الماحق للوجود القومي كله .

الوحدة السورية عند سعادة ليست منفصلة عن تحديات المرحلة بخاصة لأن هذه التحديات مصيرية . لا يمكن عند سعادة تصور الوحدة خارج اطار هذه التحديات المصيرية والرد عليها .

الوحدة السورية عند سعادة لها دور وظيفي في المرحلة ومواجهة اخطارها المصيرية ، بالاضافة الى مبدئية وجوبها كأي وحدة قومية في العالم رداً على التجزئة المعرقلة لحياة الأمة . الوحدة القومية لكل الأمم ، ولاي أمة مجزأة ، كالامة السورية ، هي ضرورة حياتية لأن تحقيقها يحسن الحياة ويحقق شروط الوجود الراقي . الأمة عند سعادة هي دورة اجتماعية اقتصادية ، وحدة حياة تامة ، دورة عمران ، **تجزئتها** تعطل سريان هذه الحياة **تقطع** أوصالها ، تسبب البطالة والهجرة والفقر ، تعطل الافادة من كامل الطاقة البشرية في التفاعل مع كامل الموارد القومية في عملية نهوض اقتصادي متكامل . من هنا كانت الوحدة القومية ضرورة حياتية **لتحسين شروط الحياة الراقية** في أية أمة وفي كل الامم .

هذه قاعدة قومية اجتماعية تنطبق على جميع الامم التي عانت من التجزئة ، ومن بينها الامة السورية .

ولكن الوحدة السورية بالاضافة الى هذا الذي ينطبق على كل الامم ، هي أكثر من ضرورة حياتية لتحسين شروط الوجود . انها ، في مواجهة خطر الاستيطان الاستعماري الماحق واجبة الوجود ، في سبيل الحفاظ على الوجود. وهذه نقطة مركزية أساسية لفهم كل مقولة الوحدة القومية عند سعادة في انطباقها تخصيصاً على سورية الطبيعية .

في ١٩٤٨ يكتب سعادة في مقاله « الدول السورية تستفيق » مرحباً بخطوات التقارب بين الشام والعراق تلك الخطوات التي لم يسمح الاستعمار والسياسات العربية الدائرة في فلكه لها ان تتكامل ــ ويقول سعادة في مقاله « ما كاد الانقلاب يحدث في الشام حتى جرت محاولة لتوثيق الروابط بينها وبين ما بين النهرين . فزار رئيس وزراء العراق من بضعة أيام دمشق واجتمع بأركان حكومة الانقلاب السورية . وضعت في هذا الاجتماع قواعد التفاهم بين الدولتين السوريتين التي يقال انها تمتد الى لبنان » .

ويتابع قائلا : « تدل هذه الخطوة على ان الحكومات قد بدأت تقترب من حاجات شعوبها وان « سياسة الدولة » في هذه الحكومات قد ابتدأت تدخل في تطور خطير ستكون له نتائجه البعيدة المدى تجاه المسائل الانترنسونية الهامة » .

ان سعادة يربط هذا الاتجاه الوحدوي رأساً بالتحديات المصيرية فيقول « ان الخطر اليهودي الذي سيتعاظم شهراً بعد شهر على حدود الدول السورية قد أيقظ الشعب ونبه الحكومات ... »

ويقول « فالخطر اليهودي في فلسطين خطر على الدول السورية مباشرة وبالتالي **خطر على وجود الامة السورية وحياتها** . قضية اليهود تختص بسورية الطبيعية كلها . واليهود يرمون الى التوسع باستمرار **الى ان يستولوا على سورية الطبيعية ويقيموا دولة قوية وبعد ذلك يتوجهون الى الاستعمار** . فان من تعاليم تلمودهم ان يفرضوا الجزية على الامم بعد اقامة دولتهم في سورية وسيادتهم عليها . **فنزاع الحياة والموت هو بين الامة السورية واليهودية فاما تنتصر الامة السورية واما ينتصر اليهود** » . (سعادة ــ مراحل المسألة الفلسطينية) ص (١١١)

مجموعة حقائق مترابطة ومتكاملة تكتنزها هذه الجمل القليلة لسعادة وتشير الى مقولته الاساسية في مفاصلها الرئيسية :

في القسم الاول : سعادة وحدوي ضد التجزئة ولكنه في الوحدوية ثوري

١ ــ يبارك سعادة تقارب العراق والشام ويعتبره منطلق التحرير . ان ما يطرحه الحزب السوري القومي الاجتماعي اليوم من ضرورة تحقيق وحدة دمشق وبغداد كان هاجس سعادة منذ النكبة الاولى .

برغماسية سعادة مشدودة الى مبدئيته

٢ ــ ان سعادة الداعي الى الوحدة السورية الشاملة يبارك اي تقارب يحصل بين الكيانات باتجاه التكامل والتنسيق العسكري والسياسي .

ان سعادة كان يؤيد اي تقارب بين الكيانات السورية مع مطالبته ونضاله في سبيل الوحدة التامة . فهو قطعاً مع هذا التقارب لانه أفضل من حالة القطيعة والتناقض . ولكنه يريد ويعمل لتطويره نحو الوحدة التامة .

٣ ــ وسعادة من موقع وحدوي هو ثوري، ففي آخر خطاب له في أول حزيران ١٩٤٩ يعتبر ان التصدي الفعلي لمهمة التحرير انما يقوم به باقامة نظام جديد في سورية الطبيعية يعبىء كل امكانات وطاقات الامة الموحدة !

فهو يعتبر ان « محق تلك الدولة الغريبة (اسرائيل) ليس بقفزة خيالية وهمية » بل باعداد « بناء عقدي وحربي يجعل من سورية قوة حربية عظيمة تعرف ان انتصار المصالح في صراع الحياة يقرر بالقوة بعد أن يقرر بالحق » .

ويقول : « ان الدولة (اليهودية) لم تنشأ بفضل المهارة اليهودية ... بل بفضل التفسخ الروحي الذي اجتاح الامة السورية ومزق قواها ... وهذه الدولة الجديدة نشأت في الجنوب بفضل تفسخ مجتمعنا النفسي وبفضل المنازعة بين حكوماتنا السورية وانقسامنا بعضنا على بعض ... »

ويقول : « ان حقيقة قضية فلسطين هي في عقيدة أمة حية وارادة قومية فاعلة تريد الانتصار . » ويقول : « ... لان في صفوفنا ارادة أمة حية **لا أمم في طوائف ودول ، في حكومات قزمية غير جديرة بالاضطلاع بمسؤولية تقرير المصير القومي .** »

من متابعة هذه النصوص تبين ان سعادة يربط ربطاً عضوياً بين الوحدة القومية ومضمونها الاجتماعي الثوري الذي يحقق التحولات التي بدونها لا يمكن أن تكون الغلبة للقضية القومية وبالتالي يؤكد على هذا المضمون ، ولكنه مع ذلك لا يشترط تحقيق الوحدة بحصول هذا المضمون مع انه يناضل في سبيل انتصار هذا المضمون حتى يصبح هو مضمون الوحدة والا ما استطاعت الوحدة ان تقوم بأعباء مجابهة التحديات والانتصار عليها .

من هنا استراتيجية الثورة **القومية** ، مع الوحدة لانها قطعاً افضل من التجزئة ولكن مع النضال لتبديل مضمون الوحدة فلا تكون تراكمية بل تكون دينامية . ومع أي شكل من اشكال الوحدة في سبيل تطويره الى الوحدة التامة . التقارب فالتنسيق فالتكامل فالوحدة التامة . لا يعني هذا وجوب المرور بكل هذه المراحل ، اذا تحققت الوحدة التامة رأساً فعظيم . ولكن اذا لم يكن مجال لذلك فعلى الاقل التدرج بالعلاقات النامية باتجاهها بدل القطيعة والتناقض كما استمر الوضع منذ ١٩٤٨ بحجة الخلاف على الصيغ الوحدوية .

وهذا الاسلوب العملي لو اتبع منذ ١٩٤٨ لفرضت الوحدة السورية نفسها ضمن أية صيغة تعاون أو تكامل ولكن الخلاف كان يحتدم على صيغ الوحدة المحددة ثم ينفض الامر عن قطيعة . وبقيت الكيانات حيث هي وبقيت تناقضاتها طوال تلك المدة .

٤ ـ القسم الثانـــي :

ارتباط مقولة الوحدة السورية بالتحرير في مواجهة خطر الاستيطــان الاستعماري المهدد الوجود القومي من الاساس :

ان الوحدة السورية ، خلافاً لاية وحدة أخرى ، تواجه خطراً ماحقاً للوجود القومي ، فهي مطروحة في زمن تحديات الاستيطان الاستعماري ، زمن الهجرة اليهودية الصهيونية الاستيطانية وكيانها السياسي والعسكري .

الوحدة السورية لو تحققت أو كانت مطروحة عملياً قبل قيام هذا الخطر المصيري لكانت كأية وحدة قومية في العالم لتحسين شروط الحياة القومية بنمو التفاعل والتكامل ، ولكنها في زمن هذا الخطر الماحق للوجود القومي فهي لصيانة الحياة من الاندثار :

« ان الخطر اليهودي سيتعاظم شهراً بعد شهر على حدود الدول السورية » وهو « خطر على الدول السورية مباشرة وبالتالي خطر على وجود الامة السورية وحياتها . فقضية اليهود تختص بسورية الطبيعية كلها . »

فكما ان الوحدة هي فقط طريق حياة ووجود الامة السورية فالخطر اليهودي يتناول هذا الوجود كله بالذات . ومن هنا يقول سعادة: «فنزاع الحياة والموت هو بين الامة السورية واليهود .. »

فليست مقولة الوحدة خارج هذا الصراع بل هي في صلبه وحلبته وفي أساسه .

بل ان سعادة يحدد مباشرة الغرض من الوحدة السورية : « **لو كانت الدول السورية اصغت الى دعوتي من زمان لما رأينا هدنة أولى ولا هدنة ثانية في فلسطين ولما رأينا ابناء امتنا سوريي فلسطين يخرجون من ديارهم ويشردون .** » بهذا يختتم سعادة مقاله ، بخلاصة هي جوهر دعوته الوحدوية . لو أن الوحدة وهي دعوة سعادة المبكرة ، تحققت « من زمان لما رأينا هدنة أولى ولا هدنة ثانية في فلسطين » ولا كان « ابناء امتنا سوريي فلسطين يخرجون من ديارهم ويشردون . » تحقيق الوحدة كان حسم الصراع لمصلحة التحرير بينما التجزئة جلية عند سعادة . أفرزت الاغتصاب والتشريد . مقولة الوحدة المقترنة بالتحرير واضحة .

وجودنا نحن معرض لخطر المحق

٥ ـ ان أهم ما يلازم طرح سعادة حول صراعنا المصيري ضد الاغتصاب الاستيطاني الاستعماري الصهيوني هو ابرازه على ان هذا الاستيطان العنصري الاستعماري يتناول وجود الامة السورية . وهنا نقطة ـ مفصل تتسلسل منها كل مواصفات هذا الصراع وأبعاده ومضامينه .

ان وعينا لهذه الحقيقة يشدنا خارج عملية التضليل الاعلامي الصهيوني المتمادي والتي ركزت على قلب المقولة بحيث انها طرحت ازاء العالم وكأنما الخطر ليس نابعاً من المشروع الصهيوني الاستيطاني على وجودنا وهو المستهدف اقتلاع شعبنا والاستيلاء على أرضنا بل كأنما الخطر نابع من وجودنا ذاته !

فبدا صراعنا القومي المشروع دفاعاً عن وجودنا الطبيعي والحقوقي التاريخي ضد عملية اقتلاعه وزرع وجود استيطاني اصطناعي لا حقوقي نقيض وبديل ، وكأنه هو الخطر على الانسانية والهاتك قيمها والمتحدي تطلعاتها نحو غد افضل .

وطرح الاعلام الصهيوني المضلل موضوعة « تدمير اسرائيل » بالمطلق ، وربط على هذا الاساس بين اضطهادات النازيين لليهود وبين صراعنا ضد الصهيونية المغتصبة ومشروعها الاستيطاني الاستعماري قافزاً فوق الهوة التي تفصل بين عدوان النازية العنصري وبين دفاعنا عن وجودنا ضد العنصرية الصهيونية ، موغلا في التضليل الى حد اتهامنا بتكرار عملية اضطهاد اليهود النازية ـ راجع تصريحات مناحيم بيغن الاخيرة التي يقرن فيها بين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأخطار النازية على اليهود ـ وبلغ بالاعلام الصهيوني المضلل ان وصمنا « باللاسامية » ، والعرب هم ـ حسب النظرية السامية ـ اساس الجنس السامي ومصدر موجاته !

لقد قلب الاعلام الصهيوني الاسطوانة على قفاها فأسمعنا النغم النشاز . طمس مشروعه العدواني ضد شعبنا وأرضنا وألبسنا مخالب أوروبا التي اضطهدت اليهود تبريراً غير معقول لاضطهاده شعبنا وتدميره حياتنا . **طمس انه هو الذي يقتلع وجودنا القومي من الارض التي يحتل ويغتصب ، مشرداً شعبنا الى الخيام ومغيراً هوية البلاد ومعالم نسيجها الحضاري والبشري بمستوطناته التي تسلب قرانا حياتها وحقيقتها .**

طمس ذلك كله وقلب الحقائق وموهها وشوهها الى حد بدونا أمام العالم وكأننا معتدون على دولة وكيان « طبيعيين » « تاريخيين » نشأا بصورة حرة منذ الازل ويستمران حتى الابد ، وسميت ارض فلسطين « بأرض اسرائيل » واعتبر كل مس بالمشروع الاستيطاني الاستعماري اعتداء على « حق تقرير المصير » وعدواناً على « الدولة الصغيرة » و« الشعب الصغير » من قبل عالم عربي « طامع » لا يكفيه ما له من غنى وموارد وأرض وعدد سكان يزيد على المئة مليون !

أما شعبنا في فلسطين فأنكر ان يكون موجوداً واعتبر « عرب اسرائيل » عند بيغن و« الفئات غير اليهودية » عند بلفور من قبل !

هذه الصورة المشوهة الكاذبة تسقط حين نعيد الامور الى نصابها وترتسم صورة الحقيقة كما هي : صراع الوجود ، وجودنا القومي ضد عدوان الاستيطان الاستعماري واغتصابه .

فوجودنا هو الذي يتعرض لخطر المحق على يدي المشروع الصهيوني وليس العكس . المنطلق هو من هنا !

واسرائيل ليس مطلوباً تدميرها حباً بالتدمير أو بدوافع « لا سامية » كما تزعم هي . وليس المنطلق هو كلام اغبياء العرب من القاء اسرائيل بالبحر بينما شعبنا يدفع الى التشريد من أرضه الى الخيام ، حتى يبيع الاعلام الصهيوني هذه الحقيقة المبتورة الى العالم مذروفة بدموع التماسيح . **اسرائيل اساساً قامت على فرضية وحيدة : انها البديل عن وجودنا المطلوب من المشروع الصهيوني تدميره . وهنا جوهر المسألة . فحربنا ضدها هي حرب الدفاع عن وجودنا الذي قام في الأرض والتاريخ ، في الزمان والمكان ، منذ الوف السنين وحتى ما قبل التاريخ الجلي . لسنا طارئين على هذا الوجود بل نحن والتاريخ توأمان على أرض سورية الطبيعية كلها ، وعلى أرض كنعان التي تتعرض لغزوة صهيونية من هذه**

الغزوات البربرية على شعبنا الحضاري التي شهدها في تاريخه وكانت قبل قيام اسرائيل بمئات السنين امارات الصليبيين الهجين على شاطئه الغربي .

ونحن ، لا الصهاينة ، مفروض ان نقبض على كل مبادىء الانسان الحر وحقوقه الطبيعية والدولية في عرض قضيتنا للعالم .

نحن يخـرق ميثاق الامم المتحدة في سبيل سلبنا حقنا الطبيعي في تقرير المصر. نحن نقول للعالم ها كم يا شعوب العالم انتم بحاجة الى تعديل ما ورد في هذا الصدد في ميثاق الامم المتحدة حول حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها والسيادة على أوطانها لتضاف الى هذ المبدأ فقرة تقول « باستثناء شعبنا في فلسطين » وحده مفروض حرمانه من هذا الحق بالوجود حتى تستقيم دعوى الصهاينة على صعيد مبادىء الامم المتحدة .

نحن مفروض ان نعلم العالم ان لا علاقة سببية بين اضطهادات النازيين باليهود وما يحصل في فلسطين الا من حيث تقمص الصهيونية للنازية في تعاملها مع شعب فلسطين طرداً واستبعاداً وافناء . وان التعلل بمخاوف تاريخية تبرر للعدو ان يغتصب ارضنا هو تعلل لحل مشكلة تسببها أوروبيون على حساب شعبنا وان الغرب مسؤول عما حل باليهود في أوروبا فلماذا ندفع فاتورته ؟!

نحن مفروض أن نسأل العالم من من شعوبه أو أممه ارتضى ان يهب ارضه لجماعة غريبة مسلحة عدوانية ويقبل بتشريد شعبه حتى يطلب منا ذلك باسم السلام العالمي .

نحن مفروض ان نسأل لماذا لم يقبل جورج واشنطن بالتنازل عن حق تقرير المصير ويوقف حربه التحررية ليعقد تسوية مع الاستعمار البريطاني ويقبل بالحكم الذاتي ضمن الدومنيون البريطاني كما تعرض اسرائيل على شعبنا في فلسطين ؟

نحن مفروض ان نسأل لماذا لم تقبل شعوب أوروبا بمهادنة الغزو النازي حتى دكت كيانه في قلب برلين وسمت حربها الضارية حرب تحرير ضد النازية ولم تسمها حرب عدوان كما تسمي وسائط الاعلام الغربي حربنا ، رغم ان الحرب الاوروبية ازهقت ملايين الارواح ودمرت اوروبا لماذا لم تقبل شعوب اوروبا حرصاً على السلام ومنع الحروب وكل المطلقات التي يرفعها الظالمون حفاظاً على الاوضاع الراهنة ، بما قبل به لافال وبيتان وكويسلنغ من التعايش مع الاحتلال والاغتصاب ؟

نحن مفروض ان نطرح ما طرحناه باكراً جداً ، وقبل عشر سنوات على الاقل ، من وجوب الفصل الكلي بين المسألة الفلسطينية والمسألة اليهودية . لأنه بدون هذا التمييز والفصل يبقى الالتباس الذي تستثمره أبشع استثمار الصهيونية المضللة . فالمسألة الفلسطينية هي مسألة حقنا القومي المطلق في ارضنا المحتلة والمغتصبة مسألة شعبنا وحقه في تقرير المصير والسيادة على كامل وطنه أسوة بكل الشعوب الحرة ، وهي تحل على قاعدة حق تقرير المصير لكل الشعوب دون أن يحرم شعبنا من هذا الحق القومي والانساني والطبيعي أسوة بجميع الشعوب . أما المسألة اليهودية فهي مسألة الجماعات من البشر الذين عانوا من عملية مركبة في المجتمعات الغربية الرأسمالية والذين مفروض بالغرب الاميركي والاوروبي أن يجد حلا انسانياً لمشكلتهم ، فمن جهة لم يتأقلموا هم مع أي مجتمع ، وكما يقول احد اليهود المعادين للصهيونية ، مورغنثو[1] ان الحركة الصهيونية أوجدت أعظم تضليل في التاريخ ، لانها تريد

---

(١) سعادة ـ القضية القومية الصهيونية وامتدادها ـ مراحل المسألة الفلسطينية ص ٣٤ .

حرف اليهود لاقامة صهيون في فلسطين بينما هؤلاء اليهود قد وجدوا صهيونهم في المجتمعات التي نزلوا فيها . والحركة الصهيونية نشأت قبل الاضطهادات النازية بزمان ، بحيث أن تعللها بالاضطهادات النازية غير وارد لأن مشروعها بالتوجه الى فلسطين ظهرت معالمه الاولى في مؤتمر بال في القرن التاسع عشر ثم تجسد في وعد بلفور في ١٩١٧ ، الا انه في مطلق الاحوال ، فاذا اعتبرنا ان الأضطهاد النازي هو السبب ، وجارينا الحركة الصهيونية في ادعاءاتها ، مؤكدين في مطلق الاحوال استنكارنا لهذا الاضطهاد وكل اضطهاد عنصري مماثل ، فما هي علاقة شعبنا بهذا الاضطهاد ؟

ان الاضطهادات الاوروبية ضد اليهود لم يكن لها مثيل في العالم العربي السموح الذي لم يضطهد فيه اليهود لا في العصر الاموي ولا في العصر العباسي ولا في العصر الحديث . وان الحرب ضد اغتصاب اسرائيل لفلسطين ليست حرباً عرقية صليبية لا سامية ضد اليهود كما فعل الاوروبيون معهم على زعم الصهيونية او كما تصور الصهيونية .

ان رفضنا للاغتصاب الصهيوني يشاركنا فيه يهود معادون للصهيونية كالفرد لينتلتال ومكسيم رودنسون الذين وصفوا اسرائيل بكيان استيطاني عنصري استعماري واعتبروا قيامها يجلب الويل والكره على اليهود ويضر بهم كجماعات دينية . ولا يمكن اعتبار الفرد لينتلتال أو مكسيم رودنسون أو مورغنثو الذي تحدث عنه سعادة على ان له « حملات صادقة اثبت فيها فساد الحركة الصهيونية في وجوه كثيرة » ، لا يمكن اعتبار هؤلاء وسواهم من اليهود معادين لليهود بل للصهيونية ، رغم أن عددهم قليل ولا يشكل القاعدة ، ولكن وجودهم يعطي دليلا على أن محاربتنا للصهيونية ، انما هي محاربة للاستيطان العنصري الاستعماري المعتدي على شعبنا وأرضنا لا عداء ضد جماعات دينية أولا سامية كما يزعم الصهاينة ، باطلا . نحن لا نعادي كنيساً ولا نضطهد ديانة بل نقاتل دفاعاً عن وجودنا المهدد من مشروع استيطان استعماري خطير .

ان الصهيونية تتصرف معنا كأسطورة دكتور جيكل ومستر هايد ، تريدنا ان نصالح الذئب الذي دخل بيتنا ليبتلعنا حتى اذا رفضنا ملأت الدنيا باعلامها هاكم مخالب التنين وأنيابه في هؤلاء !

ثم ان الاوروبيين والاميركيين قد حلوا المسألة اليهودية باعطاء اليهود كل الحقوق حتى انهم وصلوا الى قيادات تلك المجتمعات ، ومع ذلك فقد استمر التقوقع اليهودي العنصري وولدت الحركة الصهيونية ـ كظاهرة خطيرة. وبينما كان مفروضاً بعد انهزام النازية وتلاشي دولتها ان تضعف الصهيونية لا ان تقوى ، كما كان مفروضاً في المجتمعات الليبرالية والاشتراكية على السواء التي اعطت اليهود امتيازات الحكم والنفوذ ان يندمج هؤلاء ككل المواطنين بمجتمعاتهم لا ان ينشئوا قضية عدوانية على شعبنا ويستمروا في محاولات تفكيك اقليات المجتمعات الحرة .

نحن مفروض ان نعلن للعالم ، أن حربنا التحريرية هي محقة كحرب زنوج جنوبي افريقيا ضد حكم الاقلية العنصرية البيضاء أو كحرب غينيا والموزانبيق وانغولا التحريرية أو كحرب شعب روديسيا ضد حكم الاقلية البيضاء .

وهل كثير علينا ان نساوى بزنوج افريقيا على الاقل في نظر أميركا التي لم تفهم حق الزنوج الا بالعنف الاسود يتفجر في قلب مجتمعها فيفتح دويه اذانها الصماء على صيحات الافارقة بالحرية والمساواة !

نحن مفروض ان نعلن للعالم رفضنا مصير الهنود الحمر الذي يبدو ان العقلية الاميركية قد تقبلته من الاعلام الصهيوني على انه مصيرنا ازاء استيطان اوروبي صهيوني متقدم على غرار الاستيطان الاوروبي للقارة الاميركية قبل اربعمائة سنة ! ذلك ان امتنا الحضارية المستمرة في العطاء الحضاري ألوف السنين هي التي وضعت مداميك حضارة البحر الابيض المتوسط سواء على ايدي الكنعانيين حاملي كنوز بابل وسومر الى العالم أو على ايدي العرب الذين عبر الاندلس حملوا مشعل الحضارة الى اوروبا القابعة في الظلام .

ان امتنا الحضارية المستمرة في العطاء الحضاري العظيم ، لا يمكن اذا ما تحملت بسبب الفتوحات الاجنبية مرحلة انحطاط العصر العثماني والتي حاول ترسيخها الانتداب الاوروبي المتحالف مع الصهيونية ، ان تقبل بمصير الهنود الحمر فتتغير معالمها ويزول وجودها لمصلحة الاستيطان الاستعماري !

ان نهضتنا المعاصرة خير دليل على انبثاق ثورتنا من أصالة حضارية عريقة .

ففي الصراع الدائر ضد الصهيونية وضد كيانها الاستيطاني الاستعماري في فلسطين المغتصبة نحن نمثل أقصى ما وصل اليه التقدم الانساني من مفاهيم بينما تمثل الصهيونية ردة الى ما قبل العصر الوسيط في اعتبار البشر مجموعات طائفية عنصرية متحاربة . نحن نمثل عصر القومية الاجتماعية الذي يرفض مسخ الانسان الى مخلوق طائفي او شرنقته بخرافة عنصرية بل نؤمن بمجتمع قومي يتساوى فيه المواطنون على أساس فصل الدين عن الدولة ووحدة المجتمع النابعة من وحدة حياته في دورته الاجتماعية الاقتصادية الحضارية الثقافية حصيلة تفاعله مع بيئته الطبيعية تفاعلا خلاقاً ينشىء الحضارة ويتقدم الى فك اسرار الطبيعة والارتقاء الى الفعل فيها بدل الانفعال بها . نحن نواجه المشروع الصهيوني لتفتيت مجتمعنا الى عصبيات طائفية عنصرية ودعم قيام الاوطان الطائفية العنصرية بمقولة الامة ــ مجتمع واحد ومقولة أن أصل الانسان وحدة حياته لا البحث عن أصوله الدموية الوهمية او التمزق على أساس ولاءاته الطائفية والقبلية .

نحن الطريق الى عبور العالم من عصور الانسان ــ الجزء الى عصر الانسان ــ المجتمع . نحن غد الانسانية في ارتقاء مفاهيمها الاجتماعية بينما الصهيونية عملية بداوة قبلية عنصرية تتزيّا بمساحيق العصر الحديث . ان التكنولوجيا المتقدمة وكيفية استخدامها لا ينشىء حضارة . ان الحضارة هي مجموعة المفاهيم التي تسير التكنولوجيا وتوجهها .

ونحن نجد ان الصهيونية استطاعت بالاعتماد على الارث الايديولوجي اليهودي والتحالف مع عصر الامبريالية ان تتوجه الى تفكيك المجتمعات المتقدمة لانتزاع اليهود منها وربطهم بعصبيتها الرجعية كما حاولت مع يهود الاتحاد السوفياتي وكما اتخذت من الولايات المتحدة عاصمة لحركتها العنصرية . فأكدت الصهيونية بتأليب يهود العالم حولها قابلية اليهود لهذا الاستقطاب العنصري الخرافي العدواني على الحضارات والشعوب . الصهيونية ــ وليس نحن ــ هي الدليل الخطير على كل ذلك .

ومع ذلك فان نظرتنا الى اليهود لم تتسم بأية ذاتية بل انطلقت من موضوعية كلية . فاستقطاب الحركة الصهيونية ليهود العالم هو الذي جعلنا نعتقد ان الحركة الصهيونية تمثل الاغلبية الساحقة من يهود العالم بحيث يصعب التمييز بين اليهود والحركة الصهيونية مع تأكيدنا دوماً وجود الاستثناءات القليلة التي تمثل شذوذاً عن الظاهرة يؤكدها ولا يدحضها .

ومن هذه الاستثناءات ما ذكره كمثل سعادة في كتاباته الاولى عن غورنثو وكما طالب اليهود المانيا بالتكفير عن جرائم النازية بتعويضات لا حد لها ، فاننا نطالب يهود العالم بمثل هذا الموقف الجذري تكفيراً عن المشروع الصهيوني لاغتصاب ارضنا وافناء وجودنا القومي .

ليس موقفنا هذا نابعاً من أي موقف مسبق عدائي لليهود كبشر بل هو موقف دفاعي مشروع عن وجودنا المستهدف من المشروع العنصري الخرافي الافنائي .

وعلى هذا كان موضوعياً جداً قول الرئيس الرفيق الدكتور سعادة في بيانه في الثامن من تموز ١٩٦٩ بأن معيار تخلص اليهودي من صهيونيته هو دعمه للثورة الفلسطينية . وهذا في رأينا معيار سليم . فدون هذه المساندة الحقيقية الملموسة لكفاح شعبنا ضد المشروع الصهيوني يبقى الموقف خارج التجسيد الفعلي لرفض الفكرة الصهيونية والتملص من الايديولوجيا اليهودية التاريخية التي مزجت بين الدين والعرق !

٦ ــ ان سعادة يميز بين نتائج الخطر اليهودي على سورية الطبيعية ونتائجه على العالم العربي . فالبنسبة للامة السورية **فهو خطر وجود** ، « **خطر على وجود الامة السورية وحياتها** » والصراع هو « نزاع الحياة والموت بين الامة السورية واليهود فاما تنتصر الامة السورية واما ينتصر اليهود » .

واليهود لن يكتفوا بفلسطين بل « يرمون الى التوسع باستمرار الى ان يستولوا على سورية الطبيعية ويقيموا دولة قوية » شعار (حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل) كان لم يرفع بعد في الكنيست الاسرائيلي !

أما بالنسبة للعالم العربي فبعد « **ان يستولوا على سورية الطبيعية ويقيموا دولة قوية** » « **يتوجهون الى الاستعمار** » . **فالحركة الصهيونية حركة استعمارية بالنسبة للعالم العربي ولكنها حركة استعمارية استيطانية بالنسبة لسورية الطبيعية تتناول الوجود القومي من الاساس .**

بالنسبة لمجتمعنا السوري لا خيار فاما الوجود أو الفناء . الصهيونية تعتبر سورية الطبيعية مجالها الحيوي وكون اسرائيل دولة هجرة استيطانية فتريد ان تمتد بالاستيطان الاستعماري في سورية الطبيعية . هي تدرك ان جريمة سلب فلسطين لا يمكن ان تقتصر على فلسطين بل لا بد لها من اختراق محيط فلسطين الطبيعي بالمستوطنات والمستوطنين في عملية استبدال لهويتنا ووجودنا ومحق لكياننا بالهجرة المسلحة محل شعبنا .

الصهيونية تدرك ان وجودها في فلسطين هو رأس الحربة باتجاه محيط فلسطين الطبيعي المستهدف بأرضه وموارده من مشروعها الاستيطاني الاستعماري . الصراع انطلاقاً من فلسطين الى كل سورية الطبيعية ، صراع الشعب والارض ، صراع كل الوجود ضد الاستيطان الاستعماري .

أما بالنسبة للعالم العربي فالصراع ليس افنائياً بل استعبادياً . صراع اخضاعه للاخطبوط الاقتصادي الصهيوني ، لمشاريعه وشركاته واحتكاراته الممثلة للامبريالية العالمية . العالم العربي سوق لاسرائيل الكبرى المتمركزة في سورية الطبيعية على انقاض شعبنا . وكما ان صراعنا القومي في فلسطين ومحيط فلسطين الطبيعي في الهلال الخصيب هو صراع الوجود القومي بالنسبة لشعبنا فانه صراع الموقع المتقدم في الدفاع عن العالم العربي كله ضد الاستعمار الصهيوني المستهدف بسط سيطرته الاقتصادية الاستعمارية على العالم العربي

وعلى هذا الاساس قال سعادة بأننا جبهة العالم العربي وسيفه وترسه .

سعادة تنبه منذ تأسيس الحزب الى أهمية الجبهة العربية المعادية للاستعمار . وكما اقترنت الوحدة القومية عنده بالتحرير في زمن مواجهة الاستيطان الاستعماري ، فقد اقترنت الجبهة العربية في زمن التصدي للامبريالية بأن « تكون سداً ضد المطامع الاجنبية الاستعمارية وقوة يكون لها وزن كبير في اقرار المسائل السياسية الكبرى » (من غاية الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ المحاضرات العشر ص ١٧٩)

وعلى هذه القاعدة تناقض مفهوم سعادة في تحديده للغرض من قيام الجبهة العربية مع مفهوم التضامن العربي الذي طرحته الانظمة الرجعية دون تحديد المضمون والغاية التحررية والذي قام في معظم الحالات على أساس التضامن مع الامبريالية والذي بات بعد رحلة السادات الى القدس المحتلة تضامناً مع الصهيونية .

الجبهة العربية عند سعادة موجب وجودها في عصر مجابهة الامبريالية والصهيونية أن « تكون سداً ضد المطامع الاجنبية الاستعمارية » **اي جبهة معادية للاستعمار .**

هذا المفهوم الواضح المحدد يناقض على طول الخط مفهوم الملوك والرؤساء العرب في التضامن العربي ولو مع الاستعمار ولو مع الصهيونية . لأن الجبهة العربية في مفهوم سعادة هي جبهة معادية للاستعمار والصهيونية .

لقد ادرك سعادة عداء الامبريالية لحركة التحرر القومي على كل صعيد ودعا الى التصدي « لنظام الطبقات الانترنسيوني » الذي تفرزه الامبريالية والذي تقبع في اسفله الامم المقهورة والمضغوطة وليس أمامها الا حرب التحرير القومية .ووعى بادراك ثوري متقدم صلة الرحم بين « الاستعباد الداخلي » « والاستعباد الخارجي » ، بين « الرأسمالي والاقطاعي المحليين والاقطاع والرأسمالية الانترنسيونيين » . وأعلن حرب أمته وحزبه على الاستعماريين البريطاني والفرنسي زمن الانتداب ، ثم على الامبريالية الاميركية التي تركز مصالحها النفطية في المنطقة وتبيع فلسطين للصهاينة .

ولكنه أدرك وهو يدعو لذلك كله ، طابع صراع أمتنا المميز ، لأنها لا تصارع الامبريالية وحدها وامتداداتها الرجعية الرأسمالية والاقطاعية ، كما تواجه كل الشعوب ، بل أن امتنا تواجه المشروع الصهيوني الاستيطاني الاستعماري المدعوم من الامبريالية ، وادرك بمنهجه المدرحي المتكامل ، انه بينما التصدي للامبريالية يفرض التصدي لامتداداتها الاقتصادية والسياسية والرأسمالية والاقطاعية داخل المجتمع ، فان التصدي للصهيونية يفترض التصدي لعملية الصهينة التي تحاول الصهيونية ، زرعها داخل مجتمعنا بالرهان على مخلفات عصر الانحطاط الثقافية والروحية والسياسية والتحالف معها لسلخ الاقليات الدينية عن وحدة المجتمع والمصير القومي ، وأدرك ان التصدي للصهينة مختلف عن التصدي للاقطاع والرأسمالية ، لأنه تصد لعصر الانحطاط ورواسبه الثقافية والروحية وضياع الهوية القومية وطغيان مفاهيم التجزئة القومية والتمزق الاجتماعي .

وكان ان وعى ، وعياً رائداً ، خطورة تحالف آخر ، غير تحالف الاقطاع المحلي والرأسمال المحلي مع الاستعمار العالمي . وهو ما وعته كل الحركات الثورية والتقدمية المعاصرة ، ذلك أن سعادة الى جانب وعيه هذا التحالف ، وعى وعلم وحذر من تحالف آخر مختلف نوعاً عن تحالف المصالح المادية بين الرأسمالية والامبريالية ، هو « تحالف يهود الخارج مع يهود الداخل » الذي ينتج تفجير عقد عصر الانحطاط واستغلالها . وركز على دور

الانعزالية المنسلخة عن المجتمع القومي في ما بات يعرف من بعده بعملية الصهينة التي شاع استخدامها في ادبيات الحركة الوطنية في السبعينات . وكأنما كل ما استشرف سعادة في الاربعينات يتحقق على أرض الصراع في لبنان بعد ثلاثين عاماً .

وهذه نقطة مركزية لا يمكن المرور بها مروراً عابراً . فوعي سعادة المبكر والرائد للجانب الروحي من المعادلة المادية ـ الروحية للمضمون الاجتماعي لحركة التحرر القومي ووعيه لخصوصية الصراع القومي ضد الصهيونية ، ولخصوصية الاستغلال الاستعماري والصهيوني لمشكلة الاقليات وحملته على الانعزالية في الاربعينات الى تبينه خطورة التحالف بين يهود الخارج ويهود الداخل وانتشار حزبه في الوسط المسيحي انتشاراً جماهيرياً شكل عقبة انسانية صدامية في وجه تقسيم لبنان ، كل هذه المزايا النظرية والميدانية تعطي الحزب السوري القومي الاجتماعي طابع الفرادة والتميز في مواجهة المؤامرة على الساحة اللبنانية خاصة والساحة القومية عامة . وتطرح تحدياً جدياً على كل الطروحات التي لم تستوعب الظاهرة الانعزالية وعلاقتها بالموضوع القومي والمشكلة الطائفية وكيفية اختراق الغيتو الطائفي ، وصياغة العلاقة العضوية بين القومي والاجتماعي ، والمادي والروحي في شمولية المنهج والتحليل .

ولقد وعى حزب سعادة بعد استشهاده المقولة الاولى : الوحدة القومية القتالية ضد الغزوة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية التي تتناول وجود الامة السورية . ففي كل تراث الحزب السوري القومي الاجتماعي ومواقفه ونضاله على مدى خمسة وأربعين عاماً استمر الحزب متمسكاً بضراوة بدعوته الوحدوية وبعدائه للصهيونية واغتصابها فلسطين .

الا ان الحزب لم يتمسك بالمقولة الثانية في بعض مراحله في الخمسينات فتوهم كما في البيان السياسي في ١٩٥٥ بأن بالامكان المضي في محاربة الصهيونية مع مهادنة الامبريالية ، أي نفس دعوة محمد حسنين هيكل ، في صيغة « تحييد اميركا » . فدعا الحزب يومها الى التحالف مع الغرب على أساس تصفية استعماره وقواعده وبتوهم امكان فصله عن اسرائيل . وكان هذا خطأ كبيراً وسلوكاً طوباوياً لم يفهم العلاقة العضوية بين الامبريالية والصهيونية . ونحن نقول بأن هذا السلوك كان نقضاً لمفهوم سعادة للجبهة العربية المعادية للاستعمار ، لمقولة سعادة في التضامن العربي القائم على تكوين « سد منيع ضد المطامع الاجنبية الاستعمارية . » وهذا السلوك **توهم ان الاستعمار يمكن ان يتنازل عن امتيازاته بغير حرب التحرير .**

على محك سعادة وثوريته نمارس النقد الذاتي ، ونقول أن موقع الحزب السوري القومي الاجتماعي في هدي استراتجيته العربية الواضحة المحددة من قبل سعادة في غاية الحزب كان في طليعة حركة التحرر العربية لا بالتناقض معها بأي حال عند تصديها للاحلاف الاجنبية ونضالها بقيادة عبد الناصر ضد النفوذ الاستعماري في المنطقة .

نقول هذا لا تملقاً لحركة التحرر العربي بل انطلاقاً من مفهوم سعادة الرائد للجبهة العربية المعادية للاستعمار والذي رسم لحزبه موقعاً متقدماً في حركة التحرر العربي .

ولقد وعى سعادة منذ ١٩٣٢ الترابط الكامل بين الصهيونية والامبريالية حين كتب مقاله المبكر ضد اتفاقية التابلاين وكل الامتيازات النفطية الامبريالية في ١٩٤٩ « البترول سلاح انترنسيوني لم يستخدم بعد » فقال : « ومعروف ان تصلب اليهود تجاه الدول السورية

والعربية الاخرى مستند الى تأييد حكومة الولايات لها . ومعروف ان اتفاقية التابلاين تهم الحكومة الاميركانية . فيتضح من مجرد تصديق اتفاقية التابلاين الاميركانية اننا لم نستعمل هذا السلاح البترولي للحد من تأييد الولايات المتحدة لليهود في لوزان وفلسطين والامم المتحدة وتركنا الولايات المتحدة تستمر في تأييدها لليهود وجازيناها بتصديق اتفاقية خاصة حساسة هامة تهمها جداً لمستقبل العمليات الحربية المقبلة . » (مراحل المسألة الفلسطينية ص ١٢٨) .

ان ادراك سعادة للعلاقة التحالفية بين الصهيونية والامبريالية خاصة في موضوع النفط ، المفصل الاساسي في هذه العلاقة ، يقدم كذلك في الجانب الآخر ، المعاكس من المعادلة ، دعوة الى عضوية العلاقة في التحالف بين سورية وعالمها العربي ضد هذا الحلف الشيطاني الصهيوني الامبريالي فيقول « وتجب الاشارة الى ان هذا الموقف الحازم الذي انتظرناه من الموقف السوري كان يجب ان يدعمه موقف موحد الغاية والوسيلة في جميع الدول السورية وان يكون وراءه بالتالي تعاون بين سورية كلها من جهة والدول العربية ، وثيق ، يسد في وجه الديبلوماسية الأجنبية منافذ الضغط والتهويل والمساومة . » (المصدر نفسه ص ١٢٩)

هذه هي الترجمة العملية لمفهوم الجبهة العربية في مواجهة التحالف الامبريالي الصهيوني في موضوع النفط ، وهذا هو الاستشراف العملي « لاوبيك عربية » لجبهة نفطية عربية تقوم على « تعاون وثيق يسد في وجه الديبلوماسية الاجنبية منافذ الضغط والتهويل والمساومة » وتستخدم النفط في سبيل فلسطين .

فالجبهة العربية ، في منظور سعادة ، في غاية الحزب ، المستهدف قيامها في زمن الصراع ضد الامبريالية والصهيونية « انْ تكون سداً في وجه المطامع الاجنبية الاستعمارية » هي في الترجمة العملية الميدانية ، جبهة في وجه مخططات الاستعمار الصهيوني للعالم العربي وفي وجه الامبريالية ومصالحها النفطية والحربية المتحالفة مع الصهيونية .

هذا هو اطار العمل العربي المشترك ، الجبهوي ضد الاستعمار : الصهيوني والامبريالي المستهدف المنطقة العربية ككل . ولكن للجبهة العربية عدا عملها المشترك المتصدي للاستعمار ، للامبريالية ، للسيطرة الاقتصادية والحربية ، عملا مشتركاً في دعم كل أطرافها ، وأحد أطرافها بالتخصيص ، الامة السورية العربية في صراع الموت والحياة ضد الغزوة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية المستهدفة وجود هذه الامة بالذات ، المستهدفة سورية الطبيعية كلها انطلاقاً من فلسطين والتي تقترن فيها مقولة الوحدة بالتحرير بحيث انه بدون الوحدة لا يتحقق التحرير ، وبدون الوحدة يتحقق العكس انتصار المشروع الصهيوني الذي يعني فناء المجتمع القومي في سورية الطبيعية وانتشار الاستيطان الاستعماري الصهيوني على مدى البيئة السورية الطبيعية انطلاقاً من فلسطين .

هنا كما ادنا موقف الخمسينات للحزب السوري القومي الاجتماعي حين تخلى عن مقولة الجبهة العربية المعادية للاستعمار فتناقض مع منطلق من أهم منطلقات سعادة ، ندين كل السياسات العربية التي تناقضت مع هذه المقولة الاولى ! مقولة الوحدة السورية في الهلال الخصيب منطلقاً للتحرير ، لان كل السياسات العربية التي حاربت الوحدة السورية ، قصداً أو دون قصد ، كانت عملياً تعرقل عملية تحرير فلسطين ، وتسهل للمشروع الصهيوني مواجهة مجموعة التناقضات الكيانية في الجبهة السورية الطبيعية والانتصار عليها وبها ، اي بتناقضاتها ، وبخاصة بعد ان زالت المبررات والذرائع التي كانت تتخوف من وقوع الوحدة في

فـخ انظمة مرتبطة بالاستعمار كالنظام الهاشمي في العراق وقيام حكم وطني بديل عنه وبقاء التجزئة تحت شعارات ومبررات لا يمكن ان تثبت على محك مجابهة الخطر المصيري .

ومن مراجعة مراحل هذا النضال في سبيل وحدة الهلال الخصيب نجد أن الانظمة العربية المعادية فعلا للاستعمار والامبريالية هي التي عادت فدعمت قيام وحدة الهلال الخصيب ، قيام الجبهة الشرقية كحد ادنى .

الخطة القومية التوحيدية الدقيقة المعاكسة للمشروع الصهيوني في تفتيت مجتمعنا القومي

خطة الصهيونية بالنسبة لسورية الطبيعية تعتمد الى جانب التوسع الحربي التفكيك الداخلي لمجتمعنا القومي بهدف خلق الاوطان العنصرية الطائفية المتحالفة مع اسرائيل والدائرة في فلكها حتى يزول الوجود القومي لمصلحة عمليات تفتيت المجتمع القومي وافنائه بسرطان التآكل الداخلي .

هذا الذي تكلم الناس عنه كثيراً بعد احداث لبنان وابانها في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و٧٧و٧٨ . قال سعادة فيه في ١٩٤٨ ، وفي مقاله هذا بالذات : « غريبة هي في هذا الصدد ، أعمال العقلية الانعزالية في لبنان المؤسسة في تفكير الدولة الدينية . فهناك ترحيب هائل بغفلته بقيام الدولة اليهودية الى جانب الدولة المسيحية التي لا تزال تزداد افكار الفئة الرجعية الانعزالية وتتردد في احلامها . انه ترحيب الباحث عن صفته بكل قوته ! »

ويتابع سعادة « ان لبنان هو أقرب الدول السورية الى مطامع اليهود ، والدعاوة الصهيونية تعمل كل ما في وسعها لايجاد شقة واسعة بينه وبين الدول السورية الاخرى . فقد لاحظ الساسة اليهود نجاح سياسة الاحتلال الاجنبي في تغذية فكرة الدولة الدينية لتتمكن من البلاد ، وأخذوا يسلكون طرق تلك السياسة في دعاوتهم في محطتهم الاذاعية في تل أبيب وبواسطة دعاتهم المنبثين ونشراتهم . »

ان سعادة متنبه كلياً الى مخطط صهينة لبنان وسورية كلها ، مخطط تفتيت المجتمع القومي وافنائه في ظل السيطرة الصهيونية .

هكذا بكلمات قليلة مكتنزة اعمق المعاني ، وبمقال واحد يرسم سعادة ملامح الصورة الكاملة لحقيقة الصراع المصيري مع الوجود الصهيوني وامتداداته .

وهذا الوعي الثوري الرائد هو الذي عبر عنه سعادة في شرحه للعقيدة القومية الاجتماعية ومضامينها واستهدافاتها في ارساء مفهوم الوحدة القومية على مضمون الوحدة الاجتماعية أجمل وأوضح وأشمل **تعبير في تأكيده مبدأ وحدة المجتمع** القومي في وجه عملية تجزئته الى وحدات طائفية أو عشائرية متناقضة:

يقول سعادة : « امة واحدة ــ مجتمع واحد . فوحدة المجتمع هي قاعدة وحدة المصالح ووحدة المصالح هي وحدة الحياة . وعدم الوحدة الاجتماعية ينفي المصلحة العامة الواحدة التي لا يمكن التعويض عنها بأية ترضيات وقتية . »

« ان قاعدة الامة الواحدة في المجتمع الواحد هي القاعدة الصحيحة للوجود القومي . لا يمكن ان تكون امة واحدة اذا لم يكن هنالك مجتمع واحد ، أي اذا لم تكن الهيئة الاجتماعية

واحدة . فاذا حصلت تجزئة في المجتمع تعرضت الامة لخطر الانحلال النهائي والاضمحلال . فصحة الامة وتقدمها لا يكونان الا في مجتمع واحد . فالحركة القومية الاجتماعية تقيم بهذا المبدأ وما يتعلق به حرباً عنيفة مميتة على عوامل تجزئة المجتمع الى مجتمعات والامة الى أمم — هذه العوامل التي تجعل من كل طائفة دينية ومن كل عشيرة أو طبقة مجتمعاً قائماً بنفسه وأمة منفصلة عن الطوائف والعشائر أو الطبقات الاخرى .

« لا يمكن للامة الواحدة ان تتجه في التاريخ اتجاهاً واحداً بعقليات متباينة أو متنافرة . هذا أمر مستحيل ... »

ويدين سعادة بعنف « جميع البهلوانيين السياسيين » الذين « يحاولون التوفيق بين تناقض المجتمع في كيانه والوحدة القومية ، لأنهم لن يستطيعوا النجاح في انقاذ المجتمع من مصير الفناء الذي يصير اليه أو من اكسابه قوة الوحدة والانطلاق »

ان سعادة يرى ان عملية تفتت المجتمع القومي الى وحدات اجتماعية متناقضة تقوده الى « مصير الفناء » . وهذا هو المفصل . وهنا تتدخل الخطة الصهيونية الامبريالية لدفع عملية تفتيت المجتمع القومي الى وحدات مرضية تتآكله . سعادة يركز على التآكل الطائفي ، اخطر انواع هذ التآكل .

ويقول « الامة في أساسها الحقيقي هي وحدة حياة فاذا لم تكن وحدة حياة لم تكن أمة حقيقية .

« متى كانت المصالح مصالح محمديين ومصالح مسيحيين ومصالح دروز ، أو مصالح سنيين ومصالح شيعيين ومصالح علويين ومصالح اسماعيليين ، أو مصالح موارنة ومصالح روم كاثوليك ومصالح ارثوذكس ومصالح افروتسطنت .. ، لم تكن هنالك مصالح قومية واحدة . ولا يمكن توحيد شعور الشعب واندفاعه وراء أية حملة باسم الامة أو الوطن تقوم بها طائفة واحدة ، مهما كانت كبيرة ، فلم يمكن قط تحويل أية حركة استقلالية قامت بها طائفة معينة الى حركة شعبية في طول البلاد وعرضها » . (سعادة — المحاضرات العشر ص ١٠٠) .

سعادة يرفض المضمون الطائفي للشأن القومي ويعتبره عاملا مفسخاً ، عامل تناقض ذاتي ، عامل ابعاد جماعات عن القضية القومية ، ولأن الصراع القومي هو صراع شمولي مفروض ان يعني الامة كلها ولأنه « لا يمكن توحيد شعور الشعب واندفاعه وراء أية حملة باسم الامة او الوطن تقوم بها طائفة واحدة » بحيث ان الطائفية تعاكس تحديات المرحلة المصيرية القومية التي تفرض توحيد شعور الشعب واندفاعه وراء الحملة باسم الامة والوطن ، لذلك لا بد من النضال لاعطاء الشأن القومي مفهوم الوحدة الاجتماعية الذي تضمحل فيه « العصبيات المتنافرة والعلاقات السلبية وتنشأ العصبية القومية الصحيحة التي تتكفل بانهاض الامة » « في الوحدة الاجتماعية تزول الحزبيات الدينية وآثارها السيئة وتضمحل الاحقاد وتحل المحبة والتسامح القوميان محلها ويفسح المجال للتعاون الاقتصادي والشعور القومي الموحد وتنتفي مسهلات دخول الارادات الاجنبية في شؤون امتنا الداخلية . » فكما أن الوحدة القومية مقترنة بالتحرير في زمن مجابهة الاستيطان الاستعماري الصهيوني ، وكما أن الجبهة العربية مقترنةبمعاداةالاستعمار في زمن المطامع الامبريالية ، فان الوحدة الاجتماعية كمضمون للوحدة القومية مقترنة بفصل الدين عن الدولة والعلمنة في مجتمع تتعدد طوائفه ونزعاته وذلك لازالة فتيل « الحزبيات الدينية وآثارها السيئة » وأحقادها ولكي « تنتفي

مسهلات دخول الارادات الاجنبية في شؤون امتنا الداخلية . »

ان مقولات سعادة في الوحدة القومية والوحدة الاجتماعية ليست في المطلق ، من حيث الزمان والمكان، ليست في التجريد. انها مقولات الوحدة القومية الاجتماعية في زمن مجابهة « الخطة الصهيونية النظامية الدقيقة » المستهدفة تفكيك مجتمعنا القومي وتصعيد تناقضاته على طريق اندثاره لمصلحة المشروع الصهيوني الاستيطاني الاستعماري الافنائي لوجودنا .

المبادىء للشعوب قال سعادة ، والمبادىء القومية الاجتماعية هي طريق انقاذ الشعب السوري في زمن المجابهة المصيرية . انها عملية توحيده في وجه مخطط تفتيته . انها الخطة النظامية القومية الدقيقة المعاكسة لعملية تفتيت مجتمعنا القومي وتمزيقه .

والصراع المصيري يدور على الشعب والارض . ولذلك كانت عقيدة توحيد الشعب تقوم على وحدة الارض . وهذا الشعب الموحد هو الذي يدافع عن الارض الواحدة . وهي عقيدة مناقضة للمشروع الصهيوني الاستيطاني الاستعماري الذي يريد الارض بدون الشعب بتفكيكه الى مجموعات متناقضة بينما العقيدة السورية القومية الاجتماعية تمركز ولاء الشعب على الارض لتقيم هذا الوثاق الابدي بين الشعب والارض في وجه عملية فسخ الشعب عن أرضه لتهجيره منها أو سلبها منه :

« وان الترابط بين الامة والوطن هو المبدأ الوحيد الذي تتم به وحدة الحياة . ولذلك لا يمكن تصور متحد انساني اجتماعي من غير بيئة تتم فيها وحدة الحياة والاشتراك في مقوماتها ومصالحها وأهدافها وتمكن من نشوء الشخصية الاجتماعية التي هي شخصية المتحد ــ شخصية الأمة .» (سعادة ــ « المحاضرات العشر » ــ ص ٦٣) .

« ان سورية الوطن هي عنصر أساسي في القومية السورية كل سوري قومي اجتماعي يجب ان يعرف حدود وطنه ويبقي صورة بلاده الجميلة ماثلة لعينيه . ليجدر به أن يكون سورياً قومياً اجتماعياً صحيحاً . »

« ولكي يقدر السوري القومي الاجتماعي ان يحفظ حقوقه وحقوق ذريته في هذا الوطن الجميل ، يجب عليه ان يفهم جيداً وحدة امته ووحدة حقوقها ووحدة الوطن وعدم قابلية تجزئته » . (سعادة ــ المحاضرات العشر ــ ص ٩٨) .

من هنا نستطيع ان نفهم كل شغف سعادة بموضوعة الارض والبيئة الطبيعية ، ليس لأنها علمياً ، تشكل الاطار الوحيد لقيام المجتمع ونشوئه وتفاعله ، كما حدد ذلك في « نشوء الامم » ، واستنفار العصبية القومية فحسب ، بل لأنها عملياً تشكل مركز الاستقطاب في الولاء في زمن عراك المصير القومي . وعلى هذا الاساس قال سعادة في وجه عصر الانحطاط والتفسخ الاجتماعي على أساس تعدد الطوائف : «اقتتالنا على السماء افقدنا الارض » ليعودُ فيشد الانتباه ويستفز الولاء للجامع الموحد : الارض الواحدة للشعب الواحد .

ولكن عقيدة الشعب الواحد في الارض الواحدة ، او كما يقول سعادة « ان الترابط بين الامة والوطن هو المبدأ الوحيد الذي تتم به وحدة الحياة » لا تقع في كابوس الحتمية الجغرافية ، فالارض ضرورية لنشوء المجتمع وهي حاضنة نموه وتفاعله ، وهي اطار استمرار حياته

وتاريخه ولكن « البيئة تقدم للامم الامكانية لا الحتمية » .

(سعادة ــ « المحاضرات العشر » ــ ص ٨١)

وجوهر الامة هو في وحدة حياتها التي تقدم الارض لها الاطار المادي ولكن الانسان وفاعليته فيها وبخاصة تفاعله مع موارد بيئته الاقتصادية هي جوهر « الدورة الاجتماعية الاقتصادية » التي اعتبرها اساس الوجود القومي .

والحرب في الاخير ، حرب الشعب دفاعاً عن الارض ومواردها في سبيل استمرار الحياة الانسانية الراقية عليها وعدم فنائها أمام مشروع يستهدف هذا الغرض .

ولأن سعادة امتلك الوعي الثوري الكامل للمرحلة ولمخطط الانقاذ القومي وقاد الصراع بهذا الاتجاه المستوعب استراتجية العدو بكل ابعادها والمصمم على مواجهتها بالخطة النظامية القومية الدقيقة المعاكسة ، بالوحدة القومية الاجتماعية ، وحدة سورية الطبيعية كنواة للجبهة العربية المعادية للاستعمار ، ووحدة المجتمع القومي بخلاصه من التفسخ الداخلي في وجه عملية زرع الاوطان الطائفية ــ العنصرية في كيانه التي «تريد أن تحيط المسيحيين والطائفة المارونية خاصة بنطاق العداء والكره ثم ترميهم في أحضان دولة اسرائيل لانقاذهم من المحمديين الذين لا يمكن العيش معهم » ! « كان من المحتمل ذلك لولا وجود الحركة القومية الاجتماعية ورسوخ تعاليمها القائلة بالدولة القومية ، لا بالدولة الدينية ، في نفوس عشرات ألوف العاملين اليوم بايمان لانقاذ الامة والوطن من الرجعية ومصير الرجعة .» (المصدر نفسه « الدول السورية تستفيق » لسعادة)

لان سعادة امتلك الوعي الثوري الكامل للمرحلة وقاد الصراع بهذا الاتجاه « للرجعة الانعزالية » التي « تصر على العمل بكل قواها على جمع قوى الطائفية وتكتيلها حول فكرة الدولة الدينيةالقائمة على « التفاهم » مع اعداء لبنان أو « التعاقد » معهم على نجاحهم في بناء « اسرائيل » وضم لبنان الى أملاكها » . (المصدر نفسه لسعادة) .

لأن سعادة قال بالوحدة السورية طريقاً للتحرير ، ولأنه أدرك ان الصراع مع اليهود هو صراع الحياة أو الموت ، لأنه يتناول « وجود الامة السورية وحياتها » ولأنه ادرك المخطط الصهيوني في تفسيخ مجتمعنا الى تآكل طائفي عنصري ولأنه تصدى لذلك كله ، كانت المؤامرة على حياته وحزبه .

وكانت الجميزة الاولى في ١٩٤٩ التي استشهد فيها سعادة .

كما كانت الجميزة الثانية في ١٩٧٥ في عين الرمانة تشعل فتيل المؤامرة على المقاومة والحركة الوطنية . وحين تكشف الوثائق الدولية لاحقاً ان حسني الزعيم أتت به أميركا لتوقيع اتفاقيتي التابلايــن والهدنة مع اليهود وحين يتدخل فاروق مصر مع حسني الزعيم طالباً تسليم سعادة الى جلاديه تتضح صورة المؤامرة الامبريالية الرجعية على سعادة .

يقول القائد المناضل كمال جنبلاط في استجوابه الشهير عن استشهاد سعادة ملخصاً الدور القومي الذي كان يؤديه سعادة والذي استهدفته المؤامرة :

« يتوفر لسعادة ان يبرز بمظهر جديد بعد أن فشلت الحكومات العربية في القيام بواجبها في الحرب المسرحية التي شنتها على اسرائيل فاستأنف رئيس القوميين نشاطاً بارزاً ، ونشر المقالات والابحاث وتكررت الاجتماعات الخاصة والعامة وانفتحت بعض الصحف لنشر آرائه

ومناقشتها ... وفي الواقع اخذت رغبات الشعوب العربية تتجه اتجاهاً يرمي الى تحقيق وحدة الهلال الخصيب ، وقد أصبح بعد محنة فلسطين المشروع القومي الوحيد الذي يضمن توازن الكفة مع اسرائيل الحديثة والذي يكفل بالتالي انقاذ فلسطين ... هي قاعدة تاريخية حاسمة تبرز منذ أقدم احقاب المدنية : ان شعوب الهلال الخصيب تنزع دائماً للوحدة كلما تحسست بالخطر الأجنبي يداهمها وأي خطر كتغلغل النفوذ الأجنبي من جديد على يد احتكاراته وشركاته وعماله الوطنيين وقيام اسرائيل بين ظهرانينا . »

ويتابع القائد الشهيد كمال جنبلاط استجوابه للحكومة اللبنانية فيقول : « وفي الواقع وفي نظر كل من اطلع على خفايا الامور ، لقد تدخلت بعض الدول الاجنبية المعروفة في قضية سعادة وضغطت بحيث ان أكثر الأعمال الاعتباطية التي صدرت عن الحكومة اللبنانية بهذا الشأن ازاء الحزب القومي ومن ضمنها المحاكمة والقضاء على سعادة وبعض اتباعه بهذه السرعة وبهذا الشكل قد تمت بناء على توصيات وتدخلات وتأثيرات دول أجنبية وعربية معروفة ... »

هكذا يبدو واضحاً ان المؤامرة الامبريالية الصهيونية استهدفت ضرب الدعوة الى الوحدة مقرونة بالتحرير ، استهدفت التصدي ليهود الخارج والداخل معاً .

الاسلوب العلمي في استقراء اي حدث من وزن استشهاد سعادة هو الذي يعود الى وثائق المرحلة : وثائق العدو ، شهادات الاصدقاء ، ما صدر عن صاحب السيرة نفسه . فاذا ما تطابقت هذه كلها يمكن استخلاص النتيجة الموضوعية . في اواسط السبعينات صدر كتاب «لعبة الأمم» لمايلز غوبلاند من المخابرات الاميركية، وفيه تأكيد لعلاقة حسني الزعيم بالمخابرات الاميركية التي جاءت به لتحقيق غرضين : توقيع اتفاقية التابلاين وتوقيع الهدنة مع العدو الصهيوني . وكان سعادة قد عارض الاتفاقيتين بشدة فكتب عن البترول « سلاح انترنسيوني لم يستخدم بعد » رابطاً لأول مرة وقبل ثلاثين سنة ، بين النفط وفلسطين محرضاً على عدم توقيع اتفاقية التابلاين طالما أميركا منحازة للصهاينة . كما عارض انهاء القتال ضد العدو ودعا الى الكفاح المسلح وأعلن ان حزبه يعد نفسه لهذا الغرض . وكان سعادة كما يقول الاستاذ عصام نعمان، يمثل وحزبه حتى استشهاده، وقبل تشوء الحركة الوطنية في لبنان، الحركة الوطنية المعادية للاستعمار والاقطاع والصهيونية . وقد شهد القائد المناضل كمال جنبلاط في استجوابه عن سعادة بهذا المعنى فأكد ان سعادة واجه مؤامرة استعمارية أجنبية وهو يتصدى لها .

في ضوء هذا الاستقراء طرحنا في « البناء » في عدد ٨ تموز ١٩٧١ ثم في مناسبة الاول من آذار ١٩٧٥ في « البناء » وبعنوان « الامبريالية قتلت سعادة لأنه تصدى لاحتكاراتها النفطية » التحليل المستند الى شهادات العدو والصديق ووثائق من صاحب السيرة تثبت ان استشهاد سعادة كان لتصديه المبكر للمخططات الامبريالية والصهيونية في المنطقة . ومن هنا كان ربطنا بين «الجميزة الأولى» التي افتعلتها الكتائب ضد سعادة ، و « الجميزة الثانية »التي كانوا أداتها في ١٩٧٥ ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية (راجع بيان ٨ تموز ١٩٧٥) .

ان هذا التحليل لحدث كبير كاستشهاد سعادة المرتبط بغايات النضال ومواقعه هو الذي ينهي الكلام الرومانسي عن « غدر » حسني الزعيم « ومؤامرة » الحكم اللبناني ، فالحكم الرجعي اللبناني والشامي والانعزالية اللبنانية وفاروق وكل الرجعية العربية انما هي ادوات عند الامبريالية والصهيونية ، وعدم وعي الترابط بين الرجعية العميلة والامبريالية هو الذي

مسخ معنى الاستشهاد الرائع في كتابات الخمسينات . فالرجعية اعجز عن اصدار قرار التصفية الجسدية بدون أمر عمليات امبريالي تخضع له . والمؤامرة بهذه الابعاد امبريالية — صهيونية أدواتها الرجعية المحلية .

ان الامبريالية قتلت سعادة في ١٩٤٩ مفتتحة مرحلة طويلة من تصفية القادة الثوار في العالم الثالث على مدى ثلاثين عاماً منذ نلك الحين وكان سعادة أولهم ورائدهم في التصدي للامبريالية على رأس حركة التحرر القومي .

ولقد كان سعادة أخطر هؤلاء لأنه ربط بين النفط وفلسطين قبل ثلاثين عاماً وقد رأينا هلع الرجعية والامبريالية من هذا الربط في السبعينات .

كما دعا الى الكفاح المسلح ضد الاغتصاب الصهيوني نهجاً وحيداً رافضاً التسوية . ثم وهذا هو الأخطر تصدى بتعاليم حزبه وانتشاره لمشكلة الاقليات الطائفية التي راهن على تفجيرها المخطط الصهيوني الامبريالي ، فعطل فتيلها أمداً طويلا واستشرف وحدة الهلال الخصيب كرد استراتجي موضوعي قومي على المخطط الصهيوني الامبريالي في اطار جبهة عربية معادية للاستعمار .

وبعد استشهاد سعادة تميزت المرحلة الممتدة ما بعد نكبة ١٩٤٨ واستشهاد سعادة حتى ١٩٧٨ بالمعالم الرئيسية التالية :

بعد نكبة ١٩٤٨ ارتفعت أصوات تطالب بوحدة الهلال الخصيب تماماً كما لهجت الالسن بالجبهة الشرقية بعد نكبة ١٩٦٧ وظهر ، كم كان قيامها ضرورياً في حرب جرى خوضها من مواقع التجزئة والتناقض على مدى الهلال الخصيب . وتماماً كما ارتفعت الاصوات مطالبة بوحدة بغداد ودمشق بعد نكبة ١٩٧٧ التي تسببها السادات . باللقاء مع العدو على طريق اخراج مصر من الصراع .

٢ — انه رغم ذلك كله فعلى مدى ثلاثين عاماً بقي الثابت الذي لا يتبدل ولا يتحول في كل التقلبات التي حصلت هو طابع الجفاء والتناقض بين بغداد ودمشق أياً كان نظام الحكم فيهما حتى حقق البعث مؤخراً الخطوة الوحدوية التاريخية .

٣ — ان السياسة الامبريالية الصهيونية كانت قطعاً ضد الوحدة كما يعبر عن نلك كيسنجر في اكثر من مناسبة وأقطاب الصهاينة . كما ان بعض السياسات العربية كانت ضد هذه الوحدة وبصورة بارزة السياسة السعودية .

٤ — ان السياسة المصرية كانت ضد وحدة الهلال الخصيب حتى ١٩٦٧ مع تمايز الموقع والمنطلق بين العهد الملكي البائد وعهد ثورة عبد الناصر التحررية .

٥ — انه بعد ١٩٦٧ وقضت قيادة عبد الناصر بقوة مع الوحدات الطبيعية وبخاصة مع الجبهة الشرقية .

٦ — ان معيار أية سياسة عربية ومدى التزامها بتحرير فلسطين والتضامن الجبهوي العربي المعادي للصهيونية والاستعمار هي في دعمها وحدة الهلال الخصيب بدءاً من قيام محور بغداد ودمشق وكذلك معيار أية سياسة دولية وسعيها لمصلحة بلادنا .

٧ — ان اقتران الوحدة بالتحرير واقترانها بانقاذ فلسطين هي المقولة التي تحك على اساسها المواقف القومية .



الفصل الرابع والعشرون :

منذ سيكس ـ بيكو
لعنة التجزئة في الهلال الخصيب

صيحة الوحدة بعد ١٩٤٨
وثابت القطيعة والانفصال

١ ـ بعد نكبة ١٩٤٨ ارتفعت أصوات عدد من المفكرين الوطنيين تطالب بوحدة الهلال الخصيب وتعتبرها محور الصمود القومي . وكان أبرز هؤلاء الدكتور نبيه أمين فارس والدكتور نقولا زيادة من اساتذة الجامعة الاميركية الذين عرفوا بطرحهم القومي والفلسطيني في تلك المرحلة .

كما اعتبرها ساطع الحصري « خطوة لا ضرر منها » على الوحدة العربية الشاملة التي دعا لها . وركز عليها نبيه أمين فارس واعتبرها الخطوة العملية والاساسية على طريق الوحدة العربية التي تصورها مثل فيدرالية الولايات المتحدة العربية وتكون وحدة الهلال الخصيب نواتها (راجع « العرب الأحياء » و « هذا العالم العربي » و « دراسات عربية » لنبيه أمين فارس) .

ولكن الدعوة الى تحقيق وحدة الهلال الخصيب لم تكن بالحاح الحاجة المصيرية كما أدى الى عرقلة تحقيقها في ذلك الزمن تضافر عاملين على الأقل :

أ ـ سياسة المحاور التي كانت تتبعها بعض العواصم العربية مخضعة مصالح حياة الشعوب العربية لتنافس عشائري أو محلي مناقض لهذه المصالح الحيوية أو انطلاقاً من فكر رومانسي توهم بأن تحقيق وحدة الهلال الخصيب ممكن أن يحول دون تحقيق الوحدة العربيةالابعد كأنما الوحدة العربية رهن ببناء اوضاع التجزئة في بيئات العالم العربي .

الا انه حين يقارن الدارس بين هذا الطرح لوحدة الهلال الخصيب الذي شاع في تلك المرحلة تحسساً بآثار نكبة ١٩٤٨ وبين الطرح المشابه لوحدة الجبهة الشرقية الذي شاع تحسساً بنكبة ١٩٦٧ والطرح الداعي الى وحدة بغداد ودمشق الذي شاع بعد نكبة السادات في ١٩٧٧ ، يدرك بوضوح حقيقة هذه الوحدة الطبيعية التي لا تجري مشاهدتها كاملة الا حين تنهار الحجب المصطنعة في نيران النكبات التي تأكل كل زيف التجزئة وتظهر الاشياء على حقيقتها .

صيحة الانقاذ دوما كانت تتجه الى وحدة الهلال الخصيب ولكن رغم ذلك بقيت وحدة الهلال الخصيب ـ وهذه هي المفارقة الكبرى ـ الضالة المنشودة والسراب المرتجى والعنقاء التي لا تتجسد في وجود . النكبة وخشبة الانقاذ ولكن تبقى دون تحقيق طوال تلك المدة ؟

هنا لا بد من متابعة عدد من الاسباب والعوامل التي جعلت هذه المفارقة ممكنة بل جعلتها تبدو ـ وهي مفارقة ـ كأنها القاعدة الطبيعية التي لا تزول .

٢ ــ ان استعراضاً سريعاً لاعذار عدم قيام هذه الوحدة يظهر تساقط تلك الاعذار ووهنها .

في ٧ آب ١٩٧١ حاولنا ان نقيم مرحلة نصف قرن مما وصفناه في رئيسية كتبناها في « البناء » « الشكل الثابت الوحيد للمتغيرات » ، اي مسألة الجفاء والتناقض المستمرين بين بغداد ودمشق :

«رغم كل العهود المتبدلة والحالات المتغيرة . « لا يستطيع المراقب المدقق اذا عاد بالتأمل الى مدى الخمسين سنة الماضية منذ سيكس ــ بيكو تجزئة بلادنا وفق مصالح المستعمر الا ان يدهش لظاهرة لازمت العلاقات بين دمشق وبغداد منذ انفراط المؤتمر السوري الكبير في آذار ١٩٢٠ الذي يشكل نداؤه بوحدة العراق والشام آخر وقفة رسمية ــ شعبية في وجه التجزئة والانفصال .

لقد تتابعت عهود وقامت انظمة وتشكلت وزارات في كلا القطرين من يمينها الى يسارها ، وجو الجفاء المشحون بالقطيعة والبغضاء هو الجو السائد والموجه والمسير لانظمة الحكم المتعاقبة ، هو الشكل الثابت الوحيد في المتغيرات والمتحولات السياسية على اختلاف اسمائها وتنوع الوانها وانقلاباتها . »

هذا « الثابت الوحيد » هو الذي نحاول استعراض مراحله هنا مع اعذاره المتغيرة في كل مرحلة لنجد كم هو مصطنع وضع الجفاء والتناقض بين طرفي الهلال الخصيب .

حين كان الكيانان في ظل انتدابين مختلفين كان تناقض الانتداب الفرنسي والبريطاني المبرر الكبير لجو الجفاء على صعيد الحكومات الشكلية التي ينصبها الانتداب وذلك بالرغم من ان الاتجاهات الشعبية كانت ترفع رايات اتحاد الكيانين شعارات للنضال السياسي القومي .

وفي فترة طرحت الحكومات الدائرة في فلك الاستعمار مشاريع الاتحاد كان مشروع سورية الكبرى نسخة الملك عبد الله ومشروع الهلال الخصيب المجوف ــ بدون لبنان وفلسطين ــ الذي عرف بمشروع نوري السعيد . وارتباط لمرحلة المشروعات بالدمغة الانكليزية .ولكن الثابت ان المشروعين كانا لامتصاص المد الوحدوي الشعبي وحرفه عن اتجاهه بحيث تصبح الوحدة مكروهة لاقترانها بالتيجان والعروش . ذلك انه لو كان الانكليز جادين بالوحدة لحملوا الاردن والعراق على الاتحاد واسرة مالكة واحدة تتربع على العرشين وفي ظل الحكم البريطاني . ولكن الاستعمار يحسب الحسابات ولا يريد ان يضع البيض كله في سلة واحدة فلو اطاح انقلاب يقوم به جيش موحد بالاسرة المالكة لقامت جمهورية ثورية تمتد الى حدود فلسطين ، والاردن مفروض أن يبقى ــ لا جزءاً من اتحاد ــ بل دولة عازلة بين فلسطين وعمق البيئة السورية العربية المحيطة بفلسطين .

وقام الحكم الوطني في الشام في ١٩٤٥ فاتخذ من تناقض النظامين الملكي والجمهوري مبرراً لسياسة القطيعة متذرعاً انه يتصدى لمطامع العروش وللسياسة الاستعمارية بينما كانت المفارقة العجيبة ان سنده الكبير في هذا الموقف الاستقلالي التحرري والجمهوري هما العرشان المصري والسعودي الاشد تخلفاً وخضوعاً للنفوذ الاجنبي . وكانت المصالح البريطانية في فترة الاربعينات ومطلع الخمسينات هي هي النافذة فعلا في شتى اقطار العالم العربي وفي الشام بالذات .

وسقط الحكم الجمهوري الذي كان توالى على رأسه القوتلي والاتاسي وتوالت الانقلابات

العسكرية في دمشق . ولكن الثابت الذي أمسك بكل التحولات هو ثابت القطيعة والعداء بين دمشق وبغداد .

ففي العهد الجمهوري البرلماني رفع شعار الحفاظ على الديمقراطية الجمهورية ومن بعد رفع شعار الحفاظ على الجمهورية وقد سقط حكم البرلمان وقام حكم الفرد الانقلابي . وقالت دمشق القوتلي كما قالت دمشق الشيشكلي من بعد انها حريصة على نظامها الجمهوري في وجه مطامع العروش والتيجان الهاشمية . ولكن المفارقة الكبرى هي ان عضد القوتلي كان فاروق وعضد الشيشكلي من بعد كان السعودية وكلاهما حكم ملكي رجعي .

وحين تغيرت الصورة بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ وقامت الجمهورية في العراق لم يسقط ثابت القطيعة والعداء نتيجة زوال تناقض النظامين الملكي والجمهوري بل سرعان ما عاد هذا الثابت يؤكد نفسه باشكال جديدة في صراع بين التقدمية الاوسع والأقل وبين « الشعوبية » و « العروبة » .

وسقط حكم قاسم « الشعوبي » وقام حكم البعث في كل من دمشق وبغداد في ١٩٦٣ . ولم يعد من المنطق ان يبقى ثابت القطيعة والتناقض في ظل حكم الحزب الواحد . وقامت مباحثات الوحدة الثلاثية بين العراق والشام ومصر وحين تعثرت ان تكون ثلاثية بمصر توقع الناس جميعاً ان تكون ثنائية بين العراق والشام .

ولكن سرعان ما خابت التوقعات . وصدر بعد حين كتاب « التجربة المرة » للاستاذ منيف الرزاز ، فاذا التعليل لعدم قيام وحدتهما ان الخشية انصبت على ان يؤدي قيام هذه الوحدة الى اعتبارها تمحوراً ضد مصر خاصة ، وضد الوحدة العربية الكبرى عامة ، اي ان وحدة ممكنة ومتكاملة ارجئت حتى تتم وحدة اكثر تعقيداً وكأنما التمحور ، هذا الذي تطيروا منه ، انما هو شيء خارج ارادة الحاكمين الذين بامكانهم الغاءه اذا شاؤوا ويفرضونه اذا ارادوا . فليس التمحور التناقضي مع مصر أمراً نابعاً من الوحدة بحد ذاتها .

وهذا المنطق في وضع حجر على وحدة بغداد ودمشق من الحاكم نفسه انتقل لقيام حكم عارف في العراق الى نص دستوري غريب قضى بالعمل للوحدة العربية بدءاً من الاتحاد مع القاهرة بحيث سجل صراحة تثبيت القطيعة واستبعاد الوحدة مع دمشق .

ولو قامت الوحدة بين دمشق وبغداد في ١٩٦٣ لكانت الجبهة الشرقية قامت قبل نكبة حزيران ولغيرت الكثير من نتائج الحرب . ولكن الثابت السياسي القابع خلف كل التغيرات والتحولات قضى بالاحجام عن الوحدة ثم قضى أن يأتي حاكم في بغداد ينص في الدستور على استبعاد الوحدة .

وكانت ازمة فيما بعد انعكست سلبياً على وحدة بغداد ودمشق .

وهكذا تحصل التحولات وكلها تدور في فلك الثابت الذي لا يتحول : القطيعة والانفصال بين كيانين توأمين متكاملين . وكل حكم يأتي يعطي « المبرر التاريخي » لعدم الوحدة في وقت يقتضي المبرر التاريخي الحقيقي ، مبرر مواجهة اسرائيل ، اتحادهما لا تباعدهما .

في أول آذار ١٩٧٠ توجهنا الى دمشق وبغداد بنداء الوحدة التالي[1] : « نقف بألم

---

(١) نشرت الصحف البيروتية يومها هذا الخطاب الذي القي في أول آذار ١٩٧٠ في بيروت .

وحسرة امام استمرار الكيانية في بيئة الهلال الخصيب . اننا نطرح امام الحزب الوحدوي الذي يحكم الشام والعراق اليوم هذا التحدي المصيري : كيف يكون حزباً وحدوياً ولا يحقق وحدة شعبنا ووحدة أرضنا في مواجهة العدو الصهيوني في مرحلة من أخطر مراحل تاريخنا .

« نحن نقول لهذا الحزب الوحدوي بمحبة تنطلق من حوار متجاوز حدود التنافس الحزبي الضيقة من احقاد وخصومات ، نقول لهذا الحزب الوحدوي بكل ايجابية وموضوعية : انت في ظرف تاريخي تحيق بالامة فيه أشد الاخطار هولا ، ويوضع مصيرها كله على المحك ، فاما ان تقدم على خطوة توحيد جبهتها الشرقية وقد تربعت في كيانين من أكبر كياناتها فتصيب مكسباً حزبياً كبيراً لك وتحقق للامة مجداً قومياً واما ان تسقط في التجربة التاريخية ، فتكون مأساة للامة ومأساة لك . »

لقد دعا الحزب السوري القومي الاجتماعي لوحدة بغداد ودمشق في مختلف المراحل والعهود وسنعالج دعوته لها بالنسبة للناصرية في الفقرة الخاصة بموقف عبد الناصر من الوحدة . أما بالنسبة لهذه المرحلة بالذات في ١٩٧٠ فقد كان في تصور هذه الدعوة انها تشكل ، عدا فوائدها القومية الكبرى بالنسبة لمجابهة العدو الصهيوني واعادة تركيب المعادلة القومية بعد هزيمة حزيران فهي تقدم ايجابيتين اضافيتين اعربت عنهما رئيسية «البناء» التي كتبنا فيها هذا التحليل « مظلة حقيقية للمقاومة تحولها الى طليعة حرب التحرير عن طريق تحولهما (أي بغداد ودمشق) باتجاه المجتمع القومي الى مجتمع كفاح مسلح . »

وهذا كان في أول آذار ١٩٧٠ وقبل أشهر من حدوث مجازر أيلول ١٩٧١ في عمان . وكان تقديرنا انه بدل ان تكون المقاومة بين فكي النظام الاردني حين رفضها مبادرة روجزر تصبح مدعمة بوحدة قومية ثورية في الهلال الخصيب تشكل عمقها الاستراتيجي الوحدوي كما ان هذه الوحدة تكون محور التصدي القومي للعدو الاسرائيلي لا مجموعات المقاومة المحاصرة من النظام الاردني . (٢) نقول في التحليل إن قيام الجبهة الشرقية القتالية هو البديل العملي عن موقف مصر من الحل السلمي والا بقي « الطعن بموقف مصر من الحل السلمي شعارات لا تفي بالحاجات الاساسية والضرورات القومية . ما هو البديل عن الحل السلمي ودعاته ؟ أليس هو قيام مجتمع الحرب الموحد على مدى الجبهة الشرقية يساند ويوجه الجبهة القومية باتجاه الصمود الحربي ؟ أوليس الكيانان المؤهلان لهذه الخطوة هما الشام والعراق ؟ ولكن أين الشام والعراق من ذلك كله ، انهما يقيمان « مجتمع الحرب » بينهما لا بهما ! وخلصنا مقالنا ذلك بالقول « ان ظاهرة التباعد والجفاء المستمرة بين دمشق وبغداد على مدى خمسين سنة توحي بأن الاصابع الدولية التي لعبت لعبة الماضي لم تزل فاعلة في نشر تناقضات الحاضر بصورة أو بأخرى . وان الرد الاقوى على مخططات الاستعمار التي جزأت بلادنا تمهيداً للتهويد هو الوحدة . »

لقد كان تفجعنا على عدم قيام الوحدة ومناشدتنا القيادات الوطنية الحاكمة لتحقيقها هو الطابع المميز لكل اعلام ونضالات الحزب السوري القومي الاجتماعي . وفي ٨ آذار ١٩٧٤ قال الرئيس الاسد « فلسطين هي الجزء الاساسي من جنوب سوريا واننا مصممون على تحريرها » فكتبنا في « النهار » في ١٤ آذار مقالا نحيي فيه الرئيس الاسد بعنوان « كلام ذو وزن تاريخي ينتظر صيغة التحقيق العملي » جاء فيه ما يلي :

كلام ذو وزن تاريخي
ينتظر صيغة التحقيق العملي

« فلسطين هي الجزء الاساسي من جنوب سوريا واننا مصممون على تحريرها ».
الرئيس الاسد في ٨ آذار ١٩٧٤ .

«ليلة القى الرئيس حافظ الاسد خطابه في الثامن من آذار طالعت متتبع الاذاعات العالمية ولا سيما الاستعمارية منها ملاحظتان ملفتتان للانتباه ، الاولى سكوت هذه الاذاعات عند تلخيصها لأهم ما ورد في خطاب الرئيس الاسد عن هذه العبارة الاساسية ومحاولتها طمسها . وثانيتها أن هذه العبارة أخذت أبعادها الاعلامية في صحافة الوطن في اليوم الثاني فظهرت عناوين رئيسية على الصفحات الاولى في صحف بيروت ودمشق وبغداد والكويت.... »

« فالرئيس حافظ الاسد لم يقل ما قال لمجرد الرد على غولدا مئير بل كان يعود بالقضية الى أساسها الذي لا تعالج الا باعتماده وحده منطلقاً ومعياراً ونظاماً سليماً . وهو الاساس الذي لا ترغب الدوائر الاستعمارية والصهيونية في الانطلاق منه لأنه يكشف « الخطيئة الاصلية » خطيئة التجزئة التي اوصلت الى التهويد كما انه يحدد طريق الانقاذ الأوحد الذي لا طريق سواه : الوحدة التي تقود الى التحرير ، بل الوحدة المقترنة بالتحرير ، وعلى طريق هذه الوحدة يكتسب اعلان الرئيس حافظ الاسد كل ابعاده النضالية المسؤولة : فاعلانه عن التصاق فلسطين بسوريا التصاق الجزء بالكل ، هو الذي يلقي عليه واجب التحرير . فليست فلسطين ، بعد « قطراً شقيقاً » أو « جاراً ملهوفاً » بل هي جزء من كل ، في وطن واحد وأرض واحدة وشعب واحد . ومتى أصبح الكلام المسؤول في هذا الوزن التاريخي فلا بد ان يتخذ صيغة التحقيق العملي .

« ان وحدة بغداد ودمشق هي النواة الصالحة الصلبة لتحرير جنوب سوريا « فلسطين » من الاحتلال الصهيوني ، ولتحرير كل الوطن من أنظمة التجزئة والعمالة والمتناقضات الكيانية ، وللانطلاق نحو توحيد العرب في كيان يكون في مستوى الاتحادات الاقليمية المعاصرة ويمكنهم من اداء دورهم التاريخي في العصر الحديث على صعيد مجابهة الامبريالية وبناء قوتهم الاقتصادية والعسكرية القادرة على قيادة العالم الثائر في ثلاث قارات . »

وفي ٢٠ أيلول ١٩٧٥ شرفتني وفود الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية ابان انعقاد مؤتمرها في دمشق وزيارتها لقاعدة الضمير الجوية التابعة للطيران العربي السوري ان القي كلمة وسط حشد من نسور الجو السوريين وبحضور قائد الطيران العربي السوري اللواء ناجي جميل .

وكانت لحظات تاريخية ان التقي نسور بلادي وقلت في كلمتي[١] :

« ان حربنا مع العدو ليست حرب حدود . انها حرب وجود ..
انه حرب الحق القومي ، حرب الوجود القومي ... وفي هذه الحرب المصيرية الكبرى التي تستمر فيها الجولات حتى ينتصر الحق القومي ويزهق باطل الاغتصاب لا يمكن لحدود ان تكون موانع دون وحدة الامة ، وحدة جهادها وعراكها ومواردها ، وحدة قواتها .

---

(١) « صباح الخير » ١٩٧٥/١١/٣ .

من هنا انها ليست حرب الفلسطينيين وحدهم ، ومن هنا ان ما نخوضه في لبنان اليوم هو معركة تثبيت هذه الحقيقة ان الحدود الكيانية لا يمكن ان تكون ضد المصير القومي الواحد ...

اننا قد شهدنا اليوم براعم الأمل تنمو بيوم النصر ، فتحية لكم يا نسور الجو ضباطاً وضباط صف وقيادة على هذا الانجاز الكبير ...

« ان قطار وحدة المصير القومي قد بدأت سفرته الى الهدف ، وان اليوم الذي لا يعود نسور الجو المنطلقين من الشام وحدهم ، بل ينضم اليهم نسور العراق ونسور كل الامة ، هو اليوم الذي يحدد ويقرب يوم النصر ، يوم التحرير » .

لقد كان هذا هو نداؤنا الدائم . وكانت مرحلة التمزق الكبير التي كادت تدفن الامل الكبير فعلا مد التناقضات بين الكيانين التوأم سنوات عجاف من القطيعة .

ولكن الاصالة تنتصر في النفوس ، والتحدي الايجابي الذي توجهنا به قبل سنوات للحزب الوحدوي القومي اثبت في ساعة الخطر الفاصل يوم ماد، كل شي بعد ان انحازت مصر السادات الى معسكر الاعداء ، اثبت حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادته في دمشق وبغداد انه على مستوى التحدي التاريخي ، وانه قادر ان يتجاوز كل السلبيات ويعتبرها ثانوية ساعة يكون المصير القومي في خطر ، وانه يتصدى لثابت القطيعة التاريخي الذي دعمت استمراريته الاصابع الدولية فيسقطه ويقيم ميثاق العمل القومي على طريق الوحدة الكاملة .

الموقف الامبريالي الصهيوني المعادي للوحدة

الموقف الامبريالي الصهيوني معاد للوحدة لأنه أساساً تآمر عليها منذ مطلع القرن حيث عقد اتفاقية سيكس ــ بيكو بموافقة وايزمن كما يقول في مذكراته . وكان هم الصهاينة ان تكون فلسطين في ظل انتداب الدولة التي اقتطعتهم بعد سنة من عقد اتفاقية سيكس بيْكو ، وفي وعد بلفور ، فلسطين لاقامة « الوطن القومي اليهودي » الاستيطاني الاستعماري على أرضها . وكان همهم كما يقول وايزمن سلخ فلسطين عن محيطها حتى يسهل اتمام المشروع الصهيوني .

كانت هذه هي المرحلة الاولى من المشروع الصهيوني على ان تكون المراحل التالية الاستيلاء على كل محيط فلسطين الطبيعي .

اما الاستعمار البريطاني فقد كان يريد من اسرائيل عازلا بين المشرق العربي والسويس التي تشكل شريان المواصلات الاساسي الى امبرلطوريتــه في الهند والشرق الاقصى .

ويوم ورثت اميركا التركة الاستعمارية في العالم وبدأت امتيازات احتكاراتها النفطية تغزو الجزيرة العربية والخليج العربي اعتبرت الدور نفسه الذي وظفت له اسرائيل بالنسبة لطريق الهند قد انتقل الى طريق امبراطورية النفط الاميركية في الجزيرة العربية .

وكانت وحدة الهلال الخصيب هي المقتل بالنسبة لكل المخطط الامبريالي منذ المؤتمر السوري الكبير الذي أدان وعد بلفور واعتبر فلسطين سورية الجنوبية التي لا يجوز سلخها عن الوطن الام . ثم كانت ميسلون وأطيح بالارادة السورية المنتفضة على مفاعيل اتفاقية سيكس ــ بيكو .

ورغم ان مشروعي الملك عبد الله ونوري السعيد حول « سوريا الكبرى » و « الهلال

الخصيب » المجوف كانا مشروعين يطلقهما عميلان للاستعمار البريطاني وقد حاولا الانطلاق في الوحدة من مراعاة الوضع الراهن فقبلا باستثناء فلسطين او جزء منها من الاتحاد لتكون في ظل سيادة يهودية ولبنان ليكون وطناً مسيحياً أوله وضع خاص على أن يرتبط هذان الكيانان بعلاقة ما بدولة الوحدة الا ان المشروعين رغم كل ما حملا من تشويه للوحدة لم يتحققا حتى على صعيد الاتحاد الاردني ـ العراقي طوال ربع قرن من السيطرة البريطانية على البلدين . ولم يبرز الاتحاد الاردني ـ العراقي الى الوجود الا كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٨ أي بعد انطلاق المسيرة الوحدوية المضادة ولم يكن بالتالي فعلا ولا تحقيقاً ولو مجتزأ لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب اللذين طرحا في الاربعينات دون تحقيق .

مما يشير بوضوح الى عدم جدية هذين المشروعين طالما أن اتحاد الاردن والعراق الواقعين تحت الانتداب البريطاني لم يتحقق طوال تلك المدة الطويلة . من هنا ان المشروعين كانا لامتصاص تيار الوحدة واجهاضه بعد تشويهه وربطه بعجلة الاستعمار والاقطاع .

أما السياسة الاميركية فبعد قيام مصالحها الامبريالية في المنطقة وتحالفها العضوي مع الدولة اليهودية أخذت تناصب وحدة سورية الطبيعية العداء . وكان البيان الاميركي ـ البريطاني ـ الفرنسي في ١٩٥٠ أول وثيقة بين ركائز الاستعمار الثلاثة يتعهدبالحفاظعلى الاوضاع الراهنة في الشرق الاوسط على حالها : اي على وجود الكيان الصهيوني وأوضاع التجزئة .

وانقلبت السياسة الاميركية من مبادىء ولسن في ١٩١٩ الى مبادىء التوسع الامبريالي في الاربعينات المتحالف مع الوجود الصهيوني والمسير بالمصالح الإستراتيجية والنفطية الاحتكارية. في ظل مبادىء ويلسون تشكل لجنة كينغ ـ كراين المشهورة التي جاءت الى البلاد السورية كما يظهر انطونيوس في « يقظة العرب »تستفتي الناس حول مصيرهم وتضع تقريرها لمؤتمر السلام في ١٩١٩ بأن أكثرية شعبنا مع الوحدة السورية . وينقض الاستعماران البريطاني والفرنسي ضد تقرير لجنة كينغ ـ كراني الاميركية . (راجع انطونيوس ـ يقظة العرب) . ولكن بعد أن أصبحت أميركا زعيمة الامبريالية العالمية يكشف كيسنجر في احداث الاردن في ١٩٧٠ عن هلع حلفـاء الصهاينة من تدخل الجيش السوري في الاردن لأن أية وحدة سورية في نظرهم كانت ستؤدي الى رمي اسرائيل بالبحر ! (راجع كتاب « كيسنجر » الأخوين كالب ص ١٩٢) .

السياسة السعودية المناوئة للوحدة

في كل الظروف والعهود والاحوال كانت السياسة السعودية ثابتة في معاداتها لوحدة الهلال الخصيب . في المرحلة الاولى كان عداؤها يبرر بأنه نابع من خشية البيت السعودي من أن تقوى شوكة الهاشميين في الهلال الخصيب فيطمحون باستعادة ملكهم في الحجاز .

ولكن تبين ان هذا كان بعض السبب ولم يكن السبب كله . ذلك ان الخشية انتقلت لاحقاً من الهاشميين الى خصومهم وبات النظام الهاشمي في الاردن حليفاً للسعوديين ضد رياح الوحدة البعثية سواء معه أو بدونه .

وبات النظام الهاشمي حليفاً بمعنى ان يكون عازلا بين السعودية ورياح التغيير التي قد تهب من دمشق أو بغداد .

فاتضح ان الوحدة هي التي يناصبها السعوديون العداء وليس العرش الهاشمي الذي يمكن ان يصبح حليفاً لهم اذا بقي خارج اطارها .

فالسبب الاساسي الثابت الذي يجعل السعودية تناهض وحدة الهلال الخصيب سواء أكانت في ظل الهاشميين أو في ظل خصومهم الثوريين انما يعود الى السبب نفسه الذي يجعل اميركا حريصة على مقاومة قيام وحدة بيئتنا الطبيعية : النفط العربي . فاذا كانت أميركا تحرص على ان لا تقوم دولة الوحدة كدولة معترضة في الهلال الخصيب على طريق مصالحها النفطية في الجزيرة العربية فان السعودية وهي المصدر الرئيسي للنفط المرتبط عضوياً بشبكة العلاقات الامبريالية ومصالحها تجد أن دولة الوحدة في الهلال الخصيب تشكل من هذه الزاوية بالذات خطراً على مصالح النظام وطبقته الحاكمة المستفيدة من هذه العلاقات والمتحالفة معها .

والسعودية لا تقبل برياح التغيير ان تهب من دمشق أو بغداد أياً كان الحكم والتوجيه طالما انه في اتجاه تشكيل محور اعتراضي .

ففي ١٩٥٨ ولم تكن علاقات عبد الناصر بأميركا قد تدهورت الى الحد الذي بلغته بعد ١٩٦٧ . وكان حكم أيزنهاور الذي وقف من مسألة الانسحاب الاسرائيلي ــ الفرنسي ــ البريطاني من القناة وغزة موقفاً ايجابياً ، وقامت الجمهورية العربية المتحدة وسط أنباء تقول انها تستوعب المد الشيوعي في الشام ، رغم ذلك كانت مؤامرة سعود على الوحدة في مستهلها . وفي ١٩٧٧ بذلت السعودية كل جهدها لابعاد الاردن عن محور دمشق الكونفدرالي .

ان السياسة السعودية تؤدي دوراً مزدوجاً في مناوأة وحدة الهلال الخصيب التي تشكل اعتراضاً على المخطط الامبريالي في المنطقة وهو المخطط الذي من ضمنه اقيمت التجزئة ولو تصرفت السعودية بعقلية سياسة الدولة المستشرفة والمتحررة من المخططات الامبريالية ، لكانت تدعم وحدة الهلال الخصيب كقوة حامية لعروبة المنطقة كلها في وجه التمدد الصهيوني وكقوة حليفة لها في الدفاع عن عروبة الخليج والجزيرة ضد التمدد الايراني .

عبـد النـاصـر والوحـدة :

كانت السياسة المصرية التقليدية تقوم عربياً ، على محورين : وحدة وادي النيل ومحاربة وحدة الهلال الخصيب . وتميزت السياسة الناصرية في أن حربها ضد وحدة الهلال الخصيب حتى ١٩٦٧ لم تقف ، كما السياسة التقليدية عند حدود مناهضة وحدة الهلال الخصيب ، بل سعى الى وحدة بديل : وحدة دمشق والقاهرة . وكانت الجمهورية العربية المتحدة التي قامت في ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ التجسيد العملي لهذا النهج .

حتى ١٩٥٨ كان للناصرية مفهوم الجبهة العربية المعادية للاستعمار بزعامة القاهرة وكانت حرب الاحلاف في الخمسينات هي الملمح الاساسي لهذا النضال الجبهوي العربي . ولكن منذ ١٩٥٨ أصبحت الوحدة مع دمشق هي الجاذب الاقوى للسياسة الناصرية وبدفع سوري في البداية عنيف ثم بعد فشل الوحدة أصبحت الوحدة والانفصال نقطة الجدل والحساسية المشكلة لاهتزاز في الوجدان المشرقي الى أبعد حدود التمزق وارتبطت هيبة القاهرة باستعادة الوحدة واستمرت مصر تحافظ على اسم الجمهورية العربية المتحدة حتى السادات . وكان الانصراف عن وحدة وادي النيل ، المطلب القومي التاريخي ، بعد أن أجمع السودانيون على الاستقلال في ١٩٥٤ .

حين قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وفي سلسلة مقالات بعنوان « خلافنا مع عبد الناصر وكيف يحل » ظهرت في آب في « البناء » توجهنا الى الرئيس عبد الناصر بمشروع متكامل كان في رأينا هو الانسب وأشتمل على استباق لعملية الانفصال المؤلمة التي وقعت في أيلول ١٩٦١ وذيولها السلبية . كان اقتراحنا ، انه بعد حصول ثورة العراق وزوال الحاجز الملكي وارتباطات الاحلاف التي حاربها عبد الناصر ، ان يصار الى وضع صيغة علاقات جديدة تستوعب ضرورات الواقع الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي مع الحفاظ على الاتجاه الايجابي الجبهوي العربي دون انتكاسات . وخلاصة الاقتراح نصت على استبدال صيغة الوحدة السورية ـ المصرية بصيغة وحدة الهلال الخصيب بشطريه العراقي والشامي الجمهوريين المتحررين ومن ثم ارتباط دولة الهلال الخصيب الموحدة بصيغة اتحادية كونفدرالية مع مصر وتحالف عسكري ـ سياسي مع القاهرة .

ذلك ان صيغة الوحدة بين الشام ومصر كانت في تقديرنا ستعاني مخاضاً عسيراً نتيجة ما استشرفنا بفعل عقيدتنا المؤسسة على علم الاجتماع ، من « فجوات اجتماعية اقتصادية » حذر من الوقوع بمثيلها ميثاق الاتحاد الاشتراكي في مصر في ١٩٦٢ وبعد انهيار تلك الوحدة ، والتي هي في رأينا تناقض أفرزه جمع دورتي عمران واجتماع في وحدة شكل سياسي بينما دعوتنا لوحدة بغداد ودمشق كانت تصب في دورة حياة وعمران متكاملة في الهلال الخصيب ترتبط بدورها باتحاد كونفدرالي مع مصر تأكيداً للتضامن العربي وتأطيراً لصلات التحالف في ما يجمع من مصالح اساسية نحرص على انمائها ضمن الصيغ العملية المحتضنة لنموها وتفاعلها .

وكانت في رأينا هي الصيغة التي لو اعتمدت لوفرت نكسة الانفصال . ولكن الوحدة الشامية ـ المصرية استمرت حتى الانفصال وذيوله وما انتج من تراشق وتباعد ، ولم تتحقق الوحدة مع العراق. وقام وحدويو دمشق في ١٩٥٨ بحملات في ١٩٦١ على «الاقليمية المصرية » و « عمليات التمصير » في الوحدة . كما أن هذه الصيغة لو اتبعت لكانت وفرت على البعث حرجه في ١٩٦٣ من أن تكون وحدة بغداد ودمشق تمحوراً ضد مصر اذ كان بالمستطاع ان ترتبط هذه الوحدة بتحالف عسكري ـ سياسي ـ اقتصادي كونفدرالي مع مصر .

في ١٩٦١ سعى الحزب السوري القومي الاجتماعي وبعد انهيار الوحدة المصرية ـ الشامية سعياً ديبلوماسياً متصلا لقيام شكل من التنسيق والتكامل بين دول الهلال الخصيب وتنقلت ديبلوماسيته بين عواصم الهلال الخصيب بدءاً من بغداد في هذا الاتجاه . وانهار المسعى بفشل المحاولة الانقلابية التي قام بها الحزب في لبنان في أواخر ١٩٦١ ، وفي ١٩٦٣ **وحين عقد اجتماع الرطبة بين قاسم والقدسي طالعني المحقق وأنا في التحقيق: لقد بدأوا يحققون** ما سعيتم اليه بعد ان اصبحتم في السجن . ولكن انقلاب البعث في ١٩٦٣ في دمشق ثم في بغداد فتح صفحة جديدة لوحدة يحققها حكم الحزب الواحد ولم تلبث هذه ان انطوت بقيام حكم عارف في بغداد ثم أزمة حزب البعث .

وفي ١٩٦٧ قبل وقوع نكبة حزيران توجهنا عبر رئاسة الحزب الموقتة في دمشق بمشروع بيان سياسي من السجن عممته منفذية الارجنتين بكراس في نيسان ١٩٦٧ وتضمن في الصفحة ٤٢ ـ ٤٣ منه دعوة لقيام وحدة بغداد ـ دمشق على ان « ترتبط الدولة الاتحادية الجديدة بتحالف عسكري ـ سياسي ومعاهدات اقتصادية متكافئة مع القاهرة ومع أية دولة عربية تؤيد اغراضها التحررية والقومية فضلا عن العلاقات الطبيعية التي تنشأ عن انتمائها الى الجامعة

العربية » كما دعونا الى « تطوير الجامعة العربية لتكون في مستوى الجبهة العربية المتراصة القابلة لاستيعاب التطورات العربية واحتضانها في صيغها الجديدة » . وأكدنا مجدداً مشروعنا السابق لجبهة عربية متحققة ضمنها الوحدات الطبيعية ومرتبطة فيما بينها بعلاقات كونفدرالية .

وفي ١٩٦٧ وقعت نكبة حزيران وما يسمى « بدول الطوق » اي مصر والاردن والشام وعمقها العراق على أكثر ما يكون من التباعد فيما بين دول الهلال الخصيب مع محاولة الاستعاضة العاجلة بالاتفاقات الثنائية المنفردة بين كل من هذه الدول والقاهرة .

لقد كانت صيغة العلاقة مختلة وكانت الجبهة الشرقية مسرحاً للتناقض الشديد . ولم تستطع مصر أن تملأ فراغها. وجابهت مصر النكسة مستفردة وقد غاب ثقل الجبهة الشرقية بتمزقها .

لقد دعونا في أعقاب النكبة في تموز ١٩٦٧ في دراسة بقلم قيس الجردي في ملحق « النهار » نشرت على حلقات ثلاث ١٦ و ٢٣ و ٣٠ تموز الى « وحدة الجبهة الشمالية » وبينا ان عدم وحدتها كان الخلل الاساسي في المعركة . وكان البديل عنها الذي ثبت عدم جدواه ارتباط كل من دول الهلال الخصيب باتفاق ثنائي مع مصر دون ارتباطها معاً في أي حد من التنسيق العسكري وهي المتلاصقة جغرافياً والمشكلة وحدة استراتيجية متكاملة .

هكذا ازهقت الجغرافيا واغتيلت قواعد الاستراتيجية العسكرية في ضوء المعايير السياسية المحض . فحصل الارتباك على الجبهات واسقط تأثير الجبهة ــ المقتل بالنسبة للعدو فاكتوت مصر بلهب المعركة ومرارة الهزيمة وحمل القائد الكبير عبد الناصر أوزار ما كان مفروضاً ان يتحملها، لولا الرومانسية القاتلة في الهلال الخصيب ولولا السياسات العربية التي أغرقت في رمالها المتحركة ولولا تامر الاستعمار على وحدتنا حتى استطاع ان يصورها لابنائها وكأنها الشذوذ الذي يحاذرون ويتطيرون منه بينما هي خشبة الانقاذ للمصير القومي كله ولمصير العالم العربي المشترك .

لقد ورط الفكر الرومانسي الرئيس عبد الناصر في الوحدة المستعجلة غير المرتكزة الى تكامل طبيعي في ١٩٥٨ وحمله نكستها ثم ورطه في الاستراتيجيات التي تقود الى الهزيمة في ١٩٦٧ . لقد أساء هذا الاتجاه الرومانسي اساءة كبرى الى العروبة باساءته الى عبد الناصر .

لقد كانت من حوافز الرئيس عبد الناصر في قبول الوحدة مع دمشق في ١٩٥٨ فكرة احكام الطوق على اسرائيل ولكن بانفكاك الوحدة التي لم تعمر بسبب تناقضاتها الداخلية كان لا بد من دعم قيام الثقل الطبيعي لوحدة الهلال الخصيب .

وبعد حزيران ١٩٦٧ بدأت اعادة الحسابات وتبنت مصر رسمياً في ١٩٦٨ موضوعة الجبهة الشرقية وبدأت تطرحها كجزء من استراتيجية الصمود .

وفي ١٩٦٩ شهدت ليبيا والسودان انقلابين اعلنا موالاتهما لعبد الناصر ، وان كان الزمن أكد لاحقاً مصداقية الأول الذي تحول الى ثورة وتحول الآخر الى نسخة ساداتية .

وحين كان القائد عبد الناصر لم يزل في موقع المسؤولية يمسك بزمام الأمور ولم يكن بعد السودان قد جارى حكم مصر الذي خلف عبد الناصر في انحرافه ، اتجه الرئيس العربي الى حقائق الوحدات الطبيعية من ضمن رابطة العروبة الشاملة . فبينما كان يدعو الى قيام الجبهة

الشرقية في الهلال الخصيب اتجه الى وحدة وادي النيل . ففي ٢ كانون الثاني ١٩٧٠ خاطب الرئيس عبد الناصر جماهير الخرطوم قائلا : « أيها الاخوة ، اننا نسير في طريقنا ، لقد قال الاخ اللواء النميري انكم مع اخوتكم في مصر ، الجيش جيش واحد ، والشعب شعب واحد ، وهو هو المعنى الكبير الذي يعبر عن وحدة وادي النيل وعن وحدتنا في مصر والسودان . ان الوحدة التي كانت في الماضي والتي كانوا ينادون بها في الماضي كانت وحدة بين الاقطاع ولا يمكن الزعم بأي حال من الاحوال أن نقبل وحدة بين الاقطاع . انها ستسمى في هذه الاحوال وحدة أو عمل توسعي . اما الوحدة التي ننادي بها اليوم ؛ فهي وحدة الاحرار ، وحدة الثوار ، وحدة العاملين من أجل البناء ، وحدة قوى الشعب العاملة » .

لقد أكد عبد الناصر المضمون التقدمي للوحدة ولكنه انطلق منها كحقيقة اجتماعية فعندما سقط حكم الاقطاع رحب بالوحدة . أما وحدة الهلال الخصيب فقد تبدلت انظمة ومضامين ولكن بقي التعثر يحول دون انجازها .

الا ان الاستراتجية الناصرية بعد ١٩٦٨ ركزت على وحدة الجبهة الشرقية كتركيزها على وحدة وادي النيل فاتجهت عملياً نحو ملء العمق الاستراتجي لكل من الجبهتين الشمالية والجنوبية مع ارتباطهما بقيادة مشتركة .

وهو نفسه المشروع الذي دعونا له في الحزب السوري القومي الاجتماعي في كل هذه المرحلة الماضية على غير طائل في التحقيق .

ان وعي وحدة الهلال الخصيب على أساس توحيد الجبهة الشرقية حصل بعد نكبة حزيران من منظار الاستراتجية العسكرية وضروراتها المصيرية في الصراع مع العدو الاسرائيلي . لقد استفاقت الاستراتجية العسكرية بعد النكبة على الثغرات الاساسية في بنيانها فوجدت في غياب هذه الوحدة الطبيعية ما يقوض كل مخططاتها .

وهنا نجد أن وعي مصر لهذه الحقيقة في ١٩٦٨ سبق بكثير وعي حكام الهلال الخصيب أنفسهم في ذلك الحين . فلقد كان واضحا أن مصر عبد الناصر التي دعت الى توحيد الجبهة الشرقية بعد أن اكتوت في حزيران بنار النكبة الناتجة على الصعيد العسكري الى حد بعيد عن غياب التنسيق الكامل بين دول الهلال الخصيب والذي كان من شأنه لو حصل اقامة جبهة قوية في الشمال تشكل مقتلا للعدو لقرب منطلق قوتها النارية من أهدافه مما يجعلها من جهة تبدل نتائج المعركة تعديلا نوعياً ومن جهة ثانية تحمل عن مصر أعباء كثيرة .

وهكذا أدركت العسكرية المصرية بعد نكبة حزيران ما لم تدركه السياسة المصرية من قبل من أن وحدة الهلال الخصيب هي قوة لمصر لا العكس .

ولقد الحت العسكرية المصرية على ضرورة قيام وحدة الجبهة الشرقية وعملت بعد حزيران ١٩٦٧ وبدءاً بالتحديد من ١٩٦٨ على التقريب بين دول الهلال الخصيب المتنابذة وحاولت ان تكبح من طروحات دمشق في تلك المرحلة حول مشروع الوحدة مع مصر والجزائر بدعوتها دمشق الى التنسيق مع العراق .

أولا : لماذا مصر في ١٩٦٨ تصرفت هكذا ؟ لماذا كان خطها من قبل ضد وحدة الهلال الخصيب ؟

نجد الجواب عن السؤال الاول في اتجاه مصر بعد نكبة حزيران ١٩٦٧ الى القتال

المصيري ضد العدو الاسرائيلي بعد فراغها من جهة من قتال العدو الامبريالي في معركة السويس والاحلاف وبعد تضخم دور العدو الصهيوني في هزيمة ١٩٦٧ . فبعد حزيران ١٩٦٧ سارعت قيادة عبد الناصر الى بناء القوات المصرية والنظر الى الاوضاع العربية من زاوية استراتجية القتال ضد العدو الاسرائيلي . وفي ضوء استراتجية القتال هذه فرضت الحقائق الطبيعية الموضوعية نفسها على علم الاستراتجيا العسكرية الذي لا يمكن ان يهمل او يسقط العوامل الجغرافية والبشرية والاقتصادية الموضوعية المتكاملة في امتداد الارض وحشد الطاقات عليها . وبالتالي فان استراتجية القتال تفرض العمق الاستراتجي للجبهة ووحدة الهلال الخصيب — الجبهة الشرقية هي وحدة قتالية في ظروف المجابهة مع العدو لا غنى لاية استراتجية صدامية مع العدو عنها كما ان عمق الجبهة المصرية هو في وحدة وادي النيل حتى ليبيــا .

كل الاعتبارات تسقط في لهب المعركة وتبرز وحدها الحقائق الموضوعية .

الصراع ضد العدو الصهيوني لا يمكن ان يكون بدون بعث وحدة الهلال الخصيب — الجبهة الشرقية لأن القتال الاساسي ضد المشروع الصهيوني هو انطلاق من محيط فلسطين الطبيعي . وما لم يتوحد هذا المحيط الطبيعي لا يمكن دحر الصهيونية .

وهكذا في الوقت الذي كان عبد الناصر يدعو في الخرطوم الى « وحدة وادي النيل وحدتنا في مصر والسودان » في ٢ كانون الثاني ١٩٧٠ استكمالا لعمق مصر الاستراتجي وجبهتها مع العدو كان يقول الرئيس عبد الناصر أمام مجلس الامة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩ أي قبل سنة تقريباً من قوله اعلاه ، حول أهمية قيام وحدة الجبهة الشرقية انطلاقاً من ضرورات المعركة ما يلي :

« أما من الناحية العسكرية فقد بذلنا وما زلنا نبذل كل الجهود من أجل دعم وزيادة فعالية جبهة المواجهة الشرقية مع العدو ، وهي الجبهة التي تشترك فيها قوات العراق وسوريا والاردن لكي تؤدي دورها بالتعاون مع الجبهة المصرية التي تتشرف بأن تجد في خطوطها قوات من الجزائر والسودان . »

« ان الجبهة الشرقية التي يتلاقى عليها عمل هذه القوات العربية الباسلة ذات أهمية استراتجية لا تعوض فضلا عن الوصول بها الى حد التأهب المرجو سوف يعطي لقوى أخرى من قوى النضال العربي نوعا من الحماية المباشرة والمساندة السريعة . »

ان تفكير عبد الناصر في السنوات الثلاث التي عاشها بعد نكبة حزيران ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ متجه الى « الناحية العسكرية » ، الى حشد طاقات القتــال ضد العــدو الاسرائيلي ، فالاستراتجية العسكرية هي التي تملي عليه تصوره السياسي : وحدة الجبهة الجنوبية ووحدة الجبهة الشرقية .

والقتال هو ضد العدو الاسرائيلي ومن هنا أهمية الجبهة الشرقية التي يشكل توحدها مقتلا لهذا العدو .

ولقد كانت الجبهة الجنوبية الغربية ، اقدر على الحركة والفعالية حين تفجرت فيها ثورات ناصرية تكاملت من ليبيا الى السودان لتلتقي مع ثورة عبد الناصر في مصر . وبدأت منذ ١٩٦٩ حركة بين القاهرة وطرابلس والخرطوم وكان لقاء طرابلس ثم لقاء الخرطوم ثم لقاء القاهرة تمهيداً لوحدة ثلاثية ترتكز على التكامل الطبيعي والبشري والاستراتجي .

وكان اتجاه عبد الناصر ان ينهض الامر نفسه على مدى الجبهة الشرقية .

ولكن الوضع كان مختلفاً. فبعد ان اتجه عبد الناصر الى دعم وحدة الجبهة الشرقية ووحدة وادي النيل ، وحدتي العمق الاستراتجي الطبيعي للمعركة وعلى أساس تصور جديد للعلاقات العربية قدمه في مشروع الى الجامعة العربية يدعو فيه الى قيام نمط من الكونفدرالية المرنة على غرار السوق الاوروبية المشتركة . استمر التفكير في دمشق متجهاً الى تكرار التجارب السابقة بل والى اعتبار عدم تكرارها هو سبب الكارثة .

لقد أفاد تفكير الرئيس عبد الناصر من نتائج النكبتين نكبة انهيار الوحدة في ١٩٦١ ونكبة حزيران ١٩٦٧ لاعادة نظر جذرية في المسلك الوحدوي باتجاه ارسائه على الحقائق الموضوعية .

بينما جاء خطاب الدكتور نور الدين الاتاسي في ٢٣ تشرين ١٩٦٨ يعتبر بأن أسباب نكبة حزيران ١٩٦٧ انما تعود الى انفكاك الوحدة بين دمشق والقاهرة . فهل حقاً نستطيع ان نعيد نكبة حزيران الاخيرة الى يوم انفكاك الوحدة بين مصر والشام في ٢٣ أيلول ١٩٦١ دون أن نفطن الى ان ذلك الحدث سقط بقيام حكم البعث في دمشق وفي بغداد أيضاً . وان بعده حصلت المباحثات الثلاثية مع مصر في ١٩٦٣ .

ثم وهذا هو الاهم فعلى الصعيد الدفاعي قام اتفاق دفاع مشترك بين مصر والشام قبل حزيران ١٩٦٧ . ومع ذلك لم يحل دون النكبة لأن الثغرة الاساسية بقيت في عدم انتظام الدفاع المشترك للجبهة الشرقية كوحدة متكاملة .

لقد استمر الحكم في دمشق في عدم التمييز بين ما هو متكامل جغرافياً وبشرياً واقتصادياً وبين ما هو علاقة جبهوية عربية . فنشر صلاح جديد في المؤتمر القطري لحزب البعث المنعقد في آذار ١٩٦٩ مشروعي الوحدة اللذين تقدم بهما في تموز ١٩٦٧ ، وهما يدعوان الى وحدة مصر والجزائر والعراق والشام . ومن الواضح أن لا مصر ولا الجزائر كان في وضع قبول الوحدة وان الواقع والمصير يفرضان الشروع في الوحدة مع العراق وقيام محور دمشق ـ بغداد لا سيما بعد ان سقط التحفظ الذي وضع في ١٩٦٣ من أن قيام وحدة الهلال الخصيب تعتبر تمحوراً ضد القاهرة بعد أن دعا الرئيس عبد الناصر نفسه الى قيام الجبهة الشرقية وقيام وحدة وادي النيل استكمالا للعمق الاستراتجي لجبهة المواجهة في الشمال ولجبهة المواجهة في الجنوب .

لقد انفصل تفكير الرئيس عبد الناصر عن الرومانسية في الهلال الخصيب واتجه الاتجاه العملي الوحيد صوب المواجهة مع العدو الاسرائيلي : الوحدات الطبيعية ضمن الجبهة الغربية .

أما لماذا حارب الرئيس عبد الناصر وحدة الهلال الخصيب من قبل . فلأسباب متعددة . أولها أنه كما قال في وحدة وادي النيل « ان الوحدة التي كانت في الماضي والتي كانوا ينادون بها في الماضي كانت وحدة بين الاقطاع ولا يمكن الزعم بأي حال من الأحوال ان نقبل وحدة بين الاقطاع . » ويمكن سحب الشيء نفسه من ضمن الموقف الناصري على وحدة الهلال الخصيب قبل سقوط الاقطاع في العراق في ١٩٥٨ . ولكن بعد ثورة تموز انفتح باب الوحدة فلماذا لم تطبق المقولة الناصرية نفسها . « اما الوحدة التي ننادي بها اليوم ، فهي وحدة الاحرار ، وحدة الثوار ، وحدة العاملين من أجل البناء » .

لنقل هنا ان السبب الثاني حمل رواسب عملية انفكاك الوحدة بين الشام ومصر بحيث بات رد الاعتبار للوحدة انما هو في عودة الشام الى « بيت الطاعة » مع مصر . من هنا احساس

عقدة الذنب الذي حال دون اتمام وحدة بغداد ودمشق في ١٩٦٣ رغم خلافهما مع القاهرة وفرط مباحثات الوحدة الثلاثية. لقد بقي الشعور انه لا يجوز الايغال أكثر من جرح انفصال ١٩٦١ وبات كل وحدوي عروبي يشعر انه مسؤول عن مداراة ذلك الجرح . ومن هنا كان نص دستور عارف في العراق في ١٩٦٤ على البدء بالوحدة مع القاهرة مستبعداً الوحدة مع دمشق . وكان واضحاً ان لا وحدة بين العراق ومصر ولكن بالمقابل استبعدت الوحدة الأقرب حتى لا يتاح للشام زواج خارج بيت الطاعة المصري .

اذا امعنا النظر في تلك المسيرة ، نفهم مسبباتها ، نقدرها ، ولكن هل تكون مصائر الشعوب رهن هذه المركبات والعقد كلها ؟

ولماذا قامت الوحدة أصلا بين دمشق والقاهرة في ١٩٥٨ ؟ لسببين متلازمين . اولهما ان التيار الوحدوي كان أقوى ما يكون في دمشق وهو الذي اندفع الى عبد الناصر وكأنه يحقق حلم التاريخ . كان تياراً جارفاً تاريخياً ربي على أماني الوحدة العربية وهو أصلا ، رد على تجزئة الهلال الخصيب في اتفاقية سيكس ــ بيكو ووجد في مصر عبد الناصر المتحدية الاستعمار المعيدة للعرب كرامتهم الضالة المنشودة . ان التيار الوحدوي في الهلال الخصيب الذي هدر في الخمسينات والذي نشأ منذ نحو مئة سنة كان في الوقت نفسه تياراً قوياً ولكنه مقيد بتناقضات التجزئة التي فرضها الاستعمار على بيئة الهلال الخصيب منذ العشرينات . ان صورة الهلال الخصيب المجزأ لم تساعد على تبلور تيار الوحدة حوله ولكنه بقي الينبوع المتجمع لينفجر بزخم يتجاور حدود الوطن الطبيعي الى مدى أوسع .

وثاني هذين السببين ، ان وحدة نضال كانت تشد دمشق الى القاهرة في الموقع المجابه للاحلاف ونفوذ الامبريالية في المنطقة . ولم يكن عبد الناصر قد واجه بعد عدواناً كعدوان حزيران ١٩٦٧ ، عدواناً اسرائيلياً يوجه اقسى الضربات لمصر ويدحر سلاحها ويصل الى القناة .

كان عدوان ١٩٥٦ عدوان الامبريالية الذي استظلته اسرائيل . كان عبد الناصر يتحدى الامبراطورية البريطانية في جولة ثانية بعد تأميم القناة . وكان يواجه الاستعمارين البريطاني والفرنسي .... واسرائيل .

وكانت معركة الاحلاف الاستعمارية قد بدأت . وكانت بغداد مركز العمليات بالنسبة لهجمة الاحلاف .

في الخمسينات كان عبد الناصر يخوض الصراع ضد الامبريالية ودور اسرائيل كان في نظره من خلال دورها كجزء من معادلة المعسكر الامبريالي . لم يكن خطرها مجسماً كما بدا له بعد حزيران ١٩٦٧ .

والصراع مع الامبريالية كان منطلقه قناة السويس، والوحدة مع دمشق كانت تطويقاً للعراق الهاشمي المتآمر على دمشق ومركز عمليات حلف بغداد .

في ١٩٦٧ اصبح الصراع مع العدو الاسرائيلي هو محور الاستقطاب وأصبحت وحدة العمق الاستراتيجي للجبهة هي المحور والضرورة .

صحيح ان لا فصل بين الامبريالية والصهيونية . ولكن نسبة المعادلة اختلفت . في ١٩٥٨ كانت الامبريالية هي الخطر المجسم . في ١٩٦٧ كانت الامبريالية قد طردت خلال العشر سنوات التي انقضت من المنطقة وأصبحت اسرائيل هي الخطر الماحق . وفي الحرب مع اسرائيل

لا بديل عن الوحدات الطبيعية أساساً لاستراتجية المواجهة .

عقل عبد الناصر براغمسي . يؤمن بالتجربة والتجربة أكدت له أن مواجهة العدو الاسرائيلي تقتضي توحيد الجبهة الشرقية ووحدة وادي النيل . كما أن التجربة أكدت له أنه لا يجوز استمرار الانسياق مع النزوع العاطفي للوحدة السائد في الهلال الخصيب مهما كان مخلصاً ومثالياً . وان حقائق الجغرافية والاستراتجية تقول غير ذلك . والتجربة أكدت له ان المعركة لم تعد مع الاقطاع ومع وحدة الاقطاع في بغداد التي كانت في ١٩٥٨ بل أصبحت مع العدو الاسرائيلي في ١٩٦٧ الذي وصل الى القناة واجتاح الاراضي العربية بعد احتلاله كل فلسطين .

من هنا كان تفكير الرئيس عبد الناصر العملي : وحدة الجبهة الشرقية ووحدة وادي النيل . الحرب ، الوحدة القتالية ، عمق الجبهات هذه كانت محركات المرحلة . وهو محرك الصراع المصيري ضد العدو الاسرائيلي .

بعد غياب عبد الناصر الاتحاد الثلاثي وبداية حكم السادات

وبعد غياب عبد الناصر قام مشروع الوحدة الثلاثية في اعلان بنغازي وقد انضمت اليه دمشق وخرجت منه السودان . وكان اتحاد الجمهوريات العربية بديلا عن الجمهورية العربية المتحدة صيغة أكثر مرونة . وكان في الاصل وحدة ثلاثية مع السودان وليبيا ، في آخر أيام عبد الناصر ولكن احداث السودان الدامية بعد غياب عبد الناصر أخرجته من الحلبة .

ووجدت دمشق في انضمامها اليه انهاء «لاوجاع » انفكاك الوحدة المصرية السورية النفسانية ودون الوقوع في عثرات تلك الوحدة ، فضلا عن مسعى دمشق بعد ١٩٧٠ الى ايجاد قيادة مصرية سورية مشتركة لمواجهة التحديات. ولقد سعت دمشق سعياً دؤوباً في سبيل بقاء هذه الصيغة التي أثمرت حرب اكتوبر في ١٩٧٣ ولكنها تعرضت على أيدي السادات للسقوط في ١٩٧٥ بعد اتفاقية سيناء ثم في ١٩٧٧ عند زيارة الاراضي المحتلة وعقد صفقة السلام الاستسلامي مع العدو .

ومن هذه الزاوية كان الاتحاد الثلاثي تجربة ولدت ميتة . ففي ظل سقف هذا الاتحاد نقض السادات مفهوم القيادة المشتركة وخرج على روحها حين وقع اتفاقية سيناء ثم حين ذهب بعد سنتين الى القدس المحتلة . وفي ظل سقف هذا الاتحاد اشتعلت الحرب العربية ــ العربية التي شنها السادات على ليبيا .

وفي مواجهة تحديات الحل السلمي انقسم الاتحاد الى ثلاثة تيارات : تيار مستسلم ، تيار متعاط مع التسوية بحذر ، وتيار رافض . كما أظهر الاتحاد الثلاثي انه ليس بديلا عن الوحدات الطبيعية في مواجهة العدو الاسرائيلي . ففي حرب تشرين كانت مسألة بقاء الجيش العراقي أو عدم بقائه في الجبهة السورية وكل الجدل الذي دار حولها هو المشكلة الاساسية بالنسة لتلك الجبهة . كما ان العدو وصل الى البر المصري ودون ان تكون كل طاقات عمق الجبهة المصرية في المواجهة .

لقد كان تفكير عبد الناصر في توحيد عمق الجبهتين الشرقية والغربية بقيام وحداتها الطبيعية منبثقاً من ضرورات المعركة . ولكن بعده بدأ التأرجح حول المعركة أو اللامعركة ، حول عام الحسم للسلم ام للمجابهة ، وهذا التأرجح هو الذي شل قيام استراتجية واضحة .

وكان الاتحاد الثلاثي على هذا هرباً الى الامام من كل هذه التحديات وأكبرها تحدي ليبيا الثورة لجدية الاتجاه الوحدوي ومدى اخلاصه عند السادات والذي سرعان ما ظهر زيفه .

وسنرى كيف ان السادات كان يفكر بالاستيلاء على ليبيا وثرواتها بعد تصفية القضية وعقد الصلح مع العدو بدل الاتحاد معها ، دعماً لعمق الجبهة في المواجهة مع العدو . وكيف أن وحدة وادي النيل مع السودان التي أرادها عبد الناصر وهو يهجس بالحرب عمقاً للجبهة المصرية غدت عند السادات دعماً لاتجاه الاستسلام وتأييداً له . فالوحدة تكتسب مضمونها ليس من مجرد تحقيقها بل من الغاية التي يرتبط تحقيقها بها . فقد تكون حاضنة عملية الاستسلام والتعويض عنها وقد تكون حاشدة طاقات المواجهة لحرب الصمود والتحرير . ذلك ان تحقيق الوحدة يقوم على العامل الموضوعي ولكن الوحدة واتجاهها يحدده العامل الذاتي .

الوحدة في مطلق الاحوال أفضل من الانفصال من حيث انها تعيد لسريان الحياة شرايين الاتصال ولكن وجهتها يحددها اتجاه القيمين عليها ولا يحددها مجرد تحققها . الا ان الحرب تتطلب وحدة ما ، كما ان السلم يفرض صيغة أخرى . فماذا كان الاتحادَ الثلاثي حين قام في ١٩٧١ ؟

ولعل أغرب ما طرح في ذلك الحين تهليل محمد حسنين هيكل لمشروع الاتحاد الثلاثي هذا الذي بدا وكأنه بديل عن وحدة الجبهة الشرقية ، وهذا فعلا ما حصل لاحقاً وظهر ان السادات غير معني بقيام هذه الجبهة ذات القيمة الاستراتيجية البالغة للمعركة وهو الذي أخذ يتجه نحو السلم فالاستسلام ، لقد كان استغرابنا لتهليل محمد حسنين هيكل لأنه في ٤ آب ١٩٦٨ حين أطلق عبد الناصر شعار الجبهة الشرقية للمواجهة كتب محمد حسنين هيكل في « الأهرام » يقول بأن الاستراتيجية العربية باتت أخيراً تقوم على جبهتين عربيتين « جبهة غربية تقف عليها القوات المسلحة المصرية تساندها القوة الجزائرية والقوة السودانية ، ثم جبهة شرقية تقف عليها القوات السورية والأردنية المدعمة بالقوة العراقية في الأردن واحتياطها الكبير في العراق . »

ويرى محمد حسنين هيكل في مقاله ذاك بأن قيام الجبهة الشرقية هو مفتاح القوة للجبهة المحيطة باسرائيل بأجمعها والا فان « أخطر ما في الموضوع أنه بدون قيام الجبهة الشرقية ، ومع الظروف السياسية القائمة في الاردن وطبيعة الاوضاع فيه فانه من المتصور أن يزداد الضغط ... على قلب الجبهة الشرقية » وهو يرى ان « القوى الراغبة في كسر الموقف العربي المتماسك كثيرة ، وأولها اسرائيل مدعمة بكل التأييد الاميركي . »

هذا كان رأيه في ٤ آب ١٩٦٨ فماذا كان رأيه في ١٩٧١ في تحقيق الاتحاد الثلاثي الذي وضع ملف الجبهة الشرقية على الرف ؟

هنا نعود الى ما كتبنا في ٢١ آب ١٩٧١(١) حول الاتحاد الثلاثي لأن أحداث السنوات التالية أكدت مصداقية معظم تحفظاتنا وتخوفاتنا وملاحظاتنا :

اسئلة امام دول الاتحاد

* الموقف من المقاومة هل هو تكتيك مرحلي أم استراتيجية دائمة ؟
* هل الاتحاد بديل حربي عن الحل السلمي أم وسيلة لتحقيق هذا الحل ؟
* هل يغني قيام الاتحاد عن تحقيق الجبهة الشرقية ودور الشام فيها ؟

---

(١) البناء العدد ١٠٢٣ ــ ٢١ آب ١٩٧١ .

« جاء المخاض بهذا الاتحاد العربي الجديد وسط آلآم النكبة وتعثراتها وفي وقت تأرجح فيه الوضع في العالم العربي بين قبول الحل السلمي . قيل بأن قيام الاتحاد المذكور . هو لتشكيل ثقل ذي وزن في الكفة العربية من الميزان الدولي لفرض الشروط التي تناسب بعض الدول العربية على طاولة المفاوضات مع أميركا واسرائيل ، وقيل من ثم . بل ان قيام هذا الاتحاد هو البديل الذي لا بد منه في حال تأزم الوضع وفشل الحل السلمي وقيام ضرورات الحرب بهذه الصورة أو تلك .

«وبينما يجتمع رؤساء دول الاتحاد في دمشق تظهر في كبرى صحف القاهرة «الاهرام» مقالة محمد حسنين هيكل حول « الاتحاد والمعركة » يتحدث فيها عن طاقات دول الاتحاد باعتبارها تحتل « نصف الامة العربية » فيرى ان الطاقة المادية لمجتمع هذا الاتحاد هائلة . انتاج صناعي زراعي في مصر يزيد عن خمسة الآف مليون جنيه ، والانتاج الصناعي الزراعي في سوريا يصل الى الف مليون جنيه ، حصيلة البترول الليبي تصل الى الف مليون جنيه ! ثم يتحدث عن نوع البشر المطلوبين لمستوى التحدي الاسرائيلي فيرى بأنه « متوافر بالقدر الكافي كما وكيفا في اطار الاتحاد » .

« ويتحدث عن الناحية الاستراتيجية فيرى « ان الاتحاد سيطر استراتجيا على موقع حاسم » وبالنتيجة يخلص الى « الاتحاد على هذا النحو يستطيع بشرياً واقتصادياً واستراتجياً ان يحقق حشدا من القوة العسكرية والسياسية تكون له الفاعلية المطلوبة » .

لقد أكدنا أكثر من مرة اننا مع الاتحادية العربية ، وانها من خط سير هذا العصر الذي تفتش فيه مجتمعات أقاليمه المتجانسة عن اقامة الاسر الدولية المترابطة دفاعيا واقتصاديا وسياسيا . واذا كنا نبدي من رأي فانطلاقاً من موقع ايجابي ازاء الاتحادية العربية لا سيما في معركة المواجهة مع « اسرائيل » والاستعمار . غير اننا لا نستطيع مهما بلغت فينا الايجابية والتأييد لقيام الاشكال الاتحادية العربية الا ان ننطلق من موقع علمي موضوعي في تحليل الامور وحكها على محك الحقائق لا على محك التمنيات .

«وأول ما يطالعنا في هذ المجال ان القوة الحقيقية لا يمكن ان تكون مجرد تراكم قوى . بل هي التي تنبع من تفاعل متكامل لدورات اقتصادية اجتماعية اهمها ترابط في الجغرافيا وتفاعل تام في شؤون الحياة الى ان تصبح في هذا المستوى .

فلو طرحنا ما قدم السيد هيكل من عوامل القوة في الاتحاد المنشود على محك الواقع لرأينا ان ثمة ثغرات لا بد من مواجهتها قبل القول بأن الاتحاد المذكور « يستطيع بشرياً واقتصادياً واستراتجياً » ان يحقق القوة المطلوبة . فمن جهة نجد ان « الانتاج الصناعي الزراعي في سوريا » لا يقاس بمحاصيله بمعزل عن تبيان الوهن الذي يعاني منه هذا الاقتصاد وكل اقتصاد آخر في الهلال الخصيب طالما تسود أوضاع القطيعة والتناقضات الكيانية في البيئة الطبيعية الواحدة التي تشكل بعراقها وشامها وأردنها ولبنانها وكويتها فضلا عن فلسطينها المغتصبة دورة حياة اقتصادية اجتماعية واحدة . ان نمو الاقتصادات الكيانية وفق ما رسم وخطط سايكس ــ بيكو هو من أدهى نتائج التقسيمات الاستعمارية التي تمت في العشرينات .
ولقد رأينا النزيف البشري الذي عانت منه هذه الكيانات لا سيما في لبنان حيث أكثر من نصف سكانه بات في دنيا الغربة كما رأينا مأساة اقتصاد الخدمات اللبناني الذي يعاني من تشنجات موسمية لا تفيد معها مسكنات موقوتة كالضمان الاجتماعي أو خفض اسعار الادوية أو رفع بعض الأجور قليلا . فالهجرة تقتلع زهرة شباب لبنان من أرضه لتوزعهم على قارات العالم

الخمس ، ولم تجد في أي من هذه الكيانات خطة علمية عملية لتحويل الاقتصاد من اقتصاد الاستهلاك الى اقتصاد مجتمع الحرب بكل تبعاته ونتائجه . وبينمايحتـاج العـراق القروض لخطة التنمية ، يفيض عن الكويت دخل وفير من انتاج النفط .

« اما على الصعيدين الاستراتجي والبشري فلا تستطيع ان تقدم خطة مواجهة عربية دون قيام الجبهة الشرقية المتكاملة استراتجياً والمتلاحمة بشرياً والتي هي قبل أي جبهة اخرى منطلق المقاومة الفلسطينية ومرتكز حرب التحرير القومية ضد « اسرائيل » .

«هذا ما أجمع عليه استراتجيو العالم العربي لا سيما رجال المدرسة العسكرية المصرية انطلاقاً من نكبة حزيران وما طرحت من تحديات ، وهذا ما نادى به الحزب السوري القومي الاجتماعي منذ نشوئه عندما دعا الى قيام وحدة سورية الطبيعية في كل المجالات العسكرية والاقتصادية انطلاقاً من وحدة مجتمعها المتحققة على وحدة أرضها . فهل نطوي الان ما أوصى به رجال الحرب في العالم العربي ونعتبر ان البديل الاستراتيجي عن قيام وحدة الجبهة الشرقية . ودور الشام فيها أساسي ومحوري . هو ان تبقى الشام منعزلة عما حولها لترتبط باتحادات عربية أشمل ، اننا لسنا ضد قيام الاتحادية العربية بل من دعاتها ومناصريها ، ولكننا نراها تستقيم على قواعد أصح اذا ما تحققت على أساس وحدات العالم العربي الطبيعية المرتبطة في ما بينها بصيغة اتحادية أوسع . فالشام التي لا تؤدي دورها القيادي لا هي ولا العراق في الجبهة الشرقية يكون اسهامها العربي محدوداً وجزئياً مهما وسعت رقعة الاتحاد ومهما ترامت أطرافه . ويصبح التغني بدخول هذا الاتحاد وكأنه البديل عن القيام بالتبعات والمسؤوليات المباشرة التي يفرضها بالضرورة بناء مجتمع الحرب على مدى الجبهة الشرقية .

« اننا اذ نتمنى للقائمين بالخطوة الاتحادية كل خير لا نستطيع الا ابداء هذه التحفظات التي تصل الى مستوى الاعتراضات . تفرضها علينا المعركة ويفرضها الواقع الاجتماعي الانساني . واقع البيئات الطبيعية البشرية الاقتصادية ووجوب الانطلاق من مبدأ تأمين وحدتها .

«ان حقائق الواقع هي التي ينبغي ان توجه السياسات والتحركات وليس أسطع من الحقائق التي تبرزها النكبات وتبلور سطوعها الكوارث القومية الكبرى . نحن لا نتحفظ على الاتحادية والاتحاد ولكننا نعترض في أن يغدو بديلا عن النضال على كل صعيد لتأمين وحدة البيئة الطبيعية وضمان الانطلاق منها . واننا لهذا ندعو الى تدعيم الاتحادية والاتحاد بقيام وحدة وادي النيل بين السودان ومصر وقيام وحدة سورية الطبيعية انطلاقاً من وحدة الشام والعراق.

« الشام وحدها في الاتحاد الجديد . ستقدم امكانيات ضعيفة أين منها ما يمكن ان تقدمه البيئة الطبيعية الواحدة الموحدة .

« ان كل نقص أو تخلف عن تحقيق وحدة وادي النيل والوحدة السورية سيرتد ضعفاً عاماً على جسم الاتحاد الكبير فلا يلبث الا ان تعتري أواصره أوصاب وأوجاع كثيرة .

« يبقى أخيراً موقف الاتحاد من المقاومة الفلسطينية.. واذا كان قد باشر مساعيه بتفهم وضعها الصعب في الاردن . فان على دوله ان تحدد هي أولا استراتيجيتها ازاء الحرب والسلم في المنطقة فلا يكون تدخلها في هذا الشأن من قبيل التكتيك الموقت . أو « مرهما » مسكنا على جراح لما تندمل .

والسؤال المصيري الكبير الذي يواجه دول الاتحاد هو : هل هي في مخطط السلم أم في

مخطط الحرب ؟ وهل حربها اذا كانت ستسلك طريق الحرب هي في الأخير تكتيك موقت ضمن استراتيجية السلم الاوسع بحيث ستكون مناورة ضغط لاستخلاص شروط أفضل من ضمن الحل السلمي المهين ؟ أم انها عزمت بعد ان يئست من المناورات الدولية ـ على حشد الطاقات لحرب التحرير فاعتبرت عن حق ان المقاومة الفلسطينية لها دورها في هذه الحرب ولها موقعها الطبيعي .

« كل هذه الاسئلة تواجه دول الاتحاد ولا بد ان تجيب عنها بصراحة حتى تكون سياستها تجاه المقاومة واضحة المعالم لا يكتنفها الغموض ولا يلفها الابهام » .

هذا ما قلناه في ١٩٧١ ولقد اجاب السادات عبر المسيرة وفي نهاية مطافها في ١٩٧٧ برحلته الى الكنيست على اسئلتنا حول الموقف من الحلول السلمية المطروحة وحول مدلول التكتكة بالحرب لغرض تبرير الاستسلام . وقد كان انفراط الاتحاد الثلاثي وولادة ميثاق العمل القومي المشترك بين بغداد ودمشق الجواب العملي على تساؤلنا يبقى ان نعرض للموقف النقيض والبديل ، موقف التصدي والصمود : وحدتنا القتالية والجبهة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية .



الفصل الخامس والعشرون :

لقاء الحركة القومية العربية والحركة السورية القومية الاجتماعية حول وحدة الهلال الخصيب والجبهة العربية المعادية للاستعمار :

لساطع الحصري في كتابه « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » الصادر في ١٩٥٢ رأي حول ان فكرة الجبهة العربية عند سعادة قابلة لأن تتطور الى الفيدرالية واعتبر ان ذلك يمكن أن يؤدي الى حصول تلاق بين حركة القومية العربية والحركة القومية الاجتماعية (ص ٧١ من كتابه « العروبة بين دعاتها ومعارضيها . »)

والذي يبدو ان هذا التقارب اخذ في الحدوث منذ ١٩٦٧ ولكن خلافاً لتوقعات الحصري فان التطور لم يكن وحيد الطرف فيقتصر على فكرة الجبهة العربية القابلة أساساً للتطور باتجاه أي نوع من انواع الاتحادية تبعاً لتطور ونمو العلاقات وتشابك المصالح العربية . بل ان التطور ، كما نلحظه هو الذي تمخضت عنه حركة القومية العربية نفسها التي بدأت منذ نكبة ١٩٦٧ تعيد النظر بكيفية تحقيق فكرة الوحدة العربية الشاملة التي حمل رايتها مثاليو الخمسينات ليستبدلوها عملياً في ضوء التحديات المصيرية بصيغة أخرى أكثر استيعاباً للواقع الاجتماعي الطبيعي الاستراتجي لا يسقط هدف تحقيق الوحدة الشاملة ولكنه يؤكد على ان هذا الهدف البعيد يمر بالوحدات الطبيعية دون ان تكون نقيضه حتى تحارب منه بل هي اطاره ومسراه العملي للتحقيق .

فقد ارتفع ، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ لمرحلة ، شعار « وحدة الدول المحيطة باسرائيل » أو « وحدة دول الطوق » ثم استقر على شعار الجبهة الشرقية الذي رفعه عبد الناصر سياسة له في السنتين الاخيرتين من حياته . وحين غاب عبد الناصر انطوى معه شعار الجبهة الشرقية ليعود بعد زيارة السادات الى الاراضي المحتلة فيطرح نفسه مجدداً بضغط الواقع الموضوعي الذي يشتد بروزه وتتضح معالمه النافرة في هبوب اعصار الاحداث فينهار الزيف وتبقى الحقيقة الموضوعية وحدها في وجه الأعصار .

ولقد شهدت الأشهر التي تلت زيارة العار الى القدس تحركاً ليبيا وجزائرياً جبهوياً عربياً دعما لوحدة الهلال الخصيب بمحورها القومي في دمشق وبغداد وهو ما سنعرض له تفصيلياً في معنى هذا التحرك وموقعه من الفكر الوحدوي .

والسؤال الذي يبادرنا هو هل رافق اتجاه قيادات العالم العربي الوطنية والتقدمية من عبد الناصر الى القذافي الى بومدين نحو دعم قيام وحدة الهلال الخصيب ــ الجبهة الشرقية ، وفي المستوى نفسه ، تطور في الفكر القومي الوحدوي ، أدرك ان موضوعة الوحدات الطبيعية لا تتناقض مع موضوعة الوحدة العربية بل أن هذه الاخيرة لن تجد لها اطاراً تنطلق منه أفضل من الوحدات الطبيعية ؟

ان الفكر القومي الاجتماعي قد قدم هذه الاطروحة على أساس تأكيد عدم تناقض الوحدة السورية مع الاتحادية العربية واعتبار الاولى منطلقاً للثانية ومن ضمن استيعاب لكل الظروف

الموضوعية والشروط المادية النفسية لقيام عملية التكامل هذه .

ولقد جرت محاولات عدة لايضاح التصور القومي الاجتماعي لعملية التكامل هذه بين النضال في سبيل الوحدات الطبيعية وقيام الاتحاد العربي .

ففي « بيان ــ دراسة » المعمم في نيسان ١٩٦٧ في بونس أيرس والذي كنا رفعناه من السجن الى الرئاسة الموقتة لاصداره في بيان سياسي اساسي ، وتحت عنوان « موقف الحركة القومية الاجتماعية من الاتحاد العربي » ورد مـــا يلي :

« ان الحركة القومية الاجتماعية تعلن تأييدها لمطلب الاتحاد العربي على أن ينطلق من الواقع الاجتماعي ــ الجغرافي ــ الاقتصادي للعالم العربي دون أن يقف في تطوره وتطور صيغه وانطلاقه الوحدوي عند حد أخير الا حدود التطور والنمو البشريين للمجتمعات العربية .

« اننا نتبنى الحركة الاتحادية العربية دون تحفظ . الا اننا لا نستطيع ان نسير بالحركة الاتحادية على أسس رومانسية عاطفية أو ذاتية استبدادية ارادية منعزلة عن الشروط الموضوعية لقيام الاتحاد وديمومته ورسوخ دعائمه وتوطيد أركانه .

« ان النظرة القومية الاجتماعية تقدم ايديولوجية كاملة للعمل الوحدوي والعربي ينطلق من أسسها الفكرية والعقدية في اكتناه جديد لواقع العالم العربي :

اولا : انها تؤمن بالانسان العامل الفاعل الوحيد القادر على التحقيق والتطوير الى ما لا حدود ولا نهاية . انها تعتبر الانسان (عقلا ومجتمعا) قدرة فاعلة في الطبيعة وهي لا تؤمن بالحتمية الجغرافية أو أية حتمية أخرى .

« الا انها في تقييم الانسان وقدرته لا تستطيع عمليا ان تتغافل عن الشروط الموضوعية التي تتفاعل مع المجتمع الانساني في انشاء الحضارة والعمران وتطويرها . وفي طليعة هذه الشروط الموضوعية ، بل الاساس الذي منه تنبثق كافة المعطيات المادية الأخرى ، هي البيئة الطبيعية .

« ان النظررة القومية الاجتماعية ترفض اعتبار البيئة الجغرافية قدرا أو حتمية لا يمكن تخطيه بالجهد الانساني الحضاري ــ العمراني التطوري الا انها لا تستطيع من زاوية موضوعية ان تتغافل عن أهمية البيئة الجغرافية وما تقدمه من معطيات اقتصادية واستراتجية تتحصن فيها الحضارة وينشأ خلالها العمران الانساني. فهي اذن تقيم البيئة الجغرافية في حدود الامكان والتفاعل لا في حدود الحتمية والقدر الذي لا يتطور .

«وهي ترى ان بامكان الانسان انطلاقاً من قاعدة « الارض تقدم الامكانات لا الحتميات» ان يتجاوز بيئته ويمد حدود العمران الى ما ورائها. الا ان نلك لا يتم تعسفاً، بل ان القدرة البشرية الفاعلة المطورة تتفاعل حتى تصل الى غاياتها الحضارية البعيدة مع امكانات البيئة اولا . وحتى يتمكن الانسان من تجاوز بيئته عليه ان يصل في تفاعله معها الى الكمال والتفوق ، والى مستوى من النضج الايديولوجي الممهد أو المصاحب أو المسير لنضج تكنولوجي يؤدي بالانسان الراقي الى الطموح بعد تحقيق وحدة مجتمعه وتماسكه وبعد سيطرة الانسان ــ المجتمع على بيئته المعنية الى توسيع وتعميق عرى التواصل مع المجتمعات الشقيقة حتى تتحقق معها في ظل هذا النضج الايدو ــ تكني وثبة اتحادية نابعة من تشابك في المصالح الحياتية ، وتواصل في العمران والاجتماع وبالتالي حلول ظروف مادية واجتماعية جديدة لقيام اتحادات

أوسع من حدود المجتمع والبيئة الطبيعية ، ان المجتمع الانساني الذي يطمح الى تجاوز حدود بيئته الطبيعية في انطلاق نحو ما هو أبعد من حدود الامكان الطبيعي هو المجتمع الذي ارتقى من تفاعله مع بيئته الى حد التفوق والنضج الايدو ـ تكني **فطمح بتولد مشاعر انسانية جديدة لديه ترتكز الى حضارة مشتركة مع مجتمعات شقيقة والى مد دورة العمران والحياة بينها لتتصل بتفاعل متكامل تحقق اشكالا اتحادية جديدة .**

ثانياً : من ضمن هذه النظرة القومية الاجتماعية نحدد حالة التخلف بأنها حصيلة جمود دورة الحياة والعمران في المجتمع أو وهنها نتيجة مجموعة من العوامل كالتمزيق السياسي أو الاجتماعي ، نتيجة الاستعمار المتحالف مع الانحطاط والافقار والرجعة فتنشأ على أنقاض هذه الحالة من وهن دورة الحياة القومية مفاهيم وتقاليد انقسامية في المجتمع الواحد كالطائفية والعشائرية والاقليمية المحلية . وأن عودة المجتمع الى التفاعل الحيوي مع بيئته الجغرافية في ظل مفاهيم فكرية واجتماعية جديدة (ايدولوجية) يولد انطلاقة تحقق تكامل التفاعل بين فئات الشعب وانصهارها في بوتقة المجتمع الواحدة بحيث تزول النزعات العرقية والطائفية والقبلية وتصهر في دورة الحياة المتكاملة مع البيئة وبروز الوعي القومي والفكر الانساني بادراكه أعمق معاني المواطنة بارتباط جذره بالارض القومية والتعرف الى الهوية القومية في دورة الحياة والعمران الواحدة بدل البحث عنها في الاصول السلالية المختلفة أو المجتمعات الطائفية المتنابذة أو التكتلات القبلية أو المحلية .

« من هنا لا يستطيع مجتمع متخلف مشتت الهوية والولاء بين مختلف النزعات الجزئية والانقسامات الاجتماعية ان يسعى عبر تخلفه الاجتماعي والتقني والعمراني الى تجاهل مفاعيل البيئة الطبيعية القوية فيتجاوزها بمطامحه العاطفية الوحدوية . ان مثل هذا المسعى الوحدوي المتفلت من حدود الامكان الطبيعي ينطلق من أسس رومانسية محض .

القومية الاجتماعية تقول ان الاتحاد العربي هو غاية تسعى اليها المجتمعات العربية سالكة طريق استكمال تفاعلها مع بيآتها أولا ثم تطوير واقعها الاجتماعي المتمايز وتمتين الاواصر الحياتية بينها لتكون الاساس الموضوعي الذي يتحقق بالارتكاز عليه قيام ذلك بالاتحاد المنشود . »

وفي رأي هذه الدراسة ان الحركة الاتحادية العربية تمر في ثلاث عمليات متكاملة :

١ ـ « توحيد المجتمع بوعي قومي لدورة الحياة الواحدة تنصهر فيه وتذوب كل الفروقات المجزأة من ضمن البيئة الطبيعية الواحدة » .

٢ ـ « انماء قومي لكل مجتمع عربي وبيئته الطبيعية انطلاقاً من قيام أشكال اتحادية تسهل انطلاق دورة الحياة والعمران من ضمن البيئة الواحدة » .

٣ ـ « مرتبة راقية من التفوق في التفاعل بين كل مجتمع عربي وبيئته الطبيعية تظللها صيغ تعاونية عربية (الجبهة العربية) تسهل وتدفع تكامل التفاعل والتلاحم بين المجتمعات العربية وتنبثق عنها صيغ اتحادية متطورة شاملة » .

وعلى هذا الاساس أكدت الدراسة الدعوة الى « قيام وحدة المغرب العربي ووحدة وادي النيل ووحدة الجزيرة العربية ـ فضلا عن وحدة الهلال الخصيب » « واننا ندعو هذه الوحدات أيا كانت أشكالها السياسية والاتحادية الى الارتباط بجبهة عربية تتطور صيغها وأشكال

التعاون المنبثقة عنها تطوراً يخضع لتطورات المجتمعات العربية ونموها ونمو الروابط الحياتية المشتركة التي تشدها . فيكون الاتحاد العربي حصيلة هذا التنوع والتآلف والتلاحم المدرك للحقائق ادراكاً موضوعياً مسؤولا . »

منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٧ ـ عشر سنوات ، لم تقم أية خطوة في هذا الاتجاه وهي لو قامت لكانت قطعت شوطاً كبيراً . العقل الذي يرفض أن يمرحل الانجاز أعجز من تحقيق أي انجاز .

ان الموضوعة المقدمة في هذا الطرح ترتكز على مقولة التفاعل والنمو بالتفاعل . بمعنى ان الشرط الأساسي لقدرة الانسان على تطويع بيئته وتجاوز فواصلها ومد دورة عمرانه لتتواصل مع دورات العمران المجاورة انما يكون بنهوض مجتمعه وتوحده والقضاء على التفسخ القبلي والطائفي فبزحم المجتمع الموحد تحدث القفزات الحضارية النوعية الممكنة للانسان من **تطويع بيئته ومد عمرانه . ان تغير « جغرافية المجتمع » هو مفتاح الطموح بتغيير جغرافية البيئة ومفاعيلها .**

ان هذه النظرة ترفض مفهوم الحتمية الجغرافية والوقوف عند قدرية البيئة . ولكنها تقدم المعادلة للتغيير : الانسان المرتقي الموحد القادر ، الانسان ـ المجتمع لا الانسان القبيلة ولا الانسان الطائفة ولا الانسان الفرد .

ان الفكر القومي الاجتماعي الذي حدد على نحو علمي موضوعي في « نشوء الأمم » وكل تراث سعادة الوجود السوري المجتمعي ، الوحدة السورية الطبيعية وعوامل تكونها يطمح في أن تشكل مقولاته أساساً للاتحادية العربية بعد أن عجزت الرومانسية المتجاهلة العوامل المادية والاجتماعية عن تقديم نظرة متكاملة للاتحادية العربية . وهو يعتبر أن نظريته في التفاعل والنمو بالتفاعل على قاعدة الدورة الاجتماعية الاقتصادية وامتداد العمران وتواصله تشكل هذه الاطروحة .

ثم ان هذه النظرة اذ توصل مفهوم الوحدة الطبيعية بمفهوم الوحدة العربية تقدم الاسس التي يمكن ان يعتمدها المجتمع النامي لينطلق من حدود بيئته القومية الى تحقيق التمدد الاقليمي الذي يمد دورة الحياة وتواصلها على مستوى عالم عربي متصل . **وهنا تقدم هذه النظرة أطروحة الانتقال على قاعدة النمو بالتفاعل من المتحد القومي في البيئة الطبيعية الى المتحد الاقليمي لمجموعة متحدات قومية . أي تقدم الاساس الاجتماعي للتطور الوحدوي . الا انها لا تلغي ومنذ الآن قيام أشكال سياسية اتحادية شرط ان لا تتناقض مع الواقع الاجتماعي والطبيعي .** فمنذ ١٩٥٨ كما سبق الاشارة قدمنا وبصورة رسمية باسم الحزب وفي جريدته اقتراحاً للرئيس عبد الناصر بقيام اتحاد كونفدرالي له شكل تحالف عسكري ـ اقتصادي ـ سياسي بين وحدة الهلال الخصيب ومصر لمواجهة تحديات الحرب ضد العدو الاسرائيلي . ولكن اصرارنا كان على المنطلق : وحدة الهلال الخصيب الطبيعية المقيمة لأي شكل من أشكال التعاون والاتحاد مع أي مجتمع عربي .

وفي أيار ١٩٧٠ في محاضرة في النادي الثقافي العربي باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي قلنا :

« ان الوحدة العربية تأتي نتيجة نمو المجتمعات العربية ، نمو ترابطها وشراكتها وتواصل عمرانها ، أما العمل لتحقيقها دون توفر الشروط الموضوعية لها فيؤدي الى الدوران على غير محور طبيعي كما جرى حتى الآن .

ان شعوب اوروبا الغربية دون ان تخوض جدلا كلامياً حول الوحدة ، دخلت مرحلة اتحادية فيما بينها انطلاقاً من السوق الاوروبية المشتركة وبلوغاً الى برلمان أوروبي ، وذلك بفعل ترابط دورات العمران وامتداد تفاعل الحياة بين وجودات مجتمعية لها شخصياتها القومية وعلى أساس أسرة اقليمية حضارية مشتركة نامية متطورة .

ولم يكن ممكناً قبل قرن ، قبل أن تحقق الوحدات الالمانية والايطالية والفرنسية الطبيعية البحث في اتحاد أوروبي شامل .

ان الروابط بين المجتمعات العربية أشد وأقوى على الصعيد التراثي الروحي من تلك التي تشد المجتمعات الاوروبية ولكن التخلف عن تحقيق الوحدة سببه الافتقار الى سلوك الطريق العلمي والعملي الوحيد ، الانطلاق من تواصل العمران لا من تواصل المشاعر .» (« المنطلقات الفكرية والاستراتجية الثورية » ــ ص ١٠٦) .

وهذا الاتجاه الايجابي في الاتحادية العربية ورد في بيان رسمي صدر عن قيادة الحزب بمناسبة ذكرى التأسيس في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧١ باسم « اللجنة التنفيذية العليا » والقاه في سينما أورلي الرفيق الدكتور منير خوري بوصفه رئيساً لمجلس العمد .

ووردت فقرة خاصة بنظرة الحزب الى « الاتحادية العربية » جاء فيها :

« ان ظاهرة العصر البارزة هي ظاهرة الاتحادات الاقليمية الكبرى والعالم العربي تشده أواصر القربى والربط في وحدة اللسان وما يحمله من تراث فكري ، وفي وحدة الايمان الروحي وما يحمله من وحدة القيم ، وفي الاشتراك في صنع التاريخ في حقبة من أزهر حقبات التاريخ السالف فضلا عن المصالح الاقتصادية والدفاعية والاجتماعية النامية مما يجعله أكثر الاتحادات انسجاماً .

ان بروز المارد الامبريالي الاميركي وتآمره علينا وتحدي الصهيونية لوجودنا ، كلها تفرض الاتحادية العربية ضرورة تاريخية لا محيد عنها ونعود فنكرر بأن أعظم ما تستطيع امتنا ان تقدمه الى الاتحادية العربية وأفضل ما تسديه لها في المعركة المصيرية الدائرة هو الجبهة الشرقية الواحدة الموحدة التي تكون منطلق اسهام امتنا في الاتحادية العربية . »

هكذا ربط الفكر القومي الاجتماعي بين انطلاقه من وحدة الهلال الخصيب وموضوعة الاتحادية العربية : قدم التوجه الايجابي لتحقيق أي شكل من أشكالها السياسية والعسكرية على قاعدة الانطلاق من وحدة البيئة الطبيعية كما قدم نظريته في تحقيق قاعدتها الاجتماعية على قاعدة النمو بالتفاعل .

فهل استطاع الفكر القومي العربي الوحدوي ان يفعل الشيء نفسه فيوصل مطمح الوحدة العربية الشاملة بمنطلق الوحدات الطبيعية ويفهم ضرورات قيام وحدة الهلال الخصيب ثم يرسي مفهوم الوحدة العربية ــ وهذا هو الاهم ــ على موضوعية تواصل العمران والمصالح الاقتصادية والاجتماعية النامية المشتركة بدل أن يرسيها على مفاهيم الفكر الرومانسي القائمة على بحث الأصل الدموي ووحدة الآلام والآمال واللغة والتاريخ ؟

ان الموضوعة الاساسية للفكر القومي الاجتماعي ، هي الدورة الاجتماعية الاقتصادية ــ وحدة الحياة التي يبحث هذا الفكر عن مدى امتدادها وكيفية امتدادها ليرسي وعيه على حدودها وحدود امكاناتها في الانطلاق والتواصل .

في ٢٦ شباط ١٩٧١ قدم الاستاذ عصام نعمان في « النادي الثقافي العربي » في بيروت محاضرة في الفكر القومي العربي ارتكزت الى محاولة جدية « لاعادة صياغة نظرية الوحدة واقامة دولتها » وطرح فيها الوحدة انطلاقاً من مفهوم المصالح الاقتصادية والاجتماعية النامية المشتركة فقال « التنمية الشاملة والتصنيع الثقيل يتطلبان موارد طبيعية ورساميل مالية وانسانية ضخمة وطاقات بشرية منتجة ومتسهلكة على نطاق واسع .

« هذه الشروط اللازمة للخروج من التخلف لا تتوفر الا على مستوى الوطن العربي ولا سبيل الى تجنيدها والافادة منها الا من خلال دولة عربية حديثة . فالوحدة العربية ، في هذا المنظور ليست مجرد حتمية تاريخية تفرضها وحدة اللغة والارض والتاريخ والآمال والمصير بل هي أيضاً وعلى وجه الخصوص ضرورة حياتية تفرضها مستلزمات التنمية الاقتصادية الشاملة والتبادل الخارجي الواسع والمتشابك والنمط السائد في الاقتصاد العالمي النازع الى تجاوز الوحدات الاقتصادية الصغيرة ودمجها في مشروعات عملاقة على مستوى عدة دول أو ربما على مستوى قاري . »

وقد كتبنا في « البناء » في ١٣/٣/١٩٧١ تعليقاً طويلا على هذه المحاضرة وأطروحتها أيدنا فيه الاتجاه الى بحث الوحدة انطلاقاً من (١) رفض كونها « مجرد حتمية تاريخية تفرضها وحدة اللغة والتاريخ والآمال والمصير » وهو ما ساد الفكر الرومانسي . (٢) ربط الوحدة بمستلزمات التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ووضعها في مسار هذا التطور وتحدياته لجهة « النمط السائد في الاقتصاد العالمي والنازع الى تجاوز الوحدات الاقتصادية الصغيرة ودمجها في مشروعات عملاقة على مستوىٍ عدة دول أو ربما على مستوى قاري » بحيث يقيم في هذه المقارنة الاستاذ نعمان مقارنة بين طبيعة الوحدة العربية والنزوع الى توحد عدة أمم على مستوى قاري تحت ضغط الضرورات الى التنمية أو الدفاع عن مصالح مشتركة كما هو حادث في أوروبا الغربية أو سواها .

ونشرنا في تعليقنا المشار اليه اعلاه خلاصة ما وصفناه بالموضوعة القومية الاجتماعية للوحدة والتي سبق ان قدمناها الى المؤتمر القومي الاجتماعي العام المنعقد في ملكارت في كانون أول ١٩٦٩ وهي كما يلي :

١ ـ « ان نظرة سعادة الى المجتمع القومي الى المتحد الاتم هي أنه دورة حياة اجتماعية اقتصادية حصيلة تفاعل الجماعة البشرية مع قطر معين وان الارض تقدم الامكانات لا الاضطراريات لأن الانسان في عملية التفاعل هو العامل الفاعل الايجابي .

وانه انطلاقاً من هذه النظرة الحركية للاجتماع البشري يمكن ان تتطور حدود المتحد بتطور نتائج التفاعل . « فالمجتمع الانساني ليس الانسانية مجتمعة ومن يدري هل يقدر للانسانية ان تصير مجتمعا واحداً في مستقبل العصور ؟؟

٢ ـ ان امكانات التحول من المتحد القومي الى المتحد الانساني الابعد غير ملغاة ولا منفية ولكن متروك للتطور الاجتماعي تقريرها في نتائجه الموضوعية .

٣ ـ ان بين المتحد القومي والمتحد الانساني متحداً وسطاً هو المتحد الاقليمي الذي يضم أسرة من الأمم المتقاربة ، المتجانسة التي بينها من الروابط والمصالح ما ليس بينها وبين أمم العالم قاطبة . وسعادة يقول في أن بين مجتمعات العالم العربي « من الروابط والمصالح ما يحتم تعاونها وتساندها » وان صيغ التعاون والتساند هي في اضطراد النمو مع حاجات الحياة .

٤ ــ ان العالم العربي هو احدى هذه العوالم الاقليمية : وهو اليوم تقوم بين مجتمعاته مصالح متبادلة ومشتركة ولكن « يجب ان ننتظر الوقت الذي تصير فيه المصالح موحدة اذا امكن ان تصير » . فليس ما يمنع صيرورة هذه المصالح موحدة .

ان حصول ذلك متيسر بصورة أقرب جداً من صيرورة الانسانية مجتمعا واحدا . لان بين مجتمعاته ، كما يقول سعادة من « الروابط والمصالح ما يحتم تعاونها وتساندها » .

٥ ــ ان صيرورة العالم العربي متحداً واحداً أي ذات مصالح موحدة أمر في حدود الامكان انطلاقاً من التطور الاجتماعي ونتائجه .

٦ ــ ان الحركة القومية الاجتماعية لا تقف موقف المتفرج على هذا التطور بل تلزم نفسها بخط وحدوي من ضمن الجبهة العربية معتبرة ان الوحدة العربية في هذا الاطار من التطوير الاجتماعي بدل القول بها مخالفة الواقع الاجتماعي الحاصل هي طريق الاتحادية الاسلم .

فالعالم العربي مجموعة مجتمعات شقيقة ، أسرة عربية واحدة ممكن ان تتطور لتصير مجتمعاً واحداً. نحن لسنا ضد هذا التطور بل نعمل له انطلاقاً من الواقع الاجتماعي لا من الرغبة والعاطفة والخيال .

٧ ــ جاءت تجارب الماضي التي لم تنطلق من الواقع الاجتماعي مخيبة للامال . لان الانفلاش العاطفي لا يؤدي الى نتيجة عملية . والخلاف اذن ليس على وحدة العالم العربي بل على أساليب تحقيقها ومقوماتها . الخلاف اذن مع بعض دعاة الوحدة العربية يجب ان يحصر في هذه النقطة : كيف نحقق وحدة العالم العربي الأمنع والأقوى ؟ . »

هذا ما أوردناه في مناقشة الاستاذ عصام نعمان . والحقيقة كما تشير « البناء » حين نشرها هذه المداخلة فان معظم ما ورد فيها كنت قد تقدمت به الى المؤتمر القومي الاجتماعي العام في كانون أول ١٩٦٩ كدراسة حول نظرتنا الى الوحدة العربية .

وكان الاستاذ نعمان في رده على الاسئلة التي طرحت بعد محاضرته في النادي الثقافي العربي قد أكد انه ليس ضد قيام الوحدات الطبيعية . وفي محاضرة حديثة القاها في « النادي الثقافي العربي » في تاريخ لاحق جداً ، في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٧ تحدث الاستاذ نعمان عن الهلال الخصيب كوحدة خاصة . ففي حديثه عن الازمة اللبنانية قال الاستاذ نعمان : « والازمة اللبنانية هي سورية من حيث أن قيام الاضطرابات في لبنان وتدخل اسرائيل المطرد من شأنه ان يعرض أمن سورية للخطر فلبنان خاصرة سورية اليسرى وأي خطر فيه يعرض الجسم السوري للخطر . وهذا ما يفرض على الوضع السوري ان يتخذ موقفاً . »

ويتحدث الاستاذ نعمان في المحاضرة نفسها عن « استراتجية اسرائيل الاساسية القائمة على تحويل كل طوائف الهلال الخصيب العربي الى قوميات وبالتالي دول قومية . » (« السفير » في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٧) .

هذا التفكير القومي العربي المدرك ان مطلب الوحدة العربية لا يتعارض مع الوحدات الطبيعية والذي يدرك الابعاد والتحديات لمصيرنا القومي في الهلال الخصيب ، هو التفكير الملتقي مع القومية الاجتماعية في تحليلاتها الوحدوية والعربية .

وليس الفكر الذي لا يمسك بالمرحلة ويبقى في حدوده السابقة غير المستفيدة من كل

التجارب والتحديات . ان علة مدرسة ساطع الحصري انها طربت للمنطق على حساب الوجود وعلم الوجود .

في ٥/١٠/١٩٧٧ كتب الأخ الاستاذ معن بشور في « السفير » وبعنوان « أزمة العمل الوحدوي العربي أو ... الانفصالية الجديدة » مقالا حول وحدة ١٩٥٨ معالجاً « موقع الانفصال في أزمة الثورة العربية » . وقد خص الاستاذ بشور ما وصفه « بالمنطق البيئوي .. ما له وما عليه » بأكثر نقاشه النقدي رافضاً بالتالي منطق الوحدات الطبيعية معتبراً إياه منطقاً مناقضاً للوحدة العربية ، متهكماً حيث ظن التهكم يجدي على دعوة توحيد البيئات العربية الطبيعية في الهلال الخصيب أو المغرب العربي أو وادي النيل .

وهو في هذا يعود الى تراث مدرسة ساطع الحصري الرومانسية لا سيما في كتابه « الاقليمية بنورها وجذورها » .

يقول الاستاذ بشور في هذه الدعوة بأنها « أكثر من اقليمية وأقل من وحدوية » !

ويقول « مما لا شك فيه انه لهذا المنطق بعض القوة المظاهرية ، كما انه يلامس بعض الاعتبارات الواقعية لدى بعض الاوساط ، الا ان ضعفه ينكشف أيضاً أمام أية جولة سريعة في تاريخ المنطقة كما في تاريخ العالم بأسره . » وهذا موقف ادانة شاملة لدعوتنا تكرم به الاستاذ بشور وساق لتأييد منطقه الحجج التالية : (١) اعتبر الاستاذ معن أن « تاريخ المنطقة منذ الفتح العربي على الاقل وحتى معاهدة سايكس ــ بيكو ودخول الاستعمار الغربي بلادنا ، هو تاريخ الوحدة العربية .»

وفي رأي الاستاذ معن « لم تكن خلافات البيئة الطبيعية ، ولا التمايز الجغرافي هما وراء تراجع الوحدة العربية حين كانت تتراجع ، وانما القوة الخارجية ، والضعف الداخلي وبدايات عصر الانحطاط كانوا السبب » .

اولا : يفصل الاستاذ معن تاريخنا منذ الفتح العربي عن الوف السنين من تاريخنا السابق. رغم ان ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة عبد الناصر الصادر في ١٩٦٢ أكد دور مصر في المنطقة منذ العصر الفرعوني . أما الاستاذ بشور فلا يريد تأكيد دور سورية في المنطقة منذ العصر السومري أو البابلي حتى لا نقول الاشوري الذي وحد المنطقة كلها بالسيف حتى الاناضول في ظل امبراطورية واحدة مركزها الهلال الخصيب .

ثانيا : يتخذ الاستاذ معن « حتى معاهدة سايكس ــ بيكو ودخول الاستعمار الغربي بلادنا » محطة حديثة لانهيار الوحدة . وهو لا يذكر ان « بلادنا » التي دخلها الاستعمار الغربي بعد معاهدة سيكس ــ بيكو المجزئة لها هي الهلال السوري الخصيب ، لا مصر ولا الجزيرة العربية .

ثالثا : الوحدة بين الشام ومصر التي قامت في ظل عصور الخلافة العربية كانت وحدة مركز اكثر منها وحدة اطراف وكان الصراع شديداً على وحدة المركز . وحين انتقلت وحدة المركز في العصر الفاطمي الى القاهرة اختلف كثيراً الاتجاه السياسي للامبراطورية العربية عما كان عندما كانت دمشق أو بغداد هي المركز .

رابعا : بماذا يفسر الاستاذ معن سيطرة صلاح الدين وهو المنطلق من بلاد الشام ، هل تدخل في ما وصفه « بصراعات الحكم » التي حملها مسؤولية انهيار « الوحدة » وهي التي أدت

الى تحقيق « الوحدة » في ظل صلاح الدين ؟

ألم يتعاون الحاكم المصري في ذلك الزمن مع الصليبيين فأرسل نور الدين الزنكي حاكم الشام ابن اخيه صلاح الدين الايوبي الى مصر فأسقط الحاكم المصري المتعاون مع الغزاة ، وطرد الصليبيين من الاراضي المصرية وقاد بعدها معركة حطين العظيمة ؟

٢ ــ ينتقل الاستاذ معن بشور الى مسألة « التفاوت والتمايز » في البيئة « والجغرافيا » على حد تعبيره فيتساءل « اذن ماذا يجمع بين صحراء نيفادا في الولايات المتحدة وولاية الاسكا على أبواب المحيط المتجمد الشمالي ، بل وماذا يجمع بين سيبيريا السوفياتية وبين شواطىء البحر الاسود ذات المناخ الجميل المعتدل » .

رحم الله ساطع الحصري ، فهذه مدرسته في المقارنات المنطقية التي لها شكل الحجة التي لا تقارع في سبيل الانفلات من واقع موضوعي ومن حقائق اجتماعية .

لنقلب المعادلة كلها ونقول : هل ان الوحدة الجغرافية معرقل لقيام الوحدة ام مساعد لها ؟ بدل سوق الامثلة على امكان وجود تمايز جغرافي مع الوحدة فهل اذا توفر التكامل الجغرافي يكون عاملا سلبياً أم عاملا ايجابياً مساعداً على قيام الوحدة ؟ ولماذا إذن ، يرفض الاستاذ معن وأصحاب المدرسة الفكرية التي ينتمي اليها ، دعم وتسهيل وتأييد قيام الوحدة ضمن الأقرب والممكن ، وكأنما ذلك داحض لافكارهم اذا ما تحقق ، افكارهم التي قامت على رفض « المنطق البيئوي » الى حد التطير من وحدة الهلال الخصيب حتى لا تسفه افكاراً حملوها سنين من الدعوة الى الاستهتار بالعامل الطبيعي وسوق الامثلة من أطراف العالم على عدم أهميته وثانوية مقامه بين العوامل ؟!

كلا يا استاذ معن ، ليست المدرسة السورية القومية الاجتماعية ، مدرسة الحتم الجغرافي حتى تتساءل « ماذا يجمع بين صحراء نيفادا وولاية الاسكا » وكأنك تبحث عن طبيعة الارض في هذا الاقليم أو ذاك . حتماً ثمة تمايز جغرافي ضمن البيئة الواحدة . ليست البيئة رتابة في كل انحائها . ولكن النظرية القومية الاجتماعية تأخذ البيئة الطبيعية بعين الاعتبار من حيث صلتها بما هو أهم منها : الدورة الاجتماعية الاقتصادية . التي تمثل تكامل العمران ووحدة الحياة . هذا هو جوهر الوجود المجتمعي . والذي يجمع بين صحراء نيفادا وولاية الاسكا هو الدورة الاجتماعية الاقتصادية الاميركية القوية المندفعة والتي تصهر وتذيب كل الفروقات الاتنية والقبلية والعرقية في مصهرها . فهل في العالم العربي مثل الدورة الاميركية الحياتية أو مثل الدورة السوفياتية الحياتية ؟

اما السؤال الثالث الذي يطلقه الاستاذ بشور حول التمايز بين مصر والشام والذي يعتبره « لم يزل حتى هذه الساعة غائماً وضبابياً وغير واضح تماماً » . فمعياره الحقيقي هو هذه الدورة الاجتماعية الاقتصادية التي تمثل التكامل في العمران ووحدة الحياة .

هل هي واحدة ومتكاملة وممتدة بين الهلال الخصيب ومصر كما هي بين أطراف الهلال الخصيب نفسها أو بين أطراف وادي النيل وليبيا ؟

هنا الجغرافيا قيمتها في أنها اطار مادي للمجتمع ولكن المجتمع ودورة حياته هما موضوع الدرس والتحليل والتأمل .

وواضح جداً ان التكامل الاقتصادي والاجتماعي من ضمن التكامل الجغرافي هو أقوى بما لا يقاس بين العراق والشام أو بين الشام ولبنان والاردن أو بين الاردن وفلسطين أو بين لبنان وفلسطين منه بين هذه ومصر . ربما لأن صحراء سيناء هي الفاصل التاريخي لامتداد دورة الحياة والعمران وبسبب جاذبية التفاعل بين المجتمع وبيئته ضمن هذه التقسيمات الجغرافية ، دورة تامة لوحدة حياة تامة .

ان مئات الوف العمال من الشام أو فلسطين في لبنان لا مثيل لهم في مصر . بينما مئات ألوف السودانيين في مصر ومئات ألوف المصريين في ليبيا يؤكدون ما معنى دورة الحياة في بيئة طبيعية واحدة .

ان نهر الفرات يسبب مشكلة حياتية اذا ما اختلفت عليه دمشق وبغداد ، لأنه شريان حياة لكليهما . ان مرور النفط الى تركيا من العراق يسبب أثراً موجعاً في الشام ، ان اغتصاب اسرائيل لفلسطين يهدد موارد لبنان المائية في الليطاني والحاصباني والوزاني .

ولكن كل شؤون النيل وشجونه أمر مصري ـ سوداني لا يحس مباشرة به سكان الهلال الخصيب الا من زاوية التضامن العربي العام لا من زاوية التكامل الحياتي الاقتصادي المباشر . حسبنا ما كتب مفكر قومي عربي آخر هو الاستاذ الياس سحاب حول « شعار وحدة وادي النيل» في «السفير» العدد٦/١١/١٩٧٧. وبعد أن يبدي الاستاذ سحاب تحفظاته على خطر تحول هذه الوحدات الى تمحور منعزل عن المجموعة العربية ، وهو ما لا يمكن ان تقبل به ، او لاهداف استراتيجية مرتبطة بمخططات دولية ، يؤكد خلال سرده للوقائع الموضوعية حقيقتين : أولهما ، موضوعية هذه الوحدة من حيث التكامل الاقتصادي والبشري والجغرافي ، وثانيهما مدى الاهمال الحاصل لهذا التكامل وضرورة ردم هوته .

يقول الاستاذ سحاب :

« فلعل كثيرين من المواطنين العرب يصدمون اذا عرفوا ان البلدين المتلاصقين منذ الازل ـ مصر والسودان ـ لا يوجد بينهما طريق بري معبدة . وكذلك يصدم اذا عرف ان السودان الذي لو استغلت كل أراضيه الزراعية بالكامل في زراعة المواد الغذائية ، لقلب ميزان الكفاية الغذائية في المنطقة الافريقية المجاورة له ، وهو مع ذلك يستورد بعض المواد الغذائية ، لاطعام ملايينه القليلة ، بسبب ندرة الاراضي الزراعية المستغلة فيه بل قد يصدم المواطن العربي أكثر اذا عرف ان المسافة بين العاصمة ، الخرطوم وبور سودان (المرفأ الرئيسي للبلاد) غير مغطاة بطريق معبدة هي الأخرى .»

ويقول الاستاذ سحاب بأن بين المشاريع الهامة التي تدرس على صعيد هذه الوحدة بين مصر والسودان ، مشروع استصلاح زراعي يعرف باسم جونفلي سيتم بموجبه شق قناة تصل مجموعة كبيرة من فروع النيل الابيض ، وستعمل كطريق للملاحة النهرية ، « ثم تسمح بتجفيف المستنقعات في مساحات شاسعة من الاراضي وانه عندما يتم تنفيذ هذا المشروع ستكون الحاجة للايدي الفلاحية المصرية العاملة ضرورة طبيعية لا غنى عنها » .

هذه هي مفاصل العمل الوحدوي وعضلاته وشرايينه التي تؤثر في انطلاق الدورة الاجتماعية الاقتصادية . فالعمل الوحدوي ليس تجريداً عن واقع الحياة وتكامل دورتها .

ولم تنقض أيام وأسابيع على صدور مقال الاستاذ معن بشور حول « الانفصالية الجديدة » حتى تسارعت الاحداث المصيرية تتكلم بنبرة أعلى من كل نقاش وبحجة أشد اقناعاً

من أي منطق . وتوجهت بعد زيارة السادات الى القدس المحتلة انظار العرب من مغربهم الى مشرقهم الى وحدة الهلال الخصيب في لقاء بغداد ودمشق على انها محور الانقاذ المفتقد ، على أنها حجر الزاوية الذي أهمله البناؤون ؟ بل المشتغلون في البناء بالاحرى

وكان الاخوة في المغرب العربي الكبير هم أصحاب المبادرات دعماً لقيام هذه الوحدة التي اعتبرها الاستاذ بشور والعقلية الرومانسية على مدى نصف قرن « الانفصالية الجديدة » و « الشعوبية » واعتبرت في لغة الحرب والسلم ، لغة المصير القومي ، الحلقة الاقوى في جبهة الصمود والتصدي بل بدونها يكون العامود الفقري لهذه الجبهة في خلل عظيم . فكانت زيارات الرئيس بومدين والاخ جلود لعاصمتي الهلال الخصيب .

وارتفعت أصوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية مطالبة بتحقيق هذا اللقاء . وكان أبرزها ما قاله الاخ الاستاذ وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في الذكرى الخامسة والاربعين لتأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي : « فكما ان سوريا هي العمق الاستراتجي للحركة الوطنية وللثورة الفلسطينية فان العراق هو العمق الاستراتجي لسوريا »

وتابع الاستاذ وليد « يا اخواني ويا رفاقي في دمشق وفي بغداد ما من احد يشك في اخلاصكم للقضية العربية ، لكن هذا الخلاف طال وانعكاساته تزداد خطورة يوماً بعد يوم . لا نريد ان نعرف من المسؤول ، نريد الوحدة ، الوحدة ، الوحدة ، لأن الكارثة لن توفر احداً » . وتوجه الى القوميين الاجتماعيين محدداً نطاق هذه الوحدة « استطعتم رغم كل التضحيات الجسيمة التي قدمتموها ان تثبتوا للعالم بعد اغتيال الزعيم انطون سعادة انه باق في نفس كل فرد من الحزب السوري القومي الاجتماعي ، في كل فرد آمن بضرورة تحقيق وحدة الهلال الخصيب التي بدونها صعب ويستحيل تحقيق الاماني القومية الحقيقية » .

فوحدة الهلال الخصيب هي التي « بدونها صعب ويستحيل تحقيق الاماني القومية » . وهي وحدة المصير القومي دفاعاً عن الوجود القومي المهدد بالمحق والتي اجمع رأي عبد الناصر والقذافي وبومدين من قادة العرب الثوريين ، ومن خارج الهلال الخصيب على أهميتها القصوى وضرورتها الملحة في مواجهة العدو وانقاذ فلسطين . وهي لو لم تكن لها ذاتياً مقومات موضوعية أساسية لما كانت لفتت اهتمام هؤلاء القادة العرب من خارج « المدرسة السورية القومية الاجتماعية » التي ناقشها الحصري سابقاً وبشور لاحقاً .

وهي الوحدة التي طالبت بها قيادة المقاومة الفلسطينية مراراً بقول الأخ أبو عمار في أكثر من مناسبة أن « سوريا هي فلسطين الشمالية وفلسطين هي سورية الجنوبية » وبدعوة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كل أدبياتها لضرورة تحقيق « وحدة الجبهة الشرقية » ، وطالبت بها ميدانياً وعملياً يوم توجهت قيادة المقاومة الفلسطينية الى بغداد ودمشق في أعقاب زيارة السادات ساعية لقيامها ، بل هي التي حفزت الاخ المناضل فاروق القدومي (ابو اللطف) رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية أن يقول لاحد الرؤساء بعد كل التطورات الاخيرة « لقد كان انطون سعادة على حق » .

وهي الوحدة التي أيد قيامها في كل ادبياته وطروحاته القائد الشهيد كمال جنبلاط منذ استجوابه الشهير في أعقاب استشهاد سعادة في ١٩٤٩ حين أكد ان وحدة الهلال الخصيب الى

جانب كونها ظاهرة تاريخية اجتماعية فهي ضرورة قومية لمواجهة العدو الاسرائيلي ، واستمر يدعو لها حتى آخر مقالات كتبها « في الانباء » في ربيع ١٩٧٧ حول وحدة سورية الطبيعية وضرورتها القومية .

وهي الوحدة التي أيد قيامها مؤتمر الشعب العربي في توصياته في ١٩٧٧ وأيدت قيام جبهتها الشمالية الشرقية مذكرة الحركة الوطنية اللبنانية الى قمة الصمود والتصدي .

وهي الوحدة التي اتجه اليها تفكير البعث الحاكم في دمشق وبغداد متخطياً كل تناقض سابق فجعل الرئيس البكر مسألة قيام الجبهة الشرقية أساساً لكل مبحث حول التصدي والصمود . أما الرئيس حافظ الاسد فهو الذي استشف اهميتها حين رد على غولدا مائير في ٨ آذار ١٩٧٤ بقوله « ان فلسطين هي سورية الجنوبية » . وفي المؤتمر القومي في ١٩٧٥ دعا الرئيس الاسد الى تحقيق وحدة سورية الطبيعية دون التخلي عن مطلب الوحدة العربية باعتبار الوحدة السورية الحلقة الضرورية لكل مسعى وحدوي وتركزت استراتجية دمشق العملية على هذا الهدف وصولا الى ميثاق العمل القومي بين دمشق وبغداد .

وعلى مستوى عالمي ، هي الوحدة التي جعلت جاك بيرك الذي طالما تحدث عن الوحدة العربية حتى بات منظرها الاوروبي يتحول ليقول :

« ان الحل في ذهني وحدة عربية حقيقية اقليمية أو جبهوية كما يقول الجزائريون . وأقصد بذلك ان الوحدة العربية لا بد أن تستجيب لشروط ملموسة جغرافية وتاريخية وانتربولوجية كي تتحقق . لا أرى جامعاً ممكناً بين موريتانيا والعراق أو بين مصر والمغرب ولكنني أرى تجانساً كبيراً وعميقاً بين أقطار مثل لبنان وسوريا وفلسطين والاردن والعراق . هذا كله من ناحية التاريخ، من ناحية الابحاث الاجتماعية لا أقول أكثر ، له فرص الاحياء . هذا ما كان يسمى قبلا بالهلال الخصيب » . (« المستقبل » ـ ٣١ كانون الاول ـ ١٩٧٧)

يقول ماكسيم رودانسون ان الهلال الخصيب مجرد تسمية جغرافية (« النهار العربي والدولي » ٢٢ نيسان ١٩٧٩) متجاهلا الجذور الحضارية التاريخية لشعبه الواحد والنسيج البشري والدورة الاجتماعية الاقتصادية التي تلف مجتمع الهلال الخصيب القومي ووحدة المصير والتحديات المعاصرة . وقبل رودانسون قال ماترنيخ عن ايطاليا في زمن تجزئتها واستعمارها ، انها ليست أمة بل هي مجرد تعبير جغرافي . ولكن أين أصبح ماترنيخ بعد الوحدة الايطالية وحروبها !

ويتابع العلامة البحاثة جاك بيرك حول القوميات الاقليمية والوحدة العربية وتناقضها :

« لا أظن ، لأننا نستطيع ان نتصور وحدة عربية كبيرة مفصلة اقليمياً . هل تتوهم أن الوحدة الاوروبية ستقضي على الوطنيات الحالية ؟ كلا ، لا أظن . وهذه الفكرة ليست واقعية . فكرة الوحدة الميتافزيقية التي تعدم كل ما يشوبها . أنا أعتقد ان هذه الفكرة في الاذهان العربية هي من آثار الميتافزيقية . أنا أقصد وحدة تاريخية وليس وحدة ميتافزيقية » .

وجواباً عن سؤال « اذن انت تؤيد فكرة وحدة البيئات أو الوحدات الاقليمية ؟ » .

« أنا أرحب بوحدة حقيقية تعتمد على وحدة طبيعية تاريخية وليس فقط وحدة خطابية » .

وجواباً عن سؤال « ما هي برأيك هذه الوحدات » يقول : « انا أتصور في المستقبل اننا

نستطيع أن نرى العالم العربي كسلسلة من الوحدات الكبيرة . أنا أشرت الى اثنتين منهما الشرق الادنى (التي سماها فوق بوحدة الهلال الخصيب) ووادي النيل ، وهناك أيضاً المربع العربي الكبير ، والمغرب العربي » .

ان أهم ما يركز عليه بيرك النقاط الرئيسية التالية :

اولا : « الشروط الملموسة » لقيام الوحدة وهي « جغرافية وتاريخية وانتربولوجية » . وهذه يرى انها متجانسة « تجانساً كبيراً وعميقاً بين أقطار مثل لبنان وسوريا وفلسطين والاردن والعراق » .

ثانياً : يشبه الوحدات الطبيعية بوطنيات أو قوميات أو وحدات أوروبا القومية كفرنسا وايطاليا والمانيا ولكنها لا تتناقض مع مسعى قيام وحدة أوروبية بل لولاها لما قام التفكير بوحدة اوروبية .

ثالثاً : يعتبر ان فكرة الوحدة العربية الشاملة دون تأطير جغرافي ـ اقتصادي ـ اجتماعي ـ تاريخي لواقع البيئات العربية « هذه الفكرة في الاذهان العربية هي من آثار الميتافزيقية . »

رابعاً : يتصور ان مستقبل العالم العربي هو في قيام وحداته الطبيعية الاربع المحتضنة لدورات عمرانه الاجتماعية الاقتصادية .

الاحداث والعلم يتجهان نحو هذه الحقيقة الكبرى . والفكر القومي هو الذي يرتكز على العلم ويستوعب عبرة الاحداث . في ١٩٥٩ أصدر الدكتور فايز صايغ كتاباً بالانكليزية عن « الوحدة العربية » أراد ان يعلل فيه قيام وحدة مصر والشام رغم افتقارها للمقومات المادية ـ الجغرافية والتواصل المادي . فقال تسفيها لتلك العوامل وانتصارا للنموذج الوحدوي الذي أيد ، بأن ها هي باكستان تنهض كنموذج تخطى واسقط قيمة التواصل الجغرافي والعمراني في الوحدات القومية ، وبعد سنوات قليلة حصلت نكسة انفكاك الوحدة بين الشام ومصر ثم لم يلبث بعد سنوات اخرى بأن انهار كيان باكستان وانفصلت بنغلادش عنها . ومشهود للدكتور فايز صايغ بسعة باعه في تسلسل الافكار والمنطق . ولكن الواقع الاجتماعي والاحداث التاريخية ابلغ من كل منطق مجرد .

ان لقاء الفكر القومي الاجتماعي الوحدوي مع الفكر القومي العربي الوحدوي هو على مقولة الوحدات الطبيعية في اطار الجبهة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية طريقاً للنمو بالتفاعل نحو الوحدة العربية كظاهرة اتحادية في عالم تتوحد فيه أقاليم كبرى لاحداث مستلزمات التكتلات الاقتصادية والدفاعية الكبرى .

فالفكر القومي الاجتماعي يؤمن بالسورية ضمن العروبة ، يؤمن بالوحدة السورية كدورة اجتماعية اقتصادية ضمن الاسرة العربية والانتماء العربي ، ويؤمن بامكان تطور الروابط العربية على قاعدة نمو المصالح والوشائج الحياتية في عالم متطور . ويؤمن بأن هذه الروابط ، كما قال سعادة ، « تحتم » التعاون والتعاضد الجبهوي وبالتالي لا انفكاك لسورية عن العروبة التي هي طابعها التاريخي وقدرها المستقبلي .

فالعروبة عندنا ليست رجوعاً الى الماضي فحسب بل هي مستقبل ومصير مشترك . كل هذا انبثاقاً من نظرة متكاملة الى الانسان ـ المجتمع وعلاقاته ببيئته ومحيطه الطبيعيين، من نظرة دينامية الى المجتمع والطبيعة على قاعدة التفاعل المتنامي باستمرار .

ان هذه النظرة الى السوريةوالعروبة في تلاحمهما وتكاملهماتختلف كلياً عن النظرات والاتجاهات المرتدة عن العروبة بشعوبية عدائيةوالمعتبرة مثلا في مصر ان المصرية هي نقيض العروبة . ألم يكتب الدكتور لويس عوض سلسلة مقالات في مجلة « الفكر العربي » في العددين الرابع والخامس من العام ١٩٧٨ يقول فيها : « وهذه الاسطورة ، اسطورة العروبة العرقية خارج الجزيرة العربية ، لا تقل شططاً وخطراً عن أسطورة الآرية العرقية أيام النازي ونظيرها في الشطط أساطير القومية الفرعونية والقومية الفينقية والقومية الاسرائيلية . » اليس هذا الاتجاه عدائياً وخطيراً ؟

ان الردة عن العروبة في مصر فكرياً صاحبت الردة عنها سياسياً وعسكرياً وجبهوياً الى تبرير خطوة السادات والانحراف السياسي والاستراتجي الموصل الى الخروج الكلي على الروابط الجبهوية العربية والمتعامل مع العدو .

ويقول **محمد حسنين هيكل** حول **هوية** مصر[1]:«جاء عبد الناصر واعتقد انه أصاب وأخطأ . أصاب عندما اخذ الاختيار الواضح والطبيعي والتاريخي وسار فيه . لكنه أخطأ لأنه ، من اجل تحقيق اختيار تاريخي في هذا العمق وفي هذا الاتساع ، كان يجب ان يطرح هذا الاختيار على أوسع مناقشة ممكنة . اتخذ انتماء مصر عربيا ، باعتباره مسألة شبيهة بقضية الوجود . هو فعلا يشبه قضية الوجود ، وهو فعلا أمر لا يناقش ، ولكن بعد الظروف التي مرت بنا في مصر ، وهي كثيرة جدا ، وبعد القرن التاسع عشر حين اكتشفت في اواخره الحضارة الفرعونية ، وتصورات رغبة الاستعمار في عزل مصر وحدها ، وتفكير بعض المثقفين المصريين الذين قادوا ولعبوا ادوارا مهمة جدا في حركة الترجمة والاقتباس ، والذين تصوروا ان اوروبا الغربية هي الحضارة الحقيقية ـ بعد هذا كله كان من الواجب حدوث أوسع مناقشة ممكنة تتعلق بهوية مصر ، وان تجري مناقشة فلسفية سياسية فكرية الخ ... حول هوية مصر . وكان يجب ان تكون واسعة جدا .

هناك عناصر في مصر ارتبط ، طبعا ، الانتماء العربي في ذهنها بتجربة كاملة ، وتأكيد الانتماء العربي ارتبط بتجربة لها جوانبها الاجتماعية والسياسية . وهناك أيضا عناصر فكرية تقول : لا ، نحن قطعة من اوروبا ، الخديوي اسماعيل كان يقول اننا قطعة من أوروبا ، وفي مصر حتى الآن أنصار لمدرسة الخديوي اسماعيل . وفي هذا الجو ، ولاهداف سياسية واجتماعية معينة، حصل هجوم شرس جداً على انتماء مصر العربي، وهذا كان من المفروض والواجب عدم حدوثه ، ولكن وبشكل من الاشكال ، انا لا أمانع في انه حصل ، لا أمانع مستقبليا وتاريخيا في انه حصل ، على أساس اننا نقبل بمبدأ النقاش الحر .

تقولون أن مصر ليست عربية ؟ قولوا لنا ما هي اذاً ؟ اعتقد اننا سندور كثيراً وسنحاول أكثر لكن ستعود مصر الى مكانها . لا يستطيع احد ان يتخلى عن شكله . » »

ان عدم ارساء المصرية والعروبة في مصر على قاعدة نظرية وعلمية متكاملة أدى الى هذا الشرخ بعد غياب القائد الثوري الملهم .

---

(١) « النهار العربي والدولي » ١٨ كانون أول ١٩٧٨ .

ولقد كانت « الوطنية المصرية والقومية العربية » في الميثاق متجاورتين ولكن غير متكاملتين . فالوطنية المصرية أعطيت خصائص المجتمع القومي ولكن تحت اسم الوطنية المصرية ، والقومية العربية اعطيت مفردات الشأن القومي ولكن بمضمون جبهوي .

ولقد أوضح العقيد معمر القذافي بصراحته المشهودة وجرأته على النقد والنقد الذاتي موقف الفكر القومي العربي الوحدوي في مرحلة ما ، بقوله : « كان موقفنا من الوحدة عاطفياً » ولا يستند الى أساس أيديولوجي وعلمي »[1] « لقد كنا نتعاطى مع المسائل القومية بغير أن تكون لنا ايديولوجية محددة . كنا نتعاطى معها بعواطفنا ومن خلال التزامنا المبدئي بالقضايا القومية . وهذا ما أدى الى هزيمة المنطق القومي . » وفي رأي القذافي ان الحركة القومية العربية لعدم رسوها على الوضوح النظري والفكري تراجعت امام الماركسية ، بل هو يقول انها لم تكن محصنة بأيديولوجية .

وفي السنوات الاخيرة حصل تطوران هامان على صعيد الاتجاه القومي العربي الوحدوي . فقبل غياب الرئيس عبد الناصر دعا من جهة الى وحدة وادي النيل ووحدة الجبهة الشرقية كما انه على صعيد عربي عام دعا الى تطوير الجامعة العربية بمؤسساتها لتصبح على غرار السوق الاوروبية المشتركة « جماعة عربية متحدة » . وفي أيار ١٩٧٧ دعا الرئيس معمر القذافي لانعقاد مؤتمر قمة عربي لدرس قيام « الجماعة العربية الاقتصادية » ، وفي ١٩٧٨ قامت جبهة الصمود والتصدي وفي ١٩٧٩ انعقدت قمة بغداد العربية وبمبادرة من العراق وكانت بانطلاقها من الحد الادنى للجهد العربي المشترك الذي لم يتحقق مثيل له في السابق .

وهكذا بينما يتجه العروبيون المخلصون الى النهج الجبهوي التوحيدي التدريجي في الاطار العربي العام يعكفـون على وحدة العمق الجغرافي بكل ما يوفر من تكامل اقتصادي واجتماعي واستراتجي .

وهكذا اخذ الفكر القومي العربي يتجه نحو صيغة واقعية تدريجية للوحدة العربية العامة . بينما أكد مقولة الوحدات الطبيعية ، وبالتالي تقوم اليوم خاصة بعد انجاز حزب البعث العربي الاشتراكي لأهم وأخطر خطوة وحدوية نواة كل تحرك وحدوي عربي ، تقوم بين الفكر القومي الاجتماعي والفكر القومي العربي علاقة جدلية من الحوار والتفاعل والتحالف الاستراتجي .

ان التحديات التاريخية والمصيرية هي التي تفرز الفكر السليم والعمل السليم .

لقد التقى الفكر القومي ، الوحدوي القومي العربي والوحدوي السوري القومي الاجتماعي على مقولة الصراع القومي في فلسطين وعلى أن الكفاح المسلح هو طريق تحريرها وعلى أن الصراع في فلسطين هو صراع وجدود لا صراع حدود ، وعلى انه صراع يتناول المصير القومي كله وبالتالي فالرد على تحدياته هو بوحدة العمق القومي .

واذا كان شعار الجبهة الشرقية الشمالية منذ ١٩٦٧ بقي في نطاق الوعي العسكري لترابط ارض الصراع وعمقها الاستراتجي فان وثبة حزب البعث لتحقيق وحدة بغداد ــ دمشق في هذا المفصل التاريخي وبعد اتفاقات كامب دافيد وتحدياتها على المنطقة ، والتأكيد على ان

(١) الحوار في « ندوة فكرية مع معمر القذافي حول الكتاب الاخضر ومقولاته مقارنة بالفكر القومي ــ « السفير » ١٩٧٩/١/١ .

العراق هو عمق الشام الاستراتجي كما ان الشام هي عمق فلسطين (سورية الشمالية وسورية الجنوبية) ولبنان والاردن ، وبروز أهمية التكامل الجغرافي والاقتصادي بين هذه الكيانات اساساً موضوعياً للوحدة ، ان هذا التوجه العام لحزب وحدوي قومي عربي اقدم على هذه الوحدة المتكاملة جغرافياً واقتصادياً وبشرياً واستراتجياً ، قد ثبت عملياً ان واقع الحياة هو مصدر كل نظرية سليمة . ان الانجاز الميداني اسقط الجدل اللفظي وسقط معه هذا العداء للعوامل الموضوعية الطبيعية والاجتماعية للوحدة التي تأكدت انها المعيار الاسلم لنجاحها .

وهذا المنعطف الكبير في مسار الوحدة العربية أكد ان قيام الوحدات الطبيعية ، ليس نقيضاً للوحدة العربية حتى يناصب العداء ، بل طريقاً أوحد لبلوغ العمل الوحدوي السليم قدرة التحقيق والانطلاق بحيث أن الوحدات الطبيعية ضرورة لا محيد عنها وان التخلي عنها أو مقاومتها يعرقل المسيرة الوحدوية العربية اطلاقاً ، بحيث أن لا تناقض بين العمليتين .

فالمرحلة الحالية هي مرحلة انضاج للوحدة العربية انطلاقاً من تحقيق الوحدات الطبيعية في اطار من التعاضد العربي الجبهوي وتطوير مجالات التعاون العربي الفعال كالسوق العربية المشتركة ومؤتمرات القمة وجبهة الصمود والتصدي وسواها من نشاطات العمل الجبهوي العربي الراهن وبأفق وحدوي مستقبلي يجاري التطورات الموضوعية في الروابط بين دورات الغهران .

وان الفكر الوحدوي القومي العربي بعد التطورات المستجدة من تصاعد حرب الوجود ضد العدو الصهيوني وتحدياتها الى قيام ميثاق العمل القومي المشترك بين عاصمتي الهلال الخصيب الى تبلور المسألة الفلسطينية على قاعدة سورية الطبيعية الى بروز هذه الوحدة المصيرية على الساحة اللبنانية ، الى صيغ العمل الجبهوي العربي من قمة بغداد الى جبهة الصمود والتصدي التي أكدت المحور السوري ــ الفلسطيني ــ العراقي ، بعد كل هذه التطورات ، مدعو الى خلاصة فكرية تعيد للوحدة السورية اعتبارها الكامل في الفكر الوحدوي القومي العربي على اعتبارها لازمة وجودية للعروبة ، بدونها تبقى العروبة أسيرة تجزئة سيكس ــ بيكو وتوقاً وحدوياً منفصلاً عن الواقع الاجتماعي والجغرافي والاستراتجي والاقتصادي . ولنذكر أن الجنرال غورو في ميسلون أوقف مد الوحدة السورية القومي وليس ساطع الحصري ، ودحضه النظري لها .

كما ان الفكر السوري القومي الاجتماعي الملتزم بالعروبة تاريخاً وحاضراً ومستقبلا في دعوته وتأييده ودعمه لقيام وحدة الهلال السوري الخصيب العربي نطاقاً طبيعياً « لوحدة الحياة والاجتماع ولمجتمع وأرض المعركة القومية المصيرية ضد العدو الصهيوني في الهلال الخصيب ، انما يقرن الدعوة الى الوحدة السورية بالعمل من ضمن الجبهة العربية التي نص عليها دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي على أنه متمم لغايته ، وتطوير روابطها ودعم تحقق الوحدات الطبيعية الأخرى في العالم العربي في أفق اتحادي أكده الحزب رسمياً في مذكرته الى الجامعة العربية في ١٩٤٤ وفي بيان اللجنة التنفيذية العليا في ١٩٧١ .

ان دعوة عبد الناصر ثم القذافي الى تحقيق السوق العربية المشتركة ثم مبادرة قمة بغداد لتحقيق انتظام العمل الجبهوي العربي على مستوى القمة ، وقيام جبهة الصمود والتصدي ، كلها بلورة لفكرة الجبهة العربية التي يلتزم بها الحزب السوري القومي الاجتماعي ويدعم تحقق اواصرها وتعزيز روابطها وتطويرها في أفق اتحادي مستقبلي .

الفصل السادس والعشرون

جبهة الصمود والتصدي :
وثائق طرابلس والجزائر ودمشق :

كما أن مبادرة دمشق وبغداد الى انجاز وحدتهما الطبيعية وتأييد العرب خاصة التقدميين منهم لها والوحدويين كمعمر القذافي وهواري بوميدين وعبد الفتاح اسماعيل لها ، تشكل كلها تطورات ايجابية على طريق انجاز لقاء الفكر الوحدوي القومي العربي والفكر الوحدوي السوري القومي الاجتماعي .

ولقد اتضح ايضا وبصورة لا تقبل الجدل ، ان قيام وحدة الهلال الخصيب يحقق ايجابتين على الصعيد العربي اولا : يجعل الثقل القومي الاشد ارتباطاً بمسألة فلسطين هو القادر على قيادة العالم العربي ، كما جرى في قمة بغداد ، وهذا بالذات ما يثير حفيظة السياسات العربية الرجعية التي كانت تنصب نفسها وكيلا للسياسة الاميركية في المنطقة ، وثانياً : يشكل بشهادة العروبيين انفسهم ، أمل الجذب الوحيد لمصر من منزلق الخيانة التي أوداها به نهج السادات لاستعادتها الى العروبة ، موقعها السليم . هذا في الافق الوحدوي والعربي .

أما على صعيد الهوية القومية والحضارية لشعبنا ، فلقد تأكد ان الثغرة الكبرى في تحديد هويتنا هي اننا كنا نقفز فوق هذا الرابط الاقليمي الذي له خصائص ومزايا من ضمن رابطة العروبة الأشمل لنغرق في تحديدات التجزئة الاستعمارية الناتجة عن سيكس ــ بيكو ، فأما نحن محليون ، لبنانيون وفلسطينيون وعراقيون وسوريون بمعنى الشام ، أو نحن عرب . بينما ليست فلسطين ولا الشام ولا العراق ولا لبنان ولا الاردن كالهوية المصرية ، هوية الاقليم والارض ودورة الحياة ، بل هي أجزاء من اقليم واحد وحياة واحدة وارض واحدة . وحين يقول الرئيس الاسد « الموارنة سوريون عرب » يكون قد أعطى الوصف الصحيح والدقيق لهويتنا القومية والحضارية . فنحن لبنانيون سوريون عرب ونحن فلسطينيون سوريون عرب ونحن شاميون سوريون عرب . العروبة هي رابطتنا الشاملة المميزة والسورية هي هويتنا ، هوية ارضنا واقليمنا ومجتمعنا ، واللبنانية أو الفلسطينية هي تعريف محلي من ضمن الروابط الاشمل بالتدرج .

والسورية في هذا المجال لا تتناقض مع العروبة كما لا يجوز ان تتناقض المصرية معها ولا الانتماء للمغرب العربي الكبير أو الجزيرة العربية .

ثم انه عندما نعي جذورنا الحضارية دون تناقض مع هوية الحاضر والمستقبل العروبية بل على اساس التكامل والتفاعل ، فلا نرتد الى الشعوب القديمة لننأى عن رابطة العروبة ولا نطمس جذورنا الحضارية القديمة تأكيداً على رابطة العروبة ، وكلا الموقفين خاطىء ومنحرف ، بل نعتز بجذورنا ونعيد لها الاعتبار على قاعدة انها استمرار مجتمعنا وصراعنا ، كما قال بيان قيادة مجلس الثورة العراقي ان الصراع ضد الصهاينة يبدأ بالبا بليين والاشوريين ويستمر

حتى الساعة ، أو كما أشار اعلام فتح عن الارض المحتلة على أن الكنعانيين هم اجدادنا التاريخيون الذين اعطوا فلسطين اسماء القرى والمدن لا اليهود . دون أن يؤدي هذا الاعتزاز بالجذور الى انقطاع عن استمرارية المجتمع ونموه وتفاعله ليصبح ما هو عليه ، محصلة كل المسيرة ، مجتمعاً من صلب العروبة حاضراً ومستقبلا .

ان محرضات الصراع وتحديات المرحلة قد أضاءت بعمق اللقاء الصميمي بين الفكر الوحدوي القومي العربي والفكر الوحدوي القومي الاجتماعي الجبهوي العربي .

وليس مثل صراع الوجود مشعلا لاضاءة الحقيقة من كل جوانبها .

ثورات عربية ثلاث تدعم وحدتنا القتالية وترسي المفهوم الجبهوي السليم

١ ـ ثورة الفاتح وتحركها الوحدوي الاستراتجي والالتزامات

وحين غاب عبد الناصر مرت الناصرية في نكسة ولكن لم يلبث أن ارتفع لها علم أصيل في ارض المغرب بنهوض ثورة الفاتح بأعباء الدور الذي كان ينتظر البطل . ذلك انه كما انطلق عبد الناصر ، من الفالوجة ، من فلسطين الى ثورة ٢٣ يوليو فقد انطلق معمر القذافي من الرد على نكبة ١٩٦٧ في ثورة الفاتح من سبتمبر وكلاهما كان محركه فلسطين . وحين ذهب السادات الى القدس المحتلة يصافح العدو ويعلن صداقته لبيغن ومائير ، وذهب العرب الرافضون لخطوة السادات الى طرابلس وقد غدت ملتقى الثوار والرافضين ورمز الصمود فانعقد رأيهم في اجتماعات ثلاثة : قمة التصدي والصمود للرؤساء ولقاء الوحدة الوطنية الفلسطينية والمؤتمر الشعبي الذي ضم كل الاحزاب التقدمية والوطنية والقومية العاملة على الساحة العربية والمعادية للامبريالية والصهيونية فضلا عن التنظيمات المهنية وكان أوسع تمثيل للرأي العام الوطني في العالم العربي كان فعلا مؤتمراً شعبياً عربياً .

الا ان هذا الدور الذي تؤديه ثورة الفاتح لم يكن ليكون في انعقاد هذه المؤتمرات الرسمية والشعبية على أرضها بالصدفة بل نتيجة شريط متصل من المواقف في موقع معاداة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ودعم الثورة في كل مكان والكفاح المسلح الفلسطيني في أحلك وأصعب الظروف ورفض الحل السلمي والعمل الدؤوب للوحدة .

الا ان ابرز ما يميز ثورة الفاتح وهي التي عينها على المعركة المحتدمة ضد العدو الاسرائيلي انها افترقت عن كل الارث الرومانسي السابق في العمل الوحدوي العربي وانطلقت من موجبات الاستراتجية العسكرية في التواصل الجغرافي والتكامل للجبهات والوحدات .

ان مفتاح فهم موقف ثورة الفاتح من مسألة الوحدة انما هو في فهم موقفها من مسألة الصراع ضد العدو لأن الوحدة عندها ملازمة لمقولة هذا الصراع .

« ان القضية قد بيعت وأريد ان أقول بهذا الخصوص ان الصراع بيننا وبين اليهود صراع تاريخي لن توقفه المعاهدات ولا الاتفاقات السرية والعلنية ولا رؤساء الدول ولا وزراء

خارجيتها . ان هذا الصراع تحتمه المعطيات الاساسية الموجودة في المنطقة وهي ان الشعب بكامله طرد من أرضه ويعيش في خيام ويقاتل ولو بأظافره وأسنانه ليعود الى دياره الى مزارعه الى أرضه الى فلسطين .

هذا هو المنطق الذي يحسم الصراع بيننا وبين بني اسرائيل وأريد أن أقول ان الجمهورية العربية الليبية تؤكد من جديد وقوفها غير المحدود مع المقاومة لتصعيد الكفاح المسلح في الارض الفلسطينية المحتلة خاصة في هذا الظرف » . (خطاب العقيد معمر القذافي في الفاتح من سبتمبر ١٩٧٥)

من مقولة ان « الصراع بيننا وبين اليهود صراع تاريخي لن توقفه المعاهدات ولا الاتفاقات السرية والعلنية ولا رؤساء الدول ولا وزراء خارجيتها » وانه صراع منبثق من « المعطيات الاساسية الموجودة في المنطقة وهي ان الشعب بكامله طرد من أرضه » وانه لن يحسم هذا الصراع الا بعودة شعبنا الى « دياره ، الى مزارعه ، الى أرضه ، الى فلسطين » ، من هذه المقولة التي لا تقبل بمنطق « الحاجز البسيكولوجي المفتعل » الذي تزيله « زيارة ودية » الى الارض المحتلة ، ولا بمخاطبة اسرائيل « كحقيقة قائمة » لا بد من اعطائها « الضمانات لكيانها وأمنها » ، تنطلق من احتدام الصراع حتى تتحرر الارض ويعود الشعب ولا ترى هذا الصراع منطلقاً بالتسويات المضيعة للحق القومي لشعبنا والتي تنتهي الى « ان القضية قد بيعت » ، من هذه المقولة الصراعية نفهم كل منطق معمر القذافي في الوحدة . ذلك انه كما تبين من قبل انه حين تمحورت بعد حزيران ١٩٦٧ مقولة الصراع ضد اسرائيل كل استراتيجية عبد الناصر على اساسها قال بالوحدة مشدودة الى ضرورات المعركة فلم يكن من بديل عن العمق الاستراتيجي للجبهات : الجبهة الشرقية ، ووادي النيل حتى ليبيا .

ومعمر القذافي المنطلق من هذا الفهم لحقيقة الصراع وتاريخيته ، بحيث لا يعتبره عارضاً ولا طارئاً بل صراعاً تاريخياً وحقيقياً لا يحسم الا بالعودة والتحرير ، يتلمس طريق الوحدة وفي يده مشعل الصراع المضيء لكل جنبات الطريق .

وعلى هذا كانت مبادرته باتجاه الوحدة التي تشكل منطلق التحرير ، وحدة الهلال الخصيب ، أو بتعبير عبد الناصر وحدة الجبهة الشرقية :

« أنا وزملائي ذهبنا بأنفسنا بعد حرب رمضان ٧٣ ، ذهبنا لتوحيد سوريا والعراق . لا يوجد مسؤول عربي يذهب لتوحيد قطرين عربيين بل على العكس من ذلك جلهم يدسون الدسائس بين كل قطر عربي وقطر آخر يريدون الفرقة . وعندما يأتون اليك يغمزون من طرف آخر . ولكن نحن ذهبنا لكي نقنع العراقيين والسوريين لأن مصلحتهم في المنطقة هي وحدة سوريا والعراق .. ذهبنا لدمشق وذهبنا للعراق ، وذهبنا لقاعدة الوليد مرة أخرى لكي نرفع وجهات النظر وتنفسنا الصعداء عندما رأينا هذه الجهود أدت الى نتيجة ، كنا في ذلك الوقت نعتقد أنها بداية لعمل إيجابي وهو أن زيارة الرئيس السوري للعراق كانت تحصل في ذلك الوقت . كنا نريد أن يؤدي بعد ذلك الحوار الى الوحدة بين البلدين . **لا زلنا نحن عند هذا الموقف ، لا زلنا نقول ان المصلحة القومية هي في وحدة سوريا والعراق ...** » (من خطاب العقيد القذافي في الفرضابية بمناسبة عيد الجلاء في ٢ حزيران ١٩٧٧)

أولى الحقائق ان مسعى ليبيا لوحدة بغداد – دمشق كان مسعى دؤوباً لم يفتر على السنين ، بدأ ، كما يقول العقيد القذافي ، بعد حرب رمضان ١٩٧٣ في زيارة قام بها الرئيس

معمر القذافي الى العاصمتين بغداد ودمشق في هذا المسعى ، ثم استمر بعد ذلك . حين سعى الرائد عبد السلام جلود في المسعى نفسه لعقد قمة طرابلس في ١٩٧٦ التي كان مفروضاً ان ينبثق عنها اتحاد بغداد ودمشق ضمن جبهة رفض عربية .

ثم كان التحرك الاخير بعد زيارة السادات حين زار الرائد عبد السلام جلود دمشق وبغداد مجدداً وفي المسعى نفسه . فمنذ ١٩٧٣ أكثر من ثلاث مبادرات ليبية رسمية في مستوى عال من أجل وحدة بغداد ودمشق .

فعلا ان هذا السلوك وسط عالم عربي يسعى حكامه للفرقة لا للوحدة ، يبدو في منتهى الشذوذ لأنه يعبر عن مثالية نادرة وعمل وحدوي نزيه وأصيل .

ولنذكر ان السياسات العربية على مدى نصف قرن ويزيد كان بعضها يقوم على نهج محاربة وحدة الهلال الخصيب . كان بعضها يحرص على أن يبقى في مركز الاستقطاب على اشلاء الوحدة وبسياسة الفرقة . كانت السياسة السعودية ولم تزل تريد الهلال الخصيب ممزقاً وخاضعاً بدويلاته لنفوذها . وكانت السياسة المصرية التقليدية معادية لوحدة الهلال الخصيب مرة في العهد الملكي خوفاً من نشوء محور عربي آخر ينتزع من مصر الزعامة ومرة في العهد الناصري على أساس ان وحدته في العهد الملكي هي وحدة الاقطاع والاحلاف وعلى أساس في العهد الجمهوري وبعد ثورة تموز في العراق في ١٩٥٨ و ١٩٦٨ ان قيام مثل هذه الوحدة اعتبر تحدياً لمصر بعد انفكاك الشام عن الوحدة معها .

ولم تسقط كل هذه الاعتبارات الا حين انتصرت مقولة ان التناقض الاساسي هو مع العدو وان هذا التناقض يفرض عسكرياً واستراتيجياً قيام الجبهة الشرقية وذلك بدءاً من ١٩٦٨ .

اما القذافي فقد انطلق منذ البدء من مقولة ان التناقض الاساسي هو هذا الصراع التاريخي ضد اليهود حتى تتحرر فلسطين. وهذه المقولة كانت دليله الصحيح الى الوحدة الصحيحة فانصب كل اهتمامه على دعم قيام وحدة الهلال الخصيب دون أي تعقيد .

ولأن مقولة الصراع ضد الوجود الصهيوني في فلسطين هي منطلق تحرك فكره العسكري والاستراتيجي لتقييم الوحدة دون الوقوع في مطبات الشعارات السياسية والرومانسية التي تعصف بالمنطقة. **لذلك يقول الأخ معمر القذافي في حديثه للصحافيين الاوروبيين والعرب الذي نشرته « السفير » في ١٩٧٧/١٢/١٠ : « ومع التسليم بجبهة مصر ، فان جبهة سوريا والاردن ولبنان هي التي يخشاها العدو ، وليست الجبهة المصرية ، وذلك أساساً لأسباب جغرافية . فصحراء سيناء عائق في وجه العمل العسكري ، ومن هنا كان صعباً على الدوام أن تكون سيناء منطلقاً لعمل عسكري نظامي أو حتى للعمل الفدائي الفلسطيني » .**

هذا التفكير الموضوعي للجبهة « التي يخشاها العدو » ، « جبهة سوريا والاردن ولبنان » دفع الفاتح الى التفكير بتوحيدها وعلى أساس « العمق العسكري » الذي يمثله العراق . يقول الرائد عبد السلام جلود لمجلة « الوطن العربي » في ١٩٧٧/١١/٤ : « هناك دولتان اساسيتان ترشحهما اقدارهما لتأليف الجبهة الشرقية الا وهما : سوريا والعراق . سوريا تملك القوة العسكرية وأرض المواجهة والعراق يمثل العمق العسكري والقوة العسكرية » . « فأرض المواجهة » تستكمل « بالعمق العسكري » وهذه هي الوحدة الطبيعية القتالية .

وطبعاً هذا لم يغن عن قيام الجبهة العربية التي تنتظم كل القوى العربية المساندة للجبهة الاساسية ومن هنا فان دعم ليبيا لقيام وحدة الهلال الخصيب ومسعاها في هذا السبيل لم يغنها عن اقامة الجبهة العربية المعادية للامبريالية والصهيونية والتي نص عليها اعلان قمة الرؤساء في طرابلس .

لقد اعتبر ذلك الاعلان أن محور المواجهة هو سوري ـ فلسطيني ، وكان يمكن لو انضم العراق الى ذلك الاتفاق ان يكون كما هو مفروض سوري ـ عراقي ـ فلسطيني ، ذلك لأن ثورة الفاتح مؤمنة بأن « الاقدار ترشح العراق والشام لتأليف الجبهة الشرقية وان العراق هو العمق العسكري لهذه الجبهة . »

محور المواجهة اذن هو الهلال الخصيب مدعماً بالجبهة العربية التقدمية المعادية للصهيونية والامبريالية والتي تضع كل امكاناتها دعماً لصمود جبهتنا القومية القتالية .

هذا التفكير العملي السليم هو الذي جعلنا في الحزب السوري القومي الاجتماعي نلتقي وثورة الفاتح لقاء استراتجيا ومبدئيا مرتكزاً الى دعم الكفاح المسلح لتحرير فلسطين انطلاقاً من وحدة الهلال الخصيب مدعمة بجبهة عربية رافضة . وهي مقولات ثلاث تشكل جوهر عقيدتنا وغاية قضيتنا : الوحدة السورية الطبيعية ـ الجبهة العربية ـ الكفاح المسلح لتحرير فلسطين المغتصبة .

لقد كان صدق ثورة الفاتح في علاقاتها العربية نابعاً من موضوعيتها . وكانت موضوعيتها نابعة من تعاطيها مع أمر لا يقبل الاوهام : امر القتال في سبيل التحرير واعتبارٌ الصراع ضد اليهود في فلسطين صراعاً تاريخياً وادراكها ان الجبهة الاساسية لهذا القتال هي بيئتنا في الهلال الخصيب .

وهذه المنطلقات هي التي تعطي المصداقية لكل موقف . وعلى أساس هذا المنطلق الموضوعي الصراعي كان اصرار ثورة الفاتح على وحدة ليبيا مع مصر ، لأنها ادركت أن مصر تواجه من زاوية النظرة الاستراتيجية العسكرية أشد الاخطار بانكشافها عبر سيناء وعدم قدرتها بسبب سيناء على نقل الحرب الى قلب الارض المحتلة « فصحراء سيناء عائق في وَجه العمل العسكري ومن هنا كان صعباً على الدوام ان تكون سيناء منطلقاً لعمل عسكري نظامي . » هكذا يقول العقيد القذافي . ولذلك كان الجيش المصري في سيناء مكشوفاً خاصة بتفوق الاسلحة الحديثة : الطيران والمدرعات .

ولذلك يحتاج الى دعم وعلى هذا الاساس وضع القذافي كل امكانيات ليبيا بتصرف مصر للمواجهة والصمود وكان مستغرباً كيف ان السادات بالمقابل أخذ يندد بتنامي القوة العسكرية الليبية ويحرض أميركا عليها بدل أن يفيد منها : عليهم ان يرحبوا بزيادة القوة العسكرية حتى يؤكدوا للعدو أن قوة العرب هي للعرب كلهم . أن القوة العسكرية الليبية ... هي في يد مصر ... ضد العدو الذي يحتل الأرض العربية (من خطاب القذافي في ٢ حزيران ١٩٧٧)

ولم يكن هذا الكلام خطاباً يلقى على عواهنه . فقد كشف اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر «المستقبل» مدى التزام ليبيا المادي بدعم صمود مصر: «أكثر من ذلك كانت المصالحة مع ليبيا على وشك الاعلان . القذافي وعد بارسال ٥٠٠ دبابة الى مصر » . (اسماعيل فهمي « المستقبل » ـ في ٣ ك ١ ١٩٧٧)

وهذا الاقرار الرسمي من وزير خارجية مصر السابق يؤيد ما أعلنه الاخ هاني الحسن المستشار الشخصي للقائد أبو عمار في احتفال الحزب السوري القومي الاجتماعي في بيروت بذكرى تأسيسه الخامسة والاربعين اذ قال الاخ هاني : « ان الجماهيرية الليبية كانت قد تعهدت بدعم صمود مصر بأسراب من الطائرات المقاتلة و ٥٠٠ دبابة وملايين الدولارات ولكن السادات ذهب الى الكيان الصهيوني مستسلما . »

وهكذا يتضح كيف يتكامل تصور ثورة الفاتح للمخاطر التي تواجهها مصر في جبهتها المكشوفة في سيناء بالعمل على دعم هذه الجبهة بعمقها الاستراتيجي الوحدوي وبالدعم العسكري الملموس للصمود .

ولقد كان الحاح ليبيا بالوحدة مع مصر كالحاحها بقيام الوحدة بين بغداد ودمشق استكمالا للطوق العسكري حول دولة العدو الاسرائيلي على أساس الوحدات التي تشكل عمق الجبهات الاستراتيجي . وكان هذا الالحاح لوحدة قتالية مع مصر في مقدمة محرضات الامبريالية على ثورة الفاتح الليبية لأنها فعلا تعرقل مخطط الاستسلام .

ولقد كان التقتير على مصر بمساعدات دول النفط الخاضعة لفلك الامبريالية يستهدف دفع السادات أكثر نحو الاستسلام وهو الذي أعلن اقتصاده المفتوح أمام الرساميل العربية والاجنبية متوهما ان في ذلك تحقيق الرخاء فطلب منه رفع أسعار الحاجيات على شعبه لمصلحة تلك الرساميل ودون تدفق تلك المساعدات بالقدر المطلوب . وكان السادات يتذرع بانتشار الفقر بين المصريين المتزايد عددهم لمغادرة ساحة الصراع الى ركوب طائرة الاستسلام الى مطار اللد .

ولكن ليبيا قدمت له بديلا عن الشح الذي قترته عليه دول النفط الاخرى ، قدمت له كل نفطها على أساس الوحدة وعلى أساس تحليل دقيق لمسألة تزايد السكان والتكامل الاقتصادي الذي بالامكان ان يحققه الاتحاد . يقول العقيد معمر القذافي في خطابه في القرضابية في ٢ حزيران ٩٧٧ : « هناك كثافة سكانية في مكان وهنا تخلخل سكاني في مكان آخر ، وهناك ثورة في مكان وهناك فقر في مكان آخر داخل الامة الواحدة » . ويقول « ونحن نعلن اننا نرفع شعار بترول العرب للعرب دائما ونحن نرى حتى التوزيع السكاني وتوزيع الثروة في الوطن العربي لا يخدم مستقبل الامة العربية » ويتابع حول مشكلة الجرف القاري مع تونس « نحن ... طرحنا وحدة اندماجية بين البلدين تجعل التونسي والليبي يشتركان في النفط لا في الجرف القاري » . وكان قوله من قبل الوحدة مع مصر على الاساس نفسه .

فثورة الفاتح ليست اقليمية ولا كيانية تنحصر في الجماهيرية بل هي تريد مشاركة مصر وتونس بنفطها وثروتها لحل مشكلات الفقر وتزايد السكان على أساس التكامل الاقتصادي بالوحدة .

ولكن الامبريالية لا تريد الوحدة القتالية المرتبطة بالتحرير وبالنضال الجبهوي العربي المتصدي للصهيونية وللامبريالية. المخطط الامبريالي يهب لمصر ولكن على أساس استسلام مصر اولا وعقدها الصلح مع اسرائيل وانعزالها عن جبهة الصدام مع العدو واتجاهها غزبي القناة كليا هاجرة ساح المشرق العربي الى المغرب العربي بالتوسع لا بالوحدة بحيث تضرب ثورة الفاتح اسقاطا لقلعة التحرر والصمود .

ذلك ان ليبيا باتت تشكل بنهجها التحرري الثوري نقطة اعتراض على المخطط الامبريالي

لا تقتصر على شمالي افريقيا بل يمتد تأثيرها الى المشرق بالدور السياسي القيادي الذي مارسته والـى عقد مؤتمر طرابلس للتصدي والصمود ومن قبل بالمسعى المستمر لتصليب جبهة المشرق تارة بالعمل لوحدة بغداد ودمشق وطوراً بطرح وحدة ليبيا مع مصر وقد أرادت الجماهيرية ان تكون عمقها العسكري كما هي العراق عمق الجبهة الشرقية وعلى أساس مقولة الصراع ضد العدو .

عكس هذا أرادت الامبريالية وأراد تبعاً لارادتها السادات : فبعد حملة الامبريالية العنيفة على الجماهيرية الليبية تحت شعار أنها تحتضن « الارهاب الدولي » أي تساند الكفاح الفلسطيني المسلح واشتراط أميركا ان تتخلى الجماهيرية عن هذه المساندة وعما وصفته دوائرها « بتخريب التسوية » قام العدوان المصري الرجعي على ليبيا .

والحقيقة أن ليبيا استهدفت لأنها دولة نفطية تضع عائداتها لا في خزائن الامبريالية بل بتصرف جبهات المواجهة وتعتبر الصراع مع اليهود في فلسطين صراعاً تاريخياً وتسعى وتعمل لوحدة الهلال الخصيب القتالية وتسعى وتعمل لان تكون عمق الجبهة المصرية العسكري مما ينقض كل الاستراتيجية الامبريالية والصهيونية في المنطقة والتي قامت على ما يلي :

١ ــ اخراج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي

٢ ــ صرف مصر الى افريقيا دعماً للمخططات الامبريالية

٣ ــ الضغط على مصر اقتصاديا لتصبح موجة الفقر وتزايد السكان هي الرافعة الضاغطة باتجاه الاستسلام والخروج من حلبة الصراع .

وليبيا طرحت خطة نقيض لكل هذا :

١ ــ مد مصر بعمقها العسكري بالوحدة ووضع كل قدرات ليبيا العسكرية والتسليحية بتصرفها .

٢ ــ اعتبار الصراع العربي ــ الاسرائيلي صراعاً جبهويا تاريخياً لا يحسم الا بتحرير فلسطين .

٣ ــ دعم الوحدة القتالية لسورية الطبيعية لتكون منطلق التحرير مدعومة بجبهة عربية تقدمية رافضة معادية للاستعمار والصهيونية .

٤ ــ حل أزمة مصر الاقتصادية بالوحدة التي تضع كل امكانات ليبيا الاقتصادية والنفطية بتصرف المواجهة والانماء .

وبدأ المخطط الامبريالي يعقد الصفقة مع السادات مفادها اخراج مصر من الصراع العربي ــ الاسرائيلي لقاء ضوء أخضر بالاستيلاء على ليبيا ونفطها كمكافأة الخيانة بالانسحاب من المعركة ضد العدو الاسرائيلي بدل الاتحاد مع ليبيا على مقولة جبهة الصراع ضد اسرائيل . فتحل مشاكل مصر الاقتصادية بنفط ليبيا كثمن لفرط الجبهة العربية وفرض الاستسلام ويتم ذلك في ظل الصلح مع اسرائيل بحيث تمتد عندها حدود معسكر الاستسلام اذا مازالت ثورة الفاتح من الطريق فتمتد من السويس الى المغرب حيث ينظر الملك الحسن للعبقرية اليهودية المستثمرة الاموال العربية في مخططات الازدهار المقبلة !

هذا هو المخطط الامبريالي . وهو ما حذر منه حرفياً سعادة في ١٩٤٨ من أن اليهود

يطمعون في الاستيلاء على كل سورية الطبيعية ليقيموا دولتهم « من الفرات الى النيل » ثم يتجهون الى الاستعمار !

وفي ضوء تحديات الاخطار المصيرية هذه تتضح معالم النضال الجبهوي العربي الحقيقي :

ان ثورة ليبيا قد راهنت على دعم وتحقيق قيام وحدتنا القتالية ودعمت الكفاح لتحرير فلسطين فاستحقت هذا العقاب من الامبريالية لأنها فهمت العروبة بأبعادها الحقيقية : تضامناً جبهوياً ووعياً لكامل الظروف الموضوعية الجغرافية والاستراتيجية التي يؤدي اخذها بعين الاعتبار الى صيرورة الجبهة العربية حقيقة واقعية لا حلماً مجنحاً .

ولأن ثورة ليبيا تصرفت في هدي هذه الحقائق تصرفاً ثورياً متقدماً على طريق الجبهة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية والداعمة لوحدتنا القتالية تستحق عقاب الامبريالية .

ان امتنا السورية هي الاكثر حاجة وافادة من قيام الجبهة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية لأن الصراع على أرضها الذي يدور ضد التنين الصهيوني ــ الامبريالي هو صراع يتناول وجودها من الاساس . فخلافاً لكل رأي سقيم يعتقد ان بامكان سورية الانسلاخ عن العروبة فان سورية بحاجة قصوى لرابطة العروبة لأنها تخوض صراعاً وصفه سعادة بأنه « صراع الموت أو الحياة » صراع يتناول وجودنا القومي بالذات . ومساندة العالم العربي لنا في هذا الصراع هي مساندة تتناول دعم الحفاظ على وجودنا القومي .

أما نحن فنتضامن مع هذا العالم العربي في اطارين : أولا ان انتصارنا على التنين الصهيوني ــ الامبريالي في أرضنا هو انتصار لكل العرب لاننا خط المواجهة الأول ، فاذا دحرت المؤامرة الصهيونية في المشرق انتهى خطر الاستعمار الصهيوني للعالم العربي وخاب حلم الحسن الثاني !

ثانياً ، في ان نعتبر صراع شعوب العالم العربي ضد الامبريالية جزءاً متمماً لصراعنا ، وبخاصة تلك الشعوب التي تدفع من سلامتها ثمن تضامنها الجبهوي الأخوي معنا في صراعنا المصيري ضد التنين الصهيوني الامبريالي .

ان ليبيا حين تواجه الهجوم الامبريالي ــ الساداتي ــ الرجعي لأنها متضامنة معنا في صراع الوجود ضد اليهود داعمة لوحدتنا الطبيعية القتالية ولكفاحنا المسلح متصدية للمؤامرة الامبريالية ، انما تكون قد تعرضت معنا في خندق المجابهة الجبهوية الواحدة .

ومن هنا كان واجب كل سوري أن يناصر ثورة الفاتح وثورة الجزائر في تصديهما للهجمة الامبريالية الرجعية المتوسلة السادات والحسن أدوات التنفيذ . الذين لا يفهمون أبعاد هذا الصراع الجبهوي نادوا بالتضامن العربي لحل الخلافات يوم هاجم السادات ليبيا ونادوا «بالحياد». الحياد بين من ومن؟ بين الخيانة والوطنية؟ بين من يدعم وحدة الهلال الخصيب القتالية والكفاح المسلح ومن يهيء للاستسلام والذهاب الى الارض المحتلة لمصافحة بيغن ؟

مفروض أن يتجسد النضال الجبهوي في مواقع الصراع . مفروض ان يناضل الثوار في الخنادق المشتركة على امتداد العالم العربي ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية .

٢ ــ مع ثورة المليون شهيد وثوار البوليساريو : مبادرات جزائرية دعماً لوحدة بغداد ودمشق :

من هنا ، ومن ضمن هذا الوعي لتماسك جبهتنا العربية المعادية للاستعمار كان تأييدنا العفوي لثوار البوليساريو . لم ندخل في كل الجدل الذي يمكن ان يقوم حول ثورتهم . حسبنا انهم يرفعون البندقية في وجه رجعية عربية مؤيدة من الاستعمار وان هذه الرجعية العربية هي التي دأبت منذ سنوات على عقد اللقاءات مع أقطاب الصهاينة تمهيداً لخطوة السادات وانها تبوق للتحالف مع الصهاينة من أجل « ازدهار » العالم العربي في ظل العبقرية اليهودية .

كل بندقية ترتفع في وجه هذه الرجعية المتحالفة مع الصهيونية والاستعمار مفروض دعمها . ومن هنا صدر البيان المشترك بين رئاسة الحزب السوري القومي الاجتماعي وقيادة جبهة البوليساريو في شباط ١٩٧٦ وفي وقت كانت احداث لبنان هي الطاغية على الاهتمام ولكن الافق الاستراتجي للنضال مفروض أن لا يغيب لحظة عن أبصار الثوار . وعلى قاعدة تأييد هذا الكفاح المسلح جرت ابحاث لاحقة مستفيضة مع الاخوة في البوليساريو حول التوجه وحدويا في المغرب العربي. والى جانب البوليساريو تقف ثورة المليون شهيد، ثورة الجزائر العظيمة التي أيدها حزبنا منذ اندلاعها وناصرها طوال تلك السنوات ، هذه الثورة التي كانت تحولا نوعياً في ثورات العصر الحديث لأنها أول ثورة ضد الاستيطـــان الاستعماري وأول انتصار لثورة وطنية شعبية ضد ظاهرة الاستيطان وضد قوى استعمارية عاتية تمثل أقوى جيش بري في أوروبا في ذلك الزمن .

ان ثورة المليون شهيد هي القدوة الرائدة لكفاحنا القومي المسلح في فلسطين والأمل الذي لا يخبو في أعتى لحظات الظلمة والظلم بحتمية انتصار الكفاح المسلح على الاستيطان الاستعماري وحليفه الامبريالية . وثورة المليون شهيد وعت أبعاد معركتنا في فلسطين فكانت دوماً تقف الى جانب المقاومة وهي التي انتزعت مقررات الرباط من الرجعية العربية لمصلحة شعبنا في فلسطين وحقه في التمثيل بمنظمة التحرير الفلسطينية . وهي التي سارعت في حزيران ١٩٦٧ الى ارسال ارتال الدبابات الى ضفة القناة لحماية مصر بعد تدمير طيرانها وجيشها في المعركة . وهي التي ارسلت قيادتها الى دول المواجهة بعد حزيران ١٩٦٧ بمطلبين : دعم المقاومة الفلسطينية واتحاد جبهة المواجهة ساعية الى رأب الصدع بين دمشق وبغداد منذ ذلك الحين . وهي التي انطلقت في حرب ١٩٧٣ الى موسكو تحمل كل ما في خزائنها من احتياطي لتدفع ثمن الجسر الجوي من المعدات والاسلحة المتطورة الى القاهرة ودمشق .

ثورة المليون شهيد وعت أيضاً أبعاد المعركة على أنها صراع قومي تاريخي تحريري لا مساومة على الحق القومي فيه وأسلوبه الاساسي الكفاح المسلح . ووعت أيضاً أن المعركة هي معركة دول المشرق وتخصيصاً الهلال الخصيب وأن الجبهة العربية هي للمساندة والدعم وليس لاتخاذ القرار عن أحد .

هذا ما قاله تكراراً الرئيس بومدين على مسامعنا حين تشرفنا بمقابلته في الجزائر في تشرين أول ١٩٧٧ وهذا ما أعلنه في قمة طرابلس في الشهر التالي حين قال بأن القرار هو سوري ـ فلسطيني وبعد ذلك يكون الدعم العربي لهذا القرار . وهو حتماً يريده سورياً ـ عراقياً ـ فلسطينياً بانضمام العراق الى قمة الصمود . وفي سبيل هذا كان القرار بأن يقوم الرئيس بوميدين شخصيا بزيارة بغداد ودمشق تحقيقاً لوحدتهما . وقد أرسل من قبل مندوبه الأخ الابراهيمي الى كل منهما في المسعى نفسه .

وحين أعلن عن زيارة الرئيس بوميدين الى بغداد ودمشق للقيام بالمسعى الكبير لتوحيدهما تحركت الامبريالية والرجعية المتحالفة معها في محاولة اشغال الجزائر ورئيسها المناضل عن

هذا الدور الخطير المتهدد للمصالح الامبريالية والصهيونية في المشرق تماماً كما حرك من قبل السادات لشن هجومه على ليبيا الثورة .

ان الخلاصة المهمة التي يتوصل اليها الباحث من درس معنى التأييد الليبي والجزائري لوحدتنا القتالية ومسعاهما لرأب الصدع بين بغداد ودمشق هي التالية :

لقد انطلقت الجزائر من نظرية دعم التمثيل الوطني الفلسطيني منذ حرب حزيران الى مؤتمر قمة الجزائر وقمة الرباط العربيتين فانتزعت لمنظمة التحرير الفلسطينية هذا الحق في وجه رفض الرجعيات العربية ومعارضتها . ونظرية الجزائر في التمثيل الفلسطيني تقوم على مقارنة ضمنية مع وضع جبهة التحرير الجزائرية وحقها في التمثيل السياسي ابان ثورة الجزائر المجيدة . أما ثورة الفاتح الليبية العربية فقد انطلقت اصلا من تراث ناصري وحدوي شامل ولكنها هي أيضاً دعمت قيام وحدة الهلال الخصيب .

والنقطة المفصل هنا ، هي أن ثورتي الجزائر وليبيا ، رغم تمايز منطلقهما ، الأولى تؤكد التمثيل الفلسطيني ، والثانية تنطلق من مقولة الوحدة العربية الشاملة ، فقد التقيتا على دعم وحدة الهلال الخصيب ايماناً منهما بأهمية محور بغداد ـ دمشق في المعادلة القومية المواجهة للعدو على الساحة المشرقية .

لقد تجلت في بادرتيهما أسمى معاني العمل الجبهوي العربية وأشرفه .

وبوميدين انطلق الى موسكو باحثاً عن التوازن الاستراتيجي الدولي لجبهة الصمود وممهداً لزيارة الاسد وعرفات .

ان النضال العربي الجبهوي ضد الامبريالية والاستعمار والصهيونية يفرض رص صفوف الجبهة العربية التقدمية واعتبار الساحة الممتدة على مدى العالم العربي ضد الامبريالية والصهيونية ساحة متداخلة تفترض صراعاً تضامنياً موحداً وموقفاً جبهوياً واحداً .

وفعلا قصف الطيران الفرنسي والمغربي شعب الصحراء وتوترت الاجواء . ولكن الرئيس بوميدين لم ينشغل في هذه الملهاة عن مهمته العربية وزيارته المشرقية . وفشل مخطط خلق بؤر التوتر الجانبية المستهدف تجميد كل دولة تقدمية في مشاغلها الخاصة وعزلها عن قضية فلسطين تماما كما انتصبت الجماهيرية الليبية بعد عدوان السادات على أراضيها قلعة للصمود والتصدي تدعو لمؤتمرات طرابلس الثلاثة ، هكذا انطلق الرئيس بوميدين الى المشرق وفي الوقت نفسه الذي كان يزور كارتر المنطقة متنقلا بين طهران وأسوان والرياض داعياً لسياسة الامبريالية ودعم محور بيغن ـ السادات ، انطلق الرئيس بوميدين داعياً لجبهة التصدي والصمود في جولة شملت عشر دول عربية ومركزاً جهده الاوفى على مسعى تذويب الجليد بين بغداد ودمشق .

وكاد المسعى ينجح باللقاء الثنائي العراقي ـ الشامي في الجزائر لولا بعض الشكليات التي جمدت المسعى المشكور .

ولقد انهى الرئيس بوميدين جولته في موسكو تمهيداً لقمة الجزائر التي انعقدت لاحقاً .

ان أبرز ما ميز السياسة الجزائرية في هذه المرحلة :

١ ـ المسعى لجمع دمشق وبغداد في محور قومي واحد .

٢ ـ الحرص على تأكيد التمثيل الفلسطيني الوطني في وجه محاولات السادات ابراز بديل فلسطيني عن منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ ـ التوازن الاستراتيجي الدولي في مواجهة المؤامرة .

وكم هي الفجيعة كبيرة بغياب القائد المناضل بوميدين في هذا الظرف القاسي من النضال العربي التقدمي والتصدي للمؤامرة الامبريالية الصهيونية .

مثل هذه العروبة العملية المكافحة الداعمة لوجودنا ومصيرنا حين تتعرض لهجمة امبريالية رجعية . أين يكون موقفنا ، اليس الى جانبها في الخندق المشترك للنضال الجبهوي ؟

هل يمكن ان نتردد في ظل نفاق « الوفاق » العربي بين ملكية رجعية عميلة وبين ثورة المليون شهيد ؟

هل يمكن ان نتردد في ظل الكلمات الطنانة عن « التضامن العربي » ، بين حلفاء اسرائيل وحلفاء ثورتنا القومية وكفاحنا المسلح ؟ أليس الخيار واضحاً والموقع محدداً لا يقبل الالتباس ؟

٣ـ تبقى الثورة الثالثة ، تلك التي تحكم الطوق على اسرائيل وتحكم الرجعية عليها الطوق: ثورة اليمن الديمقراطي التي تغلق باب المندب في وجه العدو وتحاط بطوق من الرجعيات العربية المتحالفة ضدها . ثورية جذرية تغييرية انبثقت من رحم حرب تحرير قومية وكفاح مسلح ضد الاستعمار ، فأجلته عن احدى أهم مواقعه الاستراتيجية . ألم تكن عدن محفز الاستعمار البريطاني البحري على طريق الهند والبحر الاحمر ؟ فأصبحت قلعة الثورة والتغيير في الجزيرة العربية ، ورائدة تجربة الثورة الشعبية على مداها ؟ تلك الثورة الشجاعة التي لم يمنعها الطوق الرجعي من أن تعلن انضمامها لجبهة الصمود والتصدي وهي التي تملك امضى سلاح في وجه كل الرجعيات : ثورة شعبية منظمة هي باكورة الخير في قحط وجدب صحراء الجاهلية المستمرة في الجزيرة .

لقد ردت ثورة اليمن الديمقراطية على محاولات الرجعية ضربها من الداخل بالحسم الثوري الذي لم يقتصر على تصفية الزمرة الوسطية بل على بناء حزبها الطليعي الثوري الاشتراكي . وبدل ان تكون مسألة تصفية الثورة هي المطروحة على جدول اعمال الامبريالية والرجعية العربية انتقلت الثورة الى الهجوم ، فاشتعلت الثورة الشعبية الوطنية في اليمن الشمالية وترنح حكم صنعاء امام الانفجار .

وان الخط الوحدوي الذي تقوده ثورة اليمن الديمقراطية لتوحيد شطري اليمن والذي عبر عنه الرئيس عبد الفتاح اسماعيل رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في حديثه لمجلة « الف باء » العراقية في ٢١ شباط ١٩٧٩ ، يقترب كثيراً من المفهوم القومي الاجتماعي للعمل الوحدوي وعلاقته بالعالم العربي ككل . يقول الرئيس عبد الفتاح اسماعيل : « ان تحقيق الوحدة اليمنية وقيام اليمن الموحد اسهام عظيم نقدمه الى الدرب الطويل من اجل وحدة امتنا العربية .. لأننا لا نستطيع ان نكون ثوريين ووحدويين على الصعيد القومي العربي متى ما كنا وحدويين وثوريين على صعيد وطننا اليمني . »

وهذا مفهوم يلتقي في اتجاهه العام مع قول سعادة : « لا يمكننا ان نقدم شيئاً ونحن لا شيء . لا يمكن لسورية أن تخدم العالم العربي في شيء وهي مبعثرة ، مجزأة نفسياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وليس لها كيان أو ذات أو حقيقة أو نفسية . لذلك نحن نرى هذه النهضة

مقربة لنا للعمل والتعاون في العالم العربي لا مبعدة » (سعادة المحاضرات العشر ــ ص ١٨٢) .

فالمفهومان يلتقيان على ان وحدة الوطن الطبيعي ــ اليمن بشطريها أو سورية بكياناتها ، هو طريق العمل الوحدوي السليم والممكن للوطن الموحد من الاسهام في العمل العربي العام اسهاماً متقدراً لا اسهاماً عاجزاً .

٤ ــ هذه الثورات الثلاث واسترجاع مصر للعروبة :

هذه الثورات الثلاث : ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي تمثل نواة الجبهة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية الداعمة لجبهتنا القومية في صراعها ضد الصهيونية والامبريالية .

ومن هنا ونحن نحلل خطورة ما احدثته خطوة السادات في عزل مصر عن العروبة وعن جبهة المصادمة للعدو ندرك بأن خطوة السادات تكتسب خطورتها الفعلية في انها لم تقتصر على فرد **نبذته الجماهير المصرية وعزلته** بل في انها شكلت نوعاً من القبول المصري باستثناء طبعاً اليسار المصري الذي له كل تقديرنا وتأييدنا وعدد من الوطنيين . ولكن القبول المصري تجلى في أن الوفود الاسرائيلية الذاهبة الى مصر استطاعت ان تتجول بين الجماهير بحرية أكثر مما تستطيعه في الارض المحتلة وفي ظل أمن الجيش الاسرائيلي المحتل اذ هي معرضة دوماً لغضبة شعبنا في الارض المحتلة بينما لقيت الحفاوة والضيافة حتى في شوارع مدن مصر . هذا فضلا عن الاستقبالات الحافلة للسادات .

انها ظاهرة ربما اخطر من خطوة السادات هذا القبول الضمني بهذه الخطوة من المصريين باستثناء المعترضين الذين يبدون قلة حتى الآن ، مع انها القلة المناضلة التي نعتز بعرويتها ونعتبرها على طريق عبد الناصر .

تقول مجلة « الصمود » الناطقة بلسان جبهة الرفض الفلسطينية في عددها الصادر في ٣٠ ايلول ١٩٧٨ :

« دولة مصر لا تعاني من الوجود الفلسطيني ، فلا لاجئين ولا مقاومة مسلحة في أراضيها ، وهذا ما ساعد نظام مصر على القفز فوق الرقم الفلسطيني ، أما على الجانب الآخر ، أي اقامة العلاقات مع العدو ، فيبدو ان الاوضاع في مصر كان قد تم اعدادها لقبول مثل هذه العلاقات خلال السنوات الاخيرة . »

وطبعاً « دولة مصر لا تعاني من الوجود الفلسطيني فلا لاجئين ولا مقاومة مسلحة في أراضيها » ليس بالصدفة بل بعامل الترابط الجغرافي والتكامل السكاني الذي يجعل فلسطين جزءاً من سورية الطبيعية .

ان النضال في سبيل استعادة دور مصر العربي في المجموعة العربية مهمة أساسية وتاريخية .

واننا ندرك كل المعطيات والمقدمات التي جعلت خطوة السادات تلاقي هذا القبول الضمني في مصر . وهو أمر يقلقنا أشد القلق . وندرك ان بعض هذه المعطيات والمقدمات كانت في تصفية السادات لاثار الثورة الناصرية واتجاهها العربي وضربه اليسار والقوى الوطنية وضربه المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو وتيئيسه الشعب والجيش بقطع علاقاته مع الاتحاد السوفياتي وبالتالي سد باب تبديل قطع الغيار للاسلحة .

ولكن هذا كله لم يكن ليجعل في أي كيان من الكيانات السورية في الهلال الخصيب أمر التعامل مع العدو مقبولا ، لأن الشعب أكثر التصاقاً هنا بالمسألة الفلسطينية والقضية القومية التي تتفرع عنها ، وهذا هو الذي حال دون تورط من رغب في مجاراة السادات أو سبقه الاتيان بهذه الخطوة .

وهذه حقيقة لا مجال لانكارها أو المكابرة فيها . على انها لا تعني اسقاطاً لمصر من الصراع العربي بل نضالا في سبيل استعادتها ولكن مع وعي كامل لتمايز مدى الالتزام بمسألة فلسطين على صعيد سواد الامة وجماهير الشعب بين بيئة عربية وأخرى بمقدار الانعكاس الفعلي للخطر على وجود الشعب ومصير البلاد .

وهنا يصبح المعيار للاخلاص الجدي لرابطة العروبة والعمل النزيه في سبيلها يتجلى في مدى وعي هذه المعادلة في تصحيح العلاقات الجبهوية . لقد ارتكب السادات خيانة واستسلاماً ولكن علينا ان نسأل أنفسنا بموضوعية هل أن خللا في العلاقات العربية كان حاصلا نفذ منه السادات الى منزلقه ؟

ألم يكن الانفصال في ١٩٦١ جريمة نفذت منها الرجعية العربية المتحالفة مع الاستعمار ؟ ولكن كل ما كتب وقيل يومها لم يستطع اغفال الخلل الاساسي في التسرع باقامة الوحدة دون ارسائها على الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ البشري ومستلزماته ، ومن هنا ارتفعت اصوات أكثر الوحدويين في الشام مستنكرة ما وصفته « بعدم التكافؤ القطري » وسوى ذلك من أوصاف .

والآن ، حين تندفع ثورتا ليبيا والجزائر باتجاه دعم تحقيق وحدتنا القومية في الهلال الخصيب مع تضامنهما الجبهوي الكامل في دعم الصمود تقدمان أروع صورة عن رابطة العروبة الخيرة الصحيحة . وحين تحمل مصر أعباء حرب حزيران ثم تبقى جبهتنا الشرقية متحكمة بها التناقضات وتندفع السياسات العربية ومنها السياسة المصرية للحيلولة دون وحدتها ، تكون النتيجة ان حاكم مصر اما يستشهد كعبد الناصر أو يخون كالسادات .

لقد شاعت في خضم الاحداث الاخيرة عبارات وشعارات كالقول « ان من مصر قرار الحرب والسلم » . هذا ما اعلنه السادات مراراً وما جرى الرد عليه من ان مصر تكبر بالعرب لكنها اذا ما انعزلت عنهم فقدت وزنها . (راجع « الحوادث » العدد ٢٧ ـ كانون الثاني ١٩٧٨) .

ان وراء هذه الكلمات معاني كثيرة تحتاج الى تصحيح من حيث اعادة الصياغة لا في الكلام بل في طبيعة العلاقات العربية نفسها .

ذلك انه لا يجوز ان تكون مسؤوليات الحرب ضد العدو الاسرائيلي الا في يد من يشكل هذا العدو بالنسبة لوجوده خطر المصير : خطر الحياة أو الموت . ان ما حصل اخيراً ، يتسدعي ، على هوله ، اعادة نظر في اتجاه العلاقات العربية : دعماً لقيام المحور القومي القتالي في الهلال الخصيب مستنداً الى جبهة صمود عربية .

ان استعادة مصر للعروبة شأن مهم جداً ولكن بانتظار ذلك مفروض ان يؤدي ملء الخلل الحاصل بسحبها من جبهة المواجهة الى تصحيح اساسي وثابت للعلاقات العربية وللتوازن الاستراتجي المطلوب ضد العدو .

نلك ان الفارق نوعي بين ما حصل في مصر وما يمكن ان يحصل في أي من دول محيط فلسطين الطبيعي في الهلال الخصيب . فهنا الخشية والرادع دوماً كانت ارادة الشعب الذي تملأ قضيَة فلسطين وجدانه القومي . لولا نلك ما الحائل دون اقتفاء الحسين آثار السادات ؟ ان شعبنا السوري في الهلال الخصيب لا يمكن أن يقبل بما يبدو انه مقبول الى حد ما مصرياً من هذا « التفهم والتفاهم » الصهيوني ــ المصري .

وهذا كلام ليس ضد شعب مصر الذي نحترم نضاله وتضحياته لا سيما بقيادة عبد الناصر التاريخية ، وبقيادة اليسار المصري اليوم، ولكن هذا تحليل موضوعي لما شكل رادعاً ضد الحكام في الهلال الخصيب من تحريم أية علاقة مع العدو وما اخذ على انه مبادرة سياسية عادية في مصر . ان « التابو » على التعامل مع الصهيونية لم يزل أرسخ وأشد في الهلال الخصيب بحيث يجري تخوين من يلجأ الى هذا السلوك الخياني المنحرف ونبذه ومحاربته . وهذا « التابو » ضد العدو ، مصدره ان مسألة فلسطين حية في وجدان محيط فلسطين الطبيعي في الهلال الخصيب وأكثر التصاقاً بالمصير القومي العام منها في مصر .

هنا يعود الناس الى ما قاله أنطون سعادة في ١٩٤٨ على أثر نكبة فلسطين الاولى :

« اننا نشك كثيراً في أن المملكة العربية السعودية كانت تشعر بالفعل ان فلسطين يجب الدفاع عنها كما يشعر السوريون وللغاية السورية عينها التي يريدها السوريون . فالارجح ، الذي تدل الدلائل عليه ، ان المملكة السعودية رأت في تدخلها مجالا للعمل لمسائل خاصة بها ويمكننا ان نعتقد ، وهنالك أسباب تؤيد هذا الاعتقاد ، ان مصالح مادية هامة تمكنت المملكة العربية السعودية من الحصول عليها بطرق المساومات على كيفية تقرير مصير فلسطين . ان القروض المالية الكبيرة التي تستعد دولة الولايات المتحدة الاميركانية لاقراضها لها وفي المصالح المادية الكثيرة التي حصلت بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية لا تسمح بأن نظن أنها بعيدة عن تنفيذ خطط السياسة الاميركانية في صدد قضية فلسطين . كذلك نرى ان المصريين نظروا الى قضية فلسطين من وجهة نظر مصرية بحتة . » (سعادة ــ المحاضرات العشر » ص ٥٨ ــ ٥٩)

لقد تأكدت مصداقية هذا الاستشراف برمته تقريبا . فاتضح لا سيما في السنوات الاخيرة مدى الانعكاس السلبي للتحالف الاميركاني ــ السعودي على قضية فلسطين . والشيء الوحيد الذي تغير هو أنه بعد أن كانت السعودية تأخذ قروضاً اميركية في ١٩٤٨ باتت اليوم تثمر أموالها في أميركا وفق المصالح المالية الاميركية . أي ان صلة الاستعباد بقيت واستمرت مع تزايد افادة الامبريالية من الدور السعودي على كل صعيد ، خاصة بالضغوط التي يمارسها على دول المواجهة ومنظمة التحرير للاستسلام للحل الاميركي الامبريالي . طبعاً موضوع السعودية يمكن الحديث فيه عن تحالف الطبقة الرجعية السعودية مع الاستعمار . وهذا وارد وصحيح . ثم هناك تحذير سعادة من « النظر الى قضية فلسطين من وجهة نظر مصرية بحتة . » لا تراعى فيه مصلحة شعبنا في فلسطين بل المصالح السياسية المصرية .

هل نفقد ايماننا بالعروبة في ضوء هذا الانتكاس الكبير ؟ هل ننكمش على أنفسنا ؟

كلا ! ان وجهاً من الحقيقة هو في ما حصل لمصر بقيادة السادات ولكن الوجه الآخر هو في لقاءات طرابلس والجزائر ودمشق التي تمخضت عنها جبهة الصمود والتصدي فقدمت الوجه المضيء المشرق للعروبة وتضامنها الكفاحي .

وسعادة قدم مقولتين متكاملتين حول الشأن العربي ، مقولة التحذير من استغلال هذا الشأن الجبهوي من قبل اي محور لمصالحه الاقليمية . وبالتالي وجوب تمركز قضية كفاح شعبنا خاصة بموضوع فلسطين على مبدأ الاعتماد على النفس أولا وعدم فلش المسؤوليات على النحو الذي مورس منذ استشهاد سعادة حتى الآن فما جنى سوى الكوارث لأن مسألة فلسطين خضعت لمشاعية الانظمة دون وجود الاستقطاب القومي في محيط فلسطين الطبيعي المباشر مدعوماً بالجبهة العربية .

والمقولة الثانية ، هي ايمان سعادة ودعوته والزام حزبه بالعمل لقيام الجبهة العربية المعادية للاستعمار « التي تكون سداً في وجه المطامع الاجنبية الاستعمارية » والتي تحتضن وحدة سورية الطبيعية وتدعم قيامها لتكون احدى مرتكزاتها القوية .

ونحن نعتقد ان المقولتين السلبية والايجابية قد تحققتا . « والضد يظهر حسنه الضد » . فاذا كانت المشاعية واختلاط المسؤوليات والتصرف بالقضية كما فعل السادات ، وعدم قيام الاستقطاب القومي في الهلال الخصيب لمعركة فلسطين قد أدت الى الكوارث ، فان قيام نواة الجبهة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية والداعمة لكفاح شعبنا ولقيام الاستقطاب القومي في الهلال الخصيب ، هي احدى أبرز منجزات المرحلة الحاضرة وتحتل في هذا المضمار ثورات ليبيا والجزائر واليمن الديمقراطي موقعاً خاصاً من التقدير لتضامنها على بناء هذه النواة .

٥ ــ وثائق طرابلس الثلاث تؤكد هذا المنحى

يمكن اعتبار وثائق طرابلس الثلاث : الاعلان السياسي الصادر عن قمة الرؤساء بقيام جبهة التصدي والصمود ، بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية ، والاعلان السياسي عن « مؤتمر الشعب العربي » على انها تشكل وحدة متكاملة في بعض جوانبها .

ذلك ان ثمة خطوطاً متكاملة بين هذه الوثائق الثلاث . اولى هذه الخطوط ــ المفاصل هي التمييز بين جبهة المواجهة وجبهة المساندة ، وهذا هو التفكير الجبهوي السليم الذي تميزت به كما مر سابقاً ، ثورتا ليبيا والجزائر ازاء المشرق . وقد نصت وثيقة اعلان قيام جبهة التصدي والصمود لقمة الرؤساء في البند التاسع من بنودها على ما يلي :

« وتأكيداً على أهمية العلاقات النضالية والقومية السورية الفلسطينية فقد أعلنت كل من الجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية تشكيل جبهة موحدة بينهما لمواجهة العدو الصهيوني والتصدي للمؤامرة الامبريالية بكل أطرافها واسقاط كل محاول للاستسلام . » واعتبر هذا هو المحور الذي انضمت اليه بالدعم كل من الجماهيرية الليبية والجمهورية الجزائرية وجمهورية اليمن الديمقراطية .

ولا يمكن فصل هذا النص عن النصوص الاخرى التالية لفهم أبعاده الحقيقية :

اولا : البيان الشامي ــ الفلسطيني المشترك الصادر في ٢٤/١١/١٩٧٧ أي قبل انعقاد قمة طرابلس .

ثانياً : بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية الصادر في طرابلس .

ثالثاً : توصيات مؤتمر الشعب العربي المنعقد في طرابلس ان لجهة الموقف من الكيان

الصهيوني وحرب التحرير أو لجهة الدعوة الى قيام الجبهة الشرقية .

وثمة مسألتان مركزيتان يهمنا تبيان موقف هذه الوثائق منهما: الوحدة والتحرير .

أ ـ الوحدة : ان ما ورد في نص ميثاق طرابلس حول « العلاقات النضالية والقومية السورية الفلسطينية » جاء تثبيتاً لمنحى البيان الشامي ـ الفلسطيني المشترك الصادر في ١٩٧٧/١١/٢٤ بنشوء محور شامي ـ فلسطيني .

ان قيام هذا المحور لا يعني الاقتصار عليه فهو نشأ كذلك لأن العلاقات بين العراق والشام لم تكن قد عادت الى طبيعتها المتوخاة مع استمرار المساعي في سبيل عودتها ومع تصريحات كبار المسؤولين الشاميين عن وجوب اعادتها الى طبيعتها ومع رسالة الرئيس الاسد الى الرئيس البكر ورسالة الرئيس البكر الى الرئيس الاسد وتقديم بغداد لميثاق جبهوي بهذا الصدد . كل هذه مؤشرات على الطريق في سبيل الهدف القومي الكبير : لقاء بغداد ودمشق .

ولكن الاعلان السياسي الصادر عن مؤتمر الشعب العربي أكد الهدف القومي الذي يكمل ما ورد في نص اعلان قمة التصدي والصمود من ان الجبهة الشرقية هي دمشق وبغداد والمقاومة : « يطالب المؤتمر باقامة الجبهة الشمالية من القطر السوري والعراقي والثورة الفلسطينية ، وأية قوة عربية مقاتلة والجبهة الغربية من الجماهيرية والجزائر وقدرات شعب مصر وأي قدرات أخرى عربية » . (البنْد ١٠ من توصيات المؤتمر)

وهكذا فما أعلن عنه في بيان قمة الرؤساء من قيام محور شامي ـ فلسطيني « تأكيداً على أهمية العلاقات النضالية والقومية السورية الفلسطينيــة » **هو محــور يكتــمــل بالعــراق ليتحقق الهدف الاستراتيجي الذي دعا اليه الاعلان السياسي لمؤتمر الشعب العربي « اقامة الجبهة الشمالية من القطر السوري والعراقي والثورة الفلسطينية » .**

ان هذه الوثائق الثلاث تؤكد بشكل قاطع وحدة الهلال الخصيب كأساس المواجهة القومية وتؤكد الدعم العربي لقيام هذه الوحدة ثم لصمودها . وهذا المنحى يشكل فعلا تحولا نوعياً في الاتجاه العربي العام لا سيما العمل الوحدوي على قواعد مشدودة الى الواقع الطبيعي ومستلزمات المجابهة الاستراتيجية .

ب ـ التحرير : نعود الى الوثائق نفسها لنتبين موقفها من التسوية والتحرير . وهنا لا بد من العودة الى وثائق ومستندات سابقة لتبيان كل ملامح الصورة .

لا بد من التنويه أولا ، بأن الطرفين الشامي والفلسطيني (منظمة التحرير) قد تعاطيتا مع التسوية حتى خطوة السادات .

ولا بد ثانياً ، من التنويه بأنه بعد ١٩٦٧ وخاصة بعد ١٩٧٣ حصل انقسام في الصف الوطني وخاصة في المقاومة الفلسطينية . فأصبح الصف الوطني صفين : صف رافض مبدئياً لقرارات الامم المتحدة متمسك بالحق القومي ، وصف ليس أقل غيرة على الحق القومي ولكنه تعاطى في التكتيك على أمل ان التعاطي مع التسوية قد يكسبه « تسوية وطنية شريفة » . وهذا الفريق المتعاطي مع التسوية انقسم بدوره الى صف وطني تعامل تكتيكياً مع التسوية مع مخاطر تلك الاستراتيجية ، والى صف منحرف عن الوطنية استبـدل الاستراتيجية نهائياً بالتكتيك الذي أصبح استراتيجية بديل فانحدر الى الاستسلام كالسادات .

والموقف المفصل هو في كيفية تصور الطرف الوطني المتعاطي مع التسوية للكيان

الصهيوني . ذلك انه على هذا التصور قد يبنى خط متصاعد باتجاه التصلب القومي ، كما حصل مؤخراً وبالتالي نحو اتضاح ان لا مجال لتسوية وطنية شريفة لاسباب تتعلق بطبيعة الكيان الصهيوني التي لا تفسح مجالا لتسوية وطنية شريفة . لأن اسرائيل دولة هجرة استيطانية استعمارية قامت على أساس الاغتصاب وكان نشوؤها على اشلاء حقنا القومي وانها لا تستطيع البقاء الا بالتهام المزيد من الارض وتشريد المزيد من الشعب . وان سلامها هيمنة على مواردنا وأرضنا وموت لنا . فاذا كانت هذه هي طبيعة الكيان الصهيوني ، فهل بالامكان المراهنة على التعايش معه ؟

ثم ان الكيان الصهيوني متحالف مع الامبريالية الاميركية وهي بدورها لا يمكن ان تسمح بتسوية شريفة لان مصالحها تقضي بأن تبقى شعوبنا مستعبدة لاحتكاراتها ولسلامها الامبريالي الذي تؤمنه اسرائيل بطبيعة نشوئها أساساً . في ظل هذه الموازين يتضح عملياً وفي ميدان الصراع بأن طريق التسوية الوحيد المعروض هو طريق الاستسلام : طريق السادات والكنيست .

المـأزق الفلسطيـني والتسويـة

ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية (قبل وثيقة الوحدة) المتعاطي مع التسوية استمر لا يجتاز العقدة: عقدة التعاطي مع اسرائيل كدولة عادية يمكن الاعتراف بها أو التعاطي على أساس انها دولة عادية من دول المنطقة . فرغم كل التكتيكات التي كانت تصل احياناً الى حد الخطر لجهة الدولة الفلسطينية و« حدودها » الا ان أمر الموقف من الكيان الصهيوني ، وهو الذي كان مطلوباً مهره بالاعتراف استمر لا يجتاز هذه العقدة. ولذلك قال بريجنسكي في الاخير : « وداعا يا منظمة التحرير » كما قال كارتر والسادات بأن « المنظمة اقصت نفسها عن التسوية » .

يقول الاخ فاروق القدومي لمجلة نيوزويك في عددها الصادر في ١٩٧٧/٣/١٥« لن نعترف باسرائيل .. في هذه المرحلة نناضل في سبيل اقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين ... بعدها نناضل في سبيل عودة ابناء شعبنا الى باقي فلسطين .. أمامنا مرحلتان : مرحلة العودة الى حدود ١٩٦٧ ثم مرحلة العودة الى حدود ١٩٤٨ . أما المرحلة الثالثة ففي اقامة دولة ديمقراطية على كل فلسطين . نحن نناضل في سبيل هذه المراحل الثلاث . وامل ان يعرف ذلك جيداً السيد اسحق رابين » . (كان يومها رابين رئيس حكومة العدو) .

وفي ضوء هذا نستطيع ان نفهم لماذا « الفلسطينيون هم العقبة في وجه جنيف » كما قال فانس . لأن العدو يعرف ان فلسطين لا تحمل استراتجيتين : اسرائيل وفلسطين . وفلسطين لا يمكن حصرها بجزء منها .

وهنا كان شد الحبل فالعدو يعرف أيضاً مصلحته في أن لا تبدأ المراحل الثلاث وعلى النحو الذي عبر عنه الاخ أبو اللطف .

لذلك كان الضغط حتى يطغى البحث بصراع الحدود على صراع الوجود ، وحتى تشد منظمة التحرير الفلسطينية الى هذا الاطار فتفقد نفسها .

وكان ثمة اعتراضات على تعاطي منظمة التحرير الفلسطينية مع التسوية : اولاهما ان التعاطي مع التسوية وفي ظل القرار ٢٤٢ حتى لو أدى الى كسب الجزء ، فانه مؤد الى اضاعة

للمراحل التالية . فاذا ما استردت الارض المحتلة في ١٩٦٧ على قاعدة التسوية « والحدود الآمنة والمعترف بها » و« انهاء حالة الحرب » تم عندها تصفية القضية . وثانيهما ، ان « الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني » والحالة هذه تصبح كما بينا سابقاً ، هي الفخ الذي تسقط فيه القضية بدل أن تكون منطلق الحق الثوري .

وكانت الخشية اصلا مزدوجة : فمن جهة ما يتناول التنازل الحقوقي عن كامل القضية في صفقة التسوية ومن جهة ثانية ما هو أخطـر الشعارات المرحلية مغروسة في نفوس القواعد والجماهير بحيث تصبح الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين دون شدها مرحلياً الى غاية تحرير كل فلسطين وكأنها المدخل الى وجدان الناس في ان يكون قبولهم بها مدخلا لقبولهم بما هو قائم على ما تبقى من فلسطين من كيان صهيوني .

ثم هل تقبل اسرائيل بغير الاعتراف بها سبيلا للتنازل عن الارض ولمن ، للفلسطينيين ؟ وماذا يكون مصير منظمة التحرير ، الثورة اليس يعني ذلك التنازل عن الوجود وتصفية القضية من أصحابها المباشرين ، نقول المباشرين ، لأن صاحب القضية بالمدلول القومي ، هو امتنا كلها بحقها التاريخي والقومي .

وكان منطق منظمة التحرير انها لن تتعاطى مع التسوية في ظل القرار ٢٤٢ بل في ظل القرارات الصادرة عن الامم المتحدة في ١٩٧٠ و ١٩٧١ لجهة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة واقامة دولته . ولكن جنيف لم تكن لتعقد الا في ظل القرار ٢٤٢ . ومن هنا كان على منظمة التحرير ان تعلن عدم تعاطيها مع جنيف طالما أنها لا تعقد الا في ظل القرار ٢٤٢ الذي ترفضه .

الا ان مرونة المنظمة وصلت الى حد استمرار التعاطي مع جنيف الى حد بحث الاجراءات الشكلية لتأمين وصول المندوب الفلسطيني . وكانت المنظمة ترفض الاعتراف باسرائيل رغم كل الضغوطات متذرعة بضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني أولا . ولكن شد الحبل كان سيضفي في ظل موازين القوى القائمة بالنتيجة الى الاعتراف المتبادل كمدخل للتسوية .

ويقول هنا بعض المطلعين من المنظمة ان الاعتراف الفلسطيني كان سيتوقف على شرط الغاء هو أن قرار ١٩٤٧ الصادر عن الامم المتحدة أساساً جعل الاعتراف باسرائيل مشروطاً بتسهيلها عودة النازحين الفلسطينيين الى ديارهم وانه متى عاد المليونان فلسطيني الى فلسطين ، كل فلسطين ، تزعزع الكيان الصهيوني من داخله .

ولكن في وجه هذا الافتراض تبرز بقوة مشاريع التوطين الخطيرة . وحين سأل الصحافي الفرنسي غاي سبتسون المندوب الاسرائيلي لمفاوضات القاهرة الياهو بن اليسار عن مصير الفلسطينيين ولو حتى بمفهوم القرار ٢٤٢ الذي اعتبرهم لاجئين ، كان رد الياهو : « نحن لا نعترف بوجود أي لاجئين الا السكان العرب في يهودا والسامرة » أي ان الفلسطينيين الباقين في الضفة الغربية وغزة هم غرباء ولاجئون على أرضهم فكيف بالذين نزحوا الى محيط فلسطين الطبيعي في الاردن ولبنان والشام والدول العربية الاخرى ؟!

ولقد أجمعت الانظمة العربية المتعاطية مع التسوية على تأكيد حق الفلسطينيين في العودة ... أو التعويض . ولا بد ان الضغوطات الدولية كانت ستجعل قسماً غير قليل يقبل بالتعويض والتوطين . وهذه هي المؤامرة الدولية التي رفضتها المقاومة الفلسطينية .

وقال أبو أياد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٨ « نحن لا نستبدل فلسطين بقطعة من الجنـة، لا بديل عن فلسطين » .

ثم ان الحل الاميركي يضغط ضد عودة الفلسطينيين الى الضفة الغربية وضد اقامة كيان فلسطيني مستقل فيها . ان المصالح الصهيونية تقف ضد ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية انطلاقاً من مبدأ تنازع البقاء على هوية الارض والشعب ، بين صاحب الحق الاصيل والاغتصاب الدخيل .

اما المصالح الاميركية الامبريالية فلا تريد قيام كوبا ثانية ، مهما كانت صغيرة في المشرق العربي ، وعلى طريق النفط واحتكاراتها . ولذلك تقف ضد استقلال فلسطين . ولقد عرفت اسرائيل ان تبيع أميركا هذه الورقة في أنها هي أيضاً تدافع عن المصالح الاميركية ضد كوبا الفلسطينية .

وفي ضوء هذا كله يصبح كل رهان على النفاذ بأي مكسب من ضمن أوضاع التسوية رهان على سراب ويصبح الرفض ليس موقفاً مبدئياً فحسب بل موقفاً عملياً أيضاً .

الا أن هذا يقضي فعلا بأن تصاغ العلاقة المتكاملة بين الرفض الفلسطيني للتسوية وبين الدعم القومي والعربي له ، فلا تسود هذه العلاقة فلسفة النعامة ، لا طير لتطير ولا جمل لتحمل . المطلوب ان يفهم ويشجع موقف الرفض الفلسطيني ويدعم قومياً ، ولا يعتبر عامل ارباك للانظمة الوطنية بل تقوم علاقة ايجابية متكاملة بينهما .

ولقد كان عدم صوغ هذه العلاقة الواضحة هو أساس الخلل في الماضي ومنه قامت الذريعة لمنطق المنظمة القائل بأنها لم تكن تستطيع عزل نفسها عن عملية التسوية طالما ان انظمة المواجهة متعاطية معها وهي تذكر أن الشعب الفلسطيني مر بمغطسين من الدم حين تصدى لمبادرة روجزر في الاردن ثم لخطة كيسنجر في لبنان . ومن جهة كانت تعتبر ان أي مكسب يتحقق يكون على طريق التحرير ، لأن مجرد قيام الدويلة الفلسطينية يبدأ باعطاء الفلسطينيين شخصيتهم السياسية وعلى أرضهم ، ومهما كان هذا الجزء محدوداً .

غير أن الاحداث جاءت تؤكد سقوط كل منطق التسوية . فمن جهة سدت الطريق الى جنيف وظهر جلياً ان مسألة التمثيل الفلسطيني هي العقدة لان اسرائيل لن تقبل بما وصفته في بيانات رسمييها بالقنبلة الموقوتة . ومن جهة ثانية أظهرت مبادرة السادات الاستسلامية كيف ترفض اسرائيل وأميركا في تلك المطولات من الابحاث والبيانات والتصريحات الصادرة عن كل من الاطراف الاسرائيلية والاميركية حتى الكيان الفلسطيني الهزيل . وكانت وثيقة طرابلس بين فصائل المقاومة تأكيداً لخط الرفض ونفض اليد من التسوية . ولكن طبعاً لم يكن مثل هذا الموقف الفلسطيني ممكناً لو لم يستند الى عمق قومي وعربي . وهنا نعود الى جوهر القضية التي مفروض جلاء ترابط حلقاتها : فمهم جداً ابراز الشخصية الفلسطينية في هذه المرحلة من النضال القومي ضد الكيان الصهيوني المغتصب . ذلك لأن فلسطين لا تحتمل حقيقتين : فلسطين واسرائيل . ولكن مهم جداً أيضاً ان تستند الشخصية الفلسطينية الى عمقها القومي لتستطيع الصمود والتحرير .

ولا بد هنا من اخذ العبر الاساسية من كل هذا المسار . وأولى هذه العبر هي أهمية التكتيك المرحلي شرط ان يبقى مشدوداً الى الاستراتيجية . وهذا القول يعني ان التكتيك المرحلي

مهم وضروري كما يعني في الوقت نفسه أن الاهم شده الى الاستراتجية . وخطأ كبير التوهم بأن الاستراتجية الناجحة هي التي لا تكون لها تكتيكات مرحلية ناجحة ولكن الخطأ الادهــى هو اعتبار التكتيكات المرحلية بديلا عن الاستراتجية أو حــلا قائماً بذاته .

وفي ضوء هذا كله فان منظمة التحرير الفلسطينية ،استطاعــت والحق يقال ، بتكتيكها المرحلي الرافع شعار « الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني » ابراز شخصية هذا الشعب وحقه في السيادة والدولة وتقرير المصير على أوسع نطاق عالمي وان تصدر القرارات الدولية في هذا الاتجاه مما شكل كسباً سياسياً واعلامياً عالمياً كبيراً . وهز صورة اسرائيل العالم الذي غسلت ذهنه الأضاليل الصهيونية والامبريالية ولم يكن ليتقبل دفعة واحدة مسألة الكيان الصهيوني لمصلحة كيان فلسطين . فكانت المرحلة وهي جاذب الاستقطاب الواسع ..

الا ان الخطر هو في الخيط الرفيع الفاصل بين التكتيك البارع وبين تحوله الى استراتجية بديل بحيث تصبح هذه المرحلية لاغية لما بعدها ، أي لكل المراحل ، وتصبح فلسطين هي غزة والضفة سواء كما قلنا ، بالتنازل الحقوقي ، أو وهذا هو الادهى ، بالتوعية السياسية للقواعد والجماهير . وأخطر وأبشع أساليب التعاطي مع التكتيك هو التنظير له . فاذا كان التنظير للحقيقة الكلية سلاحاً ماضياً في نصرتها فان التكتيك اساساً متى ارتفع الى مستوى التنظير أكتسب مهابة الاستراتجية . وقد قام بين بعض اوساط المنظمات تنظير لهذه المرحلة كاد يكون على حساب القضية وأصبحت الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين هدف الاهداف بل وأصبح التعاطي مع الكيان الصهيوني لتذويبه بالحل السلمي فلسفة خاصة ممزقة ! ثاني هذه العبر هي ان العدو الصهيوني والامبريالي لا يقبل بأي كيان فلسطيني، ولنقل هنا أن هذا الرفض الصهيوني للدولة الفلسطينية والمصحوب برفض امبريالي له معنيان يستطيع كل طرف أن يأخذ معنى الى جانبه . فمن جهة يقول المتعاطون مع التسوية ، ارأيتم أن طرح الدولة الفلسطينية حتى على الضفة والقطاع ، كان بحد ذاته خطراً على الكيان الصهيوني وأنه أدرك هذا الخطر فاستمات برفضه ؟ ومن جهة ثانية يقول الرافضون ، بل هذا دليل على أن الرهان على التسوية كان متعجلا وخاطئاً لأن طبيعة الكيان الصهيوني الاستيطاني العنصري لا تقبل التسوية مع الشعب الفلسطيني ومفاهيم السيادة وتقرير المصير ، ولذلك يقول الرافضون ، كان الاولى تجنب كل مسار التسوية طالما هذه هي النتيجة ، ولقد جاءت خطوة السادات تكشف ما استتر في هذا المجال .

الا ان المحصلة الاخيرة التي لا بد من التوقف عندها هي **اولا** : ان صخب اميركا واسرائيل في الاشهر التي تلت خطوة السادات صبت على منظمة التحرير الفلسطينية . ففي أقل من ثلاثة أشهر صدر ١٧ تصريحاً أميركياً رسمياً معادياً لمنظمة التحرير وبعضها وكأنه أمر عمليات للتصفية ، كقول بريزنسكي « وداعا يا منظمة التحرير الفلسطينية » ، وقول كارتر « لقد اقصت منظمة التحرير نفسها » . وقد رد رئيس منظمة التحرير على هذا كله « بوداعــاً يا مصالح اميركا في المنطقة » . (خطابه في عيد انطلاق الثورة أول كانون الثاني ١٩٧٨) .

وجاءت ثورة ايران لاحقاً تؤكد مصداقية هذا التحذير .

ثانيا : ان العدو الصهيوني رفض أي كيان فلسطيني في الضفة الغربية الى حد اعتبر مناحيم بيغن أن منح الفلسطينيين حق تقرير المصير مواز للسماح للنازية بتهديد اليهود بالافناء . وهذا دليل صارخ على صراع «الحياة والموت» بين الشخصية الفلسطينية الوطنية والشخصية الصهيونية العنصرية على أرض فلسطين .

ولعل أبرز عملية تزييف نموذجية على كيف يتحرك العقل الصهيوني في هذا المجال ما قاله مناحيم بيغن « للنيوزويك » في عددها الصادر في ١١ كانون الثاني ١٩٧٨ حول موضوع تقرير المصير وانطباقه على الشعب الفلسطيني :

« ان مفهوم حق تقرير المصير الذي ساعد عدة أمم في كفاحها في سبيل الحرية وأعان في انشاء الدولة اليهودية لا يمكن أن يعني الحق في الاستقلال « لكسور من الامم » . أما هذه « الكسور » من الرقم التي يعطي أمثلته غير المتطابقة عليها بيغن ، ففي ان ستة ملايين مكسيكي على حد زعمه يعيشون في تكساس ونيو مكسيكو ومع ذلك فلا يمكن منهم حق اقامة دولة مستقلة على أرض الولايات المتحدة . وكذلك فان فرنسا لا تسمح بانفصال كورسيكا كما ان العراق لا يسمح بقيام الوطن الكردي .

ان هذه الامثلة لا تنطبق على الشعب الفلسطيني لأنه لا يطلب هو الانفصال عن مجتمع قائم جاءه في هجرة من خارجه ويريد اتباعه لما حوله ، أي لبلد الهجرة الاصلي . ان مثل نيومكسيكو ينطبق على الاسرائيليين وبشكل معكوس . فهم هجرة من خارج « الولايات المتحدة » وخلافاً لما فعله المكسيكيون وكل الهجرات في العالم من انصهار في المجتمع الجديد يريدون اقامة دولة مستقلة على أرضها والاعتداء على سيادتها . الفلسطينيون ليسوا هجرة من **خارج** فلسطين يا سيد بيغن بل عودة من اجبروا على ترك أرضهم بقوة سلاح الاغتصاب .

وهم لا يطلبون **الانفصال** عن الوطن الام كمثل كورسيكا الذي اعطيت يا مستر بيغن ، بل يطلبون **الالتصاق** بالوطن الام وجيش الاغتصاب الصهيوني يحول بينهم وبين ذلك .

وطبعاً ليس الفلسطينيون مشروع « وطن عنصري » كعملية الوطن الكردي المنشق عن العراق أو الوطن المسيحي المنشق عن لبنان . فتفجير المنطقة بالأوطان الطائفية العنصرية هي خطة صهيونية لتبرير الكيان الطائفي العنصري الاغتصابي الاستيطاني اليهودي في فلسطين ، لا لتبرير عودة الفلسطينيين الى فلسطين وعلى العكس فقد رفعت المقاومة الفلسطينية شعار الدولة الديمقراطية العلمانية بديلا عن الدولة العنصرية الصهيونية .

الا ان بيغن يصل بعملية التزييف الى اعلى درجاته وأوقح مناوراتها حين يختم حديثه حول هذا الموضوع فيقول « أن الفلسطينيين العرب يشكلون واحد بالمئة من الامة العربية العظيمة... فانه لمن اساءة استخدام التعبير والنفاق للمطالبة بحق تقرير المصير لواحد بالمئة من الامة ! »

وهل من عملية تزوير مفضوحة أكثر من هذه ؟ ليس بنسبة الفلسطينيين الى فلسطين ، الى الغاصبين ، ليس الثلاثة ملايين فلسطيني الذين شردوا من فلسطين بفعل الهجرة اليهودية الاستيطانية الدخيلة ، ليس هذا هو الموضوع ولا هذه هي المشكلة . ولكن المشكلة تصبح عند بيغن هي نسبة الفلسطينيين الى « الامة العربية العظيمة » فتصبح حسب زعمه مسألة الواحد بالمئة ! هل بيغن مكلف بحل مشكلة تقرير المصير الفلسطيني ازاء العرب ام ازاء الصهاينة المغتصبين لارض فلسطين ؟

طبعاً ان هذا المفهوم الصهيوني يصر على « منح » الفلسطينيين العرب » الحكم الذاتي الذي لا يهدد أمن الفلسطينيين اليهود » كما يختم بيغن حديثه للنيوزويك » .

وفي هذا المجال قال الاخ أبو اياد في مهرجان للشهداء أقيم في جامعة بيروت العربية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٨ :

« وفي البداية طالبنا بدولة ديمقراطية . قلنا ان يعيش القاتل والمقتول في دولة ديمقراطية واحدة ورفعنا صوتنا لسنوات طويلة ونحن نطالب بالدولة الديمقراطية وقبلنا بالتعايش العربي — اليهودي ورفضوها .. قلنا دولة فلسطينية على أرضنا لا تساوي اكثر من ٢٣ بالمئة من هذه الارض رفضوها ... قالوا ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست مقبولة ، هاتوا درجة ثانية ورابعة وقبلنا وبعد ذلك ماذا تم ؟ لم يبق الا ان نذهب راكعين ساجدين الى بيغن . ان بيغن لن يعطينا شبراً من أرضنا » .

وهذه هي الحقيقة. فالصهيونية لن تعطي للفلسطينيين شبراً من أرض فلسطين في ظل سيادتهم . ومن متابعة هذا السرد المختصر لأبو أياد يبرز بجلاء كيف ان الجانب الفلسطيني باستمرار قدم صيغاً مرنة وبقي الموقف الصهيوني متصلباً لا يحيد عن مشروعه الاساسي .

فالعدو نفسه أكد ان الطريق الى فلسطين هي طريق الكفاح المسلح .

وهو ما مارسته المقاومة حتى ١٩٧٥ حين انفجرت المؤامرة ضدها في لبنان وهو ما عادت الى تصعيده منذ ١٩٧٧ وتوجته عملية دلال المغربي . هذا وحده يجعل « الرقم الفلسطيني » هو « الرقم الفاعل والمؤثر » .

ثالثا : ان استمرار الكفاح المسلح وحده هو طريق احقاق الحق في فلسطين . ولا يمكن قنص حتى كيان فلسطيني على جزء من فلسطين عن مائدة المفاوضات في ميزان القوى القائم .

وان استمرار هذا الكفاح المسلح وتحول نضال الشعب الفلسطيني الى ثورة فعلية على الارض المحتلة والمغتصبة انما هي عملية متكاملة تبدأ بالثائر الفلسطيني ليكون عمقها البعد القومي ، وتبدأ بجزء من الارض لتنطلق الى تحرير كامل التراب القومي المغتصب في فلسطين . وهو ما يستدعي تصور استراتيجية قومية متكاملة هي النتيجة التي يريد التوصل اليها الكتاب .

وفي ضوء هذا نستطيع ان نفهم كيف ان غصن الزيتون الذي رفعه ابو عمار في الامم المتحدة في ١٩٧٤ لم يكن طريق السلام بل طريق الحرب الابادية ضد المقاومة لأن في اليد الثانية كانت البندقية . والمؤامرة الاميركية — الاسرائيلية لا تقبل بالبندقية طريقاً للسلام بل تريد اسقاطها في سبيل الاستسلام .

وفي ضوء هذا ايضا نستطيع ان نفهم ما حققته منظمة التحرير الفلسطينية من مكاسب عالمية واعتراف دولي شامل بظهورها بمظهر « المعقولية » الدولية القابل بحل مرحلي لاقامة دولة على جزء من فلسطين من ضمن منطق قرارات مجلس الامن والامم المتحدة .

ولكن ذلك كله كان يحمل خطراً شديداً في ان الثورة وهي اصلا موقع مبدئي قد ينزلق الى المساومة وبالتالي وجوب شد النهج المرحلي الى النهج الاستراتيجي بحيث يكون ثمة ضوء أحمر لا يمكن تجاوزه . والمفارقة هي ان تمسك المقاومة بهذا الضوء الاحمر جعلها تواجه مؤامرات لتصفيتها لأن المطلوب استسلامها وتصفيتها اما سياسياً أو عسكرياً، والمشكلة المأزق التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية هي هذه . هل تحضر جنيف ؟ عليها ان تساوم . ام ترفض جنيف فتتم التسوية لمصلحة النظام الاردني .

هل تغيب الثورة عن التسوية فتحتفظ بمبدئيتها ، وتحل للانظمة مشكلة التمثيل الفلسطيني وكل المشاكل الاخرى ، وتستطيع ان تستمر في الصراع من اجل التحرير بعد توقيع الانظمة على

صك انهاء الحرب والذي تصورته اسرائيل واميركا صك الصلح الكامل ؟

ألم ينص القرار ٢٤٢ على اسقاط كل الادعاءات ومنع اي تحرك عدائي لاسرائيل ؟

دون ريب كان وضع الثورة في عنق الزجاجة .

وجاءت ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية تشطب نهائياً المسألة الفلسطينية ثم جاءت خطوة السادات تؤكد هذا الشطب مع الاصرار اللفظي عليها . واتضح بما لا يقبل الجدل ان الطريق مسدود الى جنيف والى وهم التسوية الوطنية الشريفة لأن طبائع الاشياء كما اشرنا اعلاه لا تقبل بمثل هذا .

في أعقاب هذا عاد الموقف الفلسطيني المتعاطي مع التسوية الى التصلب . فكان البيان الشامي ـ الفلسطيني تأكيداً للموقف المشترك من الكيان الصهيوني ، ثم بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس خط الرفض الكامل لكل التسويات . وبين البيانـين تمايز وان لم يكن تناقضاً .

البيان الشامي ـ الفلسطيني المشترك الذي صدر في ١٩٧٧/١١/٢٤ في أعقاب زيارة السادات للارض المحتلة أدان الزيارة الخيانية لأنها « تأتي في اطار مخطط شامل لفرض الاستسلام التام وفق الشروط الصهيونية الكاملة ، بما فيها الاعتراف بشرعية الاحتلال والصلح مع الكيان الصهيوني وتصفية حقوق الشعب العربي الفلسطيني » كما أدان البيان « الامبريالية الاميركية حليفة العدو الصهيوني » .

وهذه هي الحدود التي التزم بها الجانبان خلال تعاطيهما مع التسوية : « لا صلح ولا اعتراف » .

ولكن البيان لم يتخل عن « المساعي الحقيقية للوصول الى سلام عادل يقوم على أساس الانسحاب التام من جميع الاراضي العربية المحتلة وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة » .

وواضح ان هذا التصور للسلام لم تؤمنه ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية ولا كل الحلول المطروحة انطلاقاً من القرار ٢٤٢ . وقد كان مميزاً ان البيان لم يتضمن بالنص القرار ٢٤٢ أو ٣٣٨ وهما القراران اللذان لم تعترف بهما منظمة التحرير رسمياً مع ان تعاطيها مع التسوية كان يجعل الرفض يعتبر ان ثمة تعاطياً ضمنياً مع هذه القرارات ، وكانت منظمة التحرير تصر على انها مدعومة من الاتحاد السوفياتي انما تتعاطى مع جنيف على أساس القرار ٣٢٢٤ .

وكان واضحاً ان العدو الصهيوني لن يقبل لا هو ولا حليفه الامبريالي المتعاطي في التسوية أي شيء خارج القرار ٢٤٢ بل في أضيق حلقاته ، التي وصفتها مذكرة الحركة الوطنية الى مؤتمر الشعب العربي في طرابلس ، « بالترجمة الاميركية للقرار » ، أي أسوأ ترجمة لقرار سيء .

ان ما ورد في البيان الشامي ـ الفلسطيني المشترك حول تصور السلام العادل ورد أيضاً في الاعلان السياسي لقمة الرؤساء من أن خطوة السادات وأهداف المؤامرة هي «تخريب امكان اقامة سلام عادل ومشرف يحفظ للامة العربية حقوقها القومية ويضمن لها تحرير اراضيها المحتلة وفي مقدمها القدس ولشعب فلسطين وحقوقه الوطنية الثابتة » .

وفي رأينا ، ان ليس زيارة السادات لاسرائيل وحدها التي عرقلت بلوغ ذلك بل المؤامرة اصلا التي كانت الزيارة كما يقول بيان قمة طرابلس « حلقة في اطار تنفيذ المخططات الاميركية الصهيونية التي تستهدف فرض التسويات الاستسلامية » .

والنقطة المركزية هي ان يكون قد توفر الاقتناع بأن « لا سلام عادل ومشرف » مع التسويات الاستسلامية المطروحة وان الامبريالية والصهيونية المتحالفتين لن تقدمـا الا التسويات الاستسلامية . فعندها يكون الصمود في وجه هذه التسويات مرتبطاً بقاعدة استراتجية ثابتة لا تراهن على أوهام التسوية انما متجهة كما قالت مذكرة الحركة الوطنية الى « اعتبار ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي سائر الى مزيدمن الاحتدام راهنا ومستقبلا وليس من فرضية التسوية » وعندها يصبح بناء الصمود على القاعدة الصلبة هو حلقة في الانتقال الى مرحلة التصدي فالتحرير . وهذا ما توصلت اليه المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها فاذاعت بيان وحدتها الوطنية في طرابلس على أساس خط سياسي واضح يرفض الحلول الاستسلامية . أهمية بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية انه ارتكز الى مقولتين متكاملتين :

١ ـ وحدة العمل والقيادة والاطار التنظيمي ـ منظمة التحرير .

٢ ـ الخط السياسي الرافض للقرارات التي تنتهك الحق القومي وتساوم عليه وهي القرار ٢٤٢ وكل ما يتفرع عنه .

ان خروج منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً من التسوية يكسب القضية القومية كلها في هذه المرحلة صلابة مبدئية ضرورية وأساسية في وجه الاستسلام ويشكل نقطة مركزية مستقطبة للموقف القومي العام لانه مهما تبدلت المسالك والمنطلقات ، فالاجماع منعقد قومياً وعربياً وعالمياً ، على ان المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع ضد العدو ، ومن هنا أهمية الموقف الفلسطيني الموحد والرافض .

ولقد جاء بيان طرابلس الفلسطيني أكثر صلابة من مقررات المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في آذار ١٩٧٧ في القاهرة والذي لم يلغ التفاوض أو حضور أي مؤتمر دولي بينما جاء البند الثالث من بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية يعلن « نؤكد رفضنا لكافة المؤتمرات الدولية القائمة على أساس هذين القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بما فيهما مؤتمر جنيف أو غيره » .

كما جاء البند الرابع يؤكد من جهة الحق في مرحلية النضال واقامة « دولة فلسطينية على اي جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية في هذه المرحلة » مع خط أحمر عريض « دون صلح ولا تفاوض ولا اعتراف » .

وكان أهم ما ورد في البيان الفلسطيني انه لم يكتف بالموقف الفلسطيني بل دعا وبالحاح الى « اقامة جبهة تقدمية عربيةمناهضة لجميع الحلول الاستسلامية الامبريالية الصهيونية الرجعية وأدواتها العربية في المنطقة » .

وفي ضوء هذا البيان نستطيع ان نفهم قيام المحور الشامي ـ الفلسطيني أساسا للجبهة العربية التقدمية التي اعلنتها قمة طرابلس للرؤساء ثم مسعى المقاومة الجاد بعد قمة طرابلس لرأب الصدع بين بغداد ودمشق وتنقل قيادتها بين العاصمتين السوريتين .

في كانون الثاني ١٩٧٩ عكس المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر المنعقد في دمشق هذا الموقف المتصلب .

فالجبهة العربية التقدمية التي دعا لقيامها بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية والتي جعل منظمة التحرير الفلسطينية والجمهورية العربية السورية محورها الصدامي هي التي تكتمل بعمقها الاستراتجي في العراق .

بين البيان الشامي ـ الفلسطيني المشترك وبيان الوحدة الوطنية الفلسطينية كما هو واضح تمايز نوعي وان لم يكن تناقضاً . ذلك ان منظمة التحرير الفلسطينية في بيان وحدتها في طرابلس اعلنت نهائياً خروجها من التفاوض والبحث عن التسوية فأضافت الى لا صلح ولا اعتراف ، وهو ما ورد في البيان الشامي ـ الفلسطيني المشترك ، « لا تفاوض » ، كما انها نصت على رفض القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ،

فأين هو موقف دمشق من كل هذا وهي التي تحالفت مع منظمة التحرير الفلسطينية واعتبر تحالفهما نواة جبهة الصمود والتصدي وتم هذا الاعلان بعد بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية الرافض ؟

ولا بد قبل ختام هذه الفقرة حول الوحدة الوطنية الفلسطينية وبياناتها الى تحليل موقف دمشق من ان نسوق خلاصة لما طرحته منظمات المقاومة الفلسطينية تعليقاً على الوحدة الوطنية الفلسطينية من زوايا نظر متعددة .

فقيادة منظمة التحرير الفلسطينية اعتبرت بيان الوحدة مكرساً لحقيقة هامة هي العمل من ضمن مؤسسات المنظمة وبالتالي شجب أسلوب الخروج عليها . والجبهة الشعبية بقيادة الدكتور حبش اعتبرت بيان طرابلس انتصاراً لخط الرفض وفشل الرهان على التسوية . أما القيادة العامة فقد اعتبرت قيام تحالف قمة طرابلس وبيان الوحدة الوطنية الفلسطينية انتصاراً لطرحها حول جدوى تفاهم المقاومة مع دمشق وانه جغرافياً لا مجال لقيام جبهة صمود دون دمشق .

الا ان الخلاصة التي يتوصل اليها الباحث هي أن كلاً من هذه الاطراف قد عبر عن جزء من الحقيقة وكلهم معاً قد عبروا عن الحقيقة متكاملة . وهذه أهمية الوحدة التي تأتي نتيجة تكامل زوايا الحقيقة . فالالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية وجمع كلمة المنظمات في اطار الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار تنظيمي جبهوي واحد هو دون ريب انجاز كبير ويزداد اهمية باكتسابه مضمون الرفض كخط سياسي . أما التحالف بين المقاومة ودمشق ووعي العمق الاستراتجي للبيئة الجغرافية فأساسي في عملية الصمود .

ونستطيع القول أن الحزب السوري القومي الاجتماعي بالرجوع الى وثائقه وبياناته ، كان في هذا الاتجاه طوال السنوات الماضية . فقد نادى دوماً ودعا الى وحدة المقاومة الفلسطينية وعلى أساس منهج رفض الحلول الاستسلامية كما دعا باستمرار الى وحدة بغداد ـ دمشق ـ المقاومة الفلسطينية نواة لاي تحرك وحدوي قومي رافض .

دمشق وحدود التسوية : لا اعتراف ولا صلح

دمشق تعاطت مع التسوية ولكن من منطلق مختلف عن الطروحات التي تقول باعتبار اسرائيل دولة من دول المنطقة وحقيقة قائمة يحسن اعطاؤها الضمانات !

ولقد طرحت دمشق تصورها الخاص للتسوية أولا ، بقبولها القرار ٣٣٨ لوقف اطلاق النار مع مفهوم خاص للقرار ٢٤٢ أكدت فيه شرطين : الانسحاب من كامل الاراضي العربية

وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وهذان الشرطان غير متوفرين في القرار ٢٤٢ ولا في التسوية الاميركية ـ الاسرائيلية بكل طبعاتها .

المنطلق الاول لموقف دمشق في تعاطيها المختلف مع التسوية هو تصورها للكيان الصهيوني . ففي البيان الاستنكاري لزيارة السادات الصادر عن الحزب والجبهة والحكومة في دمشق في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٧ تحد مناقض لفهم السادات لاسرائيل كدولة من دول المنطقة باتت حقيقة قائمة مفروض تبديد مخاوفها واعطائها الضمانات للعيش بسلام .

يقول البيان السوري : « وان الامة العربية التي ترى في الصراع ضد الوجود الصهيوني في فلسطين صراعاً تحررياً قومياً لن تغفر لأي مسؤول عربي يقدم على أي خطوة تساهم في ترسيخ العدوان وتؤكد استمراريته وتسبغ الشرعية على احتلاله الارض العربية » . المفصل هنا في اعتبار « الصراع ضد الوجود الصهيوني في فلسطين صراعاً قومياً تحررياً » بدل تأمين هذا الوجود على امنه واستقراره واعتباره حقيقة قائمة .

وهذا الفهم لطبيعة الكيان الصهيوني كان قد أوضحه مراراً **الرئيس حافظ الاسد ، لا سيما في خطابه في القمة العربية ـ الافريقية في منتصف آذار ١٩٧٧ حين قارن بين الاستيطان الاستعماري الصهيوني والاستيطان الاستعماري في جنوبي افريقيا وروديسيا وقال « والمشكلة الرئيسية والتي تمثل أكبر تهديد لمنطقتنا هي مشكلة ليس لها صنو في العالم كله ، وأعني مشكلة الاستعمار الاستيطاني التي انحدرت في كل من أفريقيا والمنطقة العربية من أصول واحدة ، وقد رأى هرتزل مؤسس الصهيونية في رودس الاستعماري العريق مثله الاعلى وطلب منه النصح والتنسيق كما هو معروف » .**

الكيان الصهيوني هو في وجهة النظر الشامية الرسمية ، « كيان استيطان استعماري » ، والصراع ضد وجوده في فلسطين « صراع تحرري قومي » . وهذه منطلقات لا يمكن ان توصل الى تسوية . ولذلك وجدت الطريق مسدوداً الى جنيف . اقصى ما كانت تقبل به دمشق : انهاء حالة الحرب مقابل استرجاع الارض المحتلة و« الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » من دون صلح ولا اعتراف .

ومنذ أول عهد الرئيس الاسد بتسلم مقاليد الحكم في دمشق في آذار ١٩٧١ نشرت « البناء » في عددها الصادر في ٢٠ آذار ١٩٧١ تصريحات صادرة عنه قال فيها :

« ما في حل سلمي .. ما في حل سلمي . امكان الحل السلمي غير متوافر . الحركة الصهيونية تستهدف انشاء دولة من النيل الى الفرات . والحل السلمي كما يحكى عنه الان مخالف لكل المخططات الصهيونية ولتاريخ اسرائيل . ولا يزال المسؤولون الاسرائيليون يرفضون علناً الانسحاب من الاراضي المحتلة ، وكما نقرأ ونسمع تزداد غطرستهم يوماً بعد يوم »

ويضيف الرئيس الاسد « ان عودة الارض المحتلة بعد حزيران يسوى في حال حصوله عدوان ١٩٦٧ ، أما جوهر القضية فيبقى الشعب العربي الفلسطيني » . وفي أكثر تصريحات الرئيس الاسد منذ ذلك الحين كان يؤكد هذه الحقائق ويبدي تشاؤمه من الحل السلمي كما يؤكد حق الشعب الفلسطيني في النضال الذي لا يتأثر بالتسويات .

ان ثمة حقائق لا بد من التوقف عندها في هذا المجال :

١ ـ ان القرار ٢٤٢ كان كما أشارت مذكرة الحركة الوطنية « السقف الذي فرضته موازين القوى الدولية بعد هزيمة حزيران » .

وان النضال العربي وتنامي القوة العربية كان مفروضاً ان يخترق هذا السقف لأن القرار ٢٤٢ يهدر الحقوق القومية .

٢ ـ ان الجمهورية العربية السورية بعد حرب تشرين ١٩٧٣ قبلت بالقرار ٣٣٨ المعطوف على القرار ٢٤٢ ومن موقع وقف القتال وأرفقته بتفسير خاص انخرطت على أساسه في مساعي التسوية .

٣ ـ ان مسيرة التسوية في ظل التحالف الامبريالي الصهيوني أكدت ان لا مجال لهذا التفسير الخاص كما أكد بيان قمة الرؤساء والاعلان السياسي الصادر عن مؤتمر الشعب العربي « فان المخططات الاميركية ـ الصهيونية تستهدف فرض التسويات الاستسلامية والنيل من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني » وهذه المخططات ليست طارئة ولا عابرة بل هي كما حدد الرئيس الاسد والبيانات الشامية الرسمية نابعة من طبيعة الكيان الصهيوني الذي هو كيان استيطان استعماري ومن طبيعة الامبريالية الاميركية وتحالفها معه .

٤ ـ ان المخططات الاميركية ـ الاسرائيلية تستهدف اصلا الربط الكلي بين جوهر القضية ، نضال الشعب الفلسطيني لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وازالة آثار عدوان حزيران ١٩٦٧ بحيث يكون الأخير على حساب الاول .

بينما الخطة القومية السلمية هي التي تحصل على المطلب الاخير على طريق النضال في سبيل المطلب الاول ، اي يكون النضال المرحلي مشدوداً الى استراتجية التحرير .

وحتى يتحقق هذا فلا يقوم فصل بين عودة الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ والحق القومي الثابت في كل الارض القومية المغتصبة لا بد من ايضاح مسألتين :

١ ـ كيفية صوغ العلاقة بين المطالب المرحلية والحقوق القومية التاريخية الثابتة بحيث لا يحصل التناقض بينهما . وهذا يحتاج الى تصور جديد خارج القرار ٢٤٢ ومشاريع التسوية التصفوية المستهدفة للحقوق القومية التاريخية الثابتة .

٢ ـ وهذا التصور الجديد لا يمكن ان يكون في فراغ من القوة المادية الداعمة له . لا يمكن ان يطلب الموقف الصلب خارج توفر القاعدة المادية الصلبة . ان مذكرة الحركة الوطنية تقول بوجوب اختراق سقف القرار ٢٤٢ بتنامي القوة العربية . ولكن كيف ؟

في رأينا ان الوحدة القتالية بين دمشق وبغداد والمقاومة الفلسطينية هي بداية تنامي هذه القوة وهي التي تحقق صوغ العلاقة بين المطالب المرحلية والحقوق القومية التاريخية الثابتة من موقع قومي صلب يرتكز الى قاعدة مادية صلبة .

ان سقوط الحل السياسي التصفوي بعد وصول التكتكة المرحلية الى الطريق المسدود حقق الفرز بين الذين اعتبروا اسرائيل حقيقة يجب التعامل معها وبين الذين انطلقوا بتكتيكاتهم المرحلية من اعتبارها عدواً استيطانياً استعمارياً لا يسمح ميزان القوى الحالي بالتصدي له . ولكن في الوقت نفسه لا يمكن القبول به حقيقة يجري التصالح معها .

فمن الواضح بالنسبة لدمشق ، انها ، اولا ، وضعت خطأ احمر ، خلال تعاطيها مع

التسوية (١) طبيعة الكيان الصهيوني الذي لم تعتبره دولة عادية بل كياناً استيطانياً استعمارياً عدواً . (٢) طبيعة السلام الاسرائيلي ـ الاميركي سواء لجهة الاعتراف أو الحدود المفتوحة وقد رفضته .

وهذا الخط الاحمر السوري هو الذي نص عليه لاحقاً في بياني قمتي طرابلس والجزائر للصمود والتصدي، وقد اصبحت دمشق قاعدة الصمود والتصدي. وهاتان النقطتان كانتا منطلق تأكيدنا بعد زيارة السادات الى القدس على وجوب عدم اغفالهما من قبل جميع الرافضين ، وخاصة العراق ، في التعاطي الايجابي مع دمشق للوصول الى الموقف المشترك ، على طريق الموقف الموحد ، وجاءت التطورات اللاحقة تؤكد هذه الحقيقة .

وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ادى عدم اعترافها بالقرار ٢٤٢ وباسرائيل ، وسقوط جنيف الى اشتداد الحملة الامبريالية والصهيونية ضدها واعلان المسؤولين الاسرائيليين والاميركيين تكراراً الدعوة الى تصفيتها .

ولقد جاء بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية ، كما تجلى في صيغته الاخيرة في البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة يحسم الخلاف على الخط السياسي في المقاومة الفلسطينية ويؤكده لقاء كل أطراف المقاومة على برنامج سياسي موحد .

وحتى يعمق الفرز ليصبح استراتجياً مفروض اعادة صياغة المعادلات في العالم العربي ، هنا قبل الانتقال الى صيغة التصور لخطة قومية وعربية جبهوية متكاملة في هذا الاتجاه لا من التوقف عن البيان السياسي الصادر عن قمة الجزائر باعتباره خطوة على طريق بلورة الخط السياسي لجبهة الصمود .

قمة الجزائر خطوة على طريق الخط السياسي

لقد استعرضنا في كل هذا السياق بيانات طرابلس الثلاثة كوحدة متكاملة وان اخذ بيان قمة طرابلس مع البيانين الآخرين الصادرين عن طرابلس ، بيان « مؤتمر الشعب العربي » وبيان الوحدة الوطنية الفلسطينية ، يعود من جهة لتداخل هذه البيانات بتواجد أطراف من القمة موقعة على البيانين الآخرين (المقاومة على بيان الوحدة الوطنية الفلسطينية ودول قمة التصدي والصمود مع المقاومة في مؤتمر الشعب العربي) . وهو من جهة ثانية لأن قمة طرابلس لم تضع ميثاقاً للجبهة العربية التقدمية ، جبهة الصمود والتصدي .

وكانت قمة الجزائر على طريق بلورة أكثر للاتجاهات ولكنها هي أيضاً لم تضع ميثاق الجبهة . ولقد قدم العراق مشروع ميثاق للجبهة لم يقر ولم يقر كذلك مشروع ميثاق آخر .

وكان بيان قمة الجزائر لا سيما بعد مداخلات الأخ معمر القذافي وبعد جولة الرئيس بوميدين المشرقية والتي انتهت بموسكو استكشافاً للبعد الدولي الداعم للجبهة ، أكثر ملامسة للاستراتاجية العامة للجبهة .

ولقد تميز بيان قمة الجزائر بأنه من جهة أوضح ملامح الاستراتاجية المعادية للامبريالية والمتحالفة مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية وحركات التحرر القومي في العالم . ومن جهة ثانية كان أكثر تحديداً لمفاصل الخط الاحمر الذي لا يجوز تجاوزه في المسألة الفلسطينية ولجهة دعم الصمود في هذه المسألة القومية .

لقد حققت قمة طرابلس انجازين : اعلان موقف الصمود والتصدي واعلان الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة رفض التعاطي مع الحلول الاستسلامية . أما قمة الجزائر فقد حددت هوية الجبهة لجهة عدد من المسائل المهمة .

١ ـ الاستراتجية المعادية للامبريالية في جبهة هجومية :

قبل انبثاق جبهة التصدي والصمود وبينما كان السادات يقوم بزيارته الى القدس المحتلة قلت في خطاب بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي في ١٦ تشرين الثاني في بعلبك : « اني أقول بأن الامبريالية والصهيونية قد زرعت أكثر من وتد على مدى العالم العربي . الملك المغربي وجيشه المرتزق هو خنجر في خاصرة الجزائر . مصر السادات التي حاولت اجتياح ليبيا قبل أشهر فاذا بها تتوجه الى اسرائيل للسلم الاستسلامي اليوم ، وايران في خاصرة العراق ، واسرائيل في وجه الجمهورية العربية السورية ولبنان .

ولكن القاعدة الثورية تقول بأنه بدل أن يأخذنا الاستعمار فرادى دولة دولة فلتتشابك الايدي في المشرق الثائر والمغرب الثائر في جبهة عربية واحدة متصدية للامبريالية والصهيونية . عندها لن يستطيع العملاء ، عملاء الامبريالية والصهيونية ان يستفردوكم دولة دولة لأن عند ذاك يوظف الثقل الاستراتجي للمكان الذي تختاره السياسة المشتركة وتصبح الضربات موجهة بمبادرات من قبلنا بدل أن تكون في موقع رد الفعل نصبح في موقع الفعل والتصـدي » . (ملحق « صباح الخير » الخاص ـ بـ ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٧) .

ولقد كان هذا هو الخط المميز لمقررات الجزائر . فجبهة التصدي والصمود اتخذت موقف الهجوم الاستراتجي على التدخل الاجنبي في الخليج العربي والمغرب العربي والقرن الافريقي في ان واحد موجهة تحذيراً لايران وللرجعية المغربية فضلا عن السادات أي لكل حلفاء أميركا في المنطقة :

«١ـ يؤكد المؤتمر تمسكه ببيان طرابلس ويلح على ضرورة استمرار النضال لاسقاط المؤامرة واحباط المحاولات الهادفة الى جر العرب نحو الهزيمة والاستسلام .

« ٢ ـ القلق من التدخل العسكري الفرنسي في الصحراء المغربية والقلق العميق ازاء التواجد العسكري الاجنبي في عمان ومساعدة شعب عمان في نضاله التحرري .

٣ ـ ادانة الانظمة العنصرية في أفريقيا والتدخل الامبريالي خاصة ازاء ما يجري من احداث في القرن الافريقي . »

وهذا الهجوم على كل أدوات الامبريالية في المنطقة تم من موقع جبهوي عربي تقدمي معاد للامبريالية ومقرر تحالفاته الدولية الاستراتجية . فبعد رحلة الرئيس بوميدين للاتحاد السوفياتي تأكد اقطاب قمة التصدي ان السوفيات جاهزون لدعم الجبهة العربية المعادية للامبريالية والصهيونية . وكانت رحلات جلود والاسد وعرفات في سبيل بلورة هذا الاتجاه الاستراتجي عملياً .

ولقد اختارت قمة الجزائر حلفاءها دولياً :

« تعزيز التعاون مع الدول الافريقية والاسلامية ومجموعة دول عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي »

واعتبرت قمة الجزائر ان الوجود السوفياتي في المنطقة العربية ضروري لحماية ارادة الصمود العربية وتشكيل رادع استراتجي ضد المؤامرة الامبريالية ـ الصهيونية . وهذا موقف سليم يسقط ترهات الموقف الساداتي من انهحرر مصر من السوفيات كما حررها عبد الناصر من الانكليز بينما نتيجة موقفه كانت فقدان الوزن الوقوع في افخاخ الامبريالية والصيهونية .

وهو الموقف الذي اتخذه حزبنا في مؤتمر مالطة للاحزاب الاشتراكية في البحر المتوسط من مسألة الاساطيل الاجنبية فنادى في حزيران الماضي ١٩٧٧ بموقف مرتكز الى فرز حقيقي ومبدئي وأصولي بين الاسطول السوفياتي الذي هو قوة ردع ضد العدوان الامبريالي الصهيوني ودرع ومظلة واقية لحركات تحرير الشعوب وبين الاساطيل الامبريالية العدوانية .

ان بلورة ارادة الصمود والتصدي بالعقم الاستراتجي الدولي للجبهة هو من مستلزماته الصمود. فالدعم السوفياتي لا يقتصر على كميات الاسلحة ونوعيتها المتطورة وجودتها بل على المظلة النووية التي من شأنها في حسابات الوفاق الدولي أن تحول دون هذا التدخل الاميركي الذي كان عملا اساسياً في ترجيح كفة الدولة الصهيونية على مدى ثلاثين عاماً .

يبقى أن تجاوز حدود الصمود الى ترجمة سياسية لتنامي قوتنا القومية لن يكون حتماً بالتحالفات الدولية وحدها، على جلال أهميتها، بل بتبديل ميزان القوى قومياً مما سنأتي على تفصيله في مكان آخر ، وانعكاس هذا التبديل في تنامي قوتنا على الميزان الدولي .

٢ ـ رسم الخط الأحمر قومياً :

أما المسألة الاساسية الأخرى فالموقف من المسألة الفلسطينية . ومما لا ريب فيه أن قمة الجزائر كانت أكثر تحديداً في رسم الخط الاحمر الذي لا يجوز تجاوزه . فبعد ان كررت ادانتها لخطوة السادات من « ضمن المخطط الاسرائيلي الاميركي الهادف الى تقويض امكانيات تحقيق سلام عادل يرتكز على الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني » ذهب البيان السياسي لقمة الجزائر الى تفصيل أكثر لمخاطر هذا **المخطط من حيث انه « يرمي الى تحقيق التصالح مع العدو ، والاعتراف بشرعية وجوده ، واقامة علاقات خضوع في المجالات المختلفة ، السياسية والاقتصادية والثقافية ، وفتح الحدود ، تمكيناً للصهيونية من السيطرة على الوطن العربي ، وموارده وامكاناته . »**

كما يؤكد المؤتمر العزم على مقاومة جميع المحاولات الهادفة الى تصفية قضية فلسطين ، ويحذر أي طرف عربي حكومي أو غير حكومي ، أفراداً أو مجموعات من خرق قرارات القمة العربية في الجزائر والرباط بمحاولة ادعاء التمثيل الفلسطيني تحت أي عنوان ، ذلك ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني »

في هذه الفقرات رسم البيان السياسي لقمة الجزائر خطين لا يمكن تجاوزهما :

١ ـ رفض طبيعة السلام الاسرائيلية ـ الاميركية المعروضة .

٢ ـ رفض التفريط بقضية فلسطين من أي « طرف عربي حكومي أو غير حكومي » واعتبار ان منظمة التحرير هي وحدها المسؤولة عن التمثيل الفلسطيني .

ولقد استتبع ذلك من توجه رئيس منظمـة التحرير الفلسطينية الى دول مجلس الأمن بفحوى هذا القرار قطعاً على السادات مجالات العبث بالقضية والانذار المبطن للاردن في ان لا ينزلق وراء السادات في مسيرته كما تجلى ذلك في حرص قمة الصمود على التبني الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية في وجه محاولات السادات والامبريالية والصهيونية فرض مجموعة عملاء فلسطينيين كواجهة لعقد صفقة على ما تبقى من فلسطين .

يضاف الى هذا على الصعيد العملي التأكيد على محور دمشق ـ المقاومة وترك الباب أمام بغداد مفتوحاً لاكمال هذا المحور القومي ، والالتزام بدعم صمود الشام حتى تصبح في حالة التوازن الاستراتجي مع العدو ، أي دعم تسليحها وقدراتها على المواجهة والصمود والالتزام كذلك بدعم المقاومة الفلسطينية .

ان قمة الجزائر خطوة مشجعة على طريق تكامل الخط الاستراتجي ولكنها بحاجة الى إكمال .

ان كل هذه الايجابيات لقمة الجزائر لا بد من ذكرها مع التنويه ان ميثاق الجبهة يقتضي ان يحدد أكثر الخط الاستراتجي البعيد للجبهة الذي هو خط التحرير مع بناء مستلزماته دولياً وعربياً .

« السلام العادل » وموت جنيف

تبقى مسألة يهمنا معالجتها من زاوية تحليلية مبدئية هي ما ورد في بياني قمة طرابلس والجزائر حول ان زيارة السادات الى دولة العدو قد خربت مسيرة « السلام العادل » .

في الحقيقة أن زيارة السادات ومقدماتها ونتائجها كلها كانت تأكيداً على ان لا سلام عادل مع الاغتصاب الاستيطاني الصهيوني ولا مع الامبريالية الاميركية المتحالفة معه .

فاذا كانت كل تنازلات السادات لم تقابل بتنازل واحد من الجانب الصهيوني الذي ازداد صلفاً فهل كان هذا الجانب سيقبل بالتنازل في مؤتمر جنيف ؟

ثم انه لا بد من التذكر ان مؤتمر جنيف « كان قد مات » على حد تعبير هنري كيسنجر ، قبل زيارة السادات . وخلافاً لرأي كيسنجر فلم يمت مؤتمر جنيف لأن « العناصر الاكثر راديكالية ـ أي الشام والسوفيات والفلسطينيون ـ كانت ستمارس الفيتو لعلمها بأنه لا يمكن احراز تقدم بدونها » ، بل لأن ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية سدت كل المنافذ الى جنيف . « فالمشاكل الاجرائية لم تحل : صلاحيات الاجتماعات العامة ومجموعات العمل ، طبيعة الاشتراك الفلسطيني» ، واضافة الى هذا الذي أورده هنري كيسنجر في مقاله « للتايم » في ٢٦ كانون الأول ١٩٧٧ فان كل موضوع فلسطين كان قد شطب واعتمد مفهوم « اللاجئين اليهود واللاجئين العرب » اي بما هو ادنى حتى من القرار ٢٤٢ شاطباً هو الآخر الحقوق الوطنية النابعة من الحق القومي لامتنا في فلسطين .

لقد سد طريق جنيف قبل زيارة السادات . وجاءت زيارة السادات تثبت أكثر أن لا طريق الى السلام العادل مع التحالف الصهيوني ـ الامبريالي .

لا يمكن أن يتنازل الكيان الصهيوني الاستيطاني عن طبيعته . لقد زرع مستوطناته في الارض المحتلة في ١٩٦٧ كما زرعها في الارض المغتصبة في ١٩٤٨ واعتبرها كلها « ارض

اسرائيل » ، السامرة ويهودا ، هكذا اصبحت الضفة الغربية وما تبقى من فلسطين .

أما الجولان فقد اتخذ العدو منذ أيلول ١٩٦٧ قراره السري بضمه الى كيانه وتقسيمه الى أربع وحدات جغرافية استيطانية هي سفوح جبل الشيخ وشمال الجولان ، وجنوب الجولان ووسط الجولان ومنخفضات الجولان . واستهدف العدو خلق ما وصفه « بواقع استيطاني ديمغرافي ، وقد أقام العدو سبعاً وعشرين مستوطنة في مرتفعات الجولان المحتلة وبدأ يخطط لمضاعفة هذا العدد ليصل الى اربعين مستوطنة حتى منتصف الثمانينات .

ولقد كشف الجنرال أوري لينير رئيس مجلس الاستيطان في الجولان الخطة الصهيونية الاستيطانية في هذا الصدد بقوله :

« اننا نبذل الآن أقصى جهودنا لجعل الجولان مركزاً استيطانياً رئيسياً عن طريق تكثيف المستوطنات والمستوطنين لنحول بذلك دون اعادة جزء ولو صغير من الجولان . » وأضاف « ان ما نتوخاه من وراء انشاء المزيد من المستوطنات هو تهويد الجولان عن طريق خلق واقع ديمغرافي واستيطاني على غرار ما فعلناه في منطقة النقب في منتصف الخمسينات لكي نفوت الفرصة على أية محاولة للمساومة » . وأشار الى أن عدد المستوطنات في الجولان سيصبح في غضون العشرة أعوام المقبلة أربعين مستوطنة من ضمنها مدينة كبيرة .

وعندما سئل عن رأيه في امكانية انسحاب اسرائيل من اجزاء من الجولان في حالة استئناف المفاوضات والتوصل الى تسوية مع سوريا ، قال « إن مسألة الانسحاب أو عدم الانسحاب لا تقررها الحكومة وانما يحسمها الاستيطان ذاته » .

وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٨ أعلن وزير الاسكان الاسرائيلي جدعون بات في خطاب القاه في مستوطنة كارزين (مرتفعات الجولان المحتلة) « ان هذه المرتفعات أصبحت فعلا جزءاً من اسرائيل بحكم الأمر الواقع وان اليوم الذي ستصبح فيه اسرائيلية من الناحية القانونية ليس بعيداً . » وأضاف الوزير الاسرائيلي قائلا بأن « خطابه هذا يلقيه باسم رئيس الوزراء مناحيم بيغن وباسم الحكومة كلها . »

وفي الاسبوع الأخير من نيسان ١٩٧٩ قام جدل في الكيان الصهيوني حول مصير الجولان فغلب الرأي القائل : نفضل الاحتفاظ بالجولان على اتفاقية سلام (راجع تصريحات بيغن ودايان في ٢٤ و ٢٥ نيسان ١٩٧٩) .

ونذكر بالمناسبة ان غولدا مائير كانت في ١٩٧٤ قد أعلنت ان الجولان جزء من اسرائيل فرد عليها الرئيس حافظ الاسد رده المشهور والمعروف في ٨ آذار ١٩٧٤ مؤكداً ان فلسطين هي سورية الجنوبية التي لن تتخلى عنها سورية في صراعها التحرري .

هذا هو المنطق الوحيد مع العدو : الكفاح حتى التحرير ، مهما تمرحل الكفاح . ولكن لا بد من ادراك حقيقة اساسية وهي ان كيان الاستيطان الاستعماري لا يمكن حسم الموضوع معه « بالسلام العادل » ، بل بالاعداد للحرب العادلة الطويلة الأمد التي وحدها تنتج السلام الحقيقي .

هنا لا بد من تذكر حقيقة أخرى أساسية قد تكون موضوع جدل . فثمة رأي يقول أن مؤتمر جنيف فيما لو انعقد لكان يتم في ظل توازن دولي يتيح للعرب الوصول الى حقوقهم .لنذكر في هذا المجال البيان الاميركي ـ السوفياتي . ألم يكن سقفاً يعقد جنيف في ظله ؟ على ماذا

اشتمل ؟ ألم يشتمل على التصور الاسرائيلي ـ الاميركي لطبيعة السلام : الحدود المفتوحة والعلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية الطبيعية ؟ مقابل النص على « الحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني جرى النص على طبيعة السلام في مفهومه الاسرائيلي الاميركي .

وحتى هذا البيان السوفياتي ـ الاميركي عادت اسرائيل فأطاحت به لمصلحة ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية .

في مقاله في التايم في ٢٦ كانون أول ١٩٧٧ الذي نعى فيه جنيف : « أن جنيف ، كاطار للمفاوضات قد مات » يقول هنري كيسنجر : « هذا بالاضافة الى ان التقدم في جنيف كان سيعتمد الضغط الاميركي على اسرائيل الى درجة قد لا تكون متوافقة مع حقائق السياسة المحلية الاميركية » . وهذا تصور لمدى الترابط الصهيوني ـ الاميركي . وفي الواقع أن « أميركا العربية » حلم وسراب ، وأقصى ما يمكن الوصول بسياستها كما قال كيسنجر نفسه ، هو أن تحاول الفرض على اسرائيل حلا لمصلحتها بالذات مع « تمويه عربي » كاف .

ان قول كيسنجر ان جنيف قد مات لم يكن لأن تكتيكاً جديداً قد تجاوزه هو المفاوضات المباشرة بين السادات وبيغن ، وهو ما أراد تثبيته وتأكيده كيسنجر بل لأن الحقائق الموضوعية تقول بأن جنيف نفسه قد وصل الى طريق مسدود بسبب طبيعة الوجود الاستيطاني الصهيوني وبسبب طبيعة التحالف الامبريالي الصهيوني .

ولكن جنيف تبقى ورقة احتياط يفكر ببعثها في حال فشلت مهمة الحل المنفرد .

ولقد بدأ التلويح بها من أصدقاء أميركا . ففي ١٧ شباط ١٩٧٨ قال بيغن لصحافيين يهود اميركيين زاروا تل أبيب : « ان اسرائيل سترحب دائماً بالعودة الى مؤتمر جنيف لأنه قد يكون أساساً لتسوية شاملة في الشرق الاوسط » . وفي ١٨ شباط صرح مصدر اردني مسؤول بأن الاردن يراقب بتحفظ السياسة المصرية الرامية الى ابعاد الاتحاد السوفياتي عن جهود التوصل الى حل لنزاع الشرق الاوسط » وفهم من التصريح انه بداية عودة الاردن الى صيغة جنيف بعد تعثر لقاء بيغن ـ السادات .

وعزز هذا الاعتقاد تأكيد وزير خارجية الشام ونائب رئيس الوزراء الاستاذ عبد الحليم خدام في ٢٢ شباط ١٩٧٨ « ان الاردن أكد لسوريا مرة أخرى انه لن ينضم الى المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية » .

الا ان الوزير السوري استبعد أي مؤتمر سلام يعقد لأن « رحلة الرئيس السادات الاسرائيلية أغلقت كل الابواب أمام سلام عادل ، وأي مؤتمر سلام يعقد الان سيكون لمصلحة اسرائيل فقط . في استطاعتنا القول وداعاً لجنيف » .

وهكذا مقابل نعي جنيف على لسان كيسنجر تحبيذاً للمفاوضات المباشرة يعلن الوزير خدام النتيجة نفسها من منطلق مختلف هو شجب المفاوضات المباشرة .

وبينما وعى الطرف السوري ان الطريق الى جنيف قد سدت أميركياً واسرائيلياً وساداتياً وعلى هذا الاساس اتجه الى صيغة الصمود والتصدي وحشد القوات ، فان بغداد بقيت متخوفة من جنيف حتى انعقاد كامب دافيد. وبعدها تأكد لبغداد أن جنيف فعلا قد ماتت. يقول الاستاذ طارق عزيز في حديث « للوطن العربي » في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٩ : « مؤتمر جنيف صار غير وارد ... والحديث عن تسوية مقبولة مصدرها خارجي هو حديث الوهم » . ولقد كانت هذه

القناعة وراء الوصول الى ميثاق العمل القومي بين دمشق وبغداد .

الا أن ورقة جنيف تبقى في المستقبل الورقة التي قد يلوح بها بعد فشل نهج كامب دافيد . وعندها مفروض أن تكون تنامت قوتنا القومية وتبلورت ارادتنا المصممة على الخروج عن دائرة القرار ٢٤٢ الذي هو ترجمة لتفكك قوتنا وهزيمة جبهتنا .

يبقى جانب آخر من موضوعة « السلام العادل » وهي التي تقوم على أساس ان توازن القوى لا يسمح بحرب التحرير اذن لا بد من تسوية سلمية تتيح للامة فرصة التقاط انفاس وانماء وبناء قوتها . ولكن اذا كانت الحرب لا تجوز في غياب توازن القوى حرصاً على أن لا تكون مغامرة غير مأمونة النتائج والجوانب ، فان السلم كذلك ، أليس هو الآخر ترجمة فعلية لميزان أو انعدام ميزان القوى ؟

ألم يكن القرار ٢٤٢ ذاته ترجمة فعلية لميزان القوى بعد هزيمة ١٩٦٧ ؟

من هنا كان الاتجاه الاسلم هو لتعديل ميزان القوى قومياً باستهداف تعديله دولياً . ذلك لأن ميزان القوى الدولي لن يتعدل لصالحنا بدون تنامي قوتنا القومية بتعديل ميزانها من التجزئة الى الوحدة .

ولقد وعى هذه المقولة الرئيس الاسدحين توجه الى المؤتمر القومي لحزب البعث في ١٩٧٥ برسالته حول الوحدة وأولويتها في أهداف النضال . وانصب جهد دمشق في السنوات التالية على توحيد سورية الغربية بقيادتها سواء بمسعى التنسيق مع الاردن الذي اجهضه الضغط السعودي على الاردن أو بالمبادرة السورية في لبنان والتي أصبحت في الاونة الاخيرة تجابه اسرائيل وعملاءها . كما سعت دمشق الى احداث توازن استراتيجي مع العدو مدعمة بجبهة الصمود . والاتجاهان سليمان ولكن غير كافيين لتعديل ميزان القوى قومياً تمهيداً لتعديله دولياً لصالحنا . ذلك أن وحدة سورية الغربية كما يتضح ، هي وحدة تزيد من أعباء دمشق سواء جبهة الاردن المتسعة أو جرح لبنان النازف ، والالتزام القومي بهما ضروري ولكن التوازن الاستراتيجي مع العدو لا يحصل بتصاعد الاعباء بل بتصاعد الطاقات .

من هنا أهمية العمق الاستراتيجي والاقتصادي الذي تكتسبه وحدة بغداد ــ دمشق سواء لجهة الموارد الاقتصادية الضرورية للصمود القومي أو لجهة الطاقة البشرية الضاربة او العمق الجغرافي .

وحدة طرفي الهلال الخصيب هي التي تتيح تغطية جبهة الاردن ولبنان بعمق عسكري استراتجي وتكامل قوة برية وجوية ، آلية ومشاة وسلاح حديث متطور متكامل قادر ان يحدث التوازن الفعال في القدرة القتالية والعمق الاستراتيجي . عندها ، وفي وهج هذه القوة القومية المتكاملة تتحول الاعباء الى منطلقات فعل ، كما تتعدى أطر البحث في مبادىء السلام وقواعده . عندها يفرض السلام بالقوة المتوافرة أو حرباً .

عندها يسقط القرار ٢٤٢ بشباكه ومحاذيره واشتراطاته كما تسقط الاشتراطات المضافة اليه بالعنجهية الاسرائيلية المدعومة امبريالياً في نهج كامب دافيد ازاء الضعف العربي المتمادي ، حول طبيعة السلام وحدوده المفتوحة والصلح ونتائجه الديبلوماسية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحقوقية على قضيتنا القومية ، تسقط هذه كلها .

عندها يمكن رسم معالم النضال ومراحله وتوقيتها بحيث يبدأ بمرحلة الصمود ثم تطويرها لدعم اندلاع ثورة شعب فلسطين المسلحة ضد الاستيطان الاستعماري ، ويتحول

عمق فلسطين في دولة الوحدة القومية في الهلال الخصيب الى هانوي التي تدعم ثورة شعب الجنوب وتصمد في وجه ردات فعل العدو حتى يتحطم هذا العدو في حرب استنزاف طويلة مصحوب بتفجر داخل كيانه مستمر .

عندها لا تعود المقاومة عبئاً على هذا الكيان او ذاك بل تصبح طليعة مستندة الى عمق قادر على المجابهة .

عندها « تصبح سورية كلها فلسطين بمعنى ان يطبع لهب الكفاح القومي المسلح المستهدف تحرير كامل ترابنا المغتصب في فلسطين ، كل مجتمعنا القومي في سورية الطبيعية . وان تكون الوحدة هي الاطار الذي يعبىء الامة كلها لمعركة التحرير » وتصبح المقاومة الفلسطينية « رأس الحربة القومية وطليعة الكفاح المسلح في سبيل التحرير . »[١] وتصبح الوحدة السورية اطار استعادة فلسطين .

ولكن كل هذا كان يحتاج الى قرار خطير : الى كسر الثابت الوحيد غير المتبدل في حياة المنطقة ، لعنة التجزئة على الهلال الخصيب . وهذا ما سنعرض له في الفصول اللاحقة .

ان التصور الاستراتيجي الثابت للحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كرره مراراً ، انطلاقاً من عقيدته وتعاليمه ، لاعادة صياغة المعادلات في العالم العربي يبدأ بوحدة دمشق وبغداد محوراً قومياً متصدياً للاستسلام يستطيع ان يستقطب البيئة الطبيعية لفلسطين ويعطي للصمود اطاره المادي ــ الجغرافي ــ البشري الاقتصادي .

ولقد اقترنت دوماً عند الحزب السوري القومي الاجتماعي الوحدة السورية بالجبهة العربية المعادية للاستعمار .

في أعقاب عقد اتفاقية سيناء حين بــرز الخط الساداتي بوضوح دعا الحزب السوري القومي الاجتماعي في مؤتمره الصحفي المعقود في ٦ ــ ٩ ــ ١٩٧٥ الى جبهة رفض عربية موسعة تشمل دمشق وبغداد وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية وتكون نواتها وحدة بغداد ودمشق والمقاومة . ولقد كانت وحدة بغداد ودمشق هي التصور الاستراتيجي الثابت للحزب السوري القومي الاجتماعي ، الذي كرره على مر السنين ، انطلاقاً من عقيدته وتعاليمه ، لاعادة صياغة المعادلات في العالم العربي بدءاً بهذا المحور القومي المتصدي للاستسلام والقادر في حال قيامه على استقطاب البيئة الطبيعية لفلسطين فيعطي للصمود اطاره المادي ــ الجغرافي ــ البشري ــ الاقتصادي ــ الاستراتيجي . كما انه بنهوض محيط فلسطين الطبيعي تدعم وحدة العالم العربي وجبهته وما قمة بغداد في بداية تقارب دمشق بغداد الا الدليل الاسطع على زخم هذه النواة الوحدوية متى قامت وما تحقق على الصعيد العربي .

في ضوء هذا مفروض برمجة الموقف الرافض ليأخذ بعين الاعتبار كل هذه الحسابات . ننطلق من الحد الادنى ونتعاطى مع هذا الحد الادنى ايجابيا لتطويره الى الحد الاقصى وفق تصور استراتيجي متكامل ولا نستمر في الموقف السلبي من كل التطورات الحاصلة وكأن شيئاً لم يحصل .

وعلى هذا الاساس فان ما اعلنته قمة الجزائر يشكل الحد الادنى للخروج من دائرة

---

(١) بيان رئاسة الحزب في ذكرى التأسيس الرابعة والأربعين ٦ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

التسوية الاميركية ـ الاسرائيلية ، اذ نص بيانها بوضوح على ادانة « المخطط الذي يرمي الى تحقيق التصالح مع العدو والاعتراف بشرعية وجوده واقامة علاقات خضوع في المجالات المختلفة ، السياسية والاقتصادية والثقافية ، وفتح الحدود ، تمكيناً للصهيونية من السيطرة على الوطن العربي وموارده وامكاناته » .

كما نص على « العزم على مقاومة جميع المحاولات الهادفة الى تصفية قضية فلسطين ، ويحذر أي طرف عربي حكومي أو غير حكومي ، افراداً أو مجموعات من خرق قرارات القمة في الجزائر والرباط بمحاولة ادعاء التمثيل الفلسطيني تحت أي عنوان ، ذلك ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني » و « احباط جميع المحاولات الهادفة الى جر العرب نحو الهزيمة والاستسلام والى تصفية قضية فلسطين ، واستمرار احتلال الاراضي العربية وتكريس الوجود الصهيوني وتمكينه من السيطرة على المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً » .

ان هذه الفقرات التي ترفض « تصفية قضية فلسطين » أو ادعاء تمثيلها من أي طرف عربي حكومي أو غير حكومي خارج ارادة الشعب الفلسطيني وترفض « تكريس الوجود الصهيوني وتمكينه من السيطرة على المنطقة » وترفض « تحقيق التصالح مع العدو والاعتراف بشرعية وجوده واقامة علاقات خضوع معه في المجالات المختلفة »

وتدعو الى « حشد الطاقات العربية للكفاح ضد العدو الاسرائيلي » في هذا السبيل محددة « السلام العادل » بالارتكاز على « الانسحاب الشامل من جميع الاراضي المحتلة وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني » دون تحديد الضفة والقطاع ،

ان هذه الفقرات تصلح منطلقاً للخروج من دائرة التسوية الاميركية ـ الاسرائيلية ويمكن ان يكتسب هذا المنطلق الوضوح والتحديد للخروج من نهج التسوية اطلاقاً ، وان تأييد موسكو لقمتي طرابلس والجزائر تجعلها ملتزمة بتأييد الصمود في هذه الحدود ، أي عملياً تسقط البيان السوفياتي ـ الاميركي حول طبيعة السلام . وهذه نقطة بالغة الأهمية .

قمــة دمشــق :

١ ـ تعميق الفرز دولياً والعداء لاميركا

٢ ـ أهمية دور الشام الفاصل في احباط التسوية التصفوية .

اذا كانت جبهة الصمود والتصدي قد قامت قبل كامب دافيد وكرد تاريخي على النهج الذي أوصل الى كامب دافيد بدءاً بزيارة السادات الى القدس المحتلة والتعاطي مع العدو الصهيوني على طريق الاستسلام ، فان قمة دمشق المنعقدة في أيلول ١٩٧٨ في دمشق والتي صدر بيانها السياسي في ٢٣ ـ ٢٤ منه متضمناً ميثاق الجبهة تعتبر أول رد عربي جبهوي على اتفاقات كامب دافيد .

ولقد كان مهماً وأساسياً ان تنعقد قمة الصمود والتصدي في دمشق ، في عاصمة التصدي الفعلي لنتائج كامب دافيد على الساحة القومية . كما كان قرار الرئيس الاسد في التمسك بنهج الصمود والتصدي حتى لو لم تتوفر الامكانات المادية لتحقيق التوازن

الاستراتجي مع العدو ؛ قراراً قيادياً مبدئياً أكد أهمية مثل هذه المواقف الفاصلة في أزمة المواجهة القومية .

وفي كلمة ختام المؤتمر قال الرئيس الاسد في ادانة نهج كامب دافيد : « ما جرى يمثل أبشع جريمة لأن ما جرى لم يكن مجرد صفقة انفرادية بما تعنيه من غدر بالقضية وتتخلى عنها بل ما حدث يعتبر بيعاً للقضية الفلسطينية ويشكل انتقالا كاملا الى صف العدو وتحالفاً معه . والمرء يأمل الا يجد الكثير من الحكومات العربية التي يمكن ان تؤيد أو تدعم هذا الخط الغادر . »

وكان فعلا التخوف من انحياز عدد من حكومات عرب اميركا مع السادات لولا التطورات اللاحقة التي كان أبرزها اللقاء السوري ـ العراقي الذي ألقى بثقله في قمة بغداد العربية وانتزع الحد الادنى من التضامن العربي ضد كامب دافيد. لولا هذه الخطوة اللاحقة النوعية بين دمشق وبغداد لكان تخوف الرئيس الاسد وتحسبه من انحياز حكومات عربية الى « هذا الخط الغادر » وجد أكثر من بروتس عربي يطعن القضية . الا ان ابرز ما في كلمة الرئيس الاسد رفضه لنهج السلام الذي « يبنى على التفريط بحقوق الشعوب » ، « ومن يقرأ الوثائق التي صدرت عن معسكر داود يرى كيف تم التفريط بالقضية الفلسطينية » .

ورغم ابدائه الألم من « المحاولات التي تهدف الى شل مصر ، والى وضع مصر عكس اتجاهها القومي التاريخي » يعلن الرئيس الاسد في كلمته : « لقد دللت مناقشتنا خلال سير المؤتمر ، وأبرزت بشكل واضح تصميمنـــا على رفض كل استسلام ، وعلى رفض كل محاولات الهزيمة أو فرض الهزيمة ، وعلى رفض كل رضوخ ، وأكدت ، وأكدتم جميعاً الا رضوخ بيننا اطلاقاً . ولا مكان لراضخ . »(١)

الموقف السوري الصامد ، كان مهماً وأساسياً ، لان لا صمود بدون دمشق ، هذه هي المقولة التي رفعها الحزب السوري القومي الاجتماعي في كل اعلامه ونشاطاته واتصالاته بمختلف الاطراف القومية والعربية التقدمية قبل وبعد خطوة السادات . وكان نقاشنا المستمر مع اخوتنا في الرفض والعراق حول أهمية صمود دمشق أساساً لكل رفض حقيقي .

وحتى نتأكد من الاهمية الفاصلة لصمود دمشق في احباط استهدافات مؤامرة كامب دافيد نشير الى ما قاله بريزنسكي في مقابلة مع التلفزيون الاميركي(٢): « ويعني البيان ان سوريا هي طرف معني . ونأمل بأن تنضم سوريا الى الركب في مرحلة من المراحل وتتفـــاوض أيضا بشأن عقد معاهدة صلح مع اسرائيل . وما لم يتحقق ذلك فاننا لا نكون قد حققنا التسوية النهائية التي نتوق اليها جميعاً . »

فواضح من كلام بيريزنسكي انه بدون الشام تسقط التسوية التصفوية .

ان أبرز ما صدر عن المؤتمر وثيقتان : اعلان مبادىء الجبهة والبيان السياسي. ولذلك تصاعد التوتير في لبنان ضد دمشق كما مر معنا .

في ميثاق الجبهة تأكيد على نهج النضال وقوميته . ففي مقدمة الميثاق تصميم « على بناء

---

(١) « السفير » ١٩٧٨/٩/٢٤ .
(٢) « النهار » ١٩٧٨/٩/٣٠ .

القوة القادرة على مواجهة كل المخاطر وتحرير الارض العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني **وحماية قضية فلسطين من جميع المؤامرات الهادفة الى تصفيتها وترسيخ الوجود الصهيوني .** » وهذا البند يؤكد الالتزام « بقضية فلسطين » والنضال ضد « ترسيخ الوجود الصهيوني » .

وفي البند الاول من المادة الثانية « **العمل على تحقيق الوحدة العربية ودعم النضال الوحدوي والعمل** على ازالة كل العقبات من طريق الوحدة العربية وتطوير العلاقات الوحدوية بين اطراف الجبهة ومن أجل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . » وهذا التوجه تجسد لاحقاً في ميثاق العمل القومي بين دمشق وبغداد . الى انه واضح من هذا التوجه الى ان مجابهة العدو الصهيوني لا تكون الا بالوحدة .

اما الخط السياسي العام للميثاق فهو نفسه الخط الذي أكدته قمة الجزائر في صداقة المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني والتصدي للامبريالية والصهيونية .

ورغم ان الميثاق نص على مؤسسات وأجهزة جبهوية ولكن كان من الصعب تصور عملها الديناميكي بدون الاساس المادي لها ، خاصة لجهة التماسك الجغرافي والارصدة المالية الكافية . من هنا كانت الانظار شاخصة الى بغداد .

أما البيان السياسي فقد كانت أبرز فقراته تلك التي اعتبرت المؤامرة اميركية واعتبرت السياسة الاميركية « عدواً ولا يمكن اعتبارها وسيطاً » . فلقد نصت الفقرة ٥ من البيان على : « ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها في معسكر داود هي جزء من عملية شاملة لبسط نفوذ وسيطرة الامبريالية الاميركية على الوطن العربي والقارة الافريقية ولاستخدام النظام المصري كأداة لضرب حركات التحرر العربي » كما نص البند ٧ من الفقرة هـ على « ادانة السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الاميركية بتحالفها مع العدو الصهيوني ونظام السادات واستمرارها في انتهاج سياسة مناهضة لحقوق وأهداف الامة العربية الأمر الذي جعلها عدواً ولا يمكن اعتبارها وسيطاً في المساعي المبذولة لتحقيق سلام عادل في المنطقة العربية وتحميلها المسؤولية المباشرة عن النتائج الخطيرة التي ترتبت أو تترتب عن اتفاقات معسكر داود » وهذا الموقف المتصدي مباشرة للسياسة الاميركية ، وغير المقتصر على رفض نتائجها في كامب دافيد ، شكل التزاماً استراتجياً يعود بالمنطقة العربية الى المناخ الذي ساد بعد حزيران ١٩٦٧ من اعتبار السياسة الاميركية معادية للشعوب العربية ، وهو غير المناخ الذي ساد في مرحلة أواسط السبعينات حين استعادت اميركا مكانتها كاملة في المنطقة العربية .

ولكن هذا التحدي لاميركا والسياسة الاميركية والفرز على الساحة الدولية والذي دعا له بصدق الرئيس الراحل هواري بومييدينفكوفىءمن قبل الامبريالية الاميركية بالغاء بعض عقود الغاز الطبيعي مع الجزائر ، وهو النهج الذي كانت تعبر عنه كل من الدول الاعضاء في جبهة الصمود والتصدي في سياستها الخاصة وعلى ساحتها الخاصة كما في اليمن أو في ليبيا ، الا انه كان يفتقر الى الاداة والخطة والامكانات التي تجسد على صعيد جبهوي مثل هذا التحرك المضاد للسياسة الاميركية في المنطقة .

وهو الذي سدت كل ثغراته تلك مبادرة العراق اللاحقة التي انعقدت قمة بغداد العربية في ظلها . فقد حققت تلك المبادرة عدا اللقاء السوري العراقي الخطير والهام والاساسي والذي سنعرض له في فصل على حدة ، انجازين هامين . أولا : الصندوق القومي لدعم خطوات

الصمود وفرض حصة كبرى من اعتمادات هذا الصندوق على الدول العربية المحسوبة على اميركا كأنها ضريبة الانتماء العربي كما فرضت ، من قبل ، قمة الخرطوم على الدول النفطية دعم صمود دول المواجهة في زمن عبد الناصر بعد حرب ١٩٦٧ . وثانياً : الحد الادنى ضد السياسة الاميركية الذي ينعقد عليه الاجماع العربي ، في رفض كامب دافيد ، الا ان هذين الانجازين يتكاملان وليسا بديلا عن جبهة الصمود والتصدي في استراتجيتها الاكثر وضوحاً في الفرز بين الصديق والعدو على الساحة الدولية .

ولقد كان توجه جبهة الصمود والتصدي نحو الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي هو التوجه السليم استراتجياً .

أما الموضوع الآخر الذي حسم فيه بيان قمة دمشق فموضوع لبنان الذي نصت الفقرة الثالثة من البند الثامن ــ فقرة هـ ــ على دعم « موقف الجمهورية العربية السورية في لبنان والهادف الى مواجهة محاولة اشعال الفتنة تغطية لمؤامرة تصفية قضية فلسطين وتقسيم لبنان واقامة دويلات طائفية تشكل الدعم والسند للتحالف الاميركي ــ الساداتي ــ الاسرائيلي . كما أكد مساندته لكافة القوى اللبنانية المعادية للمخطط الاسرائيلي والمتعاونين معه . »

وهذا النص جاء جواباً على دعوة كارتر لفتح ملف المسألة اللبنانية بالتفاهم مع السادات وبيغن كما جاء ، لأول مرة ، يعلن باسم جبهة « الصمود والتصدي » مساندة كافة القوى اللبنانية المعادية للمخطط الاسرائيلي والمتعاونين معه » أي يقيم فرزاً وطنياً على الساحة اللبنانية بعد ان اثبت المتعاونون مع العدو تماديهم في هذا النهج المضيع للوفاق الوطني .



الفصل السابع والعشرون :

ميثاق العمل القومي بين بغداد ودمشق
ايذان فجر جديد من التكامل القومي ونتائجه محلياً وعربياً ودولياً

في أعقاب التوقيع على اتفاقية كامب دافيد وانعقاد قمة الصمود والتصدي وجه الرئيس الاسد رسالة الى الرئيس البكر مستوعبا تحديات المرحلة في وجوب تخطي كل السلبيات العارضة بين الكيانين باتجاه وحدة الموقف القومي ازاء التحدي المصيري . وفي ١/١٠/١٩٧٨ صدر البيان التاريخي عن مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية كما صدر في ٣/١٠/١٩٧٨ بيان عن القيادة القومية في العراق وكلاهما يحمل مبادرة عراقية وحدوية باتجاه دمشق . وقالت وكالة « الانباء العراقية » في يوم صدور بيان القيادة القومية ان رسالة الرئيس الاسد التي كتبت قبل اعلان القرارات الاخيرة لمجلس قيادة الثورة تتضمن موقفاً ايجابياً من مسألة العلاقة بين القطرين الشقيقين لمواجهة الاخطار الراهنة عربياً . »

وهكذا ارتفع البعث في دمشق وبغداد الى مستوى المسؤولية القومية وطوى ماضي الخلاف والتناقض العابر وانجز للامة كلها توقها الوحدوي ، وللعرب الأمل بصمودهم في لحظة مالت الموازين واختلت بعد انسحاب مصر السادات من جبهة المواجهة العربية .

وسقطت كل التناقضات وبدت كم كانت تافهة ازاء وحدة المصير القومي وبدا كم بمقدور القيادات القومية الواعية ان تتجاوز التناقض العابر في سبيل المصير القومي الواحد . وفي لحظة من المبادرة الخيرة والتجارب معها اطلت دمشق وبغداد على الامة وعالمها العربي ببشر الاتفاق ويكلام الايجاب وبمناخ الوحدة المحبب فتبدل الجو العام وعم التفاؤل والامل وطاب الصراع في افق مفتوح على المستقبل وبدأ تجمع الطاقة وتلاقي الامكانات وتفاعلها .

ولم تكن دمشق في السنوات الماضية الا وحدوية ولم تكن بغداد في السنوات الماضية الا وحدوية ولكن كل وحدة دون وحدتهما تبقى مشوبة وضعيفة وعلى غير الجدوى المرتقبة من وحدة العمق والنواة في الهلال الخصيب .

لقد دعت دمشق وعملت لوحدة سورية محددة تضمها والأردن وفلسطين ولبنان . ولكن كان رأينا منذ ذلك الحين تأييد كل مسعى وحدوي الا أننا وجدنا في تلك الوحدة وحدة الاعباء لا وحدة تكامل الطاقات ورأينا أن يبدأ قيام وحدة بغداد ودمشق فيستقطب بدوره البيئة القومية كلها .

ونادت بغداد بالرفض القومي وتزعمته وبمسؤوليات المواجهة القومية في فلسطين ولبنان ولكن كان رأينا دوماً انه دون اكتمال وحدتها مع دمشق ، تبقى التطلعات الوحدوية والقومية مفتقرة الى عامودها الفقري في الجغرافيا والتكامل الاقتصادي والبشري ، وكل هذا يتأمن بوحدة دمشق وبغداد ، وان الرفض القومي لا يستطيع ان يقفز فوق صمود دمشق .

وصح الفكر الصحيح حين جاءت المبادرة العراقية السليمة قومياً تقول في بيان القيادة

القومية الصادر في ٣/ ١٠/ ١٩٧٨(١) « ان الخطر الذي يتعرض له القطر العربي السوري ليس أقل من الخطر الذي تعرضت له فلسطين » ويدعو في البند السادس منه الى « اعتبار الساحة السورية العراقية ، مبدئياً ، ساحة مواجهة واحدة يرمي العراق بثقله الكامل فيها » .

كما ان بيان مجلس الثورة الصادر في ١/ ١٠/ ١٩٧٨(٢) في بنده الاول دعا الى « اعتبار العراق ، كما كان شأنه دائماً ، جزءاً من الجبهة العسكرية الشمالية المواجهة للعدو الصهيوني ومن أية جبهة ملاصقة للكيان الصهيوني تتهيأ فرص تحريكها ضد العدو في المستقبل». ويعلن العراق استعداده الفوري لارسال قوات عسكرية فعالة الى الساحة السورية من اجل تأمين القوة العربية القادرة على مواجهة العدو » واعتبر البيان في ختامه « ان العراق كان له دائماً شأن معروف في النضال ضد الصهيونية وتحرير فلسطين .. منذ عهد الاشوريين والبابليين وفي عهد صلاح الدين الايوبي » .

دورة الحياة ووحدتها الاجتماعية الاقتصادية

وفي ١٠/ ١٠/ ١٩٧٨ حملت الصحف ترحيباً سورياً بمبادرة العراق وبدأت دورة جديدة من العلاقات الايجابية اثمرت في ٢٦ ــ ٢٧ تشرين الاول ١٩٧٨ بصدور ميثاق العمل القومي بين دمشق وبغداد الذي نص على اقامة قيادة عليا جماعية من أعلى المراجع (رئيسا الدولة على رأسها) وأربع لجان للتنسيق السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري . وأكد ميثاق العمل القومي ان مسيرة الوحدة السورية العراقية هي مسيرة صدامية للتصدي « للتحالف الاستعماري ــ الصهيوني الذي ازداد خطورة وتفاقماً بتوقيع الاتفاقيات الخيانية بين النظام المصري والعدو الصهيوني » واعتبر ان هذا فرض « تحقيق انتقال نوعي في العلاقات بين القطرين الشقيقين » . وهكذا أكد ميثاق العمل القومي اقتران الوحدة بالمجابهة ضد العدو الصهيوني ، كما أكدت المبادرة العراقية **ان الخطر على الوجود** هو الدافع الى الوحدة : « ان الهجمة الامبريالية الصهيونية قد بلغت حداً من الشراسة **أصبح يهدد كل الوجود العربي** وكل الاقطار العربية على اختلاف انظمتها ومبادئها »(٣) .

فحرب الوجود فرضت هذه الوحدة التي لها مقوماتها الموضوعية لتكون الثقل المطلوب لصيانة الوجود القومي . وعلى مدى أسابيع توالت كل يوم انباء سريان دورة الحياة التي تتخطى كل حدود . فاذا كانت المبادرة العراقية قد بدأت بالاعلان عن الاستعداد لارسال قوات الى الجبهة السورية ، فان ميثاق العمل القومي قد فتح المجال أمام التكامل والتنسيق في كل المجالات الثقافية والاقتصادية والاعلامية والسياسية والعسكرية الا ان انطلاقة الوحدة تخطت التنسيق الى نشدان الوحدة الكاملة .

وهكذا في ٣٠/ ١٠/ ١٩٧٨ تم الاتفاق على حرية التنقل للاشخاص بين الشام والعراق(٤) . بعد ان فتحت الحدود والاجواء بينهما في ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٨ .وفي ٢/ ١١/ ١٩٧٨ تم اتفاق شامي– عراقي بشأن مياه نهر الفرات .فقد صرح عبد الوهاب محمود وزير الري العراقي

---

(١) « النهار » ٣/ ١٠/ ١٩٧٨
(٢) الصحف في ٢/ ١٠/ ١٩٧٨
(٣) صدر نصه في الصحف في ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨
(٤) بيان القيادة القومية في ٣/ ١٠/ ١٩٧٨ (« النهار ») .

في حديث « للثورة » العراقية بأن الشام والعراق اتفقتا خلال اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن لجنة الشؤون الاقتصادية والتعاون الفني المشتركة على توسيع الاتصالات بينهما بخصوص كميات ومناسب المياه في مناطق الخزن وتصريف المياه من حوض الفرات . وأضاف ان اللجنة بحثت كافة الامور المتعلقة بحوض نهر الفرات بين القطرين وقررت دراسة أفضل الصيغ لاعداد الخطط الخاصة باستغلال المياه بين القطرين وأشار الى ان المعلومات الهيدرولوجية المتعلقة بحوض الفرات لم تكن متوفرة في السابق لدى الجانبين وقد تم تبادلها بروح أخوية عالية حيث ان الموارد المائية تعتبر من عوامل التعاون والتكامل بين القطرين »(١) .

وهذه صورة عن حقيقة مزدوجة ، من جهة ان ما بين العراق والشام شأناً حيوياً بكل ما تعنيه مياه الفرات من ري وطاقة كهربائية ، وان زمن الفرقة والقطيعة جعلت هذا الشأن الحيوي تحجب معلوماته المتكاملة عن الجانبين مما يشير الى خطورة تجزئة دورة الحياة الواحدة والى ضرورة قيام وحدتها .

« ان لنا في هذه البيئة الطبيعية وحدة زراعية ـ اقتصادية متشابكة بالانهر التي ذكرتها لا يخطئها نظر عارف بشؤون الجغرافية والطبغرافية . فترابط الزراعة في وحدة الارض وريها بالانهر السورية ، دجلة ، الفرات . جيجون ، سيجون ، بردى ، العاصي والليطاني ، الاردن وما بينها من جداول وبحيرات وبرك هو أمر واقع ، طبيعي ، وتاريخي »(٢) (سعادة) .

وفي ١٠/١١/١٩٧٨ جرت مباحثات طالبية في بغداد بين العراق والشام حول سبيل تطوير العلاقات الثنائية بينهما في ضوء ميثاق العمل القومي بينهما وكان أول وفد تخطى الحدود هو وفد النقابات العمالية العراقي الذي زار دمشق واجتمع الى نده الشامي . في ١٤/١١/١٩٧٨ .

أعلن السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري أن الجيشين العراقي والسوري سيصبحان جيشاً واحداً وكل ما لدى سوريا سيصبح للعراق والعكس بالعكس ونقلت الصحيفة نفسها عن لسان نائب الرئيس السيد صدام حسين قوله أن الرئيس الاسد ناقش دخول القوات العراقية الى الشام من زاوية « طالما أننا على طريق الوحدة فلماذا اضاعة الوقت في عمليات التنسيق وتفاصيلها . لنقر مبدأ الجيش الواحد ولنوحد بالفعل جيشينا بحيث(٣) يصبح بامكان القيادة أن تحرك الجيش الواحد حيث تقتضي الحاجة . »

وفي ١٦/١١/١٩٧٨ وضعت ورقة عمل عراقية لتوحيد التربية والتعليم بين دمشق وبغداد(٤) وفي ١٨/١١/١٩٧٨ دعا وزير الزراعة والاصلاح الزراعي السوري السيد أحمد قبلان الى توحيد القوانين الزراعية بين الشام والعراق على طريق إقامة التكامل الزراعي بين الكيانين(٥) . وفي ٢١/١١/١٩٧٨ عقدت محادثات سورية عراقية في دمشق

---

(١) (« السفير ٢/١١/١٩٧٨) .
(٢) سعادة « المحاضرات العشر ص ٢ .
(٣) « السفير » ، ١٤/١١/١٩٧٨ عن اليونتدبرس ـ تصريح خدام الى الاذاعة الدانمركية .
(٤) « النهار » ١٦/٧/١٩٧٨ .
(٥) « النهار » ١٨/١١/١٩٧٨ .

للتنسيق الاعلامي بين دمشق وبغداد[1] . وفي ١٩٧٨/١٢/٧ تم توقيع اتفاق اعلامي وثقافي ووضع ورقة عمل تربوية بين دمشق وبغداد واقرار صيغ للتعاون الوحدوي بين المنظمات الشعبية، وصرح السيد حسين علي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التجارة العراقي ان الوزارة تعمل على وضع الاسس المتينة لعلاقات اقتصادية بين دمشق وبغداد « بما يضمن اقامة وحدة اقتصادية متكاملة بينهما وان الوزارة اصدرت توجيهات الى جميع المؤسسات والدوائر التابعة لها بالتحرك السريع لتنشيط حركة التبادل السلعي ومضاعفاته بين القطرين الشقيقين »[2] وفي ١٩٧٩/١/٩ انهت اللجنة الاقتصادية العراقية السورية اعمالها « بتشكيل لجنة عليا لخطط القطرين الانمائية » واعتبرت القطرين سوقاً واحدة ومراكز تجارية موحدة في العالم »[3]

وفي ١٩٧٩/١/١٩ [4] أعلنت دمشق وبغداد الاتفاق على اعادة ضخ النفط العراقي عبر خط الانابيب السوري بعد انقطاع سنوات كان يضخ فيها النفط العراقي عبر تركيا .

وهكذا فقبل اعلان الوحدة الدستورية وقبل التوصل الى وحدة الحزب وكلاهما هام وأساسي ، فرضت الحياة نفسها في المجالات الاقتصادية المتكاملة بدءاً من مياه الفرات الى شريان النفط ، كل ذلك على وحدة جغرافية متكاملة شوهها الاستعمار بكيانات التجزئة التي لم تقو على تعليل لماذا الموصل في العراق والجزيرة في الشام وهما متداخلان كتداخل الارض والحياة بين الشام والعراق في وحدة الهلال الخصيب. وهكذا تفرض الطبيعة بكل شرايين الحياة الدافقة على متنها والحيوية للجماعة البشرية المتحدة حياتها عليها ، تفرض الطبيعة نفسها قبل اكتمال النصوص والاشكال . وكما ان وحدة الحياة باقتصادها وشرايين حياتها ضرورية وعفوية في فرض نفسها فكذلك كانت القطيعة بين شرايينها الحيوية موجعة كما في ازمة مياه الفرات قبل سنوات بين العراق والشام أو كما في تحويل أنابيب النفط . فهنا التكامل الذي يزدهر بالوحدة ويتأذى بالتجزئة .

لقد بدىء التحسس بالوحدة انطلاقاً من الخطر المصيري وطرح ارسال القوات العراقية الى الجبهة السورية ثم علا مد الوحدة باتجاه ان يصبح الجيشان جيشاً واحداً. ولكن الأمر كان اشمل من وحدة عسكرية ازاء التحدي المصيري لأن الارض واحدة والاقتصاد واحد والحياة واحدة ، واخذت عوامل الوحدة تفرض نفسها باتجاه الوحدة الشاملة على عكس الوحدات السابقة المتسرعة والمرتجلة التي كانت تفرض وحدة الشكل الدستوري دون توفر وحدة الارض والاقتصاد والحياة بكل مرافقها .

الفكر الوحدوي والوحدة السورية

لقد دعا الرئيس الاسد ، عن حق ، اللجنة الاعلامية المشتركة حين اجتمعت اليه في ١٩٧٨/١١/١١ الى أهمية تعميق الفكر الوحدوي وتثقيف جماهيرنا بهذه الافكار القومية

---

(١) « النهار » في ١٩٧٨/١١/٢١ .
(٢) « اللواء » في ١٩٧٨/١٢/٧ .
(٣) « اللواء » ١٩٧٩/١/٩ .
(٤) السفير ١٩٧٩/١/١٩ .

الوحدوية[1] ، والواقع ان مواجهة الخطر المصيري ومد الوحدة المتعالي قد أشاع في الاشهر الأخيرة تعابير وتصريحات وأقوالا تعيد لوحدة الارض والحياة والمصير في الهلال الخصيب اعتبارها الذي طمسته ازمنة التجزئة والانتداب والاستعمار الاجنبي والفكر الرومانسي المشوه العاجز عن تخطي التجزئة بادراك البديل الوحدوي القومي السليم . وكان الرئيس الاسد في المؤتمر القومي في ١٩٧٥ قد قدم مداخلة اساسية حول موضوعـة الوحدة بين فيها مركزية الوحدة السورية الطبيعية في مسار العمل الوحدوي العربي كما أن الرئيس البكر في رسائله الى جبهة الصمود والتصدي أكد على مطلب الجبهة الشرقية اساساً لاي صمود .

ففي ١٩ آب ١٩٧٨ في حفلة تخريج أشبال « فتح » في معسكر عدرا في الشام قال العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري : « اني اشبه العلاقة بين سوريا وفلسطين بالعلاقة بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية . فسوريا قاعدة الانطلاق الصلبة والمتينة ومن أرض سوريا تنطلق جموع الفتح لكي تدخل القدس فاتحين محررين » وركز ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في كلمته على المعنى نفسه فقال : « يقول الاخ طلاس ان دمشق هي هانوي الثورة الفلسطينية ، وانا أقول نعم دمشق هانوي الثورة الفلسطينية وان سوريا هي شمال فلسطين وان فلسطين هي جنوب سوريا ومن هنا نفهم هذا التلاحم القدري »[2] . وكان الرئيس الاسد ، كما مر سابقاً ، قد رد على غولدا مائير في ٨ آذار ١٩٧٤ بأن فلسطين هي سورية الجنوبية .

وفي ١٩٧٨/١١/٢ نشرت مجلة « فلسطين المحتلة «حديثاً» للعماد طلاس قال فيه : « بالنسبة للعلاقات السورية ـ الفلسطينية ، فنحن نعتبر فلسطين جنوب سوريا ونعتبر سوريا شمال فلسطين ، وننطلق من وحدة التراب ومن وحدة المصير . وأنا ذكرت في كلمتي في ١٧ نيسان وهذه الكلمة للورد ارنولد توينبي المؤرخ البريطاني المشهور والذي يعتبر من أكبر المؤرخين المعاصرين حتى الآن وحتى في العالم كله ، وهو مؤرخ أمين ، وعندما سألوه : « لماذا الشعب السوري هو أكثر الشعوب العربية تحسساً من أجل الوحدة ؟ » ، أجابهم بقوله : « لأنه الشعب الذي يشعر أنه ممزق أكثر من غيره » .

ويتابع العماد طلاس « من هذا المنطلق نحن نشعر ان فلسطين والاردن ولبنان وسوريا هي بلاد الشام في الاساس كانت واحدة ... كانت اقليماً واحداً ... ولكن الاستعمار غذى هذه التجزئة واذا لاحظت بدراسة اجتماعية تجد ان القبائل التي تسكن في الاردن وجنوب سوريا وفي فلسطين ، تكاد تكون متشابهة في العادات ، والعائلات متقاربة ، وهناك عشائر وانساب وأقارب . لا زال الزي في ضيعتنا مثل الزي الفلسطيني تماماً ... ونساء بلادنا يلبسن الزي المماثل للزي الفلسطيني ... »

ويدعو العماد طلاس الى قيام دولة فلسطينية مستقلة ومسلحة وكاملة السيادة الوطنية على أرضها ، « وانني مع ان تكون فلسطين كلها دولة واحدة وان تكون ضمن اطار الوحدة العربية يعني الدخول في اتحاد مع سوريا ومع الاردن ومع لبنان وكل الدول العربية » .

وفي خطاب افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق بعد بضعة أشهر في ١٩٧٩/١/١٥ يحي الرئيس الاسد انعقاد المجلس ويبدي اغتباط حزب البعث العربي

---

(١) « السفير » في ١٩٧٨/١١/١٢ .
(٢) « النهار » ١٩ آب ١٩٧٨ .

الاشتراكي « **بأن يتم هذا اللقاء على أرض سورية التي ما كانت وفلسطين على امتداد الزمن الا تاريخاً واحداً وجسداً واحداً ، قاوم ولا يزال يقاوم مؤامرة التجزئة الاستعمارية** »

وتابع الرئيس الاسد عن « **اللقاء التاريخي بين القطرين السوري والعراقي الذي انبثق عنه ميثاق العمل القومي المشترك** » « **فجاء انجازاً ضخماً في مضمار مجابهة المخططات المعادية خاصة ان هذا اللقاء كان خارج حسابات الاعداء وخارج توقعاتهم** » ويعد أن يؤكد الرئيس الاسد متابعة « الخطوات الجدية لترجمة هذا الميثاق الى عمل وحدوي » ، يقول « وبديهي **ان يعود بالخير أول ما يعود على القضية الأولى ، قضية فلسطين** » ، وكما ان بيان القيادة القومية في العراق أشار الى ان الهجمة الامبريالية الصهيونية الشرسة باتت تتناول الوجود العربي ، فالرئيس الاسد يقول : « **لقد حاولت الصهيونية ونجحت ردحاً طويلا ان توهم العالم ان هذا الصراع هو خلاف حدود ، يسوى كما تسوى خلافات الحدود في انحاء العالم ، ولكن المستنيرين في عالمنا كله ما لبثوا ان ادركوا انه صراع وجود ، وان الاستعمار الصهيوني يريد الارض ويريد الهيمنة والسيطرة وبآنت الحركة الصهيونية على حقيقتها حركة استعمارية استيطانية عنصرية** ، شأنها شأن سائر الحركات العنصرية البشعة وتمتاز عليها جميعاً بسيطرتها على مراكز النفوذ في الانظمة الامبريالية »(١)

وهكذا فاذا كانت الشام وفلسطين جسداً واحداً ، وهو المعنى الذي كرره المسؤولون السوريون والفلسطينيون ، فان انقاذ هذا الجسد هو في ميثاق العمل القومي بين بغداد ودمشق ، حيث تلتحم الاجزاء الاخرى الحيوية من هذا الجسد القومي ، وكما يقول الرئيس الاسد فان الخير يعود من هذا اللقاء بين دمشق وبغداد « أول ما يعود على قضية فلسطين » . وهو لقاء لم يحسب له الاعداء حساباً ، جاء خارج حسابات الكومبيوتر الامبريالي والصهيوني ، الذي اعتبر ثابت القطيعة دائماً واعتبر التناقضات الثانوية اساسية واعتبر ان المصير القومي الواحد طمس أو غاب . الا انه ما ان بدأت مسيرة الوحدة حتى أخذ مدها يتصاعد وعفويتها النابعة من الحقائق الموضوعية الثابتة تفرض نفسها .

وهذا الحافز على التحرك الوحدوي هو حافز صراع الوجود مع عدو يريد الهيمنة على الأرض والانسان ، فيتحرك الانسان ليوحد قدراته على الارض الواحدة ، ارض الوطن الواحد دفاعاً عن الوجود في حرب الوجود .

وكما يوجه الرئيس الاسد الى المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دمشق كلامه الوحدوي هذا ، يتوجه ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برسالة الى الحزب السوري القومي الاجتماعي في ذكرى تأسيسه الـ ٤٦ وقد انعقد مهرجان حزبي وشعبي عز نظيره في بيروت بهذه المناسبة ، ويقول الأخ أبو عمار في رسالته الى الحزب ، الى حزب الوحدة السورية :

« هناك لحظات يخير فيها الثوري بين الثورة والبقاء ، بين الحفاظ على الهدف والحفاظ على النفس ، الثورة الفلسطينية قررت الحفاظ على الثورة ولتذهب النفس الى الجحيم ، ولن

---

(١) البعث ١٩٧٩/١/١٦ .

نقبل بديلا عن تحقيق الهدف ، ونحن اليوم أمام ساعة الحقيقة التي يجب ان نحدد فيها اهدافنا الاستراتجية ولن نتنازل قيد أنملة عن أهدافنا ، فلا استسلام ولا خضوع بل ثورة حتى تحقيق النصر .

ان الهدف المرحلي المقبل يتركز على نقطتين :
اولا : الاستمرار في النضال المسلح لتفجير الكيان الصهيوني وسحقه . **ثانياً : العمل على خلق وحدة سوريا الكبرى في هذه المنطقة »**(١) .

ففي كل هذه الطروحات يرتبط التحرير بالوحدة والوحدة بالتحرير. وفي كل هذه الطروحات تستعيد وحدة الارض والاقتصاد والحياة اعتبارها . فهي « الساحة الواحدة » . « للجبهة الشمالية الشرقية » في بيان مجلس الثورة العراقي وهي « ان سوريا والعراق يشكل كل منهما عمقاً استراتجياً للآخر » (من الاعلان الاساسي بعد لقاء الاسد ـ صدام حسين في دمشق في ١٩٧٩/١/٣٠) . وهي « الجسد الواحد » في كلام الرئيس الاسد ، وهي « الاقليم الواحد » للشعب السوري الذي رغب في الوحدة لأنه عانى من التمزق في كلام العماد الطلاس وبالاستشهاد بارنولد توينبي ، وهي الطريق العملي للوحدات الاقليمية تحقيقاً للوحدة العربية في كلام جاك بيرك ، وهي فلسطين الشمالية وسورية الجنوبية في كلام ياسر عرفات في وصفه للعلاقة الحيوية التكاملية المصيرية بين الشام وفلسطين . وهي « سوريا الكبرى » التي يجب تحقيق وحدتها في رسالة ياسر عرفات الى الحزب السوري القومي الاجتماعي ، وهي عمقنا الاستراتجي في كلمة وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي ، وهي الوحدة القتالية بين القطر السوري والقطر العراقي والمقاومة الفلسطينية في البيان الأول لمؤتمر الشعب العربي الصادر في ١٩٧٧ .

وفي كل هذه تبرز ملامح الارض الواحدة والشعب الواحد والحياة الواحدة من جديد **لكأنما الخطر على الوجود الواحد ابرز مجدداً وحدة هذا الوجود .**

وبدا التكامل الجغرافي ـ الاقتصادي ـ البشري بين العراق والشام على انه فضيلة وحدوية وأساس موضوعي لنجاح الوحدة وسقطت الرومانسية المعادية للعوامل المادية والاجتماعية للوحدة التي كانت تستخف بهذه العوامل ، وقامت المصالحة في زمن الخطر على سلامة الارض القومية من العدو بين المسعى الوحدوي وعامل وحدة الارض .

وفي الكلام عن هذه الوحدة استعادت الجغرافيا والتكامل الاقتصادي اعتبارهما على نقيض ما كان حاصلا في وحدة ١٩٥٨ حين أكد على أن وحدة اللغة والآمال والآلام هي التي تصنع وحدة المنطقة وغيبت أو استخف بوحدة الارض والاقتصاد .

ولقد نشطت التحليلات المقارنة بين الوحدتين من قوميين عروبيين في تفضيل الوحدة السورية العراقية لانطباقها على وحدة الجغرافية والتكامل الاقتصادي . بمعنى ان هذه المفاضلة التي نسوقها هنا ليست من زاوية الذين ناصروا وحدة الارض والاقتصاد على وحدة المشاعر واللغة ، بل من زاوية الذين كانوا ايجابيين مع وحدة ١٩٥٨ ولكنهم بعين التجربة والخطأ ، والتقييم الموضوعي فاضلوا بين الوحدتين ليجدوا ان وحدة دمشق وبغداد هي التي

---

(١) « النهار » ١٩٧٨/١١/٢٠ .

تتوفر لها الشروط الموضوعية التي لم تتوفر لوحدة القاهرة ودمشق قبل عشرين عاماً .

وقبل المقارنات المعاصرة فان ميثاق الاتحاد الاشتراكي في مصر الصادر في ١٩٦٣ أكد بالنص أن « الوحدة المتسرعة » تركت خلفها « فجوات اقتصادية واجتماعية» . وهي هذه الفجوات التي عانت منها الوحدة السورية المصرية تشكل اليوم معالم التكامل في الوحدة السورية العراقية ، وفي آب ١٩٥٨ كتبنا سلسلة مقالات في « البناء » قلنا فيها :

« في حلب وفي كل الشام انتعاش اقتصادي عمره اسبوعان وسببه عودة العلاقات الطبيعية بين دمشق وحلب وبغداد والموصل ، فالمعامل الكبرى والصناعات الانتاجية التي بقيت مقفلة وعاطلة عن أي انتاج طوال اشهر الوحدة بين مصر والشام والتي لم يستطع قرار مجلس النواب الشامي ولا قرار مجلس الامة المصـــري ···· ان تفتح معملاً واحد ولا ان تحرك انتاجاً ولا ان تدر خصباً ... فتحت معامل حلب وتحرك النشاط الاقتصادي في دمشق بعودة العلاقات الطبيعية بين قطبي الهلال الخصيب بغداد ودمشق ...

« ... لقد أعلن الرئيس عبد الناصر في خطابه في ٢٣ يوليو ان الاتحاد المصري الشامي لم يحقق الغاية المنشودة وتسبب بعجز مالي كبير فلماذا لا يحل سيادته هذا الاتحاد لينظم علاقة تحالف جديدة مع اتحاد شامي عراقي عتيد بعد أن زالت كل العوائق السياسية ولم تعد بغداد كما كانت قبل ثورة تموز ١٩٥٨ معادية « لحركة التحرر العربي » بل اصبحت احدى قلاعها ؟

« ان الوضع القائم اليوم هو عكس الواقع الطبيعي تماماً ، فالجمهورية العربية المتحدة متحالفة مع الجمهورية العراقية ، نحن نرى ان تنقلب هذه العلاقة فيتم الاتحاد الطبيعي بين الشام والعراق ويعقد التحالف مع مصر ، هذا لمصلحة الشام والعراق وكذلك لمصلحة مصر ولمصلحة العروبة بالتالي في أن يوضع كل أمر في نصابه وان تتحقق القوة متوسلة السبيل الطبيعي، فالتحالف يكون بين مشتركين في مصالح متبادلة ومشتركين في نهج سياسي ــ عسكري أما الاتحاد فيكون بين اجزاء وحدة اقتصادية ــ جغرافية ــ اجتماعية ذات دورة حياة كاملة .

«ان هذا التصنيف الاخير ينطبق كلياً على العراق والشام بينما ينطبق التصنيف الاول على مصر . نحن اذن يا سيادة الرئيس بكل ايجابية ندعوك الى مباركة الاتحاد العراقي ــ الشامي وتشجيعه والى حل الاتحاد المصري ــ الشامي والى اقامة تحالف سياسي ــ عسكري مع دولة الاتحاد الجديدة » .

« عندها تنحل العقدة الاولى وتحصل النتائج الايجابية التالية :

« **اولا** : تقوم دولة قوية في الهلال الخصيب متفاعلة اقتصادياً واجتماعياً ومتماسكة جغرافياً واستراتجياً فتكون الجبهة العربية كلها قد تقوت وتعززت .

« **ثانياً** : بدل كيان الجمهورية العربية المتحدة المتدهور اقتصادياً وسياسياً والمتباعد عسكرياً يقوم تعاون جديد بين دولة الهلال الخصيب وبين مصر على أساس الجبهة العربية،وعلى أساس تحالف عسكري ــ سياسي وتنسيق اقتصادي مشترك ومتبادل . اننا ايجابيون في

تطلعنا الى التعاون مع مصر ولكننا نراعي المصلحة الحقيقية والواقع الطبيعي في تخطيط هذا التعاون المجدي .

« **ثالثاً** : تتدارس هذه الجبهة العربية الجديدة مشاكل العرب بحيث لا تطغى مشكلة على ما عداها ، فتصبح مسألة فلسطين في طليعة هذه المسائل القومية والعربية التي تطرحها جبهة العرب الجديدة على بساط البحث الدولي بقوة واخلاص وتماسك .. » (فقرات من سلسلة مقالات ظهرت في « البناء » في ٦ و ٧ و ٨ آب ١٩٥٨ في أعقاب ثورة ١٤ تموز العراقية كمبادرة طرحها عميد الاذاعة باسم قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي .)

وبانقضاء عشرين عاماً على هذا التوجه نرى كم كانت صوابيته وكم اثبتت الاحداث والتطورات مصداقيته .

فلقد كان واضحاً انه في أوج الخلاف السياسي استمر الحزب السوري القومي الاجتماعي متمسكاً بالجبهة العربية والعلاقة التحالفية المميزة مع مصر، وهو يطرح وحدة الهلال الخصيب وقد سقط المبرر السياسي بسقوط الحكم الهاشمي في بغداد فيقبض على الحدث الجديد الذي أزال الذريعة السياسية للتباعد بين دمشق وبغداد ، ويركز على مفهومه وتصوره للوحدة الطبيعية بين بغداد ودمشق والعلاقة الجبهوية الصادقة مع مصر في مبادرة لتصحيح العلاقات القائمة ايجابياً ، وهذا لو حصل في حينه لكان وفر نكسة الانفصال وسلبياتها كما كان أقام منذ ذلك الحين ، قبل عشرين عاماً المحور القومي القتالي ضد العدو الصهيوني والمتحالف مع مصر الناصرية .

قال الرئيس معمر القذافي ، وهو الأمين على الوحدة العربية . من بعد عبد الناصر : « ان وحدة العراق وسوريا تتميز بعامل جغرافي مهم جداً لم يكن متوفراً لوحدة مصر وسوريا . وانا أعتقد ان هذا العامل الجغرافي الذي افتقدته وحدة ١٩٥٨ هو الذي أدى الى انهيارها وليست القوى الاقليمية والرجعية . لأن مثل هذه القوى كانت موجودة في مصر أثناء الثورة وما زالت ، وهي بالنتيجة أضعف من ان تنال من عمل قومي بمستوى الوحدة »[١] .

وهذا التفسير لتجربة وحدة ١٩٥٨ يرتدي طابع الموضوعية العلمية غير المنفعلة بأية ذاتية. فالعامل الجغرافي عامل موضوعي لا يمكن انكار تأثيره. ولقد جرى طمس لهذا العامل في تعليل أسباب فشل وحدة ١٩٥٨ ، والرئيس القذافي يظهر هنا ان العوامل الذاتية الرجعية والاقليمية موجودة في كل مكان ولكن لا تستطيع التحرك من تلقاء ذاتها لولا السبب الموضوعي . ولنقل أن توفر السبب الموضوعي أتاح لهذه القوى أن تفعل . ولولا توفر السبب الموضوعي لا تستطيع القوى الذاتية ان تتحرك . علماً ان بين الذين وافقوا على الانفصال كان بعض دعاة الوحدة قبل التجربة مما يدل على خطورة نتائج التجربة وطبعاً للعامل الجغرافي أهميته في تسهيل أو عرقلة الاتصال العمراني والاجتماعي والاقتصادي الذي يكون حياة المجتمع .

أما في المرحلة الراهنة ، فنعود الى أقلام من ناصروا وحدة ١٩٥٨ من موقع قومي عربي

---

(١) حديث الرئيس العقيد القذافي للكفاح العربي ١١/٢/١٩٧٩ .

ولكنهم في تجربة العشرين عاماً وجدوا ان نقائص تلك الوحدة يتوفر عكسها من ايجابيات الوحدة السورية العراقية جغرافياً واقتصادياً وسياسياً[1] .

ويقول بيان حركة الاشتراكيين العرب الصادر في ١٩٧٨/١٢/٢٠ وبعنوان « وحدة القطرين في ضوء التجارب الوحدوية السابقة » وحول تجربة الوحدة السورية المصرية في ١٩٥٨ :

« ١ ـ ان فقدان الاتصال الجغرافي بين القطرين المصري والسوري تشكل فجوة واضحة كانت لها اثار سلبية في عدة مجالات اجتماعية واقتصادية وعسكرية : (أ) اجتماعية بمعنى ضعف عملية التفاعل الاقتصادي بين القطرين قبل الوحدة . (ب) اقتصادية بمعنى أن التعامل الاقتصادي بين القطرين سواء قبل الوحدة أو بعدها ، كان يفتقد للمنافذ البرية المباشرة وبالتالي كان أسير المنفذين البحري والجوي بصعوباتهما وتكاليفهما ومحدوديتهما . (ج) عسكرية ، بمعنى ، ان الطريقين الجوي والبحري لم يكونا بمنجاة من سيطرة العدو الاستطلاعية وحتى من سيطرته التعرضية في بعض الاحيان .

«٢ـ ان اختلاف التجربة السياسية بين القطرين، قد ترك بصماته على شكل تفاوت في درجة الوعي القومي ، ففي حين كانت سوريا ساحة النهوض القومي الجماهيري كانت مصر لم تزل تعاني من رواسب الحرب الطويلة التي شنتها القوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية لطمس عروبتها وتضييع هويتها القومية في متاهات الفكر الاقليمي والانعزالي..ولهذا السبب وجدت الجماهير ان لدور عبد الناصر في ايقاظ الشعور القومي لمصر أهمية كبيرة جداً .

« ٣ ـ ان حجم الامكانات المشتركة للقطرين لم يكن كافياً لحل مشكلاتهما الرئيسية ، وبالذات مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية المستعصية . »[2]

بينما يرى بيان الاشتراكيين العرب المعطيات الموضوعية الايجابية في التجربة الوحدوية الجديدة « والتي لم تكن متوفرة للوحدة المصرية السورية » هي المعطيات التالية :

« ١ ـ هناك اتصال جغرافي واسع بين القطرين وفر تجربة طويلة وغنية من التعايش الانساني الشامل على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية .

« ٢ ـ ان هذا التعايش خلق تشابهاً كبيراً في الخصائص الاقليمية لدى القطرين وبالذات على الصعيد الايديولوجي للقومية العربية بمضمونها الاجتماعي والاقتصادي والانساني . وهذا الأمر هو حصيلة تطور تاريخي في المشرق العربي لم يتوفر في مصر عند قيام وحدة ١٩٥٨ ليس على مستوى الشعب فحسب بل حتى على مستوى الادارة والقيادة .

« ٣ ـ ان الاتصال الجغرافي يؤمن عمقاً استراتجياً لجبهة المواجهة يتيح الفرصة العملية لأول مرة من اجل بناء جبهة مواجهة عربية عميقة تمتد مباشرة من البحر الابيض المتوسط الى الخليج العربي . »

« ٤ ـ لأن لهذه الجبهة من الامكانات المادية والبشرية ما يؤهلها للدور القومي المنتدبة

---

(١) عاصم قانصو ، « الراية » البعثية العدد ٩١ ـ كانون أول ١٩٧٨ .
(٢) ص ٥ و ٦ من البيان .

له .. فهي المرة الاولى التي تطل بها دولة نفطية رئيسية على فلسطين المحتلة عن طريق العمل الوحدوي .

« ٥ ــ ان امكانات القطرين ليست كبيرة فحسب ، بل هي متوازية ومتعددة الحقول ، ومؤهلة للتلاحم والتكامل سواء على الصعيد الاقتصادي أم البشري ، أم الفني . وهذه الأهلية للتكامل تجعل الحاصل المشترك لهذه الامكانات أكبر بكثير من الجمع البسيط لامكانات كل القطرين . فالتفاعل الوحدوي بينهما سوف يزيد المردود في كليهما » (١)

وبكلمة ، فان ما يعبر عنه بيان الاشتراكيين العرب ، هو ان التواصل في الارض والبيئة الطبيعية ، أهل دورة الحياة الاجتماعية الاقتصادية ان تمتد على مدى الهلال الخصيب محققة التكامل الاقتصادي الاجتماعي بين أطرافه بحيث ان ازالة حواجز التجزئة يحقق تكاملا نوعياً لا تراكماً عددياً .

ويقول الاستاذ منح الصلح في مقال بعنوان « وحدة سوريا والعراق » في « النهار العربي والدولي »(٢) حول وحدة ١٩٥٨ أنها « كانت تشكو من استعجال قيامها والنقص من التحضير لها مما أفقدها القدرة على العيش » وان كان فيه « من سحر المثال أكثر مما فيه من طعم الواقع » « فرأينا الوحدة تنهار في مدة قصيرة تحت وطأة الاقليمية في البلدين ، الاقليمية المصرية التي أخذت الشكل التوسعي والاقليمية السورية التي أخذت الشكل الانفصالي » .

أما الوحدة السورية العراقية فيرى الاستاذ منح الصلح ان أمامها « هدفين كبيرين يكادان يتساويان في القيمة والوزن ، ويتمم الواحد منهما الآخر . الهدف الأول : اقامة دولة قادرة على مواجهة العدو الاسرائيلي في المشرق . والهدف الثاني : جذب مصر مجدداً الى العمل العربي . وتحقيق الهدف الاول هو الجزء الاكبر من الطريق الى الآخر . »

وبعد ان يتحدث الاستاذ الصلح عن تفاقم الخطر الاسرائيلي على وجودنا القومي يقول « فأمام الخطر الملح الماثل ، لا بديل عن وحدة سورية ــ عراقية تنشىء قوة مشرقية في وجه اسرائيل ، وتكون في الوقت نفسه بعض العلاج لمسألة ابتعاد مصر عن العمل العربي . »

فوحدة الهلال الخصيب هي ضرورة في وجه الخطر الصهيوني المتفاقم على وجودنا القومي . اذن هي ليست عملا معادياً ضد الوحدة العربية كما كان يصور في الماضي ، بل أكثر من ذلك هي الاطار والاداة لاستعادة مصر الى العمل العربي « خلافاً للفكرة المشوهة التي سادت من ان هذه الوحدة اذا ما قامت تكون محوراً ضد مصر . »

ويقول بهذا الصدد تحديداً الاستاذ منح الصلح« فمهمة المشروع العراقي ــ السوري لا تنحصر ، اذن ، في ادخال القطرين في وحدة ــ بل هي أحد أهم وسائل المعالجة لابتعاد مصر عن الساحة العربية ، خلافاً للوهم السائد منذ عهد فاروق بأن أي تقارب سوري ــ عراقي هو بالضرورة محور ضد مصر ، وانه بالتالي سعي لابعادها » « ان بناء القوة في المشرق هو وحده القادر على ان يفعل فعل السحر ، لا مع العدوفقط ، بل مع الصديق والاخ أيضاً ، لأن القوة في السياسة هي ، كالجاذبية في الطبيعيات ، أساس كل علاقة ... وعندما تتكلم سوريا

---

(١) ص ١٥ و ١٦ من البيان .
(٢) النهار العربي والدولي العدد ٨٥ ــ ٢٥ كانون الاول ١٩٧٨ .

والعراق ، بالوحدة ، لغة المؤمن القومي ، فانهما ستشكلان نقطة جذب قادرة على التأثير في كل الاتجاهات . »

يمكن الاستخلاص من هذا الكلام بأن وحدة الهلال الخصيب تحقق إيجابيتين أساسيتين لوجودنا :

اولا : دفع الخطر الصهيوني والتصدي له . وهذا يتم ، وان لم يقل ذلك مباشرة الاستاذ الصلح ، لأن وحدة الشام والعراق ، هي في محيط فلسطين الطبيعي والجغرافي ، في موقع التصدي للخطر الصهيوني مباشرة .

وبالتالي فان هذه الوحدة التي تكتشف فضائلها اليوم بعد ثلاثين سنة على قيام الكيان الصهيوني ، كانت دوماً ، تتمتع بهذه الميزة الاساسية للتصدي للخطر الصهيوني .

ثانياً : ان وحدة الهلال الخصيب متى قامت فهي « كالجاذبية في الطبيعيات » لها فعل السحـر « لا مع العدو فقط ، بل مع الصديق والأخ أيضاً » هي قوة لجذب مصر عن انحراف سياسة نظامها الى العروبة مجدداً ، أي انها عامل ايجابي عربياً ، وبالتخصيص ، باتجاه مصر لاحتضانها وانتشالها من مهاوي الخيانـة الساداتيـة .

تستوقفنا كثيراً هذه الخلاصة الصحيحة والموضوعية وهي تصدر عن قومي عربي لا غش في عروبته ولا تشكيك في ولائه للعروبة . ذلك ان وحدة الهلال الخصيب ، والحالة هذه ، لو قامت قبل انزلاق مصر اما كانت المحصن لها عن الانزلاق ؟ ولو قامت في زمن قيادة مصر الثورية والوطنية ، قيادة عبد الناصر ، أما كانت حملت عن مصر الكثير من الاعباء ؟

لماذا اذن حوربت وحدة الهلال الخصيب حتى في ظل الانظمة التقدمية الوطنية التي حكمت في دمشق وبغداد ، واعتبر قيامها ضد مصر ؟

ألم يكن ذلك ضرراً وطعناً لا بمصالح الهلال الخصيب القومية في التصدي للخطر الصهيوني بل بمصالح مصر نفسها التي افتقدت الى القوة القادرة في الجبهة الشمالية الشرقية ؟

صحافة الامبريالية والوحدة

ان جلاء هذه الحقيقة ضروري لا سيما عندما نرى بأن العدو كان دوماً متربصاً بوحدة الهلال الخصيب ، بوحدة دمشق وبغداد بالذات ويعتبرها خطراً مصيرياً عليه وهو أدرى بمصلحته ، فاذا كانت وحدة بغداد ـ دمشق تشكل خطراً على العدو أفليست تحمل كل الخير لشعبنا في صراع الحفاظ على وجوده القومي ؟

ان أول ما يطالعنا هو مفاجأة العدو الامبريالي الصهيوني بالتوجه الوحدوي بين دمشق وبغداد ورهانه على أنه لن يؤدي ثماره .

فقد كتبت « الواشنطن بوست » بقلم توماس لبمان في ٢٢/١٠/١٩٧٨ حول زيارة الرئيس الاسد الى بغداد ما يلي : « غالباً ما تحصل مصالحات مفاجئة بين بلدين متخاصمين في العالم العربي أو تقوم خلافات فجائية بين حليفين . الا ان الخلاف بين سوريا والعراق هو من العمق بحيث يصعب تصور تجاوزه . »

وكتب دون . أ . ستانشي في « لوس انجلوس تايمز » في ٣٠/١٠/١٩٧٨ وتحت عنوان « الوحدة السورية العراقية ، هل هي خطر محدق أم قد تؤدي هذه الوحدة في حال قيامها الى قلب ميزان القوى ولكن لا يتوقع لها الاستمرار » واعتبر الكاتب ان هذه الوحدة ستكون قصيرة الأجل كسابقاتها من التجارب الوحدوية العربية بل يمضي الى القول : « يشار بالمناسبة الى ان التجارب الوحدوية العربية السابقة كوحدة مصر وسوريا أو الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا لم تلبث ان انهارت سريعاً فكيف وان التنافس بين بغداد ودمشق بلغ حداً فاق كل الخلافات العربية السابقة ؟ »

ويكتب روجر ماثيوز من القاهرة للفانينشل تايمز في ٢٠ شباط ١٩٧٩ وبعنوان « المصالحة السورية العراقية : المصالح الاقتصادية والمخاطر العسكرية مقالا يخلص فيه انه رغم المساعي الحثيثة لتحقيق أفضل العلاقات الا ان طريق التفاهم ليس سهلا . الا ان « التايم » في عددها الصادر في ١٢ شباط ١٩٧٩ تعتبر أنه رغم اعتقاد البعض ان هذه الوحدة لن تدوم غير ان المساعي لتحقيقها قطعت شوطاً غير قليل وبدت بوادر تحسن العلاقات بين العاصمتين في الهلال الخصيب . وتحت عنوان « سوريا والعراق : محور وحدوي جديد » تقول التايم أن « اعلان عزم سوريا والعراق على التوحيد قد فاجأ الجميع » .

ان هذا الرهان في الصحافة الغربية والدوائر الامبريالية على عدم امكان تحقق الوحدة في الهلال الخصيب له مصادر متعددة . أولها ثابت القطيعة الذي رسخه الاستعمار في الهلال الخصيب واعتبره لا يزول بل ان هذا الثابت هو أحد أهم مقومات السياسة الاستعمارية في المنطقة . ثانيها ، ان الفكر الوحدوي زاغ عن أهمية الوحدة الطبيعية الفاصلة في تقرير المصير القومي وحماية الوجود القومي بل انبرى لمحاربتها واتهامها « بالاقليمية » « والشعوبية » وغير نلك مما أمن مناخاً معادياً لمثل هذه الوحدة . والعقل الاستراتجي الاستعماري والصهيوني يدرس عقلنا واتجاهاته ويعرف مدى العداوة التي تميز بها النزوع الوحدوي عندنا لفكرة وحدة الارض والجغرافيا والاقتصاد . ثالثها ، اعتبار السياسة الاستعمارية وعملاؤها ان الخلاف بين دمشق وبغداد وقد بدا حادا في بعض المراحل يشكل ثابتاً لا يمكن أن يزول وعدم ادراكهم لفعالية مقولة الوعي القومي عند القادة الشاميين والعراقيين خاصة ازاء الخطر المصيري على الوجود القومي وتغليبهم هذا الوعي بالمسؤولية القومية على أي اعتبار آخر **بل لقد فات المشككين ادراك ان القرار بتجاوز الخلافات الحادة لم يكن ليصدر ويحصل لولا توفر دافع قومي أكبر من كل هذه الخلافات قادر على جبهها جميعاً. وهذا مبعث الجدية في وحدة بغداد ودمشق.** أخيراً، فلا بد من فهم بسيكولوجي عميق لصعوبة تصديق الغرب لقيام وحدة الهلال الخصيب ، وهو يعود الى جزءه من قيامها ونتائجها على مجمل المخطط الاستعماري الصهيوني بحيث أحل تمنياته بخيبتها محل الواقع المتجسد بقيامها ! وهذا تماماً ما أفصحت عنه الصحف المشار اليها جميعاً . فهي اذ شككت بالأمر تخوفت ، في حال تمامه ، من نتائجه، فقالت «الواشنطن بوست» في المصدر نفسه الذي سبق الاستشهاد به «ولكن أياً كانت رواسب الخلاف بين العاصمتين ، فان الاعلان الرسمي الصادر من دمشق عن زيارة الرئيس الاسد الى بغداد وعن عزم البلدين على المواجهة المشتركة لتحديات كامب دافيد سيكون له وقع صاعق على مصر التي راهن رئيسها على استمرار الخلاف السوري العراقي حين عقده اتفاق كامب دافيد . » أما « لوس انجلوس تايمز » التي سبق ان أشرنا الى توقعها أن لا تدوم الوحدة اذا ما قامت بين دمشق وبغداد ، فانها تمضي الى القول : « الا ان قيام هذه الوحدة

سيؤدي الى قلب ميزان القوى في الشرق الاوسط ويوجه تهديداً من الرافضين العرب الى اسرائيل وليس الى اسرائيل فحسب بل أيضا لسياسة مصر كذلك . »

وتمضي لوس انجلوس تايمز الى القول : « ان من نتائج هذه الوحدة اذا ما قامت ، تحقيق ما يلي :

(١) ملء الفراغ العسكري الذي يحدثه انسحاب مصر من المعركة ، فان قوة سورية عراقية موحدة تستطيع مواجهة اسرائيل حسب تقديرات مصادر المخابرات بـ ٩٠٠ طائرة و ٤٠٠٠ دبابة وست فرق ميكانيكية على الجبهة الشرقية »

(٢) الاطاحة بمكانة مصر في الجامعة العربية حتى بين « الدول المعتدلة » وامساك زمام القيادة العربية . »

أما « التايم » ، في العدد نفسه الذي تساءلت فيه عن امكانية استمرار الوحدة فتقول « بموجب خطة الوحدة تستطيع سوريا والعراق المشاركة في مواردهما المائية والنفطية وتوحيد مؤسساتهما العسكرية ومواجهة اسرائيل بـ ٤٤٠ الف جندي و ٤٥٠٠ دبابة وأكثر من ٧٣٠ طائرة . ثم ان العراق بلد نفطي بلغ دخله في العام المنصرم ٩,٦ بليون دولار ولا يمضي أسبوع دون انباء عن اكتشافات نفطية جديدة على أرضه . »

الجزء الصهيوني من الوحدة

غير ان هذه التعليقات بمجملها لا تبلغ عمق الاستهوال والجزع الذي يظهر في الصحافة الاسرائيلية من قيام وحدة الهلال الخصيب . فقد نشرت الجروزليم بوسطت في عددها الصادر في ٣/١١/١٩٧٨ حديثاً لموش ماعوز الاستاذ المساعد لتاريخ الشرق الاوسط والمدير الاكاديمي لمعهد أبحاث ترومن في الجامعة العبرية وبعنوان « أخوي الدم » يبدي فيه جزعه من قيام وحدة الهلال الخصيب بقيادة دمشق وبغداد ويستهل المقال بالقول « ان الاعتقاد الذي ساد بأن العرب قد فقدوا الخيار العسكري بانسحاب مصر هو اعتقاد ساذج وفي غير موضعه . »

ويضع البروفسور الصهيوني يده على مفاصل الموضوع ، بعلم العارف بطبيعة الاشياء ، وبحاسة شم الخطر الذي ينبعث من اتحاد قوتنا القومية في بيئتها الطبيعية على المخطط الصهيوني المهدد لوجودنا وقدرة هذه القوة على احباط المخطط المعادي . فيقول ، مخالفا ، حالة التحشيش الفكري التي سادت الاوساط الاستعمارية الغربية لجهة الرهان على تعثر هذا المسعى الوحدوي : « لا نستطيع على الاطلاق استعمال المعايير نفسها لقياس هذا الحدث التي استخدمت لقياس التجارب السابقة . » فماعوز يرى بأن التنافس بين بغداد ودمشق كان على السيادة على الهلال الخصيب الممتد من الخليج العربي الى البحر الابيض المتوسط وان اتحادهما الان يحقق قيام هذه الوحدة بالذات وان الحافز لكل هذا كان ان الصراع مع العدو الاسرائيلي هو المحرك لهذه الوحدة وهو حافز علا على كل خلافاتهما التي بدت جزئية في ضوئه .

ثم ان السوريين والعراقيين في رأي ماعوز هم أشد عروبة وتحسساً بالروابط العربية من المصريين وان السوريين والعراقيين طالما نزعوا الى التعاون حتى في فترات الخلاف بدافع قومي كاحيائهم الجبهة الشرقية الشمالية في ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ أو ارسال القوات العراقية الى الجبهة

السورية في ١٩٧٣ ، وهم الذين اذ استشعروا الخطر الداهم بانعقاد كامب دافيد بادروا الى تجاوز كل سوء تفاهم في سبيل اقامة جبهة موحدة .

ويقول ماعوز « لقد راهن عدد من الرسميين الاميركيين والاسرائيليين على انه بانسحاب مصر من الصراع ستجد سوريا نفسها معزولة عسكرياً وسيتعذر على العرب اقامة جبهة عسكرية متماسكة في وجه اسرائيل مما يضطر سوريا في الاخير الى اتباع نهج السادات مرغمة . » ويمضي ماعوز قائلا : أتمنى لو كنت مخطئاً ، ولكنني أخشى ان يكون الاعتقاد السائد الذي اعتبر زوال الخيار العسكري امام العرب بانسحاب مصر ، قد كان ساذجاً وفي غير موضعه . »

« في اعتقادي » يقول ماعوز « ان قبول الاسد للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كان قبولا تكتيكياً ولكنه دوماً كان مع الحل العسكري . والآن وقد انسحبت مصر من هذا الحل فقد بادر الاسد الى الالتحام مع أخوته بالدم ، بعثيي العراق ، لاقامة وحدة عسكرية في وجه « عدوان اسرائيل » و« خيانة السادات » . »

« كما ان العراق له مصلحة في تعزيز صمود سوريا حتى لا ينعزل فيما لو سقطت سوريا » ويمضي هنا ماعوز بتعداد القوات العسكرية للشام والعراق ، مما لا يختلف عن تقديرات الصحف الاميركية كثيراً . ولكنه يضيف ان يد العراق طليقة الآن بعد زوال الازعاجات الكردية والايرانية ، وان العراق بنى جيشاً كبيراً في السنوات الاخيرة يضاف الى الجيش السوري المعروف بقوته .

الا ان أخطر ما يلاحظه ماعوز « ان **الطاقة الجيو (الجغرافية) الاستراتجية لحلف الهلال الخصيب للعمليات العسكرية في وجه اسرائيل لكبيرة جداً . فشبكة من الطرق وسكك الحديد تربط القطرين** . ولقد شهدنا في حرب الغفران (حرب تشرين) كيف استطاعت الدبابات العراقية ان تكون في الجولان خلال ٤٨ ساعة ، وبامكان القوات العراقية ان تتمركز في أي مكان بين العقبة وصور . » « وهكذا فباعتقادي اننا ـ نحن اسرائيل ومصر ومشاريع السلام ـ نواجه امكانية خطيرة من تبلور كتلة عربية قادرة بقيادة حزب البعث في الهلال الخصيب ، متحدة ضد اعدائه المشتركين . »

ان ما طرحه البروفسور الصهيوني ماعوز ليس هو كل الوجهة الصهيونية بل هو صوت الفكر الصهيوني. فكيف اذا تعزز هذا الطرح برأي سياسي مسؤول ورأي عسكري مسؤول، فلقد صرح ايغال يادين نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي في ١٧/١/١٩٧٩ « ان الخطوات الوحدوية بين سوريا والعراق تشكل خطراً حقيقياً وهذه المسألة تسيطر على كل تفكيرنا . »[١] **وكان الجنرال مردخاي غور** عند تقاعده من رئاسة الاركان في آخر تصريح له لصحيفتي معاريف ويديعوت أحرنوت الاسرائيليتين قد حذر من خطر قيام الجبهة الشرقية التي اذا قامت فان القوات التي تجتمع عليها تفوق بمقدار الضعفين القوة العسكرية المصرية ودعا الى الحفاظ على قدرة العمل السياسي . فهل يجمع العدو على التخوف من قيام وحدتنا ونشكك نحن فيها ، في الوقت نفسه ؟

---

(١) الصحف ووكالات الانباء في ١٧/١/١٩٧٩

هكذا تحسس العدو خطر وحدتنا على مشاريعه الاستسلامية والعدوانية . ذلك ان الغريب انه بينما يجزع العدو من وحدة الهلال الخصيب بقيام محورها في تلاقي دمشق وبغداد ، تنبعث في الوقت نفسه دعايات تصور وكأن هذه الوحدة تمت بايحاءات اجنبية تماماً كما حاولت ان تصور شائعات مسمومة ان ثورة الشعب الايراني تمت بالتراضي والتفاهم مع آميركا ؟! كأنما الاطاحة بنظام الشاه العميل لاميركا وسحب الرعايا الاميركيين من ايران هي مظاهر تثبت هذا الزعم !

هكذا العقل العاجز يصور كل التحركات حتى المعادية للاستعمار انه لا بد لها من أن تكون قد أخذت جواز مرور منه . ولقد تهكم سعادة على هذه الحالة الذهنية في مقال له شهير بعنوان « الحزب القومي الاجتماعي : حزب أجنبي » قال فيه ان الذين اعتادوا التعامل مع الاجنبي لا يستطيعون تصور حركة مستقلة عن الارادات الاجنبية معادية للاستعمار يمكن ان تولد وتنمو وتصارع وتحقق الانتصارات لذلك رموا كل نهضة بضرورة التحرك بناء على وحي أجنبي . وهذا تماماً ينطبق على حركة الوحدة التي يجزع منها الاستعمار والدوائر الصهيونية ثم يجد البعض مجالا لوصمها وكأنها من ترتيب اميركي . ولكن لماذا لا نناقش هذه الافكار حتى نظهر بالدليل الحسي خطلها وبطلانها .

فهل أميركا تريد قيام وحدة تسقط كامب دافيد الذي شكل محور سياستها في المنطقة ؟

وهل أميركا تريد قيام وحدة تنتزع عربياً المبادرة من السعودية وتبطل دعوة التضامن العربي على أساس شمول مصر ، الى دعوة للتضامن العربي في قمة بغداد بدون السادات وعلى أساس دور ثانوي للسعودية ؟

هذا التوجه القومي تحرك على معطيات واضحة وسليمة وأفزع العدو وأربك الخصم فلماذا نلحق به شائعات السوء على غير طائل ؟

دولة الوحدة والساحة الفلسطينية :

وتبدو المسألة الفلسطينية في غياب العمق القومي الوحدوي وكأنها مصدر ازعاج واخلال بالامن لكل كيان ازاء الخطر الاسرائيلي الذي يمارس دور شرطي المنطقة أو أزعرها المسلح لا فرق والذي يفرض سلمه على الناس . بينما الكفاح الفلسطيني المسلح مفروض أن يكون طليعة حرب التحرير القومية والا ما معنى انه جوهر القضية والحقوق القومية الثابتة وكل ما يقال من شعارات ؟

المسألة الواحدة تنقلب رأساً على عقب بين المقياس الكياني والمقياس القومي . وما يشكل عبئاً في الوضع الكياني يصبح منطلقاً لخطة استراتجية في الوضع الوحدوي السليم .

من الطبيعي اننا كوحدويين قوميين نؤمن أن كفاح الشعب الفلسطيني ان لم يستند الى دعم محيطه القومي فلن يحقق النتائج المرجوة .

ومن الطبيعي اننا نؤمن بالنتائج النوعية الكبرى لقيام الوحدة وانعكاساتها الايجابية التي لا تحد على حرب المصير القومي . فالوحدة تحقق العمق الاستراتجي للمعركة مع العدو على

كل صعيد . والعدو كما مر معنا ، جزء من هذا التكامل الاستراتجي الذي تحققه الوحدة على كل صعيد . وأهم هذه الاصعدة ، التكامل الاقتصادي الذي يوجد القاعدة المادية للصمود الحربي ، والتكامل العسكري والجغرافي الضروري لآلة الحرب .

الا أن الحرب مع العدو تحتاج الى ضلع أساسي في معادلة الصراع القومي : هو عامل التعبئة الشعبية ودور الشعب في هذا الصراع المصيري . فما بحثناه حتى الآن هو قدرة الدولة العسكرية والاقتصادية وهذا شأن بالغ الاهمية . ولكنه ليس الشأن الوحيد .

فان تكون لنا أفضل القوات النظامية تجهيزاً وتسليحاً متطوراً وتدريباً وأهبة، شأن أساسي وحاسم . وان تكون لنا القاعدة الاقتصادية والعمق الجغرافي الاستراتجي لشؤون أساسية وضرورية . ولكن تبقى المعادلة ناقصة بدون دور جدي للجماهير الشعبية وقد انتظمت في قوة قادرة على رفد الجيوش المحاربة واداء دور فاصل في العراك المصيري وفق استراتجية قومية متكاملة .

ان الحديث عن المعطيات السياسية والعسكرية والاقتصادية للصمود لا يجوز اطلاقاً اغفال الجانب الجوهري الذي كررنا في كل صفحات هذا الكتاب ومنذ نكبة ١٩٦٧ ، تقديرنا على أنه صلب معادلة المواجهة القومية لحرب التحرير الا وهو دور الشعب في هذا الصراع المصيري ، كيف يتحول المجتمع كله الى مجتمع كفاح مسلح :

ان الحرب ضد العدو الطامع بافراغ الارض من الشعب هي التي تستطيع تعبئة الشعب في سبيل الارض !

وفي الصراع خاصة ضد الاستيطان الاستعماري يلعب الشعب دوراً حاسماً ذلك لأن الاستيطان الاستعماري ليس مجرد احتلال عسكري لجيش محتل بل هو جماعات استيطانية تزحف كموجات الجراد لتقيم مستوطناتها الشاملة كل نشاطات حياتها فتكون وحدتها المغتصبة الاستيطانية هي النادي والمستوصف والتعاونية الزراعية المنتجة والثكنة العسكرية في آن واحد .

وفي الحروب المصيرية تركيب المعادلة هو الذي يحسم . فلا يجوز ان نواجه هذا المتحد الحربي المركب الا بمتحد حربي أدق تركيباً .

لا يجوز عزل الشعب عن عملية استئصال هذه المستوطنات ـ البثور عن وجه أرضه القومية . لا يجوز الا ان تكون حربنا التحريرية القومية حرب شعبنا كله طالما هي حرب تحرير أرضنا كلها .

ولا بد من ايضاح تفصيلي لتصورنا لدور الشعب في حرب التحرير القومية :

١ ـ لا يمكن ان نعني بدور أعظم للشعب في حرب التحرير أية عدمية عسكرية تقول باحلال المليشيات الشعبية محل الجيوش النظامية . فنحن نعتبر الجيش القومي هو القول الفصل في حرب التحرير . وهو ذراع الامة الضارب وسيفها في الملمات المصيرية . ونحن نعتز بجيوشنا في خط المواجهة والصدام ونقدر تاريخ بطولاتها وصمودها وكفاحها وشهدائها وتضحياتها ، ونعتبر طالما أن الجيش القومي هو العامل الحاسم في معركة التحرير فالواجب

القومي المقدس في تعزيزه وتصعيد قدرته وطاقته النارية وتدريبه وتسليحه وتأهيله العصري ولكن الواجب القومي الاقدس هو أن تحيط دولة الوحدة والمواجهة القومية نفسها بدرع شعبي منظم فيها وحولها ومعها ومد جماهيري واسع . ان حرب فيتنام ربحها شعب منظم معقدن أسهم كل فرد من أفراده بطريقة ما في مجهود حرب الصمود ثم حرب التحرير . لم يتفوق الفيتناميون بالسلاح ونوعيته على العدو الامبريالي . لكن بتنظيماتهم وحافزهم للحرب الايديولوجي والقومي والتعبوي ، وأكثر من ذلك بجعلها حرب الشعب ضد العدو سواء في حالة الدفاع حيث كان يتحمل الشعب كل ضغط آلة الحرب الامبريالية بصمود عزنظيره أو في حالة الهجوم والتحرير .

ب ـ من هنا أن المطلوب هو خلق المتحد الحربي ـ مجتمع الكفاح المسلح ـ بحيث يكون الجيش القومي هو العامل الحاسم ، على أن يكون جزءاً من مجتمع معبأ كله للحرب ويعمل كله في مجهود الحرب ، ومستعد كله أن يقاتل .

ان حرب المفاهيم وتركيب المعادلة القتالية شأن أساسي في ربح حروب تاريخية وخسارتها . فاذا كانت روما ـ الأمة ـ ثم روما ـ العالم في توسع جنسيتها قد ربحت الحرب على قرطاجة الدولة ـ المدينة ، فان ربح الحرب ضد متحد صهيوني استيطاني عنصري دفع بكل جماعاته لمجهود الحرب وعلى أساس المستوطنات التي هي خلايا هذا المتحد ، تفترض تعبئة شعبية مماثلة .

هذا في دولة الوحدة حيث المفروض أوسع تعبئة شعبية واسهام شعبي في مجهود الصمود والقتال .

ج ـ كما ان المفروض استقطاب واسع لمد شعبي على مستوى العالم العربي يحقق للمحور القومي المقاتل الصامد الوزن العربي الذي ينتزع من الانظمة المستسلمة كل الزخم الكامن في الشعوب العربية ويجيره لهذا المحور . لهذا وجوب قيام أعلى درجات التحالف مع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية كما في المجتمع القومي كله المحيط بدولة الوحدة بحيث يصبح هو المحرك الفعلي للعالم العربي ، ان صيغة « مؤتمر الشعب » مفروض تطويرها لتصبح جبهة عربية تقدمية شعبية ثورية تتخطى المؤتمرات والبيانات الى خطة تحرك ونهوض شعبي على مدى العالم العربي . واذا كانت جبهة الصمود والتصدي لا تستطيع اعلان الموقف الرافض الكلي للوجود الصهيوني في فلسطين فان « مؤتمر الشعب العربي » هو الاطار لتعبئة الشعوب العربية ضد هذا الوجود الاستيطاني الاستعماري وحليفه الامبريالي وتفجير المعركة الشعبية ضدهما . ومفروض ان تعتبر قمة الصمود انها ملتزمة بالاستراتجية القومية التي يرسمها مؤتمر الشعب وانها تعمل بموجبها .

د ـ الا ان أهم دور للشعب المقاتل هو في فلسطين . وهنا تكتمل العلاقة بين دولة الوحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية . فاذا كانت الوحدة هي الافق والعمق لحرب التحرير وبدونه ينسد كل أمل في مستقبل الثورة والتحرير ، فان الشعب المقاتل على أرضه هو الطليعة التي بدونها لا تكسب حرب التحرير . في فلسطين وحدها ، ينوب الشعب المقاتل والى مرحلة طويلة عن دور كل الجيوش ويتبوأ عمل الشعب المنظم المسلح مركز الصدارة والاولوية .

وهذا هو الدور الذي يمكن ان يؤديه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير في استراتجية حرب التحرير القومية . وهذه نقطة مركزية ودقيقة ومهمة . وهي التي على أساسها تصاغ العلاقة الصحية والمثمرة بين دولة الوحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية . فاذا كانت

الوحدة ضرورة قومية وعمق استراتجي للتحرير ، فان دور منظمة التحرير الفلسطينية في قيادة الكفاح الشعبي للتحرير ضروري وأساسي ومفروض تكامل الدورين لا تناقضهما .

لقد استطاعت الاضاليل الضهيونية ، انطلاقاً من الغاء دور الشعب الفلسطيني في حرب ١٩٤٨ والحروب التي تلت ان تصور للعالم وكأنما الحرب هي بين « اسرائيل » وجيرانها العرب : حرب حدود . ولن تنقل الحرب ضد العدو الى حرب وجود في وجدان العالم الا اذا اتخذت طابع ثورة الشعب الفلسطيني المسلحة على أرضه ضد الاغتصاب الاستعماري الصهيوني . وهنا ، من المهم جداً صياغة العلاقة التكاملية بين كفاح شعبنا الفلسطيني على أرضه ، كثورة شعبية مسلحة ضد اغتصاب استيطاني غريب ودخيل ، وبين الدعم القومي الواجب لهذا الكفاح .

(١) ان ما حصل في فلسطين منذ ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩ أشار الى بدايات تكون هذه الانتفاضة الشعبية المصاحبة بأعمال عنيفة وفدائية ومفروض تصعيد هذه الصورة وتصعيد دعمها المادي والمعنوي حتى تصبح حركة عارمة للشعب الفلسطيني لها طابع الثورة الشاملة .

(٢) بناء القوة القومية في العمق القومي القادرة على ردع أي عدوان صهيوني جديد على جبهة المواجهة . فليس المطلوب من دولة الوحدة الى مرحلة ربما تطول ، أن تخوض حرب التحرير ، بل حرب الصمود والردع ، كما خاضت فيتنام الشمالية هذه الحرب ، في الوقت الذي كانت قوات الفيتكونغ تقاتل في الجنوب . ان خسارة العدو أي حرب عدوانية هو نصر لنا في هذه المرحلة، شرط ان يستمر تفجير كيانه من الداخل ، وان تدعم ثورة شعبنا في الداخل ورفدها المادي والبشري . وأن تصان المقاومة الفلسطينية ويدعم كفاح شعبنا .

(٣) رفد المقاومة الفلسطينية في مرحلة تالية بمتطوعين من كل الهلال الخصيب للقتال الشعبي في فلسطين ، كما كان يجري في ثورات الثلاثينات وعلى نطاق أوسع .

(٤) في المرحلة التي تصبح فيها القوة القومية قادرة على الحسم يجري ذلك تحت شعار نصرة ثورة الشعب الفلسطيني ـ الموجود والقائم والمقاتل ، والذي هو محور القضية ازاء العالم .

هذه هي ملامح استراتجية قومية متكاملة لمراحل حرب التحرير ويحتل فيها الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية دوراً طليعياً من ضمن الالتزام بقومية المعركة كما يكون لدولة الوحدة دورها الاساسي في الاعداد لحرب التحرير بدءاً من موقع الصمود حتى ساعة الحسم .

في غياب وحدة عمقنا القومي وغياب التنسيق والتأطير بين الفعاليات انتفت الاستراتجية القومية وساد الى حين وهم أنه إما ضربة قاضية يجري فيها التحرير والحسم أو لا شيء . وكانت النتيجة الهزائم ولا شيء . مفروض ان نمرحل النضال الطويل وتتوزع الادوار فيه بين الكفاح الشعبي المسلح ودور عمقنا القومي وان تكون حلقات هذا النضال متصلة فننقل من مرحلة الى أخرى وقد بانت في آخر كل مرحلة ملامح المرحلة التالية بتماسك مضطرد يتجنب حرق المراحل وكذلك فصلها وعزلها الواحدة عن الأخرى ,

في فيتنام قاتل شعب ربع قرن حتى استقل وتوحد ، وحرب فلسطين قد تأخذ مدة أطول ولكن لا نؤجل اندلاعها بل نمرحل نضالها . فلا تراكم السنوات يأتي بالتحرير ولا مرور الزمن

بل هو الانسان المناضل من ضمن الزمن المتحكم بلحظاته ومواقيته .

ومفصل أساسي في استراتجية حرب التحرير قيام هذا التكامل بين ثورة الشعب الفلسطيني وعمقه القومي الذي تسقط في قيامه كل الحساسيات والتناقضات الثانوية . ولا بد لجهة الهدف السياسي من تحديد نلك التصور المستقبلي للكفاح كما لخصه العماد طلاس « من هنا فتصور اننا أولا يجب ان نحرر فلسطين وتقام الدولة الديمقراطية في فلسطين التي تستوعب كل المواطنين .. أنا مع دولة في الضفة والقطاع اذا كانت دولة مستقلة ومسلحة وكاملة السيادة الوطنية على أرضها ... **وبالنسبة لصورة المستقبل فانني مع أن تكون فلسطين كلها دولة واحدة** وان تكون ضمن اطار الوحدة العربية .. **يعني الدخول في اتحاد مع سوريا ومع الاردن** ومع لبنان وكل الدول العربية . » (« فلسطين المحتلة » ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨) . فقيام الدولة الفلسطينية بعد التحرير لا يلغي نزوعها الى الوحدة مع محيطها القومي بارادة شعبها الحرة .

ان تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية كنقيض للمشروع الصهيوني مهمة مركزية مرحلياً على ان يرتبط النضال الفلسطيني بعمقه القومي وان يكون ذا أفق وحدوي في الاخير . فبارادة الشعب الفلسطيني تندمج الدولة الفلسطينية بدولة الوحدة الواحدة على مدى وطننا القومي الطبيعي الكبير .

وهذه العلاقة التفاعلية تفرض اعطاء دور للمقاومة الفلسطينية طليعي في هذه المرحلة النضالية كما تفرض بالمقابل ، وبالمستوى نفسه وعي المقاومة الفلسطينية لمعنى العمق القومي الوحدوي الذي يؤمنه قيام وحدة بغداد ــ دمشق . ولقد نصت توصيات المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر على الالتزام بدعم ميثاق العمل القومي وتأكيده .

دولة الوحدة والساحة اللبنانية :

ثمة أوهام مفروض ان تسقط . أولاها ان لبنان قادر ان يستمر في جوار الكيان الصهيوني بالاحتيال : تارة : « قوة لبنان في ضعفه » وطوراً « بالضمانات الدولية » ومرة بالتفكير بضرب الوجود الفلسطيني لأنه سبب العلة والمشكل . كل هذه السياسة الانتحارية أدت الى خراب لبنان وتوسع اسرائيل ليس على شريطه الحدودي فحسب بل بتفجير المجتمع من الداخل واقامة أخطر نموذج لسلخ جزء من شعبه وربطه بمخططاتها في المنطقة وتهديم كل مقومات الوجود اللبناني السياسية والاقتصادية والمعنوية .

صراع الوجود في لبنان ، هو جزء من صراع الوجود في المواجهة بيننا وبين الصهيونية ومشروعها الاستيطاني الاستعماري في كل مكان من أرضنا القومية .

ومعركة لبنان، مثل معركة فلسطين، احيانا تخاض فيها مفاصل من حرب الوجود ، حرب المصير القومي كله . فكما أنه في معركة فلسطين تخاض الحرب ضد الاستيطان الاستعماري تخاض في لبنان بالاضافة الى نلك الحرب ضد مشروع الصهينة .

وفي حرب لبنان يندمج المشروعان : التوسع الاقليمي الصهيوني بالصهينة للمجتمع عن طريق تفجيره من الداخل .

ولا يستطيع أحد المكابرة بأن مطامع اسرائيل في لبنان تعود الى السنوات الاخيرة أو انها تقتصر على نصرة جماعة بمعزل عن مطامعها الاقليمية . ان الأمر أكثر تركيباً وتداخلا .

ان مطامع العدو الصهيوني بأرضنا مرتبطة بمخططه لتفجير مجتمعنا وهذه هي المعادلة المركبة بين الصهيونية والصهينة !

وكما أن على رأس المهمات القومية صيانة الارض وتحريرها ، فعلى رأس هذه المهمات كذلك صيانة وحدة المجتمع من التمزيق الخارجي والاصابع الدولية العابثة بالفتن المحلية .

ان مخطط العدو بالنسبة للجنوب متعدد الوجوه والاهداف . واذا كان يحرص هو على اظهار ما يحصل وكأنه مجرد «رد على المخربين»، فان ادعاءاته في مياه الليطاني ومطامعه الاقليمية ثابتة ببيانات منه منذ مذكرة المنظمة الصهيونية الى مؤتمر السلام في باريس في ١٩١٩ الى تصريحات أبا إيبان في ١٩٥١ وليفي أشكول وموشي دايان في ١٩٦٧ حول « تصحيح الحدود » مع لبنان باتجاه الليطاني وعلى الضن بأن تذهب مياه الليطاني هدراً الى البحر دون الافادة منها . ولم يكن هذا الكلام دون أصول وجذور . ذلك ان مشروع جونتسون في ١٩٥٤ عرض استغلال مشترك للمياه بين اسرائيل ولبنان والشام ورفض .

وان ورقة سعد حداد وسامي الشدياق تلعب اليوم في الجنوب لا لمجرد ايجاد « حزام أمني » ضد « المخربين » بل باتجاه اعلان دويلة طائفية عميلة للمشروع الصهيوني يستطيع ان ينظم بواسطتها مشاريع « التعاون الاقليمي المشترك » التي لم توافق عليها الحكومات الرسمية في ١٩٥٤ لاستغلال مياه الليطاني ولابقاء جدار العار مفتوحاً .

وهكذا فالكانتون الانعزالي الطائفي المطروح يقصد منه تحقيق المطامع الاقليمية للعدو الصهيوني في المياه والارض اللبنانية تحت ستار « التعاون » مع دويلة لبنانية حليفة كما يقصد منه تفجير لبنان بالتناقضات الطائفية واتخاذ من هذا الكانتون رافعة المشروع الانعزالي الطائفي لصهينة لبنان وتقسيمه الى كانتونات .

وهذا كله في الخطة الصهيونية لا يقتصر على لبنان فحسب بل يستهدف المنطقة كلها ، والقضية القومية في الصميم .

من هنا ان مسؤولية النهوض بلبنان يشاركنا فيها عمقنا القومي وهي من الهموم التي لا بد ان تتحمل فيها قسطها الكبير دولة الوحدة . وليفهم اللبنانيون وليعوا جيداً ، انه طالما الخطر الاسرائيلي ماثل على حدودهم ووجودهم واستقلالهم الوطني فدولة الوحدة هي حصنهم الحصين ضد هذا العدوان وبغياب وزنها عن ساحتهم يسيطر النفوذ الصهيوني وعملاؤه، وكل تخوف مريض من قيام الوحدة الى جوار لبنان يعني قبولا بالنفوذ الصهيوني فيه . من هنا ان دور دولة الوحدة ايجابي على الساحة اللبنانية ومشروع قومياً ولبنانياً وغير منتقص من السيادة بل معزز لها .

وكما طرحنا تصورنا لفعل العمق القومي على الساحة الفلسطينية نحاول ان نطرح هنا تصورنا لهذه العلاقة التكاملية بين عمقنا القومي والساحة اللبنانية :

١ ـ ان السلامة القومية تقضي باغلاق بوابة العار الاسرائيلية في الجنوب . وهذا أمر لا يستطيع لبنان أن يتساهل فيه لأنه يعرض المنطقة كلها للخطر . فهو لا يخضع لاجتهاد خاص لأنه يتناول المصير القومي العام .

ومسألة سعد حداد ومجموعته ليست مسألة توازنات لبنانية محلية سخيفة . انها مسألة

تهدد المصير القومي . ولذلك فتطبيق مقررات بيت الدين هو مسؤولية دولة الوحدة . وان حمل السلطة اللبنانية على القيام بواجبها في هذا الصدد مسؤولية قومية لا يمكن التفريط بها . هذه البوابة مفروض اغلاقها وانهاء مشاريع الكانتونات . ولا ينفع التعلل بأية علة للتهرب من هذه المسؤولية . فلقد قيل في الماضي أن التدخل الاسرائيلي ربما جرى اذا ما انتصر اليسار في لبنان ، ولكن بعد ان لجم اليسار ، تفاقم هذا التدخل في الجنوب وتوثقت عرى تحالفه مع عملائه من المليشيات . وقيل بأن التدخل الاسرائيلي هو ضد المقاومة الفلسطينية ولكنه جرى في وقت كانت المقاومة منشغلة فيه في حرب الجبل . وقيل بأن التدخل الاسرائيلي يستهدف منع « المخربين » من اختراق الحدود فاذا ما حلت القوات الدولية كعازل انتهى دوره ولكنه عند حلول القوات الدولية رفض تسليمها بعض مناطق احتلاله فسلمها لعملائه من المليشيات بل أنه مضى الى أبعد من ذلك فدفع بهؤلاء العملاء لاختراق مناطق تواجد القوات الدولية لطردها منها كما جرت المحاولات ، وحلول المليشيات مكانها . وحين توجهت قوة من الجيش اللبناني الى كوكبا أمطرها بوابل من ناره ثم ذهب وزير دفاع العدو الى الحدود في أواخر شباط ١٩٧٩ ليؤكد استمرار دعم المليشيات في وجه القرار ٤٤٤ الصادر عن الامم المتحدة والقاضي باستعادة السلطة اللبنانية لسيادتها على الشريط الحدودي .(١)

ان كل هذه المؤشرات تؤكد ان العدو غير راغب في الجلاء وان مطامعه قديمة وثابتة في الارض اللبنانية بأهداف استراتجية توسعية .

وانطلاقاً من هذا كله كان لا بد ان يراعى في تشكيل الجيش اللبناني مدى خدمة هذا التشكيل للسلامة القومية والاستراتجية القومية . بمعنى انه لم يعد ممكناً تشكيل جيش لبناني على الاساس القديم وعلى أساس الانقطاع عن هموم الحاضر ، هم الاحتلال الاسرائيلي والمواجهة القومية وقيام ميثاق العمل القومي بين بغداد ودمشق .

وهذا أمر يمت الى السيادة الوطنية ولكن بما له مساس بالمصير القومي العام . اي أن التذرع بالسيادة اللبنانية لرفض الحوار حول هذا الموضوع غير جائز ولا مقبول .

فطالما ان جبهة شمالية شرقية قامت لا بد أن تدرس الدولة اللبنانية دور قواتها على هذه الجبهة ، على الاقل ، ان لا تترك ثغرات مفتوحة للعدو على مؤخرة جيش دولة الوحدة في المواجهة القومية معه .

وهنا مفروض ان ترسم السياسة الدفاعية للدولة اللبنانية من متطلبات الجبهة الشمالية الشرقية وليس بمعزل عنها أو بالتناقض معها .

وقد قلنا في ١٥ آذار ١٩٧٦ (عدد«صباح الخير») حين نشبت أزمة الجيش اللبناني في مؤتمر صحفي عقدناه بالمناسبة «وحدة الجيش تتحقق بوعي الارتباط بالمصير القومي العام» وقلنا يومها : « المطلوب كما أكدنا في رسالة الى قادة الاحزاب الوطنية والتقدمية في ١٩ حزيران الماضي (١٩٧٥) سياسة دفاعية جديدة للبنان تؤكد ارتباطه بمعركة المصير القومي وتطلق النهج الانعزالي القائم على سياسة قوة لبنان في ضعفه ازاء العدو الاسرائيلي وتلغي قاعدة الطائفية فيبنى على أساس مهماته الدفاعية القومية جيشاً وطنياً » .

١) تكرر هذا الوضع على نحو اوسع واكثر تفجراً عند ارسال كتيبة الجيش الى الجنوب في نيسان ١٩٧٩ فأعلن سعد حداد دويلته وقصف العدو الصهيوني كتيبة الجيش وأعلن حداد الاستنفار ضدها .

انه لا يمكن اطلاقاً بعد كل التطورات التي حصلت في لبنان وفي المنطقة ان يبقى التمسك بسياسة انعزالية هامشية لا تؤدي الا الى الانتحار . ان ارتباط لبنان المصيري بمحيطه القومي وتطوير علاقاته ايجابياً بهذا المحيط على اساس ان سلامة لبنان جزء لا يتجزأ من السلامة القومية والمصير القومي العام مع ما يستتبع ذلك من اجراءات عملية تكاملية وتنسيقية مع محيطنا القومي باتت ضرورة ملحة .

٢ ـ مع الحفاظ على عدم توريط دولة الوحدة في حرب الجنوب والتنبه لمخطط العدو الخبيث في هذا الاتجاه الا ان تعزيز قدرات القوى الشعبية المقاتلة : المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية لتحقيق الصمود جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية القومية . وفي تقديرنا ان هذا الصمود مفروض أن يتوجه لهزم الميليشيات العميلة ومنع استخدامها من العدو كواجهة لاحتلاله المقنع ، وفي حال تقدم العدو السافر بجيشه لعرقلة تقدمه وانزال أفدح الخسائر به على غرار ما جرى في حرب الجنوب انما على نطاق أوسع .

ان هزم الميليشيات يعري العدو من ورقة التين ويجعله في مأزق التدخل السافر . وان استنزافه على أرض الجنوب من قبل قوات شعبية مسلحة تحول نوعي في الحرب ضده . ان وقف حرب الجنوب هو مطلبنا في هذه المرحلة ولكن اذا شاء العدو قضم الارض فلترتفع في وجهه نار المقاومة الضارية .

٣ ـ المسعى الدولي لتحريك قوات الطوارىء الدولية باتجاه الشريط الحدودي تطبيقاً للقرار ٤٢٥ .

٤ ـ الضغط باتجاه حل لبناني للازمة اللبنانية يخرج بجامع مشترك لجميع اللبنانيين وعلى أساس الحفاظ على هوية لبنان القومية وعروبته ووحدته وسلامة أراضيه وقطع أية علاقة من احد أطرافه مع العدو والحفاظ على منحى تطوره الديمقراطي .

وفي هذا المجال لا بد من دعم الحركة الوطنية اللبنانية بكل قواها التقدمية والقومية والوطنية لتكون ذا وزن أكبر في معادلة الحل اللبناني . ذلك لأن علاقة تفاعلية متكاملة تقوم بين سلامة عمقنا القومي وتصاعد وزن الحركة الوطنية اللبنانية . فكما ان عمقنا القومي وفعله هو حصن استقلالنا الوطني ضد العدو الصهيوني ودرع وحدة لبنان ضد مشاريع تقسيمه ، فان نمو قوة الحركة الوطنية اللبنانية ، وهي المقاتلة في الخندق القومي ، دفاعا عن وحدة لبنان وهويته القومية وعروبته ، يشكل صمام الامام ودرع السلامة داخلياً لمحيطنا القومي ، وكما أن دعم المقاومة الفلسطينية لقيادة الشعب الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين ، يشكل في الاستراتيجية القومية ، توظيفاً سليماً للطاقة القومية في الحفاظ على السلامة القومية ، فان دعم الحركة الوطنية اللبنانية ضد مشروع صهينة لبنان يشكل في الاستراتيجية القومية الوزن نفسه والغاية نفسها .

حين نعي وحدة الوجود القومي ووحدة المصير القومي ، ندرك أن حرب الوجود تشمل لبنان كله كما تشمل فلسطين ، واننا حين نتصدى للخطر الصهيوني فلأنه يشمل لبنان كما تأكد بألوف الادلة ، كما يشمل فلسطين ، فوجودنا واحد في لبنان وكل محيطه القومي ، والخطر المصيري علينا واحد في أي من هذه الكيانات .

ان السوريين القوميين الاجتماعيين في نضالهم وتصديهم للخطر الصهيوني يصدرون عن مفهوم واضح حدده سعادة حين قال : « ولا ينحصر خطر اليهود في فلسطين ، بل هو يتناول

لبنان والشام، انه خطر على الشعب السوري كله ، لأن اليهود لن يكتفوا بالاستيلاء على فلسطين ، ففلسطين لا تكفي لاسكان ملايين اليهود الذين أثاروا عليهم الأمم النازلين في أوطانها بقدر ما عملوا لقضية قومية خاصة بهم . وهم منذ اليوم يقولون : الحمد لله اننا اصبحنا قادرين ان نمارس الرياضة الشتوية في أرض اسرائيل » . يعني التزحلق على الثلج في لبنان ! ايدرك اللبنانيون المغرقون في لبنانيتهم ما هي الاخطار التي تهدد الشعب اللبناني » . سعادة أول آذار ١٩٣٨ (« مراحل المسألة الفلسطينية ص ١٥٩ ») .

على أساس هذا الوعي كان التحامنا بالمقاومة الفلسطينية كطليعة تقاتل في فلسطين دفاعاً عن لبنان وكل الامة ، وكان قتالنا في لبنان ضد الخطر الصهيوني دفاعاً عن فلسطين وكل الامة في وحدة القضية والمصير . فحين نقول بحرب الوجود لا نعني دفاعاً عن المسألة الفلسطينية مجردة عن القضية القومية التي من ضمنها لبنان كما من ضمنها فلسطين .

ولسنا نقاتل كملحق للمسألة الفلسطينية أو كغرباء عنها ، أو حتى كأشقاء أو حلفاء ، بل هي جزء منا ، كما نحن جزء منها في وحدة القضية القومية . وعلى هذا الاساس قلنا وعلى الأساس نفسه دعونا المجلس الوطني الفلسطيني الى ان تكون له هوية نضالية وطنية لبنانية . بمعنى أن الدفاع عن الوجود القومي لا يستلزم أن يكون أحدنا مولوداً في هذا الكيان أو ذاك بل هو حصيلة تنامي الوعي القومي الذي يجعل واحدنا حيثما كان يدافع عن القضية القومية الواحدة وهو منخرط وجدانيا بالصراع وكأنه يدافع فعلا عن بيته بالذات .

وكم هو مثير للغثيان أن تقذف في وجه خطر مصيري على وجودنا كله مفاهيم التجزئة والكيانية ، كأنما بامكان أي كان ان يتقي خطر المصير والوجود الا بما قام به النفر الانعزالي المتصهين ، بأن ينحاز للخطر فيصبح جزءاً منه معادياً لوجودنا القومي كله ، يخسر نفسه ولا يربح العالم !

في معركة فلسطين خاض العدو معركة الاستيلاء على الأرض والاستيطان الاستعماري وفي لبنان يخوض معركة تفجير المجتمع والصهينة . والمعركتان معركة الارض ومعركة الانسان وجهان متكاملان من حرب الوجود الواحدة . وليس خطر الصهينة مقتصراً على لبنان كما أن خطر الاستيطان الصهيوني لم يكن مقتصراً على فلسطين ، بل حرب الوجود القومي كله .

فهنا ، على أرض لبنان ، دفعت ولم تزل جماهير وكوادر الحركة الوطنية اللبنانية ، بأحزابها القومية والتقدمية والوطنية ، ضريبة المصير القومي كله .

٥ ـ ضرورة توقف دولة الوحدة أمام عبر المسألة اللبنانية من حيث هي محاولة العدو اللعب بنار التناقضات الطائفية ومشكلة الاقليات . وهذه هي النقطة الجوهرية في المشكلة اللبنانية والتي يمكن ان تجسد هماً قومياً عاماً على صعيد البيئة القومية كلها .

ان حل هذه المشكلة لا يكون باعطاء امتيازات للانعزاليين لكسبهم عن طريق اعتبارهم انهم يمثلون المسيحيين في لبنان . هذا توجه خاطىء لا يجر الا الويل . ان الاكثرية المسيحية ، حتى من أطراف اليمين ، أكدت رفضها للصهينة . وهذا مؤشر ايجابي قومياً . ولكن المشكلة أعمق من هذه الحدود . انها مع عبر المشكلة الكردية في الماضي ، تطرح كيفية تحصين المجتمع ضد النزعات الانسلاخية الطائفية او العنصرية واستغلال القوى الدولية المعادية لهذه النزعات لتمزيق وحدة مجتمعنا .

ان صلب المشكلة انما يكمن في كيفية صياغة علاقة المواطن بالوطن خارج حدود وعوازل وفواصل التجزئة الاجتماعية ، الطائفية أو القبلية ، أو العنصرية ، وبالتالي كيفية انتصار المضمون العلماني للهوية القومية والانتماء القومي ، المفهوم المجتمعي الموحد .

ان مسألة تعزيز الوحدة الاجتماعية لبناء الوحدة القومية سلاح أمضى وأثمن من الميغ ٢٥ والميغ ٢٧ ومن كل أساطيل الجو والبحر ودبابات البر . ذلك ان مجتمع الهلال الخصيب ، هو في الأخير ، مجموعة أقليات طائفية نسبياً ، تبرز أكثرية هذه الأقلية في هذا الكيان وأكثرية تلك في ذاك الكيان .

وحل مشكلة المجتمع بانهاء مفهوم الاكثرية والاقلية الطائفية والعنصرية لمصلحة وحدة المجتمع وتماسكه وعملية الانصهار القومية الاجتماعية هو السلاح الاوحد لدحر المؤامرة على وحدتنا القومية وسلامة مجتمعنا وسيادتنا على أرضنا . وهو الانسان الموحد اجتماعياً القادر على الحفاظ على وحدة الارض . وان اسقاط مفاعيل سيكس ـ بيكو بالوحدة القومية هو الخطوة الاساسية لاسقاط كل محاولات ايجاد سيكس ـ بيكو جديدة وأخطر وأخبث على أساس التجزئة الاجتماعية والاوطان الطائفية والعنصرية المصطنعة .

ففي وجه مشروع الصهينة المستهدف سلخ هذه الاقلية أو تلك ، واقامة هذا الوطن الطائفي أو ذاك ينهض برنامج التحولات القومية الاجتماعية لبناء المواطن المتحرر من الطائفية العنصرية والقبلية ، كأمضى سلاح مواجهة .

الوحدة وباقي الكيانات السورية

باقي كيانات الهلال الخصيب التي لا تضمها دولة الوحدة مفروض ان تنسجم مع الاستراتجية القومية العامة التي تلتزم بها دولة الوحدة . وهذا يعني على صعيد الاردن الالتزام بخط الصمود القومي والالتحاق بالجبهة الشمالية الشرقية والتنسيق مع المقاومة الفلسطينية من ضمن هذا الاعتبار وتوجهاته . ويعني هذا ان لا يطمح الاردن في ظل تبدل موازين القوى ضد كامب دافيد ، ان يستغل هذا الوضع الجديد ، للامساك بمشروع منقح للتسوية يعرضه هو ، لمصلحة دور جديد في المنطقة هو عراب تسوية جديدة . كما يعني هذا ان لا يحاول ، بالتالي ، الأردن الاستفادة من مصالحة منظمة التحرير الفلسطينية ، في حدود وزن مصداقية تمثيله للفلسطينيين في تسوية مقبلة . بل يعني انسجام الاردن مع مخطط المواجهة القومي الشامل الذي تمثله دولة الوحدة .

ولقد خطا الأردن منذ اتفاقية كامب دافيد خطوات ذكية ومفيدة في اتجاه الانسجام مع محيطه القومي .

كما يعني هذا على صعيد الكويت التوصل الى اتفاق تنسيقي بينها وبين دولة الوحدة . ولقد سجلت الكويت موقفين ايجابيين في المرحلة الاخيرة : رفض كامب دافيد لا لتحسين شروطه . بل من الأساس مع التنبيه الى المزالق الاقتصادية لمشروع الصلح التعاقدي لجهة فك القطيعة عن قدرات العدو وشركاته الاحتكارية . ثم رفض مشروع وزير الدفاع الاميركي براون لاقامة حلف رجعي عميل لاميركا في المنطقة بعد حوادث بيروت .

ان وضع لبنان الرسمي والكويت والاردن ازاء دولة الوحدة مفروض ان يستوعب النقاط التالية :

١ – ان دولة الوحدة تتحمل الأعباء الاساسية للمواجهة القومية ولذلك فعلى كل هذه الكيانات ان تسهم ايجابيا من الموقع الذي تحتله لاعطاء اقصى ما تستطيع لمجهود الصمود

أ – فالاردن يمثل أطول جبهة مواجهة مع العدو متداخلة مع الارض الفلسطينية . ولبنان يمثل جبهة مع العدو ملتهبة ، والكويت تمثل طاقة نفطية ، وهذه في المعادلة القومية تعني عدم تفرد أحد بمشاورات التفاوض مع العدو أو مع وزارة الخارجية الاميركية أو أي طرف معني

ب – وتعني بالنسبة للاردن الانضمام للجبهة الشمالية الشرقية وتعني بالنسبة للبنان بناء سياسته الدفاعية وجيشه على أساس هذا المعطى .

ج – وتعني بالنسبة للكويت تحويل جزء من وارداتها لهذا المجهود

د – وتعني بالنتيجة لجميع هذه الكيانات أفق مفتوح على الوحدة ولكن بحرية هذه الكيانات وارادة شعوبها ، التي تجسدت في الارادة الحرة لدى العراق والشام على انجاز وحدتهما .

هـ أما وقد ضاعت قبرص عن المصير الواحد وعن الاستراتجية القومية وعندما أكد سعادة انها من ضمن مصيرنا القومي في ١٩٤٨ استهجن البعض واعتبر هذا القول خارج منطق العمل القومي بالمفهوم الرومانسي ولكن الفلسطينيين – اليسوا أصلا من رجال البحر في تاريخنا ؟ استعادوا قبرص في السبعينات حين ادركوا بمقاومتهم البطلة اهمية الجزيرة في مواجهة العدو الصهيوني ، وتجاوب معهم ومعنا قبارصة شرفاء شكلوا أكثرية الجزيرة التي وعت وحدة المصير بين قبرص والشاطىء السوري العربي الممتد من الاسكندرون حتى فلسطين

وفي لقاء مالطة لاشتراكيي المتوسط توثقت العلاقات بيننا وبين هؤلاء الاحرار من القبارصة الشرفاء . وفي ١٩٧٩/٢/١٠ نشرت « صباح الخير » حديثاً للرفيق ف . ليسارِيدس زعيم الحزب الاشتراكي القبرصي ، حليف مكاريوس الاول وصديقه وأحد أعلام النضال القبرصي الوطني قال فيه :

« ان كفاح القبارصة واللبنانيين والفلسطينيين واحد بسبب وحدة هوية غايتنا . وان قبرص هي خندق متقدم للكفاح العربي المعادي للصهيونية واذا ما سقطت قبرص فان ذلك سيعني نكبة كبرى للقوى العربية التي تناضل للتحرر الوطني وفي سبيل حقها في السيادة على مصيرها » وقال « وانا لا أشير الى هذا الدعم على قاعدة التضامن ولكن على قاعدة الضرورة لحماية نضالكم بدعم الذين يقفون في الخندق الامامي في المعركة المشتركة » .

فهل ان استعادة قبرص ، بوعي ابنائها لوحدة المصير ، للاستراتجيا القومية ، هو عمل مناف للعروبة أم معزز لها ونصر لمخافرها الامامية ؟ وهل النزاع في اريتريا او اعتبار جبوتي عربية يفوق في الحفاظ على سلامة ارضنا وشواطئنا اهمية قبرص الحيوية لنا ؟ وهل الدين أم العرق يباعد بيننا وبين قبرص ؟ وهل القبارصة أبعد في العرق أم أقرب من الأكراد والاكراد من شعبنا لا جدال في الامر ؟

ان وحدة الحياة القومية ، هي شراكة الحياة والتكامل الاقتصادي والمصير المشترك على

الارض الواحدة وليست في الاصول الدموية او الانتماءات المذهبية .

وهل نسينا أن انطلاق غزو قناة السويس في ١٩٥٦ كان من قبرص ؟ وأن الانــزال في ١٩٧٠ لمعركة الاردن كان سيكون في قبرص ؟ وانه لولا قبرص لما صمدت المقاومة في ١٩٧٥ — ١٩٧٦ ؟ وان الحصار الاقتصادي العربي على العدو كان يفك من قبرص في زمن الاحتلال البريطاني ؟

بينما قبرص التي تعي وحدة مصيرها ونضالها معنا ، هي كما وصفها ليساريدس مخفر أمامي للدفاع عن برنا وسلامة الوطن كله ؟

لقد قامت حجة الاتراك على أن قبرص أقرب ما تكون الى البر التركي وهم بذلك يشيرون الى لواء الاسكندرون المغتصب ؟

على برنا السوري ان يعي هذه الحقائق ويمد قبرص بدوره بكل وشائج الحياة والحماية. أليس مذهلا ان تكون قبرص تعاني من أزمة مياه وهي بحاجة الى ٢٠ مليون دولار لتحلية مياه البحر ولا تندفع معونة لها لهذا الغرض ؟

أليس مذهلا أن تكون قبرص مفتقرة الى جامعة فيذهب شبابها وشاباتها لاكمال علومهم في اليونان وتكون هذه المشكلة غائبة عن وعينا ؟

هل فكرنا بتقديم جامعة لقبرص تدرس العربية في جملة موادها ؟

دولة الوحدة والتضامن الجبهوي العربي

ان نظرة تأملية الى تاريخ العرب تظهر ان لا عروبة بدون دمشق وبغداد . فيوم تركزت العروبة فيهما امتدت الى الاندلس غرباً وحتى بحر الصين شرقاً . ولقد كان تناحرهما سبب سقوط العروبة في الماضي وكان ائتلافهما سبب نشرها وانتصارها .

فوحدة بغداد ودمشق هي اهلال جديد لعصر العروبة وانتصار لها . وحقاً قال العقيد معمر القذافي في برقيته التي هنأ فيها العاصمتين بميثاق العمل القومي ودعا فيها الى إكمال مسيرتهما الوحدوية : « ولتبق بغداد قبلة المجد ولتبق دمشق قلب العروبة النابض »[1]

ثم ان هذه الوحدة تحقق الثقل العربي الاوثق ارتباطاً مصيرياً وجغرافياً واستراتيجيا بفلسطين . وهنا يكتسب هذا الثقل معناه السياسي الابرز . فخلال السنوات الثلاثين الماضية كان الثقل العربي له اهتمامات اخرى غير فلسطين ، تارة تقدم عليها وتارة ترتبط بها وطوراً تنفك عنها . ولأول مرة ينهض ثقل عربي مرتبط ارتباطاً مصيرياً بفلسطين . وبعد الحقبة السعودية والحقبة الرجعية الايرانية في المنطقة تنهض حقبة وحدة الهلال الخصيب . ولقد رأينا قبل إكتمال الوحدة ، وبمجرد قيام تفاهم دمشق وبغداد ، كيف انعقدت قمة بغداد العربية ونجحت في الوصول الى اجمــاع عربي لم يكن متوقعاً ، حول رفض كامب دافيد ، رغم كل

---

(١) برقية العقيد القذافي في ١٩٧٨/١٠/٢٥ (الصحف في ١٩٧٨/١٠/٢٦).

محاولات الرجعية العربية تعطيل هذا الموقف الا انها اضطرت الى مجاراته حين أمسكت بغداد ودمشق بزمام الموقف العربي .

وهذا الموقف نفسه تكرر بصورة أكثر درامية في مؤتمر بغداد لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذي فرض مقاطعة السادات بعد المعاهدة المصرية الاسرائيلية . وبرز تحالف دمشق ـ بغداد ـ المقاومة الفلسطينية كمؤشر لعصر جديد في العلاقات العربية وجرت الرجعية العربية جرا الى موقف الحد الادنى بضغط محور الهلال الخصيب .

ثم ان النفط الذي كاد في بعض الاحيان يطغى على فلسطين في معايير المصلحة الذاتية والثراء الذي بلغته بعض الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين ، فحاولت فصله عن فلسطين والاستفادة من نتائج الحروب العربية ـ الاسرائيلية مجاناً دون ربطه بها كأداة ضغط على الامبريالية في موقفها المنحاز والمتحالف مع الصهيونية ، النفط لأول مرة يرتبط خلال دولة الوحدة ، بفلسطين . فالعراق الدولة النفطية الغنية هي طرف أساسي في دولة الوحدة القومية على خط المواجهة مع العدو .

وهكذا يمكن تحويل الاستراتيجية النفطية لتتمحور مسألة فلسطين بكون دولة الوحدة والمجابهة القومية هي نفسها دولة نفطية ومن أركان أوبيك . وعندها فان ما فات بلادنا تحقيقه منذ ١٩٤٩ ، ازاء الاستثمارات النفطية من ربط بينها وبين مسألة فلسطين ، وما دعا سعادة الى التنديد بالمفاوض الذي عقد اتفاقية التابلاين دون وعي هذا الارتباط : « وتوجب الاشارة الى ان هذا الموقف الحازم الذي انتظرناه من المفاوض السوري كان يجب ان يدعمه موقف موحد الغاية والوسيلة في جميع الدول السورية وان يكون وراءه بالتالي تعاون بين سوريا كلها من جهة ، والدول العربية ، وثيق ، يسد في وجه الديبلوماسية الاجنبية منافذ الضغط والتهويل والمساومة »(١) ، ان هذا الموقف يمكن ان يتحقق الآن بقيام دولة الوحدة القومية ، فتكون المبادرة في يدها فترسم السياسة النفطية العربية التي تسد « في وجه الديبلوماسية الاجنبية منافذ الضغط والتهويل والمساومة » .

ولأول مرة في تاريخ العرب الحديث تقوم دولة تطل على المتوسط وفلسطين وعلى الخليج العربي في الوقت نفسه . وتصبح هي المسؤولة فعلياً ، عن أمن المنطقة المشرقية كلها .

ان دور دولة وحدة الهلال الخصيب السوري العربي ، دور متشعب ومهم وخطير وان كان موضوع فلسطين هو موضوع الاستقطاب الاساسي . واذا كان ثقلها يفرض على الدول الرجعية الامتثال لموقفها نظراً لثقلها ، والحد من حرية تحرك هذه الدول المرتبطة بالمخططات الدولية ، لا سيما الاميركية ، فان ثقلها يشكل في الوقت نفسه سنداً متبادلا لدول الصمود والتصدي التقدمية العربية . فبين دولة الوحدة والثورات الليبية والجزائرية واليمنية مفروض ان يقوم التحالف الاستراتيجي الداعم للتحولات العربية الكبرى .

وحين ينهض هذا الحلف البترولي التقدمي بين دولة الهلال الخصيب والجزائر وليبيا يفرض على العالم العربي خطاً تقدمياً متصاعداً معادياً للاستعمار والصهيونية .

ومفروض ان تكون استراتيجية دعم وحدة المغرب العربي بقيادة قواه الثورية والتقدمية

---

(١) سعادة ـ مراحل المسألة الفلسطينية ـ « البترول سلاح انترنسيوني لم يستخدم بعد » ص ١٢٩ .

ودعم ثورة اليمن الديمقراطية في توحيد شطري اليمن ، بنفس الروح الايجابية التي حددتها برقية الاخ العقيد معمر القذافي لعاصمتي وحدتنا في الهلال الخصيب : « اننا لا نكتفي بلقاء قيادة سوريا والعراق فحسب بل ان المطلب القومي والرد التاريخي على الانتصار الذي أحرزته الصهيونية على القومية العربية بسقوط مصر واخراجها من المعركة القومية هو وحدة سوريا والعراق سياسياً وعسكرياً » .

« ... ان الوحدويين في الجماهيرية يهمهم وحدة أي شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية حتى لو لم يكن شعب الجماهيرية من بينها .. »

تبقى مهمة استعادة مصر الى الجبهة العربية والتي لا يحققها الا قيام ثقلنا القومي في الهلال الخصيب وسقوط كامب دافيد وممثيله في مصر .

دولة الوحدة والعلاقات الدولية

ان وحدة الهلال الخصيب على أساس الخط القومي المتصدي الثوري تشكل خللا كبيراً في حسابات الامبريالية والصهيونية وتقويضاً للكثير من خططهما . فهذه الوحدة تتصدى لكامب دافيد وتسقط عملياً اتفاقاته . وهي تتصدى لوكلاء أميركا في المنطقة بثقل عربي جديد على غرار قمة بغداد لنزع المبادرة السياسية من وكلاء الولايات المتحدة . وهي في نظر الاستراتيجيين الاسرائيليين تشكل خطراً على المشروع الصهيوني في المنطقة . وهي عمق المقاومة الفلسطينية واللبنانية في وجه العدو . وهي ثقل نفطي مرتبط بفلسطين .

ان دولة الوحدة لها دور مميز في العلاقات الدولية . فهي جغرافياً تمتد من منابع النفط الى البحار المتنازع عليها استراتيجياً بين القوتين الاعظم . وهي ، على نقيض أكثر الدول النفطية ، غنية بالنفط ولكن أرضها خصبة للزراعة ، متنوعة مصادر الثروة وانسانها متقدم في الكوادر ونسبة التعليم على معظم الدول النفطية . تملك الموارد وتملك الانسان ، تحتل الموقع الاستراتيجي وبدأت تملك السلاح والقوة لصيانته . وقد بدأت في التصنيع وخطط الانماء .

ودولة الوحدة تمثل تبدلا نوعياً انطلاقاً من القاعدة التي كررنا طرحها ، من ان تبديل المعادلة دولياً يحتاج اولا وقبل كل شيء الى تبديل المعادلة قومياً . فدولة الوحدة في العلاقات الدولية هي غير أوضاع التجزئة السائدة من قبل . وعلى أساس هذه الوحدة وقيامها يمكن النضال لاسقاط القرار ٢٤٢ عملياً « لأن تعديل ميزان القوى قومياً وحده يعدل ميزان القوى دولياً » .. فكيف وان دولة الوحدة قد قامت في أعقاب متغيرات أساسية في المنطقة تناولت سقوط صيغ لحلول واستنباط صيغ أخرى من قبل العدو الصهيوني الامبريالي .

ولقد مر في فصل سابق عن سقوط جنيف بانعقاد كامب دافيد . وبسقوط جنيف يسقط القرار ٢٤٢ الذي كان سيعقد في ظله . وينتفي البحث في بديل عن كامب دافيد بعد ان فسر الطرف الآخر ، الامبريالي الصهيوني ، القرار ٢٤٢ على أنه يقود الى كامب دافيد . وهكذا فالمنافذ الى القرار ٢٤٢ مسدودة من كل الجهات : سقوط جنيف وقيام كامب دافيد على السواء .

الا ان النقطة الجوهرية في الموضوع هي المتغيرات التي طرأت منذ ١٩٦٧ ، من جهة صدر القرار ٢٤٢ والعرب مهزومون والتجزئة تسود محيط فلسطين القومي والفلسطينون ما زالوا لاجئين ، وفي أعقاب فقدان الأمل بالذات بعد هزيمة منكرة مؤلمة مفجعة وكل هذا تبدل . فدولة الوحدة قامت في محيط فلسطين بعد ثورات تصحيحية ، والمعادلات الامبريالية سقطت في المنطقة، الواحدة بعد الأخرى. أين السنوسي ؟ أين الشاه؟ أين هيلا سلاسي ؟ أين عدن قاعدة الاسطول البريطاني من عدن الثورية الاشتراكية ؟ أين هزيمة ١٩٦٧ بعد حرب تشرين ولو اجهضت نتائجها سياسياً ؟ وأين اللاجئون وقد أصبحوا فدائيين ؟ أين حلفاء أميركا في المنطقة ؟

أين حلفاء اسرائيل ؟ وأكثر أين اسرائيل وأميركا من ازمة الطاقة ؟

كل هذه المتغيرات وسواها تقوض كل ما استند اليه الحل الامبريالي الصهيوني من حيثيات .

هذا بالنسبة للظروف الموضوعية المتغيرة أما بالنسبة للجانب الذاتي من الموضوع فثمة اعتباران فاصلان .

أولهما ان الطرف الاميركي والاسرائيلي نفسه قد أجهز على جنيف بسلوكه مسلك المفاوضات المباشرة فلماذا لا يسقط القرار الدولي الذي كانت ستنعقد على أساسه ، خاصة ، ان جنيف كانت تمثل ـ والقرار ٢٤٢ ـ أقصى التنازلات العربية ، فهل نناضل في سبيل استعادتها أم يكون نكوص العدو عنها ايذاناً لنا ، وفي ضوء المتغيرات في ميزان القوى القومية والدولية في المنطقة ، بالخلاص من أسار هذه التنازلات التي فرضتها ١٩٦٧ ؟

وثانيهما ان التصلب الاسرائيلي الملازم لطبيعة الكيان الصهيوني والمدعوم امبريالياً أكد بما لا يقبل الجدل ان اسرائيل كدولة استيطانية استعمارية عنصرية توسعية لا يمكن ان تقبل التصرف كدولة عادية في المنطقة وهي في هذا المفصل تحاول بدعم امبريالي تصفية قضية الشعب الفلسطيني كلياً .

فاذا كان القرار ٢٤٢ انطلق من « حقوق » دولة الاغتصاب و« أمنها » ، بابتزاز العرب لاستعادة بعض أرضهم المحتلة مقابل تثبيت الاغتصاب ، فان المطلوب الان ، تأكيد سقوط القرار ٢٤٢ بكل ظروفه ومعطياته ، والانطلاق لا من مبدأ تثبيت الاغتصاب ، بل من مبدأ تثبيت حق شعبنا الفلسطيني في تقرير المصير على أرضه واستعادة شخصيته وكيانه الوطنيين، ومن حق الدول العربية باستعادة اراضيها انطلاقاً من مقدمة القرار ٢٤٢ المتناقضة مع متونه ونصوصه والداعية الى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة سنداً الى ميثاق الامم المتحدة بالذات والذي تناقض معه القرار ٢٤٢ وسنداً الى قرارات الجمعية العامة اللاحقة التي أدانت الصهيونية كنزعة عنصرية ودعت الى تأكيد حق الشعب الفلسطيني في أرضه .

لقد طالب نائب الرئيس الرفيق صدام حسين في إحدى مؤتمرات القمة بالعودة الى مجلس الامن . وقد حصل التوافق السوري الفلسطيني على هذاالطلب في أكثر من تصريح رسمي .

فبعد كامب دافيد آن الاوان لاعادة النظر في أساس الموضوع . يبقى ان الحليف الدولي في هذا المجال هو الاتحاد السوفياتي . والاتحاد السوفياتي لا يمكن ان يأخذ المبادرة وغير

مطلوب منه ذلك ، لخرق القرارات الدولية ، ولكن ـ وهذه هي فلسفة الاعتماد على الذات التي تعود بالخير علينا وعلى الحليف ـ اذا ما استطاعت قوتنا خرق القرار ٢٤٢ فلن يتوانى الاتحاد السوفياتي عن مساندتنا ،. ولطالما اعطينا مثل بنغلادش على هذا السلوك السوفياتي في دعم الحلفاء .

لقد عقد كوسيغين الوفاق الهندي ـ الباكستاني في طشقند . ولكن عندما تنامت القوة الهندية وتحالفت مع السوفيات وانطلقت بقيادة انديرا غاندي الى بنغدلاش وقف الاتحاد السوفياتي مع الهند ودعمها بالسلاح والغطاء السياسي ، وهي تسقط اتفاقية عقدت في ظل وساطته . فكيف اذا كنا نسقط قراراً دولياً انتهكته الامبريالية والصهيونية انتهاكاً مفضوحاً كما انه من الاساس من وضع سياسي بريطاني عجوز برع هو ومدرسته الديبلوماسية في صياغة قرارات تثبيت الاغتصاب المروتشة بالعناوين المهذبة !؟

ان الاتحاد السوفياتي ، اذا ما عزم محورنا القومي في بغداد ودمشق مدعوماً من جبهة الصمود والتصدي على التقدم بقرار جديد يسقط القرار ٢٤٢ ، فسيكون أول الداعمين خاصة اذا اسند القرار الجديد الى حيثيات تندد بالمؤامرة الامبريالية الصهيونية المسؤولة عن الاسقاط العملي لذاك القرار .

واذا كان الفيتو الاميركي سيمنع مرور مشروع القرار الجديد فعلى الاقل سيصبح مشروع القرار الجديد ، حتى لو لم يمر في مجلس الامن ، وهو مؤهل ان يمر في الجمعية العامة ، العنوان السياسي الدولي الذي نستطيع ان نستظله في صراعنا القومي المحق .

ومن الطبيعي حين نتحدث عن ثقل استراتجي يتعاطى مع الاتحاد السوفياتي ان نركز من ضمن جبهة الصمود والتصدي على محور دمشق ـ بغداد . ان قيام وحدة بغداد ـ دمشق بحد ذاته قفزة نوعية في التوازن الاستراتجي يترجم عملياً بقرارات سياسية .

أما المسألة الثانية في علاقاتنا الدولية فهي في تحديد مفهوم الانحياز وعدم الانحياز .

ان دولة الوحدة تستطيع ان تحيي نهج عدم الانحياز في المنطقة خاصة بعد حصول التطورات الاخيرة في ايران . وعدم الانحياز لا يعني التساهل مع الامبريالية ، فالامبريالية الاميركية المعادية للشعوب وحقوقها ، والمعادية بصورة خاصة لشعبنا والمتحالفة مع الصهيونية ، والمرسلة وزير دفاعها للبحث مع اسرائيل في أمن المنطقة والمشترطة على الرجعية العربية ان تحالف اسرائيل حتى تدرأ عنها أخطار أعصار المتغيرات ، ان الامبريالية الناهبة مواردنا والمتحالفة مع عدونا القومي ، هي عدونا الذي لا يمكن الا ان نكون منحازين ضده ، والامبريالية الاميركية هي هنا المؤسسة السياسية العسكرية الاقتصادية لا الشعب الاميركي الذي يبقى توجهنا اليه ونضالنا لكسبه .

كما ان الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية التي وقفت دوماً الى جانب جبهتنا وأمدتها بالسلاح والدعم لا يمكن أن تعامل كما تعامل دول أخرى وقفت تتفرج على صراعنا أو اشتبكت معنا وناصرت عدونا . ان الفرز على الساحة الدولية ضروري : والحليف هو من ناصر حقنا وساند قضيتنا وأمدنا في ساعة الخطر بالدعم . والمنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي هي حليفنا . ولكن ليست هي حليفنا الوحيد . وهنا يبدأ مفهوم عدم الانحياز . فكل حركات التحرر وكل الدول الوطنية في العالم الثالث ، وخاصة في دنيا الاغتراب حيث لجالياتنا فعالية وتأثير ممكن ان تكون صديقتنا . ودول عدم الانحياز من الهند الى أميركا اللاتينية

وبخاصة أفريقيا ، يمكن ان تقام معها أطيب العلاقات . وتبقى الدول الاوروبية الغربية لا بد من تعزيز الروابط مع دول المتوسط ، فهو بحرنا وحوضه مسرى حضارتنا منذ القديم .

وتشكل اليونان وايطاليا وفرنسا وأسبانيا ، كما تشكل يوغسلافيا دولا يهمنا كسب صداقتها أو الاحتفاظ بها سواء في المستوى الحكومي أو في مستوى الاحزاب التقدمية . فعدم الانحياز يعني التعاطي مع كل هذه المجموعة من الاصدقاء ولا يعني مساواة العدو والصديق ، أو التمييز بين صديق وصديق . وعلى أساس هذه القاعدة فنحن منحازون ضد الامبريالية الاميركية واذنابها ، وضد صنيعتها وربيبتها الصهيونية في منطقتنا . ونحن منحازون في صداقتنا للسوفيات لأنهم عبروا عن هذه الصداقة في مواقف عملية ولأن الوعي الانترنسيوني بالاستراتجيات الدولية يأتي بمعيار المصلحة القومية وارتباطها بحركة التحرر القومي .

وعلى هذا الاساس موقفنا من الصين . ليس لأنها على خلاف مع الاتحاد السوفياتي وهو صديق ، بل لأنها وسعت خلافها الى حد التناقض مع ظاهرة حركة التحرر القومي بتحالفها مع الامبريالية والرجعية في العالم ودفاعها عن شاه ايران والسادات والرجعية العربية وموبوتو وتأييدها لكامب دافيد ضد مصلحتنا القومية .

تبقى نقطتان في استراتجية دولة الوحدة الدولية . أولاها العلاقة مع ايران . وفي رأينا ان الثقل الاستراتجي الذي انزاح من جانب أميركا واسرائيل الى جانبنا يصبح مضاعفاً اذا قامت أوثق العلاقات بين ايران ودولة الهلال الخصيب ، ويضيع ويهدر جزء كبير منه اذا زرع الاستعمار التناقض بينهما. ومنظمة التحرير الفلسطينية مدعوة للعب دور ايجابي في تقريب ايران من محور الهلال الخصيب من ضمن استراتجية قومية متكاملة تكون فيها منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية على اعلى درجات التنسيق والتحالف مع محور بغداد دمشق

اما النقطة الثانية ، فهذه القوة الخفية لعلاقات دولية مع معظم أقطار العالم ، يؤمنها تنظيم المغتربين من محيطنا القومي وبخاصة ابناء لبنان والشام وفلسطين ، وهم بضعة ملايين في أصقاع العالم من أقصاه الى أقصاه . ولقد كان شرفاً للحزب السوري القومي الاجتماعي ان يولي هذا الشأن منذ تأسيسه عناية خاصة فتمتد فروعه على مدى القارات وسط كل جاليات الاغتراب ، نواة للعمل القومي المهجري .

الا ان المغتربين ، وهم يرون نفوذ الصهيونية والامبريالية ، بحاجة الى تفاعل مع دولة قومية قوية يمدونها بجسور الصداقات الدولية وتعطيهم الحماية والهوية .

ختاماً ولأن الوحدة تنقض المؤامرة ، فهذه في سبق معها . هكذا على مر السنوات . رهاننا أن تسبق الوحدة المؤامرة التي تستهدف ، تحت أي ذريعة ، تثبيت التجزئة .

ونداؤنا إلى دمشق وبغداد أن تتجاوزا كل ما يعرقل الوحدة ، وهو حتماً طـــارئ ، بينما الوحدة هي القاعدة الثابتة للصمود القومي والتحرير .

الفهرست

الفصل الثاني
فلسطين أبعد من الحل السياسي والحل العسكري

الفصل الثالث
في ذكرى النكبتين ١٥ أيار و ٥ حزيران

البـــاب الثانـــي

المقاومة ومؤامرات التسوية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧

الفصـــل الرابع

المقاومة والنظام الأردني ١٩٧٠ ـ ١٩٧١

الفصل الخامس
حقوق الشعب الفلسطيني فخ ديبلوماسي أم حق ثوري ؟

الباب الثالث
حرب وجود لا حرب حدود

الفصل السادس

أيلول ١٩٧٤ : الرد على أطروحات الدكتور مالك حول الاندماج بأميركا واسرائيل

الفصل السابع
المسألة الفلسطينية على المفترق الخطير

الفصل الحادي عشر
السـاداتية

الفصل الثاني عشر
الطريق المسدود والتعويم الامبريالي

الفصل الثالث عشر

مصالح الأمن الامبريالي : النفط العربي والأرصدة العربية
مناقشة وثائق السياسة الاميركية « إزاء الشرق الأوسط »

*** ساندروز ـ أثرتون ـ كواندت ـ بريجنسكي ***

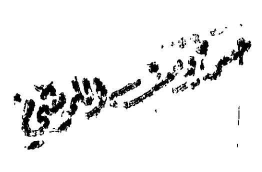
الفصل الرابع عشر

بارومتر التسليح واحجام الأطراف
رشوة على طريق كامب دافيد

الفصل الخامس عشر
كامب دافيد

الباب الخامس
الكومبيوتر الامبريالي : حسابات الحقل وحسابات البيدر

الفصل السادس عشر



الفصل السابع عشر
الخلل الثاني في الكومبيوتر الامبريالي : من الدور الايراني الامبراطوري العميل إلى الانفجار الشعبي الصديق لفلسطين

الفصل الثامن عشر
الخلل الثالث : إنطواء الحقبة السعودية ومؤتمرات بغداد

الفصل التاسع عشر

الفصل العشرون
دور الجيب الانعزالي في المخطط الامبريالي الاسرائيلي ومقررات بيت الدين ورفض أكثرية المسيحيين للتصهين

الفصل الخامس والعشرون

الفصل السادس والعشرون
جبهة الصمود والتصدي : وثائق طرابلس والجزائر ودمشق

الفصل السابع والعشرون
ميثاق العمل القومي بين بغداد ودمشق
إيذان فجر جديد من التكامل القومي ونتائجه محلياً وعربياً ودولياً

هذا الكتاب

هذا الكتاب في جزءين، هو كتاب مرحلة تبدأ في هزيمة ١٩٦٧ وذيولها متابعاً كل مسيرة الحلول السلمية الاستسلامية بلوغاً الى الطريق المسدود لجنيف في ١٩٧٧ وهو ما يشتمله الجزء الاول. اما الجزء الثاني من هذا الكتاب، وهو الأكبر، فيعالج المرحلة من زيارة السادات الخيانية الى القدس المحتلة وصولاً الى اتفاقات كامب دافيد وتحليلها وقيام الحلف الثلاثي الصهيوني الاميركي الساداتي والرد على التحدي في جبهة الصمود والتصدي ومؤتمراتها ووثائقها الى ميثاق العمل القومي، والصراع على الساحتين اللبنانية والفلسطينية وتنتهي متابعة المؤلف للاحداث وتحليلها في اواسط ١٩٧٩. والى جانب هذا التحليل لاحداث المنطقة العربية فثمة فصلان اولاهما في تفنيد السياسة الاميركية الامبريالية من خلال وثائقها الرسمية ومطامعها النفطية وارتباطها بالعدو الصهيوني، وثانيهما مناقشة وتحليل الموقف من الثورة الايرانية واثرها في الميزان الاستراتيجي.

والمؤلف يتمسك بمقولة أن لا حلاً سلمياً عادلاً مع اسرائيل، لأنها اساساً دولة غير عادية، دولة هجرة استيطانية استعمارية مستهدفة وجودنا الذي لا يقوم وجودها الا على انقاضه بحيث تصبح الحرب «حرب وجود». ومن هنا يقدم المؤلف اوسع مناقشة للقرار ٢٤٢ والمنافذ التي استطاع العدو ان ينفذ منها الى كامب دافيد..

لكن رفض كامب دافيد والقرار ٢٤٢ هو جانب من الكتاب اما الجانب الأهم فطرح البديل. وعند المؤلف الملتزم قومياً، لا بديل عن الوحدة وعن الكفاح المسلح حتى التحرير. وابرز ما يقدمه المؤلف في هذا المجال بعد طرحه لمقولات سعادة القومية الاجتماعية في هذين الشأنين الوحدة والتحرير، محاولته الجادة في إضاءة نقاط اللقاء بين الفكر السوري القومي الاجتماعي والفكر القومي العربي الوحدوي حول وحدة الهلال الخصيب والجبهة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية.

وللمؤلف غير هذا الكتاب، عدة مؤلفات ابرزها «حرب التحرير القومية» في ١٩٧٠، و«المنطلقات الفكرية والاستراتيجية الثورية» في ١٩٧٥. وله قيد الطبع «سعادة والانعزاليون: استشراف ونتائج» و «لبنان ازمة هوية ونظام».



دار المسيرة
بيروت